

# آفاق الاقتصاد العالمي

نحو تحقيق نمو قابل للاستمرار  
تعاف في الأجل القريب وتحديات في الأجل البعيد

٢٠١٧



دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية

# آفاق الاقتصاد العالمي

أكتوبر ٢٠١٧

**نحو تحقيق نمو قابل للاستمرار**  
تعاف في الأجل القريب وتحديات في الأجل البعيد



©2017 International Monetary Fund  
الطبعة العربية © صندوق النقد الدولي ٢٠١٧

الغلاف والتصميم: لويزا منجفار وجورج سالازار  
الجمع التصوري: شركة AGS, An RR Donnelley Company

#### Cataloging-in-Publication Data

#### Joint Bank-Fund Library

الاسم: صندوق النقد الدولي  
العنوان: آفاق الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي)  
العناوين الأخرى: آفاق الاقتصاد العالمي | دراسة عرضية (صندوق النقد الدولي) | دراسات  
استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية.  
الوصف: واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي ١٩٨٠ | يصدر مرتين في السنة | بعض  
الأعداد لها أسماء مواضيعية | بدأ إصداره بعدد مايو ١٩٨٠. | ١٩٨١-١٩٨٤: دراسة  
عرضية/ صندوق النقد الدولي، 0251-6365 | ١٩٨٦- : دراسات استقصائية للأوضاع  
الاقتصادية والمالية العالمية، 0256-6877.  
Identifiers: ISSN 0256-6877 (print) | ISSN 1564-5215 (online)  
Subjects: LCSH: Economic development—Periodicals. | International economic relations—  
Periodicals. | Debts, External—Periodicals. | Balance of payments—Periodicals. |  
International finance—Periodicals. | Economic forecasting—Periodicals.  
Classification: LCC HC10.W79

HC10.80

ISBN 978-1-48431-249-0 (English paper)  
978-1-48432-798-2 (Arabic paper)  
978-1-48432-801-9 (Arabic Web PDF)

تقرير آفاق الاقتصاد العالمي هو دراسة استقصائية من إعداد خبراء الصندوق وتنشر  
مرتين سنويا، في الربيع والخريف. وهذا التقرير من إعداد خبراء الصندوق وقد أفاد من  
تعليقات واقتراحات المديرين التنفيذيين في أعقاب مناقشتهم للتقرير في ٢١ سبتمبر  
٢٠١٧. والآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة  
وجهات نظر المديرين التنفيذيين في الصندوق أو السلطات الوطنية التي يمثلونها.

الصيغة المقترحة عند الاقتباس: صندوق النقد الدولي - ٢٠١٧. نحو تحقيق نمو قابل  
للاستمرار: تعاف في الأجل القريب وتحديات في الأجل البعيد. واشنطن العاصمة، أكتوبر.

تمت الترجمة والتحرير اللغوي والجمع التصوري في شعبة اللغة العربية  
إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت، صندوق النقد الدولي

ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونياً أو بالفاكس  
أو البريد، إلى العنوان التالي:

International Monetary Fund, Publication Services  
P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, U.S.A.

هاتف: (202) 623-7430 فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org

إنترنت: www.imfbookstore.org

www.elibrary.imf.org

# المحتويات

ي	الافتراضات والأعراف المتبعة
ك	مزيد من المعلومات والبيانات
ل	تمهيد
م	تقديم
س	ملخص واف
١	<b>الفصل ١: الآفاق والسياسات العالمية</b>
٢	آخر التطورات والآفاق
١٠	التنبؤات
٢٢	المخاطر
٢٥	أولويات السياسات
٣٥	إطار السيناريو ١: تأثير السياسات الموصى بها في مجموعة اقتصادات العشرين
٣٧	الإطار ١-١: نسب المشاركة في القوة العاملة في الاقتصادات المتقدمة
٤٢	الإطار ١-٢: هل تستمر انتعاشة التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى الأسواق الصاعدة؟
٤٥	الإطار ٣-١: نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: التفاوتات وتقارب مستويات الدخل خلال فترة التنبؤات
٥٠	الإطار ٤-١: التصحيحات الاقتصادية الكلية في اقتصادات الأسواق الصاعدة المصدر للسلع الأولية
٥٥	الإطار ٥-١: تحويلات المغتربين وتمهيد الاستهلاك
٥٩	تقرير خاص: تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
٧٠	المراجع
٧٣	<b>الفصل ٢: ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات</b>
٧٣	مقدمة
٧٥	تحديد الأجور— تمهيد
٧٦	أسواق العمل في الاقتصادات المتقدمة: التعافي فوق السطح يحجب تغيرات أكثر عمقا
٨٢	القوى المحركة لديناميكية الأجور مؤخرا
٨٨	الملخص وانعكاسات السياسات
٩١	الإطار ١-٢: ديناميكيات سوق العمل حسب مستوى المهارات
٩٤	الإطار ٢-٢: الجمود في عقود العمل والأجور الاسمية في أوروبا: أدلة على مستوى الشركات
٩٦	الإطار ٣-٢: تصحيح الأجور والوظائف بعد الأزمة المالية العالمية: أدلة على مستوى الشركات
٩٨	المرفق ١-٢: التغطية القطرية والبيانات
٩٨	المرفق ٢-٢: المنهجيات التجريبية
١٠٣	المرفق ٣-٢: النتائج التجريبية
١١٣	المراجع
١١٧	<b>الفصل ٣: آثار صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن أن تواجبها البلدان منخفضة الدخل؟</b>
١١٧	مقدمة
١٢١	درجات الحرارة وتساقط الأمطار: الأنماط التاريخية والتوقعات
١٢٥	تأثير صدمات الأحوال الجوية على الاقتصاد الكلي
١٣١	مواجهة صدمات الأحوال الجوية وتغير المناخ
١٣٧	آثار ارتفاع درجات الحرارة على المدى الطويل — منهج قائم على نماذج
١٣٩	الملخص وانعكاسات السياسات

١٤٢	الإطار ٣-١: تأثير الأعاصير الاستوائية على النمو
١٤٥	الإطار ٣-٢: دور السياسات في مواجهة صدمات الأحوال الجوية: تحليل قائم على استخدام النماذج
١٤٨	الإطار ٣-٣: استراتيجيات التصدي لصدمات الأحوال الجوية وتغير المناخ: دراسات حالة مختارة
١٥١	الإطار ٣-٤: التصدي لصدمات الأحوال الجوية: دور الأسواق المالية
١٥٤	الإطار ٣-٥: التطورات التاريخية للمناخ والتنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل العالمي
١٥٦	الإطار ٣-٦: تخفيف آثار تغير المناخ
١٥٩	المرفق ٣-١: مصادر البيانات ومجموعات البلدان
١٦١	المرفق ٣-٢: صدمات الأحوال الجوية والكوارث الطبيعية
١٦١	المرفق ٣-٣: تحليل تجريبي للآثار الاقتصادية الكلية الناتجة عن صدمات الأحوال الجوية ودور السياسات
١٧٣	المرفق ٣-٤: تأثير تغيرات الأحوال الجوية والكوارث الطبيعية على الهجرة الدولية
١٧٤	المرفق ٣-٥: التحليل القائم على نماذج
١٧٦	المرفق ٣-٦: استخدام منهج الصيغة المختزلة في تقدير الآثار المحتملة طويلة الأجل لتغير المناخ
١٧٧	المراجع

## ١٨٥ الفصل ٤: آثار سياسة المالية العامة العابرة للحدود: هل لا تزال مؤثرة؟

١٨٥	مقدمة
١٨٧	تداعيات سياسة المالية العامة – إطار مفاهيمي
١٩٠	التداعيات على النشاط الاقتصادي: الأدلة التجريبية
١٩٦	انتقال آثار صدمات المالية العامة – التحليل القائم على نماذج
٢٠٠	إصلاحات المالية العامة
٢٠٣	النتائج المستخلصة
٢٠٥	الإطار ٤-١: تأثير تداعيات صدمات الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة على المراكز الخارجية
٢٠٧	المرفق ٤-١: البيانات
٢٠٩	المرفق ٤-٢: استراتيجيات تجريبية
٢١١	المرفق ٤-٣: اختبارات الثبات
٢١٣	المراجع

## ٢١٧ الملحق الإحصائي

٢١٧	الافتراضات
٢١٨	ما الجديد
٢١٨	البيانات والأعراف المتبعة
٢١٩	الملحوظات القطرية
٢٢٠	تصنيف البلدان
٢٢٠	الخصائص العامة للمجموعات وتكوينها وفقا لتصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
٢٢١	الجدول ألف – التصنيف حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحصصها في إجمالي الناتج المحلي المجمع، وصادرات السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠١٧
٢٢٢	الجدول باء – الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية
٢٢٢	الجدول جيم – الاتحاد الأوروبي
٢٢٣	الجدول دال – السوق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير
٢٢٣	الجدول هاء – السوق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والبلدان النامية منخفضة الدخل
٢٢٤	الجدول واء – الاقتصادات التي لديها فترات إبلاغ استثنائية
٢٢٦	جدول زاي – توثيق البيانات الرئيسية
٢٢٧	الإطار ألف-١: افتراضات السياسات الاقتصادية التي استندت إليها التوقعات بشأن بعض الاقتصادات المختارة
٢٣٧	قائمة بالجدول
٢٤٢	الناتج (الجدول ألف ١ – ألف ٤)
٢٤٩	التضخم (الجدول ألف ٥ – ألف ٧)
٢٥٤	السياسات المالية (الجدول ألف ٨)
٢٥٥	التجارة الخارجية (الجدول ألف ٩)
٢٥٧	معاملات الحساب الجاري (الجدول ألف ١٠ – ألف ١٢)
٢٦٤	ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي (الجدول ألف ١٣)

٢٦٨	تدفق الأموال (الجدول ألف ١٤)
٢٧١	السيناريو الأساسي متوسط الأجل (الجدول ألف ١٥)
٢٧٣	<b>آفاق الاقتصاد العالمي، موضوعات مختارة</b>
٢٨٣	<b>المناقشة التي أجراها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد، أكتوبر ٢٠١٧</b>
	<b>الجدول</b>
١٤	الجدول ١-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي
٣٦	جدول السيناريو ١: التدابير المتوقعة على مستوى السياسات مقارنة بالسيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
٤٦	الجدول ١-٣-١: العوامل المقترنة بتوقعات النمو، اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ٢٠١٧-٢٠٢٢
٦٣	جدول المرفق ١-١-١: الاقتصادات الأوروبية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٦٤	جدول المرفق ١-١-٢: اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٦٥	جدول المرفق ١-١-٣: اقتصادات نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٦٦	جدول المرفق ١-١-٤: اقتصادات كومنولث الدول المستقلة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٦٧	جدول المرفق ١-١-٥: اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٦٨	جدول المرفق ١-١-٦: اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٦٩	جدول المرفق ١-١-٧: موجز نصيب الفرد من الناتج الحقيقي العالمي
٩٧	الجدول ١-٣-٢: مواطن الخطر المالية قبل الأزمة وتصحيح الأوضاع في سوق العمل بعد الأزمة
٩٨	الجدول ١-١-٢ في المرفق: التغطية القطرية
٩٨	الجدول ٢-١-٢ في المرفق: مصادر البيانات
١٠٢	الجدول ١-٢-٢ في المرفق: القوى الكلية والمخاطر القطاعية
١٠٣	الجدول ١-٣-٢ في المرفق: تقديرات منحنيات فيليبس للأجور
١٠٤	الجدول ٢-٣-٢ في المرفق: تقديرات منحنيات فيليبس للأجور بمقاييس بديلة
١٠٦	الجدول ٣-٣-٢ في المرفق: تقدير منحني فيليبس للأجور مع إضافة نسبة العمل بدوام جزئي غير طوعي حسب مجموعة البلدان
١٠٦	الجدول ٤-٣-٢ في المرفق: تقدير منحني فيليبس للأجور مع إضافة نسبة العمل بدوام جزئي غير طوعي: العينة الكاملة والبلدان التي سجلت معدلات بطالة أقل من متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧
١٠٧	الجدول ٥-٣-٢ في المرفق: تقدير منحني فيليبس للأجور مع إضافة نسبة العمل بدوام جزئي غير طوعي: البلدان التي سجلت معدلات بطالة أعلى قليلاً وأعلى كثيراً من متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧
١٠٧	الجدول ٦-٣-٢ في المرفق: تقدير منحني فيليبس للأجور مع إضافة نسبة العمل بعقود مؤقتة: العينة الكاملة والبلدان التي سجلت معدلات بطالة أقل من متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧
١٠٧	الجدول ٧-٣-٢ في المرفق: تقدير منحني فيليبس للأجور مع إضافة نسبة العمل بعقود مؤقتة: البلدان التي سجلت معدلات بطالة أعلى قليلاً وأعلى كثيراً من متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧
١٠٨	الجدول ٨-٣-٢ في المرفق: تقديرات منحنيات فيليبس للأجور مع إضافة المتغيرات الهيكلية
١٠٩	الجدول ٩-٣-٢ في المرفق: تقديرات منحنيات فيليبس للأجور مع إضافة المتغيرات الهيكلية: ما عدا ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩
١١٠	الجدول ١٠-٣-٢ في المرفق: محركات نسبة العمل بدوام جزئي غير طوعي، التحليل الكلي
١١١	الجدول ١١-٣-٢ في المرفق: محركات نمو الأجور الاسمية في القطاعات
١١١	الجدول ١٢-٣-٢ في المرفق: محركات نسب العمل بدوام جزئي في القطاعات
١١٣	الجدول ١٣-٣-٢ في المرفق: محركات نمو الأجور الاسمية ونمو الوظائف والعمل بدوام جزئي

١٤٢	الجدول ٣-١-١: خصائص الإعصار الاستوائي العادي حسب المجموعة القطرية
١٤٣	الجدول ٣-١-٢: أثر صدمة الأحوال الجوية وصدمة الرياح على النشاط الاقتصادي
١٥٤	الجدول ٣-٥-١: تأثير المناخ عبر التاريخ على الناتج الحقيقي الحالي
١٥٩	الجدول ٣-١-١ في الملحق: مصادر البيانات
١٦٠	الجدول ٣-١-٢ في الملحق: المجموعات القطرية والإقليمية
١٦٢	الجدول ٣-٢-١ في الملحق: تأثير صدمات الأحوال الجوية على الكوارث الطبيعية، ١٩٩٠-٢٠١٤
١٦٤	الجدول ٣-٣-١ في الملحق: تأثير صدمات الأحوال الجوية على الناتج
١٦٧	الجدول ٣-٣-٢ في الملحق: تأثير صدمات الأحوال الجوية على ناتج القطاعات
١٦٨	الجدول ٣-٣-٣ في الملحق: تأثير صدمات الأحوال الجوية على الإنتاجية ورأس المال والعمالة
١٧٠	الجدول ٣-٣-٤ في الملحق: دور الاحتياطات الوقائية التي تتيحها السياسات
١٧١	الجدول ٣-٣-٥ في الملحق: دور السياسات الهيكلية والمؤسسات
١٧٢	الجدول ٣-٣-٦ في الملحق: دور التنمية: أدلة من البيانات على المستوى اللامركزي
١٧٣	الجدول ٣-٤-١ في الملحق: تأثير صدمات الأحوال الجوية والكوارث الطبيعية على الهجرة، ١٩٨٠-٢٠١٥
١٧٥	الجدول ٣-٥-١ في الملحق: حساب المعلمات في نموذج الدين والاستثمار والنمو
٢٠٧	الجدول ٤-١-١ بالمرفق: مصادر بيانات المالية العامة ربع السنوية حسب بلد المصدر
٢٠٨	الجدول ٤-١-٢ بالمرفق: مصادر بيانات البلدان المستقبلية
٢٠٨	الجدول ٤-١-٣ بالمرفق: البلدان المستقبلية في العينة

## الأشكال البيانية

٢	الشكل البياني ١-١: مؤشرات النشاط العالمي
٣	الشكل البياني ١-٢: الاستثمار الثابت والتجارة العالميان
٣	الشكل البياني ١-٣: أسعار السلع الأولية
٤	الشكل البياني ١-٤: التضخم العالمي
٦	الشكل البياني ١-٥: الاقتصادات المتقدمة: أوضاع النقد والأسواق المالية
٧	الشكل البياني ١-٦: التغيرات في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية، نوفمبر ٢٠١٦ - سبتمبر ٢٠١٧
٧	الشكل البياني ١-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة: أسواق الأسهم والائتمان
٨	الشكل البياني ١-٨: اقتصادات الأسواق الصاعدة: أسعار الفائدة
٨	الشكل البياني ١-٩: اقتصادات الأسواق الصاعدة: التدفقات الرأسمالية
٩	الشكل البياني ١-١٠: تعديلات توقعات النمو لعام ٢٠١٧ وفجوات الناتج لعام ٢٠١٦
١١	الشكل البياني ١-١١: الأسواق الصاعدة: المكاسب والخسائر غير المتوقعة في معدلات التبادل التجاري
١١	الشكل البياني ١-١٢: نمو إجمالي الناتج المحلي، ١٩٩٩-٢٠٢٢
١٢	الشكل البياني ١-١٣: مؤشرات المالية العامة
٢٠	الشكل البياني ١-١٤: أرصدة الحسابات الجارية العالمية
٢١	الشكل البياني ١-١٥: أسعار الصرف الحقيقية وأرصدة الحساب الجاري بالنسبة إلى أسس الاقتصاد
٢١	الشكل البياني ١-١٦: صافي وضع الاستثمار الدولي
٢٤	الشكل البياني ١-١٧: مؤشر المخاطر الجغرافية-السياسية
٢٥	الشكل البياني ١-١٨: المخاطر التي تواجه الآفاق العالمية
٢٦	الشكل البياني ١-١٩: مخاطر الركود والانكماش
٢٧	الشكل البياني ١-٢٠: فجوات الناتج في الاقتصادات المتقدمة، ٢٠١٧
٢٩	الشكل البياني ١-٢١: فجوات الناتج في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ٢٠١٧
٣٢	الشكل البياني ١-٢٢: نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عبر البلدان النامية منخفضة الدخل
٣٥	شكل السيناريو ١: السيناريو الاقتصادي الكلي لمجموعة العشرين
٣٧	الشكل البياني ١-١-١: أنصبة السكان حسب الفئة العمرية ونوع الجنس
٣٨	الشكل البياني ١-١-٢: نسب المشاركة في القوى العاملة حسب الفئة العمرية ونوع الجنس
٣٨	الشكل البياني ١-١-٣: تحليل التغير في نسب المشاركة في القوى العاملة، ٢٠٠٧-٢٠١٦

٣٩	الشكل البياني ١-١-٤: التغيرات في نسب المشاركة في القوى العاملة، اقتصادات متقدمة مختارة، ٢٠٠٧-٢٠١٦
٤٠	الشكل البياني ١-١-٥: التغيرات في نسب المشاركة في القوى العاملة للفئة العمرية ٢٥-٥٤ عاما حسب نوع الجنس، اقتصادات متقدمة مختارة
٤٠	الشكل البياني ١-١-٦: التقارب في نسب مشاركة الإناث في القوى العاملة
٤٢	الشكل البياني ١-٢-١: التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٤٣	الشكل البياني ١-٢-٢: الصين: الاحتياطيات والتدفقات الرأسمالية
٤٣	الشكل البياني ١-٢-٣: آخر اتجاهات وأفاق التدفقات الرأسمالية
٤٥	الشكل البياني ١-٣-١: نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عبر المجموعات القطرية
٤٥	الشكل البياني ١-٣-٢: نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة
٤٥	الشكل البياني ١-٣-٣: الفرق في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بين مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ومجموعة الاقتصادات المتقدمة: ١٩٩٥-٢٠١٦
٤٧	مقابل ٢٠١٧-٢٠٢٢
٤٧	الشكل البياني ١-٣-٤: توزيع الفروق في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بين مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ومجموعة الاقتصادات المتقدمة
٤٧	الشكل البياني ١-٣-٥: توزيع الفروق في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بين مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ومجموعة الاقتصادات المتقدمة، حسب نوع إيرادات التصدير والمنطقة
٤٨	الشكل البياني ١-٣-٦: توزيع سكان اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٤٨	الشكل البياني ١-٣-٧: توقعات معدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومستويات الدخل الحقيقي في عام ٢٠١١، الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٤٩	والاقتصادات النامية
٥٠	الشكل البياني ١-٤-١: أسعار السلع الأولية
٥١	الشكل البياني ١-٤-٢: نظم سعر الصرف في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٥١	المصدرة للسلع الأولية
٥١	الشكل البياني ١-٤-٣: معدلات تبادل السلع الأولية
٥٢	الشكل البياني ١-٤-٤: تطور أسعار الصرف
٥٢	الشكل البياني ١-٤-٥: تصحيح صافي الصادرات، ٢٠١٣-٢٠١٦
٥٣	الشكل البياني ١-٤-٦: مؤشرات المالية العامة
٥٤	الشكل البياني ١-٤-٧: التغير في نصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي والتضخم في البلدان المصدرة للوقود، على أساس معدلات تبادل السلع الأولية
٥٥	الشكل البياني ١-٥-١: صافي تحويلات المغتربين كنسبة من الناتج، ٢٠١٥
٥٦	الشكل البياني ١-٥-٢: الاندماج الاقتصادي
٥٧	الشكل البياني ١-٥-٣: تمهيد آثار تحويلات المغتربين
٥٨	الشكل البياني ١-٥-٤: مساهمة التحويلات في تقاسم مخاطر الاستهلاك
٥٩	الشكل البياني ١-٥-١ ت-١: تطورات أسواق السلع الأولية
٧٧	الشكل البياني ١-٢: توزيع مؤشرات سوق العمل
٧٨	الشكل البياني ٢-٢: توزيع نمو الأجور الاسمية والارتباط بالتغيرات في معدل البطالة
٧٩	الشكل البياني ٢-٣: ظروف العمل — العمل بدوام جزئي غير طوعي
٧٩	الشكل البياني ٢-٤: ظروف العمل — عقود العمل المؤقتة
٨٠	الشكل البياني ٢-٥: ظروف العمل — ساعات العمل لكل عامل
٨١	الشكل البياني ٢-٦: متوسط نمو الأجور الاسمية، ٢٠٠٩-٢٠١٦، الفعلية مقابل المحتسبة
٨١	باستخدام نسب توظيف العمالة حسب القطاع في عام ٢٠٠٨
٨١	الشكل البياني ٢-٧: التغيرات في مؤشرات سوق العمل، الفعلية مقابل المحتسبة باستخدام نسب توظيف العمالة حسب القطاع في عام ٢٠٠٨



- ٨٢ الشكل البياني ٢-٨: ظروف العمل والتغيرات في نسب الوظائف حسب القطاع، ٢٠٠٨-٢٠١٦
- ٨٤ الشكل البياني ٢-٩: آثار التعويضات عن كل ساعة عمل على النمو: تقدير انحدار بيانات السلاسل الزمنية المقطعية
- ٨٤ الشكل البياني ٢-١٠: آثار التعويضات عن كل ساعة عمل على النمو: التقديرات لكل بلد على حدة، التشتت القطري
- ٨٦ الشكل البياني ٢-١١: آثار العمل بدوام جزئي غير طوعي على نمو التعويضات عن كل ساعة عمل، ٢٠٠٠-٢٠١٦
- ٨٦ الشكل البياني ٢-١٢: تفكيك ديناميكيات الأجور، ٢٠٠٠-٢٠١٦
- ٨٧ الشكل البياني ٢-١٣: الآثار الثابتة للسنة والمحركات المشتركة، ٢٠٠٠-٢٠١٦
- ٨٨ الشكل البياني ٢-١٤: التغيرات في توقعات النمو والمؤسسات في سوق العمل
- ٨٩ الشكل البياني ٢-١٥: المحركات طويلة المدى لديناميكيات سوق العمل، ٢٠٠٠-٢٠١٦
- ٨٩ الشكل البياني ٢-١٦: الآثار على العمل بدوام جزئي غير طوعي، تحليل كلي
- ٩١ الشكل البياني ٢-١-١: تطور علاوات المهارة في الولايات المتحدة
- ٩٢ الشكل البياني ٢-١-٢: علاوات المهارة والتغيرات في علاوات المهارة في الاقتصادات الأوروبية
- ٩٢ الشكل البياني ٢-١-٣: نمو الأجور الاسمية حسب القطاعات وفئات المهارات
- ٩٣ الشكل البياني ٢-١-٤: نسب توظيف العمالة حسب المهارة
- ٩٣ الشكل البياني ٢-١-٥: نسب توظيف العمالة حسب المهارة والتغيرات في ساعات العمل لكل عامل
- ٩٤ الشكل البياني ٢-٢-١: التغيرات في نسب توظيف العمالة
- ٩٥ الشكل البياني ٢-٢-٢: التغيرات في نسب توظيف العمالة، ٢٠٠٧-٢٠١٤
- ٩٥ الشكل البياني ٢-٢-٣: تخفيض وتجميد الأجور، ٢٠١٤
- ٩٦ الشكل البياني ٢-٣-١: الفروق في تقديرات نمو الأجور الاسمية ونمو توظيف العمالة على أساس عدم اليقين وتوقعات النمو
- ٩٦ الشكل البياني ٢-٣-٢: نمو الأجور والوظائف حسب آجال استحقاق الديون في ٢٠٠٨
- ٩٩ الشكل البياني ٢-٢-١: توزيع مقاييس نمو التعويضات الحقيقية
- ٩٩ الشكل البياني ٢-٢-٢: نمو التعويضات الحقيقية عن كل ساعة ومعدلات البطالة
- ١٠٠ الشكل البياني ٢-٢-٣: العوامل المقترنة بنمو الأجور الاسمية
- ١٠٠ الشكل البياني ٢-٢-٤: آثار العمل بدوام جزئي غير طوعي على التعويضات والأجور، ٢٠٠٠-٢٠١٦
- ١٠٠ الشكل البياني ٢-٢-٥: علاقات الارتباط بين نمو الأجور الكلي ونمو أجور القطاع العام بفواصل زمني ربعي سنة
- ١٠٥ الشكل البياني ٢-٣-١: المرفق: تفكيك ديناميكيات الأجور، ٢٠٠٠-٢٠١٦
- ١١٢ الشكل البياني ٢-٣-٢: المرفق: تفكيك ديناميكيات الأجور حسب القطاعات، ٢٠٠٠-٢٠١٥
- ١١٢ الشكل البياني ٢-٣-٣: المرفق: الآثار على نسبة العمل بدوام جزئي، التحليل حسب القطاع
- ١١٨ الشكل البياني ٣-١: متوسط درجات الحرارة العالمية
- ١٢١ الشكل البياني ٣-٢: ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية ومساهمات العوامل الرئيسية
- ١٢٢ الشكل البياني ٣-٣: درجات الحرارة وكميات تساقط الأمطار عبر المجموعات القطرية واسعة النطاق
- ١٢٢ الشكل البياني ٣-٤: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوية عبر المجموعات القطرية واسعة النطاق
- ١٢٤ الشكل البياني ٣-٥: توقعات درجات الحرارة وكميات الأمطار في إطار سيناريو مسار التركيز النموذجي
- ١٢٥ الشكل البياني ٣-٦: الكوارث الطبيعية: احتمال الحدوث الشهري التاريخي والمتوقع
- ١٢٦ الشكل البياني ٣-٧: أثر ارتفاع درجات الحرارة على الناتج الحقيقي للفرد
- ١٢٧ الشكل البياني ٣-٨: أثر ارتفاع درجات الحرارة على الناتج الحقيقي للفرد في أنحاء الكرة الأرضية
- ١٢٧ الشكل البياني ٣-٩: أثر ارتفاع درجات الحرارة على الناتج القطاعي المقدر عند درجة حرارة وسيط البلدان النامية منخفضة الدخل
- ١٢٨ الشكل البياني ٣-١٠: أثر ارتفاع درجات الحرارة على مدخلات الإنتاجية، ورأس المال، والعمل والذي يُقدر عند درجة حرارة وسيط البلدان النامية منخفضة الدخل
- ١٣٠ الشكل البياني ٣-١١: أثر ارتفاع درجات الحرارة على الناتج الحقيقي للفرد والمقدر عند درجة حرارة وسيط البلدان النامية منخفضة الدخل مع مرور الوقت
- ١٣١

١٣٢	الشكل البياني ٣-١٢: مجموعة أدوات لمواكبة صدمات الأحوال الجوية وتغير المناخ
١٣٤	الشكل البياني ٣-١٣: دور الهوامش الوقائية التي تتيحها السياسات
١٣٤	الشكل البياني ٣-١٤: دور السياسات الهيكلية والمؤسسات
١٣٥	الشكل البياني ٣-١٥: دور التنمية: أدلة من البيانات على مستوى الحكومة دون المركزية
١٣٦	الشكل البياني ٣-١٦: أثر درجات الحرارة والكوارث الطبيعية على الهجرة الدولية
١٣٨	الشكل البياني ٣-١٧: تأثير ارتفاع درجة الحرارة على المدى الطويل في بلد ممثل نام منخفض الدخل: عمليات المحاكاة القائمة على نماذج
١٤١	الشكل البياني ٣-١٨: التعرض لمخاطر ارتفاع درجات الحرارة وأفاق التكيف
١٤٤	الشكل البياني ٣-١-١: أثر التعرض لخطر إعصار استوائي على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
١٤٤	الشكل البياني ٣-١-٢: الأثر التراكمي لإعصار استوائي عادي على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بعد سبع سنوات
١٤٥	الشكل البياني ٣-٢-١: دور السياسات: تحليل قائم على نماذج
١٥١	الشكل البياني ٣-٤-١: تغلغل التأمين: أقساط التأمين على غير الحياة
١٥٢	الشكل البياني ٣-٤-٢: سوق سندات الكوارث
١٥٢	الشكل البياني ٣-٤-٣: صدمات درجات الحرارة وإمكانية التنبؤ بأسعار الأسهم: قطاع الأغذية والمشروبات
١٥٧	الشكل البياني ٣-٦-١: فعالية سياسات تخفيف آثار تغير المناخ في الصين
١٦٥	الشكل البياني ٣-٣-١ في الملحق: تأثير ارتفاع درجات الحرارة على نصيب الفرد من الناتج الحقيقي في أنحاء الكرة الأرضية، مع إعادة قياس بيانات البلدان بالتناسب مع توقعاتها السكانية في عام ٢١٠٠
١٧٧	الشكل البياني ٣-٦-١ في الملحق: التأثير طويل الأجل لارتفاع درجات الحرارة على نصيب الفرد من الناتج الحقيقي في مختلف أنحاء العالم
١٨٦	الشكل البياني ٤-١: فجوة الناتج في بلدان مختارة
١٨٨	الشكل البياني ٤-٢: انتقال آثار صدمة المالية العامة
١٩١	الشكل البياني ٤-٣: تتبع الصدمات الضريبية في الولايات المتحدة
١٩٢	الشكل البياني ٤-٤: استجابات الناتج الديناميكية في البلدان المستقبلية إزاء صدمات المالية العامة
١٩٣	الشكل البياني ٤-٥: تداعيات صدمات المالية العامة على الناتج في البلدان المستقبلية
١٩٣	الشكل البياني ٤-٦: استجابات مكونات الناتج الديناميكية في البلدان المستقبلية إزاء صدمات المالية العامة
١٩٤	الشكل البياني ٤-٧: التداعيات في ظل مختلف الأوضاع الاقتصادية وأوضاع السياسات
١٩٥	الشكل البياني ٤-٨: استجابات مكونات الناتج الديناميكية في البلدان المستقبلية في ظل الأوقات العادية والنطاق الأدنى الفعلي في البلدان المستقبلية
١٩٦	الشكل البياني ٤-٩: استجابات الناتج الديناميكية في البلدان المستقبلية إزاء صدمة الإنفاق في الولايات المتحدة في ظل مختلف نظم سعر الصرف
١٩٧	الشكل البياني ٤-١٠: تأثير صدمات المالية العامة على إجمالي الناتج المحلي العالمي استناداً إلى أدوات مختلفة
١٩٨	الشكل البياني ٤-١١: تداعيات صدمات المالية العامة في الولايات المتحدة في حالة وجود وعدم وجود تيسير نقدي
١٩٩	الشكل البياني ٤-١٢: تأثير صدمات الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة، وأوروبا، والصين على إجمالي الناتج المحلي الإقليمي
١٩٩	الشكل البياني ٤-١٣: الاستجابات الديناميكية إزاء صدمة الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة
٢٠٠	الشكل البياني ٤-١٤: تداعيات صدمة الإنفاق في الولايات المتحدة في حالة زيادة وعدم زيادة علاوة الاستثمار طويل الأجل
٢٠١	الشكل البياني ٤-١٥: تداعيات تخفيض ضريبة دخل الشركات الممول عن طريق زيادة مقابلة في ضريبة القيمة المضافة
٢٠٣	الشكل البياني ٤-١٦: تداعيات زيادة الاستثمار الحكومي في خمسة اقتصادات رئيسية
٢٠٥	الشكل البياني ٤-١-١: استجابة الميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي مقابل الدولار الأمريكي في البلدان المستقبلية
٢١١	الشكل البياني ٤-٣-١ بالمرفق: آثار صدمات الإنفاق والضرائب على الناتج في البلدان المستقبلية: مقارنة مع الانحدار الذاتي لمتجهات السلاسل الزمنية المقطعية
٢١٢	الشكل البياني ٤-٣-٢ بالمرفق: آثار صدمات الإنفاق والضرائب على الناتج في البلدان المستقبلية: أخطاء التنبؤ
٢١٣	الشكل البياني ٤-٣-٣ بالمرفق: آثار صدمة الضرائب في الولايات المتحدة على الناتج في البلدان المستقبلية: مقارنة مع صدمة الضرائب على أساس المنهج السردى، ١٩٩٥-٢٠٠٧

# الافتراضات والأعراف المتبعة

أُعتمد عدد من الافتراضات لكي تستند إليها التوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فمن المفترض أن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ظلت ثابتة عند مستوياتها المتوسطة خلال الفترة من ٢٠ يوليو - ١٧ أغسطس ٢٠١٧، باستثناء تلك المتعلقة بالعملات المشاركة في آلية سعر الصرف الأوروبية الثانية (ERM II)، والتي يُفترض أنها ظلت ثابتة بالقيمة الاسمية قياساً إلى اليورو؛ وأن السلطات الوطنية ستواصل تطبيق سياساتها القائمة (راجع الإطار ألف ١ في الملحق الإحصائي للاطلاع على الافتراضات المحددة بشأن سياسات المالية العامة والسياسات النقدية لاقتصادات مختارة)؛ وأن متوسط سعر النفط سيكون ٥٠,٢٨ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٧ و٥٠,١٧ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٨، وسيظل ثابتاً بالقيمة الحقيقية على المدى المتوسط؛ وأن متوسط سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (LIBOR) لستة أشهر على الودائع بالدولار الأمريكي سيبلغ ١,٤٪ في عام ٢٠١٧ و١,٩٪ في عام ٢٠١٨؛ وأن متوسط سعر الفائدة لثلاثة أشهر على الودائع باليورو سيبلغ ٠,٣٪ في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨؛ وأن متوسط سعر الفائدة لستة أشهر على الودائع بالين الياباني سيبلغ ٠,١٪ في عام ٢٠١٧ و٠,٢٪ في عام ٢٠١٨. وهذه بالطبع افتراضات لأغراض التحليل وليست تنبؤات، كما أن أوجه عدم اليقين المحيطة بها تزيد من هامش الخطأ الذي يمكن أن تنطوي عليه التوقعات على أي حال. وتستند هذه التقديرات والتوقعات إلى المعلومات الإحصائية المتاحة عموماً حتى ٢٢ سبتمبر ٢٠١٧.

وفيما يلي الأعراف المستخدمة في كل أجزاء تقرير آفاق الاقتصاد العالمي:

- ... للإشارة إلى عدم توافر البيانات أو عدم انطباقها؛
- فيما بين السنوات أو الشهور (٢٠١٧-٢٠١٦ أو يناير- يونيو، على سبيل المثال) للإشارة إلى السنوات أو الشهور المشمولة، بما فيها سنوات أو شهور البداية والنهاية؛
- / بين السنوات أو الشهور (٢٠١٧/٢٠١٦، على سبيل المثال) للإشارة إلى السنة المالية.
- «مليار» تعني ألف مليون، بينما «تريليون» تعني ألف مليار.
- «نقاط الأساس» تشير إلى ٠,٠١ نقطة مئوية (مثلاً، ٢٥ نقطة أساس تعادل ربع نقطة مئوية).
- وتشير البيانات المذكورة إلى السنوات التقويمية، فيما عدا في حالة عدد قليل من البلدان التي تستخدم السنة المالية. ويرجى الرجوع إلى الجدول (واو) في الملحق الإحصائي الذي يعرض قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية لبيانات الحسابات القومية ومالية الحكومة لكل بلد.
- وبالنسبة لبعض البلدان، تستند الأرقام المسجلة لعام ٢٠١٦ وما قبله على التقديرات وليس النتائج الفعلية. يُرجى الرجوع إلى الجدول (زاي) في الملحق الإحصائي الذي يحتوي على قائمة بأخر النتائج الفعلية للمؤشرات في الحسابات القومية والأسعار ومؤشرات مالية الحكومة وميزان المدفوعات في كل بلد.
- ما الجديد في هذه المطبوعة:
- تُدرج بيانات الصومال في البيانات المجمعة ضمن مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتُصنف الصومال كأحد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- اعتباراً من عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تظهر بيانات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الجداول الإحصائية ألف ١ وباء ١ وباء ٢ مرجحة بتعديل القوى الشرائية. وهذا يختلف عن معاملة هذه البيانات في عدد إبريل ٢٠١٧ والأعداد السابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، حيث كانت تلك البيانات تظهر بالعملة الوطنية المحلية. وتتبع الأعراف التالية في الجداول والأشكال البيانية:
- ما لم ترد إشارة للمصدر في الجداول والأشكال البيانية، تكون البيانات مستقاة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي.
- عندما لا تدرج البلدان بترتيب الحروف الأبجدية باللغة الإنجليزية، فإنها ترتب حسب حجمها الاقتصادي.
- ترجع الفروق الطفيفة بين مجموع مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.
- ولا يشير مصطلح «بلد» و«اقتصاد»، حسب استخدامه في هذا التقرير، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. ويغطي هذا المصطلح أيضاً، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن توجد بيانات إحصائية متوافرة عنها ويحتفظ بها على أساس منفصل ومستقل.
- ويتضمن التقرير بيانات مجمعة لمجموعات البلدان المختلفة حسب خصائصها الاقتصادية أو الإقليم التابعة له. وما لم يذكر خلاف ذلك، فإن البيانات المجمعة للمجموعة القطرية يتم التعبير عنها بسلسلة حسابات تستند إلى ٩٠٪ أو أكثر من البيانات المرجحة لهذه المجموعة.
- ولا تنطوي الحدود والألوان والتسميات ولا غيرها من المعلومات المستخدمة في الخرائط الواردة في هذا التقرير على أي استنتاجات من جانب صندوق النقد الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم ولا أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.

# مزيد من المعلومات والبيانات

يمكن الاطلاع على النص الكامل لهذه النسخة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في موقع مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، وعنوانه ([www.elibrary.imf.org](http://www.elibrary.imf.org)) وموقع صندوق النقد الدولي على شبكة الانترنت، وعنوانه ([www.imf.org](http://www.imf.org)). ويصاحب نشر هذا التقرير على الموقع الإلكتروني مجموعة بيانات مستمدة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، وهي أكبر من المجموعة الواردة في التقرير نفسه وتتألف من ملفات تضم سلاسل البيانات التي يتكرر طلب القراء عليها. ويمكن تحميل هذه الملفات إلكترونياً لاستخدامها في مجموعة متنوعة من البرامجيات.

ويقوم خبراء الصندوق بإعداد البيانات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أثناء دراسات آفاق الاقتصاد العالمي. وتستند البيانات التاريخية والتوقعات إلى المعلومات التي يجمعها الاقتصاديون المختصون بحالات البلدان في سياق البعثات التي يوفدون فيها إلى البلدان الأعضاء في الصندوق ومن خلال تحليلاتهم المستمرة لتطورات الأوضاع في كل بلد. وتخضع البيانات التاريخية للتحديث على أساس مستمر، كلما توافرت معلومات إضافية، وغالباً ما يجري تصحيح الانقطاعات الهيكلية في البيانات عن طريق ربط سلاسل البيانات وغير ذلك من طرق للحصول على سلاسل بيانات تتميز بالسلاسة. وتظل تقديرات خبراء الصندوق بمثابة بدائل لسلاسل البيانات التاريخية في حالة عدم توافر المعلومات الكاملة. ولذلك، قد تختلف بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عن سواه من مصادر البيانات الرسمية، بما في ذلك تقرير «الإحصاءات المالية الدولية» الذي يصدره الصندوق.

وتُعرض البيانات والبيانات الوصفية في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي «كما هي» و«لدى توافرها» وتبذل قصارى الجهود للتأكد، دونما ضمان، من دقتها ودقتها واكتمالها. ولدى اكتشاف أي أخطاء، تتضافر الجهود لتصحيحها على النحو الملائم والممكن. وتدرج التصحيحات والتنقيحات المدخلة على المطبوعة بعد نشرها في الطبعة الإلكترونية المتاحة من مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية ([www.elibrary.imf.org](http://www.elibrary.imf.org)) وفي موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الانترنت، وعنوانه ([www.imf.org](http://www.imf.org)). ويمكن الاطلاع على قائمة تفصيلية بالتغييرات الجوهرية في جداول محتويات الطبعة الإلكترونية.

وللاطلاع على تفاصيل شروط استخدام قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني «حقوق النشر والاستخدام» في العنوان التالي: ([www.imf.org/external/terms.htm](http://www.imf.org/external/terms.htm)). ويرجى إرسال أي استفسارات حول محتوى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وقاعدة بياناته بالبريد العادي أو الفاكس أو من خلال منبر النقاش على شبكة الانترنت (لا تقبل الاستفسارات الهاتفية) إلى العنوان التالي:

World Economic Studies Division

Research Department

International Monetary Fund

700 19th Street, N.W.

Washington, D.C. 20431, U.S.A.

فاكس: (202) 623-6343

عنوان منبر النقاش على شبكة الانترنت: [www.imf.org/weoforum](http://www.imf.org/weoforum)

تشكل التحليلات والتوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي جزءاً لا يتجزأ من رقابة صندوق النقد الدولي على التطورات والسياسات الاقتصادية في بلدانه الأعضاء، وكذلك التطورات في الأسواق المالية الدولية والنظام الاقتصادي العالمي. ويأتي استقصاء الآفاق المستقبلية والسياسات نتاجاً لعملية مراجعة شاملة لتطورات الاقتصاد العالمي تجريها إدارات الصندوق، وتستند بالدرجة الأولى إلى المعلومات التي يقوم بجمعها خبراءه من خلال مشاوراتهم مع البلدان الأعضاء. وتتولى إجراء هذه المشاورات على وجه الخصوص إدارات المناطق الجغرافية في الصندوق — وهي الإدارة الإفريقية، وإدارة آسيا والمحيط الهادئ، والإدارة الأوروبية، وإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وإدارة نصف الكرة الغربي — بالاشتراك مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة، وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، وإدارة شؤون المالية العامة.

وقد تم تنسيق التحليل الوارد في هذا التقرير في إدارة البحوث وفق التوجيهات العامة للسيد موريس أوبستفيلد، المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث. وتولى إدارة المشروع السيد جيان ماريا ميليسي-فيريتي، نائب مدير إدارة البحوث، والسيدة أويلا سيلاسن، رئيس قسم إدارة البحوث، والسيد هيلغيه بيرغر، المدير المساعد في إدارة البحوث ورئيس فرقة عمل الصندوق المعنية بالتداعيات.

والمساهمون الأساسيون في هذا التقرير هم سيباستيان أسيفيدو، وباتريك بلاغريف، وكريستيان بوجمانز، وفرانسيسكو غريغولي، وجيانغ هو، وجي هي هونغ، وتشوكا كوتسان، وكيسينا كولوسكوفا، وتوه كوان، وويتشغ ليان، وأكيتو ماتسوموتو، وميكو ميركايك، ومالهار نابار، وناتاليا نوفا، وماركوس بوبلاوسكي-ريببيرو، ويفغينيا بوغاتشوفا، وبيتيا توبالوفا، واستيبان فيسبيروني.

ومن المساهمين الآخرين جايبين آهن، وغافين أسدوريان، ومانوج أتوليا، وكلوديو باشيانتي، وكيمبرلي بيتون، وجاريد بيبي، وفيليتشيا بيلوستيتشك، وجون بلودورن، ولويس كاتا، وأوخينو سيروتي، وأنغيلا إسبيريتو، وراتشيل يوتين فان، وألان جياوشن فنغ، وبرتراند غراس، وميرون هيلي، وماهناز هيماتي، وبنجامين هيلغنستوك، وأفا يبين هونغ، وبنجامين هنت، وهاو جيانغ، وكريستوفر جونز، وسانغ أون جونغ، وأليماتا كيني كابوريه، ولمي قياسه، وروبن كويك، وجونغ جين لي، ويوكون لي، وريكاردو مارتو، وتريفور تشارلز ميدوز، ويوهانيس مونغارديني، وسوزانا مورسولا، وسينثيا نياشاما نياكري، وإيموري أوكس، وإيان باري، وأدينا بوبيسكو، ودانييل ريفيرا غرينود، وإيبي شيباتا، وقادر تانيري، ونيكولاس تونغ، وجيلون جينغ، ويوان زينغ، وكايوكيو زانغ، وهيووان زاو.

وتولى جوزيف بروكوبيو من إدارة التواصل قيادة فريق تحرير هذا التقرير، بدعم في الإنتاج والتحرير من مايكل هاروب وكريستين إبراهيم زاده وليندا كين، وقدم المساعدة التحريرية كل من جيمس أنوين، ولوسي سكوت موراليس، وشيري براون، وشركة "Vector Talent Resources".

وقد أفاد هذا التحليل من التعليقات والمقترحات من الخبراء في إدارات الصندوق الأخرى، وكذلك من المديرين التنفيذيين بعد مناقشتهم للتقرير في ٢١ سبتمبر ٢٠١٧. غير أن التوقعات الواردة في التقرير والاعتبارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية هي من إعداد خبراء الصندوق وينبغي ألا تنسب إلى المديرين التنفيذيين أو إلى السلطات الوطنية التي يمثلونها.

البطء المستغرب في نمو الأجور الاسمية مؤخرًا، والذي يعزز امتداد ركود الأجور الوسيطة إلى المدى الأطول، وتساعد عدم المساواة في توزيع الدخل، واستقطاب الوظائف على النحو الذي أحدث ندرة متزايدة في الوظائف المجزية التي تتطلب مهارات متوسطة. وقد تسببت هذه التطورات في رد فعل شعبي كبير مضاد للعولمة — وهو بمثابة خطر كبير يهدد الاقتصاد العالمي — بالرغم من أن التطورات التكنولوجية والسياسات الحكومية قامت معا بدور أكبر في زيادة عدم المساواة في توزيع الدخل، كما أن المخاوف من زيادة سرعة التحول إلى النظم الآلية تمثل باعثًا على القلق في الوقت الراهن. وقد تعرضت الأسواق الصاعدة لضغوط مماثلة في مواجهة تحرير التجارة والتغير التكنولوجي، ولكن النمو أدى في كثير من الحالات إلى رفع الشريحة العشرية في توزيعات الدخل لديها ولا تزال المواقف السائدة تجاه آثار التجارة على أسواق العمل متفائلة في معظمها.

عبر البلدان: يغطي الصعود الاقتصادي الحالي نطاقًا أوسع من أي فترة طوال العقد الماضي — إذ يشارك في هذا النشاط المتسارع حوالي ٧٥٪ من الاقتصاد العالمي، مقيسا بإجمالي الناتج المحلي المحسوب على أساس تعادل القوى الشرائية. ولكن هذا يعني أن ٢٥٪ من الكوب فارغ، مما يشكل عبئًا على النمو العالمي ومصدرا محتملا للصدمات السياسية المزعجة للاستقرار. فالبلدان الصاعدة ومنخفضة الدخل المصدرة للسلع الأولية، وخاصة المصدرة للطاقة، لا تزال تعاني، ومثلها عدة بلدان تمر بقلقل أهلية واضطرابات سياسية، معظمها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية. وكثير من هذه البلدان ذاتها هو الأشد تعرضا أيضا للآثار السلبية المترتبة على تغير المناخ — والتي نلمسها بالفعل من خلال زيادة تواتر الأحداث الجوية المتطرفة في بعض المناطق، مثل موجات الحر والأمطار الغزيرة. ويركز الفصل الثالث على التكاليف الاقتصادية لتغير المناخ والحاجة إلى توجه استثمارات لسبل التكيف معه في البلدان منخفضة الدخل. غير أن الاقتصادات المتقدمة لن تكون محصنة من التطورات المناخية القادمة — سواء من خلال الآثار المباشرة في بعض المناطق المتقدمة، مثل المناطق الساحلية في الولايات المتحدة، أو تداعيات الهجرات الجماعية وعدم الاستقرار الجغرافي-السياسي الناشئين في البلدان الأفقر.

عبر الزمن: وراء تطورات النمو الإيجابية الأخيرة، من المتوقع أن يسجل نصيب الفرد من معدلات النمو الاتجاهي الأطول أجلًا في كثير من الاقتصادات مستوى أقل من معدلات

لا يزال الانتعاش الدوري العالمي يكتسب قوة متزايدة منذ بدأ في منتصف ٢٠١٦. فمنذ فترة لا تتجاوز العام والنصف، كان الاقتصاد العالمي يواجه تباطؤًا في النمو واضطرابات في الأسواق المالية. لكن الصورة الراهنة تبدو مختلفة للغاية مع تسارع النمو في أوروبا واليابان والصين والولايات المتحدة. ولا تزال الأوضاع المالية قوية عبر بلدان العالم، كما يبدو أن الأسواق المالية تتوقع القليل من الاضطرابات في الفترة القادمة، بينما يواصل الاحتياطي الفيدرالي استعادة الأوضاع النقدية العادية ويسير البنك المركزي الأوروبي بخطوات وثيدة في نفس الاتجاه.

وتشكل هذه التطورات الإيجابية باعثًا جيدًا لمزيد من الثقة، ولكن لا ينبغي لصناع السياسات ولا الأسواق أن يركزوا عليها مؤثرين التراخي. ذلك أن النظرة المدققة تشير إلى احتمال أن يكون التعافي العالمي غير قابل للاستمرار — فالبلدان ليست جميعًا مشاركة فيه، والتضخم لا يزال في الغالب أدنى من المستوى المستهدف مع ضعف نمو الأجور، والأفاق متوسطة الأجل لا تزال مخيبة للأمال في كثير من أنحاء العالم. ونجد أيضًا أن هناك مخاطر كبيرة تهدد التعافي الجاري. ومن ثم فإن الأسواق المالية التي تتجاهلها تتعرض لعمليات إعادة تسعير مريكة، وتبعث برسائل مضللة لصناع السياسات. وصناع السياسات، بدورهم، عليهم الاحتفاظ برؤية أطول أجلًا واغتنام الفرصة السانحة لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية والمالية اللازمة بغية تعزيز الصلابة ورفع الإنتاجية والاستثمار. ويعتبر احتمال ألا يسلكوا هذا المسلك — إذ أن الحكومات كثيرًا ما تنتظر حتى تدفعها الأزمات إلى اتخاذ إجراء حاسم — هو نفسه مصدرًا للمخاطر التي تهدد آفاق الاقتصاد، وعائقًا أمام تحقيق نمو أكثر احتوائية وقابلية للاستمرار. ويهيئ التقدم الاقتصادي المحقق مؤخرًا بيئة عالمية مليئة بالفرص، وعلى صناع السياسات ألا يضيعوا الفرصة السانحة لهم.

ويعتبر التعافي الراهن غير مكتمل من بعض النواحي المهمة: داخل البلدان، وعبر البلدان، وعبر الزمن.

داخل البلدان: في الوقت الذي تنغلقت فيه فجوات الناتج السلبي في الاقتصادات المتقدمة، يظل نمو الأجور الاسمية والحقيقية ضعيفًا مقارنة بفترة التعافي السابقة. ويشكل ضعف نمو الأجور مصدرًا للتضخم الضعيف بدرجة مستغربة والذي يعتبر بدوره باعثًا على القلق، ذلك أنه يبقي أسعار الفائدة الاسمية المنخفضة ويزيد احتمالات وصولها إلى الحد الأدنى الفعلي، أي النقطة التي تنتهي عندها قدرة البنوك المركزية على إجراء مزيد من الخفض في أسعار الفائدة. ويدرس الفصل الثاني من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ذلك

ضرورية في البنية التحتية المنتجة أو الإنفاق من المالية العامة لدعم الإصلاحات الهيكلية. ويمكن أن تساعد هذه الحزمة المالية العالمية أيضا على تخفيض الاختلالات العالمية المفرطة.

ومما يشكل أهمية بالغة للنمو الاحتوائي والقابل للاستمرار توجيه استثمارات لتنمية الموارد البشرية في كل مراحل دورة الحياة، وخاصة مرحلة الشباب. فيمكن أن يؤدي تحسين التعليم والتدريب وإعادة التدريب إلى تيسير تكيف سوق العمل مع التحول الاقتصادي المستمر على المدى الطويل — والذي يأتي من كل المصادر، وليس فقط من التجارة — ورفع الإنتاجية. فعلى المدى القصير، ينبغي توجيه اهتمام عاجل لبطالة الشباب المفرطة التي يعاني منها كثير من البلدان. فمن شأن الاستثمار في رأس المال البشري أن يساعد على رفع نصيب العمالة من الدخل، على عكس الاتجاه العام السائد في العقود الأخيرة — ولكن على الحكومات أن تنظر أيضا في تصحيح التشوهات التي ربما تكون قد أحدثت ضعفا مفرطا في القوة التفاوضية للعمالة. وخلاصة القول إن السياسة ينبغي أن تشجع وجود بيئة مؤدية إلى نمو قابل للاستمرار في الأجل الحقيقية.

وهناك عدة مشكلات عالمية تتطلب تحركا متعدد الأطراف. ومن أولويات التعاون الذي يحقق النفع المتبادل لكل الأطراف تعزيز النظام التجاري العالمي، وتحقيق تقدم أكبر في تحسين التنظيم المالي، وتعزيز شبكة الأمان المالي العالمية، والحد من التحايل الضريبي الدولي، ومكافحة المجاعات والأمراض المعدية، وتخفيف انبعاثات غازات الدفيئة قبل أن تتسبب في ضرر لا يمكن تداركه، ومساعدة البلدان الأفقر — التي لا تدخل في عداد البلدان المتسببة في انبعاثات كبيرة — على التكيف مع تغير المناخ. وإذا كانت قوة الصعود الاقتصادي الحالي تجعل من الفترة الراهنة فرصة مثالية للإصلاحات المحلية، فإن اتساع نطاق هذا الصعود يجعل التعاون متعدد الأطراف عملا في حينه. وينبغي أن يتحرك صناع السياسات بينما لا تزال الفرصة سانحة.

موريس أوبستفلد  
المستشار الاقتصادي

النمو الاتجا هي السابقة. وعلى سبيل التحديد، يواجه معظم الاقتصادات المتقدمة معدلات نمو متوسطة الأجل أقل بكثير مما كانت عليه في العقد السابق على الأزمة المالية العالمية التي وقعت في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. وتتفاوت أسباب هذا التباطؤ باختلاف البلدان. فبالنسبة لبعض الاقتصادات، ومن أبرزها الاقتصاد الصيني، يمثل تراجع النمو طويل الأجل نتيجة طبيعية لاستعادة توازن النمو وتحقيق التقارب المستهدف. وبالنسبة للاقتصادات الصاعدة المصدرة للسلع الأولية، التي استفادت من سرعة نمو قطاع التصنيع الصيني في الأعوام السابقة، يتعين استحداث نماذج جديدة للنمو في مواجهة الانخفاض الدائم في أسعار الصادرات. وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، هناك دور كبير يقوم به ببطء نمو الإنتاجية المتوقع وشيخوخة القوى العاملة. ويمكن أن يكون انخفاض معدلات النمو الاتجا هي للفرد مشكلة لعدة أسباب؛ فهي تزيد من صعوبة رفع المستويات المعيشية للفقراء ومشقة إعادة توزيع الموارد في مواجهة التغيرات الاقتصادية، كما تردع الاستثمارات المعززة للإنتاجية، وتضر باستمرارية شبكات الأمان الاجتماعي الممولة حكوميا، وتغذي الشعور بالسخط السياسي لكونها تليح بالأمال في المستقبل وتضعف الإيمان بعدالة النتائج الاقتصادية. وبدورها، يمكن أن تؤدي هذه العوامل إلى الانحراف عن مسار التنبؤات الأساسية.

وتفرض فجوات التعافي السابقة تحديا أمام صناع السياسات يدفعهم إلى اتخاذ إجراءات لمواجهة هذه الإجراءات يجب أن تتم الآن والفرصة مواتية. وتختلف الإصلاحات الهيكلية المطلوبة باختلاف البلدان، ولكن كل البلدان أمامها متسع كبير لاتخاذ إجراءات تعزز الصلابة الاقتصادية إلى جانب النمو الممكن. وبالنسبة لبعض البلدان التي أغلقت فجوات الناتج بالفعل، حان الوقت للتفكير في تنفيذ الضبط المالي تدريجيا، لتخفيض مستويات الدين العام المتضخمة وخلق هوامش وقائية يمكن الاستعانة بها في فترة الركود القادمة. ويمكن أن تتمخض عن هذه الإجراءات تداعيات سلبية في الخارج، على النحو الذي ناقشه في الفصل الرابع. ولكن البلدان التي تمتلك حيزا ماليا أكبر يمكن أن تعوض انخفاض الطلب العالمي — بأن تقوم، على سبيل المثال، باستثمارات

أقل للتحسن الدوري) وتأثر النمو الممكن بالعوامل الديمغرافية وضعف الإنتاجية.

أما التغييرات التي أجريت في تنبؤات النمو الكلي مقارنة بعدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي فهي إيجابية عموماً ولكنها محدودة، مع بعض التغييرات المؤثرة فيما يتعلق بمجموعات بلدان وبلدان منفردة معينة.

- فتمشياً مع الزخم الأقوى من المتوقع في النصف الأول من عام ٢٠١٧، تشير التنبؤات إلى تعافٍ أقوى في الاقتصادات المتقدمة في عام ٢٠١٧ (حيث يرتفع النمو إلى ٢,٢٪ مقابل ٢٪ في تنبؤات إبريل)، مدفوعاً بزيادة قوة النمو في منطقة اليورو واليابان وكندا. وفي المقابل، تم تخفيض توقعات النمو لعام ٢٠١٧ للمملكة المتحدة ولعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ للولايات المتحدة عما كانت عليه في عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، مما يعني تخفيض توقعات النمو الكلي للاقتصادات المتقدمة في عام ٢٠١٨ بمقدار ٠,١ نقطة مئوية. فقد تباطأ النشاط في المملكة المتحدة بدرجة أكبر من المتوقع في النصف الأول من عام ٢٠١٧. أما في الولايات المتحدة، فنظراً لعدم اليقين الكبير بشأن السياسات، يركز التنبؤ الحالي على عدم تغير السياسات كافتراض أساسي، بعد أن كان يركز في إبريل على افتراض حدوث تنشيط مالي مدفوع بالتخفيضات الضريبية التي كانت متوقعة آنذاك.

- وقد رُفعت توقعات النمو لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بنسبة ٠,١ نقطة مئوية لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ مقارنة بإبريل، وهو ما يرجع في الأساس إلى رفع توقعات النمو للصين. وتعكس تنبؤات ٢٠١٧ للصين (٦,٨٪ مقابل ٦,٦٪ في شهر إبريل) تحقيق النمو نتائج أقوى في النصف الأول من ٢٠١٧ وزيادة تحسن الطلب الخارجي. وبالنسبة لعام ٢٠١٨، ترجع التعديلات في الأساس إلى توقع استمرار السلطات في تطبيق مزيج من السياسات التوسعية يكفي لتحقيق هدف مضاعفة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠. كذلك رُفعت تنبؤات النمو لأوروبا الصاعدة لعام ٢٠١٧ — فيما يرجع لاكتساب النمو قوة أكبر في تركيا وبلدان أخرى في المنطقة — وروسيا لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ والبرازيل لعام ٢٠١٧.

ويسود الأسواق المالية شعوراً عاماً إيجابياً نتيجة استمرار مكاسب أسواق الأسهم في كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. ونظراً لما تشير إليه التوقعات

يكتسب انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي قوة متزايدة. فبعد أن بلغ النمو العالمي أدنى مستوياته منذ الأزمة المالية العالمية مسجلاً ٣,٢٪ في عام ٢٠١٦، يُتوقع أن يرتفع إلى ٣,٦٪ في عام ٢٠١٧ وإلى ٣,٧٪ في عام ٢٠١٨. وتأتي تنبؤات النمو لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ أعلى مما ورد في عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بمقدار ٠,١ نقطة مئوية. فقد رُفعت التوقعات على نطاق واسع في منطقة اليورو واليابان وآسيا الصاعدة وأوروبا الصاعدة وروسيا — حيث كانت نتائج النمو في النصف الأول من ٢٠١٧ أفضل من المتوقع — مما عوض وتجاوز حجم التخفيض في التوقعات الموضوعة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ولكن التعافي غير مكتمل. فبينما تزداد قوة الآفاق في السيناريو الأساسي، يظل النمو ضعيفاً في بلدان عديدة، والنضخم دون مستواه المستهدف في معظم الاقتصادات المتقدمة. ويقع أكبر الضرر على البلدان المصدرة للسلع الأولية بوجه خاص، لا سيما المصدرة للوقود، مع استمرار جهودها للتكيف مع التراجع الحاد في الإيرادات الأجنبية. وتتسم المخاطر بالتوازن إلى حد كبير على المدى القصير، لكن الكفة السلبية لا تزال هي الأرجح على المدى المتوسط. لذلك فإن التحسن الدوري الجدير بالترحيب في النشاط الاقتصادي العالمي يتيح فرصة مثالية لمعالجة التحديات البارزة على مستوى السياسات — وهي زيادة الناتج الممكن مع ضمان توزيع ثماره على نطاق واسع، وبناء الصلابة اللازمة في مواجهة مخاطر التطورات السلبية. وثمة حاجة أيضاً إلى تجديد الجهود متعددة الأطراف بغية التصدي للتحديات المشتركة التي يفرضها الاقتصاد العالمي المتكامل.

بدأ تحسن النشاط العالمي في النصف الثاني من عام ٢٠١٦، واكتسب زخماً إضافياً في النصف الأول من عام ٢٠١٧. ومن المتوقع أن يرتفع النمو على مدار العام الحالي والقادم في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، مدعوماً بتحسين العوامل الخارجية — البيئة المالية العالمية المواتية وتعافي الاقتصادات المتقدمة. ولا يزال النمو قوياً في الصين وأجزاء أخرى من آسيا الصاعدة، كما ظهرت بوادر لتحسن الأوضاع التي لا تزال صعبة في عدد من البلدان المصدرة للسلع الأولية في أمريكا اللاتينية وكومنولث الدول المستقلة وإفريقيا جنوب الصحراء. وفي الاقتصادات المتقدمة، يشمل تحسن النمو الملحوظ في عام ٢٠١٧ عدداً كبيراً من البلدان، مع ازدياد قوة النشاط في الولايات المتحدة وكندا، ومنطقة اليورو، واليابان. ولكن آفاق النمو أكثر تواضعاً على المدى المتوسط نظراً لتقلص فجوات الناتج السالبة (مما يترك مجالاً



خلال إضعاف الثقة وتخفيض تقييمات الأصول وارتفاع علاوات المخاطر.

- الاضطرابات المالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة: يرجع رفع تنبؤات النمو في الصين إلى تباطؤ استعادة توازن النشاط في اتجاه الخدمات والاستهلاك، وارتفاع مسار الدين المتوقع، وتقلص الحيز المالي. وما لم تواجه السلطات الصينية المخاطر المصاحبة من خلال تسريع الجهود المشجعة التي بدأتها مؤخرا بغرض الحد من التوسع الائتماني، فقد تؤدي هذه العوامل إلى رفع احتمالات التباطؤ الحاد في نمو الصين، مع ما ينجم عن ذلك من انعكاسات دولية سلبية. وعقب مرحلة العرض الائتماني الوفير، يمكن أن يؤدي التشديد المفاجئ للأوضاع المالية العالمية (مقترنا بارتفاع قيمة الدولار الأمريكي) إلى كشف مواطن الهشاشة المالية في بعض الأسواق الصاعدة، مما يفرض ضغوطا على الاقتصادات التي تربط عملاتها بالدولار الأمريكي ولديها نسب عالية من الرفع المالي وتعاني من عدم الاتساق في ميزانياتها العمومية.
  - التضخم المنخفض بصورة مزمنة في الاقتصادات المتقدمة: إذا ما تعثر الطلب المحلي، قد يفضي ذلك إلى انخفاض توقعات التضخم على المدى المتوسط، مما يزيد من ضعف التضخم ويطيل استمراريته. ويؤدي انخفاض التضخم وأسعار الفائدة الاسمية بدوره إلى الحد من قدرة البنوك المركزية على خفض أسعار الفائدة الحقيقية لاستعادة التوظيف الكامل في فترات الهبوط الاقتصادي.
  - التراجع واسع النطاق عما أحرز من تحسينات في تنظيم ومراقبة القطاع المالي منذ الأزمة المالية العالمية: قد يؤدي مثل هذا التراجع إلى انخفاض احتياطيات رأس المال والسيولة أو إضعاف فعالية الرقابة، مع ما يسببه ذلك من انعكاسات سلبية على الاستقرار المالي العالمي.
  - التحول إلى السياسات الانغلاقية: فمن شأن التحول إلى الحمائية أن يؤدي إلى تراجع تدفقات التجارة والاستثمارات عبر الحدود، مما يلحق الضرر بالنمو العالمي.
  - العوامل غير الاقتصادية: تتضمن هذه العوامل التوترات الجغرافية-السياسية، والنزاعات السياسية المحلية، والمخاطر الناجمة عن ضعف الحوكمة والفساد، والأحداث الجوية المتطرفة، ومخاوف الإرهاب والأوضاع الأمنية، وجميعها يمكن أن ينحرف بالنمو عن مساره الصحيح.
- وهناك ترابط وثيق بين هذه المخاطر ويمكن أن يدعم كل منها الآخر. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يقترن التحول إلى السياسات الانغلاقية بزيادة التوترات الجغرافية-السياسية بالإضافة إلى تزايد العزوف عن المخاطر على مستوى العالم؛ ويمكن أن تفرض الصدمات غير الاقتصادية عبئا مباشرا يعوق النشاط الاقتصادي ويزعزع الثقة والمشاعر السائدة في السوق؛ كما يمكن أن يؤدي تشديد الأوضاع المالية العالمية بسرعة أكبر من المتوقع أو التحول إلى الحمائية في الاقتصادات المتقدمة

الحالية من عودة السياسة النقدية العادية بوتيرة أكثر تدرجا مقارنة بشهر مارس، تراجعت أسعار الفائدة الأمريكية طويلة الأجل بحوالي ٢٥ نقطة أساس منذ ذلك الحين، وانخفضت القيمة الفعلية الحقيقية للدولار بأكثر من ٥٪، بينما ارتفعت القيمة الحقيقية لليورو بمقدار مائل. ورغم توقعات ارتفاع الطلب العالمي في المستقبل، فقد ظلت أسعار السلع الأولية ضعيفة، مع إشارة أسعار النفط إلى زيادة المعروض عن المستوى المتوقع.

ويلاحظ تراجع التضخم الكلي في أسعار المستهلكين منذ فصل الربيع، حيث انحسرت الدفعة الرافعة للأسعار نتيجة تعافي أسعار النفط في عام ٢٠١٦ وبدأ انخفاض أسعار النفط خلال الشهور الأخيرة يفرض ضغوطا خافضة. وبالرغم من ارتفاع نمو الطلب المحلي، فقد ظل التضخم الأساسي في الاقتصادات المتقدمة ضعيفا بوجه عام، وهو ما يعكس استمرار ضعف نمو الأجور (الفصل الثاني). ومن المرجح ألا يرتفع التضخم إلا بالتدريج نحو المستويات التي تستهدفها البنوك المركزية. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ساعد على انخفاض معدلات التضخم الأساسي تراجع الآثار الناجمة عن الانخفاضات السابقة في قيم العملات مقابل الدولار الأمريكي وارتفاع قيم بعض العملات في الآونة الأخيرة.

وعلى المدى القصير، تتسم المخاطر بدرجة كبيرة من التوازن. فعلى الجانب الإيجابي، يمكن أن يحقق التعافي قوة أكبر، مدعوما بقوة ثقة المستهلكين والأعمال والأوضاع المالية المواتية. وفي الوقت نفسه، ونظرا للبيئة التي تتسم بقدر كبير من عدم اليقين المحيط بالسياسات والتوترات الجغرافية-السياسية، يمكن أن تتأثر ثقة الأسواق سلبا بأي خطوات غير مدروسة على مستوى السياسات — وهي الخطوات التي يفترض السيناريو الأساسي تجنبها — مما يؤدي إلى تشديد الأوضاع المالية وإضعاف أسعار الأصول.

ولا تزال الكفة السلبية هي الأرجح في ميزان المخاطر المؤثرة على النمو في المدى المتوسط، وهو ما يعزى إلى عدة مخاطر محتملة:

- تشديد الأوضاع المالية العالمية بدرجة أسرع وأكبر: قد يأتي ذلك في شكل ارتفاع في أسعار الفائدة طويلة الأجل في الولايات المتحدة وبلدان أخرى بسبب استعادة السياسة النقدية العادية بوتيرة أسرع من المتوقع أو اتساع فروق العائد على الاستثمار طويل الأجل، مما يتسبب في تداعيات سلبية بالنسبة للاقتصادات الضعيفة. وإذا اقتضت الضرورة تشديد السياسة النقدية في منطقة اليورو بينما لا يزال تعافي الأسعار والنمو لا يزال متأخرا في البلدان الأعضاء المثقلة بالديون، فقد تتعرض هذه البلدان للمخاطر ما لم تكن قد نفذت إجراءات التصحيح المالي والإصلاحات الهيكلية اللازمة لزيادة العرض الممكن. وقد يؤدي تشديد الأوضاع المالية العالمية أيضا إلى تراجع حاد في الإقبال العالمي على المخاطرة مقارنة بمستوياته القوية الحالية، مما يمكن أن يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي الكلي من

محلية وتداعيات إيجابية ينتقل أثرها إلى بلدان أخرى، لا سيما في الاقتصادات التي تشهد حالة تراخ اقتصادي وأوضاعا نقدية تيسيرية. بل إن اعتماد تلك التوصيات بشأن السياسات من شأنه المساعدة على تقليص الاختلالات الخارجية، لا سيما بالنسبة للاقتصادات المتقدمة ذات الفوائض الزائدة، حيث يساهم ارتفاع الطلب المحلي في موازنة آثار الطلب السلبي الناتج عن جهود استعادة التوازن اللازمة في بلدان العجز. وهناك حيز مالي محدود لدعم الطلب في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وخاصة المصدرة للسلع الأولية. ولكن السياسة النقدية يمكن أن تتيح الدعم اللازم عموما، نظرا لأن التضخم قد بلغ ذروته على ما يبدو في بلدان عديدة. وتساعد مرونة أسعار الصرف على التكيف مع صدمات أسعار السلع الأولية. وستساهم جهود تعزيز الحوكمة ومناخ الاستثمار بدورها في تحسين آفاق النمو. وفي البلدان منخفضة الدخل، والتي يتعين على الكثير منها القيام بجهود لإجراء تصحيح دائم في أوضاع المالية العامة والحد من مواطن الضعف المالي، ستساعد الإصلاحات الداعمة للنمو على الاستفادة المثلى من المكاسب الديمغرافية المنتظرة في الفترة القادمة من خلال تشجيع خلق فرص العمل.

• تعزيز التعاون الدولي: في كثير من التحديات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، يمكن أن تكون إجراءات البلدان المنفردة لمواجهةها أكثر فعالية إذا كانت مدعومة بتعاون متعدد الأطراف. وسيطلب الحفاظ على التوسع الاقتصادي العالمي أن يتجنب صناع السياسات الإجراءات الحمائية ويبدلوا مزيدا من الجهود لضمان اقتسام ثمار النمو على نطاق أوسع. وإلى جانب الحفاظ على نظام تجاري مفتوح، تتضمن أهم مجالات العمل المشترك حماية الاستقرار المالي العالمي، ووضع نظم ضريبية عادلة وتجنب السباق نحو القاع، ومواصلة دعم البلدان منخفضة الدخل في سعيها لتحقيق أهدافها الإنمائية، وتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها. وكما يوضح الفصل الثالث، فإن كثيرا من الاقتصادات التي تعاني أسوأ تداعيات ارتفاع درجات الحرارة وتغير الأنماط الجوية هي تلك التي تمتلك أقل الموارد للتعامل مع هذه التحديات. وسيزايد شعور البلدان الأغنى بالآثار السلبية المباشرة للتغير المناخي غير المخفف، ولن تكون محصنة من التداعيات التي تنتقل إليها من بقية أنحاء العالم.

إلى تفاقم الضغوط الدافعة لخروج التدفقات الرأسمالية من الأسواق الصاعدة.

وفي ظل الانتعاش الدوري الجدير بالترحيب والذي حققه النشاط الاقتصادي العالمي بعد نمو مخيب للأمال على مدار السنوات القليلة الماضية، هناك فرصة مثالية لإجراء الإصلاحات الأساسية الرامية إلى تعزيز الناتج الممكن وضمان توزيع ثماره على نطاق واسع وبناء الصلابة في مواجهة مخاطر التطورات السلبية. ولما كانت البلدان لا تزال تواجه أوضاعا دورية مختلفة، فإن اختلافها يظل ملائما من حيث المواقف التي تتخذها السياسة النقدية وسياسة المالية العامة. ويظل استكمال التعافي الاقتصادي واعتماد استراتيجيات لضمان وضع المالية العامة على مسار قابل للاستمرار هدفين مهمين في العديد من الاقتصادات.

وفيما يلي بعض مجالات التركيز الاستراتيجي المهمة:

- رفع الناتج الممكن: هناك حاجة للإصلاحات الهيكلية وسياسات المالية العامة الداعمة للنمو بغرض زيادة الإنتاجية وعرض العمالة، مع وجود تفاوت في الأولويات بين البلدان. وفي الفترة المقبلة، يستلزم التحول الهيكلي الجاري (التغير التكنولوجي الموفر للعمالة والمنافسة عبر الحدود) وضع مجموعة شاملة من مناهج السياسات، بما في ذلك السياسات التي تحد من مشقة الإصلاح وتتيح فرصا للجميع.
- تأمين التعافي وبناء الصلابة: ينبغي أن تستمر السياسة النقدية التيسيرية في الاقتصادات المتقدمة إلى أن تظهر بوادر مؤكدة لعودة التضخم إلى مستوياته المستهدفة. وكما يوثق الفصل الثاني، فإن استمرار ضعف ضغوط الأجور يرجع في الأساس إلى التراخي المتبقي الذي لا ترصده بالكامل معدلات البطالة الكلية. وفي نفس الوقت، يتعين مراعاة المتابعة الدقيقة لتقييمات الأصول المبالغ فيها والزيادة المستمرة في الرفع المالي في بعض أجزاء القطاع المالي، مع الرقابة الاحترازية الجزئية والكلية الاستباقية حسب مقتضى الحال. وينبغي تحقيق الاتساق بين موقف سياسة المالية العامة وجهود الإصلاح الهيكلي، بحيث يمكن الاستفادة من الأوضاع الدورية المواتية في وضع الدين العام على مسار قابل للاستمرار مع دعم الطلب حيثما اقتضت الحاجة وتوافرت الإمكانيات. وكما يؤكد الفصل الرابع، فإن زيادة الإنفاق العام الموجه إلى رفع مستوى الناتج الممكن يمكن أن تحقق منافع



## الآفاق والسياسات العالمية

يكتسب تحسن النمو المتوقع في عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي قوة متزايدة. إذ ارتفعت تنبؤات النمو العالمي لعامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ — ٣,٦٪ و٣,٧٪ على الترتيب — بمقدار ٠,١ نقطة مئوية في العامين مقارنة بتنبؤات إبريل ويوليو. ويدعم هذا التحسن الارتفاع الملحوظ في مستويات الاستثمار والتجارة والإنتاج الصناعي مقترنا بتحسين ثقة الأعمال والمستهلكين. وفي ظل ما شهده النصف الأول من عام ٢٠١٧ من نتائج نمو أقوى عموماً من المتوقع، تم رفع تنبؤات النمو لعدد كبير من البلدان، بما في ذلك منطقة اليورو واليابان والصين وأوروبا الصاعدة وروسيا. وقد فاق ذلك تأثير خفض توقعات النمو للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والهند.

ولكن التعافي غير مكتمل: فبالرغم من تحسن آفاق السيناريو الأساسي، لا يزال النمو ضعيفاً في بلدان عديدة. فقد تحسنت الآفاق المتوقعة للاقتصادات المتقدمة، لا سيما منطقة اليورو، في حين ظلت معدلات التضخم ضعيفة في بلدان عديدة، مما يشير إلى استمرار التراخي، ولا تزال توقعات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي منخفضة بسبب ضعف نمو الإنتاجية وتزايد نسب إعالة المسنين. والآفاق ضعيفة في الكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، مع ركود مستوى نصيب الفرد من الدخل في عدد منها. ويقع أكبر الضرر على الاقتصادات المصدرة للوقود بشكل خاص نتيجة طول فترة التكيف مع انخفاض إيرادات السلع الأولية.

ويتسم ميزان المخاطر بالسيناريو الأساسي بالتوازن إلى حد كبير على المدى القصير، لكنه يميل نحو التطورات السلبية على المدى المتوسط. فمن الممكن أن يرتفع النمو على المدى القصير مجدداً نتيجة تحمر الطلب المكبوت بفضل تحسن الثقة والأوضاع السوقية المواتية، ولكن قد تحدث بعض الانتكاسات أيضاً. فنظراً لدرجة عدم اليقين الكبيرة بشأن السياسات، قد تنشأ بعض العثرات — التي يفترض السيناريو الأساسي تجنبها — أو أي صدمات أخرى، مما يؤثر بالسلب على ثقة الأسواق وتقييم الأصول، ويؤدي إلى تشديد الأوضاع المالية. وعلى المدى المتوسط، سيكون من الضروري التعامل مع تحديات القطاع المالي. ففي الصين، سيتعين على السلطات تكثيف جهودها للسيطرة على التوسع الائتماني بغرض الحد قدر الإمكان من خطر حدوث تباطؤ حاد. وتحتاج اقتصادات أخرى كثيرة الوقاية من تراكم المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي في بيئة عالمية تتسم بسهولة التمويل ومراقبة المخاطر التي تنشأ عن التقلبات الناتجة عن قيام البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة بسحب الدفعات التنشيطية تدريجياً. وسوف يؤدي ارتفاع

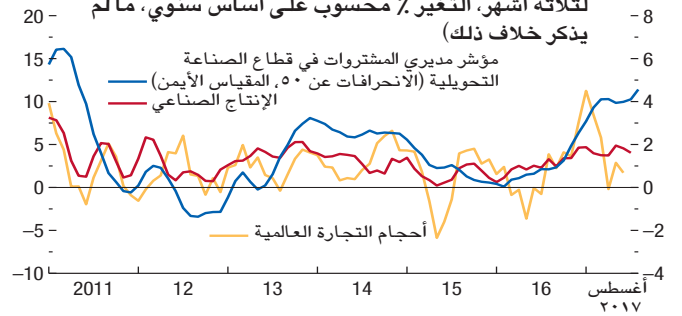
علاوات المخاطر وأسعار الفائدة طويلة الأجل إلى كشف مواطن الضعف، بما في ذلك من خلال إضعاف ديناميكيات الدين العام. وبالرغم من إحراز تقدم في معالجة القضايا التي يواجهها القطاع المصرفي الأوروبي، يتعين التصدي للمشكلات المتبقية بقوة لتجنب تراجع مستويات الثقة والمخاوف من نشأة حلقة من الآثار المترددة السالبة بين الطلب المنخفض والأسعار والميزانيات العمومية في أجزاء من منطقة اليورو. وقد يؤدي الانخفاض المزمع في معدلات تضخم الاقتصادات المتقدمة، والذي يمكن أن ينشأ في حالة تراجع الطلب المحلي، إلى مخاطر حادة لأنه من الممكن أن يتسبب في انخفاض توقعات التضخم وأسعار الفائدة على المدى المتوسط، مما يحد من قدرة البنوك المركزية على تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية في حالة حدوث هبوط اقتصادي. ورغم تراجع احتمالات تحول الاقتصادات المتقدمة إلى السياسات الانغلاقية على المدى القريب، فلا تزال هناك ضغوط من جراء زيادة الحماية وتتبعين مكافحتها. وثمة مجموعة من المخاطر غير الاقتصادية لا تزال ملحوظة بقوة أيضاً، بما في ذلك تصاعد الصراعات والتوترات الجغرافية-السياسية.

لذلك فإن التحسن الدوري الجدير بالترحيب، والذي تحقق عقب نمو مخيب للأمال على مدار السنوات القليلة الماضية، يتيح فرصة مثالية لتنفيذ الإصلاحات الضرورية، ومن ثم تجنب المخاطر السلبية ورفع الناتج الممكن ومستويات المعيشة بوجه أعم. وهناك حاجة إلى الإصلاحات الهيكلية والتدابير الداعمة للنمو على جانب سياسة المالية العامة لزيادة الإنتاجية وعرض العمالة، مع تباين الأولويات بين البلدان. وفي الاقتصادات المتقدمة، ينبغي أن تستمر السياسة النقدية التيسيرية لحين ظهور بوادر مؤكدة على عودة معدلات التضخم إلى مستوياتها المستهدفة. وفي نفس الوقت، تتطلب المبالغة في تقييم الأصول وتزايد مستويات الرفع المالي في بعض قطاعات السوق متابعة دقيقة، بما في ذلك من خلال الرقابة الاحترازية الجزئية والكلية الاستباقية حسب الضرورة. وينبغي وجود اتساق بين سياسة المالية العامة وجهود الإصلاح الهيكلي، بحيث يمكن الاستفادة من الأوضاع الدورية المواتية في وضع الدين العام على مسار قابل للاستمرار مع دعم الطلب حيثما اقتضت الحاجة وتوافرت الإمكانية. غير أن الحيز المالي المتاح لدعم الطلب محدود في الكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، لا سيما في الاقتصادات المصدرة للسلع الأولية. ولكن السياسة النقدية يمكن أن تكون داعمة بشكل عام، نظراً لأن التضخم بلغ ذروته على ما يبدو في بلدان عديدة. وتساعد مرونة أسعار الصرف على التكيف مع الصدمات الخارجية. وستسهم جهود تعزيز الحوكمة ومناخ

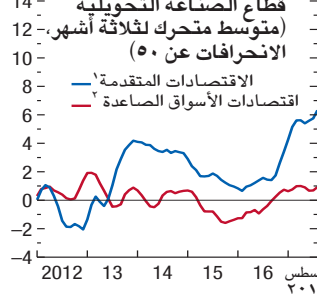
## الشكل البياني ١-١: مؤشرات النشاط العالمي

اكتسب النشاط العالمي قوة في النصف الأول من عام ٢٠١٧، وهو ما يعكس ارتفاع نمو الطلب المحلي في الاقتصادات المتقدمة والصين وتحسن الأداء في كبرى اقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى. وتشير المؤشرات العالمية لمديري المشتريات في قطاع الصناعة التحويلية إلى استمرار الزخم القوي في الربع الثالث.

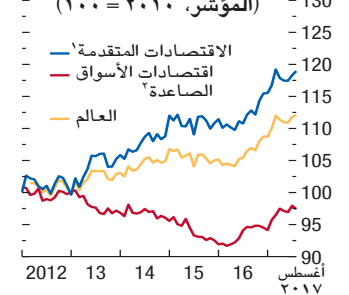
### ١- التجارة العالمية والإنتاج الصناعي ومؤشر مديري المشتريات في قطاع الصناعة التحويلية (متوسط متحرك لثلاثة أشهر، التغيير % محسوب على أساس سنوي، ما لم يذكر خلاف ذلك)



### ٢- مؤشر مديري المشتريات في قطاع الصناعة التحويلية (متوسط متحرك لثلاثة أشهر، الانحرافات عن ٥٠)



### ٣- ثقة المستهلكين (المؤشر، ٢٠١٠ = ١٠٠)

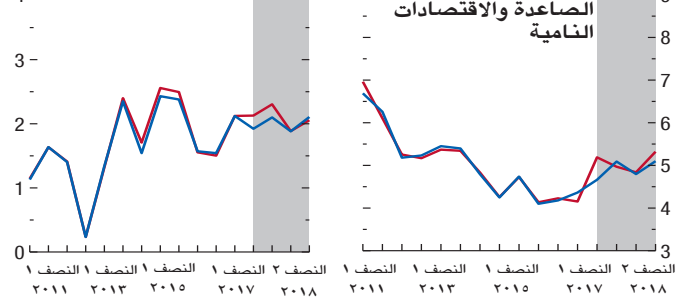


### نمو إجمالي الناتج المحلي

(التغيير نصف السنوي % محسوباً على أساس سنوي)

عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي



المصادر: المكتب الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية (CPB)؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ ومؤسسة Markit Economics؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١- أستراليا وكندا (مؤشر مديري المشتريات فقط) والجمهورية التشيكية والدانمرك ومنطقة اليورو ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (ثقة المستهلكين فقط) وإسرائيل واليابان وكوريا ونيوزيلندا (مؤشر مديري المشتريات فقط) والنرويج (ثقة المستهلكين فقط) وسنغافورة (مؤشر مديري المشتريات فقط) والسويد (ثقة المستهلكين فقط) وسويسرا ومقاطعة تايوان الصينية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

٢- الأرجنتين (ثقة المستهلكين فقط) والبرازيل والصين وكولومبيا (ثقة المستهلكين فقط) وهنغاريا والهند (مؤشر مديري المشتريات فقط) واندونيسيا ولاتفيا (ثقة المستهلكين فقط) وماليزيا (مؤشر مديري المشتريات فقط) والمكسيك (مؤشر مديري المشتريات فقط) والفلبين (ثقة المستهلكين فقط) وبولندا وروسيا وجنوب إفريقيا وتايلاند (ثقة المستهلكين فقط) وتركيا وأوكرانيا (ثقة المستهلكين فقط).

الاستثمار أيضا في تحسين آفاق النمو. وفي البلدان منخفضة الدخل — والتي يتعين على الكثير منها القيام بجهود لإجراء تصحيح مستمر في أوضاع المالية العامة والحد من مواطن الضعف المالي — ستساعد الإصلاحات الداعمة للنمو على استغلال المكاسب الديمغرافية في الفترة القادمة على النحو الأمثل من خلال تشجيع زيادة الوظائف.

## آخر التطورات والآفاق

### استمرار الزخم الاقتصادي العالمي

اكتسب التحسن الذي شهده النشاط العالمي بدءاً من عام ٢٠١٦ مزيداً من القوة في النصف الأول من عام ٢٠١٧، وهو ما يعكس زيادة نمو الطلب المحلي في الاقتصادات المتقدمة والصين وتحسن الأداء في عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبرى الأخرى. وساعد التعافي المستمر في مستويات الاستثمار العالمي على تعزيز نشاط الصناعة التحويلية (الشكلان البيانيان ١-١ و ١-٢). وتراجع نمو التجارة العالمية في الربع الثاني بعد الارتفاع السريع الذي شهده في الربع الأول. وتشير مؤشرات مديري المشتريات وغيرها من المؤشرات العالمية عالية التواتر لشهري يوليو وأغسطس إلى استمرار زخم النمو العالمي في الربع الثالث من عام ٢٠١٧.

وفي الاقتصادات المتقدمة، سجلت مستويات الطلب المحلي والناتج نمواً أسرع في النصف الأول من عام ٢٠١٧ عنه في النصف الثاني من عام ٢٠١٦. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، لم يستمر ضعف الاستهلاك الذي شهده الربع الأول سوى لفترة مؤقتة، بينما اكتسبت استثمارات الأعمال مزيداً من القوة، وهو ما يعكس جزئياً التعافي في قطاع الطاقة. وفي منطقة اليورو واليابان، جاء زخم النمو الكلي في النصف الأول من العام مدعوماً بارتفاع مستويات الاستهلاك الخاص والاستثمار والطلب الخارجي. وقد شهدت معظم الاقتصادات المتقدمة الأخرى، مع استثناء ملحوظ هو المملكة المتحدة، ارتفاعاً في النمو في النصف الأول من عام ٢٠١٧ عن معدلاته في النصف الثاني من عام ٢٠١٦، وذلك بدعم من الطلب المحلي والطلب الخارجي على حد سواء.

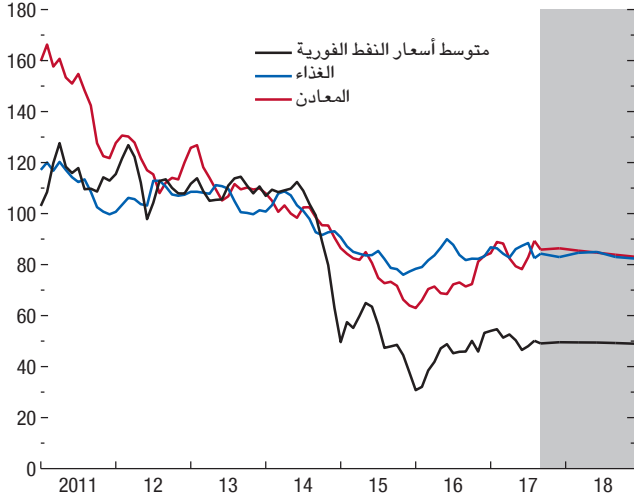
وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ساهم ارتفاع الطلب المحلي في الصين واستمرار التعافي في كبرى اقتصادات الأسواق الصاعدة في دعم النمو في النصف الأول من عام ٢٠١٧. وفي الهند، تباطأ زخم النمو بسبب استمرار التأثير الناتج عن مبادرة الصرف الأجنبي التي نفذتها السلطات وحالة عدم اليقين المتصلة بتطبيق ضريبة السلع والخدمات على مستوى البلد ككل في منتصف العام. وساهم ارتفاع الطلب الخارجي في دفع النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى في شرق آسيا. وفي البرازيل، استطاع الاقتصاد العودة إلى مستويات النمو الموجبة في الربع الأول من عام ٢٠١٧، بعد ثمانية أرباع من التراجع، وذلك بفضل قوة أداء التصدير وانخفاض وتيرة الانكماش في الطلب المحلي. وحافظت المكسيك على زخم النمو رغم حالة عدم اليقين المتصلة بإعادة التفاوض بشأن اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة والتشديد الكبير في أوضاع

## الفصل ١: الآفاق والسياسات العالمية

### الشكل البياني ١-٣: أسعار السلع الأولية

(مخفضة باستخدام مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي، المؤشر، ٢٠١٤ = ١٠٠)

تراجعت أسعار السلع الأولية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧.



المصدر: نظام أسعار السلع الأولية لدى صندوق النقد الدولي، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٨. وتمثلت أهم أسباب تراجع الأسعار في زيادة إنتاج النفط الصخري الأمريكي عن المتوقع وتعافي الإنتاج في ليبيا ونيجيريا بدرجة فاقت التوقعات. كذلك ظلت صادرات البلدان الأعضاء في أوبك مرتفعة نسبياً، حتى مع تراجع الإنتاج. وعقب عدة ارتفاعات في الأسابيع الأخيرة، وصلت أسعار النفط إلى حوالي ٥٠ دولاراً للبرميل اعتباراً من نهاية أغسطس، وهو مستوى لا يزال أقل مقارنة بفصل الربيع.

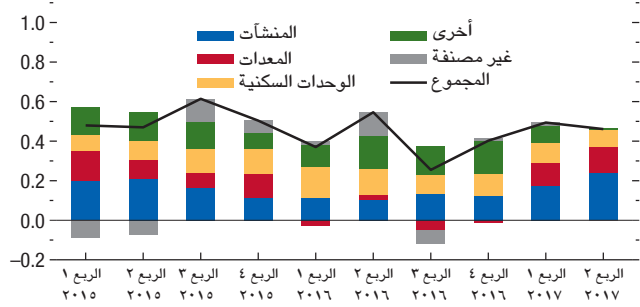
• انخفض مؤشر أسعار الغاز الطبيعي — وهو مؤشر يقيس متوسط أسعار أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية — بمقدار ٩,٦٪ خلال الفترة من فبراير إلى أغسطس ٢٠١٧. وارتبط هذا التراجع في معظمه بعوامل موسمية وقوة العرض في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وانخفاض أسعار النفط التي ترتبط بها بعض أسعار الغاز الطبيعي. ولم يؤثر انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين قطر، التي تعد أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم، وعدة بلدان أخرى في المنطقة، من بينها السعودية، على أسواق الغاز الطبيعي المسال نظراً لاستمرار صادرات قطر.

• ارتفع مؤشر أسعار الفحم — وهو مؤشر يقيس متوسط الأسعار في أستراليا وجنوب إفريقيا — بمقدار ١٦,٥٪ خلال الفترة من فبراير إلى أغسطس ٢٠١٧. وعقب نهاية فترة توقف عمليات نقل الفحم في أستراليا بسبب إعصار ديبى في نهاية مارس، تراجعت أسعار الفحم حتى

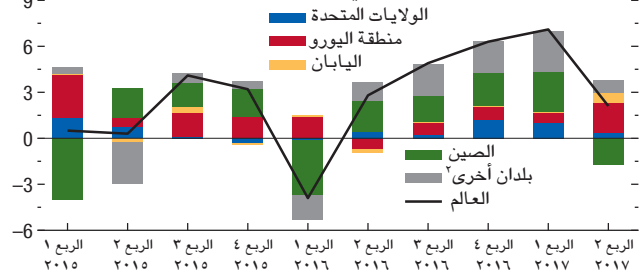
### الشكل البياني ١-٢: الاستثمار الثابت والتجارة العالمية

بدأ الاستثمار في التحسن في الربع الثالث من عام ٢٠١٦. وتسارعت وتيرة التجارة العالمية كذلك، قبل أن تتراجع في الأونة الأخيرة.

#### ١- مساهمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت في نمو إجمالي الناتج المحلي (المساهمة بالنقاط المئوية، على أساس سنوي مقارن)



#### ٢- الواردات الحقيقية من البضائع (التغير ٪ على أساس ربع سنوي مقارن المعدل موسمياً والمحسوب على أساس سنوي)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> تستند بيانات الربع الثاني من عام ٢٠١٧ إلى التقديرات الأولية لروسيا.

<sup>٢</sup> تتضمن البلدان الأخرى البرازيل وكندا والهند وكوريا والمكسيك وروسيا وجنوب إفريقيا وتايوان وتركيا والمملكة المتحدة.

السياسة النقدية على مدار العامين الماضيين. وساهم تحسن الطلب المحلي والخارجي في انتعاش النمو في روسيا وتركيا. ولا تزال الصراعات في الداخل وعبر الحدود في بعض أجزاء الشرق الأوسط تؤثر على النشاط الاقتصادي، بينما شهدت فنزويلا أزمة سياسية وإنسانية وسط حالة من الركود المتزايد.

### تراجع أسعار السلع الأولية

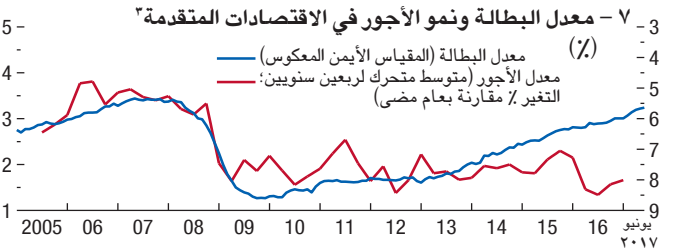
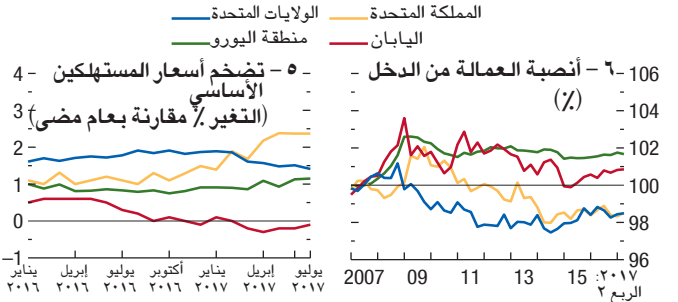
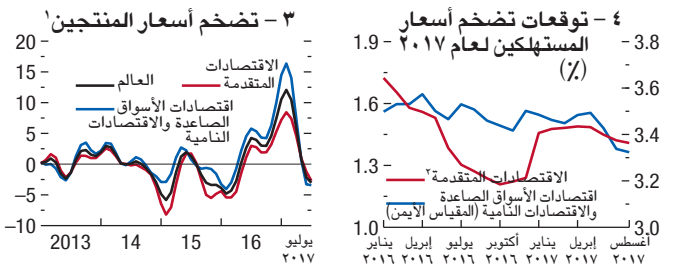
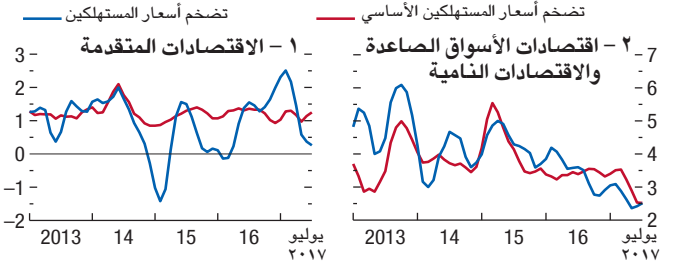
انخفض مؤشر أسعار السلع الأولية الصادر عن صندوق النقد الدولي بنسبة ٥٪ خلال الفترة فبراير-أغسطس ٢٠١٧ — أي بين الفترتين المرجعيتين لعدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي والتقرير الحالي (الشكل البياني ١-٣). وتركزت بعض أكبر الانخفاضات السعرية في الوقود:

• تراجعت أسعار النفط بمقدار ٨,١٪ بين فبراير وأغسطس، وذلك بالرغم من إعلان منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وبعض البلدان المصدرة للنفط من غير أعضاء أوبك في مايو عن مد فترة تخفيض إنتاج النفط حتى

## الشكل البياني ١-٤: التضخم العالمي

(متوسط متحرك لثلاثة أشهر: التغيير % محسوباً على أساس سنوي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

ترجع تضخم أسعار المستهلكين الكلي منذ الربيع، وهو ما يعكس تراجع أسعار النفط. ورغم تواصل انخفاض معدلات البطالة، استمر تباطؤ نمو الأجور.



المصادر: مؤسسة Consensus Economics؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الاقتصادات المتقدمة (النمسا وبليجيكا وكندا وسويسرا والجمهورية التشيكية وألمانيا والدانمرك وإسبانيا وإستونيا وفنلندا وفرنسا والمملكة المتحدة واليونان ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وأيرلندا وإسرائيل وإيطاليا واليابان وكوريا وليتوانيا وكسمبرغ ولاتفيا وهولندا والنرويج والبرتغال وسنغافورة والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا والسويد وتايوان والولايات المتحدة)؛ اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (بلغاريا والبرازيل وشيلي والصين وكولومبيا وهنغاريا واندونيسيا والهند والمكسيك وماليزيا وبيرو والفلبين وبولندا ورومانيا وروسيا وتايلاند وتركيا وجنوب إفريقيا). اللوحة ٦ تساوي ١٠٠ في عام ٢٠٠٧ من خلال تعديل المستوى. تستند قائمة البلدان إلى الرموز الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

١ في اللوحة ٣، تستثنى من الاقتصادات المتقدمة منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وإسرائيل وتايوان. وتتضمن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أوكرانيا، وتستبعد منها إندونيسيا والهند وبيرو والفلبين.

٢ في اللوحة ٤، تتضمن الاقتصادات المتقدمة أستراليا، وتستبعد منها لكسمبرغ.

٣ في اللوحة ٧، يتضمن الخط الأزرق أستراليا ونيوزيلندا، ويستبعد بلجيكا. ويتضمن الخط الأحمر أستراليا ومالطة، ويستبعد منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وسنغافورة وتايوان.

شهر يونيو. وساهم الطلب القوي من الصين في تعافي الأسعار. وبدءاً من الأول من يوليو، فرضت الصين قيوداً على استيراد الفحم في عدد من الموانئ للحد من تأثير انخفاض الأسعار الدولية على الإنتاج. وقد أدت هذه القيود، مقترنة بخفض إنتاج الفحم في الصين والنزاعات العمالية المتفرقة في مناجم الفحم في أستراليا، إلى تجدد الضغوط الراكدة للأسعار.

وبالنسبة للسلع الأولية غير النفطية، ارتفعت أسعار المعادن ارتفاعاً طفيفاً، بينما تراجعت أسعار السلع الأولية الزراعية:

- ارتفعت أسعار المعادن ارتفاعاً طفيفاً (٨٪) خلال الفترة من فبراير إلى أغسطس، مع وجود تفاوت كبير بين السلع الأولية. وبحلول شهر يونيو، كان مؤشر أسعار المعادن قد وصل إلى أقل مستوياته على الإطلاق خلال ثمانية شهور بسبب تخفيض توقعات الطلب (لا سيما من الولايات المتحدة الأمريكية والصين). ولكن الأسعار ارتفعت مجدداً منذ ذلك الحين وواصلت مسارها الصعودي في أغسطس مع تحسن المزاج العام تجاه الأوضاع الاقتصادية الكلية، لا سيما في الصين. وارتفعت أسعار النحاس والألومنيوم بأكثر من ٩٪ قليلاً خلال الفترة من فبراير إلى أغسطس ٢٠١٧، وهو ما يعكس الطلب القوي والعرض المحدود، بينما تراجعت أسعار خام الحديد بحوالي ١٦٪ خلال نفس الفترة، وهو ما يرجع في الأساس إلى زيادة العرض من أستراليا والبرازيل والصين.

- تراجع مؤشر أسعار المنتجات الزراعية الصادر عن صندوق النقد الدولي بحوالي ٥٪ خلال الفترة من فبراير إلى أغسطس ٢٠١٧. وتعافت أسعار الحبوب في يونيو وسط مخاوف بشأن سخونة وجفاف الجو في نصف الكرة الشمالي، ثم تراجعت بشدة في أغسطس بسبب الارتفاع غير المتوقع في تنبؤات مخزونات الحبوب في نهاية موسم ٢٠١٧-٢٠١٨. وارتفعت أسعار اللحوم بسبب زيادة الطلب عن مستواه المتوقع وانخفاض العرض.

## ضعف الضغوط التضخمية

ترجع التضخم الكلي في أسعار المستهلكين منذ الربيع عندما انحسرت الدفعة التي شهدتها الأسعار نتيجة تعافي أسعار النفط في عام ٢٠١٦، وبدأ انخفاض أسعار النفط (خلال الفترة من مارس إلى يوليو) في فرض ضغوط خافضة للأسعار (الشكل البياني ١-٤). لذلك انخفضت توقعات تضخم أسعار المستهلكين للعام الحالي، لا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

وسجل التضخم الأساسي — أي معدلات التضخم عند استبعاد أسعار الوقود والغذاء — معدلات ضعيفة عموماً. ففي معظم الاقتصادات المتقدمة، لم ترتفع معدلات التضخم الأساسي بالقدر اللازم لبلوغ المستويات التي تستهدفها البنوك المركزية، وذلك بالرغم من ارتفاع الطلب المحلي وانخفاض معدلات البطالة مقارنة بالعام السابق. وفي منطقة اليورو، ظل التضخم الأساسي ثابتاً عند مستويات منخفضة بلغت حوالي ١,٢٪ منذ إبريل (بعد مرور عامين لم يتجاوز خلالها

## الفصل ١: الآفاق والسياسات العالمية

يفترض أن يؤدي ارتفاع الأسعار بدوره إلى تعزيز نمو الأجور الاسمية في عملية ديناميكية معززة لذاتها. وكان لانحسار آثار الانخفاضات السابقة في أسعار الصرف، وفي بعض الحالات، الارتفاعات الأخيرة في أسعار الصرف مقابل الدولار الأمريكي، دور في تراجع معدلات التضخم الأساسي في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. غير أن جزءا كبيرا من تراجع التضخم الأساسي في اقتصادات الأسواق الصاعدة خلال الشهور الأخيرة يمكن عزوه إلى الهند والبرازيل، حيث أدى انخفاض غير متكرر في تضخم أسعار الغذاء في يونيو وارتفاع الطاقة الفائضة في الاقتصاد عقب عامين من الركود، على الترتيب، إلى إضعاف التضخم أيضا. وفي الصين، ظل التضخم الأساسي ثابتا عموما عند مستوى ٢٪ تقريبا في يوليو. وعلى العكس، تستمر الضغوط التضخمية في بعض البلدان الأخرى في كومونولث الدول المستقلة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان خلال عام ٢٠١٧ نتيجة انخفاضات أسعار الصرف أو إلغاء الدعم أو زيادة الضرائب الانتقائية أو ضرائب القيمة المضافة.

### أوضاع مالية داعمة

ظل المزاج العام في الأسواق قويا والتقلبات محدودة منذ صدور العدد الأخير من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أبريل ٢٠١٧)، حتى مع تراجع توقعات تيسير سياسة المالية العامة الأمريكية. وعلى جانب السياسة النقدية، قام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة قصيرة الأجل في يونيو إلى ١-٢،٥٪، متشيا مع التوقعات. وعقب إعلان لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية في ٢٠ سبتمبر، توقعت الأسواق بنسبة ٧٠٪ إجراء زيادة إضافية لمرة واحدة في أسعار الفائدة بنهاية ٢٠١٧. وفي معظم الاقتصادات المتقدمة الأخرى، ظل موقف السياسة النقدية دون تغيير يذكر، ما عدا في كندا التي رفعت سعر الفائدة الأساسي بمقدار ربع نقطة مئوية في يوليو وسبتمبر.

وفي ظل توقعات الأسواق باستعادة أوضاع السياسة النقدية الطبيعية في الولايات المتحدة الأمريكية بوتيرة أكثر تدرجا قليلا عن المتوقع في فصل الربيع بسبب تراجع التوقعات بشأن دفعات التنشيط المالي، انخفض العائد الاسمي على سندات الخزنة الأمريكية لعشر سنوات اعتبارا من منتصف سبتمبر بحوالي ٢٠ نقطة أساس عن متوسطه في مارس ٢٠١٧ (الشكل البياني ١-٥). وظل العائد على سندات الدين السيادي طويلة الأجل ثابتا عموما في اليابان وألمانيا، بينما ارتفع بحوالي ١٠ نقاط مئوية في المملكة المتحدة، وتراجع بمقدار ٢٠-٣٠ نقطة أساس في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، نظرا للانخفاض الحاد في فروق العائد بين تلك السندات والسندات الألمانية، لا سيما عقب الانتخابات

١٠٪)، بينما سجل معدلات سالبة قليلا في اليابان على مدار ستة شهور متواصلة حتى نهاية يوليو. وفي الولايات المتحدة الأمريكية — حيث التضخم الأساسي أعلى — تراجع التغير السنوي في المخفض الأساسي لنفقات الاستهلاك الشخصي (وهو المقياس المفضل لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي) من أقل من ٢٪ قليلا في بداية عام ٢٠١٧ إلى ١،٤٪ في أغسطس. ونتج هذا التراجع في جزء منه عن عوامل غير متكررة (مثل انخفاض أسعار خطط الهواتف الخلوية والأدوية التي تصرف بوصفات طبية). وتشهد اقتصادات متقدمة أخرى كثيرة ضغوطا تضخمية ضعيفة، مثل أستراليا، وكندا، والدانمرك، وكوريا، والنرويج، ومقاطعة تايوان الصينية خصوصا. وتعد المملكة المتحدة استثناء من هذا النمط، نظرا للانخفاض القوي في الجنيه منذ الصيف الماضي والذي أدى إلى ارتفاع أسعار المستهلكين.

واقترن تباطؤ التضخم الأساسي في الاقتصادات المتقدمة — وهو أمر مفاجئ في ظل تحسن النشاط عن المتوقع — بتباطؤ تأثير التراجع المستمر في معدلات البطالة على تسارع نمو الأجور. وفي السنوات الأخيرة، اتسقت مستويات الأجور الحقيقية في معظم كبرى الاقتصادات المتقدمة مع مستويات إنتاجية العمالة بدرجة كبيرة، وهو ما يتضح من ثبات أنصبة العمالة من الدخل (الشكل البياني ١-٤، اللوحة ٦). وكما يرد في الفصل الثاني، فإن ضعف نمو الأجور الاسمية في السنوات الأخيرة يعكس جزئيا تباطؤ إنتاجية العمالة<sup>١</sup> ولكن التحليل يشير أيضا إلى استمرار الطاقة الفائضة في أسواق العمل كمعوق أساسي: فقد كان نمو الأجور ضعيفا للغاية في البلدان التي ظلت فيها معدلات البطالة ونسبة العاملين بدوام جزئي على أساس غير طوعي مرتفعة. ونستخلص من هذه النتيجة أن الأجور يُتوقع أن ترتفع بمجرد ازدياد ثقة الشركات والعاملين في الآفاق وتضييق سوق العمل. وعلى المدى القصير، يفترض أن يؤدي ارتفاع الأجور إلى ارتفاع تكلفة وحدة العمل (ما لم تتحسن مستويات الإنتاجية)، كما

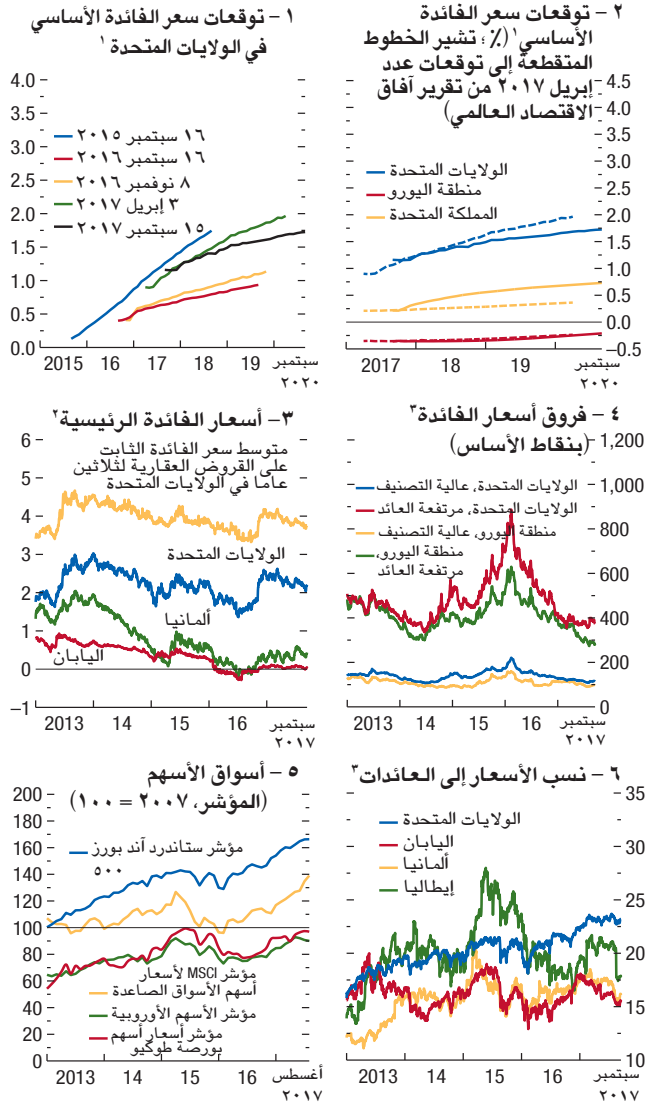
<sup>١</sup>الجزء من ضعف تضخم الأجور الذي يعزى إلى تراجع نمو الإنتاجية سيكون دوره في خفض تضخم الأسعار بسيطا أو منعما نظرا لأن التغيرات لن يكون لها تأثير صاف على تكلفة وحدة العمل المقيسة بالطرق التقليدية. ويرجع تباطؤ إنتاجية العمالة إلى تراجع عام في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وما يرتبط به من انخفاض في مراكمة رأس المال (دراسة 2017 Adler and others). ومن الممكن أن تكون التحولات في تكوين القوة العاملة منذ الأزمة المالية العالمية قد فرضت ضغوطا خافضة للإنتاجية والأجور. وتتضمن هذه التحولات ارتفاع نصيب النساء والعمالة الأكبر سنا، حيث زادت نسب مشاركة هاتين الفئتين عموما (الإطار ١-١). وعادة ما تكون أجور المنضمين حديثا إلى سوق العمل أقل من أجور العاملين الحاليين (دراسة Daly, 2017 Hobijn, and Pedtke). كذلك يعزى تباطؤ نمو الإنتاجية إلى ارتفاع نصيب العمالة الأكبر سنا (راجع دراسة 2007 Feyrer، ودراسة Aiyar, 2016 Ebeke, and Shao). ودراسة 2017 Adler and others.



## الشكل البياني ١-٥: الاقتصادات المتقدمة: أوضاع النقد والأسواق المالية

(١) ما لم يُذكر خلاف ذلك

شهدت أسواق الاقتصادات المتقدمة مزاجا إيجابيا بشكل عام، ومقارنة بفصل الربيع، يُتوقع استعادة أوضاع السياسة النقدية الطبيعية في الولايات المتحدة بوتيرة أكثر تدريجا واستمرار تراجع فروق أسعار الفائدة.



المصادر: مؤسسة Bloomberg L.P، وقاعدة بيانات Thomson Reuters Datastream، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: MSCI = مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال.  
 ١ تستند التوقعات إلى سعر الفائدة على القروض المستقبلية من بنك الاحتياطي الفيدرالي بالنسبة للولايات المتحدة، وإلى متوسط سعر الفائدة على المعاملات بين البنوك لليلة واحدة بالجنيه الإسترليني بالنسبة للمملكة المتحدة، وإلى أسعار الفائدة الأجلية على المعاملات بين البنوك باليورو بالنسبة لمنطقة اليورو؛ وهي محدثة بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١٧.  
 ٢ أسعار الفائدة على عائدات السندات الحكومية ذات أجل استحقاق عشر سنوات، ما لم يُذكر خلاف ذلك. وتغطي البيانات الفترة حتى ١٥ سبتمبر ٢٠١٧.  
 ٣ تغطي البيانات الفترة حتى ١٥ سبتمبر ٢٠١٧.

الرئاسية الفرنسية. وواصلت أسواق الأسهم في الاقتصادات المتقدمة ارتفاعها في الشهور الأخيرة في ظل تحقيق أرباح قوية، ومزيد من التحسن في ثقة المستهلكين والأعمال، وبيانات اقتصادية كلية مواتية. ولا تزال مؤشرات التقلبات السوقية منخفضة.

ومع تراجع فروق أسعار الفائدة، انخفضت القيمة الفعلية الحقيقية للدولار الأمريكي بما يزيد على ٧٪ خلال الفترة من مارس إلى منتصف سبتمبر ٢٠١٧ (الشكل البياني ١-٦)، وهو انخفاض يتجاوز الزيادة التي شهدتها الدولار عقب الانتخابات الأمريكية، بينما ارتفعت قيمة اليورو والدولار الكندي بنسبة ٦٪ نتيجة تحسن آفاق النمو وارتفاع أسعار الفائدة الأساسية في كندا. وبالنسبة للعملة الأخرى، انخفضت قيمة الين بحوالي ٣٪ وقيمة الفرنك السويسري واليوان الكوري بنسبة ٤٪.

وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة، كانت الأوضاع المالية مواتية عموما منذ شهر مارس، مما ساهم في تحسن النشاط الاقتصادي. وانتعشت أسواق الأسهم (الشكل البياني ١-٧)، وانخفضت أسعار الفائدة طويلة الأجل على السندات بالعملة المحلية عموما (الشكل البياني ١-٨) باستثناء الصين، وتراجعت الفروق على مؤشر سندات الأسواق الصاعدة العالمي تراجعا طفيفا. ومع استمرار السعي وراء العائد (الفصل الأول من عدد أكتوبر من تقرير الاستقرار المالي العالمي)، ارتفعت قيمة عملات الأسواق الصاعدة عموما مقابل الدولار الأمريكي. وفي أغسطس ٢٠١٧، كانت التغيرات التي طرأت منذ مارس في القيمة الفعلية الحقيقية محدودة عموما (الشكل البياني ١-٦، اللوحة الثانية). فقد ارتفعت قيمة البيزو المكسيكي بنسبة ١٠٪ نظرا لتشديد السياسة النقدية وانخفاض القلق بشأن الاحتكاكات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تراجعت قيمة الراند الجنوب إفريقي بنسبة ٧٪ بسبب حالة عدم اليقين السياسي على الصعيد المحلي، وانخفضت قيمة الريال البرازيلي بما يزيد على ٤٪ بسبب تيسير السياسة النقدية والمخاوف بشأن جدول أعمال الإصلاح، وتراجعت قيمة الروبل الروسي بنسبة مماثلة نتيجة انخفاض أسعار النفط.

وظلت التدفقات الرأسمالية إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة قوية في الشهور الأخيرة، حيث استمرت في التعافي عقب تراجع حاد في أواخر ٢٠١٥ وأوائل ٢٠١٦. وكما يرد في الإطار ١-٢، يعكس هذا النمط ارتفاع التدفقات الرأسمالية إلى الصين والتعافي العالمي القوي في تدفقات الحافظة الوافدة من خلال غير المقيمين في النصف الأول من عام ٢٠١٧ (الشكل البياني ١-٩، اللوحة ١) في ظل زيادة تفاعل المستثمرين بشأن آفاق الاقتصاد العالمي وتيسر الأوضاع المالية.

## القوى الرئيسية المحددة للآفاق

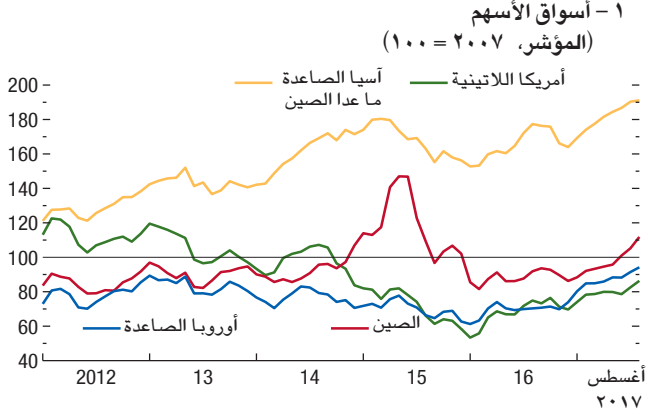
استمرار التعافي الدوري في الاقتصادات المتقدمة (وتعديل توقعات الناتج الممكن)

تشهد الاقتصادات المتقدمة في الوقت الحالي تعافيا دوريا أقوى مما كان متوقعا في السابق. فقد ارتفع النمو على نحو مفاجئ بالفعل في النصف الأول من عام ٢٠١٧ في بلدان كانت تقديرات الناتج فيها دون المستوى الممكن في عام ٢٠١٦ (الشكل البياني ١-١٠، اللوحة ١). ومع ارتفاع

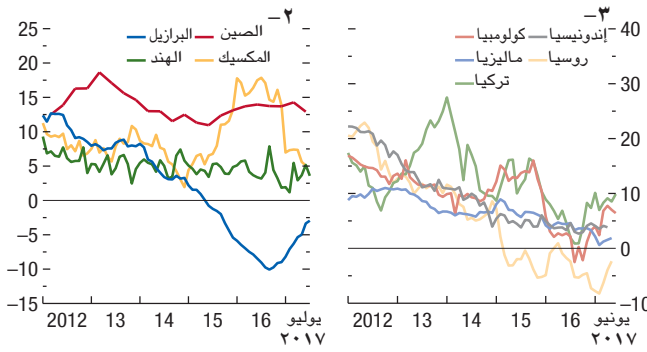
## الفصل ١: الآفاق والسياسات العالمية

### الشكل البياني ١-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة: أسواق الأسهم والائتمان

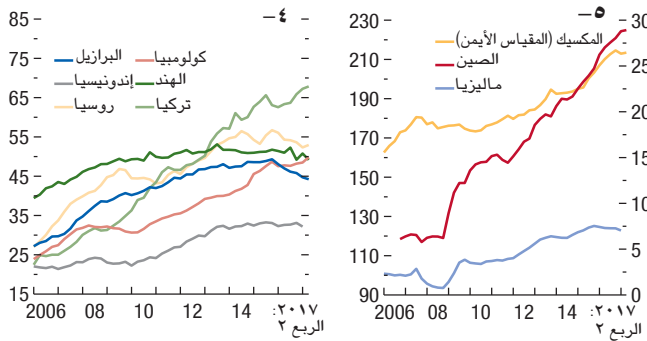
ارتفعت مؤشرات الأسهم في اقتصادات الأسواق الصاعدة منذ الربيع، وظل النمو الائتماني داعما لتحسن النشاط.



### ٢- نمو الائتمان الحقيقي (التغير % على أساس سنوي مقارن)



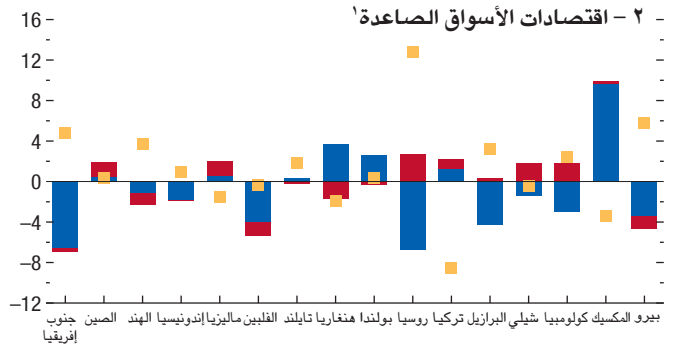
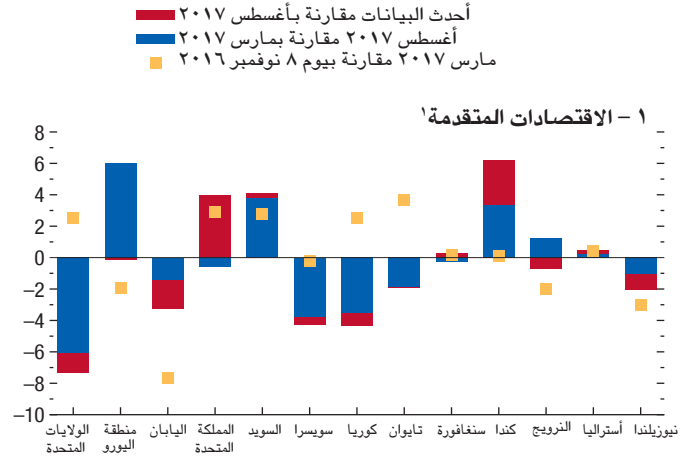
### ٣- نسبة الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي (%)



المصادر: مؤسسة Bloomberg L.P. ومؤسسة Haver Analytics، وقاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية لدى صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تستند مسميات البيانات الواردة في الشكل البياني إلى الرموز الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. يمثل الائتمان مطالبات شركات الإيداع الأخرى على القطاع الخاص (وفقا للإحصاءات المالية الدولية). ما عدا في حالة البرازيل، حيث تستند بيانات ائتمان القطاع الخاص من وثيقة السياسة النقدية وعمليات الائتمان في النظام المالي الصادرة عن بنك البرازيل المركزي، وحالة الصين، حيث يمثل الائتمان مجموع التمويل الاجتماعي بعد استبعاد أثر مبادلات ديون الحكومات المحلية.

### الشكل البياني ١-٦: التغيرات في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية، نوفمبر ٢٠١٦ - سبتمبر ٢٠١٧ (٨)

تراجعت القيمة الفعلية الحقيقية للدولار الأمريكي بحوالي ٧٪، وارتفعت القيمة الفعلية الحقيقية لليورو بنسبة ٦٪ خلال الفترة من مارس إلى أغسطس ٢٠١٧. ولم تشهد معظم عملات الأسواق الصاعدة سوى تغيرات طفيفة.



المصدر: حسابات صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تستند مسميات البيانات في الشكل البياني إلى الرموز الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. أحدث البيانات المتاحة في ١٥ سبتمبر ٢٠١٧.

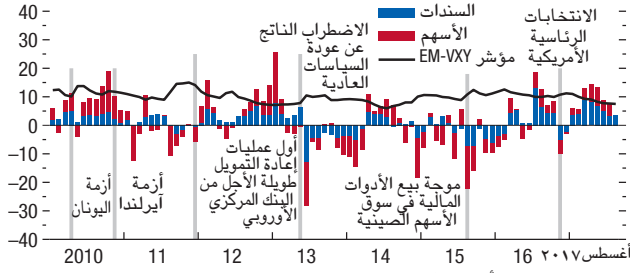
النمو عموما عن مستوى الناتج الممكن، تنحسر حالة التراخي الاقتصادي تدريجيا في الوقت الحالي.

وإلى جانب رفع توقعات النمو، تم رفع بعض التقديرات الخاصة بمسار الناتج الممكن. فبالرغم من رفع توقعات معدل النمو التراكمي خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ بمقدار ٠,٧ نقطة مئوية تقريبا عن التنبؤات الواردة في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تم تعديل تنبؤات فجوة الناتج لعام ٢٠١٨ بالقيمة المطلقة بنصف هذه النسبة فقط. وكما يتضح من الشكل البياني ١-١٠، اللوحة ٢، فإن الارتفاع في توقعات النمو يتجاوز الانخفاض في فجوة الناتج في معظم البلدان الفردية. ويرجع هذا الفرق إلى ارتفاع طفيف في توقعات النمو الممكن خلال هذه الفترة (حوالي ٠,١ نقطة

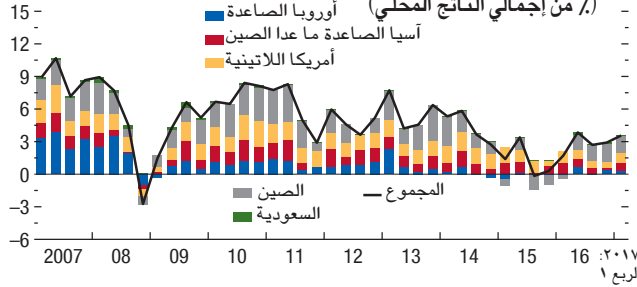
## الشكل البياني ١-٩: اقتصادات الأسواق الصاعدة: التدفقات الرأسمالية

استمر تعافي التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة.

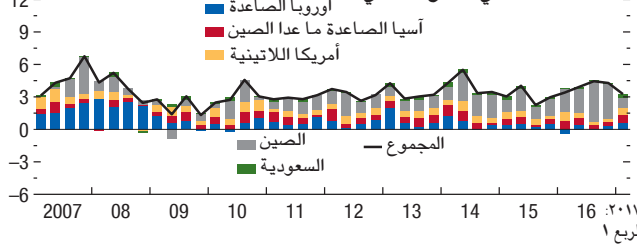
### ١ - صافي التدفقات في صناديق الأسواق الصاعدة (مليارات الدولارات الأمريكية)



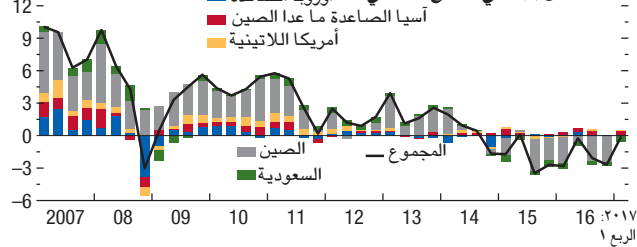
### ٢ - التدفقات الرأسمالية الوافدة (من إجمالي الناتج المحلي) (مليارات الدولارات الأمريكية)



### ٣ - التدفقات الرأسمالية الخارجة ما عدا التغير في الاحتياطات (من إجمالي الناتج المحلي) (مليارات الدولارات الأمريكية)



### ٤ - التغير في الاحتياطات (من إجمالي الناتج المحلي) (مليارات الدولارات الأمريكية)



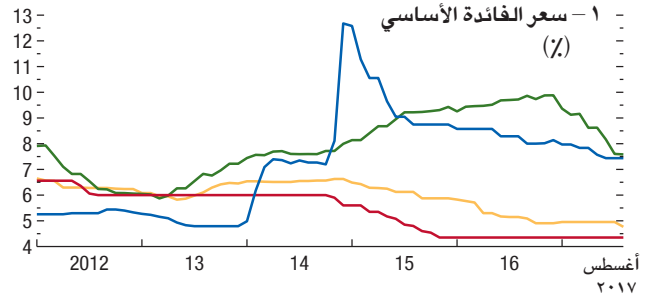
المصادر: مؤسسة Bloomberg L.P. وشركة EPFR Global؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وقاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية لدى صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: التدفقات الرأسمالية الداخلة تمثل صافي مشتريات غير المقيمين من الأصول المحلية. والتدفقات الرأسمالية الخارجة تمثل صافي مشتريات المقيمين محليا من الأصول الأجنبية. وآسيا الصاعدة ما عدا الصين تشمل الهند واندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند؛ وأوروبا الصاعدة تشمل بولندا ورومانيا وروسيا وتركيا؛ وأمريكا اللاتينية تشمل البرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو؛ وEM-VXY = مؤشر التقلب في الأسواق الصاعدة الصادر عن شركة جي بي مورغان.

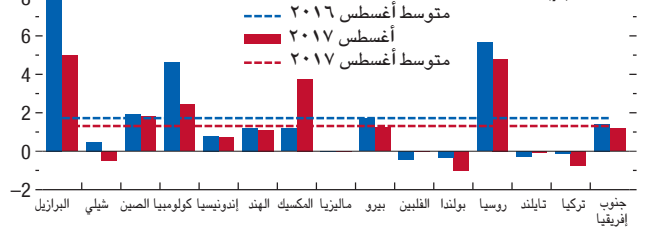
## الشكل البياني ١-٨: اقتصادات الأسواق الصاعدة: أسعار الفائدة

تراجع العائد بشكل عام على الدين ذو آجال الاستحقاق طويلة الأجل بالعملة المحلية.

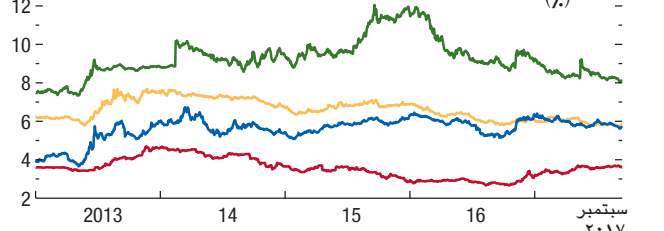
أوروبا الصاعدة الصين أمريكا اللاتينية آسيا الصاعدة ما عدا الصين



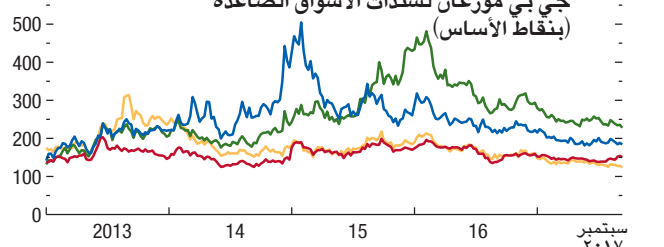
### ٢ - أسعار الفائدة الأساسية الحقيقية (مليارات الدولارات الأمريكية)



### ٣ - العائد على السندات الحكومية ذات أجل استحقاق عشر سنوات (مليارات الدولارات الأمريكية)



### ٤ - فروق العائد على السندات السيادية حسب مؤشر جي بي مورغان لسندات الأسواق الصاعدة (بنقاط الأساس)

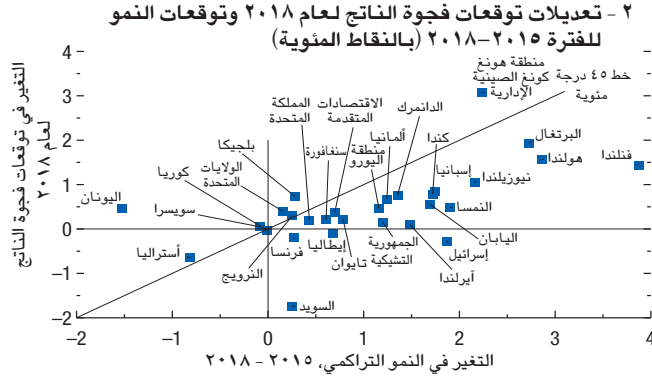
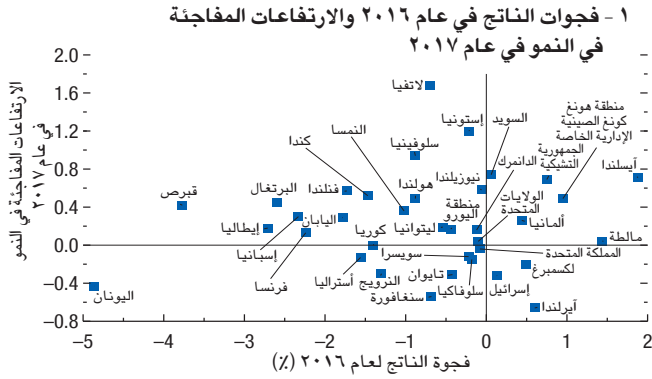


المصادر: مؤسسة Bloomberg L.P. ومؤسسة Haver Analytics، وقاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية لدى صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: آسيا الصاعدة ما عدا الصين تشمل الهند واندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند؛ وأوروبا الصاعدة تشمل بولندا ورومانيا وروسيا وتركيا؛ وأمريكا اللاتينية تشمل البرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو. وتستند مسميات البيانات في الشكل البياني إلى الرموز الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. مخفضة بتوقعات التضخم في تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» لعامين قادمين. تغطي البيانات الفترة حتى ١٥ سبتمبر ٢٠١٧.

## الفصل ١: الآفاق والسياسات العالمية

### الشكل البياني ١-١٠: تعديلات توقعات النمو لعام ٢٠١٧ وفجوات الناتج لعام ٢٠١٦ (%)

اكتسب التعافي الدوري الحالي قوة أكبر مما كان متوقعا، حيث ارتفع النمو الإيجابي ارتفاعا مفاجئا في النصف الأول من عام ٢٠١٧ في البلدان التي انخفض فيها الناتج عن المستوى الممكن التقديري في عام ٢٠١٦.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: في اللوحة ١، يحسب الارتفاع المفاجئ في النمو في ٢٠١٧ على أساس الفروق بين تقديرات النمو الحالية للنصف الأول من عام ٢٠١٧ والتوقعات الواردة في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وفي اللوحة ٢، تم تعديل تنبؤات فجوة الناتج والنمو مقارنة بما ورد في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتعكس أحدث بيانات اليابان التعديلات المنهجية الشاملة المعتمدة في ديسمبر ٢٠١٦. وتستند مسميات البيانات الواردة في الشكل البياني إلى الرموز الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

في مستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في مجموعتي البلدان. وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تعد وتيرة النمو والتقارب تلك أبطأ منها خلال العقد الماضي، ولكنها أسرع مقارنة بالفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥.

وتتنطوي هذه الأرقام الكلية على درجة كبيرة من التباين في الأداء الاقتصادي عبر اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية — وتناقش هذه الفكرة بمزيد من التفاصيل في الإطار ١-٣. ويدعم النمو الكلي المتوقع على مدار الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ نمو قوي في البلدين الأكبر على الإطلاق، وهما الصين والهند، اللذين يمثلان أكثر من ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي (مقيسا على أساس تعادل القوى

مئوية سنويا) نتيجة رفع توقعات الاستثمار، مما يسهم في تعزيز الطاقة الإنتاجية.

ونظرا لأن الناتج لا يزال أقل قليلا من مستواه الممكن في مجموعة الاقتصادات المتقدمة في عام ٢٠١٧، ثمة مجال لاستمرار التعافي الدوري. ويتسق هذا التقييم مع استمرار معدلات البطالة المرتفعة في عدد قليل من البلدان والارتفاع النسبي في عدد العاملين الذي يفضلون العمل بدوام كامل ولكنهم لا يمكنهم الحصول سوى على وظائف بدوام جزئي (الفصل الثاني).

### النمو على المدى المتوسط في الاقتصادات المتقدمة — المعوقات الهيكلية

يُتوقع على المدى المتوسط تراجع النمو بمجرد انغلاق الفجوات (في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ على الأرجح) وعودة الناتج إلى النمو بمعدله الممكن. وسوف يزداد تراجع النمو الممكن نتيجة تباطؤ نمو القوى العاملة مع ارتفاع عدد المسنين وإحالة عدد كبير من المواطنين إلى التقاعد. وسرعة تأثير تزايد أعداد المسنين على القوى العاملة تتوقف بدرجة كبيرة على نسب مشاركة مختلف المجموعات الديمغرافية في القوى العاملة. وفي الاقتصادات المتقدمة ككل، تراجعت نسب مشاركة السكان البالغين في القوى العاملة بمقدار ٠,٨ نقطة مئوية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٦، مع انخفاض حاد في نسبة مشاركة الذكور بمقدار ٢,٣ نقطة مئوية وارتفاع نسب مشاركة الإناث بمقدار ٠,٧ نقطة مئوية (الإطار ١-١). وتتفاوت التغيرات في نسب المشاركة في القوى العاملة تفاوتًا ملحوظًا عبر الاقتصادات المتقدمة، بالرغم من تماثل الاتجاهات الديمغرافية عموما. فعلى سبيل المثال، تشير العديد من الدراسات إلى تراجع نسب المشاركة في القوى العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية، في حين تتزايد نسب المشاركة في العديد من البلدان الأوروبية، مثل ألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة. ومن شأن الجهود المبذولة على مستوى السياسات لتشجيع زيادة مشاركة النساء ووقف التراجع في نسب مشاركة الذكور إرجاء تأثير التحول الديمغرافي على الناتج الممكن أو الحد منه.

كذلك تنخفض توقعات النمو الممكن نتيجة افتراض عدم تعافي نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج إلا بدرجة طفيفة من معدله المنخفض خلال السنوات القليلة الماضية، ومن ثم بقاءه دون المعدل المسجل قبل وقوع الأزمة المالية العالمية. وتناقش دراسة Adler and others (2017) بمزيد من التفاصيل العوامل التي يمكن أن تفسر تراجع نمو الإنتاجية على مدار العقد الماضي.

### اقتصادات الأسواق الصاعدة وآفاق التقارب

تشير التنبؤات إلى ارتفاع معدل النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى ٤,٦٪ في عام ٢٠١٧، و٤,٩٪ في عام ٢٠١٨، وحوالي ٥٪ على المدى المتوسط. وبالنسبة لنصيب الفرد، تقل معدلات النمو بمقدار ١,٣ نقطة مئوية تقريبا، ولكنها أعلى كثيرا من نصيب الفرد من معدل النمو في الاقتصادات المتقدمة (١,٤٪ في المتوسط خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢)، مما يشير إلى تقارب تدريجي

أسعار الصرف حتى الآن في تنفيذ هذه التصحيحات — نظرا لأن البلدان التي تسمح بمزيد من المرونة في أسعار الصرف اعتمدت بدرجة أقل على احتياطاتها الوقائية (الإطار ١-٤). وبالنظر إلى المستقبل، تشير التنبؤات إلى مزيد من التعافي في نمو البلدان المصدرة للسلع الأولية، مما سيسهم بدرجة كبيرة في تحقيق التحسن المتوقع في مستويات النمو العالمي في الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٢ (السنة الأخيرة في النطاق الزمني للتنبؤات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي) (الشكل البياني ١-١٢، اللوحتان ٢ و ٣). غير أنه من المتوقع أن يظل النمو في الاقتصادات المصدرة للسلع الأولية أقل كثيرا من متوسطه التاريخي، ولن يسهم سوى بمقدار بسيط في إجمالي النمو في مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (الشكل البياني ١-١٢، اللوحة ١). وعلى العكس، يُتوقع أن يظل النمو مرتفعا في مجموعة البلدان المستوردة للسلع الأولية التي تستحوذ على نصيب الأسد من النمو العالمي، حيث تسجل الهند وغيرها من البلدان المستوردة للسلع الأولية ارتفاعا في النمو يفوق أثر التباطؤ الذي تشهده الصين. ويوجد نمط مماثل في البلدان النامية منخفضة الدخل، حيث يُتوقع أن يتجاوز النمو في الاقتصادات المستوردة للسلع الأولية مستواه في الاقتصادات المصدرة للسلع الأولية (الشكل البياني ١-١٢، اللوحة ٤).

## التنبؤات

### الافتراضات المتعلقة بالسياسات وغيرها

من المتوقع أن تظل سياسة المالية العامة على المستوى العالمي محايدة عموما في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. ولكن هذا الموقف المحايد ككل يخفي بعض التفاوتات بين البلدان وبعض التغيرات المهمة مقارنة بالافتراضات الواردة في عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، يُتوقع أن يكون موقف سياسة المالية العامة (مقيسا بالدفعات المالية) حاديا بدرجة كبيرة في عام ٢٠١٧، مما يعكس التيسير المتوقع في كندا وألمانيا وإيطاليا وكوريا، وسياسات حيادية بدرجة كبيرة في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وتشديد السياسة في إسبانيا (الشكل البياني ١-١٣، اللوحتان ١ و ٢).<sup>٤</sup> وبالنسبة لعام ٢٠١٨، تفترض التنبؤات تشديد سياسة المالية العامة إلى حد ما في الاقتصادات المتقدمة، وهو ما يعكس التشديد المتوقع في اليابان، والمملكة المتحدة، وفي الولايات المتحدة ولكن بدرجة أقل. وتشير التنبؤات الحالية، مثلها مثل التوقعات الواردة في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إلى زيادة متوقعة في رصيد المالية العامة الهيكلي في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٨، ولكنها تعكس تشديدا كبيرا مقارنة بافتراضات إبريل ٢٠١٧ (التي تضمنت دفعة مالية بقيمة ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ على أساس التخفيضات التي

<sup>٤</sup>تعرف الدفعة المالية بأنها التغير في رصيد المالية العامة الهيكلي كنسبة من الناتج الممكن.

الشرائية أو الأسعار السوقية) وأكثر من ٤٠٪ من السكان في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.<sup>٢</sup> وبالفعل، تقل تنبؤات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في حوالي ثلاثة أرباع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية عن الرقم الإجمالي للمجموعة ككل البالغ ٣,٥٪. وفي ٤٣ اقتصادا (٢٨٪ من العدد الإجمالي)، يُتوقع أن يقل نصيب الفرد من معدلات النمو عنه في الاقتصادات المتقدمة، مما يشير إلى تراجع مستويات المعيشة النسبية أكثر ما يشير إلى التقارب. ويشير الإطار ٣-١ أيضا إلى أن الاقتصادات الصغيرة للغاية (التي يقل عدد سكانها عن ٥٠٠ ألف نسمة) والاقتصادات المصدرة للوقود تمثل جزءا كبيرا للغاية من الاقتصادات التي تقل معدلات نموها المتوقعة.

ونمة دراسات كثيرة تتناول التحديات التي تواجهها الاقتصادات الصغيرة للغاية نتيجة عوامل مثل وفورات الحجم السالبة وعدم التنوع وتواتر الكوارث الطبيعية.<sup>٣</sup> وكما تشير الأعداد السابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، لا تزال اقتصادات كثيرة مصدرة للسلع الأولية — لا سيما المصدرة للوقود — تحاول جاهدة للتكيف مع الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأولية عن المستويات السائدة في أوائل العقد الحالي.

### التكيف مع التغيرات في معدلات التبادل التجاري في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

ثمة تعاف دوري طفيف في عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي لم تحقق أداء جيدا في السنوات الأخيرة بسبب تراجع معدلات التبادل التجاري والعوامل المتفردة. ويدعم هذا التعافي إلى حد ما قوة الاقتصاد الصيني والانتعاش الدوري الأوسع نطاقا في قطاعي الصناعة التحويلية والتجارة.

وقد تراجعت أسعار السلع الأولية تراجعا طفيفا مقارنة بفصل الربيع، ولكنها لا تزال أعلى عموما من متوسطاتها في عام ٢٠١٦. وتعكس التحركات في معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية الزيادات والانخفاضات المتوقعة في الدخل المتاح والتي تعد محدودة نسبيا مقارنة بالانخفاضات الضخمة التي شهدتها البلدان المصدرة للسلع الأولية خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ (الشكل البياني ١-١١). وكما يرد أيضا في عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير الرائد المالي، لا يزال يتعين على مجموعة كبيرة من البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على إيرادات السلع الأولية تنفيذ العديد من التصحيحات المالية والخارجية اللازمة في الفترة القادمة. وقد ساعدت مرونة

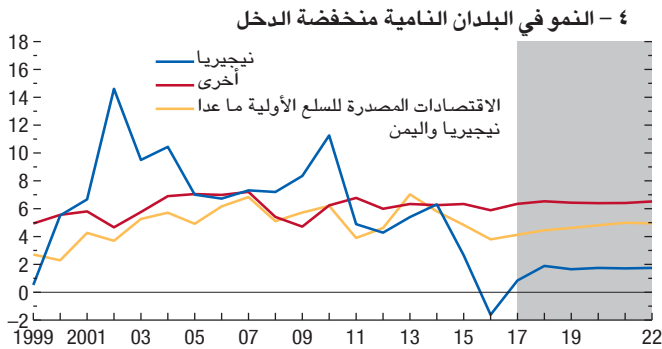
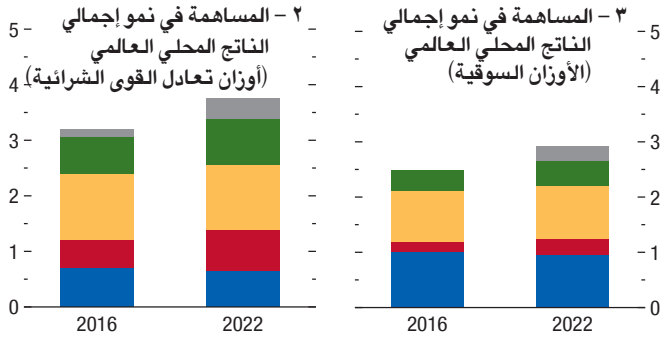
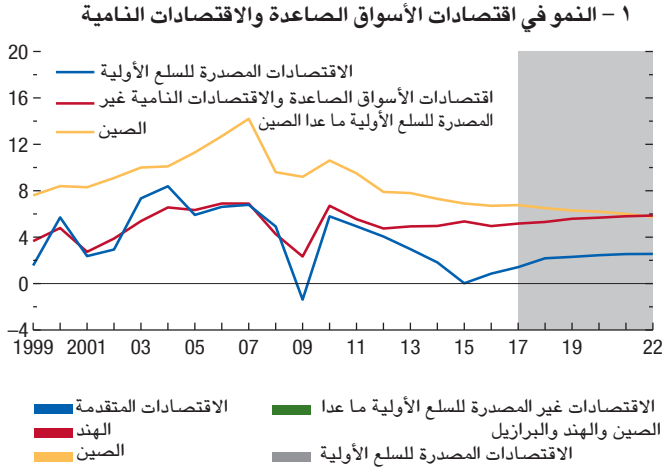
<sup>٢</sup>في الصين، تجاوز إجمالي الناتج المحلي بالأسعار السوقية في عام ٢٠١٦ إجمالي الناتج المحلي المجمع لأكثر اثني عشر اقتصادا بعد الصين من حيث الحجم في مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (الهند والبرازيل وروسيا والمكسيك وإندونيسيا وتركيا والسعودية والأرجنتين وبولندا وجمهورية إيران الإسلامية وتايلند ونيجيريا).

<sup>٣</sup>راجع على سبيل المثال دراسة IMF (2016b). ويتناول الفصل الثالث الانعكاسات الاقتصادية الكلية للتغيرات في أنماط الأحوال الجوية على البلدان منخفضة الدخل.

## الفصل ١: الآفاق والسياسات العالمية

### الشكل البياني ١-٢: نمو إجمالي الناتج المحلي، ١٩٩٩-٢٠٢٢ (%)

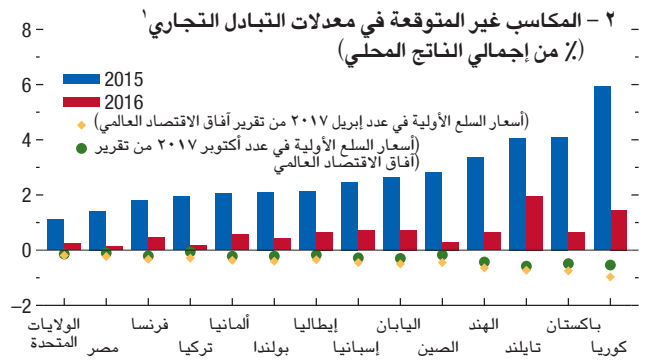
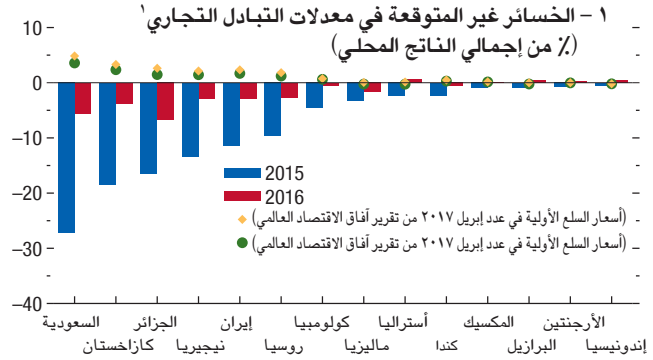
بالرغم من أنه من المتوقع أن تشهد البلدان المصدرة للسلع الأولية نمواً أقل كثيراً عن المتوسطات التاريخية، تشير التوقعات إلى أن هذه البلدان ستسهم بدرجة ملحوظة في التحسن المتوقع في النمو العالمي في الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٢.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: البلدان المصدرة للسلع الأولية تشمل تلك المصدرة للوقود والمنتجات الأولية غير الوقود، على النحو المشار إليه في الجدول دال من الملحق الإحصائي، زاندا البرازيل وبيرو.

### الشكل البياني ١-١: الأسواق الصاعدة: المكاسب والخسائر غير المتوقعة في معدلات التبادل التجاري

تشير التغيرات في معدلات تبادل السلع الأولية إلى مكاسب وخسائر صغيرة نسبياً متوقعة في الدخل المتاح للإنفاق مقارنة بالخسائر الكبيرة للغاية التي سجلها مصدرو السلع الأولية خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تستند مسميات البيانات الواردة في الشكل البياني إلى الرموز الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. المكاسب (الخسائر) للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ هي متوسطات بسيطة للمكاسب (الخسائر) السنوية المتزايدة بالتدريج لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. والمكاسب (الخسائر) غير المتوقعة هي تقدير للتغير في الدخل المتاح للإنفاق الناتج عن التغيرات في أسعار السلع الأولية. والمكسب غير المتوقع في العام  $t$  لبلد ما يصدر سلعة أولية  $A$  بقيمة  $X$  دولار أمريكي ويستورد السلعة  $B$  بقيمة  $m$  دولار أمريكي في العام  $t-1$  يُعرّف بأنه  $1 - Y_t - (\Delta p^A_t - \Delta p^B_{t-1}) / Y_t$ ، حيث  $\Delta p^A$  و  $\Delta p^B$  هما النسبة المئوية للتغيرات في أسعار  $A$  و  $B$  بين العامين  $t-1$  و  $t$ . و  $Y_t$  هو إجمالي الناتج المحلي في العام  $t-1$  بالدولار الأمريكي. راجع أيضاً دراسة Gruss (2014).

كانت متوقعة حينذاك في الضرائب على دخل الشركات والأشخاص). وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يُتوقع أن تكون سياسة المالية العامة حيادية بدرجة كبيرة في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. (توقعات تيسير سياسة المالية العامة على مستوى المجموعة في عام ٢٠١٨ عنها في افتراضات إبريل تعكس أساساً تخفيض توقعات أرصدة المالية العامة الهيكلية في البرازيل والصين).

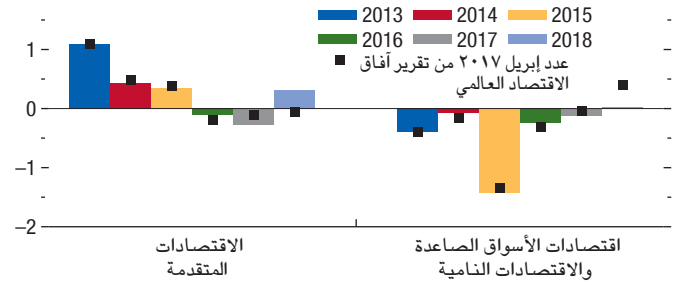
وعلى جانب السياسة النقدية، تفترض التنبؤات عودة سعر الفائدة الأساسي إلى مستواه الطبيعي في الولايات المتحدة بوتيرة أكثر تدرجاً عن المتوقع في عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وفي ظل التوقعات الحالية

## الشكل البياني ١-١٣: مؤشرات المالية العامة

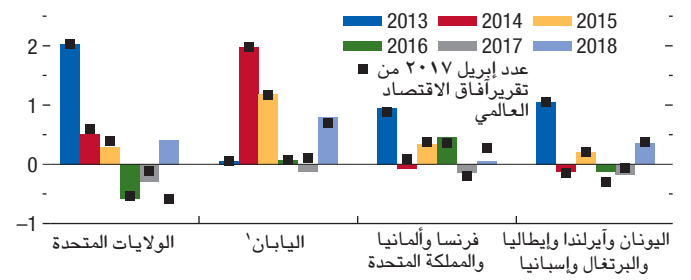
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

موقف سياسة المالية العامة المحاييد بشكل عام المتوقع لعام ٢٠١٧ و ٢٠١٨ يحجب التباينات بين البلدان.

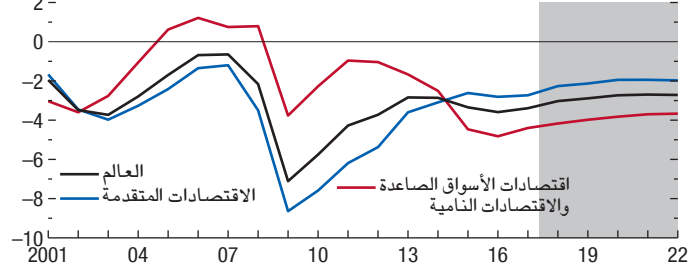
### ١ - التغيير في رصيد المالية العامة الهيكلية (بالنقاط المئوية)



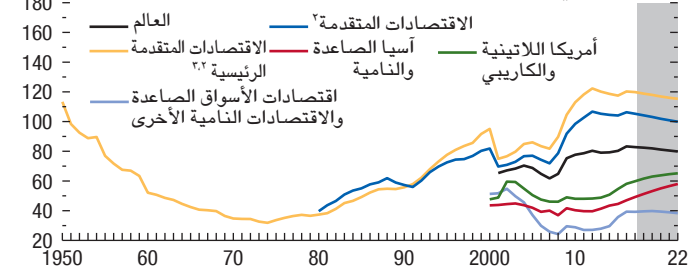
### ٢ - التغيير في رصيد المالية العامة الهيكلية (بالنقاط المئوية)



### ٣ - رصيد المالية العامة



### ٤ - إجمالي الدين العام



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١ أحدث البيانات بالنسبة لليابان تعكس التعديلات المنهجية الشاملة المعتمدة في ديسمبر ٢٠١٦.

٢ البيانات حتى عام ٢٠٠٠ لا تشمل الولايات المتحدة.

٣ كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

بحيادية سياسة المالية العامة الأمريكية بوجه عام في عام ٢٠١٧ وتشديدها في عام ٢٠١٨، يتوقع أن يزداد تيسير السياسة النقدية قليلا عما كان متوقعا في السابق بسبب توقعات ضعف الطلب وتراجع الضغوط التضخمية. ومن المتوقع أن يظل سعر الفائدة الأساسي الأمريكي دون تغيير يذكر عند مستوى ١٠٠-١٢٥ نقطة أساس فيما تبقى من عام ٢٠١٧، ويرتفع بحوالي ٧٥ نقطة أساس في عام ٢٠١٨، ليصل إلى مستوى توازني طويل الأجل أقل قليلا من ٣٪ في عام ٢٠٢٠. وفي منطقة اليورو واليابان، تفترض التنبؤات أن السياسة النقدية ستظل تيسيرية للغاية. إذ يُتوقع أن تظل أسعار الفائدة قصيرة الأجل سالبة في منطقة اليورو حتى نهاية عام ٢٠١٨، وقريبة من الصفر في اليابان على مدار النطاق الزمني للتنبؤات. ويتفاوت الموقف المفترض للسياسة النقدية فيما بين اقتصادات الأسواق الصاعدة، وهو ما يعكس تباين الموقف الدوري لهذه الاقتصادات. ونظرا لتراجع معدلات التضخم بوتيرة أسرع من المتوقع في العديد من كبرى الاقتصادات، مثل البرازيل والهند وروسيا، يقل المستوى المتوقع لأسعار الفائدة الأساسية في المجموعة إلى حد ما عنه في عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

ومن المفترض أن تظل الأوضاع المالية العالمية ميسرة وفقا لتوقعات إبريل. وكما يناقش الفصل الأول من عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، يُتوقع أن يؤدي تيسير أوضاع الإقراض في الاقتصادات الكبرى إلى موازنة تأثير الارتفاع التدريجي المتوقع في أسعار الفائدة طويلة الأجل، كما يُتوقع استعادة أوضاع السياسة النقدية الطبيعية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بسهولة ويسر دون التسبب في اضطرابات كبيرة وطويلة الأجل في الأسواق المالية. وباستثناء عدد من الاقتصادات الضعيفة، يُتوقع أن تشهد معظم الأسواق الصاعدة أوضاعا مالية تيسيرية عموما، حيث يتوازن تأثير ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية جزئيا نتيجة التعافي في حجم الإقبال على المخاطر الذي يتضح من احتواء فروق العائد على سندات الدين السيادي بوجه عام والانتعاش التي تشهدها معظم أسواق الأسهم.

وبالرغم من تراجع أسعار السلع الأولية مؤخرا، يُتوقع ارتفاع مؤشر أسعار السلع الأولية الصادر عن صندوق النقد الدولي بنسبة ١٢,٣٪ في عام ٢٠١٧ عن متوسط مستواه في عام ٢٠١٦، لينخفض انخفاضا طفيفا مجددا في عام ٢٠١٨ بنسبة ٠,١٪. فبعد بلوغ متوسط سعر النفط للبرميل ٤٣ دولارا في عام ٢٠١٦، يُتوقع أن يبلغ متوسط سعر النفط ٥٠,٣ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٧ (مقابل ٥٥,٢ دولارا أمريكيا للبرميل حسب توقعات عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، وأن يظل عند هذا المستوى تقريبا في عام ٢٠١٨. ومن المتوقع أن ترتفع أسعار السلع الأولية بخلاف الوقود في ٢٠١٧-٢٠١٨ عن متوسط مستواها في عام ٢٠١٦ بسبب زيادة الطلب على المعادن من الصين، وانخفاض عرض الغذاء، وانتعاش الطلب العالمي عموما.

وخلال الفترة المقبلة، تشير أسواق العقود المستقبلية إلى ارتفاع طفيف في أسعار السلع الأولية بحلول عام ٢٠٢٢.

## الفصل ١: الآفاق والسياسات العالمية

الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حيث تشهد بلدان آسيا الصاعدة نمواً سريعاً عموماً، بينما تعاني بلدان عديدة في أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط من ضعف الأداء.

### آفاق النمو على المدى المتوسط

تشير التنبؤات إلى ارتفاع طفيف في النمو العالمي بعد عام ٢٠١٨، حيث يصل إلى ٣,٨٪ بحلول ٢٠٢١. وفي ظل التوقعات بتراجع النمو في الاقتصادات المتقدمة تدريجياً ليصل إلى معدلات النمو الممكنة البالغة حوالي ١,٧٪ بمجرد زوال التراخي الاقتصادي، يعزى الانتعاش الأخير في النشاط العالمي في مجمله إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. فقبل نهاية فترة التنبؤات، يُتوقع أن يرتفع النمو إلى ٥٪ في هذه البلدان التي أصبحت أكثر تأثيراً على النشاط العالمي بسبب تزايد وزنها في الاقتصاد العالمي. وتفترض هذه التنبؤات ارتفاع النمو في الاقتصادات المصدرة للسلع الأولية، ولكن إلى معدلات أقل كثيراً مقارنة بالفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥، وارتفاع تدريجي في معدل النمو في الهند نتيجة تنفيذ مجموعة مهمة من الإصلاحات الهيكلية، واستمرار النمو القوي في الاقتصادات الأخرى المستوردة للسلع الأساسية، وتراجع معدل النمو الاتجاهي في الصين الذي يظل مرتفعاً رغم ذلك (الشكل البياني ١-١٢، اللوحات ١-٣).

### آفاق النمو في فرائد البلدان والمناطق الاقتصادية المتقدمة

- يُتوقع أن يسجل الاقتصاد الأمريكي معدل نمو بنسبة ٢,٢٪ في عام ٢٠١٧ و ٢,٣٪ في عام ٢٠١٨. وتشير التوقعات إلى استمرار النمو على المدى القريب بمعدلات تفوق المستوى الممكن إلى حد ما، مما يعكس أوضاعاً مالية داعمة للغاية وثقة قوية من جانب الأعمال والمستهلكين. ويعكس خفض التنبؤات عن تلك الواردة في عدد إبريل من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (٢,٣٪ و ٢,٥٪ لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ على الترتيب) تصحيحات كبيرة في افتراضات سياسة المالية العامة الأمريكية. فنظراً لدرجة عدم اليقين الكبيرة بشأن السياسات، تستند التنبؤات الاقتصادية الكلية الحالية التي أعدها خبراء الصندوق إلى الافتراض في السيناريو الأساسي بعدم تغيير السياسات، في حين اعتمد عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على حدوث دفعة تنشيطية من المالية العامة نتيجة التخفيضات الضريبية المتوقعة. وعلى المدى الأطول، يُتوقع تراجع النمو الأمريكي. وتشير التقديرات إلى أن النمو الممكن يبلغ ١,٨٪، وهو ما يعكس افتراض استمرار تباطؤ نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وتراجع نمو القوى العاملة بسبب تزايد أعداد المسنين.
- وفي منطقة اليورو، يُتوقع أن يكتسب التعافي قوة إضافية في العام الحالي، حيث تشير التوقعات إلى ارتفاع النمو

وفي حين يُتوقع ارتفاع أسعار الطاقة ارتفاعاً طفيفاً بسبب تزايد الطلب في الأسواق الصاعدة، من المتوقع أن تنخفض أسعار الغذاء إلى حد ما مع انحسار بعض اضطرابات العرض. وأخيراً، وعلى خلفية تصاعد حالة عدم اليقين بشأن السياسات، تعتمد التنبؤات على افتراض تجنب أي زلات كبيرة للسياسات. فعلى سبيل المثال، يفترض استمرار المفاوضات بشأن العلاقات الاقتصادية المستقبلية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي دون أن تتسبب في تفاقم حالة عدم اليقين، كما يُتوقع الاتفاق على ترتيبات تحول دون زيادة الحواجز الاقتصادية بدرجة كبيرة.

### الآفاق العالمية خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨

تشير التوقعات إلى ارتفاع النمو العالمي من ٣,٢٪ في عام ٢٠١٦ إلى ٣,٦٪ في عام ٢٠١٧ و ٣,٧٪ في عام ٢٠١٨ — وهو ما يعكس رفع توقعات عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ بمقدار ٠,١ نقطة مئوية مقارنة بإبريل. ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة النشاط الاقتصادي في جميع مجموعات البلدان ما عدا الشرق الأوسط، ولم تطرأ سوى تغييرات طفيفة على التنبؤات الخاصة بمدى قوة الآفاق الاقتصادية حسب المنطقة (الجدول ١-١). وفي ظل ما تشهده الاقتصادات المتقدمة حتى الآن من ارتفاع أقوى من المتوقع في مستويات النمو في عام ٢٠١٧ (لا سيما منطقة اليورو)، تم رفع توقعات نموها إلى ٢,٢٪ لعام ٢٠١٧ (مقابل ٢٪ حسب توقعات إبريل) — وهو ما يعد ارتفاعاً ملحوظاً عن معدل النمو في عام ٢٠١٦ الذي بلغ ١,٧٪. ولم يطرأ أي تغيير على التنبؤات المتعلقة بالاقتصادات المتقدمة لعام ٢٠١٨، حيث وازن الانخفاض في توقعات النمو في الولايات المتحدة الأمريكية (بافتراض أن سياسة المالية العامة لن تتيح دفعة للطلب على نحو ما كان متوقفاً في السابق) ارتفاع توقعات النمو في منطقة اليورو. وتشير التنبؤات إلى ارتفاع قوي في النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حيث تم رفع التوقعات من ٤,٣٪ في ٢٠١٦ إلى ٤,٦٪ في ٢٠١٧ و ٤,٩٪ في ٢٠١٨، وهو ما يعد زيادة بمقدار ٠,١ نقطة مئوية لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ مقارنة بتنبؤات إبريل. ويعكس رفع تنبؤات النمو أساساً زيادة النشاط المتوقع في الصين وأوروبا الصاعدة لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

وكما ناقشنا آنفاً، فبالرغم من أن الاقتصادات المستوردة للسلع الأولية تستحوذ على نصيب الأسد من النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فإن الزيادة المتوقعة في النمو مقارنة بعام ٢٠١٦ ناتجة في الأساس عن تحسن توقعات النمو في الاقتصادات المصدرة للسلع الأولية، لا سيما البرازيل وروسيا، التي واجهت ضغوطاً اقتصادية كلية شديدة خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وكما نؤكد في أعداد سابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي والإطار ١-٣، لا تزال الآفاق متباينة بين اقتصادات



**الجدول ١-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي**  
(التغير: % ما لم يذكر خلاف ذلك)

الاختلاف عن توقعات عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	الاختلاف عن توقعات تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي في يوليو ٢٠١٧		توقعات		٢٠١٦		
	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧			
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٣,٧	٣,٦	٣,٢	<b>الناتج العالمي</b>
٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,٢	٢,٠	٢,٢	١,٧	<b>الاقتصادات المتقدمة</b>
-٠,٢	-٠,١	٠,٢	٠,١	٢,٣	٢,٢	١,٥	الولايات المتحدة
٠,٣	٠,٤	-٠,٢	-٠,٢	١,٩	٢,١	١,٨	منطقة اليورو
٠,٣	٠,٤	٠,٢	٠,٢	١,٨	٢,٠	١,٩	ألمانيا
٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,١	١,٨	١,٦	١,٢	فرنسا
٠,٣	٠,٧	٠,١	٠,٢	١,١	١,٥	٠,٩	إيطاليا
٠,٤	٠,٥	٠,١	٠,٠	٢,٥	٣,١	٣,٢	إسبانيا
٠,١	٠,٣	٠,١	٠,٢	٠,٧	١,٥	١,٠	اليابان <sup>٢</sup>
٠,٠	-٠,٣	٠,٠	٠,٠	١,٥	١,٧	١,٨	المملكة المتحدة
٠,١	١,١	٠,٢	٠,٥	٢,١	٣,٠	١,٥	كندا
٠,١	٠,٣	٠,١	-٠,٣	٢,٥	٢,٦	٢,٢	اقتصادات متقدمة أخرى <sup>٣</sup>
٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٤,٩	٤,٦	٤,٣	<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>
٠,٠	٠,٤	٠,٠	٠,٤	٢,١	٢,١	٠,٤	كومنولث الدول المستقلة
٠,٢	٠,٤	٠,٢	٠,٤	١,٦	١,٨	٠,٢-	روسيا
-٠,٢	٠,٤	-٠,٢	٠,٤	٣,٣	٢,٩	١,٩	ما عدا روسيا
٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٦,٥	٦,٥	٦,٤	آسيا الصاعدة والنامية
٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,١	٦,٥	٦,٨	٦,٧	الصين
-٠,٣	-٠,٥	-٠,٣	-٠,٥	٧,٤	٦,٧	٧,١	الهند <sup>٤</sup>
٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,١	٥,٢	٥,٢	٤,٩	مجموعة آسيان-٥ <sup>٥</sup>
٠,٢	١,٥	٠,٣	١,٠	٣,٥	٤,٥	٣,١	أوروبا الصاعدة والنامية
-٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٢	١,٩	١,٢	-٠,٩	أمريكا اللاتينية والكاريبي
-٠,٢	٠,٥	٠,٢	٠,٤	١,٥	-٠,٧	٣,٦-	البرازيل
-٠,١	٠,٤	-٠,١	٠,٢	١,٩	٢,١	٢,٣	المكسيك
٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٣,٥	٢,٦	٥,٠	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
-٠,٢	-٠,٣	٠,٠	٠,٠	١,١	-٠,١	١,٧	المملكة العربية السعودية
-٠,١	٠,٠	-٠,١	-٠,١	٣,٤	٢,٦	١,٤	إفريقيا جنوب الصحراء
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٩	٠,٨	١,٦-	نيجيريا
-٠,٥	-٠,١	-٠,١	-٠,٣	١,١	٠,٧	٠,٣	جنوب إفريقيا
							للتذكير
٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٢,١	٢,٢	٢,٠	الاتحاد الأوروبي
-٠,١	-٠,١	٠,٠	٠,٠	٥,٢	٤,٦	٣,٦	البلدان النامية منخفضة الدخل
٠,٠	-٠,١	٠,٢	٠,٠	٣,٢	٢,٢	٥,١	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٣,١	٣,٠	٢,٥	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف القائمة على السوق
٠,١	٠,٤	٠,١	٠,٢	٤,٠	٤,٢	٢,٤	<b>حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)</b>
							الواردات
-٠,٢	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٣,٨	٤,٠	٢,٧	الاقتصادات المتقدمة
٠,٦	٠,١	٠,٢	٠,١	٤,٩	٤,٤	٢,٠	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
							الصادرات
٠,٤	٠,٣	٠,٢	٠,١	٣,٦	٣,٨	٢,٢	الاقتصادات المتقدمة
٠,٢	١,٢	٠,٠	١,٠	٤,٥	٤,٨	٢,٥	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
							<b>أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)</b>
٠,١	١١,٥-	٠,٣-	٣,٨-	٠,٢-	١٧,٤	١٥,٧-	النفط <sup>٦</sup>
١,٨	١,٤-	١,٩	١,٧	٠,٥	٧,١	١,٨-	غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الصادرات السلعية العالمية)
							<b>أسعار المستهلك</b>
-٠,٢	-٠,٣	-٠,١	-٠,٢	١,٧	١,٧	٠,٨	الاقتصادات المتقدمة
٠,٠	٠,٥-	٠,٢-	٠,٣-	٤,٤	٤,٢	٤,٣	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية <sup>٧</sup>
							<b>سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (%)</b>
-٠,٩	-٠,٣	-٠,٣	-٠,٢	١,٩	١,٤	١,١	على الودائع بالدولار الأمريكي (سنة أشهر)
-٠,١	٠,٠	-٠,١	٠,٠	-٠,٣	-٠,٣	-٠,٣	على الودائع باليورو (ثلاثة أشهر)
٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,٠	على الودائع بالين الياباني (سنة أشهر)

ملحوظة: يُفترض بقاء أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ثابتة عند مستوياتها السائدة في الفترة ٢٠ يوليو-١٧ أغسطس ٢٠١٧. والاقتصادات مرتبة على أساس حجمها الاقتصادي، والبيانات ربع السنوية المجمعة معدلة لمراعاة التغيرات الموسمية.  
<sup>١</sup> تنتج الفروق عن تقريب الأرقام في تنبؤات التقرير الحالي وتقرير يوليو ٢٠١٧ عن مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي وعدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.  
<sup>٢</sup> أرقام الحسابات القومية التاريخية لليابان تعكس تعديلات شاملة أجرتها السلطات الوطنية ونشرت في ديسمبر ٢٠١٦. وأبرز هذه التعديلات هو التحول من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وتحديث السنة المعيارية من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١.  
<sup>٣</sup> ما عدا مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.  
<sup>٤</sup> بالنسبة للهند، تقوم البيانات والتنبؤات المعروضة على أساس السنة المالية ويستند إجمالي الناتج المحلي منذ عام ٢٠١١ إلى إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق، مع اعتبار السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ سنة أساس.

على أساس ربع سنوي مقارن <sup>١</sup>				على أساس سنوي مقارن				
توقعات		توقعات		توقعات		توقعات		
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	
٣,٧	٣,٧	٣,٢	٣,٢	٣,٧	٣,٦	٣,٢	٣,٤	الناتج العالمي
١,٩	٢,٢	٢,٠	١,٩	٢,٠	٢,٢	١,٧	٢,٢	الاقتصادات المتقدمة
٢,٣	٢,٣	١,٨	٢,٠	٢,٣	٢,٢	١,٥	٢,٩	الولايات المتحدة
١,٧	٢,٢	١,٩	١,٩	١,٩	٢,١	١,٨	٢,٠	منطقة اليورو
١,٨	٢,٢	١,٩	١,٣	١,٨	٢,٠	١,٩	١,٥	ألمانيا
١,٤	٢,١	١,٢	١,٠	١,٨	١,٦	١,٢	١,١	فرنسا
١,٠	١,٥	١,٢	١,٠	١,١	١,٥	٠,٩	٠,٨	إيطاليا
٢,١	٣,١	٣,٠	٣,٥	٢,٥	٣,١	٣,٢	٣,٢	إسبانيا
٠,٥	١,٤	١,٧	١,١	٠,٧	١,٥	١,٠	١,١	اليابان <sup>٢</sup>
١,٥	١,٣	١,٩	١,٧	١,٥	١,٧	١,٨	٢,٢	المملكة المتحدة
٢,٠	٣,٠	٢,٠	٠,٤	٢,١	٣,٠	١,٥	٠,٩	كندا
٢,٦	٢,٥	٢,٥	٢,٠	٢,٥	٢,٦	٢,٢	٢,١	اقتصادات متقدمة أخرى <sup>٣</sup>
٥,٢	٥,٠	٤,٢	٤,٤	٤,٩	٤,٦	٤,٣	٤,٣	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٢,٢	١,٩	٠,٦	٢,٨-	٢,١	٢,١	٠,٤	٢,٢-	كومنولث الدول المستقلة
٢,٠	١,٩	٠,٢	٣,٣-	١,٦	١,٨	٠,٢-	٢,٨-	روسيا
...	...	...	...	٣,٣	٢,٩	١,٩	٠,٦-	ما عدا روسيا
٦,٥	٦,٦	٦,٢	٦,٩	٦,٥	٦,٥	٦,٤	٦,٨	آسيا الصاعدة والنامية
٦,٥	٦,٥	٦,٨	٦,٨	٦,٥	٦,٨	٦,٧	٦,٩	الصين
٧,٤	٧,٩	٥,٦	٨,٩	٧,٤	٦,٧	٧,١	٨,٠	الهند <sup>٤</sup>
٥,٢	٥,٣	٤,٨	٤,٩	٥,٢	٥,٢	٤,٩	٤,٩	مجموعة آسيان-٥ <sup>٥</sup>
٤,٧	٢,٦	٣,٨	٤,٨	٣,٥	٤,٥	٣,١	٤,٧	أوروبا الصاعدة والنامية
٢,٠	١,٧	١,١-	١,٣-	١,٩	١,٢	٠,٩-	٠,١	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١,٨	١,٩	٢,٥-	٥,٨-	١,٥	٠,٧	٣,٦-	٣,٨-	البرازيل
٣,٢	١,٠	٢,٣	٢,٥	١,٩	٢,١	٢,٣	٢,٦	المكسيك
...	...	...	...	٣,٥	٢,٦	٥,٠	٢,٧	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
١,٤	٠,٦	٢,٢	٤,٣	١,١	٠,١	١,٧	٤,١	المملكة العربية السعودية
...	...	...	...	٣,٤	٢,٦	١,٤	٣,٤	إفريقيا جنوب الصحراء
...	...	...	...	١,٩	٠,٨	١,٦-	٢,٧	نيجيريا
٠,٨	١,١	٠,٤	٠,٣	١,١	٠,٧	٠,٣	١,٣	جنوب إفريقيا
٢,٠	٢,٢	٢,١	٢,٣	٢,١	٢,٣	٢,٠	٢,٣	بنود للذاكرة
...	...	...	...	٥,٢	٤,٦	٣,٦	٤,٧	الاتحاد الأوروبي
...	...	...	...	٣,٢	٢,٢	٥,١	٢,٦	البلدان النامية منخفضة الدخل
٣,٠	٣,١	٢,٦	٢,٤	٣,١	٣,٠	٢,٥	٢,٧	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
...	...	...	...	٤,٠	٤,٢	٢,٤	٢,٨	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف القائمة على السوق
...	...	...	...	٣,٨	٤,٠	٢,٧	٤,٦	حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)
...	...	...	...	٤,٩	٤,٤	٢,٠	٠,٩-	الواردات
...	...	...	...	٣,٦	٣,٨	٢,٢	٣,٨	الاقتصادات المتقدمة
...	...	...	...	٤,٥	٤,٨	٢,٥	١,٨	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
١,١	١,٤	١,٦,٢	٤٣,٤-	٠,٢-	١٧,٤	١٥,٧-	٤٧,٢-	أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)
٠,٦	٣,١	٩,٩	١٩,١-	٠,٥	٧,١	١,٨-	١٧,٥-	النفط <sup>٦</sup>
...	...	...	...	...	...	...	...	غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الصادرات السلعية العالمية)
١,٩	١,٥	١,٢	٠,٤	١,٧	١,٧	٠,٨	٠,٣	أسعار المستهلك
٣,٧	٣,٩	٣,٧	٤,٦	٤,٤	٤,٢	٤,٣	٤,٧	الاقتصادات المتقدمة
...	...	...	...	١,٩	١,٤	١,١	٠,٥	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية <sup>٧</sup>
...	...	...	...	٠,٣-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٠	سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (%)
...	...	...	...	٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,١	على الودائع بالدولار الأمريكي (سنة أشهر)
...	...	...	...	...	...	...	...	على الودائع باليورو (ثلاثة أشهر)
...	...	...	...	...	...	...	...	على الودائع بالين الياباني (سنة أشهر)

<sup>١</sup> إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفيت نام.

<sup>٢</sup> متوسط بسيط لأسعار النفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة وفاتح دبي وغرب تكساس الوسيط. وكان متوسط سعر برميل النفط بالدولار الأمريكي ٤٢,٨٤ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٦؛ ويبلغ السعر المفترض حسب أسواق العقود المستقبلية ٥٠,٢٨ دولارا في ٢٠١٧ و ٥٠,١٧ دولارا في ٢٠١٨.

<sup>٣</sup> ما عدا الأرجنتين وفنزويلا. راجع المذكرة القطرية عن الأرجنتين وفنزويلا في قسم «المذكرات القطرية» من الملحق الإحصائي.

<sup>٤</sup> بالنسبة للناتج العالمي، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٩٠٪ من الناتج العالمي السنوي على أساس الأوزان المرجحة بتعادل القوى الشرائية. وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٨٠٪ من الناتج السنوي لهذه الاقتصادات على أساس الأوزان المرجحة بتعادل القوى الشرائية.

- ويتوقع تسارع وتيرة النشاط في معظم الاقتصادات المتقدمة الأخرى.
- من المتوقع تعافي النمو في الاقتصادات المتقدمة المصدرة للنفط. ففي عام ٢٠١٧، تشير التنبؤات إلى ارتفاع النمو إلى ١,٤٪ في النرويج، وإلى ٣,٠٪ في كندا (بحوالي ١,٥ نقطة مئوية). ويعكس تحسن النمو انحسار التباطؤ الناجم عن التكيف مع تراجع أسعار النفط والغاز والسياسات المالية والنقدية التيسيرية. وعلى العكس، يتوقع تراجع النمو مؤقتاً إلى ٢,٢٪ في أستراليا، حيث أثرت الأحوال الجوية السيئة سلباً على الاستثمارات في قطاع الإسكان والصادرات التعدينية في النصف الأول من العام.
- ويتوقع ارتفاع معدلات النمو في عام ٢٠١٧ في كوريا (إلى ٣,٠٪)، ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (إلى ٣,٥٪)، ومقاطعة تايوان الصينية (إلى ٢,٠٪)، وسنغافورة (إلى ٢,٥٪). ويتمثل الدافع المشترك وراء هذا التحسن المتوقع (الذي يتجاوز عموماً التوقعات الواردة في عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي) في تعافي التجارة العالمية والطلب على الواردات في الصين.

### اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

- في الصين، يُتوقع أن يرتفع النمو إلى ٦,٨٪ في عام ٢٠١٧، ليتراجع إلى ٦,٥٪ في عام ٢٠١٨. ويعكس رفع تنبؤات عام ٢٠١٧ — بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية مقارنة بعدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي — ما تم تحقيقه من نتائج أقوى من المتوقع في النصف الأول من العام مدعومة بالسياسات التيسيرية السابقة والإصلاحات على جانب العرض. وبالنسبة لعام ٢٠١٨، يعكس رفع التنبؤات بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية أساساً توقعات باستمرار السلطات في تطبيق مزيج من السياسات التوسعية (لا سيما من خلال زيادة الاستثمارات العامة) يكفي لتحقيق هدفها المتمثل في مضاعفة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠. وبالمثل، تم رفع توقعات معدل النمو للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢ بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية في المتوسط، وهو ما يعكس التأخر المفترض في سحب الدفعة التنشيطية. غير أن هذا التأخير يأتي على حساب ارتفاع إضافي في مستويات الدين، مما أدى إلى زيادة مخاطر التطورات السلبية التي ينطوي عليها السيناريو الأساسي.
- وفي بقية اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في آسيا، يُتوقع أن يكون النمو قوياً وأعلى قليلاً مقارنة بالتوقعات الواردة في عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ففي الهند، ساهم الإنفاق الحكومي القوي وتعديل البيانات في رفع توقعات النمو لعام ٢٠١٦ إلى ٧,١٪ (٦,٨٪ في إبريل)، مع رفع توقعات عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية في المتوسط.
- إلى ٢,١٪ في عام ٢٠١٧، قبل أن ينخفض إلى ١,٩٪ في ٢٠١٨ (وهو معدل أقوى قليلاً من تقديرات النمو لعام ٢٠١٦ البالغة ١,٨٪). ومقارنة بإبريل، ارتفعت التنبؤات بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية و٠,٣ نقطة مئوية لعامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على الترتيب. ويعكس ارتفاع النمو في عام ٢٠١٧ في الجزء الأكبر منه تسارع وتيرة الصادرات في سياق انتعاشة أوسع نطاقاً في التجارة العالمية واستمرار قوة نمو الطلب المحلي مدعوماً بأوضاع مالية تيسيرية في ظل تراجع المخاطر السياسية وانحسار حالة عدم اليقين بشأن السياسات. وتشير التنبؤات إلى ارتفاع النمو هذا العام لينخفض العام التالي في ألمانيا (٢,٠٪ في عام ٢٠١٧ و١,٨٪ في عام ٢٠١٨). وثباته هذا العام وتراجع العام التالي في إسبانيا (٣,١٪ في عام ٢٠١٧ و٢,٥٪ في عام ٢٠١٨). وارتفاعه في العامين الحالي والتالي في فرنسا (١,٦٪ في ٢٠١٧ و١,٨٪ في ٢٠١٨)، وارتفاعه هذا العام وتراجع العام التالي في إيطاليا (١,٥٪ في عام ٢٠١٧ و١,١٪ في عام ٢٠١٨). ولا تزال آفاق منطقة اليورو منخفضة على المدى المتوسط بسبب تراجع توقعات النمو الممكن نتيجة ضعف الإنتاجية والعوامل الديمغرافية المعاكسة وكذلك نتيجة فرط مديونية القطاعين العام والخاص في بعض البلدان.
- وفي المملكة المتحدة، يُتوقع أن يتراجع النمو إلى ١,٧٪ في عام ٢٠١٧ و١,٥٪ في عام ٢٠١٨. وقد تم تخفيض تنبؤات عام ٢٠١٧ إلى ٠,٣ نقطة مئوية عن تلك الواردة في عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بسبب ضعف نتائج النمو عن المتوقع خلال الربعين الأول والثاني من العام. ويعزى التباطؤ إلى تراجع نمو الاستهلاك الخاص بسبب تأثر الدخل الحقيقي للأسر نتيجة انخفاض قيمة الجنيه. وثمة درجة كبيرة من عدم اليقين تحيط بآفاق النمو على المدى المتوسط التي ستوقف جزئياً على العلاقة الاقتصادية الجديدة بالاتحاد الأوروبي وحجم الزيادة في الحواجز المفروضة على التجارة والهجرة والنشاط المالي عبر الحدود.
- وفي اليابان، يعزى الزخم إلى تزايد الطلب العالمي والإجراءات المتخذة على مستوى السياسات بغرض تعزيز موقف سياسة المالية العامة الداعم. ويتوقع استمرار الزخم في عام ٢٠١٧، حيث تشير التنبؤات إلى وصول النمو إلى ١,٥٪. ومن المتوقع تراجع وتيرة النمو فيما بعد (إلى ٠,٧٪ في عام ٢٠١٨)، استناداً إلى افتراض انحسار الدعم المتاح من المالية العامة وفق الإطار الزمني الحالي، وتراجع نمو الاستهلاك الخاص، وموازنة الدفعة الناتجة عن الاستثمارات الخاصة المرتبطة بأولمبياد ٢٠٢٠ بسبب زيادة الواردات وتباطؤ النمو المتوقع في الطلب الأجنبي. وعلى المدى المتوسط، سيؤدي استمرار انكماش القوى العاملة في اليابان إلى انخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي، ولكن يُتوقع أن يظل النمو المقيس بنصيب الفرد من الدخل قريباً من المتوسطات الأخيرة.

## الفصل ١: الآفاق والسياسات العالمية

٢,٠ نقطة مئوية بسبب ضعف الاستثمارات وزيادة عدم اليقين بشأن الأوضاع السياسية والسياسات. ومن المتوقع استعادة الثقة تدريجياً — مع تنفيذ الإصلاحات الأساسية اللازمة بمرور الوقت لضمان استمرارية أوضاع المالية العامة — مما سيؤدي إلى ارتفاع النمو إلى ٢٪ على المدى المتوسط.

○ وفي الأرجنتين، يُتوقع أن ينتعش النمو ليصل إلى ٢,٥٪ في عام ٢٠١٧ بعد حالة الركود التي شهدتها العام الماضي بفضل الدفعة الاستهلاكية الناتجة عن ارتفاع الأجور الحقيقية، وتحسن مستوى الاستثمارات مدعوماً بالأعمال العامة، ويستفيد قطاع التصدير من تزايد قوة الطلب الخارجي. وفي عام ٢٠١٨، يُتوقع أن يظل النمو عند مستوى ٢,٥٪ مع استمرار التحسن التدريجي في الطلب المحلي الخاص على خلفية تشديد السياسة الاقتصادية الكلية (ضرورة رفع أسعار الفائدة الحقيقية لأغراض خفض التضخم وبدء عملية الضبط المالي). وفي فنزويلا، يؤثر تفاقم الأزمة السياسية تأثيراً سلبياً كبيراً على النشاط الاقتصادي الذي يُتوقع أن ينخفض بأكثر من ١٠٪ في عام ٢٠١٧ مع تراجع إنتاج النفط وارتفاع درجة عدم اليقين مجدداً. وفي شيلي، تشير التوقعات إلى بلوغ النمو ١,٤٪ في عام ٢٠١٧ في ظل ضعف الاستثمارات الثابتة الخاصة والإنتاج في قطاع التعدين والاستهلاك العام، ليتعافى وصولاً إلى ٢,٥٪ في عام ٢٠١٨ بفضل تنامي الثقة، وارتفاع أسعار النحاس، وتخفيض أسعار الفائدة خلال الشهور القليلة الماضية. وفي كولومبيا، يُتوقع أن يصل النمو إلى ١,٧٪ في عام ٢٠١٧ في ظل استمرار التكيف مع تراجع الإيرادات، وعلى المدى المتوسط، يُتوقع ارتفاع النمو إلى حوالي ٣,٥٪ بفضل زيادة الإنفاق على البنية التحتية، والإصلاحات الضريبية الداعمة للاستثمار، وتحسن الثقة نتيجة اتفاقية السلام.

○ ويستمر تحسن الآفاق في منطقة كومنولث الدول المستقلة عقب ما شهدته من ركود عميق في عام ٢٠١٥ ونمو منخفض للغاية في عام ٢٠١٦، حيث يُتوقع بلوغ النمو ٢,١٪ في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ — وهو ما يمثل زيادة في التوقعات لعام ٢٠١٧ بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية مقارنة بعدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وعقب عامين من الركود في روسيا، يُتوقع أن يرتفع حجم النشاط الاقتصادي بنسبة ١,٨٪ في عام ٢٠١٧، مدعوماً باستقرار أسعار النفط وتيسير الأوضاع المالية وتحسن الثقة. ولكن على المدى المتوسط، يُتوقع أن يظل النمو ثابتاً عند مستوى ١,٥٪ تقريباً بسبب انخفاض أسعار النفط والعوامل الديمغرافية المعاكسة والمعوقات الهيكلية الأخرى. وبالنسبة للبلدان الأخرى المصدرة للنفط، يُتوقع أن يرتفع النمو في كازاخستان إلى ٣,٣٪ في عام ٢٠١٧ مدعوماً بقوة إنتاج النفط.

غير أن توقعات النمو لعام ٢٠١٧ تم تخفيضها إلى ٦,٧٪ (٧,٢٪ في إبريل)، وهو ما يعكس استمرار الاضطرابات الناجمة عن مبادرة صرف العملات التي تم تطبيقها في نوفمبر ٢٠١٦، والتكلفة الانتقالية المرتبطة بتنفيذ ضريبة قومية على السلع والخدمات في يوليو ٢٠١٧. وهذا الإجراء الأخير، الذي يُفترض أن يساهم في توحيد السوق المحلية الهنديّة الضخمة، يأتي ضمن مجموعة من الإصلاحات الهيكلية الأساسية التي يجري تنفيذها حالياً ويُتوقع أن تساعد في دفع النمو ليتجاوز ٨٪ على المدى المتوسط. وفي اقتصادات آسيان-٥ (إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفيت نام)، يُتوقع أن يكتسب النمو قوة ليصل إلى ٥,٢٪ في عام ٢٠١٧ (مقابل ٥٪ في إبريل)، وهو ما يعود جزئياً إلى طلب خارجي أقوى من المتوقع من الصين وأوروبا. وتحديداً، من المتوقع أن يرتفع حجم النشاط الاقتصادي في عام ٢٠١٧ بنسبة ٥,٢٪ في إندونيسيا، و٥,٤٪ في ماليزيا، و٦,٦٪ في الفلبين، و٣,٧٪ في تايلند، و٦,٣٪ في فيت نام.

• وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، حيث تراجع إجمالي الناتج المحلي بمقدار ١٪ تقريباً في عام ٢٠١٦، يُتوقع أن يرتفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ١,٢٪ في عام ٢٠١٧ و١,٩٪ في عام ٢٠١٨ — وهي نسب مقاربة عموماً لتلك الواردة في عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وبالرغم من قوة النمو في أمريكا الوسطى وتزايد في المتوسط في منطقة الكاريبي، يستمر ضعف الطلب المحلي في معظم الجزء المتبقي من المنطقة، وثمة بعض العوامل المتفرقة التي تساهم بدور أساسي في تشكيل آفاق شديدة الاختلاف عبر البلدان.

○ في المكسيك، يُتوقع تراجع النمو إلى ٢,١٪ في عام ٢٠١٧ و١,٩٪ في عام ٢٠١٨. ورغم حالة عدم اليقين المرتبطة بإعادة التفاوض بشأن اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة وخفض توقعات النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، تم رفع توقعات النمو لعام ٢٠١٧ بمقدار ٠,٤٪ منذ صدور عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وهو ما يعكس نتائج نمو أكبر من المتوقع في الربعين الأوليين من العام وعودة ثقة الأسواق المالية. وعلى المدى المتوسط، يُتوقع أن يساهم استكمال تنفيذ جدول أعمال الإصلاحات الهيكلية في زيادة النمو إلى ٢,٧٪.

○ بعد أن سجل النمو في البرازيل معدلات موجبة في النصف الأول من عام ٢٠١٧، يُتوقع أن يصل إلى ٠,٧٪ في عام ٢٠١٧ و١,٥٪ في عام ٢٠١٨. وتم رفع التوقعات بمقدار نصف نقطة مئوية في عام ٢٠١٧ مقارنة بتنبؤات إبريل بفضل وفرة المحصول والدفعة الاستهلاكية التي نتجت عن السماح للعاملين بالسحب من المدخرات المتراكمة في حسابات تعويضات نهاية الخدمة، بينما تم تخفيض تنبؤات عام ٢٠١٨ بمقدار

الإنتاج النفطي في البلدان المصدرة للنفط حتى نهاية مارس ٢٠١٨ وفق اتفاقية أوبك الممددة. وفي عام ٢٠١٨، يُتوقع أن يرتفع النمو إلى ٣,٥٪، وهو ما يعكس في الجزء الأكبر منه تزايد قوة الطلب المحلي في البلدان المستوردة للنفط وانتعاش الإنتاج النفطي في البلدان المصدرة للنفط. غير أن الآفاق لا تزال متأثرة سلبا نتيجة انعدام الأمن في المنطقة والمخاطر الجغرافية-السياسية. وفي المملكة العربية السعودية، بالرغم من توقعات تحسن النمو غير النفطي إلى حد ما في العام الحالي، من المتوقع أن يظل الناتج الكلي ثابتا عموما نظرا لتراجع إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي بسبب الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية أوبك الممددة. وفي عام ٢٠١٨، يُتوقع أن يرتفع النمو إلى ١,١٪ نتيجة زيادة الناتج النفطي بسبب انتهاء مدة اتفاقية أوبك. وقد تحسنت الآفاق الاقتصادية في باكستان، حيث يُتوقع أن يصل النمو إلى ٥,٣٪ في عام ٢٠١٧ و ٥,٦٪ في عام ٢٠١٨ مدعوما بالاستثمار في الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني وقوة ائتمان القطاع الخاص. وفي مصر، بلغ النمو ٤,١٪ في العام المالي ٢٠١٧ حسب التقديرات المبدئية، وتشير التنبؤات إلى وصوله إلى ٤,٥٪ في عام ٢٠١٨ مدعوما بالإصلاحات الهادفة إلى تصحيح الاختلالات المالية والخارجية واستعادة القدرة التنافسية وخلق فرص عمل جديدة.

### آفاق التضخم للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨

من المتوقع ارتفاع معدلات التضخم الكلي في مجموعة الاقتصادات المتقدمة ومجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ولكنه يظل أقل إلى حد ما مقارنة بالتنبؤات الواردة في عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وهو ما يعكس جزئيا ضعف أسعار النفط عن المتوقع. وفي الاقتصادات المتقدمة، تشير التنبؤات إلى ارتفاع التضخم من ٠,٨٪ في عام ٢٠١٦ إلى ١,٧٪ في عام ٢٠١٧، وذلك بسبب استمرار التعافي الدوري في الطلب وزيادة أسعار السلع الأولية في النصف الثاني من عام ٢٠١٦. ومن المتوقع أن يظل التضخم الكلي عند مستوى ١,٧٪ في عام ٢٠١٨ قبل أن يقترب من مستوى ٢٪ على المدى المتوسط. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (ما عدا الأرجنتين وفنزويلا)، يُتوقع أن يظل التضخم مستقرا تقريبا في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ (عند مستوى ٤,٢٪ و ٤,٤٪ على الترتيب — وهو مستوى مقارب من تقديرات عام ٢٠١٦ البالغة ٤,٣٪).

ونظرا لتراجع أسعار الوقود والصدمات السلبية المقترنة بأسعار الهواتف الخلوية والأدوية التي تصرف بوصفات طبية، يُتوقع أن يرتفع التضخم الكلي في الولايات المتحدة الأمريكية بأقل من المتوقع في عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ولكنه يظل ارتفاعا كبيرا للغاية. وتشير التوقعات إلى بلوغ تضخم أسعار المستهلكين ٢,١٪ في عام ٢٠١٧ (٢,٧٪ في عدد إبريل من تقرير آفاق

وفي أوروبا الصاعدة والنامية، تم رفع توقعات النمو على المدى القصير إلى ٤,٥٪ (مقابل ٣,٠٪ في عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ويأتي هذا التغير مدفوعا إلى حد كبير برفع توقعات النمو لعام ٢٠١٧ في تركيا إلى ٥,١٪ (مقابل ٢,٥٪ في إبريل)، وهو ما يعكس ما تم تحقيقه من نتائج أقوى من المتوقع في الربع الأول من العام والتي كانت مدفوعة في جزء منها بموقف مالية عامة أكثر توسعا وبتعافي الصادرات عقب عدة أرباع من الانكماش. كذلك تم رفع توقعات بولندا (إلى ٣,٨٪ في عام ٢٠١٧ و ٣,٣٪ في عام ٢٠١٨)، وهو ما يعكس نموا أكبر من المتوقع في النصف الأول من عام ٢٠١٧ والزيادة المتوقعة في المشروعات الممولة من الاتحاد الأوروبي.

في إفريقيا جنوب الصحراء، يُتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي ٢,٦٪ في عام ٢٠١٧ و ٣,٤٪ في عام ٢٠١٨ (وتتفق هذه النسب عموما مع تنبؤات إبريل)، مع وجود اختلافات كبيرة بين البلدان. وقد ارتفعت مخاطر التطورات السلبية بسبب مجموعة من العوامل المتفردة في الاقتصادات الكبرى في المنطقة والتأخر في تنفيذ التصحيحات اللازمة على مستوى السياسات. وعلى المدى ما بعد القريب، يُتوقع أن يرتفع النمو تدريجيا، ولكنه سيتجاوز معدل النمو السكاني بالكاد، نظرا لأن احتياجات الضبط المالي الكبيرة تفرض ضغوطا على الإنفاق العام. ويُتوقع خروج نيجيريا من حالة الركود التي شهدتها في عام ٢٠١٦ بسبب ضعف أسعار النفط وتعطل الإنتاج النفطي. ويُتوقع أن يبلغ النمو ٠,٨٪ في عام ٢٠١٧ نتيجة تعافي إنتاج النفط وقوة قطاع الزراعة في الوقت الحالي. ولكن من المتوقع أن يتأثر النشاط سلبا على المدى المتوسط نتيجة المخاوف بشأن تنفيذ السياسات، وتجزئة السوق في ظل استمرار اعتماد سوق الصرف الأجنبي على تدخلات البنك المركزي (رغم اتخاذ خطوات مبدئية نحو تحرير سوق الصرف الأجنبي)، ومواطن الضعف التي يعاني منها الجهاز المصرفي. وفي جنوب إفريقيا، يُتوقع استمرار تباطؤ النمو ليصل إلى ٠,٧٪ في عام ٢٠١٧ و ١,١٪ في عام ٢٠١٨، رغم ازدياد ملاءمة أسعار تصدير السلع الأولية وقوة الإنتاج الزراعي، وهو ما يرجع إلى زعزعة ثقة المستهلكين والأعمال بسبب تصاعد حالة عدم اليقين السياسي. وفي أنغولا، تم رفع توقعات النمو لعام ٢٠١٧ إلى ١,٥٪ (١,٣٪ في إبريل) نظرا لأن تخفيض توقعات إنتاج النفط في عام ٢٠١٦ ساهم في زيادة حجم الانتعاش المتوقع. وأصبحت آفاق البلدان المستوردة للوقود أكثر إشراقا عموما، حيث يبلغ معدل النمو الكلي ٣,٩٪ في عام ٢٠١٧، ويرتفع إلى ٤,٤٪ في عام ٢٠١٨.

وفي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، يُتوقع أن يتباطأ النمو بدرجة كبيرة في عام ٢٠١٧ ليصل إلى ٢,٦٪ (مقابل ٥,٠٪ في عام ٢٠١٦) على خلفية التباطؤ الاقتصادي الذي تشهده جمهورية إيران الإسلامية عقب نمو سريع للغاية في عام ٢٠١٦ وتخفيض

## الفصل ١: الآفاق والسياسات العالمية

٢٠١٧، وتراجعته في عام ٢٠١٨ إلى نطاق السماح المستهدف من بنك المكسيك والذي يقع بين ٢٪ و ٤٪. وفي الأرجنتين، يُتوقع تراجع تضخم المؤشر السنوي لأسعار المستهلكين تراجعاً حاداً في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ في ظل انحسار تأثير الانخفاض الكبير في سعر الصرف وتعديل التعريف في عام ٢٠١٦، واستمرار البنك المركزي في تشديد أوضاع السياسة النقدية، وزيادة التركيز على الاعتبارات المستقبلية في التفاوض على الأجور. وفي جنوب إفريقيا، تشير التنبؤات إلى تراجع التضخم الكلي إلى ٥,٤٪ في عام ٢٠١٧، ولكنه يظل داخل النطاق المستهدف، وذلك عقب ارتفاعه إلى ٦,٣٪ في عام ٢٠١٦. ومن المتوقع أن يفوق تأثير تباطؤ نمو الأجور واتساع فجوة الناتج وتخفيف وطأة الجفاف تلك الآثار الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط وزيادة الضرائب الانتقائية. وفي تركيا، ارتفع معدل التضخم ارتفاعاً حاداً عقب تراجع قيمة الليرة، ويُتوقع أن يظل متجاوزاً للمستوى المستهدف البالغ ٥٪ على مدار فترة التنبؤات. وفي أنغولا ونيجيريا خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، يُتوقع أن يستمر ارتفاع التضخم بمعدلات في حدود خانتين، وهو ما يعكس استمرار الآثار الناجمة عن الصدمات التضخمية السابقة التي نتجت عن الانخفاض الحاد في قيمة العملة (بما في ذلك سعر الصرف الموازي) وارتفاع أسعار الكهرباء والوقود، كما يعكس في حالة نيجيريا افتراض استمرار السياسة النقدية التيسيرية مستقبلاً.

### آفاق القطاع الخارجي

تشير التقديرات إلى نمو حجم التجارة العالمية بنسبة ٢,٤٪ في عام ٢٠١٦، وهو المعدل الأبطأ على الإطلاق منذ عام ٢٠٠٩، مع ضعف النمو في كل من مجموعة الاقتصادات المتقدمة ومجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وفي حالة الاقتصادات المتقدمة، نتج ضعف نمو التجارة عن تباطؤ الاستثمار وتصحيح مستويات المخزون، لا سيما خلال الجزء الأول من العام. وفي حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، نتج الضعف المزمّن في نمو التجارة عن التباطؤ التجاري المطول في الصين والاندكماش الحاد في الواردات في بعض الاقتصادات المصدرة للسلع الأولية التي تواجه ضغوطاً اقتصادية كلية، لا سيما أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء وكومنولث الدول المستقلة. وكما ناقشنا آنفاً، ارتفع نمو التجارة العالمية ارتفاعاً ملموساً في أواخر عام ٢٠١٦ وأوائل عام ٢٠١٧، وهو ما يعكس تعافي الطلب العالمي والإنفاق الرأسمالي تحديداً. ونتيجة لذلك، تشير التوقعات إلى انتعاش نمو التجارة العالمية ليصل إلى حوالي ٤٪ في عام ٢٠١٧ وعلى المدى المتوسط، أي أعلى بدرجة مئوية واحدة تقريباً عن نمو إجمالي الناتج المحلي المقيس بأسعار الصرف السوقية.

الاقتصاد العالمي)، مقابل ١,٣٪ في عام ٢٠١٦. ويستمر تراجع معدل تضخم المصروفات الاستهلاكية الشخصية الأساسي، ويُتوقع ارتفاعه ببطء أكبر، حيث يزيد على ٢٪ قليلاً في عام ٢٠١٩ قبل أن يعود إلى مستوى ٢٪ المستهدف على المدى المتوسط من جانب الاحتياطي الفيدرالي.

• وفي منطقة اليورو، يُتوقع أن يرتفع التضخم من ٠,٢٪ في عام ٢٠١٦ إلى ١,٥٪ هذا العام، وهو ما يعكس في الجزء الأكبر منه ارتفاع أسعار الطاقة والتعافي الدوري على جانب الطلب في الوقت الحالي. غير أن الانخفاض المزمّن في التضخم الأساسي وتباطؤ نمو الأجور لا يزالان مستمرين في ظل استمرار ارتفاع معدلات البطالة في بعض البلدان. وتشير التوقعات إلى أن التضخم الكلي سيقترّب من مستوى التضخم الأساسي مع انحسار آثار أسعار الطاقة وسيصل إلى المستوى المستهدف من البنك المركزي الأوروبي تدريجياً الذي يبلغ أقل قليلاً من ٢٪ خلال السنوات القليلة القادمة، ليصل إلى ١,٩٪ فقط في ٢٠٢١. وفي المملكة المتحدة، يُتوقع ارتفاع التضخم الكلي ارتفاعاً كبيراً إلى ٢,٦٪ في العام الحالي مقابل ٠,٧٪ في عام ٢٠١٦ قبل أن يتراجع تدريجياً إلى المستوى المستهدف من بنك إنجلترا البالغ ٢٪ مع انحسار التأثير المؤقت لانخفاض قيمة الجنيه واستمرار ثبات توقعات التضخم.

• ومن المتوقع تسجيل معدلات تضخم كلي موجبة مجدداً في جميع الاقتصادات المتقدمة التي شهدت انكماشاً في عام ٢٠١٦. وتحديداً، يُتوقع ارتفاع التضخم الكلي في اليابان بعد تسجيله مستويات سلبية طفيفة في عام ٢٠١٦ ليصل إلى ٠,٤٪ في عام ٢٠١٧ مدعوماً بارتفاع أسعار الطاقة على أساس سنوي مقارنة وتضاؤل فجوة الناتج. غير أن التوقعات تشير إلى أن معدلات التضخم ستظل دون المستوى المستهدف من بنك اليابان على مدار فترة التوقعات.

• وتكمن اختلافات كبيرة فيما بين البلدان وراء الارتفاع المحدود في معدلات التضخم المتوقع في مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ففي الصين، يُتوقع ثبات التضخم الكلي عند مستوى ١,٨٪ في عام ٢٠١٧، وهو ما يعكس تراجع أسعار الغذاء في الشهور الأخيرة، كما يُتوقع ارتفاعه تدريجياً ليصل إلى ٢,٦٪ على المدى المتوسط. وفي البرازيل وروسيا، تشير التنبؤات إلى تراجع معدلات التضخم بوتيرة أسرع من المتوقع في عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وهو ما يعكس تزايد الآثار الناجمة عن فجوات الناتج السالبة وارتفاع قيمة العملة وصدمة العرض المواتية في أسعار الغذاء. وفي المكسيك، يُتوقع ارتفاع التضخم الكلي إلى ٥,٩٪ في العام الحالي بسبب تحرير أسعار الوقود المحلية والآثار الناتجة عن انخفاض قيمة البيزو حتى نهاية شهر يناير

## الشكل البياني ١-١٤: أرصدة الحسابات الجارية العالمية

تراجعت اختلالات الحسابات الجارية العالمية تراجعاً طفيفاً في عام ٢٠١٦، ويتوقع أن تتضاءل قليلاً مجدداً في عام ٢٠١٧.

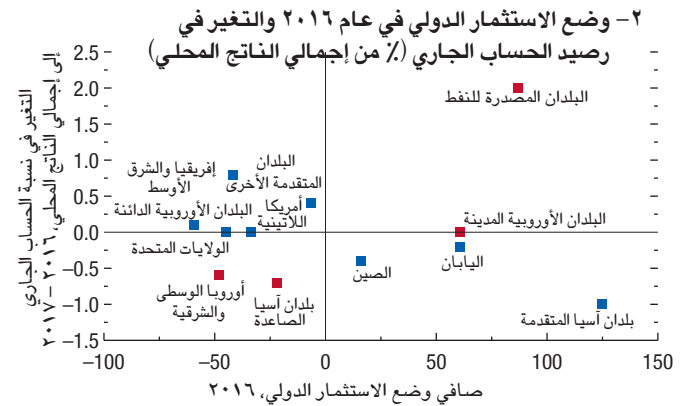
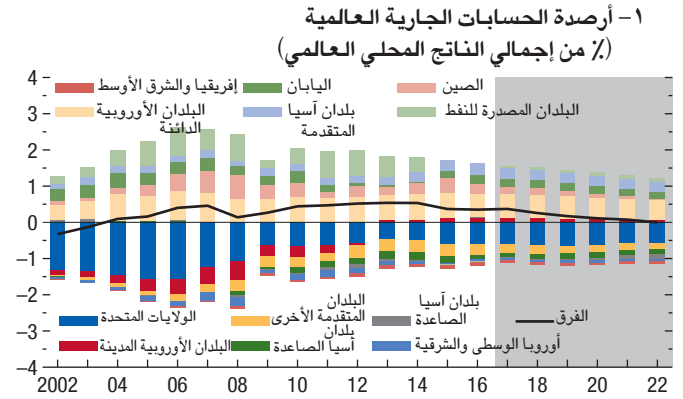
وتراجع تراجعاً طفيفاً في الصين مع تعافي الواردات. وبالنسبة للبلدان المدينة، يتوقع تراجع عجز الحساب الجاري في بلدان مجموعة «الاقتصادات المتقدمة الأخرى»، بما في ذلك المملكة المتحدة خصوصاً وأستراليا.

ورغم عدم وجود افتراض معياري بضرورة خفض العجز والفائض في الحساب الجاري، يشير عدد ٢٠١٧ من تقرير القطاع الخارجي الصادر عن صندوق النقد الدولي إلى أن بعض أكبر اقتصادات العالم شهدت في عام ٢٠١٦ اختلالات في الحساب الجاري تجاوزت كثيراً المعايير القطرية التي تتسق مع الأسس والسياسات المرغوبة. ومن المتوقع أن تطرأ على أرصدة الحساب الجاري تغيرات تتيح الحد من هذه الاختلالات المفرطة، حتى بافتراض ثبات أسعار الصرف الحقيقية التي تقوم عليها التوقعات. وتعرض اللوحة الأولى من الشكل البياني ١-١٥ الفجوة بين رصيد الحساب الجاري في عام ٢٠١٦ ومستواه المعياري على المحور الأفقي والتغير المتوقع في رصيد الحساب الجاري في عام ٢٠١٧ على المحور الرأسي. وفي ضوء الارتباط السالب القوي (-٠,٦)، من المتوقع أن يبدأ انحسار الفجوة بين أرصدة الحساب الجاري ومستواه المعياري لعام ٢٠١٦. وتزداد قوة الارتباط خلال نطاق توقعات تمتد لخمس سنوات.

ولكن كما يتضح من اللوحة ٢ في الشكل البياني ١-١٥، فإن الاختلافات في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية في أغسطس ٢٠١٧ عن متوسط قيمها لعام ٢٠١٦ لا يوجد ارتباط دائم بينها وبين فجوات سعر الصرف لعام ٢٠١٦ التي تم تحديدها في تقرير القطاع الخارجي لعام ٢٠١٧. وتتسق هاتان النتيجةتان مع بعضهما البعض نظراً لعدة عوامل من أهمها ارتفاع أسعار السلع الأولية منذ هبوطها في عام ٢٠١٦، وهو الأمر الذي ساهم في تعزيز أسعار الصرف الحقيقية في الاقتصادات المصدرة للسلع الأولية، والذي يتوقع أيضاً أن يؤدي إلى تحسن أرصدة الحساب الجاري في تلك الاقتصادات.

وبالرغم من التراجع الطفيف في اختلالات التدفقات، اتسعت مراكز الدائنين والمدينين في عام ٢٠١٦ ويتوقع أن تستمر في الاتساع على المدى المتوسط كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي (الشكل البياني ١-١٦، اللوحة ١). وعلى جانب المدينين، يعزى هذا الارتفاع بالكامل إلى زيادة صافي الخصوم الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتوقع أن يظل عجز الحساب الجاري عند مستوى ٢,٥٪ تقريباً من إجمالي الناتج المحلي في السنوات القليلة القادمة. وعلى العكس، يتوقع تراجع صافي الخصوم الخارجية مجدداً في البلدان المدينة بمنطقة اليورو. وبالنسبة للبلدان الدائنة، يعكس ارتفاع صافي المطالبات الخارجية في الأساس التوقعات باستمرار البلدان الدائنة الأوروبية (مثل ألمانيا وهولندا وسويسرا) والاقتصادات الآسيوية المتقدمة في تسجيل فوائض كبيرة في الحساب الجاري.

وتعرض اللوحة ٢ في الشكل البياني ١-١٦ التغير المتوقع في مراكز الدائنين والمدينين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي على مدار السنوات الخمس القادمة. إذ تشير إلى مزيد من النمو في مراكز الدائنين في البلدان الدائنة الأوروبية والاقتصادات المتقدمة الآسيوية بمقدار ٢٠-٢٥ نقطة مئوية من إجمالي



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: بلدان آسيا المتقدمة (منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وكوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية) وإفريقيا والشرق الأوسط (جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإثيوبيا وغانا والأردن وكينيا ولبنان والمغرب وجنوب إفريقيا والسودان وتنزانيا وتونس)؛ وأوروبا الوسطى والشرقية (بيلاروس وبلغاريا وكرواتيا والجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا ورومانيا والجمهورية السلوفاكية وتركيا وأوكرانيا)؛ وبلدان آسيا الصاعدة (الهند وإندونيسيا وباكستان والفلبين وتايلند وفيت نام)؛ والبلدان الأوروبية الدائنة (النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وألمانيا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا)؛ والبلدان الأوروبية المدينة (قبرص واليونان وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا وسلوفينيا)؛ وأمريكا اللاتينية (الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وأوروغواي)؛ والبلدان المصدرة للنفط (الجزائر وأذربيجان وإيران وكازاخستان والكويت ونيجيريا وعمان وقطر وروسيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا)؛ والبلدان المتقدمة الأخرى (أستراليا وكندا وفرنسا وأيسلندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة).

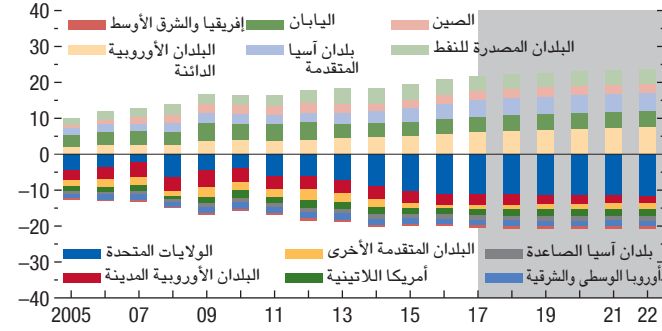
ومنذ عام ٢٠١٣، ظلت اختلالات الحساب الجاري العالمية دون تغيير يذكر، وإن كانت تراجعت تراجعاً طفيفاً في عام ٢٠١٦ يتوقع أن يستمر في عام ٢٠١٧ والسنوات القليلة القادمة (الشكل البياني ١-١٤، اللوحة ١). وقد تغير تكوين الاختلالات، حيث أصبحت أكثر تركيزاً في الاقتصادات المتقدمة. وبالنسبة للبلدان الدائنة، يتوقع تحسن رصيد الحساب الجاري إلى حد ما في الاقتصادات المصدرة للنفط بفضل ارتفاع أسعار النفط منذ هبوطها في عام ٢٠١٦.

## الفصل ١: الآفاق والسياسات العالمية

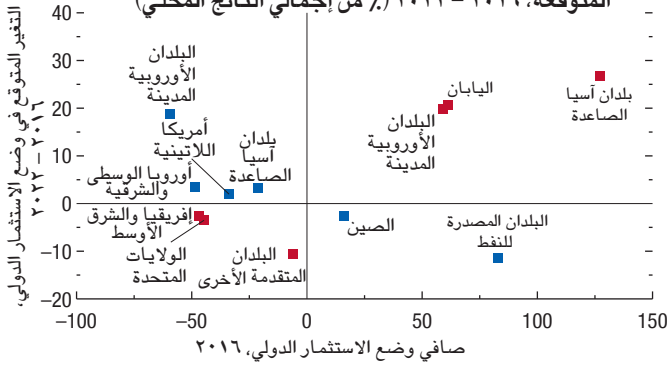
### الشكل البياني ١-١٦: صافي وضع الاستثمار الدولي

اتسع وضع الاستثمار الدولي لدى البلدان الدائنة والمدينة في عام ٢٠١٦ ومن المتوقع أن يتواصل الاتساع على المدى المتوسط.

#### ١- وضع الاستثمار الدولي العالمي (٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي)



#### ٢- صافي وضع الاستثمار الدولي في عام ٢٠١٦ والتغيرات المتوقعة، ٢٠١٦ - ٢٠٢٢ (٪ من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: بلدان آسيا المتقدمة (منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وكوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية)؛ وإفريقيا والشرق الأوسط (جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإثيوبيا وغانا والأردن وكينيا ولبنان والمغرب وجنوب إفريقيا والسودان وتنزانيا وتونس)؛ وأوروبا الوسطى والشرقية (بيلاروس وبلغاريا وكرواتيا والجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا ورومانيا والجمهورية السلوفاكية وتركيا وأوكرانيا)؛ وبلدان آسيا الصاعدة (الهند وإندونيسيا وباكستان والفلبين وتايلند وفيت نام)؛ وبلدان الأوروبية الدائنة (النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وألمانيا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا)؛ وبلدان الأوروبية المدينة (قبرص واليونان وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا وسلوفاكيا)؛ وأمريكا اللاتينية (الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وأوروغواي)؛ وبلدان المصدرة للنفط (الجزائر وأذربيجان وإيران وكازاخستان والكويت ونيجيريا وعمان وقطر وروسيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا)؛ وبلدان المتقدمة الأخرى (أستراليا وكندا وفرنسا وأيسلندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة).

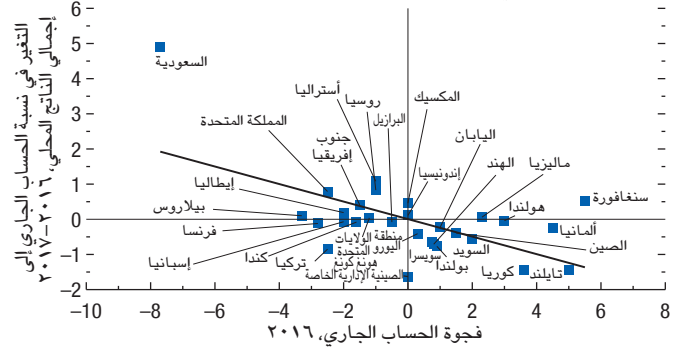
تعد دائن صاف بالعملة الأجنبية ومقترض صاف بالعملة المحلية، لذلك فإن انخفاض سعر الصرف يعني تحسن صافي المركز الخارجي من خلال زيادة قيمة صافي أصول العملات الأجنبية بالعملة المحلية، وينشأ تأثير عكسي في حالة ارتفاع قيمة العملة.

المتحدة في قيمة الدولار حتى الآن في عام ٢٠١٧، فإنه سيسهم بالمثل في تخفيض صافي مركز الخصوم الخارجية الأمريكية.

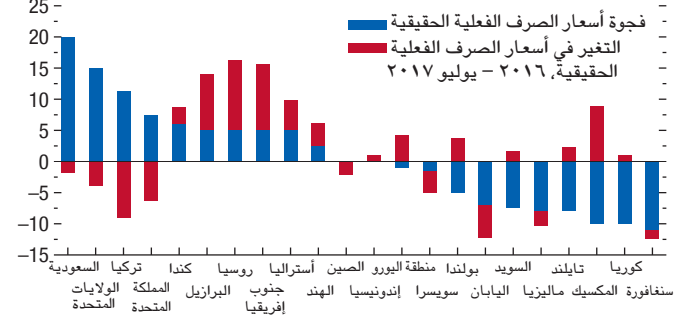
### الشكل البياني ١-١٥: أسعار الصرف الحقيقية وأرصدة الحساب الجاري بالنسبة إلى أسس الاقتصاد

يُتوقع تراجع الفجوات بين أرصدة الحساب الجاري ومعياري الحساب الجاري لعام ٢٠١٦.

#### ١- فجوات الحساب الجاري لعام ٢٠١٦ والتغير في أرصدة الحساب الجاري ٢٠١٦، ٢٠١٧



#### ٢- التغيرات والفجوات في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية (٪)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند مسميات البيانات في الشكل البياني إلى الرموز الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

الناتج المحلي. وفي البلدان المدينة، يُتوقع أن يتراجع صافي الخصوم تراجعاً كبيراً في البلدان المدينة في منطقة اليورو (ما يقرب من ٢٠ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي). ومن المتوقع أن يشهد عدد قليل من البلدان أو مجموعات البلدان المدينة تراجعاً طفيفاً في صافي مركز الاستثمار الدولي، وذلك في ظل تراجع صافي المركز الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية بحوالي ٣,٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي. وتجدر الإشارة إلى أن التغيرات المستقبلية في أسعار الصرف ستؤثر على تطور هذه المراكز، ليس فقط من خلال تأثيرها على رصيد الحساب الجاري، ولكن من خلال آثار التقييم أيضاً.° ومعظم البلدان، لا سيما الاقتصادات المتقدمة،

° فعلى سبيل المثال، شهدت المملكة المتحدة تغيرات ملحوظة في التقييم في عام ٢٠١٦، حيث أدى تراجع قيمة الجنيه إلى تحويل البلد إلى دائن صاف اعتباراً من عام ٢٠١٦ من خلال زيادة قيمة أصول العملات الأجنبية بالعملة المحلية. وما لم يتوقف التراجع الذي تشهده الولايات



## التوترات المالية

مخاطر الاستقرار المالي في الصين: يعكس تعديل تنبؤات النمو للصين تباطؤ إعادة توازن النشاط نحو الخدمات والاستهلاك، وارتفاع مسار الدين، وتقلص حيز المالية العامة المتاح للتصرف في حالة إجراء تصحيحات حادة. وما لم تواجه السلطات الصينية المخاطر المقترنة بذلك من خلال تسريع وتيرة الجهود التشجيعية الأخيرة الهادفة إلى كبح زمام النمو الائتماني، قد تؤدي هذه العوامل إلى زيادة احتمالية حدوث تباطؤ حاد في معدلات النمو في الصين. وقد ينشأ هذا التصحيح على سبيل المثال من خلال صدمة تمويلية (سوق المعاملات قصيرة الأجل بين البنوك أو في سوق التمويل في حالة استخدام منتجات إدارة الثروة)، أو فرض حواجز تجارية من جانب الشركاء التجاريين، أو تجدد ضغوط التدفقات الرأسمالية الخارجة بسبب عودة أسعار الفائدة الأمريكية إلى مستوياتها الطبيعية بوتيرة أسرع من المتوقع. وسوف يكون لتباطؤ النمو في الصين تداعيات معاكسة على الاقتصادات الأخرى من خلال تراجع التجارة وأسعار السلع الأولية والثقة.

تشديد الأوضاع المالية العالمية: من الممكن أن يؤدي استمرار الأوضاع النقدية التيسيرية في الاقتصادات المتقدمة إلى نفاذ الفوائض وجعل النظام المالي (والتعافي الاقتصادي) عرضة لمخاطر الارتفاع المفاجئ في علاوات المخاطر. ويعرض الفصل الأول من تقرير الاستقرار المالي العالمي لعام ٢٠١٧ سيناريو للتطورات السلبية يفترض تحقق هذه المخاطر وتسببها في تكاليف باهظة على جانب الناتج. ويمكن أن ينشأ إعادة تسعير المخاطر عن مجموعة متنوعة من الصدمات بما في ذلك عودة السياسة النقدية الأمريكية إلى أوضاعها الطبيعية بوتيرة أسرع من المتوقع أو زيادة العزوف عن المخاطر على مستوى العالم. وكما يرد في عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، فإن البحث عن العائد في ظل انخفاض أسعار الفائدة إلى أقل مستوياتها على الإطلاق دفع المستثمرين إلى تجاوز حدود المخاطر التقليدية، ويتسبب بالفعل حالياً في تراكم مخاطر الائتمان والسيولة وزيادة احتمالات التعرض لمخاطر السوق في بعض البلدان والشرائح السوقية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، تتزايد مخاطر الائتمان في الوقت الحالي، وهو ما يتضح من ارتفاع مستويات الرفع المالي في بعض أجزاء قطاع الشركات غير العاملة في مجال الطاقة والشواهد على إرخاء معايير الضمان في سوق سندات الشركات. وحتى مع استمرار تحسن قوة الأجهزة المصرفية وسلامتها، يظل للسياسات دور مهم في إدارة المخاطر في القطاع المالي غير المصرفي.

مخاطر تراجع التدفقات الرأسمالية: ارتفع مستوى الرفع المالي في قطاع الشركات ارتفاعاً كبيراً في عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة (إلى جانب الصين) منذ وقوع الأزمة المالية العالمية، مع ارتفاع مستوى إصدارات ديون الشركات المقومة بالعملة الأجنبية. وكما يرد في عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، بدأ تراجع مستويات الرفع المالي في

ومن الممكن أن يؤدي تغير مزيج السياسات الاقتصادية الكلية العالمية وما يقترن بها من تحركات في أسعار الصرف إلى اتساع اختلالات التدفقات مجدداً، مما يؤدي إلى مزيد من الاختلالات على جانب الأرصدة. وفي المستقبل، سيساعد الاعتماد القوي على نمو الطلب المحلي في بعض البلدان الدائنة، لا سيما البلدان التي يتوافر لها حيز في السياسات لدعم هذا النمو، على تيسير إعادة التوازن المحلي والعالمي مع دعم النمو العالمي في الوقت نفسه. وفي الولايات المتحدة الأمريكية التي اقتربت بالفعل من مستوى التشغيل الكامل، سيتمكن تحقيق نمو أكثر استمرارية والمساعدة في احتواء الاختلالات الخارجية من خلال تدابير سياسة المالية العامة المصممة لزيادة الطاقة الإنتاجية والطلب تدريجياً كجزء من خطة ضبط مالي متوسطة الأجل تهدف إلى تخفيض مستويات الدين العام المتزايدة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

## المخاطر

### أكثر توازناً، ولكن كفة التطورات السلبية لا تزال هي الأرجح على المدى المتوسط

يبدو أن المخاطر المؤثرة على تنبؤات النمو العالمي على المدى القريب ذات جانبين ومتوازنة عموماً. فعلى جانب احتمالات تجاوز التوقعات، قد يثبت أن الزخم أكثر استمرارية من المتوقع في ظل قوة ثقة المستهلكين والأعمال، كما هو الحال في منطقة اليورو وشرق آسيا على سبيل المثال، مما قد يؤدي إلى تجاوز النمو المستويات المتوقعة على المدى القريب. وعلى جانب التطورات السلبية، تمثل حالة عدم اليقين بشأن السياسات مصدر قلق أكبر من المعتاد، وهو ما يعكس على سبيل المثال صعوبة التنبؤ بالسياسات التنظيمية والمالية الأمريكية، والقيود المتوقع فرضها على التجارة، والمفاوضات بشأن علاقة المملكة المتحدة بالاتحاد الأوروبي عقب خروجها منه، والمخاطر الجغرافية-السياسية. ومن الممكن أن تؤدي التصورات بشأن التطبيق المحتمل لسياسات أكثر انغلاقية إلى تصحيح تقييمات الأصول وزيادة التقلبات المحدودة للغاية حالياً في الأسواق المالية. ومن الممكن أن يؤدي تصحيح تقييمات الأصول وزيادة تقلبات الأسواق المالية بدورها إلى تخفيض الإنفاق وزعزعة الثقة بشكل أعم، لا سيما في البلدان التي تعاني من مواطن ضعف مالي. وأخيراً، تسود حالة من عدم اليقين بشأن الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة على المدى القريب بسبب إعصار هارفي، وسوف يكون التأثير الصافي على إجمالي الناتج المحلي مرهوناً بمدى سرعة تعافي النشاط الاقتصادي في المنطقة المتأثرة بالإعصار (بما في ذلك أنشطة وعمليات الموانئ المعتمدة على البنية التحتية للنفط والغاز)، وبحجم وسرعة جهود إعادة الإعمار التي تعد أمراً إيجابياً.

وفيما بعد الأجل القريب، تميل المخاطر إلى جانب التطورات السلبية، وتنشأ عن مجموعة من التوترات المالية، والتحول الممكن إلى السياسات الانغلاقية والانخفاض المزمّن في معدلات التضخم في الاقتصادات المتقدمة، ومجموعة من العوامل غير الاقتصادية.

## الفصل ١: الآفاق والسياسات العالمية

العالمي، من الممكن أن يؤدي التراجع عن التقدم المحرز منذ وقوع الأزمة المالية العالمية نحو تعزيز آليات التنظيم والرقابة في القطاع المالي — محلياً ودولياً — إلى تخفيض الاحتياطات الوقائية من رأس المال والسيولة أو إضعاف فعالية آليات الإشراف، مما ستنتج عنه تداعيات سلبية بالنسبة للاستقرار المالي العالمي.

### انحسار الاندماج الاقتصادي عبر الحدود

ساهم تباطؤ نمو وسيط الدخول منذ الأزمة المالية العالمية واستمرار تدهور أوضاع توزيع الدخل في شعور بخيبة الأمل تجاه العولمة في الاقتصادات المتقدمة — لا سيما الولايات المتحدة وبعض أجزاء أوروبا. وعلى المدى الأطول، قد يؤدي عدم القدرة على زيادة مستوى النمو الممكن وجعل النمو أكثر احتوائية إلى تفاقم خطر انحسار الاندماج عبر الحدود وإعاقة التوصل إلى التوافق السياسي اللازم لتنفيذ الإصلاحات الضرورية الداعمة للسوق. ومن الممكن أن يؤدي تزايد الحمائية إلى اضطرابات على جانب سلاسل العرض العالمية (راجع دراسة 2003 Yi؛ ودراسة 2010 Bems, Johnson, and Yi؛ ودراسة 2014 Koopman, Wang, and Wei). وإلى الحد من الإنتاجية العالمية، ورفع أسعار السلع الاستهلاكية التجارية، وإلحاق ضرر بالغ بالأسر محدودة الدخل (دراسة Fajgelbaum and Khandelwal 2016). وبالمثل، قد يؤدي فرض معوقات عشوائية على الهجرة إلى تعطيل إحدى القنوات التي تسهم في تخفيف قيود القوى العاملة في المجتمعات التي تتزايد فيها أعداد المسنين، وكذلك إلى الحد من فرص تخصص المهارات ونمو الإنتاجية على المدى الطويل.<sup>٦</sup>

### انخفاض مزمّن في معدلات التضخم الاقتصادية المتقدمة

لم تتمكن اقتصادات متقدمة عديدة من إحراز تقدم مطرد نحو تحقيق مستويات التضخم التي تستهدفها البنوك المركزية، وهو ما يعكس في جزء منه التباطؤ في الحد من الطاقة الفائضة في أسواق العمل. ومن الممكن أن تنشأ عن الضعف المزمّن في معدلات التضخم (وهو ما قد ينتج عن تراجع الطلب المحلي) مخاطر جسيمة إذا ما أدى إلى اعتقاد بأن البنوك المركزية مستعدة لقبول تراجع التضخم عن المستويات المستهدفة، مما يحد من توقعات التضخم على المدى المتوسط.<sup>٧</sup> وقد يحد تراجع التضخم وأسعار الفائدة من قدرة البنوك المركزية على تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية لاستعادة مستوى التشغيل الكامل في حالة تباطؤ الاقتصاد. وسوف تصبح الأجور الحقيقية أقل مرونة أيضاً، ومع تراجع الطلب، ستزداد احتمالات لجوء الشركات إلى تسريح العمالة لتخفيض التكلفة، مما يؤدي إلى تفاقم الدفعة المؤدية للركود. وإيجازاً لما سبق، يؤدي انخفاض التضخم لفترة

قطاع الشركات عن مستويات الذروة في بعض الاقتصادات، مما يعكس جزئياً انخفاض الإنفاق الرأسمالي في الصناعات الاستخراجية. وعلى هذه الخلفية، ارتفع صافي التدفقات المالية الوافدة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على مدار العام الماضي مع انكماش أرصدة الحساب الجاري للاقتصادات المصدرة للسلع الأولية وتجدد الإقبال على المخاطر على مستوى العالم. وعقب مرحلة من العرض الائتماني الوفير، يمكن أن يؤدي التشديد المفاجئ في الأوضاع المالية العالمية إلى كشف مواطن الضعف في القطاع المالي، لا سيما في البلدان التي تتضاءل فيها الاحتياطات الوقائية عقب فترة من الضغوط الاقتصادية الكلية والتقلبات المالية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي عودة السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوضاعها الطبيعية بوتيرة أسرع من المتوقع إلى تراجع التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى الأسواق الصاعدة وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، مما يفرض ضغوطاً على الاقتصادات التي ترتفع فيها مستويات الرفع المالي أو يشوب عدم التوافق ميزانياتها العمومية أو تربط أسعار صرف عملاتها بالدولار الأمريكي. وفي نفس الوقت، إذا كان تشديد السياسة النقدية انعكاساً لتحسن آفاق الاقتصاد الأمريكي، فإن الشركاء التجاريين للولايات المتحدة سيستفيدون من الآثار الإيجابية على جانب الطلب. التحديات التي تواجه البنوك في منطقة اليورو: أحرز القطاع المصرفي في منطقة اليورو مزيداً من التقدم نحو تنقية الميزانيات العمومية منذ الربيع، وسجل الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص غير المالي نمواً إيجابياً منذ منتصف عام ٢٠١٥ (وإن كان لا يزال دون معدل نمو إجمالي الناتج المحلي). غير أن نسب القروض المتعثرة ظلت مرتفعة في الربع الأول من عام ٢٠١٧، حيث بلغت حوالي ٥,٧٪ في منطقة اليورو، وأكثر من ١٠٪ في ستة بلدان (بما في ذلك إيطاليا التي تمثل حوالي ٣٠٪ من رصيد القروض المتعثرة في منطقة اليورو). ولا تزال الربحية تمثل تحدياً بسبب الارتفاع المزمّن في نسب التكلفة إلى الأصول، لا سيما بالنسبة للبنوك متوسطة وصغيرة الحجم. وكما يرد في الفصل الأول من عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، يتوقع المحللون ألا يحقق حوالي ثلث البنوك المؤثرة على النظام العالمي (ومعظمها بنوك أوروبية) أرباحاً قابلة للاستمرار، حتى بحلول عام ٢٠١٩. ويعيق انخفاض الأرباح قدرة البنوك على بناء احتياطات وقائية في مواجهة الخسائر غير المتوقعة وجمع رأس المال من الأسواق. وما لم تُبذل مزيد من الجهود المتضافرة لتنقية الميزانيات العمومية وتحسين كفاءة التكاليف في البنوك، قد تشهد بعض أجزاء منطقة اليورو تجديداً للشواغل بشأن الاستقرار المالي والمخاوف من حدوث حلقة من الآثار المرتدة السلبية بين ديناميكيات الطلب والأسعار والميزانيات العمومية الضعيفة. وفي حالة عودة المخاطر السياسية إلى الظهور على سبيل المثال، قد يقترن بها ارتفاع في أسعار الفائدة طويلة الأجل قد يؤدي إلى تدهور ديناميكيات الدين العام، لا سيما في حالة استمرار ضعف معدلات التضخم.

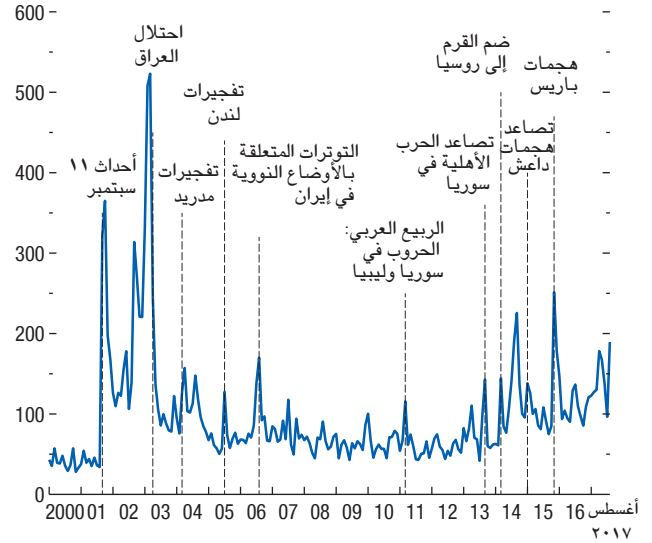
رفع القيود التنظيمية في القطاع المالي: كما يرد في الإطار ١-٢ من عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير الاستقرار المالي

<sup>٦</sup> يتضمن الفصل الرابع من عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تحليلاً لتأثير تدفقات الهجرة على نمو الإنتاجية في البلدان المستقبلية.

<sup>٧</sup> يتضمن الفصل الثالث من عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي مناقشة أكثر تفصيلاً.

## الشكل البياني ١-١٧: مؤشر المخاطر الجغرافية-السياسية (المؤشر)

ازدادت المخاطر الجغرافية-السياسية في الشهور الأخيرة.



المصدر: دراسة (Caldara and Iacoviello (2017).

طويلة عن المستويات المستهدفة إلى تعميق مخاطر التطورات السلبية التي تؤثر على آفاق النمو على المدى المتوسط في الاقتصادات المتقدمة.

### العوامل غير الاقتصادية

من الممكن أن يكون لتصاعد التوترات الجغرافية-السياسية والنزاعات السياسية المحلية تأثير سلبي على المزاج العام بالأسواق العالمية ومستويات الثقة، مما يفرض عبئا كبيرا على النشاط الاقتصادي. وبالنسبة للعديد من البلدان المتأثرة بدرجة كبيرة بهذه العوامل، يفترض السيناريو الأساسي انحسار التوترات تدريجيا. غير أن هذه الفترات قد تطول لفترة أطول، مما يؤخر التعافي في هذه الاقتصادات. وقد ارتفعت مقاييس المخاطر الجغرافية-السياسية في الشهور الأخيرة (الشكل البياني ١-١٧)، وتشير آخر الأبحاث إلى أن تصاعد التوترات الجغرافية-السياسية يمكن أن يؤثر سلبا على النشاط العالمي.<sup>٨</sup>

ومن الممكن أن يؤدي ضعف الحوكمة واستشراف الفساد أيضا إلى التأثير سلبا على مستويات الثقة والتأييد الشعبي، مما قد يلحق أضرارا بالغة بالنشاط المحلي. وتتضمن العوامل الأخرى غير الاقتصادية المؤثرة على النمو في مناطق معينة

<sup>٨</sup> وضعت دراسة (Caldara and Iacoviello (2017) مؤشرا لقياس المخاطر الجغرافية-السياسية وتوضح أن ارتفاع المؤشر اقتصر تاريخيا بآثار سلبية على مجموعة كبيرة من مؤشرات النشاط الاقتصادي.

التأثير الضار للكوارث المرتبطة بالأحوال الجوية، بما في ذلك التأثير المزمّن للجفاف في شرق وجنوب إفريقيا. وفي حالة تفاقم هذه العوامل، ستزداد المصاعب التي تواجهها البلدان المتأثرة مباشرة بهذه العوامل بذات القدر، لا سيما الاقتصادات النامية الأصغر حجما.

وهناك ترابط بين هذه المخاطر ويمكن أن يعزز بعضها البعض الآخر. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يرتبط التحول إلى مناهج السياسات الانغلاقية فيما يتصل بالتجارة عبر الحدود والاستثمار والهجرة بزيادة التوترات الجغرافية-السياسية فضلا عن زيادة العزوف عن المخاطر عالميا. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر الصدمات غير الاقتصادية بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي على المدى القريب وأن تضر بالثقة والمزاج العام بالأسواق على المدى الأطول. ويمكن أن يؤدي تشديد الأوضاع المالية العالمية بسرعة تفوق التوقعات أو التحول نحو الحمائية في الاقتصادات المتقدمة إلى ضغوط بسبب التدفقات الرأسمالية الخارجة من الأسواق الصاعدة.

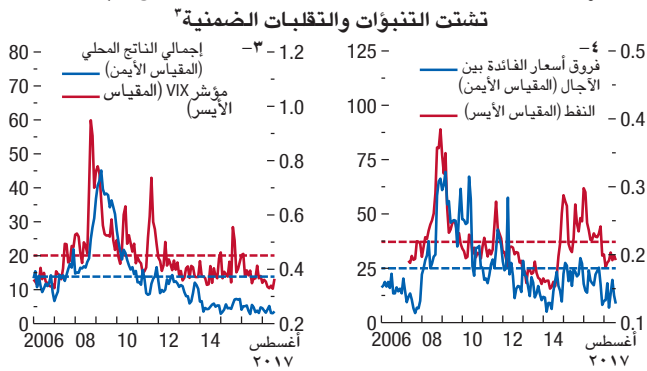
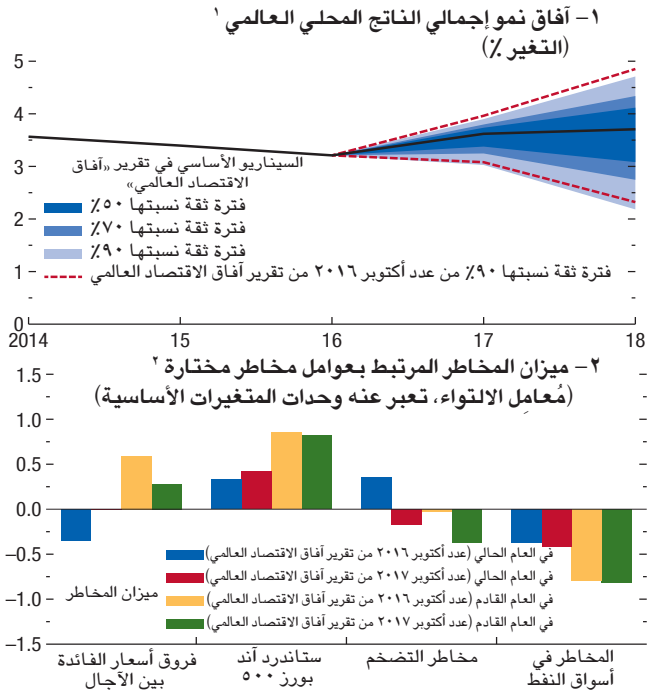
### الرسم البياني المروحي

يشير التحليل القائم على الرسم البياني المروحي — المستند إلى بيانات أسواق الأسهم والسلع الأولية وتشتت التوقعات الصادرة عن معدي التنبؤات من القطاع الخاص بشأن التضخم وفروق أسعار الفائدة بين آجال الاستحقاق — إلى أن كفة التطورات السلبية لا تزال هي الأرجح في ميزان المخاطر في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ (الشكل البياني ١-١٨). وبالرغم من أن ميزان المخاطر المؤثرة على توقعات النمو العالمي لم يتغير عموما، طرأ بعض الاختلاف على مساهمات بعض عوامل الخطر المختارة. فمقارنة بالتقديرات المعدة في أكتوبر ٢٠١٦، نجد أن توزيع تنبؤات العلاوة على الاستثمارات في السندات طويلة الأجل وأسعار عقود الخيارات المدرجة في مؤشر ستاندرد أند بور ٥٠٠ يشير إلى زيادة احتمالات تجاوز توقعات النمو لعام ٢٠١٧ وتراجعها في عام ٢٠١٨، مما يعكس على الأرجح انحسار الآراء المتفائلة بشأن التنشيط المالي في الولايات المتحدة على المدى المتوسط والتقييمات المتفائلة في سوق الأسهم الأمريكية — وكلاهما يتركان مجالاً أقل لحدوث ارتفاعات مفاجئة في النمو. وفي نفس الوقت، يشير توزيع تنبؤات التضخم وخيارات أسعار النفط إلى زيادة مخاطر التطورات السلبية إلى حد ما مقارنة بعام مضى، مما يعني أن المحليين يرون فرصة أكبر لتجاوز توقعات معدلات التضخم وأسعار النفط، مما يؤدي إلى تراجع النمو (الارتفاع المفاجئ في معدلات التضخم قد يؤدي إلى قيام البنوك المركزية بتشديد السياسة النقدية في وقت أقرب مما تتوقعه الأسواق حاليا، بينما قد يؤدي ارتفاع أسعار النفط عن المتوقع إلى تراجع الدخل المتاح للإنفاق الاستهلاكي). وقد تراجعت احتمالات حدوث حالة من الركود في منطقة اليورو واليابان ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية الخمسة (البرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو) خلال نطاق زمني يمتد لأربعة أرباع مقارنة بالاحتمالات المحتملة في مارس ٢٠١٧ اتساقا مع ارتفاع معدلات النمو المتوقعة. وظلت احتمالات الركود ثابتة عموما بالنسبة للولايات

## الفصل ١: الآفاق والسياسات العالمية

### الشكل البياني ١-١٨: المخاطر التي تواجه الآفاق العالمية

يشير تحليل الرسم البياني المروحي إلى أن ميزان المخاطر يميل قليلا إلى كفة المخاطر السلبية في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.



المصادر: مؤسسة Bloomberg L.P.; وبورصة مجلس شيكاغو لعقود الخيار (CBOE); وشركة Consensus Economics; ومؤسسة Haver Analytics; وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. يوضح الرسم البياني المروحي عدم اليقين المحيط بالتنبؤ في السيناريو الأساسي في عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عند فترات الثقة البالغة نسبة كل منها ٥٠٪ و ٧٠٪ و ٩٠٪. وكما هو مبين، تشمل فترة الثقة البالغة ٧٠٪ على فترة الثقة البالغة ٥٠٪، وفترة الثقة البالغة ٩٠٪ تشمل على فترتي الثقة البالغتين ٥٠٪ و ٧٠٪. وللاطلاع على التفاصيل، راجع الملحق ٢-١ في عدد إبريل ٢٠٠٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويعرض الشكل البياني نطاقات الثقة البالغة ٩٠٪ لتنبؤات السنة الحالية والسنة القادمة المأخوذة من عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

٢- تبيّن الأعمدة معامل الالتواء الذي تعبر عنه وحدات المتغيرات الأساسية. وتقيّد قيم مخاطر التضخم ومخاطر أسواق النفط بإشارة عكسية نظرا لأنها تمثل مخاطر التطورات السلبية على النمو.

٣- إجمالي الناتج المحلي يقيس متوسط تشتت تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي المرجح بتبادل القوى الشرائية لاقتصادات مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والبرازيل والصين والهند والمكسيك. ومؤشر VIX هو مؤشر التقلبات الضمنية ضمن مؤشر ستاندر أند بورز ٥٠٠ في بورصة مجلس شيكاغو لعقود الخيار. وفروق العائد بين الآجال تقيس متوسط التشتت في فروق العائد بين الآجال في تنبؤات أسعار الفائدة بالنسبة لكل من ألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. والنفط يمثل مؤشر قلب النفط الخام لبورصة مجلس شيكاغو لعقود الخيار. وتستخدم التنبؤات من المسوح الصادرة عن شركة Consensus Economics. وتمثل الخطوط المتقطعة متوسط القيم منذ عام ٢٠٠٠ حتى الوقت الحالي.

المتحدة ومناطق أخرى (الشكل البياني ١-١٩). كذلك تراجعت مخاطر الانكماش — مقيسة بالاحتمالات التقديرية لتراجع مستوى الأسعار خلال أربعة أرباع قادمة — بالنسبة لمنطقة اليورو واليابان، وهو ما يعكس تحسن توقعات نمو الطلب المحلي. وقد ارتفعت احتمالات الانكماش ارتفاعا طفيفا عن مستوياتها المنخفضة في منطقة شرق آسيا حيث تراجعت معدلات التضخم في عدة اقتصادات في الشهور الأخيرة، وفي مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية الخمسة حيث يُتوقع تراجع التضخم مجددا في العام القادم (مع انحسار تأثير الانخفاضات السابقة في قيمة العملات واستمرار فجوات الناتج السلبية في فرض ضغوط خافضة للتضخم في بعض الاقتصادات).

## أولويات السياسات

تتمثل أهم التحديات الشاملة التي تواجه السياسات في زيادة الناتج الممكن وضمان تقاسم منافعه على نطاق واسع واكتساب الصمود في مواجهة مخاطر التطورات السلبية. وفي ظل ما تشهده البلدان في الوقت الحالي من أوضاع دورية متباينة، لا يزال من الملائم تفاوت موقف السياسة النقدية وسياسة المالية العامة فيما بينها — ولا يزال من الضروري أيضا استكمال التعافي الاقتصادي وتطبيق استراتيجيات لضمان استمرارية أوضاع المالية العامة.

وثمة حاجة ملحة لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية في الاقتصادات المتقدمة خصوصا حيث تفرض موروثات الأزمة والتحول الديمغرافية واستمرار اتجاهات ضعف الإنتاجية قيودا على النمو الممكن. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أيضا التي تحتاج العديد منها إلى إيجاد مصادر جديدة للنمو.

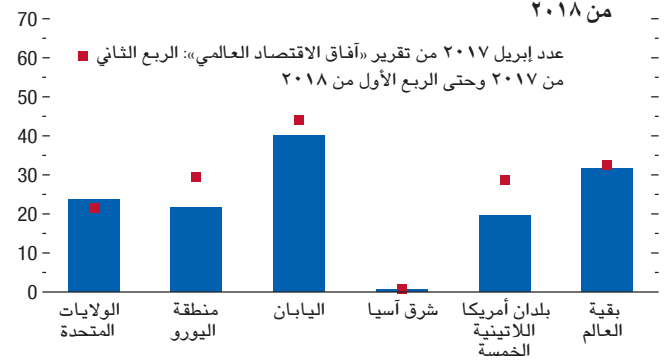
ويتيح الارتفاع الدوري فرصة مثالية لإحراز تقدم نحو تنفيذ الإصلاحات، لا سيما الإصلاحات التي تكون لها منافع اقتصادية أكبر في حالة تنفيذها في فترات ارتفاع الطلب (مثل الإصلاحات الخاصة بحماية الموظفين وإعانات البطالة كما يرد في الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وبالمثل، يتعين تطبيق سياسات اقتصادية كلية داعمة في حالة استمرار ضعف الطلب الكلي بغرض دفع عملية تنفيذ الإصلاحات.

ويمكن لصناع السياسات بالتعاون مع بعضهم البعض تعظيم منافع الإصلاحات والمساعدة في الحد من مخاطر التطورات السلبية المؤثرة على الآفاق. ويتضح من نماذج المحاكاة في إطار السيناريو ١ أن المشورة التي يقدمها الصندوق إلى اقتصادات مجموعة العشرين بشأن السياسات الاقتصادية الكلية (إلى جانب الافتراضات المستخدمة بالفعل في السيناريو الأساسي الوارد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي) ستنتج عنها منافع عالمية مهمة، لا سيما إذا ما تم تنفيذها بالتزامن مع بعضها البعض. وسوف تساعد الدفعة المستمدة من السياسات في البلدان التي يتوافر لها الحيز المالي على تعزيز الطلب الخارجي للبلدان التي تحتاج إلى ضبط أوضاع ماليتها العامة، مما يساهم في احتواء التأثير السلبى على النشاط على المدى القريب. وفي حالة تشديد السياسات في الاقتصادات المتقدمة، سيكون للدعايات الخارجية وتشديد السياسات المحلية تأثيرا صافيا موجبا على الناتج. وعموما، يساعد تنفيذ السياسات الموصى بها على تعزيز استمرارية

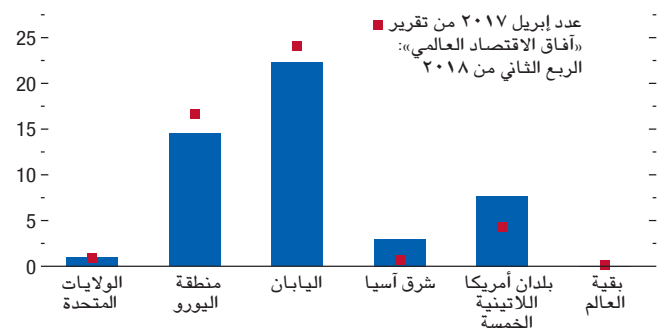
## الشكل البياني ١-١٩: مخاطر الركود والانكماش (%)

مقارنة بعدد الربع، تراجعت احتمالات الركود لمنطقة اليورو واليابان وبلدان أمريكا اللاتينية الخمسة، وظلت دون تغيير يذكر في حالة الولايات المتحدة الأمريكية ومناطق أخرى. وانخفضت مخاطر الانكماش في اليابان ومنطقة اليورو.

### ١- احتمالات الركود، من الربع الرابع من ٢٠١٧ وحتى الربع الثالث من ٢٠١٨



### ٢- احتمال الانكماش، الربع الرابع من ٢٠١٨



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: شرق آسيا يشمل الصين ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة والهند وإندونيسيا وكوريا وماليزيا والفلبين وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية وتايلند؛ وبلدان أمريكا اللاتينية الخمسة هي البرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو؛ وبقية العالم تشمل الأرجنتين وأستراليا وبلغاريا وكندا والجمهورية التشيكية والدانمرك وإسرائيل ونيوزيلندا والنرويج وروسيا وجنوب إفريقيا والسويد وسويسرا وتركيا والمملكة المتحدة وفنزويلا. وبيانات عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تشير إلى عمليات المحاكاة التي أجريت في مارس ٢٠١٧.

<sup>١</sup> يُعرّف الانكماش بأنه هبوط مستوى الأسعار على أساس سنوي مقارنة في الربع المشار إليه في الشكل البياني.

أوضاع المالية العامة عالمياً، كما يؤدي إلى ارتفاع دائم في الاستثمارات الخاصة ومستوى الناتج الممكن. كذلك ستسهم دفعة الطلب العالمي في تعظيم آثار الإصلاحات الهيكلية على الناتج الممكن.<sup>٦</sup> وبخلاف هذه المنافع الاقتصادية الكلية القابلة للقياس، ستساعد التدابير الموصى بها على مستوى السياسات في الحد من مخاطر التطورات السلبية المؤثرة على آفاق النمو العالمي.

<sup>٦</sup> وفقاً لدراسة IMF (2017d) التي تعرض نتائج سيناريو مماثل يتضمن أيضاً تأثير الإصلاحات الهيكلية.

## السياسات — الاقتصادات المتقدمة

بالرغم من تباين الأوضاع الدورية عبر الاقتصادات المتقدمة، تشير التقديرات إلى أن معظم كبرى الاقتصادات لم تحقق مستويات التشغيل الممكنة حتى الآن وتشهد معدلات تضخم دون المستويات التي تستهدفها البنوك المركزية (الشكل البياني ١-٢٠). ويؤثر تزايد أعداد المسنين والتباطؤ واسع النطاق في نمو الإنتاجية تأثيراً معاكساً على مستويات النمو الممكن.

ورغم أن توزيع الدخل ظل ثابتاً عموماً في معظم الاقتصادات المتقدمة على مدار الأعوام الأخيرة، يتضح من التقدم الحالي في التكنولوجيا الموفرة للعمالة والمنافسة عبر الحدود — وهي دوافع مهمة ساهمت في زيادة عدم المساواة في الدخل خلال العقود القليلة الماضية — أن الاحتوائية أمر غير مضمون. لذلك يتعين القيام بجهود مدروسة في العديد من البلدان لضمان تحسن المستويات المعيشية لمعظم المواطنين مع ازدياد الدخل القومي.

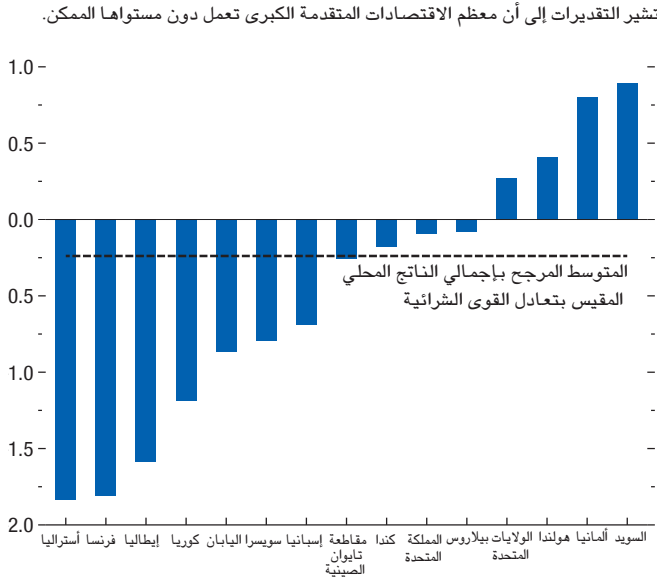
## حماية الزخم ومعالجة ما تبقى من موروثة الأزمة

في ظل عدم إحراز تقدم مطرد نحو الاقتراب بمعدلات التضخم من المستويات المستهدفة وتثبيت توقعات التضخم على المدى الطويل قرب تلك المستويات، ينبغي أن تتخذ السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة مسارا تيسيرياً. ورغم أن ضغوط الأجور والأسعار سترتفع على الأرجح بمجرد ترسخ حالة التعافي، يتعين في ظل تكرار عدم وصول التضخم الأساسي إلى المستويات المتوقعة تطبيق منهج حذر لإدارة المخاطر للحد من الطابع التيسيري للسياسات أو مواصلة استعادة الأوضاع الطبيعية. وفي حالة وجود تصور عام بأن البنوك المركزية ستسمح بعدم وصول التضخم إلى المستويات المستهدفة لفترة طويلة، من الممكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض توقعات التضخم على المدى الطويل، وهو ما سيكون — في ظل انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية التوازنية — أعلى تكلفة وأصعب في معالجته من الارتفاع الحاد الذي قد يطرأ على معدلات التضخم لفترة مؤقتة.

وينبغي أن يتخذ بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي مسارا تدريجياً قائماً على البيانات المتاحة ومعلناً بوضوح نحو استعادة الأوضاع الطبيعية للسياسات. وينبغي على بنك اليابان مواصلة سياساته التيسيرية، بما في ذلك أسعار الفائدة المستهدفة على المدى الطويل. كذلك ينبغي أن ينتظر البنك المركزي الأوروبي لحين ظهور شواهد ملموسة على حدوث ارتفاع مطرد في معدلات التضخم قبل الحد من سياساته التيسيرية. وفي نفس الوقت، يتعين إحكام الرقابة على تقييمات الأصول المبالغ فيها وتزايد الرفع المالي في بعض شرائح الأسواق المالية، كما تظل الرقابة الاحترازية الجزئية والكلية الاستباقية، حيثما اقتضى الحال، أمراً مهماً لضمان عدم تسبب الأوضاع النقدية التيسيرية الملائمة في مخاطر تهدد الاستقرار المالي.

## الفصل ١: الآفاق والسياسات العالمية

### الشكل البياني ١-٢٠: فجوات الناتج في الاقتصادات المتقدمة، ٢٠١٧ (%) من إجمالي الناتج المحلي الممكن)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تستند مسميات البيانات في الشكل البياني إلى الرموز الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

القروض المتعثرة زيادة المشورة المقدمة من البنك المركزي الأوروبي إلى البنوك الصغيرة بشأن إدارة القروض المتعثرة، وتحديث نظم الإعسار وتحقيق الاتساق فيما بينها بوتيرة أسرع، وتنشيط أسواق الدين المتعثرة من خلال تسهيل إنشاء شركات وطنية لإدارة الأصول. ولتعزيز استمرارية ربحية البنوك، لا يزال من الضروري الاستمرار في تطوير نموذج النشاط وترشيد التكاليف وضبط الأوضاع، كما يمكن تطبيق مناهج استباقية لتسوية أوضاع البنوك بما يشجع على اتخاذ التدابير اللازمة في هذه المجالات. ويتعين كذلك إحراز تقدم أسرع نحو استكمال الاتحاد المصرفي (من خلال وضع برنامج مشترك وفعال لتأمين الودائع وآلية مشتركة لدعم المالية العامة) ودعم خطة إنشاء اتحاد أسواق رأس المال.

### تعزيز الناتج الممكن والاحتوائية على المدى المتوسط

يتيح التحسن الدوري فرصة ذهبية لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، كما سيسهم في تعظيم وتسريع آثارها الإيجابية. ويمكن لصناع السياسات حماية وتحسين آفاق الناتج الممكن باتخاذ تدابير تهدف إلى زيادة عرض العمالة وخلق بيئة مواتية لتعزيز نمو الإنتاجية. وسوف تساعد الكثير من هذه الإصلاحات أيضا في تعزيز احتوائية مكاسب الدخل، وسيسهم البعض الآخر في زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة لمختلف المهارات. وتتفاوت أولويات الإصلاح عبر البلدان

وينبغي مبدئيا مواءمة سياسة المالية العامة أيضا مع الأوضاع الدورية، ولكنها مقيدة في العديد من الاقتصادات المتقدمة التي لا تزال تشهد حالة من التراخي الاقتصادي بسبب الحاجة إلى تجنب ديناميكيات الدين العام التي قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار أو الحاجة إلى إعادة بناء الاحتياطيات الوقائية. وفي ظل ضرورة تأمين التعافي وتعزيز الاحتوائية، ينبغي أن يكون تكوين الإنفاق والإيرادات وجميع تدابير الضبط المالي داعمة قدر الإمكان للنمو وتوزيع الدخل.

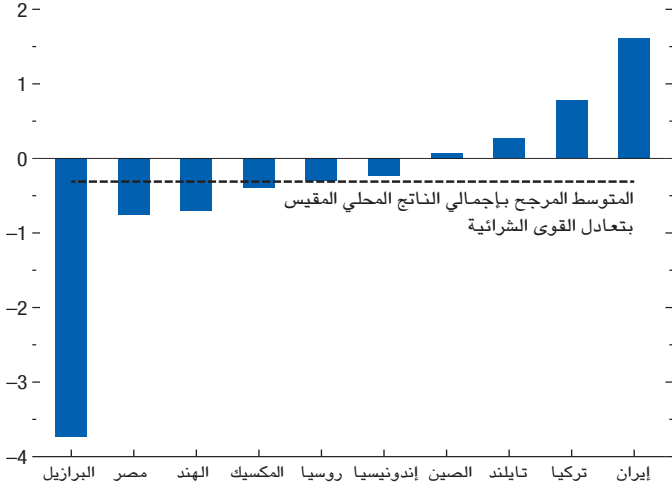
وفي الولايات المتحدة الأمريكية حيث يقترب الناتج من مستواه الممكن، يتوقع البدء في ضبط الأوضاع المالية في عام ٢٠١٨. وعلى المدى القصير، من الضروري تجنب سياسات حافة الهاوية عند رصد الاعتمادات المالية ورفع الحد الأقصى للدين فورا. وفي منطقة اليورو، ينبغي للبلدان التي تنخفض فيها مستويات العجز للغاية وتشهد مستويات دين منخفضة نسبيا استخدام الحيز المالي المتاح لدعم الإصلاحات الهيكلية والاستثمار العام بغرض زيادة النمو الممكن. ففي ألمانيا على سبيل المثال، حيث تسهم مرونة النظام الضريبي في زيادة الحيز المالي المتاح في ظل التعافي الاقتصادي، سيتيح تطبيق مزيد من السياسات التيسيرية ارتفاع مستوى الاستثمارات العامة الضرورية مما ستكون له آثار إيجابية على البلدان التي تنخفض فيها مستويات الطلب. وسيساعد تجنب عودة الفوائض المالية مجددا في تصحيح الاختلالات الخارجية التي تشهدها ألمانيا. وكما يؤكد الفصل الرابع بالفعل، فإن زيادة الإنفاق العام الهادف إلى رفع مستوى الناتج الممكن يمكن أن تنتج عنها منافع محلية وتدابير إيجابية تنتقل تأثيرها إلى الاقتصادات الأخرى، لا سيما الاقتصادات التي تشهد حالة من التراخي الاقتصادي وأوضاعا نقدية تيسيرية. وفي المقابل، من الملائم في حالة إيطاليا وفرنسا ضبط أوضاع المالية العامة تدريجيا إلى جانب اتخاذ تدابير داعمة للنمو. ونظرا لاستمرار التراخي الاقتصادي والضعف الحاد في مستويات التضخم الأساسي في اليابان، ينبغي سحب الدعم المالي بوتيرة تدريجية للغاية، وهو ما يتضمن رفع معدل ضريبة الاستهلاك تدريجيا على مدار عدة سنوات للوصول بالرصيد الأولي إلى المستوى الذي يؤدي إلى استقرار الدين، مع إيلاء الأولوية إلى الإصلاحات الهيكلية الداعمة للطلب. وفي المملكة المتحدة، حيث تؤثر حالة عدم اليقين بشأن نتيجة المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي على المزاج العام والاستثمار، لا يزال من الملائم ضبط الأوضاع تدريجيا.

كذلك يتطلب تعزيز الصمود وتأمين التعافي في منطقة اليورو الإسراع في إصلاح الميزانيات العمومية للبنوك وتحسين مستويات الربحية في الجهاز المصرفي على نحو دائم. وبدون وجود منهج شامل واستباقي للحد من القروض المتعثرة، فلا يمكن إزالة العقبات التي تعيق نمو الائتمان والحيلولة دون حدوث حلقة من الآثار المترتبة السلبية بين ضعف التضخم والميزانيات العمومية والاستثمار والإنتاجية. ويمكن أن تتضمن التدابير الهادفة إلى تسريع عملية احتواء

- حسب المعوقات الرئيسية أمام الناتج الممكن، ولكنها تنقسم عموماً إلى الفئات التالية:
- سياسات المالية العامة الداعمة لتوزيع الدخل: كما يناقش عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير الرائد المالي بالتفصيل، فإن الحكومات الساعية إلى زيادة المساواة في الدخل والفرص يمكنها الاعتماد على سياسة المالية العامة بوصفها أداة قوية لإعادة توزيع الدخل. وفي كثير من الاقتصادات المتقدمة التي تشهد مستويات مرتفعة من الدين العام والضرائب والإنفاق وحيزاً مالياً محدوداً، ينبغي تحقيق أهداف المالية العامة وإعادة توزيع الدخل من خلال زيادة تصاعدية الضريبة دون التأثير على حجم الإيرادات وإعادة توزيع الإنفاق وتحسين كفاءته. وفي الاقتصادات المتقدمة التي تراجعت فيها تصاعدية الضريبة في العقود القليلة الماضية، يمكن تحسين توزيع الدخل من خلال رفع معدل الضريبة الحدي الأعلى والحد من فرص التحايل والتهرب الضريبيين، لا سيما بالنسبة لأصحاب الدخل المرتفعة. ويتوافر للعديد من الاقتصادات المتقدمة أيضاً مجال لإجراء زيادات كبيرة في الضرائب المفروضة على رأس المال الثابت والثروة.
- الاستثمار في رأس المال البشري: من الممكن تعزيز الإنتاجية وزيادة المساواة في توزيع الدخل على المدى الطويل من خلال ضمان توفير تعليم عالي الجودة على نطاق واسع. وكما يرد في الفصل الثاني، يسهم التعليم أيضاً في زيادة قدرة العمالة على التكيف مع التحولات الهيكلية، بما في ذلك التحول الدائم في طبيعة علاقات العمل والتوظيف (حيث ازدادت نسبة العاملين بدوام جزئي في الكثير من الاقتصادات المتقدمة ونسبة العاملين بعقود مؤقتة). ولمساعدة الأسر خلال فترات الهبوط الاقتصادي أو التسريح لأسباب تتعلق بالتكنولوجيا والتجارة، يمكن على المدى القصير اتخاذ تدابير تتضمن تطبيق سياسات سوق العمل النشطة (التي تساعد العاملين على العثور على وظائف في القطاعات التوسعة) وشبكات الأمان الاجتماعي (بغرض تمهيد أثار الانخفاض المؤقت في الدخل والحفاظ على ارتباط العمالة بالقوى العاملة). وعلى المدى الأطول، سيتطلب تحقيق النمو الاحتوائي القابل للاستمرار في ظل التغيرات الهيكلية المتواصلة توفير تعليم كاف، وبناء المهارات وإعادة التدريب، وسياسات (مثل توفير الائتمان) تهدف إلى تيسير التنقل الجغرافي. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تتضمن أولويات السياسات دعم خدمات التعليم وبرامج دراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في مرحلة الطفولة المبكرة، وإعادة النظر في نموذج تمويل المدارس العامة وتمويل التعليم العالي بغرض تحسين النتائج التي يحققها الشباب في الأسر منخفضة ومتوسطة الدخل. وقد أثبتت برامج التلمذة المهنية والتدريب نجاحاً كبيراً في توفير وظائف جيدة في بعض البلدان (مثل ألمانيا)، ويمكن تطويرها في بلدان عديدة، مثل فرنسا والولايات المتحدة.
- الاستثمار في البنية التحتية المادية: تشير الشواهد التجريبية المستمدة من الاقتصادات المتقدمة إلى أن الاستثمارات السليمة في البنية التحتية من شأنها تحقيق منافع على المدى القصير والطويل: فزيادة الاستثمارات العامة بنسبة ١٪ من إجمالي الناتج المحلي تؤدي إلى ارتفاع مستوى الناتج بمقدار ١,٥٪ على المدى المتوسط (دراسة 2016 Abiad, Furceri, and Topalova). وعقب ثلاثة عقود شهدت تراجعاً يكاد يكون مستمراً، بلغ الاستثمار العام في البنية التحتية ورصيد رأس المال العام كنسبة من الناتج أقل مستوياته على الإطلاق تقريباً في الاقتصادات المتقدمة. ويمكن لبلدان كثيرة الاستفادة من بيئة التمويل المواتية لتحسين جودة رصيد البنية التحتية الحالي وتنفيذ مشروعات جديدة (راجع الفصل الثالث من عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وتتضمن بلدان عجز البنية التحتية أستراليا وكندا وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتتباين الأولويات، ولكنها تتضمن في معظم الأحوال تطوير وسائل النقل البري والبحري وتحسين تكنولوجيا البنية التحتية (في الخطوط الحديدية السريعة والموانئ والاتصالات والنطاق العريض)، والاستثمارات الخضراء.
- تشجيع زيادة عرض العمالة: ستنشأ عن تزايد أعداد المسنين ضغوط خافضة لنسب المشاركة في القوى العاملة في معظم الاقتصادات المتقدمة خلال السنوات القادمة، حيث يُتوقع تراجع نمو القوى العاملة من حوالي ٠,٨٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٥ إلى حوالي نصف هذه النسبة بحلول عام ٢٠٢٢ (حسب تنبؤات عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ولمواجهة هذا الانخفاض، يمكن لصناع السياسات رفع سن التقاعد الإلزامي (حيثما يساعد ذلك في غلق الفجوات التمويلية في ظل معاشات التقاعد) واتخاذ تدابير للإسراع في تضيق الفجوات بين الجنسين في نسب المشاركة في القوى العاملة. ويمكن تضيق تلك الفجوات من خلال إلغاء الحوافز الضريبية السلبية على صاحب الدخل الثاني في الأسرة (إيطاليا واليابان والولايات المتحدة)، وضمان توافر خدمات رعاية الطفل بأسعار معقولة (كندا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)، وتشجيع ترتيبات العمل المرنة (كندا واليابان)، وتقديم مزايا لدعم الأسرة مثل إجازة الأمومة والأبوة (كندا والولايات المتحدة). وفي المجتمعات التي تتزايد فيها أعداد المسنين، من الضروري أيضاً ضمان توافر خدمات رعاية كبار السن بأسعار معقولة، نظراً لأنه في حالة ارتفاع أسعار خدمات الرعاية، سيكون أصحاب الدخل الثاني في الأسر — النساء عادة — هم من يتحملون عادة عبء العمل بدون أجر في المنزل. ومن الممكن أن تساعد إصلاحات نظم الهجرة أيضاً في زيادة أعداد القوى العاملة، والحد من ارتفاع نسبة الإعالة، وزيادة نمو الإنتاجية والقوى العاملة في بعض البلدان (من خلال إصلاح نظام هجرة أصحاب المهارات في الولايات المتحدة، واستمرار سياسة

## الشكل البياني ١-٢١: فجوات الناتج في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ٢٠١٧ (% من إجمالي الناتج المحلي الممكن)

تتباين الأوضاع الدورية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند مسميات البيانات في الشكل البياني إلى الرموز الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

كبرى البلدان في المجموعة (الشكل البياني ١-٢١). غير أن المجال المتاح لتيسير سياسة المالية العامة بغرض دعم النشاط الاقتصادي محدود نظرا لأن معظم البلدان لا تتوافر لها سوى احتياطات وقائية مالية محدودة ويتعين عليها وضع مواردها العامة على مسار قابل للاستمرار مجددا. وتعكس محدودية الحيز المالي المتاح في عدة حالات عدم السحب الكامل للدفعات التنشيطية التي تم تنفيذها خلال فترة الركود العالمي، أو استمرار تراخي سياسة المالية العامة في السنوات الأخيرة.

وفي البرازيل، تتعين معالجة مشكلة صلاحيات الإنفاق غير القابلة للاستمرار، بما في ذلك من خلال إصلاح نظام معاشات التقاعد، بوصفها ذات أهمية كبيرة لاستعادة مزيد من الثقة وتعزيز النمو المستمر في الاستثمارات الخاصة. وفي حالة تعافي الاقتصاد بوتيرة أسرع من المتوقع، سيتعين تنفيذ قدر أكبر من التصحيحات المالية في البداية مما هو متوقع في الموازنة.

ولا يزال من الملائم تنفيذ استراتيجية تدريجية للضبط المالي في المكسيك نظرا لمتانة الاقتصاد والرغبة في وضع الدين العام على مسار هبوطي. وفي نفس الوقت، ينبغي للأرجنتين الإسراع في ضبط أوضاعها المالية في عام ٢٠١٨ في ظل خروج اقتصادها من مرحلة الركود عقب فترة التصحيحات.

الهجرة الموجهة في كندا، والسماح بالاستعانة بمزيد من العمالة الأجنبية في اليابان). وفي أوروبا، ينبغي تسهيل دمج اللاجئين في القوى العاملة من خلال سرعة البت في طلبات اللجوء، والتدريب على تعلم اللغة، والمساعدة في البحث عن وظائف، والاعتراف بشكل أفضل بمهارات المهاجرين من خلال نظم معادلة الشهادات، وتقديم الدعم إلى رواد المشاريع.

• إصلاح أسواق المنتجات والعمل: أدى التباطؤ المزمع في الإنتاجية في بعض البلدان إلى زيادة التركيز على إصلاحات أسواق المنتجات والعمل، لا سيما في ظل محدودية الحيز المالي. وقد وجد أن هذه الإصلاحات تسهم في زيادة الإنتاجية ومعدلات توظيف العمالة وتعزيز الصلابة في مواجهة الصدمات.<sup>١٠</sup> وتتضمن الأولويات الحد من الحواجز المفروضة على الدخول في قطاعات الخدمات المتخصصة أو بعض صناعات الشبكات أو تجارة التجزئة (مثل أستراليا واليونان وإيطاليا واليابان وإسبانيا)؛ وإصلاح قوانين حماية الموظفين بغرض الحد من حالة الازدواجية في سوق العمل، مثل تسهيل قواعد التعيين والتسريح المطبقة على العمالة المنتظمة (مثل فرنسا والبرتغال وإسبانيا)؛ وإصلاح نظام تأمينات البطالة وتعزيز سياسات سوق العمل النشطة ونظم التدريب والتلمذة المهنية (مثل فرنسا)؛ وتخفيض الفرق الضريبي على العمالة (فرنسا وألمانيا وإيطاليا)؛ وإصلاح أطر التفاوض بشأن الأجور لتسهيل إعادة الاتساق بين الأجور والإنتاجية (إيطاليا وفرنسا). وتتوافر لبعض البلدان أيضا فرصة تحسين مناخ الاستثمار وجودة الإدارة العامة (إيطاليا والبرتغال). وعلى المستوى المركزي، يتوافر للاتحاد الأوروبي مجالا لتقديم حوافز أفضل للتشجيع على تنفيذ الإصلاحات على المستوى الوطني من خلال تقديم أموال موجهة من موازنة الاتحاد الأوروبي وقياس جودة الإصلاحات حسب النتائج. ومن شأن الجهود الهادفة إلى تعميق الاندماج في السوق الموحدة — لا سيما في قطاعات الخدمات الرقمية والنقل والطاقة — المساعدة أيضا في زيادة الإنتاجية في البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

## السياسات — اقتصادات الأسواق الصاعدة

يتمثل أحد التحديات الملحة التي تواجه العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة في الحفاظ على التحسن المحرز خلال العقود الأخيرة في مستويات المعيشة وزيادته. وتتباين الأولويات بدرجة كبيرة، وهو ما يعكس تفاوت الأوضاع الدورية والعقبات أو المخاطر الرئيسية التي تعيق تحقيق نمو قوي على المدى المتوسط.

## مواجهة الأوضاع الدورية

تشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أوضاعا دورية أكثر تفاوتًا مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، ولكن التقديرات تشير إلى وجود فجوات ناتج سالبة في معظم

<sup>١٠</sup> يمكن الاطلاع على مناقشة في هذا الصدد في دراسة Banerji and others (2017).



الرأسمالية الداخلة في اقتصادات الأسواق الصاعدة طالما استمر تيسير أوضاع السياسة النقدية وانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية التوازنية في الاقتصادات المتقدمة. وقد يتعين على البلدان التي تتلقى تدفقات رأسمالية داخلة كبيرة تعزيز جهود الرقابة والتنظيم في القطاع المالي بغرض إدارة مواطن الضعف ومنع الاقتراض المفرط والمساعدة في ضمان تدفق التمويل إلى المشروعات التي تسهم في زيادة الإنتاجية الكلية.

وفي حالة هيمنة قطاع الشركات مباشرة على جزء كبير من الاقتراض الخارجي، يمكن أن يساعد الحد من المزايا الضريبية التفضيلية المطبقة على الدين (مقابل التمويل بالأسهم) في إحكام الرقابة على فرط الاقتراض. ويساعد ضمان كفاءة أطر إعسار الشركات وإعادة هيكلة الديون على حل المشكلات بوتيرة أسرع وتكلفة أقل في حالة صعوبة السداد مع تراجع الطابع التيسيري للأوضاع المالية العالمية تدريجياً.

### تعزيز مستوى الناتج الممكن والاحتوائية على المدى المتوسط

يتعين حماية وزيادة المكاسب التي تم تحقيقها سابقاً في مستويات نصيب الفرد من الدخل والمعيشة عبر اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في ضوء الاحتياجات الإنمائية الضخمة في معظم البلدان. وفي بعض البلدان التي يتوقع استمرارها في تحقيق معدلات نمو قوية وفق السيناريو الأساسي، سيتعين عليها إحكام الرقابة على أبرز مخاطر التطورات السلبية (في الصين على سبيل المثال، حيث يُنصح بتقليل التركيز على أهداف النمو على المدى القريب وزيادة التركيز على الإصلاحات التي من شأنها زيادة استمرارية النمو). أما في البلدان التي تنخفض فيها توقعات النمو على المدى المتوسط، ثمة حاجة ملحة لمعالجة المعوقات الهيكلية الأكثر تقييداً للنمو. وتتفاوت الأولويات، ولكنها تتضمن في بلدان عديدة تحسين جودة البنية التحتية والتعليم، وتعزيز الحوكمة، وتحسين مناخ الاستثمار، وتيسير زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة، إلى جانب مجموعة من إصلاحات أسواق العمل والمنتجات، وزيادة التكامل التجاري.

• الاحتوائية: كما ناقشنا في تقرير الرائد المالي، تشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية عموماً مستويات أعلى من عدم المساواة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، ولكن انخفاض قدراتها الإدارية ومحدودية الحيز المالي المتاح لها يفرضان في حالات عديدة قيوداً على أدوات المالية العامة المتاحة لإعادة التوزيع. وبالنسبة للبلدان التي تتسم بضعف القدرات الإدارية وارتفاع حجم القطاع غير الرسمي، يمكن رفع حد الإعفاء من ضريبة الدخل الشخصي نسبياً وتخفيضه تدريجياً مع تحسن القدرات الإدارية، مما سيساعد في زيادة الامتثال والتعاودية أيضاً بمرور الوقت. ومن المهم أيضاً الحد من فرص التحايل الضريبي والتهرب الضريبي، لا

وفي الصين، ينبغي أن يركز تكوين سياسة المالية العامة على إعادة موازنة الاقتصاد، كما ينبغي تخفيض العجز الكبير تدريجياً إلى المستوى الذي يمكن أن يؤدي إلى استقرار الدين. وسوف تتطلب وتيرة الانخفاض المقرر في مستويات العجز في روسيا إجراء تصحيحات مطردة بغرض تخفيض أسعار النفط، ولكن ينبغي أن يُستند في تخفيض العجز إلى تدابير أكثر استمرارية ودقة مما هو متوخى حالياً.

وفي المملكة العربية السعودية، يتعين ضبط أوضاع المالية العامة بشكل تدريجي ومستمر للقضاء على عجز الموازنة على مدار عدة سنوات، وهو ما سيحقق التوازن بين حماية النشاط والحفاظ على الاحتياطات الوقائية المالية. ونظراً لاستقرار قيمة العملات أو ارتفاعها مقابل الدولار الأمريكي منذ الربيع، استمر تراجع معدلات التضخم في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة، مدعوماً مؤخراً بتراجع أسعار النفط أيضاً. وقد تراجعت معدلات التضخم بوتيرة أسرع من المتوقع في بعض البلدان التي سمحت بتيسير السياسة النقدية في الشهور الأخيرة، مثل البرازيل والهند وروسيا. وسوف يتعين الاستمرار في تشديد أوضاع السياسة النقدية في البلدان التي تظل معدلات التضخم فيها أعلى من المستويات المستهدفة من البنوك المركزية، مثل الأرجنتين وتركيا. وفي الصين حيث ينبغي الحد من تيسير السياسة النقدية تدريجياً، يمكن زيادة فعالية إطار السياسة النقدية من خلال الإلغاء التدريجي للأهداف النقدية، ومواصلة التقدم نحو زيادة مرونة سعر الصرف، وزيادة التواصل مع الجمهور. وقد استفادت العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من مرونة سعر الصرف في السنوات الأخيرة. إذ ساعدت هذه المرونة على دعم التدفقات الرأسمالية الداخلة في حالة تشديد الأوضاع المالية الداخلية والخارجية، وعلى حماية النمو والحد من سحب الاحتياطات الوقائية والمالية عقب تراجع معدلات التبادل التجاري في البلدان المصدرة للسلع الأولية. وينبغي، حيثما أمكن، استخدام أسعار الصرف بوصفها هامشاً وقائياً رئيسياً في مواجهة الصدمات الخارجية.

ويعد تعزيز الصلابة المالية أولوية كبيرة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ففي الصين، يتطلب الحد من خطر حدوث تباطؤ اقتصادي حاد تكثيف الجهود التي تقوم بها السلطات حالياً لإحكام الرقابة وتقليص التوسع الائتماني والتعامل مع رصيد الأصول الرديئة الناتج عن هذا التوسع.

ويتعين على العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى ذات الحسابات الرأسمالية المفتوحة أن تراقب التراكم المحتمل للمخاطر التي تهدد الاستقرار المالي في ظل الأوضاع النقدية العالمية التيسيرية، وأن تدرك حجم المخاطر التي قد تنشأ عن التقلبات الناجمة عن قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي بسحب الدفعات التنشيطية تدريجياً. ومن المرجح أن تستمر ضغوط صافي التدفقات

## الفصل ١: الآفاق والسياسات العالمية

متوسط الفجوة ٣٠ نقطة مئوية تقريبا في اقتصادات الأسواق الصاعدة الأعضاء في مجموعة العشرين). ولا تؤدي الفجوات بين الجنسين في نسب المشاركة في القوى العاملة إلى كبح مستويات الناتج الممكن فحسب، بل تحد أيضا من الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للنساء، مما يؤثر سلبا على تحقيق الاحتوائية. وتتضمن الإصلاحات ذات الأولوية الحد من الحواجز القانونية التي تمنع النساء من العمل، وتحسين البنية التحتية، وزيادة المساواة بين الجنسين في الحصول على الخدمات الاجتماعية والتمويل والتعليم (الهند على سبيل المثال). القواعد التنظيمية الخاصة بأسواق المنتجات والعمل والسياسات التجارية: تشجيع زيادة المنافسة في أسواق المنتجات والخدمات المحلية، وتبسيط القواعد التنظيمية لسوق العمل، وإزالة الحواجز المفروضة على التجارة جميعها مجالات إصلاح شاملة ومهمة للعديد من الاقتصادات، وتتضمن مجموعة متنوعة من الأولويات. ففي جنوب إفريقيا على سبيل المثال، يتعين إحراز مزيد من التقدم لتيسير دخول الشركات الجديدة في قطاعات توليد الطاقة والنقل والاتصالات، مما سيقلل من تكلفة مدخلات العمل الأساسية ويسهم بالتالي في زيادة النمو وتوفير فرص عمل جديدة. ومن شأن الاتفاق الأخير على وضع حد أدنى للأجور على المستوى الوطني وميثاق للممارسات السليمة في مجال التفاوض الجماعي رفع مستويات المعيشة لمن هم دون خط الفقر. وفي نفس الوقت، سيتعين إحكام الرقابة على تأثير هذه الإجراءات على مستوى تشغيل العمالة، وينبغي أن تكون الحكومة مستعدة لتطبيق تدابير تكميلية في القطاعات المعرضة للخطر، مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويُنصح بإجراء مزيد من الإصلاحات في سوق العمل لضمان تحديد الأجور حسب ظروف كل شركة. وفي الهند، يعد تبسيط وتيسير القواعد التنظيمية لسوق العمل وإجراءات تملك الأراضي من المتطلبات اللازمة منذ وقت طويل لتحسين مناخ الأعمال. وفي الصين، ينبغي إيلاء الأولوية لزيادة دور القوى السوقية في الاقتصاد، وسيستلزم ذلك إزالة المعوقات أمام الدخل في القطاعات الخدمية المغلقة بدرجة كبيرة والسماح للشركات المملوكة للدولة بمواجهة قيود الموازنة الشديدة. ويمكن تعزيز الإنتاجية من خلال خفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة الدولية (في البرازيل والصين والهند على سبيل المثال).

### السياسات — البلدان النامية منخفضة الدخل

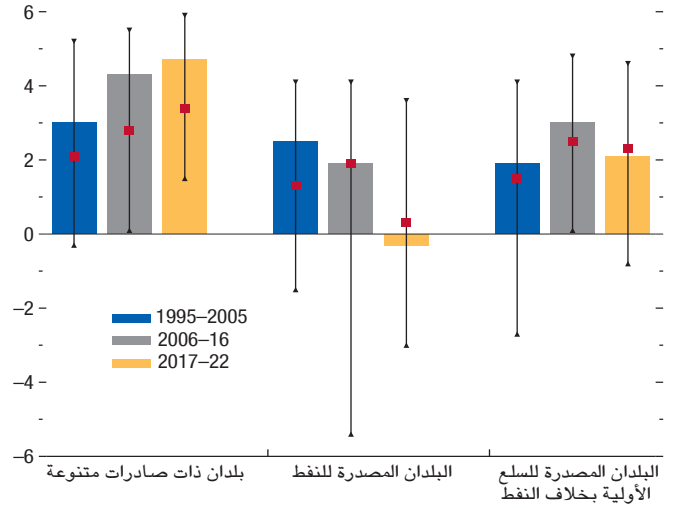
كما هو الحال في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، لا تزال البلدان النامية منخفضة الدخل المعتمدة على صادرات السلع الأولية تواجه آفاقا اقتصادية أضعف من تلك التي تواجهها البلدان ذات القواعد التصديرية الأكثر تنوعا

سيما بالنسبة لأصحاب الدخل المرتفعة. وتصاعديّة الضرائب غير المباشرة (مثل ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة الاستهلاك) لا تزال أمرا ممكنا إذا ما تم استخدام الإيرادات في تمويل الإنفاق التصاعدي واقتترنت تلك الضرائب بتطبيق ضرائب انتقائية على السلع الترفهية. ومن الضروري أيضا زيادة فرص الفئات المحرومة في الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية الجيدة لزيادة المساواة. وفي قطاع التعليم، ينبغي أن تركز الجهود على إزالة الفجوات في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي، لا سيما بالنسبة للفئات المحرومة، وزيادة دور التمويل الخاص وقروض الطلاب في رفع معدلات الالتحاق بالتعليم العالي. وفي قطاع الرعاية الصحية، من الأولوية بمكان توفير تغطية صحية شاملة تتضمن مجموعة كبيرة من الخدمات الصحية الأساسية. ومن الضروري أيضا تحسين كفاءة الإنفاق الاجتماعي. البنية التحتية: لا يزال نصيب الفرد من البنية التحتية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل لا يمثل إلا نسبة صغيرة منه في الاقتصادات المتقدمة. ويرى الكثيرون أن عدم كفاية البنية التحتية يعد عقبة أساسية أمام النمو والتنمية، لا سيما في أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء. ومن أبرز التحديات التي تواجه اقتصادات عديدة اختيار مشروعات البنية التحتية العامة التي تحقق مكاسب كبيرة على جانب الإنتاجية وزيادة كفاءة الإنفاق على البنية التحتية العامة. وتقوم البرازيل في الوقت الحالي بعدة جهود لاجتذاب مزيد من المستثمرين لبرنامج امتيازات مشروعات البنية التحتية، مع تحسين معايير الحوكمة وتصميم البرنامج، مما سيساعد في الحد من الاختناقات الرئيسية على جانب العرض ودعم الطلب على المدى القريب. وفي كولومبيا، سيساعد تنفيذ السلطات لجدول أعمال البنية التحتية في الحد من فجوة البنية التحتية المستمرة منذ فترة طويلة، وزيادة الاستثمارات الخاصة، ومساعدة المصدرين على الوصول إلى الأسواق. المؤسسات: يتوفر للعديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مجال كبير لتحسين مناخ العمل والاستثمار. وينبغي اتخاذ تدابير حاسمة لتعزيز الحوكمة وسيادة القانون للمساعدة في القضاء على الفساد وزيادة ثقة الأعمال وإعطاء دفعة للاستثمار في بعض البلدان (مثل البرازيل والمكسيك وبيرو). ويمكن أن يساعد تعزيز المؤسسات أيضا في الحد من التصورات بشأن المخاطر القطرية، ويكون بمثابة قوة مضادة في مواجهة التشديد المحتمل في الأوضاع المالية العالمية. ويمكن لبلدان عديدة تبسيط القواعد التنظيمية والإجراءات الإدارية الخاصة ببدء الأعمال، وزيادة كفاءة النظام القانوني، والحد من عدم اليقين بشأن القواعد التنظيمية (تركيا وجنوب إفريقيا على سبيل المثال). زيادة عرض العمالة: تنخفض نسب مشاركة النساء في القوى العاملة انخفاضاً كبيراً عن نسب مشاركة الذكور في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (يبلغ

## الشكل البياني ١-٢٢: نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عبر البلدان النامية منخفضة الدخل

(٧)

لا تزال الاقتصادات النامية منخفضة الدخل المعتمدة على صادرات السلع الأولية تواجه آفاقا اقتصادية ضعيفة مقارنة بمثيلاتها التي تمتلك قواعد تصديرية أكثر تنوعا.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشير الأعمدة إلى المتوسطات المرجحة بإجمالي الناتج المحلي المقيس بتبادل القوى الشرائية، وتشير العلامات الحمراء إلى المستويات الوسيطة، بينما تشير العلامات السوداء إلى العشير الأعلى والعشير الأدنى لنمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المجموعات القطرية. وتحدد دراسة IMF (2015) المجموعات القطرية.

(الشكل البياني ١-٢٢). ونظرا لتأخر تكييف السياسات مع تراجع الإيرادات النفطية، لا يزال عجز المالية العامة مرتفعا في بعض البلدان منخفضة الدخل المصدرة للسلع الأولية، وازداد ضعف المراكز الخارجية، وبدأت تتكشف مواطن الضعف في القطاع المالي. ورغم أنه من المتوقع نمو إجمالي الناتج المحلي في معظم البلدان منخفضة الدخل المصدرة للسلع الأولية في عام ٢٠١٧، يُتوقع أن تكون البلدان المصدرة للوقود أضعف أداء من البلدان المصدرة للسلع الأولية بخلاف الوقود. وعلى العكس، سجلت البلدان ذات القواعد التصديرية الأكثر تنوعا نموا أقوى نسبيا، ويُتوقع أن يستمر هذا الاتجاه بوتيرة سريعة، وهو ما يعود جزئيا إلى منافع تراجع فاتورة النفط. غير أن النمو القوي لم ينعكس دائما في صورة تحسن في مراكز المالية العامة والحساب الجاري الخارجي، وهو ما يرجع إلى التقدم المحدود نحو تطبيق سياسات مضادة للاتجاهات الدورية وزيادة إنفاق القطاع العام. لذلك فقد ارتفعت مستويات الدين العام الكلية وخدمة الدين ارتفاعا حادا عبر البلدان النامية منخفضة الدخل. ففي ثلث هذه البلدان، يعد خطر وصول المديونية إلى مستويات حرجة «مرتفعا» أو وصلت المديونية إلى مستويات

حرجة بالفعل، ويواجه ثلث آخر مخاطر «متوسطة»<sup>١٢</sup>. ولا تزال العديد من البلدان النامية منخفضة الدخل تواجه اضطرابات بسبب الصراعات والأوضاع الأمنية (أفغانستان وتشاد والصومال وجنوب السودان واليمن وأجزاء قليلة في نيجيريا)، بينما تواجه بعض أجزاء إفريقيا جنوب الصحراء حالة من انعدام الأمن الغذائي بسبب الجفاف (غامبيا وجنوب السودان والصومال).

ومع تباين الآفاق الاقتصادية، لا تزال أولويات السياسات تختلف فيما بين البلدان النامية منخفضة الدخل.

• تؤثر عملية التكيف مع تراجع أسعار السلع الأولية تأثيرا كبيرا على الآفاق في البلدان المصدرة للسلع الأولية. وتتعين مواصلة عملية التكيف، وتسريع وتيرتها في بعض الحالات، وفق مجموعة شاملة ومتسقة من السياسات. ويتعين تصحيح سياسة المالية العامة لاحتواء تراكم الدين مع حماية المصروفات الأساسية التي تمثل أهمية لآفاق النمو، مثل المصروفات الرأسمالية والإنفاق الاجتماعية ذات الأولوية. وفي بلدان عديدة، يتعين تحسين عملية تعبئة الإيرادات المحلية والاستمرار في ترشيد احتياجات الإنفاق وتوفير التمويل الميسر بغرض دعم عمليات التصحيح الناجحة. ومن شأن السماح بمزيد من المرونة في أسعار الصرف - حيثما أمكن ذلك - امتصاص الصدمات وتيسير عملية التصحيح بدعم من أوضاع السياسة النقدية بغرض احتواء ضغوط التضخم التي قد تنشأ عن تراجع قيمة العملة. ويتعين الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال تعزيز التنظيم والرقابة في القطاع المالي والتصدي لما ينشأ من مواطن ضعف جديدة في القطاع المالي بما في ذلك زيادة المتأخرات المحلية والقروض المتعثرة. ويتعين على البلدان المثقلة بالديون أو التي يرتفع خطر وصولها إلى وضع المديونية الحرجة تسريع وتيرة عملية التصحيح والحد من الاقتراض الخارجي غير الميسر.

• وتتباين أولويات السياسات عبر البلدان النامية منخفضة الدخل المختلفة. غير أن الهدف الأساسي لهذه الاقتصادات ينبغي أن يتمثل في الموازنة بشكل أفضل بين الإنفاق على الاحتياجات الإنمائية والاجتماعية وزيادة استمرارية القدرة على تحمل الدين العام من خلال إعادة بناء مراكز المالية العامة وحيازات الاحتياطيات الأجنبية عندما يكون النمو قويا.

وفي جميع البلدان منخفضة الدخل، سيساعد تحسين إدارة الدين أيضا البلدان المعرضة لمخاطر الأسواق المالية العالمية على مواجهة تقلبات التدفقات الرأسمالية الوافدة والتعرض لمخاطر العملة الأجنبية في الميزانيات العمومية، واحتمالات استعادة أوضاع السياسة النقدية العادية في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى المدى الطويل، يحدد جدول أعمال التنمية المستدامة ٢٠٣٠ مجموعة كبيرة من القضايا التي يتعين العمل عليها لتحقيق نمو دائم واحتوائي. وفي هذا

<sup>١٢</sup> وفقا لإطار استمرارية القدرة على تحمل الدين للبلدان منخفضة الدخل كما أشارت له دراسة IMF (2013b).

<sup>١١</sup> راجع دراسة IMF (2015) للاطلاع على تصنيف البلدان منخفضة الدخل حسب درجة الاعتماد على السلع الأولية.

## الفصل ١: الآفاق والسياسات العالمية

برائن الفقر في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية خلال فترة التكامل السريع عبر الحدود، مما ساعد في الحد من عدم المساواة في الدخل على مستوى العالم. غير أن التجارة العالمية تراجعت تراجعاً حاداً في السنوات الأخيرة، وهو ما يعود في الجزء الأكبر منه إلى ضعف الطلب الكلي، وإن كان يعكس أيضاً تباطؤ وتيرة الإصلاحات التجارية الجديدة وتزايد التدابير الحمائية. كذلك لم تتواءم القواعد التجارية مع الاقتصاد العالمي المتطور. فعلى سبيل المثال، تتطلب هياكل الإنتاج العالمية المتكاملة قواعد أكثر اتساقاً عبر مختلف مجالات السياسات، مثل التجارة في السلع والخدمات والسياسة الاستثمارية والملكية الفكرية.

ومن شأن الحد من الحواجز المؤقتة التي تم فرضها على التجارة منذ الأزمة المالية العالمية وتخفيض التكاليف التجارية دعم التعافي الوليد في التجارة، مما سيسهل محركاً مهماً لنمو الإنتاجية العالمية. ولهذا الغرض، من المهم الاستمرار في تطبيق جدول أعمال تجارية طموحة. ولا يزال من الضروري أيضاً وجود نظام تجاري عالمي — قائم على قواعد قوية يتم إنفاذها بدقة وتطويرها باستمرار لتعزيز المنافسة وتكافؤ الفرص (راجع IMF, World Bank, WTO 2017 and). ويمكن الحد بدرجة كبيرة من تكاليف التجارة في المجالات التقليدية من خلال معالجة الحواجز الجمركية في القطاعات التي تزداد فيها تلك الحواجز، مثل الزراعة، وتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية تيسير التجارة التي دخلت حيز التنفيذ في فبراير ٢٠١٧. ومن شأن تعزيز الإصلاحات التجارية في قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى، مثل التجارة الرقمية، وتحسين التعاون بشأن السياسات الاستثمارية الإسهام بصورة إيجابية في التدفقات التجارية عبر الحدود والنمو العالمي. ورغم أنه من الأفضل إحراز التقدم على المستوى العالمي، يمكن الاستفادة أيضاً من الاتفاقيات الإقليمية الطموحة واسعة النطاق التي تعالج هذه الجوانب «الجديدة» في السياسات التجارية. وكما يناقش الفصل الأول من عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ينبغي تكميل سياسات التجارة المفتوحة بمنهج شامل على صعيد السياسات على المستويات الوطنية بهدف إلى الحد من أعباء التصحيح وتوفير الفرص للجميع.

### التعاون من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي العالمي

تنشأ تداعيات إيجابية بالنسبة للاستقرار المالي العالمي من خلال الحفاظ على قوة آليات التنظيم المالي الوطنية، بما في ذلك في البلدان والمناطق التي تؤثر نظمها المالية على النظام العالمي، مثل الصين وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال إعادة رسملة المؤسسات وتقنية الميزانيات العمومية حيثما كان ذلك ضرورياً. فضلاً عن ذلك، ثمة حاجة ملحة لاستكمال جدول أعمال الإصلاح التنظيمي في القطاع المالي على مستوى العالم من خلال معالجة التحديات

الإطار، يتطلب تحقيق نمو قوي قابل للاستمرار اتخاذ خطوات نحو زيادة التنوع وتعزيز التحول الهيكلي وسد فجوات البنية التحتية. وتحديداً، ينبغي القيام بجهود لتعزيز عملية تعبئة الإيرادات المحلية وتحسين إدارة الدين وضمان كفاءة الإنفاق العام وتوجيهه نحو المجالات المهمة، وذلك للمساهمة في توسيع نطاق استثمارات البنية التحتية دون التأثير سلباً على استمرارية القدرة على تحمل الدين العام. ولجعل النمو أكثر احتوائية وصلابة، ينبغي توجيه السياسات نحو خلق فرص عمل جديدة وتشجيع المساواة بين الجنسين، وتعزيز الاستثمارية البيئية، وزيادة فرص الوصول إلى الخدمات المالية، وتعزيز دور سياسة المالية العامة في إعادة توزيع الموارد لحماية الفئات الأقل دخلاً.

### السياسات متعددة الأطراف

يعتبر وجود إطار كفاء تعاوني متعدد الأطراف للعلاقات الاقتصادية الدولية ضروري لتحقيق نمو احتوائي متوازن وقوي وقابل للاستمرار. ونظراً لأن السياسات القومية تخلق تداعيات عبر البلدان، يمكن أن تستفيد جميع البلدان حين ينخرط صناعات السياسات في حوار منظم ويعملون في ظل آليات متفق عليها لتسوية الخلافات. وفي نفس الوقت، يحتاج المجتمع الدولي باستمرار إلى تكييف النظام متعدد الأطراف مع الاقتصاد العالمي المتغير. وسيساعد الحوار والتعاون النشط على تحسين القواعد وتحديثها مع معالجة المخاوف القطرية المشروعة. وستكفل هذه العملية استمرار المنافع المشتركة والمعاملة المتساوية، وإلى جانب السياسات المحلية القوية، سيساعد ذلك أيضاً على تجنب الانسحاب واسع النطاق من مسار العمل التعاوني متعدد الأطراف، إما من خلال انتشار الحمائية أو التسابق التنافسي نحو أدنى مستويات الجودة في مجالات الضرائب والتنظيم والإشراف الماليين. ويكتسب التعاون متعدد الأطراف أهمية كبيرة أيضاً في معالجة التحديات البارزة التي يواجهها الاقتصاد العالمي على المدى الطويل، بما في ذلك دعم البلدان منخفضة الدخل في تحقيق الأهداف الإنمائية والتخفيف من حدة التغيرات المناخية والتكيف معها.

### الحفاظ على التجارة المفتوحة متعددة الأطراف القائمة على القواعد وتقاسم مكاسبها على أوسع نطاق

شكل التكامل الاقتصادي عبر الحدود الذي أمكن تحقيقه من خلال الانفتاح التجاري مصدراً مهماً لنمو الإنتاجية والصلابة على مدار العقود القليلة الماضية في مختلف البلدان في جميع مستويات الدخل.<sup>١٣</sup> وقد انتشل مئات الملايين من

في هذا الشأن، راجع دراسة Baldwin (2016). راجع أيضاً دراسة Costinot and Rodríguez-Clare (2008)، وWacziarg and Welch (2008)، ودراسة Fajgelbaum and Khandelwal (2016).

<sup>١٣</sup> يشير عدد من البحوث إلى أن التكامل الاقتصادي والتقدم التكنولوجي ساهما في زيادة كفاءة استخدام الموارد العالمية، ورفع الدخل، وزيادة توافر السلع والخدمات. وللإطلاع على ملخص حديث

والتكامل الاستثماري. ويمكن لصناع السياسات إحراز تقدم أكثر فعالية نحو تنفيذ نظم ضريبية عادلة (تمنع انتقال جزء متزايد من الدخل بعد الضريبة إلى مالكي رأس المال) في حال وجود تعاون متعدد الأطراف لدعم الجهود الوطنية لحماية الإيرادات.

### التحديات غير الاقتصادية

يمثل التعاون متعدد الأطراف ضرورة قصوى أيضا لمواجهة التحديات العالمية البارزة على المدى المتوسط، مثل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وتوفير الدعم المالي للاقتصادات الضعيفة والدول الهشة التي تواجه احتياجات التنمية الأشد إلحاحا، وتحديات اقتصادية وأمنية في حالات عديدة. وسيكون للمجتمع الدولي دور أساسي في تعزيز تنسيق الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم المقدم للبلدان الأكثر عرضة لمخاطر تغير المناخ. وكما يناقش الفصل الثالث، تنتج عن ارتفاع درجات الحرارة آثار متفاوتة للغاية عبر بلدان العالم، ويقع تأثير التداعيات السلبية على أقل الفئات قدرة على تحمله وأقلها مساهمة في تصاعد التهديدات الناجمة عن تغير المناخ. ويرجح أن تعاني البلدان منخفضة الدخل بدرجة كبيرة من زيادة الاحترار العالمي التي تتوقع أن تؤدي إلى موجة أكثر حدة من الجفاف والرياح والأوبئة. ومع ارتفاع مستويات البحار، يمكن أن تؤدي هذه الآثار إلى اضطرابات اجتماعية وتدفعات من المهاجرين، مما سيكون له تداعيات سلبية بارزة عبر الحدود. لذلك تستلزم اعتبارات العدالة والكفاءة القيام بجهود منسقة متعددة الأطراف لمساعدة الاقتصادات الضعيفة على معالجة تداعيات تغير المناخ والقضاء على أسباب الاحترار العالمي التي صنعها الإنسان.

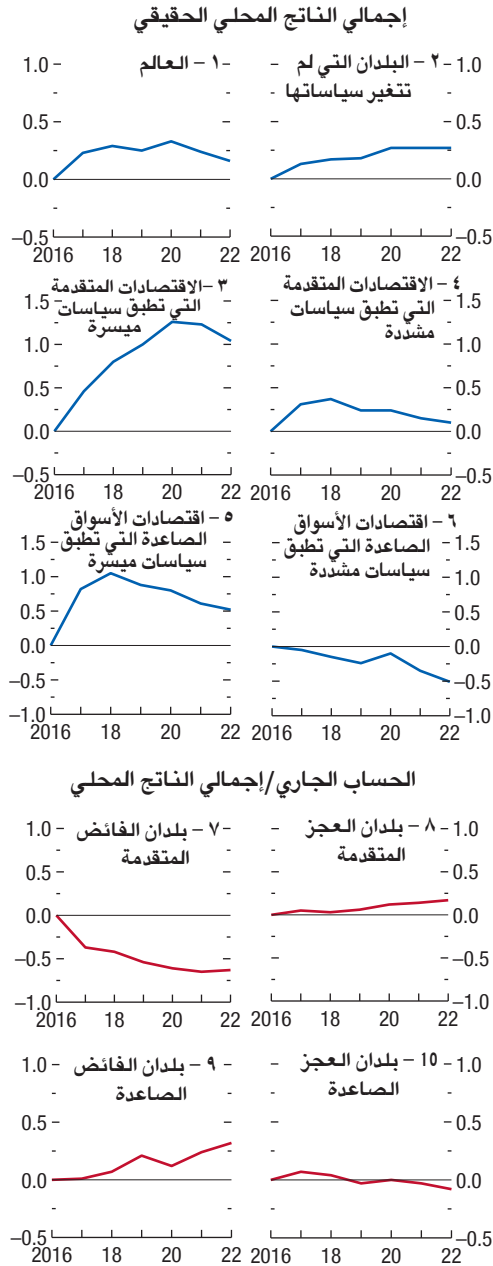
القائمة، مثل تنظيم المؤسسات المالية والإشراف عليها، بما في ذلك المؤسسات غير المصرفية، وضمان قدرة الجهات التنظيمية على تسوية أوضاع المؤسسات المالية المؤثرة على النظام العالمي بكفاءة، وتعزيز صلابة نظام تسوية المشتقات مع الأطراف المقابلة المركزية. ويتعين اتخاذ تدابير جماعية منسقة من أجل إدارة المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي، والمتمثلة في الهجمات الإلكترونية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وثمة حاجة أيضا إلى توثيق التعاون التنظيمي عبر الحدود لمواجهة الضغوط التي شهدتها عدة بلدان في علاقاتها مع البنوك المراسلة التي تضطلع بدور كبير في تسهيل التجارة العالمية وتحويلات العاملين المغتربين والنشاط الاقتصادي. وكما يتضح من الإطار ١-٥، أصبحت تحويلات العاملين المغتربين أكثر أهمية عالميا، كما تمثل آلية أساسية لدعم الاستهلاك في مواجهة صدمات الدخل. وأخيرا، في ظل الترابط المالي الدولي الكبير ومواطن الضعف في بعض المناطق، يتعين وجود شبكة أمان مالي عالمي تقوم على تنسيق محكم وموارد كافية، وأطر أكثر قوة لمنع أزمات الدين وتسويتها.

### التعاون بشأن القضايا الضريبية الدولية

ساهمت زيادة حركة رأس المال عبر الحدود في مزيد من المنافسة الضريبية الدولية، مما جعل الحكومات تواجه قدرا أكبر من الصعوبة في تمويل موازنتها دون زيادة الضرائب على دخل العمل أو فرض ضرائب تنازلية على الاستهلاك. ويمكن أن ينتج عن التحايل على دفع ضريبة دخل الشركات والتهرب منها في مختلف البلدان، من خلال تحويل الأرباح إلى البلدان التي تنخفض فيها معدلات الضريبة على سبيل المثال، مزيدا من التراجع في التأييد الشعبي للتجارة الدولية

## إطار السيناريو ١: تأثير السياسات الموصى بها في مجموعة اقتصادات العشرين

### شكل السيناريو ١: السيناريو الاقتصادي الكلي لمجموعة العشرين (التغير % عن السيناريو الأساسي)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

يستخدم هذا الإطار نموذج مجموعة العشرين (G20MOD) الذي أعده صندوق النقد الدولي لتقدير التأثير العالمي الإضافي للمشورة التي يقدمها الصندوق إلى بلدان مجموعة العشرين بشأن السياسة النقدية والمالية في إطار المادة الرابعة إذا ما تم تنفيذها جنباً إلى جنب مع الافتراضات الواردة في السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي<sup>١</sup>. ويرد في جدول السيناريو ١ مؤشر نوعي لأثر تدابير السياسة الموصى بها بالمقارنة بالسيناريو الأساسي. ويطبق أقل من نصف الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين سياسات تيسيرية. ففي الاقتصادات المتقدمة، تطبق سياسات مالية تيسيرية في ألمانيا واليابان وكوريا، وتدعم السياسة النقدية هذا التيسير. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة، تطبق سياسات مالية تيسيرية على المدى القريب في المملكة العربية السعودية، بينما تتيح السياسة النقدية دفعات تنشيطية إضافية في المكسيك وروسيا. ويطبق عدد كبير من البلدان المتبقية في مجموعة العشرين سياسات مشددة. ففرنسا وإيطاليا وإسبانيا والولايات المتحدة والأرجنتين والبرازيل والصين والهند وإندونيسيا وتركيا يطبقون جميعهم سياسات مالية مشددة. وتطبق سياسات نقدية مشددة أيضاً في الصين وتركيا. وفي عدد من بلدان مجموعة العشرين — أستراليا وكندا وجنوب إفريقيا والمملكة المتحدة — والبلدان غير الأعضاء في مجموعة العشرين، لا توجد أي تغييرات استثنائية في موقف سياسة المالية العامة أو السياسة النقدية مقارنة بالسيناريو الأساسي الوارد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. غير أن التوصيات المقدمة لعدد كبير من بلدان مجموعة العشرين تتضمن زيادة الإنفاق على البنية التحتية دون التأثير على حجم الموازنة بغرض تحفيز النشاط من خلال ما ينشأ عن هذه الزيادة من تأثير إيجابي على الإنتاجية ومن ثم على الاستثمار الخاص والدخول الحقيقية أيضاً.

ويمثل التأثير الصافي خلال الإطار الزمني لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي في زيادة إجمالي الناتج المحلي العالمي (الشكل البياني ١ بالسيناريو). ويرتفع إجمالي الناتج المحلي في جميع مجموعات البلدان ما عدا اقتصادات الأسواق الصاعدة التي تطبق سياسات مشددة. وهذه التداعيات الإيجابية الناتجة عن البلدان التي تطبق سياسات تيسيرية تعوض وتتجاوز التأثير الناجم عن الاقتصادات المتقدمة التي تطبق سياسات مشددة. غير أن التأثير السلبي لتشديد السياسات في اقتصادات الأسواق الصاعدة أصغر كثيراً من أن يوازنه تأثير السياسات التيسيرية في البلدان الأخرى، ويعكس في الجزء الأكبر منه الأهمية النسبية للصين وحجم تشديد السياسات هناك<sup>٢</sup>.

وتنتج عن مزيج السياسات الموصى بها عدة منافع على المستوى العالمي. حيث تساعد الدفعات التنشيطية

<sup>١</sup> يُستند إلى دراسة IMF (2017d) في إعداد القياسات الكمية لتأثير المشورة المقدمة بشأن السياسة المالية والنقدية. <sup>٢</sup> يرتبط تشديد سياسة المالية العامة الصينية في جزء منه بإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة لتسهيل تنفيذ الإصلاحات في أسواق المنتجات، وتظهر منافع هذه الإصلاحات على المدى المتوسط ولا يتم تناولها في هذا الإطار، ولكن يمكن الاطلاع عليها في دراسة IMF (2017d).

## إطار السيناريو ١: (تتمة)

المستمدة من السياسة في البلدان التي يتوافر لديها الحيز المالي على تعزيز الطلب الخارجي في البلدان التي تحتاج إلى ضبط أوضاعها المالية. ويؤدي ذلك إلى الحد من التأثير السلبي على النشاط في المدى القريب مع زيادة استمرارية أوضاع المالية العامة العالمية عموماً. وعلى المدى المتوسط، يؤدي تراجع مستويات الدين العام عالمياً إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية العالمية، مما تنتج عنه زيادة دائمة في الاستثمار الخاص ومستوى الناتج الممكن. وتنحسر الاختلالات الخارجية كذلك، ولكن ليس في جميع البلدان. ففي الاقتصادات المتقدمة التي ازدادت اختلالاتها الخارجية مؤخراً، تؤدي تدابير السياسات تلك إلى بعض التحسن نتيجة انخفاض حجم الحساب الجاري في بلدان الفائض وارتفاعه في بلدان العجز. وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة، تزداد الاختلالات الخارجية بدرجة طفيفة. ويعود ذلك في الجزء الأكبر منه إلى حجم التصحيحات في الصين وتأثيرها على الطلب المحلي ومن ثم على الواردات.<sup>٣</sup> وإلى جانب هذه المنافع الاقتصادية الكلية القابلة للقياس الكمي، تسهم تدابير السياسات الموصى بها أيضاً في الحد من المخاطر المؤثرة على الآفاق، مما تقلل معه احتمالات إجراء تصحيحات حادة مستقبلاً ويساعد في زيادة النمو القابل للاستمرار على المدى المتوسط.

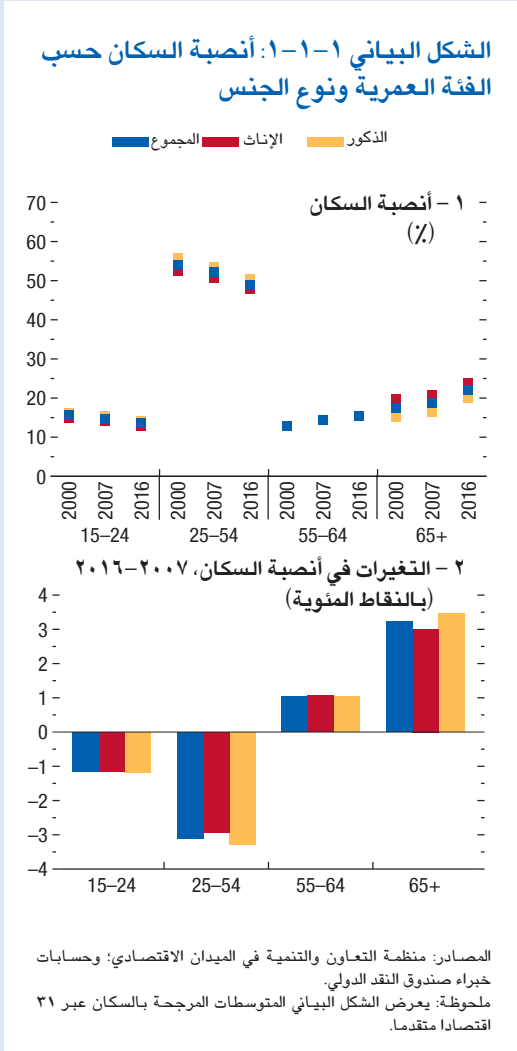
<sup>٣</sup> تجدر الإشارة إلى أن مشورة الصندوق بشأن السياسات في إطار المادة الرابعة تتضمن أيضاً إصلاحات هيكلية وغيرها لا نتناولها في هذا الإطار، وتسهم هذه الإصلاحات في الحد من الاختلالات الهيكلية، لا سيما في الصين.

### جدول السيناريو ١: التدابير المتوقعة على مستوى السياسات مقارنة بالسيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

دلالات الألوان:		
تيسير شديد	تيسير معتدل	سياسات مرنة
تشديد معتدل	تشديد حاد	لا تغيير
السياسة النقدية	السياسة المالية العامة <sup>١</sup>	سياسة المدى القريب المدى الطويل
<b>اقتصادات متقدمة ذات سياسات تيسيرية</b>		
ألمانيا		
اليابان		
كوريا		
<b>اقتصادات متقدمة ذات سياسات مشددة</b>		
فرنسا		
إيطاليا		
إسبانيا		
الولايات المتحدة		
<b>اقتصادات أسواق صاعدة ذات سياسات تيسيرية</b>		
المكسيك		
روسيا		
السعودية		
<b>اقتصادات أسواق صاعدة ذات سياسات مشددة</b>		
الأرجنتين		
البرازيل		
الصين		
الهند		
إندونيسيا		
تركيا		
<b>لا تغيير في السياسات</b>		
أستراليا		
كندا		
جنوب إفريقيا		
المملكة المتحدة		
بلدان أخرى في منطقة اليورو		
بلدان غير أعضاء في مجموعة العشرين		

المصدر: من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي.  
<sup>١</sup> الفرق بين المستوى المتوقع والمستوى الموصى به للرصيد الأولي المعدل لاستبعاد العوامل الدورية.

## الإطار ١-١: نسب المشاركة في القوى العاملة في الاقتصادات المتقدمة



شهدت الاقتصادات المتقدمة منذ بداية القرن تراجعاً في عدد المواطنين البالغين (ممن هم في عمر ١٥ عاماً أو أكبر) الذين يشغلون وظائف أو يبحثون عن عمل<sup>١</sup>. وقد بدأ هذا التراجع الطفيف في نسب المشاركة في القوى العاملة في عام ٢٠٠٠ تقريباً، وازداد على ما يبدو منذ عام ٢٠٠٧، ويتوقع عموماً استمرار هذا الاتجاه وتزايد مع ارتفاع عدد المسنين.

ومع تزايد أعداد المسنين، تنشأ ضغوط خافضة لنسب المشاركة الكلية عموماً. فنسبة الشباب (١٥-٢٤ عاماً) والعاملين ممن هم في السن المثلى للعمل (٥٤-٢٥ عاماً) آخذة في التراجع في الاقتصادات المتقدمة، بينما تتزايد أعداد المواطنين ممن هم في الفئات العمرية ٥٤-٦٤ عاماً وأكبر من ٦٥ عاماً (الشكل البياني ١-١-١). ونظراً لأن الفئة العمرية ٥٤-٦٤ عاماً والفئة العمرية أكبر من ٦٥ عاماً خصوصاً تقل نسبة مشاركتها مقارنة بفئة السكان ممن هم في السن المثلى للعمل، تؤدي هذه التحولات عادة إلى انخفاض نسبة المشاركة الكلية.

ولكن هذه الأرقام الكلية تنطوي على تفاوتات حادة في كيفية تغير نسب المشاركة داخل الفئات العمرية وبين الجنسين، مع وجود ارتفاع ملحوظ في نسب مشاركة النساء في بعض البلدان. وفي حالة استمرار هذه الزيادة واتساع نطاقها، قد لا يؤدي التحول الديمغرافي إلى تراجع فوري في نمو القوى العاملة. ويشير هذا التباين أيضاً (بالإضافة إلى بعض الشواهد على تقارب نسب المشاركة) إلى وجود مجال لإجراء الآثار المعاكسة للتحول الديمغرافي على معدل نمو القوى العاملة من خلال السياسات.

### الفئات العمرية

ومنذ عام ٢٠٠٧، تراجعت نسب مشاركة سكان الاقتصادات المتقدمة البالغين ككل بمقدار ٠,٨ نقطة مئوية<sup>٢</sup>. كذلك انخفضت نسب مشاركة السكان صغار السن (في عمر ١٥-٢٤ عاماً) — نسب مشاركة هذه الفئة هي الأكثر تشتتاً عبر البلدان)، وهو ما يعود في جزء منه إلى زيادة عدد

أعدت الإطار تشوكا كوتسان، بمساعدة بحثية من أفانونغ. ما لم يذكر خلاف ذلك، تشير أرقام الاقتصادات المتقدمة الواردة في هذا الإطار إلى مجموع القوى العاملة والسكان في سن العمل في ٣١ اقتصاداً متقدماً، أي حوالي ٩٥٪ من مجموع سكان البلدان المصنفة كالاقتصادات متقدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي<sup>٣</sup>. يمكن كتابة نسبة المشاركة الكلية في القوى العاملة كالتالي: المرجح بالأنصبة السكانية لنسب مشاركة مختلف الفئات العمرية:

$$LFPR_t = \sum_{i=1}^4 LFPR_{i,t}^{pop_i}$$

حيث الرمز  $i$  يشير إلى الفئات العمرية التالية: ١٥-٢٤ عاماً، ٢٥-٥٤ عاماً، ٥٥-٦٤ عاماً، وأكثر من ٦٥ عاماً. وتظل النتائج ثابتة مع تقسيم الأعمار إلى عدد أكبر من الفئات تغطي كل منها ٥ أو عشر سنوات.

الأشخاص الذين يواصلون دراستهم لوقت أطول<sup>٣</sup>. وبالنسبة للفئة العمرية ٢٥-٥٤ عاماً، التي تعد الأكثر مشاركة في القوى العاملة، ظلت النسب الإجمالية ثابتة في معظمها، مع وجود تباين شديد بين الرجال والنساء، حيث تتراجع نسب مشاركة الرجال بينما تتزايد نسب مشاركة النساء. وشهدت نسب مشاركة الرجال والنساء من الفئة العمرية ٥٥-٦٤ عاماً ارتفاعاً حاداً، كما ارتفعت نسب مشاركة الجنسين ممن يزيد عمرهم عن ٦٥ عاماً، لا سيما عقب عام ٢٠٠٧ (الشكل البياني ١-١-٢).<sup>٤</sup>

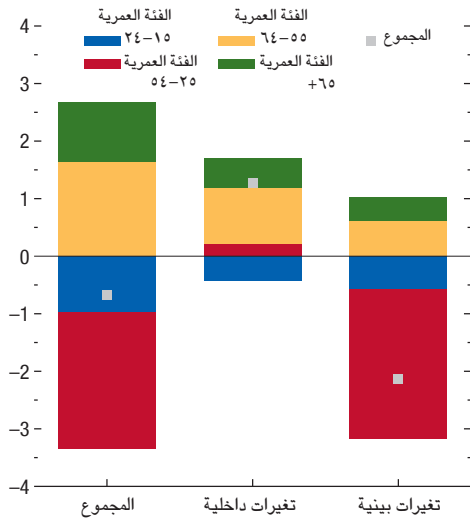
<sup>٣</sup> كما يرد على سبيل المثال في دراسات Balleer, Gómez-Salvador, Council of Eco- and Aaronson and others (2014), and Turunen (2009) Dvorkin, Canon, Kudlyak, and Liu (2015), and Shell (2015) وnomc Advisors (2014).

<sup>٤</sup> يشار إلى تراجع نسب مشاركة صغار السن والسكان ممن هم في العمر الأمثل للعمل في دراسة Balleer, Gómez-Salvador, and



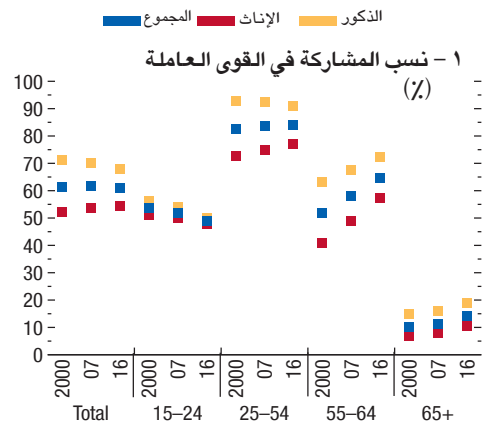
الإطار ١-١: (تابع)

الشكل البياني ١-١-٣: تحليل التغير في نسب المشاركة في القوى العاملة، ٢٠٠٧-٢٠١٦

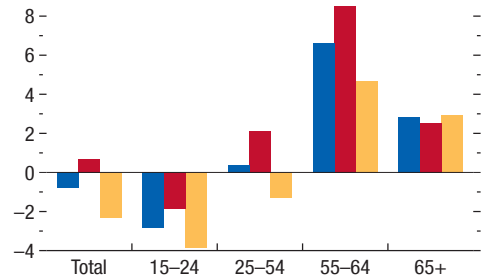


المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تم استبدال مجموع السكان في ٣١ اقتصادا إلى ١. تستند التغييرات الداخلية والبيئية، على الترتيب، إلى حجم السكان ونسب المشاركة في القوى العاملة بالمستويات الثابتة في عام ٢٠٠٧. وتتضمن التغييرات البنيوية تأثير حد التفاعل الصغير.

الشكل البياني ١-١-٢: نسب المشاركة في القوى العاملة حسب الفئة العمرية ونوع الجنس



١ - نسب المشاركة في القوى العاملة (%)



٢ - التغييرات في نسب المشاركة في القوى العاملة، ٢٠٠٧-٢٠١٦ (بالنقاط المئوية)

المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض الشكل البياني المتوسطات المرجحة بالسكان عبر ٣١ اقتصادا متقدما.

الشكل البياني ١-١-٣. إذ يحلل هذا الشكل التغييرات في نسب المشاركة الكلية مشتقا منها التغييرات داخل نسب مشاركة فئات الفئات العمرية مع تثبيت أنصبة السكان («التغييرات الداخلية»)، والتحول في الأحجام النسبية للفئات العمرية مع تثبيت نسب المشاركة («التغييرات البنيوية»)، وحد تفاعل:

$$\Delta LFPR_t = \sum_{i=1}^4 (\Delta LFPR_t^i PS_t^i + LFPR_0^i \Delta PS_t^i - \Delta LFPR_t^i \Delta PS_t^i)$$

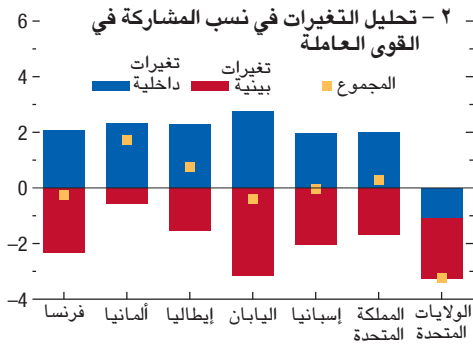
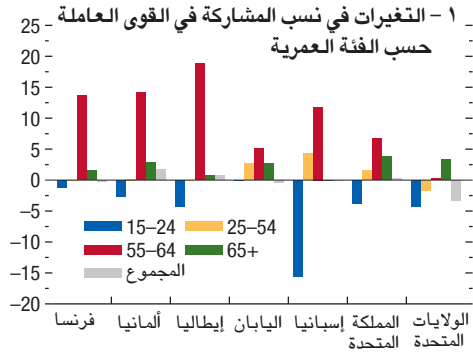
حيث الرمز  $PS_t^i = \frac{pop_t^i}{pop_t}$  يشير إلى أنصبة السكان، والرمز  $t = 0$  يشير إلى عام ٢٠٠٧، وهو العام الأول. وعادة ما تكون مساهمة حد التفاعل (الذي يجمع بين التغييرات في نسب المشاركة والتغييرات في أحجام الفئات) محدودة للغاية، وتدرج ضمن «التغييرات البنيوية» في الشكل البياني ١-١-٣. ويشير هذا التحليل إلى أن تراجع نسب المشاركة الكلية يعود إلى زيادة أعداد المسنين — التي تعكسها «التغييرات البنيوية» — بينما تؤدي «التغييرات الداخلية» إلى زيادة نسب المشاركة: تأثير زيادة نسب مشاركة السكان في سن ٢٥ عاما والفئات

وعادة ما أدت التغييرات في أنصبة السكان إلى تراجع نسب المشاركة الكلية، بينما أدى تزايد نسب المشاركة داخل بعض الفئات العمرية إلى ارتفاع نسب المشاركة الكلية. ويمكن توثيق هذا الأثر باستخدام تحليل التحولات والأنصبة، كما يتضح من

(Turunen (2009)، و(Dvorkin and Shell (2015)، و Council of Economic Advisors (2016)، و(Krause and Sawhill (2017). وفي الاقتصادات الأوروبية، يتعارض ذلك مع تزايد نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة، بينما تتراجع هذه النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية (دراسة Krause and Sawhill 2017، على سبيل المثال). وتتناول دراسة Balleer and others (2009) المحركات وراء ارتفاع نسب المشاركة في القوى العاملة خلال الفترة التي سبقت الأزمة في منطقة اليورو، وتتوقع انخفاض نسب المشاركة خلال السنوات القادمة استنادا إلى تحليل الأعمار والمجموعات.

الإطار ١-١: (تابع)

الشكل البياني ١-١-٤: التغيرات في نسب المشاركة في القوى العاملة، اقتصادات متقدمة مختارة، ٢٠٠٧-٢٠١٦ (بالنقاط المئوية)



المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تستند التغيرات الداخلية والبيئية، على الترتيب، إلى حجم السكان ونسب المشاركة في القوى العاملة بالمستويات الثابتة في عام ٢٠٠٧. وتتضمن التغيرات البيئية تأثير حد التفاعل الصغير. ويستخدم الشكل البياني رموز البلدان الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

الناتجة عن تزايد نسب مشاركة النساء. ويختلف الوضع في الولايات المتحدة مجدداً عن بقية الاقتصادات المتقدمة الأخرى، حيث تتراجع نسب مشاركة النساء، والرجال أيضاً ولكن بدرجة أكبر، ممن هم في العمر الأمثل للعمل.<sup>٨</sup> وبمرور الوقت، طرأ بعض التقارب بين نسب المشاركة، لا سيما نسب

<sup>٨</sup>توثق دراسة (2016) Council of Economic Advisors الاتجاه الهبوطي في نسب مشاركة السكان ممن هم في العمر الأمثل للعمل في الولايات المتحدة على مدار نصف القرن الماضي، وتبحث عدداً من التفسيرات المحتملة. ويشير التحليل إلى أن تراجع الطلب على العمالة، لا سيما الرجال محدودي المهارات، يبدو عاملاً مهماً وراء التراجع في نسب مشاركة الذكور ممن هم في العمر الأمثل للعمل.

العمرية الأكبر يعوض ويفوق تأثير تراجع نسب مشاركة صغار السن.<sup>٩</sup> وتعكس هذه النتيجة استمرار اتجاهات ما قبل الأزمة، وفي الوقت نفسه، كان التباطؤ الناتج عن التحول نحو الفئات العمرية الأكبر وتراجع نسب مشاركة صغار السن أكثر حدة بعد ٢٠٠٧.

وهذا النمط العام — تأثير سلبي لزيادة أعداد المسنين على نسب المشاركة، وارتفاع في نسب مشاركة العمالة الأكبر سناً يفوق تأثيره تراجع نسب مشاركة العمالة الأصغر سناً — ينطبق على معظم الاقتصادات الأوروبية الكبرى. وينتج عن ذلك تأثير صافٍ إيجابي في ألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة (الشكل البياني ١-١-٤).<sup>٦</sup> وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أدى تراجع نسب مشاركة السكان في العمر الأمثل للعمل (٢٥ — ٥٤ عاماً) إلى تفاقم تأثير زيادة أعداد المسنين. ونظراً لتراجع نسب مشاركة السكان الأمريكيين ممن هم في العمر الأمثل للعمل، تسهم الولايات المتحدة بدرجة كبيرة في تراجع عينة الاقتصادات المتقدمة ككل. وفي واقع الأمر، ارتفعت نسب المشاركة الكلية في القوى العاملة في الاقتصادات الثلاثين المتبقية بمقدار ٤،٠ نقطة مئوية بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٦.

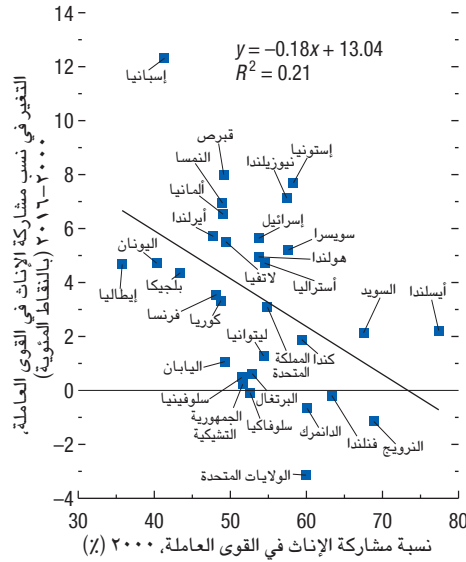
التفاوتات بين الجنسين

تراجعت نسب المشاركة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٦ بمقدار ٠،٨ نقطة مئوية، ولكن هذا التراجع ينطوي على تباعد حاد بين الرجال والنساء: حيث تراجعت نسب مشاركة الرجال بمقدار ٣،٣ نقطة مئوية خلال هذه الفترة، بينما ارتفعت نسب مشاركة النساء بمقدار ٠،٧ نقطة مئوية. وتحليل التحولات الأنصبة على نحو مماثل لما ورد في الشكل البياني ١-١-٣ مع مزيد من تقسيم الفئات العمرية حسب نوع الجنس، تؤكد وجود هذه الاختلافات في الفئة العمرية ٢٥-٥٤ عاماً تحديداً، حيث تراجعت نسب مشاركة الرجال وارتفعت نسب مشاركة النساء.<sup>٧</sup> وأصبح هذا النمط ملحوظاً بدرجة أكبر عقب الأزمة المالية العالمية (الشكل البياني ١-١-٥): في السنوات التي سبقت الأزمة، ارتفعت نسب مشاركة الذكور في هذه الفئة في ألمانيا وإيطاليا (ولم تتراجع سوى بدرجة طفيفة في فرنسا والمملكة المتحدة)، مما جعل المساهمة الكلية للفئة العمرية ٢٥-٥٤ عاماً في نسب المشاركة إيجابية، بينما فاق تأثير تراجع نسب مشاركة الرجال في فترة ما بعد الأزمة الآثار

<sup>٩</sup>يتفق ذلك مع النتائج التي توصلت إليها دراسة Aaronson and others (2014) والتي تتناول أسباب تراجع نسب المشاركة في الولايات المتحدة وتبرز دور القوى الهيكلية، مثل الشيخوخة. كما هو متوقع، فإن آثار شيخوخة السكان ملحوظة بدرجة أكبر في اليابان. وتكون الزيادة في نسب مشاركة الفئة العمرية ٥٥-٦٤ عاماً أكبر ما تكون في القارة الأوروبية الأم.<sup>٦</sup> التغيرات في نسب مشاركة الفئات العمرية الأخرى وآثار شيخوخة السكان تعمل في نفس الاتجاه بالنسبة للذكور والإناث.

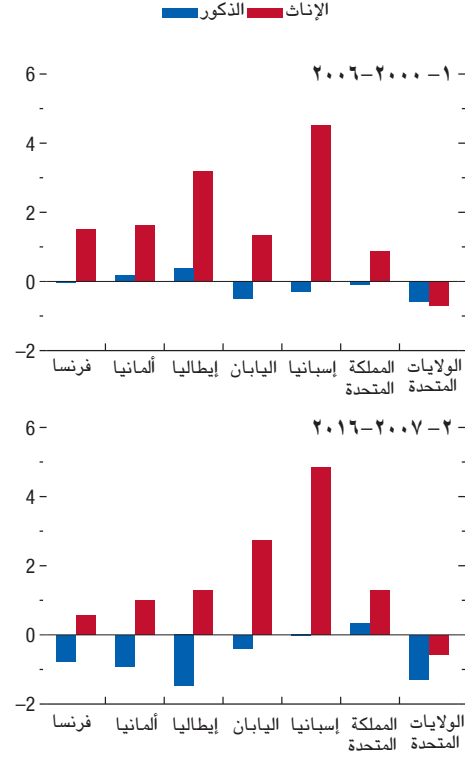
## الإطار ١-١: (تابع)

الشكل البياني ١-١-٦: التقارب في نسب مشاركة الإناث في القوى العاملة



المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.  
ملحوظة: يستخدم الشكل البياني رموز البلدان الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

الشكل البياني ١-١-٥: التغيرات في نسب المشاركة في القوى العاملة للفئة العمرية ٢٥-٥٤ عاماً حسب نوع الجنس، اقتصادات متقدمة مختارة (بالنقاط المئوية)



المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.  
ملحوظة: تستند مسميات البيانات إلى الرموز الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

## الآفاق والانعكاسات على السياسات

من المرجح أن يظل للعوامل الديمغرافية خلال المرحلة القادمة دور أساسي في تشكيل اتجاهات نسب المشاركة الكلية في القوى العاملة. فعلى المدى الأطول، يرجح أن يكون لزيادة أعداد المسنين تأثير مهيمن خافض لنسب المشاركة الكلية في القوى العاملة. وسيؤدي ذلك إلى تراجع نمو «القوى العاملة الممكنة» (متأثراً بحجم السكان في سن العمل وأعمارهم ونسب مشاركة المجموعات الديمغرافية) ومن ثم انخفاض مستوى الناتج الممكن، وذلك كما أشار الفصل الثالث من عدد إبريل ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

ومن شأن السياسات الهادفة إلى زيادة نسب المشاركة المساعدة في إبطاء تراجع معدل نمو القوى العاملة، مما سيؤدي إلى تباطؤ ارتفاع نسبة الإعالة وبالتالي دعم استمرارية أوضاع المالية العامة. وسيكون من المفيد عموماً إلغاء السياسات التي تضعف حافز العمل لدى أصحاب الدخل الثاني في الأسر، وضمان توافر خدمات رعاية الأطفال وكبار السن بأسعار معقولة، وتشجيع ترتيبات العمل المرنة، وتوفير

مشاركة النساء؛ فالبلدان التي شهدت نسب مشاركة أقل في عام ٢٠٠٠ سجلت زيادة أكبر عادة، في حين أن البلدان التي شهدت أعلى نسب المشاركة سجلت زيادة أقل أو تراجعا (الشكل البياني ١-١-٦).<sup>٩</sup>

<sup>٩</sup> تتناول دراسة (2013) Blau and Kahn محركات هذا التقارب، وتوصلت إلى أن التوسع في السياسات الداعمة للأسر (بما في ذلك إجازات رعاية الطفل والحق في العمل بدوام جزئي) في البلدان الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يمكن أن يفسر ما يقرب من ٣٠٪ من التراجع النسبي في نسب مشاركة النساء في القوى العاملة في الولايات المتحدة. غير أن الدراسة أشارت إلى أن هذه السياسات تبدو أنها تشجع على العمل بدوام جزئي وفي وظائف أقل مستوى من غيرها: في الولايات المتحدة، تشغل النساء وظائف بدوام كامل ويعملن كمديرات أو في وظائف متخصصة أخرى بنسب أكبر على الأرجح مقارنة بالبلدان الأخرى.

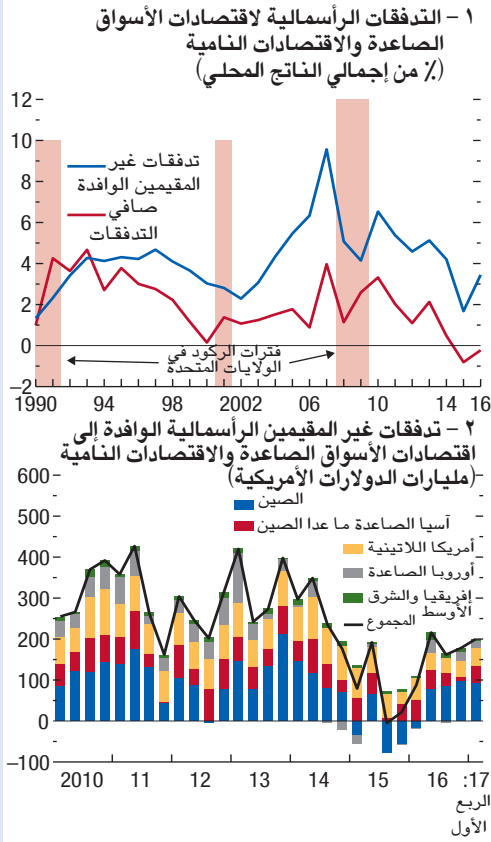
### الإطار ١-١: (تتمة)

تكون هناك حاجة إلى تدابير موجهة بدرجة أكبر (راجع دراسة IMF 2017a). وسوف تسهم إصلاحات الهجرة أيضا في زيادة حجم القوى العاملة وتحسين نسب المشاركة، كما أنها ستوازن بدرجة كبيرة أي تراجع قد يطرأ مجددا في نسب المشاركة بسبب شيخوخة السكان.

مزايا داعمة للأسر، مثل إجازات الأمومة/الأبوة. ولكن نظرا لتباعد مسارات نسب المشاركة عبر البلدان على النحو المشار إليه آنفا، تتفاوت أولويات السياسات حسب ظروف كل بلد. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتراجع نسب مشاركة الذكور والإناث ممن هم في العمر الأمثل للعمل، قد

## الإطار ١-٢: هل تستمر انتعاشة التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى الأسواق الصاعدة؟

### الشكل البياني ١-٢-١: التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

تراجعت التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى الأسواق الصاعدة في عام ٢٠١٥ إلى أقل مستوياتها على الإطلاق خلال عدة عقود، مما أثار مخاوف من إمكانية تسبب ضغوط التدفقات الخارجة في حدوث تباطؤ اقتصادي أوسع نطاقاً ووقوع أزمات في هذه الاقتصادات (راجع الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وتعد تدفقات غير المقيمين الرأسمالية الوافدة مقياساً مهماً لشرح هذا الهبوط غير المعتاد، وتعرف هذه التدفقات بأنها صافي حيازات المستثمرين الأجانب من أصول الأسواق الصاعدة (ويشار إليها أيضاً بمصطلح التدفقات الوافدة الكلية). وقد تراجعت تدفقات غير المقيمين الوافدة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للأسواق الصاعدة إلى ١,٦٪ في عام ٢٠١٥، وهو المستوى الأدنى على الإطلاق منذ عام ١٩٩٠ (الشكل البياني ١-٢-١، اللوحة ١). ومن المقاييس المفيدة أيضاً صافي التدفقات الرأسمالية، والذي يعرف بأنه تدفقات غير المقيمين الوافدة ناقصاً صافي الاستثمارات الخارجية للمقيمين في اقتصادات الأسواق الصاعدة ما عدا تراكم الاحتياطيات الرسمية. وسجل صافي التدفقات الرأسمالية مستويات سلبية في عام ٢٠١٥ للمرة الأولى فيما لا يقل عن ٣٥ عاماً، حيث بلغ -١,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي للأسواق الصاعدة، وظل سالباً في العام التالي.

غير أن أرباع السنة الأخيرة شهدت انتعاشة في التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى الأسواق الصاعدة. فوفقاً للتقديرات، بلغ متوسط مجموع تدفقات غير المقيمين الرأسمالية الوافدة إلى الأسواق الصاعدة ٢٠٠ مليار دولار أمريكي في الربعين الأوليين من عام ٢٠١٧، مقابل متوسط ربع سنوي بلغ ١٢٠ مليار دولار في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ (الشكل البياني ١-٢-١، اللوحة ٢). كذلك ارتفع صافي التدفقات الرأسمالية في الأرباع الأخيرة، حيث وصل إلى ١١٥ مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام ٢٠١٧. ويمكن عزو التراجع الحاد والانتعاشة الأخيرة في مقياسي التدفقات الرأسمالية إلى تطورين مهمين — تطورات الحساب المالي في الصين والتقلبات الشديدة في تدفقات الحافظة الوافدة إلى الأسواق الصاعدة.

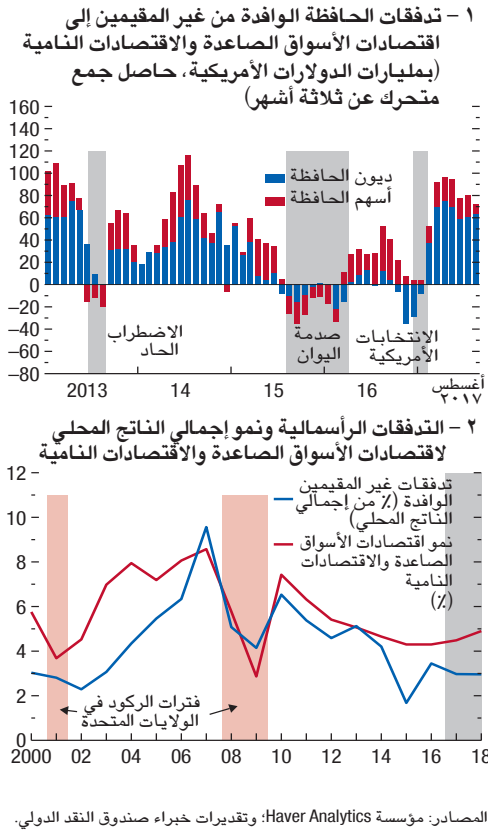
### استقرار الضغوط الخارجية في الصين

شهدت الصين تراجعاً حاداً في تدفقات غير المقيمين الرأسمالية الوافدة بين الربع الثالث من عام ٢٠١٥ وحتى الربع الأول من عام ٢٠١٦. وخلال هذه الفترة، أدت المخاوف بشأن إمكانية حدوث انخفاض حاد في قيمة اليوان الصيني إلى دفع الشركات الصينية إلى سداد ديونها المقومة بالدولار الأمريكي. كذلك سعى المستثمرون الأجانب إلى تخفيض حجم انكشافاتهم للأصول المقومة بالرينمينبي، لا سيما ودائع البنوك الخارجية. ونظراً لأن هذه الأموال أعيد إقرضها من جانب المؤسسات الأجنبية المنتسبة للبنوك الصينية إلى البنوك التي يقع مقرها في الصين القارية، اضطرت بنوك الصين القارية إلى سداد هذه القروض، مما أدى إلى انخفاض إضافي في مجموع الدين الخارجي (راجع دراسة (McCaulay and Shu 2016)). وقد دفعت الضغوط الخارجية البنك المركزي إلى اتخاذ إجراءات تدخلية كبيرة على جانب

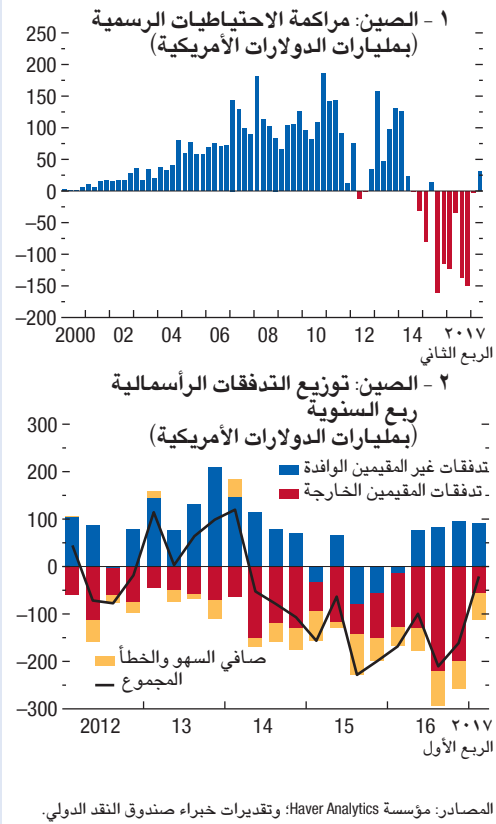
أعد هذا الإطار روبن كابكي، بمساعدة بحثية من غافين أسدوريان.

الاحتياطيات، مما ساعد في إحكام الرقابة على تراجع قيمة اليوان (الشكل البياني ١-٢-٢، اللوحة ١). وفي البداية، نتج انعكاس مسار التدفقات الرأسمالية في الأساس عن تراجع الخصوم الصينية تجاه بقية العالم، بينما استمر نمو الاستثمارات الخارجية للمقيمين وفق الاتجاهات السابقة (الشكل البياني ١-٢-٢، اللوحة ٢). وتعاثت تدفقات غير المقيمين الوافدة في الربع الثاني من عام ٢٠١٦، ولكن المستثمرين المحليين كانوا قد بدأوا عند هذه النقطة في نقل المزيد والمزيد من الأموال خارج البلاد من خلال حيازة الأصول الأجنبية. ومنذ بداية عام ٢٠١٧، انحسرت الضغوط الناجمة عن تدفقات المقيمين الخارجة عقب إحكام إنفاذ تدابير إدارة التدفقات الرأسمالية وتراجع قيمة الدولار الأمريكي وزيادة زخم النمو. وتراجع صافي التدفقات الرأسمالية الخارجة (شاملاً السهو والخطأ) إلى حوالي ٢٠ مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من عام ٢٠١٧ (مقابل

الشكل البياني ١-٢-٣: آخر اتجاهات وآفاق التدفقات الرأسمالية



الشكل البياني ١-٢-٢: الصين: الاحتياطات والتدفقات الرأسمالية



وفي منتصف عام ٢٠١٥، شهدت تدفقات حافظة الأسهم والسندات الوافدة ضغوطا كبيرة مجددا مع تصاعد المخاوف من إمكانية تخفيض قيمة الريمينيبي. وخلال الفترة من الربع الثالث من عام ٢٠١٥ إلى الربع الأول من عام ٢٠١٦، بلغت مبيعات المستثمرين حول العالم من أسهم وسندات الأسواق الصاعدة ٥٢ مليار دولار أمريكي على أساس صاف، وهو ما يتجاوز حجم التدفقات الخارجة خلال فترة المخاوف من تراجع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن سياسته النقدية الاستثنائية، والتي بلغت حينها ٣٢ مليار دولار أمريكي. وكانت هذه المرحلة بمثابة دلالة واضحة على أهمية الصين المتنامية بالنسبة للأسواق المالية العالمية والاقتصاد العالمي، وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى تحديدا.

وعقب تعاف محدود في عام ٢٠١٦، تراجعت تدفقات الحافظة نتيجة إعادة تسعير السندات الأمريكية مجددا عقب الانتخابات الأمريكية في نوفمبر ٢٠١٦. ويعزى ارتفاع العائد على السندات الأمريكية هذه المرة إلى توقعات التوسع المالي وتخفيف القيود التنظيمية التي كانت لتسهم في

مستوى الذروة الذي بلغه عندما وصل إلى ٢١٠ مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من عام ٢٠١٦). وهو أيضا الربع الأول الذي بدأ فيه البنك المركزي الصيني في مراكمة الاحتياطات منذ الربع الثاني من عام ٢٠١٥.

تقلبات تدفقات الحافظة في الأسواق الصاعدة

ويتمثل التطور الثاني وراء تراجع وانتعاش التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى الأسواق الصاعدة مؤخرا في تقلبات تدفقات الحافظة الوافدة التي بدأت بالتزامن مع فترة المخاوف من تراجع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن سياسته النقدية الاستثنائية في منتصف عام ٢٠١٣ (الشكل البياني ١-٢-٣، اللوحة ١). وخلال هذه الفترة، كان رد فعل المستثمرين قويا تجاه البوادر على إمكانية بدء بنك الاحتياطي الفيدرالي في تخفيض حجم مشتريات السندات في وقت أقرب من المتوقع. وأثر تزايد أسعار الفائدة السوقية الأمريكية تأثيرا سلبيا على أسعار أصول الأسواق الصاعدة مع بدء المستثمرين الأجانب في تخفيض حجم انكشافهم تجاه الأسواق الصاعدة.

## الإطار ١-٢: (تتمة)

أسس اقتصادات الأسواق الصاعدة لم تكن تستدعي إسراع المستثمرين الأجانب في بيع أصولهم على هذا النحو.

### آفاق التدفقات الرأسمالية

يُتوقع مستقبلاً استمرار تعافي التدفقات الرأسمالية بوتيرة متوسطة. إذ تشير التوقعات إلى بلوغ مستوى تدفقات غير المقيمين الوافدة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٧، مقابل ٢,٦٪ في عام ٢٠١٦ (الشكل البياني ١-٢، اللوحة ٢). ومن المتوقع أن تساعد الآفاق الاقتصادية القوية اقتصادات الأسواق الصاعدة في جذب تدفقات وافدة ضخمة. مع توقعات بارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي إلى ٤,٦٪ و ٤,٩٪ في ٢٠١٧ و ٢٠١٨ على الترتيب، مقابل ٤,٣٪ في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. ويفترض أن يكون النمو القوي مفيداً لجميع عناصر التدفقات الرأسمالية، ولكن يتوقع أن يسهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة على وجه الخصوص، نظراً لأن هذه التدفقات الداخلة أكثر اعتماداً نسبياً على العوامل المحلية (راجع دراسة Koepke 2015 للاطلاع على مسح للدراسات ذات الصلة).

غير أن البيئة الخارجية قد تصبح أقل ملاءمة في السنوات القادمة في ظل توقعات استعادة أوضاع السياسة النقدية الطبيعية في الاقتصادات المتقدمة الكبرى. ووفقاً لتنبؤات السيناريو الأساسي، يُتوقع ارتفاع أسعار الفائدة والتصفيحة التدريجية لعمليات شراء الأصول التي يجريها البنك المركزي، مما قد يفرض بعض الضغوط على تدفقات الحافظة والتدفقات ذات الصلة بالعمليات المصرفية الوافدة إلى الأسواق الصاعدة. وعادة ما تكون تدفقات الدين أكثر تأثراً على الإطلاق بالتغيرات في أسعار الفائدة الخارجية، مما يشير إلى أن مشتريات الأجانب من سندات الأسواق الصاعدة وعمليات الإقراض المصرفي عبر الحدود يمكن أن تشهد بعض التراجع في السنوات المقبلة.

كذلك لا تزال مخاطر التطورات السلبية المؤثرة على التدفقات الرأسمالية كبيرة. فعلى سبيل المثال، يمكن للبنوك المركزية الكبرى تشديد السياسة النقدية بوتيرة أسرع من المتوقع حالياً، مما قد يؤدي إلى انتكاسة في درجة الإقبال على مخاطر أصول الأسواق الصاعدة عقب تحسن الأوضاع خلال الستة شهور الماضية، ومن ثم إلى خروج تدفقات ضخمة من الأسواق الصاعدة (راجع الفصل الأول من عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).

دعم النمو والتشجيع على تشديد السياسة النقدية بوتيرة أسرع. وعلى غرار فترة المخاوف من تراجع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن سياسته النقدية الاستثنائية، استجاب المستثمرون بتخفيض حجم مراكزهم في الأسواق الصاعدة، مما انعكس في صورة انعكاس قصير الأجل في مسار تدفقات الحافظة.

وبدءاً من أوائل عام ٢٠١٧، تعافت تدفقات الحافظة الوافدة إلى الأسواق الصاعدة مع تحسن المزاج العام للمستثمرين تجاه أوضاع الاقتصاد العالمي وتيسير الأوضاع المالية. وعلى خلفية التحسن الذي شهدته أسواق الأسهم العالمية، ارتفع حجم مشتريات الأجانب من أسهم وسندات الأسواق الصاعدة إلى ٢٠٥ مليار دولار أمريكي خلال السنة وحتى أغسطس، أي أكثر من ضعف إجمالي المستوى المحقق خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.

### عوامل أخرى

وبخلاف هذين العاملين التفسيريين، ثمة عدة تطورات أخرى ساهمت في تشكيل ديناميكيات التدفقات الرأسمالية خلال السنوات الأخيرة. فمن الصدمات غير المرتبطة بحركة السوق الانعكاس الحاد في مسار تدفقات غير المقيمين الرأسمالية الوافدة إلى روسيا في عام ٢٠١٤ عندما تصاعد النزاع بين روسيا وأوكرانيا. ومنذ ذلك الحين، تراجع متوسط تدفقات غير المقيمين السنوية الوافدة إلى روسيا بمقدار ١٢٠ مليار دولار أمريكي (٠,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي للأسواق الصاعدة) عن مستوياته خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣.

ويتمثل أحد العوامل التي خففت من تباطؤ صافي التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ في تراجع حجم استثمارات المقيمين الخارجة من معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة (ما عدا الصين التي تمثل استثناء ملحوظاً). ففي عام ٢٠١٥-٢٠١٦، انخفض متوسط حجم الاستثمارات الخارجية للمقيمين في اقتصادات الأسواق الصاعدة ما عدا الصين بمقدار ١٧١ مليار دولار أمريكي سنوياً عن مستواه في الأعوام الثلاثة السابقة، وهو ما انعكس في صورة تراجع في الاستثمارات المباشرة الخارجية (٧٢ مليار دولار أمريكي) واستثمارات الحافظة (٥١ مليار دولار أمريكي) والاستثمارات الأخرى (٤٨ مليار دولار أمريكي). ويبدو أن تراجع الاستثمارات الخارجية للمقيمين يعود في الأساس إلى انخفاض التدفقات الأجنبية الوافدة نظراً لأن التدفقات الرأسمالية ذات اتجاه ثنائي طبيعتها. وتحديداً، فإن تدفق رأس المال الأجنبي إلى الأسواق المحلية قد يسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في توفير التمويل اللازم للمستثمرين لحيازة الأصول الأجنبية. كذلك ندرك الآن أن حقيقة عدم سعي المستثمرين المحليين في الأسواق الصاعدة إلى نقل مزيد من أموالهم إلى الخارج خلال هذه الفترة إلى أن التغيرات في

<sup>١</sup> توصل التحليل الوارد في الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى أن تباطؤ نمو الأسواق الصاعدة ساهم في تراجع التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى هذه الأسواق في السنوات الأخيرة.

## الإطار ١-٣: نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: التفاوتات وتقارب مستويات الدخل خلال فترة التنبؤات

البلدان<sup>١</sup> وبالنظر إلى آفاق النمو في البلدان، يتضح أنها غير مواتية في بعض اقتصادات المجموعة بالقدر الذي يمكن توقعه في ضوء المعدلات الكلية.

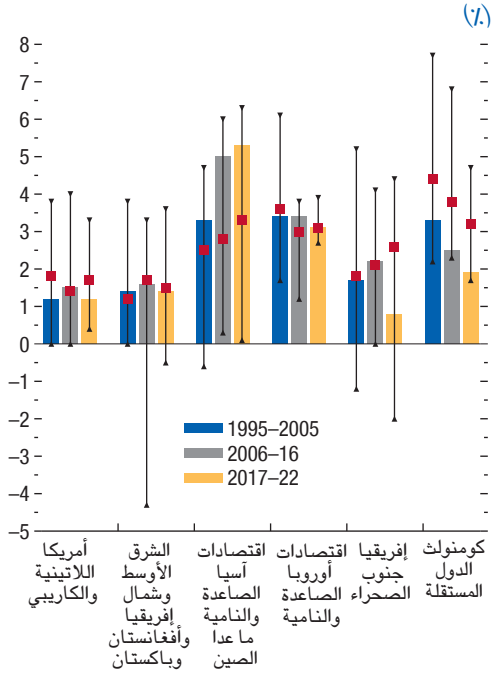
### التفاوتات

بوجه عام، توجد فروق كبيرة في معدلات النمو بين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في المناطق المختلفة (الشكل البياني ١-٣-٢). فنصيب الفرد من

<sup>١</sup> بحسب نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في كل مجموعة كحاصل جمع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على أساس تعادل القوى الشرائية مقسوماً على مجموع سكان المجموعة.

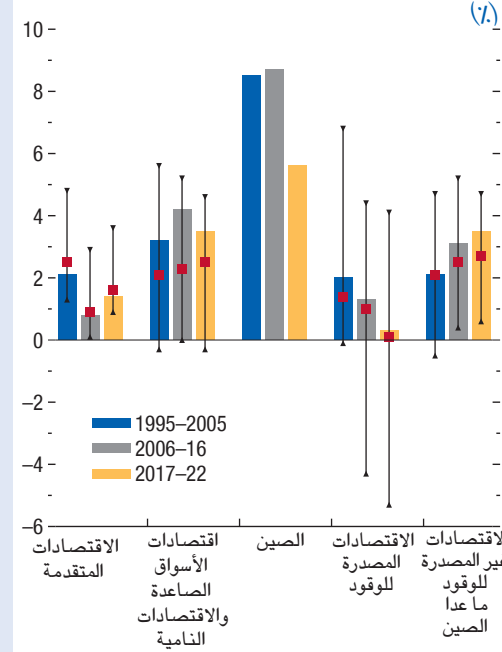
يُتوقع أن يرتفع نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من ٣,٢٪ في عام ٢٠١٧ إلى ٣,٦٪ في عام ٢٠١٩، وأن يظل ثابتاً عند مستوى ٣,٧٪ تقريباً خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ (الشكل البياني ١-٣-١). وتشير فروق النمو مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، حيث يُتوقع أن يبلغ متوسط نصيب الفرد من النمو الحقيقي ١,٤٪ خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، إلى بعض التقارب بين المجموعتين. غير أن معدلات النمو الكلي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تتأثر بدرجة كبيرة بالاقتصادات الكبرى في المجموعة وتنطوي على تفاوتات كبيرة بين

الشكل البياني ١-٣-٢: نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشير الأعمدة إلى المتوسطات المرجحة بإجمالي الناتج المحلي المقيس بتعديل القوى الشرائية، وتشير العلامات الحمراء إلى القيم الوسيطة، بينما تعبر العلامات السوداء عن العشري الأعلى والعشري الأدنى لنمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المجموعات القطرية.

الشكل البياني ١-٣-١: نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عبر المجموعات القطرية



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشير الأعمدة إلى المتوسطات المرجحة بإجمالي الناتج المحلي المقيس بتعديل القوى الشرائية، وتشير العلامات الحمراء إلى القيم الوسيطة، بينما تعبر العلامات السوداء عن العشري الأعلى والعشري الأدنى لنمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المجموعات القطرية. ويحدد الجدول دال في الملحق الإحصائي المجموعتين الفرعيتين للاقتصادات المصدرة للوقود وغير المصدرة للوقود ضمن مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية فقط.



### الإطار ١-٣: (تابع)

#### الجدول ١-٣-١: العوامل المقترنة بتوقعات النمو، اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ٢٠١٧-٢٠٢٢

الاقتصادات المصدرة للوقود	١,٩٧٧- ٠,٣٩٨ ٠,١١٦ ٠,٥٢٢ ٠,٧٥٤ ٠,٥٩٥ ٠,٥٦٢ ٠,٤٣٣ ٠,٣١٥ ٠,٤٥٩ ٠,٨٢٦ ٠,٤٤٩ ١,٢١٠- ٠,٤٠٨
إفريقيا جنوب الصحراء	
اقتصادات آسيا الصاعدة والنامية	
اقتصادات أوروبا الصاعدة والنامية	
أمريكا اللاتينية والكاريبي	
كومنولث الدول المستقلة	
البلدان الصغيرة <sup>٢</sup>	
اللوغاريتم الطبيعي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١١ (على أساس تعادل القوى الشرائية)	٠,١٣٢ ٠,٢١٨
نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (٢٠١٢-٢٠١٦)	٠,٣٧٦ ٠,٠٨٩
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لدى الشركاء التجاريين (٢٠١٧-٢٠٢٢)	٠,٠١٩ ٠,١٧٨ ٠,٥٣٥ ٢,٢٦٠
المتغير الثابت	
المشاهدات	١٤٧
معامل التحديد R <sup>2</sup>	٠,٤٩٥

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تظهر الأخطاء المعيارية الثابتة بين الأقواس  $p < 0.1$ ، \*  $p < 0.05$ ، \*\*  $p < 0.01$ ، \*\*\*  $p < 0.001$ . المتغير التابع في الانحدار هو متوسط النمو المتوقع لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢. وتستخدم عينة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لليبيا واليمن وفنزويلا نظرا لأن تنبؤات هذه البلدان متأثرة بعوامل متفردة. البلدان التي يقل عدد سكانها عن نصف مليون نسمة.

١-٣-١). ويؤكد تحليل انحدار متوسط معدلات النمو المتوقعة خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ باستخدام مجموعة من المتغيرات والمتغيرات الضابطة أن الاعتماد على صادرات الوقود وحجم السكان هما العاملان الأهم على الإطلاق وراء تفاوت تنبؤات النمو في البلدان (الجدول ١-٣-١). وتقل معدلات النمو المتوقعة للبلدان المصدرة للوقود بمقدار نقطتين مئويتين في المتوسط تقريبا خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، وهو ما يعكس استمرارها في التكيف مع التراجع المزمع في أسعار النفط، ويتضمن ذلك في بعض الحالات تنفيذ إصلاحات لا يُتوقع أن تؤدي إلى زيادة النمو إلا على المدى المتوسط والطويل<sup>٢</sup>. وتشير النتائج أيضا إلى أن البلدان الصغيرة (تعرف بأنها البلدان التي يقل عدد سكانها عن نصف مليون نسمة) يُتوقع أن تشهد انخفاضا في النمو بمقدار ١,٢٥ نقطة مئوية في المتوسط مقارنة بالبلدان الأخرى، مما يشير إلى أهمية عوامل مثل وفورات الحجم السالبة وعدم التنوع والتعرض للكوارث الطبيعية. وبمجرد تضمين متغيرات صورية للاقتصادات المصدرة للوقود والبلدان الصغيرة في تحليلات الانحدار، تفقد المتغيرات الصورية للمناطق دلالتها الإحصائية<sup>٣</sup>.

غير أنه ثمة درجة كبيرة من التباين أيضا داخل مجموعتي البلدان المصدرة والمستوردة للوقود. فداخل مجموعة البلدان المستوردة للوقود على سبيل المثال، بلغ متوسط معدل النمو في الصين والهند وفيت نام وبنغلاديش ٦٪ سنويا تقريبا خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٦، ويُتوقع أن يتراجع تراجعا طفيفا إلى ٥,٨٪ خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢. وبلغ وسيط معدل نمو نصيب الفرد السنوي من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المستوردة للوقود ٢,٤٪، و٢,٨٪ خلال هاتين الفترتين، على الترتيب. أما بالنسبة للبلدان المصدرة، بلغ متوسط نصيب الفرد من النمو حوالي ٦٪ خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٦ في أنغولا وأذربيجان وكازاخستان وتركمناستان، بينما بلغ وسيط معدل النمو في البلدان المصدرة للوقود ١,٧٪ سنويا خلال نفس الفترة.

<sup>٢</sup> تصبح نتائج التحليل غير دالة إحصائيا عند إحلال متغير صوري للاقتصادات المصدرة للسلع الأولية محل المتغير الصوري للاقتصادات المصدرة للوقود، مما يشير إلى أن الاقتصادات المصدرة للسلع الأولية بخلاف الوقود يُتوقع أن تكون أفضل أداء من الاقتصادات المصدرة للوقود من حيث نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

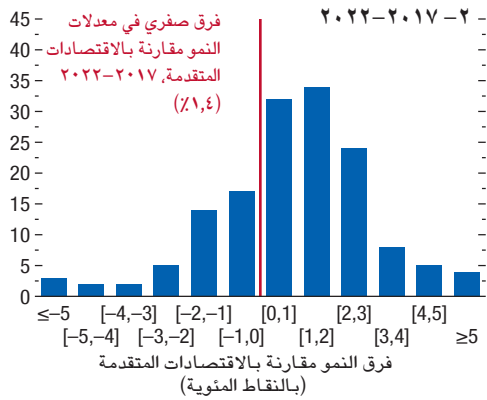
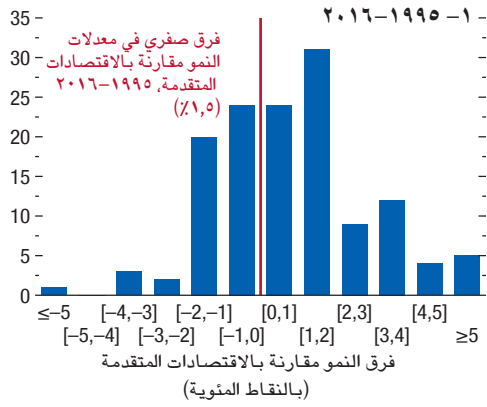
<sup>٣</sup> تظل النتائج ثابتة عموما عند إدراج النمو التاريخي المحتسب خلال فترات مختلفة (بدلا من الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ المستخدمة في تحليل الانحدار الوارد في الجدول ١-٣-١)، وكذلك عند تقدير الانحدارات بطريقة المربعات الصغرى المرجحة. فبإجراء تحليلات الانحدار باستخدام بيانات عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، نحصل على نتائج مماثلة بالنسبة للمتغير الصوري الخاص بالاقتصادات المصدرة للوقود، ولكن قيمة المعامل تكون أقل في هذه الحالة. ولا يؤثر استبعاد البلدان الكبرى، مثل الصين والهند، على النتائج.

النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الآسيوية أكبر كثيرا منه في المناطق الأخرى. وبالمثل، يرتفع نصيب الفرد من النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة في أوروبا، وتليها اقتصادات الأسواق الصاعدة في كومنولث الدول المستقلة، عنه في اقتصادات الأسواق الصاعدة في إفريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي. وتعزى سرعة نمو نصيب الفرد من الدخل في آسيا بدرجة كبيرة إلى الصين (كما يتضح من الشكل البياني ١-٣-١) والهند. وتعد الفروق في معدلات النمو الوسيطة عبر المناطق أقل حدة.

والفرق أكبر كثيرا في نصيب الفرد من معدل النمو بين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المصدرة والمستوردة للوقود. فمعدل النمو الوسيط كان أقل في الاقتصادات المصدرة للوقود منه في الاقتصادات المستوردة للوقود خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥، والفترة ٢٠٠٦-٢٠١٦ خصوصا، ويُتوقع مزيد من التباعد خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ (كما يظهر من العلامات الحمراء في الشكل البياني

الإطار ١-٣: (تابع)

الشكل البياني ١-٣-٤: توزيع الفروق في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بين مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ومجموعة الاقتصادات المتقدمة (عدد البلدان)



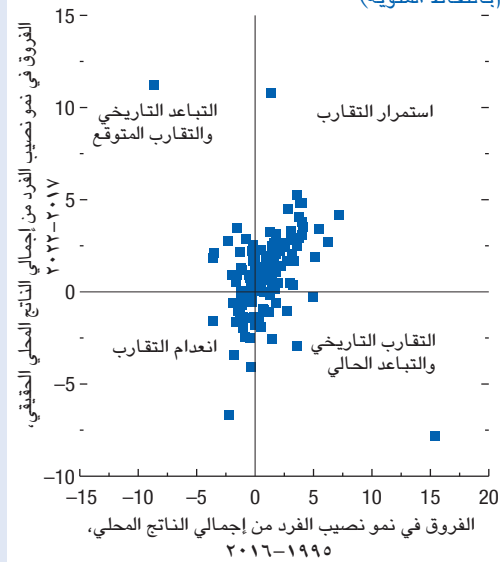
المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض الشكل البياني عدد البلدان التي تقع معدلات نموها (مقاسة بمقدار انحرافها عن معدل نمو الاقتصادات المتقدمة في نفس الفترة) في النطاقات المبينة على المحور السيني.

تأخر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى مستويات دون تلك السائدة عن الاقتصادات المتقدمة (الشكل البياني ١-٣-٤).

وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تسارعت معدلات نمو نصيب الفرد من الدخل

ناقشت العديد من دراسات تقارب مستويات الدخل حقيقية وجود مجموعات أو نوادي التقارب وأخضعتها للاختبار (دراسات Durlauf and Johnson 1995, و Durlauf and Quah, و Desdoigts, و 1999, و Canova 2004).

الشكل البياني ١-٣-٣: الفرق في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بين مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ومجموعة الاقتصادات المتقدمة: ١٩٩٥-٢٠١٦ مقابل ٢٠١٧-٢٠٢٢ (بالنقاط المئوية)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض الشكل البياني متوسط معدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للبلدان خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٦ (المحور السيني) مقابل متوسط معدلات النمو المتوقعة خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ (المحور الصادي). ويعبر عنهما في الحالتين كمقدار الانحراف عن متوسط معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للاقتصادات المتقدمة خلال نفس الفترة.

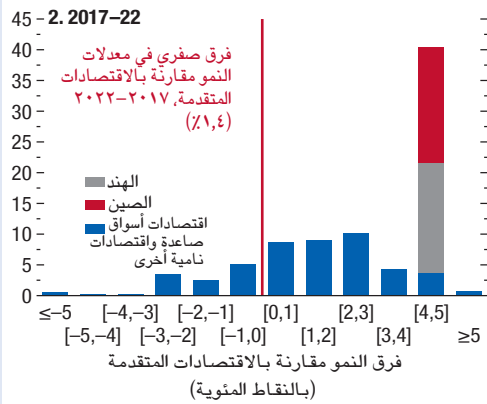
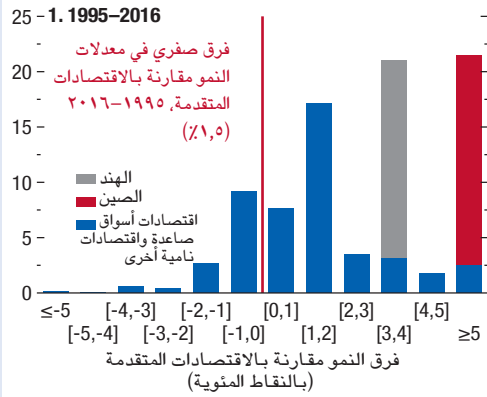
التقارب نحو مستويات الدخل في الاقتصادات المتقدمة

وبالرغم من أن الأرقام الإجمالية تشير إلى بعض التقارب نحو مستويات الدخل في الاقتصادات المتقدمة خلال فترة التنبؤات، فإن الصورة أقل إشراقاً في جزء كبير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. فوفقاً لتوقعات العدد الحالي من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يتوقع أن يشهد أقل من ثلاثة أرباع اقتصادات المجموعة نمواً في نصيب الفرد من الدخل أعلى منه في الاقتصادات المتقدمة خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢. أما بقية الاقتصادات — ٤٣ اقتصاداً تمثل حوالي ١٤٪ من سكان اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية — فيتوقع استمرار

راجع الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على تحليل لأداء النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مقارنة بالاقتصادات المتقدمة خلال العقود الأربعة الماضية.

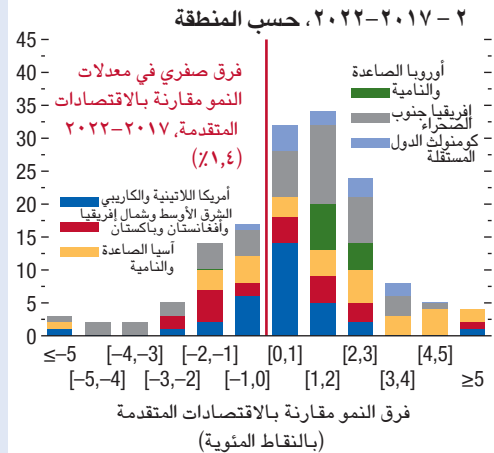
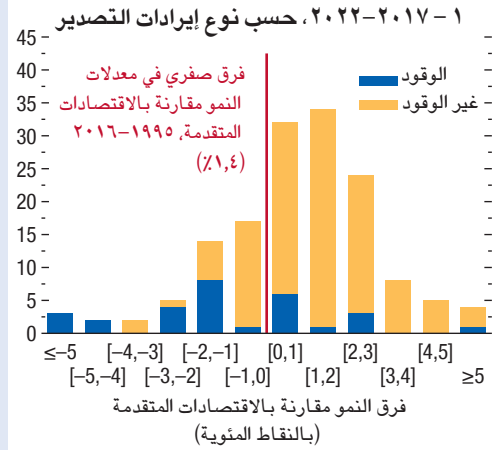
الإطار ٣-١: (تابع)

الشكل البياني ١-٣-٦: توزيع سكان اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (أنصبة السكان)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض الشكل البياني عدد السكان، كنسبة من مجموع سكان اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، في البلدان التي تقع معدلات نموها في النطاقات المبينة على المحور السيني.

الشكل البياني ١-٣-٥: توزيع الفروق في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بين مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ومجموعة الاقتصادات المتقدمة، حسب نوع إيرادات التصدير والمنطقة (عدد البلدان)

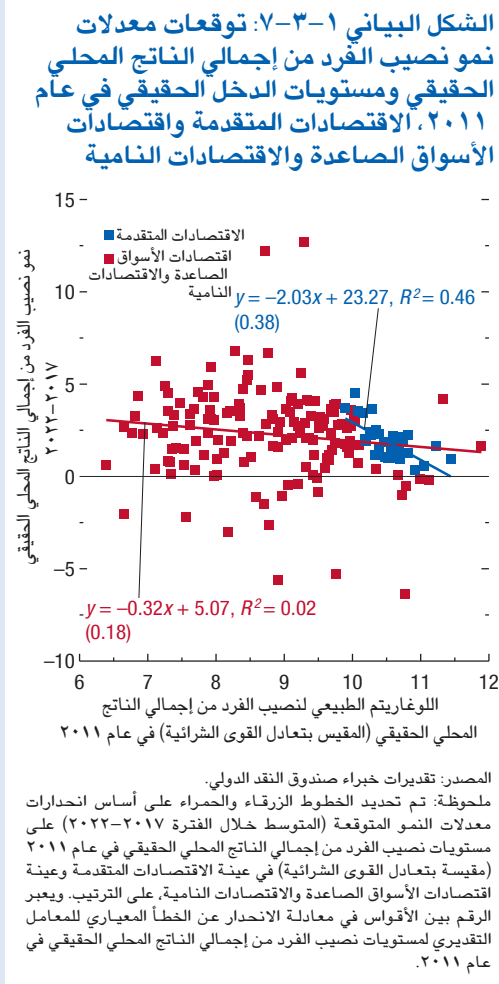


المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض الشكل البياني عدد البلدان التي تقع معدلات نموها (مقاسة بمقدار انحرافها عن معدل نمو الاقتصادات المتقدمة في نفس الفترة) في النطاقات المبينة على المحور السيني.

ومن المتوقع أن يتحقق هذا التقارب بقيادة البلدان المستوردة للوقود، لا سيما اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء (الشكل البياني ١-٣-٥)، والبلدان الأكبر من حيث عدد السكان، أي الصين والهند (الشكل البياني ١-٣-٦). ومن المخيب للأمال أن حوالي ١٨٪ من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لم تتمكن من التقارب نحو مستويات الدخل في الاقتصادات المتقدمة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٦ ولا يُتوقع لها أن تحقق ذلك خلال السنوات الخمس القادمة، وأن ٩٪ من البلدان حققت هذا التقارب خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٦

فيها عنها في الاقتصادات المتقدمة خلال العدين الماضيين، يُتوقع عموماً أن تستمر في تحقيق معدلات نمو أسرع كما يتضح من التداخل القوي بين البلدان التي حققت قدراً من التقارب خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٦ والبلدان التي يُتوقع أن تحقق هذا التقارب خلال فترة التنبؤات (أي أن معظم البلدان تقع في الربع الأعلى جهة اليمين في الشكل البياني ١-٣-٥).

الإطار ١-٣: (تتمة)



ولكن يُتوقع ابتعادها عن مستويات الدخل في الاقتصادات المتقدمة خلال فترة التوقعات. وعلى الجانب الأكثر إشراقاً، نجد أن ١٩٪ من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لم تحقق هذا التقارب خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٦ ولكن يُتوقع أن تنجح في ذلك في الوقت الحالي (الشكل البياني ١-٣-٣).

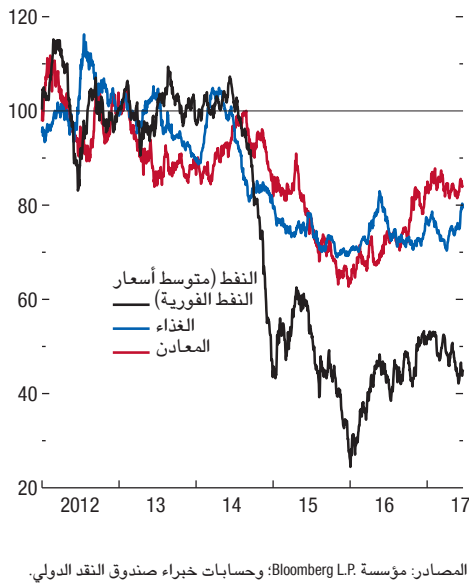
ولا تشير توقعات النمو لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى تقارب مستويات الدخل داخل المجموعة. فخلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، لا يُتوقع أن يكون نصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أعلى كثيراً (تتحقق الدلالة الإحصائية عند مستوى ٥٪) في البلدان منخفضة الدخل نسبياً (الشكل البياني ١-٣-٧). وعلى العكس، توجد علاقة سالبة ودالة إحصائياً (تتحقق الدلالة الإحصائية عند مستوى ٥٪) بين تنبؤات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة ومستويات الدخل في عام ٢٠١١، مما يشير إلى مزيد من التقارب في مستويات الدخل داخل مجموعة الاقتصادات المتقدمة خلال فترة التنبؤات، رغم ازدياد تماثل مستويات الدخل.

وأخيراً، فإن معدل نمو بلد ما لا يعني دائماً ارتفاع دخل معظم السكان بنفس القدر. ففي الصين والهند على سبيل المثال، حيث بلغ نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ٩,٦٪ و٤,٩٪ سنوياً، على الترتيب، خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٧، تشير التقديرات إلى ارتفاع وسيط دخل الأسرة بمعدل أقل — ٧,٣٪ سنوياً في الصين و١,٥٪ سنوياً فقط في الهند.<sup>٧</sup>

<sup>٦</sup> لا يوجد ارتباط دال إحصائياً (تتحقق الدلالة الإحصائية عند مستوى ٥٪) بين مستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام ٢٠١١ ومعدلات النمو المتوقعة، حتى في حالة استبعاد العينة للبلدان الأبطأ نمواً مقارنة بالبلدان المتقدمة.  
<sup>٧</sup> استناداً إلى البيانات المستمدة من قاعدة بيانات World Panel Income Distribution database of Lakner and Milanovic (2015).

## الإطار ١-٤: التصحيحات الاقتصادية الكلية في اقتصادات الأسواق الصاعدة المصدرة للسلع الأولية

الشكل البياني ١-٤-١: أسعار السلع الأولية  
(المؤشر: ١ يناير ٢٠١٣ = ١٠٠)



### التصحيح الخارجي

شهدت البلدان ذات أسعار الصرف المرنة تراجعاً كبيراً في القيمة الاسمية لعملاتها منذ عام ٢٠١٣، مما أدى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للعملة، لتكون بذلك المجموعة الوحيدة التي قامت بتصحيح أسعار الصرف الفعلية الحقيقية استجابة لصدمة أسعار السلع الأولية (الشكل البياني ١-٤-٤). وعلى العكس، شهدت البلدان التي تربط عملاتها بالدولار الأمريكي ارتفاعاً في القيمة الاسمية والقيمة الفعلية للعملة (حيث يعكس ارتفاع القيمة الاسمية التحسن العام في قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى). وشهدت أسعار الصرف المربوطة بعملات أخرى — باليورو في معظم الحالات — انخفاضاً في قيمتها الاسمية مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى تصحيح أسعار الصرف الفعلية الحقيقية إلى حد ما. وأخيراً، كان تراجع القيمة الاسمية أكبر ما يكون في الاقتصادات التي قامت بتصحيح نظمها، ولكن هذا التراجع لم ينتج عنه في معظم الحالات انخفاض كبير في القيمة الفعلية الحقيقية للعملة بسبب ارتفاع التضخم بالتوازي معه.<sup>٢</sup>

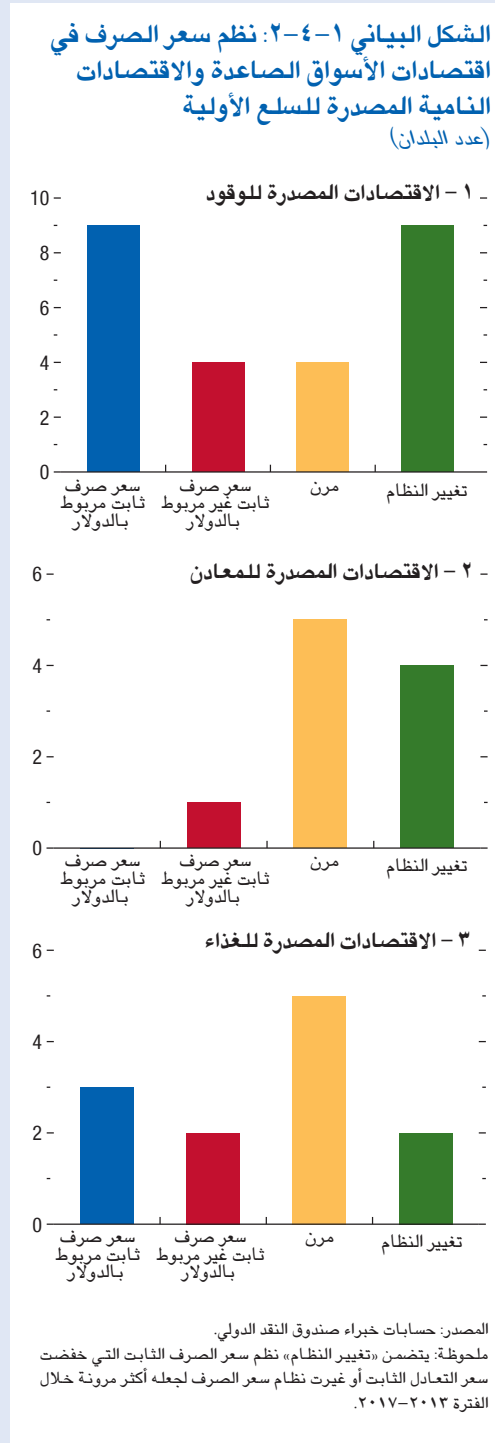
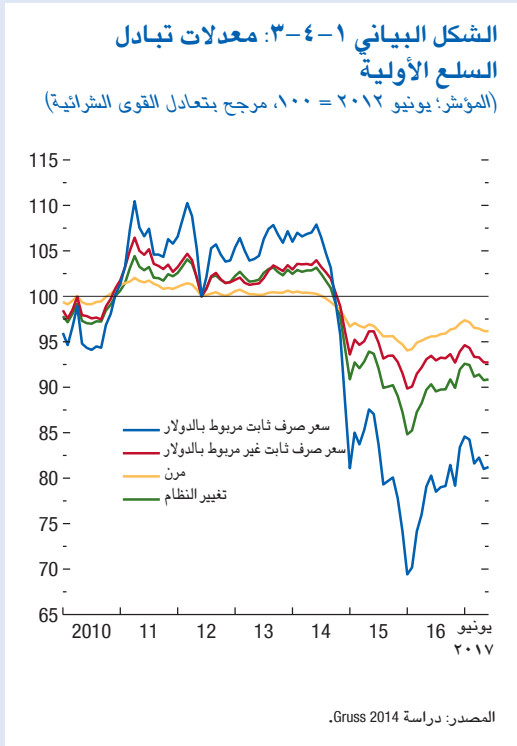
<sup>٢</sup> التحليل الوارد في هذا الإطار لا يتناول أسعار الصرف في السوق الموازية/السوداء.

تراجعت أسعار السلع الأولية تراجعاً حاداً في السنوات الأخيرة، حيث انخفضت قيمة منتجات الغذاء والمعادن بنحو ٢٠٪ منذ ٢٠١٢-٢٠١٣، كما تراجعت أسعار النفط إلى النصف خلال الأعوام الثلاثة الماضية (الشكل البياني ١-٤-١). وخلال الأعوام الثلاثة الماضية، لم تعد أسعار السلع الأولية إلى مستويات الذروة التي بلغت في السابق، وهو أمر مستبعد على المدى المتوسط أيضاً وفق التنبؤات. ويوثق هذا الإطار التصحيحات الاقتصادية الكلية الكبيرة التي تجريها حالياً العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في أعقاب هذه الصدمات السعوية. ويستخدم التحليل عينة تضم ٤٨ اقتصاداً من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المصدرة للسلع الأولية، ويقع نصف هذه البلدان في الفئة منخفضة الدخل. وتُصنف الاقتصادات حسب نوع صادرات السلع الأولية الرئيسية (الوقود والمعادن والغذاء) ونظام سعر الصرف المطبق لديها خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.<sup>١</sup>

وكما يتضح من الشكل البياني ١-٤-٢، فإن العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المصدرة للسلع الأولية إما تربط عملاتها بعملات أخرى — بالدولار الأمريكي في معظم الحالات، وبعملات أخرى مثل اليورو في بعض الحالات — أو تطبق سعر صرف مرّن. غير أن حوالي نصف البلدان المصدرة للسلع الأولية التي طبقت نظام ربط سعر الصرف في عام ٢٠١٣ قامت لاحقاً بتصحيح نظام سعر الصرف («تصحيح النظام» في الشكل البياني)، وذلك بالتحول عادة إما إلى نظام أكثر مرونة أو إلى تخفيض قيمة العملة بسبب التراجع الكبير في معدلات تبادل السلع الأولية. وقام عدد كبير من البلدان المصدرة للوقود بالغذاء ربط عملاته (الشكل البياني ١-٤-٢، اللوحة ١). وبوجه عام، كان تراجع معدلات التبادل التجاري أكثر حدة على الإطلاق في البلدان التي تربط عملاتها بالدولار الأمريكي (الشكل البياني ١-٤-٣).

أعد هذا الإطار جيبين آن وأوخينيو سيروتي وكسينيا كولوسكوف. كما ورد في الفصل الثاني من عدد أكتوبر ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يعرف البلد بأنه مصدر للسلع الأولية إذا انطبق عليه المعياران التاليان: (١) تمثل السلع الأولية ما لا يقل عن ٣٥٪ في المتوسط من مجموع صادرات البلد خلال الفترة ١٩٦٢-٢٠١٤، و(٢) تمثل الصادرات الصافية من السلع الأولية ما لا يقل عن ٥٪ في المتوسط من حجم التجارة الإجمالية (الصادرات زائداً الواردات) خلال الفترة ١٩٦٢-٢٠١٤. ومن عينة البلدان البالغ عددها ٥٢ بلداً التي تستوفي هذين المعيارين، تم حذف ليبيا وسوريا وفنزويلا واليمن بسبب عدم توافر بيانات كافية. وتم إعداد التصنيف حسب نوع الصادرات الرئيسية باستخدام بيانات مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي، وذلك استناداً إلى أنصبة مختلف أنواع صادرات السلع الأولية في مجموع صادرات السلع التجارية خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٥.

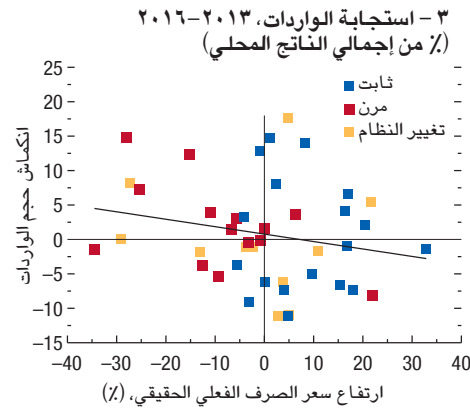
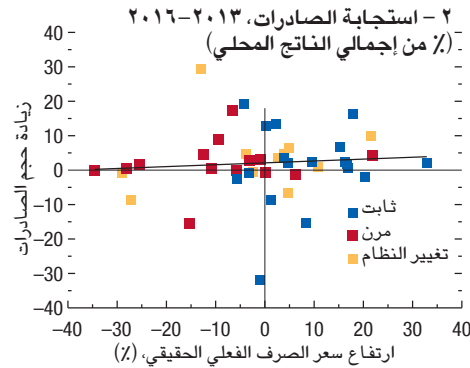
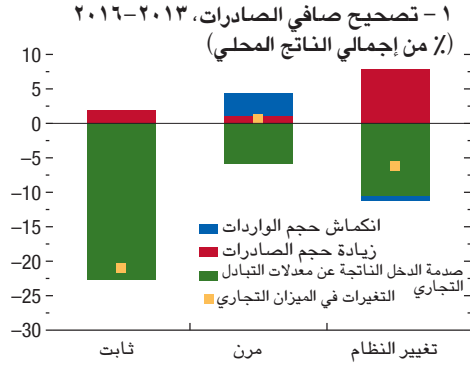
الإطار ١-٤: (تابع)



ومن الممكن تصحيح حجم صافي الصادرات في مواجهة صدمات معدلات التبادل التجاري التي تؤثر مباشرة على الحساب الخارجي، مما سيؤدي إلى موازنة الآثار الأولية للصدمة بصورة جزئية. ومن شأن تغيير أسعار الصرف الحقيقية في مواجهة صدمة معدلات التبادل التجاري تيسير التصحيح الخارجي من خلال قناة تحويل النفقات. ويتوقع أن تكون تصحيحات سعر الصرف الفعلي الحقيقي وما يترتب عليه من تحول الإنفاق أكثر وضوحاً في البلدان التي تطبق نظام سعر الصرف المرن (راجع دراسة Adler, Magud, and Werner 2017، ودراسة IMF 2017b). وتؤكد اللوحة ١ في الشكل البياني ١-٤-٥ هذه الفكرة، وتوضح أن البلدان التي تطبق أسعار صرف ثابتة واجهت صدمات أكبر في معدلات التبادل التجاري، ولكنها شهدت رغم ذلك أقل قدر من التصحيح في حجم صافي الصادرات، بينما شهدت البلدان التي تطبق نظام سعر الصرف المرن تصحيحات كبيرة في صافي صادراتها تجاوزت تأثيرها صدمات معدلات التبادل التجاري. وفي المتوسط، لم يتأثر حجم الصادرات بدرجة كبيرة في مختلف نظم سعر الصرف، وهو ما قد يعكس عدم حساسية صادرات السلع الأولية تجاه سعر الصرف، إلى جانب التنوع المحدود في صادرات هذه البلدان (الشكل

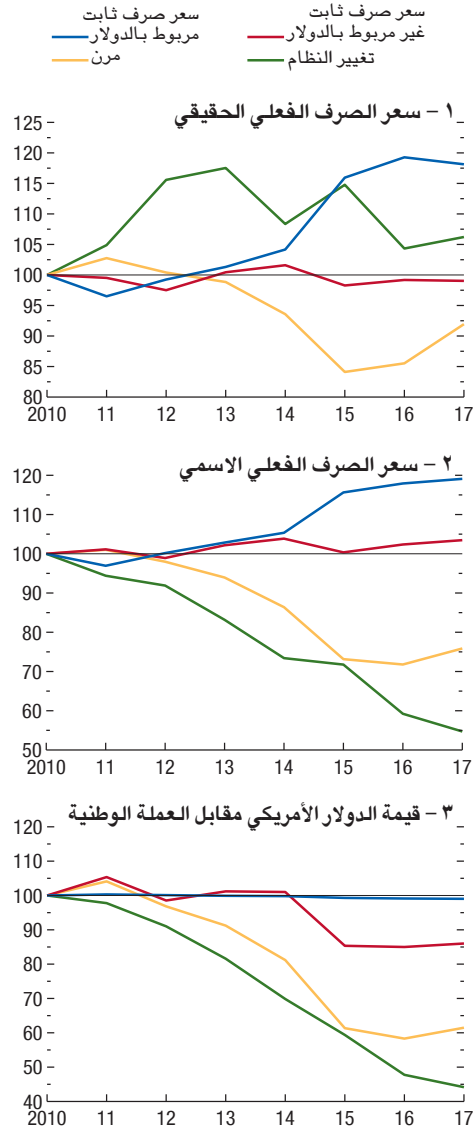
الإطار ١-٤: (تابع)

الشكل البياني ١-٤-٥: تصحيح صافي الصادرات، ٢٠١٦-٢٠١٣



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

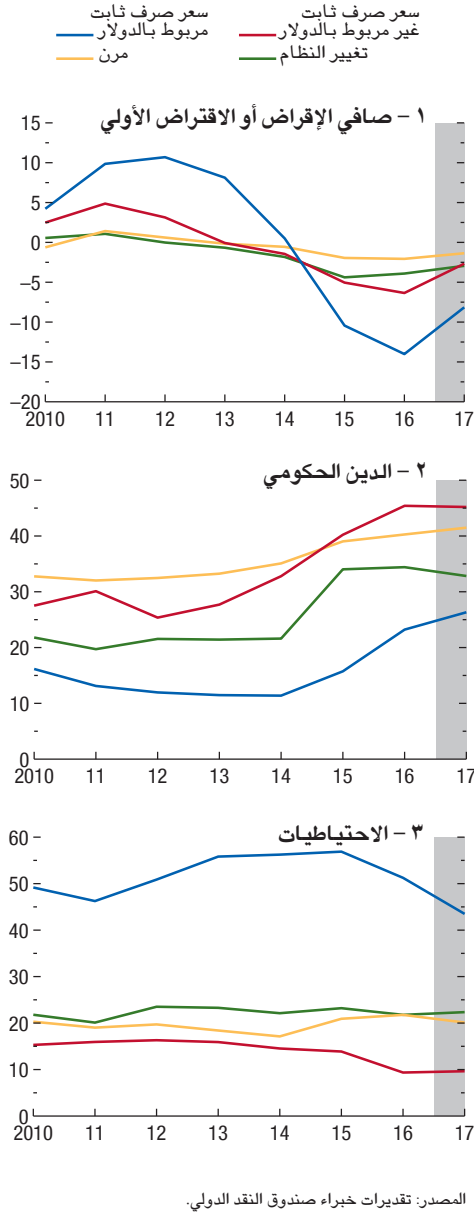
الشكل البياني ١-٤-٤: تطور أسعار الصرف (المؤشر: ٢٠١٠ = ١٠٠، مرجح بتعديل القوى الشرائية)



المصادر: نظام نشرات المعلومات لدى صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: المتوسط السنوي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٦، اعتباراً من يونيو ٢٠١٧.

الإطار ١-٤: (تابع)

الشكل البياني ١-٤-٦: مؤشرات المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي، مرجحا بتعديل القوى الشرائية)



البياني ١-٤-٥، اللوحة ٢). وينبع هذا الاختلاف الشديد في اتجاهات صافي الصادرات في الأساس عن درجة تقلص الواردات. وقد يعزى ذلك بدوره إلى آثار تحويل النفقات في البلدان ذات النظم المرنة (وعدم تحيل النفقات في البلدان ذات نظم سعر الصرف الثابت) (الشكل البياني ١-٤-٥، اللوحة ٣) ودرجة التفاوت بين البلدان من حيث استخدام الاحتياطيات المالية الوقائية كما نناقش لاحقاً.

التصحيات المالية والاقتصادية الكلية

في أعقاب الصدمة، استخدمت البلدان ذات أسعار الصرف الثابتة احتياطياتها المالية والخارجية بدرجة أكبر مقارنة بالبلدان ذات أسعار الصرف المرنة. وكما يتضح من الشكل البياني ١-٤-٦، سجلت البلدان التي تطبق أسعار صرف مرهنة عجزاً ضخماً في مالياها العامة في أعقاب انخفاض أسعار السلع الأولية، وتم تمويل جزء كبير من هذا العجز من خلال زيادة الاقتراض أو تخفيض الاحتياطيات و/أو المدخرات السابقة الأخرى (مثل الودائع في صناديق الثروة السيادية). وفي البلدان التي قامت بتعديل نظمها، ارتفع حجم الاقتراض — ولكن بدرجة أقل من البلدان التي تطبق نظام سعر الصرف المربوط. كذلك كانت هذه البلدان أقل اعتماداً على الاحتياطيات، وهو ما يرجع على الأرجح إلى انخفاض مستويات الاحتياطيات منذ البداية (وهو الأمر الذي ربما ساهم في تغيير النظام في حالات عديدة). وقد نجحت تلك البلدان التي تطبق أسعار صرف مرنة في الحفاظ على توازن موازنتها خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، وتجنبت نضوب احتياطياتها.

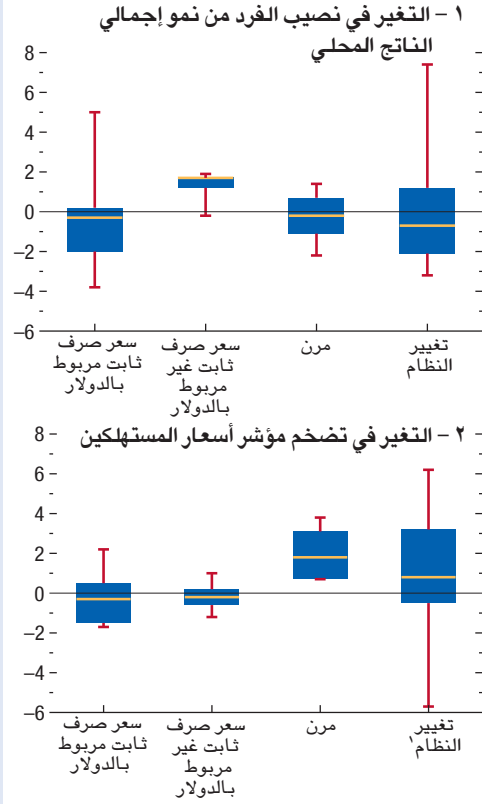
غير أنه من الأصعب تحديد ما إذا كانت أسعار الصرف المرنة قد ساهمت في الحفاظ على نمو إجمالي الناتج المحلي. وتجدر الإشارة في البداية إلى أن البلدان التي تربط عملاتها بالدولار الأمريكي شهدت تراجعاً أكبر في معدلات التبادل التجاري مقارنة بغيرها (الشكل البياني ١-٤-٣). لذلك يُتوقع أن تسجل نمواً أضعف في حالة عدم استخدام الاحتياطيات الوقائية. وبالنسبة للعينة الفرعية المكونة من البلدان المصدرة للنفط (التي شهدت تراجعاً في معدلات التبادل التجاري في نفس الوقت)، توضح اللوحة ١ من الشكل البياني ١-٤-٧ أن معدلات النمو انخفضت بدرجات متقاربة في البلدان التي تطبق أنواعاً مختلفة من نظم سعر الصرف (باستثناء مجموعة البلدان القليلة التي تربط عملاتها بعملات أخرى بخلاف الدولار الأمريكي). وبوجه عام، قامت البلدان التي تربط عملاتها بالدولار الأمريكي بدعم معدل نمو إجمالي الناتج المحلي كي يظل مقارباً لمستويات النمو في البلدان التي تطبق أسعار صرف مرنة بالرغم مما شهدته من تراجع أكبر في معدلات التبادل التجاري — مع زيادة الاعتماد على الاحتياطيات مقارنة بالبلدان الأخرى.



الإطار ١-٤: (تتمة)

وبالنسبة لمعدلات التضخم، سجلت البلدان التي شهدت انخفاضا/تخفيضا كبيرا في قيم عملاتها — البلدان ذات أسعار الصرف المرنة والبلدان التي عدلت نظام سعر الصرف — ارتفاعا كبيرا في المتوسط في تضخم أسعار المستهلكين بسبب انتقال تأثير سعر الصرف (وإن كان هذا الارتفاع تم احتواؤه نسبيا — بين ١٪ و ٣٪ في معظم البلدان، حسب حجم صدمات معدلات تبادل السلع الأولية) (الشكل البياني ١-٤-٧، اللوحة ٢).

الشكل البياني ١-٤-٧: التغيير في نصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي والتضخم في البلدان المصدرة للوقود، على أساس معدلات تبادل السلع الأولية (متوسط ٢٠١٤-٢٠١٦ مقابل متوسط ٢٠١١-٢٠١٣)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يمثل الخط الأفقي داخل إطار القيمة الوسيطة، ويمثل الطرف الأعلى والطرف الأسفل لكل إطار الربيع الأعلى والربيع الأدنى، وتعتبر العلامات الحمراء عن الحد الأقصى والحد الأدنى. ١ تستبعد القيمة الدنيا القيمة الشاذة لجمهورية إيران الإسلامية (١٦,٣).

## الإطار ١-٥: تحويلات المغتربين وتمهيد الاستهلاك

الكبرى التي غالبا ما يقع تأثيرها على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، لا سيما البلدان الأكثر فقرا.<sup>٢١</sup> ومن حيث المبدأ، يمكن أن يؤدي الاندماج العميق في النظام المالي العالمي إلى تمهيد آثار صدمات الدخل غير النظامية على استهلاك الأسر من خلال الاقتراض والإقراض في أسواق رأس المال.<sup>٢٢</sup> غير أن البلدان الأكثر فقرا تشهد مجموعة من المشكلات التي تحد من اندماجها

<sup>١</sup> من خلال تشجيع التعميق المالي والحد من الفقر وزيادة الموارد المالية على سبيل المثال — راجع دراسة Adams and Page (2005) ودراسة Jongwanich (2007) ودراسة Giuliano and Ruiz-Arranz (2009). وبينما تشير بحوث أخرى أيضا إلى آثار سلبية ممكنة للتحويلات على النمو — كذلك المقترنة بتراجع التنافسية الخارجية بسبب ارتفاعات سعر الصرف الناتجة عن زيادة التحويلات، توصلت دراسة Rajan and Subramanian (2005) إلى أن آثار المرض الهولندي المقترنة بالمساعدات الأجنبية لا يبدو أنها تنطبق على التحويلات الخاصة.

<sup>٢</sup> تتناول دراسات (2003) Ratha و(2006) Bugamelli و(2009) Paterno و(2009) Chami, Hakura, and Montiel و(2011) Ebeke و(2016) De and others و(2017) Beaton and others أهمية التحويلات بوصفها إحدى أدوات تقاسم المخاطر التي تمهد الاستهلاك في البلدان النامية عموما. كذلك تشير دراسة Beaton, Cevik, and Yousefi (2017) بوضوح إلى أهمية التحويلات في تمهيد الاستهلاك في أوقات الصدمات المالية. وقد ركزت دراسات قليلة على دور التحويلات في تمهيد صدمات أسعار السلع الأولية..  
<sup>٣</sup> تعرف دراسة (2009) Kose, Prasad, and Terrones على تمهيد الاستهلاك بأنه الفصل بين التقلبات في النمو الاستهلاكي غير النظامي وتقلبات الدخل لتثبيت وتيرة الاستهلاك الأسري بمرور الوقت.

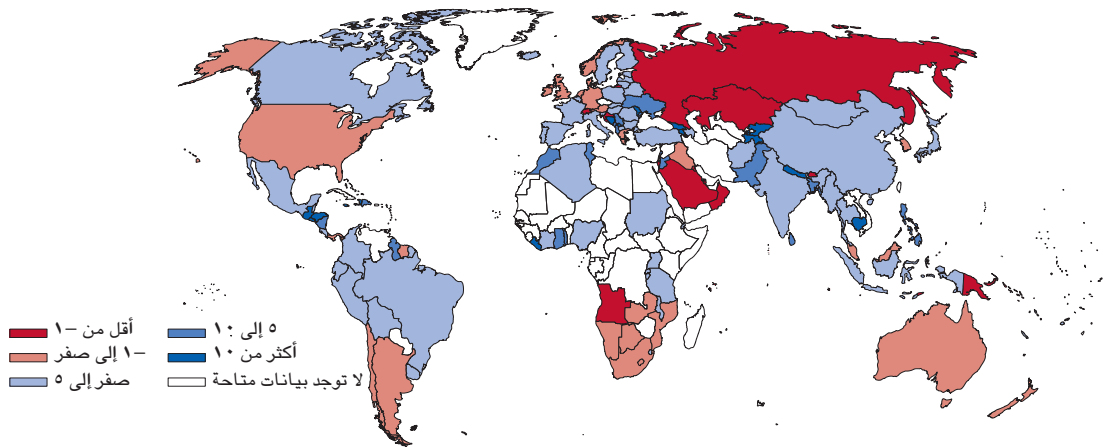
ارتفع عدد المواطنين الذين يعيشون خارج بلدانهم الأم بحوالي ٦٠٪ خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥ ليصل إلى ٢٥٠ مليون تقريبا، أو ٣٪ من عدد سكان العالم. وعادة ما يرتبط المهاجرون ارتباطا قويا ببلدانهم الأم، ويحولون جزءا من دخلهم المكتسب من العمل في بلدان المقصد إلى أسرهم في البلدان الأم.

وقد ارتفعت القيمة الدولارية للتحويلات المرسله إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بمقدار خمسة أضعاف خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥، وهو ما يقرب من ثلاثة أضعاف قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية. وبحلول عام ٢٠١٥، تلقى ٩٨ بلدا تحويلات وافدة تجاوزت قيمتها ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، وتلقى حوالي ثلث هذه البلدان تحويلات تجاوزت قيمتها ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني ١-٥-١). ورغم وجود «ممرات تحويلات» رئيسية بين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يتدفق حوالي ٤٥٪ من التحويلات من الاقتصادات المتقدمة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وبذلك يمكن أن تكون التحويلات آلية متزايدة الأهمية لتقاسم مخاطر الدخل على المستوى العالمي. ورغم أن التحويلات لها دور إيجابي على المدى الطويل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يركز هذا الإطار على دور لا يقل أهمية — وهو الحد من المخاطر الدورية المؤثرة على استهلاك الأسر نتيجة الصدمات الاقتصادية الكلية

أعد هذا الإطار كيمبرلي بيتون ولويس كاتاوا وتشوكا كوتسان.

الشكل البياني ١-٥-١: صافي تحويلات المغتربين كنسبة من الناتج، ٢٠١٥

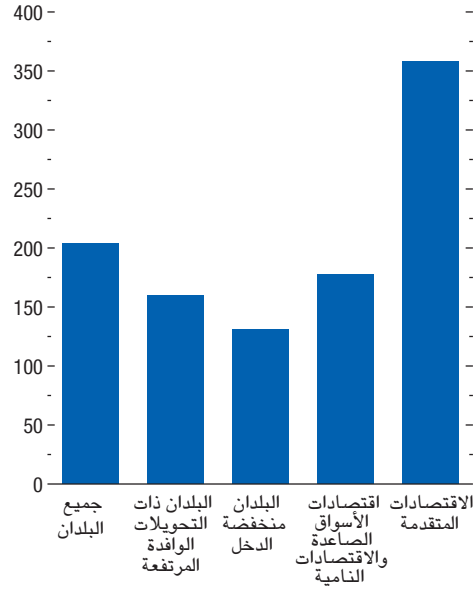
(٪)



المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لدى صندوق النقد الدولي؛ وقاعدة بيانات الهجرة وتحويلات العاملين في الخارج لدى البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

## الإطار ١-٥: (تابع)

### الشكل البياني ١-٥-٢: الاندماج الاقتصادي (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: «البلدان ذات التحويلات الوافدة المرتفعة» تشير إلى البلدان التي تزيد تدفقات التحويلات الوافدة إليها عن وسيط الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ البالغ ١,٥% من إجمالي الناتج المحلي. ويشير الاندماج الاقتصادي إلى الاندماج المالي بحكم الواقع في عام ٢٠١٤ المقيس بحاصل جمع الأصول والخصوم الخارجية (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) استناداً إلى مجموعة البيانات المستخدمة في دراسة Milesi-Ferretti (2017).

الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>٤</sup> ويبرز دور التحويلات الداعم للاستقرار عند مقارنة تقلبات الحساب الجاري بالتحويلات بمثلها بدون التحويلات: إذا كان للتحويلات تأثير بسيط على تقلبات الحساب الجاري، يتوقع وجود مجموعة من النقاط (نقطة لكل بلد) على خط ٤٥ درجة في اللوحة الثانية في الشكل البياني ١-٥-٣. ولكن بدلاً من ذلك، تظهر مجموعة أكبر كثيراً من النقاط فوق الخط، مما يشير إلى أن التحويلات تساعد في استقرار الحساب الجاري، لا سيما في البلدان التي تمثل التحويلات فيها نسبة كبيرة للغاية من إجمالي الناتج المحلي. ورغم أن التحويلات تساعد فيما يبدو على استقرار الحساب الجاري، وتكون أقل ارتباطاً عادة بإجمالي الناتج المحلي مقارنة بتدفقات التمويل الخارجي الأخرى، تكمن أهميتها المباشرة بالنسبة للرخاء الاجتماعي في دورها في استقرار الاستهلاك الأسري عقب صدمات الدخل المحلي. وعادة ما يكون نمو الاستهلاك أكثر تقلباً بكثير في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، إن لم تكن جميعها، مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. وتتمثل إحدى فوائد التكامل المالي الدولي المرحب بها في إزالة هذا «العيب» الذي يشوب آلية تقاسم المخاطر الدولية، ولكن هذا الهدف لا يزال من الصعب تحقيقه في معظم البلدان (راجع دراستي Prasad and others 2003، و Kose, Prasad, and Terrones 2009). والسؤال هنا هو ما إذا كانت زيادة تكامل أسواق العمل من شأنها المساعدة في التخفيف من تأثير عيوب الأسواق المالية تلك من خلال تدفقات التحويلات، وإن صح ذلك، ما هي الظروف والخصائص القطرية التي يمكن تحقيق ذلك في ظلها.

ويمكن دراسة هذه المسألة باستخدام أحد النماذج الاقتصادية القياسية المعتادة لتقاسم المخاطر. وتعريف الاستهلاك الأسري ونمو الناتج (المرتبطتين بالعوامل الداخلية للبلد وليس بحركة الأسواق) الخاص بالبلد  $i$  في الوقت  $t$  باستخدام المعادلة  $\Delta \bar{c}_{it} = \Delta c_{it} - \Delta \bar{c}_t$  والمعادلة  $\Delta \bar{y}_{it} = \Delta y_{it} - \Delta \bar{y}_t$ ، حيث الرمز  $\Delta \bar{c}_{it}$  هو نمو الاستهلاك الأسري العالمي والرمز  $\Delta \bar{y}_{it}$  هو نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي العالمي، يمكن صياغة نموذج الانحدار على النحو التالي:

$$\Delta \bar{c}_{it} = \beta_1 \Delta \bar{y}_{it} + \beta_2 R_{it} \Delta \bar{y}_{it} + \beta_3 FI_{it} \Delta \bar{y}_{it} + \phi REER_{it} + \lambda_t + \alpha_i + \varepsilon_{it} \quad (1-5-1)$$

حيث الرمز  $\lambda_t$  والرمز  $\alpha_i$  هما الآثار الزمنية والقطرية الثابتة، والرمز  $\varepsilon_{it}$  هو حد الخطأ. والرمزان  $R_{it}$  و  $FI_{it}$  هما،

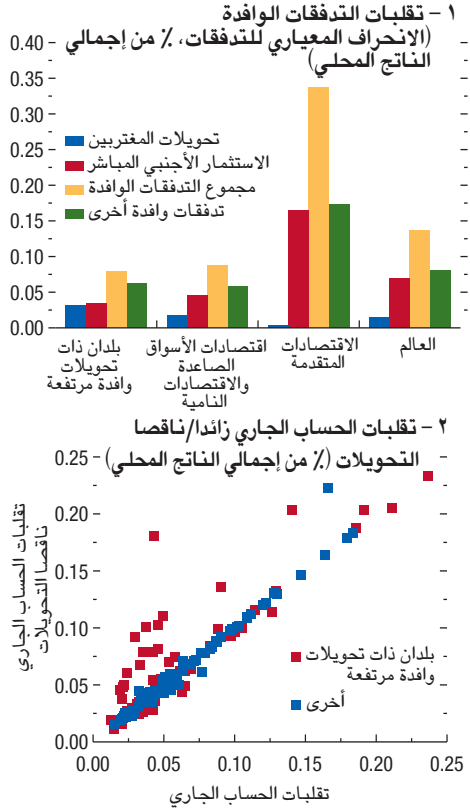
<sup>٤</sup> ينطبق ذلك على التدفقات الإجمالية والصافية، والارتباطات في المستويات والفروق من الدرجة الأولى في سلسلة زمنية مقطعية قطرية مقارنة طويلة تمتد من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥. وبالنسبة لتدفقات التحويلات الثنائية، توصلت دراسة Frankel (2011) إلى أن التحويلات غالباً ما تكون مضادة للاتجاهات الدورية في البلدان المتلقية. ولكن في بعض الحالات، يمكن أن تكون التحويلات المرسله في الأساس بغرض الاستثمار مسايرة للاتجاهات الدورية وحتى ولو بدرجة أقل مقارنة بتدفقات المحفظة أو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المالي الدولي (الشكل البياني ١-٥-٢)، ويمكن أن يكون لهذه المعوقات بالتالي تأثير سلبي كبير على فعالية آلية تمهيد الاستهلاك التي تقوم على أسواق رأس المال. لذلك ينظر هذا الإطار في مسائل رئيسية تتمثل في دور التحويلات في المساعدة على التغلب على مواطن الضعف المالي تلك وما إذا كانت فعالية التحويلات تختلف حسب نوع الصدمات وخصائص البلدان المرسله والمتلقية.

وللإجابة عن هذا السؤال في البداية، ينبغي الإشارة إلى أن التحويلات هي أقل مكونات تدفقات ميزان المدفوعات تقلباً (الشكل البياني ١-٥-٣، اللوحة ١). وهي أقل تقلباً أيضاً من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المعروفة بأنها أقل تقلباً من التدفقات المالية الناتجة عن الأسهم والمحافظ. كذلك يقل ارتباطها الموجب بدرجة كبيرة بإجمالي الناتج المحلي مقارنة باستثمارات المحفظة الأجنبية وتدفقات

الإطار ١-٥: (تابع)

الشكل البياني ١-٥-٣: تمهيد آثار تحويلات المغتربين



المصادر: قاعدة بيانات تحويلات العاملين في الخارج لدى البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: مجموع التدفقات الوافدة يشير إلى مجموع التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى بلد ما، وتشير التدفقات الوافدة الأخرى إلى التدفقات بخلاف الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات الحافظة والأسهم والمشتقات والاحتياطيات. وتشير التقلبات إلى الانحراف المعياري.

بفضل التحويلات (الشكل البياني ١-٥-٤، اللوحة ١، العمود الأول). وبعبارة أخرى، فإن انخفاض الدخل بدولار واحد (لأي سبب كان) في البلد الأم يؤدي إلى تراجع الاستهلاك بمقدار ٦٣ سنتا فقط في حالة ثبات جميع العوامل الأخرى. كذلك تتجاوز الأهمية الكمية للتحويلات تلك الناتجة عن حد الاندماج المالي (المقيس باستخدام  $FI_{it}$   $\beta_3$  في المعادلة (١-٥-١)). وتشير الأعمدة التالية في اللوحة ١ من الشكل البياني ١-٥-٤ إلى أن الآثار قد تكون أكبر (كنسبة من مجموع المكون الممهد) في البلدان التي تتلقى تحويلات كبيرة خلال فترات الصدمات المالية الضخمة التي تقع في

على الترتيب، نسبة التحويلات إلى إجمالي الناتج المحلي ومجموع الأصول والخصوم الأجنبية الكلية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (المقياس الواقعي المعتاد للاندماج المالي الدولي، راجع دراسة Lane and Milesi-Ferretti 2017).

وإذا كانت الأسواق المالية خالية من العيوب، لأمكن تقاسم مخاطر الاستهلاك بالتساوي بين البلدان وما كان نمو الدخل النسبي ليؤثر على الاستهلاك، أي أن  $\beta_1 = \beta_2 R_{it} = \beta_3$   $FI_{it} = 0$  وعلى العكس من ذلك — أي في حالة انعدام تقاسم المخاطر من خلال الاقتراض الأجنبي والاستثمار — ينبغي أن تساوي  $\beta_1 + \beta_2 R_{it} + \beta_3 FI_{it}$  واحدا. وفي ظل العيوب التي تشوب الأسواق المالية، فإن  $\beta_1$  لا تساوي صفرا مطلقا، ولكن زيادة اندماج أسواق المال والعمل يتوقع أن تساعد عموما في الحد من الارتباط بين الاستهلاك ونمو الناتج غير المرتبطين بحركة السوق، مما يعني أن معامل حد التفاعل  $\beta_2$  ومعامل حد التفاعل  $\beta_3$  يتوقع أن يحملان إشارة سالبة.

وتؤكد نتائج تقدير المعادلة (١-٥-١) أن التحويلات تسهم في تمهيد الاستهلاك. وتشير التقديرات الواردة في المعادلة (١-٥-١) إلى أن إشارات المعاملات السالبة المتوقعة أمر معتاد، والأهم من ذلك أن المعامل  $\beta_2$  دال إحصائيا — أي أن التحويلات تحد من اعتماد الاستهلاك على إجمالي الناتج المحلي للبلد الأم وتزيد بالتالي من تقاسم المخاطر. وعلى مستوى مجموعة كبيرة من البلدان (تتضمن بلدانا تتلقى تحويلات مرتفعة ومنخفضة وبلداننا تقل درجة اندماجها في النظام المالي العالمي)، نجد أن حوالي ٢٧٪ من تفاوتات الدخل التي أمكن تمهيدها كانت

بخلاف الحد الثاني والحد الثالث في الجانب الأيمن من المعادلة (١-٥-١)، درج استخدام مواصفة الانحدار تلك في دراسات الاقتصاد الكلي التي تناولت تقاسم المخاطر الدولية (مثل دراسات Kalemli-Ozcan, Sorensen, and Lewis 1996 و Yoshida 2003 و Kose, Prasad, and Terrones 2009). وتم توسيع نطاق المعادلة في البداية لتشمل حد تفاعل الاندماج المالي في دراسة Sorensen and others (2005)، ثم زاد عليها حد تفاعل التحويلات في دراسة De and others (2016) وفي دراستي Beaton, Cevik, and Yousefi (2017) و Catão and Chang (2017) كيفية اشتقاق الأسس الجزئية لمعادلة تقاسم المخاطر القياسية من نموذج التحويلات المالية المكلفة على مستوى الأسر، مما يعني أن معامل حد الدخل النسبي يمكن استخدامه بفعالية كمقياس للمشكلات المالية، وأن المعامل الخاص بسعر الصرف الفعلي الحقيقي (والذي يعبر عن ارتفاع قيمة العملة، وارتفاع المؤشر بالتالي) يمكن أن يظهر بإشارة موجبة أو سالبة (على غرار الأسواق المالية الخالية من العيوب). وتشير الدراسة أيضا إلى أن المعامل يتأثر بهيكل الأسعار في أسواق السلع في البلد المعني، وبالتالي فإنه يتفاوت بدرجة كبيرة بين البلدان ولا يمكن تقديره بدقة في نماذج الانحدار المجمع. ويدعم التحليل الاقتصادي القياسي في الإطار هذه الاحتمالية السابقة بحيث يكون المعامل غير مؤثر في السياق الحالي.

تتسق هذه النتيجة مع ما ورد في دراسات De and others (2016) و Beaton and others (2017) و Beaton, Cevik, and Yousefi (2017).

## الإطار ١-٥: (تتمة)

فراى البلدان (الأزمات المالية)، وخلال الانكماشات الدورية في معدلات التبادل التجاري.

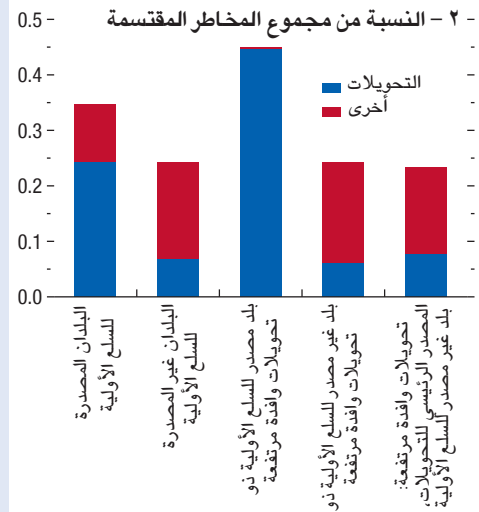
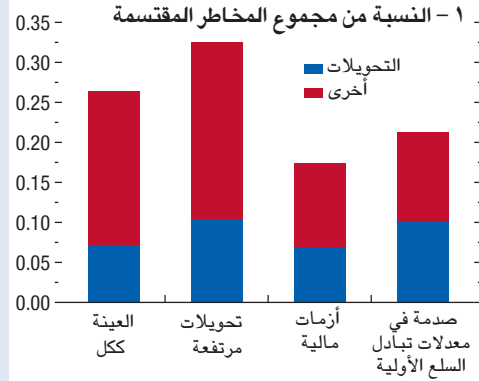
وبتقسيم العينة حسب الخصائص القطرية، يتضح أنه إذا كانت البلد المتلقية من مصدري السلع الأولية، تكون مساهمة التحويلات في تمهيد الاستهلاك أكبر منها في البلدان غير المصدرة للسلع الأولية (الشكل البياني ١-٥-٤، اللوحة ٢، العمود الأول والثاني). وإذا كان البلد يتلقى تحويلات مرتفعة ومن مصدري السلع الأولية (العمود الثالث)، تكون المساهمة أكبر ما تكون على الإطلاق. وأخيرا، يعتبر البلد المرسل للتحويلات مهما أيضا: فإذا كان البلد المرسل من غير مصدري السلع الأولية، تكون المساهمة بالنسبة المئوية في إجمالي تمهيد الاستهلاك أكبر مما إذا كان البلد المتلقي من مصدري السلع الأولية (مقارنة النسب في العمود الأخير من الشكل البياني ١-٥-٤، اللوحة ٢، بالنسب في العمود الثاني من اللوحة ١).<sup>٧</sup>

وتشير النتائج إلى أن التحويلات كان لها دور كبير في تمهيد الاستهلاك في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأقل اندماجا في النظام المالي العالمي، لا سيما خلال فترات الأزمات المالية المحلية وتراجع أسعار السلع الأولية. ويتضح من النتائج أيضا أن بلد المقصد الرئيسي لمجموعة المهاجرين أمر مهم: فإذا كان البلد المتلقي للتحويلات من مصدري السلع الأولية والبلد المرسل للتحويلات من غير مصدري السلع الأولية، يتم تقاسم مخاطر الاستهلاك بفعالية أكبر.

وتتمثل النتيجة الأهم على الإطلاق في أن الاندماج في سوق العمل الدولية من شأنه المساعدة في سد بعض فجوات تمهيد الاستهلاك التي تنتج عن الدور المحدود لاندماج الأسواق المالية، لا سيما في البلدان الأكثر فقرا. وبالنظر إلى هذه المنافع، ينبغي اتخاذ إجراءات على مستوى السياسات للمساعدة في الحد من تكلفة التحويلات (مثل تلك الهادفة إلى الحفاظ على العلاقات مع البنوك المراسلة) وتشجيع الاندماج في سوق العمل الدولية — بما يتيح دورا أشمل للتحويلات في نقل الموارد خلال فترات الصدمات المتفاوتة في البلدان المتلقية — وذلك بغرض زيادة تقاسم مخاطر الاستهلاك بدرجة كبيرة على مستوى العالم.

<sup>٧</sup> وعلى العكس، يُفترض أن تكون مساهمة التحويلات في تقاسم المخاطر أكبر أيضا من المتوسط إذا ما كان البلد المرسل من مصدري السلع الأولية والبلد المتلقي من مستوردي السلع الأولية على أساس صاف: في هذه الحالة، ينبغي أن يؤدي ارتفاع أسعار السلع الأولية إلى زيادة التحويلات الخارجة من البلد المرسل، مما يخفف من الآثار السلبية لتراجع الدخل في البلد المتلقي نتيجة معدلات التبادل التجاري المعاكسة (والعكس صحيح). ولسوء الحظ، فإن عينة بيانات التحويلات لهذه الحالة الفرعية محدودة ولا يمكن تقديرها بدقة كبيرة، وبالتالي لن يتم إبلاغها.

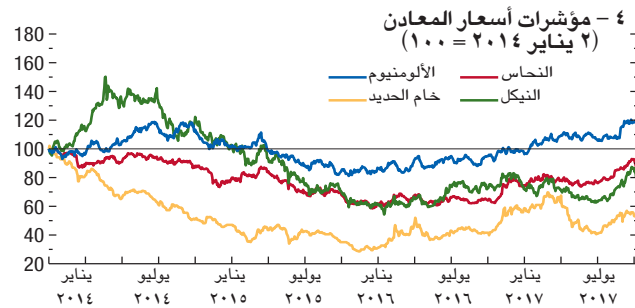
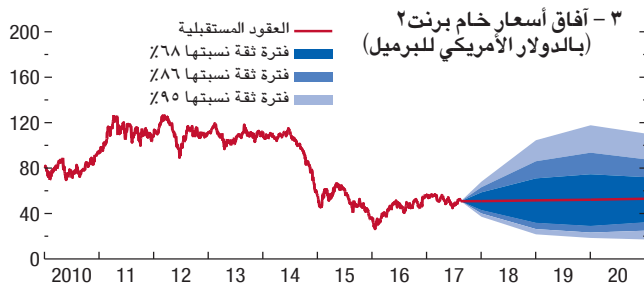
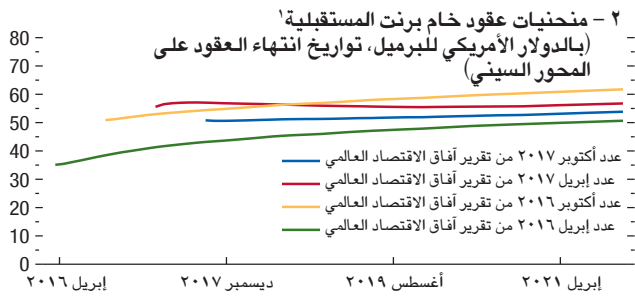
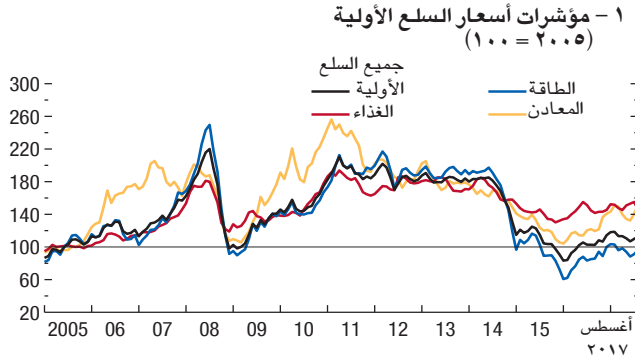
### الشكل البياني ١-٥-٤: مساهمة التحويلات في تقاسم مخاطر الاستهلاك



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تم إعداد تقديرات نسبة مجموع المخاطر المقتسمة على أساس المعاملات المشتقة من انحدار السلاسل الزمنية المقطعية لنمو الاستهلاك غير المرتبط بحركة السوق على نمو الناتج غير المرتبط بحركة السوق وتفاعلاته مع مؤشرات التحويلات والاندماج المالي (دراسة Lane and Milesi-Ferretti 2017). وتشير «البلدان ذات التحويلات الواعدة المرتفعة» إلى البلدان التي تزيد تدفقات التحويلات الوافدة إليها عن وسط الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ البالغ ١.٥٪ من إجمالي الناتج المحلي. وتعريف الأزمة المالية بأنها إما أزمة مصرفية مقيسة بالفترة بين بداية ونهاية الأزمة المصرفية حسب قاعدة بيانات الأزمات المصرفية الواردة في دراسات Laeven and Valencia (2008, 2010, 2012) أو أزمة خارجية وفق التعريف الوارد في دراسة Catão and Milesi-Ferretti (2014). وتعرف الصدمة السلبية في معدلات تبادل السلع الأولية بأنها قيمة سالبة للمكون الثابت في معدلات تبادل السلع الأولية لبلد ما ف دراسة Gruss (2014).

## تقرير خاص: تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

### الشكل البياني ١- ت خ- ١: تطورات أسواق السلع الأولية



المصادر: مؤسسة Bloomberg L.P، وقاعدة بيانات Thomson Reuters Datastream، ونظام أسعار السلع الأولية لدى صندوق النقد الدولي، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.  
١ أسعار العقود المستقبلية الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي هي عبارة عن افتراضات السيناريو الأساسي المستخدم في كل عدد من التقارير، ويتم اشتقاقها من أسعار العقود المستقبلية، وتستند الأسعار الواردة في عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى الأسعار في نهاية يوم ١٥ أغسطس ٢٠١٧.  
٢ مشتقة من أسعار عقود الخيارات المستقبلية في ١٥ أغسطس ٢٠١٧.

تراجعت أسعار السلع الأولية منذ إصدار عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فبالرغم من مد العمل باتفاقية الإنتاج الصادرة عن منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، انخفضت أسعار النفط في ظل ارتفاع إنتاج النفط الصخري عن المستويات المتوقعة في الولايات المتحدة الأمريكية. وعقب انخفاض أسعار المعادن في وقت سابق خلال العام، ارتفعت مجدداً منذ شهر يونيو تماشياً مع تحسن الشعور بشأن أوضاع الاقتصاد الكلي. وتراجعت أسعار المنتجات الزراعية بسبب ارتفاع حجم التوريدات، ولكن الأحوال الجوية ساهمت في تقلب أسواق الحبوب.

تراجع مؤشر أسعار السلع الأولية الصادر عن صندوق النقد الدولي بمقدار ٥,٠٪ ما بين فبراير ٢٠١٧ إلى أغسطس ٢٠١٧، وهما الفترتان المرجعتان للتنبؤات في عدد إبريل ٢٠١٧ والعدد الحالي من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على الترتيب (الشكل البياني ١- ت خ- ١، اللوحة ١). ورغم الانخفاض الكبير في أسعار الطاقة والغذاء، بمقدار ٦,٥٪، و٤,٣٪ على الترتيب، طرأ ارتفاع طفيف على أسعار المعادن، بمقدار ٠,٨٪. وانخفضت أسعار النفط في ظل قوة إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة. وانخفضت أسعار الغاز الطبيعي بسبب تراجع الطلب. كذلك زادت أسعار الفحم، وظلت مرتفعة.

### سوق النفط: أضواء على الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية

في ٢٥ مايو ٢٠١٧، وافقت منظمة أوبك على مد العمل باتفاقية الإنتاج المطبقة منذ يناير من هذا العام حتى مارس ٢٠١٨. وتنص الاتفاقية على تخفيض الإنتاج بمقدار ١,٢ مليون برميل يوميا عن مستواه في أكتوبر ٢٠١٦. ووافقت روسيا وغيرها من البلدان غير الأعضاء في أوبك على الالتزام بمستويات الإنتاج الحالية، مما يعني انخفاضا إضافيا بمقدار ٠,٦ مليون برميل يوميا عن مستوى أكتوبر ٢٠١٦ (ليصل بذلك مجموع الانخفاض إلى ١,٨ مليون برميل يوميا). وبالرغم من الجهود المبذولة من جانب البلدان المصدرة للنفط المشاركة في اتفاقية الإنتاج، تراجعت أسعار النفط إلى أقل من ٤٤ دولارا للبرميل في نهاية يونيو، وهو المستوى الأدنى على الإطلاق منذ نوفمبر ٢٠١٦، قبيل الإعلان عن الانخفاضات الأولية في مستويات الإنتاج. وتتمثل الأسباب الرئيسية وراء هذا التراجع في زيادة إنتاج النفط الصخري وأكثر من المتوقع في الولايات المتحدة الأمريكية وتعافي الإنتاج بدرجة أقوى من المتوقع في ليبيا ونيجيريا المعفيتين من تخفيض الإنتاج. كذلك يبدو أن صادرات بلدان أوبك مستمرة بمعدلات مرتفعة نسبياً، حتى مع تراجع الإنتاج.

أعد هذا التقرير كريستيان بوغمانز (رئيس الفريق)، وراشيل يوتنغ فان وأكيو ماتسوموتو، بمساعدة بحثية من لاما قياسية.

المستقبلية، يبلغ متوسط الأسعار السنوية ٥٠,٣ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٧ — وهو ما يمثل ارتفاعا بمقدار ١٧,٤٪ عن متوسط عام ٢٠١٦ — و٥٠,٢ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٨ (الشكل البياني ١-ت خ-١، اللوحة ٣).

ولا تزال توجد درجة من عدم اليقين بشأن افتراضات أسعار النفط في السيناريو الأساسي، بالرغم من توازن المخاطر. وتتضمن احتمالات تجاوز التوقعات الانقطاعات المفاجئة والأحداث الجغرافية-السياسية، لا سيما في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية نظرا لقيام الولايات المتحدة بفرض عقوبات إضافية على فنزويلا. ورغم أن هذه التطورات من شأنها التسبب في تعطل أسواق النفط، يتوقع أن تحول المخزونات الكبيرة — بما في ذلك الآبار المحفورة غير المكتملة — والاستجابة السريعة من جانب منتجي النفط الصخري دون الارتفاع الحاد في الأسعار في المستقبل القريب. ونظرا لأن أسواق النفط تركز على مستوى الإنتاج/المخزون في الولايات المتحدة الأمريكية، قد يؤثر الإعصار هارفي على أسواق النفط الخام تأثيرا كبيرا إذا ما ثبت أن الضرر المادي الذي لحق بالبنية التحتية أو حجم تسريح العمالة كان أكبر مما تم قياسه في البداية. وتواجه أسواق الغاز الطبيعي درجة أكبر من عدم اليقين بسبب الأزمة القطرية وتجدد التوترات بين روسيا والولايات المتحدة بعد موافقة الولايات المتحدة على فرض عقوبات جديدة على روسيا.

## المعادن: اتجاهات متباينة في الصين

ارتفعت أسعار المعادن بمقدار ٠,٨٪ ما بين فبراير وأغسطس ٢٠١٧، مع وجود تفاوت كبير عبر السلع الأولية. ففي شهر يونيو، وصل مؤشر أسعار المعادن إلى أقل مستوياته على الإطلاق خلال ٨ أشهر بسبب تباطؤ نمو الطلب في الصين والولايات المتحدة الأمريكية. غير أن الأسعار شهدت انتعاشا منذ أغسطس واستمر على مدار الشهر مع تحسن المزاج العام بشأن الأوضاع الاقتصادية الكلية، لا سيما في الصين.

وانخفضت أسعار خام الحديد بنسبة ٣٥٪ ما بين فبراير ويونيو ٢٠١٧، وهو ما يرجع في الأساس إلى التوسع في الإنتاج من جانب كبار المنتجين في أستراليا والبرازيل الذين يسعون إلى زيادة حصتهم السوقية. وبلغت مخزونات خام الحديد في الموانئ الصينية أعلى مستوياتها على الإطلاق، حيث وصلت إلى أكثر من ١٤٠ مليون طن في نهاية يونيو، أي أعلى بمقدار ٤٠٪ عن العام السابق، وذلك حسب البيانات الصادرة عن مؤسسة Thomson Reuters Datastream. ولكن مع ارتفاع أسعار الصلب ارتفاعا حادا في الصين مجددا، قام منتجو الصلب الصينيون بزيادة إنتاجهم إلى أعلى مستوياته على الإطلاق، حيث بلغ ٧٤ مليون طن في يوليو. وأدى ذلك بدوره إلى ارتفاع الطلب على المكون الأساسي في صناعة الصلب، لا سيما المواد الخام الأعلى جودة التي تساعد في زيادة كفاءة مصانع الصلب والحد من تلوث الهواء. ونتيجة لذلك، ارتفع سعر خام الحديد بنسبة ٢٩٪ عن المستويات المنخفضة التي بلغها في يونيو، حيث بلغ في المتوسط ٧٤,٦ دولارا أمريكيا للطن في أغسطس.

وانخفضت أسعار النحاس انخفاضاً مفاجئاً ما بين فبراير وأوائل مايو، وذلك عقب انتهاء الإضرابات في كبرى

ومنذ ذلك الحين، انتعشت أسعار النفط لتصل إلى حوالي ٥٠ دولارا للبرميل اعتباراً من أواخر شهر أغسطس في ظل بوادر على تباطؤ نمو الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد ارتفعت المخزونات الأمريكية ارتفاعاً هائلاً في يونيو ٢٠١٧، ولكنها تراجعت تراجعا حادا في يوليو وأغسطس. وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية وصول إنتاج النفط الخام الأمريكي إلى ٩,٩ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٨، متجاوزاً أعلى مستوياته في السابق عام ١٩٧٠ عندما بلغ ٩,٦ مليون برميل يوميا. وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة ارتفاع نمو الطلب من ١,٣ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٦ إلى ١,٦ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٧، ليتراجع إلى ١,٤ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٨. وقد أثر الإعصار هارفي على الطاقة التكريرية للولايات المتحدة في أواخر أغسطس، وارتفعت أسعار البنزين الفورية ارتفاعاً حادا. غير أن أسعار النفط الخام وعقود البنزين المستقبلية متوسطة الأجل لم تتأثر بالقدر نفسه، وهو ما يرجع جزئياً إلى قوة مخزونات النفط الخام، وإلى تراجع الطلب على النفط الخام بسبب انخفاض إنتاج النفط المكرر.

وانخفض مؤشر أسعار الغاز الطبيعي — الذي يقيس متوسط الأسعار في أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية — بمقدار ٩,٦٪ بين شهري فبراير وأغسطس ٢٠١٧، وهو ما يعكس عوامل موسمية وقوة العرض في الولايات المتحدة وروسيا<sup>١</sup> ويفرض انخفاض أسعار النفط ضغوطاً خافضة إضافية في البلدان التي يشيع فيها ربط الأسعار بالنفط. ولم تتأثر الأسواق كثيرا عندما قامت المملكة العربية السعودية ومجموعة من البلدان بقطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر التي تعد أكبر بلد مصدر للغاز الطبيعي المسال، نظرا لاستمرار الصادرات القطرية.

وارتفع مؤشر أسعار الفحم — وهو يساوي متوسط أسعار أستراليا وجنوب إفريقيا — بمقدار ١٦,٥٪ ما بين فبراير وأغسطس ٢٠١٧. ويأتي هذا الارتفاع عقب انخفاض مبدئي في نهاية فترة تعطل نقل الفحم في أستراليا بسبب الإعصار ديببي الذي بدأ في ٢٨ مارس ٢٠١٧. غير أن قوة الطلب من الصين ساعدت على تعافي الأسعار. كذلك ساهمت قلة النزاعات العمالية في المناجم الأسترالية في توفير دعم إضافي، بينما أدت قيود الاستيراد التي فرضتها الصين على ضغوط خافضة للأسعار، لا سيما أسعار الفحم منخفض الجودة.

وتشير عقود النفط المستقبلية إلى ارتفاع تدريجي في الأسعار إلى حوالي ٥٣ دولارا أمريكيا للبرميل في عام ٢٠٢٢ (الشكل البياني ١-ت خ-٢)، فوفقا لافتراضات السيناريو الأساسي بشأن متوسط أسعار البترول الفورية الذي يعده صندوق النقد الدولي استنادا إلى أسعار العقود

<sup>١</sup> مؤشر أسعار الغاز الطبيعي الصادر عن صندوق النقد الدولي هو المتوسط المرجح لأسعار خام Henry Hub الأمريكي وأسعار سوق تداول الغاز الهولندية TTF وأسعار الغاز الطبيعي المسال في شمال شرق آسيا الصادرة عن شركة Argus. وحتى ديسمبر ٢٠١٦، يساوي المؤشر متوسط أسعار خام Henry Hub وأسعار الغاز الطبيعي الروسي على الحدود الألمانية (عقد طويل الأجل)، وأسعار واردات اليابان من الغاز الطبيعي المسال من إندونيسيا (على أساس أسعار الغاز الخام بعد تخليصه من الجمارك اليابانية). ويعكس التحديث الذي طرأ على المؤشر زيادة أهمية سوق التسليم الفوري.

## تقلبات الأسعار في الأسواق الزراعية

انخفض مؤشر أسعار المنتجات الزراعية الصادر عن صندوق النقد الدولي بنسبة ٤,٩٪ ما بين فبراير وأغسطس ٢٠١٧، مع تراجع المؤشرات الفرعية للغذاء والمشروبات والمواد الخام الزراعية بنسبة ٤,٣٪ و٤,٣٪ و٦,٩٪ على الترتيب. وكان التراجع متسقا بدرجة كبيرة عبر مختلف مجموعات الغذاء، حيث تراجعت مؤشرات الحبوب بنسبة ٤,٠٪ والسكر بنسبة ٢٧,٥٪ والزيتون النباتية بنسبة ٦,٥٪ والمشروبات بنسبة ٤,٣٪، وسجل المؤشر للحوم وحده ارتفاعا بمقدار ٦,٣٪.

وانخفضت أسعار القمح بنسبة ٥,٦٪ ما بين فبراير وأغسطس ٢٠١٧. وكانت الأسعار قد ارتفعت ارتفاعا حادا في يونيو في ظل ما أثاره ارتفاع درجات الحرارة والجفاف في السهول العظمى الأمريكية وفي فرنسا من شكوك بشأن حجم الغلال في نصف الكرة الشمالي. ولكن تلى ارتفاع الأسعار انخفاض بنسبة ٢٠,٣٪ على أساس شهري مقارنة في أغسطس عقب قيام وزارة الزراعة الأمريكية بإجراء زيادات غير متوقعة في تبنؤات مخزون الحبوب في نهاية موسم ٢٠١٧-٢٠١٨ لأسباب تتضمن توقعات بوصول محاصيل البحر الأسود من القمح مستويات قياسية خلال الفترة المقبلة. كذلك تراجعت أسعار الذرة بنسبة ٨,٨٪. ولم تؤثر الأحوال الجوية في مناطق زراعة الذرة في الولايات المتحدة بدرجة كبيرة على الأسعار، وظل عرض الذرة وفيرا، بما في ذلك من البلدان المنتجة الكبرى الأخرى في أمريكا الجنوبية. واتجهت أسعار فول الصويا إلى الانخفاض منذ فبراير نظرا لأن العرض من أمريكا الجنوبية لا يزال وفيرا عقب المحصول القياسي الذي شهدته البرازيل، وذلك بالرغم من أن ارتفاع قيمة الريال البرازيلي أثنى المزارعين عن بيع المحصول. وازدادت التوقعات بشأن ارتفاع محصول فول الصويا الأمريكي نسبيا خلال الفترة المقبلة في ظل الأحوال الجوية الجيدة خلال شهر أغسطس الذي يعد من أهم شهور الزراعة، مما يفرض أيضا ضغوطا خافضة للأسعار.

وانخفضت أسعار زيت النخيل بنسبة ١٢,٠٪ ما بين فبراير وأغسطس ٢٠١٧، في ضوء استمرار تعافي الإنتاج في ماليزيا وإندونيسيا من ظاهرة النينو التي وقعت في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، وتوقعات بزيادته مجددا لأسباب منها العوامل الموسمية. وبالفعل، لا تزال منحنيات عقود زيت النخيل المستقبلية تشير إلى «ارتفاع السعر الفوري عن المستقبلي»، مما يتوقع معه أن يكون العرض أكثر وفرة نسبيا في المستقبل. وفي ظل استمرار الصين في بيع احتياطياتها وعدم تأثر المحصول الأمريكي الجديد بإعصار هارفي بدرجة كبيرة، تراجعت أسعار القطن بنسبة ٦,٨٪ ما بين فبراير وأغسطس ٢٠١٧. كذلك يتوقع أن تشهد البلدان المنتجة الكبرى ناتجا وفيرا في موسم ٢٠١٧-٢٠١٨، بما في ذلك الصين والهند وباكستان والولايات المتحدة. وارتفعت أسعار لحم الخنزير ارتفاعا كبيرا حتى يوليو بسبب تزايد الطلب وتراجع العرض. فعقب ارتفاع العرض

مناجم شيلي وبيرو، ورفع حظر التصدير في إندونيسيا مؤقتا. ولكن مع تعطل العرض من شيلي مجددا وارتفاع الطلب عن المتوقع، انتعشت أسعار النحاس منذ يونيو. وفي أغسطس، ارتفعت أسعار النحاس بنسبة ٩,٢٪ مقارنة بشهر فبراير مدعومة باحتمالات فرض الصين حظرا في نهاية عام ٢٠١٨ على واردات الخردة المعدنية، حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق منذ نوفمبر ٢٠١٤. كذلك فرض الاستئناف الجزئي لعمليات تصدير خام النحاس من إندونيسيا ضغوطا خافضة على أسعار النيكل في النصف الأول من عام ٢٠١٧. وتعافت أسعار النيكل بقوة لاحقا حتى يوليو مدعومة بالطلب القوي على الصلب المقاوم للصدأ، لا سيما من قطاع التشييد في الصين، وارتفعت بمقدار ٢,٣٪ في أغسطس مقارنة بفبراير.

وارتفعت أسعار الألومنيوم بنسبة ٩,١٪ ما بين فبراير وأغسطس ٢٠١٧، مدعومة بنقص عالمي خارج الصين بدأ في خريف عام ٢٠١٦ حسب البيانات الصادرة عن المكتب العالمي لإحصاءات المعادن. وفي منتصف أغسطس ٢٠١٧، تراجعت مخزونات بورصة لندن للمعادن من الألومنيوم بمقدار ٤٤٪ مقارنة بمنتصف يناير، لتصل إلى أقل مستوياتها على الإطلاق منذ عام ٢٠٠٨. وإلى جانب الارتفاع المسجل حتى الآن، تشير أسعار العقود المستقبلية إلى ارتفاع حاد في الأسعار، مدعوما على الأرجح بتوقعات تخفيض الطاقة الإنتاجية في الصين بسبب المخاوف البيئية. وارتفعت أسعار الزنك بنسبة ٤,٨٪ ما بين فبراير وأغسطس لتصل إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق فيما يقرب من عشر سنوات، وذلك عقب انخفاض المخزون وتقييد العرض وقوة الطلب على الصلب المجلفن، لا سيما من قطاع تطوير البنية التحتية في الصين.

ومن المتوقع ارتفاع مؤشر أسعار المعادن الصادر عن صندوق النقد الدولي لفترة قصيرة في النصف الثاني من عام ٢٠١٧، ليتراجع تراجعا طفيفا لاحقا. ويتوقع ارتفاع المؤشر السنوي لعام ٢٠١٧ بنسبة ٢٠,٦٪ عن مستواه في عام ٢٠١٦، وهو ما يعكس الارتفاع المسجل في بداية العام، بينما تشير العقود المستقبلية إلى تراجع بسيط خلال عام ٢٠١٨، مع انخفاض التوقعات الحالية للربع الرابع من عام ٢٠١٨ بنسبة ٠,٤٪ عن المستوى المسجل في الربع الثالث من عام ٢٠١٧.

وتتضمن مخاطر التطورات السلبية المؤثرة على آفاق أسعار المعادن تشديد أوضاع الائتمان وتباطؤ سوق العقارات الصينية الذي يستهلك ما يزيد على نصف إنتاج العالم من المعادن. ولكن مؤشر مديري المشتريات في قطاع الصناعة التحويلية للصين ارتفع إلى ٥١,٦ في أغسطس، مما يشير إلى مزيد من التوسع في قطاع الصناعة التحويلية الأكبر على مستوى العالم على المدى القريب. وتتضمن احتمالات تجاوز التوقعات إجراء تخفيضات كبيرة في الطاقة الإنتاجية في الصين وإمكانية فرض مزيد من القيود على التجارة الدولية، مثل القيود التي قد تنشأ نتيجة التحقيقات الأمريكية في قطاعي الصلب والألومنيوم بموجب القسم ٢٣٢.



من العام الحالي، وارتفاع التنبؤات في أغسطس بشأن مخزون الحبوب في نهاية موسم ٢٠١٧-٢٠١٨. ويُتوقع حالياً ارتفاع أسعار الغذاء السنوية بنسبة ٣,٦٪ في عام ٢٠١٧ وبنسبة إضافية مقدارها ١,١٪ في عام ٢٠١٨. ومن المتوقع أن تتراجع أسعار الغذاء تراجعاً طفيفاً لاحقاً لأسباب تتضمن التحسن المحتمل في أوضاع عرض بعض السلع الأولية. ويمثل تباين الأحوال الجوية والانقطاعات الناتجة عنها أحد احتمالات تجاوز التوقعات على جانب أسعار المنتجات الزراعية. فمُنذ سبتمبر ٢٠١٧، تتزايد احتمالات (٥٥٪ إلى ٦٠٪ تقريباً) حدوث ظاهرة النينا خلال خريف وشتاء ٢٠١٧-٢٠١٨ في نصف الكرة الشمالي. وتتضمن احتمالات تجاوز التوقعات الأخرى زيادة اعتماد الحكومات على سياسات دعم القطاع الزراعي. وقد تنشأ مخاطر التطورات السلبية في حالة بيع الصين كم أكبر من المتوقع من مخزوناتها الضخمة من الحبوب والسكر والقطن.

العالمي، تراجعت الأسعار ولكنها ظلت أعلى بمقدار ١,١٪ في شهر أغسطس مقارنة بشهر فبراير من العام الجاري (على أساس المتوسطات الشهرية). ورغم أنه من المتوقع زيادة العرض مجدداً في النصف الثاني من عام ٢٠١٧، يُتوقع ارتفاع سعر توازن السوق على أساس سنوي مقارنة في ظل الطلب العالمي القوي. وبالمثل، ارتفع سعر لحوم الأبقار ارتفاعاً مطرداً بنسبة ٢,٤٪ نظراً لأن الطلب التصديري على اللحوم الحمراء كان أقوى من المتوقع، كما ساهم ضعف الماشية في تراجع نمو العرض في الولايات المتحدة. ومع ارتفاع عدد المواشي في المزارع الأمريكية بأكثر من المتوقع خلال فصل الصيف، يُتوقع تراجع الأسعار في النصف الثاني من العام. وتم تخفيض توقعات أسعار الحبوب بدرجة كبيرة مع انحسار المخاوف بشأن ارتفاع درجات الحرارة والجفاف التي أدت إلى ارتفاع الأسعار في أسواق الحبوب في شهر يونيو

جدول المرفق ١-١-١: الاقتصادات الأوروبية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة  
(التغير السنوي، %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

أوروبا	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين <sup>١</sup>			رصيد الحساب الجاري <sup>٢</sup>			البطالة <sup>٣</sup>		
	توقعات			توقعات			توقعات			توقعات		
	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
أوروبا	٢,٢	٢,٥	٢,١	٢,٤	٢,٥	٠,٩	٢,٤	٢,٥	٠,٩	٢,٢	٢,٥	٢,١
أوروبا المتقدمة	١,٩	٢,١	١,٨	١,٦	١,٦	٠,٤	١,٦	١,٦	٠,٤	١,٩	٢,١	١,٨
منطقة اليورو <sup>٥</sup>	١,٩	٢,١	١,٨	١,٤	١,٥	٠,٢	١,٤	١,٥	٠,٢	١,٩	٢,١	١,٨
ألمانيا	١,٨	٢,٠	١,٩	١,٥	١,٦	٠,٤	١,٥	١,٦	٠,٤	١,٨	٢,٠	١,٩
فرنسا	١,٨	١,٦	١,٢	١,٣	١,٢	٠,٣	١,٣	١,٢	٠,٣	١,٨	١,٦	١,٢
إيطاليا	١,١	١,٥	٠,٩	١,٢	١,٤	٠,١	١,٢	١,٤	٠,١	١,١	١,٥	٠,٩
إسبانيا	٢,٥	٣,١	٣,٢	١,٥	٢,٠	٠,٢	١,٥	٢,٠	٠,٢	٢,٥	٣,١	٣,٢
هولندا	٢,٦	٣,١	٢,٢	١,٤	١,٣	٠,١	١,٤	١,٣	٠,١	٢,٦	٣,١	٢,٢
بلجيكا	١,٦	١,٦	١,٢	١,٥	٢,٢	١,٨	١,٥	٢,٢	١,٨	١,٦	١,٦	١,٢
النمسا	١,٩	٢,٣	١,٥	١,٨	١,٦	١,٠	١,٨	١,٦	١,٠	١,٩	٢,٣	١,٥
اليونان	٢,٦	١,٨	٠,٠	١,٣	١,٢	٠,٠	١,٣	١,٢	٠,٠	٢,٦	١,٨	٠,٠
البرتغال	٢,٥	٢,٥	١,٤	٢,٠	١,٦	٠,٦	٢,٠	١,٦	٠,٦	٢,٥	٢,٥	١,٤
أيرلندا	٣,٤	٤,١	٥,١	١,٥	٠,٤	٠,٢	١,٥	٠,٤	٠,٢	٣,٤	٤,١	٥,١
فنلندا	٢,٣	٢,٨	١,٩	١,٢	٠,٨	٠,٤	١,٢	٠,٨	٠,٤	٢,٣	٢,٨	١,٩
الجمهورية السلوفاكية	٣,٧	٣,٣	٣,٣	١,٤	١,٢	٠,٥	١,٤	١,٢	٠,٥	٣,٧	٣,٣	٣,٣
ليتوانيا	٣,٥	٣,٥	٢,٣	١,٤	١,٦	٠,٩	١,٤	١,٦	٠,٩	٣,٥	٣,٥	٢,٣
سلوفينيا	٢,٥	٤,٠	٣,١	١,٨	١,٦	٠,١	١,٨	١,٦	٠,١	٢,٥	٤,٠	٣,١
لكسمبرغ	٣,٦	٣,٩	٤,٢	١,٣	١,٢	٠,٠	١,٣	١,٢	٠,٠	٣,٦	٣,٩	٤,٢
لاتفيا	٣,٩	٣,٨	٢,٠	٣,٠	٣,٠	٠,١	٣,٠	٣,٠	٠,١	٣,٩	٣,٨	٢,٠
إستونيا	٣,٧	٤,٠	٢,١	٣,٤	٣,٨	٠,٨	٣,٤	٣,٨	٠,٨	٣,٧	٤,٠	٢,١
قبرص	٢,٦	٣,٤	٢,٨	٠,٧	٠,٨	١,٢	٠,٧	٠,٨	١,٢	٢,٦	٣,٤	٢,٨
مالطا	٤,٤	٥,١	٥,٥	١,٦	١,٣	٠,٩	١,٦	١,٣	٠,٩	٤,٤	٥,١	٥,٥
المملكة المتحدة <sup>٥</sup>	١,٥	١,٧	١,٨	٣,٣	٣,٦	٤,٤	٢,٦	٢,٦	٠,٧	١,٥	١,٧	١,٨
سويسرا	١,٣	١,٠	١,٤	٠,٦	٠,٥	٠,٤	٠,٦	٠,٥	٠,٤	١,٣	١,٠	١,٤
السويد	٢,٤	٣,١	٣,٢	١,٦	١,٦	١,١	١,٦	١,٦	١,١	٢,٤	٣,١	٣,٢
النرويج	١,٦	١,٤	١,١	٢,٠	٢,١	٣,٦	٢,٠	٢,١	٣,٦	١,٦	١,٤	١,١
الجمهورية التشيكية	٢,٦	٣,٥	٢,٦	١,٨	٢,٣	٠,٧	١,٨	٢,٣	٠,٧	٢,٦	٣,٥	٢,٦
الدانمرك	١,٨	١,٩	١,٧	١,٤	١,٠	٠,٣	١,٤	١,٠	٠,٣	١,٨	١,٩	١,٧
آيسلندا	٣,٣	٥,٥	٧,٢	٢,٦	١,٨	١,٧	٢,٦	١,٨	١,٧	٣,٣	٥,٥	٧,٢
سان مارينو	١,٣	١,٢	١,٠	١,٠	٠,٩	٠,٦	١,٠	٠,٩	٠,٦	١,٣	١,٢	١,٠
أوروبا الصاعدة والنامية <sup>٦</sup>	٣,٥	٤,٥	٣,١	٥,٧	٦,٠	٣,٣	٥,٧	٦,٠	٣,٣	٣,٥	٤,٥	٣,١
تركيا	٣,٥	٥,١	٣,٢	٩,٣	١٠,٩	٧,٨	٩,٣	١٠,٩	٧,٨	٣,٥	٥,١	٣,٢
بولندا	٣,٣	٣,٨	٢,٦	٢,٣	١,٩	٠,٦	٢,٣	١,٩	٠,٦	٣,٣	٣,٨	٢,٦
رومانيا	٤,٤	٥,٥	٤,٨	٣,٣	١,١	١,٦	٣,٣	١,١	١,٦	٤,٤	٥,٥	٤,٨
هنغاريا	٣,٤	٣,٢	٢,٠	٣,٢	٢,٥	٠,٤	٣,٢	٢,٥	٠,٤	٣,٤	٣,٢	٢,٠
بلغاريا <sup>٥</sup>	٣,٢	٣,٦	٣,٤	١,٤	١,١	١,٣	١,٤	١,١	١,٣	٣,٢	٣,٦	٣,٤
صربيا	٣,٥	٣,٠	٢,٨	٣,٠	٣,٤	١,١	٣,٠	٣,٤	١,١	٣,٥	٣,٠	٢,٨
كرواتيا	٢,٧	٢,٩	٣,٠	١,٢	١,١	١,١	١,٢	١,١	١,١	٢,٧	٢,٩	٣,٠

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة الاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.  
<sup>١</sup> تظهر التغيرات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يُرجى مراجعة الجدولين ألف ٦ وألف ٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.  
<sup>٢</sup> من إجمالي الناتج المحلي.  
<sup>٣</sup> قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.  
<sup>٤</sup> تم تصحيح مركز الحساب الجاري لأغراض إبلاغ أوجه التفاوت في المعاملات داخل كل منطقة.  
<sup>٥</sup> على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ما عدا في حالة سلوفينيا.  
<sup>٦</sup> تشمل ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود.

**جدول المرفق ١-١-٢: اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة**  
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	البطالة <sup>٣</sup>			رصيد الحساب الجاري <sup>٢</sup>			أسعار المستهلكين <sup>١</sup>			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي		
	توقعات			توقعات			توقعات			توقعات		
	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
آسيا	...	...	...	١,٩	٢,١	٢,٥	٢,٨	٢,٣	٢,٣	٥,٥	٥,٦	٥,٤
آسيا المتقدمة	٣,٤	٣,٤	٣,٦	٤,٢	٤,٣	٤,٥	١,٢	١,٠	٠,٥	١,٧	٢,٢	١,٧
اليابان	٢,٩	٢,٩	٣,١	٣,٨	٣,٦	٣,٨	٠,٥	٠,٤	٠,١-	٠,٧	١,٥	١,٠
كوريا	٣,٦	٣,٨	٣,٧	٥,٤	٥,٦	٧,٠	١,٩	١,٩	١,٠	٣,٠	٣,٠	٢,٨
أستراليا	٥,٤	٥,٦	٥,٧	٢,٤-	١,٦-	٢,٦-	٢,٢	٢,٠	١,٣	٢,٩	٢,٢	٢,٥
مقاطعة تايوان الصينية	٣,٨	٣,٨	٣,٩	١٣,٩	١٣,٨	١٤,٠	١,٤	١,٠	١,٤	١,٩	٢,٠	١,٥
سنغافورة	٢,١	٢,٢	٢,١	١٩,٥	١٩,٦	١٩,٠	١,٣	٠,٩	٠,٥-	٢,٦	٢,٥	٢,٠
منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة	٢,٦	٢,٦	٢,٧	٣,١	٣,٠	٤,٦	٢,٢	٢,٠	٢,٦	٢,٧	٣,٥	٢,٠
نيوزيلندا	٤,٦	٤,٩	٥,١	٣,٨-	٣,٦-	٢,٨-	٢,٠	٢,٢	٠,٦	٣,٠	٣,٥	٣,٦
منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	٢,٠	٢,٠	١,٩	٣٤,٥	٣٣,٠	٢٧,٤	٢,٢	١,٥	٢,٤	٧,٠	١٣,٤	٢,١-
آسيا الصاعدة والنامية	...	...	...	٠,٧	٠,٩	١,٤	٣,٢	٢,٦	٢,٨	٦,٥	٦,٥	٦,٤
الصين	٤,٠	٤,٠	٤,٠	١,٢	١,٤	١,٧	٢,٤	١,٨	٢,٠	٦,٥	٦,٨	٦,٧
الهند <sup>٤</sup>	...	...	...	١,٥-	١,٤-	٠,٧-	٤,٩	٣,٨	٤,٥	٧,٤	٦,٧	٧,١
مجموعة آسيان-٥	...	...	...	١,١	١,٦	٢,١	٣,١	٣,٣	٢,٤	٥,٢	٥,٢	٤,٩
إندونيسيا	٥,٢	٥,٤	٥,٦	١,٨-	١,٧-	١,٨-	٣,٩	٤,٠	٣,٥	٥,٣	٥,٢	٥,٠
تايلند	٠,٧	٠,٧	٠,٨	٨,١	١٠,١	١١,٥	١,٠	٠,٦	٠,٢	٣,٥	٣,٧	٣,٢
ماليزيا	٣,٢	٣,٤	٣,٥	٢,٢	٢,٤	٢,٤	٢,٩	٣,٨	٢,١	٤,٨	٥,٤	٤,٢
الفلبين	٥,٥	٦,٠	٥,٥	٠,٣-	٠,١-	٠,٢	٣,٠	٣,١	١,٨	٦,٧	٦,٦	٦,٩
فيتنام	٢,٣	٢,٣	٢,٣	١,٤	١,٣	٤,١	٤,٠	٤,٤	٢,٧	٦,٣	٦,٣	٦,٢
آسيا الصاعدة والنامية الأخرى <sup>٥</sup>	...	...	...	٢,٥-	١,٩-	٠,٩-	٥,٤	٥,٥	٥,٢	٦,٣	٦,٣	٥,٦
بنود للذكر	...	...	...	٠,٨	١,٠	١,٥	٣,١	٢,٥	٢,٧	٦,٥	٦,٥	٦,٥
آسيا الصاعدة <sup>٦</sup>	...	...	...	٠,٨	١,٠	١,٥	٣,١	٢,٥	٢,٧	٦,٥	٦,٥	٦,٥

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «أو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة الاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

<sup>١</sup> تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يُرجى مراجعة الجدولين ألف ٦ وألف ٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

<sup>٢</sup> من إجمالي الناتج المحلي.

<sup>٣</sup> لا قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

<sup>٤</sup> راجع الملحوظات القُطرية عن الهند في قسم «الملحوظات القُطرية» في الملحق الإحصائي.

<sup>٥</sup> بلدان آسيا الصاعدة والنامية الأخرى تشمل بنغلاديش وبوتان وبروني دار السلام وكمبوديا وفيجي وكيريباتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجزر ملديف وجزر مارشال وميكرونيزيا ومنغوليا وميانمار وناورو ونيبال وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وساموا وجزر سليمان وسري لانكا وتيمور-ليشتي وتونغا وتوفالو وفانواتو.

<sup>٦</sup> آسيا الصاعدة تشمل اقتصادات مجموعة آسيان-٥ (إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفيتنام) والصين والهند.

## الفصل ١: الآفاق والسياسات العالمية

جدول المرفق ١-٣: اقتصادات نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

البطالة <sup>٣</sup>			رصيد الحساب الجاري <sup>٢</sup>			أسعار المستهلكين <sup>١</sup>			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
...	...	...	٢,٦-	٢,٤-	٢,٥-	٢,٣	٢,٤	١,٤	٢,٢	٢,٢	١,٥	أمريكا الشمالية
٤,١	٤,٤	٤,٩	٢,٦-	٢,٤-	٢,٤-	٢,١	٢,١	١,٣	٢,٣	٢,٢	١,٥	الولايات المتحدة
٦,٣	٦,٥	٧,٠	٢,٩-	٣,٤-	٣,٣-	١,٨	١,٦	١,٤	٢,١	٣,٠	١,٥	كندا
٣,٧	٣,٦	٣,٩	٢,٠-	١,٧-	٢,٢-	٣,٨	٥,٩	٢,٨	١,٩	٢,١	٢,٣	المكسيك
١١,٦	١١,٥	١١,٨	...	...	...	٠,٩	١,١	٠,٣-	٢,٥-	٢,٨-	٢,٦-	بورتو ريكو <sup>٤</sup>
...	...	...	٢,٣-	١,٩-	١,٨-	...	...	...	١,٦	٠,٦	٢,٦-	أمريكا الجنوبية <sup>٥</sup>
١١,٨	١٣,١	١١,٣	١,٨-	١,٤-	١,٣-	٤,٠	٣,٧	٨,٧	١,٥	٠,٧	٣,٦-	البرازيل
٧,٧	٨,١	٨,٥	٣,٧-	٣,٦-	٢,٧-	١٧,٨	٢٦,٩	...	٢,٥	٢,٥	٢,٢-	الأرجنتين
٩,٢	٩,٣	٩,٢	٣,٦-	٣,٨-	٤,٣-	٣,٣	٤,٣	٧,٥	٢,٨	١,٧	٢,٠	كولومبيا
٢٩,٨	٢٦,٤	٢٠,٦	١,٣-	٠,٤-	١,٦-	٢,٣٤٩,٣	٦٥٢,٧	٢٥٤,٤	٦,٠-	١٢,٠-	١٦,٥-	فنزويلا
٦,٨	٧,٠	٦,٥	٢,٨-	٢,٣-	١,٤-	٢,٧	٢,٣	٣,٨	٢,٥	١,٤	١,٦	شيلي
٦,٧	٦,٧	٦,٧	١,٦-	١,٥-	٢,٧-	٢,٣	٣,٢	٣,٦	٣,٨	٢,٧	٤,٠	بيرو
٥,٣	٥,١	٥,٢	١,٦-	٠,٧-	١,٤	٠,٧	٠,٧	١,٧	٠,٦	٠,٢	١,٥-	إكوادور
٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٨-	٤,٧-	٥,٧-	٥,١	٣,٢	٣,٦	٤,٠	٤,٢	٤,٣	بوليفيا
٧,٣	٧,٣	٧,٩	٠,٨-	٠,٤-	٠,١-	٦,٣	٦,١	٩,٦	٣,١	٣,٥	١,٥	أوروغواي
٦,٢	٦,٥	٦,٠	٠,٤	١,١	١,٧	٤,٠	٣,٥	٤,١	٤,٠	٣,٩	٤,١	باراغواي
...	...	...	٢,٨-	٢,٩-	٢,٩-	٣,٢	٢,٨	٢,١	٣,٩	٣,٨	٣,٧	أمريكا الوسطى <sup>٦</sup>
...	...	...	٤,٣-	٤,١-	٤,١-	٣,٨	٣,٨	٢,٦	٤,٤	٢,٨	٣,٤	الكاربيبي <sup>٧</sup>
...	...	...	٢,٣-	٢,٠-	٢,٠-	٣,٦	٤,٢	٥,٦	١,٩	١,٢	٠,٩-	بنود للتذكرة
...	...	...	٢,٣-	٢,٠-	٢,٠-	٣,٦	٤,٢	٥,٦	١,٩	١,٢	٠,٩-	أمريكا اللاتينية والكاربيبي <sup>٨</sup>
...	...	...	٧,٤-	٦,٦-	٥,٤-	١,٤	١,٣	٠,٧-	٢,٨	٢,٦	٢,٦	الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي <sup>٩</sup>

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة الاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية. تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يرجى مراجعة الجدولين ألف ٦ وألف ٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

<sup>١</sup> من إجمالي الناتج المحلي.

<sup>٢</sup> قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

<sup>٣</sup> تمثل بورتو ريكو أراض تابعة للولايات المتحدة، ولكن بياناتها الإحصائية يُحتفظ بها على أساس منفصل ومستقل.

<sup>٤</sup> تشمل غيانا وسورينام. وتُستبعد بيانات أسعار المستهلكين بالنسبة للأرجنتين وفنزويلا. راجع الملحوظات القطرية عن الأرجنتين وفنزويلا في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

<sup>٥</sup> أمريكا الوسطى تتضمن بليز وكوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما.

<sup>٦</sup> تتضمن منطقة الكاريبي أنتيغوا وبربودا وجزر البهاما وبربادوس ودومينيكا والجمهورية الدومينيكية وغرينادا وهايتي وجامايكا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وترينيداد وتوباغو.

<sup>٧</sup> منطقة أمريكا اللاتينية والكاربيبي تتضمن المكسيك واقتصادات من الكاريبي وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. وتُستبعد بيانات أسعار المستهلكين بالنسبة للأرجنتين وفنزويلا. راجع الملحوظات القطرية عن الأرجنتين وفنزويلا في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

<sup>٨</sup> يضم الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي أنتيغوا وبربودا ودومينيكا وغرينادا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين. بالإضافة إلى أنغيلا ومونتسيرات. وهما ليسا من أعضاء صندوق النقد الدولي.

**جدول المرفق ١-١-٤: اقتصادات كومنولث الدول المستقلة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين**  
**ورصيد الحساب الجاري والبطالة**  
 (التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين <sup>١</sup>			رصيد الحساب الجاري <sup>٢</sup>			البطالة <sup>٣</sup>			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
...	...	...	١,٣	٠,٩	٠,٠	٥,٢	٥,٨	٨,٣	٢,١	٢,١	٠,٤	كومنولث الدول المستقلة <sup>٤</sup>
...	...	...	٢,٠	١,٦	٠,٥	٤,٧	٥,٢	٧,٩	٢,٠	٢,١	٠,٣	البلدان المصدرة للطاقة على أساس صاف
٥,٥	٥,٥	٥,٥	٣,٢	٢,٨	٢,٠	٣,٩	٤,٢	٧,٠	١,٦	١,٨	-٠,٢	روسيا
٥,٠	٥,٠	٥,٠	٣,٨-	٥,٣-	٦,٤-	٦,٥	٧,٣	١٤,٦	٢,٨	٣,٣	١,١	كازاخستان
...	...	...	٠,٣	٠,٩	٠,٧	١٢,٧	١٣,٠	٨,٠	٦,٠	٦,٠	٧,٨	أوزبكستان
٦,٠	٦,٠	٦,٠	٢,٥	١,٩	٣,٦-	٨,٠	١٢,٠	١٢,٤	١,٣	١,٠-	٣,١-	أذربيجان
...	...	...	١٤,٣-	١٥,٤-	٢١,٠-	٦,٢	٦,٠	٣,٦	٦,٣	٦,٥	٦,٢	تركمانستان
...	...	...	٤,٥-	٤,٩-	٤,٧-	٨,٣	١٠,٠	١١,٠	٢,٧	٢,١	١,٢	البلدان المستوردة للطاقة على أساس صاف
٩,٣	٩,٥	٩,٣	٣,٠-	٣,٣-	٤,١-	١٠,٠	١٢,٨	١٣,٩	٣,٢	٢,٠	٢,٣	أوكرانيا
١,٠	١,٠	١,٠	٤,٦-	٥,٣-	٣,٦-	٧,٥	٨,٠	١١,٨	٠,٧	٠,٧	٢,٦-	بيلاروس
...	...	١١,٨	١٠,٧-	١١,٩-	١٣,٣-	٣,٠	٦,٠	٢,١	٤,٢	٤,٠	٢,٧	جورجيا
١٨,٩	١٨,٩	١٨,٨	٣,٢-	٣,٦-	٢,٣-	٣,٥	١,٩	١,٤-	٢,٩	٣,٥	٠,٢	أرمينيا
...	...	...	٦,٢-	٦,٣-	٣,٨-	٨,٠	٨,٩	٥,٩	٤,٠	٤,٥	٦,٩	طاجيكستان
٧,٣	٧,٤	٧,٥	١٢,٠-	١١,٦-	٩,٧-	٥,١	٣,٨	٠,٤	٣,٨	٣,٥	٣,٨	جمهورية قيرغيزستان
٤,٢	٤,٣	٤,٢	٤,٠-	٤,٠-	٣,٨-	٥,٣	٦,٥	٦,٤	٣,٧	٤,٠	٤,٣	مولدوفا
...	...	...	٤,٢-	٤,٩-	٦,٤-	٧,٨	٨,٨	١٠,٤	٣,٧	٣,٦	٢,٥	بنود للذاكرة
...	...	...	٣,١-	٢,٧-	٢,٥-	٩,٦	١٠,٠	٥,٨	٥,٢	٥,٢	٦,١	القوقاز وآسيا الوسطى <sup>٥</sup>
...	...	...	٣,١-	٢,٧-	٢,٥-	٩,٦	١٠,٠	٥,٨	٥,٢	٥,٢	٦,١	البلدان منخفضة الدخل في منطقة كومنولث الدول المستقلة <sup>٦</sup>
...	...	...	٣,٦-	٤,٤-	٦,٢-	٨,٢	٩,٣	١١,٦	٣,٧	٣,٥	٢,٤	البلدان المصدرة للطاقة على أساس صاف ما عدا روسيا

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة الاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية. <sup>١</sup>تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يُرجى مراجعة الجدول ألف ٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

<sup>٢</sup> من إجمالي الناتج المحلي.

<sup>٣</sup> قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

<sup>٤</sup> تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهي ليست أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

<sup>٥</sup> تتضمن القوقاز وآسيا الوسطى أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان.

<sup>٦</sup> تتضمن البلدان منخفضة الدخل في منطقة كومنولث الدول المستقلة أرمينيا وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان ومولدوفا وطاجيكستان وأوزبكستان.

جدول المرفق ١-١-٥: اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

البطالة <sup>٣</sup>			رصيد الحساب الجاري <sup>٢</sup>			أسعار المستهلكين <sup>١</sup>			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
...	...	...	١,٦-	١,٩-	٤,١-	٧,٧	٦,٨	٥,١	٣,٥	٢,٦	٥,٠	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
...	...	...	٠,٢-	٠,٤-	٣,٦-	٦,٠	٤,٣	٤,٦	٣,٠	١,٧	٥,٦	البلدان المصدرة للنفط <sup>٤</sup>
...	...	٥,٦	٠,٤	٠,٦	٤,٣-	٥,٠	٠,٣-	٣,٥	١,١	٠,١	١,٧	المملكة العربية السعودية
١٢,٤	١٢,٤	١٢,٥	٥,٩	٥,١	٤,١	١٠,١	١٠,٥	٩,٠	٣,٨	٣,٥	١٢,٥	إيران
...	...	...	٢,١	٢,١	٢,٤	٢,٩	٢,١	١,٨	٣,٤	١,٣	٣,٠	الإمارات العربية المتحدة
١٣,٢	١١,٧	١٠,٥	١٠,٨-	١٣,٠-	١٦,٥-	٤,٤	٥,٥	٦,٤	٠,٨	١,٥	٣,٣	الجزائر
...	...	...	٦,٧-	٦,٣-	٨,٧-	٢,٠	٢,٠	٠,٤	٢,٩	٠,٤-	١١,٠	العراق
...	...	...	١,٠	٢,٣	٤,٩-	٤,٨	٠,٩	٢,٧	٣,١	٢,٥	٢,٢	قطر
٢,١	٢,١	٢,١	١,٤-	٠,٦-	٤,٥-	٢,٧	٢,٥	٣,٥	٤,١	٢,١-	٢,٥	الكويت
...	...	...	٤,٨-	٥,٣-	٥,٣-	١١,٢	١٢,١	٦,٢	٤,٤	٤,٣	٣,٦	البلدان المستوردة للنفط <sup>٥</sup>
١١,٥	١٢,٢	١٢,٧	٣,٨-	٥,٩-	٦,٠-	٢١,٣	٢٣,٥	١٠,٢	٤,٥	٤,١	٤,٣	مصر
٦,١	٦,٠	٦,٠	٤,٩-	٤,٠-	١,٧-	٤,٨	٤,١	٢,٩	٥,٦	٥,٣	٤,٥	باكستان
٩,٥	٩,٣	٩,٤	٢,٩-	٤,٠-	٤,٤-	١,٦	٠,٩	١,٦	٣,٠	٤,٨	١,٢	المغرب
١٨,٦	١٩,٦	٢٠,٦	٢,٠-	١,٩-	٥,٦-	١٩,٠	٢٦,٩	١٧,٨	٣,٦	٣,٧	٣,٠	السودان
١٢,٠	١٣,٠	١٤,٠	٨,٤-	٨,٧-	٩,٠-	٤,٤	٤,٥	٣,٧	٣,٠	٢,٣	١,٠	تونس
...	...	...	١٦,٨-	١٨,٠-	١٨,٦-	٢,٥	٣,١	٠,٨-	٢,٠	١,٥	١,٠	لبنان
...	...	١٥,٣	٨,٣-	٨,٤-	٩,٣-	١,٥	٣,٣	٠,٨-	٢,٥	٢,٣	٢,٠	الأردن
...	...	...	١,٣-	١,٧-	٤,٤-	٨,١	٧,١	٥,٤	٣,٢	٢,٢	٥,١	بنود للذاكرة
...	...	...	١,٣-	١,٧-	٤,٤-	٨,١	٧,١	٥,٤	٣,٢	٢,٢	٥,١	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٤,٥	٤,٣	٤,٨	٣,١	٤,١	٣,٦	٠,٥	٠,٢	٠,٥-	٣,٤	٣,١	٤,٠	إسرائيل <sup>٦</sup>
...	...	...	٥,٦-	٨,٥-	١٢,١-	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٣,٨	٥,٤	٢,٢	بلدان المغرب العربي <sup>٧</sup>
...	...	...	٦,٤-	٨,٢-	٧,٨-	١٨,٧	٢٠,٧	٨,٧	٤,٢	٣,٨	٣,٩	بلدان المشرق العربي <sup>٨</sup>

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة الاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

<sup>١</sup> تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يرجى مراجعة الجدولين ألف ٦ وألف ٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

<sup>٢</sup> من إجمالي الناتج المحلي.

<sup>٣</sup> قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

<sup>٤</sup> تشمل البحرين وليبيا وعمان واليمن.

<sup>٥</sup> تشمل أفغانستان وجيبوتي وموريتانيا والصومال. ولا تتضمن سوريا نظرا لعدم اليقين المحيط بأوضاعها السياسية.

<sup>٦</sup> تدخل إسرائيل، وهي من غير اقتصادات المنطقة، ضمن هذه المجموعة لأسباب جغرافية لكنها غير مدرجة في حساب المجلات الإقليمية.

<sup>٧</sup> يشمل المغرب العربي الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس.

<sup>٨</sup> يشمل المشرق العربي مصر والأردن ولبنان. ولا يتضمن سوريا نظرا لعدم اليقين المحيط بأوضاعها السياسية.

**جدول المرفق ١-١-٦: اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)**

البطالة <sup>٣</sup>			رصيد الحساب الجاري <sup>٢</sup>			أسعار المستهلكين <sup>١</sup>			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
...	...	...	٣,٦-	٣,٤-	٤,٢-	٩,٥	١١,٠	١١,٣	٣,٤	٢,٦	١,٤	إفريقيا جنوب الصحراء
...	...	...	٠,٦-	٠,٣-	٢,٠-	١٤,٧	١٨,١	١٨,٨	١,٦	٠,٦	١,٩-	البلدان المصدرة للنفط <sup>٤</sup>
...	...	١٣,٤	١,٠	١,٩	٠,٧	١٤,٨	١٦,٣	١٥,٧	١,٩	٠,٨	١,٦-	نيجيريا
...	...	...	٤,٥-	٤,٨-	٥,١-	٢٠,٦	٣٠,٩	٣٢,٤	١,٦	١,٥	٠,٧-	أنغولا
...	...	...	٦,٧-	٩,٣-	١٠,٢-	٢,٥	٢,٥	٢,١	٢,٧	١,٠	٢,١	غابون
...	...	...	٢,٨-	٢,٠-	٩,٢-	١,٩	٠,٢	١,١-	٢,٤	٠,٦	٦,٤-	تشاد
...	...	...	٢,٥	١٥,٩-	٧٠,١-	١,١-	٠,٤-	٣,٦	٢,٨	٣,٦-	٢,٨-	جمهورية الكونغو
...	...	...	٣,٥-	٣,٢-	٣,٤-	٥,١	٥,٣	٦,٨	٣,٢	٢,٥	٢,٠	البلدان متوسطة الدخل <sup>٥</sup>
٢٨,٣	٢٧,٦	٢٦,٧	٣,٢-	٢,٩-	٣,٣-	٥,٣	٥,٤	٦,٣	١,١	٠,٧	٠,٣	جنوب إفريقيا
...	...	...	٥,٤-	٥,٨-	٦,٧-	٩,٠	١١,٨	١٧,٥	٨,٩	٥,٩	٣,٥	غانا
...	...	...	٢,٨-	٢,٩-	١,١-	٢,٠	١,٠	٠,٧	٧,٣	٧,٦	٧,٧	كوت ديفوار
...	...	...	٣,٥-	٣,٦-	٣,٦-	١,١	٠,٧	٠,٩	٤,٦	٤,٠	٤,٧	الكاميرون
...	...	...	٢,٨-	٣,٦-	٤,٤-	٧,٤	٦,٨	١٧,٩	٤,٥	٤,٠	٣,٤	زامبيا
...	...	...	٥,٢-	٥,١-	٥,٣-	٢,٢	٢,١	٠,٩	٧,٠	٦,٨	٦,٧	السنغال
...	...	...	٨,٣-	٧,٩-	٨,٣-	٨,٢	٨,٨	٦,٦	٥,٩	٥,٦	٥,٣	البلدان منخفضة الدخل <sup>٦</sup>
...	...	...	٧,٤-	٨,٣-	٩,٩-	٨,٠	٨,١	٧,٣	٨,٥	٨,٥	٨,٠	إثيوبيا
...	...	...	٧,٠-	٦,١-	٥,٢-	٥,٢	٨,٠	٦,٣	٥,٥	٥,٠	٥,٨	كينيا
...	...	...	٦,٥-	٥,٦-	٥,٦-	٥,٠	٥,٤	٥,٢	٦,٨	٦,٥	٧,٠	تنزانيا
...	...	...	٧,٢-	٥,٦-	٤,٣-	٥,٦	٥,٨	٥,٥	٥,٢	٤,٤	٢,٣	أوغندا
...	...	...	٥,٣-	٤,٧-	٠,٨	٦,٨	٧,٨	٦,٧	٥,٣	٤,٣	٤,٢	مدغشقر
...	...	...	٢,١-	٤,٦-	٣,٤-	٤٤,٠	٤١,٧	١٨,٢	٣,٠	٢,٨	٢,٤	جمهورية الكونغو الديمقراطية
...	...	...	٣,٦-	٣,٤-	٤,٢-	٩,٣	١٠,٥	١٠,٤	٣,٤	٢,٧	١,٥	بنود للتذكرة
...	...	...	٣,٦-	٣,٤-	٤,٢-	٩,٣	١٠,٥	١٠,٤	٣,٤	٢,٧	١,٥	إفريقيا جنوب الصحراء ما عدا جنوب السودان

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة الاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

<sup>١</sup> تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمؤشرات سنوية. يرجى مراجعة الجدول ألف ٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

<sup>٢</sup> % من إجمالي الناتج المحلي.

<sup>٣</sup> % قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

<sup>٤</sup> تشمل غينيا الاستوائية وجنوب السودان.

<sup>٥</sup> تشمل بوتسوانا وكابو فيردي وليسوتو وموريشيوس وناميبيا وسيشيل وسوازيلند.

<sup>٦</sup> تشمل بنن وبوركينا فاسو وبوروندي وجمهورية إفريقيا الوسطى وجزر القمر وإريتريا وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو وليبيريا وملاوي ومالي وموزمبيق والنيجر ورواندا وسان تومي وبرينسيبي وسيراليون وتوغو وزمبابوي.

جدول المرفق ١-١-٧: موجز نصيب الفرد من الناتج الحقيقي العالمي (التغير السنوي %، تعادل القوى الشرائية)

توقعات			متوسط									
٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	
٢,٥	٢,٥	٢,٣	١,٩	٢,١	٢,٣	٢,٢	٢,٠	٣,٠	٤,٠	١,٦-	٢,٧	<b>الناتج العالمي</b>
١,٣	١,٦	١,٧	١,١	١,٧	١,٦	٠,٨	٠,٧	١,١	٢,٥	٤,٠-	١,٨	الاقتصادات المتقدمة
١,١	١,٧	١,٥	٠,٨	٢,١	١,٨	١,٠	١,٥	٠,٩	١,٧	٣,٦-	١,٥	الولايات المتحدة
١,٤	١,٨	٢,٠	١,٤	١,٦	١,١	٠,٥-	١,١-	١,٣	١,٨	٤,٩-	١,٧	منطقة اليورو <sup>١</sup>
١,٣	١,٧	١,٩	٠,٩	٠,٦	١,٥	٠,٣	٠,٥	٣,٧	٤,٢	٥,٢-	١,٧	ألمانيا
١,٤	١,٣	١,١	٠,٨	٠,٦	٠,٤	٠,١	٠,٣-	١,٦	١,٥	٣,٥-	١,٤	فرنسا
٠,٩	١,١	١,٣	١,١	٠,٨	٠,٣-	٢,٣-	٣,٢-	٠,٢	١,٢	٦,١-	٠,٩	إيطاليا
١,٨	٢,٧	٣,٢	٣,٣	٣,٣	١,٧	١,٣-	٣,٠-	١,٤-	٠,٤-	٤,٤-	٢,١	إسبانيا
١,٠	٠,٩	١,٧	١,٠	١,٢	٠,٥	٢,٢	١,٧	٠,٣-	٤,٢	٥,٣-	٠,٩	اليابان
١,١	٠,٨	١,١	١,٠	١,٤	٢,٣	١,٣	٠,٦	٠,٧	١,١	٥,٠-	٢,٠	المملكة المتحدة
٠,٧	١,١	١,٩	٠,٣	٠,٠	١,٤	١,٣	٠,٦	٢,١	١,٩	٤,١-	١,٩	كندا
١,٧	١,٧	١,٧	١,٤	١,٢	٢,١	١,٦	١,٢	٢,٥	٥,٠	١,٩-	٣,٣	اقتصادات متقدمة أخرى <sup>٢</sup>
٣,٦	٣,٥	٣,٢	٢,٨	٢,٨	٣,٢	٣,٧	٣,٧	٤,٩	٥,٩	١,١	٤,٥	<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>
٢,١	١,٨	١,٨	٠,٠	٢,٦-	١,٥	٢,٠	٣,٢	٤,٩	٤,٣	٦,٩-	٧,٢	كومنولث الدول المستقلة
١,٧	١,٧	١,٨	٠,٢-	٢,٨-	٠,٧	١,٧	٣,٦	٥,٠	٤,٥	٧,٨-	٧,٢	روسيا
٣,٦	٢,٦	٢,٢	١,٢	١,٦-	٢,٧	٣,٤	٢,٦	٥,١	٤,٤	٣,٩-	٧,٦	ما عدا روسيا
٥,٢	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٥,٧	٥,٨	٥,٩	٥,٩	٦,٧	٨,٥	٦,٤	٦,٧	آسيا الصاعدة والنامية
٥,١	٥,٩	٦,١	٦,١	٦,٤	٦,٧	٧,٣	٧,٤	٩,٠	١٠,١	٨,٧	٩,٤	الصين
٦,٨	٦,٠	٥,٣	٥,٧	٦,٦	٦,١	٥,٠	٤,١	٥,٢	٨,٧	٦,٩	٥,٢	الهند <sup>٣</sup>
٤,٠	٣,٩	٣,٩	٣,٦	٣,٥	٣,٢	٣,٧	٤,٧	٣,٢	٥,٥	١,٠	٣,٦	آسيان-٥ <sup>٤</sup>
٢,٨	٣,١	٤,١	٢,٧	٤,٢	٣,٤	٤,٣	٢,٠	٦,٠	٤,٠	٣,٥-	٣,٨	أوروبا الصاعدة والنامية
١,٧	٠,٨	٠,١	٢,١-	١,١-	٠,١	١,٨	١,٨	٣,٤	٤,٧	٣,١-	١,٩	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١,٤	٠,٧	٠,٠	٤,٤-	٤,٦-	٠,٤-	٢,١	١,٠	٣,٠	٦,٥	١,٢-	٢,١	البرازيل
١,٨	٠,٩	١,١	١,٢	١,٦	١,١	٠,٢	٢,٨	٢,٨	٣,٨	٦,٠-	١,٤	المكسيك
١,٩	١,٥	٠,٠	٢,٧	٠,٥	٠,١	٠,٣	١,٠	٤,٠	٢,٤	١,٢-	١,٩	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
٠,٠	٠,٩-	١,٨-	٠,٦-	٣,٣	١,١	٠,١-	٢,٥	٧,١	١,٣	٥,٣-	٠,٤	المملكة العربية السعودية
١,٢	٠,٧	٠,٠	١,٣-	٠,٧	٢,٤	٢,٦	١,٢	٢,٥	٤,٢	١,١	٢,٦	إفريقيا جنوب الصحراء
١,٠-	٠,٨-	١,٩-	٤,٢-	٠,١-	٣,٥	٢,٦	١,٥	٢,١	٨,٣	٥,٥	٤,٦	نيجيريا
٠,٦	٠,٥-	٠,٩-	١,٣-	٠,٣-	٠,٢	١,٠	٠,٧	١,٨	١,٦	٢,٩-	٢,٧	جنوب إفريقيا
١,٥	١,٩	٢,١	١,٦	١,٩	١,٥	٠,١	٠,٦-	١,٥	١,٩	٤,٦-	٢,١	بنود للذاكرة
٣,١	٣,٠	٢,٢	١,٢	٢,٢	٣,٧	٣,٨	٢,٤	٣,٧	٥,٢	٣,٥	٣,٤	الاتحاد الأوروبي
٣,١	٣,٠	٢,٢	١,٢	٢,٢	٣,٧	٣,٨	٢,٤	٣,٧	٥,٢	٣,٥	٣,٤	البلدان النامية منخفضة الدخل

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة الاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

<sup>١</sup> تحسب البيانات كحاصل جمع فرادى بلدان منطقة اليورو.

<sup>٢</sup> ما عدا مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

<sup>٣</sup> راجع الملحوظات القطرية عن الهند في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

<sup>٤</sup> إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وفيت نام.



## المراجع:

- Bugamelli, Matteo, and Francesco Paterno. 2009. "Output Growth Volatility and Remittances," *Economica*, (78) 480–500.
- Caldara, Dario, and Matteo Iacoviello. 2017. "Measuring Geopolitical Risk." Working Paper, Board of Governors of the Federal Reserve Board, Washington, DC.
- Canon, Maria, Marianna Kudlyak, and Yang Liu. 2015. "Youth Labor Force Participation Continues to Fall, but It Might Be for a Good Reason." Federal Reserve Bank of St. Louis Regional Economist, January.
- Canova, Fabio. 2004. "Testing for Convergence Clubs in Income Per Capita: A Predictive Density Approach." *International Economic Review* 45 (1): 49–77.
- Catão, Luis, and Gian M. Milesi-Ferretti. 2014. "External Liabilities and Crises." *Journal of International Economics* (94) 18–32.
- Catão, Luis, and Roberto Chang. 2017. "Financial Frictions and Risk Sharing in Small Open Economies." Unpublished.
- Chami, Ralph, Dalia S. Hakura, and Peter Montiel. 2009. "Remittances: An Automatic Output Stabilizer?" IMF Working Paper 09/91, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Combes, Jean-Louis, and Christian Ebeke. 2011. "Remittances and Household Consumption Instability in Developing Countries." *World Development* 39 (7): 1076–89.
- Costinot, Arnaud, and Andrés Rodríguez-Clare. 2013. "Trade Theory with Numbers: Quantifying the Consequences of Globalization." NBER Working Paper 18896, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Council of Economic Advisors. 2014. "The Labor Force Participation Rate since 2007: Causes and Policy Implications." Council of Economic Advisors, Washington, DC.
- . 2016. "The Long-Term Decline in Prime-Age Male Labor Force Participation." Council of Economic Advisors, Washington, DC.
- Daly, Mary C., Bart Hobijn, and Joseph Peditke. 2017. "The Good News on Wage Growth." San Francisco Fed Blog, Federal Reserve Bank of San Francisco.
- De, Supriyo, Ergys Islamaj, Ayhan Kose, and S. Reza Yousefi. 2016. "Remittances over the Business Cycle: Theory and Evidence." World Bank KNOMAD Working Paper 11, World Bank, Washington, DC.
- Desdoigts, Alain. 1999. "Patterns of Economic Development and the Formation of Clubs." *Journal of Economic Growth* 4 (3): 305–30.
- Durlauf, Steven N., and Paul Johnson. 1995. "Multiple Regimes and Cross-Country Growth Behavior." *Journal of Applied Econometrics* 10 (4): 365–84.
- Durlauf, Steven N., and Danny T. Quah. 1999. "The New Empirics of Economic Growth." In *Handbook of Macroeconomics* (1A) edited by John Taylor and Michael Woodford. Amsterdam, North-Holland.
- Dvorkin, Maximiliano, and Hannah Shell. 2015. "A Cross-Country Comparison of Labor Force Participation." *Economic Synopses* 17 (3–4).
- Fajgelbaum, Pablo, and Amit Khandelwal. 2016. "Measuring the Unequal Gains from Trade." *Quarterly Journal of Economics* 131 (3): 1113–80.
- Aaronson, Stephanie, Tomaz Cajner, Bruce Fallick, Felix Galbis-Reig, Christopher Smith, and William Wascher. 2014. "Labor Force Participation: Recent Developments and Future Prospects." *Brookings Papers on Economic Activity*, Fall.
- Abiad, Abdul D., Davide Furceri, and Petia Topalova. 2016. "The Macroeconomic Effects of Public Investment: Evidence from Advanced Economies." *Journal of Macroeconomics* 50 (C): 224–40.
- Adams, Richard, and John Page. 2005. "Do International Migration and Remittances Reduce Poverty in Developing Countries?" *World Development* 33 (10): 1645–69.
- Adler, Gustavo, Romain Duval, Davide Furceri, Sinem Kılıç Çelik, Ksenia Koloskova, and Marcos Poplawski-Ribeiro. 2017. "Gone with the Headwinds: Global Productivity." IMF Staff Discussion Note 17/04, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Adler, Gustavo, Nicolas Magud, and Alejandro Werner. 2017. "Terms-of-Trade Cycles and External Adjustment." IMF Working Paper 17/29, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Aiyar, Shekhar, Christian Ebeke, and Xiaobo Shao. 2016. "The Impact of Workforce Aging on European Productivity." IMF Working Paper 16/238, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Baldwin, Richard. 2016. "The Great Convergence: Information Technology and the New Globalization." Cambridge, MA, Belknap Press.
- Balleer, Almut, Ramón Gómez-Salvador, and Jarkko Turunen. 2009. "Labor Force Participation in the Euro Area: A Cohort Based Analysis." European Central Bank Working Paper 1049, European Central Bank, Frankfurt.
- Banerji, Angana, Valerio Crispolti, Era Dabla-Norris, Romain A. Duval, Christian H. Ebeke, Davide Furceri, Takuji Komatsuzaki, and Tigran Poghosyan. 2017. "Labor and Product Market Reforms in Advanced Economies: Fiscal Costs, Gains, and Support." IMF Staff Discussion Note 17/03, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Beaton, Kimberly, Serhan Cevik, and Reza Yousefi. 2017. "Smooth Operator: Remittances and Fiscal Shocks." IMF Working Paper 17/165, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Beaton, Kimberly, Svetlana Cerovic, Misael Galdamez, Metodij Hadzi-Vaskov, Franz Loyola, Zsoka Koczan, Bogdan Lissovolik, Jan Martijn, Yulia Ustyugova, and Joyce Wong. 2017. "Migration and Remittances in Latin America and the Caribbean: Engines of Growth and Macroeconomic Stabilizers?" IMF Working Paper 17/144, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Bems, Rudolfs, Robert C. Johnson, and Kei-Mu Yi. 2010. "Demand Spillovers and the Collapse of Trade in the Global Recession." *IMF Economic Review* 58 (2): 295–326.
- Blau, Francine D., and Lawrence M. Kahn. 2013. "Female Labor Supply: Why is the US Falling Behind?" Institute of Labor Economics, Discussion Paper 7140.

- IIF Working Paper, Institute of International Finance, Washington, DC.
- Koopman, Robert, Zhi Wang, and Shang-Jin Wei. 2014. "Tracing Value-Added and Double Counting in Gross Exports." *American Economic Review* 104 (2): 459–94.
- Kose, M. Ayhan, Eswar S. Prasad, and Marco E. Terrones. 2009. "Does Financial Globalization Promote Risk Sharing?" *Journal of Development Economics* 89 (2): 258–70.
- Krause, Eleanor, and Isabel Sawhill. 2017. "What We Know and Don't Know about Declining Labor Force Participation: A Review." Center on Children and Families at Brookings, The Brookings Institution, Washington, DC.
- Laeven, Luc, and Fabian Valencia. 2008. "Systemic Banking Crises: A New Database." IMF Working Paper 08/224, International Monetary Fund, Washington, DC.
- . 2010. "Resolution of Banking Crises: The Good, the Bad, and the Ugly." IMF Working Paper 10/44, International Monetary Fund, Washington, DC.
- . 2012. "Systemic Banking Crises Database: An Update." IMF Working Paper 12/163, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Lakner, Christoph, and Branko Milanovic. 2015. "Global Income Distribution: From the Fall of the Berlin Wall to the Great Recession." *World Bank Economic Review* 30 (2): 203–32.
- Lane, Philip R., and Gian Maria Milesi-Ferretti. 2017. "International Financial Integration in the Aftermath of the Global Financial Crisis." IMF Working Paper 17/115, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Lewis, Karen. 1996. "What Can Explain the Apparent Lack of International Consumption Risk Sharing?" *Journal of Political Economy* 104 (2): 267–97.
- McCauley, Robert N., and Chang Shu. 2016. "Dollars and Renminbi Flowed out of China." *Bank for International Settlements Quarterly Review*, March 2016.
- Obstfeld, Maurice. 1993. "Are Industrial-Country Consumption Risks Globally Diversified?" NBER Working Paper 4308, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Prasad, Eswar, Kenneth Rogoff, Shang-Jin Wei, and M. Ayhan Kose. 2003. "Effects of Financial Globalization on Developing Countries: Some Empirical Evidence." IMF Occasional Paper 220, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Rajan, Raghuram, and Arvind Subramanian. 2005. "What Undermines Aid's Impact on Growth?" IMF Working Paper 05/126, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Ratha, Dilip. 2003. "Workers' Remittances: An Important and Stable Source of External Development Finance." In *Global Development Finance 2003: Striving for Stability in Development Finance*. Washington, DC: World Bank.
- Sorensen, Bent, Yi-Tsung Wu, Oved Yosha, and Yu Zhu. 2005. "Home Bias and International Risk Sharing: Twin Puzzles Separated at Birth." CEPR Discussion Paper 5113, Centre for Economic Policy Research, London.
- Feyrer, James. 2007. "Demographics and Productivity." *Review of Economics and Statistics* 89 (1): 100–09.
- Frankel, Jeffrey. 2011. "Are Bilateral Remittances Countercyclical?" *Open Economies Review* 22 (1): 1–16.
- Giuliano, Paola, and Marta Ruiz-Arranz. 2009. "Remittances, Financial Development, and Growth." *Journal of Development Economics* 90 (1): 144–52.
- Gruss, Bertrand. 2014. "After the Boom—Commodity Prices and Economic Growth in Latin America and the Caribbean." IMF Working Paper 14/154, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Hadzi-Vaskov, Metodij. 2006. "Workers' Remittances and International Risk-Sharing." Tjalling C. Koopmans Research Institute Discussion Paper 06–19, University of Utrecht.
- International Monetary Fund (IMF). 2013a. "Macroeconomic Issues in Small States: Implications for Fund Engagement." Washington, DC.
- . 2013b. "Staff Guidance Note on the Application of the Joint Bank-Fund Debt Sustainability Framework for Low-Income Countries." Washington, DC.
- . 2014. "Is It Time for an Infrastructure Push? The Macroeconomic Effects of Public Investment." Chapter 3 of the October *World Economic Outlook*, Washington, DC.
- . 2014. "Macroeconomic Developments in Low-Income Developing Countries." IMF Policy Paper, Washington, DC.
- . 2016a. "External Sector Report." Washington, DC.
- . 2016b. "Small States' Resilience to Natural Disasters and Climate Change—Role of the IMF." IMF Policy Paper, Washington, DC.
- . 2017a. "Article IV Consultation with the United States of America." Concluding Statement of the IMF Mission, Washington, DC.
- . 2017b. "External Adjustment to Terms-of-Trade Shifts." Chapter 3 of the *Western Hemisphere Regional Economic Outlook*. April, Washington, DC.
- . 2017c. "External Sector Report." Washington, DC.
- . 2017d. Forthcoming. "G20 Report on Strong, Sustainable, and Balanced Growth." Washington, DC.
- , World Bank, and World Trade Organization. 2017. "Making Trade an Engine of Growth for All." Policy Papers, Washington, DC.
- Jongwanich, Juthathip. 2007. "Workers' Remittances, Economic Growth and Poverty in Developing Asia and the Pacific Countries." UNESCAP Working Paper 07/01, United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, Bangkok.
- Kalemli-Ozcan, Sebnem, Bent E. Sorensen, and Oved Yosha. 2003. "Risk Sharing and Industrial Specialization: Regional and International Evidence." *American Economic Review* 93 (3): 903–18.
- Koepke, Robin. 2015. "What Drives Capital Flows to Emerging Markets? A Survey of the Empirical Literature."

Yi, Kei-Mu. 2003. "Can Vertical Specialization Explain the Growth in World Trade?" *Journal of Political Economy* 111 (1): 52–102.  
———. 2010. "Can Multistage Production Explain the Home Bias in Trade?" *American Economic Review* 100 (1): 364–93.

Wacziarg, Romain, and Karen Horn Welch. 2008. "Trade Liberalization and Growth: New Evidence." NBER Working Paper 10152, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

# ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات

مؤخرا تعكس تصحيح الارتفاع في نمو الأجور على نحو غير قابل للاستمرار قبل الركود الكبير. ومع ذلك، فهذا النمط أوسع انتشارا.

وترتبط ديناميكية الأجور الاسمية عموما بالتغيرات الأساسية في عنصر «عيني» — هو الناتج المادي الذي تحققه العمالة مع مدخلات أخرى في الإنتاج — وكذلك بالضغوط التضخمية في الاقتصاد. ومن هذا المنظور، يتسق تراجع نمو الأجور الاسمية، من حيث المبدأ، مع بطء نمو إنتاجية العمالة المعروف على نطاق واسع وهو ما يمكن أن يؤثر سلبا على الديناميكية الأساسية للأجور الحقيقية، ويؤدي إلى انخفاض التضخم عموما على مستوى الاقتصادات المتقدمة.<sup>١</sup>

كذلك تزامن تراجع نمو الأجور الاسمية بوجه عام مع انخفاض ساعات العمل لكل عامل، وتزامن في بعض الحالات مع ارتفاع معدل العمل بدوام جزئي غير طوعي وارتفاع نسبة عقود العمل المؤقتة. وبالتالي فإن مقاييس البطالة الكلية ليست مؤشرا على تراخي سوق العمل، نظرا لهذا الارتفاع في العمل بدوام جزئي وفي العقود المؤقتة. وربما أشارت هذه التطورات أيضا إلى التغيرات الدائمة في طبيعة علاقات التوظيف بين الشركات والعاملين استجابة للتغير التكنولوجي وأوجه الجمود المتبقية في أسواق العمل لدى بعض البلدان والتي تمنع أصحاب العمل من التوظيف على أساس العقود القياسية بدوام كامل.<sup>٢</sup>

ومن منظور اقتصادي كلي، يلقي هذا الفصل الضوء على القوى التي تشكل تطورات الأجور الاسمية والتي يمكن أن يسترشد بها الجدل الدائر حول مدى التراخي في الاقتصاد والوتيرة الملائمة للخروج من السياسات النقدية التيسيرية. وكما أشار الفصل الأول، لا تزال معدلات التضخم الأساسي في معظم الاقتصادات المتقدمة دون المستويات المستهدفة ولم تبتد انتعاشا مطردا حتى مع ارتفاع النمو بوجه عام على مدى السنة الماضية. وبينما تشكل الأجور العنصر الأكبر في تكاليف إنتاج معظم الشركات، فإن ارتفاع الأجور استجابة لانخفاض البطالة هو السبب الرئيسي في ارتفاع التضخم الأساسي عادة مع ارتفاع الطلب الكلي وتقلص الطاقة

لا يزال نمو الأجور الاسمية في معظم الاقتصادات المتقدمة أقل بصورة ملحوظة من مستوياته قبل الركود الكبير في ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويخلص هذا الفصل إلى أنه يمكن إرجاع معظم التباطؤ في نمو الأجور إلى تراخي سوق العمل (البطالة الكلية وعدم استخدام الطاقة الإنتاجية الكاملة للعمالة في شكل العمل بدوام جزئي غير طوعي)، وتوقعات التضخم، والاتجاه العام لنمو الإنتاجية. وربما كان العمل بدوام جزئي غير طوعي قد ساعد على دعم مشاركة القوى العاملة وسهّل الانخراط بمزيد من القوة في مكان العمل مقارنة بالبطالة كبديل عن ذلك، إلا أنه يبدو قد ساهم كذلك في إضعاف نمو الأجور. وهذا هو الحال حتى في الاقتصادات التي تبدو لديها درجة منخفضة من التراخي المقيس (أي أن معدلات البطالة الكلية الآن في مستوى متوسطاتها في السنوات السابقة على الركود أو أقل منها). وهناك عوامل مشتركة—بخلاف التراخي والإنتاجية وتضخم الأسعار— فرضت كذلك ضغوطا خافضة للأجور في السنوات الأخيرة، مما يدل على أن الطبيعة المتزامنة لتوافر الطاقة الإنتاجية الزائدة عبر البلدان ربما أدت إلى تضخيم آثارها. ومن شأن السياسات التيسيرية أن تساعد على رفع الطلب وخفض معدلات البطالة الكلية، إلا أن نمو الأجور قد يظل ضعيفا حتى يقل العمل بدوام جزئي غير طوعي أو يرتفع الاتجاه العام لنمو الإنتاجية. ومن المرجح كذلك أن تظل معدلات التضخم منخفضة ما لم تتسارع وتيرة نمو الأجور وتتجاوز معدل نمو الإنتاجية بصورة دائمة. وسيكون من المهم تقييم الدرجة الحقيقية للتراخي على أساس أبعد من معدلات البطالة الكلية المقيسة عند تحديد الوتيرة الملائمة للخروج من السياسات النقدية التيسيرية.

## مقدمة

مضى ما يقرب من عقد على الركود الكبير في ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ولا يزال نمو الأجور الاسمية في معظم الاقتصادات المتقدمة أقل بصورة ملحوظة من مستوياته قبل الركود. وهذا هو الحال حتى في الاقتصادات التي تسجل معدلات بطالة في مستوى متوسطاتها خلال السنوات السابقة على الركود أو حتى أقل منها. وفي بعض الحالات، ربما كانت ديناميكية الأجور

مؤلفو هذا الفصل هم جي هي هونغ، تشوكا كوتسان، ويتشنغ ليان، مالهار نابير (رئيس الفريق)، وقدم لهم الدعم بنجامين هيلغستوك، وجونجبن لي.

<sup>١</sup> للاطلاع على تفاصيل تباطؤ نمو الإنتاجية، راجع دارسات Fernald (2014) و(2016): Byrne, Fernald, and Reinsdorf و(2017): Adler and others. وللإطلاع على ضعف معدلات التضخم في الاقتصادات المتقدمة راجع الفصل الثالث في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير «أفاق الاقتصاد العالمي». <sup>٢</sup> راجع دراسة Bentolila and others (2012) للاطلاع على مناقشة حول أوجه الجمود في سوق العمل واستخدام العقود المؤقتة.

الاسمية على مستوى البلدان في السنوات الأخيرة. كذلك يشير التحليل إلى أن العوامل المشتركة ظلت تفرض ضغوطا متزايدة لخفض تضخم الأجور في أعقاب الأزمة المالية العالمية ولا سيما خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وبالنسبة لعدد من اقتصادات منطقة اليورو التي سجلت مستويات عجز كبيرة في الحساب الجاري قبل الأزمة، ربما كان ذلك انعكاسا لإجراءات السياسات التي اتخذت لإبطاء نمو الأجور وتحسين القدرة التنافسية في أعقاب الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو.<sup>٤</sup> وبوجه أعم، فإن التوصل إلى العوامل المشتركة الكبيرة وراء ضعف الأجور يمكن أن يشير إلى التأثير المتزايد لأوضاع سوق العمل في بلدان أخرى على تحديد الأجور في اقتصاد ما (في ظل زيادة قوة التكامل الاقتصادي عبر الحدود). وقد يشير كذلك إلى تراجع الطلب العام والمتزامن عبر كثير من البلدان، والمخاوف المتصاعدة من فقدان الوظائف، التي ربما أعاققت نمو الأجور في أعقاب الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو.

- تتفاوت الأدوار النسبية لتراخي سوق العمل ونمو الإنتاجية عبر البلدان المختلفة. ففي الاقتصادات المتقدمة التي لا تزال تسجل معدلات بطالة أعلى بكثير من متوسطاتها قبل الركود الكبير، يمكن إرجاع حوالي نصف تباطؤ نمو الأجور الاسمية منذ ٢٠٠٧ إلى المقاييس التقليدية لتراخي سوق العمل، بينما يشكل العمل بدوام جزئي غير طوعي عبئا كبيرا آخر على الأجور. وتراجع أهمية نمو الإنتاجية بدورها نسبيا لأن مستوى نمو الإنتاجية كان متدنيا في هذه الاقتصادات بوجه عام في البداية، وشهد درجة أقل من التباطؤ.
- وفي الاقتصادات التي سجلت معدلات بطالة أقل من متوسطاتها قبل الركود الكبير، يمكن أن يشكل بطء نمو الإنتاجية معظم — نحو ثلثي — التباطؤ في نمو الأجور الاسمية منذ عام ٢٠٠٧. ولكن، حتى هنا، يبدو أن العمل بدوام جزئي غير طوعي يلقي عبئا على نمو الأجور، مما يشير إلى أن التراخي في سوق العمل أكبر مما تعكسه معدلات البطالة الكلية.
- وازداد العمل بدوام جزئي غير طوعي بصورة أكبر في البلدان التي تشير التقديرات إلى انخفاض الناتج فيها عن مستواها الممكن. ومتى أخذ تأثير التراخي في الحساب، ازداد العمل بدوام جزئي غير طوعي حيث انخفضت توقعات النمو على المدى المتوسط بدرجة أكبر، وكان التقدم في التحول إلى النظم الآلية يسير بوتيرة أسرع، وازدادت أهمية الخدمات في الاقتصاد.

الفائضة في الاقتصاد.<sup>٣</sup> ومن ثم، لا يرجح عودة التضخم الأساسي في الاقتصادات المتقدمة إلى الارتفاع بصورة دائمة قبل أن يؤدي ضيق الأوضاع في أسواق العمل إلى ارتفاع تضخم الأجور. وخلاصة القول إنه من المهم تكوين فهم أعمق للقوى التي تؤثر على نمو الأجور من أجل تقييم المسار المناسب للسياسة النقدية.

ومن شأن الرؤى المتعمقة للقوى المحركة لديناميكية الأجور ودور العمل بدوام جزئي والعقود المؤقتة أن تطرح منظورا لآفاق عدم المساواة في توزيع الدخل والتحركات الممكنة على صعيد السياسات لمعالجة مسألة ضمان دخل العاملين في وظائف بدوام جزئي أو بعقود مؤقتة. وقد تتضمن هذه التحركات معالجة التراخي، ودعم إعادة التدريب واكتساب مهارات جديدة، ومعالجة ما تبقى من أوجه جمود في سوق العمل وجمود هيكله، وضمان الإنصاف في معاملة الموظفين في ظل الأنواع المختلفة من العقود.

وبناء على ذلك، يتناول هذا الفصل التساؤلات الرئيسية التالية:

- القوى المحركة: ما مدى مساهمة العوامل الكلية في الاقتصاد الكلي مثل تراخي سوق العمل، وتوقعات التضخم، والاتجاه العام لنمو إنتاجية العمالة في ديناميكية الأجور الاسمية المشاهدة على مستوى الاقتصادات المتقدمة منذ الركود الكبير؟ وكيف تأثر التراخي في سوق العمل ومن ثم ديناميكية الأجور بالمزيج المتطور من العمل بدوام كامل مقابل العمل بدوام جزئي غير طوعي وعقود العمل المفتوحة مقابل عقود العمل المؤقتة؟
- التغيرات الأساسية: كيف تأثر تحديد الأجور الاسمية والعمل بدوام جزئي بالتغيرات في الحوافز والقيود التي واجهت الشركات في السنوات الأخيرة (مثل تلك المتعلقة بتغير التوقعات بشأن آفاق النمو في الأجل المتوسط والتكنولوجيا وعمليات الإنتاج العالمية)؟ وما مدى تأثير الأجور والعمل بدوام جزئي بالتحويلات في القوة التفاوضية (الناشئة، على سبيل المثال، من التغيرات في نظم التوظيف والتنظيم النقابي، ودرجة منافسة الواردات)؟

وفيما يلي النتائج الرئيسية التي استخلصها هذا الفصل:

- العوامل الاقتصادية الكلية مثل تراخي سوق العمل (البطالة الكلية والقصور في استخدام الطاقة الإنتاجية الكاملة للعمالة في صورة العمل بدوام جزئي غير طوعي)، وتوقعات التضخم، والاتجاه العام لنمو الإنتاجية يمكن أن تسهم بالجزء الأكبر من اختلاف نمو الأجور

<sup>٣</sup> على النحو المشار إليه في الفصل الأول، فإن أحد أسباب تراجع تضخم الأجور الذي يعود إلى انخفاض نمو الإنتاجية لا يُترجم إلى تراجع في تضخم الأسعار، نظرا لأن التغيرات ليس لها أثر صافٍ على ضغوط التكلفة (المتغير البديل لها هو تكاليف وحدة العمل).

<sup>٤</sup> راجع أيضا دراسة (Kang and Shambaugh (2014).

## الفصل ٢: ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات

ومتى تعمق الركود، قامت بتسريحها. وبعد ذلك يتراجع متوسط نمو الأجور، ويعود ضعف الضغوط التضخمية وينتقل إلى ضعف نمو الأجور الاسمية. وبالتالي، فالعاملان الدوريان الرئيسيان المرتبطان بالأجور هما درجة التراخي في الاقتصاد والتوقعات التضخمية.

وخلال العقد الماضي—الذي شهد ركودا عميقا امتد لفترة طويلة، وتراجعا في أعداد العاملين بدوام كامل—اتخذ عدم استخدام الطاقة الإنتاجية الكاملة للعمالة أبعادا أخرى تجاوزت قياس التراخي المعياري على أساس معدل البطالة ويبدو أنها أثرت كذلك على الأجور.<sup>٥</sup> وخلصت دراسات أجريت مؤخرا، على سبيل المثال، إلى أدلة على تأثير الأجور سلبا بالعمالة المحبطة أو بارتفاع نسبة العمل بدوام جزئي (دراسة Blanchflower and Posen 2014، ودراسة Smith 2014).<sup>٦</sup>

وإضافة إلى الدورة الاقتصادية، فمن أهم القوى التي تشكل نمو متوسط الأجور هو الاتجاه العام لنمو إنتاجية العمالة—أي زيادة الناتج في كل ساعة من مدخلات العمل مقترنة بعوامل الإنتاج الأخرى. ومن منظور الشركات، في ظل الاتجاه العام لتسارع وتيرة نمو إنتاجية العمالة، تزداد قيمة تشغيل مزيد من العاملين مقارنة بتكلفة توسيع فاتورة الأجور.<sup>٧</sup> وتترجم زيادة الطلب على العمالة إلى زيادة في الوظائف الشاغرة نسبيا إلى الباحثين عن عمل، وبالتالي ارتفاع الضغط على الأجور. وعلى العكس من ذلك، فمع تراجع نمو الإنتاجية، إذا تساوت كل العوامل الأخرى، تتراجع الربحية مع تراجع قدرة الشركات على استيعاب ارتفاع أجور العاملين لديها بالفعل أو رغبتها في جذب عاملين جدد

<sup>٥</sup> راجع دراسة (Trigari 2014).

<sup>٦</sup> تشير دراسة (Altig and Higgins 2014) إلى التأثير السلبي على أجور العاملين بدوام جزئي لأسباب اقتصادية. وتنتظر دراسات أخرى فيما إذا كان العاطلون عن العمل لفترات طويلة يؤثران على ديناميكية الأجور بنفس مقدار تأثير العاطلين عن العمل لفترات قصيرة (دراسات Stock 2011؛ و Gordon 2013؛ و Council of Economic Advisers 2014؛ و Krueger، و Cramer، and Cho 2014؛ و Rudebusch and Williams 2014؛ و Watson 2014) يحفزها جزئيا ما بدا من زيادة قوة معدلات تضخم الأسعار والأجور عقب الركود الكبير مباشرة بدرجة فاقت التوقعات بناء على منحنيات فيليبس التقليدية للأسعار والأجور. وأشارت هذه الدراسات عموما إلى أن تأثير البطالة قصيرة الأجل أكبر من تأثير البطالة طويلة الأجل. وبرغم هذا، أشارت دراسات أخرى إلى الوضع في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، حيث تطورت معدلات البطالة طويلة وقصيرة الأجل معا على نحو وثيق خلال العقود القليلة السابقة على الركود الكبير، وعليه فمن الصعب فصل الآثار الناجمة عنهما (دراسة Kiley 2014، ودراسة Smith 2014).

<sup>٧</sup> يمكن تعجيل وتيرة نمو إنتاجية العمالة عن طريق الجمع بين تعميق رأس المال (أو زيادة عدد الآلات والمعدات التي يشغلها كل عامل)، وتحسين رأس المال البشري وتكوين مهارات القوى العاملة في المتوسط، وتعجيل وتيرة انتشار التكنولوجيا التي تكمل مهارات العامل النموذجي. وقد تختلف الآثار التي تقع على أنواع معينة من العاملين، حسب درجة تكامل التغيير التكنولوجي مع مهاراتهم والمهام التي يؤديونها، على النحو الواردة مناقشته مزيد من التفصيل فيما يلي.

• ويشير التحليل إلى أن السياسات التيسيرية يمكن أن تساعد على رفع الطلب وخفض معدلات البطالة الكلية، بينما قد يظل نمو الأجور ضعيفا حتى يقل العمل بدوام جزئي غير طوعي أو يرتفع الاتجاه العام لنمو الإنتاجية. كذلك يُرجح أن تظل معدلات التضخم منخفضة ما لم يتسارع نمو الأجور بوتيرة تتجاوز نمو الإنتاجية بصورة دائمة. وسيكون من المهم تقييم درجة التراخي الحقيقية التي تتجاوز معدلات البطالة الكلية المقيسة عند تحديد الوتيرة الملائمة للخروج من مرحلة السياسات النقدية التيسيرية.

ويقدم القسم التالي تمهيدا عن العوامل المحددة لنمو الأجور من أجل المساعدة على الإعداد للتحليل التجريبي. ثم يُحصى هذا الفصل التغيرات التي شهدتها أسواق العمل في الاقتصادات المتقدمة على مدى السنوات الأخيرة. وفي الأقسام اللاحقة، يجري تقييم القوى التي تشكل ديناميكية الأجور الاسمية ونتائج توظيف العمالة على المستوى الكلي. ويختتم الفصل بمناقشة انعكاسات السياسات الرئيسية التي تُستخلص من التحليل.

### تحديد الأجور—تمهيد

تحدد الأجور الاسمية على أساس التفاعل بين عرض العمالة والطلب عليها، وكلاهما يخضع لتأثيرات متعددة ومتراصة. ومن المفيد تصنيفها كتأثيرات مرتبطة بالدورة الاقتصادية والقوى الأبطأ حركة (طويلة المدى).

وعلى مدار الدورة الاقتصادية، يُترجم الطلب الكلي على الناتج النهائي إلى طلب على العمالة. وفي المرحلة التوسعية، يقوم أصحاب العمل بزيادة مدخلات العمل لتلبية الطلب النهائي المتزايد. ومن شأن ارتفاع الطلب على العمالة أن يسفر عن زيادة ساعات العمل (بما فيها العمل الإضافي)، وتراجع العمل بدوام جزئي غير طوعي، وارتفاع عدد العاملين. وفي نهاية المطاف، مع استمرار ارتفاع الطلب، تنتقل أعداد الباحثين عن عمل (العاطلون عن العمل إضافة إلى العاملين في الوقت الراهن الذين يبحثون عن فرصة عمل أكثر جذبا) مقارنة بالشواغر المتاحة، ويدفع أصحاب العمل أجورا أعلى لجذب العمالة أو الاحتفاظ بمن يعملون لديهم. وإذا ارتبطت الأجور الاسمية بمؤشر تضخم أسعار المستهلكين وتأثرت بمسار التضخم المتوقع، فإن ارتفاع الضغوط السعرية في المرحلة التوسعية من الدورة الاقتصادية يمكن أن يعزز أيضا نمو متوسط الأجور الاسمية. والعكس صحيح في حالة تراجع الطلب النهائي وتحول الدورة الاقتصادية. فربما اتجهت الشركات في البداية إلى الاحتفاظ بالعمالة،

Dorn 2013, Goos, Manning, and Salomons ودراسة (2014). ومن شأن ذلك إضعاف القوة التفاوضية لهذه العمالة ووضع شروط عمل أقل جذبا، ربما في الوظائف التي تتطلب مهارات أقل (مثل ضعف نمو الأجور، أو العمل لساعات أقل، أو زيادة نسبة العمل بدوام جزئي). ومن ناحية أخرى، فإن تقدم تكنولوجيا التصميم يمكن أن يكمل العمالة عالية المهارات بشكل كبير، مثل المهندسين والمعماريين ممن يتطلب عملهم حل مشكلات معقدة، ويدفع إنتاجيتهم ويزيد قدرتهم على طلب أجور أعلى. كذلك فإن القوة التفاوضية للعمالة يمكن أن تتأثر بالتعرض للمنافسة الدولية. وقد ينشأ ذلك من خلال التجارة وانخراط الشركات في سلاسل العرض العالمية، وقد يرجح كذلك إلى المخاوف من نقل مواقع منشآت الإنتاج إلى اقتصادات ذات تكاليف بوجه عام. ومن شأن التحول إلى النظم الآلية وزيادة المنافسة أن يضعفا دورهما التنظيم النقابي.

ومن منظور الشركات، فإن عدم اليقين بشأن النمو في الأجل المتوسط يمكن أن يؤثر كذلك على قرارات التوظيف وعلى ديناميكية الأجور الناتجة عنها. وحينما يزداد التفاؤل واليقيين بشأن الإيرادات المستقبلية، قد يزداد إقدام الشركات على توظيف عاملين بدوام كامل، وتوفير وظائف بعقود مفتوحة، ودفع أجور أفضل للاحتفاظ بالعمالة أو تحسين جودة توافق المهارات مع متطلبات سوق العمل. وعندما تتراجع التوقعات بشأن النمو، أو في حالة تصور وجود مخاطر من حدوث تطورات سلبية، أو عدم اليقين بشأن المستقبل، قد تتراجع رغبة الشركات في الارتباط باتفاقيات توظيف ربما كانت مكلفة وتفضل بدلا من ذلك أن توظف العمالة بدوام جزئي، أو بعقود مؤقتة، وبأجور ومزايا أقل. وتتضمن توقعات النمو هذه عناصر العرض والطلب على حد سواء، بما في ذلك الطلب المستقبلي ونمو الإنتاجية المتوقع. ويبحث القسم التالي تطورات مؤشرات سوق العمل الرئيسية في السنوات الأخيرة.

## أسواق العمل في الاقتصادات المتقدمة: التعافي فوق السطح يحجب تغيرات أكثر عمقا

### الوظائف والأجور الكلية توظيف العمالة

يتضح من اللوحة ١ في الشكل البياني ٢-١ أن معدلات البطالة أخذت في التراجع بوجه عام منذ ٢٠١٣، لكنها لا تزال مرتفعة في حوالي ثلاثة أرباع الاقتصادات المتقدمة مقارنة بمستوياتها في ٢٠٠٧. ويرجع معظم هذا التراجع إلى توفير فرص العمل، وليس نتيجة لانسحاب السكان في سن العمل من القوى العاملة. وفي الواقع، كما يتضح من اللوحة ٢ في الشكل البياني ٢-١، ازدادت مشاركة القوى العاملة فيما يزيد على نصف الاقتصادات المتقدمة مقارنة بمستويات ٢٠٠٧، مما يرجع عموما إلى ارتفاع مشاركة العمالة التي

بأجور عالية. ومن ثم، فإن نمو الأجور غالبا ما يضعف مع تباطؤ نمو الإنتاجية. وجمود الأجور (دراسة 2005 Hall، ودراسة 2016 Taylor) يعني أن التغيرات في إنتاجية العمالة قد لا تُترجم إلى علاقة «واحد مقابل واحد» من التغيرات المباشرة في الأجور؛ وبالتالي فإن نمو الأجور يرتبط بقدر أكبر بالاتجاه العام لنمو الإنتاجية (دراسة Dew-Becker and Gordon 2005، ودراسة 2005 Yellen).<sup>٨</sup>

وطالما أن العاملين قادرين على التفاوض للحصول على حصة مستقرة من القيمة المضافة في الاقتصاد، يتسق نمو الأجور عموما مع الاتجاه العام لنمو إنتاجية العمالة (دراسة 1999 Mortensen and Pissarides، ودراسة 2005 Hall). ولكن قوة الترابط بينهما قد تتذبذب.<sup>١٠</sup> وعندما تتحسن القوة التفاوضية للعاملين على المدى المتوسط، ينتقل التحسن في الاتجاه العام لنمو الإنتاجية إلى نمو الأجور.

وتتمثل القوة التفاوضية للعمالة دالة للمحركات المتداخلة<sup>١١</sup> وتشمل عوامل مؤسسية مثل مدى كثافة العمل النقابي، ونطاق تغطية اتفاقيات التفاوض الجماعي، ودرجة مركزية هذه الاتفاقيات (بين القطاعات مقابل الاتفاقيات على مستوى الشركات مثلا). وربما كانت قوانين العمل ونظم توظيف العمالة التي تضع حدا لمرونة الشركات في تسريح العمالة تؤثر على توظيف العمالة وتحديد أجورها وشروط عملها.<sup>١٢</sup>

وكما ذكر آنفا، من شأن التغيرات التكنولوجية أن تؤدي إلى حدوث آثار مختلفة على القوة التفاوضية، ويتوقف ذلك على مدى التكامل بين الوسائل التكنولوجية الحديثة والمزيج من المهام التي تؤدي في العمل ومهارات العاملين. فمن ناحية، يمكن إحلال النظم الآلية محل بعض العمالة منخفضة أو متوسطة المهارة الذين تتطلب وظائفهم في الغالب مدخلات روتينية تُطبَّق بموجب تعليمات دقيقة (دراسة Autor and

<sup>٨</sup> علاقة واحد مقابل واحد بين الأجور الحقيقية ومتوسط إنتاجية العمالة على المدى الطويل سوف تقتضي مرونة الإحلال بين رأس المال والعمالة في أحدهما. وتكتسب مرونة الإحلال بين رأس المال والعمالة أهمية في تحديد طريقة استجابة حصة العمالة من الدخل القومي للتغيرات في التكاليف النسبية للعمالة ورأس المال.  
<sup>٩</sup> بطبيعة الحال، هذا الرابط بين الأجور والإنتاجية قد لا يصدق بصورة تامة على مستوى القطاعات (على نحو ما يتبين من تأثير بالاسا-سامويلسون).

<sup>١٠</sup> خلال العقود السابقيين على الركود الكبير، مثلا، كان نصيب العمالة من القيمة المضافة متجها نحو الانخفاض في الاقتصادات المتقدمة (الفصل الثالث في عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»).

<sup>١١</sup> تخضع الطبيعة المترابطة لهذه المحركات للفحص في دراسة Kramarz (2017) مثلا، والتي تنظر في العلاقة بين قوة العمل النقابي ونقل مواقع الإنتاج إلى الخارج والأجور وتوظيف العمالة.  
<sup>١٢</sup> تبين من دراسات سابقة أن إلغاء النظم التي تحكم سوق العمل قد يسبب ارتفاعا مؤقتا في البطالة، لكنه يتحول في نهاية المطاف إلى زيادة الرفاهية على المدى الطويل (دراسة 2017 Kramarz). ويوضح الفصل الثالث في عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» وتقرير OECD (2017) أن إلغاء النظم في سوق العمل له آثار إيجابية على توظيف العمالة والناتج في أوقات اليأس، لكن آثاره يمكن أن تصبح انكماشية في فترات التراجع.

## الفصل ٢: ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات

تزيد أعمارها عن ٥٤ سنة والنساء في هذه البلدان (يحلها بالتفصيل الإطار ١-١).<sup>١٤،١٣</sup> وارتفاع معدلات البطالة، مقترنا بارتفاع معدلات مشاركة القوى العاملة، يجعل نسب العمالة (العاملون في وظائف كنسبة من السكان البالغة أعمارهم ١٥ سنة وأكثر) قريبة للغاية أو أعلى من مستوى الذروة الذي بلغته قبل الركود الكبير (٢٠٠٧) في حوالي نصف الاقتصادات المتقدمة.<sup>١٥</sup>

### الأجور

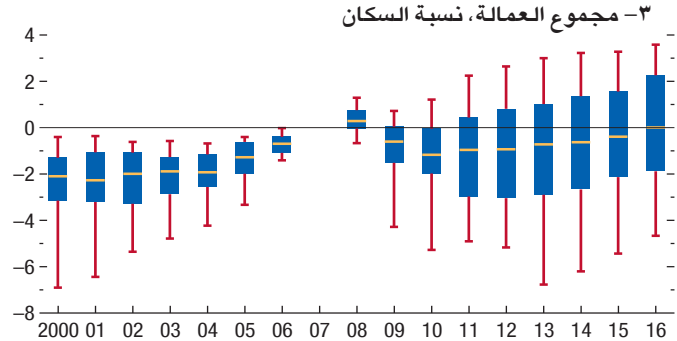
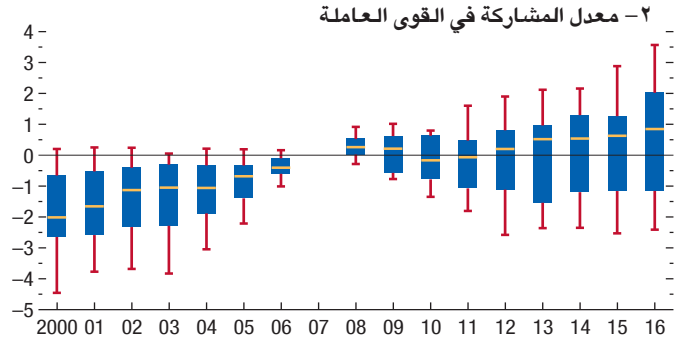
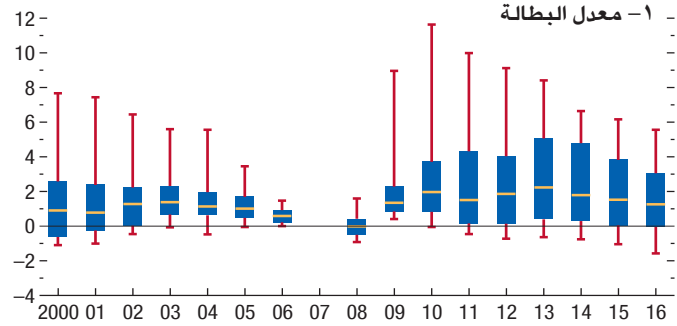
يتضح من اللوحة ١ في الشكل البياني ٢-٢ أن نمو الأجور الاسمية في معظم الاقتصادات المتقدمة (ويُقاس على أساس التعويض الاسمي عن كل ساعة، وعلى أساس مقارن بين البلدان) لا يزال أقل من نطاقاته قبل الركود الكبير.<sup>١٦</sup> ويُلاحظ ذلك بصفة خاصة في الاقتصادات التي شهدت تراجع معدلات البطالة بوتيرة سريعة نسبياً وأصبحت الآن قريبة من المتوسطات التي سادت قبل الركود الكبير أو أقل منها (الشكل البياني ٢-٢، اللوحة ٢). وحتى الاقتصادات التي كان نمو الأجور الاسمية فيها عام ٢٠١٦ أعلى من مستوياته قبل الركود الكبير، مثل ألمانيا واليابان، فقد بدأت تحقق تحسناً من أسس منخفضة: فمرت فترة كثيفة من اعتدال الأجور في ألمانيا في ظل إصلاحات هارتز لسوق العمل وفي اليابان وسط الانكماش وتقلص الأجور الاسمية على مدى عقد من الزمن.<sup>١٧</sup>

<sup>١٣</sup> مثلما يشير الإطار ١-١، كان تراجع متوسط مشاركة القوى العاملة المرجح بعدد السكان في الاقتصادات المتقدمة منذ عام ٢٠٠٧ مدفوعاً بتراجع كبير في الولايات المتحدة.  
<sup>١٤</sup> على النحو المشار إليه في الفصل الأول في عددي أكتوبر ٢٠١٥ وأكتوبر ٢٠١٦ من تقرير «أفاق الاقتصاد العالمي»، قللت التنبؤات في فترة ما بعد الأزمة عموماً من توقعات نمو توظيف العمالة.  
<sup>١٥</sup> الولايات المتحدة من الاستثناءات الملحوظة، حيث أدى تراجع معدل المشاركة بمقدار ٣ نقاط مئوية منذ عام ٢٠٠٧ إلى انخفاض نسبة توظيف العمالة مقارنة بالفترة السابقة على الأزمة، ورغم تراجع معدل البطالة إلى المستوى دون المتوسط الذي سجله قبل الأزمة.  
<sup>١٦</sup> معدلات نمو الأجور الحقيقية في حوالي ثلاثة أرباع الاقتصادات المتقدمة أقل مما كانت عليه قبل الركود الكبير، سواء كانت تعتبر «أجوراً حقيقية على أساس الاستهلاك» (أي الأجور الاسمية مخفضة بالتضخم الكلي في أسعار المستهلكين، مما يؤثر على مستويات المعيشة وقرارات عرض العمالة) أو تعتبر «أجوراً حقيقية على أساس المنتجات» (أي الأجور الاسمية مخفضة باستخدام مخفض إجمالي الناتج المحلي، مما يؤثر على ربحية الشركات وقرارات التعيين). راجع المرفق ١-٢ للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول مقاييس الأجور والشكل البياني ٢-٢ في المرفق الذي يعرض ديناميكية الأجور الحقيقية.

<sup>١٧</sup> راجع دراسة Burda and Seele (2016) للاطلاع على مناقشة حول آثار إصلاحات هارتز على سوق العمل في ألمانيا ودراسة Aoyagi and Ganelli (2015) للاطلاع على نتائج سوق العمل في اليابان خلال الألفينات.

## الشكل البياني ٢-١: توزيع مؤشرات سوق العمل (الفرق عن عام ٢٠٠٧ بالنقاط المئوية)

أخذت معدلات البطالة تتراجع عموماً منذ ٢٠١٣ لكنها تظل مرتفعة في حوالي ثلاثة أرباع الاقتصادات المتقدمة مقارنة بمستوياتها عام ٢٠٠٧. ويُعزى معظم هذا التراجع إلى توفير فرص العمل وليس مجرد نتيجة لانسحاب السكان في سن العمل من القوى العاملة. وبالفعل، ارتفعت مشاركة القوى العاملة في أكثر من نصف الاقتصادات المتقدمة.



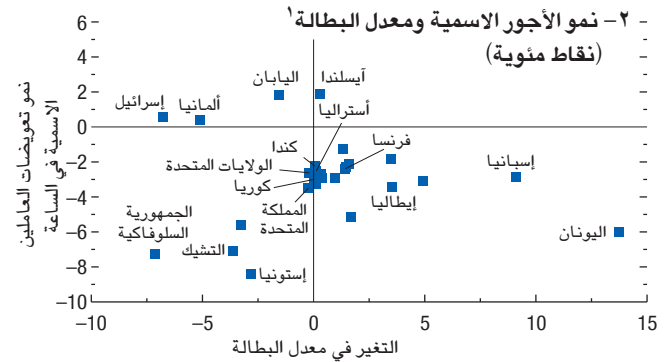
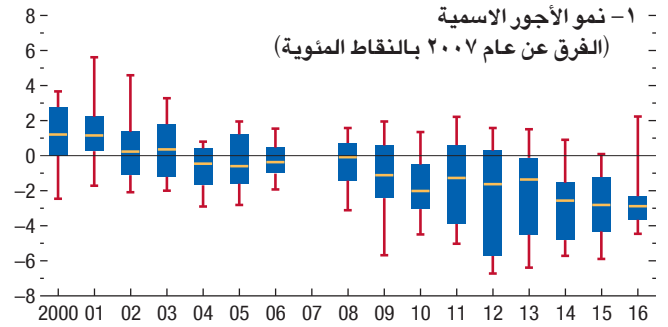
المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الخط الأفقي داخل كل إطار يمثل الوسيط، والأطراف العليا والدنيا من الإطار تشير إلى الرُبع الأعلى والأدنى، والعلامات الحمراء تشير إلى الشريحة العُشرية العليا والدنيا.



## الشكل البياني ٢-٢: توزيع نمو الأجور الاسمية والارتباط بالتغيرات في معدل البطالة

رغم تحسن مؤشرات توظيف العمالة الكلي، فإن الأجور الاسمية في كل الاقتصادات المتقدمة تقريبا تنمو بوتيرة أبطأ مقارنة بالفترة السابقة على «الركود الكبير». وهذه الظاهرة ملحوظة بصفة خاصة في الاقتصادات التي تسجل معدلات بطالة الآن قريبة من المتوسطات التي كانت سائدة قبل الركود الكبير أو أقل.



المصادر: يوروستات؛ والسلطات الوطنية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستبعد بلدان البلطيق من العينة في اللوحة ١. ومتغير الأجور المستخدم هو تعويضات العاملين في الساعة باستثناء المشتغلين بالأعمال الحرة. والخط الأفقي داخل كل إطار يمثل الوسيط، والأطراف العليا والدنيا من الإطار تشير إلى الربع الأعلى والأدنى، والعلامات الحمراء تشير إلى الشريحة العشرية العليا والدنيا. وتتضمن اللوحة القيم الشاذة وأكبر ١٠ اقتصادات متقدمة (على أساس إجمالي الناتج المحلي الاسمي في ٢٠١٦ بالدولار الأمريكي).

<sup>١</sup> التغيرات المبينة تعكس القيم في ٢٠١٦ مقارنة بمتوسط ٢٠٠٠-٢٠٠٧.

## العمل بدوام جزئي غير طوعي، والعقود المؤقتة، وساعات العمل

تكتمل صورة سوق العمل بشكل أكبر عندما تؤخذ في الحسبان مؤشرات إضافية تبين درجة من التراخي في سوق العمل أكبر مما ترصده معدلات البطالة الكلية، واحتمال تراجع الأمن الوظيفي إلى مستوى أقل مما كان عليه قبل الركود الكبير.

### العمل بدوام جزئي غير طوعي

توثق اللوحة ١ في الشكل البياني ٢-٣ ارتفاع معدلات العمل بدوام جزئي غير طوعي (العاملون لأقل من ٣٠ ساعة أسبوعياً الذين يرغبون في العمل وقتاً أطول) عبر كل

الاقتصادات في العينة تقريبا في ٢٠٠٩ واستمرارها أعلى من مستوى ٢٠٠٧ فيما يزيد على ثلاثة أرباع البلدان. وفي الولايات المتحدة، ارتفعت النسبة من ٠,٨٪ في ٢٠٠٧ إلى ١,٣٪ في ٢٠١٦، بينما ارتفعت في المملكة المتحدة من ٢,٤٪ إلى ٣,٩٪، وفي فرنسا من ٥,٣٪ إلى ٧,٨٪، وتُستثنى من ذلك ألمانيا برغم أن نسبة العمل بدوام جزئي غير طوعي فيها عام ٢٠١٦ وهي ٣,١٪ كانت أعلى من المتوسط الذي بلغ ٢,٧٪ في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٧.

ومثلما يتضح من اللوحة ٢ في الشكل البياني ٢-٣، بلغت معدلات العمل بدوام جزئي غير طوعي أعلى مستويات الارتفاع في الاقتصادات التي سجلت معدلات بطالة أعلى من متوسطاتها في ٢٠٠٧-٢٠٠٠. ولكن حتى بالنسبة للاقتصادات التي أصبحت معدلاتها الآن قريبة من متوسط المعدلات في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠ (النقاط المتجمعة حول المحور الرأسي)، تصل نسبة العمل بدوام جزئي غير طوعي فيها إلى مستوى أعلى مما كانت عليه قبل الأزمة.

### العقود المؤقتة

إلى جانب العمل بدوام جزئي غير طوعي، جذبت الاتفاقات التعاقدية المؤقتة الاهتمام في السنوات الأخيرة (راجع دراستي Aoyagi and Ganelli 2015 و Brainard 2016). ويمكن أن تساعد هذه العقود على تقليص فترات البطالة، وتسمح للعاملين بتجنب حدوث فجوات في تاريخهم الوظيفي، والحفاظ على انخراطهم في القوى العاملة. ومع ذلك، فإن هذه الاتفاقيات عادة ما تمنح فترات عمل أقصر مما تمنحه العقود المفتوحة، وتتيح فرصاً أقل أمام العاملين لتطوير مهاراتهم وتوسيع نطاق مسؤولياتهم، وتعطيهم مزايا أقل في بعض الأحيان. وبحلول عام ٢٠١٦، كانت نسبة العقود المؤقتة فيما يزيد قليلاً عن نصف الاقتصادات أعلى مما كانت عليه في ٢٠٠٧ (الشكل البياني ٢-٤، اللوحة ١). والآن أصبحت العقود المؤقتة أكثر شيوعاً في معظم الاقتصادات المتقدمة مقارنة بالفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ (الشكل البياني ٢-٤، اللوحة ٢).<sup>١٨</sup>

### ساعات العمل

الفئة الثالثة في ظروف العمل هي ساعات العمل لكل عامل، وتعكس في جانب منها الظروف التي يفضلها العاملون. وفيما يزيد على نصف الاقتصادات، تبلغ ساعات العمل لكل عامل مستويات أدنى بنسبة ٢٪ على الأقل مقارنة بعام ٢٠٠٧ (الشكل البياني ٢-٥، اللوحة ١). ومع هذا، كانت ساعات العمل أخذة في التراجع قبل ذلك، واستمرت على هذا المنوال.<sup>١٩</sup>

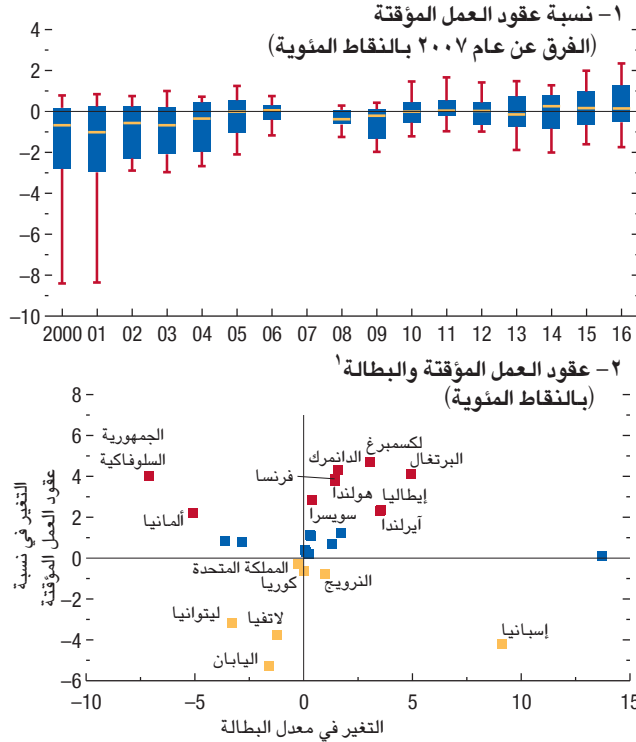
<sup>١٨</sup> في حالة اليابان، يتضح من الشكل البياني انخفاض نسبة العاملين بعقود مؤقتة بما يقرب من ٦ نقاط مئوية مقارنة بمتوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧. ولكن كما أشار تقرير IMF (2016)، فإن الفئة الأوسع من العاملين «غير النظاميين—وهم إما (١) غير مُعينين مباشرة من صاحب العمل، أو (٢) يعملون بدوام جزئي، أو (٣) ليست لديهم عقود مفتوحة — كانت قد ازدادت بالفعل كنسبة من العاملين ككل خلال هذه الفترة. راجع أيضاً دراسة Aoyagi and Ganelli (2015). ولا تتوافر بيانات قطرية مقارنة عن العاملين النظاميين مقابل غير النظاميين.

<sup>١٩</sup> قد يعكس المقياس قيمة تراجع عدد ساعات العمل لكل وظيفة بأقل من القيمة الحقيقية إذا كانت ساعات العمل للفرد تتراكم من وظائف متعددة أكثر مما كان عليه الوضع في الماضي.

## الفصل ٢: ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات

### الشكل البياني ٢-٤: ظروف العمل — عقود العمل المؤقتة

نسبة عقود العمل المؤقتة في ٢٠١٦ كانت أعلى من مستواها في ٢٠٠٧ فيما يزيد على نصف الاقتصادات المتقدمة. وأصبحت عقود العمل المؤقتة أكثر شيوعاً الآن مقارنة بالفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠، وبصفة أساسية في الاقتصادات التي تظل معدلات البطالة فيها أعلى من المتوسط قبل الركود الكبير.



المصادر: السلطات الوطنية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: العاملون المؤقتون هم من يعملون بعقود عمل فترة محددة، وتختلف المستويات الحدية من بلد إلى آخر. وتحسب نسبة عقود العمل المؤقتة عن طريق قسمة عدد العاملين لفترات مؤقتة على مجموع العاملين. وفي اللوحة ١، الخط الأفقي داخل كل إطار يمثل الوسيط، والأطراف العليا والدنيا من الإطار تشير إلى الربع الأعلى والأدنى، والعلامات الحمراء تشير إلى الشريحة العُشرية العليا والدنيا. وفي اللوحة ٢، البلدان باللون الذهبي هي التي تسجل انخفاضاً في نسبة عقود العمل المؤقتة؛ والبلدان باللون الأحمر هي تلك التي سجلت ارتفاعاً ملحوظاً.

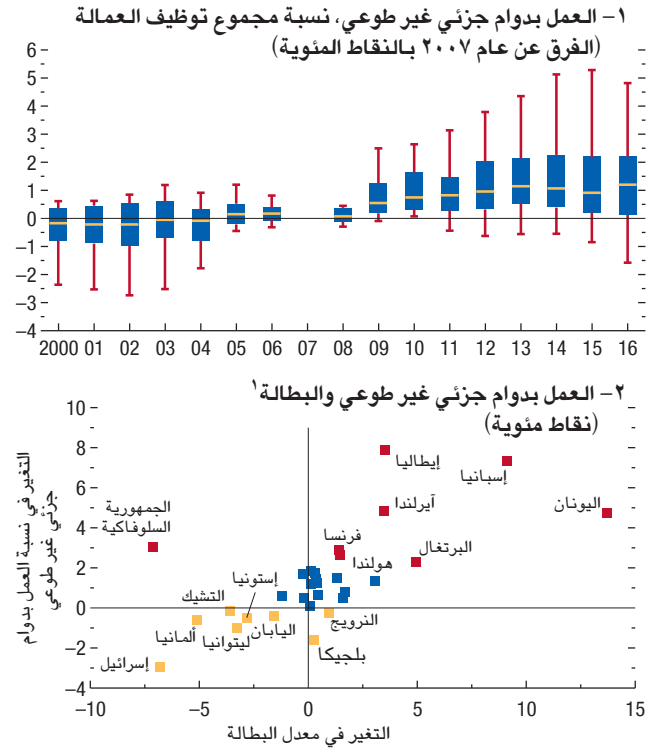
١ التغييرات المبينة تعكس القيم في ٢٠١٦ مقارنة بمتوسط ٢٠٠٠-٢٠٠٧.

الصفيرية»، وهناك اتفاقيات مماثلة تحكم علاقات العمل في أماكن أخرى، منها أستراليا وكندا. ٢٠ ومثلما يوثق الإطار ١-٢، تراجع ساعات العمل بدرجة أكبر في القطاعات التي توظف نسباً أعلى من العمالة منخفضة ومتوسطة المهارات، مما يشير إلى دور العوامل بخلاف الظروف التي يفضلها العاملون. ويشير تزامن ارتفاع نسبة العمل بدوام جزئي

٢٠ في المملكة المتحدة على سبيل المثال، ارتفعت نسبة العاملين بعقود ساعات العمل الصفيرية إلى الموظفين من ٠,٦٪ في ٢٠١٠ إلى ٣٪ في ٢٠١٦ (دراسة Haldane 2017).

### الشكل البياني ٢-٣: ظروف العمل — العمل بدوام جزئي غير طوعي

ارتفعت نسب العمل بدوام جزئي غير طوعي على مستوى كل العينة تقريباً في ٢٠٠٩ وظلت أعلى من مستواها في ٢٠٠٧ فيما يزيد على ثلاثة أرباع الاقتصادات. وسجلت أعلى معدلات الارتفاع الاقتصادات التي كانت معدلات البطالة فيها أعلى من متوسطات الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠.



المصادر: السلطات الوطنية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

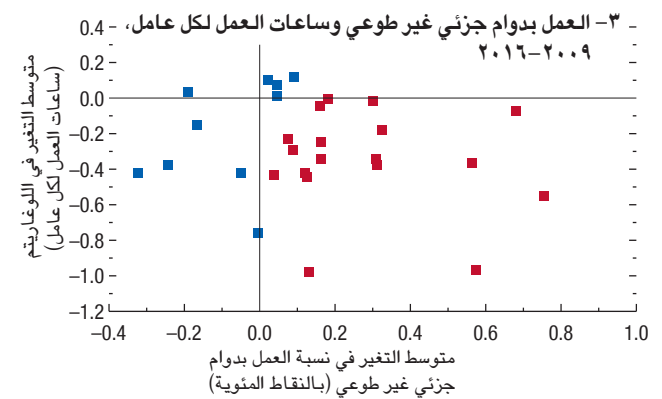
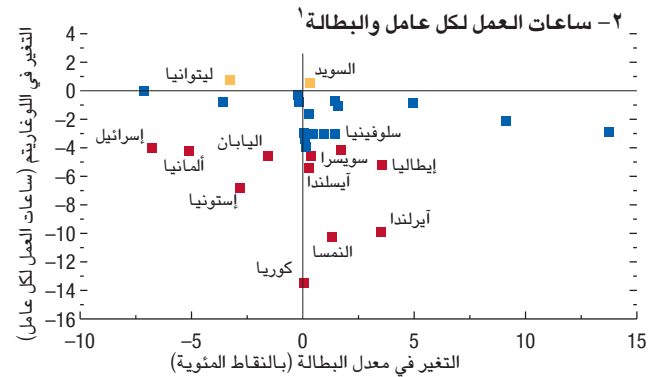
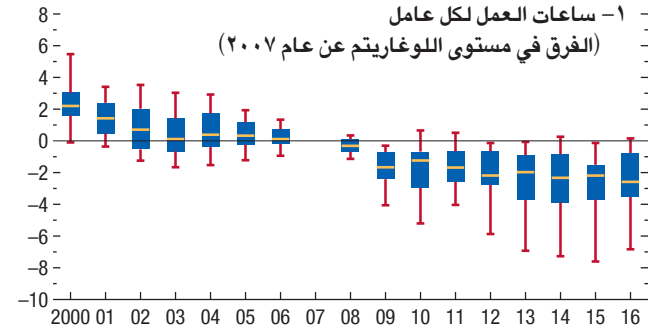
ملحوظة: العاملون بدوام جزئي غير طوعي هم من يعملون أقل من ٣٠ ساعة أسبوعياً لأنهم لا يجدون عملاً بدوام كامل. وتحسب العمالة بدوام جزئي غير طوعي عن طريق قسمة العدد الكلي للعاملين بدوام جزئي غير طوعي على مجموع العاملين. وفي اللوحة ١، الخط الأفقي داخل كل إطار يمثل الوسيط، والأطراف العليا والدنيا من الإطار تشير إلى الربع الأعلى والأدنى، والعلامات الحمراء تشير إلى الشريحة العُشرية العليا والدنيا. وفي اللوحة ٢، البلدان باللون الذهبي هي التي تسجل انخفاضاً في العمل بدوام جزئي غير طوعي؛ والبلدان باللون الأحمر هي تلك التي سجلت ارتفاعاً ملحوظاً.

١ التغييرات المبينة تعكس القيم في ٢٠١٦ مقارنة بمتوسط ٢٠٠٠-٢٠٠٧.

وقد يرجع انخفاض ساعات العمل إلى تفضيل العاملين التمتع بمزيد من المرونة ورغبتهم في العمل لساعات أقل (مثل العاملين من كبار السن أو الطلاب الذين لم ينضموا إلى القوى العاملة من قبل). لكنه قد يرجع أيضاً إلى تفضيل الشركات تعيين العاملين لساعات أقل أو على أساس طلبهم عند الحاجة. وهذا التوافق على العمل في الوقت المناسب غالباً ما تحكمه اتفاقيات بين الشركات والعاملين. ولا يتعين على الشركة ضمان حد أدنى من ساعات العمل، والعاملون غير مضطرين لقبول كل عرض تقدمه الشركة. ويشار إلى هذه العقود في المملكة المتحدة بأنها «عقود ساعات العمل

## الشكل البياني ٢-٥: ظروف العمل — ساعات العمل لكل عامل

في عام ٢٠١٦، كانت ساعات العمل لكل عامل فيما يزيد على نصف الاقتصادات المتقدمة أدنى بنسبة ٢٪ على الأقل من مستوياتها في ٢٠٠٧. ومع هذا، يبدو أن ذلك استمر للنمط الذي ساد قبل ٢٠٠٧، وانخفضت ساعات العمل لكل عامل عن متوسطاتها في ٢٠٠٠-٢٠٠٧، بصرف النظر عما إذا كانت معدلات البطالة الآن أعلى أو أقل مما كانت عليه قبل الركود الكبير. كذلك غالبا ما يرتبط انخفاض عدد الساعات بارتفاع نسب العمل بدوام جزئي غير طوعي.



المصادر: السلطات الوطنية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، الخط الأفقي داخل كل إطار يمثل الوسيط، والأطراف العليا والدنيا من الإطار تشير إلى الرُبع الأعلى والأدنى، والعلامات الحمراء تشير إلى الشريحة العُشرية العليا والدنيا. وفي اللوحة ٢، البلدان باللون الذهبي هي التي تسجل ارتفاعا في ساعات العمل لكل عامل؛ والبلدان باللون الأحمر هي تلك التي سجلت ارتفاعا ملحوظا. وفي اللوحة ٣، البلدان باللون الأحمر تعكس (في المتوسط) انخفاض ساعات العمل لكل عامل وتعكس (في المتوسط) ارتفاع نسبة العمل بدوام جزئي غير طوعي في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٦. التغييرات المبينة تعكس القيم في ٢٠١٦ مقارنة بمتوسط ٢٠٠٠-٢٠٠٧.

غير طوعي إلى أن تراجع ساعات العمل لكل عامل كان سببه انخفاض طلب الشركات على ساعات العمل، وليس انخفاض عرض ساعات العمل من جانب العاملين. ومع هذا، لا يزال من الصعب الفصل بين الظروف التي يفضلها العاملون وتشكل عرض العمالة من ناحية، والقيود المعوقة التي تضعف الطلب على العمالة من ناحية أخرى.

وانخفضت ساعات العمل لكل عامل عن متوسط الساعات في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧، بصرف النظر عما إذا كانت معدلات البطالة أعلى أو أقل مما كانت عليه (الشكل البياني ٢-٥، اللوحة ٢). كذلك كان انخفاض عدد الساعات يقترن في الغالب بارتفاع نسب العمل بدوام جزئي غير طوعي (اللوحة ٣).

## الفصل بين تحول عناصر التكوين والأنماط الشائعة عبر القطاعات

تشير الأقسام السابقة إلى حدوث تغيير واسع النطاق في نتائج سوق العمل (تراجع نمو الأجور، وارتفاع معدلات العمل بدوام جزئي غير طوعي، وزيادة عقود العمل المؤقتة، وتراجع عدد الساعات لكل عامل) مقارنة بالفترة التي سبقت الركود الكبير. وإلى أي مدى تعكس هذه التطورات في معظمها أنماطا مشتركة بين القطاعات المختلفة، أو تحول مكونات الوظائف نحو قطاعات تشهد تغيرا أوضح في نتائج سوق العمل؟ ويسمح توافر بيانات ٢١ قطاعا عبر ٣١ اقتصادا متقدما منذ عام ٢٠٠٠ بإلقاء نظرة أعمق على الدور الأساسي لآثار التكوين.

ويقارن الشكلان البيانيان ٢-٦ و ٢-٧ بين متوسط التغيير في ظروف العمل خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٦ مع احتساب التغيير إذا ظلت نسب توظيف العمالة على مستوى القطاعات كما كانت في ٢٠٠٨. وتشير النقاط على امتداد خط الدرجة ٤٥ إلى التطابق بين التغيير الفعلي والتغيير المحتسب وبالتالي فإن التطورات داخل القطاعات وليست التغييرات في التكوين عبر القطاعات هي التي تحرك الديناميكية الكلية. وعلى العكس من ذلك، تشير النقاط البعيدة عن خط الدرجة ٤٥ إلى مساهمة تغيير المكونات في التطور الكلي. وتشير النقاط الحمراء إلى البلدان التي تراجع مؤشراتهما في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٦ بينما ساهم التغيير في تكوين نسب التوظيف في القطاعات بحصة كبيرة في كم هذا التراجع (أي تحول الوظائف نحو قطاعات كانت تشهد تدهورا أكثر عمقا). ويتضح من الشكلين البيانيين أن تغيير المكونات كان أشد تأثيرا على نسب العمل بدوام جزئي، والعقود المؤقتة، وساعات العمل لكل عامل مقارنة بتأثيره على نمو الأجور الاسمية.<sup>٢١</sup>

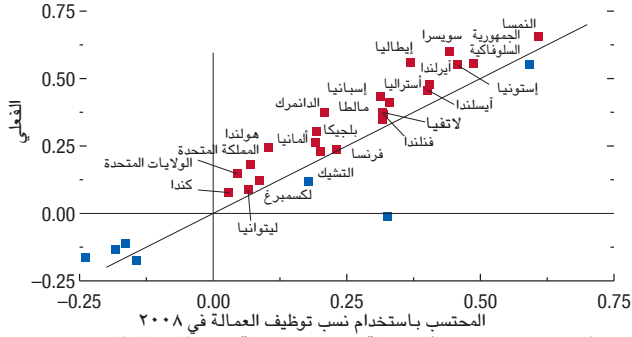
<sup>٢١</sup> حركية العمالة عبر القطاعات يمكن أن تسبب تزامن نمو الأجور على نطاق واسع بين القطاعات بحيث تبدو تطورات الأجور الكلية في معظمها انعكاسا للتطورات داخل كل قطاع.

## الفصل ٢: ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات

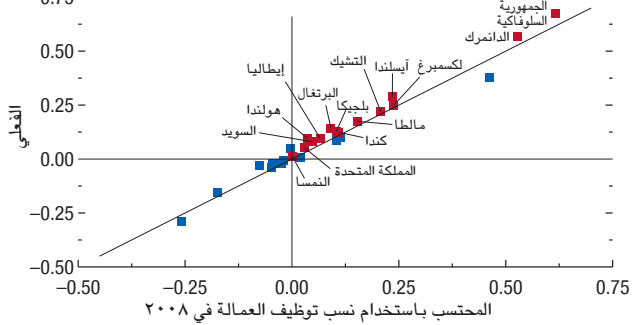
### الشكل البياني ٢-٧: التغيرات في مؤشرات سوق العمل، الفعالية مقابل المحتسبة باستخدام نسب توظيف العمالة حسب القطاع في عام ٢٠٠٨

أدت التغيرات في المكونات دورا مهما بالنسبة للتغيرات في ظروف العمل. وساهم التحول في نسب توظيف العمالة بين القطاعات المختلفة بنحو ٢٢٪ من زيادة الوظائف بدوام جزئي، و١٨٪ من زيادة العقود المؤقتة، و٢٣٪ من انخفاض ساعات العمل لكل عامل.

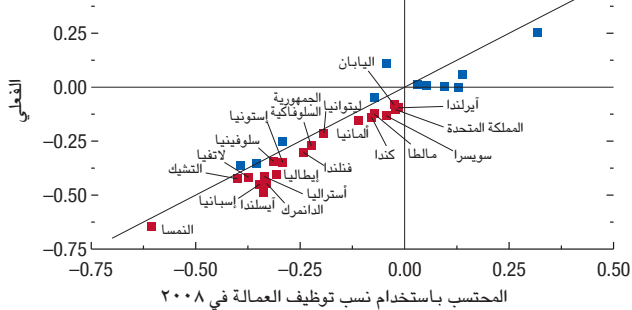
#### ١- متوسط التغير في نسبة الوظائف بدوام جزئي، ٢٠٠٩-٢٠١٦ (نقاط مئوية)



#### ٢- متوسط التغير في نسبة العقود المؤقتة، ٢٠٠٩-٢٠١٦ (نقاط مئوية)



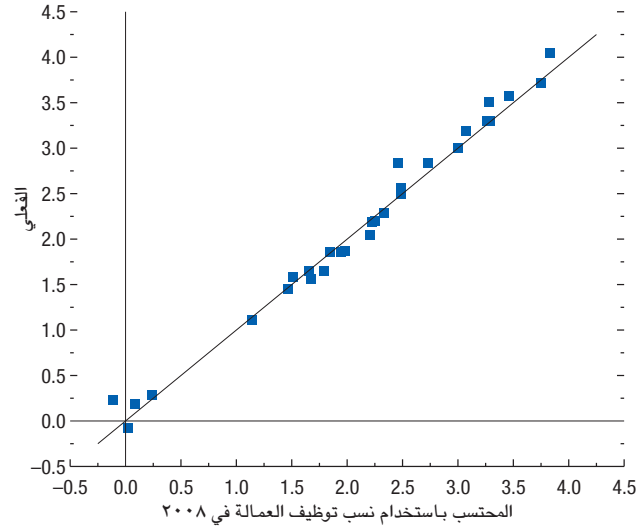
#### ٣- متوسط التغير في ساعات العمل لكل عامل (الفرق في مستوى اللوغاريتم)



المصادر: يوروستات؛ والسلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تحسب نسبة الوظائف بدوام جزئي على أساس عدد العاملين بدوام جزئي في قطاع مقسوما على العدد الكلي للعاملين في القطاع. وتحسب نسبة العمالة بدوام جزئي عن طريق قسمة عدد العاملين بدوام جزئي في قطاع على مجموع العاملين في القطاع. والعاملون المؤقتون هم من يعملون بعقود عمل فترة محدودة، وتختلف المستويات الحدية من بلد إلى آخر. وتحسب نسبة عقود العمل المؤقتة عن طريق قسمة عدد العاملين لفترات مؤقتة في قطاع على مجموع العاملين في القطاع. والبلدان باللون الأحمر تمثل الحالات التي تضحمت فيها التغيرات في المكونات ضمن الزيادة داخل القطاع (اللوحتان ١ و٢) أو انخفضت (اللوحه ٣).

### الشكل البياني ٢-٦: متوسط نمو الأجور الاسمية، ٢٠٠٩-٢٠١٦، الفعالية مقابل المحتسبة باستخدام نسب توظيف العمالة حسب القطاع في عام ٢٠٠٨ (٪)

يبدو أن التغيرات في المكونات ليس لها دور كبير في ديناميكيات نمو الأجور الاسمية مؤخرا. وجميع الاقتصادات المتقدمة قريبة من خط الدرجة ٤٥، مما يشير إلى أن التطورات داخل كل قطاع هي التي تدفع نمو الأجور الكلي.



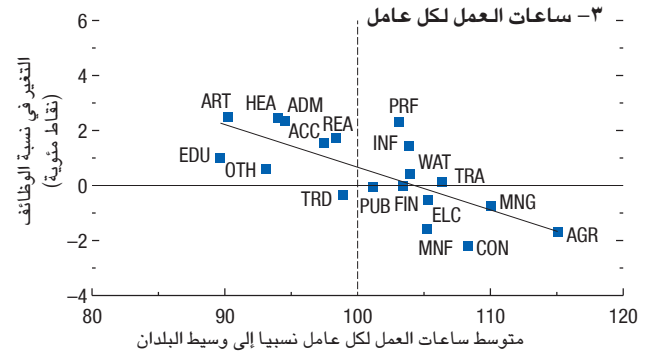
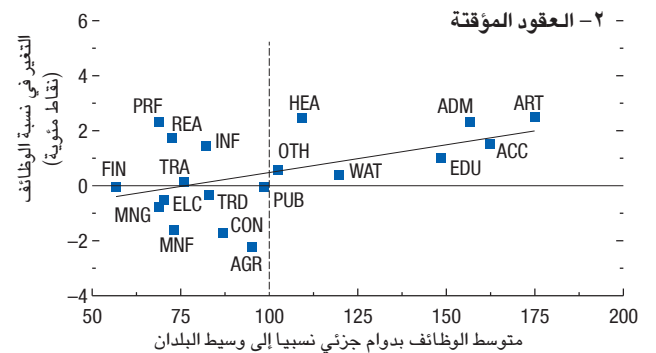
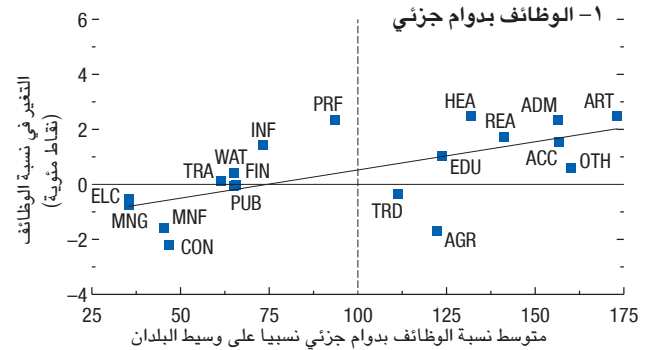
المصادر: يوروستات؛ والسلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: متغير الأجور المستخدم هو الأجر السنوي لكل عامل مع استبعاد أصحاب العمل الحر.

- فيما يخص العمل بدوام جزئي، شهد ٢٦ بلدا من البلدان التي شملتها العينة ارتفاعا في نسبة العاملين بدوام جزئي. وفي ١٢ من ٢٦ بلدا، ساهم تغير المكونات بما يزيد على ٢٥٪ من هذه الزيادة (وأكثر من نصف الزيادة في أربعة بلدان).
- وفيما يتعلق بنسبة عقود العمل المؤقتة فقد ارتفعت في ١٩ من ٢٧ بلدا. وساهم تغير المكونات بما يزيد على ٢٥٪ من الزيادة في سبعة من تلك البلدان (وأكثر من النصف في ثلاثة بلدان).
- انخفضت ساعات العمل لكل عامل في ٢٥ بلدا، بينما ساهم تغير المكونات بما يزيد على ٢٥٪ من هذا الانخفاض في ١٠ بلدان (وأكثر من النصف في خمسة بلدان).

ويتضح من اللوحتين ١ و٢ في الشكل البياني ٢-٨ أن تراجع نسب توظيف العمالة خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٦ في القطاعات التي لديها نسبة منخفضة من العمل بدوام جزئي وبعقود مؤقتة (التعدين والصناعة التحويلية)، إلى جانب زيادة التوظيف بوتيرة أسرع في القطاعات التي تسودها هذه الظروف بنسبة أعلى (الخدمات)، ساهما في

## الشكل البياني ٢-٨: ظروف العمل والتغيرات في نسب الوظائف حسب القطاع، ٢٠٠٨-٢٠١٦

التحولات في تكوين الوظائف نحو القطاعات التي تزداد فيها نسبيا الوظائف بدوام جزئي والوظائف المؤقتة وتنخفض فيها نسبيا ساعات العمل لكل عامل ساهمت في التغيرات الكلية في ظروف العمل.



المصادر: يوروستات؛ والسلطات الوطنية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: العلامات على يمين الرقم ١٠٠ تمثل القطاعات ذات القيم العالية نسبيًا (مقارنة بوسط البلدان)؛ والعلامات على يسار الرقم ١٠٠ تمثل القطاعات ذات القيم المنخفضة نسبيًا. ACC = أنشطة خدمات الإسكان والغذاء؛ ADM = أنشطة الخدمات الإدارية والدعم؛ AGR = الزراعة والحراثة والصيد؛ ART = الفنون والترفيه والاستجمام؛ CON = الإنشاء؛ EDU = التعليم؛ ELC = إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء؛ FIN = الأنشطة المالية والتأمين؛ HEA = أنشطة الصحة البشرية والعمل الاجتماعي؛ INF = المعلومات والاتصالات؛ MNF = الصناعة التحويلية؛ MNG = التعدين والمهاجر؛ OTH = خدمات أخرى؛ PRF = أنشطة مهنية وعلمية وفنية؛ PUB = الإدارة العامة والدفاع؛ REA = الأنشطة العقارية؛ TRA = النقل والتخزين؛ TRD = تجارة الجملة والتجزئة؛ WAT = إمدادات المياه والصرف الصحي وإدارة المياه والأنشطة العلاجية.

زيادة النسب الكلية للعمل بدوام جزئي وعقود مؤقتة. ويتضح من اللوحة ٣ في الشكل البياني ٢-٨ أن التحولات في توظيف العمالة نحو قطاعات تنخفض فيها ساعات العمل لكل عامل نسبيا قد ساهمت في التغير الكلي في ظروف العمل المذكورة. والخلاصة أن القطاعات التي تغلب عليها ترتيبات التوظيف التقليدية (حيث تقل نسب العقود المؤقتة والعمل بدوام جزئي، وتزداد ساعات العمل لكل عامل)، شهدت تراجعًا كليًا أو نموًا أضعف في توظيف العمالة من القطاعات التي تتسم ترتيباتها بقدر أكبر من المرونة. وبوجه عام، ربما ساهم التحول في نسب توظيف العمالة بين القطاعات المختلفة بنحو ٢٢٪ من زيادة الوظائف بدوام جزئي، و١٨٪ من زيادة العقود المؤقتة، و٢٣٪ من انخفاض ساعات العمل لكل عامل.

## القوى المحركة لديناميكية الأجور مؤخرًا

مثلما جاء في القسم بعنوان «التعافي فوق السطح يحجب تغيرات أكثر عمقا»، لا يزال نمو الأجور الاسمية أقل مما كان عليه قبل الركود الكبير في معظم الاقتصادات المتقدمة. وإضافة إلى ذلك، يشير ارتفاع معدلات العمل بدوام جزئي غير طوعي، وزيادة العقود المؤقتة، وتراجع ساعات العمل لكل عامل إلى حدوث تغيرات أوسع نطاقًا شملت سوق العمل في كثير من الاقتصادات المتقدمة منذ ٢٠٠٧، وبصورة ملحوظة حتى في تلك التي لديها الآن معدلات بطالة أقل من متوسط المعدلات التي سادت قبل الأزمة.

وينظر هذا القسم في العوامل المحددة لنمو الأجور عبر الاقتصادات المتقدمة في السنوات الأخيرة. ويسترشد منهجه التجريبي بالتسلسل المحدد في القسم التمهيدي عن تحديد الأجور. ويبدأ باستكشاف دور العوامل الدورية، مثل البطالة الكلية وتوقعات التضخم والعوامل متوسطة الأجل (الاتجاه العام لنمو الإنتاجية)، قبل أن يفحص مدى تأثير الطبيعة المتغيرة للوظائف على ديناميكية الأجور. وأخيرًا، يستكشف تأثير العوامل الأبطأ حركة على ديناميكية الأجور والعمل بدوام جزئي غير طوعي.

## التحليل الكلي — أدلة قطرية مقارنة

المنهج المتبع في السيناريو الأساسي هو أحد أشكال انحدار السلاسل الزمنية المقطعية في منحني فيليبس للأجور حسب تقديرات دراسة Gali (2011)، حيث يتم تقدير انحدار نمو الأجور على التضخم المتوقع، والتضخم المتأخر، ومعدل البطالة.<sup>٢٢</sup> ويركز التحليل على نمو الأجور الاسمية، ويفحص

<sup>٢٢</sup> مقياس الأجور في السيناريو الأساسي هو تعويض العامل عن كل ساعة، ما عدا الدخل من العمل الحر. ونظرًا لعدم توافر بيانات كافية لكي نحدد بدقة نسب القيمة المضافة التي يرصدها العمل

## الفصل ٢: ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات

(Hobijn 2015)، أو فكرة احتمال إرجاع السبب في إعاقة نمو الأجور إلى انخفاض عدد الشركات الجديدة التي تدخل السوق، وهُدوء الحركة في سوق العمل، وقلة فرص الانتقال من وظيفة إلى أخرى— وبالتالي يتراجع عدد حالات ارتفاع الأجور بشكل منفصل والتي غالباً ما تحدث مع هذه التحولات.<sup>٢٤</sup> وبرغم أن اختبار هذه الفرضيات القطرية بالتفصيل يتجاوز نطاق هذا الفصل، إلا أنه يحتوي على إطارين يكملان التحليل القطري بإلقاء الضوء على آليات محددة تُطبق في سياقات معينة للاقتصادات المتقدمة. ويفحص الإطار ٢-٢ مسائل تجميد وتخفيض الأجور الاسمية باستخدام بيانات على مستوى الشركات من أوروبا. ويدرس الإطار ٢-٣ نمو الأجور في عينة واسعة من الاقتصادات المتقدمة والذي ربما تأثر بسلامة الميزانيات العمومية على مستوى الشركات بعد الأزمة المالية.

### التراخي والتضخم

يشير التحليل إلى ارتباط التراخي والتضخم في فترة سابقة بعلاقة ذات دلالة إحصائية بنمو الأجور الاسمية، مع وجود علامات متوقعة (الجدول ٢-٣-١ في المرفق، العمود ١). فارتفاع معدل البطالة بمقدار نقطة مئوية واحدة يقترن بانخفاض نمو الأجور الاسمية بما يتراوح بين ٠,٣ و ٠,٤ نقطة مئوية، بينما ارتفاع التضخم المتأخر بنقطة مئوية واحدة يقترن بارتفاع نمو الأجور الاسمية بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية.

### الاتجاه العام لنمو إنتاجية العمالة

ترتبط ربحية الشركات وقدرتها على استيعاب ارتفاع الأجور بالتغيرات في الاتجاه العام لنمو إنتاجية العمالة، على النحو الواردة مناقشته في القسم التمهيدي عن تحديد الأجور. وتشير الأدلة التجريبية إلى أن نمو الأجور الاسمية يبدو بالفعل أنه يتحرك عموماً في مسار يتسق مع الاتجاه العام لنمو الإنتاجية (الجدول ٢-٣-١ في المرفق، العمود ٢). فارتفاع الاتجاه العام لنمو الإنتاجية بمقدار نقطة مئوية واحدة يقترن بارتفاع قدره ٠,٧ نقطة مئوية في نمو الأجور الاسمية.<sup>٢٥</sup>

<sup>٢٤</sup> تخلص دراسة (Danninger 2016)، على سبيل المثال، إلى تباطؤ وتيرة الانتقال من وظيفة إلى أخرى في الولايات المتحدة على جميع مستويات المهارات والفئات العمرية في السنوات الأخيرة. ولا تشكل هذه التطورات بالضرورة أحد موروثات الركود الكبير. وتبين دراسة (Davis and Haltiwanger 2014) تراجع معدلات إعادة توزيع العمالة بنسبة ٢٥٪ بعد عام ٢٠٠٠، مما يشير إلى اكتساب سوق العمل مزيداً من الاستقرار قبل الركود الكبير.

<sup>٢٥</sup> يتسق تأثير الاتجاه العام لنمو الإنتاجية على نمو الأجور مع ما ورد في دراسات أخرى. وتدل هذه النتائج على أن ارتفاع الاتجاه العام لمعدل نمو الإنتاجية بمقدار نقطة مئوية واحدة يقترن بزيادة في نمو الأجور تتراوح بين ٠,٤ و ٠,٩ نقطة مئوية، ويغطي هذه النطاق التأثير البالغ نحو ٠,٨ نقطة مئوية كما تشير إليه دراسة Karabarbounis and Neiman (2014). والمعامل البالغ أقل من ١ صحيح ينطوي على أقل من علاقة ارتباط على أساس واحد مقابل واحد بين الزيادات في نمو

تأثير التضخم في فترة سابقة وتوقعات التضخم صراحة، إلى جانب القوى المحركة التي يمكن أن تكون مؤثرة من خلال ديناميكية الأجور الحقيقية.

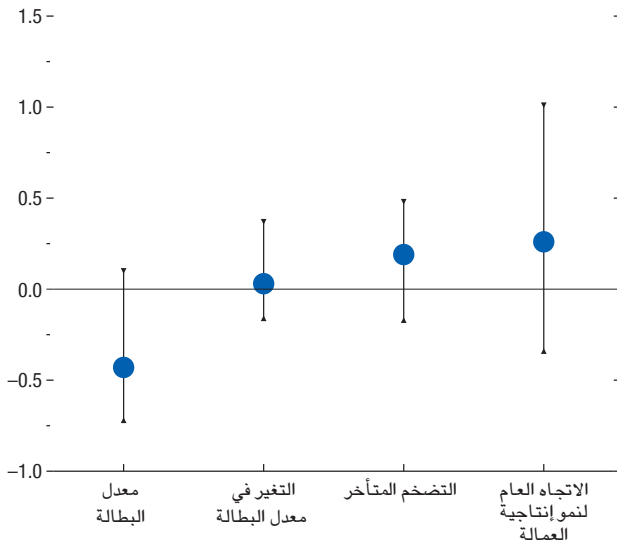
ويمكن تبرير دور هذه المحركات الدورية على النحو التالي. يعتمد نمو الأجور الاسمية على التضخم المتوقع (إذا كانت الأجور تتحدد على أساس استشرافي) أو على التضخم المتأخر (في حالة الربط بمؤشر استرجاعي)، وبوجه عام، من المرجح أن يعتمد على الاثنين معاً. ونظراً لأن النموذج المعياري يفترض ثبات المعدل الطبيعي للبطالة وثبات ساعات العمل لكل عامل، يمثل معدل البطالة متغيراً بديلاً للتراخي في سوق العمل. وفي النماذج الأخرى (الوارد وصفها في المرفقين ٢-٢ و ٣-٢)، تُستخدم فجوة الناتج كمقياس بديل للتراخي في سوق العمل. ومن المتوقع أن تؤدي زيادة التراخي في سوق العمل إلى إبطاء نمو الأجور. علاوة على ذلك، يمكن أن يختلف نمو الأجور مع اختلاف درجات التراخي في سوق العمل وتوقعات التضخم، الأمر الذي يتوقف على ما إذا كان الاقتصاد داخلاً في حالة ركود أم خارجاً منها. وبالتالي فإن منحنيات فيليبس للأجور تضبط أثر التغيرات في معدلات البطالة (دراسة Manning 1993، ودراسة Gali 2011). وكما ورد وصفه في قسم التمهيد عن تحديد الأجور، يشكل الاتجاه العام لنمو إنتاجية العمالة أحد المؤثرات الرئيسية في نمو الأجور. وكذلك يضبط النموذج المعياري أثر هذا العامل.<sup>٢٦</sup> ويسمح انحدار بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بفحص ديناميكية الأجور عبر الاقتصادات المتقدمة، واستخدام الاختلاف في محددات نمو الأجور بمرور الوقت وعبر البلدان. وتُجرى اختبارات الثبات عن طريق إتاحة تقدير العلاقات بين نمو الأجور والتراخي في سوق العمل، والتغيرات في معدل البطالة، وتوقعات التضخم على أساس قطري. ويمكن من خلال إتاحة وضع معاملات قطرية المساعدة على رصد سمات محددة في سياقات فردية — مثل افتراض ضعف نمو الأجور الاسمية في الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة لأسباب منها عدم قيام أصحاب العمل بتخفيض الأجور بعد الأزمة المالية مباشرة (دراسة Yellen 2014، ودراسة Daly and

مقابل رأسمال أصحاب العمل الحر، فالقياس المستخدم في السيناريو الأساسي لا يأخذ في حسبانته أجور أصحاب العمل الحر. والنتائج ثابتة عموماً عند استخدام مقاييس بديلة للأجور.

<sup>٢٦</sup> هناك تأكيد لإدخال الاتجاه العام لنمو الإنتاجية في معادلات الأجور التي تفحص دور العوامل الدورية، مثل التراخي وتوقعات التضخم في دراسات (Ball and Moffitt 2001، Dew-Becker and Gordon 2005)، و (Hall 2005)، و (Yellen 2005). ويتضح الحافز النظري على إدخال نمو الإنتاجية في منحنيات فيليبس للأجور في دراسة (Blanchard and Katz 1997) مثلاً، برغم ما يشير إليه المؤلفان من أن التقديرات التجريبية لمنحنيات فيليبس في الولايات المتحدة والتي وضعت حتى وقت كتابة هذه الدراسة لا تؤيد بقوة إدخالها في المواصفة. ويتوقف انتقال الآثار من إنتاجية العمالة إلى الأجور الحقيقية على القوة التفاوضية للعمالة ومرونة الإحلال بين رأس المال والعمالة (الفصل الثالث في عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ويوضح الشكل البياني ٢-٢-٣ في المرفق ديناميكية الاتجاه العام لنمو الإنتاجية.

### الشكل البياني ٢-١٠: آثار التعويضات عن كل ساعة عمل على النمو: التقديرات لكل بلد على حدة، التشتت القطري (نقاط مئوية)

استكشاف تأثير التراخي والتضخم في السابق والاتجاه العام لنمو إنتاجية العمالة لكل بلد على حدة يشير إلى اتساق التقديرات القطرية عموماً مع المعاملات التي يتوصل تقدير انحدار بيانات السلاسل الزمنية المقطعية على أساس قطري.



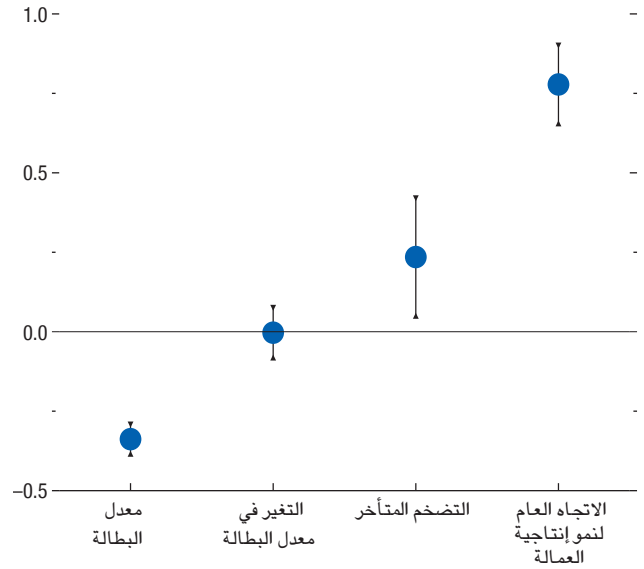
المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: متغير الأجور المستخدم في حساب التعويضات عن كل ساعة عمل للعاملين ما عدا أصحاب العمل الحر. وتشير العلامات إلى قيم وسيط المعاملات التقديرية لكل بلد على حدة، وتعرض الخطوط المدى الربيعي المقابل. وتستبعد العينة بلدان البلطيق. ويستند هذا الشكل البياني إلى العمود (٨) في الجدول ٢-٣-١ في المرفق.

والاتجاه العام لنمو الإنتاجية في كل بلد على حدة أن التشتت الأساسي للتقديرات القطرية (الشكل البياني ٢-١٠، والجدول ٢-٣-١ في المرفق، العمودان ٤ و ٨) يتسق مع المعاملات التي نتوصل إليها من خلال المقارنة القطرية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.<sup>٢٦</sup> وتصدق النتائج كذلك عند استخدام فجوة الناتج الكلية كمقياس للتراخي (مما يسمح بالتغير مع مرور الوقت في المعدل الطبيعي للبطالة والتغيرات الدورية في ساعات العمل لكل عامل)، وكذلك كمقاييس بديلة لتوقعات التضخم والاتجاه العام لنمو الإنتاجية (الجدول ٢-٣-٢ في المرفق).

<sup>٢٦</sup> مع هذا، فإن مستوى الدقة في تقدير المعاملات المأخوذة من مواصفات كل بلد على حدة أقل من دقة تقدير معاملات السلاسل الزمنية المقطعية نتيجة لاستخدام عينة أصغر.

### الشكل البياني ٢-٩: آثار التعويضات عن كل ساعة عمل على النمو: تقدير انحدار بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (نقاط مئوية)

هناك دلالة إحصائية للتراخي والتضخم في السابق والاتجاه العام لنمو إنتاجية العمالة تقترن بنمو الأجور الاسمية، مع ظهور علامات متوقعة.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: متغير الأجور المستخدم في حساب التعويضات عن كل ساعة عمل للعاملين ما عدا أصحاب العمل الحر. وتشير العلامات إلى المعاملات التقديرية، وتعرض الخطوط فترات ثقة ٩٠٪. وتستبعد العينة بلدان البلطيق. ويستخدم سعر النفط كأداة للتضخم المتأخر. ويستند هذا الشكل البياني إلى العمود (٧) في الجدول ٢-٣-١ في المرفق.

وتظهر أنماط مشابهة من خلال مناهج تحاول الحد من المخاوف بشأن علاقة السببية العكسية من نمو الأجور إلى التضخم (الجدول ٢-٣-١ في المرفق، العمود ٣) وبالتركيز على عينة تستبعد الاقتصادات المتقدمة الأصغر لضمان ألا تكون هي الدافعة للنتائج (الجدول ٢-٣-١ في المرفق، الأعمدة من ٥-٧). ويوضح الشكل البياني ٢-٩ تقديرات المعاملات في المواصفة المفضلة، بناء على عينة تستبعد الاقتصادات الأصغر وتستخدم متغيرات مساعدة لحساب احتمال نشأة التضخم داخليا في معادلة الأجور (الجدول ٢-٣-١ في المرفق، العمود ٧). إضافة إلى ذلك، يتضح من خلال استكشاف تأثير التراخي، والتضخم في السابق،

الإنتاجية ونمو الأجور، ويدل على أن بعض المكاسب من ارتفاع نمو الإنتاجية تنرجم إلى ارتفاع الدخل الرأسمالي (بما فيه الربح والفائدة وتوزيع الأرباح وأرباح الشركات المحتجزة). راجع الفصل ٣ في عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً.

### الطبيعة المتغيرة للوظائف والتراخي المستتر

تذهب دراسات أجريت مؤخرا إلى أن معدلات البطالة المقيسة قد لا تتسم بالدقة في رصد التراخي في الولايات المتحدة (مما نتج عنه التركيز على «U-6» كمقياس أعم للتراخي) وبعض أجزاء منطقة اليورو (تقرير ECB 2017).<sup>٢٨</sup>،<sup>٢٧</sup> وإضافة إلى ذلك، فطالما أن أحد أسباب تراجع معدلات البطالة جزئيا هو اضطرار العمالة لقبول وظائف بدوام جزئي، فإن ارتفاع هذه الأنواع من الوظائف قد يغالي في تقدير ضيق الأوضاع في سوق العمل. وتحديدا، قد يرغب أولئك العاملون في قبول زيادات أبطأ في أجورهم وقد يواصلون، في نفس الوقت، البحث عن وظائف بدوام كامل وعقود مفتوحة. ومن خلال ذلك، فإنهم يتنافسون مع العمالة التي تشتغل بموجب ترتيبات تقليدية أكثر، ويؤثرون بالتالي على نمو أجورهم هم أيضا. ومن ثم، ربما كان التراخي الحقيقي في سوق العمل أكبر مما تشير إليه معدلات البطالة الكلية.<sup>٢٩</sup>

ويسمح التوسع في منهج السيناريو الأساسي بفحص ما إذا كانت الطبيعة المتغيرة للوظائف (على النحو الذي يوثقه القسم بعنوان «التعافي فوق السطح يحجب تغيرات أكثر عمقا») قد ساهمت في التراخي الكامن في الاقتصاد والذي لم ترصده أرقام البطالة الكلية (الجدول من ٢-٣-٣ إلى ٢-٣-٧ في المرفق). ويعزز التحليل منهج السيناريو الأساسي بإدراج نسب العمل بدوام جزئي غير طوعي والعقود المؤقتة.<sup>٣٠</sup> ويرتبط الارتفاع في نسبة العمل بدوام جزئي غير طوعي بانخفاض نمو الأجور، حتى بعد ضبط تأثير المتغيرات الواردة مناقشتها من قبل. وعلى مستوى جميع البلدان،

U-6<sup>٢٧</sup> تشمل مجموع العاطلين عن العمل، زائدا جميع العاملين الملحقين هامشيا ومجموع العاملين بدوام جزئي لأسباب اقتصادية ونسبة مئوية من القوى العاملة المدنية.

<sup>٢٨</sup> تبدو الأدلة في حالة الولايات المتحدة مختلطة. وتذهب دراسة Krueger (2015) إلى أن معدل البطالة المقيس يغالي في درجة التراخي في الولايات المتحدة لأن العاطلين عن العمل لفترة طويلة ليس لهم تأثير يذكر على تحديد الأجور. ولكن كما تشير الدراسة نفسها، تجد دراسات أخرى — Altig and Higgins و Aaronson and Jordan (2014) و Smith (2014) و Kumar and Orrenius (2016) — بعض الأدلة على تأثير البطالة طويلة المدى على نمو الأجور، بما في ذلك على مستوى الولايات.

<sup>٢٩</sup> تنظر دراسة Aoyagi and Ganelli (2015) في الأهمية المتزايدة للوظائف غير النظامية في اليابان خلال السنوات الأخيرة. وتناقش دراسة Katz and Krueger (2016) زيادة ترتيبات مرونة العمل البديلة — كالعامل المؤقت والتعهد والعمل للحساب الخاص من خلال «العربات» قصيرة الأجل — في الولايات المتحدة. وتشير تقديراتها إلى أن العمالة التي تشتغل في ظل هذه الترتيبات تشكل الآن ١٦٪ من القوى العاملة في الولايات المتحدة. راجع أيضا دراسة Brainard (2016).

<sup>٣٠</sup> يمكن النظر إليها كعلامات على القيود المعوقة للعمالة (ربما نشأت من ضعف الطلب على العمالة منذ الركود الكبير)، ويرجع أحد أسبابها إلى التطورات الهيكلية، وإن كانت تحتوي على عنصر دوري مهم. ونظرا لأن ساعات العمل لكل عامل ترجع كذلك إلى ما يفضله العاملون، لا تعتبر هذه الظروف هنا مقياسا للتراخي الكامن.

في المتوسط، فإن ارتفاع نسبة الوظائف بدوام جزئي غير طوعي بمقدار نقطة مئوية واحدة يقترن بتراجع مقداره ٠,٣ نقطة مئوية في نمو الأجور الاسمية. ومن أجل إتاحة المجال لاحتمال تغير المعاملات عبر البلدان التي شهدت درجات مختلفة من ضيق الأوضاع في سوق العمل منذ الأزمة، يجري تقدير الانحدرات كذلك على نحو منفصل لثلاث مجموعات فرعية. ويكون المعامل أكبر في عينة البلدان التي تسجل معدل بطالة أقل من متوسطاتها قبل الركود الكبير. وضمن هذه المجموعة من البلدان، يقترن ارتفاع نسبة العمل بدوام جزئي غير طوعي بمقدار نقطة مئوية واحدة بانخفاض في نمو الأجور يبلغ ٠,٧ نقطة مئوية. ولا يزيد الأثر التقديري عن ٠,٢ نقطة مئوية التي ترتفع البطالة فيها كثيرا عن متوسطاتها قبل الركود الكبير. وبرغم اختلاف تقديرات النقاط في هذه العينات الفرعية، ليس لهذه الاختلافات دلالة إحصائية (الشكل البياني ٢-١١ يعرض المعاملات المبينة في الأعمدة من ٥-٨ في الجدول ٢-٣-٣ بالمرفق).

وعلى عكس النتيجة المستخلصة التي تفيد بتأثير العمل بدوام جزئي غير طوعي على نمو الأجور الاسمية، لا يرصد التحليل دور العقود المؤقتة في التأثير على ديناميكية الأجور. وبوجه عام، لا يوجد لنسبة العمل بعقود مؤقتة تأثير ذو دلالة إحصائية على الأجور الكلية في العينة بأكملها أو في المجموعات الفرعية المختلفة (الجدولان ٢-٣-٦ و ٢-٣-٧ في المرفق).<sup>٣١</sup>

### المساهمات في تغير نمو الأجور الاسمية

من خلال الجمع بين الآثار المترتبة على التراخي والتضخم في فترة سابقة والاتجاه العام لنمو الإنتاجية، يفحص الشكل البياني ٢-١٢ مساهمات هذه العوامل في التغيرات التي طرأت على متوسط نمو الأجور الاسمية منذ عام ٢٠٠٨ مقارنة بالفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧. وبالنسبة للبلدان التي سجلت معدلات بطالة أقل من متوسطات الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧، يمكن عزو حوالي ثلثي التراجع المشاهد في نمو الأجور الاسمية إلى تباطؤ الاتجاه العام لنمو الإنتاجية — وكان تأثيره أكبر في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ مقارنة بالسنوات السابقة (نظرا لانخفاض الاتجاه العام لنمو الإنتاجية في هذه المجموعة مؤخرا). وكان من شأن انخفاض التراخي أن يرفع نمو الأجور الاسمية منذ ٢٠١٤ (يرصد هنا باستخدام مؤشرات سوق العمل التقليدية — أي معدل البطالة والتغير الذي يطرأ عليه) ومع هذا، لا يزال العمل بدوام جزئي غير

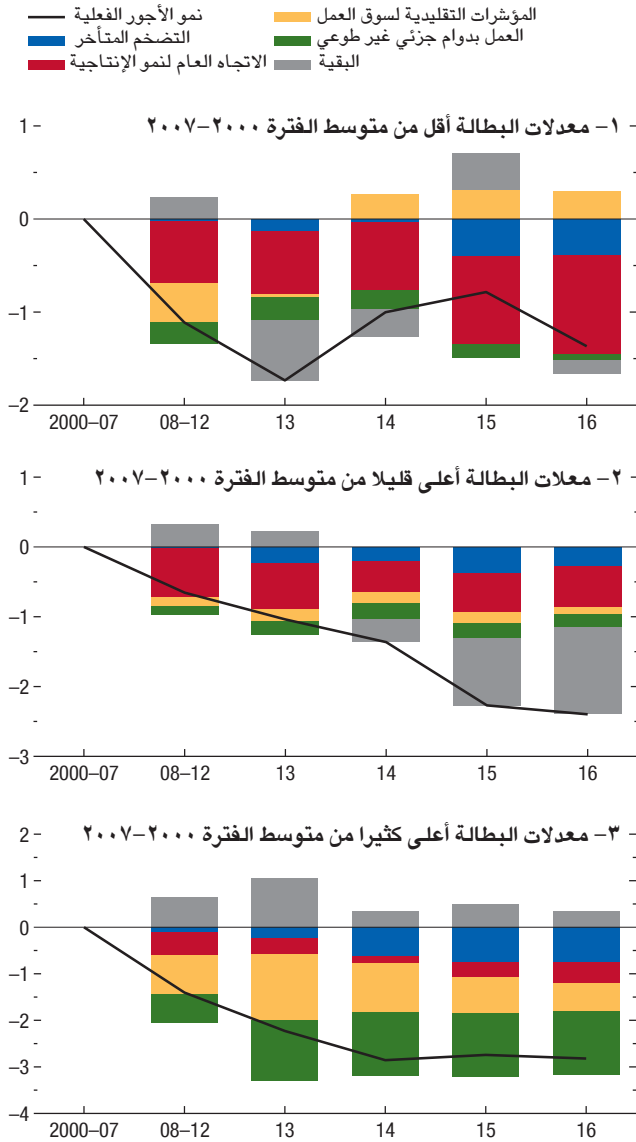
<sup>٣١</sup> قد يرجع أحد أسباب ذلك إلى مشكلات تتعلق بقياس هذا المتغير؛ ولضمان إمكانية إجراء المقارنة القطرية، يستخدم التحليل مقياسا لا يحتوي على معلومات عن العقود النظامية مقابل العقود غير النظامية، ويستخدم بدلا من ذلك مقياسا يتقيد بتعريف قانوني للعمل الوظيفي. راجع كذلك الحاشية ١٨.



## الشكل البياني ٢-١٢: تفكيك ديناميكيات الأجور، ٢٠١٦-٢٠٠٠

(التغير بالنقاط المئوية مقارنة بمتوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠)

في حالة البلدان التي سجلت معدلات بطالة أقل من متوسطات الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠، يمكن عزو جزء كبير من تراجع نمو الأجور الاسمية إلى تباطؤ الاتجاه العام لنمو إنتاجية العمالة، بينما تراجع درجة التراخي كان يمكن أن يقوم بدور لزيادة نمو الأجور الاسمية. وفي المقابل، بالنسبة للبلدان التي لا تزال معدلات البطالة فيها أعلى من مستوياتها قبل الأزمة، فإن المقاييس التقليدية للتراخي في سوق العمل والعمل بدوام جزئي غير طوعي يؤثران على نمو الأجور الاسمية.

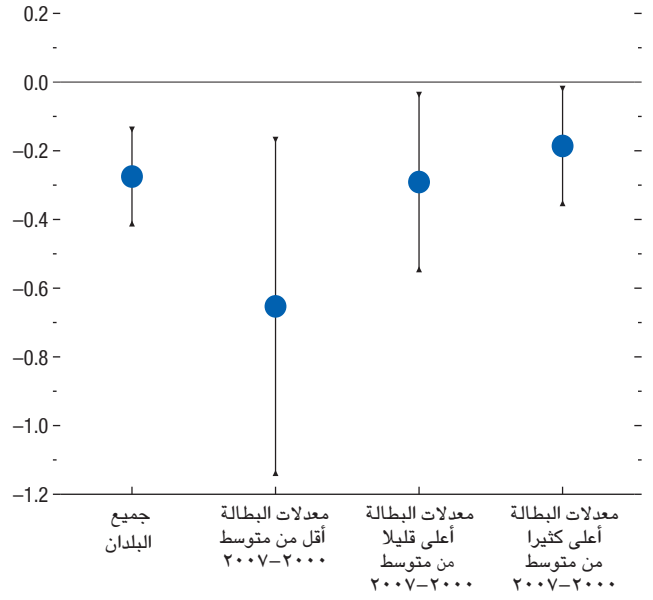


المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: متغير الأجور المستخدم هو التعويضات عن ساعة العمل للعاملين ما عدا أصحاب العمل الحر. والعاملون بدوام جزئي غير طوعي هم من يعملون أقل من ٣٠ ساعة أسبوعيا لأنهم لا يجدون عملا بدوام كامل. وتحسب العمالة بدوام جزئي غير طوعي عن طريق قسمة العدد الكلي للعاملين بدوام جزئي غير طوعي على مجموع العاملين. ومجموعات البلدان هي نفسها المعرفة في الشكل البياني ٢-١١. ويستند التفكيك إلى المعاملات الواردة في العمود (٥) في الجدول ٣-٣-٢ في المرفق، وترجع بإجمالي الناتج المحلي على أساس أسعار الصرف في السوق على مستوى البلدان.

## الشكل البياني ٢-١١: آثار العمل بدوام جزئي غير طوعي على نمو التعويضات عن كل ساعة عمل، ٢٠١٦-٢٠٠٠

(نقاط مئوية)

ارتفاع نسبة العمل بدوام جزئي غير طوعي يقترن بانخفاض نمو الأجور، حتى بعد ضبط أثر المتغيرات الأخرى. ويزداد التأثير وضوحا في البلدان التي سجلت معدل بطالة أقل من متوسطاتها التي كانت سائدة قبل الركود الكبير.



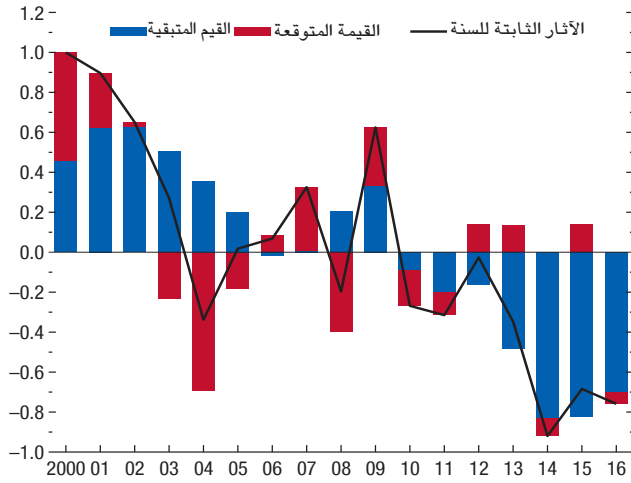
المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: متغير الأجور المستخدم في حساب التعويضات عن كل ساعة عمل للعاملين ما عدا أصحاب العمل الحر. وتشير العلامات إلى المعاملات التقديرية، وتعرض الخطوط فترات ثقة ٩٠٪. والعاملون بدوام جزئي غير طوعي هم من يعملون أقل من ٣٠ ساعة أسبوعيا لأنهم لا يجدون عملا بدوام كامل. وتحسب العمالة بدوام جزئي غير طوعي عن طريق قسمة العدد الكلي للعاملين بدوام جزئي غير طوعي على مجموع العاملين. والبلدان التي سجلت معدلات بطالة أقل من متوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠ هي التشيك وألمانيا والمملكة المتحدة وإسرائيل واليابان والجمهورية السلوفاكية والولايات المتحدة، والبلدان التي سجلت معدلات بطالة أعلى قليلا من متوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠ هي تلك التي كان ارتفاع المعدلات فيها أقل من وسيط جميع البلدان التي سجلت ارتفاعا في معدل البطالة وتشمل أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والتشيك وفنلندا وأيسلندا والنرويج والسويد، والبلدان التي سجلت معدلات بطالة أعلى كثيرا من متوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠ هي تلك التي كان ارتفاع المعدلات فيها أعلى من وسيط جميع البلدان التي سجلت ارتفاعا في معدلات البطالة وتشمل الدانمرك وإسبانيا وفرنسا واليونان وأيرلندا وإيطاليا وهولندا والبرتغال وسلوفينيا. ويستند هذا الشكل البياني إلى العمودين (٥) و(٨) في الجدول ٣-٣-٢ في المرفق.

طوعي يؤثر على نمو الأجور الاسمية (الشكل البياني ٢-١٢، اللوحة ١). وفي المقابل، في البلدان التي لا تزال تشهد معدلات بطالة أعلى من مستوياتها قبل الأزمة، يمكن أن يعزى حوالي نصف تباطؤ نمو الأجور الاسمية منذ ٢٠٠٧ إلى المقاييس التقليدية لتراخي سوق العمل، بينما يظل العمل بدوام جزئي غير طوعي يلقي عبئا على الأجور (برغم أن العمل بدوام جزئي، حتى وإن كان غير طوعي، ربما كان قد دعم مشاركة القوى العاملة وسهل تقوية مشاركتها في سوق العمل مقارنة بالبدائل الأخر وهو البطالة. وكان لنمو الإنتاجية دور أصغر،

## الفصل ٢: ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات

### الشكل البياني ٢-١٣: الآثار الثابتة للسنة والمحركات المشتركة، ٢٠٠٩-٢٠١٦ (المؤشر)

غالبًا ما تكون هناك علاقة ارتباط بين تقديرات الآثار الثابتة للسنة ومجملات التضخم المتأخر والاتجاه العام لنمو الإنتاجية والبطالة والعمل بدوام جزئي غير طوعي في الاقتصادات المتقدمة. ومع هذا، حتى فيما عدا هذه العوامل، هناك قيمة متبقية سلبية بعد ٢٠٠٩، وخاصة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وربما كانت هذه النتيجة ترصد آثار زيادة الاندماج وكذلك الضغوط الخافضة للمطالبات بالأجور نتيجة لتزامن فترات الركود.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الآثار الثابتة للسنة تقوم على انحدار السلاسل الزمنية المقطعية بطريقة المربعات الصغرى العادية في العمود (١) في الجدول ٣-٣ من المرفق. والقيم المتبقية مأخوذة من انحدار هذه الآثار الثابتة للسنة على متوسطات المحركات في الاقتصادات المتقدمة الموضحة في الشكل البياني ٢-١٣ وقيمة ثابتة. ويُعاد لاحقاً استبدال الآثار الثابتة للسنة والقيم المتوقعة حتى يصل متوسط الآثار الثابتة للسنة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٦ إلى صفر.

المتوسط يؤثران سلبيًا على نمو الأجور إلى جانب تأثير القوى الواردة مناقشتها أعلاه.<sup>٣٣</sup>

وبينما تظل النتائج الأخرى ثابتة سواء أُدرجت سنوات الركود الكبير أم لا، تتأثر بعض المعاملات باختيار الفترة، كما هو مبين في الجدولين ٢-٣ و ٨-٢ و ٩-٣ في المرفق. وإدخال النظم الآلية—والمتمغير البديل له هو تراجع السعر النسبي للسلع الاستثمارية—وتراجع توقعات النمو على المدى المتوسط يؤثران باتساق على نمو الأجور الاسمية، بصرف النظر عما إذا كانت سنوات الركود الكبير مدرجة أم لا. ومع هذا، فإن معامل التغير في كثافة العمل النقابي يتأثر بكل من اختيار سنوات العينة وإدراج مستواه كعنصر ضبط إضافي. والتغيرات في الأنظمة المتعلقة بالفصل الفردي

<sup>٣٣</sup> تراجع السعر النسبي للسلع الاستثمارية يمكن أن يخفض تكلفة إدخال النظم الآلية في أداء المهام الروتينية (دراسة، Autor and Dorn، 2013). ومع ذلك، فإن هذا المتمغير البديل قد لا يرصد تمام التأثير الذي يقع على الأجور من إدخال النظم الآلية — على سبيل المثال، قد لا يتسنى قياس تقدم الذكاء الاصطناعي الذي يسمح بإدخال النظم الآلية بدقة في السعر النسبي للسلع الاستثمارية.

ربما لأنه كان بطيء بالفعل في السنوات السابقة على الأزمة (الشكل البياني ٢-١٢، اللوحتان ٢ و ٣).

وربما كانت الأوضاع المحلية الدافعة للأجور (مثل البطالة) تحتوي على عنصر مشترك كبير، نظرا للروابط الاقتصادية بين البلدان وكذلك التأثير المشترك للعوامل العالمية. وإضافة إلى ذلك، ربما كانت للأوضاع المحلية في بلد واحد آثار انتشارية مباشرة على تحديد الأجور في بلدان أخرى. وعلى سبيل المثال، فإن ضعف الأجور النسبي في أحد البلدان يمكن أن يسبب ضغوطا خافضة للأجور في بلدان أخرى، نظرا للمخاوف من نقل مواقع الإنتاج إلى وجهات أقل تكلفة. وهذه العوامل المشتركة سترصدها الآثار الزمنية ذات الدلالة الإحصائية في الانحدارات. وتوجد في الغالب علاقة ارتباط بين الآثار التقديرية الثابتة للسنة ومتوسطات التضخم المتأخر، والاتجاه العام لنمو الإنتاجية، والبطالة، والعمل بدوام جزئي غير طوعي في الاقتصادات المتقدمة. وتستطيع هذه القوى معا أن تفسر ما يزيد على ٧٠٪ من مجموع الاختلاف في تقديرات الآثار الثابتة للسنة. ومع هذا، كما يتضح من الشكل البياني ٢-١٣، حتى فيما يتجاوز هذه العوامل، هناك قيمة متبقية سلبية بعد عام ٢٠٠٩، وخاصة أثناء الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٦. وتستطيع هذه القيمة المتبقية أن ترصد آثار التكامل المتزايد الذي يعطي أهمية أكبر للأوضاع الخارجية، وتلقي عبئا على نمو الأجور بوجه عام. وقد تزايدت أهميتها بعد الركود الكبير وعقب أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو مما قد يشير إلى الضغوط الخافضة للمطالبات الخاصة بالأجور الناتجة عن فترات الركود المتزامنة، والتي نتجت في بعض الحالات عن تدابير السياسات الرامية إلى إبطاء نمو الأجور وتحسين القدرة التنافسية. وتؤكد هذه النتائج المستخلصة النتائج السابقة عن أهمية دور التراخي والتضخم المتأخر على نمو الأجور كما تشير إلى آثار مزيد من العوامل الخارجية المشتركة.<sup>٣٤</sup>

### المحركات الأساسية

تراجع نمو الأجور الاسمية وتغيرت طبيعة الوظائف في بيئة شهدت تراجع النمو المحتمل، وتغيرات في عمليات الإنتاج العالمية لها علاقة بإدخال النظم الآلية والتكامل التجاري، والتغيرات في مؤسسات سوق العمل (الشكلان البيانيان ٢-١٤ و ٢-١٥). ويتضح من خلال زيادة التوسع في منهج السيناريو الأساسي ليتضمن هذه العوامل التي تتباطأ حركتها أن المتمغير البديل لإدخال النظم الآلية (السعر النسبي للسلع الاستثمارية) وتراجع توقعات النمو على المدى

<sup>٣٤</sup> يعرض الشكل البياني ٢-٣ و ١ في المرفق تفكيكا مماثلا لما ورد في الشكل البياني ٢-١٢ استنادا إلى انحدار آثار ثابتة للسنة. والأهمية النسبية للمحركات المختلفة (التراخي مقابل الإنتاجية) التي يعرضها الشكل البياني ٢-١٢ تظل فعالة عند إدراج الآثار الثابتة للسنة.

## الشكل البياني ٢-٤: التغيرات في توقعات النمو والمؤسسات في سوق العمل

تراجع نمو الأجور الاسمية وطرأت تغيرات على طبيعة الوظائف في بيئة شهدت تراجع النمو الممكن وضعف القوة التفاوضية للعمالة

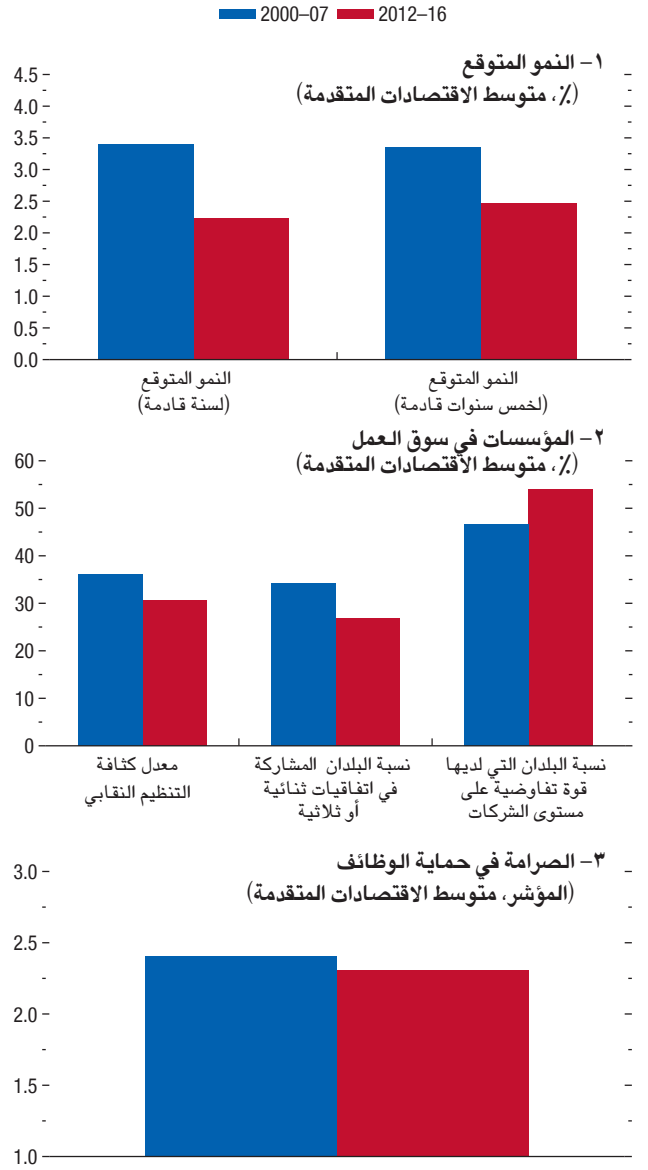
والجماعي من العمل (وهو مقياس لحماية الوظائف؛ راجع المرفق ٢-٣-١ للاطلاع على التفاصيل) ليس لها تأثير ذو دلالة إحصائية على نمو الأجور الاسمية. ونتيجة لاحتمال وجود ترابط بين هذه العوامل (زيادة المشاركة في سلسلة القيمة العالمية ونقل مواقع الإنتاج إلى الخارج، على سبيل المثال، يمكن أن يسهم في الحد من التنظيم النقابي)، فمن الصعب بطبيعة الحال إرجاع مساهمات دقيقة إلى تأثير كل عامل على ديناميكية الأجور مؤخرًا. ومع هذا، كما يتضح من الشكل البياني ٢-٤، يدل التراجع المحدود في السعر النسبي للسلع الاستثمارية في السنوات الأخيرة مقارنة بالاتجاهات العامة نحو الانخفاض في فترات سابقة على أن إدخال النظم الآلية (والتغير البديل له هو هذا المقياس) ربما لم يسهم مساهمة كبيرة في ديناميكية تراجع الأجور عقب الركود الكبير.<sup>٣٤</sup>

كذلك ربما كان لهذه القوى الأبطأ حركة دور في زيادة العمل بدوام جزئي غير طوعي، يتجاوز تأثير العوامل الدورية (الجدول ٢-٣-١٠ في المرفق). وبينما يوجد ارتباط بين فجوة الناتج الأكثر سلبية (قصور الناتج الفعلي مقارنة بإمكانات الاقتصاد) وارتفاع نسبة العمل بدوام جزئي غير طوعي، يبدو أن هناك عوامل أخرى مثل توقعات النمو على المدى المتوسط وإدخال النظم الآلية كان لها تأثير كذلك (الشكل البياني ٢-١٦). ومع تراجع توقعات النمو على المدى المتوسط، ربما فضلت الشركات توظيف العمالة بدوام جزئي. وقد يكون إدخال النظم الآلية على العمليات قد أدى كذلك إلى خفض الطلب من المنظور الهيكلي على العمالة. وتوجد كذلك علاقة ارتباط بين ارتفاع نسبة الوظائف في قطاع الخدمات وارتفاع العمل بدوام جزئي غير طوعي، مما يتسق مع تحول المكونات الموثق في القسم الذي يتناول التعافي على السطح والتغيرات الأكثر عمقا المستترة تحته في أسواق العمل في الاقتصادات المتقدمة.

## الملخص وانعكاسات السياسات

تشير التطورات الأخيرة التي شهدتها سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة إلى احتمال انقطاع الصلة بين البطالة والأجور. وبينما تقترب البطالة الكلية في كثير من الاقتصادات نحو النسب التي كانت عليها قبل الركود الكبير، أو وصلت إلى درجة أقل من هذه المستويات، لا تزال معدلات نمو الأجور الاسمية آخذة في النمو بوتيرة أبطأ بشكل واضح. وفي بعض الاقتصادات، قد يعكس ذلك إجراءات السياسات الرامية إلى إبطاء نمو الأجور وتحسين القدرة التنافسية في أعقاب

<sup>٣٤</sup>غالبا ما تخلص الدراسات التي تركز على الآثار طويلة الأجل لإدخال النظم الآلية إلى حدوث آثار أكبر على أجور فئات معينة، مثل العمالة متوسطة المهارات (راجع دراسة Autor and Dorn 2013، والفصل الثالث في عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»).

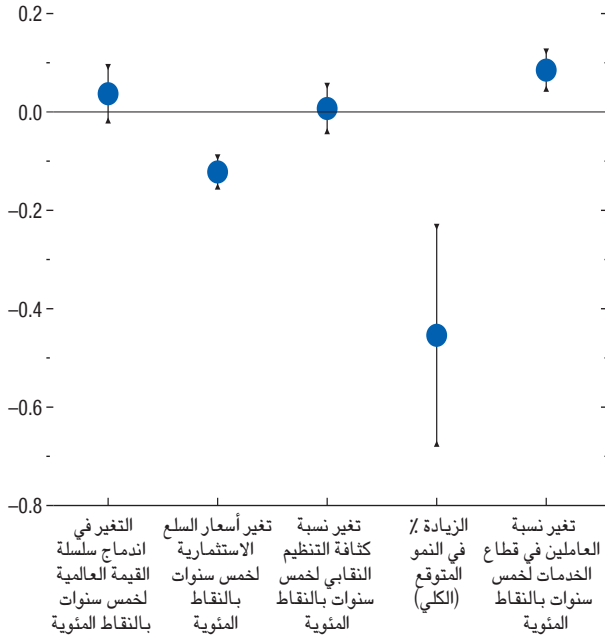


المصادر: قاعدة بيانات Institutional Characteristics of Trade Unions, Wage Setting, State Intervention, and Social Pacts؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يشير معدل كثافة التنظيم النقابي إلى صافي عدد أعضاء النقابات كنسبة ممن يكسبون الدخل من الوظائف (متوسط بسيط على مستوى البلدان)؛ وتشير الاتفاقيات الثنائية والثلاثية إلى وجود مجلس يتألف من طرفين كاتحاد مركزي وأصحاب العمل و/أو وجود مجلس من ثلاثة أطراف تشارك فيه الحكومة. ويشير التفاوض على مستوى الشركات إلى ما إذا كانت المفاوضات تجري في الغالب على المستوى المحلي / مستوى الشركات. وتشير الصرامة في حماية الوظائف إلى الصرف من العمل بصورة فردية وجماعية (العقود النظامية). وتتكون العينة من ٢٦-٣٣ اقتصادا متقدما.

## الفصل ٢: ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات

### الشكل البياني ٢-١٦: الآثار على العمل بدوام جزئي غير طوعي، تحليل كلي (نقاط مئوية)

زيادة تراجع السعر النسبي للسلع الاستثمارية، وانخفاض النمو المتوقع، وارتفاع نسبة العاملين في قطاع الخدمات تقترن بارتفاع نسبة العمل بدوام جزئي غير طوعي.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

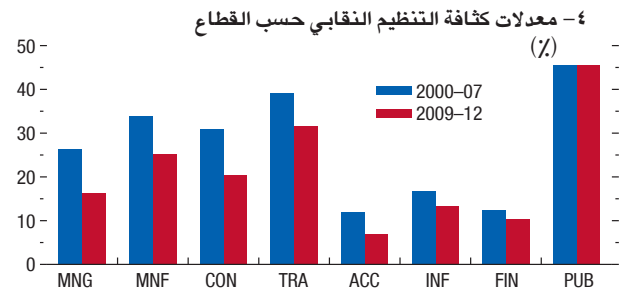
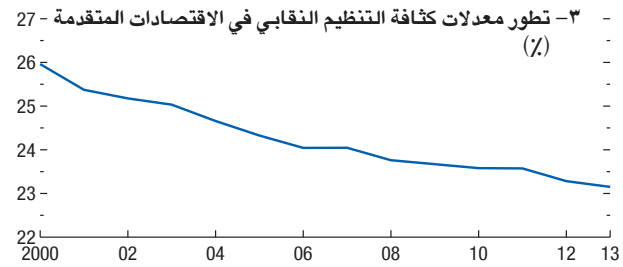
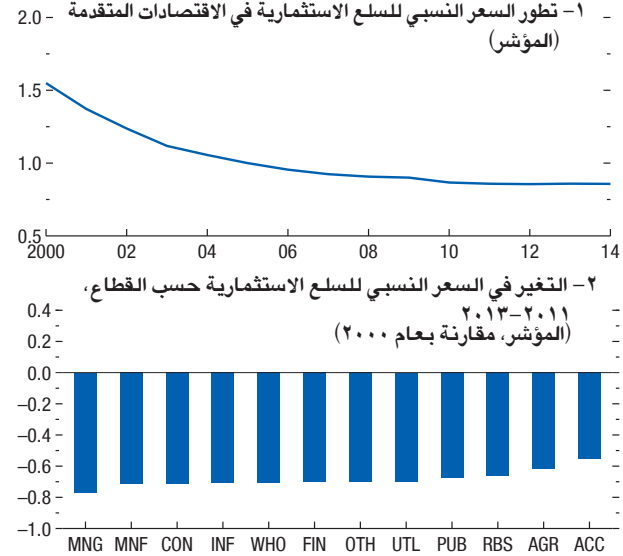
ملحوظة: تدل العلامات على المعاملات التقديرية، وتعرض الخطوط فترات ثقة ٩٠٪. ويستند هذا الشكل البياني إلى الأعمدة من (٢) إلى (٦) في الجدول ٢-٣-١٠ في المرفق.

الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو. فضلا على ذلك، يبدو أن هناك عنصرا مشتركا في ضعف نمو الأجور على مستوى الاقتصادات المتقدمة، ربما كان راجعا إلى انتشار تداعيات أكبر عبر الحدود من ضعف الأوضاع في سوق العمل منذ الركود الكبير. كذلك ضعف نمو الأجور الاسمية في سياق ارتفاع معدل العمل بدوام جزئي غير طوعي، وارتفاع نسبة عقود العمل المؤقتة، وانخفاض ساعات العمل لكل عامل.

ويخلص التحليل إلى أن تطورات العمل بدوام جزئي، والعقود المؤقتة، وساعات العمل ككل ترجع في جانب منها إلى ابتعاد تركيبة الوظائف عن القطاعات التي تغلب عليها ترتيبات التوظيف التقليدية (لديها نسب أقل من العمل بدوام جزئي، ونسبة أقل من العقود المؤقتة، وساعات عمل أطول لكل عامل) وتحولها نحو قطاعات تسودها ترتيبات أكثر مرونة.

### الشكل البياني ٢-١٥: المحركات طويلة المدى لديناميكيات سوق العمل، ٢٠٠٠-٢٠١٦

التقدم التكنولوجي الذي يرسده تراجع الأسعار النسبية للاستثمار، وهبوط معدلات كثافة التنظيم النقابي يمكن أن يصبح دافعا إضافيا لديناميكيات سوق العمل.



المصادر: قاعدة بيانات Institutional Characteristics of Trade Unions, Wage Setting, State Intervention, and Social Pacts (Penn World Tables Capital Detail): والبنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تحسب الأرقام الخاصة بالاقتصادات المتقدمة أولا بالتجميع على مستوى القطاعات في كل بلد باستخدام القيمة المضافة للقطاع كوزن ترجيحي، ثم تجميعها على مستوى البلدان باستخدام إجمالي الناتج المحلي الاسمي كوزن ترجيحي. وتحسب أرقام القطاعات بتجميعها على مستوى البلدان باستخدام القيمة المضافة للقطاع كوزن ترجيحي. واختصارات القطاعات هي تلك المعرفة في الشكل البياني ٢-٨.

تتجاوز نمو الإنتاجية بصورة دائمة. وفي هذه الحالات، من شأن السياسات التيسيرية أن تساعد على حفز الطلب وتخفيض معدلات البطالة الكلية، لكن نمو الأجور ككل (ومن ثم التضخم) قد يظل ضعيفا حتى تقل نسبة العمل بدوام جزئي غير طوعي أو يرتفع الاتجاه العام لنمو الإنتاجية. وتقييم درجة التراخي الحقيقية خارج نطاق معدلات البطالة الكلية المقيسة يكتسب أهمية عند تحديد الوتيرة الملائمة للخروج من السياسات النقدية التيسيرية.

وتشير الأدلة كذلك إلى أن العمل بدوام جزئي غير طوعي يقترب بدوره بكل من العوامل الدورية والمحركات الأبطأ حركة، مثل إدخال النظم الآلية، وتراجع توقعات النمو في الأجل المتوسط، وتنامي أهمية قطاع الخدمات. وتشير بعض هذه التطورات إلى حدوث تحول دائم في طبيعة العلاقات بين العمل وتوظيف العمالة. ومن ثم، ربما كان يتعين على صناع السياسات تعزيز جهود التصدي للمخاطر أمام العاملين بدوام جزئي. ومن أمثلة المبادرات الممكنة في هذا الصدد مبادرة تقوية التعليم الثانوي والتعليم العالي لتحسين المهارات على المدى الأطول، وتوسيع نطاق تغطية الحد الأدنى للأجور حيث لا يتضمن حاليا العاملين بدوام جزئي، ومنحهم إجازات سنوية ومرضية وإجازات لأغراض أسرية مدفوعة الأجر على أساس تناسبي لضمان المساواة مع العاملين بدوام كامل، وتوفير تدريب مدعم للعاملين بدوام جزئي ليكتسبوا المهارات والأدوات الجديدة اللازمة (راجع كذلك عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير الرائد المالي ودراسة Golden 2016 للاطلاع على ملخص التدابير التي تتخذها مدن مختلفة في الولايات المتحدة، على سبيل المثال). ومع هذا، عند اتخاذ أي إجراءات على مستوى السياسات لمعالجة مسألة تأمين دخل العاملين في وظائف بدوام جزئي أو بعقود مؤقتة ينبغي تصميمها بحيث تقلص إلى أدنى حد الآثار المعاكسة المحتملة على مرونة سوق العمل وتوفير الوظائف.

وبصورة أعم، فإن زيادة الوظائف بدوام جزئي والعمل بعقود مؤقتة تفرض تحديات أمام الهيكل الحالي لنظم الضمان الاجتماعي—التي أنشأها كثير من الاقتصادات المتقدمة عقب الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية—لأنها ربما كان مجهزة على نحو أفضل لمعالجة حالة التوظيف «الثنائي» (أي أن القوى العاملة إما تعمل في وظائف بدوام كامل أو عاطلة عن العمل). وما دامت التغيرات في طبيعة الوظائف ليست دورية وحسب، لكنها ترتبط كذلك بتحولات أطول أجلا في العوامل الهيكلية، ربما كان يتعين توسيع نطاق إعادة التفكير في طبيعة الضمان الاجتماعي.

ومع هذا، هناك عدد أقل من الأدلة على أن ضعف نمو الأجور يرجع إلى تحول الوظائف بين القطاعات. وبدلا من ذلك، يخلص التحليل إلى أن تراخي سوق العمل وكذلك ضعف نمو الإنتاجية وانخفاض توقعات التضخم، على المستوى القُطري، هي القوى الرئيسية التي تلقي بأعباء على نمو الأجور. ويبدو أن إدخال النظم الآلية (والتغير البديل له هو السعر النسبي للسلع الاستثمارية) ساهم بقدر ضئيل في إضعاف ديناميكية الأجور عقب الركود الكبير نتيجة لتراجع الأسعار النسبية للسلع الاستثمارية بصورة محدودة في السنوات الأخيرة مقارنة بالاتجاه العام نحو الهبوط في السابق. ويشير التحليل إلى أن إدخال النظم الآلية في العمل يمكن أن يلقي بأعباء أكبر على نمو الأجور في المستقبل إذا كانت الأسعار النسبية للسلع الاستهلاكية الأخذة في الانخفاض ستعاود الارتفاع مجددا. ومع هذا، ليس من السهل التدخل فيما يتعلق بتأثير إدخال النظم الآلية نظرا لأن الأسعار النسبية للسلع الاستثمارية، كما أشير سلفا، هي مجرد إحدى قنوات انتقال تأثيره على نمو الأجور.

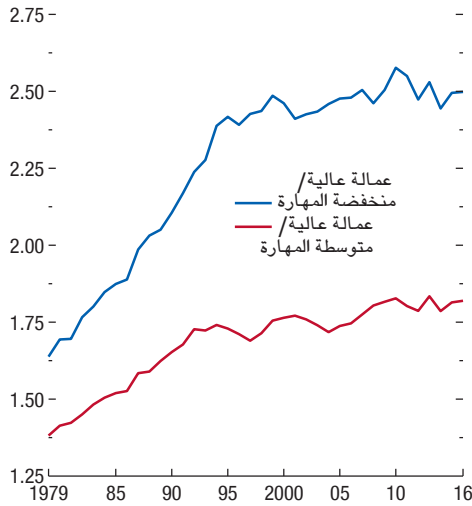
وعند المقارنة بين السنوات التي مرت بدءا من ٢٠٠٨ والفترة بين ٢٠٠٠-٢٠٠٧، يخلص هذا الفصل إلى أنه في حالة الاقتصادات التي لا تزال تشهد معدلات البطالة أعلى بكثير من متوسط المعدلات التي بلغت قبل الركود الكبير، يمكن عزو حوالي نصف التباطؤ إلى المقاييس التقليدية لتراخي سوق العمل، بينما العمل بدوام جزئي غير طوعي يلقي عبئا كبيرا آخر على الأجور. وفي هذه الاقتصادات، لا يرجع ارتفاع نمو الأجور ما لم يقل التراخي بصورة ملحوظة—وتقتضي هذه النتيجة مواصلة انتهاج سياسات تيسيرية لدفع الطلب الكلي.

أما الاقتصادات التي تشهد اليوم معدلات بطالة أقل من متوسط معدلاتها قبل الركود الكبير بينما التراخي فيها منخفض وفقا للمقاييس المستخدمة، يمكن عزو حوالي ثلثي التباطؤ في وتيرة نمو الأجور الاسمية منذ ٢٠٠٧ إلى بطء نمو الإنتاجية. حتى في هذه الاقتصادات، ربما كان العمل بدوام جزئي غير طوعي قد ساعد على مشاركة القوى العاملة واستمرار الانخراط في مكان العمل، لكن يبدو أنه قد ألقى بأعباء على نمو الأجور، إلى جانب تباطؤ حركة محركات نموها.

وتشير الأدلة كذلك إلى أن البلدان التي تشهد تباطؤا في الاتجاه العام للإنتاجية ستواجه تيارات معاكسة أمام نمو الأجور، حتى وإن تراجعت معدلات البطالة فيها. كذلك ستظل معدلات التضخم منخفضة ما لم تنمو الأجور بوتيرة سريعة

## الإطار ٢-١: ديناميكيات سوق العمل حسب مستوى المهارات

الشكل البياني ٢-١-١: تطور علاوات المهارة في الولايات المتحدة



المصادر: مكتب إحصاءات العمل الأمريكي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المقصود بالعمالة منخفضة المهارة هي تلك الحاصلة على درجة أقل من شهادة الدراسة الثانوية، والعمالة متوسطة المهارة هم خريجي المدارس الثانوية الذين لم يحصلوا على تعليم جامعي، والعمالة عالية المهارة هي الحاصلة على درجة البكالوريوس على أقل تقدير.

والوظائف، على التوالي)، بينما حققت هذه الفئات مكاسب خلال العقد الماضي من حيث الأجر في الساعة.

### تقلص التفاوت بين الأجور

تراجعت علاوة المهارة في الاقتصادات الأوروبية في الفترة بين ٢٠٠٦ و ٢٠١٤ (الشكل البياني ٢-١-٢)، ويصدق ذلك في حالة نسبة أجور العمالة عالية ومنخفضة المهارات وكذلك العمالة عالية ومتوسطة المهارات. وفي الولايات المتحدة، تراجمت أجور العمالة عالية ومنخفضة المهارات أيضا على امتداد هذه الفترة، ومع هذا، سجلت العمالة عالية ومتوسطة المهارات ارتفاعا بسيطا، مما يشير إلى حدوث انخفاض نسبي في أجور العمالة ذات المهارات المتوسطة.

ومن خلال النظر في الاختلاف بين القطاعات، يتبين أن نمو الأجور الاسمية كان أكبر في القطاعات التي لديها نسبة أكبر من العمالة منخفضة المهارة. وبطبيعة الحال، (نظرا لأن إجمالي النسب هو ١) فالعكس هو الصحيح في حالة القطاعات التي لديها نسبة أعلى من العمالة عالية المهارة (الشكل البياني ٢-١-٣).

### فجوة في الوظائف

تشير التغييرات التي تتعرض لها الوظائف إلى وجود فجوة في الاقتصادات الأوروبية كذلك — وهو ما يتماشى

كانت علاوة المهارة — وهي نسبة أجور العمالة الماهرة إلى أجور العمالة غير الماهرة — هي موضع تركيز مجموعة واسعة من البحوث التي أجريت في السنوات الأخيرة. وتناول العديد من الدراسات مسألة استواء علاوة المهارة في الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٠ (الشكل البياني ٢-١-١) وتعزيزه إلى: (١) نضج ثورة تكنولوجيا المعلومات أبطأ الطلب على العمالة ذات المستويات التعليمية العليا (دراسة، Beaudry, Green, and Sand 2014, 2016)، و(٢) ثبات أوجه التكامل بين العمالة ذات المستويات التعليمية العليا وتكنولوجيا الإنتاج الجديدة (لا سيما تلك التي تعتمد على أجهزة الكمبيوتر ورأس المال التنظيمي ذي الصلة، و(٣) زيادة المنافسة بين الفئات المتعلمة على الوظائف المجزية التي تتزايد ندرتها (دراسة Valletta 2016، ودراسة Autor 2017).

ومع هذا، أجرى عدد قليل من الدراسات تحليلا للتطورات الأخيرة في علاوة المهارة في الاقتصادات الأوروبية. ويركز هذا الإطار على تطور مؤشرات سوق العمل حسب مستوى المهارة في الاقتصادات الأوروبية خلال العقد الأخير، مستخدما بيانات قطاعية مستعرضة للسنوات ٢٠٠٦ و ٢٠١٤ و ٢٠١٤.

وتشير النتائج إلى تضرر العمالة منخفضة ومتوسطة المهارات في أوروبا في الفترة السابقة (ساعات العمل

مؤلف هذا الإطار هو تشوكا كوتسان.

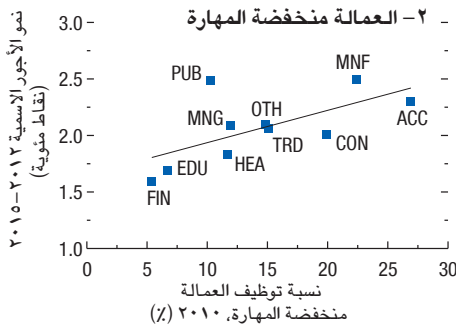
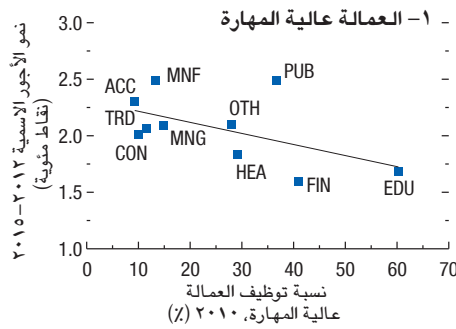
ترتبط دراسات سابقة بين اتساع التفاوت بين الأجور في بعض الاقتصادات المتقدمة (وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) في الثمانينات، ويقدر أقل في التسعينات، بتحرير التجارة (دراسات Wood 1991, 1994, 1995، و Leamer 1992، و Burtless 1995)، أو اشتداد حركة التجارة والهجرة (دراسة Borjas and Ramey 1995)، أو التهديد الخارجي (دراسة Feenstra and Hanson 1996, 2001)، أو التغيير التكنولوجي المتحيز للمهارات (دراسات Katz and Murphy 1992، و Berman, Bound, and Griliches 1994، و Autor, Katz, and Krueger 1998، و DiNardo and Card 2002، و Katz and Autor 1999، و Autor and Dorn 2008، و Autor, Katz, and Kearney 2008). وتحلل دراسة Autor and Katz (2013) مسألة استقطاب الوظائف والمكاسب في الولايات المتحدة في الفترة بين ١٩٨٠ و ٢٠٠٥ وتركز على دور إدخال النظام الآلي في أداء المهام الروتينية.

تشير دراسة Parteka (2010) إلى اتساع الفجوة بين أجور العمالة منخفضة المهارات في بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشرة (النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وأيرلندا وإيطاليا ولكسمبرغ وهولندا والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة) أثناء الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥ في معظم القطاعات، ويخلص تقرير (EU 2015) إلى ارتفاع عدم المساواة في توزيع المكاسب في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١ في ثلثي البلدان أعضاء الاتحاد الأوروبي. ومع هذا، تشير دراسة (Cho and Díaz 2016) إلى هبوط علاوة المهارة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ في بلدان البلطيق.

تعرّف العمالة منخفضة المهارة بأنها تلك الحاصلة على المستوى الأدنى من التعليم الثانوي، والعمالة متوسطة المهارة بأنها تلك الحاصلة على المستوى الأعلى من التعليم الثانوي أو التعليم ما بعد الثانوي بخلاف التعليم العالي، والعمالة عالية المهارة هي الحاصلة على التعليم العالي.

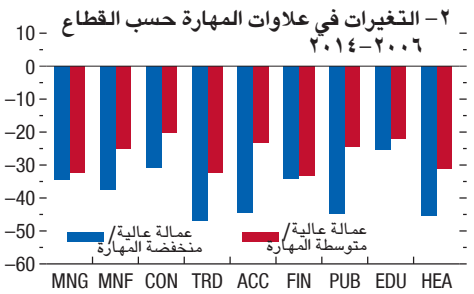
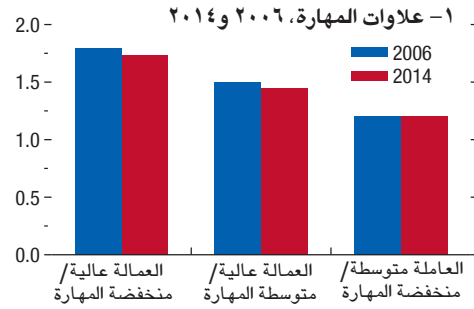
الإطار ٢-١: (تابع)

الشكل البياني ٢-١-٣: نمو الأجور الاسمية حسب القطاعات وفئات المهارات



المصادر: المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات); وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: المقصود بالعمالة منخفضة المهارة هي تلك الحاصلة على درجة أقل من شهادة الدراسة الثانوية، والعمالة متوسطة المهارة هم خريجي المدارس الثانوية الذين لم يحصلوا على تعليم جامعي، والعمالة عالية المهارة هي الحاصلة على درجة البكالوريوس على أقل تقدير. ويعرض هذا الشكل البياني متوسطات بسيطة عبر القطاعات والاقتصادات. ACC = أنشطة خدمات الإسكان والخدمات الإسكان والغذاء; CON = الإنشاء; EDU = التعليم; FIN = الأنشطة المالية والتأمين; HEA = أنشطة الصحة البشرية والعمل الاجتماعي; MNF = الصناعة التحويلية; MNG = التعدين والمناجم; OTH = خدمات أخرى; PUB = الإدارة العامة والدفاع; TRD = تجارة الجملة والتجزئة.

الشكل البياني ٢-١-٢: علاوات المهارة والتغيرات في علاوات المهارة في الاقتصادات الأوروبية



المصادر: المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات); وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: المقصود بالعمالة منخفضة المهارة هي تلك الحاصلة على درجة أقل من شهادة الدراسة الثانوية، والعمالة متوسطة المهارة هم خريجي المدارس الثانوية الذين لم يحصلوا على تعليم جامعي، والعمالة عالية المهارة هي الحاصلة على درجة البكالوريوس على أقل تقدير. ويعرض هذا الشكل البياني متوسطات بسيطة عبر القطاعات والاقتصادات. ACC = أنشطة خدمات الإسكان والخدمات الإسكان والغذاء; CON = الإنشاء; EDU = التعليم; FIN = الأنشطة المالية والتأمين; HEA = أنشطة الصحة البشرية والعمل الاجتماعي; MNF = الصناعة التحويلية; MNG = التعدين والمناجم; PUB = الإدارة العامة والدفاع; TRD = تجارة الجملة والتجزئة.

لديها) شهدت كذلك تراجعاً أوضح أحدث فجوة في نسب توظيف العمالة متوسطة المهارات.<sup>٥</sup>

تراجع ساعات العمالة منخفضة المهارات

بينما كانت العمالة متوسطة المهارات هي التي تكبدت الخسارة من حيث نسبة الوظائف، يبدو أن العمالة منخفضة المهارات شهدت تراجعاً أكبر في ساعات العمل مقارنة بفئتي المهارات الأخرين. ولسوء الحظ، فإن البيانات على مستوى القطاعات في كل بلد عن

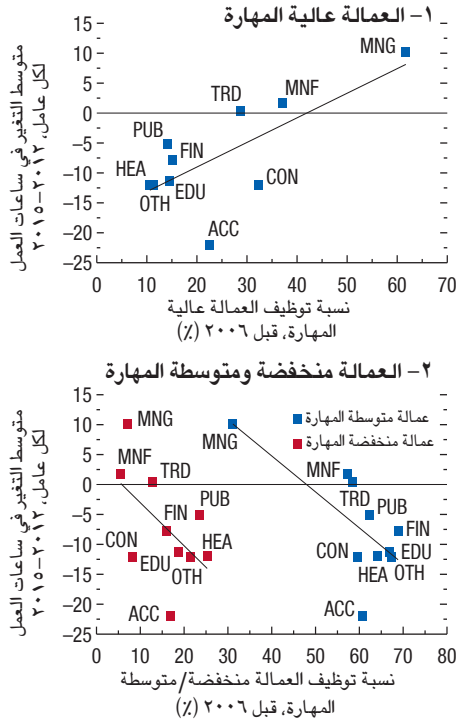
<sup>٥</sup> الفصل الثالث في عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي يلقي الضوء على تأثير كبير بصفة خاصة للتكنولوجيا (تراجع أسعار السلع الاستثمارية والتعرض لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية) على نسبة توظيف العمالة متوسطة المهارات.

مع الدراسات الاقتصادية عن الولايات المتحدة.<sup>٤</sup> فانخفضت نسب توظيف العمالة متوسطة المهارة، بينما ارتفعت نسب توظيف العمالة منخفضة وعالية المهارة (الشكل البياني ٢-١-٤). ويمكن ملاحظة هذا النمط في جميع القطاعات، لكنه مع هذا تجلى في أبرز صوره في قطاع الخدمات (التمويل والإدارة العامة والصحة والتعليم). وبينما البيانات القطاعية عن أسعار السلع الاستثمارية محدودة، هناك بعض الأدلة على أن القطاعات المعرضة للتغير التكنولوجي بدرجة أكبر (التي شهدت تراجعاً أكبر في أسعار السلع الاستثمارية

<sup>٤</sup> راجع كذلك دراسة Das and Hilgenstock (قيد الإصدار) للتعرف على عينة أكبر من الاقتصادات المتقدمة وكذلك اقتصادات الأسواق الصاعدة.

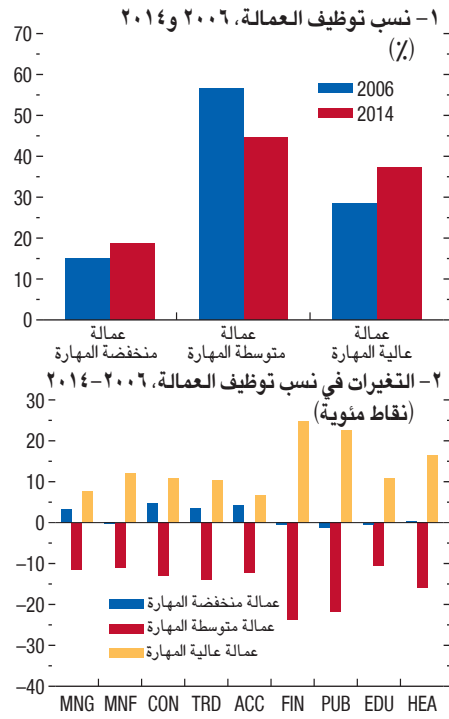
الإطار ٢-١: (تتمة)

الشكل البياني ٢-١-٥: نسب توظيف العمالة حسب المهارة والتغيرات في ساعات العمل لكل عامل



المصادر: المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: المقصود بالعمالة منخفضة المهارة هي تلك الحاصلة على درجة أقل من شهادة الدراسة الثانوية، والعمالة متوسطة المهارة هم خريجي المدارس الثانوية الذين لم يحصلوا على تعليم جامعي، والعمالة عالية المهارة هي الحاصلة على درجة البكالوريوس على أقل تقدير. ACC=أنشطة خدمات الإسكان والغذاء؛ CON = الإنشاء؛ EDU = التعليم؛ FIN = الأنشطة المالية والأنشطة المالية والتأمين؛ HEA = أنشطة الصحة البشرية والعمل الاجتماعي؛ MNF = الصناعة التحويلية؛ MNG = التعدين والمحاجر؛ OTH = خدمات أخرى؛ PUB = الإدارة العامة والدفاع؛ TRD = تجارة الجملة والتجزئة.

الشكل البياني ٢-١-٤: نسب توظيف العمالة حسب المهارة



المصادر: المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: المقصود بالعمالة منخفضة المهارة هي تلك الحاصلة على درجة أقل من شهادة الدراسة الثانوية، والعمالة متوسطة المهارة هم خريجي المدارس الثانوية الذين لم يحصلوا على تعليم جامعي، والعمالة عالية المهارة هي الحاصلة على درجة البكالوريوس على أقل تقدير. ACC=أنشطة خدمات الإسكان والغذاء؛ CON = الإنشاء؛ EDU = التعليم؛ FIN = الأنشطة المالية والتأمين؛ HEA = أنشطة الصحة البشرية والعمل الاجتماعي؛ MNF = الصناعة التحويلية؛ MNG = التعدين والمحاجر؛ PUB = الإدارة العامة والدفاع؛ TRD = تجارة الجملة والتجزئة.

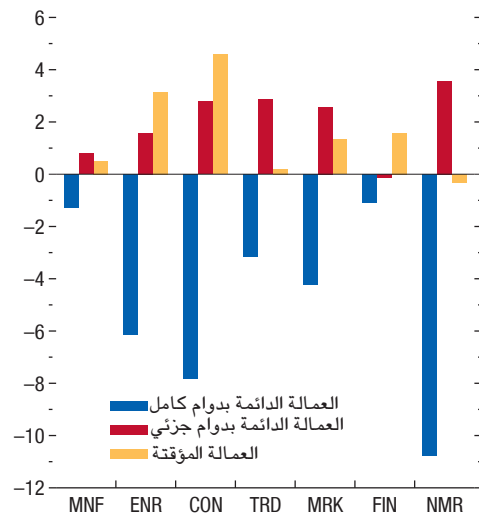
يلقي الضوء على ارتفاع مستويات عدم المساواة بدرجة كبيرة في المكاسب السنوية مقارنة بمقاييس عدم المساواة في الأجور الشهرية والأجر في الساعة. ويبدو أن عدد أشهر العمل وكذلك ساعات العمل، بدرجة أقل، من المصادر الكبيرة للاختلاف.

ساعات العمل حسب مستوى المهارة غير متاحة بسهولة. ومع هذا، فإن القطاعات التي لديها نسب أعلى من العمالة منخفضة المهارة سجلت تراجعاً أكبر في ساعات العمل (الشكل البياني ٢-١-٥). ويتفق ذلك مع النتائج المستخلصة في تقرير (2015) EU، الذي



## الإطار ٢-٢: الجمود في عقود العمل والأجور الاسمية في أوروبا: أدلة على مستوى الشركات

الشكل البياني ٢-٢-١: التغيرات في نسب  
توظيف العمالة  
(نقاط مئوية)



المصادر: Wage Dynamics Network؛ موجات ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٤؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: CON = الإنشاء؛ ENR = الطاقة؛ FIN = الوساطة المالية؛ MNF = الصناعة التحويلية؛ MRK = خدمات سوقية؛ NMR = خدمات غير سوقية؛ TRD = التجارة.

يبحث هذا الإطار الطبيعة المتطورة لأنواع عقود العمل وانعكاساتها المحتملة على ديناميكيات الأجور في أوروبا خلال الفترة اللاحقة للأزمة. ومجموعة البيانات المستخدمة في التحليل مأخوذة من «شبكة ديناميكيات الأجور»، التي تم تركيبها لرصد العوامل المحددة لديناميكيات الأجور الاسمية في عينة كبيرة من الشركات الأوروبية (راجع دراسة Izqui-erdo and others 2017 للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول مجموعة البيانات<sup>١</sup> وتتولد مجموعة البيانات عن طريق ثلاث موجات من المسوح التي أجريت في ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ و ٢٠١٤).

### تغير أنواع عقود العمل

تنقسم أنواع عقود العمل في مسح الشركات إلى ثلاث فئات: عقد دائم بدوام كامل، وعقد دائم بدوام جزئي، وعقد مؤقت. ومن خلال فحص هذه الفئات الثلاثة للعقود حسب القطاع خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٤، تبين أن الأنماط المستخدمة في القطاعات بخلاف الصناعات التحويلية تتباعد عن تلك المسجلة في قطاع الصناعات التحويلية. ويبدو أن معظم القطاعات بخلاف الصناعات التحويلية قد شهدت انخفاضا حادا في نسبة العمالة الدائمة بدوام كامل وارتفاعا في العقود الأكثر مرونة، مثل التوظيف بعقود دائمة ودوام جزئي والعمل بعقود مؤقتة (الشكل البياني ٢-٢-١). وبصفة خاصة:

- نسبة العاملين الدائمين بدوام كامل: تراجعت نسبة العاملين الدائمين بدوام كامل، في المتوسط على مستوى القطاعات بخلاف الصناعات التحويلية، من ٨١,٨٪ في ٢٠٠٧ إلى ٧٧,٣٪ في ٢٠١٤، وعلى العكس من ذلك، ظلت نسبة العاملين الدائمين بدوام كامل مستقرة في قطاع الصناعات التحويلية نسبيا: ٨٧,٢٪ في ٢٠٠٧ و ٨٥,٩٪ في ٢٠١٤.
- عقود أكثر مرونة: والوجه الآخر للتطور أعلاه هو ما شهدته القطاعات بخلاف الصناعات التحويلية من زيادة أعلى في نسبة كل من العمالة الدائمة بدوام جزئي والعمالة المؤقتة إلى الوظائف مقارنة بقطاع الصناعات التحويلية. وارتفعت نسبة العمالة الدائمة بدوام جزئي بما يزيد على نقطتين مئويتين من ٩,٥٪ في ٢٠٠٧ إلى ١١,٨٪ في ٢٠١٤ في القطاعات بخلاف الصناعات التحويلية، بينما شهد قطاع الصناعات التحويلية ارتفاعا معتدلا في هذه الفئة بأقل من نقطة مئوية واحدة، من ٥,٦٪ إلى ٦,٤٪ على امتداد نفس الفترة؛ وبالمثل، ارتفعت نسبة العمالة المؤقتة في القطاعات بخلاف الصناعات التحويلية من ٨,٦٪ في ٢٠٠٧ إلى ١٠,٣٪ في ٢٠١٤، بينما ظلت النسبة دون تغيير يُذكر في قطاع الصناعات التحويلية في هاتين الفترتين (٧,١٪ في ٢٠٠٧ و ٧,٦٪ في ٢٠١٤).

كذلك يختلف حجم التراجع في نسبة العمالة الدائمة بدوام كامل من بلد إلى آخر ويبدو مرتبطا بمدى التعافي من البطالة الكلية عقب الركود الكبير (الشكل البياني ٢-٢-٢). والبلدان التي تسجل الآن معدل بطالة أقل من متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ (الأعمدة الزرقاء) شهدت تراجعا أقل في نسبة العمالة الدائمة بدوام كامل مقارنة بتلك التي لا تزال معدلات البطالة فيها أعلى من متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ (الأعمدة الحمراء)<sup>٢</sup>. وبرغم أن ارتفاع نسبة العقود المؤقتة أوضح في معظم القطاعات بخلاف قطاع الصناعة التحويلية في البلدان التي تدرج في المجموعة الأولى، سجلت البلدان في المجموعة الثانية ارتفاعا أكبر في نسبة العمالة الدائمة بدوام جزئي في بعض القطاعات مثل التجارة والطاقة.

<sup>٢</sup>البلدان التي لديها معدلات بطالة مرتفعة نسبيا هي تلك التي سجلت معدل بطالة في ٢٠١٦ أعلى من متوسط نسبة البطالة لديها بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧. وتشمل هذه البلدان النمسا وبلجيكا وقبرص وفرنسا واليونان وأيرلندا وإيطاليا وكسمبرغ وهولندا والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا وسويسرا. والبلدان التي لديها معدلات بطالة منخفضة نسبيا هي تلك التي سجلت معدل بطالة في ٢٠١٦ أقل من متوسط نسبة البطالة لديها بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧. وتشمل هذه البلدان الجمهورية التشيكية وإستونيا وألمانيا ومالطة والجمهورية السلوفاكية والمملكة المتحدة.

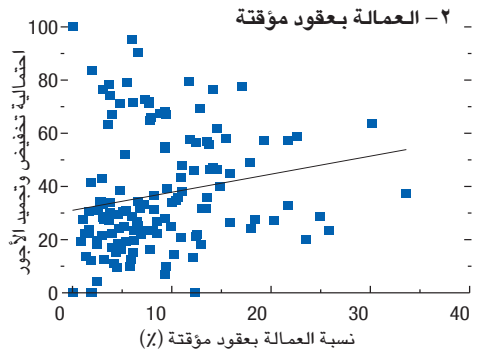
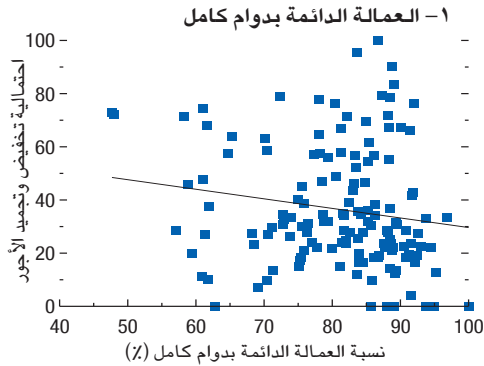
مؤلف هذا الإطار هو جي هي هونغ.

<sup>١</sup>يود المؤلف أن يتقدم بالشكر إلى البنك المركزي الأوروبي على إتاحة الاطلاع على مجموعات البيانات في «شبكة ديناميكيات الأجور» لإجراء هذا التحليل.

### ديناميكية الأجور

أُجري مسح في عام ٢٠١٤ على عينة من ٢٠ ألف شركة، وُجد فيه أن القطاعات التي لديها نسبة أعلى من العمالة بعقود مؤقتة كانت أيضا تقوم في الغالب بتخفيض الأجور وتجميدها بصورة أكبر. ويتضح من الشكل البياني ٢-٢-٣ أن هناك علاقة موجبة عبر القطاعات بين نسبة العمالة بعقود مؤقتة وهذا الجزء من الشركات داخل القطاع الذي يبلغ عن تخفيض الأجور وتجميدها. وعلى العكس من ذلك، هناك علاقة سالبة بين نسبة العمالة الدائمة بدوام كامل وهذا الجزء من الشركات التي تقطع الأجور وتجمدها. ومن ثم، تشير هذه الأنماط إلى وجود ترابط بين نوع عقد العمل وتحديد الأجر: فالقطاعات التي لديها نسبة أكبر من العمالة بعقود تقليدية أكثر (دائمة بدوام كامل) غالبا ما تنخفض فيها كذلك عمليات تخفيض الأجور وتجميدها.

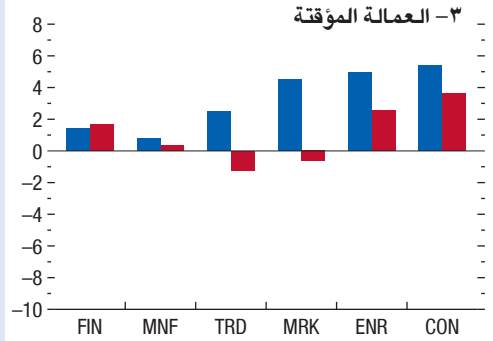
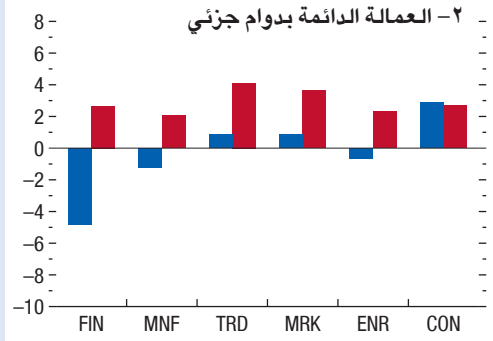
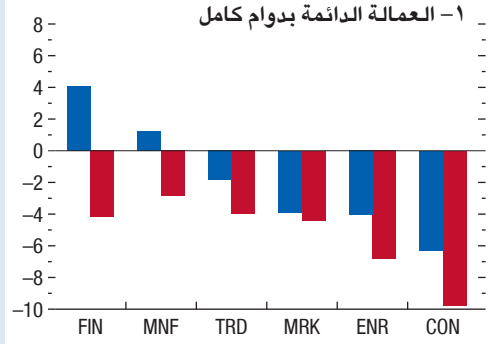
### الشكل البياني ٢-٢-٣: تخفيض وتجميد الأجور، ٢٠١٤ (%)



المصادر: Wage Dynamics Network: موجات ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٤؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: CON = الإنشاء؛ ENR = الطاقة؛ FIN = الوساطة المالية؛ MNF = الصناعة التحويلية؛ MRK = خدمات سوقية؛ TRD = التجارة.

### الشكل البياني ٢-٢-٢: التغيرات في نسب توظيف العمالة، ٢٠١٤-٢٠٠٧ (نقاط مئوية)

البلدان التي سجلت معدلات بطالة في ٢٠١٦ أقل من متوسط ٢٠٠٧-٢٠٠٠  
البلدان التي سجلت معدلات بطالة في ٢٠١٦ أعلى من متوسط ٢٠٠٧-٢٠٠٠



المصادر: Wage Dynamics Network: موجات ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٤؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: CON = الإنشاء؛ ENR = الطاقة؛ FIN = الوساطة المالية؛ MNF = الصناعة التحويلية؛ MRK = خدمات سوقية؛ TRD = التجارة.

## الإطار ٢-٣: تصحيح الأجور والوظائف بعد الأزمة المالية العالمية: أدلة على مستوى الشركات

بالأجور وتوظيف العمالة، يواصل الإطار بحثه لاستكشاف ما إذا كانت الشركات التي واجهت درجات مختلفة من المخاطر المالية اللاحقة تتخذ أنماطا مختلفة في تعديل الأجور و/أو توظيف العمالة في مرحلة ما بعد الأزمة. وتشير الأدلة إلى أن الشركات التي كان أداء نموها أقوى في الفترة الأخيرة (ومن ثم كانت التوقعات بشأن نموها أكثر تفاؤلا) بينما كانت درجة تقلبها منخفضة سجلت نموا أعلى في الأجور وتوظيف العمالة. علاوة على ذلك، فالشركات التي كانت ميزانياتها العمومية أضعف قبل الأزمة تسجل نموا أقل في الأجور وتوظيف العمالة عقب الأزمة، مما يلقي الضوء على الدور المحتمل لتركات الأزمة في قرارات الشركات بشأن العمالة في فترة ما بعد الأزمة.

### توقعات النمو وعدم اليقين كمحددات لنمو الأجور والوظائف

طالما أن النمو في الفترة الأخيرة يؤثر على توقعات النمو مستقبلا (وذلك إذا وضعت الشركات توقعات توافقية)، يمكن النظر في متابعة متوسط نمو الإيرادات لخمس سنوات كمتغير بديل لتوقعات نمو الشركات على المدى المتوسط.

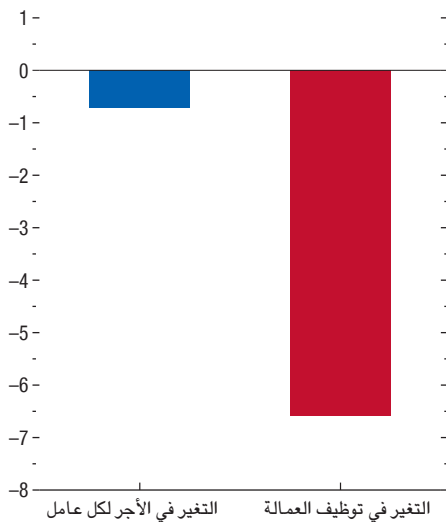
ما مدى تأثير أداء نمو الإيرادات على قرارات الشركات المتعلقة بالعمالة في الفترة اللاحقة للأزمة؟ وما الدور الذي قامت به المخاطر المالية على مستوى الشركات في بداية الأزمة عندما يتعلق الأمر بالخيارات المتاحة في سوق العمل على مستوى الشركات؟

يتناول هذا الإطار الأسئلة المطروحة باستخدام مجموعة بيانات ORBIS التي أعدها مكتب Bureau van Dijk. إنها مجموعة غنية من البيانات القطرية على مستوى الشركات تحتوي على متغيرات الميزانيات العمومية للشركات وكذلك مجموع فاتورة الأجور ومجموع المعلومات عن التوظيف<sup>١</sup>. ويستكشف الإطار بداية الرابط بين النمو مؤخرًا (الذي يمكن القول إنه يؤثر على توقعات النمو على مستوى الشركات) وعدم اليقين ونمو الأجور والوظائف في الشركات بعد الأزمة المالية العالمية. ومن أجل تقييم الأثر المحتمل للعوامل ذات الصلة بالأزمة المالية على قرارات الشركات المتعلقة

مؤلف هذا الإطار هو جي هي هونغ.

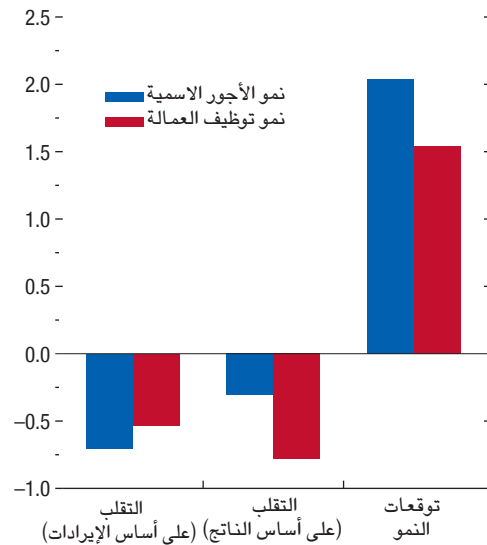
<sup>١</sup> إمكانية المقارنة بين المتغيرات على مستوى البلدان وبمرور الوقت مضمونة على النحو الوارد في دراسة Duval, Hong, and Timmer (2017)، ووفقا لمنهجية Gal and Hijzen (2016).

### الشكل البياني ٢-٣-٢: نمو الأجور والوظائف حسب آجال استحقاق الديون في ٢٠٠٨ (نقاط مئوية)



المصادر: قاعدة بيانات ORBIS وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: العمود إلى اليسار يمثل تقديرات الفروق في نمو الأجور بعد الأزمة ناقصا نمو الأجور قبل الأزمة بين شركة لديها نسبة عالية من الديون التي حل أجل استحقاقها في ٢٠٠٨ (المئين الخامس والسبعين) وشركة لديها نسبة منخفضة من الديون التي حل أجل استحقاقها في ٢٠٠٨ (المئين الخامس والعشرين). والعمود إلى اليمين يمثل تقديرات الفروق في نمو توظيف العمالة بعد الأزمة ناقصا نمو توظيف العمالة قبل الأزمة بين نوعي الشركات.

### الشكل البياني ٢-٣-١: الفروق في تقديرات نمو الأجور الاسمية ونمو توظيف العمالة على أساس عدم اليقين وتوقعات النمو (نقاط مئوية)



المصادر: قاعدة بيانات ORBIS وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تُعرّف الأجور بأنها مجموع فاتورة الأجور مقسوما على مجموع الوظائف في كل شركة. وتدل الأعمدة الزرقاء على الفروق التقديرية في نمو الأجور بين الشركات التي تشهد ارتفاعا في عدم اليقين/توقعات النمو (المئين الخامس والسبعين) والتي تشهد انخفاضا في عدم اليقين/توقعات النمو (المئين الخامس والعشرين). وتدل الأعمدة الحمراء على الفروق المقابلة في نمو توظيف العمالة.

الإطار ٢-٣: (تتمة)

الاحتكاكات المالية والقرارات المتعلقة بالعمالة

أما الشركات التي كانت معرضة لمخاطر مالية أعلى قبل الأزمة فيبدو أنها تحقق معدلات نمو أضعف في الأجور والوظائف في أعقابها، مما يلقي الضوء على الدور المحتمل للاحتكاكات المالية أو موروثات الأزمة في عمليات تصحيح الأجور والوظائف عقب الأزمة.

وباعتماد منهجية اختلاف الفروق التي تقارن بين متوسطات نمو الأجور والوظائف قبل الأزمة وبعدها على غرار دراسة (Duval, Hong, and Timmer 2017)، نجد أن الشركات التي لديها ميزانيات عمومية معرضة لمخاطر أكبر في المرحلة السابقة—ارتفاع الرفع المالي وتمديد الديون مما يعرضها لمخاطر الدخل في الأزمة المالية—تحقق معدلات نمو أقل في الأجور وتوظيف العمالة في السنوات اللاحقة للأزمة. وتثبت النتائج أمام ضبط أثر إنتاجية العمالة والإنتاجية متعددة العوامل، على غرار دراسة (Wooldridge 2009).

ويحتوي الجدول ٢-٣-١ على النتائج. ومن خلال ضبط أثر مقاييس الإنتاجية المختلفة، نجد أن ارتفاع نسبة الرفع المالي بمقدار ١٠ نقاط مئوية قبل الأزمة يرتبط بزيادة ضعف نمو الأجور والوظائف بمقدار ٠,١ نقطة مئوية بعد الأزمة. وبالمثل، فالشركات التي كانت تواجه مخاطر أعلى لتمديد الدين قبل الأزمة، تسجل معدلات نمو أقل في الأجور والوظائف بما يتراوح بين حوالي ٠,٣% و٠,٤% نقطة مئوية.

<sup>٣</sup> تُقاس مخاطر تمديد الديون على أساس نسبة الخصوم الجارية (أي الديون التي تحل أجال استحقاقها خلال عام) إلى مجموع المبيعات في الميزانية العمومية لسنة ٢٠٠٧، مما يسمح بالتفسير السببي. ولا يرجح وجود ارتباط بين هيكل ديون الشركات في ٢٠٠٧ والخصائص الأخرى غير المشاهدة التي تتسم بها الشركات وتؤثر على القرارات بشأن الأجور والتوظيف نظرا لأن توقيت الأزمة العالمية لم يكن متوقعا من هذا المنظور في ٢٠٠٧ (دراسة Almeida and others 2012؛ ودراسة (Duval, Hong, and Timmer 2017)).

وعلاوة على ذلك، يمكن اعتبار الانحراف المعياري في نمو الإيرادات (التقلب — أو نسبهته إلى متوسط نمو الإيرادات على مدى فترة التتبع التي تغطي خمس سنوات (مُعامل الاختلاف) — متغيرا بديلا لعدم اليقين الذي يكتنف بيئة التشغيل على مستوى الشركات.

وتشير الأدلة إلى أن الشركات التي كانت توقعات نموها أكثر تفاؤلا أو كانت أقل تقلبا حققت نموًا أقوى في الأجور والوظائف في فترة ما بعد الأزمة.<sup>٢</sup> ويقارن الشكل البياني ٢-٣-١ بين الفروق في متوسط معدلات نمو الأجور والوظائف منذ عام ٢٠٠٨ بين الشركات التي تدخل مستويات تقلبها وتوقعات نموها في المئين الخامس والعشري والمئين الخامس والسبعين. ويبلغ نمو الأجور معدلا أقل بما يتراوح بين ٠,٣% و٠,٦% نقطة مئوية في الشركات التي شهدت تقلبات أعلى من الشركات المقابلة لها التي مرت بتقلبات أقل (حسب المقياس المستخدم في بناء التقلب). وإضافة إلى ذلك، فإن الشركات التي تتسم توقعات نموها بأنها أكثر تفاؤلا تنمو الأجور فيها بقوة أكبر بمقدار نقطتين مئويتين مقارنة بالشركات المقابلة لها التي كانت أقل تفاؤلا. وبالمثل، فيما يخص نمو الوظائف، يبلغ نمو توظيف العمالة معدلا أقل بما يتراوح بين ٠,٥% و٠,٨% نقطة مئوية في الشركات التي شهدت تقلبات أعلى من الشركات المقابلة لها التي مرت بتقلبات أقل. كذلك تساهم توقعات النمو المتفائلة مساهمة إيجابية في نمو الوظائف، فالشركات التي تتسم توقعات نموها بأنها أكثر تفاؤلا تحقق معدل نمو أعلى في الوظائف بمقدار ١,٥ نقطة مئوية مقارنة بتلك الأقل تفاؤلا.

<sup>٢</sup> المتغيران التابعان الرئيسيان هما معدل النمو السنوي في مجموع الوظائف لكل شركة ومعدل النمو السنوي لأجر العامل، حيث يُحسب الأجر لكل عامل على أساس مجموع فاتورة الأجور مقسومة على مجموع عدد الموظفين في كل شركة.

الجدول ٢-٣-١: مواطن الخطر المالية قبل الأزمة وتصحيح الأوضاع في سوق العمل بعد الأزمة

(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
التغيرات في اللوغاريتم (توظيف العمالة)	التغيرات في اللوغاريتم (توظيف العمالة)	(متوسط أجر العامل)	التغيرات في اللوغاريتم (متوسط أجر العامل)	
***٠,١٠- (٠,٠٠٣)	***٠,١١- (٠,٠٠٣)	٠,٠٠٥ (٠,٠٠٥)	***٠,١٣- (٠,٠٠٣)	الرفع المالي قبل الأزمة <sup>١</sup>
***٠,٠٣٢- (٠,٠٠٤)	***٠,٠٣٤- (٠,٠٠٥)	***٠,٠٣٦- (٠,٠٠٤)	***٠,٠٣٨- (٠,٠٠٥)	الديون التي تحل أجال استحقاقها في ٢٠٠٨ <sup>٢</sup>
	***٠,٤٦٤ (٠,١١٩)		***٠,٧٩٠ (٠,١٤٥)	الإنتاجية (الإنتاجية متعددة العوامل) <sup>٣</sup>
***٠,٣٤٣ (٠,١١١)		***٠,٥٤٠ (٠,١٢٣)		الإنتاجية (إنتاجية العمالة) <sup>٤</sup>
نعم	نعم	نعم	نعم	الأثار القطرية الثابتة
نعم	نعم	نعم	نعم	الأثار القطاعية الثابتة
٩٨,٤٢٠	٨٢,٢٠٤	٩٨,٣٨٦	٨٢,١٦٢	عدد المشاهدات
٠,٠٢٦٨	٠,٠٢٦٩	٠,٠٢٨٠	٠,٠٢٥٣	معامل التحديد R <sup>2</sup>

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: التغيرات في اللوغاريتم (متوسط أجر العامل) هي الفرق في متوسط الأجر لكل عامل بين الفترة اللاحقة للأزمة والفترة السابقة عليها. والتغيرات في اللوغاريتم (توظيف العمالة) هي الفرق في لوغاريتم متوسط توظيف العمالة بين الفترة اللاحقة للأزمة والفترة السابقة عليها. والأخطاء المعيارية بين الأقواس مجمعة على مستوى القطاع في كل بلد. \*  $p < .10$ ; \*\*  $p < .05$ ; \*\*\*  $p < .01$ .

<sup>١</sup> متوسط نسبة الديون إلى الأصول قبل الأزمة.

<sup>٢</sup> مقدار الدين الذي يحل أجل استحقاقه في ٢٠٠٨ مقسوما على متوسط مجموع المبيعات قبل الأزمة.

<sup>٣</sup> تُحسب باستخدام المنهجية التي تقدمها دراسة (Wooldridge 2009).

<sup>٤</sup> تُحسب على أساس نسبة ناتج القيمة المضافة إلى مجموع توظيف العمالة على مستوى الشركات.

## الجدول ٢-١-١ في المرفق: التغطية القطرية

التحليل الكلي	أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والجمهورية التشيكية والدانمرك وإستونيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وأيسلندا وأيرلندا وإسرائيل وإيطاليا واليابان وكوريا ولاتفيا وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والبرتغال والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.
التحليل القطاعي	أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والجمهورية التشيكية والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا وهولندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

## الجدول ٢-١-٢ في المرفق: مصادر البيانات

المؤشر	المصدر
التعويضات والأجور	المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات)؛ والسلطات الوطنية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
توظيف العمالة	المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات)؛ والسلطات الوطنية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
الوظائف بدوام جزئي	المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات)؛ والسلطات الوطنية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
الوظائف بدوام جزئي غير طوعي	المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات)؛ والسلطات الوطنية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
الوظائف المؤقتة	المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات)؛ والسلطات الوطنية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
ساعات العمل لكل عامل، مجموع الساعات	المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات)؛ والسلطات الوطنية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
فجوة الناتج	صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي»
التضخم، والتضخم المتوقع	قاعدة بيانات Consensus Forecast؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي
معدل البطالة	صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي
الإنتاجية	جدول Eora Multi-Region Input-Output؛ والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات)؛ والسلطات الوطنية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
مؤشرات حماية الوظائف	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
النمو المتوقع (الكلي)	صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي
إجمالي الناتج (حسب القطاع)	قاعدة بيانات Eora Multi-Region Input-Output
السعر النسبي للسلع الاستثمارية (الكلي)	البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية
سعر الاستثمار (حسب القطاع)	جداول بن العالمية — تفاصيل رأس المال
كثافة رأس المال	جداول بن العالمية
الصادرات، والصادرات من السلع النهائية، والواردات من السلع النهائية	قاعدة بيانات World Input-Output
نسبة القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات	قاعدة بيانات Eora Multi-Region Input-Output
سياسات سوق العمل	قاعدة بيانات Institutional Characteristics of Trade Unions, Wage Setting, State Intervention, and Social Pacts

المصدر: إعداد خبراء صندوق النقد الدولي.

## المرفق ٢-٢: المنهجيات التجريبية

### التحليل الكلي

يستخدم التحليل الكلي إطارا لمنحنى فيليبس للأجور اقترحته دراسة Gali (2011). وتتشابه المعادلة الأصلية المستخدمة في دراسة Gali (2011) مع المعادلة (٢-١):<sup>٣٥</sup>

<sup>٣٥</sup> منحنى فيليبس للأجور في دراسة Gali يتضمن معدل البطالة في الفترتين الحالية والسابقة نظرا لأن معدل البطالة في الولايات المتحدة يتبع عملية انحدار ذاتي من الدرجة الثانية، حيث يكون معدل البطالة المتوقعة دالة لمعدل البطالة الحالي والمعدل السابق. ويستخدم التحليل في هذا الفصل حجة مماثلة لضبط أثر التغير في معدل البطالة، فيرصد توقعات تطور معدلات البطالة لتتجاوز المعدل الحالي. ومن البديهي أن يرصد ذلك مدى أهمية ما إذا كان البلد المعني مقبلا على مرحلة ركود (ارتفاع معدلات البطالة) أو يتعافى من إحداها (انخفاض معدلات البطالة).

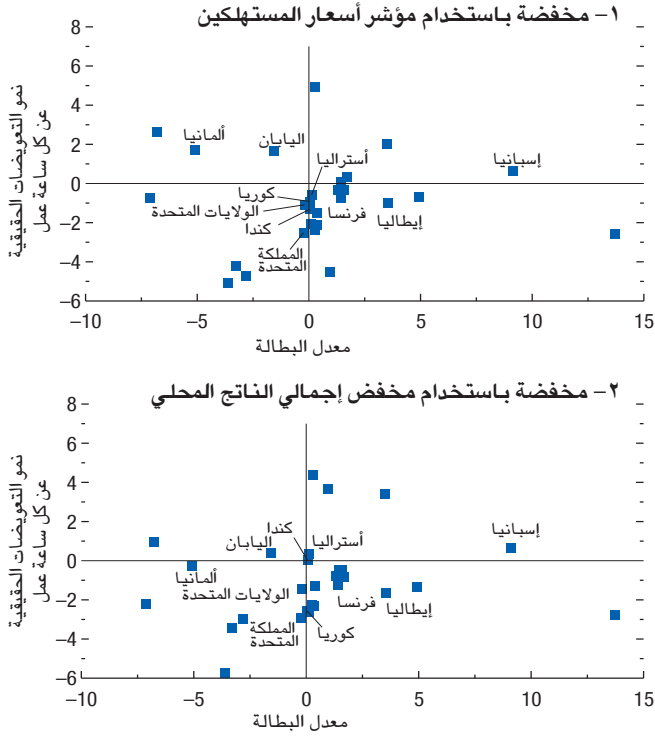
## المرفق ٢-١: التغطية القطرية والبيانات

يستند التحليل الكلي إلى البيانات ربع السنوية والبيانات السنوية عن ٢٩ اقتصادا متقدما خلال الفترة من الربع الأول من عام ٢٠٠٠ إلى الربع الرابع من عام ٢٠١٦. وتستند الانحدرات القطاعية إلى البيانات السنوية عن ٢٠ اقتصادا متقدما خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٥.

ومصادر البيانات الأولية عن متغيرات سوق العمل هي المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والسلطات الوطنية. والمصادر الرئيسية للمتغيرات الأخرى المستخدمة في هذا الفصل هي قاعدة بيانات Eora Multi-Region Input-Output؛ وقاعدة بيانات Institutional Characteristics of Trade Unions, Wage Setting, State Intervention and Social Pacts (ICTWSS)؛ وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لدى صندوق النقد الدولي؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

## الفصل ٢: ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات

الشكل البياني ٢-٢-٢ في المرفق: نمو التعويضات الحقيقية عن كل ساعة ومعدلات البطالة (التغير بالنقاط المئوية، مقارنة بمتوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧)



المصادر: السلطات الوطنية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: متغير الأجور المستخدم هو تعويضات العاملين عن كل ساعة عمل ما عدا أصحاب العمل الحر. تمثل هذه البلدان أكبر عشرة اقتصادات متقدمة (على أساس إجمالي الناتج المحلي الاسمي بالدولار الأمريكي في ٢٠١٦).

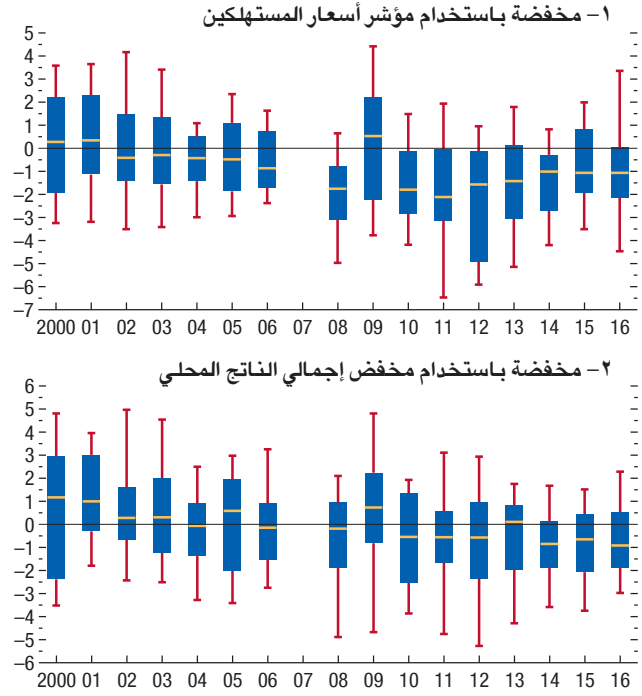
غير طوعي، ويُعرّف العمل بدوام جزئي بأنه أقل من ٣٠ ساعة أسبوعياً، ونسبة العاملين في وظائف بعقود عمل مؤقتة. وقد شرح التمهيد الوارد أنفاً في هذا الفصل أسباب أهمية هذه الدوافع لنمو الأجور. وكما أشير فيه، يركز التحليل على نمو الأجور الاسمية، ويعرض الشكلان البيانيان ٢-٢-١ و ٢-٢-٢ في المرفق ديناميكية الأجور الحقيقية للرجوع إليهما.

ويوضح الشكل البياني ٢-٢-٣ في المرفق ديناميكية اثنين من أهم الدوافع في المعادلة (٢-٢) هما الاتجاه العام لنمو الإنتاجية والتضخم المتأخر (متغير بديل لربط التضخم بمؤشر).

ويفحص التحليل عدة اختبارات ثبات كما يلي:

- تواتر البيانات: مقاييس عدم الاستخدام الكامل في سوق العمل (العمل بدوام جزئي غير طوعي ونسب العمل بعقود مؤقتة) غير متوافرة بتواتر ربع سنوي—ومن ثم فإن تحليل تأثيرها على نمو الأجور الكلية في الجداول من ٢-٣-٣ إلى ٢-٣-٩ في المرفق يستخدم بيانات بتواتر

الشكل البياني ٢-٢-١ في المرفق: توزيع مقاييس نمو التعويضات الحقيقية (الفرق بالنقاط المئوية مقارنة بعام ٢٠٠٧)



المصادر: المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات)؛ والسلطات الوطنية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تُستبعد بلدان البطالة من العينة، ومتغير الأجور المستخدم هو تعويضات العاملين عن كل ساعة عمل ما عدا أصحاب العمل الحر. والخط الأفقي داخل كل إطار يمثل الوسيط، والأطراف العليا والدنيا من الإطار تشير إلى الرُّبُيع الأعلى والأدنى، والعلامات الحمراء تشير إلى الشريحة العُشرية العليا والدنيا.

$$\pi_{i,t}^w = \alpha_i + \theta \pi_{i,t-1} + \beta_1 u_{i,t} + \beta_2 \Delta u_{i,t} + \varepsilon_{i,t}^w \quad (1-2)$$

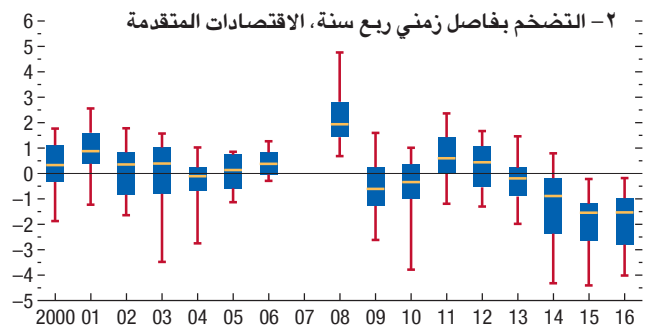
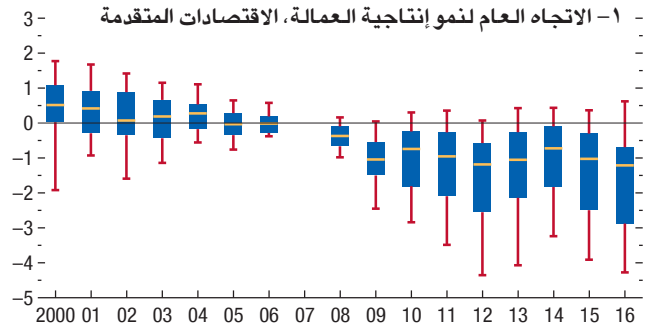
حيث، بالنسبة للبلد  $i$  والوقت  $t$ ، فإن  $\pi_{i,t}^w$  هو نمو الأجور الاسمية، و  $\pi_{i,t-1}$  هو التضخم المتأخر على أساس سنوي مقارن، و  $u_{i,t}$  معدل البطالة، و  $\Delta u_{i,t}$  التغير في معدل البطالة.

ولاستكشاف مدى تأثير نمو الإنتاجية وعدم الاستخدام الكامل للعمالة على نمو الأجور ككل، تُضاف إلى المعادلة (١-٢) مجموعتان من المتغيرات هما الاتجاه العام لنمو الإنتاجية ومقاييس عدم الاستخدام الكامل لسوق العمل. ويجري تقدير المعادلة (٢-٢) على النحو التالي:

$$\pi_{i,t}^w = \alpha_i + \theta \pi_{i,t-1} + \beta_1 u_{i,t} + \beta_2 \Delta u_{i,t} + \gamma \bar{g}_{i,t}^{Y/H} + \varphi \bar{z}_{i,t} + \varepsilon_{i,t}^w \quad (2-2)$$

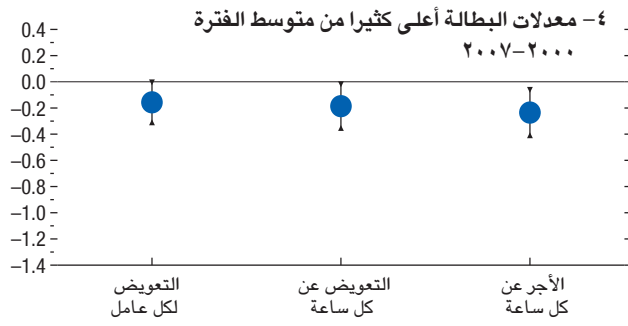
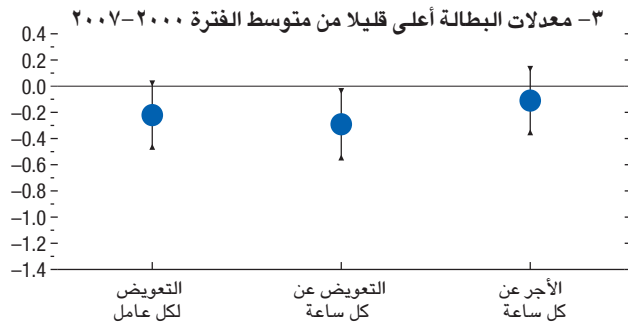
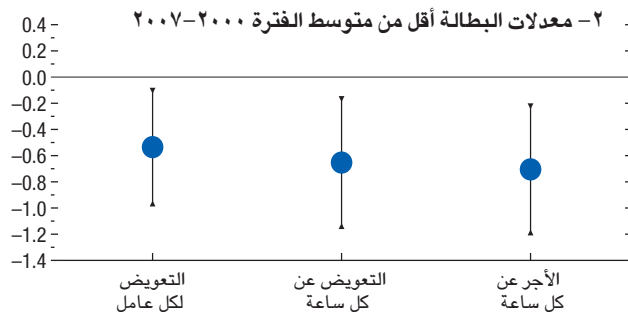
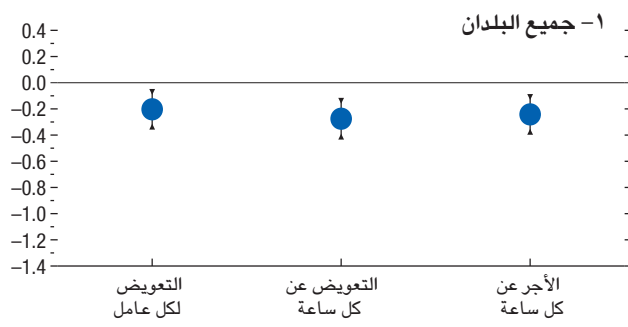
حيث  $\bar{g}_{i,t}^{Y/H}$  هو الاتجاه العام لنمو معدل الناتج الحقيقي في الساعة، و  $\bar{z}_{i,t}$  هي مقاييس عدم الاستخدام الكامل للعمالة. وتتضمن هذه المقاييس نسبة العاملين في وظائف بدوام جزئي

الشكل البياني ٢-٢-٣ في المرفق: العوامل المقترنة  
بنمو الأجور الأسمية  
(الفرق بالنقاط المئوية مقارنة بعام ٢٠٠٧)



المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الاتجاه العام لنمو إنتاجية العمالة يُحسب على أساس متوسطات بفاصل زمني خمس سنوات. وتعرض اللوحة ٢ المتوسطات السنوية على مدى أربع أرباع السنة. والخط الأفقي داخل كل إطار يمثل الوسيط، والأطراف العليا والدنيا من الإطار تشير إلى الرُّبُيع الأعلى والأدنى، والعلامات الحمراء تشير إلى الشريحة العُشرية العليا والدنيا.

الشكل البياني ٢-٢-٤ في المرفق: آثار العمل بدوام جزئي  
غير طوعي على التعويضات والأجور، ٢٠٠٠-٢٠١٦  
(نقاط مئوية)



المصادر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تدل العلامات على المعاملات التقديرية، وتعرض الخطوط فترات ثقة ٩٠٪، والعالميون بدوام جزئي غير طوعي هم من يعملون أقل من ٣٠ ساعة أسبوعياً لأنهم لا يجدون عملاً بدوام كامل. وتحسب العمالة بدوام جزئي غير طوعي عن طريق قسمة العدد الكلي للعاملين بدوام جزئي غير طوعي على مجموع العاملين. ويحتوي الشكل البياني ٢-٢-١١ على تعريف المجموعات. ويستند هذا الشكل البياني إلى الجدولين ٢-٣-٤ و ٢-٣-٥ في المرفق.

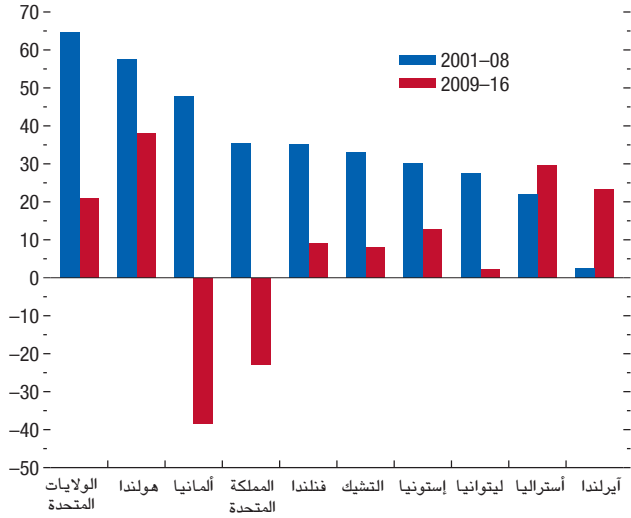
سني<sup>٣٦</sup> وتشير اختبارات الثبات إلى أن استيفاء السلاسل ربع السنوية (القيم المتماثلة عبر القطاعات أو الاستيفاء الخطي) ليس له تأثير ذي دلالة على النتائج.

• مقاييس الأجور البديلة (الجدول ٢-٣-٥ في المرفق؛ والشكل البياني ٢-٢-٤ في المرفق): تفحص اختبارات الثبات خيارات مختلفة لمقاييس الأجور مثل المتغير التابع في المعادلة (٢-٢) — التعويض الكلي مقسوماً

<sup>٣٦</sup> يُعرّف كل من معدل البطالة وتغيره والاتجاه العام لنمو الإنتاجية باستخدام البيانات السنوية، ويستند التضخم المتأخر إلى التغير في مؤشر أسعار المستهلكين على أساس سنوي مقارنة بفاصل زمني ربع سنة (ربما لم تكن عقود الأجور تُحدد بصورة متزامنة، من ثم فإن الصدمات التضخمية قد تؤثر على الأجور الكلية بفاصل زمني قصير). وبدلاً من ذلك، فالنتائج ثابتة إلى حد كبير أمام استخدام التضخم السنوي بفاصل زمني سنة واحدة. وفي بعض المواصفات (مثل العمود ٥ في الجدول ٢-٣-٣ في المرفق)، يمكن أن يؤدي ذلك إلى معاملات أكثر معقولة للتضخم المتأخر.

## الفصل ٢: ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات

الشكل البياني ٢-٢-٥ في المرفق: علاقات الارتباط بين نمو الأجور الكلي ونمو أجور القطاع العام بفواصل زمني ربعي سنة (٧)



المصادر: المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات)، والسلطات الوطنية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

بعبء على نمو الأجور—باستخدام المربعات الصغرى العادية أو تقدير المتغيرات المساعدة.<sup>٣٨</sup>

وتُفحص آثار الدوافع طويلة الأجل على ظروف العمل باستخدام انحدارات بيانات السلاسل الزمنية القطرية لعدد ٣٦ بلداً من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٦، بما فيها الآثار الثابتة للبلد والسنة، وتحديد أثر فجوة الناتج. وفي هذا التحليل، فإن نسبة العاملين بدوام جزئي غير طوعي على المستوى القطري هي المتغير التابع الرئيسي. والدوافع طويلة الأجل المحتملة تتضمن مقاييس القوة التفاوضية للعاملين (المتغير البديل لها هو تغير معدل كثافة العمل النقابي على مدى خمس سنوات)، وتغير نسبة العمالة في قطاع الخدمات على مدى خمس سنوات، والتغير التكنولوجي (المتغير البديل له هو تغير السعر النسبي للاستثمار على مدى خمس سنوات) وتوقعات

<sup>٣٨</sup>علاقة سببية العكسية من نمو الأجور إلى الاتجاه العام لنمو الإنتاجية قد يسبب تحيز آثار الاتجاه العام لنمو الإنتاجية إلى أعلى من خلال نمو توظيف العمالة. ومع هذا، فالمعاملات التقديرية للاتجاه العام لإنتاجية العمالة غالباً ما تكون أقل من المأخوذة من دراسات أخرى (مثل دراسة Karabarbounis and Neiman 2014)، خاصة إذا كانت العينة مقيدة بفترة ما بعد الركود الكبير. وتدل هذه العوامل معاً على أن التحيز الذي يخفف الهبوط قد يهيمن على علاقة السببية العكسية، مما يسبب تقدير دور الاتجاه العام لنمو الإنتاجية بأقل من قيمته. ولا تتغير النتائج بوجه عام عند فرض معامل الاتجاه العام لنمو الإنتاجية بقيمة ١ أو القيمة المأخوذة من دراسات أخرى.

على مجموع العاملين (التعويض لكل عامل) وفاتورة الأجور الكلية مقسومة على مجموع العاملين (الأجر لكل عامل)، والتعويض الكلي مقسوماً على مجموع ساعات العمل (التعويض عن كل ساعة)، وفاتورة الأجور الكلية مقسومة على مجموع الساعات (الأجر عن كل ساعة، ويتضمن المساهمات الاجتماعية الكلية من أصحاب العمل). بالإضافة على ذلك، يوضح الشكل البياني ٢-٢-٥ في المرفق أن أجور القطاع العام من غير المرجح أن تكون دافعا مهماً للأجور الكلية أثناء الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٦.

المقاييس البديلة والمتغيرات التفسيرية: حجم ودلالة المعاملات يتسمان عموماً بالثبات أمام المقاييس البديلة للتراخي، وتوقعات التضخم، والاتجاه العام لنمو الإنتاجية (الجدول ٢-٣-٢ في المرفق).

انحدارات كل بلد على حدة: دلالة وحجم معاملات الاتجاه العام لنمو الإنتاجية والعمل بدوام جزئي غير طوعي تتماثل عموماً عند الاعتماد على انحدار كل بلد على حدة (الجدول ٢-٣-١ في المرفق، العمودان ٤ و ٨).

المتغيرات المساعدة: علاقة السببية العكسية من نمو الأجور إلى تضخم الأسعار قد تحدث إذا نقلت الشركات نمو تكاليف العمالة بوتيرة أسرع إلى الأسعار التي تفرضها. ويمكن تخفيف ذلك عن طريق مساعدة التضخم المتأخر بتغيرات أسعار النفط السابقة، وهو ما له أهمية كبيرة في المساعدة على تحديد درجة ربط التضخم بمؤشر.<sup>٣٧</sup> وهناك مصدران محتملان للمخاوف بشأن صلاحية التغيرات في أسعار النفط كمتغير مساعد للتضخم المتأخر: أولاً، صدمات الطلب العالمي قد تدفع كلا من أسعار النفط ونمو الأجور. ويخفف ذلك جزئياً المعادلة الحالية لمنحنى فيليبس للأجور التي تضبط بالفعل أثر قنوات متعددة يمكن لصدمات الطلب العالمي التأثير من خلالها على الأجور—التراخي والتغير في التراخي. والمصدر الثاني للشواغل هو ما إذا كان يمكن وجود علاقة سببية عكسية من نمو الأجور إلى دوافع التضخم الأخرى. ومع ذلك، فإن هذا أيضاً من غير المرجح أن يدفع النتائج الرئيسية—انخفاض نمو الأجور ينبغي أن يتسبب في تراجع التراخي في سوق العمل، مما يؤدي إلى تحيز تقديرات المربعات الصغرى العادية لتأثير التراخي على نمو الأجور نحو الهبوط بدلاً من الارتفاع. وينطبق منطق مشابه على مقياس عدم الاستخدام الكامل للعمالة. ولا تتأثر النتيجة الرئيسية—وهي أن العمل بدوام جزئي بلقي

<sup>٣٧</sup>معالجة علاقة السببية العكسية هذه من المتوقع أن تخفف معامل التضخم المتأخر. ويشير الجدول ٢-٣-٣ في المرفق إلى أن الوضع كذلك بالفعل في المجموعتين ألف وجيم. وربما كانت هناك بعض الأسباب المتفرقة التي تسبب تحيز تقدير المربعات الصغرى العادية للتضخم المتأخر نحو الانخفاض في المجموعة باء (المعامل سلبى وليس له دلالة).



## الجدول ٢-١ في المرفق: القوى الكلية والمخاطر القطاعية

المتغير القطاعي	المتغير الكلي	المقياس	
التفاعل مع علاقات الارتباط القطاعية	فجوة الناتج الكلية، التضخم	تضخم التراخي	العوامل قصيرة المدى
متوسط نمو الإنتاجية بفاصل زمني خمس سنوات		الاتجاه العام لنمو الإنتاجية	العوامل متوسطة المدى
التفاعل مع علاقات الارتباط القطاعية، والنمو القطاعي المتوقع (التوافقي)	النمو المتوقع (لسنة وخمس سنوات مقدما)	النمو المتوقع	العوامل طويلة المدى
الصادرات والواردات من السلع الوسيطة والمشاركة في سلسلة القيمة العالمية، والواردات من السلع النهائية		الانفتاح التجاري	
التفاعل مع كثافة رأس المال في القطاع، والتغير في سعر الاستثمار حسب القطاع	التغير في السعر النسبي للاستثمار	التقدم التكنولوجي	
التفاعل مع خصائص القطاع: ارتفاع النمو المتوقع، وارتفاع درجة التقلب	معدل كثافة العمل النقابي، والاتفاقيات الثنائية أو الثلاثية، ومستوى التفاوض	القوة التفاوضية للعمالة	
التفاعل مع خصائص القطاع: ارتفاع النمو المتوقع، وارتفاع درجة التقلب	سهولة تعيين العمالة وتسريحها	سهولة تعيين العمالة وتسريحها	

المصدر: إعداد خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تتكون العينة من ٢٠ اقتصادا متقدما هي أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والجمهورية التشيكية والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا وهولندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

سياق هبوط توقعات النمو وتراجع القوة التفاوضية للعمالة، كما يوضح الشكلان البيانيان ٢-١٤ و ٢-١٥.<sup>٤٢</sup> ويفحص التحليل القطاعي آثار زيادة الانفتاح التجاري، وإدخال النظم الآلية (ويرصدها تراجع الأسعار النسبية للاستثمار)، وتباطؤ معدلات النمو القطاعية (التي تُستخدم في تركيب مقياس لتوقعات النمو التوافقية على مستوى القطاعات) على نمو الأجور الاسمية والعمل بدوام جزئي كنسبة من مجموع الوظائف.<sup>٤٣</sup> ويُجرى هذا الفحص بالاستفادة من الاختلافات بين القطاعات في التعرض لمخاطر القوى الكلية (الجدول ٢-١ في المرفق). على سبيل المثال، يمكن أن نتوقع أن يكون دور التراخي على المستوى القطري أهم في ديناميكية سوق العمل في القطاعات التي لديها علاقة ارتباط أقوى بالاقتصاد الكلي، وقد تختلف آثار تراجع السعر النسبي للاستثمار ككل حسب كثافة رأس المال الأولية في القطاع. ويعتمد التحليل على البيانات السنوية في عينة من ٢٠ اقتصادا متقدما بدءا من عام ٢٠٠٠، ويربط بين التغيرات في نمو الأجور الاسمية ونفس الدوافع الدورية وطويلة الأجل المستخدمة في التحليل الكلي، مع تحييد الآثار الثابتة للبلد والقطاع والسنة:

النمو، وتكامل سلسلة القيمة العالمية (المتغير البديل له هو تغير القيمة المضافة الأجنبية كنسبة مئوية من الصادرات على مدى خمس سنوات).

## التحليل القطاعي

من أجل تكملة التحليل الكلي، تُفحص دوافع نمو الأجور الاسمية ونسب العمل بدوام جزئي على مستوى القطاعات.<sup>٤٤</sup> واتباعا لهيكل التحليل الكلي، تستكشف الانحدارات التي تُجرى لأغراض التحليل على مستوى القطاعات أدوار التراخي وتوقعات النمو على المدى المتوسط والتقدم التكنولوجي وزيادة التكامل التجاري والتغيرات في مؤسسات سوق العمل.<sup>٤٥</sup> وتُفحص كدوافع محتملة لنمو الأجور الاسمية والعمل بدوام جزئي من أجل تحديد تأثيرها على هوامش التصحيح المختلفة. ويستخدم التحليل الاختلافات في التعرض للقوى الكلية ليلقي الضوء على الآليات الفاعلة داخل البلدان.<sup>٤٦</sup> وكما أُشير آنفا، اقترنت زيادة العمل بدوام جزئي غير طوعي في العديد من الاقتصادات المتقدمة بتراجع نمو الأجور، حتى مع تراجع التوظيف الكلي. وجاءت هذه التطورات في

<sup>٤٢</sup> توضح اللوحة ٤ في الشكل البياني ٢-١٥ تراجع معدلات كثافة التنظيم النقابي الذي تشهده معظم القطاعات، والاستثناء الملحوظ هو الإدارة العامة؛ ولسوء الحظ فإن نطاق تغطية معدلات كثافة التنظيم النقابي على مستوى القطاعات محدود إلى درجة تحول دون إدراجه في تحليل الانحدار.

<sup>٤٣</sup> يُقاس النمو المتوقع على مستوى القطاعات على أساس متوسط معدلات نمو الناتج الإجمالي على مستوى القطاعات بفاصل زمني خمس سنوات. وكما أُشير أعلاه، يمكن أن يرصد ذلك نمو الإنتاجية المتوقع وكذلك ظروف الطلب.

<sup>٤٤</sup> لا تتوافر تقديرات العمل بدوام جزئي غير طوعي على مستوى القطاعات، ومن ثم ينصب التركيز هنا على مجموع الوظائف بدوام جزئي، بما فيه الطوعي وغير الطوعي.

<sup>٤٥</sup> تتسق متغيرات الضبط مع تلك المستخدمة في تقرير ECB (2009) وEC (2003)، وكذلك في الدراسات الاقتصادية أو الفروق في الأجور بين القطاعات وتشتت الأجور (مثل دراسات Erdil and Yetkiner 2001، وKoeniger, Leonardi, and Nunziata 2007، وDu Caju and others 2010). كذلك تحيد انحدارات الأجور أثر التضخم والاتجاه العام لنمو الإنتاجية (على مستوى القطاعات).

<sup>٤٦</sup> كذلك تحيد الانحدارات الآثار الثابتة للبلد والقطاع والسنة.

## الفصل ٢: ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات

وتفاعل التغيير في السعر النسبي للاستثمار مع كثافة رأس المال في القطاع.

وكما هو الحال في الانحدارات الكلية، يربط التحليل القطاعي بين نسبة العمل بدوام جزئي والتراخي (يرصده باستخدام فجوة الناتج ومدى ارتباط قطاع ما مع الاقتصاد الكلي والتفاعل بين هذين المتغيرين) والدوافع طويلة المدى وهي النمو المتوقع، والتغير في الواردات من السلع النهائية كنسبة من الناتج الإجمالي، والتغير في السعر النسبي للاستثمار (يتفاعل كذلك مع كثافة رأس المال)، والتغير في معدل كثافة العمل النقابي.

### المرفق ٢-٣: النتائج التجريبية التحليل الكلي

يعرض الجدول ١-٣-٢ والجدول ٢-٣-٢ في المرفق تقديرات منحنيات فيليبس للأجور باستخدام المربعات الصغرى العادية وتقديرات المتغيرات المساعدة، للعينة بأكملها وكذلك العينة مع استبعاد بلدان البلطيق، وللمقاييس البديلة للمتغيرات التابعة والتفسيرية.

$$y_{ijt} = \alpha_i + \mu_j + \tau_t + \beta X_{ijt} + \gamma Z_{jt} \quad (٣-٢)$$

حيث  $y_{ijt}$  نمو الأجور الاسمية، و  $X_{ijt}$  تتضمن المقاييس التي تختلف على مستوى البلد-القطاع، مثل نسبة الوظائف بدوام جزئي، ومدى ارتباط نمو الناتج الإجمالي لقطاع ما بالاقتصاد ككل، والاتجاه العام لنمو الإنتاجية في القطاع (يُقاس مرة أخرى باستخدام المتوسط بفاصل زمني خمس سنوات)، والنمو المتوقع للقطاع (مقياس توافقي يستند إلى متوسط نمو الناتج الإجمالي للقطاع بفاصل زمني خمس سنوات)، والتغير في الواردات من السلع النهائية على مدى خمس سنوات كنسبة من الناتج الإجمالي.

$Z_{jt}$  تتضمن المقاييس التي لا تختلف إلا على المستوى القطري، مثل فجوة الناتج الكلي والتضخم (المتأخر)، والتغير في السعر النسبي للاستثمار، ومقاييس القوة التفاوضية للعمالة (المتغير البديل لها مرة أخرى هو التغيير في معدل كثافة التنظيم النقابي على مدى خمس سنوات). ولاستخدام الاختلاف بين القطاعات في التعرض لقوى كلية، نجعلها تتفاعل مع خصائص القطاعات، مع النظر في تفاعل فجوة الناتج الكلي مع علاقة الارتباط بين القطاع والاقتصاد الكلي

### الجدول ١-٣-٢ في المرفق: تقديرات منحنيات فيليبس للأجور

(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
جميع الاقتصادات المتقدمة ما عدا بلدان البلطيق				جميع الاقتصادات المتقدمة			
كل بلد على حدة				كل بلد على حدة			
المربعات الصغرى العادية <sup>٢</sup>	المتغيرات المساعدة <sup>١</sup>	المربعات الصغرى العادية	المربعات الصغرى العادية	المربعات الصغرى العادية <sup>٢</sup>	المتغيرات المساعدة <sup>١</sup>	المربعات الصغرى العادية	المربعات الصغرى العادية
٠,٤٢٨-	***,٣٣٨-	***,٢٨١-	***,٢٦١-	٠,٤٦٤-	***,٣٩٤-	***,٣٦٦-	***,٣٣٢-
	(٠,٢٧٩)	(٠,٢٤٩)	(٠,٢٤٩)		(٠,٢٨٤)	(٠,٢٥٧)	(٠,٢٦١)
٠,٣١٣	٠,٠٣٠١-	٠,١١١-	٠,٣٨٦-	٠,٠٠٠٤٢	***,١٢٤-	** ,٠٨٣٦-	***,١١٤-
	(٠,٠٤٧٤)	(٠,٠٤٢٥)	(٠,٠٤٢٧)		(٠,٠٤١٩)	(٠,٠٣٧٣)	(٠,٠٣٨١)
٠,١٨٧	** ,٢٣٥	***,١٩٠	***,٢١٦	٠,١٧٧	***,٣٩١	***,١٦١	***,٢١٥
	(٠,١١٢)	(٠,٠٤٣٢)	(٠,٠٤٣٥)		(٠,١١٠)	(٠,٠٤٣١)	(٠,٠٤٣٨)
٠,٢٦١	***,٠,٧٧٨	***,٠,٤٤٦		٠,٣٤٤	***,٠,٩٢٢	***,٠,٦٩٧	
	(٠,٠٧٤٢)	(٠,٠٧٢٩)			(٠,٠٧٣٢)	(٠,٠٧٢٥)	
	نعم				نعم		إحصاءات F من المرحلة الأولى أعلى من ١٠
	نعم	نعم	نعم		نعم	نعم	نعم
	لا	نعم	نعم		لا	نعم	نعم
	١,٧٣٦	١,٧٦٦	١,٧٦٦		١,٨٥٧	١,٨٨٩	١,٨٨٩
	٠,٤١٩	٠,٤٥٠	٠,٤٣٨		٠,٤٧٨	٠,٤٩٨	٠,٤٧٢

معامل الاتجاه العام لمعدل نمو الإنتاجية<sup>٢</sup>

إحصاءات F من المرحلة الأولى أعلى من ١٠

الأثار القطرية الثابتة

الأثار الثابتة للسنة

عدد المشاهدات

معامل التحديد R<sup>2</sup>

للتذكارة:

معامل الاتجاه العام لمعدل نمو الإنتاجية المأخوذ ضمنياً من دراسات أخرى هو ٠,٧٨١<sup>٤</sup>

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المتغير التابع = معدل النمو على أساس سنوي مقارن في تعويضات العاملين عن كل ساعة عمل ما عدا أصحاب العمل الحر. ومعامل التواتر في العينة على أساس ربع سنوي من الربع الأول من عام ٢٠٠٠ إلى الربع الرابع من عام ٢٠١٦. راجع الجدول ١-١-٢ في المرفق للتعرف على البلدان المشمولة في العينة. وترد الأخطاء المعيارية داخل أقواس:  $p < 0.01$ ؛  $p < 0.05$ ؛  $p < 0.10$ .\*

<sup>١</sup> المتغير المساعد للتضخم المتأخر هو التغيير في سعر النفط بفاصل زمني ربعي سنة.

<sup>٢</sup> متوسطات تقديرات منحنيات فيليبس للأجور لكل بلد.

<sup>٣</sup> متوسط معدل نمو إنتاجية العمالة بفاصل زمني خمس سنوات.

<sup>٤</sup> دراسة Karabarounis and Neiman (2014).

الجدول ٢-٣-٢ في المرفق: تقديرات منحنيات فيليبس للأجور بمقاييس بديلة

(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
تقييد معامل الاتجاه العام لنمو الإنتاجية <sup>٦</sup>	مقياس بديل للاتجاه العام لنمو الإنتاجية <sup>٥</sup>	مقياس بديل لتوقعات التضخم <sup>٤</sup>	مقياس بديل لتراخي سوق العمل <sup>٣</sup>	المقياس المرجعي <sup>١</sup>	
المتغير المساعد <sup>٢</sup>	المتغير المساعد <sup>٢</sup>	المتغير المساعد <sup>٢</sup>	المتغير المساعد <sup>٢</sup>	المتغير المساعد <sup>٢</sup>	
***-٠,٣٣٩ - (٠,٠٢٨٧)	***-٠,٣٤٧ - (٠,٠٢٩٦)	***-٠,٢٢٠ - (٠,٠٢٣٦)	***-٠,٢٩١ (٠,٠٣٣١)	***-٠,٣٣٩ - (٠,٠٢٩١)	معدل البطالة
٠,٠٢٤٠ (٠,٠٤٤٧)	٠,٠٠٥١٢ - (٠,٠٤٧٩)	***-٠,٠٩٣٥ - (٠,٠٣٩٧)	٠,٠٢٧٩ (٠,٠٥٠٢)	٠,٠٢٤٤ (٠,٠٤٨٠)	فجوة الناتج
*٠,١٩٦ (٠,١٠٨)	***٠,٣٠٢ (٠,١١٧)	***٠,٧٣٥ (٠,٠٥٩٤)	٠,١٤٩ (٠,١٢٨)	٠,١٩٥ (٠,١٢٠)	التضخم المتأخر
		***٠,٢٦٥ (٠,٠٥٩٤)			توقعات التضخم لعشر سنوات
٠,٧٨١		***٠,٥٥٣ (٠,٠٦٣٤)	***٠,٦٤٥ (٠,٠٧٢٧)	***٠,٧٨٣ (٠,٠٧٢٠)	الاتجاه العام لمعدل نمو الإنتاجية: خمس سنوات <sup>٧</sup>
	***٠,٤١٠ (٠,٠٦٩٢)				الاتجاه العام لمعدل نمو الإنتاجية: ثلاث سنوات <sup>٨</sup>
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	إحصاءات-F من المرحلة الأولى أعلى من ١٠
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الأثار القطرية الثابتة
لا	لا	لا	لا	لا	الأثار الثابتة للسنة
١,٦٥٦	١,٦٥٦	١,٦٥٦	١,٦٥٦	١,٦٥٦	عدد المشاهدات
٠,٢٨٤	٠,٣٩٦	٠,٣٧٩	٠,٣٦٩	٠,٤٠٦	معامل التحديد R <sup>2</sup>

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: المتغير التابع = معدل النمو على أساس سنوي مقارن في تعويضات العاملين عن كل ساعة عمل ما عدا أصحاب العمل الحر ومعدل التواتر في العينة على أساس ربع سنوي من الربع الأول من عام ٢٠٠٠ إلى الربع الرابع من عام ٢٠١٦. راجع الجدول ٢-١-١ في المرفق للتعرف على البلدان المشمولة في العينة. وتدر الأخطاء المعيارية داخل أقواس. \*  $p < .10$ ; \*\*  $p < .05$ ; \*\*\*  $p < .01$ .

- ١ حجم العينة أصغر قليلاً من العينة في الجدول ٢-٣-١ في المرفق، ليضمن هذا الجدول اتساق حجم العينة في الجداول من (١) إلى (٥).
- ٢ المتغير المساعد للتضخم المتأخر هو التغير في سعر النفط بفاصل زمني ربعي سنة.
- ٣ فجوة الناتج تحل محل معدل البطالة كمقياس للتراخي في سوق العمل.
- ٤ التضخم المتأخر يحل محله التضخم المتأخر والتوقعات التضخمية لعشر سنوات، مع افتراض أن حاصل المعاملين هو ١ صحيح.
- ٥ متوسط معدل نمو إنتاجية العمالة بفاصل زمني ثلاث سنوات يحل محل متوسط معدل نمو إنتاجية العمالة بفاصل زمني خمس سنوات.
- ٦ مُعامل الاتجاه العام لنمو الإنتاجية المفروض هو ٠,٧٨١، لمعالجة علاقة السببية العكسية من نمو الأجور إلى الاتجاه العام لنمو الإنتاجية.
- ٧ متوسط معدل نمو إنتاجية العمالة بفاصل زمني خمس سنوات.
- ٨ متوسط معدل نمو إنتاجية العمالة بفاصل زمني ثلاث سنوات.

٢-٣-١ نسبة العمل بدوام جزئي غير طوعي، وتفحص الثبات أمام استخدام مقاييس مختلفة للأجور، وكذلك تستكشف الفروق بين البلدان التي سجلت معدلات بطالة أقل، وأعلى قليلاً، وأعلى كثيراً عن متوسطات الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧. ويُجري الجدولان ٢-٣-٦ و ٢-٣-٧ في المرفق عملية مماثلة لنسبة العمل بعقود مؤقتة بدلا من نسبة العمل بدوام جزئي غير طوعي. وتتشابه النتائج كثيراً عند ضبط أثر نسبة العمل بدوام جزئي غير طوعي ونسبة العمل بعقود مؤقتة في نفس الوقت. ولا يبدو أن هذه المقاييس تؤثر على حساسية نمو الأجور لمعدلات البطالة لعدم استخدام الطاقة الكاملة في سوق العمل — وبالتالي فهي تُدرج إضافة إلى ذلك.

وكما ورد وصفه أعلاه، يضيف الجدول ٢-٣-٨ في المرفق دوافع طويلة الأجل إلى منحنى فيليبس للأجور. ونظراً لتقلب معدلات نمو الأجور أثناء الركود الكبير، يفحص

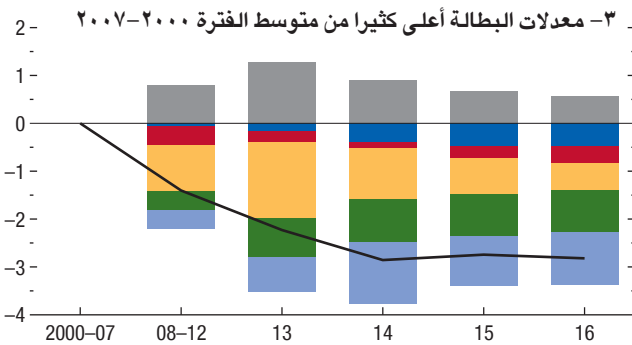
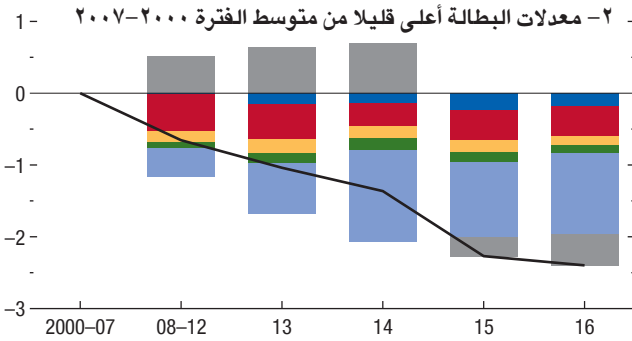
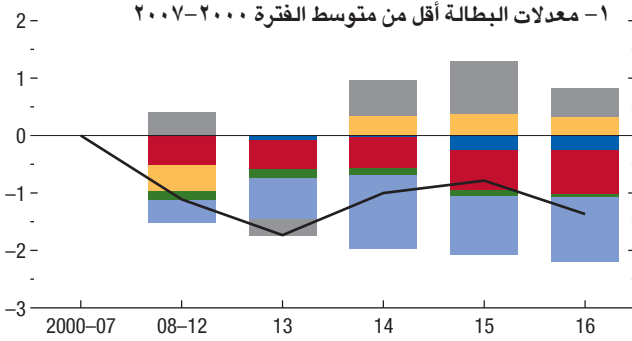
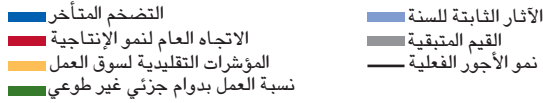
تغيرات أسعار النفط هي تغيرات مشتركة بين البلدان، وبالتالي فإن نتائج المتغيرات المساعدة لا تحيد الآثار الثابتة للسنة. ولا تتأثر النتائج الرئيسية باختيار طريقة التقدير — المربعات الصغرى العادية متضمنة الآثار الثابتة للسنة أو المتغيرات المساعدة بدون الآثار الثابتة للسنة (الشكل البياني ٢-٣-١ بالمقارنة مع الشكل البياني ٢-١٢). ونسبة الاختلاف في نمو الأجور التي تفسرها دوافع التضخم تتشابه إلى حد كبير في المنهجين.<sup>٤٤</sup>

وتضيف الجداول من ٢-٣-٣ إلى ٢-٣-٥ في المرفق علاوة على مواصفة منحنى فيليبس للأجور في الجدول

<sup>٤٤</sup> يتبين عند إجراء مزيد من التحليل للربط بين القيم المتبقية من تحليل منحنى فيليبس للأجور وفجوة الناتج العالمي (مرجحة إجمالي الناتج المحلي المقيس بالدولار) أن فجوة الناتج العالمي ليست ذات دلالة في تفسير هذه القيم المتبقية.

## الفصل ٢: ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات

### الشكل البياني ٢-٣-١ في المرفق: تفكيك ديناميكيات الأجور، ٢٠١٦-٢٠٠٠ (التغير بالنقاط المئوية مقارنة بمتوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧)



المصادر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: متغير الأجور المستخدم هو تعويضات العاملين عن كل ساعة عمل ما عدا أصحاب العمل الحر. والعاملون بدوام جزئي غير طوعي هم من يعملون أقل من ٣٠ ساعة أسبوعياً لأنهم لا يجدون عملاً بدوام كامل. وتحسب العمالة بدوام جزئي غير طوعي عن طريق قسمة العدد الكلي للعاملين بدوام جزئي غير طوعي على مجموع العاملين. ويحتوي الشكل البياني ٢-١١ على تعريف المجموعات. ويستند التفكيك إلى المعاملات الواردة في العمود (١) في الجدول ٢-٣-٣ في المرفق ويُرجح بإجمالي الناتج المحلي المحسوب على أساس أسعار الصرف في السوق على مستوى البلدان.

الجدول ٢-٣-٩ في المرفق حالة الثبات عند استبعاد السنتين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. ويركز الجدول ٢-٣-١٠ في المرفق على محددات ظروف العمل ويفحص دوافع العمل بدوام جزئي غير طوعي، ويربطها بفجوة الناتج والدوافع طويلة المدى التي يستكشفها التحليل أعلاه.

### التحليل القطاعي

ينقص البيانات عن القطاعات عدد أكبر بكثير من المشاهدات مقارنة بالبيانات على مستوى البلدان، مما ينتج عنه عدم توازن بيانات السلسلة الزمنية المقطعية، ومن المرجح أن يشوب المقاييس القطاعية قدر أكبر من الضوضاء. وبرغم أن نتائج الانحدارات القطاعية ليس قاطعة بنفس مقدار تلك التي تستند إلى انحدارات بيانات السلسلة الزمنية المقطعية القطرية، فهي غالباً ما تتسق معها.

ويعرض الجدولان ٢-٣-١١ و ٢-٣-١٢ في المرفق نتائج التحليل القطاعي، مع ربط نمو الأجور الاسمية والعمل بدوام جزئي بالدوافع الدورية وطويلة الأجل. وتشمل الآثار الثابتة للبلد والقطاع والسنة—وتتسم النتائج بالثبات عند إدراج الآثار الثابتة للقطاع—السنة المتفاعلة بدلاً من ذلك، مما يرصد التطورات المشتركة بين القطاعات عبر البلدان. ويقترب تراجع التراخي القطاعي بارتفاع نمو الأجور الاسمية في البلدان التي سجلت معدل بطالة في ٢٠١٦ أقل من متوسطات الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠ (كما يرصده حاصل تأثير فجوة الناتج الكلي، وعلاقة الارتباط بين القطاع والاقتصاد الكلي، والتفاعل بينهما، راجع اللوحة ١ في الشكل البياني ٢-٣-٢). واقترب عموماً إدخال النظم الآلية وتوقعات النمو على المدى المتوسط بانخفاض نمو الأجور في هذه الاقتصادات. وحيث تظل معدلات البطالة أعلى كثيراً من متوسطاتها في ٢٠٠٠-٢٠٠٧، فإن التراخي والتضخم السابق يشكلان أكبر الأعباء على نمو الأجور الاسمية (الشكل البياني ٢-٣-٢، اللوحة ٣). وبالنسبة للبلدان التي سجلت معدلات بطالة أعلى قليلاً وحسب من متوسطاتها السابقة، فإن العوامل الهيكلية—إدخال النظم الآلية وتوقعات النمو على المدى المتوسط—تؤدي دوراً كذلك (الشكل البياني ٢-٣-٢، اللوحة ٢). وبرغم أن نمو الإنتاجية على مستوى القطاعات ليس له تأثير ذو دلالة في التحليل القطاعي، يمكن أن تتحقق هذه النتيجة من تداعيات ضغوط الأجور عبر القطاعات وحركية العمالة بين القطاعات. وغالباً ما تؤدي هذه التداعيات إلى إضعاف الروابط بين الدوافع على مستوى القطاعات ونمو الأجور الاسمية في القطاع.

كذلك يقترب إدخال النظم الآلي وانخفاض توقعات نمو القطاعات على المدى المتوسط بارتفاع نسب العمل بدوام

**الجدول ٢-٣-٣ في المرفق: تقدير منحني فيليبس للأجور مع إضافة نسبة العمل بدوام جزئي غير طوعي حسب مجموعة البلدان**

(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
المجموعة جيم	المجموعة باء	المجموعة ألف	العينة الكاملة	المجموعة جيم	المجموعة باء	المجموعة ألف	العينة الكاملة	
المتغير المساعد <sup>١</sup>	المتغير المساعد <sup>١</sup>	المتغير المساعد <sup>١</sup>	المتغير المساعد <sup>١</sup>	المربعات الصغرى العادية	المربعات الصغرى العادية	المربعات الصغرى العادية	المربعات الصغرى العادية	
*٠,١٨٦-	*٠,٢٩١-	**٠,٦٥٣-	***٠,٢٧٥-	٠,١٥٩	**٠,٣٣٦-	*٠,٥٠٣-	**٠,١٧٧-	نسبة العمل بدوام جزئي غير طوعي
(٠,١٠١)	(٠,١٥٤)	(٠,٢٩٤)	(٠,٠٨٢٩)	(٠,١٢٤)	(٠,١٣٩)	(٠,٢٧٤)	(٠,٠٨٣٠)	
***٠,٣٩٥-	٠,٢٨٤-	٠,٠٨٥٥	***٠,١٨٢-	***٠,٢٨٠-	٠,٠٠٦٩٩-	٠,٠١٧٨-	***٠,١٨٧-	معدل البطالة
(٠,٠٧٢٢)	(٠,١٨٦)	(٠,١٤٦)	(٠,٠٤٣٨)	(٠,٠٦٨٦)	(٠,١٨٦)	(٠,١٢٨)	(٠,٠٤٤٥)	
٠,٠٨٢١	***٠,٨٣٠-	**٠,٤٤٩-	***٠,٣٦٣-	٠,١٢٨-	**٠,٦٠٩-	***٠,٦٩٠-	***٠,٣٤٩-	التغير في معدل البطالة
(٠,١١٧)	(٠,٢٤٧)	(٠,١٨١)	(٠,٠٨٨٧)	(٠,١٢٩)	(٠,٢٧٨)	(٠,٢٤٤)	(٠,٠٩٦٠)	
٠,٢٧٩-	٠,٣٩٧	٠,٢٨٧	*٠,٣٠٠	٠,١٥٦	٠,١٨٣-	***٠,٣٧٨	***٠,١٩٣	التضخم المتأخر
(٠,٢٩٢)	(٠,٢٤٨)	(٠,٢٨٢)	(٠,١٦٤)	(٠,٢٠٦)	(٠,١٢٤)	(٠,١٢٩)	(٠,٠٧٢٨)	
***٠,٩٨٦	٠,٠٠٩٥٥	***٠,٧٦٣	***٠,٦٣٤	***٠,٦٩٩	٠,١٣١-	*٠,٦٣٤	***٠,٤٥٦	الاتجاه العام لمعدل نمو الإنتاجية <sup>٢</sup>
(٠,١٧٠)	(٠,١٧٦)	(٠,٢٢٣)	(٠,١٠٦)	(٠,١٧٠)	(٠,١٨٩)	(٠,٣٤٨)	(٠,١١٢)	
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	إحصاءات-F من المرحلة الأولى أعلى من ١٠
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الأثار القطرية الثابتة
لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	الأثار الثابتة للسنة
١٤٨	١٤٦	١١٧	٤١١	١٤٨	١٤٦	١١٧	٤١١	عدد المشاهدات
٠,٦٦٠	٠,٤٥٨	٠,٦٥٢	٠,٥٧٧	٠,٧٢٣	٠,٦٤٩	٠,٧٠٩	٠,٦١٠	معامل التحديد R <sup>2</sup>

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: المتغير التابع = معدل النمو على أساس سنوي مقارن في تعويضات العاملين عن كل ساعة عمل ما عدا أصحاب العمل الحر. ومعدل التواتر في العينة على أساس سنوي من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٦. راجع الجدول ٢-١-١ في المرفق للتعرف على البلدان المشمولة في العينة. ولم تتضمن العينة بضع بلدان نتيجة لنقص البيانات أو نسبة العمل بدوام جزئي غير طوعي. وتقسّم مجموعات البلدان على أساس المقارنة بين معدل البطالة في ٢٠١٦ ومتوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧. المجموعة ألف (معدل البطالة في ٢٠١٦ أقل من متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧): الجمهورية التشيكية وألمانيا واليابان وإسرائيل والجمهورية السلوفاكية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. والمجموعة باء (معدل البطالة في ٢٠١٦ أعلى قليلاً من متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧): أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا وسويسرا وفنلندا وآيسلندا والنرويج والسويد. والمجموعة جيم (معدل البطالة في ٢٠١٦ أعلى كثيراً من متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧): الدانمرك وإسبانيا وفرنسا واليونان وأيرلندا وإيطاليا وهولندا والبرتغال وسلوفينيا. وترد الأخطاء المعيارية داخل أقواس. \* p < .10; \*\* p < .05; \*\*\* p < .01.  
١ المتغير المساعد للتضخم المتأخر هو التغير في سعر النفط بفاصل زمني ربعي سنة.  
٢ متوسط معدل نمو إنتاجية العمالة بفاصل زمني خمس سنوات.

**الجدول ٢-٣-٤ في المرفق: تقدير منحني فيليبس للأجور مع إضافة نسبة العمل بدوام جزئي غير طوعي: العينة الكاملة والبلدان التي سجلت معدلات بطالة أقل من متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧**

(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
البلدان التي سجلت معدل بطالة أقل من متوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠ (المجموعة ألف)	العينة الكاملة					
التعويضات لكل عامل <sup>١</sup>	التعويضات لكل ساعة <sup>١</sup>	التعويضات لكل عامل <sup>١</sup>	الأجر عن كل ساعة <sup>١</sup>	التعويضات لكل ساعة <sup>١</sup>	التعويضات لكل عامل <sup>١</sup>	
المتغير المساعد <sup>٢</sup>	المتغير المساعد <sup>٢</sup>	المتغير المساعد <sup>٢</sup>	المتغير المساعد <sup>٢</sup>	المتغير المساعد <sup>٢</sup>	المتغير المساعد <sup>٢</sup>	
**٠,٧٥٥-	**٠,٦٥٣-	**٠,٥٣٥-	***٠,٢٤٢-	***٠,٢٧٥-	**٠,٢٠٣-	نسبة العمل بدوام جزئي غير طوعي
(٠,٢٩٢)	(٠,٢٩٤)	(٠,٢٦١)	(٠,٠٨٠٥)	(٠,٠٨٢٩)	(٠,٠٨٠٣)	
٠,١٠٣	٠,٠٨٥٥	٠,٠١٧٤-	***٠,١٧٧-	***٠,١٨٣-	***٠,١٦٧-	معدل البطالة
(٠,١٤٥)	(٠,١٤٦)	(٠,١٣٠)	(٠,٠٤٢٢)	(٠,٠٤٣٨)	(٠,٠٤٢٤)	
***٠,٥٦٧-	**٠,٤٤٩-	***٠,٥٧٤-	***٠,٣٢١-	***٠,٢٦٣-	***٠,٤٧٣-	التغير في معدل البطالة
(٠,١٨٠)	(٠,١٨١)	(٠,١٦١)	(٠,٠٨٥٣)	(٠,٠٨٨٧)	(٠,٠٨٥٩)	
٠,٢٥٣	٠,٢٨٧	*٠,٤٩١	*٠,٣٠٩	*٠,٣٠٠	***٠,٥٠٩	التضخم المتأخر
(٠,٢٧٩)	(٠,٢٨٢)	(٠,٢٥٠)	(٠,١٦٢)	(٠,١٦٤)	(٠,١٥٩)	
***٠,٧٦٠	***٠,٦٦٣	***٠,٦٥٩	***٠,٧٠١	***٠,٦٢٤	***٠,٤١٣	الاتجاه العام لمعدل نمو الإنتاجية <sup>٢</sup>
(٠,٢٢٢)	(٠,٢٢٣)	(٠,١٩٨)	(٠,١٠٢)	(٠,١٠٦)	(٠,١٠٣)	
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	إحصاءات-F من المرحلة الأولى أعلى من ١٠
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الأثار القطرية الثابتة
لا	لا	لا	لا	لا	لا	الأثار الثابتة للسنة
١١٧	١١٧	١١٧	٤١٠	٤١١	٤١١	عدد المشاهدات
٠,٦٦٣	٠,٦٥٢	٠,٧٠٥	٠,٦٠٣	٠,٥٧٧	٠,٥٧٠	معامل التحديد R <sup>2</sup>

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: معدل التواتر في العينة على أساس سنوي من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٦. راجع الملاحظات في الجدول ٢-٣-٢ في المرفق للتعرف على البلدان في العينة الكاملة والمجموعة ألف. وترد الأخطاء المعيارية داخل أقواس. \* p < .10; \*\* p < .05; \*\*\* p < .01.  
١ المتغير التابع في الانحدار يُعرّف بأنه معدلات النمو السنوي.  
٢ المتغير المساعد للتضخم المتأخر هو التغير في سعر النفط بفاصل زمني ربعي سنة.  
٣ متوسط معدل نمو إنتاجية العمالة بفاصل زمني خمس سنوات.

## الفصل ٢: ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات

### الجدول ٢-٣-٥ في المرفق: تقدير منحني فيليبس للأجور مع إضافة نسبة العمل بدوام جزئي غير طوعي: البلدان التي سجلت معدلات بطالة أعلى قليلاً وأعلى كثيراً من متوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠

(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
البلدان التي سجلت معدلات بطالة أعلى كثيراً من متوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠ (المجموعة جيم)			البلدان التي سجلت معدلات بطالة أعلى قليلاً من متوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠ (المجموعة باء)			
الأجر عن كل ساعة <sup>١</sup>	التعويضات عن كل ساعة <sup>١</sup>	التعويضات لكل عامل <sup>١</sup>	الأجر عن كل ساعة <sup>١</sup>	التعويضات عن كل ساعة <sup>١</sup>	التعويضات لكل عامل <sup>١</sup>	
المتغير المساعد <sup>٢</sup>	المتغير المساعد <sup>٢</sup>	المتغير المساعد <sup>٢</sup>	المتغير المساعد <sup>٢</sup>	المتغير المساعد <sup>٢</sup>	المتغير المساعد <sup>٢</sup>	
** ٠,٢٣٥-	* ٠,١٨٦-	* ٠,١٥٧-	٠,١١٠-	* ٠,٢٩١-	٠,٢٢١-	نسبة العمل بدوام جزئي غير طوعي
(٠,١٠٥)	(٠,١٠١)	(٠,٠٩٢٣)	(٠,١٤٧)	(٠,١٥٤)	(٠,١٤٧)	
*** ٠,٣٧٥-	*** ٠,٣٩٥-	*** ٠,٣٥٨-	٠,١٤٧-	٠,٢٨٤-	٠,٢٠٣-	معدل البطالة
(٠,٠٧٥١)	(٠,٠٧٢٢)	(٠,٠٦٦٣)	(٠,١٨٧)	(٠,١٨٦)	(٠,١٧٧)	
٠,٠٣٨١-	٠,٠٨٢١	٠,٠٣٦٩-	*** ٠,٧٤٣-	*** ٠,٨٣٠-	*** ١,٤٢٩-	التغير في معدل البطالة
(٠,١٢١)	(٠,١١٧)	(٠,١٠٧)	(٠,٢٤١)	(٠,٢٤٧)	(٠,٢٣٥)	
٠,٣٦٩-	٠,٢٧٩-	٠,١٢٦-	*** ٠,٧٨٠	٠,٣٩٧	** ٠,٥٢٢	التضخم المتأخر
(٠,٣٠٤)	(٠,٢٩٢)	(٠,٢٦٨)	(٠,٢٥٩)	(٠,٢٤٨)	(٠,٢٣٦)	
*** ١,٠٨٢	*** ٠,٩٨٦	*** ٠,٨٣٤	٠,٠٥١٨	٠,٠٠٩٥٥	٠,١٨٣-	الاتجاه العام لمعدل نمو الإنتاجية <sup>٣</sup>
(٠,١٧٧)	(٠,١٧٠)	(٠,١٥٦)	(٠,١٦٧)	(٠,١٧٦)	(٠,١٦٨)	
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	إحصاءات-F من المرحلة الأولى أعلى من ١٠
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الأثار القطرية الثابتة
لا	لا	لا	لا	لا	لا	الأثار الثابتة للسنة
١٤٨	١٤٨	١٤٨	١٤٥	١٤٦	١٤٦	عدد المشاهدات
٠,٦٥٢	٠,٦٦٠	٠,٦٨١	٠,٣٨٩	٠,٤٥٨	٠,٤٨٧	معامل التحديد R <sup>2</sup>

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: معدل التواتر في العينة على أساس سنوي من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٦. راجع الملاحظات في الجدول ٢-٣-٣ في المرفق للتعرف على البلدان في العينة الكاملة والمجموعتين باء وجيم. وترد الأخطاء المعيارية داخل أقواس:  $p < 0.01$ ;  $p < 0.05$ ;  $p < 0.10$ .<sup>١</sup> المتغير التابع في الانحدار يُعرّف بأنه معدلات النمو السنوي. المتغير المساعد للتضخم المتأخر هو التغير في سعر النفط بفاصل زمني ربعي سنة. متوسط معدل نمو إنتاجية العمالة بفاصل زمني خمس سنوات.<sup>٢</sup>

### الجدول ٢-٣-٦ في المرفق: تقدير منحني فيليبس للأجور مع إضافة نسبة العمل بعقود مؤقتة: العينة الكاملة والبلدان التي سجلت معدلات بطالة أقل من متوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠

(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
البلدان التي سجلت معدلات بطالة أعلى قليلاً من متوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠ (المجموعة ألف)			العينة الكاملة			
الأجر عن كل ساعة <sup>١</sup>	التعويضات عن كل ساعة <sup>١</sup>	التعويضات لكل عامل <sup>١</sup>	الأجر عن كل ساعة <sup>١</sup>	التعويضات عن كل ساعة <sup>١</sup>	التعويضات لكل عامل <sup>١</sup>	
المتغير المساعد <sup>٢</sup>	المتغير المساعد <sup>٢</sup>	المتغير المساعد <sup>٢</sup>	المتغير المساعد <sup>٢</sup>	المتغير المساعد <sup>٢</sup>	المتغير المساعد <sup>٢</sup>	
٠,١٤٦-	٠,١١٥-	٠,٠٤٩٨	٠,٠٨٦١-	٠,٠٨٦٦-	٠,٠٢٧٤-	نسبة العمل بعقود مؤقتة
(٠,١٧٦)	(٠,١٧٤)	(٠,١٣٥)	(٠,٠٥٦١)	(٠,٠٥٨٤)	(٠,٠٥٦٦)	
٠,٣٠٨	٠,٢٦٢	٠,٠٦٦٦-	*** ٠,٢٧٧-	*** ٠,٢٩٧-	*** ٠,٢٤٤-	معدل البطالة
(٠,٢٨٥)	(٠,٢٨١)	(٠,٢١٩)	(٠,٠٤٢٧)	(٠,٠٤٤١)	(٠,٠٤٢٨)	
٠,٣٧٥-	٠,٢٩١-	* ٠,٣٩٢-	*** ٠,٢٤٩-	* ٠,١٨١-	*** ٠,٤٢٨-	التغير في معدل البطالة
(٠,٢٦٥)	(٠,٢٦١)	(٠,٢٠٣)	(٠,٠٩٦٠)	(٠,١٠٠)	(٠,٠٩٧٤)	
٠,٢٤٩-	٠,١٦٧-	٠,٤٣١	٠,٢٨١	٠,٢٥٩	*** ٠,٥٥٦	التضخم المتأخر
(٠,٥٦١)	(٠,٥٥٣)	(٠,٤٣٠)	(٠,١٨٣)	(٠,١٨٨)	(٠,١٨٢)	
*** ١,١٣٣	*** ١,١٣٠	*** ٠,٩٨٧	*** ٠,٨٠٦	*** ٠,٧٣٦	*** ٠,٥٠٣	الاتجاه العام لمعدل نمو الإنتاجية <sup>٣</sup>
(٠,٢٥٤)	(٠,٢٥١)	(٠,١٩٥)	(٠,١١٦)	(٠,١٢٢)	(٠,١١٨)	
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	إحصاءات-F من المرحلة الأولى أعلى من ١٠
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الأثار القطرية الثابتة
لا	لا	لا	لا	لا	لا	الأثار الثابتة للسنة
٨٨	٨٨	٨٨	٣٨٧	٣٨٨	٣٨٨	عدد المشاهدات
٠,٥٧٥	٠,٥٩١	٠,٧٣٢	٠,٦٤٨	٠,٦١٦	٠,٦١٧	معامل التحديد R <sup>2</sup>

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: معدل التواتر في العينة على أساس سنوي من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٦. راجع الملاحظات في الجدول ٢-٣-٣ في المرفق للتعرف على البلدان في العينة الكاملة والمجموعة ألف. وترد الأخطاء المعيارية داخل أقواس:  $p < 0.01$ ;  $p < 0.05$ ;  $p < 0.10$ .<sup>١</sup> المتغير التابع في الانحدار يُعرّف بأنه معدلات النمو السنوي. المتغير المساعد للتضخم المتأخر هو التغير في سعر النفط بفاصل زمني ربعي سنة. متوسط معدل نمو إنتاجية العمالة بفاصل زمني خمس سنوات.<sup>٢</sup>

**الجدول ٢-٣-٧ في المرفق: تقدير منحنى فيليبس للأجور مع إضافة نسبة العمل بعقود مؤقتة: البلدان التي سجلت معدلات بطالة أعلى قليلاً وأعلى كثيراً من متوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠**

(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
البلدان التي سجلت معدلات بطالة أعلى كثيراً من متوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠ (المجموعة جيم)			البلدان التي سجلت معدلات بطالة أعلى قليلاً من متوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠ (المجموعة باء)			
التعويضات لكل عامل <sup>١</sup>	التعويضات عن كل ساعة <sup>١</sup>	التعويضات لكل عامل <sup>١</sup>	الأجر عن كل ساعة <sup>١</sup>	التعويضات عن كل ساعة <sup>١</sup>	التعويضات لكل عامل <sup>١</sup>	
المتغير المساعد <sup>٢</sup>	المتغير المساعد <sup>٢</sup>	المتغير المساعد <sup>٢</sup>	المتغير المساعد <sup>٢</sup>	المتغير المساعد <sup>٢</sup>	المتغير المساعد <sup>٢</sup>	
٠,١٠١-	٠,١٠٧-	٠,١٠٦-	٠,١٣٨-	٠,١٥٨-	٠,٠٤١٦-	نسبة العمل بعقود مؤقتة
(٠,٠٩١٩)	(٠,٠٨٧٥)	(٠,٠٨١٨)	(٠,٠٩٧٥)	(٠,١٠٢)	(٠,٠٩٨٧)	
***٠,٤١١-	***٠,٤٢٦-	***٠,٣٨٣-	**٠,٣٨٣-	***٠,٤٤٦-	***٠,٤٨٩-	معدل البطالة
(٠,٠٧٨٦)	(٠,٠٧٤٨)	(٠,٠٦٩٩)	(٠,١٥٣)	(٠,١٥٨)	(٠,١٥٣)	
٠,٠٧١٧-	٠,٠٥٣٨	٠,٠٦١٥-	**٠,٦١٠-	**٠,٦٣٦-	***١,٢٢٧-	التغير في معدل البطالة
(٠,١٣٢)	(٠,١٢٦)	(٠,١١٧)	(٠,٢٥٠)	(٠,٢٥٧)	(٠,٢٤٩)	
٠,١٣٢-	٠,١٠٤-	٠,٠١٦١	*٠,٥٦٣	٠,١٢٨	٠,٣٨٤	التضخم المتأخر
(٠,٣٠٦)	(٠,٢٩١)	(٠,٢٧٢)	(٠,٢٩٣)	(٠,٢٨٣)	(٠,٢٧٤)	
***١,٠٩٧	***١,٠٠٠	***٠,٨٦٢	*٠,٢٧٧	*٠,٣٠٣	٠,٠٨٣٢	الاتجاه العام لمعدل نمو الإنتاجية <sup>٣</sup>
(٠,٢١٤)	(٠,٢٠٤)	(٠,١٩٠)	(٠,١٥٥)	(٠,١٦٣)	(٠,١٥٨)	
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	إحصاءات-F من المرحلة الأولى أعلى من ١٠
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الأثار القطرية الثابتة
لا	لا	لا	لا	لا	لا	الأثار الثابتة للسنة
١٥٣	١٥٣	١٥٣	١٤٦	١٤٧	١٤٧	عدد المشاهدات
٠,٦٣٧	٠,٦٤٧	٠,٦٦٧	٠,٥٦٤	٠,٥٨٢	٠,٦٠٧	معامل التحديد R <sup>2</sup>

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: معدل التواتر في العينة على أساس سنوي من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٦. راجع الملاحظات في الجدول ٢-٣-٣ في المرفق للتعرف على البلدان في العينة الكاملة والمجموعتين باء وجيم. وترد الأخطاء المعيارية داخل أقواس.  $p < .01$ ;  $*** p < .05$ ;  $** p < .10$ ;  $* p < .10$ .  
<sup>١</sup> المتغير التابع في الانحدار، يُعرّف بأنه معدلات النمو السنوي.  
<sup>٢</sup> المتغير المساعد للتضخم المتأخر هو التغير في سعر النفط بفاصل زمني ربعي سنة.  
<sup>٣</sup> متوسط معدل نمو إنتاجية العمالة بفاصل زمني خمس سنوات.

مواصفات السيناريو الأساسي نتيجة لنقص البيانات، وتثبت النتائج عند إدراجها كضابط إضافي. وإضافة إلى ذلك، بحثت اختبارات الثبات مقاييس بديلة للتجارة، مثل الصادرات وتصدير السلع الوسيطة كنسبة من إجمالي الناتج والمشاركة في سلسلة القيمة العالمية، والنمو الكلي المتوقع (لسنة وخمس سنوات قادمة) وتفاعلها مع علاقة الارتباط على مستوى القطاع بدلا من النمو المتوقع للقطاع، والمقاييس الإضافية للقوة التفاوضية للعمالة. وتشمل هذه المقاييس الإضافية ما إذا كان البلد المعني طرفا في اتفاق ثنائي أو ثلاثي، وما إذا كانت الشركات لها الدور المهيمن في التفاوض (على العكس منه على مستوى القطاع أو البلد)، وسهولة تعيين العمالة وتسريحها، وصرامة تنظيم الحماية الوظيفية. والنتائج الخاصة بالمتغيرات الأخرى تضاهي إلى حد كبير تلك التي تتوصل إليها الانحدارات في السيناريو الأساسي.

جزئي عبر القطاعات، وتتشابه الروابط كثيرا من حيث الحجم مع ما خلص إليه التحليل الكلي للعمل بدوام جزئي غير طوعي (الشكل البياني ٢-٣-٣، والجدول ٢-٣-١٢ في المرفق).

ويعرض الجدول ٢-٣-١٣ في المرفق اختبار الثبات الذي يعامل نمو الأجور الاسمية، والوظائف، والعمل بدوام رسمي كمحددات مشتركة ويقيم النظام باستخدام المربعات الصغرى من ثلاث مراحل، والذي يعالج المتغيرات التابعة باعتبارها داخلية المنشأ، وباستخدام متغيرات خارجية المنشأ ومساعدتها باستخدام المتغيرات خارجية المنشأ والسماح بارتباطها بالاضطرابات في معادلات النظام. كذلك تتسم النتائج بالثبات عند النظر في متوسطات الثلاث سنوات غير المتداخلة للمتغيرات التابعة والتفسيرية بدلا من البيانات السنوية. علاوة على ذلك، كما في التحليل الكلي، تتسم النتائج بالثبات عند حذف الاقتصادات المتقدمة الأصغر (بلدان البلطيق). بينما تكوين المهارات غير مدرج في

## الفصل ٢: ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات

### الجدول ٢-٣-٨ في المرفق: تقديرات منحنيات فيليبس للأجور مع إضافة المتغيرات الهيكلية

(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
IV <sup>١</sup>	المتغير المساعد <sup>١</sup>	المتغير المساعد <sup>١</sup>	المتغير المساعد <sup>١</sup>	المتغير المساعد <sup>١</sup>	المتغير المساعد <sup>١</sup>	المتغير المساعد <sup>١</sup>	المتغير المساعد <sup>١</sup>	المتغير المساعد <sup>١</sup>	
٠,٠٥٧٠-	٠,٠٨٤٠-	***,٢٧٢-	***,٢٢٥-	*,١٦٦-	** ,٢٠٠-	** ,١٩٢-	***,٣٠٦-	***,٢٧٥-	نسبة العمل بدوام جزئي
(٠,١٢٥)	(٠,١٣٣)	(٠,٠٨٣٠)	(٠,٠٧٩٤)	(٠,٠٩٧٧)	(٠,٠٩٧٦)	(٠,٠٨٤٥)	(٠,٠٩٤٧)	(٠,٠٨٢٩)	غير طوعي
***,٣٦٢-	***,٣٣٣-	***,١٧٧-	***,١٩٩-	***,٣٦٥-	***,٢٩٣-	***,٣١١-	***,٢٢٦-	***,١٨٢-	معدل البطالة
(٠,٠٩٠٢)	(٠,٠٩٤٨)	(٠,٠٤٤٦)	(٠,٠٤٤٤)	(٠,٠٥٩٠)	(٠,٠٦٨٨)	(٠,٠٤٩٢)	(٠,٠٥٥٦)	(٠,٠٤٣٨)	
***,٣٣٤-	** ,٢٩٥-	***,٢٦٧-	***,٢٤٧-	٠,٠٣٢٥-	***,٢٨٤-	٠,١٣٧-	** ,٢٢٥-	***,٢٦٣-	التغير في معدل البطالة
(٠,١٢٣)	(٠,١٣٠)	(٠,٠٨٨٧)	(٠,٠٨٩٣)	(٠,٠٨٨٧)	(٠,١٠٩)	(٠,٠٨٣٣)	(٠,٠٩٦٩)	(٠,٠٨٨٧)	
٠,٥٤٠-	٠,٤٣٢-	* ,٣٠٨	٠,١٩٩	٠,٢٣٦-	٠,٣٨٠-	٠,٠٠٦٤٤	٠,٠٤٥٢-	* ,٣٠٠	التضخم المتأخر
(٠,٣٢٧)	(٠,٣٢٢)	(٠,١٦٤)	(٠,١٨٦)	(٠,٢٠٦)	(٠,٣١١)	(٠,١٩٧)	(٠,٢٨٠)	(٠,١٦٤)	
** ,٣٢٥	٠,٢٣١	***,٦٢٨	***,٠٥٧٠	***,٠٥٩٤	***,٠٤٩٧	***,٠٨٤٥	***,٠٧٢٠	***,٦٢٤	الاتجاه العام لمعدل نمو الإنتاجية
(٠,١٥٦)	(٠,١٦٨)	(٠,١٠٧)	(٠,١٠١)	(٠,١١٧)	(٠,١٢٣)	(٠,١٠٩)	(٠,١١٨)	(٠,١٠٦)	
							** ,٠٩٤٤		التغير في القيمة المضافة الأجنبية
							(٠,٠٤٢٤)		كنسبة من الصادرات <sup>٢</sup>
						*** ,١١٤			التغير في السعر النسبي
						(٠,٠٣٠٢)			للاستثمار <sup>٢</sup>
***,٣٤٠-					***,٣٣٠-				التغير في معدل كثافة
(٠,٠٧٧٤)					(٠,٠٧٧٤)				العمل النقابي <sup>٢</sup>
				٠,٢٥٩-					التغير في أنظمة الفصل الفردي
				(٠,٩١٨)					والجماعي من العمل <sup>٢</sup>
			** ,٤٥٩						النمو المتوقع
			(٠,١٨٠)						
		٠,١٩٤-							التغير في نسبة العاملين
		(٠,٠٣٢٧)							في قطاع الخدمات <sup>٢</sup>
***,١٨٦	***,٣٢٢								معدل كثافة العمل
(٠,٠٦٧٨)	(٠,٠٨٣٦)								النقابي (المستوى)
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	إحصاءات-F من المرحلة الأولى أعلى من ١٠
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الأثار القطرية الثابتة
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	الأثار الثابتة للسنة
٢٦٤	٢٦٧	٤١١	٤١١	٢٤٧	٢٨٨	٣١٦	٣٦١	٤١١	عدد المشاهدات
٠,٥٦٧	٠,٥٠١	٠,٥٧٨	٠,٥٨٩	٠,٦٠٣	٠,٥٩٠	٠,٥٩٦	٠,٥٦١	٠,٥٧٧	معامل التحديد R <sup>2</sup>

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المتغير التابع = معدل النمو على أساس سنوي مقارن في تعويضات العاملين عن كل ساعة عمل ما عدا أصحاب العمل الحر. ومعدل التواتر في العينة على أساس سنوي من عام ٢٠٠٠ إلى

عام ٢٠١٦. راجع الجدول ٢-١-١ في المرفق للتعرف على البلدان المشمولة في العينة. وترد الأخطاء المعيارية داخل أقواس .  $0.01 < p < 0.05$ ;  $0.05 < p < 0.10$ ;  $p < 0.10$ .

<sup>١</sup> المتغير المساعد للتضخم المتأخر هو التغير في سعر النفط بفاصل زمني ربعي سنة.

<sup>٢</sup> مقارنة بخمس سنوات ماضية.



الجدول ٢-٣-٩ في المرفق: تقديرات منحنيات فيليبس للأجور مع إضافة المتغيرات الهيكلية: ما عدا ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
المتغير المساعد <sup>١</sup>	المتغير المساعد <sup>١</sup>	المتغير المساعد <sup>١</sup>	المتغير المساعد <sup>١</sup>	المتغير المساعد <sup>١</sup>	المتغير المساعد <sup>١</sup>	المتغير المساعد <sup>١</sup>	المتغير المساعد <sup>١</sup>	المتغير المساعد <sup>١</sup>	
٠,١٦٩-	٠,٢١٢-	**٠,٢٠٥-	**٠,١٧٣-	٠,١٩٣-	*٠,٢١٥-	*٠,١٦٨-	٠,٢٢٧-	**٠,٢١٣-	نسبة العمل بدوام جزئي غير طوعي
(٠,١٧٨)	(٠,١٩٨)	(٠,٠٩١٣)	(٠,٠٨٦٢)	(٠,١٣١)	(٠,١٢٣)	(٠,١٠٢)	(٠,١٣٩)	(٠,٠٩١٢)	
*٠,٣٨٠-	٠,٣٦٧-	***٠,١٦٢-	***٠,١٩٦-	***٠,٣١٩-	***٠,٣٠١-	***٠,١٨٦-	***٠,٢٠٥-	***٠,١٧٤-	معدل البطالة
(٠,٢٢٧)	(٠,٢٣٠)	(٠,٠٤٣٥)	(٠,٠٤٤٦)	(٠,٠٧٦٨)	(٠,١٠٥)	(٠,٠٥٤٩)	(٠,٠٦٥٧)	(٠,٠٤٢٨)	
**٠,٥٠٧-	**٠,٤٩٥-	***٠,٤٠٦-	***٠,٣٥٢-	٠,١٢٩-	*٠,٣٠٨-	**٠,٢٨٠-	*٠,٣٢١-	***٠,٤٠٠-	التغير في معدل البطالة
(٠,٢١٣)	(٠,٢٢٩)	(٠,١١٨)	(٠,١٢٧)	(٠,١٥٢)	(٠,١٦٨)	(٠,١٣١)	(٠,١٨٣)	(٠,١١٨)	
١,٤١٧-	١,٢٨٩-	**٠,٥٢٠-	٠,٣٥٤	٠,٢٥٤-	٠,٥٨٣-	٠,١٨٠	٠,٣٥١	**٠,٥٠٢	التضخم المتأخر
(٢,٠٥٣)	(٢,١٠١)	(٠,٢٠٧)	(٠,٢٥١)	(٠,٦٧٧)	(١,١٠٧)	(٠,٣٤٦)	(٠,٥٩٨)	(٠,٢٠٨)	
٠,١٥١	٠,٠٦٧٤-	***٠,٧٧٩	***٠,٧٢١	***٠,٦٦٢	***٠,٤٧١	***٠,٨٩١	***٠,٨٢٦	***٠,٧٦٨	الاتجاه العام لمعدل الإنتاجية
(٠,٤٦٦)	(٠,٦٦٢)	(٠,١٠١)	(٠,٠٩٦٨)	(٠,١٣٠)	(٠,١٥٤)	(٠,١٢٠)	(٠,١١٨)	(٠,١٠١)	
							٠,٢٦٢		التغير في القيمة المضافة الأجنبية كنسبة من الصادرات <sup>٢</sup>
						***٠,٠٩١١			التغير في السعر النسبي للاستثمار <sup>٣</sup>
					*٠,٣٩٠-				التغير في معدل كثافة العمل النقابي <sup>٤</sup>
٠,٤٨٣-				٠,٣٩٠-	(٠,٢٣٤)				التغير في أنظمة الفصل الفردي والجماعي من العمل <sup>٤</sup>
(٠,٣٧٣)			**٠,٤١٤	(١,٦٥٣)					النمو المتوقع
		٠,٠٤٢٤-							التغير في نسبة العاملين في قطاع الخدمات <sup>٤</sup>
		(٠,٠٣٠٨)							معدل كثافة العمل النقابي (المستوى)
٠,٣٠٢	٠,٥٤٢								إحصاءات-F من المرحلة الأولى أعلى من ١٠
(٠,٣٠٢)	(٠,٥١٠)								الأثار القطرية الثابتة
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الأثار الثابتة للسنة
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	
٢١٩	٢٢١	٣٦١	٣٦١	٢٠٣	٢٤١	٢٧٤	٣١١	٣٦١	عدد المشاهدات
٠,٣٦٩	٠,٢٦٤	٠,٦٨٠	٠,٦٨٢	٠,٦٣٢	٠,٦١٢	٠,٦٥٤	٠,٦٧٦	٠,٦٧٨	معامل التحديد R <sup>2</sup>

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: المتغير التابع = معدل النمو على أساس سنوي مقارن في تعويضات العاملين عن كل ساعة عمل ما عدا أصحاب العمل الحر. ومعدل التواتر في العينة على أساس سنوي من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٦. راجع الجدول ٢-١١ في المرفق للتعرف على البلدان المشمولة في العينة. وترد الأخطاء المعيارية داخل أقواس. \* p < .10; \*\* p < .05; \*\*\* p < .01. مقارنة بخمس سنوات ماضية.

الجدول ٢-٣-١٠ في المرفق: محركات نسبة العمل بدوام جزئي غير طوعي، التحليل الكلي

(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
***٠,٢٤٥-	***٠,١٧٢-	***٠,٢٣٨-	***٠,١٧٢-	***٠,٢٦٣-	***٠,٢٦٥-	فجوة الناتج
(٠,٠٣٠)	(٠,٠٢٣)	(٠,٠٣١)	(٠,٠٢٩)	(٠,٠٢٩)	(٠,٠٣٠)	
				***٠,٤٥٤-		النمو المتوقع
				(٠,١٣٤)		
			***٠,١٢٢-			التغير في السعر النسبي للاستثمار <sup>١</sup>
			(٠,٠١٨)			التغير في القيمة المضافة الأجنبية كنسبة من الصادرات <sup>١</sup>
		٠,٠٣٧				التغير في معدل كثافة العمل النقابي <sup>١</sup>
	٠,٠٠٧	(٠,٠٣٣)				التغير في نسبة العاملين في قطاع الخدمات <sup>١</sup>
***٠,٠٨٥						الأثار القطرية الثابتة
(٠,٠٢٣)						الأثار الثابتة للسنة
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	عدد المشاهدات
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	معامل التحديد R <sup>2</sup>
٣٨٦	٢٨٨	٣٦١	٣٥٧	٣٨٦	٣٨٦	
٠,٤٦٧	٠,٤٧٤	٠,٤٤٧	٠,٥٤٨	٠,٤٦٥	٠,٤٤٧	

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: المتغير التابع = نسبة العمل بدوام جزئي غير طوعي باللوغاريتمات. ومعدل التواتر في العينة على أساس سنوي من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٦. راجع الجدول ٢-١١ في المرفق للتعرف على البلدان المشمولة في العينة. وترد الأخطاء المعيارية داخل أقواس. \* p < .10; \*\* p < .05; \*\*\* p < .01. مقارنة بخمس سنوات ماضية.

الفصل ٢: ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات

الجدول ٢-٣-١١ في المرفق: محركات نمو الأجور الاسمية في القطاعات

(٣)	(٢)	(١)	
المجموعة جيم	المجموعة باء	المجموعة ألف	
*٠,١٧٧	٠,٠٤١٧	**٠,٢٢١-	فجوة الناتج الكلي
(٠,٠٨٦٧)	(٠,١١٩)	(٠,٠٧٥٠)	الارتباط بين نمو الناتج القطاعي والكلي
٠,١٧٩	٠,٥٩٩-	٠,٣٢١	فجوة الناتج الكلي × الارتباط
(٠,٣١٠)	(٠,٦٠٦)	(١,٠٧٧)	التضخم المتأخر
*٠,٣١٩	٠,١٢٣-	٠,١٨٣-	الاتجاه العام لمعدل نمو الإنتاجية <sup>١</sup>
(٠,١٥٨)	(٠,١٠٢)	(٠,١٣٨)	نسبة العمل بدوام جزئي
**٠,٤٩٢	٠,٣٠٤	٠,١٨٢	النمو المتوقع (القطاعي)
(٠,١٩٥)	(٠,٢١٦)	(٠,٢٩٥)	التغير في الواردات من السلع النهائية كنسبة من إجمالي الناتج <sup>٢</sup>
٠,٠٧٤١-	٠,٠٣٨٧-	٠,٠٢٢٩-	التغير في السعر النسبي للاستثمار <sup>٢</sup>
(٠,٠٣٠٦)	(٠,٠٢٨٦)	(٠,٠٨٨٩)	الأثار القطرية الثابتة
٠,٠٠٨٧٠	٠,٠١٠٧-	٠,٠٢١٥	الأثار الثابتة للقطاع
(٠,٠٠٩٩٩)	(٠,٠١٩٣)	(٠,٠٢٥٤)	الأثار الثابتة للسنة
٠,٠١٣٥	**٠,١٣٤	*٠,١٨٩	عدد المشاهدات
(٠,٠٢٥٦)	(٠,٠٤٨٣)	(٠,٠٧١٦)	معامل التحديد R <sup>2</sup>
٠,٠٢٠٩	٠,٠٢١٣	٠,٠٩٤٣	
(٠,٠٢٦٢)	(٠,٠٣٨٤)	(٠,٠٤٩٤)	
٠,٠٢١٥-	٠,٠٧٠١	**٠,٢٥٦	
(٠,٠٤٢٧)	(٠,٠٣٦٩)	(٠,٠٨١١)	
نعم	نعم	نعم	
نعم	نعم	نعم	
نعم	نعم	نعم	
٤٩٣	٤٤٧	٣٤٩	
٠,٣٥٥	٠,١١١	٠,٤٠٠	

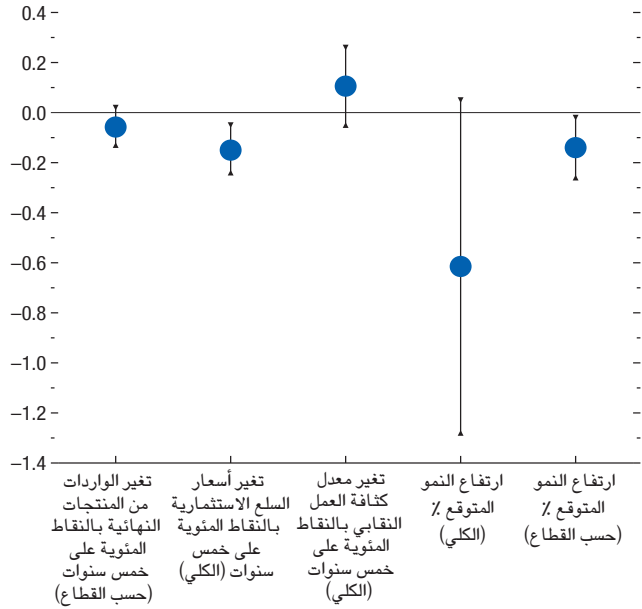
المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: المتغير التابع = نسبة التغير على أساس سنوي مقارنة في الأجور والرواتب الاسمية لكل عامل (ما عدا أصحاب العمل الحر والمساهمات الاجتماعية من أرباب العمل). القطاعات في التعديل ٢ للتصنيف الإحصائي للأنشطة الاقتصادية في الجماعة الأوروبية (NACE). ومعدل التواتر في العينة على أساس سنوي من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥. راجع الجدول ٢-٣-٣ في المرفق للتعرف على البلدان في المجموعات المختلفة. ولا تتضمن المجموعات ذات الصلة البلدان التالية نظرا لنقص البيانات: اليابان (ألف) وإسرائيل (ألف) وآيسلندا (باء) وسويسرا (باء) واليونان (جيم). وترد الأخطاء المعيارية داخل أقواس.  $p < .01$ ; \*\*\*  $p < .05$ ; \*\*  $p < .10$ .<sup>١</sup> متوسط معدلات نمو إنتاجية العمالة بفاصل زمني خمس سنوات.<sup>٢</sup> مقارنة بخمس سنوات ماضية.

الجدول ٢-٣-١٢ في المرفق: محركات نسب العمل بدوام جزئي في القطاعات

(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
٠,٠١٦٨-	٠,٠١٢٤	٠,٠١٠٥	٠,٠٢٣٧	٠,٠٠٨٠٧-	٠,٠٢٧٣-	فجوة الناتج الكلي
(٠,٠٨٣٠)	(٠,٠٥٩٥)	(٠,٠٧٨١)	(٠,٠٧٣٦)	(٠,٠٦٨٥)	(٠,٠٧١٠)	الارتباط بين نمو الناتج القطاعي والكلي
٠,٤٤١-	٠,٢٥٤	٠,٢٩٠-	٠,٣٢١-	٠,٣٥٥-	٠,٣١٨-	فجوة الناتج الكلي × الارتباط
(٠,٧٧٣)	(٠,٤٧٩)	(٠,٤٧٨)	(٠,٤٥٤)	(٠,٥١٤)	(٠,٥١٢)	النمو المتوقع (القطاعي)
٠,٠٢٨٥	٠,٠٢٠٤-	٠,٠٢٩٧-	٠,١١٥-	٠,٠٧٧٩-	٠,٠٧٠٣-	النمو المتوقع (القطاعي)
(٠,٠٨٣١)	(٠,٠٩٢٤)	(٠,٠٦٨٦)	(٠,٠٧٨٨)	(٠,٠٧٢٧)	(٠,٠٧٣٩)	التغير في الواردات من السلع النهائية كنسبة من إجمالي الناتج <sup>١</sup>
			**٠,١٣٧-	٠,٦١٥-		التغير في السعر النسبي للاستثمار <sup>١</sup>
			(٠,٠٥٧٣)	(٠,٣٢٢)		التغير في السعر النسبي للاستثمار × كثافة رأس المال
	***٠,١٤٧-					كثافة رأس المال
	(٠,٠٤٦٤)					التغير في معدل كثافة العمل النقابي
	**٠,٠٠١١٨					الأثار القطرية الثابتة
	(٠,٠٠٠٤١٩)					الأثار الثابتة للقطاع
	٥,٠٥٢					الأثار الثابتة للسنة
	(٤,٠٣٢)					عدد المشاهدات
٠,١٠٦						معامل التحديد R <sup>2</sup>
(٠,٠٧٤٩)						
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	
١,٥٦٢	١,٧١٠	١,٦٨٧	٢,١٠٣	٢,١٠٣	٢,١٠٣	
٠,٨٢٤	٠,٨١٠	٠,٨١١	٠,٨٠٧	٠,٨٠٦	٠,٨٠٦	

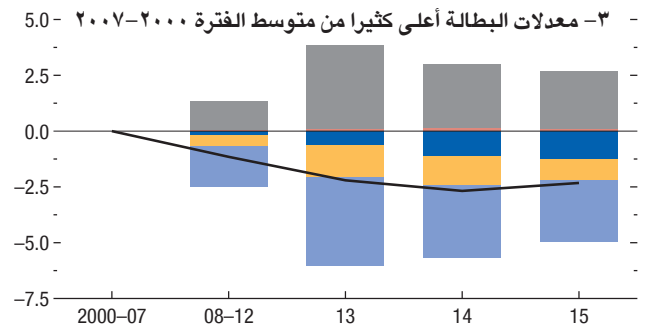
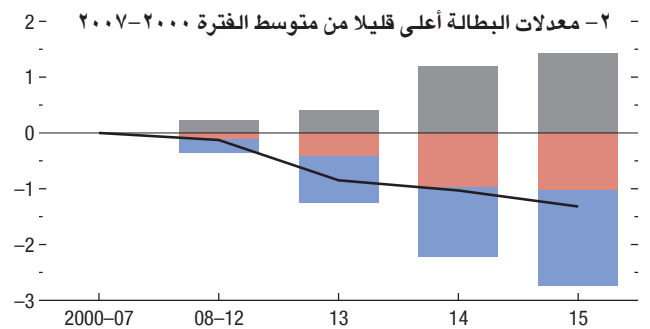
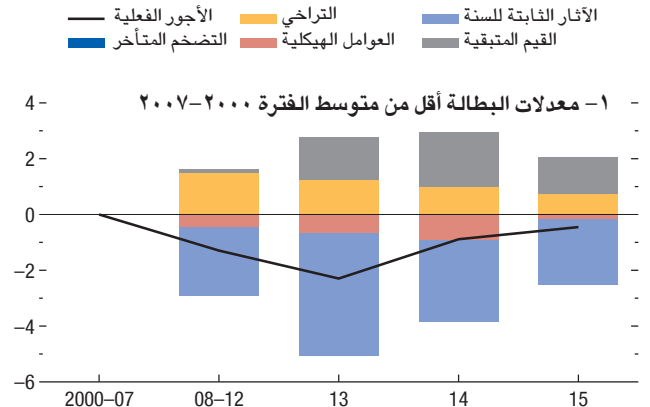
المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: المتغير التابع = نسب العمل بدوام جزئي وفق تقسيم القطاعات في التعديل ٢ للتصنيف الإحصائي للأنشطة الاقتصادية في الجماعة الأوروبية (NACE). ومعدل التواتر في العينة على أساس سنوي من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥. راجع الجدول ٢-٣-١١ في المرفق للتعرف على البلدان المشمولة في العينة. وترد الأخطاء المعيارية داخل أقواس.  $p < .01$ ; \*\*\*  $p < .05$ ; \*\*  $p < .10$ .<sup>١</sup> مقارنة بخمس سنوات ماضية.

**الشكل البياني ٢-٣-٣ في المرفق: الآثار على نسبة العمل بدوام جزئي، التحليل حسب القطاع (النقاط المئوية)**



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تدل العلامات على المعاملات التقديرية، وتعرض الخطوط فترات ثقة ٩٠٪، ويستند هذا الشكل البياني إلى الأعمدة من (٢) إلى (٦) في الجدول ٢-٣-١٢ في المرفق.

**الشكل البياني ٢-٣-٢ في المرفق: تفكيك ديناميكيات الأجور حسب القطاعات، ٢٠١٥-٢٠٠٠، التغيير بالنقاط المئوية مقارنة بمتوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠**



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يحتوي الشكل البياني ٢-١١ على تعريف المجموعات. وتشمل العوامل الهيكلية إدخال النظم الآلية (المتغير البديل هو السعر النسبي للسلع الاستثمارية) والتجارة والنمو المتوقع. كذلك تحديد الانحدارات أثر الاتجاه العام لنمو إنتاجية العمالة، ونسبة العمل بدوام جزئي، وكذلك الأثر الثابت للبلدان والقطاعات. ويستند التفكيك إلى المعاملات الواردة في الجدول ٢-٣-١١ في المرفق ويُرجح بإجمالي الناتج المحلي المحسوب على أساس أسعار الصرف في السوق على مستوى البلدان. ولا يعرض سوى المعاملات ذات الدلالة الإحصائية.

الجدول ٢-٣-١٣ في المرفق: محركات نمو الأجور الاسمية ونمو الوظائف والعمل بدوام جزئي

(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
العمل بدوام جزئي <sup>١</sup>	نمو الوظائف <sup>١</sup>	نمو الأجور الاسمية <sup>١</sup>	نمو الأجور الاسمية <sup>١</sup>	نمو الأجور الاسمية <sup>١</sup>	
المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل <sup>٢</sup>	المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل <sup>٢</sup>	المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل <sup>٢</sup>	المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل <sup>٢</sup>	المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل <sup>٢</sup>	
٠,٠٩٠٧-	٠,٠٥١٣-	٠,٠٦٨٢-	***,٠٢٤١	***,٠٢٨٤	فجوة الناتج الكلي
(٠,٠٨١٦)	(٠,٠٦٤١)	(٠,٠٧٨٦)	(٠,٠٣٢٢)	(٠,٠٣٣٤)	
*,٠٦٩٨-	٠,٢٢٦-	**١,٠٠١-	**٠,٤١٢-	**٠,٣٨٨-	الارتباط بين نمو الناتج القطاعي والكلي
(٠,٤١٣)	(٠,٣٢٤)	(٠,٤٠٤)	(٠,١٦٣)	(٠,١٧٢)	
٠,٠٠١٦٦	***,٠٦٤٤	***,٠٦٠٦	***,٠٢٦٩	***,٠٣٢١	فجوة الناتج الكلي × الارتباط
(٠,١٣٥)	(٠,١٠٦)	(٠,١٢٩)	(٠,٠٥٢١)	(٠,٠٥٤٨)	
٠,١٣١	٠,٠٩٦٧-	٠,٠٥٥٢	***,٠٢١٠	***,٠٢٠٧	التضخم المتأخر
(٠,١٤٧)	(٠,١١٥)	(٠,١٣٥)	(٠,٠٥٧٨)	(٠,٠٥٧٣)	
***,٠١٠٦-	٠,٠٣٣٧-	**٠,٠٧٠٠-	*,٠٢٢٦	٠,٠٢٠٥	النمو المتوقع (القطاعي)
(٠,٠٣٤٧)	(٠,٠٢٧٢)	(٠,٠٣٢٤)	(٠,٠١٣٧)	(٠,٠١٣٨)	
**٠,٠٥٨٨	٠,٠٢١٨	٠,٠٢٨٠	٠,٠٠٥٢٠-	٠,٠١٠٣-	التغير في الواردات من السلع النهائية كنسبة من إجمالي الناتج <sup>٤</sup>
(٠,٠٢٤٧)	(٠,٠١٩٤)	(٠,٠٢٥٨)	(٠,٠٠٩٧٣)	(٠,٠١١٠)	
٠,٠٦٨٣-	٠,٠١٣٣	٠,٠٢٩٤	***,٠١١٥	***,٠١٠٢	التغير في السعر النسبي للاستثمار <sup>٤</sup>
(٠,٠٥٤٠)	(٠,٠٤٢٤)	(٠,٠٥٣٧)	(٠,٠٢١٣)	(٠,٠٢٢٨)	
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الأثار القطرية الثابتة
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الأثار الثابتة للقطاع
لا	لا	لا	لا	لا	الأثار الثابتة للسنة
			١,٥٢٦	١,٨٣٣	عدد المشاهدات

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: معدل التواتر في العينة على أساس سنوي من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥. راجع الجدول ٢-١-١ في المرفق للتعرف على البلدان المشمولة في العينة. وترد الأخطاء المعيارية داخل أقواس. \*  $p < .10$ ; \*\*  $p < .05$ ; \*\*\*  $p < .01$ .  
<sup>١</sup> المتغير التابع في العينة، يُعرّف بأنه معدلات النمو السنوي ونسبة مجموع العمالة.  
<sup>٢</sup> تقديرات النظام باستخدام المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل لنمو الأجور الاسمية ونمو الوظائف باعتبارها المتغيرات التابعة داخلية المنشأ.  
<sup>٣</sup> تقديرات النظام باستخدام المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل لنمو الأجور الاسمية، ونمو الوظائف ونسبة العمل بدوام جزئي باعتباره المتغيرات التابعة داخلية المنشأ.  
<sup>٤</sup> مقارنة بخمس سنوات ماضية.

## المراجع:

- Aoyagi, Chie, and Giovanni Ganelli. 2015. "Does Revamping Japan's Dual Labor Market Matter?" *Economic Systems* 39 (2): 339–57.
- Autor, David H. 2017. "How Long Has This Been Going On? A discussion of "Recent Flattening in the Higher Education Wage Premium: Polarization, Skill Downgrading, or Both?" by Robert G. Valletta. National Bureau of Economic Research, Conference on Research and Income in Wealth.
- Autor, David H., and David Dorn. 2013. "The Growth of Low-Skill Services Jobs and the Polarization of the US Labor Market." *American Economic Review* 103 (5): 1553–97.
- Autor, David H., Lawrence F. Katz, and Melissa S. Kearney. 2008. "Trends in US Wage Inequality: Revising the Revisionists." *Review of Economics and Statistics* 90 (2): 300–23.
- Autor, David H., Lawrence F. Katz, and Alan B. Krueger. 1998. "Computing Inequality: Have Computers Changed the Labor Market?" *Quarterly Journal of Economics* 113: 1169–215.
- Aaronson, Daniel, and Andrew Jordan. 2014. "Understanding the Relationship between Real Wage Growth and Labor Market Conditions." *Chicago Fed Letter* 327. Federal Reserve Bank of Chicago.
- Adler, Gustavo, Romain Duval, Davide Furceri, Sinem Kiliç Çelik, Ksenia Koloskova, and Marcos Poplawski-Ribeiro. 2017. "Gone with the Headwinds: Global Productivity." IMF Staff Discussion Note 17/04, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Almeida, Heitor, Murillo Campello, Bruno Laranjeira, and Scott Weisbenner. 2012. "Corporate Debt Maturity and the Real Effects of the 2007 Credit Crisis." *Critical Finance Review* 1 (1): 3–58.
- Altig, David E., and P. Higgins. 2014. "The Wrong Question?" Federal Reserve Bank of Atlanta, Macroblog, June 20.

- Council of Economic Advisers. 2014. *Economic Report of the President*. Washington, DC.
- Daly, Mary, and Bart Hobijn. 2015. "Why Is Wage Growth So Slow?" Federal Reserve Bank of San Francisco Economic Letter 2015-01, January.
- Danninger, Stephan. 2016. "What's Up with US Wage Growth and Job Mobility?" IMF Working Paper 16/122, International Monetary Fund, Washington DC.
- Das, Mitali, and Benjamin Hilgenstock. Forthcoming. "Labor Market Consequences of Routinization in Developed and Developing Economies." Unpublished.
- Davis, Steven J., and John Haltiwanger. 2014. "Labor Market Fluidity and Economic Performance." NBER Working Paper 20479, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Dew-Becker, Ian, and Robert J. Gordon. 2005. "Where Did Productivity Growth Go? Inflation Dynamics and the Distribution of Income." *Brookings Papers on Economic Activity* 36 (2): 67-150.
- DiNardo, John, and David Card. 2002. "Skill Biased Technological Change and Rising Wage Inequality: Some Problems and Puzzles." *Journal of Labor Economics* 20 (4): 733-83.
- Du Caju, Philip, Gábor Kátay, Ana Lamo, Daphne Nicolitis, and Steven Poelhekke. 2010. "Inter-Industry Wage Differentials in EU Countries: What Do Cross-Country Time-Varying Data Add to the Picture?" European Central Bank Working Paper 189, Frankfurt.
- Duval, Romain, Gee Hee Hong, and Yannick Timmer. 2017. "Financial Frictions and the Great Productivity Slowdown." IMF Working Paper 17/129, International Monetary Fund, Washington DC.
- Erdil, Erkan, and I. Hakan Yetkiner. 2001. "A Comparative Analysis of Inter-Industry Wage Differentials: Industrialized versus Developing Countries." *Applied Economics* 33 (13): 1639-48.
- European Central Bank (ECB). 2009. "Wage Dynamics in Europe: Final Report of the Wage Dynamics Network." Directorate General Research, Frankfurt.
- . 2017. "Assessing Labor Market Slack." *Economic Bulletin* 3.
- European Commission (EC). 2003. "Wage Structures and Determinants in an Enlarged Europe." In *Employment in Europe 2003: Recent Trends and Prospects*. Directorate-General for Employment and Social Affairs, Frankfurt.
- European Union (EU). 2015. "Wage and Income Inequality in the European Union." Directorate-General for Internal Policies, Policy Department Economic and Scientific Policy, Frankfurt.
- Feenstra, Robert, and Gordon Hanson. 1996. "Foreign Investment, Outsourcing and Relative Wages." In *The Political Economy of Trade Policy: Paper in Honour of Jagdish Bhagwati*, edited by Robert Feenstra, Gene Grossman, and Douglas Irwin, 89-127. Cambridge, MA: MIT Press.
- Ball, Laurence, and Robert Moffitt. 2001. "Productivity Growth and the Phillips Curve." Economics Working Paper Archive 450, Johns Hopkins University Department of Economics, Baltimore, MD.
- Beaudry, Paul, David A. Green, and Benjamin M. Sand. 2014. "The Declining Fortunes of the Young since 2000." *American Economic Review* 104 (5): 381-86.
- . 2016. "The Great Reversal in the Demand for Skill and Cognitive Tasks." *Journal of Labor Economics* 34 (S1, Part 2): S199-247.
- Bentolila, Samuel, Pierre Cahuc, Juan J. Dolado, and Thomas Le Barbanchon. 2012. "Two-Tier Labor Markets in the Great Recession: France versus Spain." *The Economic Journal*, 122, F155-F187.
- Berman Eli, John Bound, and Zvi Griliches. 1994. "Changes in the Demand for Skilled Labor within US Manufacturing: Evidence from the Annual Survey of Manufacturers." *Quarterly Journal of Economics* 109 (2): 367-97.
- Blanchard, Olivier, and Francesco Giavazzi. 2003. "Macroeconomic Effects of Regulation and Deregulation in Goods and Labor Markets." *Quarterly Journal of Economics* 118 (3): 879-907.
- Blanchard, Olivier, and Lawrence F. Katz, 1997. "Wage Dynamics: Reconciling Theory and Evidence." *American Economic Review* 89 (2): 69-74.
- Blanchflower, David G., and Adam S. Posen. 2014. "Wages and Labor Market Slack: Making the Dual Mandate Operational." PIIIE Policy Brief 14-10.
- Borjas, George J., and Valerie A. Ramey. 1995. "Foreign Competition, Market Power, and Wage Inequality." *Quarterly Journal of Economics* 110 (4): 1075-110.
- Borowczyk-Martins, Daniel, Gregory Jolivet, and Fabien Postel-Vinay. 2013. "Accounting for Endogeneity in Matching Function Estimation." *Review of Economic Dynamics* 16 (3): 440-51.
- Brainard, Lael. 2016. "The 'Gig' Economy: Implications of the Growth of Contingent Work." Speech at the "Evolution of Work" conference, November 17. <https://www.federalreserve.gov/newsevents/speech/brainard20161117a.htm>.
- Burda, Michael C., and Stefanie Seele. 2016. "No Role for the Hartz Reforms? Demand and Supply Factors in the German Labor Market, 1993-2014." SFB 649 Discussion Paper 2016-010, Humboldt University, Berlin.
- Burtless, Gary. 1995. "International Trade and the Rise in Earnings Inequality." *Journal of Economic Literature* 33 (2): 800-16.
- Byrne, David M., John G. Fernald, and Marshall B. Reinsdorf. 2016. "Does the United States Have a Productivity Slowdown or a Measurement Problem?" Working Paper Series 2016-3, Federal Reserve Bank of San Francisco.
- Cho, Sang-Wook (Stanley), and Julián P. Díaz. 2016. "Skill Premium Divergence: The Roles of Trade, Capital, and Demographics." The Future of Europe: Central and Eastern Europe in a Comparative Perspective conference.

## الفصل ٢: ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات

- Economics* (3), edited by Orley Ashenfelter and David Card. Amsterdam: Elsevier.
- Katz, Lawrence, and Alan Krueger. 2016. "The Rise and Nature of Alternative Work Arrangements in the United States, 1995–2015." NBER Working Paper 22667, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Katz, Lawrence, and Kevin Murphy. 1992. "Changes in Relative Wages, 1963–87: Supply and Demand Factors." *Quarterly Journal of Economics* 107 (1): 35–78.
- Kiley, Michael. 2014. "An Evaluation of the Inflationary Pressure Associated with Short- and Long-term Unemployment." *FEDS Notes* 2014–28, Federal Reserve Board, Washington, DC.
- Koeniger, Winfried, Marco Leonardi, and Luca Nunziata. 2007. "Labor Market Institutions and Wage Inequality." *Industrial and Labor Relations Review* 60 (3): 340–56.
- Kramarz, Francis. 2017. "Offshoring, Wages, and Employment: Evidence from Data Matching Imports, Firms, and Workers." In *The Factory Free Economy*, edited by Lionel Fontagne and Ann Harrison. [https://www.researchgate.net/publication/303374155\\_The\\_Factory\\_Free\\_Economy](https://www.researchgate.net/publication/303374155_The_Factory_Free_Economy).
- Krueger, Alan. 2015. "How Tight Is the Labor Market?" Martin Feldstein Lecture, National Bureau of Economic Research.
- , Judd Cramer, and David Cho. 2014. "Are the Long-Term Unemployed on the Margins of the Labor Market?" *Brookings Papers on Economic Activity*, Brookings Institution, Washington, DC.
- Kumar, Anil, and Pia Orrenius. 2016. "A Closer Look at the Phillips Curve Using State-Level Data." *Journal of Macroeconomics* 47: 84–102.
- Leamer, Edward. 1992. "Wage Effects of a US-Mexican Free Trade Agreement." NBER Working Paper 3991, National Bureau of Economic Research, Washington, DC.
- . 1996. "Wage Inequality from International Competition and Technological Change: Theory and Country Experience." *American Economic Review Papers and Proceedings* 86 (2): 309–14.
- Manning, Alan. 1993. "Wage Bargaining and the Phillips Curve: The Identification and Specification of Aggregate Wage Equations." CEP Discussion Paper dp0062, Centre for Economic Performance, London School of Economic, London.
- Mortensen, Dale T., and Christopher A. Pissarides. 1999. "Job Reallocation, Employment Fluctuations and Unemployment." *Handbook of Macroeconomics* 1, 1171–228. Amsterdam: Elsevier.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2017. "Economic Policy Reforms 2017: Going for Growth." Paris.
- Parteka, Aleksandra. 2010. "Skilled-Unskilled Wage Gap in the Enlarged EU: Sectoral Analysis Based on the Experience of EU-15 Countries and Five New Member States." ———. 2001. "Global Production Sharing and Rising Inequality: A Survey of Trade and Wages." NBER Working Paper 8372, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Fernald, John G. 2014. "Productivity and Potential Output before, during, and after the Great Recession." NBER Working Paper 20248, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Gal, Peter, and Alexander Hijzen. 2016. "The Short-Term Impact of Product Market Reforms: A Cross-Country Firm-Level Analysis." IMF Working Paper 16/116, International Monetary Fund, Washington DC.
- Gali, Jordi. 2011. "The Return of the Wage Phillips Curve." *Journal of the European Economic Association* 9 (3): 436–61.
- Golden, Lonnie. 2016. "Still Falling Short on Hours and Pay." Economic Policy Institute, Washington, DC. <http://www.epi.org/publication/still-falling-short-on-hours-and-pay-part-time-work-becoming-new-normal/>.
- Goos, Maarten, Alan Manning, and Anna Salomons. 2014. "Explaining Job Polarization: Routine-Biased Technological Change and Offshoring." *American Economic Review* 104 (8): 2509–26.
- Gordon, Robert. 2013. "The Phillips Curve Is Alive and Well: Inflation and the NAIRU during the Slow Recovery." NBER Working Paper 19390, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Haldane, Andrew G. 2017. "Work, Wages, and Monetary Policy." Speech given at the National Science and Media Museum, Bradford, United Kingdom, June 20. <http://www.bankofengland.co.uk/publications/Pages/speeches/2017/984.aspx>.
- Hall, Robert E. 2005. "Employment Fluctuations with Equilibrium Wage Stickiness." *American Economic Review* 95 (1): 50–65.
- International Monetary Fund (IMF). 2016. *Japan Article IV Consultation Report*. IMF Staff Country Report 16/267, Washington, DC.
- Izquierdo, Mario, Juan Francisco Jimeno, Theodora Kosma, Ana Lamo, Stephen Millard, Tairi Ródm, and Eliana Viviano. 2017. "Labour Market Adjustment in Europe During the Crisis: Microeconomic Evidence From the Wage Dynamics Network Survey". European Central Bank Occasional Paper Series 192. European Central Bank, Frankfurt.
- Kang, Joong Shik, and Jay C. Shambaugh. 2014. "Progress towards External Adjustment in the Euro Area Periphery and the Baltics." IMF Working Paper 14/131, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Karabarbounis, Loukas, and Brent Neiman. 2014. "The Global Decline of the Labor Share." *Quarterly Journal of Economics* 129 (1): 61–103.
- Katz, Lawrence, and David Autor. 1999. "Changes in the Wage Structure and Earnings Inequality." In *Handbook of Labor*

- or Both?” NBER Working Paper 22935, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Watson, Mark W. 2014. “Inflation Persistence, the NAIRU, and the Great Recession,” *American Economic Review: Papers and Proceedings* 104 (5): 31–36.
- Wood, Adrian. 1991. “How Much Does Trade with the South Affect Workers in the North?” *World Bank Research Observer* 6: 19–36, Washington, DC.
- . 1994. *North-South Trade, Employment and Inequality: Changing Fortunes in a Skill-Driven World*. Oxford: Clarendon Press.
- . 1995. “How Trade Hurt Unskilled Workers.” *Journal of Economic Perspectives* 9 (3): 57–80.
- Wooldridge, Jeffrey. 2009. “On Estimating Firm-Level Production Functions Using Proxy Variables to Control for Unobservables.” *Economic Letters* 104 (3): 112–14.
- Yellen, Janet L. 2005. “Productivity and Inflation.” Federal Reserve Bank of San Francisco Economic Letter.
- . 2014. “Labor Market Dynamics and Monetary Policy.” Speech at Federal Reserve Bank of Kansas City Economic Symposium, Jackson Hole, Wyoming. <https://www.federalreserve.gov/newsevents/speech/yellen20140822a.htm>.
- 12th European Trade Study group conference, Lausanne, Switzerland.
- Rudebusch, Glenn, and John Williams. 2014. “A Wedge in the Dual Mandate: Monetary Policy and Long-Term Unemployment.” Federal Reserve Bank of San Francisco Working Paper 2014–14.
- Smith, Christopher L. 2014. “The Effect of Labor Slack on Wages: Evidence from State-Level Relationships.” *FEDS Notes*, Federal Reserve Board, Washington, DC.
- Stock, James H. 2011. “Discussion of Ball and Mazumder, ‘Inflation Dynamics and the Great Recession.’” *Brookings Papers on Economic Activity* 42 (1): 387–402.
- Taylor, John. 2016. “The Staying Power of Staggered Wage and Price Setting Models in Macroeconomics.” NBER Working Paper 22356, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Trigari, Antonella. 2014. “Commentary: Long-Term Non-employment and Job Displacement.” Paper prepared for “Re-Evaluating Labor Market Dynamics,” August 21–23, Jackson Hole, Wyoming.
- Valletta, Robert G. 2016. “Recent Flattening in the Higher Education Wage Premium: Polarization, Skill Downgrading,

# آثار صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن أن تواكبها البلدان منخفضة الدخل؟

ارتفعت درجات الحرارة العالمية بوتيرة غير مسبوقة على مدار الأربعين سنة الماضية، ويمكن أن تحدث زيادة كبيرة في الاحترار، وهو ما يتوقف على قدرتنا على كبح انبعاثات غازات الدفيئة. ويخلص هذا الفصل إلى أن ارتفاع درجات الحرارة يؤثر بصورة غير متساوية على الاقتصاد الكلي، وله عواقب سلبية تتركز في البلدان ذات المناخ الحار نسبياً، مثل معظم البلدان منخفضة الدخل. ففي هذه البلدان، يتسبب ارتفاع درجات الحرارة في تخفيض ناتج الفرد، على المدين القصير والمتوسط، عن طريق تخفيض الناتج الزراعي، وتقليل إنتاجية العمالة المعرضة لمخاطر حرارة الجو، وإبطاء الاستثمار، والإضرار بالصحة. ويمكن للسياسات المحلية السليمة، والتنمية بوجه عام، إلى جانب الاستثمار في استراتيجيات محددة للتكيف، أن تساعد على الحد من العواقب السلبية الناجمة عن الصدمات الجوية إلى حد ما. لكن نظراً لأوجه القصور التي تواجه البلدان منخفضة الدخل، يجب على المجتمع الدولي أن يقوم بدور أساسي في دعم جهود هذه البلدان لمواجهة تغير المناخ — وهو تهديد عالمي لم تساهم فيه إلا بقدر ضئيل. ورغم أن التحليل الوارد في هذا الفصل يركز على تأثير صدمات الأحوال الجوية في البلدان منخفضة الدخل، سيتزايد شعور معظم البلدان بالآثار السلبية المباشرة الناجمة عن التغير المناخي الكامل نتيجة ارتفاع درجات الحرارة فوق المستويات المثلى في بلدان أكثر برودة حالياً، وزيادة تواتر الكوارث الطبيعية، وارتفاع مستويات سطح البحر، وفقدان التنوع البيولوجي، والتداعيات السلبية من البلدان المعرضة للمخاطر. وبالنظر إلى المستقبل، لا يمكن الحد من المخاطر طويلة الأجل الناجمة عن تغير المناخ إلا بتعاون دولي مستمر وجهود متضافرة لاستئصال أسباب الاحترار العالمي التي صنعها الإنسان.

ومن الصعب تحديد العواقب الاقتصادية لتغير المناخ. فارتفاع درجات الحرارة بالمقدار الذي يمكن أن يحدث خلال القرن القادم — والعديد من جوانب تغير المناخ الأخرى، مثل الارتفاع السريع في مستويات سطح البحر، وحموضة المحيطات، وغيرها — يخرج تماماً عن نطاق التجارب التاريخية الأخيرة (ذات الصلة) وقد يؤثر على عدد كبير من البلدان. ومع مواجهة السكان للتغيرات المستمرة في المناخ، قد تكون هناك صعوبة في استقراء البيانات التاريخية المشاهدة للعلاقة بين النشاط وأنماط الطقس. غير أن دراسة الآثار الاقتصادية الكلية للتغيرات السنوية في أنماط الطقس يمكن أن يتيح

## مقدمة

منذ مطلع القرن العشرين، ارتفع متوسط درجات حرارة سطح الأرض ارتفاعاً كبيراً. وكانت هناك تقلبات كبيرة في درجات الحرارة العالمية على مدى فترات طويلة، مثل التقلبات خلال العصور الجليدية والعصور الأخرى. لكن يبدو أن المناخ قد تغير على مدار الثلاثين إلى الأربعين عاماً الماضية بوتيرة غير مسبوقة في العشرين ألف عام الماضية (الشكل البياني ٣-١).<sup>١</sup> ويتفق معظم العلماء على

أتوليا، وكلاوديو باتشيانتي، وريكاردو مارتو، ودعم من غافين أسدوريان، ومارينا كلاسنجا، وأوليفيا ما، وفيين أنالبرس ريبيري، وجيلون جينغ، ويوان زينغ. واستفاد هذا الفصل من التعليقات والاقتراحات التي قدمها إدوارد ميغيل، وبنجامين أولكن، وستيفان هاليغات.

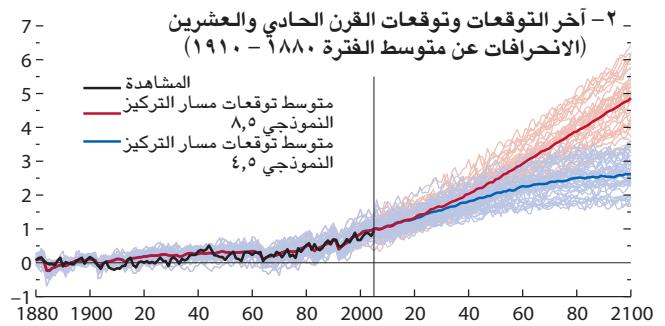
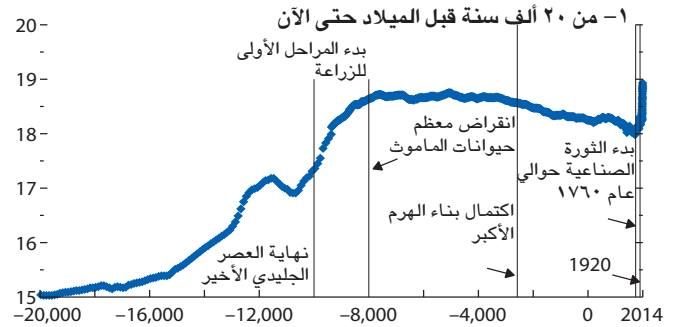
<sup>١</sup> يشير المناخ إلى توزيع نتائج الطقس في مكان معين، بينما يشير الطقس إلى تحقق هذا التوزيع. ويعني تغير المناخ عادة تغير توزيع النتائج كلية، مع زيادة احتمالات النتائج المتطرفة. ووفقاً لدراسة (Weitzman، 2011)، فإن زيادة المخاطر الطرفية — أي زيادة احتمالات حدوث أضرار كارثية لا يمكن تجنبها — يبرر اتخاذ إجراءات قوية على صعيد السياسات لتحقيق الاستقرار في تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي («تخفيف آثار تغير المناخ») والتأقلم مع تغير المناخ («التكيف»).

المؤلفون الرئيسيون لهذا الفصل هم سيباستيان أسيفيدو، وميتشو مركايتش، وناتاليا نوفتا، وماركوس بوبلاوسكي-ريبيري، وإفجينيا بوغاتشيفا، وبيتيا توبالوفا (رئيس الفريق)، مع مساهمات من مانوج



## الشكل البياني ٣-١: متوسط درجات الحرارة العالمية (درجات مئوية)

ارتفع متوسط درجات الحرارة العالمية بوتيرة غير عادية على مدار القرن الماضي، ومن الممكن أن تحدث زيادة كبيرة في الاحترار.



المصادر: مجموعة خرائط تقرير التقييم الخامس الذي يجري تحليله ضمن المرحلة الخامسة من مشروع المقارنة البيئية للنموذج المقترن (Coupled Model Intercomparison Project Phase Five AR5 Atlas) والصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، ودراسة (Marcott and others (2013)، ودراسة (Matsura and Willmott (2007)، ومعهد غودارد للدراسات الفضائية التابع لإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا)، وأطلس التغير المناخي الصادر عن المعهد الملكي الهولندي للأرصاد الجوية، ودراسة Shakun and others (2012)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ٢، تمثل الخطوط الرفيعة كل نموذج من النماذج الأربعين الواردة في مجموعة خرائط المرفق الأول في تقرير التقييم الخامس الصادر عن الفريق العامل الأول التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، حيث يعامل النموذج ذو المعلومات المختلفة كنموذج منفصل. وتمثل الخطوط السميكة متوسط النماذج المتعددة، ومسارات التركيز النموذجية هي سيناريوهات تركيز غازات الدفيئة، التي تضعها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. ومسار التركيز النموذجي ٤,٥ هو سيناريو متوسط يفترض زيادة الاهتمام بالبيئة، حيث تصل الانبعاثات إلى ذروتها في عام ٢٠٥٠ تقريباً وتتناقص بعد ذلك. ومسار التركيز النموذجي ٨,٥ هو سيناريو غير مخفف تستمر فيه زيادة الانبعاثات طوال القرن الحادي والعشرين.

رؤى مفيدة.<sup>٢</sup> وفي دراسة بارزة، خلص Dell, Jones, and Olken (2012) إلى أن ارتفاع درجات الحرارة يتسبب في تخفيض النمو الاقتصادي كثيرا في البلدان منخفضة الدخل. وتقدم دراسة (Burke, Hsiang, and Miguel (2015a) أدلة على أن الإنتاجية تصل إلى ذروتها عند ١٣ درجة مئوية تقريبا،

<sup>٢</sup> تحتوي دراسات (Dell, Jones, and Olken (2014)؛ Carleton and Hsiang (2016)؛ و (Heal and Park (2016) على مسوح حول الدراسات الجديدة بشأن المناخ، والتي تبحث في تأثير التقلبات الجوية على مجموعة واسعة من المتغيرات الاقتصادية.

وتنخفض بشدة عند ارتفاع درجة الحرارة عن ذلك. ونظرا لتركز البلدان منخفضة الدخل في مناطق جغرافية ذات مناخ أشد حرارة، تشير النتائج التي خلصت إليها دراسة (Burke, Hsiang, and Miguel (2015a) إلى أن ارتفاع درجات الحرارة سيلحق ضررا بالغا بهذه المجموعة من الاقتصادات.

ويتعين على البلدان التي تتأثر سلبا بتغير المناخ أن تعزز صلابتها في مواجهة ارتفاع درجات الحرارة والظواهر الجوية المتطرفة، سواء عن طريق تعزيز قدرتها على استيعاب الصدمات، التي قد تصبح أكثر تواترا، أو عن طريق الاستثمار في استراتيجيات التكيف - مثل تنويع النشاط الاقتصادي والاستثمار في البنية التحتية والابتكار التكنولوجي - التي تقلل الضرر الناجم عن هذه الصدمات. وقد يواجه السكان أيضا الظروف المناخية المتغيرة بالانتقال إلى مناطق جغرافية أخرى، وهو ما قد يؤدي إلى تداعيات كبيرة عبر الحدود. ولكن الأدلة محدودة بشأن السياسات التي يمكن أن تساعد البلدان والأفراد على مواجهة الصدمات الجوية.

ولكي تحقق البلدان النامية منخفضة الدخل نموا دائما على المدى الطويل - وهو أحد شروط التقارب وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة - من الضروري أن تفهم الآثار الاقتصادية الكلية الناجمة عن صدمات الأحوال الجوية ونطاق الإجراءات التي تُتخذ على صعيد السياسات للتخفيف من حدتها.

واستنادا إلى الدراسات الحالية، يسهم هذا الفصل في النقاش الدائر حول السياسات عن طريق الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما العلاقة التاريخية بين صدمات حرارة الجو وتساقط الأمطار والنشاط الاقتصادي على المديين القصير والمتوسط؟ وهل البلدان منخفضة الدخل بوجه خاص معرضة للمخاطر؟ وما القنوات التي تؤثر التقلبات الجوية من خلالها على الاقتصاد؟ وهل تغيرت حساسية النمو تجاه الصدمات الجوية مع مرور الوقت؟
- كيف يمكن للبلدان، وخاصة منخفضة الدخل، مواجهة الصدمات الجوية؟ وهل يمكن للسياسات وغيرها من الخصائص القطرية أن تحد من الاستجابة الاقتصادية الكلية للتقلبات الجوية؟
- في ظل المسار المتوقع لحرارة الجو مع نهاية القرن الحادي والعشرين، كيف سيكون تأثير تغير المناخ على البلدان منخفضة الدخل؟

وللإجابة على هذه التساؤلات، يبدأ هذا الفصل بتوثيق التطور التاريخي والتغير المتوقع في أنماط الحرارة وتساقط الأمطار عبر المجموعات القطرية واسعة النطاق وفقا لأبرز نماذج تغير المناخ، فضلا على مساهمات هذه المجموعات في انبعاثات غازات الدفيئة. ثم يتناول الفصل الأدلة التاريخية على الآثار الاقتصادية الكلية للتغيرات السنوية في أنماط

### الفصل ٣ آثار صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن أن تواكبها البلدان منخفضة الدخل؟

وتتوافر البنية التحتية فيها بشكل أكبر، وتعتمد أسعار صرف مرنة، ولديها مؤسسات أكثر ديمقراطية. كذلك يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى تقييد النمو في المناطق الحارة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بدرجة أكبر بكثير مقارنة بالمناطق الحارة في الاقتصادات المتقدمة، مما يؤكد أهمية التنمية في الحد من التعرض للمخاطر.

- ينطوي ارتفاع درجات الحرارة المتوقع بحلول عام ٢١٠٠ في ظل سيناريو التغير المناخي الكامل على تكبد معظم البلدان منخفضة الدخل خسائر اقتصادية كبيرة. ففي ظل الافتراض المتحفظ بأن صدمات الأحوال الجوية تحدث آثارا دائمة على مستوى ناتج الفرد وليس معدل نموه، تشير عمليات المحاكاة القائمة على نماذج إلى أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في بلد ممثل منخفض الدخل سيكون أقل بنسبة ٩٪ في عام ٢١٠٠ من المستوى الذي كان سيصل إليه في حالة عدم ارتفاع درجات الحرارة، حيث تصل القيمة الحالية لخسائر الناتج إلى أكثر من ١٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي الحالي عند خصمها بسعر خصم معدل حسب النمو وهو ٤,١٪.

وترسم هذه النتائج المُستخلصة مجمعة صورة مثيرة للقلق. فارتفاع درجات الحرارة سيُحدث آثارا غير متكافئة إلى حد كبير في جميع أنحاء العالم، ولن يتحمل مغبة العواقب السلبية إلا أولئك الأقل قدرة على تحملها. ومن شبه المؤكد أن شعور معظم البلدان بالآثار المباشرة للتغير المناخي الكامل سيتزايد نتيجة ارتفاع درجات الحرارة عن مستواها الأمثل، وزيادة تواتر (وأضرار) الكوارث الطبيعية، وارتفاع مستويات سطح البحر، وفقدان التنوع البيولوجي، والعديد من الآثار الأخرى التي يصعب قياس حجمها. وإضافة إلى ذلك، من المرجح أن يكون هناك رابحون وخاسرون اقتصاديا من تغير المناخ على مستوى الأفراد والقطاعات، حتى في البلدان التي قد تكون فيها الآثار محدودة أو إيجابية في المتوسط. غير أن البلدان منخفضة الدخل ستعاني بصورة غير متساوية من استمرار ارتفاع درجات الحرارة - وهو تهديد عالمي لم تساهم فيه مساهمة تُذكر. ومن المرجح أن يتعرض الفقراء في البلدان منخفضة الدخل إلى أشد الضرر من تغير المناخ (دراسة 2017 Hallegatte and Rozenberg). ولما كان لهذه البلدان تأثير ضئيل على مسار المناخ في المستقبل، فكيف يمكن لها أن تتصدى للتحديات التي تواجهها مع ارتفاع درجات الحرارة؟

وتشير نتائج هذا الفصل إلى أن السياسات المحلية يمكن أن تخفف جانبا من الآثار السلبية الناجمة عن صدمات الأحوال الجوية. فتحسين الهوامش الوقائية وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة بدقة التي يمكن أن تقدم الدعم عند الحاجة يمكن أن يساعد البلدان على تخفيف بعض الآثار

الحرارة وتساقط الأمطار عبر عينة كبيرة من الاقتصادات، مع تسليط الضوء القنوات التي تؤثر الظروف المناخية من خلالها على الاقتصاد الكلي. ويقدم الفصل أدلة على مدى تأثير مختلف السياسات والخصائص القطرية على حساسية النمو تجاه التغيرات الجوية، باستخدام التحليل التجريبي والمحاكاة القائمة على نماذج، كما يعرض دراسات حالة حول مختلف استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ. وأخيرا، يُدرج هذا الفصل التقديرات التجريبية للخسائر الاقتصادية الناجمة عن الصدمات الجوية والتغيرات المتوقعة في نموذج للتوازن العام الديناميكي لتتبع الآثار المحتملة لتغير المناخ على المدى الطويل. وفيما يلي أهم النتائج التي خلص إليها هذا الفصل:

- كان ارتفاع درجة الحرارة واسع النطاق على مدار القرن الماضي. فلم يسلم أي بلد من ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض، ومن غير المتوقع أن ينج أي بلد من زيادة ارتفاع درجات الحرارة، مع توقع حدوث أكبر ارتفاع في درجات الحرارة في البلدان ذات المناخ الأبرد نسبيا. ولا تساهم البلدان النامية منخفضة الدخل - التي غالبا ما تقع في بعض أشد المناطق الجغرافية حرارة على الكرة الأرضية - مساهمة تُذكر في تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، سواء بالقيمة المطلقة أو على أساس نصيب الفرد.
- ولا تتساوى الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات حرارة الجو بين البلدان. ويشير التحليل التجريبي إلى أن ارتفاع درجات الحرارة يتسبب في تخفيض ناتج الفرد في البلدان التي يرتفع فيها المتوسط السنوي لدرجات الحرارة نسبيا، مثل معظم البلدان منخفضة الدخل، مما يؤكد العلاقة العالمية غير الخطية بين درجة الحرارة السنوية والنمو والتي كشفت عنها دراسة Burke, Hsiang, and Miguel (2015a) باستخدام مجموعة بيانات موسعة. ففي هذه الاقتصادات، تكون الآثار السلبية طويلة الأمد وتعمل من خلال عدة قنوات هي: انخفاض الناتج الزراعي، وانخفاض إنتاجية العمالة في القطاعات الأكثر تعرضا لمخاطر حرارة الجو، وانخفاض تراكم رأس المال، وزيادة تدهور صحة الإنسان. وإلى جانب ذلك، تشير البيانات إلى أن حساسية نتائج الاقتصاد الكلي لم تقل تجاه صدمات حرارة الجو في السنوات الأخيرة، مما يشير إلى أوجه القصور الكبيرة في القدرة على التكيف.
- يمكن تقليل الضرر الناجم عن صدمات حرارة الجو في البلدان الحارة إلى حد ما من خلال أطر السياسات والمؤسسات السليمة، والاستثمار في البنية التحتية، وغيرها من استراتيجيات التكيف. فبرغم صعوبة التفسير السببي، تشير الأدلة التجريبية إلى أن التعافي من الآثار السلبية لصدمات حرارة الجو يكون أسرع إلى حد ما في البلدان التي لديها أسواق رأسمالية أفضل تنظيما.

ومن المهم تسليط الضوء من البداية على الصعوبة الكامنة في قياس كم العواقب الاقتصادية الكلية المحتملة لتغير المناخ. وهناك صعوبة في استقراء البيانات التاريخية المشاهدة لاستجابات إجمالي الناتج المحلي إزاء أثر الاحترار العالمي على المدى الطويل، وذلك لعدة أسباب.<sup>٣</sup> فمن ناحية، قد يؤدي مثل هذا الاستقراء إلى المبالغة في تقدير التأثير مع قيام الحكومات وغيرها من الوكلاء الاقتصاديين باتخاذ إجراءات لتحسين الأوضاع، أو القيام باستثمارات، أو استحداث تكنولوجيا جديدة تساعد السكان على التكيف مع التغيرات المستمرة في المناخ. ومن ناحية أخرى، قد يكون التأثير الفعلي أكبر إذا كانت هناك علاقات غير خطية في الاستجابة مع تحول المناخ إلى ظروف لا تدخل في نطاق التجارب الأخيرة.<sup>٤</sup> وإلى جانب ذلك، لا يقاس هذا الفصل كمية آثار الكوارث الطبيعية بشكل منفصل، والتي قد تؤدي الزيادة المتوقعة في معدل تواترها إلى تضخيم الأضرار الناجمة عنها؛ كما لا يتناول تحليل الآثار التوزيعية عبر القطاعات والأسر داخل البلدان، والتي قد تكون كبيرة جدا؛ كذلك لا يلقي الضوء على عواقب كثير من جوانب تغير المناخ، مثل الارتفاع السريع في مستويات سطح البحر، وحموضة المحيطات، وغيرها، والتي لا توجد لها أي سابقة تاريخية لكن قد تكون لها عواقب وخيمة جدا على الاقتصاد الكلي.<sup>٥</sup> ومع ذلك، إذا استمر ارتفاع درجة حرارة الأرض خلال بقية القرن الحادي والعشرين بنفس نمط ارتفاعها على مدار الخمسين سنة الماضية — أي سلسلة من الصدمات السنوية العشوائية ذات اتجاه صعودي — فإن هذا الفصل يقدم إرشادات قد تكون قيّمة حول مخاطر تغير المناخ واحتياجات التكيف في ظل تكنولوجيا الإنتاج الحالية والتوزيع الجغرافي الحالي للسكان (دراسة Dell, Jones, and Olken 2012).

<sup>٣</sup> تحتوي دراسات Carleton and Dell, Jones, and Olken (2014) و Hsiang (2016) و Hsiang (2016) حول الشروط التي ينبغي توافرها حتى يمكن إلقاء الضوء على عواقب تغير المناخ باستخدام التقديرات التجريبية لأثر الصدمات الجوية استنادا إلى بيانات تاريخية.

<sup>٤</sup> على سبيل المثال، يبلغ التغير الطبيعي المشاهد تاريخيا من سنة إلى أخرى في درجات حرارة البلدان الواقعة في المناطق المدارية حوالي ٠,٥ درجة مئوية. أما الزيادة المتوقعة في درجات حرارة هذه البلدان بين عامي ٢٠٠٥ و ٢١٠٠ في ظل سيناريو التغير المناخي الكامل فتبلغ ٤,١ درجة مئوية — أي أكبر من التغير الطبيعي الحالي بما يتجاوز ٨,٥ مرة، مما يعني أن النظام المناخي سيكون جديدا تماما (راجع أيضا تقرير World Bank 2013).

<sup>٥</sup> هناك عدد كبير من الدراسات التي تتناول تأثير الكوارث الطبيعية على الاقتصاد الكلي (راجع على سبيل المثال دراسات Noy 2009, Cavallo and others 2013, Acevedo 2014, Felbermayr and Gröschl 2014, and Cabezón and others 2015, IMF 2016a, Gerling, Moreno Badia, and Toffa 2016, قيد الإصدار، و Gerling, no, قيد الإصدار). ويركز هذا الفصل على المقاييس المباشرة المعنية بالأحوال الجوية لأن بيانات الكوارث الطبيعية قد تشوبها مشكلات الإبلاغ وسوء القياس. وقد يكون سوء القياس مشكلة خاصة بالبلدان منخفضة الدخل، والتي عادة ما تكون أقل قدرة على تقييم الأضرار وتسجيلها وإبلاغها بدقة (دراسة Jennings 2011).

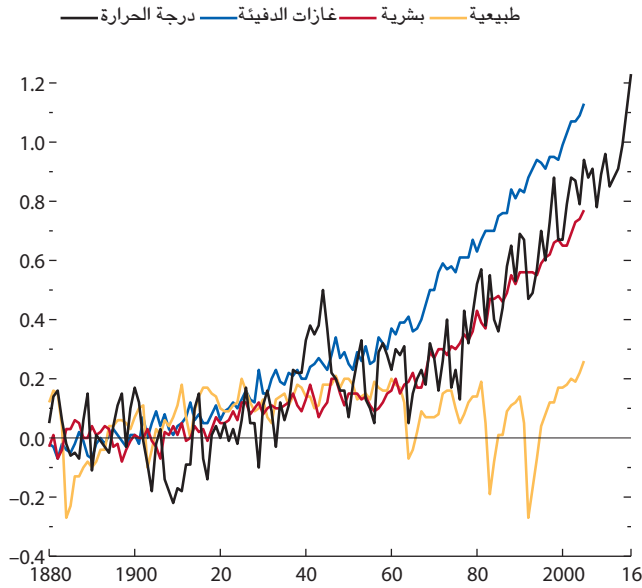
الفورية لصدّات الأحوال الجوية، في حين أن السياسات والمؤسسات التي تزيد مرونة أسواق رأس المال والعمل وتعزز التحول الاقتصادي الهيكلي يمكن أن تساعد البلدان على التعافي بصورة أسرع إلى حد ما والحد من تعرضها للصدّات المستقبلية. كذلك فإن استراتيجيات التكيف التي تحد من بعض أثار ومخاطر تغير المناخ — مثل مشروعات البنية التحتية الموجهة، واعتماد التكنولوجيا الملائمة، وآليات تحويل وتقاسم هذه المخاطر عن طريق الأسواق المالية — قد تشكل جزءا من مجموعة الأدوات اللازمة للحد من الأضرار الاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ.

ولكن البلدان منخفضة الدخل ستواجه صعوبة كبيرة في وضع السياسات الصحيحة، ذلك أن احتياجات الإنفاق لديها ضخمة وقدرتها محدودة على تعبئة الموارد اللازمة للتكيف في بيئة اقتصادية محفوفة بالتحديات. وفي بعض الحالات، يؤدي عدم اليقين السياسي والقضايا الأمنية إلى تفاقم التحديات. وحتى إذا كانت السياسات المحلية موجودة، فهي وحدها لا تكفي لحماية البلدان منخفضة الدخل حماية كاملة من العواقب السلبية لتغير المناخ، لأن ارتفاع حرارة الجو سيدفع الحدود البيوفيزيائية للنظم البيئية في هذه البلدان، مما قد يسبب زيادة تواتر الأوبئة والمجاعات وغيرها من الكوارث الطبيعية، إلى جانب الصراعات المسلحة وتدفقات اللاجئين. وقد تتولد تداعيات دولية ضخمة جدا من هذه الآثار الناجمة عن تغير المناخ والتي يصعب التنبؤ بها.

إن تغير المناخ مؤثر خارجي عالمي سلبي له أبعاد كارثية محتملة، ولا يمكن معالجة أسبابه وعواقبه بصورة فعالة إلا بالعمل الجماعي والتعاون متعدد الأطراف. والتخفيف من حدة تغير المناخ يقتضي تحويلا جذريا لنظام الطاقة العالمي، بما في ذلك عن طريق استخدام أدوات المالية العامة التي تعكس على نحو أفضل التكاليف البيئية في أسعار الطاقة وتعزز التكنولوجيا الأنظف، على النحو الواردة مناقشته في الإطار ٣-٦. كذلك فإن التكيف مع عواقب تغير المناخ يتطلب استثمارات ضخمة، بما في ذلك في دعم البنية التحتية، وتعزيز المناطق الساحلية، وتعزيز إمدادات المياه، والحماية من الفيضانات (دراسة Margulis and Narain 2010، ودراسة UNEP 2016). وسيضطلع المجتمع الدولي بدور رئيسي في تعزيز وتنسيق الدعم المالي وغيره من أنواع الدعم للبلدان منخفضة الدخل المتضررة. وقد ساهمت الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة بنصيب الأسد في الاحترار الذي حدث بالفعل حتى الآن والمتوقع استمراره، ومن ثم، فإن مساعدة البلدان منخفضة الدخل على التعامل مع عواقبه يمثل واجبا إنسانيا وسياسة اقتصادية عالمية سليمة. ولا يمكن الحد من المخاطر طويلة الأجل لتغير المناخ في المستقبل إلا بتعاون دولي مستمر وجهود متضافرة لاستئصال أسباب الاحترار العالمي التي صنعها الإنسان (دراسات IPCC 2014، و IMF 2015، و Stern 2015، و Farid and others 2016، و Hallegatte and others 2016).

### الشكل البياني ٣-٢: ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية ومساهمات العوامل الرئيسية (الانحرافات عن متوسط الفترة ١٨٨٠-١٩١٠، درجات مئوية)

وفقا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، يمكن عزو معظم الارتفاع في درجات الحرارة منذ عام ١٩٥٠ إلى عوامل بشرية.



المصادر: مركز تحليل معلومات ثاني أكسيد الكربون، ومعهد غوردان للدراسات الفضائية التابع للإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا)، ودراسة (Roston and Miglizzo (2015)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تبين الخطوط الزيادة الفعلية في درجة حرارة الهواء على سطح الأراضي والمحيطات مقارنة بالفترة ١٨٨٠-١٩١٠ والزيادة المتوقعة حسب عوامل مختلفة. وتشمل العوامل البشرية استخدام الأراضي، وانبعاثات الأوزون، وانبعاثات الهباء الجوي، وانبعاثات غازات الدفيئة. وتشمل العوامل الطبيعية التغيرات المدارية، والناجم الشمسي، والنشاط البركاني. ويتم تقدير مساهمة كل عامل باستخدام نموذج «ModelE2» الذي وضعه معهد غوردان للدراسات الفضائية التابع للإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء.

وقد زادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون زيادة سريعة منذ خمسينيات القرن العشرين في جميع فئات الدخل، كما زادت الدخول وأعداد السكان (الشكل البياني ٣-٤). ومع ذلك، لا تزال الانبعاثات في البلدان النامية منخفضة الدخل تشكل جزءا ضئيلا من الانبعاثات في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، سواء من حيث الإجمالي أو نصيب الفرد. ورغم أن الاقتصادات المتقدمة قد تمكنت من احتواء انبعاثاتها الكلية خلال العقد الماضي، فإنها لا تزال تسهم بقدر أكبر بكثير، من حيث نصيب الفرد، مقارنة ببقية العالم.

### التوقعات

تتفق الغالبية العظمى من العلماء على أن التغير المناخي في المستقبل يعتمد إلى حد كبير على مسار انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وهو ما يعتمد بدوره على التغيرات

### درجات الحرارة وتساقط الأمطار: الأنماط التاريخية والتوقعات

يحدد هذا القسم السياق في بقية أقسام هذا الفصل من خلال تلخيص توافق الآراء بين العلماء بشأن كيفية تطور المناخ وأحد أسبابه الرئيسية التي صنعها الإنسان — وهي انبعاثات غازات الدفيئة — على مدار القرن الماضي. ثم يعرض التغيرات التي توقعها العلماء لبقية القرن الحادي والعشرين ويناقش الرابط بين درجة الحرارة، وهطول الأمطار، والكوارث المرتبطة بالأحوال الجوية.

### الأنماط التاريخية

ارتفعت درجات الحرارة العالمية بنحو درجة مئوية واحدة مقارنة بمتوسط الفترة ١٨٨٠-١٩١٠ (الشكل البياني ٣-٢). وقد بدأ الارتفاع يأخذ منحى خطيرا في سبعينات القرن العشرين، بعد الزيادة الكبيرة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون<sup>٦</sup>. ورغم أن العوامل الطبيعية تفسر بعض الاحترار خلال القرن الماضي، يمكن أن يعزى أكثر من نصف الارتفاع في الحرارة منذ عام ١٩٥٠ إلى النشاط البشري، وذلك وفقا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (تقرير IPCC 2014).

وقد شهدت جميع المناطق ارتفاعا في درجة الحرارة، بنفس الاتجاه المتسارع، بدءا من سبعينات القرن العشرين (الشكل البياني ٣-٣).<sup>٧</sup> فقد ارتفع وسيط درجات الحرارة على مدار السنوات الخمسة عشرة الأولى من هذا القرن مقارنة بالسنوات الخمسة عشرة الأولى من القرن الماضي بمقدار ١,٤ درجة مئوية في الاقتصادات المتقدمة، و١,٣ درجة مئوية في اقتصادات الأسواق الصاعدة، و٠,٧ درجة مئوية في البلدان النامية منخفضة الدخل. ورغم حدوث معظم الاحترار في الاقتصادات المتقدمة، فقد ارتفعت درجة الحرارة في وسيط البلدان النامية منخفضة الدخل (٢٥ درجة مئوية) إلى أكثر من ضعف درجة الحرارة في وسيط الاقتصادات المتقدمة (١١ درجة مئوية) بحلول عام ٢٠١٥.

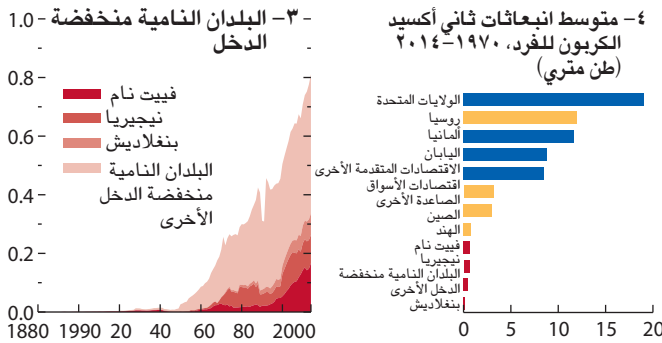
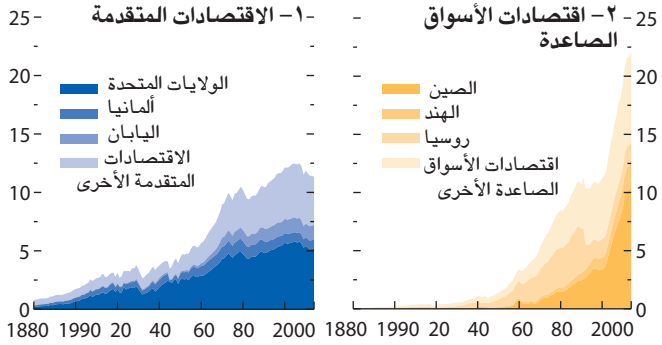
وتغيرت أيضا جوانب أخرى في المناخ بشكل ملحوظ. ومنذ عام ١٩٠٠، ارتفع المتوسط العالمي لمستويات سطح البحر بمقدار ١٧-٢١ سنتيمتر. وكما هو الحال بالنسبة لدرجة الحرارة، كانت هناك زيادة في وتيرة ارتفاع مستويات سطح البحر: من ١,٧ سنتيمتر في السنة خلال معظم القرن العشرين إلى ٣,٢ سنتيمتر في السنة على مدار السنوات العشرين الماضية (تقرير IPCC 2014).

<sup>٦</sup> أهم ثلاثة غازات تنبعث من الدفيئة، والخاضعة للتنظيم بموجب بروتوكول كيوتو، هي ثاني أكسيد الكربون (CO<sub>2</sub>)، والميثان (CH<sub>4</sub>)، وأكسيد النيتروز (N<sub>2</sub>O). وحتى الآن ظل ثاني أكسيد الكربون أكثر هذه الغازات مساهمة في الاحترار العالمي.  
<sup>٧</sup> عادة ما تكون الاتجاهات العامة لتساقط الأمطار أقل وضوحا (اللوحة ٢ و٤ و٦ في الشكل البياني ٣-٣). وقد ازداد تساقط الأمطار إلى حد ما في نصف الكرة الشمالي منذ خمسينيات القرن العشرين، وانخفض متوسط تساقط الأمطار في البلدان النامية منخفضة الدخل منذ سبعينات القرن العشرين.

### الشكل البياني ٣-٤: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوية عبر المجموعات القطرية واسعة النطاق

(مليار طن متري، ما لم يذكر خلاف ذلك)

زادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون زيادة سريعة منذ خمسينات القرن العشرين على مستوى كل مجموعات الدخل، لكن الانبعاثات في البلدان النامية منخفضة الدخل لا تذكر سواء بالقيمة المطلقة أو من حيث نصيب الفرد.



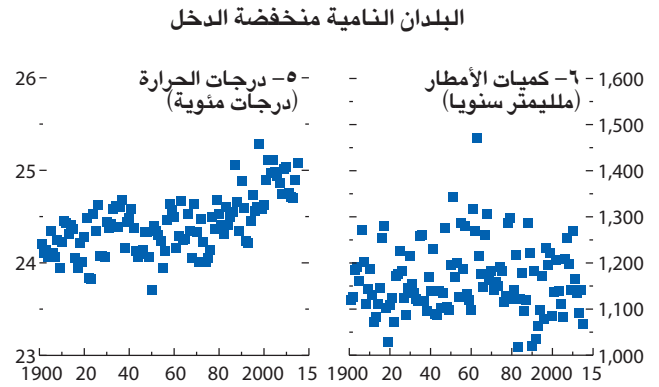
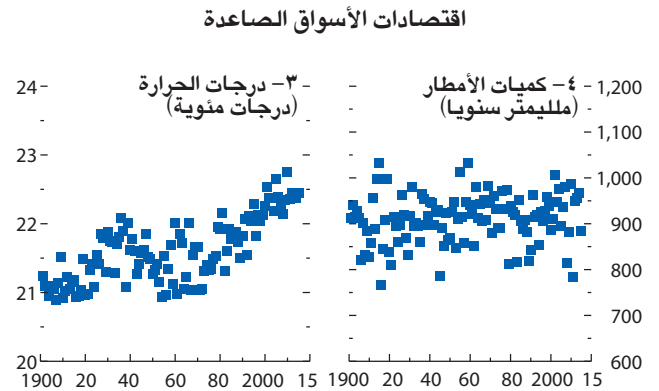
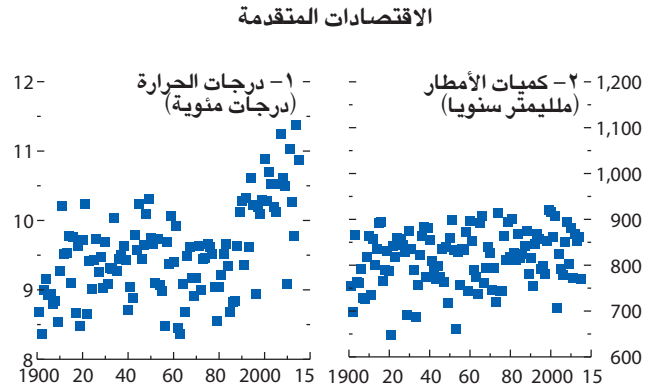
المصادر: مركز تحليل معلومات ثاني أكسيد الكربون، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الديمغرافية، والتنمية الاقتصادية، والتقدم التكنولوجي، وتصميم البلدان على تنفيذ تدابير التخفيف<sup>٨</sup> غير أنه في ظل تزايد واستمرار تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي بشكل كبير، من المتوقع ارتفاع الحرارة لبعض الوقت، وإن كان بوتيرة أبطأ، رغم التخفيضات الفورية والكبيرة في انبعاثات غازات الدفيئة الحالية. وقد قامت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بوضع أربعة سيناريوهات محتملة، تسمى مسارات التركيز النموذجية (Representative Concentration Pathways)، باستخدام افتراضات بديلة بشأن تركيز غازات الدفيئة لتوقع نطاقات درجات الحرارة المحتملة على امتداد القرن الحادي والعشرين. وتركز بقية

<sup>٨</sup> بعد استعراض ١٢ ألف دراسة علمية خضعت لمراجعة النظراء حول تغير المناخ، تخلص دراسة Cook and others (2013) إلى أن ٩٧٪ من الدراسات التي تعبر عن موقفها بشأن أسباب الاحترار العالمي تتفق على أنه يتأثر بأسباب من صنع الإنسان. راجع أيضا دراسة Cook and others (2016).

### الشكل البياني ٣-٣: درجات الحرارة وكميات تساقط الأمطار عبر المجموعات القطرية واسعة النطاق

ارتفعت درجات الحرارة عبر جميع المجموعات القطرية، بينما لا يوجد نمط واضح لكميات الأمطار.



المصادر: وحدة بحوث المناخ (الإصدار ٣،٢٤)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: بيانات الوسيط السنوي لدرجات الحرارة وكميات الأمطار على سطح الأرض على مستوى الخلايا الشبكية يتم تجميعها على مستوى البلد-السنة باستخدام الأوزان الترجيحية للسكان في عام ١٩٥٠. راجع المرفق ٣-١ للاطلاع على مصادر البيانات والمجموعات القطرية.

توقعاتها لدرجات الحرارة وكميات الأمطار (اللوحة ٢ في الشكل البياني ٣-١). ومع ذلك، فإن عدم اليقين إلى جانب احتمال زيادة المخاطر الطرفية — أي احتمال حدوث تغير مناخي كارثي — هو تحديداً السبب وراء الدعوة إلى اتخاذ إجراءات تخفيف قوية للحد من الانبعاثات وإلى التكيف استعداداً لمواجهة الصدمات الكبيرة (دراسة Weitzman 2011).

### الكوارث المرتبطة بالأحوال الجوية

مع ارتفاع درجات الحرارة، سوف تزداد مخاطر الظواهر الجوية المتطرفة، مثل نوبات الفيضانات والجفاف وموجات الحر (تقرير IPCC 2014). ويشير تحليل إحصائي جديد إلى أن التغير المناخي المتوقع من المحتمل أن يؤدي إلى زيادة تواتر الكوارث المرتبطة بالأحوال الجوية — وهي أحداث تتسبب في أضرار جسيمة أو خسائر في الأرواح<sup>١١</sup>. ويكتسب هذا الاحتمال أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية منخفضة الدخل والدول الصغيرة، التي كان احتمال تعرضها للكوارث الطبيعية في الماضي، بالنسبة لمساحة أراضيها، أكبر بكثير مقارنة بالاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة (اللوحة ١ في الشكل البياني ٣-٦).<sup>١٢</sup>

وباستخدام البيانات الشهرية عن الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٤ عن ٨ آلاف كارثة مرتبطة بالأحوال الجوية، يكشف تحليل إحصائي عن العلاقة التاريخية بين وقوع كارثة ودرجة الحرارة وكمية الأمطار المتساقطة.<sup>١٣</sup> ثم يجمع التحليل بين المرونات المقدرة ودرجات الحرارة وكميات الأمطار الشهرية المتوقعة في عامي ٢٠٥٠ و٢١٠٠ في ظل سيناريو مسار التركيز النموذجي ٨,٥ للتنبؤ باحتمال وقوع كوارث طبيعية. وتشير النتائج إلى أن معظم أنواع الكوارث ستكون أكثر شيوعاً مع نهاية القرن عبر جميع مستويات الدخل القطرية. وكما يبين الشكل البياني ٣-٦، يزداد تواتر الكوارث الناجمة عن موجات الحر أو الأعاصير الاستوائية زيادة كبيرة (راجع الإطار ٣-١، الذي يبحث تأثير الأعاصير الاستوائية على النشاط الاقتصادي).<sup>١٤</sup> وبالمثل، سيزداد

<sup>١١</sup> تُعرّف قاعدة بيانات الكوارث الدولية (EM-DAT) الكارثة الطبيعية بأنها حدث يستوفي معيار واحد على الأقل من المعايير التالية: الإبلاغ عن مقتل ١٠ أشخاص على الأقل، والإبلاغ عن تضرر ١٠٠ شخص على الأقل، وإما إعلان حالة الطوارئ أو الدعوة إلى تقديم مساعدات دولية (دراسة 2015 Guha-Sapir, Below, and Hoyois).  
<sup>١٢</sup> يزيد احتمال تعرض البلدان النامية منخفضة الدخل والدول الصغيرة للكوارث الطبيعية المرتبطة بالأحوال الجوية بمقدار ٥ أضعاف ٢٠٠ ضعف، على الترتيب، مقارنة ببقية العالم، بعد استبعاد أثر حجم البلد.

<sup>١٣</sup> يقدر احتمال وقوع كل نوع من أنواع الكوارث (فيضانات وأعاصير استوائية وغيرها) باستخدام لوغاريتم السلاسل الزمنية المقطعية مع الآثار الثابتة القطرية، حيث تكون الحرارة وسقوط الأمطار المتغيرين التفسيريين الرئيسيين. ويتم توسيع نطاق التحليل في دراسة (Thomas and Lopez 2015) عن طريق إدراج كل نوع من أنواع الكوارث على حدة في النموذج والاعتماد على بيانات شهرية بدلاً من البيانات السنوية. راجع المرفق ٣-٢ للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

<sup>١٤</sup> يتوقع العلماء أن يقل تواتر العواصف الاستوائية، لكن ستزداد قوتها وشدتها في حالة ارتفاع درجات الحرارة العالمية (دراسة Knutson and others 2010). ويمكن أن يؤدي ذلك إلى مزيد من الكوارث الطبيعية الناجمة عن زيادة شدة الأعاصير الاستوائية رغم انخفاض تواتر العواصف بوجه عام.

أقسام هذا الفصل على اثنين من هذه السيناريوهات، هما المسار المتوسط (مسار التركيز النموذجي ٤,٥) ومسار التغير المناخي الكامل (مسار التركيز النموذجي ٨,٥)، على النحو المبين في اللوحة ٢ من الشكل البياني ٣-١<sup>٩</sup>.

وفي ظل سيناريو التغير المناخي الكامل حيث يكون مسار التركيز النموذجي ٨,٥، قد يرتفع متوسط درجات الحرارة العالمية في الفترة ٢٠٨١-٢١٠٠ بمقدار ٣,٧ درجة مئوية (بنطاق متوقع يتراوح بين ٢,٦ درجة مئوية و٤,٨ درجة مئوية).<sup>١٠</sup> وقد يحدث احترار في جميع أنحاء الكرة الأرضية، مع حدوث ارتفاعات أكبر في نصف الكرة الشمالي، حيث يمكن أن تشهد بعض المناطق ارتفاعاً في درجات الحرارة بنحو ١٢ درجة مئوية مقارنة بعام ٢٠٠٥ (الشكل البياني ٣-٥). وبين عامي ٢٠٠٥ و٢١٠٠، من المتوقع أن ترتفع الحرارة في وسط الاقتصادات المتقدمة بمقدار ٤,٤ درجة مئوية، وأن ترتفع الحرارة في كل من وسط اقتصادات الأسواق الصاعدة ووسط البلدان النامية منخفضة الدخل بمقدار ٤,٥ درجة مئوية. ومن المتوقع أن تكون الارتفاعات أقل بالقيمة المطلقة في المناطق الأقرب إلى خط الاستواء، لكنها تكون كبيرة جداً عند مقارنتها بالتغير التاريخي في درجة الحرارة من سنة إلى أخرى وخلال السنة والمشاهد في هذه المناطق. ويتباين التغير في تساقط الأمطار حسب المنطقة، حيث يُتوقع بوجه عام أن تصبح المناطق الجافة أكثر جفافاً وأن تشهد المناطق الممطرة زيادة في الأمطار.

وفي ظل هذا السيناريو، من المتوقع أن يرتفع المتوسط العالمي لمستويات سطح البحر بنحو ٠,٨ متراً مع نهاية القرن الحادي والعشرين، مما يعرض المناطق الساحلية، بما في ذلك بعض المراكز السكانية الكبيرة، إلى مستوى أعلى من مخاطر الفيضانات والتعرية. ولن يكون ارتفاع مستويات سطح البحر متماثلاً في مختلف المناطق — فمن المتوقع أن يكون أعلى من المتوسط العالمي في المناطق الأقرب إلى خط الاستواء، وأقل من المتوسط العالمي عند خطوط العرض العليا (تقرير IPCC 2014، وتقرير World Bank 2013).

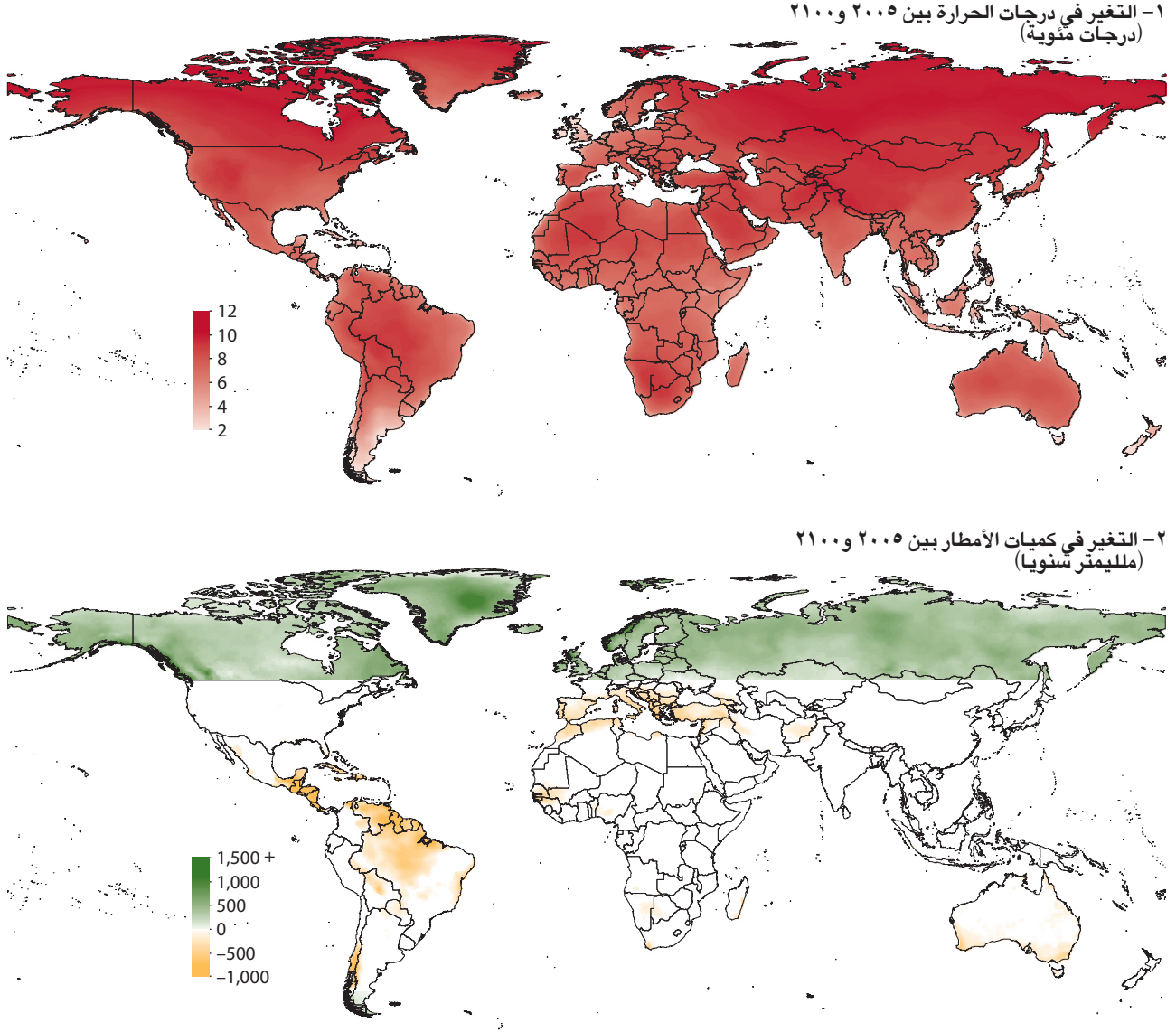
ومن المهم مرة أخرى التأكيد على عدم اليقين الكبير الذي يحيط بتوقعات تغير المناخ. فتعتمد الانبعاثات في المستقبل على عوامل كثيرة يصعب التنبؤ بها، وحتى بالنسبة لسيناريو الانبعاثات نفسه، تختلف نماذج المناخ إلى حد كبير في

<sup>٩</sup> يهدف اتفاق باريس إلى احتواء الارتفاع في درجة الحرارة إلى أقل من درجتين مئويتين (في الوضع المثالي، إلى أقل من ١,٥ درجة مئوية) مقارنة بمتوسط المستويات التي كانت سائدة قبل الثورة الصناعية. وهو ما قد يستلزم بذل جهود على صعيد السياسات تتجاوز تلك المفترضة في ظل سيناريو مسار التركيز النموذجي ٤,٥. ففي ظل هذا السيناريو، هناك اهتمام أكبر بالبيئة. وتصل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى مستوى ذروة حوالي عام ٢٠٥٠ ثم تنخفض بعد ذلك، مع ارتفاع درجة الحرارة نتيجة ذلك بمقدار ١,٨ درجة مئوية خلال الفترة ٢٠٨١-٢١٠٠ مقارنة بالفترة ١٩٨٦-٢٠٠٥ (بنطاق محتمل يتراوح بين ١,١ درجة مئوية و٢,٦ درجة مئوية واحتمال تتجاوز نسبتته ٥٠٪ أن ترتفع درجة الحرارة بما يتجاوز درجتين مئويتين بحلول عام ٢١٠٠). وفي ظل سيناريو مسار التركيز النموذجي ٨,٥، تزيد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون طوال القرن الحادي والعشرين.

في ظل هذا السيناريو، من المتوقع أن يبلغ متوسط الزيادة في درجات الحرارة المرجح بأوزان السكان بين عامي ٢٠٠٥ و٢١٠٠ في البلدان التي تشملها العينة ٤,٤ درجة مئوية، حيث يشهد وسط البلدان ارتفاعاً في الحرارة بمقدار ٤,٥ درجة مئوية.

## الشكل البياني ٣-٥: توقعات درجات الحرارة وكميات الأمطار في إطار سيناريو مسار التركيز النموذجي ٨,٥

في ظل سيناريو الزيادة المستمرة في انبعاثات غازات الدفيئة، من المتوقع أن ترتفع درجات الحرارة في جميع أنحاء الكرة الأرضية ارتفاعا كبيرا.



المصادر: مجموعة بيانات «Earth Exchange Global Daily Downscaled Projections (NEX-GDDP)» الصادرة عن الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا)، ووحدة رسم الخرائط في مجموعة البنك الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تتضمن مجموعة بيانات «NEX-GDDP» سيناريوهات مناخية مخفضة لكل أنحاء الكرة الأرضية مستمدة من نموذج الدوران العام (General Circulation Model (GCM)) وسيناريوهي مسارات التركيز النموذجية لانبعاثات غازات الدفيئة (٤,٥ و ٨,٥). وقد تم إعداد نموذج الدوران العام الذي يجري تحليله ضمن المرحلة الخامسة من مشروع المقارنة البيئية للنموذج المقترن لتقرير التقييم الخامس الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وتشمل مجموعة البيانات توقعات مخفضة من ٢١ نموذجا وسيناريو لدرجات الحرارة القصوى والدنيا اليومية وكميات الأمطار خلال الفترة ١٩٥٠-٢١٠٠. ودرجة الدقة المكانية هي ٠,٢٥ درجة (-25 km x 25 km).

### الفصل ٣ آثار صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن أن تواكبها البلدان منخفضة الدخل؟

شروع الفيضانات والأوبئة التي تؤثر أساسا على البلدان النامية منخفضة الدخل. وقد تؤدي زيادة تواتر الكوارث المرتبطة بالأحوال الجوية، دون حدوث زيادة مقابلة في قدرات إعادة الإعمار، إلى تضخيم الأضرار الناجمة عنها لأن الاقتصادات قد لا تجد الوقت الكافي للتعافي بين الأحداث (دراسة Hallegatte, Hourcade, and Dumas 2007).

#### تأثير صدمات الأحوال الجوية على الاقتصاد الكلي

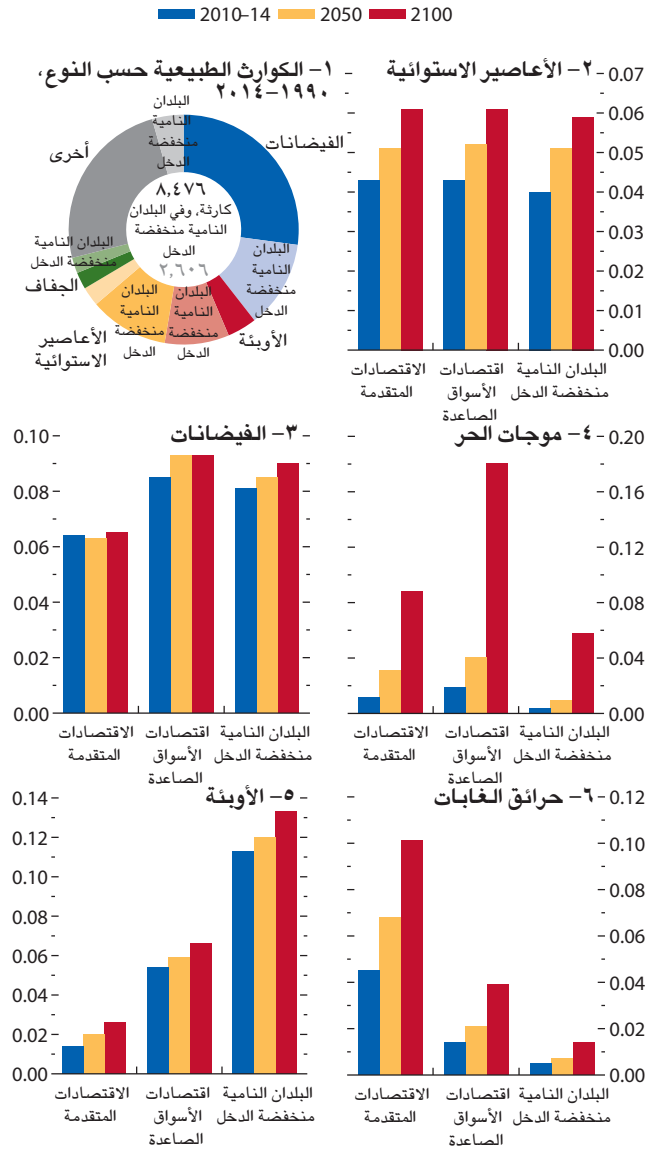
إن تصميم السياسات المناسبة لمواجهة تغير المناخ يقتضي فهم عواقبه المحتملة على الاقتصاد الكلي. وفي غياب التجارب التاريخية المعنية بتغير المناخ والتي يمكن أن تكون مهمة للبلدان حاليا، يستند التحليل في هذا القسم إلى الدراسات الحالية ويحدد مدى تأثير التقلبات السنوية في درجات الحرارة وسقوط الأمطار على الأداء الاقتصادي الكلي على المدى القصير والمتوسط. ويجري بحث القنوات التي يتأثر من خلالها الاقتصاد الكلي والتغيرات في حساسية النمو تجاه صدمات الأحوال الجوية، استنادا إلى الأدلة التي تشير إلى أن ارتفاع درجات الحرارة يخفض نصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي في البلدان ذات المناخ الحار.

#### الآثار قصيرة ومتوسطة الأجل

لقياس تأثير صدمات الأحوال الجوية، يتناول هذا القسم العلاقة التاريخية بين أنماط الطقس والنشاط الاقتصادي، باستخدام المنهج الوارد في دراسة Dell, Jones, and Olken (2012)، ودراسة (Burke, Hsiang, and Miguel 2015a). فعلى غرار هاتين الدراستين، يستخدم التحليل التقلبات في درجات الحرارة وكميات الأمطار من سنة إلى أخرى داخل البلدان وبين البلدان لتحديد الأثر السببي للأحوال الجوية على النتائج الإجمالية، سواء على نحو معاصر أو على المدى المتوسط. ويعتمد على هاتين الدراستين من خلال توسيع نطاق التغطية الجغرافية والزمنية للتحليل، ودراسة آثار صدمات الأحوال الجوية على مجموعة أكبر من متغيرات النتائج، وإيضاح ثبات النتائج إزاء المصادر المختلفة لبيانات الطقس، والمواصفات التجريبية البديلة الأكثر مرونة. ويستخدم التحليل في السيناريو الأساسي طريقة التوقعات المحلية الواردة في دراسة Jordà's (2005) لتتبع دالة استجابة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للدفعات إزاء صدمة للأحوال الجوية في عينة تضم أكثر من ١٨٠ اقتصادا خلال الفترة ١٩٥٠-٢٠١٥. وتُقاس الأحوال الجوية على أساس المتوسط السنوي لدرجات الحرارة وكميات سقوط الأمطار في البلد المعني، إلى جانب مربع حدّي الحرارة

#### الشكل البياني ٣-٦: الكوارث الطبيعية: احتمال الحدوث الشهري التاريخي والمتوقع.

في ظل سيناريو الزيادة المستمرة في انبعاثات غازات الدفيئة، فإن الكوارث الطبيعية، التي كانت تحدث في الماضي بتواتر أكبر في البلدان النامية منخفضة الدخل بالنسبة لمساحة أراضيها، قد تصبح أكثر شيوعا مع نهاية القرن الحادي والعشرين.

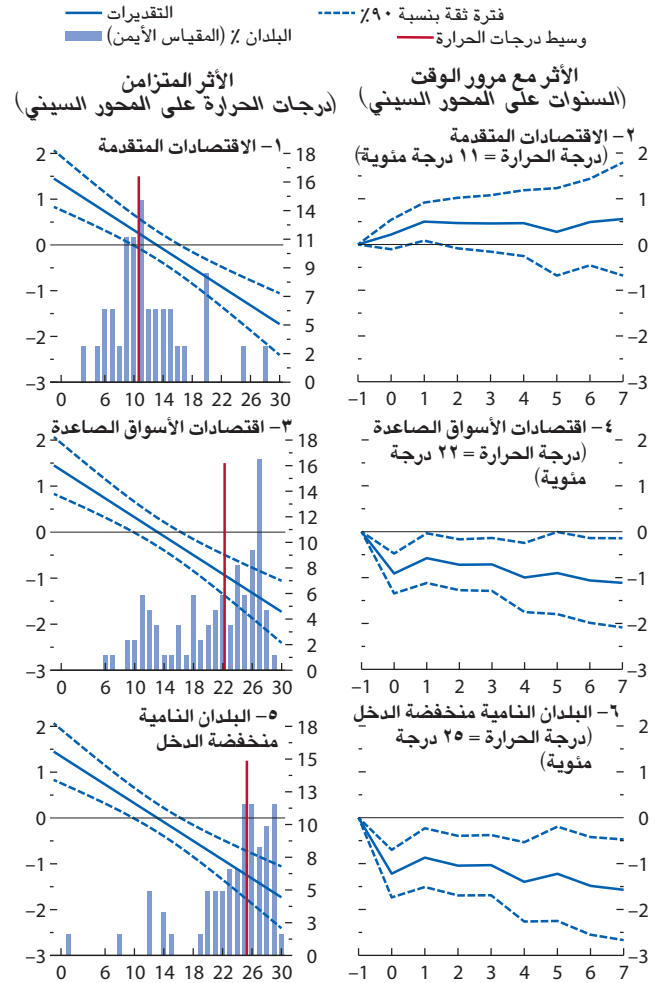


المصادر: قاعدة بيانات الكوارث الدولية (EM-DAT)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: في اللوحة ١، تشير الألوان إلى الأنواع المختلفة من الكوارث الطبيعية، حيث تشير الظلال الأخف لكل لون إلى نسبة حدوثها في البلدان النامية منخفضة الدخل. وتبين اللوحات ٢-٦ الاحتمال المتوقع لحدوث كارثة شهريا في عامي ٢٠٥٠ و٢١٠٠، استنادا إلى سيناريو مسار التركيز النموذجي ٨.٥. ومعظم الاحتمالات المتوقعة خلال كل شهر على حدة ليست لها دالة إحصائية، وبالتالي ينبغي تفسير النتائج باعتبارها مجرد أرقام دلالية على الزيادة المحتملة في تواتر الكوارث مع تغير المناخ.



## الشكل البياني ٣-٧: أثر ارتفاع درجات الحرارة على الناتج الحقيقي للفرد (٧)

في البلدان الحارة نسبياً، مثل معظم البلدان النامية منخفضة الدخل، ارتفاع درجة الحرارة يحدّث أثراً سلبياً ودالاً إحصائياً وطويل الأمد على الناتج للفرد



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تركيب اللوحات على الجانب الأيسر الأثر المتزامن لارتفاع الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة على الناتج للفرد عند مستويات درجات الحرارة المختلفة والمحسوبة وفقاً للمعادلة (٣-٣) وتوزيع المتوسط السنوي لدرجات الحرارة المسجلة في عام ٢٠١٥ في الاقتصادات المتقدمة (اللوحة ١)، واقتصادات الأسواق الصاعدة (اللوحة ٣)، والبلدان النامية منخفضة الدخل (اللوحة ٥). وتبين الخطوط الزرقاء التقديرات بالنقاط وفترة الثقة بنسبة ٩٠٪، بينما تبين الأعمدة باللون الأزرق الفاتح النسبة المئوية للبلدان عند كل مستوى من مستويات درجات الحرارة. ويمثل الخط الأحمر الرأسى وسيط درجات الحرارة للمجموعة القطرية. وتشير اللوحات على الجانب الأيمن إلى استجابة ناتج الفرد للدفعات إزاء ارتفاع الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة والتي تقدر عند وسيط درجات الحرارة في الاقتصادات المتقدمة (اللوحة ٢)، واقتصادات الأسواق الصاعدة (اللوحة ٤)، والبلدان النامية منخفضة الدخل (اللوحة ٦). ويمثل الأفق صفر سنة حدوث الصدمة.

والأمطار لمراعاة العلاقة العالمية غير الخطية بين درجة الحرارة والنمو، كما يتضح من دراسة<sup>١٥</sup> ويؤكد التحليل وجود أثر غير خطي دال إحصائياً للحرارة على نصيب الفرد من النمو الاقتصادي، وهو ما أوضحتها للمرة الأولى دراسة (Burke, Hsiang, and Miguel (2015a) في العينة الأكبر بكثير المستخدمة في هذا الفصل. فبالنسبة للبلدان التي يكون فيها متوسط درجات الحرارة مرتفع، يؤدي ارتفاع درجة الحرارة إلى إضعاف النشاط الاقتصادي، في حين يكون له تأثير عكسي في المناخ الأكثر برودة. ويقدر المستوى الحدي لدرجة الحرارة بنحو ١٣ درجة مئوية إلى ١٥ درجة مئوية (راجع الجدول ٣-٣-١ بالمرفق).<sup>١٦</sup> وتشير هذه النتائج إلى الآثار غير المتكافئة بشكل كبير لاحتراق المناخ في كل أنحاء الكرة الأرضية (الشكلان البيانيان ٣-٧ و ٣-٨). ونظراً لأن معظم البلدان المتقدمة تقع في مناطق أكثر برودة، مع اقتراب المتوسط السنوي لدرجات الحرارة من المستوى الحدي، لا يؤثر حدوث ارتفاع طفيف في درجات الحرارة تأثيراً جوهرياً على النمو المعاصر (اللوحة ١ في الشكل البياني ٣-٧).<sup>١٧</sup> وغالباً ما يكون مناخ اقتصادات

<sup>١٥</sup> يتم إنشاء المتوسط السنوي لدرجات الحرارة وكميات الأمطار عن طريق جمع بيانات الطقس على مستوى الخلايا الشبكية وحتى مستوى البلدان باستخدام السكان في كل خلية كأوزان ترجيحية لمراعاة الاختلافات في الكثافة السكانية داخل البلدان ورصد الأحوال الجوية العادية التي يتعرض لها أي شخص في البلد المعني (راجع المرفقين ٣-٣ و ٣-٤). ويحتوي المنهج التجريبي على نموذج انحدار نمو الناتج المعاصر والمستقبلي على الحرارة وسقوط الأمطار ومربع حديهما لتقدير دالة الاستجابة للدفعات عند آفاق مختلفة، مع استبعاد الآثار الثابتة القطرية، والآثار الثابتة حسب المنطقة-السنة، وصدمة الأحوال الجوية المتأخرة والمستقبلية، والنمو المتأخر. راجع المرفق ٣-٣ للإطلاع على مزيد من التفاصيل.

<sup>١٦</sup> هذه النتيجة ثابتة إزاء عدة اختبارات منها: (١) استخدام مصادر بديلة للبيانات الأولية عن الأحوال الجوية على مستوى الخلايا الشبكية، و(٢) تجميع بيانات الأحوال الجوية على مستوى الخلايا الشبكية حتى المتوسطات القطرية مع استخدام أوزان السكان من عقود مختلفة، و(٣) التقدير باستخدام مواصفة الفجوة الموزعة للانحدار الذاتي بدلاً من طريقة التوقعات المحلية، و(٤) استخدام الاتجاهات الزمنية الخطية والتربيعية لكل بلد بدلاً من الآثار الثابتة حسب المنطقة-السنة، و(٥) استبعاد أثر حدوث كوارث طبيعية. ولا يتوصل التحليل إلى وجود علاقة دالة دائماً بين الأمطار ونصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي، رغم أنه يكشف عن وجود أثر للأمطار على الناتج الزراعي (الجدولان ٣-٣-١ و ٣-٣-٢ بالمرفق).

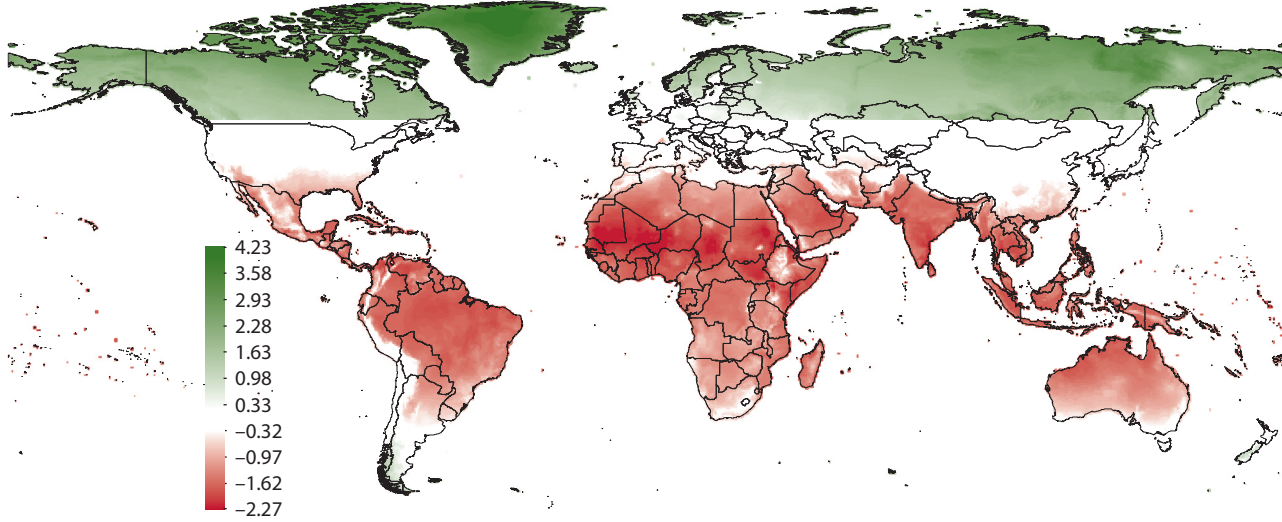
<sup>١٧</sup> حتى لو كانت الآثار على إجمالي الناتج المحلي في هذه البلدان لا تُذكر، فإن ذلك قد يخفي خسائر ومكاسب كبيرة، حيث تواجه بعض القطاعات احتياجات استثمارية كبيرة لمواكبة ارتفاع درجات الحرارة، أو ارتفاع مستويات سطح البحر، أو كوارث أكثر ضرراً. وإلى جانب ذلك، يركز التحليل على الآثار الاقتصادية الكلية لمجموعة محدودة من خصائص الطقس، وهي درجة الحرارة والأمطار. وقد يكون التأثير السلبي لجوانب المناخ الأخرى، مثل ارتفاع مستويات سطح البحر أو حدوث ظواهر جوية متطرفة، أقل تفاوتاً عبر مجموعات الدخل واسعة النطاق، على النحو المبين في الإطار ٣-١ الذي يوثق خسائر مماثلة في الناتج ناجمة عن أعاصير استوائية في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. وتستخلص التقديرات أيضاً التداعيات التي قد تنتقل إلى الاقتصادات المتقدمة من الجاععات والأوبئة والصراعات الاجتماعية وغيرها من الآثار التي يصعب التنبؤ بها والناجمة عن صدمات الأحوال الجوية في الاقتصادات المعرضة للمخاطر. وإلى جانب ذلك، في ظل سيناريو انبعاثات ثاني أكسيد الكربون غير المقيدة، ستتجاوز معظم الاقتصادات المتقدمة المستوى الحدي لدرجة الحرارة وقد تبدأ في المعاناة من الآثار السلبية لارتفاع درجات الحرارة على الناتج الاقتصادي (الشكل البياني ٣-٦ و ٣-١ بالمرفق).

### الفصل ٣ آثار صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن أن تواكبها البلدان منخفضة الدخل؟

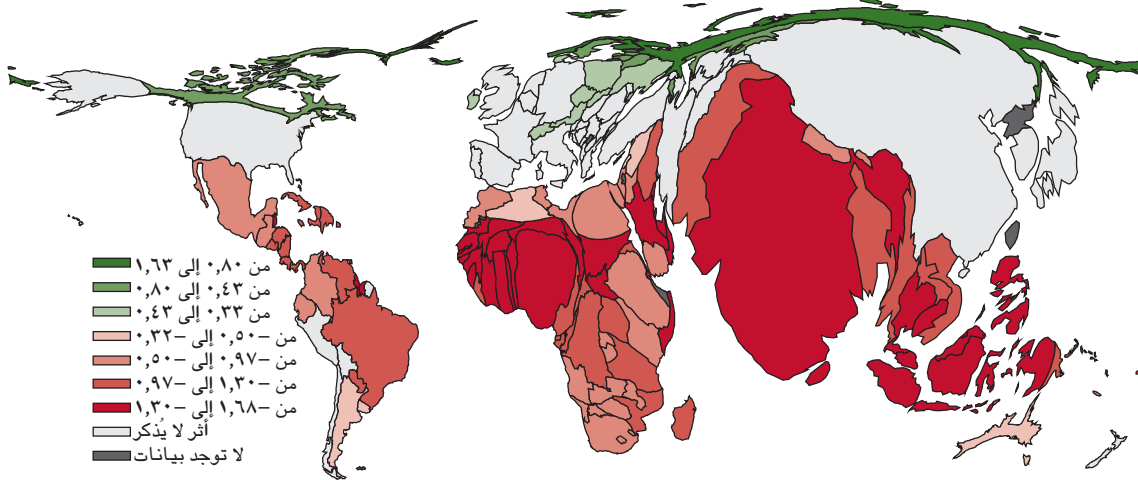
#### الشكل البياني ٣-٨: أثر ارتفاع درجات الحرارة على الناتج الحقيقي للفرد في أنحاء الكرة الأرضية (٧)

يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى حدوث آثار غير متكافئة إلى حد كبير في أنحاء الكرة الأرضية، حيث تتركز عواقبه السلبية في أجزاء العالم التي يعيش فيها غالبية سكانه.

١- أثر ارتفاع الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة على الناتج الحقيقي للفرد على مستوى الخلايا الشبكية



٢- أثر ارتفاع الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة على الناتج الحقيقي للفرد على المستوى القطري، حيث يعاد قياس بيانات كل بلد بالتناسب مع تعداد سكانها

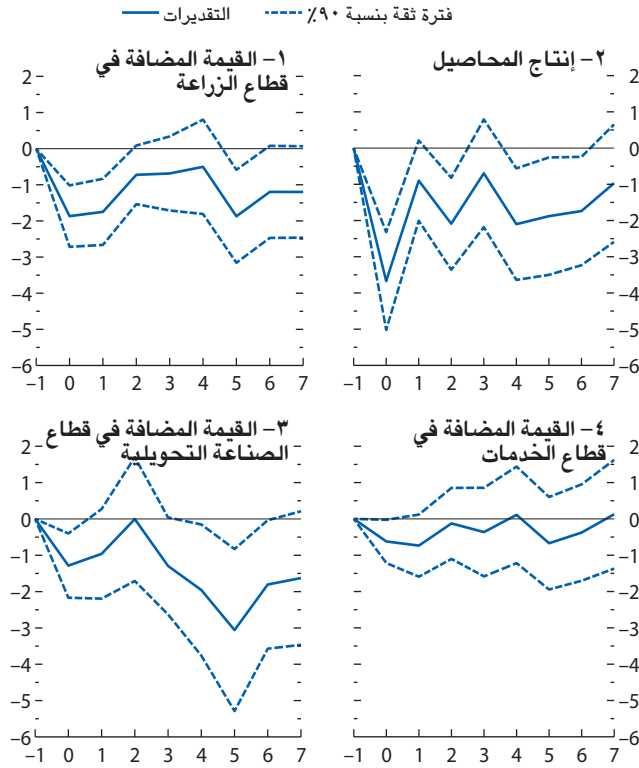


المصادر: قاعدة بيانات Natural Earth؛ وخرائط تطبيق ScapeToad؛ وقاعدة بيانات «التوقعات السكانية في العالم» الصادرة عن الأمم المتحدة: تنقيح ٢٠١٥؛ ووحدة رسم الخرائط في مجموعة البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: توضح الخرائط الأثر المترافق لارتفاع حرارة الجو بمقدار درجة مئوية واحدة على الناتج للفرد والمحسوب وفقا للمعادلة (٣-٣). وتستخدم اللوحة ١ درجات الحرارة على مستوى الخلايا الشبكية، بينما تستخدم اللوحة ٢ متوسط درجات الحرارة القطرية على مدار العشرة أعوام الأخيرة إلى جانب المعاملات المقدرة في العمود (٥) من الجدول ٣-٣-١ بالمرفق. وفي الرسم البياني الوارد في اللوحة ٢، يعاد قياس بيانات كل بلد بالتناسب مع تعداد سكانه في عام ٢٠١٥. وتشير المساحات الرمادية إلى أن التأثير المقدر غير دال إحصائيا.

### الشكل البياني ٣-٩: أثر ارتفاع درجات الحرارة على الناتج القطاعي المقدر عند درجة حرارة وسيط البلدان النامية منخفضة الدخل (٪، السنوات على المحور السيني)

يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى تخفيض الناتج الزراعي، ولكنه يحدث أثارا سلبية أيضا على القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية في البلدان الحارة.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: توضح اللوحات أثر ارتفاع الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة والذي يُقدر عند درجة حرارة وسيط البلدان النامية منخفضة الدخل (٢٥ درجة مئوية). ويمثل الأفق صفر سنة حدوث الصدمة. والإنتاج الزراعي هو مؤشر أعدته منظمة الأغذية والزراعة، لكميات السلع الزراعية المنتجة والمرجحة بالأسعار، ما عدا إنتاج البذور والعلف.

الدراسات حتى الآن هذه الآثار داخل بلد معين أو من خلال التجارب العملية؛ ويبحث هذا الفصل ما إذا كانت هذه القنوات تعمل أيضا في إطار قطري مقارنة. ويوسع الإطار ٣-١ نطاق التحليل الوارد في هذا القسم عن طريق دراسة الآثار الاقتصادية الكلية لجانب آخر من جوانب الطقس — وهو الأعاصير الاستوائية.

ويبدأ التحليل الرئيسي بدراسة ما إذا كانت صدمات الأحوال الجوية تؤثر على الإنتاج الزراعي فقط أم تؤثر أيضا على قطاعات اقتصادية أخرى. وكما يتضح من الشكل البياني

الأسواق الصاعدة وخاصة البلدان النامية منخفضة الدخل أعلى حرارة بكثير، كما يؤدي ارتفاع درجة الحرارة إلى انخفاض نصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي بدرجة كبيرة. ففي وسيط اقتصادات الأسواق الصاعدة، يؤدي ارتفاع الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة عن ٢٢ درجة مئوية إلى انخفاض النمو في نفس السنة بمقدار ٠,٩ نقطة مئوية. وفي وسيط البلدان النامية منخفضة الدخل، يكون أثر ارتفاع الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة عن ٢٥ درجة مئوية أكبر من ذلك: حيث ينخفض النمو بمقدار ١,٢ نقطة مئوية (اللوحتان ٣ و٥ في الشكل البياني ٣-٧). ورغم أن البلدان التي يتوقع أن تتأثر بشكل ملحوظ بارتفاع درجة الحرارة لم تنتج سوى خمس إجمالي الناتج المحلي العالمي تقريبا في عام ٢٠١٦، ويسكن في هذه البلدان قرابة ٦٠٪ من سكان العالم حاليا وسيسكنها أكثر من ٧٥٪ من العدد المتوقع لسكان العالم في نهاية هذا القرن (الشكل البياني ٣-٨ والشكل البياني ٣-٣ بالمرفق).

فهل يتعافى النشاط الاقتصادي بسرعة بعد ارتفاع درجة الحرارة في البلدان ذات المناخ الأكثر دفئا؟ يشير التحليل إلى عدم حدوث ذلك. فحتى بعد سبع سنوات من حدوث صدمة الأحوال الجوية، انخفض ناتج الفرد بنسبة ١٪ في وسيط اقتصادات الأسواق الصاعدة وبنسبة ١,٥٪ في وسيط البلدان منخفضة الدخل (اللوحتان ٢ و٤ و٦ في الشكل البياني ٣-٧). إن زيادة عمق تأثير استجابة الناتج المقدرة للدفعات إزاء صدمة حرارة الجو تلمح إلى احتمال تأثر النمو (وبالتالي حدوث خسائر اقتصادية أكبر بكثير نتيجة ارتفاع درجات الحرارة). ومع ذلك، لا يمكن من الناحية الإحصائية رفض فرضية تطابق الآثار المعاصرة ومتوسطة الأجل لصدمة حرارة الجو على ناتج الفرد.<sup>٢٠</sup>

### قنوات التأثير

من الممكن أن يؤثر الطقس على النشاط الاقتصادي من خلال قنوات مختلفة، أكثرها وضوحا الناتج الزراعي، حيث تعد درجات الحرارة وكميات الأمطار مدخلات مباشرة في إنتاج المحاصيل. ومع ذلك، تعرض الدراسات أدلة على وجود آثار أوسع نطاقا، بما في ذلك على إنتاجية العمالة، والوفيات، والصحة، والصراع.<sup>٢١</sup> وفي الغالب، تناولت

<sup>١٨</sup> هناك أيضا اختلافات كبيرة في الآثار المقدرة لارتفاع درجة الحرارة داخل كل مجموعة قطرية واسعة النطاق، مما يعكس اتساع توزيع متوسط درجات الحرارة عبر البلدان (اللوحتان ١ و٣ و٥ في الشكل البياني ٣-٧، والشكل البياني ٣-٨).

<sup>١٩</sup> استمرار الآثار المقدرة قد يعكس الطبيعة المستمرة نسبيا لصددمات حرارة الجو. ويبين تحليل انحدار السلسلة الزمنية لمتغير واحد أن صدمات حرارة الجو تتلاشى ببطء، خاصة في المناطق الحارة نسبيا. ويؤدي ارتفاع الحرارة السنوية بمقدار درجة مئوية واحدة إلى ارتفاع درجات الحرارة ارتفاعا كبيرا على مدى السنوات الثماني اللاحقة.

<sup>٢٠</sup> تؤيد دراسة (Dell, Jones, and Olken (2012)، ودراسة Burke, Hsiang, and Miguel (2015a) تأثير النمو، رغم صعوبة الدقة في تحديد القناة التي تؤثر من خلالها صدمات الأحوال الجوية بصورة مستمرة على النمو الاقتصادي.

<sup>٢١</sup> راجع دراسات (Dell, Jones, and Olken (2014)، وCarleton and Hsiang (2016)، وHeal and Park (2016) للاطلاع على استعراض للدراسات ذات الصلة. وقد تؤثر صدمات الأحوال الجوية أيضا بصورة غير مباشرة على النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على الأسواق

الثالثة. راجع دراسة (Cashin, Mohaddes, and Raissi (2017) للاطلاع على تحليل حول انتقال آثار ظاهرة النينو إلى الاقتصاد الكلي على المستوى الدولي في إطار ديناميكي متعدد البلدان.

### الفصل ٣ آثار صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن أن تواكبها البلدان منخفضة الدخل؟

ويبين تحليل البيانات القطاعية المتعلقة بالقيمة المضافة للعامل، عند مستوى درجات الحرارة السائدة في وسيط البلدان النامية منخفضة الدخل، أن إنتاجية العاملين في القطاعات المعرضة لمخاطر الحرارة تنخفض بشكل كبير بعد ارتفاع درجة الحرارة (اللوحتان ١ و ٢ في الشكل البياني ٣-١٠). ومع ذلك، لا تتأثر إنتاجية العمالة في القطاعات التي يؤدي فيها العمل غالباً داخل المباني.

وقد تنخفض الإنتاجية الكلية أيضاً إذا أدت صدمات الأحوال الجوية إلى عدم الاستقرار السياسي، أو إثارة الصراع، أو إضعاف المؤسسات الحاكمة بطرق أخرى. ورغم أن إجراء تحليل أكثر تفصيلاً لا يدخل في نطاق هذا الفصل، فإن العديد من الدراسات توثق وجود رابط قوي بين صدمات الأحوال الجوية وهذه النتائج.<sup>٢٥</sup> ونظراً لأن الصراع من الأسباب الرئيسية لتدفقات اللاجئين، كما يرد في الفصل الأول من عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، فإن صدمات الأحوال الجوية يمكن أن تولد تداعيات كبيرة تنتقل إلى البلدان المجاورة وفي نهاية المطاف إلى الاقتصادات المتقدمة من خلال هذه القناة.

#### تراكم رأس المال

يشكل ارتفاع درجات الحرارة إلى حد كبير صدمة على جانب العرض، لكنه قد يؤدي إلى خسائر مستمرة في الناتج ويؤثر على النمو إذا أثر على معدل تراكم عوامل الإنتاج.<sup>٢٦</sup> وباستخدام بيانات الحسابات القومية، يبحث التحليل استجابة المكونات الرئيسية للطلب الكلي — إجمالي تكوين رأس المال والاستهلاك والصادرات، والواردات — إزاء صدمات الأحوال الجوية في الإطار التجريبي المذكور آنفاً. فعند مستوى درجة الحرارة السائد في وسيط البلدان منخفضة الدخل، تتأثر المكونات الأربعة سلباً إزاء ارتفاع درجة الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة. لكن على المدى المتوسط، يكون التأثير أوضح على الاستثمار، حيث تشير التقديرات إلى انخفاضه

الحرارة الزراعة والحراجه وصيد الأسماك والصيد البري والبناء والتعدين والنقل والمرافق العامة، فضلاً على الصناعة التحويلية في منشآت قد لا تكون مهياً مناخياً في البلدان منخفضة الدخل والتي غالباً ما تتولد عن عملياتها الإنتاجية حرارة كبيرة.

<sup>٢٥</sup> تستعرض دراسة (Burke, Hsiang, and Miguel 2015b) الدراسات ذات الصلة التي تربط المناخ بالصراع. وقد ارتبطت الإطاحة بالحكام أيضاً بتقلبات المناخ (دراسات (Burke and Leigh 2010, Dell, Jones, and Olken 2012, and Chaney 2013, Kim 2014), ومن المثير للاهتمام عزو العديد من حالات الانهيار المجتمعي في الماضي إلى تغير المناخ (دراسات (Cullen and others 2000, Haug and others 2003, Buckley and others 2010).

<sup>٢٦</sup> قد ينخفض الاستثمار متأثراً بصدمة حرارة الجو بسبب تراجع الموارد المتاحة للاستثمار، و/أو تراجع معدل العائد على رأس المال، و/أو ارتفاع تكلفة تمويل الاستثمار نتيجة وقوع الصدمة السالبة المؤقتة في الدخل في ظل قصور أسواق رأس المال (راجع، على سبيل المثال، (Fankhauser and Tol 2005). وعندما تقل فرص الحصول على المدخرات أو الائتمان أو التأمين من خلال القنوات الرسمية، قد تقوم الأسر أيضاً ببيع الأصول المنتجة لتمهيد تقلبات الاستهلاك في مواجهة صدمات الأحوال الجوية.

٣-٩، عند مستويات درجات الحرارة السائدة في وسيط البلدان النامية منخفضة الدخل، تنخفض القيمة المضافة في قطاع الزراعة وتنخفض مستويات إنتاج المحاصيل مع ارتفاع درجات الحرارة، ثم تتعافى إلى حد ما في السنوات اللاحقة، وتظل بوجه عام منخفضة على المدى المتوسط — كما هو متوقع وموثق في عدد كبير من الدراسات.<sup>٢٢</sup> ومع ذلك، يؤكد التحليل أيضاً النتائج التي تشير إلى أن الناتج الصناعي يتضرر بالمثل مع ارتفاع درجات الحرارة في البلدان ذات المناخ الحار، رغم أن التقديرات أقل دقة (راجع أيضاً دراستي (Burke, Hsiang, Dell, Jones, and Olken 2012, and Miguel 2015a). ولم يسلم من الأحوال الجوية سوى ناتج قطاع الخدمات على ما يبدو.

ولإلقاء الضوء على أسباب تأثير صدمات الأحوال الجوية على قطاعات أخرى بجانب قطاع الزراعة، يركز التحليل على كيفية استجابة عناصر أساسية في دالة الإنتاج الكلي — وهي مدخلات الإنتاجية ومدخلات العمالة ورأس المال — إزاء صدمات الأحوال الجوية. وكما هو الحال في دراسات أخرى، يهدف التحليل إلى رصد صافي الآثار المخفضة للطقس على النتائج المختلفة بدلاً من الكشف عن العلاقات الهيكلية التي قد تكون معقدة في حال وجودها بين هذه المتغيرات.

#### الإنتاجية

تبين الأدلة المستخلصة من المسوح والمصادر الأخرى أن التعرض للحرارة فوق نقطة معينة يقلل قدرة البشر على أداء المهام الإدراكية والبدنية.<sup>٢٣</sup> لذلك يبحث التحليل فيما إذا كان ارتفاع درجات الحرارة في المناطق الحارة حول العالم يقلل إنتاجية العمالة. وإذا كانت الإنتاجية قناة تؤثر من خلالها صدمات الأحوال الجوية على إجمالي الناتج المحلي الكلي، من المتوقع أن يكون الأثر أكبر بكثير في القطاعات التي يتعرض فيها العاملون للجو مباشرة.<sup>٢٤</sup>

<sup>٢٢</sup> راجع على سبيل المثال دراسات (Barrios, Bazoumana, and Strobl 2010), و (Feng, Krueger, and Barrios, Bertinelli, and Strobl 2006), و (Oppenheimer 2010), و (Lobell, Schlenker, and Lobell 2010), و (Schlenker and Lobell 2011), و (Lanzafame 2014), و (ker, and Costa-Roberts 2011) من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ودراسات (Wang, Burke and Emerick 2016), و (Schlenker and Roberts 2009), و (Wang and others 2017) للاطلاع على أدلة من الولايات المتحدة، وخلافاً لناتج الفرد، تتأثر القيمة المضافة في قطاع الزراعة وإنتاج المحاصيل بصدمة سقوط الأمطار، إلى جانب صدمات حرارة الجو، حيث تؤدي زيادة الأمطار عادة إلى زيادة الإنتاج. راجع الجدول ٣-٣-٢ بالمرفق.<sup>٢٣</sup> تشير دراسة (Seppänen, Fisk, and Faulkner 2003) إلى حدوث خسائر في الإنتاجية بنحو ٢٪ مع كل ارتفاع في درجة الحرارة مقداره درجة مئوية واحدة فوق ٢٥ درجة مئوية، وذلك استناداً إلى مسح للتجارب المعملية. راجع أيضاً دراسة (Seppänen, Fisk, and Lei 2006) للاطلاع على تحليل وصفي للدراسات ذات الصلة، ودراسة (Deryugina and Hsiang 2014) للاطلاع على أدلة من الولايات المتحدة، ودراسة (Somanathan and others 2017) للاطلاع على أدلة حديثة من الهند حول إنتاجية العمالة. وقد يؤدي الإجهاد الحراري أيضاً إلى إضعاف الوظائف الإدراكية، حسبما تم رصده في أداء الطلاب (دراسات (Wargo, cki and Wyon 2007, and Neidell 2015, and Graff Zivin, Hsiang, and Neidell 2017). و (Park 2017, Jagnani, and Taraz 2017).

<sup>٢٤</sup> يتبع التحليل دراسة (Graff Zivin and Neidell 2014) ويستخدم تعاريف القطاعات المعرضة لمخاطر الحرارة الصادرة عن المعهد الوطني للسلامة والصحة المهنية. وتشمل القطاعات المعرضة لمخاطر

بنسبة ٦٪ بعد سبع سنوات من حدوث الصدمة (اللوحة ٣ في الشكل البياني ٣-١٠). كذلك فإن الواردات، التي ترتبط عادة بالاستثمار ارتباطاً وثيقاً، تشهد انخفاضاً كبيراً وممتداً مع ارتفاع درجات الحرارة (الفصل الثاني في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).<sup>٢٧</sup>

### عرض العمالة

يبين التحليل أيضاً أن ارتفاع درجات الحرارة، في المناخ الحار، قد يقلل عرض العمالة (في المستقبل) بسبب تأثيره على معدلات الوفيات (اللوحة ٥ في الشكل البياني ٣-١٠). فارتفاع درجة الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة يرفع معدل وفيات الرضع بمقدار ٠,١٢ نقطة مئوية في سنة الصدمة. ويزداد الأثر خلال فترة التقدير لأن انخفاض الدخل المرتبط بالأحوال الجوية (واحتمال انعدام الأمن الغذائي) يعزز التأثير الفسيولوجي المباشر لارتفاع درجات الحرارة في المناخ الحار. وتؤكد هذه الأدلة من بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لكل بلد نتائج العديد من الدراسات المتعلقة بالعلاقات بين الأحوال الجوية والوفيات، والصحة قبل الولادة، والنتائج الصحية الأخرى في مختلف البلدان.<sup>٢٨</sup> وقد تكون الآثار الضارة على صحة الأطفال ومستوى تحصيلهم العلمي من الأسباب الرئيسية وراء الطبيعة طويلة الأمد لعواقب الأحوال الجوية.

### الآثار عبر الزمن

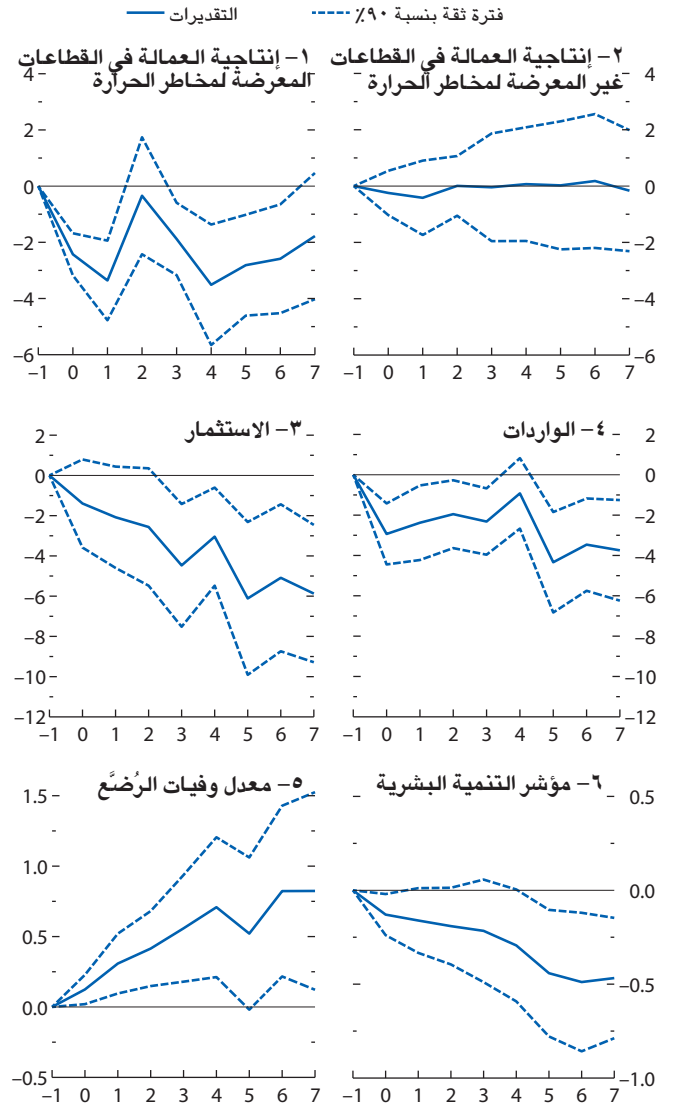
نظراً لمواجهة البلدان تقلبات جوية متكررة، فمن المنطقي أن يتوقع منها اتخاذ تدابير تقلل من تأثير صدمات حرارة الجو على الاقتصاد. غير أن التحليل لا يتوصل إلى أي دليل واضح على هذا التكيف على مدى السنوات الستين الماضية. فتقديرات استجابة ناتج الفرد إزاء صدمات حرارة الجو خلال فترات زمنية متحركة مدتها ٢٠ سنة تشير إلى أن

<sup>٢٧</sup> يتسق الأثر السلبي لصدمات حرارة الجو على الاستثمار الكلي مع الأدلة المستمدة من الدراسات على مستوى الأسر، والتي تخلص إلى أن صدمات الأحوال الجوية قد تؤدي إلى تباطؤ تراكم رأس المال أو انعكاس اتجاهه عند محاولة الأسر تمهيد تقلبات الاستهلاك أو إذا رأت أن الاستثمار محفوف بمخاطر كبيرة (دراسة Hallegatte and others (2016)).

<sup>٢٨</sup> تحتوي دراسة Deschènes (2012) ودراسة Guo and others (2014) على استعراض شامل للدراسات ذات الصلة حول الرابط بين درجة الحرارة والوفيات والصحة. راجع، على سبيل المثال، دراسات De-Barreca and others (2012) وschènes and Greenstone (2011) وKudamatsu, and others (2016) للاطلاع على أدلة من الولايات المتحدة، ودراسة Persson, and Strömberg (2012) من البلدان الإفريقية، ودراسة Burgess and others (2014) للاطلاع على أدلة من الهند. وتوثق دراسة Carleton (2017) حدوث زيادة كبيرة في معدلات الانتحار عندما ترتفع درجات الحرارة إلى مستوى يهدد المحاصيل الزراعية في الهند. وتخلص دراسات Deryugina and Hsiang (2014)، وGraft Zivin and Neidell (2014)، وPark (2016)، وSomanathan and others (2017) إلى وجود أثر مباشر لارتفاع درجة الحرارة على عرض العمالة وإنتاجيتها.

**الشكل البياني ٣-١٠: أثر ارتفاع درجات الحرارة على مدخلات الإنتاجية، ورأس المال، والعمل والذي يُقدر عند درجة حرارة وسيط البلدان النامية منخفضة الدخل**  
(؛ السنوات على المحور السيني)

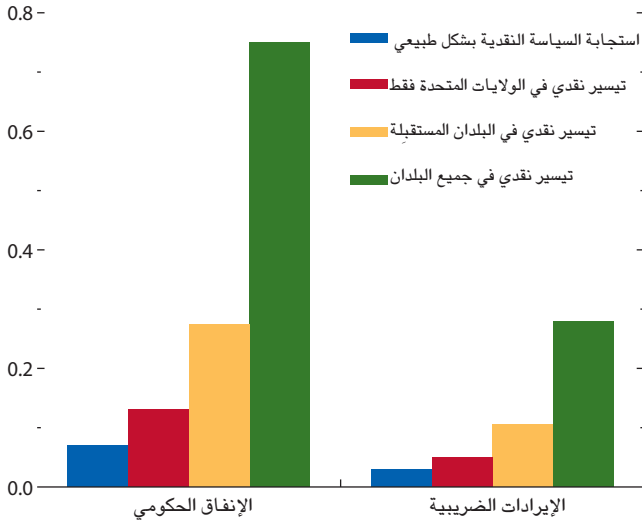
في البلدان الحارة، يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى تخفيض إنتاجية العمالة في القطاعات المعرضة للحرارة، وتخفيض الاستثمار والواردات، وتترتب عليه آثار ضارة بالصحة.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: توضح اللوحات أثر ارتفاع الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة والذي يُقدر عند درجة حرارة وسيط البلدان النامية منخفضة الدخل (٢٥ درجة مئوية). ويمثل الأفق صفراً سنة حدوث الصدمة. ووفقاً لدراسة (Graft Zivin and Neidell (2014)، تشمل القطاعات المعرضة لمخاطر الحرارة الزراعة، والحراجة، وصيد الأسماك، والصيد البري، والبناء، والتعدين، والنقل، والمرافق العامة، والصناعة التحويلية.

### الشكل البياني ٤-١١: تداعيات صدمات المالية العامة في الولايات المتحدة في حالة وجود وعدم وجود تيسير نقدي

(متوسط التأثير لستين على إجمالي الناتج المحلي في بقية العالم، %)



المصدر: صندوق النقد الدولي، عمليات المحاكاة القائمة على نموذج مجموعة العشرين (G20MOD).

ملحوظة: استجابة السياسة النقدية بشكل طبيعي هي استجابة قائمة على قواعد، في بلدان لا تطبق نظم سعر الصرف الثابت، حيث تستجيب السياسة النقدية إزاء ارتفاع التضخم المتوقع في المستقبل من خلال رفع أسعار الفائدة الاسمية لتخفيض الطلب وإعادة التضخم إلى المستوى المستهدف.

ويمكن أن يُنظر إلى التقلبات في الأحوال الجوية على أنها واحدة من صدمات كثيرة تؤثر على الأداء الاقتصادي الكلي. وبالتالي، يمكن تخفيف عواقبها عن طريق السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية العامة والمؤسسات التي تعزز سلامة البلدان قبل وبعد مواجهة الصدمات. ورغم اختلاف الأولويات تبعاً لظروف كل بلد والتهديدات المرتبطة بالأحوال الجوية فيها، فإن السياسات قد تشمل تلك التي تهدف إلى الحد من التأثير قصير الأجل عند حدوث الصدمات، ومساعدة الاقتصاد على التعافي بشكل أسرع، والحد من التعرض للصدمات في المستقبل. وتعزز السياسات بعضها البعض لتحقيق هذه الأهداف. فعلى سبيل المثال، البلدان التي لديها هوامش وقائية (أي الحيز المالي والنقدي، والاحتياطيات الدولية الكبيرة، وفرص الحصول على معونة خارجية) وشبكات أمان اجتماعي موجهة بدقة قد تكون في وضع أفضل لتقديم الدعم للمتضررين من صدمات الأحوال الجوية، وبالتالي تمهيد تقلبات الاستهلاك على المدى القصير. والتأقلم مع صدمات الأحوال الجوية وتغير المناخ من المرجح أن يقتضي إعادة توزيع الأفراد ورؤوس الأموال عبر القطاعات والمناطق مع تغير أنماط الإنتاج والتجارة. ويمكن زيادة سرعة التعافي وتعزيز التحول الهيكلي اللازم

العلاقة بين المتغيرين ظلت ثابتة (الشكل البياني ٣-١١).<sup>٢٩</sup> والأسباب وراء هذا النقص الواضح في التكيف ليست مفهومة إلى حد كبير، ولكن هناك أوجه قصور محتملة تتمثل في التكاليف المرتفعة، وتراجع فرص الحصول على الائتمان اللازم لتمويل التكيف، وعدم كفاية المعلومات عن مزايا التكيف، وتراجع القدرة على التخطيط المنطقي لمواجهة المخاطر المستقبلية، وعدم كفاية فرص الحصول على التكنولوجيا، وذلك على النحو الوارد مناقشته في دراسة Carleton and Hsiang (2016).

## مواجهة صدمات الأحوال الجوية وتغير المناخ

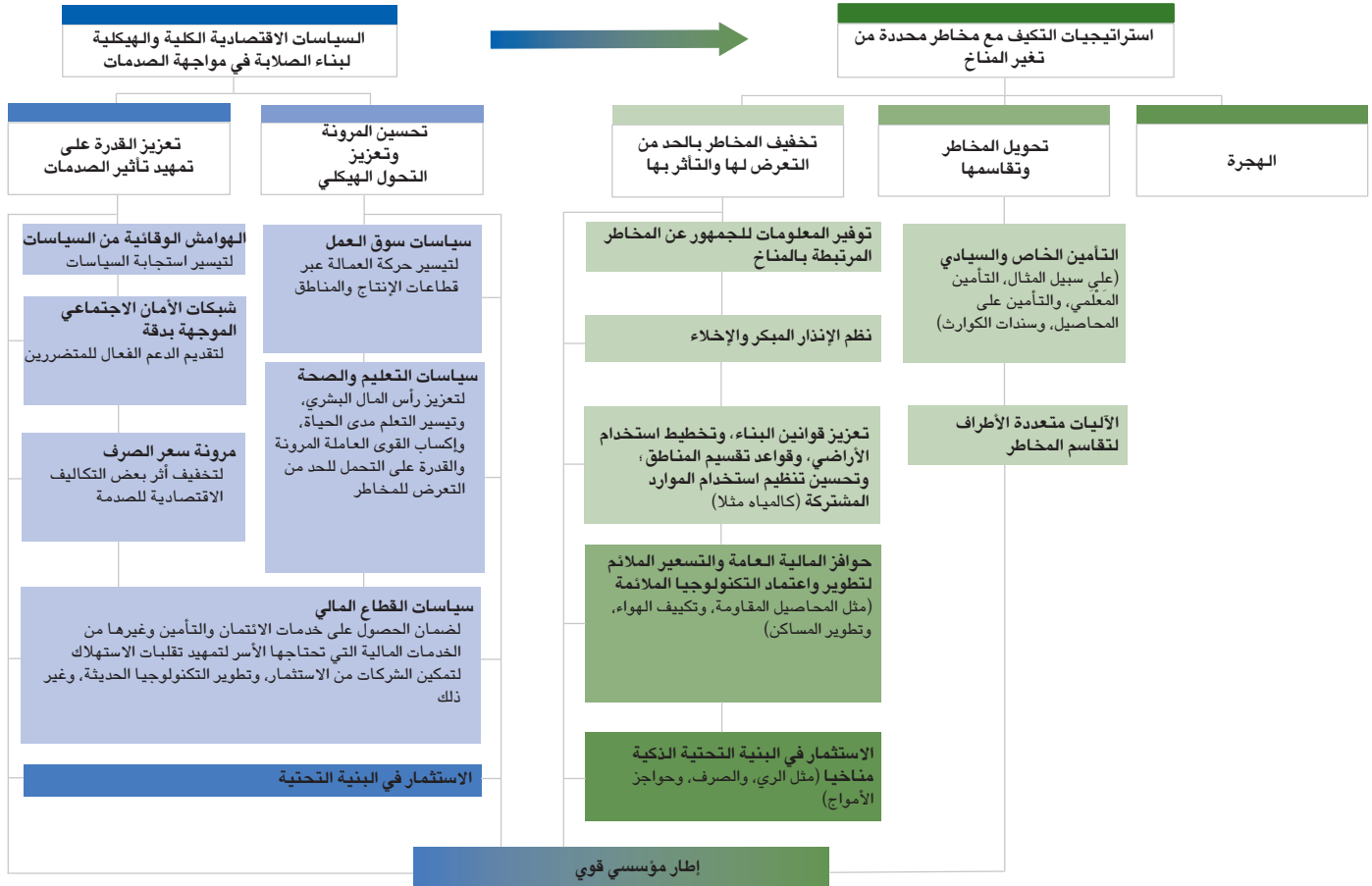
يبحث هذا القسم كيف يمكن للسياسات والمؤسسات والخصائص القطرية الأخرى تخفيف العواقب السلبية لصدمة حرارة الجو وتغير المناخ. ويبدأ بمناقشة مجموعة الأدوات المتاحة أمام صناع السياسات والوكلاء من القطاع الخاص لمواجهة صدمات الأحوال الجوية، ثم يعرض أدلة توضيحية على مدى تأثير بعض السياسات، في الماضي، (إلى جانب المستوى العام للتنمية) على الرابط بين الأداء الاقتصادي الكلي وصدمة حرارة الجو. وتُستكمل الأدلة التجريبية في الإطار ٣-٢ بسيناريوهات نموذج التوازن العام الديناميكي لتحليل استجابة المجلات الاقتصادية الكلية إزاء صدمات الأحوال الجوية باستخدام مختلف المتغيرات البديلة للسياسات ذات الصلة. ويتناول الإطاران ٣-٣ و٣-٤ دراسات الحالة المتعلقة باستراتيجيات تكيف محددة. ويبحث هذا القسم أيضاً في الهجرة باعتبارها استجابة إزاء التغيرات المستمرة في المناخ مع بلوغ استراتيجيات التكيف منتهاها. وأخيراً، تتم مناقشة دور التعاون الدولي في دعم الجهود التي تبذلها البلدان لمواجهة صدمات الأحوال الجوية وتغير المناخ.

## مجموعة الأدوات

لتنظيم النقاش، يحدد هذا القسم الفرعي مجموعة أدوات تتمثل في إجراءات السياسة المحلية الممكنة والخيارات الخاصة التي قد تساعد في حماية النشاط الاقتصادي من صدمات الأحوال الجوية ومن المخاطر المصاحبة لتغير المناخ (الشكل البياني ٣-١٢).

<sup>٢٩</sup> تكشف الدراسات عن وجود اختلافات كبيرة في قدرة القطاعات المنفردة على التكيف مع صدمات معنية من الأحوال الجوية. فعلى سبيل المثال، تخلص دراسة Hsiang and Narita (2012) ودراسة Hsiang and Jina (2014) إلى أن البلدان الأكثر تعرضاً للأعاصير الاستوائية تعاني من أضرار أقل، مما يشير إلى أنها تعلمت كيفية مواجهة هذه الظواهر المتطرفة. وقد انخفضت معدلات الوفيات الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة انخفاضاً ملحوظاً مع مرور الوقت مع بدء استخدام تكييف الهواء في الولايات المتحدة (دراسة Barreca and others 2016). لكن هناك أدلة قليلة على تراجع حساسية المحاصيل الزراعية (دراسة Dell, Jones, and Emerick 2016) أو الناتج الكلي (دراسات Burke and Emerick 2016، Olken 2012، وDeryugina and Hsiang 2014، وBurke, Hsiang, and Mi-guel 2015a) إزاء تقلبات حرارة الجو.

### الشكل البياني ٣-١٢: مجموعة أدوات لمواكبة صدمات الأحوال الجوية وتغير المناخ



المصدر: إعداد خبراء صندوق النقد الدولي.

توفير المعلومات العامة، وقوانين البناء، وقوانين استخدام الأراضي وتقسيم المناطق، ووضع نظم الإنذار والإخلاء، إلى جانب الحوافز الموجهة للتكنولوجيا المرتبطة بالمناخ (مثل تكييف الهواء) وتحويل المخاطر المرتبطة بالظواهر الجوية وتقاسمها (مثل الكوارث الطبيعية، التي قد يزداد تواترها) من خلال الأسواق المالية. وقد تتضمن التدابير المشددة الاستثمار في البنية التحتية الذكية مناخيا، مثل تجديد العقارات وإنشاء (أو تطوير) نظم الري والصرف، وبناء الأحواض البحرية، وما شابه ذلك.<sup>٣١</sup> وتُصمم تدابير التكيف الملائمة خصيصا حسب المخاطر المرتبطة بالمناخ في كل منطقة والظروف المحلية؛ فمتطلبات البنية التحتية لمنطقة معرضة للفيضانات تختلف

للحد من احتمالات التعرض للمخاطر عن طريق السياسات والمؤسسات التي تسهل عملية إعادة التوزيع المطلوبة، مثل تلك التي تضمن الحصول على تمويل، ومرونة أسواق العمل، والاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية.<sup>٣٠</sup> كذلك فإن تخفيف المخاطر المرتبطة بتغير المناخ سيقترض تطبيق سياسات تكيف بعينها لمساعدة البلدان على الحد من تعرضها للظواهر المناخية ومواجهة مخاطرها. وبعد تحديد مخاطر تغير المناخ الأساسية في منطقة معينة، يمكن تطبيق تدابير التكيف «المخففة» و«المشددة» على السواء (دراسة Hallegatte 2009). وقد تتضمن التدابير المخففة تعزيز عملية

<sup>٣١</sup> راجع دراسات Hallegatte (2009)، Hallegatte, Lecocq, and, Cabezon and others (2015)، و IPCC (2014)، و de Perthuis (2011)، و OECD (2015a)، و Farid and others (2016)، و Hallegatte and others (2016)، و IMF (2016a)، و IMF (2016b) للإطلاع على مناقشة شاملة لمختلف استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ.

<sup>٣٠</sup> يعد تصنيف السياسات الذي يعرضه الشكل البياني ٣-١٢ تصنيفا فضفاضيا نوعا ما. ومن شأن زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية مساعدة المزارعين على تمهيد تقلبات الاستهلاك عندما يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى تلف المحاصيل، وعلى الاستثمار في التكنولوجيا اللازمة للحيلولة دون وقوع الأضرار في المستقبل (مثل شراء بذور مقاومة للحرارة).

### الفصل ٣ آثار صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن أن تواكبها البلدان منخفضة الدخل؟

وتشير النتائج إلى أن وجود السياسات والمؤسسات السليمة قد يساعد على تخفيف آثار صدمات حرارة الجو إلى حد ما. ويكون الأثر الفوري لصدمة حرارة الجو أقل قليلاً في البلدان التي تتحمل دين عام أقل، وتحصل على قدر أكبر من تدفقات المعونة الأجنبية، وتطبق أسعار صرف أكثر مرونة. ولا يكون هناك أي اختلاف ملحوظ في حالة وجود هوامش وقائية نقدية (والمتميز البديل لها هو التضخم دون مستوى الرقمين) أو احتياطات دولية (الشكل البياني ٣-١٣). ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن مدى التخفيف الذي تتيحه الهوامش الوقائية محدود وقصير الأجل.

وتكون الأدلة أكثر إقناعاً إلى حد ما في حالة السياسات الهيكلية والخصائص القطرية التي تعتبر مهمة عادة لتيسير إعادة توزيع عوامل الإنتاج على القطاعات والتحول الهيكلي بوجه عام. ورغم أن عدم اليقين الذي يحيط بالتقديرات التجريبية غالباً ما يكون كبيراً للغاية، يبدو أن الأثر السلبي لارتفاع درجة الحرارة على المدى المتوسط يتلاشى عندما تكون الأسواق المالية المحلية والدولية أكثر تنظيمًا، وأسعار الصرف مرنة، والبنية التحتية متوافرة على نطاق واسع، والمؤسسات الديمقراطية قوية، ويكون توزيع الدخل متساوياً تقريباً — أي في الاقتصادات الأكثر تقدماً (الشكل البياني ٣-١٤).

وتعكس الأنماط التي أظهرتها البيانات إلى حد كبير عمليات محاكاة نموذج التوازن العام الهيكلي الديناميكي، والتي يمكن أن تعزل بدقة الآثار السببية لتوافر الهوامش الوقائية، وتكاليف تعديل رأس المال، وجودة المؤسسات، والاستثمار في استراتيجيات التكيف (الإطار ٣-٢). وتتسق هذه الأنماط أيضاً مع النتائج التجريبية التي تبين أن أضرار الظواهر الجوية المتطرفة والكوارث الطبيعية تكون أقل في البلدان التي لديها أسعار صرف مرنة، وخدمات مالية متوافرة بسهولة، ومؤسسات قوية. ٣٤، ٣٣

٣٣ راجع دراسات Kahn (2005)، وNoy (2009)، وMcDer- (2013) وFelbermayr and Burgess and others (2014)، وmott, Barry, and Tol Von Peter, Gröschl للاطلاع على دور التطوير المالي؛ ودراسات Lee, Vil-، Breckner and others (2016)، وDahlen, and Saxena (2012)، وlaruel, and Gaspar (2016) للاطلاع على دور تغلغل التأمين. وتتوصل دراسات Kahn (2005)، وNoy (2009)، وFelbermayr and Gröschl (2014) إلى أدلة على دور المؤسسات؛ وتبحث دراسة Ramcharan (2009) دور أسعار الصرف في تقليل الأضرار الناجمة عن الظواهر الجوية المتطرفة والكوارث الطبيعية.

٣٤ هناك دراستان تقدمان حجة قوية على أهمية إعادة التوزيع القطاعي في تخفيف خسائر الناتج الناجمة عن تغير المناخ. فعند قياس كمية آثار تغير المناخ على الأسواق الزراعية باستخدام بيانات جزئية من ١,٧ مليون حقل حول العالم، تخلص دراسة Costinor, Donaldson, and Smith (2016) إلى أن خسائر الرفاهية قد تكون أكبر بمقدار ثلاث مرات في حالة عدم قدرة المزارعين على تحويل الإنتاج لمواجهة الظروف المناخية المتغيرة والميزة النسبية. وتثبت دراسة Colmer (2016)، وهي دراسة تجريبية، أن انتقال العمالة من الزراعة إلى الصناعة التحويلية في الهند يمكن أن يوازن إلى حد كبير الخسائر الاقتصادية الإجمالية المرتبطة بالتغيرات في الإنتاجية الزراعية الناتجة عن الأحوال الجوية.

إلى حد كبير عن تلك اللازمة لمنطقة تتعرض كثيراً لنوبات الجفاف. وهذه الخصوصية، إلى جانب عدم وجود بيانات قابلة للمقارنة بشأن تدابير التكيف، تحول دون إجراء تحليل تجريبي قُطري مقارنة. ومع ذلك، فقد ثبت أن دراسات الحالة المتعلقة باستراتيجيات التكيف يمكن أن توفر رؤية متعمقة، ويعرضها الإطار ٣-٣. ويتناول الإطار ٣-٤ دور الأسواق المالية في تقاسم المخاطر المرتبطة بالأحوال الجوية وتحولها.

وتتحقق مزايا إضافية مهمة عند الجمع بين السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية العامة واستراتيجيات تكيف محددة: فمن المرجح أن تؤدي التنمية الاقتصادية والمؤسسية إلى تعزيز قدرة البلدان على مواكبة تغير المناخ والاستثمار في استراتيجيات تكيف محددة. فوجود مؤسسات أقوى، على سبيل المثال، يزيد من فعالية إنفاذ التدابير المخففة، في حين أن الحيز المالي يتيح الاستثمار في البنية التحتية اللازمة. وفي المقابل، يمكن تسهيل التنمية حتى في ظل عدم تغير المناخ من خلال بعض استراتيجيات التكيف، مثل الاستخدام الكفء للمياه أو المساكن القادرة على تحمل المناخ أو تنويع النشاط (دراسة Farid and others 2016).

وأخيراً، مع بلوغ استراتيجيات التكيف منتهاها، يمكن أن يواجه الوكلاء الاقتصاديون التغيرات المستمرة في المناخ وما يرتبط بها من خسارة في الدخل بالانتقال إلى مناطق جغرافية أخرى.

### دور السياسات والمؤسسات المحلية: أدلة تجريبية

من أجل دراسة مدى قدرة السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية والخصائص القطرية على الحد من أثر صدمات الأحوال الجوية، يوسع التحليل نطاق المنهج التجريبي المذكور آنفاً عن طريق السماح بتباين استجابة ناتج الفرد إزاء صدمات الأحوال الجوية حسب مختلف المتغيرات البديلة لركائز هذه السياسات والمؤسسات، حيث يتم إدراج كل منها على حدة في التحليل. ٣٢ ومن المهم التأكيد على أنه بينما التقلبات في درجات الحرارة وتساقط الأمطار خارجية المنشأ بالفعل، وهو ما يسمح بتحديد تأثيرها السببي، فإن الاختلافات في السياسات والمؤسسات بين البلدان ومع مرور الوقت ليست كذلك. وبالتالي، ينبغي تفسير علاقات الارتباط المقدر على أنها تشير إلى التأثير السببي وحسب.

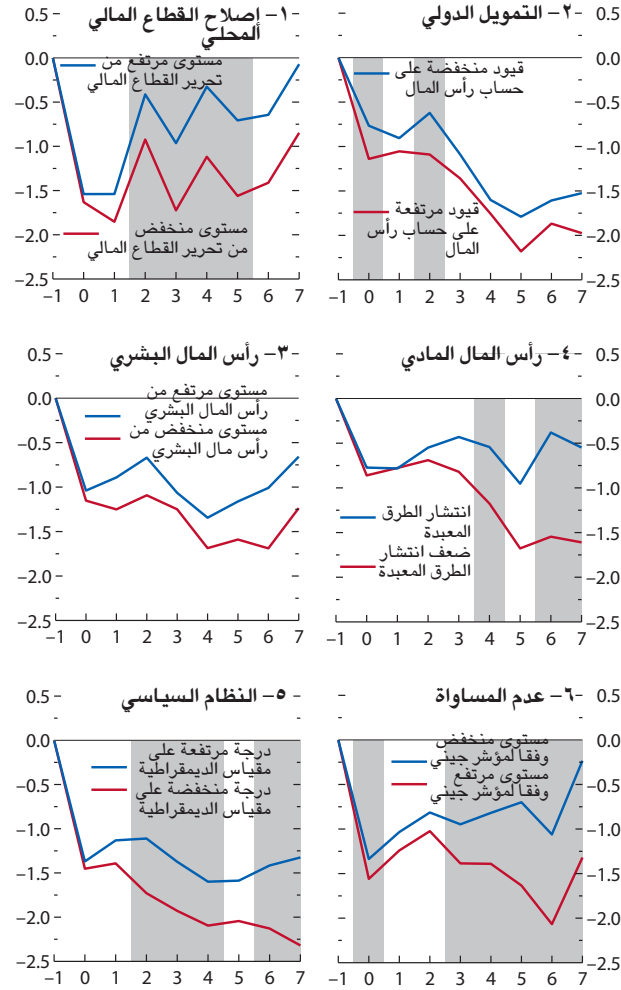
٣٢ بشكل أكثر تحديداً، يتم توسيع المعادلة (٣-٢) في المواصفة المقدر لتشمل حد التفاعل بين صدمة الأحوال الجوية ومتغير السياسات. وعلى سبيل التبسيط، تقتصر العينة على البلدان التي يتجاوز متوسط درجات الحرارة فيها ١٥ درجة مئوية، حيث يكون لارتفاع درجة الحرارة تأثير سلبي خطي ذو دلالة إحصائية على النشاط الاقتصادي. راجع المرفق ٣-٣ للاطلاع على مزيد من التفاصيل.



### الشكل البياني ٣-١٤: دور السياسات الهيكلية والمؤسسات

(٪، السنوات على المحور السيني)

تشير بعض الأدلة إلى أن أثر ارتفاع درجة الحرارة على الناتج للفرد يبلغ مستوى أقل بصورة طفيفة في البلدان التي لديها أسواق مالية أكثر تنظيماً، ورأس مال مادي أكبر، ومؤسسات أكثر ديمقراطية، ودرجة أقل من عدم المساواة في توزيع الدخل.

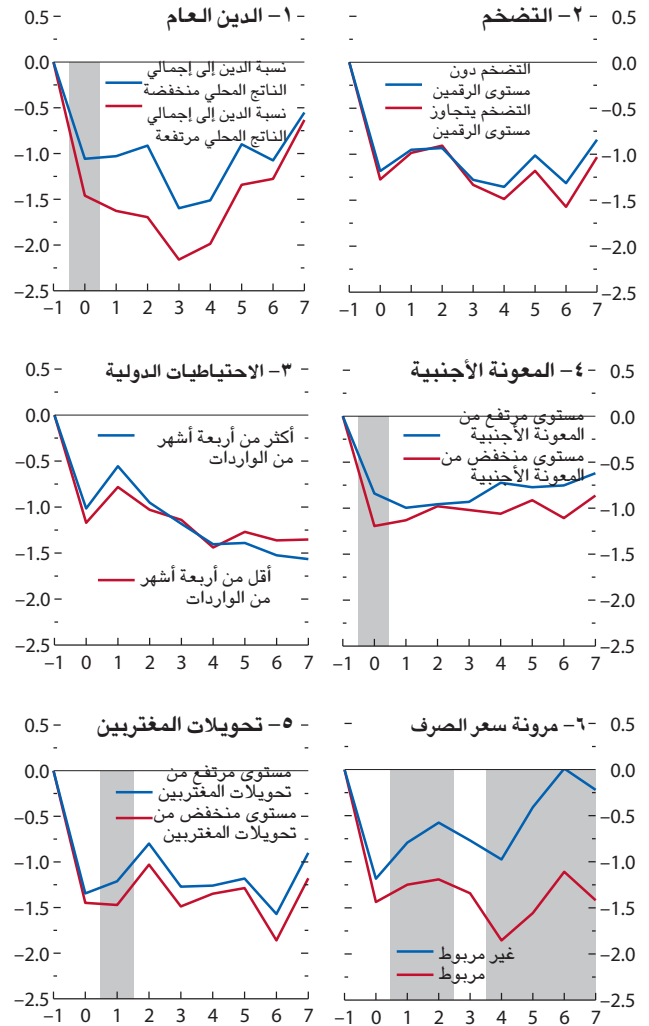


المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: تبين اللوحات مدى تباين أثر ارتفاع الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة على الناتج للفرد في عينة البلدان التي يتجاوز متوسط درجات حرارتها ١٥ درجة مئوية حسب المتغيرات التجريبية البديلة لأطر السياسات الهيكلية والمؤسسات. ويمثل الأفق صفراً سنة حدوث الصدمة. وتشير المساحات الرمادية إلى أن الخطوط الزرقاء والحمراء تختلف اختلافاً كبيراً عن بعضها عند مستوى ١٥٪. راجع المرفق ٣-٢ للاطلاع على التعريف الدقيق لمتغيرات السياسة.

### الشكل البياني ٣-١٣: دور الهوامش الوقائية التي تتيحها السياسات

(٪، السنوات على المحور السيني)

هناك بعض الأدلة التي تشير إلى أن الأثر المتزامن لدرجة الحرارة على الناتج للفرد يبلغ مستوى أقل بصورة طفيفة في البلدان التي تتحمل دين عام أقل، وتدخلها تدفقات أكبر من المعونة الأجنبية، وتطبق أسعار صرف مرنة.

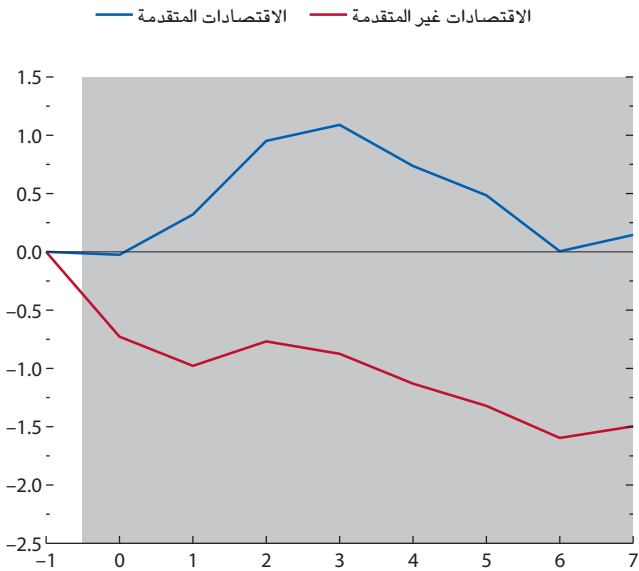


المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: تبين اللوحات كيفية تباين أثر ارتفاع الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة على الناتج للفرد في عينة البلدان التي يتجاوز متوسط درجات حرارتها ١٥ درجة مئوية حسب المتغيرات التجريبية البديلة لهوامش الوقائية المتاحة من خلال السياسة. ويمثل الأفق صفراً سنة حدوث الصدمة. وتشير المساحات الرمادية إلى أن الخطوط الزرقاء والحمراء تختلف اختلافاً كبيراً عن بعضها عند مستوى ١٥٪. راجع المرفق ٣-٢ للاطلاع على التعريف الدقيق لمتغيرات السياسة.

### الفصل ٣ آثار صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن أن تواكبها البلدان منخفضة الدخل؟

#### الشكل البياني ٣-١٥: دور التنمية: أدلة من البيانات على مستوى الحكومة دون المركزية (%، السنوات على المحور السيني)

الأثر السلبي لارتفاع درجة الحرارة على الناتج يكون أوضح في الاقتصادات غير المتقدمة



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يوضح الشكل البياني مدى تباين أثر ارتفاع الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة في عينة الولايات أو المقاطعات التي يتجاوز متوسط درجات حرارتها ١٥ درجة مئوية حسب مؤشر بيبيس ما إذا كانت الولاية أو المقاطعة تقع في اقتصاد متقدم أم لا. ويمثل الأفق صفراً سنة حدوث الصدمة. وتشير المساحات الرمادية إلى أن الخطوط الزرقاء والحمراء تختلف اختلافاً كبيراً عن بعضها عند مستوى ١٥٪.

خلال الهجرة داخل حدود البلدان<sup>٣٨</sup> وتزداد ندرة الأدلة على الاستجابات من خلال الهجرة الدولية وعادة ما تركز على التدفقات من البلدان المنفردة.<sup>٣٩</sup>

<sup>٣٨</sup> راجع دراسة Gray and Mueller (2012b) للاطلاع على أدلة من بنغلاديش، ودراسات Boustan, Kahn, and Rhode (2012)، وFeng, Op، وHornbeck and، وpenheimer, and Schlenker (2012)، وNaidu (2014)، وغيرها للاطلاع على أدلة من الولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى، تخلص دراسة Deryugina (2011) إلى عدم وجود أي استجابة من السكان خلال السنوات العشرة التي أعقبت إعصار أصاب أراضي الولايات المتحدة، لكنها توثق حدوث زيادة كبيرة في مدفوعات التحويلات الحكومية.

<sup>٣٩</sup> تخلص دراسة Munshi (2003) على سبيل المثال، إلى انتقال عدد أكبر من المهاجرين من المكسيك إلى الولايات المتحدة عندما يقل سقوط الأمطار في مجتمع مكسيكي معين - وهو نمط أكدته أيضاً دراسة (Feng, Krueger, and Oppenheimer (2010). كذلك فإن الأدلة التي ينفرد بها كل بلد تشمل إثيوبيا (دراسة Gray and Mueller 2012a)، وإندونيسيا (دراسة Bohra-Mishra, Oppenheimer, and Hsiang 2014)، وباكستان (دراسة Mueller, Gray and Kosec 2014)، وسوريا (Kelley and others (2015). وتحتوي دراسة Barrios, Bertinelli, and Strobl (2006)، ودراسة Marchiori, Maystadt, and Schumacher (2012) على أدلة من عدة بلدان في إفريقيا جنوب الصحراء.

وهناك منهج بديل يستفيد من البيانات القطرية على المستوى اللامركزي لتقييم ما إذا كانت التنمية تقلل بدرجة أكبر بكثير من التعرض لمخاطر صدمات الأحوال الجوية. ومن الصعب أن نثبت بشكل قاطع ما إذا كان لدرجة الحرارة أثر حدي أقل على الأداء الاقتصادي الكلي في الاقتصادات المتقدمة، لأن عدداً قليلاً جداً منها هو الذي لديه مناخ حار. غير أن بعض الاقتصادات المتقدمة الأكبر حجماً، مثل الولايات المتحدة، يضم عدة مناطق مناخية.<sup>٣٥</sup> ويتيح عدم التجانس الجغرافي هذا داخل بلد واحد تحديد ما إذا كان النشاط الاقتصادي في الولايات أو المقاطعات «الحارة» داخل الاقتصادات المتقدمة يتأثر بارتفاع درجة الحرارة على غرار النشاط الاقتصادي في ولايات أو مقاطعات اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي يكون متوسط درجات الحرارة فيها مماثلاً. وفي الواقع، يشير التحليل إلى أن صدمات حرارة الجو تضر المناطق الحارة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بدرجة أكبر بكثير مقارنة بالمناطق الحارة في الاقتصادات المتقدمة (الشكل البياني ٣-١٥). لذلك، يبدو أن التنمية الاقتصادية تحمي البلدان، إلى حد ما، من تقلبات الأحوال الجوية.<sup>٣٦</sup>

#### دور الهجرة

تمثل الهجرة استراتيجية أخرى من استراتيجيات التكيف التي يمكن أن تنتهجها الأسر المتضررة من صدمات الأحوال الجوية والتغير المستمر في المناخ - وهي استراتيجية تحدث تداعيات مهمة عبر الحدود. ومن الناحية النظرية، يكون تأثير صدمات الأحوال الجوية على الهجرة غامضاً (دراسة Dell, Jones, and Olken 2014). فرغم أن انخفاض مستويات الدخل، ومخاوف السلامة، وعدم الراحة الفسيولوجية تشكل حوافز قوية للانتقال إلى مكان آخر، فإن التأثير السلبي للصددمات الجوية على الدخل قد يُضعف قدرة الأسر على تحمل نفقات المواصلات وغيرها من نفقات الانتقال إلى مكان آخر (دراسة Carleton and Bryan, Chowdhury, and Mobarak 2014). وقد وثقت العديد من الدراسات التجريبية التكيف مع صدمات الأحوال الجوية والكوارث الطبيعية من

<sup>٣٥</sup> يبلغ المتوسط السنوي لدرجات الحرارة في ولايتي مين وتكساس الأمريكيتين حوالي ٧ درجات مئوية و ٢١ درجة مئوية على الترتيب. يحول نقص البيانات دون التحديد الدقيق للقنوات التي تؤدي التنمية من خلالها إلى إضعاف العلاقة بين الطقس والأداء الاقتصادي ككل. فقد يكون النشاط الاقتصادي في المناطق الحارة داخل الاقتصادات المتقدمة محمياً بقدر أكبر من صدمات حرارة الجو، نظراً لأن الأسر المعرضة لهذه الصدمات لديها فرص أفضل للوصول إلى آليات التكيف اللاحق (مثل الحماية الاجتماعية) أو قللت احتمالات تعرضها للصددمات عن طريق استراتيجيات التكيف السابق (مثل تنوع النشاط، واعتماد نظم تكييف الهواء، وما شابه ذلك).

<sup>٣٦</sup> قد يحدث أيضاً تغير طفيف في السلوك (دراسة Baez and others (2017) نتيجة نقص المعرفة وعدم اليقين بشأن المخاطر الناجمة عن التغير البطيء في الظروف المناخية (دراسة Lee and others 2015) إلى جانب تقديم المساعدات الحكومية للمناطق المعرضة للكوارث.

(راجع دراسة 2011 Black and others، ودراسة 2017 Chen and others). ويتسق هذا التفسير مع نتائج دراسة Hallegatte and others (2016) التي تشير إلى أن الأسر الأشد فقرا في البلدان منخفضة الدخل غالبا ما تكون الأكثر عرضة لتغيرات المناخ والأكثر تأثرا بها، وهي أيضا على وجه التحديد الأسر التي لديها أقل الموارد المتاحة لتمويل الانتقال إلى أماكن أخرى. وقد تنشأ تدفقات كبيرة من المهاجرين، يمكن أن تتسرب عبر حدود البلدان، إذا أدى تغير المناخ إلى ارتفاع كبير في مستويات سطح البحر. وقد يصبح مئات الملايين من السكان في المناطق المنخفضة عرضة لمخاطر الفيضانات، مما يجبرهم على ترك منازلهم والانتقال إلى مناطق أخرى (دراسة 2009، 2007 Usery, Choi, and Finn). ففي الولايات المتحدة وحدها، قد يتضرر أكثر من أربعة ملايين نسمة يعيشون في المناطق الساحلية إذا ارتفعت مستويات المحيطات بمقدار ٨٠ سنتيمترا حسب توقعات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بحلول عام ٢١٠٠ في ظل سيناريو التغير المناخي الكامل. وإذا ارتفعت مستويات سطح البحر بمقدار الضعف، سيتجاوز عدد السكان المتضررين ١٣ مليون نسمة (دراسة 2016 Hauer, Evans, and Mishra).

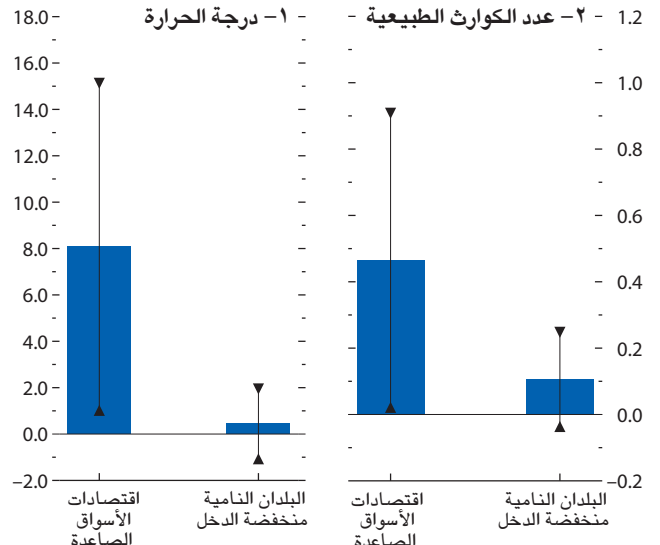
## الدعم الدولي

تغير المناخ هو مؤثر خارجي عالمي، ولن تستطيع البلدان معالجة أسبابه أو عواقبه بمفردها. وتدعو الآراء التي تنادي بالعدالة والكفاءة إلى الدعم الفعال من المجتمع الدولي لمساعدة البلدان منخفضة الدخل على وضع تدابير التكيف وتمويلها وتنفيذها للتعامل مع عواقب تغير المناخ دون التنازل عن الأهداف الإنمائية. فعلى أساس العدالة، لم تسهم البلدان منخفضة الدخل إلا بقدر ضئيل في انبعاثات غازات الدفيئة، إلا أنها الأكثر عرضة لعواقبها الضارة، كما هو موضح في هذا الفصل. وعلى أساس الكفاءة، من شأن إلزام البلدان التي ساهمت و/أو تساهم حاليا بشكل كبير في تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي بتحمل بعض تكاليف التكيف في البلدان منخفضة الدخل أن يساعد على تعويض عدم قيام البلدان المسؤولة عن التلوث باستدخال تكلفة انبعاثات غازات الدفيئة بالكامل. ورغم أن منافع التكيف محلية إلى حد كبير، فإن النجاح في مواجهة صدمات الأحوال الجوية وتغير المناخ يمكن أن يحول دون حدوث تداعيات كبيرة عبر الحدود، على سبيل المثال عن طريق وقف الهجرة السكانية التي يتسبب فيها المناخ.

والدعم المقدم من المجتمع الدولي في شكل تمويل ميسر لأنشطة مواجهة تغير المناخ سيكون في غاية الأهمية لتعبئة الموارد اللازمة لتعزيز الصلابة في مواجهة تغير المناخ في البلدان منخفضة الدخل (راجع الإطار ٣-٦). ومن الخطوات المهمة في هذا الشأن، التزام الاقتصادات المتقدمة بأن تساهم معا بمبلغ ١٠٠ مليار دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠ من أجل أنشطة تخفيف الآثار والتكيف في البلدان النامية،

## الشكل البياني ٣-١٦: أثر درجات الحرارة والكوارث الطبيعية على الهجرة الدولية (نقاط مئوية من مجموع سكان بلد المنشأ)

في عينة البلدان التي يتجاوز متوسط درجات حرارتها ١٥ درجة مئوية، تحدث الهجرة بسبب ارتفاع درجة الحرارة وزيادة عدد مرات حدوث الكوارث الطبيعية، لكنها لا تحدث إلا من بلدان بخلاف البلدان النامية منخفضة الدخل.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يتم الحصول على التقديرات عن طريق اندحار السلاسل الزمنية المقطعية لآثار ارتفاع متوسط درجات الحرارة خلال ١٠ سنوات بمقدار درجة مئوية واحدة وعدد الكوارث الطبيعية على نسبة المهاجرين. راجع المرفق ٣-٤ للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول البيانات، والمواصفة، والتقدير. وتشير الخطوط الرأسية إلى فترات ثقة بنسبة ٩٠٪.

ويستند التحليل إلى دراسة (2016 Cattaneo and Peri)، ويبحث فيما إذا كانت صدمات الأحوال الجوية والكوارث الطبيعية تؤدي إلى الهجرة<sup>٤٠</sup>، وتشير النتائج إلى حدوث الهجرة بسبب ارتفاع درجات الحرارة وزيادة عدد مرات وقوع الكوارث المرتبطة بالأحوال الجوية، لكنها لا تحدث إلا من البلدان التي يستطيع سكانها عادة تحمل تكاليفها، مما يؤكد النتائج التي تخلص إليها دراسة Cattaneo and Peri's (2016) (الشكل البياني ٣-١٦؛ والجدول ٣-٤-١ في المرفق). ويبدو أن صدمات الدخل الناجمة عن الأحوال الجوية تحاصر الأسر في البلدان النامية منخفضة الدخل، والتي غالبا ما تعاني من تراجع فرص الحصول على المدخرات والائتمان

<sup>٤٠</sup> من خلال التركيز على عينة البلدان التي لا يقل المتوسط السنوي لدرجات الحرارة فيها عن ١٥ درجة مئوية، كما هو الحال في القسم الذي يحمل عنوان «دور السياسات والمؤسسات المحلية: أدلة تجريبية»، يربط التحليل بين نسبة المهاجرين من بلد ما ومتوسط درجات الحرارة، وتساقط الأمطار، وعدد مرات حدوث الكوارث الطبيعية على مدار عشر سنوات، مع استبعاد الخصائص القطرية التي لا تتغير بمرور الزمن والصدمات العرقية ذات الخصوصية الإقليمية والعالمية. راجع المرفق ٣-٤ للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

### الفصل ٣ آثار صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن أن تواكبها البلدان منخفضة الدخل؟

الضوء أيضا على الدور الذي يمكن أن يقوم به التحول الهيكلي في البلدان منخفضة الدخل (أي التحول من اقتصاد يعتمد على الزراعة إلى اقتصاد أكثر اعتمادا على الخدمات) في التخفيف من تأثير تغير المناخ. ويستكمل الإطار ٣-٥ التحليل باستعراض الأدلة على آثار التغيرات المناخية عبر التاريخ على الأداء الاقتصادي في المدى الطويل.

وتستند عمليات المحاكاة إلى نموذج الدين والاستثمار والنمو (DIG) الوارد في دراسة (Buffie and others, 2012)، الذي يرصد الجوانب ذات الصلة بالبلدان منخفضة الدخل — مثل انخفاض كفاءة الاستثمار العام وارتفاع تكاليف تعديل رأس المال — ويمكن توسيع نطاقه بسهولة لإدراج عملية التحول الهيكلي.<sup>٤٣</sup> وهذه الجوانب التي يرصدها نموذج الدين والاستثمار والنمو تجعله من النماذج المفضلة عند دراسة تأثير تغير المناخ في البلدان منخفضة الدخل مقارنة بنماذج التقييم المتكامل (IAMs) التي يشيع استخدامها بدرجة أكبر في تقدير آثار تغير المناخ.<sup>٤٤</sup>

وفي نموذج الدين والاستثمار والنمو، تجمع الشركات بين العمالة ورأس المال الخاص والبنية التحتية لتحقيق الناتج. ويقوم المستهلكون بعرض العمل وتحقيق منفعة باستهلاك السلع التجارية وغير التجارية، بينما تقوم الحكومة بجمع الإيرادات، وإعادة توزيع الدخل، والاستثمار في البنية التحتية التي تمولها عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي، والمنح، وتحويلات المغتربين. واستنادا إلى النتائج التجريبية، يتم إعداد نماذج التغير في مستويات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بناء على معطيات خارجية على مستوى القطاعات المنفردة كدوال تربيعية لدرجات الحرارة، بينما يتم تحديد جميع المعلمات الأخرى بوجه عام كما ورد في دراسة Buffie and others (2012).<sup>٤٥</sup>

<sup>٤٣</sup> للاطلاع على وصف تفصيلي للنموذج، راجع دراسة Buffie and others (2012) والمرفق ٣-٥.

<sup>٤٤</sup> أشهر نماذج التقييم المتكامل الثلاثة هي «النموذج الديناميكي المتكامل للمناخ والاقتصاد» (DICE)، ونموذج إطار المناخ لعدم اليقين والتفاوض والتوزيع، و«نموذج تحليل السياسات المتعلقة بظاهرة الدفئية». و«النموذج الإقليمي المتكامل للمناخ والاقتصاد» (RICE) هو نموذج ديناميكي متكامل للمناخ والاقتصاد يتضمن الأقاليم، و«نموذج تنفيذ تدابير التكيف في النموذج الديناميكي المتكامل للمناخ والاقتصاد» (AD-DICE) هو شكل من أشكال النموذج الديناميكي المتكامل للمناخ والاقتصاد يتضمن التكيف. وتحتوي دراسات Anthoff and Tol (2010)، وHope (2011)، وNordhaus and Sztorc (2013) على وصف لهذه النماذج. وعادة ما تكون نماذج التقييم المتكامل الحالية غير مقسمة جغرافيا بما يكفي، مما يؤدي إلى تجميع الاقتصادات ذات مستويات الدخل المختلفة ومتوسطات درجات الحرارة المختلفة معا. وتشمل هذه النماذج مختلف حلقات الآثار المرتدة بين الانبعاثات والنمو والمناخ التي تشكل أهمية أقل بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل. وهي عادة غير مناسبة تماما لتحليل قضايا القطاعات والتحول الاقتصادي الهيكلي.

<sup>٤٥</sup> على سبيل التحديد،  $TFP_{t+1} - TFP_t = \beta_1 (T_{t+1} - T_t) + 2\beta_2 (T_{t+1} - T_t)$ ، حيث تشير  $TFP_t + \Delta TFP_t$  إلى معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج الذي يسود في ظل عدم تغير المناخ، ويفترض أن يبلغ ٨٪، استنادا إلى تنبؤات النمو على المدى المتوسط للبلدان منخفضة الدخل الواردة في تقرير «أفاق الاقتصاد العالمي». وتشير  $\beta_1$  و  $\beta_2$  إلى المعاملين التقديرين للحددين الخطي والتربيعي لدرجة الحرارة في

وهو ما عززه اتفاق باريس لعام ٢٠١٥.<sup>٤٦</sup> وإلى جانب المساعدات المالية، فإن نقل تدابير التكيف الملائمة والوسائل التكنولوجية النظيفة إلى البلدان منخفضة الدخل يمكن أن يزيد من تعزيز جهودها لمواجهة تغير المناخ من خلال تحسين فرص الحصول على التكنولوجيا الحديثة واكتساب المهارات والمعرفة. وقد اتخذت عدة مبادرات بموجب «اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ» عززت التبادل الدولي للمعرفة فيما يتعلق بالممارسات السليمة في مجال التكيف (مثل آلية تعلم التكيف)، التي يمكن إدماجها ضمن الخطط الوطنية والمحلية. ويمكن أيضا لآليات تقاسم المخاطر متعددة الأطراف، مثل مرفق التأمين ضد أخطار الكوارث في منطقة البحر الكاريبي والمرفق الإفريقي لمواجهة المخاطر، أن تساعد البلدان من خلال إجراءات مواجهة الطوارئ عقب وقوع كارثة مباشرة، على النحو الوارد في الإطارين ٣-٣ و٣-٤.

وإدراكا من صندوق النقد الدولي للتحديات التي يشكلها تغير المناخ، فإنه يقدم مع غيره من المؤسسات المالية الدولية، دعما فنيا وماليا مباشرا للدول الصغيرة والبلدان الأخرى المعرضة لمخاطر الأحوال الجوية. ولتعزيز التكيف، فإنه يقدم المشورة في مجال السياسات وبناء القدرات بشأن كيفية تعزيز أطر إدارة الاقتصاد الكلي والمخاطر، وتحديد التوازن المناسب بين التأمين الذاتي وتحويل المخاطر، وتعزيز الاستثمار والنمو لبناء الصلابة.<sup>٤٧</sup> وقام الصندوق أيضا برفع الحدود السنوية لاستفادة البلدان الضعيفة من الموارد المتاحة في إطار التسهيل الائتماني السريع وأداة التمويل السريع لتقديم المساعدة السريعة للبلدان التي لديها احتياجات عاجلة لتمويل المدفوعات، بما في ذلك نتيجة الكوارث الطبيعية (تقرير IMF 2016b).

### آثار ارتفاع درجات الحرارة على المدى الطويل — منهج قائم على نماذج

وضعت الدراسة التجريبية الواردة في هذا الفصل حتى الآن تقييما للآثار الاقتصادية الكلية لصددمات الأحوال الجوية على المديين القصير والمتوسط. ويُدْرَج هذا القسم هذه التقديرات في نموذج للتوازن العام الديناميكي بهدف إلقاء الضوء على الآثار المحتملة طويلة المدى لارتفاع درجة الحرارة على إجمالي الناتج المحلي والاستثمار والدين العام في بلد ممثل صغير مفتوح ومنخفض الدخل. ويلقي النموذج

<sup>٤٦</sup> تختلف التقديرات، ولكن هناك اتفاق عام على أن احتياجات الاقتصادات النامية للتكيف تبلغ مليارات الدولارات سنويا (دراسة Margulis and Narain 2010، ودراسة UNEP 2016). ويؤكد اتفاق باريس مجددا التزام الاقتصادات المتقدمة ويوسع نطاق هذا الالتزام بالاشتراك معا في تعبئة ١٠٠ مليار دولار سنويا اعتبارا من عام ٢٠٢٠: فقد طالب الاقتصادات المتقدمة بقوة بتوسيع نطاق جهودها من خلال خارطة طريق محددة لتحقيق الهدف، ومن المتوقع، اعتبارا من عام ٢٠٢٥، أن تضع هدفا جماعيا جديدا حده الأدنى ١٠٠ مليار دولار سنويا (دراسة Farid and others 2016).

<sup>٤٧</sup> استكمل صندوق النقد الدولي في يونيو ٢٠١٧ أول تقييم لسياسات تغير المناخ في سيشيل بالتعاون مع البنك الدولي (IMF 2017).

## الشكل البياني ٣-١٧: تأثير ارتفاع درجة الحرارة على المدى الطويل في بلد ممثل نام منخفض الدخل: عمليات المحاكاة القائمة على نماذج

تشير عمليات المحاكاة القائمة على نماذج إلى أن ارتفاع درجات الحرارة المتوقع في ظل السيناريو المتوسط وسيناريو التغيير المناخي الكامل يمكن أن تترتب عليه عواقب اقتصادية كبيرة في بلد ممثل نام منخفض الدخل، في ظل ارتفاع مخاطر التطورات السلبية.

وتجري دراسة آثار تغير المناخ عن طريق عمليات محاكاة الاستجابة الاقتصادية الكلية للنتائج ونسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي والاستثمار الخاص إزاء ارتفاع درجات الحرارة المتوقع في ظل السيناريوهين اللذين أعدتهما الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، على النحو الوارد في قسم «التوقعات» الفرعي من هذا الفصل. وتشير عمليات المحاكاة إلى أنه في ظل السيناريوهين، يشهد البلد الممثل انخفاض الدخل خسائر اقتصادية كبيرة مقارنة بالسيناريو الأساسي وهو عدم تغير درجات الحرارة، نتيجة مخاطر النتائج دون المتوقعة (الشكل البياني ٣-١٧).

وفي ظل السيناريو الأخف، يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى تخفيض الناتج بنسبة ٤٪ بحلول عام ٢١٠٠ وتخفيض الاستثمار الخاص بنسبة ٥٪، حيث تواجه الشركات انخفاض الإنتاجية نتيجة ارتفاع درجات الحرارة بتخفيض الإنفاق الرأسمالي. والانخفاض النسبي في الناتج يعني زيادة في نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار نقطتين مئويتين بحلول عام ٢١٠٠. وفي ظل سيناريو التغيير المناخي الكامل، سيكون الأثر الاقتصادي الكلي أكبر بكثير، حيث ينخفض الناتج بحوالي ٩٪ عن مستواه في حالة عدم تغير المناخ، وينخفض الاستثمار الخاص بنسبة ١١٪، وترتفع نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٥ نقاط مئوية بحلول عام ٢١٠٠.

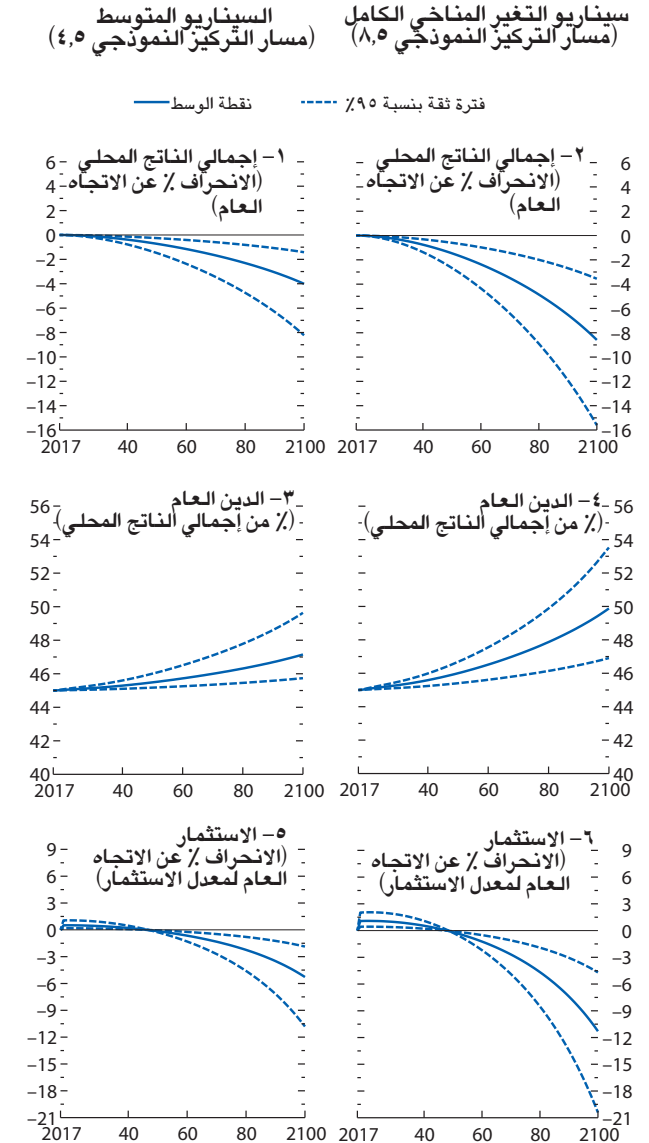
وفي المقابل، سيكون الأثر السلبي أقل بكثير في حالة النجاح في احتواء ارتفاع درجة الحرارة إلى أقل من درجتين مئويتين، وفقا لما ورد في اتفاق باريس لعام ٢٠١٥، مما يؤكد الأهمية الكبيرة لجهود التخفيف في الحد من الأضرار الناجمة عن تغير المناخ. ويتناول الإطار ٣-٦ أحدث التطورات في مجال جهود التخفيف من حدة تغير المناخ.

وهناك قدر كبير من عدم اليقين يحيط بتوقعات السيناريو المركزي هذه لأن التقديرات التجريبية لأثر صدمات حرارة الجو غير دقيقة، كما أن توقعات درجات الحرارة غير مؤكدة. لذلك، هناك فترات ثقة كبيرة تحيط بتوقعات السيناريو المركزي في هذا الفصل<sup>٤٧</sup> وهناك احتمال نسبته ٢,٥٪ أن ينخفض الناتج عن الاتجاه العام بنسبة تتجاوز ٨٪ في ظل السيناريو الأخف وبنسبة تتجاوز ١٦٪ في ظل سيناريو التغيير المناخي الكامل؛ وتماشيا مع انخفاض الناتج، يرتفع

المعادلة (٣-٢)، على النحو المبين في العمود (٥) من الجدول ٣-٣-١ في المرفق، والمعاد قياسهما ليتوافقا مع انخفاض إجمالي الناتج المحلي في النموذج عند ارتفاع درجة الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة، وتشير  $T_t$  إلى المتوسط السنوي لدرجات الحرارة في وسيط البلدان منخفضة الدخل في الزمن  $t$ ، حيث يتم تحديد درجة الحرارة الأولية عند ٢٥ درجة مئوية.

<sup>٤٦</sup> تتسق هذه النتائج إلى حد كبير مع التقديرات الأخرى القائمة على نموذج والخاصة بتأثير تغير المناخ على النحو الواردة مناقشته في دراسة (2009) Tol. وللاطلاع على مسح لتقديرات الأضرار الناجمة عن تغير المناخ على المستوى العالمي، راجع دراسة (2014) Tol ودراسة Nordhaus and Moffat (2017).

<sup>٤٧</sup> ترد في المرفق ٣-٥ تفاصيل إنشاء فترات الثقة. ولا تفسر هذه الفترات الاختلافات العشوائية في الظواهر الجوية أو الأحداث المتطرفة.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

### الفصل ٣ آثار صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن أن تواكبها البلدان منخفضة الدخل؟

على التقلبات في الأحوال الجوية السنوية. وإلى جانب ذلك، لا يرصد النموذج آثار الظواهر الجوية المتطرفة، التي تُلحق بالاقتصاد الكلي ضرراً دائماً، على النحو المبين في الإطار ٣-١ في حالة الأعاصير الاستوائية، وقد يزداد تواترها، مما قد يؤدي إلى تضخيم الضرر الناجم عنها. ولا توجد سوابق تاريخية لبعض الظواهر المتوقعة أو المحتملة (مثل ارتفاع مستويات سطح البحر) لاستخلاص الاستنتاجات منها، لكن قد ينجم عنها عواقب اقتصادية وخيمة جداً في كثير من البلدان منخفضة الدخل، لا يتم قياسها أيضاً في عمليات المحاكاة. وإلى جانب ذلك، لا تتضمن التوقعات على المدى الطويل العديد من القنوات التي يمكن أن يتأثر من خلالها النشاط الاقتصادي نتيجة ارتفاع درجات الحرارة وتغير المناخ بوجه عام، مثل انخفاض عرض العمالة بسبب ارتفاع معدل الوفيات والهجرة.

وبغض النظر عن هذه الصعوبات، يوجد قدر كبير من عدم اليقين بشأن كيفية إدراج التقديرات التجريبية للخسائر الاقتصادية في نموذج التوازن العام الديناميكي. وقد اتبع التحليل الوارد في هذا الفصل منهجاً متحفظاً للغاية، كما يفترض أن لصدمة الأحوال الجوية أثر دائم على مستوى الناتج. ومع ذلك، ترى عدة دراسات أن الأدلة التجريبية لا تتعارض مع الأثر المستمر على معدل نمو الناتج (دراسة Dell, Jones, and Olken 2012، ودراسة Burke, Hsiang, and Miguel 2015a). وبما أن الأثر على معدل النمو حتى وإن كان بسيطاً يفوق بدرجة كبيرة الأثر على مستوى الناتج، فإن العواقب السلبية لارتفاع درجة الحرارة في وسيط البلدان منخفضة الدخل ستكون أكبر بمقدار أضعافها إذا ما أُدرجت درجات الحرارة المرتفعة في النموذج على أساس أنها تؤثر على مسار نمو الناتج.<sup>٤٩</sup>

#### الملخص وانعكاسات السياسات

تمثل مواجهة تغير المناخ أحد التحديات الأساسية في القرن الحادي والعشرين، وهو تحدٍ يلقي بظلال كثيفة خاصة بالنسبة للاقتصادات النامية منخفضة الدخل. ويوثق هذا الفصل الارتفاع السريع للغاية في درجة الحرارة الذي شهدته الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية منخفضة الدخل على مدار

<sup>٤٩</sup> تشير تقديرات دراسة (Burke, Hsiang, and Miguel 2015a) إلى أن تغيرات المناخ في البلدان الحارة تسفر عن أضرار أكبر بكثير: حيث تقوم الدراسة بإدراج ارتفاع درجات الحرارة في النموذج على أساس أن له تأثيراً دائماً على معدل نمو الناتج، وليس على مستوى الناتج. وقد تنشأ آثار دائمة على النمو إذا تسببت صدمات الأحوال الجوية في إلحاق الضرر بنمو الإنتاجية بشكل دائم من خلال أثارها على المؤسسات أو الابتكار أو تراكم رأس المال البشري. وقد توصلت عدة دراسات إلى أدلة على تأثير النتائج بصدمة الأحوال الجوية، مما قد يؤثر بطبيعة الحال على نمو الإنتاجية (على سبيل المثال، من خلال الرابط بين الطقس والصراع أو بين الطقس ومستوى التحصيل العلمي)، لكن هناك صعوبة من الناحية التجريبية في تحديد مدة استمرار الضرر على النمو من خلال هذه القناة.

الدين العام ارتفاعاً كبيراً كنسبة من الناتج (بحوالي ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في ظل سيناريو أسوأ الحالات). وقد تنخفض نسبة الاستثمار الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي بنحو ٢٠٪ عن الاتجاه العام.

وهناك أسلوب بديل لقياس حجم أضرار تغير المناخ التي تلحق ببلد مثل منخفض الدخل وهو احتساب القيمة الحالية للنقص في الناتج الاقتصادي مقارنة بالسيناريو الأساسي وهو عدم تغير المناخ، والتعبير عن هذه القيمة الحالية كنسبة من الناتج الحالي.<sup>٤٨</sup> وباستخدام سعر خصم معقول ومعدل حسب النمو نسبته ١,٤٪، تكون القيمة الحالية لخسائر الناتج كبيرة، حيث تصل إلى ٤٨٪ و ١٠٠٪ من الناتج الحالي في ظل سيناريو مسار التركيز النموذجي ٤,٥ و سيناريو مسار التركيز النموذجي ٨,٥. على الترتيب.

وتفترض عمليات المحاكاة المذكورة أعلاه أن الهيكل الاقتصادي ساكن. لكن كما يتضح في القسم الفرعي بعنوان «قنوات التأثير»، يؤثر ارتفاع درجات الحرارة تأثيراً أكبر على بعض القطاعات الاقتصادية مقارنة بغيرها. فبالقارنة بقطاع الزراعة، على سبيل المثال، يبدو قطاع الخدمات محمياً نسبياً من الآثار السلبية لارتفاع درجات الحرارة. ومن ثم فإن التحول الهيكلي من اقتصاد يعتمد في معظمه على الزراعة إلى اقتصاد أكثر اعتماداً على الخدمات قد يؤدي إلى تخفيض التكلفة الاقتصادية لتغير المناخ. ويتم في التحليل توسيع نطاق نموذج الدين والاستثمار والنمو في السيناريو الأساسي ليشمل عملية خارجية المنشأ تعيد توزيع العمالة من الزراعة والصناعة التحويلية إلى الخدمات. ويفترض أن تكون وتيرة التحول الهيكلي معتدلة وتكرر خلاله الاتجاهات العامة السابقة للبلدان منخفضة الدخل: ففي حالة عدم حدوث صدمات، ترتفع نسبة العاملين في قطاع الخدمات بمقدار ٢,٥ نقطة مئوية في عشر سنوات. وتشير عمليات المحاكاة في هذا النموذج الموسع إلى أن التحول الهيكلي في وسيط البلدان منخفضة الدخل، على المدى الطويل، يمكن أن يخفض تكلفة تغير المناخ بنحو ٢٥٪ و ٣٠٪ في ظل سيناريو مسار التركيز النموذجي ٤,٥ و سيناريو مسار التركيز النموذجي ٨,٥. على الترتيب.

ويخضع التأثير المحتمل لتغير المناخ الذي يُقاس كما في هذا القسم لمحاذاير مهمة. أولاً، استقرار الآثار السببية قصيرة ومتوسطة الأجل الناجمة عن صدمات الأحوال الجوية المقدره من البيانات التاريخية والتأثير طويل الأجل للاحتار العالمي المحتمل قد يؤدي إلى المبالغة في تقدير الحالة إذا تسببت التغيرات المستمرة في المناخ في قيام الوكلاء بتطويع أنشطتهم الاقتصادية حسب الظروف الجديدة. وفي المقابل، قد تترتب على التغيرات الدائمة في المناخ عواقب لا تترتب

<sup>٤٨</sup> تماشياً مع دراسة (Nordhaus 2010)، يُفترض أن يكون سعر الفائدة الحقيقي ٤,٢٥٪، مما يجعل سعر الخصم المعدل حسب النمو ١,٤٪؛ ويؤدي استخدام سعر خصم أكثر تطرفاً يبلغ ٠,١٪ وفقاً لما اقترحه دراسة (Stern 2007) إلى زيادة القيمة الحالية للضرر بمقدار الحجم التقريبي.

القرن الماضي، والاحترار الشديد الذي قد يحدث مع نهاية هذا القرن، وهو ما يتوقف على قدرة المجتمع الدولي على احتواء انبعاثات غازات الدفيئة. ولم تساهم البلدان النامية منخفضة الدخل — التي غالباً ما تقع في بعض أشد أجزاء الكرة الأرضية حرارة ومن المتوقع أن تشهد ارتفاعاً كبيراً في درجات الحرارة — إلا بقدر ضئيل جداً في تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي.

ومع ذلك، يشير التحليل إلى أن ارتفاع درجات يُحدث آثاراً متباينة إلى حد كبير على الاقتصاد الكلي، حيث تقع عواقبه السلبية بصورة غير متناسبة على البلدان ذات المناخ الحار، مثل معظم البلدان النامية منخفضة الدخل. ويخلص هذا الفصل إلى أن ارتفاع درجات الحرارة يخفض نصيب الفرد من الناتج في البلدان التي يكون متوسط درجات حرارتها مرتفع، على المديين القصير والمتوسط، من خلال مجموعة واسعة من القنوات. ففي المناطق ذات المناخ الحار، يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى تخفيض الناتج الزراعي، وانخفاض إنتاجية العاملين المعرضين لمخاطر الحرارة، وتباطؤ معدل تراكم رأس المال، والإضرار بالصحة. وتعكس هذه النتائج المستخلصة آثار صدمات الأحوال الجوية على متوسط نتائج البلدان. لكن قد تنجم عن صدمات الأحوال الجوية آثار توزيعية كبيرة غير مواتية داخل البلد الواحد. فالأسر الفقيرة غالباً ما تكون أكثر عرضة لمخاطر التقلبات الجوية نتيجة اعتمادها الشديد على الدخل الزراعي، وارتفاع نسبة الدخل المخصص للمواد الغذائية، وتراجع فرص الحصول على خدمات المدخرات والائتمان (دراسات Hallegatte and others 2016، و2017، وIMF 2016b). ورغم الاحترار الكبير الذي حدث خلال القرن الماضي، فإن حساسية ناتج الفرد إزاء صدمات حرارة الجو لم تتغير بصورة جوهرية، مما يشير إلى أوجه القصور الكبيرة في القدرة على التكيف. وقد يفرض التغيير المتوقع في مناخ البلدان منخفضة الدخل إلى آثار سلبية كبيرة. وبالتركيز على جانب محدد من جوانب تغيير المناخ — وهو الارتفاع المتوقع في درجة الحرارة — واستناداً إلى الافتراض المتحفظ بأن ارتفاع درجات الحرارة يؤثر على مستوى الناتج وليس على مسار نمو الناتج، تشير عمليات المحاكاة باستخدام النماذج، في غياب جهود الحد من الانبعاثات العالمية، إلى أن الناتج في بلد ممثل منخفض الدخل قد يقل بنسبة ٩٪ عن مستواه إذا لم ترتفع درجة الحرارة، في ظل ارتفاع مخاطر التطورات السلبية.<sup>٥٠</sup> ويدعو القدر الكبير من عدم اليقين بشأن حجم التغيير في المناخ وآثاره — ليس فقط من حيث مقدار الارتفاع في درجات

الحرارة ولكن أيضاً من حيث طريقة رد فعل البيئة — إلى دراسة مخاطر التطورات السلبية بعناية. فكيف يمكن للبلدان منخفضة الدخل مواجهة ارتفاع درجات الحرارة الذي من المتوقع أن تشهده خلال العقود القادمة؟ بالرغم من صعوبة التفسير السببي، يخلص هذا الفصل إلى أن حساسية ناتج الفرد إزاء صدمات حرارة الجو تختلف تبعاً للعديد من العوامل المخففة، وهي عوامل أساسية لاستخلاص انعكاسات السياسات في هذا الفصل. ويمكن للسياسات والمؤسسات المحلية السليمة، والتنمية بوجه عام، أن تقوم بدور في الحد جزئياً من الآثار السلبية الناجمة عن الصدمات الأحوال الجوية. ومن شأن وجود هوامش وقائية تتيحها السياسات أن يساعد على تخفيف بعض الآثار السلبية لصدمات الأحوال الجوية من خلال المساهمة في إبقاء الاستثمار العام عند مستويات كافية. ويمكن تعزيز صلابة الاقتصاد في مواجهة صدمات الأحوال الجوية إلى حد ما عن طريق ركائز للسياسات والمؤسسات التي تسهل إعادة توزيع عوامل الإنتاج عبر قطاعات الاقتصاد والمناطق الجغرافية وتدعم التنمية — مثل تحسين فرص الوصول إلى الأسواق المالية المحلية والدولية، والبنية التحتية عالية الجودة، وتقوية المؤسسات. وتساعد هذه الركائز البلدان على التعافي بصورة أسرع من العواقب السلبية لارتفاع درجة الحرارة والحد من تعرضها للمخاطر وتأثرها بها في المستقبل. ويمكن أيضاً تقليل بعض الأضرار الناجمة عن تغيير المناخ عن طريق الاستثمار في استراتيجيات ومشروعات التكيف — على سبيل المثال، شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة بدقة التي يمكن أن تقدم بصورة عاجلة الدعم عند الحاجة، والبنية التحتية الذكية مناخياً، والتكنولوجيا الملائمة، وذلك على النحو المبين في دراسات حالة مختارة. لكن البلدان منخفضة الدخل لديها احتياجات ضخمة إلى الإنفاق كما أنها تعاني من ندرة الموارد اللازمة للقيام بالاستثمارات الضرورية لمواجهة تغيير المناخ. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يقتضي أن تقوم البلدان منخفضة الدخل بزيادة الإنفاق العام بنسبة تصل إلى ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي — وهو مبلغ يُرجح أن يتجاوز الحيز المالي المتاح في معظم البلدان (دراسة Baum and others 2017، ودراسة Schmidt-Traub 2015). وغالباً ما تفتقر البلدان منخفضة الدخل إلى الركائز المؤسسية، أو القدرات الإدارية، أو حالة الاستقرار السياسي اللازمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية أو استراتيجيات التكيف الملائمة (الشكل البياني ٣-١٨). علاوة على ذلك، لا يمكن للسياسات المحلية بمفردها حماية البلدان منخفضة الدخل حماية كاملة من عواقب تغيير المناخ، لأن ارتفاع حرارة الجو يدفع الحدود البيوفيزيائية للنظم البيئية في هذه البلدان، مما قد يسبب زيادة تواتر الأوبئة والمجاعات والكوارث الطبيعية الأخرى، ويزيد في الوقت نفسه من ضغوط الهجرة ومخاطر الصراع. وقد تنشأ تداعيات دولية ضخمة

إلى جانب ذلك فإن العواقب السلبية التي تقع على الرفاهية نتيجة للظروف المناخية المتغيرة ستفوق على الأرجح خسائر الناتج. وقد تؤدي درجات الحرارة المرتفعة على نحو غير مريح إلى تحفيز الاستثمار مع تكيف الأسر، لكن زيادة النشاط الاقتصادي قد لا تؤدي إلى تحسين مستوى الرفاهية.

إلى جانب ذلك فإن العواقب السلبية التي تقع على الرفاهية نتيجة للظروف المناخية المتغيرة ستفوق على الأرجح خسائر الناتج. وقد تؤدي درجات الحرارة المرتفعة على نحو غير مريح إلى تحفيز الاستثمار مع تكيف الأسر، لكن زيادة النشاط الاقتصادي قد لا تؤدي إلى تحسين مستوى الرفاهية.

<sup>٥٠</sup> إلى جانب ذلك فإن العواقب السلبية التي تقع على الرفاهية نتيجة للظروف المناخية المتغيرة ستفوق على الأرجح خسائر الناتج. وقد تؤدي درجات الحرارة المرتفعة على نحو غير مريح إلى تحفيز الاستثمار مع تكيف الأسر، لكن زيادة النشاط الاقتصادي قد لا تؤدي إلى تحسين مستوى الرفاهية.

### الفصل ٣ آثار صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن أن تواكبها البلدان منخفضة الدخل؟

للاغاية من هذه الآثار الناجمة عن تغير المناخ في البلدان الضعيفة.

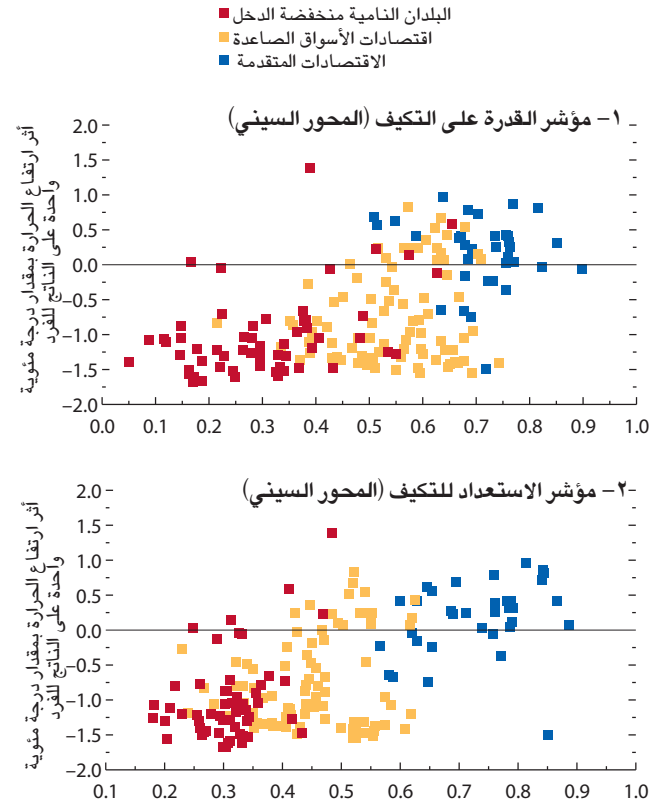
ونظرا لمحدودية قدرة البلدان منخفضة الدخل على التصدي بنفسها لتحديات تغير المناخ، يجب أن يقوم المجتمع الدولي بدور أساسي في تقديم وتنسيق الدعم المالي وغير المالي لهذه البلدان (راجع الإطار ٣-٦). وقد ساهمت الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة بنصيب الأسد في التغير الفعلي والمتوقع للمناخ. ومن ثم، فإن مساعدة البلدان النامية منخفضة الدخل على التصدي لعواقب تغير المناخ يمثل واجبا إنسانيا وسياسة اقتصادية عالمية سليمة تساعد على موازنة عدم قيام البلدان باستدخال تكاليف انبعاثات غازات الدفيئة بالكامل.

ورغم أن التحليل الوارد في هذا الفصل قد ركز على تأثير الاحترار العالمي في البلدان منخفضة الدخل، من المهم ملاحظة أن شعور جميع البلدان بالآثار السلبية المباشرة للتغير المناخي الكامل سيتزايد عن طريق زيادة تواتر الكوارث الطبيعية (وزيادة أضرارها) (راجع الإطار ٣-١)، وارتفاع مستويات سطح البحر، وفقدان التنوع البيولوجي، والعديد من العواقب الأخرى التي يصعب قياسها. وسيبدأ الاحترار أيضا يتحول إلى عبء على النمو في كثير من الاقتصادات المتقدمة مع ارتفاع درجات حرارتها فوق المستويات المثلى (راجع الشكل البياني ٣-٦-١ في المرفق). وحتى في البلدان التي قد تكون فيها الآثار محدودة أو إيجابية في المتوسط، سيكون هناك رابحون وخاسرون اقتصاديا من تغير المناخ على مستوى الأفراد والقطاعات. وإلى جانب ذلك، قد تتولد تداعيات دولية ضخمة من أشد البلدان ضعفا، نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي واحتمال زيادة الصراعات وتدفقات الهجرة. وفي المستقبل، لا يمكن الحد من المخاطر طويلة الأجل التي ستنتج عن تغير المناخ إلا بجهد عالمي لاحتواء انبعاثات الكربون ضمن مستويات تتسق مع ارتفاع مقبول في درجات الحرارة (دراسات Farid and others 2016، وHallegatte and others 2016).

(Stern 2015، وIMF 2015، وIPCC 2014).

### الشكل البياني ٣-١٨: التعرض لمخاطر ارتفاع درجات الحرارة وأفاق التكيف

غالبا ما تكون قدرات واستعدادات البلدان النامية منخفضة الدخل للتكيف مع تغير المناخ أقل بكثير، حيث تشير التقديرات إلى أنها تتحمل أشد الضرر من ارتفاع درجات الحرارة.



المصادر: مؤشر «نوتر دام» للتكيف العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يصور الشكل البياني الأثر المقدر لارتفاع الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة على الناتج للفرد عند الأفق صفر مقابل درجات البلدان من حيث الاستعداد للتكيف والقدرة على التكيف، ويشير ارتفاع الدرجة إلى قدرة أفضل على التكيف واستعداد أكبر للتكيف.



### الإطار ٣-١: تأثير الأعاصير الاستوائية على النمو

بيانات تفصيلية عن السرعة القصوى للرياح المستمرة وسكان المستوطنات لبناء قاعدة بيانات شاملة عن العواصف الاستوائية التي وقعت بالقرب من مراكز النشاط الاقتصادي.<sup>٤</sup> فبين عامي ١٩٥٠ و٢٠١٦، مرت ٤٥٩٧ عاصفة على بُعد ١٠٠ ميل من إحدى المدن، مما أحدث أضراراً في ٣١١٣ مدينة داخل ١٣٢ بلداً أو إقليمياً.

وتضرب الأعاصير الاستوائية بلدانا ذات أحجام مختلفة، من الجزر الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ إلى البلدان الكبيرة مثل الصين والمكسيك والولايات المتحدة. فعندما تضرب عاصفة بلداً صغيراً، فإنها تؤثر بوجه عام على جزء كبير من أراضيه وسكانه، بينما يمكن احتواء التأثير في البلدان الأكبر حجماً حتى يقتصر على مناطق أصغر نسبياً. ولمراعاة هذا الاختلاف، يتم ترجيح متغير الرياح — أي السرعة القصوى للرياح المستمرة بالعقدة على بُعد ١٠٠ ميل من بلد ما ( $Wind_{i,t}$ ) — بنسبة السكان المعرضين لجميع الأعاصير الاستوائية في سنة معينة ( $P_{i,t}$ ). وتختلف العواصف أيضاً من حيث سرعة حركتها، حيث يحتمل أن تكون العواصف بطيئة الحركة أكثر تدميراً. وبالتالي، يتم ترجيح متغير الرياح أيضاً بنسبة زمن التعرض لجميع الأعاصير في البلد المعني في سنة معينة ( $TE_{i,t}$ )، حيث يتم حساب الزمن على أساس حاصل ضرب عدد الساعات في السنة في عدد المدن في البلد المعني. ويلخص الجدول ٣-١-١ العناصر الأساسية لمتغيرات الأعاصير.

ولتقدير أثر الأعاصير الاستوائية على ناتج الفرد، يوسع التحليل المنهج التجريبي للتوقعات المحلية المستخدم في هذا الفصل ليشمل متغير الرياح المرجح بنسبة السكان المعرضين للمخاطر وزمن التعرض للخطر. وتكون المواصفة المقدرة كالتالي:

<sup>٤</sup> تحتوي قاعدة بيانات «International Best Track Archive for Climate Stewardship» على بيانات عن ٧١٤٠ إعصاراً استوائياً، إلى جانب معلومات عن السرعة القصوى للرياح المستمرة بين عامي ١٩٥٠ و٢٠١٦ (دراسة Knapp, Kruk and others 2010، ودراسة Knapp, Applequist, and others 2010). ويتم الجمع بين هذه البيانات وبيانات سكان المستوطنات في عام ٢٠٠٠ الواردة في دراسة (CIESIN 2016)، والتي تحتوي على بيانات عن ٦٧٦٨٢ مدينة يتراوح عدد سكان كل منها بين شخص واحد و١٨,٥ مليون نسمة.

تشكل الأعاصير الاستوائية، التي تُعرف عادة باسم الأعاصير القمعية (hurricanes) في المحيط الأطلنطي وأعاصير التاييفون (typhoons) في شمال غرب المحيط الهادئ، واحدة من أكثر قوى الطبيعة تدميراً.<sup>١</sup> وقد تسببت في أضرار بلغت قيمتها ٥٤٨ مليار دولار (بالسعر الثابت للدولار في ٢٠١٠) في جميع أنحاء العالم خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤ (قاعدة بيانات الكوارث الدولية [EM-DAT]، ودراسة (Guha-Sapir, Below, and Hoyois 2015)). وحدثت ثلاثة أرباعها تقريباً في الاقتصادات المتقدمة.<sup>٢</sup> ويُقدّر هذا الإطار أثر الأعاصير الاستوائية على النشاط الاقتصادي، كما يناقش العواقب المحتملة لتغير المناخ من خلال آثاره على الأعاصير الاستوائية وفقاً لسيناريو انبعاثات غازات الدفيئة بدون قيود (مسار التركيز النموذجي ٨,٥).

### قياس الأعاصير الاستوائية والتقدير التجريبي

تناولت عدة دراسات تأثير الأعاصير الاستوائية على الاقتصاد الكلي، وكانت تخلص عادة إلى حدوث أضرار اقتصادية جسيمة.<sup>٣</sup> ويتضمن التحليل الوارد في هذا الإطار

مؤلف هذا الإطار هو سيباستيان أسيفيدو.

<sup>١</sup> الإعصار الاستوائي هو نظام تدور فيه الغيوم والعواصف الرعدية بصورة منتظمة حول نفسها، ينشأ فوق المياه الاستوائية أو شبه الاستوائية وينتقل في حركة دائرية مغلقة على مستوى منخفض (دراسة NOAA 2017b). ويمكن أن تنتشر رياح الأعاصير (التي تتجاوز سرعتها ٦٤ عقدة) لمسافة تتجاوز ٢٠٠ ميل في أكبر العواصف.

<sup>٢</sup> تتسبب العواصف في ضرر أكبر بالقيمة المطلقة للاقتصادات المتقدمة لأن مخزون رأس المال لديها غالباً ما يكون أعلى قيمة؛ لكن نسبة الضرر إلى إجمالي الناتج المحلي تكون أكبر بوجه عام في الدول الصغيرة والبلدان النامية منخفضة الدخل. ووفقاً لقاعدة بيانات الكوارث الدولية، فإن حوالي نصف الكوارث الناجمة عن العواصف تتسبب في وقوع أضرار. وتخلص دراسة (Acevedo 2016) إلى أن الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الأعاصير الاستوائية في منطقة البحر الكاريبي يمكن أن تكون أكبر مما يتم الإعلان عنه بمقدار ١,٦-٣,٦ مرة.

<sup>٣</sup> تستخدم دراسات (Raddatz 2009)، و (Fomby, Ikeda, and Loayza 2013)، و (Acevedo 2014) بيانات مستمدة من قاعدة بيانات الكوارث الدولية لتقدير آثار أنواع مختلفة من الكوارث الطبيعية (بما في ذلك العواصف) على النمو، في حين تستخدم مجموعة موازية من الدراسات ذات الصلة (Strobl 2012، و Bertinelli and Jina 2014، و Hsiang and Jina 2014) نماذج لحقول الرياح لتقدير آثار رياح العاصفة على النمو. وتستخدم دراسة (Bakkensen and Barrage 2016) السرعة القصوى للرياح عند وصولها إلى اليابسة، وهو أسلوب أقرب إلى المنهج المستخدم في هذا الإطار.

### الجدول ٣-١-١: خصائص الإعصار الاستوائي العادي حسب المجموعة القطرية

المسافة (بالميل)	زمن التعرض لخطر الإعصار	السكان المعرضون لخطر الإعصار	السرعة القصوى للرياح المستمرة في حدود ١٠٠ ميل (بالعقدة)	العالم
٧٧,٠٥	٠,٠٠٠٥	٠,٣٤	٥١,٣٠	العالم
٧٧,٧٨	٠,٠٠٠٤	٠,٢٨	٥٨,٥٦	الاقتصادات المتقدمة
٧٦,٢٧	٠,٠٠٠٤	٠,٢٨	٤٩,٨٤	اقتصادات الأسواق الصاعدة
٧٩,٦٦	٠,٠٠٠٣	٠,٢٠	٤٢,٤٥	البلدان النامية منخفضة الدخل
٧١,٢٦	٠,٠٠٠٩	٠,٥٨	٤٧,٠٢	الدول الصغيرة
٧٥,٦٩	٠,٠٠٠٧	٠,٤٩	٥٤,٤٣	الجزر

المصادر: التتبع الأول لنقاط الاستيطان الواردة في الإصدار الأول لمشروع الخرائط الحضرية الريفية العالمي (GRUMP) الذي أطلقه مركز شبكة المعلومات الدولية لعلوم الأرض (CIESIN)؛ والتتبع التاسع للإصدار الثالث لمشروع «International Best Track Archive for Climate Stewardship» وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: السرعة القصوى للرياح المستمرة (متوسط السرعات في العقدة) بالعقدة في الساعة. السكان المعرضون لخطر الإعصار كنسبة من مجموع السكان. زمن التعرض لخطر الإعصار كنسبة من مجموع الساعات المتاحة في كل بلد (٢٤ ساعة × ٣٦٥ يوماً × عدد المدن). المسافة هي متوسط المسافات من كل مدينة (في حدود ١٠٠ ميل من العاصفة) إلى موقع العاصفة حيث بلغت سرعة الرياح أقصاها.

الإطار ٣-١: (تابع)

الجدول ٣-١-٢: أثر صدمة الأحوال الجوية وصدمة الرياح على النشاط الاقتصادي

(٣)	(٢)	(١)	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد
***٠,٩٢٠ (٠,٢٢٣)	***٠,٩٣١ (٠,٢٢٢)	***١,٣٤٧ (٠,٣٥٧)	درجة الحرارة
***-٠,٠٣٧ (٠,٠١٠)	***-٠,٠٣٨ (٠,٠١٠)	***-٠,٠٥١ (٠,٠١١)	درجة الحرارة <sup>٢</sup>
٠,٠٤٧ (٠,١٠٦)	٠,٠٥١ (٠,١٠٤)	٠,١١٠ (٠,١٠٤)	كمية الأمطار
٠,٠٠١- (٠,٠٠٢)	٠,٠٠٢- (٠,٠٠٢)	٠,٠٠٣- (٠,٠٠٢)	كمية الأمطار <sup>٢</sup>
**٢٦,٧٥٠- (١٢,٩١٢)			الرياح × عدد السكان × الزمن
٠,١٨	٠,١٨	٠,١٤	معامل التحديد المعدل R <sup>2</sup>
٩٦	٩٦	١٨٩	عدد البلدان
٤,٦٩٦	٤,٦٩٦	٨,٨١٥	عدد المشاهدات

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستبعد جميع عمليات الانحدار الآثار الثابتة القطرية والآثار الثابتة حسب المنطقة-السنة؛ ومتغير الحرارة المتأخر والمستقبلي ومتغير الأمطار المتأخر والمستقبلي، ومربع حديهما؛ والنمو المتأخر. ويستبعد العمود (٣) أيضا المتغير المتزامن للرياح، إلى جانب المتغير المتزامن المتأخر والمستقبلي للرياح. ويكرر العمود (١) مواصفة السيناريو الأساسي الواردة في هذا الفصل (العمود (٥) من جدول المرفق ٣-١). ولا يشمل العمودان (٢) و(٣) إلا على البلدان المعرضة للأعاصير الاستوائية. وتجميع الأخطاء المعيارية على المستوى القطري.

\*  $p < 0.1$ ; \*\*  $p < 0.05$ ; \*\*\*  $p < 0.01$ .

عادة ما تكون أكثر عرضة لهذا النوع من العواصف (الشكل البياني ٣-١-١).<sup>٥</sup> وحسب مجموعة الدخل، فإن الاقتصادات المتقدمة هي الأشد تضررا من الأعاصير الاستوائية لأنها تتعرض غالبا لرياح سرعتها أعلى.

وهذه التقديرات دالة إحصائيا واقتصاديا. فبعد مضي سبع سنوات من هبوب عاصفة عادية، ينخفض ناتج الفرد بنحو ١٪ مقارنة بمستواه لو لم تكن العاصفة قد حدثت، مع تعرض الدول الصغيرة لخسائر أكبر بمقدار مرتين ونصف (الشكل البياني ٣-١-٢).<sup>٦</sup> وتستمر آثار العواصف طويلا: فحتى بعد ٢٠ عاما، لم يستطع الاقتصاد أن يتعافى من الصدمة بشكل كامل.<sup>٧</sup> وبصفة خاصة، يكون أثر الأعاصير الاستوائية على النشاط الاقتصادي منفصل ويضاف إلى آثار درجة الحرارة (الجدول ٣-١-٢). ولا يؤدي إدراج متغير الرياح إلى حدوث تغيير جوهري في معاملات درجة الحرارة وتساقط الأمطار لنفس العينة من البلدان.

تغير المناخ والأعاصير الاستوائية

يتوقع علماء المناخ أنه، مع تغير المناخ، سيتشكل عدد أقل من الأعاصير الاستوائية، لكنها ستكون أشد وأكثر تدميرا

<sup>٥</sup> للاطلاع على مناقشة حول تعرض الدول الصغيرة للكوارث الطبيعية وتغير المناخ، راجع دراسة IMF (2016b).  
<sup>٦</sup> تشمل العاصفة التي تهب أي إعصار استوائي مر على بُعد ١٠٠ ميل من إحدى المدن داخل بلد ما.  
<sup>٧</sup> تخلص دراسة Hsiang and Jina (2014) إلى صدور استجابة مماثلة: ففي الحالة الواردة في هذه الدراسة، يكون انخفاض إجمالي الناتج المحلي أكبر بكثير، لكن التعافي الجزئي يبدأ بعد ١٥ سنة.

$$\begin{aligned}
 y_{i,t+h} - y_{i,t-1} = & \alpha_1^h (\text{Wind}_{i,t} P_{i,t} TE_{i,t}) \\
 & + \alpha_2^h (\text{Wind}_{i,t-1} P_{i,t-1} TE_{i,t-1}) \\
 & + \sum_{j=1}^{h-1} \alpha_3^j (\text{Wind}_{i,t+j} P_{i,t+j} TE_{i,t+j}) \\
 & + \beta_1^h c_{i,t} + \beta_2^h c_{i,t-1} + \sum_{j=1}^{h-1} \beta_3^j c_{i,t+j} \\
 & + \phi_1^h \Delta y_{i,t-1} + \mu_i^h + \theta_{r,t}^h + \varepsilon_{i,t}^h \quad (1-1-3)
 \end{aligned}$$

حيث تشير  $h$  إلى أفق التقدير، و  $\mu_i^h$  إلى الآثار الثابتة القطرية، و  $\theta_{r,t}^h$  إلى الآثار الثابتة حسب المنطقة-السنة، و  $y_{i,t}$  إلى لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي للفرد، وتشير  $c_{i,t}$  إلى المتوسط السنوي لدرجات الحرارة والمتوسط السنوي لتساقط الأمطار ومربع حديهما.

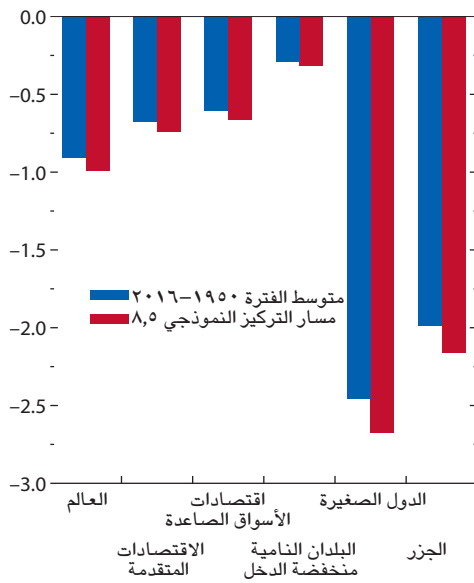
وتشير النتائج المعروضة في الجدول ٣-١-٢ إلى أنه إذا زادت سرعة الرياح بمقدار عقدة واحدة في جميع أنحاء البلد المعني (أي تعرض لها جميع السكان)، ولعام كامل، ينخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد بنسبة ٢٦,٧٪ في العام الذي تضر به فيه العاصفة. ولا يعد هذا بالطبع مؤشرا مفيدا جدا لبيان أثر عاصفة معتادة على بلد ما؛ وهناك مقياس أفضل وهو الأثر الحدي لزيادة سرعة الرياح الذي يتم رصده باستخدام  $\alpha P_{i,t} TE_{i,t}$ .

النتائج المستخلصة

تسفر الأعاصير الاستوائية عن أثر سلبي كبير على الناتج، حيث يقع التأثير الأكبر على الدول والجزر الصغيرة التي

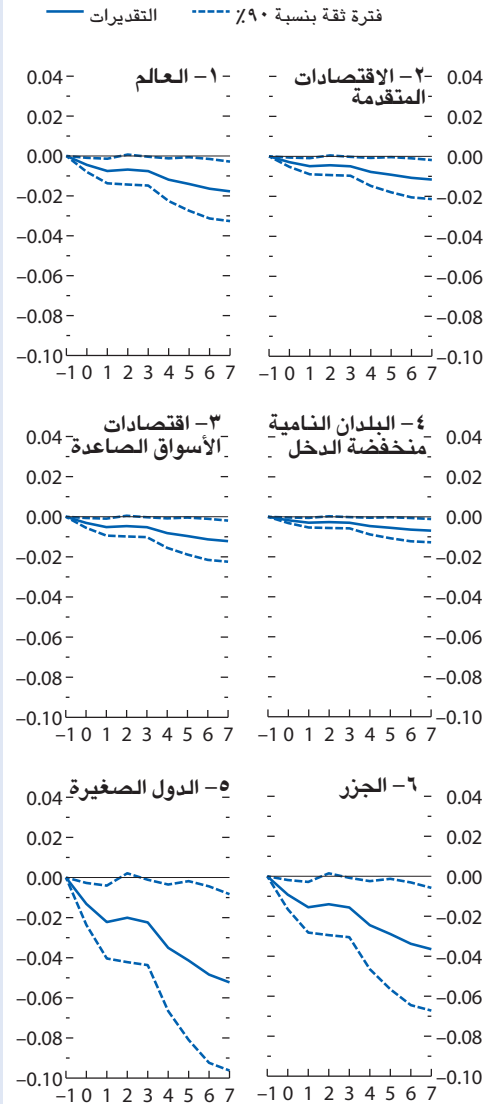
الإطار ٣-١: (تتمة)

الشكل البياني ٣-١-٢: الأثر التراكمي لإعصار استوائي عادي على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بعد سبع سنوات (%)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الأثر التراكمي بعد سبع سنوات على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لإعصار استوائي عادي تتعرض له كل مجموعة من مجموعات البلدان من حيث السرعة القصوى للرياح، والسكان المعرضين لخطر الإعصار، وزمن التعرض له.

الشكل البياني ٣-١-١: أثر التعرض لخطر إعصار استوائي على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%، السنوات على المحور السيني)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: التأثير التراكمي لزيادة سرعة رياح الإعصار الاستوائي بمقدار عقدة واحدة على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. ويمثل الأفق صفر سنة حدوث الصدمة.

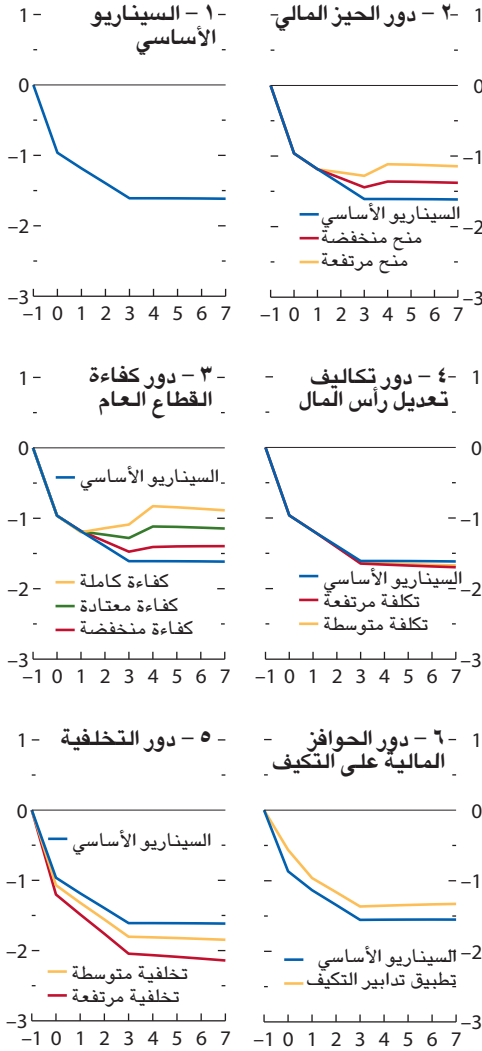
(دراسة Knutson and others 2010). وفي سيناريو التغير المناخي الكامل (مسار التركيز النموذجي ٨,٥)، من المتوقع أن ترتفع درجة حرارة سطح البحر في الفترة ٢٠٩٠-٢١٠٠ بمقدار ٢,٦ درجة مئوية مقارنة بالفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥، مما يشير إلى أن السرعة القصوى لرياح الأعاصير الاستوائية يمكن أن تزيد بنسبة ٩٪<sup>٨</sup>. ويشير التحليل الوارد في هذا الإطار إلى أن البلد العادي سيعاني من انخفاض إضافي في ناتج الفرد بنسبة ١٪، في كل مرة يتعرض فيها لإعصار استوائي عادي، مع تعرض الدول الأصغر حجماً لأضرار أكبر بنسبة ٢٪ (الشكل البياني ٣-١-٢).

<sup>٨</sup> درجة حرارة سطح البحر هي عنصر أساسي في تشكيل الأعاصير الاستوائية وتطورها (دراسة Landsea 2004). ويؤدي ارتفاع درجة حرارة سطح البحر بمقدار درجة مئوية واحدة إلى زيادة السرعة القصوى للرياح بنسبة ٣,٥٪ (دراسة Knutson and Tuleya 2004).

## الإطار ٣-٢: دور السياسات في مواجهة صدمات الأحوال الجوية: تحليل قائم على استخدام النمذج

### الشكل البياني ٣-٢-١: دور السياسات: تحليل قائم على نماذج

(إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، الانحراف عن حالة الثبات: السنوات على المحور السيني)



المصدر: حسابات صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يفترض السيناريو الأساسي عدم تلقي منح إضافية في اللوحتين ٢ و٣، وانخفاض تكلفة التعديل في اللوحة ٤، وعدم وجود تخلفية في اللوحة ٥، وعدم تطبيق تدابير التكيف في اللوحة ٦. وفي اللوحة ٢، تبلغ المنح الإضافية ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في سيناريو المنح المنخفضة، و١٪ من إجمالي الناتج المحلي في سيناريو المنح المرتفعة. وفي اللوحة ٣، تفترض جميع نماذج المحاكاة، ما عدا السيناريو الأساسي، تلقي منح إضافية مرتفعة.

من أجل شرح الدور الممكن للسياسات في المساعدة على التخفيف من عواقب صدمات الأحوال الجوية في البلدان منخفضة الدخل، يستخدم هذا الإطار نموذج الدين والاستثمار والنمو الذي وضعته دراسة Buffie and others (2012) ويحاكي الآثار الاقتصادية الكلية الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة في ظل افتراضات متنوعة لأهم متغيرات السياسات<sup>١</sup>. وكما اتضح بالأدلة التجريبية في هذا الفصل، يؤدي ارتفاع درجات الحرارة في البلدان الحارة إلى تراجع مستويات الإنتاجية. كذلك فإن ارتفاع درجات الحرارة من شأنه التسبب في انخفاض سريع ومفاجئ في مساحات الأراضي المنتجة. وبالتالي يقيس هذا التحليل الأضرار التي تلحق بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ورأس المال الخاص جراء ارتفاع درجات الحرارة بغرض تقدير أثر ارتفاع الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة على إجمالي الناتج المحلي في بلد ممثل منخفض الدخل تبلغ درجة حرارته في السيناريو الأساسي ٢٥ درجة مئوية، كما يتناول تأثير السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية على هذه الأضرار (الشكل البياني ٣-٢-١).

### الحيز المتاح من خلال السياسات ودور المؤسسات

يمكن أن تؤثر صدمات الأحوال الجوية تأثيراً سلبياً كبيراً على الموارد المالية العامة في البلدان منخفضة الدخل. فمن الممكن أن تتأثر الإيرادات الحكومية سلباً بسبب تراجع الناتج الزراعي والصناعي في الوقت الذي يتعين فيه زيادة الإنفاق لتقديم الدعم اللازم إلى الأسر إذا أثرت صدمات الأحوال الجوية على الأمن الغذائي، وإعادة بناء البنية التحتية للنقل أو الاتصالات في حالة تدميرها بفعل الكوارث الطبيعية، وربما لإعادة تدريب القوى العاملة. ونظراً لأن الحيز المالي غالباً ما يكون محدوداً في كثير من البلدان

مؤلفو هذا الإطار هم مانوج أتوليا، وكلاوديو باتشانتني، وريكاردو مارتو، وميتشو مركايتش.

<sup>١</sup> نموذج الدين والاستثمار والنمو هو إطار حقيقي كلاسيكي محدث وديناميكي لاقتصاد مفتوح يتكون من قطاعين إنتاجيين يستخدم رأس المال العام والخاص كمدخلات ويتسم بخصائص عديدة تتصل بالبلدان منخفضة الدخل، مثل تدني كفاءة الاستثمارات العامة ومحدودية الحيز المالي المتاح وتكلفة تعديل رأس المال. ويستخدم النموذج أيضاً لمحاكاة آثار التغير المناخي على المدى الطويل في القسم بعنوان «آثار ارتفاع درجات الحرارة على المدى الطويل — منهج قائم على نموذج» في هذا الفصل.

<sup>٢</sup> لأغراض التبسيط، يُفترض أن القطاعات التجارية وغير التجارية تتأثر بصدمات الأحوال الجوية بنفس الدرجة. وتظل النتائج ثابتة عند استخدام هذا الخيار. وتمت معايرة معظم المعلمات الأخرى على غرار ما جاء في دراسة Buffie and others (2012)، ما عدا سعر الفائدة الحقيقي على الدين العام، حيث تم استخدام سعر فائدة حقيقي أقل من المستخدم في الدراسة الأصلية بسبب تراجع أسعار الفائدة العالمية. راجع المرفق ٣-٥ للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

### الإطار ٣-٢: (تابع)

استصدار تراخيص البناء)، وعدم اليقين بشأن القوانين<sup>٣</sup>. وتشير نماذج المحاكاة إلى أن ارتفاع تكلفة إعادة توزيع رأس المال تؤدي إلى تباطؤ التعافي من صدمات الأحوال الجوية (الشكل البياني ٣-٢-١، اللوحة ٤).<sup>٤</sup> ومن العوامل المهمة أيضا السرعة التي يمكن بها إعادة توزيع العمال المتأثرين بهذه الصدمات على أنشطة إنتاجية بديلة. فالبطالة يمكن أن تؤدي إلى التخلفية أو إلى «ندوب» دائمة في الإنتاجية نظرا لأن العمال يفقدون مهاراتهم خلال فترات البطالة طويلة المدى أو البطالة الجزئية. وقد يؤدي ذلك بدوره إلى تداعيات طويلة المدى بالنسبة للأداء الاقتصادي. ويقاس تأثير هذه القناة في نموذج الدين والاستثمار والنمو بمدى حساسية الإنتاجية تجاه فجوات الناتج السلبية المتأخرة.<sup>٥</sup> وتشير نتائج نماذج المحاكاة التي تستخدم درجات حساسية مختلفة إلى أن التخلفية قد تؤدي إلى إطالة وتعميق آثار صدمات الأحوال الجوية. لذلك ينبغي أن تهدف السياسات إلى الحفاظ على رأس المال البشري، بما في ذلك من خلال وضع برامج لتقديم حوافز إلى العاطلين لتشجيعهم على المشاركة في أنشطة الحفاظ على رأس المال البشري، على غرار برنامج شبكات الأمان المنتجة في إثيوبيا الذي ترد مناقشته في الإطار ٣-٣.

### الاستثمار في استراتيجيات التكيف

إلى جانب السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية العامة التي ناقشناها آنفا، تستثمر الحكومات والأسر والشركات بصورة مباشرة في استراتيجيات التكيف لمواجهة الأحوال الجوية المتغيرة (من خلال زراعة محاصيل أكثر مقاومة للحرارة أو الاستثمار في البنية التحتية الخضراء على سبيل المثال). غير أن كثير من تدابير التكيف مماثلة في طبيعتها للسلع العامة. فوضع نظام للإنذار المبكر من الارتفاع الحاد في درجات الحرارة، أو إطلاق حملات إعلامية بشأن الحفاظ على المياه، أو زيادة الغطاء النباتي في الأماكن العامة وغير ذلك من الاستثمارات في البنية التحتية الخضراء جميعها من

منخفضة الدخل، فإن زيادة التحويلات من الاقتصادات المتقدمة — كالتحويلات المتفق عليها في ظل اتفاقية باريس — يمكن أن تعزز قدرة البلدان على تخفيف آثار صدمات الأحوال الجوية. وتشير نماذج المحاكاة إلى أن تلقي تحويلات إضافية لبناء استثمارات عامة لثلاث سنوات تبدأ بعد عام واحد من وقوع صدمات الأحوال الجوية قد يساعد على الحد من الضرر الذي يلحق بالناتج بسبب هذه الصدمات (الشكل البياني ٣-٢-١، اللوحة ٢). وتؤدي زيادة التحويلات بنسبة ١٪ من إجمالي الناتج المحلي للبلد المتلقي إلى الحد من عمق الركود بنسبة ٥،٠٪ تقريبا على مدار فترة المحاكاة. ومن المشجع أن التحولات تزيد من رصيد البنية التحتية العامة، وتسهم بالتالي في تعزيز الطاقة الإنتاجية في القطاعين، مما يساعد على زيادة الناتج على المدى القصير وكذلك على المدى الطويل.

ويستفيد البلد المتلقي من التحويلات الإضافية، ولكن حجم هذه الاستفادة يتوقف بدرجة كبيرة على كفاءة الاستثمارات في البنية الأساسية للقطاع العام بوجه خاص، وعلى جودة الحوكمة ككل في القطاع العام بوجه عام. وتقل كفاءة الاستثمارات العامة في كثير من البلدان منخفضة الدخل، وتقدر نسبة النفقات على البنية التحتية العامة التي تسهم بالفعل في زيادة رصيد رأس المال العام بحوالي ٢٠٪ إلى ٦٠٪ (دراسات 1996 Hulten، و2000 Foster and Pritchett، و2010 Briceno-Garmendia and). وتشير نتائج المحاكاة إلى أن تلقي تحويلات إضافية يحد بالفعل من التبعات السلبية لصدمات الأحوال الجوية في البلدان التي ترتفع فيها كفاءة الاستثمارات العامة (الشكل البياني ٣-٢-١، اللوحة ٣). أما البلدان التي تنخفض فيها كفاءة الاستثمارات العامة، فإن الوضع فيها لا يختلف كثيرا في حالة تلقي تحويلات إضافية من عدمه. وإيجازا لما سبق، تشير نماذج المحاكاة بوضوح إلى أن البلدان منخفضة الدخل يجب أن تستمر في تحسين كفاءة استثماراتها العامة وتعزيز أطرها المؤسسية بغرض تحقيق أقصى استفادة ممكنة من احتياطاتها الوقائية في مواجهة آثار الأحوال الجوية المتغيرة.

### السياسات التي تسهل إعادة توزيع عوامل الإنتاج والتحول الهيكلي

تؤدي صدمات الأحوال الجوية إلى تعطيل الإنتاج، لا سيما في قطاعات اقتصادية معينة، ويستلزم التكيف في مواجهة هذه الصدمات إعادة توزيع العمالة ورأس المال عبر القطاعات وداخلها. وستؤثر سرعة وتكلفة إعادة توزيع عوامل الإنتاج تلك على مدى سرعة تعافي الاقتصاد عقب الصدمات السلبية في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج أو رصيد رأس المال. وفي البلدان منخفضة الدخل، من الممكن أن تواجه عملية إعادة توزيع رأس المال (وعوامل الإنتاج عموما) بعض المعوقات نتيجة جمود الأوضاع الاقتصادية وتطبيق سياسات غير فعالة، مثل القدرة المحدودة على الوصول إلى الأسواق المالية، والمعوقات البيروقراطية (مثل صعوبات

<sup>٣</sup> في نموذج الدين والاستثمار والنمو، تُقاس سهولة إعادة توزيع عوامل الإنتاج بمعلمة تكلفة تعديل رأس المال الخاص. وتتناسب تكلفة تعديل رأس المال تناسباً عكسياً مع مرونة الاستثمار تجاه نسبة توبن، فكما زادت المرونة انخفضت تكلفة تعديل رأس المال.

<sup>٤</sup> يبدو أن التأثير الكمي محدود، ولكن ينبغي الاسترشاد بنموذج المحاكاة كنموذج نوعي وحسب. ويتوقف حجم تراجع إجمالي الناتج المحلي على تكلفة تعديل رأس المال، وكذلك على طبيعة الصدمة وتوقيتها. فإذا تسببت صدمة المناخ بالدرجة الأكبر في تقويض رأس المال الخاص، وتسببت بدرجة أقل في انخفاض الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، تكون وتيرة التعافي أبطأ والضرر الذي يلحق بإجمالي الناتج المحلي أكبر بسبب تباطؤ إعادة بناء رأس المال.

<sup>٥</sup> يُعابير حجم التأثير باستخدام المرونة التقديرية للأجور الحالية تجاه عدد ساعات العمل المتأخرة كما ورد في دراسة Altug and Miller (1998). وتعكس درجة المرونة التقديرية البالغة ٠,٢ ارتفاع درجة التخلفية في توصيف النموذج.

### الإطار ٣-٢: (تتمة)

إلى العودة مجدداً إلى المستوى الاجتماعي الأمثل، تشير نماذج المحاكاة إلى أن كل دولار تنفقه الحكومة على تدابير التكيف على مدار ٢٠ عاماً يحد من مجموع الضرر الناتج عن الأحوال الجوية بمقدار دولارين. وتستند هذه النتيجة إلى آلية استجابة الاستثمار الخاص تجاه تراجع خسائر الإنتاجية الناجمة عن الأحوال الجوية، والتي تسهم في زيادة إجمالي الناتج المحلي على المدى المتوسط والطويل. وتوضح نماذج المحاكاة قاعدة عامة مفادها أن تعزيز الصلابة من خلال الإنفاق العام على تدابير التكيف من شأنه الحد من الهبوط الناتج عن الأحوال الجوية وتعجيل وتيرة التعافي (الشكل البياني ٣-٢، اللوحة ٦).

المنافع غير القابلة للمنافسة أو الاستبعاد. ونظراً لأن الأسر والشركات لا تستطيع استدخال المنافع الاجتماعية الكاملة، قد يتعين مشاركة الحكومة في تقديم حوافز إلى الوحدات الخاصة لتشجيعها على بذل جهود للتكيف بما يحقق مستويات اجتماعية مثلى. وفي أحد نماذج الدين والاستثمار والنمو الموسعة، تقدم الحكومة حوافز مالية للتشجيع على اعتماد الوسائل التكنولوجية التي تعزز الصمود وتمول تقديم السلع العامة المرتبطة بمخاطر الأحوال الجوية، مما يحد من حساسية الناتج تجاه ارتفاع درجات الحرارة. وبافتراض أن الإنفاق الخاص على تدابير التكيف أقل بنسبة ٢٠٪ عن المستوى الاجتماعي الأمثل، وأن السياسات الحكومية تهدف

### الإطار ٣-٣: استراتيجيات التصدي لصدّات الأحوال الجوية وتغير المناخ: دراسات حالة مختارة

للخطر — فقد شهد المستفيدون من البرنامج انخفاضاً في الاستهلاك بوتيرة أقل نسبتها ٢٥٪ مقارنة بغير المستفيدين في أعقاب نوبات الجفاف (دراسة Porter and White 2016). وساهم البرنامج أيضاً في تقليل عدد الأشخاص ممن هم في حاجة إلى التدخل الإنساني، إلى جانب الحد من تكلفة هذا التدخل. وأخيراً، أدى البرنامج إلى زيادة مدخرات الأسر المعرضة للمخاطر وتسهيل الاستفادة بقدر أكبر من خدمات التعليم والرعاية الصحية.

#### اعتماد التكنولوجيا

يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى انخفاض كبير في إنتاجية العمالة، وربما إلى آثار سلبية على الصحة — مثل زيادة الإصابة بارتفاع درجات الحرارة وتدهور حالة المصابين بأمراض القلب والأوعية الدموية أو الجهاز التنفسي — والوفاة، وذلك كما يتضح من عدد كبير من الدراسات ومن التحليل الوارد في هذا الفصل. ويوجد عدد من الخيارات أمام الحكومات والأفراد يمكن الاستفادة منها للحد من هذه الآثار الاقتصادية والصحية السلبية، مثل البنية التحتية الخضراء (أي زيادة الغطاء النباتي في المدن) واستخدام وسائل تكنولوجية معينة في قطاع البناء (مثل الأسطح العاكسة للطاقة الشمسية بدرجة كبيرة). وتمثل أجهزة تكييف الهواء الحديثة التي جاء اختراعها في بداية القرن العشرين الخيار الأكثر شيوعاً الذي استخدمته الأسر والشركات للتعامل مع الحرارة المفرطة.

ويوجد عدد كبير من الدراسات التي وثقت فوائد التحكم في درجات الحرارة في أماكن العمل وبالنسبة للصحة. ففي مسح أجري عام ١٩٥٧، أشارت ٩٠٪ من الشركات الأمريكية إلى الهواء المبرد بوصفه أهم الأسباب التي ساهمت في زيادة الإنتاجية (دراسة Cooper 2002). كما أثنى لي كوان يو، مؤسس سنغافورة، على تكييف الهواء بوصفه العامل الأهم على الإطلاق في نجاح التنمية في بلاده. كذلك تم عزو التراجع الكبير في معدل الوفاة المرتبطة بارتفاع درجات الحرارة في الولايات المتحدة خلال القرن العشرين إلى استخدام أجهزة تكييف الهواء في الوحدات السكنية (دراسة Barreca and others 2016).

غير أنه لا يمكن تجاهل الآثار السلبية الناتجة عن تكييف الهواء. فزيادة استخدام أجهزة التحكم في الهواء داخل الأماكن المغلقة يزيد معها استهلاك الطاقة وانبعاثات غازات الدفيئة. كذلك يمكن أن تنشأ عن عوادم أجهزة ومرافق تكييف الهواء جيوب محلية من الهواء الساخن قد تشكل عوامل خارجية سلبية تؤثر على الشعوب القريبة. والتكاليف المرتفعة في البداية والبنية التحتية اللازمة المرتبطة بهذه التكنولوجيا لا تجعلها في متناول السكان الفقراء ومحدودي الدخل، لا سيما في البلدان النامية منخفضة الدخل.<sup>١</sup>

<sup>١</sup> في عام ٢٠١٢، كان عدد الأسر التي تصل إليها الكهرباء في وسيط البلدان النامية منخفضة الدخل أعلى قليلاً من الثلث.

إن الآثار المعاكسة الناجمة عن صدمات الأحوال الجوية وتغير المناخ دفعت المجتمعات المحلية والبلدان إلى التكيف مع هذه التداعيات غير المواتية ومواجهتها. وكما يتضح من الشكل البياني ٣-١٢، توجد مجموعة كبيرة من الاستراتيجيات التي يمكنها التخفيف من حدة الآثار السلبية لصدّات الأحوال الجوية والكوارث الطبيعية من خلال التقليل من درجة التعرض لمخاطر هذه الآثار أو نقل وتقاسم المخاطر المرتبطة بالأحوال الجوية. ويتمثل الغرض من هذا الإطار في عرض بعض أمثلة استراتيجيات التصدي الناجمة.

#### شبكات الأمان الاجتماعي

يعمل حوالي ٨٥٪ من الشعب الإثيوبي في قطاع الزراعة، ويتركز معظمهم في مزارع صغيرة مملوكة للأسر. ويؤثر تغير المناخ وما يصاحبه من نوبات جفاف وتأخر في هطول الأمطار وفيضانات على الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي. كذلك تدهورت حالة الأراضي في بعض المناطق بسبب فرط الاستخدام. ويعاني ١٠٪ تقريباً من سكان الريف من نقص مزمن في الأمن الغذائي.

ولمساعدة السكان المعرضين للمخاطر، أنشأت الحكومة الإثيوبية وشركاؤها الدوليون برنامج شبكات الأمان المنتجة في عام ٢٠٠٦. ويقدم هذا البرنامج نقوداً أو غذاءً إلى الأسر غير القادرة على توفير طعامها طوال العام، لا سيما في الموسم الأعجم (يونيو-أغسطس). ويشترط للحصول على المساعدات المشاركة بصورة نشطة في برامج تعزيز الإنتاجية أو البرامج البيئية المحلية — مثل استصلاح الأراضي وتحسين مصادر المياه وإنشاء البنية التحتية كالتقنيات والمستشفيات. ويوجد برنامج تكميلي آخر، وهو برنامج بناء أصول الأسر الذي يستهدف نفس الأسر التي يغطيها برنامج شبكات الأمان المنتجة، ويساعد الأسر في تنوع مصادر الدخل وزيادة الأصول المنتجة، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة الفنية، بهدف تحقيق أمن غذائي دائم.

ويمثل برنامج شبكات الأمان المنتجة أكبر برامج التكيف مع تغيرات المناخ في إفريقيا، حيث يزيد عدد المشاركين فيه على ٧,٦ مليون مشترك (أو ٨٪ تقريباً من عدد سكان إثيوبيا) وينفذ ٤٧ ألف مشروع صغير في المجتمعات المحلية سنوياً. وتؤدي المشروعات المجتمعية التي يستهدف معظمها إصلاح البيئة إلى نتائج إيجابية ملموسة. فقد ساهم البرنامج في الحد من فقدان التربة بأكثر من ٤٠٪، وتحسين جودة المياه المتاحة وكمتها؛ وتشير الدراسات إلى أن إنتاجية الأرض زادت بالتالي بما يصل إلى ٤٠٪؛ كما أدى البرنامج إلى تقليل الأضرار الناجمة عن الفيضانات الموسمية. وساعد البرنامج أيضاً في تحسين الأمن الغذائي للأسر المعرضة

### الإطار ٣-٣: (تابع)

الظروف العادية، يُغلق المستوى الخاص بالصرف ويُستخدم النفق كطريق مروري عادي، ولكن النفق مصمم بحيث يمكن تعطيل أحد أو كلا المستويين المرورين مؤقتاً وغمرهما في المياه لاستخدامهما في تصريف مياه العواصف. وخلال العواصف المعتدلة، يستخدم النظام المستوي المروري السفلي لحمل مياه العواصف، بينما يظل المستوي العلوي مفتوحاً أمام قائدي المركبات. أما إذا كان من المتوقع هطول أمطار غزيرة، يمكن غلق المستويين المروريين وإخلائهما واستخدامهما لصرف المياه. وقد أثبت تحليل التكاليف والفوائد فعالية هذا النفق. فقد بلغت تكلفته حوالي ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، ويتوقع أن يحول دون وقوع أضرار تنتج عن الفيضانات بقيمة ١,٥ مليار دولار أمريكي ويقلل من تكلفة الاختناقات المرورية بما يزيد على مليار دولار أمريكي خلال الثلاثين عاماً القادمة.

#### نظم الإنذار المبكر وبرامج الإخلاء

تقع بنغلاديش في دلتا نهر الغانج، وهي من أكثر البلدان عرضة لمخاطر تغير المناخ. فعادة ما تغمر الفيضانات السنوية حوالي خمس مساحة البلاد، مما يؤدي إلى خسائر في الأرواح والممتلكات.<sup>٢</sup> وخلال السبعين عاماً الماضية، أدت العواصف إلى حدوث آلاف من حالات الوفاة ووقوع خسائر بلغت ملايين الأطنان من المحاصيل، ويتوقع تفاقم هذه المشكلات بسبب تغير المناخ.

وعقب الأضرار الشديدة التي نجمت عن إعصار «سدر»، عكفت السلطات والجهات الدولية الشريكة على تنفيذ المشروع الطارئ للتعافي من آثار الإعصار وإعادة الإعمار (ECRRP).<sup>٣</sup> وتتمثل أهداف المشروع في تحسين البنية التحتية الزراعية وتعزيز الاستعدادات لمواجهة الكوارث على المدى الطويل، بما في ذلك من خلال إنشاء الملاجئ من الأعاصير وإعادة بناء وتقوية الحواجز. وساهم البرنامج مساهمة كبيرة في تقليل تعرض الفئات السكانية الضعيفة لمخاطر الأعاصير من خلال إعادة بناء حوالي ٢٤٠ ملجأً من خطر الأعاصير وإصلاح أكثر من ١٠٠ كيلومتر من الحواجز.

كذلك ساعد المشروع في زيادة صلابة القطاع الزراعي في مواجهة صدمات المناخ، وتحسين سبل عيش السكان المتأثرين بها. وإلى جانب إمداد المزارعين بالمعدات الزراعية، تسنى الحد من تعرض سلسلة الإنتاج الزراعي للصددمات المرتبطة بالأحوال الجوية بفضل توافر بذور الأرز التي يمكن زراعتها باستخدام المياه المالحة، وتقديم التدريب على تنويع المحاصيل من أجل تحسين إدارة المزارع، والاستثمار في صوامع الحبوب وحماية المواشي.

<sup>٢</sup> في السنوات التي تشهد أحداثاً متطرفة، يمكن أن تؤثر الفيضانات على ما يصل إلى ثلاثة أرباع مساحة الأراضي في بنغلاديش.  
<sup>٣</sup> دمر هذا الإعصار ١,٥ مليون منزل و١,٣ مليون طن من المحاصيل.

ومن خلال تخطيط وتنفيذ تكنولوجيا تكييف الهواء بذلك يمكن الحد من بعض التداعيات السلبية لاستراتيجية التكييف مع ارتفاع درجات الحرارة تلك التي كانت لتعد استراتيجية فعالة لولا هذه التداعيات. ومن أمثلة ذلك نظم التبريد على مستوى المدن — وهو نظام تكييف مركزي — التي تم استخدامها في المدن الكبرى في الاقتصادات المتقدمة ويجري إنشاؤها حالياً في مدينة غوجارات التكنولوجية المالية الدولية، وهي مدينة تجارية جديدة في ولاية غوجارات بالهند. وتتيح نظم التبريد على مستوى المدن إنتاج المياه المبردة من مصدر مركزي وتوزيعها على المستهلكين النهائيين من خلال مواسير تحت الأرض. وتوجد مزايا بيئية واقتصادية واضحة تتميز بها نظم التبريد المركزية عن نظم تكييف الهواء غير المركزية. فإنتاج المياه المبردة مركزياً يستهلك طاقة أقل بنسبة ٣٥٪ إلى ٥٠٪ مقارنة بوحدة تبريد الهواء الفردية، ويحد بالتالي من التكلفة والتلوث. وتساعد زيادة كفاءة الطاقة بدورها على التخفيف من الضغط الذي يفرضه انتشار استخدام أجهزة تكييف الهواء على قطاع الكهرباء المحلي الذي لا يستطيع في الغالب تلبية الطلب متسارع النمو على الطاقة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وأخيراً، فإن نظم التبريد على مستوى المدن لا تفرض أي تكاليف في البداية على المستخدمين النهائيين، مما يجعل تكنولوجيا التحكم في الهواء داخل الأماكن المغلقة في متناول عدد أكبر من السكان.

وكما هو الحال مع توفير أنواع البنية التحتية الأخرى، مثل توزيع الطاقة والمياه، يمكن أن تساعد مشاركة القطاع العام على تسريع وتيرة إنشاء نظم التبريد على مستوى المدن وتوسيع نطاق استخدامها، ولكن ربما كانت هناك معوقات تتمثل في انخفاض أسعار الطاقة وعدم كفاية كثافة الطلب وعدم اليقين بشأن الأوضاع الاقتصادية والمخاطر الأخرى المرتبطة بالاستثمارات الكبيرة في بدايتها. وتشرف حكومة غوجارات مباشرة على إنشاء شبكة توزيع التبريد، وكذلك الحال في حكومات جمهورية كوريا وقطر وسنغافورة.

#### استثمارات البنية التحتية العامة الذكية مناخياً

أدت الفيضانات العارمة في كوالالمبور بماليزيا إلى إلحاق أضرار كبيرة بالمباني وحدثت اختناقات مرورية وتلوث المياه وخسائر بشرية. ولتخفيف حدة هذه المشكلات، عكفت السلطات على تنفيذ مشروع طموح في البنية التحتية لتحقيق غرضين هما المساعدة في إدارة المرور وتوجيه مياه الفيضانات.

وصمّم نفق إدارة مياه العواصف والطرق المرورية لتحقيق غرض ثنائي في التعامل مع مياه الفيضانات. ويتكون النفق ثلاثي المستويات من مستويين من الطرق ونظام لصرف مياه العواصف في المستوى السفلي. وفي



### الإطار ٣-٣: (تتمة)

#### آليات تقاسم المخاطر متعددة الأطراف صندوق الكاربيبي للتأمين من مخاطر الكوارث

تتأثر بلدان الكاربيبي بصفة منتظمة بالرياح الاستوائية والأمطار الغزيرة والزلازل والثورات البركانية. ونظرا لأن بعض هذه الصدمات غير مرتبط ببعضه الآخر جزئيا على الأقل، فإن تقاسم المخاطر من خلال ترتيبات التأمين الإقليمي المجمع يمكن أن يتيح تحسين مستويات الرخاء بدرجة أكبر مقارنة بقيام كل بلد على حدة بالتأمين الذاتي أو شراء وثائق إعادة التأمين. ويشكل صندوق الكاربيبي للتأمين من مخاطر الكوارث أول مؤسسة مالية إقليمية على مستوى العالم معنية بالتضامن في توزيع المخاطر، حيث يوفر التأمين ضد معظم الكوارث الطبيعية الأكثر انتشارا في المنطقة. وقد تأسس هذا الصندوق في عام ٢٠٠٧، ويضم حاليا ١٧ عضوا.<sup>٤</sup>

ويقدم الصندوق التأمين ضد مخاطر الأعاصير الاستوائية وهطول الأمطار الشديدة والزلازل. ويمكن لجميع البلدان السبعة عشرة المشاركة شراء تغطية تأمينية تصل إلى ١٠٠ مليون دولار أمريكي لكل فئة من فئات المخاطر. والبرنامج مصمم لتمويل الاستجابات الطارئة خلال الأسابيع والشهور التالية للكارثة، بدلا من توفير تغطية شاملة ضد خسائر الأصول أو الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية. ويتحدد حجم التأمين على أساس معلمي — أي تحديد قيمة المدفوعات على أساس نماذج معلمية لكل فئة من الأحداث المؤمن ضدها: الأعاصير الاستوائية وهطول الأمطار الشديدة والزلازل. فعلى سبيل المثال، تتناسب المدفوعات التي تعقب الزلزال مع درجة شدته وموقعه والخسائر التقديرية الناجمة عنه. وتتيح المدفوعات المحددة سلفا على أساس البيانات العامة المشاهدة تلافى الحاجة إلى إجراء تقديرات الضرر وتعديلات المبالغ التأمينية التي تستهلك وقتا طويلا وتكلفة كبيرة. ولكن أحد عيوب التأمين القائم على المعلميات الذي يؤثر على مدى الاستجابة إلى آثار المخاطر الأساسية يتمثل في أن المدفوعات المحسوبة قد لا تتناسب مع حجم الضرر الفعلي.<sup>٥</sup>

وخلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٥، صرف الصندوق ١٣ تعويضا تأمينيا لثمانية أعضاء وصلت قيمتها الإجمالية إلى ٣٨ مليون دولار أمريكي، ومعظمها كان بغرض مواجهة آثار الأعاصير الاستوائية. وبلغت قيمة المدفوعات ٠,١٪ إلى

<sup>٤</sup> انضمت إلى هذا الصندوق في البداية أنغويلا وأنتيغوا وبربودا وجزر البهاما وبربادوس وبليز وبرمودا وجزر كايمان ودومينيكا وغرينادا وهايتي وجامايكا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وترينيداد وتوباغو وجزر توركس وكايكوس وانضمت نيكاراغوا في عام ٢٠١٥. وينظر الصندوق حاليا في توسيع نطاقه ليشمل بلدان أخرى خارج منطقة الكاربيبي.

<sup>٥</sup> يتيح التأمين التعويضي تجنب هذه المشكلة، ولكنه يتطلب إجراء تقييمات وتعديلات مكلفة.

٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي للبلد المتلقي؛ ورغم أن هذه المدفوعات لا تغطي جميع الخسائر، فإنها تتيح دعما مهما للبلدان المؤمن عليها، بما في ذلك نتيجة الصرف السريع للأموال — حيث يتم صرف الأموال بعد أسبوعين من وقوع الحدث المؤمن ضده بحد أقصى. كذلك يكون لأعضاء الصندوق مطلق الحرية في استخدام هذه الأموال.

وقد ثبتت فعالية هذا الصندوق كأداة للتضامن في توزيع المخاطر في نظر البلدان المؤمن عليها التي تستطيع الحصول على تغطية تأمينية بتكلفة أقل من التكلفة التي كانت لتتحملها مقابل الحصول على تأمين فردي من شركات التأمين التجاري، أو من المؤسسات المشاركة في سوق إعادة التأمين.

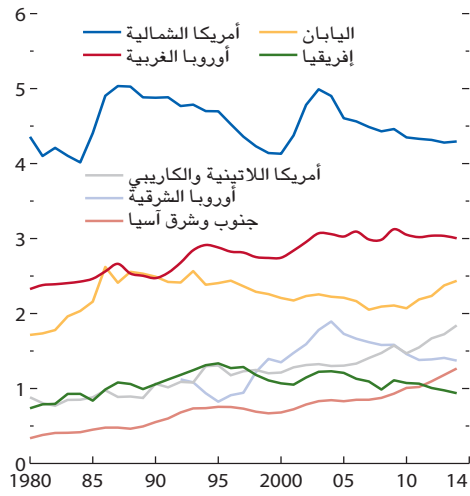
#### القدرة الإفريقية على مواجهة المخاطر

القدرة الإفريقية على مواجهة المخاطر عبارة عن وكالة تأمين متبادل الغرض منها تعزيز الأمن الغذائي، وقد تأسست في عام ٢٠١٢ كوكالة متخصصة تابعة للاتحاد الإفريقي، وتهدف إلى المساعدة في تأمين أعضاء الاتحاد الإفريقي ضد الأضرار التي تلحق بالمحاصيل نتيجة الظواهر الجوية المتطرفة، مثل نوبات الجفاف والفيضانات، من خلال التضامن في توزيع المخاطر ذات الصلة بالمناخ. وفي البداية، وقع ١٨ بلدا من أعضاء الاتحاد الإفريقي على اتفاقية التأسيس، وازداد عدد الأعضاء منذ ذلك الحين إلى أكثر من ٣٥ بلدا.

وتقدم هذه الوكالة خدمات التأمين القائم على المعلميات. فعند وقوع أي من الأحداث المؤمن ضدها، يحدد مبلغ التعويض التأميني على أساس نماذج وبيانات يتم جمعها بالأقمار الصناعية بغرض للتنبؤ بحجم الضرر الذي أصاب المحاصيل والتكلفة الناتجة عن ذلك. ويتيح التأمين القائم على المعلميات صرف مدفوعات التأمين بشكل أسرع مقارنة بالتأمين التعويضي، وهو أمر مهم للغاية بالنسبة لمعظم الشعوب المعرضة للمخاطر. ومن خلال التضامن في توزيع المخاطر، تنخفض تكلفة التأمين التي تتحملها البلدان إلى النصف تقريبا، نظرا لأن من المستبعد للغاية أن تؤثر نوبات الجفاف على جميع البلدان المتضامنة في توزيع المخاطر. وتشير الشواهد إلى فوائد تسهيل القدرة الإفريقية على مواجهة المخاطر، ولكن تبقى بعض التحديات. فقد ساهم في الحد من تقلبات استهلاك الغذاء في أشد الأسر تعرضا للمخاطر، كما ساعد على تقليل الحاجة إلى البيع الاضطراري للأصول في المناطق المتأثرة بالكوارث. غير أن حجم التضامن في توزيع المخاطر لا يزال محدودا (مقارنة بصندوق الكاربيبي للتأمين من مخاطر الكوارث على سبيل المثال) ويمكن توسيعه بغرض زيادة تنوع المخاطر. كذلك قد تقل درجة سوء توزيع الموارد التأمينية مع تراكم الخبرات.

### الإطار ٣-٤: التصدي لصددمات الأحوال الجوية: دور الأسواق المالية

الشكل البياني ٣-٤-١: تغلغل التأمين: أقساط التأمين على غير الحياة (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وقاعدة بيانات Sigma لدى الشركة السويسرية لإعادة التأمين، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

لم يعتمد عليه بالقدر المتوقع (دراسة Hallegatte and others 2016). وقد ساهمت عوامل كثيرة على الأرجح في تباطؤ اعتماد هذه الأدوات المالية المبتكرة، بما في ذلك محدودية الوعي المالي أو الخبرة في استخدام المنتجات المالية المماثلة، عدم فهم المنتجات بالقدر الكافي، وارتفاع التكلفة، والمخاطر الأساسية المتبقية (راجع على سبيل المثال دراسات Cole and others 2012, 2013 and Karlan and others 2014).

#### سندات الكوارث

شهدت سوق سندات الكوارث، وهي أدوات مالية تنقل مخاطر الكوارث من شركات التأمين وإعادة التأمين المصدرة للسندات إلى الأسواق الرأسمالية، نمواً سريعاً في السنوات الأخيرة، حيث بلغ حجم السندات القائمة حوالي ٣٠ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٦ (الشكل البياني ٣-٤-٢). وتشكل سندات الكوارث خياراً جذاباً للمستثمرين نظراً لارتفاع العائد عليها نسبياً وعدم وجود ارتباط قوي بينها وبين العائد على معظم الأصول المالية الأخرى. ومما ساهم في نمو سوق سندات الكوارث على الأرجح انخفاض أسعار

<sup>٢</sup> تدفع سندات الكوارث الفائدة والمبلغ الأصلي أو كليهما في الظروف العادية، ولكنها تمتص الخسائر في حالة وقوع كوارث محددة مسبقاً. وتم استحداثها للمرة الأولى في منتصف تسعينات القرن الماضي عقب إعصار أندرون.

يمكن أن تقوم الأسواق المالية بدور في التخفيف من وطأة التداعيات السلبية لصددمات الأحوال الجوية من خلال إعادة توزيع تكاليف ومخاطر هذه الصدمات على أكثر الأطراف استعداداً وقدرة على تحملها. ومن شأن منتجات التأمين، مثل مشتقات التحوط من مخاطر الأحوال الجوية، مساعدة الأسر والشركات المعرضة لمخاطر التقلبات قصيرة الأجل في درجات الحرارة وتساقط الأمطار على التحوط من مخاطر الأحوال الجوية المتفردة. كذلك تساعد سندات الكوارث على توزيع مخاطر الأحوال الجوية المسببة للكوارث على أسواق رأس المال. غير أن مدى قدرة الأسواق المالية على تخفيف آثار صدمات الأحوال الجوية يتوقف على مستوى تغلغل التأمين والقدرة على تسعير المخاطر المرتبطة بالأحوال الجوية بدقة. ويتناول هذا الإطار آخر التطورات في سوق المنتجات المالية المرتبطة بالأحوال الجوية ويعرض شواهد جديدة على مدى قدرة أسواق الأسهم على تسعير المخاطر المرتبطة بالأحوال الجوية بكفاءة.

#### التأمين

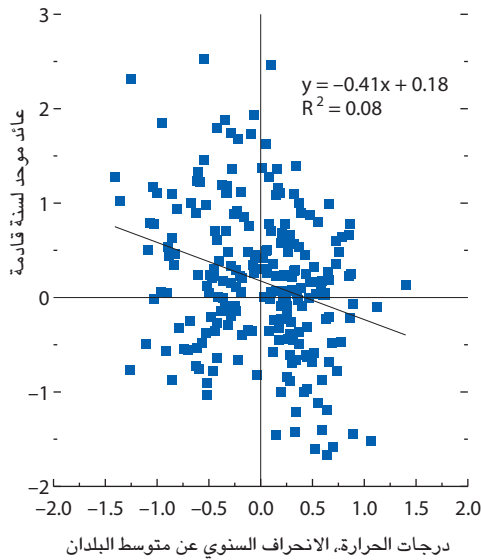
تبرز الدراسات الحديثة الدور المهم الذي يمكن أن تضطلع به أسواق التأمين في تسهيل التعافي الاقتصادي في أعقاب الكوارث الطبيعية المرتبطة بالأحوال الجوية، إذ يمكن أن يسهم تعميق تغلغل التأمين في الحد من العبء الذي تلقىه الكوارث الطبيعية على المالية العامة (دراسة Lloyd 2012) وتداعياتها الاقتصادية الكلية السلبية (دراسة Von Peter, Dahlen, and Saxena 2012) لا سيما في البلدان ذات المؤسسات القوية (دراسة Breckner and others 2016). كذلك تبشر منتجات التأمين القائمة على استخدام المعلمات، والتي تم استحداثها في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بتوفير الحماية اللازمة من مختلف مخاطر الأحوال الجوية التي تتعرض لها الأسر والشركات في البلدان منخفضة الدخل<sup>١</sup>، وتتفادى هذه المنتجات بعض المعوقات البارزة التي تحول دون تقديم خدمات التأمين التقليدية إلى صغار المزارعين، ولذلك فهي تقلل تكلفة المعاملات إلى أقل مستوى ممكن ويسهل تنفيذها وتحد من مشكلات الاختيار المعاكس والخطر الأخلاقي المحتملة.

غير أن تغلغل التأمين، مقياساً بحجم أقساط التأمين على غير الحياة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، لا يزال منخفضاً، لا سيما في الاقتصادات النامية (الشكل البياني ٣-٤-١). ورغم مزايا التأمين القائم على المعلمات، فإنه

مؤلف هذا الإطار هو آلان سباشز فينغ.  
<sup>١</sup> على عكس التأمين التعويضي التقليدي ضد المخاطر الطبيعية، تتيج منتجات التأمين القائم على استخدام المعلمات تحديد حجم المدفوعات على أساس مؤشر عام ملاحظ، مثل تساقط الأمطار أو درجة الحرارة. وفي حين يتضمن تصميم التأمين القائم على المعلمات مزايا عديدة تفوق تلك التي تنطوي عليها المنتجات التقليدية، قد يؤدي التأمين القائم على المعلمات إلى عدم تغطية جزء كبير من المخاطر المتبقية («المخاطر الأساسية»). نظراً لأن الخسائر الفعلية قد تختلف عن المدفوعات التي يحصل عليها المتعاقدون.

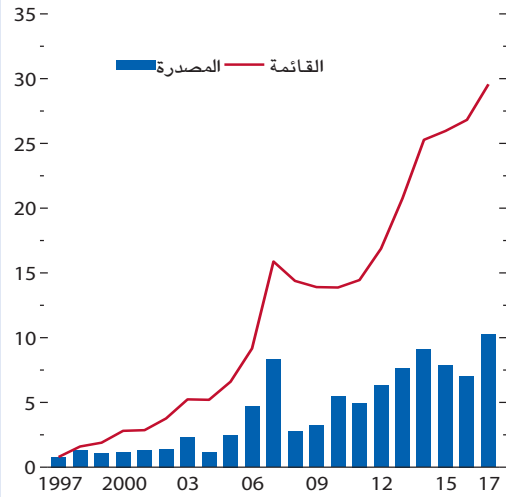
### الإطار ٣-٤: (تابع)

#### الشكل البياني ٣-٤-٣: صدمات درجات الحرارة وإمكانية التنبؤ بأسعار الأسهم: قطاع الأغذية والمشروبات



#### الشكل البياني ٣-٤-٢: سوق سندات الكوارث

(بمليارات الدولارات الأمريكية)



الفائدة منذ وقوع الأزمة المالية العالمية واستحداث قواعد تنظيمية جديدة تقر بإمكانية تحسين وضع رأس المال من خلال إصدار سندات الكوارث. وقد ازدادت شعبية سندات الكوارث بوصفها أداة يمكن لشركات التأمين وإعادة التأمين الخاصة في أوروبا واليابان والولايات المتحدة استخدامها في نقل انكشافها لمخاطر الزلازل والرياح والأعاصير إلى أطراف أخرى.

وكما ناقشنا في هذا الفصل، فإن البلدان النامية منخفضة الدخل والدول الصغيرة أكثر عرضة لمخاطر الكوارث. وكانت المكسيك هي أول بلد أصدر سندات الكوارث في عام ٢٠٠٦، ومنذ ذلك الحين أصدرت عدة بلدان نامية منخفضة الدخل سندات الكوارث لتغطي مخاطر الأعاصير والزلازل وغيرها من الظواهر المتطرفة. وأصدر البنك الدولي سند الكوارث الأول في عام ٢٠١٤ لتوفير إعادة التأمين إلى صندوق الكاربيبي للتأمين من مخاطر الكوارث، وهو صندوق قائم على مفهوم التضامن في توزيع المخاطر الغرض منه الحد من الأثر المالي على ١٦ حكومة من حكومات بلدان الكاربيبي عقب وقوع الزلازل والأعاصير المحتملة (راجع أيضا الإطار ٣-٣). وثمة ترتيب مماثل — تسهيل مواجهة الظواهر المناخية المتطرفة "Extreme Climate Facility" — يجري إعداده حاليا في إطار القدرة الإفريقية على مواجهة

المخاطر (راجع الإطار ٣-٣) للسماح بإصدار سندات الكوارث للتخفيف من أثر الأحوال الجوية المتطرفة على البلدان الإفريقية الأعضاء.

#### هل تسعر الأسواق المالية مخاطر الأحوال الجوية بدقة؟

من أجل تحديد مستوى التأمين الأمثل ضد الأحوال الجوية غير الطبيعية يتعين إعداد تقييمات دقيقة لحجم المخاطر المرتبطة بالأحوال الجوية. ويوجد عدد متزايد من الشواهد التي تدل على أن المستثمرين في الأسواق المالية لا يدركون تماما، بشكل فوري على الأقل، تأثير صدمات الأحوال الجوية على الناتج والإنتاجية. وتشير دراسة Hong, Li, and Xu (2016) إلى أن مؤشرات أسهم الصناعات الغذائية في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد قليل من الاقتصادات المتقدمة الأخرى لا تتأثر بالتغيرات في مؤشرات الجفاف إلا بعد مرور فترة من الوقت. ويتضح من هذه النتيجة أن

### الإطار ٣-٤: (تتمة)

أسعار الأسهم تعكس فوراً تأثير صدمات درجات الحرارة على أداء الشركات. غير أن التحليلات التجريبية تشير إلى عدم صحة هذا الافتراض. فارتفاع درجات الحرارة من شأنه التنبؤ بعائدات سلبية على الأسهم مستقبلاً (١٢ شهراً قادمة) في قطاع الأغذية والمشروبات، مما يشير إلى تأخر المستثمرين في الاستجابة لصددمات درجات الحرارة (الشكل البياني ٣-٤-٣).<sup>٢</sup> وتكون هذه الآثار قوية للغاية في البلدان الواقعة عند خطوط العرض الدنيا (أي البلدان التي يزيد متوسط درجات الحرارة السنوية فيها عن ١٥ درجة مئوية على سبيل المثال) وغير دالة إحصائياً في قطاعات الصناعة والتكنولوجيا والمرافق والنفط والغاز. وتشير قابلية التنبؤ بعائدات الأسهم في قطاع الأغذية والمشروبات إلى أن تأثير صدمات درجات الحرارة على الإنتاجية لا يتم تسعيره بدقة من جانب المستثمرين إلا بعد مرور عدة أشهر (ربما بعد ظهور هذه الخسائر في تقارير الأرباح)، مما يتفق مع افتراض ضعف الاستجابة إزاء هذه الصدمات.

الأسواق لا تعكس معلومات الأحوال الجوية على الأسعار إلا بعد مرور عدة شهور، ربما بعدما يظهر أثر الخسائر المحتملة في التقارير السنوية لشركات الأغذية. ورد الفعل الضعيف في البداية تجاه صدمات الأحوال الجوية قد يشير إلى احتمال عدم كفاية تغطية التأمين رغم وجود منتجات تأمينية يسهل الحصول عليها. ويفحص التحليل الوارد في هذا الإطار استجابة المستثمرين تجاه التغير في الأحوال الجوية. فكما يتضح في هذا الفصل، يؤثر ارتفاع درجات الحرارة في البلدان ذات المناخ الحار نسبياً تأثيراً سلبياً على الناتج والإنتاجية، لا سيما في بعض قطاعات الاقتصاد. وباستخدام بيانات عائدات أسواق الأسهم عبر ١٧ قطاعاً في ٤٢ بلداً والتقلبات السنوية في درجات الحرارة، ينظر التحليل فيما إذا كانت الأسواق المالية تسعر المخاطر بدقة في ظل الآثار المعاكسة تلك الناتجة عن تقلبات درجات الحرارة. وإذا كانت الأسواق تتسم بالكفاءة، يفترض ألا يكون لتقلبات درجات الحرارة أي قوة تنبؤية تؤثر على عائدات الأسهم نظراً لأن

### الإطار ٣-٥: التطورات التاريخية للمناخ والتنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل العالمي

من الدخل فيه خلال العصر الحديث، مما كشف عن بعض الأنماط اللافتة للنظر. فباستخدام معادلة انحدار بسيطة ذات متغيرين، يتأكد وجود علاقة ارتباط سالب قوي بين الدخل في عام ٢٠٠٠ ومتوسط درجات الحرارة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٩ (الجدول ٣-٥-١، معادلة الانحدار الأولى). ولكن بعد استبعاد تأثير المتوسط التاريخي لدرجات الحرارة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، يتضح وجود تأثير غير رتيب متفاوت زمنيا لدرجات الحرارة على مستويات الدخل الحالية في البلد المعني، حيث يظهر تأثير موجب كبير لدرجات الحرارة في القرن الثامن عشر وتأثير سلبي أكبر كثيرا لدرجات الحرارة في القرن التاسع عشر (الجدول ٣-٥-١، معادلة الانحدار الثانية). ومن المثير للاهتمام أنه بمجرد إدراج التطورات التاريخية للمناخ، تختفي علاقة الارتباط السالب القوي بين مستوى درجات الحرارة في القرن العشرين والدخل الحالي، مما يشير إلى أنه يمثل بديلا للأثار المركبة للمناخ عبر التاريخ، ولا يعكس التأثير المباشر لمستوى الحرارة الحالي في الانحدار البسيط.

إن كيف يمكن تفسير العلاقة التقديرية غير الرتيبة بين درجات الحرارة والدخل؟ تفترض دراسة Bluedorn, Valentinyi, and Vlassopoulos (2009) أن هذه العلاقة قد تعكس التفاعلات بين درجات الحرارة والأحداث التاريخية عبر القرون. فعلى سبيل المثال، يمكن الربط بين التأثير السالب الكبير لدرجات الحرارة في القرن التاسع عشر على مستويات الدخل الحالية وتباطؤ انتقال التكنولوجيا من المملكة المتحدة وأوروبا اللتين كانتا في مقدمة البلدان المتقدمة تكنولوجيا، وتقعان عموما في الطرف الأكثر برودة في توزيع درجات الحرارة العالمية. وإذا كانت التكنولوجيا التي استحدثتها هذه البلدان ملائمة بدرجة أكبر للمناخ

كما يشير هذا الفصل، يمكن أن تكون لتغير المناخ آثار طويلة الأجل للغاية على الأداء الاقتصادي، وإن كان حجم هذه الآثار يتوقف على عوامل كثيرة، منها قدرة الوحدات الاقتصادية على التكيف وقدرة الاقتصاد على التصحيح الهيكلي. ومن الناحية التجريبية، يصعب للغاية تحديد ما إذا كانت صدمات الأحوال الجوية لها آثار دائمة على مستوى الناتج أو على معدل نموه استنادا إلى البيانات الحديثة (بدءا من عام ١٩٥٠). فإذا كانت لتلك الصدمات آثار دائمة على نمو الناتج وليس على مستواه، قد تكون التداعيات أكبر بأضعاف مضاعفة من الآثار الأولية، ولكن هذا الأثر لن يتضح إلا بعد فترة طويلة للغاية.

ويستعرض هذا الإطار مجموعة جديدة نسبيا ومتزايدة من الدراسات التي تحاول أن تقيم بشكل مباشر ما إذا كان المناخ في الفترات السابقة يمكن أن يكون له تأثير كبير ودائم على الأداء الاقتصادي. وفي ضوء توافر بيانات تاريخية متزايدة وتفصيلية، تحلل هذه الدراسات العلاقة بين النتائج الحديثة والتطورات التاريخية للمناخ انطلاقا من افتراض بأن الأحداث التاريخية (ربما في الماضي البعيد جدا) تتفاعل مع البيئة المادية ويمكن أن تكون لها آثار دائمة على التنمية الاقتصادي والأداء الاقتصادي<sup>١</sup>. ونظرا لتأثر المناخ عبر التاريخ بعوامل خارجية، تقدر دراسة Bluedorn, Valentinyi, and Vlassopoulos (2009) العلاقة المختزلة بين درجات الحرارة في بلد ما خلال فترات مختلفة من عام ١٧٣٠ إلى عام ٢٠٠٠ ونصيب الفرد

مؤلف هذا الإطار هو جون بلودورن.

<sup>١</sup> تتضمن دراسة Nunn (2014) عرضا ممتازا لهذه الفكرة التي تمثل جزءا أساسيا من البحوث التجريبية الأخيرة بشأن التطورات التاريخية.

الجدول ٣-٥-١: تأثير المناخ عبر التاريخ على الناتج الحقيقي الحالي

معامل التحديد R <sup>2</sup>	وسيط درجات الحرارة			معامل التحديد R <sup>2</sup>	وسيط درجات الحرارة	
	١٧٥٩-١٧٣٠	١٨٥٩-١٨٣٠	١٩٩٩-١٩٧٠		١٩٩٩-١٩٧٠	العينة
	(٢)			(١)		العينة الكاملة
٠,٢٧	**١,٨٦٤ (٠,٣٠١)	*٢,١٠٠- (٠,٣١٥)	٠,١٧٧ (٠,٠٧٣)	٠,١٦	**٠,٠٦١- (٠,٠١١)	
٠,٢٤	**٢,٣٥٣ (٠,٤٤٦)	**٢,٥٩١- (٠,٤٨٤)	٠,١٧٩ (٠,١٨٠)	٠,١٥	**٠,٠٥٨- (٠,٠١١)	استبعاد القيم الشاذة المرئية
٠,١٦	**١,٥٠٥ (٠,٢٥٧)	**١,٦٦٠- (٠,٢٦٢)	**٠,١٢٦ (٠,٠٤٧)	٠,٠٤	*٠,٠٢٦- (٠,٠١١)	استبعاد إفريقيا جنوب الصحراء
٠,٢٥	**٢,٤٢٣ (٠,٤٥٣)	**٢,٦٥٢- (٠,٤٦١)	*٠,١٦٩ (٠,٠٦٨)	٠,١٤	**٠,٠٥٧- (٠,٠١١)	استبعاد بلدان تركيز الأوروبيين

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: المتغير التابع هو لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام ٢٠٠٠، مع تعديل تعادل القوى الشرائية. وتظهر الأخطاء المعيارية الفاتحة بين أقواس أسفل تقديرات المعاملات. والقيم الشاذة المرئية هي أستراليا وبوليفيا وإريتريا وإثيوبيا والولايات المتحدة الأمريكية. وبلدان تركيز الأوروبيين هي أستراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية. عدد البلدان = عدد البلدان في العينة الإحصائية المقطعية. راجع دراسة Bluedorn, Valentinyi, and Vlassopoulos (2009).  
\* p < 0.1; \*\* p < 0.05; \*\*\* p < 0.01.

### الإطار ٣-٥: (تتمة)

إلى وجود علاقة دالة إحصائية وثابتة على شكل منحني محدب بين الانحراف المعياري لدرجات الحرارة عبر التاريخ في منطقة ما وتوقيت التحول إلى الزراعة — فالمناطق التي شهدت مناخا أكثر تقلبا (بافتراض أن التقلبات لم تكن حادة للغاية بحيث تعجل وتيرة انهيار المجتمع) عادة ما كانت تتحول إلى الزراعة في فترة مبكرة، مما يفسر جزئيا الاختلافات الحالية في مستويات الدخل.

وتتناول دراسة Andersen, Dalgaard, and Selaya (2016) إحدى الخصائص المناخية الأخرى — وهي كثافة التعرض للأشعة فوق البنفسجية في مكان ما عبر التاريخ. وتشير الدراسة المذكورة إلى أن ارتفاع كثافة التعرض إلى الأشعة فوق البنفسجية يؤثر على معدل الوفاة وبالتالي على الرغبة في الاستثمار في رأس المال البشري. وقد أثر ذلك بدوره على التوقيت الذي شهد فيه مجتمع ما تحولا في معدلات الخصوبة (أي تراجع الخصوبة المقترن بارتفاع مستويات الدخل، راجع دراسة Galor (2011). ويقترن تباطؤ التحول في معدلات الخصوبة بتراجع مستويات الدخل عبر البلدان في الوقت الحالي. واستنادا إلى مجموعة متنوعة من التجارب والنظريات، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين كثافة التعرض للأشعة فوق البنفسجية وتوقيت التحول، وهو ما يتفق مع الرابط الذي افترضت الدراسة وجوده.

وكما يتضح من هذه الدراسات، يمكن أن تكون لتطورات المناخ عبر التاريخ آثار طويلة الأجل للغاية على التنمية الاقتصادية من خلال تفاعلها مع الأحداث التاريخية.

الأكثر برودة، يمكن عزو علاقة الارتباط السلبي بين درجات الحرارة في القرن التاسع عشر ومستويات الدخل الحالية إلى التباطؤ في اعتماد وسائل التكنولوجيا على مدار التاريخ. ومن الممكن وجود تفاسير بديلة، مثل العلاقة السالبة بين درجات الحرارة على مر التاريخ وجودة المؤسسات في المستعمرات الأوروبية في القرن التاسع عشر (راجع دراسة Acemoglu, Johnson, and Robinson 2001).

والأصعب من ذلك هو تفسير التأثير الموجب لدرجات الحرارة في القرن الثامن عشر على مستويات الدخل الحالية. وتعرض دراسة Fenske and Kala (2015) فرضية مثيرة للاهتمام عن إفريقيا التي ربما تكون ظروفها المناخية قد أثرت على مستوى مشاركة المنطقة في تجارة العبيد في القرن الثامن عشر. فنظرا للآثار السلبية لارتفاع درجات الحرارة على الإنتاجية الزراعية ومعدلات الوفاة في المناخ الحار، كما جاء في هذا الفصل، تشير دراسة Fenske and Kala (2015) إلى أن تكاليف عرض العبيد في منطقة ما تراجعت عندما كان ارتفاع درجات الحرارة أبطأ، مما أدى إلى زيادة صادرات العبيد، وهو ما يقترن بقوة بضعف مستويات الدخل في الوقت الحالي (دراسة Nunn 2008).

ومن الممكن أيضا أن يكون المناخ قد أثر على توقيت الخطوات التي اتخذتها المجتمعات على مسار التنمية الاقتصادية. إذ تشير دراسة Ashraf and Michalopoulos (2015) إلى أن التقلبات المناخية منذ آلاف السنين أثرت على رغبة المجتمعات الإنسانية في تجربة الزراعة كحل لمشكلة البحث عن مصادر الغذاء غير المعروفة. وتوصلت الدراسة

### الإطار ٣-٦: تخفيف آثار تغير المناخ

بالرغم من أن التركيز الأساسي في هذا الفصل ينصب على التداعيات الاقتصادية لتغير المناخ وإمكانية التكيف في البلدان منخفضة الدخل، لن يتسنى الحد من التهديدات طويلة الأجل الناتجة عن تغير المناخ إلا من خلال بذل جهود عالمية منسقة بهدف خفض انبعاثات غاز الدفيئة وإبطاء وتيرة ارتفاع درجات الحرارة. ويستعرض هذا الإطار آخر التطورات على صعيد الجهود المبذولة للتخفيف من آثار تغير المناخ، ويتناول الدور المهم لسياسات المالية العامة في التخفيف من حدة آثار تغير المناخ وتعبئة التمويل اللازم للحد من تلك الآثار والتكيف معها، وذلك استناداً إلى دراسات الصندوق الأخيرة في هذا الشأن.<sup>١</sup>

#### اتفاق باريس لعام ٢٠١٥

اتفقت البلدان الأطراف في «اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ»، في ديسمبر ٢٠١٥، على هدف طموح يتمثل في احتواء الاحترار العالمي بحيث يصبح أعلى بدرجتين مئويتين عن المستويات السائدة قبل الثورة الصناعية (والسعي نحو إبقاء الاحترار عند مستوى ١,٥ درجة مئوية)، مما يضع الأساس اللازم لإحراز تقدم نحو معالجة مشكلة تغير المناخ على مستوى العالم. وقدم ١٩٥ بلدا تعهدات بتخفيف آثار تغير المناخ في إطار «المساهمات المحددة وطنياً» بموجب اتفاق باريس لعام ٢٠١٥، وكان الهدف من معظم التعهدات تخفيض الانبعاثات في عام ٢٠٣٠ بحوالي ٣٠٪ عنها في سنة أساس معينة. واعتباراً من عام ٢٠١٨، تلتزم البلدان الأطراف بتقديم تقارير عن التقدم المحرز نحو تحقيق تعهداتها كل عامين، إلى جانب تحديث «المساهمات المحددة وطنياً» (التي يفضل أن تكون أكثر تشدداً) وعرضها كل خمس سنوات. غير أن هذه التعهدات غير ملزمة قانوناً، ويوجد احتمال للتراجع عنها، لا سيما وأن الولايات المتحدة تسعى حالياً إلى الانسحاب من الاتفاق. ويؤكد اتفاق باريس الالتزامات السابقة التي تعهدت بها الاقتصادات المتقدمة للاشتراك في تعبئة ١٠٠ مليار دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٥ لأغراض التكيف وتخفيف آثار تغير المناخ في الاقتصادات النامية. وبحلول عام ٢٠٢٥، يتوقع أن تحدد البلدان الأطراف هدفاً مشتركاً جديداً أعلى من الحد الأدنى البالغ ١٠٠ مليار دولار سنوياً — إذ يعتمد التزام كثير من البلدان النامية بتعهداتها الأكثر طموحاً على تلقي التمويل الخارجي.

#### دور أدوات المالية العامة في تخفيف آثار تغير المناخ

يتفق كثيرون على أن تسعير الكربون — أي الرسوم المفروضة على الكربون المنبعث من الوقود الأحفوري — ينبغي أن يكون محور الأساس الذي يستند إليه في تنفيذ

مؤلف هذا الإطار هو إيان باري.

<sup>١</sup> راجع على سبيل المثال الفصل الرابع من عدد أكتوبر ٢٠٠٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ودراسة (Parry, de Mooij, and Keen (2012)). ودراسة (Parry, Morris, and Williams (2015)). ودراسة (Farid and others (2016)). ودراسة (Parry and others (2016)).

تعهدات تخفيف آثار تغير المناخ في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. ففرض رسوم على انبعاثات الكربون يؤدي إلى ارتفاع سعر الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري (لا سيما الفحم الذي يحتوي على نسبة مرتفعة من الكربون) ويعطي حافزاً على التخفيف من حجم الانبعاثات، بما في ذلك من خلال الاستعاضة عن الفحم بالغاز الطبيعي الذي يحتوي على نسبة أقل من الكربون ومصادر الطاقة المتجددة الخالية من الكربون والطاقة النووية. كذلك يشجع تسعير الكربون على زيادة كفاءة استخدام الطاقة، وتخفيض الطلب على المنتجات المستهلكة للطاقة، والابتكار (في مجال تكنولوجيا حبس الكربون وتخزينه على سبيل المثال).

ويمكن تطبيق تسعير الكربون من خلال ضرائب الكربون أو نظم تداول انبعاثات الكربون. وتفرض ضرائب الكربون على الوقود الأحفوري بالتناسب مع المحتوى الكربوني في الوقود. وفرض ضرائب الكربون هو امتداد طبيعي للضرائب المفروضة بالفعل على الوقود الأحفوري ومن السهل إدارتها في معظم البلدان. وتفرض نظم تداول الانبعاثات حداً أقصى للانبعاثات من خلال تحديد حصص الانبعاثات. ويتعين على الشركات الحصول على حصصها لتغطية الانبعاثات، ويتحدد سعر الانبعاثات على أساس تداول الحصص بين مصدري الانبعاثات. وعادة ما يتم تطبيق نظم تداول الانبعاثات على العمليات المتممة للإنتاج، مثل مولدات الطاقة والشركات الصناعية الكبرى، ويتعين اقترانها بتدابير أخرى لتغطية مصادر الانبعاثات الأصغر، مثل السيارات والمباني.

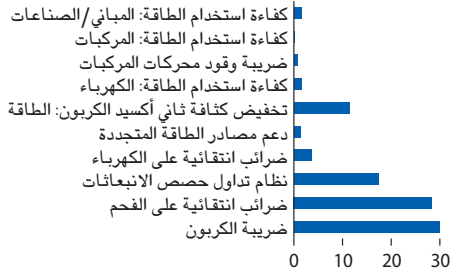
#### الصين

الصين هي أكبر البلدان المصدرة لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، حيث بلغ نصيبها من الانبعاثات العالمية ٢٩٪ في عام ٢٠١٣. ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، فإن فرض ضريبة انبعاثات بصورة تدريجية بحيث تصل إلى ٧٠ دولاراً على طن ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٣٠ سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفحم والكهرباء ووقود محركات المركبات بحوالي ٧٠٪ و ١٥٪ و ٧٪ على الترتيب، وانخفاض الانبعاثات بنسبة ٣٠٪ تقريباً في عام ٢٠٣٠ مقارنةً بسيناريو عدم تطبيق الضرائب (الشكل البياني ٣-٦-١، اللوحة ١). وهناك حل بديل على نفس الدرجة من الفعالية هو إضافة رسوم الكربون إلى الضرائب الحالية المفروضة على الفحم المحلي والمستورد. وسيكون نظام تداول الانبعاثات أقل فعالية من ضريبة الكربون بنسبة ٤٠٪ تقريباً. ونظراً لأن الصين تعكف في الوقت الحالي على تطبيق نظام تداول الانبعاثات على أي حال، فإن الجمع بين هذا النظام وفرض رسوم مقدماً على الكربون (مع إمكانية تطبيق خصومات ضريبية على الجهات الخاضعة لنظام تداول الانبعاثات) سيضمن تسعير الكربون بصورة أشمل. ورغم أن نظام تداول الانبعاثات أقل فعالية من ضرائب الكربون، فإنه أكثر فعالية من مختلف سياسات تخفيف الانبعاثات الأخرى، مثل حوافز زيادة كفاءة الطاقة أو استخدام مصادر الطاقة المتجددة وضرائب وقود محركات المركبات والكهرباء.

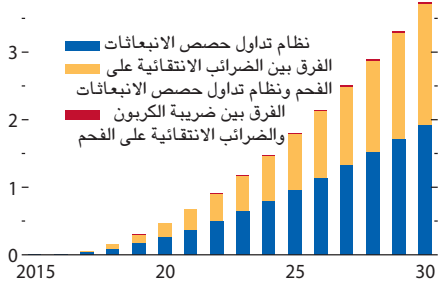
### الإطار ٣-٦: (تابع)

#### الشكل البياني ٣-٦-١: فعالية سياسات تخفيف آثار تغير المناخ في الصين

١ - تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٣٠ دون المستوى المعتاد (%)



٢ - انخفاض حالات الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء (بالملايين)



المصدر: دراسة Parry and others (2016). المصدر: يبلغ سعر طن ثاني أكسيد الكربون ٧٠ دولارا وفقا لنظام تداول حصص الانبعاثات والضرائب الانتقائية على الفحم وضريبة الكربون.

وفي حالة التطبيق التدريجي لضرائب الفحم والكربون خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠، سيسهم ذلك أيضا في الحد بدرجة كبيرة من تلوث الهواء في الصين وإنقاذ حياة نحو ٤ ملايين نسمة. وتقل فعالية نظام تداول الانبعاثات في هذا الصدد بحوالي النصف، حيث يسهم في إنقاذ حوالي مليوني نسمة (الشكل البياني ٣-٦-١، اللوحة ٢). كذلك ستؤدي ضريبة الكربون إلى تحصيل إيرادات ضخمة تبلغ ٣٪ تقريبا من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٣٠. وفي البلدان الأخرى، التي عادة ما تقل فيها كثافة استخدام الكربون مقارنة بالصين، سيكون انخفاض انبعاثات الكربون وتلوث الهواء على المستوى المحلي وزيادة إيرادات المالية العامة بنسب أقل كثيرا (على أساس تناسبي). ولكن تظل أهم الدروس المستفادة على مستوى السياسات هي أن ضرائب الكربون هي أكثر أدوات تخفيف الانبعاثات فعالية. كذلك فإن ضرائب الكربون قد تكون في صالح البلدان (إلى حد ما) — بسبب فوائدها البيئية والمالية على المستوى المحلي.

### تمهيد التحول إلى تسعير الكربون

يتعين الحد من الآثار غير المرغوبة لتسعير الكربون على المستوى المحلي لضمان سهولة التنفيذ. فبعض الصناعات كثيفة الاستخدام للكربون قد تصبح غير مجدية اقتصاديا نتيجة تسعير الكربون، وسيحتاج موظفوها إلى المساعدة من خلال إعادة تدريبهم وإعادة توزيعهم على قطاعات أخرى. ويمكن تسهيل التحول أيضا من خلال استخدام جزء من الإيرادات الناتجة عن تسعير الكربون في تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وتقديم أشكال أخرى من الدعم المالي للأسر منخفضة الدخل.<sup>٢</sup>

وعلى المستوى الدولي، يمكن أن ينظر صناع السياسات في فرض حد أدنى لأسعار الكربون على كبار مصدري الانبعاثات بغرض إنفاذ اتفاق باريس وتحقيق درجة من الاطمئنان للشركات بشأن وضعها التنافسي. وقد تختار البلدان زيادة أسعار الكربون عن الحد الأدنى المقرر لأسباب تتعلق بالمالية العامة أو البيئة المحلية، مما يجعلها في مصاف قادة العمل البيئي — ومن أمثلة هذا الترتيب ما حدث في كندا مؤخرا من إلزام المقاطعات بتطبيق تسعير تدريجي على الكربون يصل إلى ٥٠ دولارا كندا على طن الكربون بحلول عام ٢٠٢٢.

### التقدم في التخفيف من آثار تغير المناخ

انتشر استخدام آليات تسعير الكربون — حيث تم تنفيذ أحد أشكال تسعير الكربون أو جاري تنفيذه حاليا في حوالي ٤٠٪ من الحكومات الوطنية وأكثر من ٢٠٪ من الحكومات

<sup>٢</sup> على سبيل المثال، تشير دراسات Parry and others (2016) و Parry و Mylonas, and Vernon (2017) إلى أن هذه المساعدة ستقتضي، في البداية على الأقل، حوالي ١٠٪ أو أقل من إيرادات تسعير الكربون.



### الإطار ٣-٦: (تتمة)

#### دور أدوات المالية العامة في تمويل العمل بشأن المناخ

أشارت التقديرات إلى أن الاحتياجات لتمويل استثمارات التكيف مع تغير المناخ في الاقتصادات النامية تتجاوز ٨٠ مليار دولار سنويا حتى عام ٢٠٥٠ (دراسة Margulis and Narain 2010). وهو ما يتجاوز كثيرا التمويل المتاح حاليا من الاقتصادات المتقدمة. فقد بلغ حجم تمويل العمل بشأن المناخ الذي قامت الاقتصادات المتقدمة بتعبئته من الجهات العامة والخاصة لصالح الاقتصادات النامية ٦٢ مليار دولار في عام ٢٠١٤ (تم توجيه ١٥٪ منها فحسب إلى استراتيجيات التكيف)، مقابل هدف المائة مليار الذي تم إقراره في عام ٢٠٠٩ والتأكيد عليه في اتفاق باريس (تقرير OECD 2015b). وانطلاقا من مبدأ العدالة، ثمة اهتمام بربط

منح تمويل العمل بشأن المناخ من الاقتصادات المتقدمة بحجم مساهمة هذه الاقتصادات في تغير المناخ. فإذا قدمت اقتصادات مجموعة العشرين، ما عدا الأعضاء الخمسة الأقل من حيث نصيب الفرد من الدخل، منحا بقيمة ٥ دولارات لكل طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتوقعة، يمكن جمع تمويل إضافي بقيمة ٧٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠.

وسيتيح تمويل هذه المساهمات من الموازنات الوطنية مصدرا تمويليا أكثر ثباتا مقارنة بتخصيص جزء من الإيرادات الناتجة عن تسعير الكربون مستقبلا (التي تنطوي على قدر كبير من عدم اليقين). غير أن البلدان المتلقية هي التي يقع عليها عبء تحديد تكلفة مشروعات التكيف بدقة وترتيبها حسب الأولوية وجذب التمويل من خلال أطر مالية كلية صلبة وحوكمة قوية.

## الفصل ٣ آثار صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن أن تواكبها البلدان منخفضة الدخل؟

### المرفق ٣-١: مصادر البيانات ومجموعات البلدان مصادر البيانات

جميع مصادر البيانات المستخدمة في التحليل الوارد في هذا الفصل.

وبالنسبة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والاستثمار والواردات، تدرج المصادر حسب ترتيب وصلها (ونعني بذلك توسيع نطاق سلسلة زمنية أولية باستخدام معدل نمو سلسلة زمنية ثانوية).

### تعريف البيانات

تم تشكيل سلسلة البيانات التاريخية لدرجات الحرارة وتساقط الأمطار المستخدمة في هذا الفصل من خلال تجميع بيانات الخلايا الشبكية بدرجة دقة تبلغ  $0,5 \times 0,5$  (حوالي ٥٦ كيلو مترا  $\times$  ٥٦ كيلو مترا من خط الاستواء) إلى مستوى البلدان

تتمثل مصادر البيانات الأساسية التي اعتمد عليها هذا الفصل في قاعدة بيانات أفاق الاقتصاد العالمي لدى صندوق النقد الدولي وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية لدى البنك الدولي. وتشمل أهم مصادر البيانات عن درجات الحرارة وتساقط الأمطار وحدة بحوث المناخ في جامعة إيست أنجليا (البيانات التاريخية، ١٩٠١-٢٠١٥) ومجموعة بيانات «Earth Exchange Global Daily Downscaled Projections» الصادرة عن الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (التنبؤات، الوقت الحاضر حتى ٢٠١٠). ويعرض الجدول ٣-١-١ في المرفق

### الجدول ٣-١-١ في الملحق: مصادر البيانات

المؤشر	المصدر
درجات الحرارة عبر التاريخ	مجموعة خرائط تقرير التقييم الخامس الذي يجري تحليله ضمن المرحلة الخامسة من مشروع المقارنة البيئية للنموذج المقترن (Coupled Model Intercomparison Project Phase Five AR5) والصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، ودراسة Marcott (2013)، ودراسة Matsura and Willmott (2007)، ومعهد غودارد للأبحاث الفضائية التابع للإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا)، وأطلس التغير المناخي الصادر عن المعهد الملكي الهولندي للأرصاد الجوية، ودراسة Shukun and others (2012).
درجات الحرارة وتساقط الأمطار. تنبؤات (على مستوى الخلايا الشبكية)	مجموعة بيانات «Earth Exchange Global Daily Downscaled Projections (NEX-GDDP)» الصادرة عن الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا) وحدة بحوث المناخ (الإصدار ٣,٢٤) التابعة لجامعة إيست أنجليا، وجامعة ديلاوير (الإصدار ٤,٠١)
درجات الحرارة وتساقط الأمطار. بيانات تاريخية (على مستوى الخلايا الشبكية)	مركز شبكة المعلومات الدولية لعلوم الأرض (الإصداران الثالث والرابع). وقاعدة البيانات التاريخية عن البيئة العالمية (الإصدار ٣,٢)، ودراسة Klein and others (2016)
السكان في السنوات ٢٠١٠ و١٩٩٠ و١٩٥٠ (على مستوى الخلايا الشبكية)	قاعدة بيانات "التوقعات السكانية في العالم" الصادرة عن الأمم المتحدة: تنقيح ٢٠١٥
السكان في عام ٢٠١٥ وعدد السكان المتوقع في عام ٢١٠٠	مركز تحليل معلومات ثاني أكسيد الكربون
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	مركز تحليل معلومات ثاني أكسيد الكربون، ومعهد غودارد للأبحاث الفضائية التابع للإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا)، ودراسة Roston and Migliozi (2015)
تأثير درجات الحرارة	قاعدة بيانات الكوارث الدولية لدى مركز أبحاث الأوبئة الناجمة عن الكوارث
الكوارث الطبيعية	تقرير NOAA (2017a)
درجة حرارة المحيطات حول العالم	قاعدة بيانات الهجرة الثنائية في العالم لدى مجموعة البنك الدولي، ودراسة Özden and others (2011)
الهجرة	قاعدة بيانات أفاق الاقتصاد العالمي لدى صندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية لدى البنك الدولي
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	دراسة Gennaioli and others (2014)
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على المستوى اللامركزي	منظمة الأغذية والزراعة، وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية لدى البنك الدولي
مؤشر إنتاج المحاصيل	قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية لدى البنك الدولي
القيمة المضافة الحقيقية للقطاعات (الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات)	قاعدة بيانات العشرة قطاعات لدى مركز غرونيجن للنمو والتنمية، ودراسة Timmer, de Vries, and de Vries (2015)
إنتاجية العمالة في القطاعات	قاعدة بيانات أفاق الاقتصاد العالمي لدى صندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية لدى البنك الدولي
تكوين إجمالي رأس المال الحقيقي	قاعدة بيانات أفاق الاقتصاد العالمي لدى صندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية لدى البنك الدولي
الواردات الحقيقية من السلع والخدمات	قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية لدى البنك الدولي
معدل وفيات الأطفال	قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية لدى البنك الدولي
مؤشر التنمية البشرية	قاعدة بيانات تقرير التنمية البشرية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مؤشر أسعار المستهلكين	قاعدة بيانات أفاق الاقتصاد العالمي لدى صندوق النقد الدولي
نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي	قاعدة بيانات الدين العام التاريخية لدى صندوق النقد الدولي
الاحتياطيات ناقصا الذهب	دراسة Lane and Milesi-Ferretti (2017)، وقاعدة بيانات External Wealth of Nations محدثة حتى عام ٢٠١٥
صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمساعدات الرسمية الواردة	قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية لدى البنك الدولي
التحويلات الشخصية الواردة	قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية لدى البنك الدولي
مؤشر نظم سعر الصرف	دراسة Reinhart and Rogoff (2004)، ودراسة Ilzetzki, Reinhart, and Rogoff (2008) محدثة حتى عام ٢٠١٥
الاستعداد للتكيف والقدرة عليه	مبادرة «نوتر دام» للتكيف العالمي، ودراسة Chen and others (2015)
مؤشر تحرير القطاع المالي المحلي	دراسة Abiad, Detragiache, and Tresselt (2008)
مؤشر Quinn-Toyoda للضوابط على رأس المال	دراسة Quinn (1997)، ودراسة Quinn and Toyoda (2008)
مؤشر رأس المال البشري	جداول بن العالمية (الإصدار التاسع)
نصيب الفرد من الطرق المعبدة بالكيلومتر	دراسة Calderón, Moral-Benito, and Servén (2015) وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية لدى البنك الدولي، والفصل الثالث من عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير أفاق الاقتصاد العالمي
مقياس الديمقراطية المركب المعدل	مشروع الإصدار الرابع من مقياس الديمقراطية
معامل جيني	قاعدة بيانات عدم المساواة في توزيع الدخل في العالم

المصدر: إعداد خبراء صندوق النقد الدولي.

مئوية، مع وجود فرصة أعلى من ٥٠٪ لتتجاوز الزيادة درجتين مئويتين بحلول سنة ٢١٠٠). ووفقا للسيناريو ٨,٥، تستمر زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون دون أي قيود، ويتوقع ارتفاع متوسط درجات الحرارة خلال الفترة ٢٠٨١-٢٠٠٠ بمقدار ٣,٧ درجة مئوية (ضمن نطاق ٢,٦-٤,٨ درجة مئوية) مقارنة بالفترة ١٩٨٦-٢٠٠٥. ويستخدم هذا الفصل متوسط درجات الحرارة اليومية القصوى والدنيا وبيانات مجموع تساقط الأمطار اليومية في عام ٢٠٠٥ وتوقعات سنة ٢٠٥٠ وسنة ٢١٠٠ بدرجة دقة ٢,٥ x ٠,٢٥، ويحسب المتوسط في كل سيناريو على أساس بيانات النماذج الحادية والعشرين المستخدمة في المرحلة الخامسة من مشروع المقارنة البيئية للنموذج المقترن (Coupled Model Intercomparison Project Phase 5). وتحتسب درجات الحرارة السنوية كمتوسط درجات الحرارة اليومية، ويحتسب تساقط الأمطار السنوية كحاصل جمع تساقط الأمطار اليومية.

أو المناطق المنفردة دون المستوى المركزي وبتواتر سنوي أو شهري.

وتم ترجيح التقديرات ببيانات السكان المجمعة من الخلايا الشبكية (استكشاف ثلاثة بدائل: توزيع السكان اعتبارا من عام ١٩٥٠ و ١٩٩٠ و ٢٠١٠) مراعاة الفروق في الكثافة السكانية (دراسة ٢٠١٤ Dell, Jones, and Olken).

وتستمد توقعات درجات الحرارة وتساقط الأمطار من اثنين من أربعة سيناريوهات تسمى مسارات التركيز النموذجية (Representative Concentration Pathways (RCP))، وهي سيناريوهات وضعتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. ويفترض السيناريو ٤,٥ زيادة الاهتمام بالبيئة مع تباطؤ نمو انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حتى سنة ٢٠٥٠ وتراجع الانبعاثات بعدها، مما يؤدي إلى ارتفاع وسيط درجات الحرارة بمقدار ١,٨ درجة مئوية خلال الفترة ٢٠٨١-٢٠٠٥ مقارنة بالفترة ١٩٨٦-٢٠٠٥ (ضمن نطاق ١,١-٢,٦ درجة

## المجموعات القطرية

### الجدول ٣-١-٢ في الملحق: المجموعات القطرية والإقليمية

الاقتصادات المتقدمة	اقتصادات الأسواق الصاعدة	البلدان النامية منخفضة الدخل	البلدان والأقاليم التي يتجاوز متوسط درجات حرارتها السنوية ١٥ درجة مئوية
أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا وقبرص والجمهورية التشيكية والدانمرك وإستونيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة* وأيسلندا وأيرلندا وإسرائيل وإيطاليا واليابان وكوريا ولافتيا وليتوانيا ولكسمبرغ ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة* ومالطة وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والبرتغال وبورتوريكو وسان مارينو* وسنغافورة والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا وإسبانيا والسويد وسويسرا ومقاطعة تايوان الصينية* والمملكة المتحدة والولايات المتحدة	ألبانيا والجزائر وأنغولا وأنتيغوا وبربودا والأرجنتين وأرمينيا وأذربيجان وجزر البهاما* والبحرين وبربادوس وبليلز والبوسنة والهرسك وبوتسوانا والبرازيل وبروناي دار السلام وبلغاريا وكابو فيردي وشيلي والصين وكولومبيا وكوستاريكا وكرواتيا ودومينيكا والجمهورية الدومينيكية وإكوادور ومصر والسلفادور وغينيا الاستوائية وغيجي وغابون وجورجيا وغرينادا وغواتيمالا وغويانا وهنغاريا والهند وإندونيسيا وإيران والعراق وجامايكا والأردن وكازاخستان وكوسوفو* والكويت ولبنان وليبيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وماليزيا وجزر ملديف* وجزر مارشال* وموريشيوس والمكسيك وميكرونيزيا* والجبل الأسود والمغرب وناميبيا وناورو* وعمان وباكستان وبنالاو* وبنما وباراغواي وبيرو والفلبين وبولندا وقطر ورومانيا وروسيا وساموا والمملكة العربية السعودية وصربيا وسيشيل* وجنوب إفريقيا وسريلانكا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وغرينادين وسورينام وسوازيلند وسوريا وتايلند وتيمور ليشتي وتونغا وترينيداد وتوباغو وتونس وتركيا وتركمانستان وتوفالو* وأوكرانيا والإمارات العربية المتحدة وأوروغواي وفانواتو وفنزويلا	أفغانستان وبنغلاديش وبنن وبوتان وبوليفيا وبوركينا فاسو وبوروندي وكمبوديا والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو وكوت ديفوار وجيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا-بيساو وهندوراس وكينيا وكيريباتي* وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وليسوتو وليبيريا ومدغشقر وملاي و مالي وموريتانيا ومولدوفا ومنغوليا وموزامبيق وميانمار ونيبال ونيكاراغوا والنيجر ونيجيريا وبنابوا غينيا الجديدة ورواندا والسنتغال وسيراليون وجزر سليمان والصومال* وجنوب السودان والسودان وسان تومي وبرينسيبي وطاجيكستان وتنزانيا وتوغو وأوغندا وأوزبكستان وفييت نام واليمن وزامبيا وزمبابوي	الجزائر وساموا الأمريكية وأنغولا وأنغولا وأنتيغوا وبربودا والأرجنتين وأستراليا والبحرين وبنغلاديش وبربادوس وبليلز وبنن وبوتان وبوتسوانا والبرازيل وبروناي دار السلام وبوركينا فاسو وبوروندي وكابو فيردي وكمبوديا والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وكولومبيا وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو وكوستاريكا وكوبا وكوراساو* وقبرص وكوت ديفوار وجيبوتي ودومينيكا والجمهورية الدومينيكية وإكوادور ومصر والسلفادور وغينيا الاستوائية وإثيوبيا وغيجي وغابون وغامبيا وغانا وغرينادا وغواديلوب* وغواتيمالا وغويانا الفرنسية* وغينيا وغينيا بيساو وغويانا وهائتي وهندوراس والهند وإندونيسيا والعراق وإسرائيل وجامايكا والأردن وكينيا والكويت وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ولبنان وليبيريا وليبيا ومدغشقر وملاي و ماليزيا ومالي ومالطة ومارتينيك* وموريتانيا وموريشيوس والمكسيك ومونتسيرات والمغرب وموزامبيق وميانمار وناميبيا ونيبال وكاليدونيا الجديدة ونيكاراغوا والنيجر ونيجيريا وعمان وباكستان وبنما وبنابوا غينيا الجديدة وباراغواي والفلبين وبورتوريكو وقطر وريونيون* ورواندا وساموا والمملكة العربية السعودية والسنتغال وسيراليون وسنغافورة وجزر سليمان والصومال وجنوب إفريقيا وجنوب السودان وسريلانكا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وغرينادين والسودان وسورينام وسوازيلند وسوريا وسان تومي وبرينسيبي وتنزانيا وتايلند وتيمور ليشتي وتوغو وتونغا وترينيداد وتوباغو وتونس وتركمانستان وتوركس وكايكوس* وأوغندا والإمارات العربية المتحدة وأوروغواي وفانواتو وفنزويلا وفييت نام وجزر فيرجين والصفة الغربية وغزة واليمن وزامبيا وزمبابوي
ألبانيا والأرجنتين وأستراليا والنمسا وبنغلاديش وبلجيكا وبنن وبوليفيا والبوسنة والهرسك والبرازيل وبلغاريا وكندا وشيلي والصين وكولومبيا وكرواتيا والجمهورية التشيكية والدانمرك وإكوادور ومصر والسلفادور وإستونيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وغواتيمالا وهندوراس وهنغاريا والهند وإندونيسيا وإيران وأيرلندا وإيطاليا واليابان والأردن وكازاخستان وكينيا وكوريا وجمهورية قيرغيزستان ولافتيا وليتوانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وماليزيا والمكسيك ومنغوليا والمغرب وموزامبيق ونيبال وهولندا ونيكاراغوا ونيجيريا والنرويج وباكستان وبنما وباراغواي وبيرو والفلبين وبولندا والبرتغال ورومانيا وروسيا وصربيا والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا وجنوب إفريقيا وإسبانيا وسريلانكا والسويد وسويسرا وتنزانيا وتايلند وتركيا وأوكرانيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وأوروغواي وأوزبكستان وفنزويلا وفييت نام	الأرجنتين وبوليفيا وبوتسوانا والبرازيل وشيلي والصين وكولومبيا وكوستاريكا والدانمرك ومصر وإثيوبيا وغانا ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة* والهند وإندونيسيا وإيطاليا واليابان وكينيا وكوريا وملاي و ماليزيا وموريشيوس والمكسيك والمغرب وهولندا ونيجيريا وبيرو والفلبين والسنتغال وسنغافورة وجنوب إفريقيا وإسبانيا والسويد ومقاطعة تايوان الصينية* وتنزانيا وتايلند والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وفنزويلا وزامبيا	البلدان التي تتوافر عنها بيانات على مستوى المقاطعات	البلدان التي تتوافر عنها بيانات على مستوى القطاعات

المصدر: إعداد خبراء صندوق النقد الدولي.

\* غير مدرج في تحليل الانحدار الرئيسي.

### المرفق ٣-٢: صدمات الأحوال الجوية والكوارث الطبيعية

بالرغم من وجود رابط واضح بين الأحوال الجوية وحدوث الظواهر الجوية المتطرفة، لا توجد دراسات مفصلة عن العلاقة بين صدمات الأحوال الجوية والكوارث الطبيعية — أي الظواهر المتطرفة التي تترتب عليها أضرار اقتصادية حادة وخسائر كبيرة في الأرواح. ويتناول التحليل الوارد في هذا الفصل تأثير الأحوال الجوية على تواتر مختلف أنواع الكوارث الطبيعية المرتبطة بالأحوال الجوية.

ويستخدم مواصفة لوجاريتمية لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية يتضمن آثار قطرية ثابتة لتقدير تأثير متغيرات الأحوال الجوية  $c_{i,t}$  (درجات الحرارة وتساقط الأمطار) على احتمالية وقوع كارثة طبيعية في البلد  $i$  في الشهر  $t$ .

$$\Pr(\text{disaster}_{i,t} = 1) = \Phi(\beta_1 c_{i,t} + \beta_2 c_{i,t}^2 + \gamma_1 Dev_{i,t}^T + \gamma_2 Dev_{i,t}^P + \gamma_3 Dev_{i,t}^{Ocean} + \delta_1 \ln(GDP)_{i,t-12} + \delta_2 \ln(Pop)_{i,t-12} + \mu_i + \varepsilon_{i,t}), \quad (1-3)$$

حيث الدالة غير الخطية  $\Phi(\cdot) = \exp(\cdot)/(1+\exp(\cdot))$  ترصد تأثير المتغيرات المنحدرة على احتمالية وقوع كارثة طبيعية. وترصد الآثار القطرية الثابتة ( $\mu_i$ ) الخصائص القطرية الثابتة مع الزمن، مثل حجم البلد وموقعه الجغرافي وتصنيفه، والتي قد تؤثر على مدى ضعف البلدان وتعرضها لمختلف أنواع الكوارث.<sup>٥١</sup> وتستبعد المواصفة تأثير مستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والسكان، والأحوال الجوية العالمية — لا سيما انحراف درجات حرارة أسطح المحيطات حول العالم عن متوسط مستواها خلال الفترة ١٩٥١-٢٠٠٠ — التي قد تؤثر على حدوث الكوارث. وتتضمن العينة بيانات شهرية عن أكثر من ٨ آلاف كارثة مرتبطة بالأحوال الجوية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ لمجموعة من البلدان والأقاليم التي يبلغ عددها ٢٢٨ بلداً ومنطقة. وتقدر المعادلة (١-٣) لكل نوع من أنواع الكوارث الطبيعية، على سبيل تطوير ما ورد في دراسة Thomas and Lopez (2015) التي تطبق إجراء مماثلاً على البيانات السنوية، ولكن دون الفصل بين أنواع الكوارث الطبيعية.

ويعرض الجدول ٣-٢-١ في المرفق نتائج التقدير الخاصة بكل نوع من أنواع الكوارث على حدة. وتؤثر الأحوال الجوية تأثيراً قوياً للغاية على حدوث الكوارث. إذ تؤدي زيادة تساقط

<sup>٥١</sup> نظراً لاتساع البعد الزمني للعينة (حيث توجد حوالي ٣٠٠ مشاهدة لكل بلد)، يفضل استخدام مواصفة لوجاريتمية لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية بدلاً من النماذج اللوجاريتمية المشروطة نظراً لأنها تتيح تقدير الآثار المتوقعة والحديثة التي تعكس الآثار القطرية الثابتة. وتظل النتائج ثابتة مع استخدام نماذج الانحدار اللوجاريتمية المشروطة التي وضعتها دراسة Chamberlain (1980) لتجنب مشكلة المعلومات العارضة التي قد تنشأ نتيجة تقدير الآثار الثابتة باستخدام عينة زمنية صغيرة.

الأمطار إلى الحد من احتمالية حدوث الكوارث الناتجة عن نوبات الجفاف وحرائق الغابات والموجات الحارة، ولكن ترتفع معها احتمالات وقوع الكوارث الناتجة عن الفيضانات والانهيالات الأرضية والموجات الباردة والأعاصير القمعية الاستوائية وغيرها من أنواع الرياح. كذلك فإن تأثير درجات الحرارة مطابق للتوقعات، حيث يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى مزيد من الكوارث الناتجة عن نوبات الجفاف وحرائق الغابات والموجات الحارة والأعاصير القمعية الاستوائية وغيرها من أنواع الرياح، ولكنه يحد من احتمالات وقوع موجات البرودة. وتشير النتائج أيضاً إلى أن تساقط الأمطار له آثار غير خطية على احتمالات حدوث معظم الكوارث.

ومن المثير للاهتمام أن التقديرات تشير إلى أن الأحوال الجوية خلال الاثني عشر شهراً السابقة تؤثر تأثيراً كبيراً على حدوث معظم أنواع الكوارث. وتعد الظواهر الجوية الشاذة التي وقعت في العام السابق، كما اتضح أثرها من الانحراف التراكمي في درجات الحرارة وتساقط الأمطار عن المتوسط الشهري خلال عشر سنوات، محددات مهمة لجميع أنواع الكوارث، ما عدا تلك الناتجة عن الانهيالات الأرضية أو الأعاصير القمعية الاستوائية التي تمثل دالة للأنماط الجوية قصيرة الأجل. غير أن الأوبئة لا تتأثر بالأحوال الجوية قصيرة الأجل، ولكن بالانحرافات في درجات الحرارة في السنة التي تسبق حدوث الظاهرة.

ولقياس كم التأثير المتوقع من تغير المناخ، يجمع التحليل بين نتائج التقدير وتوقعات درجات الحرارة وتساقط الأمطار في عامي ٢٠٥٠ و ٢١٠٠ في إطار سيناريو مسارات التركيز النموذجية ٨،٥ للتنبؤ باحتمالية وقوع كل نوع من أنواع الكوارث. وتتم المقارنة بين الاحتمالات المتوقعة في عامي ٢٠٥٠ و ٢١٠٠ وتوقعات الكوارث الطبيعية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ في الشكل البياني ٣-٦.

### المرفق ٣-٣: تحليل تجريبي للآثار الاقتصادية الكلية الناتجة عن صدمات الأحوال الجوية ودور السياسات

يعرض هذا المرفق مزيداً من التفاصيل عن النموذج التجريبي المستخدم في قياس كم الآثار قصيرة ومتوسطة الأجل للأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي بغرض تحديد القنوات التي تنشأ هذه الآثار من خلالها، والنظر في وجود شواهد من عددها على التكيف بمرور الوقت، ودراسة دور مختلف التدابير المتخذة على مستوى السياسات في التخفيف من حدة آثار صدمات الأحوال الجوية.

ويستخدم التحليل الأساسي طريقة التوقعات الموضوعية الواردة في دراسة Jordà (2005) لرصد دوال استجابة مختلف النتائج لصدمة الأحوال الجوية استناداً إلى المعادلة التالية:

الجدول ٢-٣-١ في الملحق: تأثير صدمات الأحوال الجوية على الكوارث الطبيعية، ١٩٩٠-٢٠١٤

	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)
المعيار التابع	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
تساقط الأمطار	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
تساقط الأمطار <sup>٢</sup>	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
درجات الحرارة	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
درجات الحرارة <sup>٢</sup>	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
الانحرافات في درجات الحرارة (١٢ شهرا)	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
الانحرافات في تساقط الأمطار (١٢ شهرا)	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
الانحرافات في درجات الحرارة في العالم	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
لوعار يتم تصنيف الفرد من إجمالي الناتج المحلي ١٢-٢	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
لوعار يتم تصنيف الفرد من إجمالي الناتج المحلي ١٢-٢	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
عدد المتأثرين	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
عدد المتأثرين	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
 ملاحظة: التعيين التابع هو مؤشر قبيحة ١ في حالة وقوع كارثة طبيعية من نوع معين، وتستخدم الأثر القطري القابضة من جميع المراسقات. ويتم تجميع الأخطار المعيارية على مستوى البلدان.  
 \* p < 0.1, \*\* p < 0.05, \*\*\* p < 0.01.

### تأثير صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي

يعرض الجدول ٣-٣-١ في المرفق أهم النتائج التي توضح تأثير الأحوال الجوية على نصيب الفرد من الناتج، إلى جانب عدد كبير من اختبارات التحقق من الثبات. وتحتوي اللوحة ألف المعاملات التقديرية لمتغيرات الأحوال الجوية في الأفق صفر (أي الآثار المتزامنة لصدمة الأحوال الجوية)، وتعرض اللوحة باء تأثير الارتفاع بمقدار درجة مئوية واحدة في درجات الحرارة المقدر على أساس وسيط درجات الحرارة في عام ٢٠١٥ في الاقتصادات المتقدمة (وسيط درجات الحرارة = ١١ درجة مئوية) وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة (وسيط درجات الحرارة = ٢٢ درجة مئوية) وفي الاقتصادات النامية منخفضة الدخل (وسيط درجات الحرارة = ٢٥ درجة مئوية) وقت حدوثه وبعد مرور سبع سنوات. وبالمثل، تعرض اللوحة جيم تأثير زيادة تساقط الأمطار بمقدار ١٠٠ مليمتر على أساس وسيط تساقط الأمطار في ٢٠١٥ في الاقتصادات المتقدمة، واقتصادات الأسواق الصاعدة، والبلدان النامية منخفضة الدخل، وقت حدوثه وبعد مرور سبع سنوات.

ويبدأ الجدول ٣-٣-١ في المرفق بتكرار المواصفة المستخدمة في دراسة Burke, Hsiang, and Miguel (2015a) ويؤكد ثباتها تجاه استخدام مصادر بديلة لبيانات الأحوال الجوية، وأوزان ترجيحية بديلة للسكان يتم استخدامها في حساب مجملات بيانات الخلايا الشبكية للأحوال الجوية على مستوى البلدان، ومجموعات بديلة من الآثار الثابتة، ومجموعة بديلة من العينات والضوابط ومناهج التقدير. ويقدر العمود (١) المواصفة الواردة في دراسة Burke, Hsiang, and Miguel (2015a) ويتضمن اتجاهات عامة زمنية خطية وترجيحية لكل بلد، وبيانات الأحوال الجوية الصادرة عن جامعة ديلاوير، والأوزان الترجيحية للسكان في عام ١٩٩٠ الواردة في العينة الأوسع نطاقاً المستخدمة في هذا الفصل (يستخدم الفصل عينة أكبر من حيث النطاق الجغرافي والزمني بحوالي ٢٥٪)؛ ويستخدم العمود (٢) مصدراً بديلاً لبيانات الأحوال الجوية، وهو وحدة بحوث المناخ في جامعة إيست أنجلية بدلاً من جامعة ديلاوير، ويتوصل إلى معاملات مماثلة لمتغيرات درجات الحرارة وتساقط الأمطار. ويمكن أن يكون لا ختياً، أوزان الترجيحية للسكان المستخدمة في حساب مجملات بيانات الخلايا الشبكية للأحوال الجوية على مستوى البلدان دور كبير نظراً لأن الهجرة داخل حدود البلدان وعبر حدودها هي إحدى استراتيجيات التكيف المحتملة لمواجهة الأحوال الجوية المعاكسة. ونظراً لأن البيانات التاريخية تشير إلى ارتفاع متوسط درجات الحرارة السنوية اعتباراً من سبعينات القرن الماضي (الشكل البياني ٣-٣)، يعرض العمود (٣) النتائج مرجحة بالأوزان السكانية لعام ١٩٥٠ لبيان استجابة الهجرة خلال هذه الفترة. واستناداً إلى دراسة Dell, Jones, Olken (2012)، يعرض العمود (٤) والعمود (٥) (المواصفة الرئيسية في هذا الفصل) نتائج المواصفة الأساسية باستخدام آثار ثابتة للإقليم/السنة بدلاً من الاتجاهات العامة الزمنية لكل بلد. ويقتصر العمود (٦)

$$\begin{aligned} y_{i,t+h} - y_{i,t-1} &= \beta_1^h c_{i,t} + \beta_2^h c_{i,t}^2 + \gamma_1^h c_{i,t-1} + \gamma_2^h c_{i,t-1}^2 \\ &+ \sum_{j=1}^{h-1} \delta_1^j c_{i,t+h-j} + \sum_{j=1}^{h-1} \delta_2^j c_{i,t+h-j}^2 \\ &+ \varphi_1^h \Delta y_{i,t-1} + \mu_i^h + \theta_{r,t}^h + \varepsilon_{i,t}^h \quad (2-3) \end{aligned}$$

حيث الرمز  $t$  يعبر عن البلدان، والرمز  $t$  يعبر عن السنوات، والرمز  $h$  يعبر عن أفق التقديرات (من الأفق صفر، الذي يمثل الانحدار المتزامن، وحتى الأفق السابع). وتقدر الانحدارات لكل أفق على حدة. والمتغير التابع هو معدل النمو التراكمي للنتيجة محل الدراسة خلال الفترة من الأفق  $t-1$  إلى الأفق  $t+h$ ، مقياساً كالفرق في اللوغاريتمات الطبيعية  $(y_{i,t})$ . ووفقاً لدراسة Burke, Hsiang, and Miguel (2015a)، فإن الانحدار المقدر له مواصفة تربيعية في متغيرات الأحوال الجوية  $c_{i,t}$ ، والتي تتضمن المتوسطات السنوية لدرجات الحرارة  $(T)$  وتساقط الأمطار  $(P)$ . ووفقاً لدراسة Teulings and Zubanov (2014)، تستبعد الانحدارات المتغير التابع ومتغير الأحوال الجوية المتأخرين لفترة زمنية واحدة ومتغيرات الأحوال الجوية المستقبلية. وتستبعد الآثار القطرية الثابتة  $(\mu_i^h)$  الفروق القطرية الثابتة مع الزمن، مثل خط العرض والأوضاع الاقتصادية الكلية الأولية ومتوسط معدلات النمو، بينما الآثار الزمنية الثابتة المتفاعلة مع المتغيرات الصورية للمنطقة  $(\theta_{r,t}^h)$  تستبعد التأثير المشترك لجميع الصدمات السنوية عبر البلدان في منطقة ما. ويستكشف التحليل كذلك هيكلًا بديلاً للآثار الثابتة ورد في دراسة Burke, Hsiang, and Miguel (2015a) ويتضمن آثاراً زمنية ثابتة  $(\tau_i^h)$  واتجاهات زمنية خطية وترجيحية للبلد المعني  $(\theta_i^h t + \theta_i^h t^2)$  تعكس التغيرات داخل البلد بمرور الوقت، مثل التحولات الديمغرافية، بدلاً من الآثار الثابتة للمنطقة-السنة  $(\theta_{r,t}^h)$  المستخدمة في مواصفة السيناريو الأساسي. ويتم تجميع الأخطاء المعيارية على مستوى البلدان. ولتجنب التحيز الناتج عن استخدام «المتغيرات الضابطة السيئة» (أو فرط استخدام المتغيرات الضابطة)، يستخدم مواصفة محدودة عن قصد: فكثير من محددات النمو، التي تدرج عادة في نماذج انحدار النمو المعتادة (مثل جودة المؤسسات والتحصيل الدراسي والسياسات وغيرها) قد تتأثر هي نفسها بصدمة الأحوال الجوية، كما يرد لاحقاً، ولا تشكل بالتالي جزءاً من تقديرات السيناريو الأساسي. وضمن هذا الإطار التقديري، يمكن قياس تأثير ارتفاع الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة على مستوى الناتج في الأفق  $h$  باشـتقاق تفاضـل من المعادلة (٢-٣) لقياس تغير الناتج استجابة لتغيرات درجات الحرارة:

$$\frac{\partial (y_{i,t+h} - y_{i,t-1})}{\partial T_{i,t}} = \beta_1^h + 2\beta_2^h T_{i,t} \quad (3-3)$$

وبتقييم المعادلة (٣-٣) لكل أفق على حدة وباستخدام متوسط درجات الحرارة السنوية لعام ٢٠١٥  $(T_{i,2015})$ ، يمكن حساب دوال استجابة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لدفعات صدمات درجات الحرارة في كل بلد. وبحسب التأثير الحدي لزيادة تساقط الأمطار بطريقة مماثلة. ويمكن حساب درجة الحرارة الحدية التي يتحول عندها التأثير على متغيرات النتائج من موجب إلى سالب بجعل المعادلة (٣-٣) تساوي صفراً.

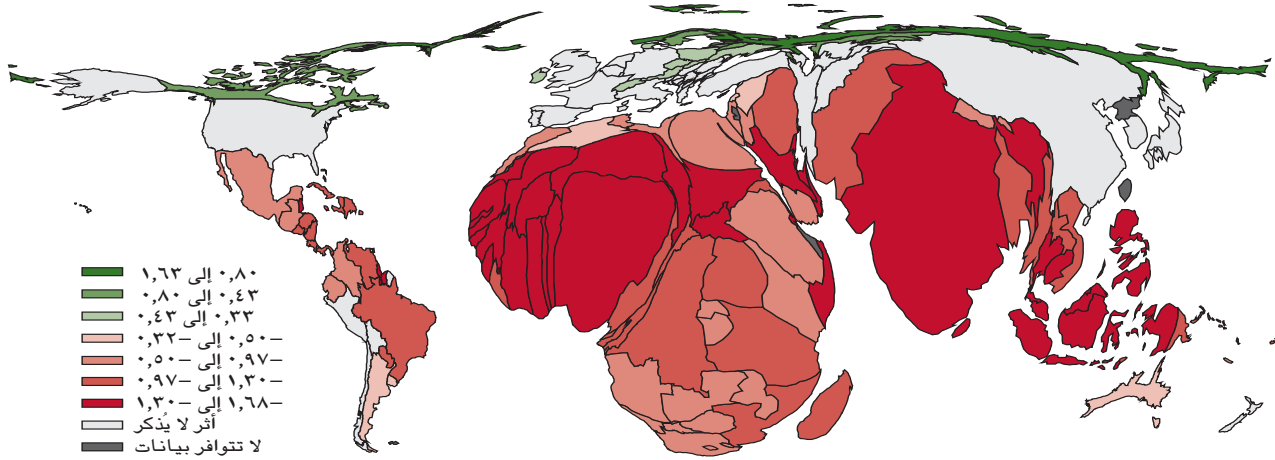
الجدول ٣-٣-١ في الملحق: تأثير صدمات الأحوال الجوية على الناتج

ألف - نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)
درجات الحرارة	***١,٣٩٩	***١,٤٤٣	***١,٤٢٨	***١,٣٤٣	***١,٣٤٧	***١,٢٤٨	***١,٣٤٢	***١,٢٤٩	***١,١٥٤-
درجات الحرارة <sup>٢</sup>	***٠,٠٤٩-	***٠,٠٤٩-	***٠,٠٤٨-	***٠,٠٥٢-	***٠,٠٥١-	***٠,٠٤٤-	***٠,٠٥١-	***٠,٠٤٤-	(٠,٣٢٠)
تساقط الأمطار	٠,٠٥٦	*٠,١٠٣	*٠,١٦٣	٠,٠٤٥	٠,١١٠	٠,١٢٧	٠,١١٩	٠,٠٨٢	٠,٠٠٥
تساقط الأمطار <sup>٢</sup>	٠,٠٠٢-	**٠,٠٠٢-	**٠,٠٠٤-	٠,٠٠١-	٠,٠٠٣-	٠,٠٠٣-	٠,٠٠٣-	٠,٠٠٢-	(٠,٠٣٤)
كارثة ما							**٠,٤٠٦-		
درجات الحرارة الحدية (بالدرجة مئوية)	١٤	١٥	١٥	١٦	١٣	١٤	١٣	١٤	
مصدر بيانات الأحوال الجوية	جامعة ديلاوير	CRU	CRU	CRU	CRU	CRU	CRU	CRU	CRU
الوزن الترجيحي للسكان	٢٠١٠	٢٠١٠	١٩٥٠	٢٠١٠	١٩٥٠	١٩٥٠	١٩٥٠	١٩٥٠	١٩٥٠
آثار ثابتة للسنة	Y	Y	Y	N	N	N	N	N	N
آثار ثابتة للمنطقة/السنة	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y
اتجاهات زمنية قطرية	Y	Y	Y	N	N	N	N	N	N
٢٠ عاما من البيانات على الأقل	N	N	N	N	N	Y	N	N	N
معامل التحديد المعدل R <sup>٢</sup>	٠,١٥	٠,١٥	٠,١٥	٠,١٤	٠,١٤	٠,١٤	٠,١٤	٠,١١	٠,٠٩
عدد البلدان	١٧٧	١٩٨	١٨٩	١٩٨	١٨٩	١٨٤	١٨٩	١٨٩	١٢٧
عدد المشاهدات	٨,١٤٧	٩,١١٤	٨,٨١٥	٩,١١٤	٨,٨١٥	٨,٧٥٦	٨,٨١٥	٨,٩١٧	٦,١٣٥
باء - تأثير ارتفاع درجات الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة على مستوى نصيب الفرد من الناتج الحقيقي في الأفق صفر									
الاقتصادات المتقدمة (درجة الحرارة = ١١ درجة مئوية)	*٠,٣٣١	*٠,٣٧٠	*٠,٣٦٥	٠,١٩٧	٠,٢١٨	٠,٢٨٠	٠,٢١٧	٠,٢٧٧	(٠,٢١٢)
اقتصادات الأسواق الصاعدة (درجة الحرارة = ٢٢ درجة مئوية)	**٠,٧٣٦-	**٠,٧٠٣-	**٠,٦٩٧-	**٠,٩٤٩-	**٠,٩١١-	**٠,٦٨٧-	**٠,٩٠٧-	**٠,٦٩٥-	(٠,٢٤٣)
البلدان النامية منخفضة الدخل (درجة الحرارة = ٢٥ درجة مئوية)	**١,٠٢٧-	**٠,٩٩٦-	**٠,٩٨٧-	**١,٢٦١-	**١,٢١٩-	**٠,٩٥١-	**١,٢١٤-	**٠,٩٦٠-	(٠,٢٨٧)
تأثير ارتفاع درجات الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة على مستوى نصيب الفرد من الناتج الحقيقي في الأفق ٧									
الاقتصادات المتقدمة (درجة الحرارة = ١١ درجة مئوية)	٠,٨٩٨	٠,٨٨٩	٠,٨٢٢	٠,٤٥٧	٠,٥٥٨	٠,٥٦٠	٠,٥٥٢	٠,٢٢٣	(٠,٤٧٨)
اقتصادات الأسواق الصاعدة (درجة الحرارة = ٢٢ درجة مئوية)	١,١٧٣-	٠,٩٥٧-	١,٠٤٨-	*١,١١٧-	*١,١١٥-	*١,٠٨٨-	*١,١٣٨-	٠,٥٤٧-	(٠,٢٨٦)
البلدان النامية منخفضة الدخل (درجة الحرارة = ٢٥ درجة مئوية)	*١,٧٣٨-	*١,٤٦١-	*١,٥٥٨-	**١,٥٤٧-	**١,٥٧١-	**١,٥٣٧-	**١,٥٩٩-	٠,٧٠٢-	(٠,٤٥٠)
جيم - تأثير زيادة تساقط الأمطار بمقدار ١٠٠ ملليمتر سنويا على مستوى نصيب الفرد من الناتج الحقيقي في الأفق صفر									
الاقتصادات المتقدمة (تساقط الأمطار = ٨٠٠ ملليمتر سنويا)	٠,٠١٨	٠,٠٦٦	*٠,١٠١	٠,٠٢٨	٠,٠٦٦	٠,٠٧٦	٠,٠٧٣	٠,٠٥٠	(٠,٠٧٧)
اقتصادات الأسواق الصاعدة (تساقط الأمطار = ٩٠٠ ملليمتر سنويا)	٠,٠١٢	٠,٠٦١	*٠,٠٩٣	٠,٠٢٦	٠,٠٦٠	٠,٠٧٠	٠,٠٦٧	٠,٠٤٦	(٠,٠٤٦)
البلدان النامية منخفضة الدخل (تساقط الأمطار = ١١٠٠ ملليمتر سنويا)	٠,٠٠٤	٠,٠٥٢	٠,٠٧٨	٠,٠٢٢	٠,٠٤٩	٠,٠٥٧	٠,٠٥٦	٠,٠٣٨	(٠,٠٦٤)
تأثير زيادة تساقط الأمطار بمقدار ١٠٠ ملليمتر سنويا على مستوى نصيب الفرد من الناتج الحقيقي في الأفق ٧									
الاقتصادات المتقدمة (تساقط الأمطار = ٨٠٠ ملليمتر سنويا)	٠,٣٠٤	٠,١٧١	٠,١٧٩	٠,١٧٣-	٠,١٨٧-	٠,٢٠٧-	٠,٢٠٩-	٠,٢٨٧-	(٠,٢٢٩)
اقتصادات الأسواق الصاعدة (تساقط الأمطار = ٩٠٠ ملليمتر سنويا)	٠,٢٩٥	٠,١٦٦	٠,١٦٤	٠,١٦٦-	٠,١٨٧-	٠,١٦٦-	٠,١٨٨-	٠,٢٦٧-	(٠,٢١٦)
البلدان النامية منخفضة الدخل (تساقط الأمطار = ١١٠٠ ملليمتر سنويا)	٠,٢٧٨	٠,١٥٥	٠,١٦٤	٠,١٢١-	٠,١٢٦-	٠,١٤٨-	٠,١٤٦-	٠,٢٢٧-	(٠,١٩١)

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض الجدول نتائج تقدير المعادلة (٣-٣)، مع استخدام معادلات انحدار منفصلة لكل أفق زمني، وتتضمن اللوحة ألف المعاملات التقديرية لمتغيرات الأحوال الجوية في الأفق صفر. وتعرض اللوحة باء وجيم التأثير الحدي لتغير درجات الحرارة وتساقط الأمطار المحتسبة في المعادلة (٣-٣) باستخدام وسيط درجات الحرارة وتساقط الأمطار للاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة والبلدان النامية منخفضة الدخل بشكل متزامن (الأفق صفر) وبشكل تراكمي بعد مرور سبع سنوات من وقوع الصدمة. وتستبعد المواصفات في الأعمدة من (١) إلى (٨) الآثار القطرية الثابتة، ودرجات الحرارة وتساقط الأمطار المتأخرة والمستقبلية وحدودها التربيعية، والنمو المتأخر. ويعرض العمود (٨) نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفقوات الزمنية الموزعة الذي يتضمن سبع فترات زمنية لمتغيرات الأحوال الجوية وحدودها التربيعية. ويعرض العمود (٩) معاملات درجات الحرارة وتساقط الأمطار المستمدة من مواصفة خطية تم تقديرها باستخدام عينة من البلدان يتجاوز متوسط درجات الحرارة فيها ١٥ درجة مئوية، وتتضمن أيضا متغيرات ضابطة للآثار القطرية الثابتة والنمو المتأخر. وفي جميع المواصفات، يتم تجميع الأخطاء المعيارية على مستوى البلدان. CRU = وحدة بيانات المناخ التابعة لجامعة إيست أنجليا.  $p < 0.01$ ;  $**p < 0.05$ ;  $*p < 0.1$ .

### الفصل ٣ آثار صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن أن تواكبها البلدان منخفضة الدخل؟

الشكل البياني ٣-٣-١ في الملحق: تأثير ارتفاع درجات الحرارة على نصيب الفرد من الناتج الحقيقي في أنحاء الكرة الأرضية، مع إعادة قياس بيانات البلدان بالتناسب مع توقعاتها السكانية في عام ٢٠١٥ (٨)



المصادر: قاعدة بيانات Natural Earth؛ وخرائط تطبيق ScapeToad؛ وقاعدة بيانات «التوقعات السكانية في العالم» الصادرة عن الأمم المتحدة؛ تنقيح ٢٠١٥؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: توضح الخريطة الأثر المتزامن لارتفاع حرارة الجو بمقدار درجة مئوية واحدة على ناتج الفرد والمحسوب وفقا للمعادلة (٣-٣) باستخدام متوسط درجات الحرارة على مستوى البلدان خلال العشر سنوات الأخيرة والمعاملات التقديرية الواردة في العمود (٥) من الجدول ٣-٣-١ في الملحق. ويعاد قياس بيانات كل بلد بالتناسب مع تعداد سكانها المتوقع في عام ٢٠١٥. واستنادا إلى التعداد السكاني المتوقع في عام ٢٠١٥، فإن ٧٦٪ من سكان العالم سيعيشون في بلدان تشهد تأثيرا سلبيا نتيجة ارتفاع درجات الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة. وتشير المساحات الرمادية إلى أن التأثير المقدر غير دال إحصائيا.

سبع فواصل زمنية لمتغيرات الأحوال الجوية وحدودها التربيعية، وذلك كما ورد في دراسة Dell, Jones, and Olken (2012) التي اختبرت نماذج مختلفة بدءا من نماذج الخالية من الفواصل الزمنية وحتى نماذج تتضمن ١٠ فواصل زمنية، وتوصلت إلى أن نتائج مختلف مواصفات الفواصل الزمنية متسقة بدرجة كبيرة من حيث حجمها ودلالاتها الإحصائية. ففي جميع المواصفات، يظهر المعامل التقديري لدرجات الحرارة بعلامة موجبة، ويظهر معامل درجات الحرارة التربيعية بعلامة سالبة، مما يؤكد العلاقة غير الخطية بين النمو وصدمة درجات الحرارة التي كشفت عنها دراسة Burke, Hsiang, and Miguel (2015a). فعند متوسط درجة حرارة سنوية حدية تبلغ ١٣ إلى ١٥ درجة مئوية، يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة النمو في البلدان ذات درجات الحرارة المنخفضة، بينما يؤدي إلى الإضرار بالنمو في البلدان ذات درجات الحرارة المرتفعة. وكاختبار ثبات إضافي، يعرض العمود (٩) نتائج نموذج انحدار خطي يخلو من الحدود التربيعية لمتغيرات الأحوال الجوية ويقتصر على عينة من البلدان التي يتجاوز متوسط درجات الحرارة فيها ١٥ درجة مئوية. وفي عينة البلدان ذات درجات الحرارة المرتفعة نسبيا، نجد بالطبع أن معامل درجات الحرارة سالب ودال إحصائيا. ويظهر تأثير ارتفاع درجات الحرارة في مختلف أنحاء الكرة الأرضية في في اللوحة الأولى من الشكل البياني ٣-٣-٨ على مستوى الخلايا الشبكية، وفي اللوحة الثانية حيث يعاد قياس بيانات البلدان نسبيا إلى تعدادها السكاني في عام ٢٠١٥، وفي الشكل البياني ٣-٣-١ في المرفق حيث يعاد

على عينة من البلدان التي تتوفر عنها بيانات لعشرين عاما على الأقل.

ويستبعد العمود (٧) تأثير حدوث الكوارث الطبيعية نظرا لأن تقلبات درجات الحرارة وتساقط الأمطار قد تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على احتمالات حدوث الكوارث الطبيعية، كما ورد في المرفق ٣-٢. ولا يؤثر استبعاد الكوارث الطبيعية تأثيرا كبيرا على المعاملات التقديرية لدرجات الحرارة وتساقط الأمطار.<sup>٥٢</sup>

وفي الأعمدة من (١) إلى (٧)، تم تقدير الاستجابة للدفعات باستخدام طريقة التوقعات الموضوعية الواردة في دراسة Jordà (2005). وتؤيد دراسة Stock and Watson (2007) ودراسات أخرى استخدام هذا المنهج بوصفه بديلا مرنا لا ينطوي على القيود الديناميكية المتضمنة في مواصفات الانحدار الذاتي للمتجهات (الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة) وخيارا مناسباً للغاية لتقدير الخصائص غير الخطية في الاستجابة الديناميكية. غير أن العمود (٨) يختبر ثبات النتائج تجاه استخدام نموذج الفواصل الزمنية الموزعة ذاتيا الذي يتضمن

<sup>٥٢</sup> للتحقق من ثبات هذه النتائج، تم تحويل متغيرات الأحوال الجوية باستخدام اللوغاريتمات الطبيعية أو استبدالها بطرح وسيط البلدان والقسم على الانحراف المعياري القطري. وتوافر البيانات عن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والمتوسطات السنوية لدرجات الحرارة وتساقط الأمطار في المناطق اللامركزية يتيح تقدير الانحدار نفسه على مستوى المناطق اللامركزية باستخدام الآثار الثابتة للمقاطع. وتفضي المواصفات الثلاثة إلى نفس النتيجة: وجود علاقة غير خطية بين درجات الحرارة والأداء الاقتصادي (النتائج متاحة عند الطلب).



قياس بيانات البلدان بالتناسب مع التعداد السكاني المتوقع في عام ٢٠١٠.

ولا تكون العلاقة بين تساقط الأمطار ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي دالة إحصائياً باستمرار عبر مختلف المواصلات. وعدم وجود علاقة ثابتة قد يعكس احتمال وجود خطأ أكبر في قياس متغير تساقط الأمطار، كما ورد في دراسة (Auffhammer and others, 2011)، وقد يزداد هذا الخطأ عند تجميع البيانات عبر الفترات الزمنية. فعلى سبيل المثال، إذا كان تأثير تساقط الأمطار على الزراعة هو القناة الوحيدة التي يؤثر من خلالها على النتائج الإجمالية، يجدر حينها التركيز على بيانات تساقط الأمطار خلال فترة نمو المحاصيل دون غيرها — والتي لا يعد تساقط الأمطار السنوية بديلاً دقيقاً لها. ويتضح كذلك من الجدول ٣-٣-١ في المرفق استمرارية آثار صدمات درجات الحرارة، إذ يعرض النصف الأدنى من اللوحة بآثار الآثار التراكمية لارتفاع الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة عن وسيط درجات الحرارة في البلدان المتقدمة والأسواق الصاعدة والبلدان النامية منخفضة الدخل بعد مرور سبع سنوات من وقوع الصدمة. وتشير جميع المواصلات، ما عدا مواصفة واحدة، إلى شواهد على حدوث تأثير طويل الأجل وربما أخذ في التعمق لصدمة درجات الحرارة على نصيب الفرد من الناتج في ظل درجات الحرارة في وسيط البلدان النامية منخفضة الدخل. ولاختبار مدى انتشار آثار درجات الحرارة، تقدر المعادلة (٣-٢) باستخدام القيمة المضافة للقطاعات والإنتاج الزراعي بوصفهما النتيجة محل الدراسة. وتستخدم بيانات القيمة المضافة الحقيقية لقطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات المستمدة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية لدى البنك الدولي، إلى جانب مؤشر لحجم إنتاج المحاصيل تعده منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وتعرض النتائج في الجدول ٣-٣-٢ في المرفق. ويتبين وجود علاقة مقعرة بين درجات الحرارة والناتج في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، بينما يبدو أن القيمة المضافة في قطاع الخدمات محمية نسبياً من آثار ارتفاع درجات الحرارة. وبعبارة أخرى، يؤدي ارتفاع درجات الحرارة، عند وسيط درجات الحرارة في البلدان منخفضة الدخل، إلى تراجع كبير في القيمة المضافة للزراعة وإنتاج المحاصيل وانخفاض ناتج قطاع الصناعات التحويلية.

وتجدر الإشارة إلى أنه على عكس الناتج الإجمالي، يتأثر الإنتاج الزراعي كثيراً بتساقط الأمطار إلى جانب صدمات درجات الحرارة. ورغم أن النتائج تشير إلى وجود علاقة مقعرة بين الناتج الزراعي وتساقط الأمطار، فإن زيادة تساقط الأمطار عن مستوياتها المعتادة في المجموعات القطرية الثلاثة تؤدي إلى تحسن واضح في الإنتاجية الزراعية. كذلك فإن آثار تساقط الأمطار قصيرة الأجل، فالناتج الزراعي بعد سبع سنوات لا يتأثر بصدمة تساقط الأمطار في الوقت الحالي، وهو تأثير مختلف عن تأثير درجات الحرارة.

## القنوات

يتناول هذا الفصل القنوات المحتملة التي تؤثر صدمات درجات الحرارة من خلالها تأثيراً كبيراً طويل الأجل على الاقتصاد الكلي من خلال دراسة العلاقة بين درجات الحرارة وكل من المكونات الرئيسية في دالة الإنتاج الكلي.

## الاستثمار

وفقاً للفرضية الواردة في دراسة (Fankhauser and Tol, 2005)، يمكن أن تكون لصدمة الأحوال الجوية آثاراً طويلة الأجل على الناتج إذا أثرت على قرارات الاستثمار وبالتالي على مدخل رأس المال. وتقدر المعادلة (٣-٢) باستخدام تكوين إجمالي رأس المال الثابت الحقيقي بوصفه النتيجة محل الاهتمام. ويختبر التحليل أيضاً تأثير الأحوال الجوية على الواردات نظراً للعلاقة الوثيقة بين الواردات والاستثمار. وتؤكد النتائج المعروضة في العمودين (١) - (٢) من الجدول ٣-٣-٣ في المرفق فكرة التأثير السلبي لصدمة درجات الحرارة على الاستثمار. فبالرغم من ارتفاع درجة عدم اليقين بشأن الآثار المتزامنة التقديرية، نجد بعد مرور سبع سنوات من ارتفاع درجات الحرارة تراجعاً كبيراً في الاستثمار والواردات في البلدان ذات المناخ الحار نسبياً (راجع أيضاً الشكل البياني ٣-١٠).

## مدخل العمل

يختبر التحليل أيضاً ما إذا كان عرض العمالة قد يتأثر بارتفاع درجات الحرارة. وباستخدام معدل وفيات الأطفال بوصفه النتيجة محل الدراسة، تقدر المعادلة (٣-٢) لتكشف عن علاقة محدبة بين درجات الحرارة وعرض العمالة في الوقت الحالي (أو المستقبل) (راجع العمود [٣] من الجدول ٣-٣-٣ في المرفق). ففي البلدان الحارة، يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى ارتفاع معدل وفيات الأطفال فوراً، وبتزايد هذا التأثير بمرور الوقت. وفي هذه البلدان، يكون لارتفاع درجات الحرارة تأثير سلبي أيضاً على أحد مقاييس الرخاء البشري الأوسع نطاقاً — مؤشر التنمية البشرية، وهو متوسط مرجح لنصيب الفرد من الدخل والتحصيل الدراسي والعمر الافتراضي (العمود [٤]).

## الإنتاجية

في ضوء العديد من الشواهد المستمدة من التجارب المعملية والدراسات القطرية والتي أشارت إلى تراجع الأداء الإدراكي والجسدي للإنسان في ظل درجات الحرارة المرتفعة، ينظر التحليل فيما إذا كان تراجع إنتاجية العمالة هو السبب في العلاقة السالبة بين درجات الحرارة والناتج الكلي في البلدان ذات المناخ الحار. وإذا كان الوضع كذلك، يفترض أن تشهد

### الفصل ٣ آثار صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن أن تواكبها البلدان منخفضة الدخل؟

#### الجدول ٣-٣-٢ في الملحق: تأثير صدمات الأحوال الجوية على ناتج القطاعات

إنتاج المحاصيل (٤)	الخدمات (٣)	الصناعة التحويلية (٢)	الزراعة (١)	ألف - المتغير التابع
٣,٨٦٠*	٢,٢٨٨-	١,٢٨١	٢,٢٨٣	درجات الحرارة
(٢,٠٨٥)	(٠,٥٨٥)	(١,٠٣٥)	(٠,٨٧١)	
١,٥١٠***	٠,٠٠٧-	٠,٠٥١*	٠,٠٤٣*	درجات الحرارة ٢
(٠,٠٥٠)	(٠,٠١٦)	(٠,٠٢٧)	(٠,٠٢٣)	
١,٢٨٧**	٠,٠٠٠-	٠,١٠٨	٠,٠٧٥***	تساقط الأمطار
(٠,٣٣٢)	(٠,١١١)	(٠,١٤٩)	(٠,٢٢٨)	
٠,٢٢٨***	٠,٠٠١-	٠,٠٠٢*	٠,٠١٥***	تساقط الأمطار ٢
(٠,٠٠٧)	(٠,٠٠٢)	(٠,٠٠٣)	(٠,٠٠٥)	
٠,٠٩	٠,١٢	٠,١٣	٠,١٠	معامل التحديد المعدل $R^2$
١٨٥	١٧٤	١٦٨	١٧٤	عدد البلدان
٨,٨٣٦	٥,٧٣٠	٥,٢٢٥	٥,٨٤٧	عدد المشاهدات
بإء - تأثير ارتفاع درجات الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة على مستوى المتغير التابع في الأفق صفر				
٠,٥٤٧	٠,٤٢٣-	٠,١٥٢	٠,٦٦٤-	الاقتصادات المتقدمة (درجة الحرارة = ١١ درجة مئوية)
(١,٠٧٧)	(٠,٣٠٣)	(٠,٥٣٢)	(٠,٤٦٤)	
٢,٧٦٧***	٠,٥٧٨-	٠,٩٧٧**	١,٦١٠***	اقتصادات الأسواق الصاعدة (درجة الحرارة = ٢٢ درجة مئوية)
(٠,٦٦٤)	(٠,٢٩٨)	(٠,٤٣٩)	(٠,٤٣١)	
٣,٦٧١***	٠,٦٢١-	١,٢٨٥**	١,٨٦٨***	البلدان النامية منخفضة الدخل (درجة الحرارة = ٢٥ درجة مئوية)
(٠,٨٢٠)	(٠,٣٦٢)	(٠,٥٣٨)	(٠,٥١٧)	
تأثير ارتفاع درجات الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة على مستوى المتغير التابع في الأفق ٧				
١,١٧٧	٠,٢٢٠-	١,٦٤٢	٢,٠٧٠***	الاقتصادات المتقدمة (درجة الحرارة = ١١ درجة مئوية)
(٠,٨٨٩)	(١,٤٤٥)	(١,٧٩٨)	(٠,٧٥٣)	
٠,٥٠٩-	٠,٠٥٤	٠,٩٢٦-	٠,٤٩٨-	اقتصادات الأسواق الصاعدة (درجة الحرارة = ٢٢ درجة مئوية)
(٠,٨١٢)	(٠,٧٣٤)	(٠,٩٣٩)	(٠,٦٥٤)	
٠,٩٦٩-	٠,١٢٩	١,٦٢٦-	١,١٩٨-	البلدان النامية منخفضة الدخل (درجة الحرارة = ٢٥ درجة مئوية)
(٠,٩٨٥)	(٠,٩١٠)	(١,١١٧)	(٠,٧٦٩)	
جيم - تأثير زيادة تساقط الأمطار بمقدار ١٠٠ ملليمتر سنويا على مستوى المتغير التابع في الأفق صفر				
٠,٨٣٥***	٠,٠١٣-	٠,٠٧٦	٠,٤٥٨***	الاقتصادات المتقدمة (تساقط الأمطار = ٨٠٠ ملليمتر سنويا)
(٠,٢٢٣)	(٠,٠٧٥)	(٠,١٠٥)	(٠,١٤٩)	
٠,٧٧٨***	٠,٠١٥-	٠,٠٧٢	٠,٤٢٨***	اقتصادات الأسواق الصاعدة (تساقط الأمطار = ٩٠٠ ملليمتر سنويا)
(٠,٢١٠)	(٠,٠٧١)	(٠,١٠٠)	(٠,١٣٩)	
٠,٦٦٥***	٠,٠١٨-	٠,٠٦٥	٠,٣٦٦***	البلدان النامية منخفضة الدخل (تساقط الأمطار = ١١٠٠ ملليمتر سنويا)
(٠,١٨٥)	(٠,٠٦٣)	(٠,٠٩٠)	(٠,١٢١)	
تأثير زيادة تساقط الأمطار بمقدار ١٠٠ ملليمتر سنويا على مستوى المتغير التابع في الأفق ٧				
٠,٢٣٧-	٠,١٤١-	٠,٠٢٤	٠,٢٢٨-	الاقتصادات المتقدمة (تساقط الأمطار = ٨٠٠ ملليمتر سنويا)
(٠,٢٨٤)	(٠,٢٨٦)	(٠,٣٩٠)	(٠,٢٥٧)	
٠,٢١٧-	٠,١٢٥-	٠,٠٣٠	٠,٢١٣-	اقتصادات الأسواق الصاعدة (تساقط الأمطار = ٩٠٠ ملليمتر سنويا)
(٠,٢٦٧)	(٠,٢٦٩)	(٠,٣٧١)	(٠,٢٤٣)	
٠,١٧٧-	٠,٠٩٤-	٠,٠٤١	٠,١٨٤-	البلدان النامية منخفضة الدخل (تساقط الأمطار = ١١٠٠ ملليمتر سنويا)
(٠,٢٣٥)	(٠,٢٣٥)	(٠,٣٣٢)	(٠,٢١٧)	

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض الجدول نتائج تقدير المعادلة (٢-٣). مع استخدام نفس المواصفة الواردة في العمود (٥) في جدول الملحق ٣-٢-١ لحساب مختلف المتغيرات التابعة. وتقدير معادلات انحدار منفصلة لكل أفق زمني. ويتم تجميع الأخطاء المعيارية على مستوى البلدان في جميع المواصفات. وتتضمن اللوحة ألف المعاملات التقديرية لمتغيرات الأحوال الجوية في الأفق صفر. وتعرض اللوحتان بء وجيم التأثير الخدي لتغير درجات الحرارة وتساقط الأمطار المحتسبة في المعادلة (٣-٢) باستخدام وسيط درجات الحرارة وتساقط الأمطار للاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة والبلدان النامية منخفضة الدخل بشكل متزامن (الأفق صفر) وبشكل تراكمي بعد مرور سبع سنوات من وقوع الصدمة.  $p < 0.01$ ;  $** p < 0.05$ ;  $* p < 0.1$ .

تصنف القطاعات إلى «قطاعات معرضة للحرارة» وقطاعات أخرى:<sup>٥٣</sup>

<sup>٥٣</sup> وفقا لدراسة (2014) Graff Zivin and Neidell التي تستخدم التعاريف الصادرة عن المعهد الوطني للسلامة والصحة المهنية، تتضمن القطاعات المعرضة للحرارة الزراعة والحراثة وصيد الأسماك والحيوانات والتشييد والتعدين والنقل والمرافق — وقطاع الصناعة التحويلية أيضا نظرا لاحتمالية عدم وجود نظم التحكم المناخي في المباني في البلدان منخفضة الدخل وتولد قدر كبير من الحرارة غالبا نتيجة عمليات الإنتاج.

القطاعات التي يكون فيها العمال أكثر تعرضا لمخاطر الحرارة تراجعاً أكبر في مستويات إنتاجية العمالة عند ارتفاع درجات الحرارة في البلدان الساخنة نسبيا. ولتقدير المواصفة التالية، يستخدم التحليل قاعدة بيانات العشرة قطاعات لدى مركز غرونينغن للنمو والتنمية والتي تتضمن بيانات القيمة المضافة الحقيقية للقطاعات وتشغيل العمالة في ٤٠ بلدا خلال الفترة ١٩٥٠-٢٠١٢، ودراسة (2014) Graff Zivin and Neidell التي

الجدول ٣-٣-٣ في الملحق: تأثير صدمات الأحوال الجوية على الإنتاجية ورأس المال والعمالة

ألف - المتغير التابع	إنتاجية العمالة		مدخل العمالة		مدخل رأس المال	
	المعرضة لمخاطر الحرارة	غير المعرضة لمخاطر الحرارة	مؤشر التنمية البشرية	معدل وفيات الأطفال	الواردات	الاستثمار
	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
درجات الحرارة	*١,٩٠٢	٠,٢٤٦	***٠,٢٦٩	٠,١٤٧-	٠,٤٦٧	٠,٨٥٠
درجات الحرارة <sup>٢</sup>	(١,٠٠٢)	(٠,٦٨١)	(٠,٠٧٨)	(٠,١١٧)	(٠,٩٤٣)	(٢,٠٤٢)
تساقط الأمطار	***٠,٠٨٧-	٠,٠١٠-	***٠,٠٠٨-	*٠,٠٠٥	**٠,٠٦٨-	٠,٠٤٥-
تساقط الأمطار <sup>٢</sup>	(٠,٠٢٦)	(٠,٠١٨)	(٠,٠٠٢)	(٠,٠٠٣)	(٠,٠٣٣)	(٠,٠٥٩)
	٠,٢٧٢	٠,٠٤٧	٠,٠٠٠	٠,٠٠١-	**٠,٦٥٤-	٠,٣٧٧-
	(٠,١٩٥)	(٠,٢٠١)	(٠,٠١٨)	(٠,٠٢٤)	(٠,٢٧١)	(٠,٣٩٨)
	*٠,٠٠٨-	٠,٠٠٣-	٠,٠٠٠-	٠,٠٠١	٠,٠٠٦	٠,٠٠٣
	(٠,٠٠٤)	(٠,٠٠٥)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠١)	(٠,٠٠٧)	(٠,٠٠٩)
معامل التحديد المعدل <sup>٢</sup> R	٠,٠٣	٠,٣١	٠,٦٤	٠,٠٨	٠,٠٣	٠,٠٣
عدد البلدان	٤٠	١٨١	١٨٢	١٧٨	١٦٩	١٦٩
عدد المشاهدات	١٧,٨٤٨	٣,٨٦٤	٨,٦٨٥	٦,٨٦٦	٦,٠٩٣	٦,٠٩٣
ب- تأثير ارتفاع درجات الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة على مستوى المتغير التابع في الأفق صفر						
الاقتصادات المتقدمة (درجة مئوية = ١١ درجة مئوية)	٠,٠٠٣-	٠,٠٣٠	**٠,٠٩٤	٠,٠٢٨-	**١,٠٢٩-	٠,١٣٨-
الاقتصادات المتقدمة (درجة مئوية = ٢٢ درجة مئوية)	(٠,٥٠٢)	(٠,٣٩٦)	(٠,٠٤٣)	(٠,٠٦٧)	(٠,٤٥٥)	(٠,٩٧٦)
الاقتصادات المتقدمة (درجة مئوية = ٢٥ درجة مئوية)	***١,٩٠٩-	٠,١٨٥-	٠,٠٨٢-	*٠,٠٩٢	**٣,٥٢٠-	١,١٢٦-
الاقتصادات المتقدمة (درجة مئوية = ٢٥ درجة مئوية)	(٠,٣٦٣)	(٠,٤١٢)	(٠,٠٥٦)	(٠,٠٥٥)	(٠,٧٥٣)	(١,٠٦٤)
الاقتصادات المتقدمة (درجة مئوية = ٢٥ درجة مئوية)	***٢,٤٢٨-	٠,٢٤٤-	*٠,١٢٩-	*٠,١٢٤	**٣,٩٣٤-	١,٣٩٥-
الاقتصادات المتقدمة (درجة مئوية = ٢٥ درجة مئوية)	(٠,٤٥٦)	(٠,٤٧٨)	(٠,٠٦٧)	(٠,٠٦٣)	(٠,٩١٩)	(١,٣٣١)
تأثير ارتفاع درجات الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة على مستوى المتغير التابع في الأفق <sup>٧</sup>						
الاقتصادات المتقدمة (درجة مئوية = ١١ درجة مئوية)	١,١٤٢-	٠,٣٠٥	**٠,٦٠٩	٠,٣٦٤-	٢,٣٦١	١,٨١٢
الاقتصادات المتقدمة (درجة مئوية = ٢٢ درجة مئوية)	(٠,٩٨٦)	(١,١٨٣)	(٠,٢٥٩)	(٠,٤٢٧)	(١,٤٩٤)	(٢,٠٢٩)
الاقتصادات المتقدمة (درجة مئوية = ٢٢ درجة مئوية)	١,٦٤٢-	٠,٠٦٣-	٠,٢٣٧-	٠,٥٦٩	*٢,٤٣٩-	**٤,٢٢٥-
الاقتصادات المتقدمة (درجة مئوية = ٢٥ درجة مئوية)	(١,١١٩)	(١,١١٤)	(٠,١٧٥)	(٠,٣٧٥)	(١,٣٠٣)	(١,٨٠٣)
الاقتصادات المتقدمة (درجة مئوية = ٢٥ درجة مئوية)	١,٧٧٨-	٠,١٦٣-	**٠,٤٦٧-	*٠,٨٢٤	**٣,٧٤٧-	**٥,٨٧١-
الاقتصادات المتقدمة (درجة مئوية = ٢٥ درجة مئوية)	(١,٣٦٥)	(١,٣٠٦)	(٠,١٩٥)	(٠,٤٢٦)	(١,٥١٦)	(٢,٠٧٤)
جيم - تأثير زيادة تساقط الأمطار بمقدار ١٠٠ ملليمتر سنويا على مستوى المتغير التابع في الأفق صفر						
الاقتصادات المتقدمة (تساقط الأمطار = ٨٠٠ ملليمتر سنويا)	٠,١٤٨	٠,٠٠٩-	٠,٠٠٧-	٠,٠٠٨	***٠,٥٥٨-	٠,٣٢٩-
الاقتصادات المتقدمة (تساقط الأمطار = ٩٠٠ ملليمتر سنويا)	(٠,١٣٦)	(٠,١٣٣)	(٠,٠١٣)	(٠,٠١٥)	(٠,١٨٠)	(٠,٢٦٢)
الاقتصادات المتقدمة (تساقط الأمطار = ٩٠٠ ملليمتر سنويا)	٠,١٣٢	٠,٠١٦-	٠,٠٠٨-	٠,٠٠٩	**٠,٥٤٧-	٠,٣٢٣-
الاقتصادات المتقدمة (تساقط الأمطار = ٩٠٠ ملليمتر سنويا)	(٠,١٣٠)	(٠,١٢٥)	(٠,٠١٢)	(٠,٠١٥)	(٠,١٧٠)	(٠,٢٤٦)
الاقتصادات المتقدمة (تساقط الأمطار = ٩٠٠ ملليمتر سنويا)	٠,١٠١	٠,٠٣٠-	٠,٠١٠-	٠,٠١١	***٠,٥٢٣-	٠,٣١١-
الاقتصادات المتقدمة (تساقط الأمطار = ٩٠٠ ملليمتر سنويا)	(٠,١١٨)	(٠,١٠٩)	(٠,٠١١)	(٠,٠١٣)	(٠,١٥١)	(٠,٢١٦)
تأثير زيادة تساقط الأمطار بمقدار ١٠٠ ملليمتر سنويا على مستوى المتغير التابع في الأفق <sup>٧</sup>						
الاقتصادات المتقدمة (تساقط الأمطار = ٨٠٠ ملليمتر سنويا)	٠,٠٧٢	٠,٢٩٥-	*٠,١٠٢-	٠,٠٧١	**٠,٩٨٤-	٠,٤٧٨-
الاقتصادات المتقدمة (تساقط الأمطار = ٩٠٠ ملليمتر سنويا)	(٠,٥٥٤)	(٠,٨٣٢)	(٠,٠٦١)	(٠,١٦٣)	(٠,٤٩٨)	(٠,٦٨٩)
الاقتصادات المتقدمة (تساقط الأمطار = ٩٠٠ ملليمتر سنويا)	٠,٠٤١	٠,٢٦٥-	*٠,٠٩٧-	٠,٠٧٤	**٠,٩٦١-	٠,٤٢٣-
الاقتصادات المتقدمة (تساقط الأمطار = ٩٠٠ ملليمتر سنويا)	(٠,٥٢٤)	(٠,٧٧٦)	(٠,٠٥٧)	(٠,١٤٩)	(٠,٤٧٢)	(٠,٦٤٩)
الاقتصادات المتقدمة (تساقط الأمطار = ٩٠٠ ملليمتر سنويا)	٠,٠٢٢-	٠,٢٠٦-	*٠,٠٨٧-	٠,٠٨٠	**٠,٩١٤-	٠,٣١٣-
الاقتصادات المتقدمة (تساقط الأمطار = ٩٠٠ ملليمتر سنويا)	(٠,٤٦٧)	(٠,٦٦٦)	(٠,٠٥٠)	(٠,١٢٣)	(٠,٤٢٢)	(٠,٥٧٣)

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الأعمدة (١-٤) تعرض نتائج تقدير المعادلة (٣-٢)، مع استخدام نفس المواصفة الواردة في العمود (٥) في جدول الملحق ٣-١-١ لحساب مختلف المتغيرات التابعة. وتعرض المواصفة في العمود (٥) نتائج تقدير المعادلة (٣-٤)، حيث يتفاعل مؤشر القطاعات المعرضة لمخاطر الحرارة مع درجات الحرارة وتساقط الأمطار. ومع حدودها التريبيعية، وبياناتها المتأخرة والمستقبلية، مع استبعاد الآثار الثابتة للبلد/القطاع والآثار الثابتة للمنطقة/السنة، والنمو المتأخر، وتقدر انحرافات منفصلة لكل أفق زمني. ويتم تجميع الأخطاء المعيارية على مستوى البلدان في جميع المواصفات. وتتضمن اللوحة ألف المعاملات التقديرية لمتغيرات الأحوال الجوية في الأفق صفر. وتعرض اللوحتان باء و جيم التأثير الحدي لتغير درجات الحرارة وتساقط الأمطار المحتسبة في المعادلة (٣-٢) باستخدام وسيط درجات الحرارة وتساقط الأمطار للاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة والبلدان النامية منخفضة الدخل بشكل متزامن (الأفق صفر) وبشكل تراكمي بعد مرور سبع سنوات من وقوع الصدمة. \* p < 0.1; \*\* p < 0.05; \*\*\* p < 0.01.

### الفصل ٣ آثار صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن أن تواكبها البلدان منخفضة الدخل؟

وربما كانت هناك علاقة ارتباط بين السياسات والمؤسسات والخصائص القطرية ذات الصلة غير المستبعدة من معادلة الانحدار. كذلك يتفاوت مدى توافر بيانات السياسات تفاوتاً كبيراً من حيث نطاق تغطيتها القطري والزمني، مما يؤدي إلى اختلافات كبيرة في عينة التقدير.

ولسهولة التفسير، يُحوّل كل متغير من متغيرات السياسات في نتائج السيناريو الأساسي إلى متغير مؤشّر على حساب ما إذا كان البلد في العام  $t$  أعلى أم أقل من القيمة الوسيطة لهذه السياسة بعينها في عينة التقدير.<sup>٥٤</sup> ويُستثنى قيوداً من الاحتياطات الوقائية من هذا المنهج. إذ يعتبر أن البلد لديه (١) احتياطات وقائية في المالية العامة إذا كانت نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي في مستوى أقل من المئين الخامس والسبعين، و(٢) احتياطات نقدية إذا كان التضخم السنوي أقل من ١٠٪، و(٣) احتياطات دولية مرتفعة إذا كانت الاحتياطات الدولية ناقصة الذهب كافية لتغطية أربعة أشهر من الواردات على الأقل، و(٤) مساعدات أجنبية مرتفعة إذا كانت تدفقات المساعدات الأجنبية الوافدة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في المئين الخامس والسبعين، و(٥) تحويلات مرتفعة من المغتربين إذا كان نصيب الفرد من التحويلات الواردة بالدولار بقيمته الحقيقية في مستوى أعلى من المئين الخامس والسبعين. وبالنسبة لسياسة سعر الصرف، يستخدم التحليل مؤشراً إذا كان نظام سعر الصرف بحكم الواقع في بلد ما غير مربوط استناداً إلى التصنيف التقريبي الوارد في دراسة Reinhart and Rogoff (2004).

وترد أهم النتائج المستخلصة في الجدول ٣-٣-٤ والجدول ٣-٣-٥ في المرفق. ولكل سياسة من السياسات، يعرض الجدولان التأثير التقديري لارتفاع الحرارة بدرجة مئوية واحدة على نصيب الفرد من الناتج في الأفق من صفر إلى ٧ في حالة تنفيذ السياسة وفي حالة عدم تنفيذها. كذلك يعرض الجدولان قيمة الاحتمال ( $p$ -value) لاختبار إحصائي للفرق بين تأثير درجات الحرارة في مختلف سيناريوهات السياسات.

وكما يتضح من الآثار التقديرية الأكبر في الأعمدة (٢) و(٥) و(٨) في جدول المرفق ٣-٣-٤، تكون الآثار السلبية قصيرة الأجل لصدمة درجات الحرارة أكبر عادة في البلدان ذات الاحتياطات الوقائية المنخفضة. غير أن الفروق لا تكون دالة إحصائياً عادة، وتكون قصيرة الأجل للغاية عادة في الحالات القليلة التي تكون فيها ذات دلالة إحصائية (الاحتياطات الوقائية في المالية العامة، والمساعدات الأجنبية، وتحويلات المغتربين). أما نظام سعر الصرف، فيبدو ورغم ذلك أكثر اقتراناً بحجم الأضرار الناتجة عن صدمات الأحوال الجوية. فالبلدان التي تطبق أسعار صرف غير مربوطة غالباً ما تتعافى بشكل أسرع من هذه الصدمات. وتشير دراسة (2009) Ramcharan إلى نمط مماثل، حيث توصلت إلى أن مرونة أسعار الصرف تساعد الاقتصادات على التكيف بصورة أفضل في أعقاب العواصف والزلازل.

<sup>٥٤</sup> عند الطلب، نتاح نتائج المواصفة البديلة التي تستخدم فيها متغيرات السياسات في صيغها المستمرة بدلاً من تحويلها إلى مؤشرات.

$$\begin{aligned} y_{i,s,t+h} - y_{i,s,t-1} = & \beta_1^h c_{i,t} + \beta_2^h c_{i,t}^2 + \gamma_1^h c_{i,t-1} \\ & + \gamma_2^h c_{i,t-1}^2 + \sum_{j=1}^{h-1} \delta_1^j c_{i,t+h-j} \\ & + \sum_{j=1}^{h-1} \delta_2^j c_{i,t+h-j}^2 + \alpha_1^h c_{i,t} \times H_s \\ & + \alpha_2^h c_{i,t}^2 \times H_s + \omega_1^h c_{i,t-1} \times H_s \\ & + \omega_2^h c_{i,t-1}^2 \times H_s + \sum_{j=1}^{h-1} \tau_1^j c_{i,t+h-j} \times H_s \\ & + \sum_{j=1}^{h-1} \tau_2^j c_{i,t+h-j}^2 \times H_s \\ & + \phi_1^h \Delta y_{i,s,t-1} + \mu_{i,s}^h + \theta_{r,t}^h + \varepsilon_{i,s,t}^h \quad (٤-٣) \end{aligned}$$

وتلخص المواصفة (٥) في الجدول ٣-٣-٣ في المرفق نتائج معادلة التقدير تلك. فعند درجات الحرارة المرتفعة، تؤدي زيادة الحرارة إلى تراجع كبير في إنتاجية العمالية في القطاعات المعرضة للحرارة. غير أن ارتفاع درجات الحرارة ليس له أي تأثير ملحوظ على إنتاجية العمالة في القطاعات غير المعرضة للحرارة، حتى في البلدان ذات المناخ الحار.

حيث  $y_{i,s,t}$  هو لوغاريتم نصيب العامل من القيمة المضافة الحقيقية للقطاع، و  $H_s$  هو مؤشر القطاعات «المعرضة للحرارة»، و  $\mu_{i,s}$  هو الآثار الثابتة للبلد/القطاع المعني، و  $\theta_{r,t}^h$  هو الآثار الثابتة للمنطقة/السنة. ويتم تجميع الأخطاء المعيارية على مستوى البلدان.

### دور السياسات والمؤسسات

لدراسة دور السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية والخصائص القطرية في تخفيف آثار صدمات الأحوال الجوية، يستخدم التحليل صيغة موسعة من المنهج التجريبي المشار إليه آنفاً تسمح لتأثير صدمات الأحوال الجوية على نصيب الفرد من الناتج بأن يختلف باختلاف المتغيرات البديلة التي تعكس هذه السياسات. وتمثل المواصفة المقدر صيغة موسعة من المعادلة (٢-٣) تتضمن حد التفاعل بين صدمة الأحوال الجوية ومتغير السياسات:

$$\begin{aligned} y_{i,t+h} - y_{i,t-1} = & \beta_1^h c_{i,t} + \gamma_1^h (c_{i,t} \times p_{i,t-1}) + \delta_1^h p_{i,t-1} \\ & + \beta_2^h c_{i,t-1} + \gamma_2^h (c_{i,t-1} \times p_{i,t-2}) + \delta_2^h p_{i,t-2} \\ & + \sum_{j=1}^{h-1} \beta_3^j c_{i,t+h-j} + \phi_1^h \Delta y_{i,t-1} \\ & + \mu_i^h + \theta_{r,t}^h + \varepsilon_{i,t}^h \quad (٥-٣) \end{aligned}$$

وتقتصر العينة المستخدمة على البلدان التي يتجاوز متوسط درجات حرارتها السنوية ١٥ درجة مئوية والتي يؤدي ارتفاع درجات الحرارة فيها إلى تأثير سلبي خطي دال إحصائياً على النشاط الاقتصادي، وذلك كما يتضح في العمود (٩) في الجدول ٣-٣-١ في المرفق. وبالتالي، تشير صدمة الأحوال الجوية  $c_{i,t}$  إلى المتوسط السنوي لدرجات الحرارة وتساقط الأمطار. ومعظم متغيرات السياسات  $p_{i,t}$  هي متغيرات متأخرة للحد قدر الإمكان من علاقات السببية العكسية، وتدرج في المعادلة كل على حدة. وكما يؤكد هذا الفصل، يصعب تفسير العلاقات السببية التي تنطوي عليها معاملات حدود التفاعل، نظراً لأن تفاوت السياسات والمؤسسات بين البلدان وبمرور الوقت ليس عشوائياً.

الجدول ٣-٣-٤ في الملحق: دور الاحتياطات الوقائية التي تتيحها السياسات

تأثير ارتفاع الحرارة بدرجة مئوية واحدة على نصيب الفرد من الناتج	(١)			(٢)			(٣)			(٤)			(٥)			(٦)			(٧)			(٨)			(٩)		
	الدين العام	مرتفع	منخفض	الدين العام	مرتفع	منخفض	الدين العام	مرتفع	منخفض	الدين العام	مرتفع	منخفض	الدين العام	مرتفع	منخفض	الدين العام	مرتفع	منخفض	الدين العام	مرتفع	منخفض	الدين العام	مرتفع	منخفض			
الأفق صفر	٠,٠٥٧-	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٠٩	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٠٩	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٠٩	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٠٩	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٠٩	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٠٩	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٠٩	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧			
الأفق ١	٠,٠٢٩-	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧			
الأفق ٢	٠,٠٩٤-	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧			
الأفق ٣	٠,٠٥٩-	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧			
الأفق ٤	٠,٠٥٢-	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧			
الأفق ٥	٠,٠٩٩-	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧			
الأفق ٦	٠,٠٧٥-	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧			
الأفق ٧	٠,٠٥٢-	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧	٠,٠٢٤	٠,٣٥٢	٠,٣٨٧			
معامل التحديد المعدل $R^2$	٠,١٥			٠,١٢			٠,١٥			٠,١٢			٠,١٥			٠,١٢			٠,١٥			٠,١٢			٠,١٥		
عدد البلدان	١١٩			١٢٢			١١٩			١٢٢			١١٩			١٢٢			١١٩			١٢٢			١١٩		
عدد المشاهدات	٤,٤٩٢			٥,٣٦٥			٤,٤٩٢			٥,٣٦٥			٤,٤٩٢			٥,٣٦٥			٤,٤٩٢			٥,٣٦٥			٤,٤٩٢		

تأثير ارتفاع الحرارة بدرجة مئوية واحدة على نصيب الفرد من الناتج	المساعدات الأجنبية			تحويلات المغتربين			مرونة سعر الصرف		
	مرتفعة	منخفضة	قيمة الاحتمال	مرتفعة	منخفضة	قيمة الاحتمال	غير مربوط	مربوط	قيمة الاحتمال
الأفق صفر	٠,٠٨٤-	٠,٣٨٧	٠,٠٠٦	٠,٠٣٤٥-	٠,٣٣٧	٠,٠٠٦	٠,٠٣٤٥-	٠,٣٣٧	٠,٠٠٦
الأفق ١	٠,٠٩٩-	٠,٣٨٧	٠,٠٠٩	٠,٠٣٨٩-	٠,٣٣٧	٠,٠٠٩	٠,٠٣٨٩-	٠,٣٣٧	٠,٠٠٩
الأفق ٢	٠,٠٩٥-	٠,٣٨٧	٠,٠٠٩	٠,٠٣٨٩-	٠,٣٣٧	٠,٠٠٩	٠,٠٣٨٩-	٠,٣٣٧	٠,٠٠٩
الأفق ٣	٠,٠٩٣-	٠,٣٨٧	٠,٠٠٩	٠,٠٣٨٩-	٠,٣٣٧	٠,٠٠٩	٠,٠٣٨٩-	٠,٣٣٧	٠,٠٠٩
الأفق ٤	٠,٠٩٣-	٠,٣٨٧	٠,٠٠٩	٠,٠٣٨٩-	٠,٣٣٧	٠,٠٠٩	٠,٠٣٨٩-	٠,٣٣٧	٠,٠٠٩
الأفق ٥	٠,٠٩٣-	٠,٣٨٧	٠,٠٠٩	٠,٠٣٨٩-	٠,٣٣٧	٠,٠٠٩	٠,٠٣٨٩-	٠,٣٣٧	٠,٠٠٩
الأفق ٦	٠,٠٧٥-	٠,٣٨٧	٠,٠٠٩	٠,٠٣٨٩-	٠,٣٣٧	٠,٠٠٩	٠,٠٣٨٩-	٠,٣٣٧	٠,٠٠٩
الأفق ٧	٠,٠٦٣-	٠,٣٨٧	٠,٠٠٩	٠,٠٣٨٩-	٠,٣٣٧	٠,٠٠٩	٠,٠٣٨٩-	٠,٣٣٧	٠,٠٠٩
معامل التحديد المعدل $R^2$	٠,١٦			٠,١٤			٠,١٠		
عدد البلدان	١٢٠			١١٥			١١٥		
عدد المشاهدات	٥,١٧٥			٣,٤٤١			٣,٩٤٢		

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض الجدول نتائج تقدير المعادلة (٣-٥) باستخدام عينة من البلدان التي يتجاوز متوسط درجات حرارتها السنوية ١٥ درجة مئوية. وفي الانحدارات، تتفاعل مؤشرات التدابير المتخذة على مستوى السياسات مع درجات الحرارة وتساقط الأمطار وبياناتها المتأخرة، مع استبعاد الآثار الثابتة للبلد وللإقليم/السنة، والبيانات المتأخرة للنمو وتدابير السياسات، والبيانات المستقبلية لدرجات الحرارة وتساقط الأمطار. وتقدر انحدارات منفصلة لكل أفق زمني. ويعرض الجدول إحصاءات انحدار مختصرة في الأفق صفر. ويتم تجميع الأخطاء المعيارية على مستوى البلدان في جميع المواصفات.  $p < 0.01$ ;  $** p < 0.05$ ;  $*** p < 0.01$

### الفصل ٣ آثار صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن أن تواكبها البلدان منخفضة الدخل؟

#### الجدول ٣-٣-٥ في الملحق: دور السياسات الهيكلية والمؤسسات

رأس المال البشري			قيود التمويل الدولي			مؤشر إصلاح القطاع المالي المحلي			تأثير ارتفاع الحرارة بدرجة مئوية واحدة على نصيب الفرد من الناتج الأفق صفر
قيمة الاحتمال	منخفض	مرتفع	قيمة الاحتمال	منخفض	مرتفع	قيمة الاحتمال	منخفض	مرتفع	
٠,٦٣	***١,١٥٢-	***١,٠٣٩-	٠,٠٧	***١,١٣٩-	**٠,٧٦٦-	٠,٥٩	***١,٦٣١-	***١,٥٤٠-	
	(٠,٣٤٩)	(٠,٢٩١)		(٠,٢٧٥)	(٠,٢٩٣)		(٠,٤٣٩)	(٠,٤٣٧)	
٠,٢٥	***١,٣٥٠-	**٠,٨٩١-	٠,٥٠	***١,٠٥٤-	**٠,٩٠٦-	٠,١٧	***١,٨٥٣-	***١,٥٣٩-	الأفق ١
	(٠,٤٢٠)	(٠,٤١١)		(٠,٣٦٧)	(٠,٣٩١)		(٠,٥٩٨)	(٠,٥١٨)	
٠,٢٧	**١,٠٩٢-	٠,٦٦٩-	٠,١٠	**١,٠٩٠-	٠,٦٢٢-	٠,١٥	٠,٩٢٣-	٠,٤١٣-	الأفق ٢
	(٠,٤٩٤)	(٠,٤٣٧)		(٠,٤٧٢)	(٠,٤٣٤)		(٠,٧١١)	(٠,٥٣٨)	
٠,٦٤	**١,٣٥٠-	**١,٠٦٥-	٠,٣٩	***١,٣٥٩-	**١,٠٨٩-	٠,٠٦	**١,٧٢٤-	٠,٩٦٤-	الأفق ٣
	(٠,٤٩١)	(٠,٤٧٥)		(٠,٤٨٧)	(٠,٤٦٢)		(٠,٨٥٤)	(٠,٧١٢)	
٠,٤٩	***١,٦٨٦-	**١,٣٤٥-	٠,٦٩	***١,٧٥٧-	***١,٦٠١-	٠,١٠	١,١١٨-	٠,٣٢٥-	الأفق ٤
	(٠,٥٧٦)	(٠,٥٢٧)		(٠,٥٢٩)	(٠,٥٠٢)		(٠,٨٥٥)	(٠,٨٢٩)	
٠,٤٦	**١,٥٩٠-	١,١٦١-	٠,٤١	***٢,١٨٠-	**١,٧٩٠-	٠,١٣	*١,٥٦١-	٠,٧٠٧-	الأفق ٥
	(٠,٧٠٤)	(٠,٦٩٩)		(٠,٧٦١)	(٠,٧٠٢)		(٠,٨٦٨)	(٠,٨٤٤)	
٠,٣٤	**١,٦٨٩-	١,٠٠٩-	٠,٥٩	***١,٨٦٨-	***١,٦٠٨-	٠,٢٢	*١,٤١٢-	٠,٦٤٤-	الأفق ٦
	(٠,٧٢٤)	(٠,٦٨٥)		(٠,٦١٥)	(٠,٥٩٤)		(٠,٨٠٧)	(٠,٨٠٥)	
٠,٤٤	*١,٣٣٦-	٠,٦٥٧-	٠,٣٩	***١,٩٧٥-	**١,٥٣٥-	٠,٢٧	٠,٨٤٧-	٠,٠٧١-	الأفق ٧
	(٠,٧١٥)	(٠,٧٣٦)		(٠,٧١٨)	(٠,٦٨٢)		(٠,٨١٨)	(٠,٨٨٨)	
معامل التحديد المعدل $R^2$			٠,١٣			٠,٢٤			
عدد البلدان			٧٤			٤٦			
عدد المشاهدات			٣,٤٣٤			١,٤٥٥			

عدم المساواة			مؤشر النظام السياسي			رأس المال المادي			تأثير ارتفاع الحرارة بدرجة مئوية واحدة على نصيب الفرد من الناتج الأفق صفر
قيمة الاحتمال	منخفض	مرتفع	قيمة الاحتمال	منخفض	مرتفع	قيمة الاحتمال	منخفض	مرتفع	
٠,٠٧	***١,٥٥٩-	***١,٣٣٦-	٠,٧٣	***١,٤٥٢-	***١,٣٧٠-	٠,٦٦	***٠,٨٦١-	***٠,٧٧٢-	
	(٠,٣٩٠)	(٠,٤٣١)		(٠,٢٩٣)	(٠,٣٢٨)		(٠,٣٠٢)	(٠,٢٩٤)	
٠,٢٦	**١,٢٤٠-	*١,٠٣٤-	٠,٢٧	***١,٣٩٢-	***١,١٣٢-	٠,٩٩	*٠,٧٧٧-	*٠,٧٨٢-	الأفق ١
	(٠,٥٨٨)	(٠,٥٨٠)		(٠,٣٦٧)	(٠,٣٩٣)		(٠,٤٢٣)	(٠,٤٠٥)	
٠,٣٥	*١,٠٢٤-	٠,٨١٤-	٠,٠١	***١,٧٢٩-	***١,١١٠-	٠,٦٩	٠,٦٩٠-	٠,٥٥٠-	الأفق ٢
	(٠,٥٩١)	(٠,٥٨٤)		(٠,٤٣٣)	(٠,٤١٦)		(٠,٤٥٩)	(٠,٤٤٢)	
٠,٠٩	*١,٣٨٦-	٠,٩٤٧-	٠,٠٣	***١,٩٢٩-	***١,٣٧٤-	٠,٣٠	٠,٨٢٠-	٠,٤٣٠-	الأفق ٣
	(٠,٧٣٨)	(٠,٧١٤)		(٠,٤٦٤)	(٠,٤٦٦)		(٠,٤٩٧)	(٠,٤١١)	
٠,٠٦	*١,٣٩١-	٠,٨١٩-	٠,٠٩	***٢,٠٩٥-	***١,٥٩٩-	٠,١٥	**١,١٧٥-	٠,٥٤٣-	الأفق ٤
	(٠,٨٢٠)	(٠,٨٢٧)		(٠,٦٠١)	(٠,٥٦٦)		(٠,٥٧٣)	(٠,٤٦٤)	
٠,٠١	*١,٦٣٤-	٠,٦٩٩-	٠,١٥	***٢,٠٤٤-	**١,٥٨٧-	٠,١٧	**١,٦٧٧-	٠,٩٥٣-	الأفق ٥
	(٠,٨٧٧)	(٠,٨٩٩)		(٠,٧٠٥)	(٠,٦٧١)		(٠,٧٥٥)	(٠,٦٢٥)	
٠,٠١	**٢,٠٦٧-	١,٠٦١-	٠,٠٦	***٢,١٢٨-	**١,٤١٦-	٠,٠٩	**١,٥٤٦-	٠,٣٨١-	الأفق ٦
	(٠,٩١٣)	(٠,٩٣٠)		(٠,٧٠٤)	(٠,٦٧٩)		(٠,٦٩١)	(٠,٥٨٦)	
٠,٠١	١,٣٢٠-	٠,٢٣٣-	٠,٠٢	***٢,٣٢٠-	*١,٣٢٥-	٠,١٤	*١,٦١٠-	٠,٥٤٨-	الأفق ٧
	(٠,٩٩٨)	(١,٠٦٠)		(٠,٧٨٨)	(٠,٧٥١)		(٠,٨١٥)	(٠,٦٤٥)	
معامل التحديد المعدل $R^2$			٠,١٠			٠,١٣			
عدد البلدان			١٠٦			١١٤			
عدد المشاهدات			٥,٠٥٦			٣,٩٠٥			

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يعرض هذا الجدول نتائج تقدير المعادلة (٣-٥) باستخدام عينة من البلدان التي يتجاوز متوسط درجات حرارتها السنوية ١٥ درجة مئوية. وفي الانحدارات، تتفاعل مؤشرات التباين المتخذة على مستوى السياسات مع درجات الحرارة وتساقط الأمطار وبياناتها المتأخرة، مع استبعاد الآثار الثابتة للبلد وللإقليم/السنة، والبيانات المتأخرة للنمو وتدابير السياسات، والبيانات المستقبلية لدرجات الحرارة وتساقط الأمطار. وتقدر انحدارات منفصلة لكل أفق زمني، ويعرض الجدول إحصاءات انحدار مختصرة في الأفق صفر. ويتم تجميع الأخطاء المعيارية على مستوى البلدان في جميع المواصفات.

\*  $p < 0.1$ ; \*\*  $p < 0.05$ ; \*\*\*  $p < 0.01$ .

### الجدول ٣-٣-٦ في الملحق: دور التنمية: أدلة من البيانات على المستوى اللامركزي

قيمة الاحتمال	الاقتصادات غير المتقدمة	الاقتصادات المتقدمة	العينة الكاملة	تأثير ارتفاع الحرارة بدرجة مئوية واحدة على نصيب الفرد من الناتج
(٢)	(١)	(١)	(١)	
٠,٠١	***٠,٧٢٧-	٠,٠٢٥-	***٠,٧٠٥-	الأفق صفر
	(٠,٢١٠)	(٠,١٥٩)	(٠,١٧٤)	
٠,٠٠	***٠,٩٧٨-	٠,٣٢٠	***٠,٩٠٨-	الأفق ١
	(٠,٣١٥)	(٠,٢٣٢)	(٠,٢٦٣)	
٠,٠٠	**٠,٧٦٨-	***٠,٩٥٢	**٠,٥٩٩-	الأفق ٢
	(٠,٣٥٧)	(٠,٣٥٠)	(٠,٢٩٠)	
٠,٠٠	**٠,٨٧٥-	***١,٠٨٩	٠,٥٤٣-	الأفق ٣
	(٠,٤٢٩)	(٠,٣٣٩)	(٠,٣٤٠)	
٠,٠١	**١,١٣٠-	*٠,٧٣٦	*٠,٧٥٢-	الأفق ٤
	(٠,٤٩٩)	(٠,٣٨٥)	(٠,٣٨٦)	
٠,٠٤	**١,٣٢١-	٠,٤٨٥	***١,٢٤٦-	الأفق ٥
	(٠,٥٨٨)	(٠,٥١٠)	(٠,٤٦٠)	
٠,١٠	**١,٥٩٦-	٠,٠٠٥	**١,١٥٦-	الأفق ٦
	(٠,٦٤٦)	(٠,٥٢٦)	(٠,٤٧٨)	
٠,١٣	**١,٤٩٦-	٠,١٤٥	**١,٣٣٣-	الأفق ٧
	(٠,٧١٤)	(٠,٦٠١)	(٠,٥٢٧)	
	٠,٢٠	٠,١٨	٠,١٨	معامل التحديد المعدل $R^2$
	٣٧	٧	٤٤	عدد البلدان
	٥٥٦	٥١	٦٠٧	عدد المقاطعات
	١٦,١٤٨		١٦,١٤٨	عدد المشاهدات

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض الانحدار في العمود (٢) نتائج تقدير المعادلة (٣-٥) باستخدام البيانات على المستوى اللامركزي لعينة من المقاطعات التي يتجاوز متوسط درجات حرارتها السنوية ١٥ درجة مئوية. وفي الانحدار، يتفاعل المؤشر الخاص بما إذا كانت المقاطعة تقع في اقتصاد متقدم أم لا مع درجات الحرارة وتساقط الأمطار وبياناتها المتأخرة، والنمو المتأخر، الآثار الثابتة للإقليم/السنة، مع استبعاد الآثار الثابتة المستقبلية لدرجات الحرارة وتساقط الأمطار في الإقليم. وتقدر انحدارات منفصلة لكل أفق زمني. ويعرض الجدول إحصاءات انحدار مختصرة في الأفق صفر ويتم تجميع الأخطاء المعيارية على مستوى المقاطعات في جميع المواصفات.  $p < 0.1$ ;  $** p < 0.05$ ;  $*** p < 0.01$ .

تقدير المعادلة (٢-٣) باستخدام مزيج من بيانات النمو على المستوى اللامركزي الخاصة بحوالي ١٤٦٠ مقاطعة وولاية في ٧٩ بلدا والمستمدة من دراسة (Gennaioli and others (2014) وبيانات درجات الحرارة وتساقط الأمطار السنوية المجمعة على نفس المستوى. ثم يركز التحليل لاحقا على مجموعة من المقاطعات والولايات التي يتجاوز متوسط درجات حرارتها ١٥ درجة مئوية لتحديد ما إذا كان النشاط الاقتصادي في الولايات أو المقاطعات «الحارة» في الاقتصادات المتقدمة يتأثر بارتفاع درجات الحرارة بنفس القدر كما في ولايات أو مقاطعات اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تسجل متوسط درجات حرارة مماثل. وفي المعادلة (٣-٥)، تكون قيمة المتغير  $p_{i,t}$  هي واحد في حالة الولايات أو المقاطعات التي تقع في الاقتصادات المتقدمة. ويتفاعل المتغير  $p_{i,t}$  كذلك مع النمو المتأخر، ويشير  $\mu_i^b$  إلى الآثار الثابتة للولاية أو المقاطعة، ويسمح بتفاوت الآثار الثابتة للإقليم/العام  $\theta_{r,p}^b$  عبر الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات غير المتقدمة. ويتم تجميع الأخطاء المعيارية على مستوى المقاطعات.

ويعرض الجدول ٣-٣-٦ في المرفق الآثار التقديرية الناتجة عن ارتفاع الحرارة بدرجة مئوية واحدة في الأفق من صفر إلى ٧ في جميع المناطق اللامركزية التي تزيد درجات الحرارة فيها عن ١٥ درجة مئوية في العمود (١). وتعرض الأعمدة التالية الآثار التقديرية للمناطق اللامركزية في الاقتصادات المتقدمة وغير المتقدمة، وقيمة الاحتمال ( $p$ -value) في اختبار الفرق

وعادة ما تكون الآثار السلبية متوسطة الأجل لصدمات درجات الحرارة أقل في البلدان التي لديها سياسات هيكلية ومؤسسات أفضل (الجدول ٣-٣-٥ في المرفق). والأخطاء المعيارية كبيرة للغاية في هذه الحالة أيضا، وغالبا ما يكون من الصعب رفض فرضية انعدام تأثير السياسات، ولكن التقديرات بالنقاط لتأثير صدمات درجات الحرارة في الأفق التالية أكبر كثيرا في الأعمدة (٢) و(٥) و(٨). وتتسق هذه الشواهد مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات ذات الصلة بشأن دور السياسات في التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية. راجع على سبيل المثال دراسات (Kahn (2005) و (Cavallo and Noy (2009) و (Breckner and others (2013) و (Breckner and Felbermayr and Gröschl (2014) و (others (2016) للاطلاع على دور قوة المؤسسات والديمقراطية، ودراسات (Von Peter, Dahlen, and Saxena (2012) و (Noy (2009) و (Felbermayr and Gröschl و (McDermott, Barry, and Tol (2013) و (Breckner and others (2016) للاطلاع على دور الأسواق المالية، ودراسات (Noy (2009) و (Raddatz (2009) و (Dahlen, and Saxena (2012) للاطلاع على دور حالة التنمية.

### دور التنمية

ينظر الفصل فيما إذا كان مستوى التنمية الكلي يخفف من الآثار السلبية لصدمات درجات الحرارة في البلدان الحارة، وذلك باستخدام بيانات قطرية لا مركزية. ويؤكد التحليل وجود علاقة غير خطية بين النمو دون المركزي ودرجات الحرارة من خلال

الجدول ٣-٤-١ في الملحق: تأثير صدمات الأحوال الجوية والكوارث الطبيعية على الهجرة، ١٩٨٠-٢٠١٥

(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	المهاجرون كنسبة من مجموع السكان
*٨,٠٧٤	*٨,١٢٧	*٨,١٣٤	*٨,٠٦٧	*٨,٠٠٨	٣,٩٦٣	درجات الحرارة
(٤,٢٨٧)	(٤,٤٨٠)	(٤,٣٥٧)	(٤,٤٧٦)	(٤,٤٧٧)	(٢,٥٢٢)	
٠,٤٩٢-	٠,٤٩١-	٠,٤٨٤-	٠,٤٨٤-	٠,٤٧٧-	٠,٢٠٦-	تساقط الأمطار
(٠,٨٨٠)	(٠,٨٧٨)	(٠,٨٨١)	(٠,٨٧٨)	(٠,٨٨٠)	(٠,٧١٠)	
*٧,٦٣٤-	*٧,٥٧١-	*٧,٧٨٨-	*٧,٦٧٢-	*٧,٤٧٥-		درجات الحرارة x البلدان النامية منخفضة الدخل
(٤,٠٨٨)	(٤,٢٤٩)	(٤,٠٩٢)	(٤,٢٥٥)	(٤,٢٥٣)		
٠,٩٩٢	٠,٩٧٢	٠,٩٢٩	٠,٩١٨	٠,٩٣٥		تساقط الأمطار x البلدان النامية منخفضة الدخل
(١,٠٣٣)	(١,٠٣٩)	(١,٠٢٤)	(١,٠١٨)	(١,٠٢٢)		
*٠,٤٦٥	٠,٤٥٨	*٠,٢٢٨	*٠,٢٢٨			عدد الكوارث الطبيعية
(٠,٢٦٩)	(٠,٢٨١)	(٠,١٣٦)	(٠,١٣٨)			
٠,٤١٨-		٠,٤٠٩				الحرب
(٣,٧٧١)		(٢,٢٨٣)				
٠,٣٥٩-	٠,٣٥٨-					عدد الكوارث الطبيعية x البلدان النامية منخفضة الدخل
(٠,٢٩٦)	(٠,٣٠٩)					
١,٢١٦						الحرب x البلدان النامية منخفضة الدخل
(٤,٠٣٤)						
٠,٠٥	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٤	معامل التحديد المعدل $R^2$
٣٣٧	٣٣٧	٣٣٧	٣٣٧	٣٣٧	٣٣٧	عدد المشاهدات

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تتضمن جميع المواصفات آثارا ثابتة للبلد الأصلي وآثارا ثابتة للعقد-الإقليم وآثارا ثابتة للعقد متفاعلة مع المتغير السوري للبلدان النامية منخفضة الدخل. ويتم تجميع الأخطاء المعيارية على مستوى البلدان. \*  $p < 0.1$ ; \*\*  $p < 0.05$ ; \*\*\*  $p < 0.01$ .

الحرارة و  $P$  إلى متوسط تساقط الأمطار في العقد المعني، و-Disas  $ter$  إلى متوسط عدد الكوارث الطبيعية في كل بلد-عقد. وتتفاعل المتغيرات الثلاثة الأخيرة مع متغير سوري يحدد البلدان النامية منخفضة الدخل لبيان الفروق المحتملة في تأثير أنماط الهجرة بتقلبات الأحوال الجوية والكوارث الطبيعية. وعلى غرار دراسة (Cattaneo and Peri 2016)، يستبعد الانحدار الآثار الثابتة القطرية ( $\mu_i$ ) والآثار الثابتة للإقليم/العقد ( $\theta_{i,d}$ ) والآثار الثابتة للعقد المتفاعلة مع المتغير السوري للبلدان النامية منخفضة الدخل  $LIDC$ . ويتم تجميع حد الخطأ العشوائي  $\epsilon_{i,d}$  على مستوى البلدان. <sup>٥٦</sup> والتوصيف محدود عن قصد. ومن الممكن أن تكون المتغيرات الضابطة التي تدرج عادة كمحددات للهجرة، مثل حجم السكان والبيئة الاجتماعية-السياسية وغيرها، متأثرة في حد ذاتها بتقلبات الأحوال الجوية والكوارث الطبيعية. وفي اختبارات التحقق من الثبات، يستبعد التحليل اندلاع الحروب الذي يعد أحد أبرز عوامل دفع الهجرة، وإن كان ذلك قد يكون أيضا قناة لانتقال السكان نتيجة لتقلبات الأحوال الجوية (راجع دراسة (Burke, Hsiang, and Miguel 2015b).

ويعرض الجدول ٣-٤-١ في المرفق أهم النتائج المستمدة من تقدير المعادلة (٣-٦). ولا يكون لارتفاع متوسط درجات

<sup>٥٦</sup> وفقا لدراسة (Dell, Jones, and Olken 2012)، تستخدم المواصفة متغيرات ضابطة في صورة آثار ثابتة وحسب، نظرا لأن المتغيرات الضابطة المحتملة الأخرى، مثل حجم السكان أو البيئة الاجتماعية-السياسية، قد تكون هي نفسها متأثرة بالإنتاجية الزراعية — وهي قناة أساسية محتملة لتأثير صدمات الأحوال الجوية على الهجرة — مما قد يؤدي إلى تحيز في التقدير نتيجة مشكلة فرط استخدام المتغيرات الضابطة. ويتمثل الاستثناء الوحيد في استخدام متغير سوري للحروب (راجع دراسة (Beaton and others 2017) يدرج في بعض المواصفات ويؤكد ثبات النتائج.

بينها. وتكون الآثار السلبية لصدمة درجات الحرارة أوضح في الاقتصادات غير المتقدمة.

### المرفق ٣-٤: تأثير تغيرات الأحوال الجوية والكوارث الطبيعية على الهجرة الدولية

يقدم هذا المرفق تفاصيل إضافية عن التحليل التجريبي لتأثير صدمات درجات الحرارة والكوارث الطبيعية على الهجرة الدولية. ويعتمد التحليل على بيانات مستمدة من دراسة Özden and others (2011) بشأن أعداد المهاجرين في ١١٧ اقتصادا يزيد متوسط درجات الحرارة فيها عن ١٥ درجة مئوية خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٥. وتتاح بيانات أعداد المهاجرين بفواصل زمنية تمتد عشر سنوات، ويتم تقسيمها لاحتساب صافي تدفقات المهاجرين في كل عقد. واستنادا إلى دراسة (Cattaneo and Peri 2016)، يقدر التحليل المواصفة التالية:

$$Emigrant_{i,d} = \alpha + \gamma T_{i,d} + \beta T_{i,d} \times LIDC_i + \mu P_{i,d} + \theta P_{i,d} \times LIDC_i + \rho Disaster_{i,d} + \tau Disaster_{i,d} \times LIDC_i + \mu_i + \theta_{i,d} + \phi_d \times LIDC_i + \epsilon_{i,d} \quad (٣-٦)$$

حيث يشير  $i$  إلى البلدان، و  $d$  إلى العقود، و  $Emigrant$  إلى صافي تدفقات المهاجرين خلال العقد كنسبة مئوية من مجموع السكان في البلد الأصلي (بلد المصدر)، و  $T$  إلى متوسط درجات

<sup>٥٥</sup> يتضمن العقد ٢٠١٠ بيانات تغطي الفترة حتى عام ٢٠١٥.



بالتعادل الريكاردى بإدراج المدخرين والمستهلكين الذين لا يسعهم سوى الإنفاق على احتياجاتهم الضرورية. وتنفق الحكومة على التحويلات وخدمة الدين وعلى استثمارات البنية التحتية (التي تفتقر إلى الكفاءة إلى حد ما). وتحصل الإيرادات من ضريبة القيمة المضافة على الاستهلاك ومن رسوم استخدام خدمات البنية التحتية. ويمول العجز من خلال الاقتراض المحلي، أو الاقتراض الخارجي الميسر، أو الاقتراض التجاري الخارجي. ويقبل صناع السياسات جميع القروض الميسرة المقدمة من الدائنين الرسميين. ويتم تحديد حجم الاقتراض وجدول سداد هذه القروض وفق عوامل خارجية. وتستلزم استمرارية القدرة على تحمل أعباء الدين تعديل قيمة ضريبة القيمة المضافة والتحويلات لتغطية العجز كله، نظرا لأن الحد الأقصى للضرائب والحد الأدنى للتحويلات يتقرران وفق عوامل خارجية. ويتضمن النموذج صدمات في علاوة مخاطر الدين الخارجي الحكومي (أو أسعار الفائدة العالمية).

وتستخدم معظم معلمات النموذج بنفس القيم الواردة في دراسة (Buffie and others (2012). مع استثناءات طفيفة تعكس في أغلبها تراجع أسعار الفائدة العالمية والاتجاه العام المتوقع لنمو إجمالي الناتج المحلي في البلدان منخفضة الدخل ووسيط نسب الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي في العينة. ويعرض الجدول ٣-٥-١ في المرفق المعلمات التي تختلف عن تلك الواردة في دراسة (Buffie and others (2012).

### محاكاة التأثير طويل الأجل لتغير المناخ

من أجل تتبع التأثير طويل الأجل الناتج عن تغير المناخ، يتضمن النموذج العلاقة التقديرية بين درجات الحرارة ونصيب الفرد من الناتج التي ناقشها المرفق ٣-٣ وعرضها العمود (٥) في الجدول ٣-٣-١ في المرفق. ويُفترض حدوث التأثير من خلال أثر درجات الحرارة على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، لذلك يعاد قياس المعلمات التقديرية بحيث يعكس النموذج التراجع التقديري التجريبي في إجمالي الناتج المحلي في حالة ارتفاع الحرارة بدرجة مئوية واحدة.<sup>٥٩</sup>

ومن المفترض أن تتخذ درجات الحرارة خلال الفترة ٢٠١٧-٢١٠٠ أحد مسارين بديلين: مسار التركيز النموذجي ٤,٥ أو مسار التركيز النموذجي ٨,٥ ويحسب ارتفاع درجات الحرارة خلال الفترة ٢٠١٧-٢١٠٠ لوسيط البلدان منخفضة الدخل في العينة، ويساوي درجتين مؤويتين و٣,٩ درجة مئوية في مسار التركيز النموذجي ٤,٥ ومسار التركيز النموذجي ٨,٥ على الترتيب.

ويوجد مصدران لعدم اليقين في نموذج المحاكاة — عدم اليقين بشأن توقعات مسارات التركيز النموذجي وعدم اليقين

<sup>٥٩</sup> لا يمكن استخدام تقديرات الأضرار التي تقع على إجمالي الناتج المحلي مباشرة نظرا لأن إجمالي الناتج المحلي من العوامل الداخلية.

الحرارة خلال عقد ما تأثير دال إحصائيا على الهجرة في عينة البلدان ككل (العمود [١]). ولكن بمجرد السماح بتفاوت الاستجابة عبر المجموعات القطرية عموما، تشير النتائج إلى أن ارتفاع درجات الحرارة يقتزن بالفعل بتزايد تدفقات المهاجرين (العمود [٢]) في البلدان غير المصنفة ضمن فئة البلدان منخفضة الدخل. ويؤدي ارتفاع متوسط درجات الحرارة بدرجة مئوية واحدة خلال عقد ما إلى زيادة نسبة صافي المهاجرين بمقدار ٨ نقاط مئوية تقريبا (وهو ما يساوي انحرافا معياريا واحدا في العينة محل البحث).<sup>٧</sup> وبالمثل، يؤدي ازدياد الكوارث الطبيعية خلال عقد ما إلى ارتفاع صافي حجم تدفقات المهاجرين، لا سيما في البلدان غير المصنفة كبلدان منخفضة الدخل.<sup>٨</sup>

### المرفق ٣-٥: التحليل القائم على نماذج

النموذج المستخدم في تحليل التأثير طويل الأجل لتغير المناخ ومحاكاة آثار السياسات في الإطار ٣-٢ وضعته وعرضته دراسة (Buffie and others (2012). ويُعرف هذا النموذج باسم نموذج الدين والاستثمار والنمو، واستخدم كأداة في كثير من دراسات الصندوق عن البلدان منخفضة الدخل، وهو نموذج مثالي للاستخدام عبر الفترات الزمنية ويتسم بقدرة كبيرة على التنبؤ. ويصف النموذج اقتصادا مفتوحا صغيرا يتكون من قطاعين، ويضم رأسمال خاص وعام، ويتسم بالتعلم من خلال الممارسة، ولديه سياسات داخلية للمالية العامة. ورأس المال العام هو رأسمال منتج ويستخدم في دالة الإنتاج في القطاعين. ومن شأن الإنفاق الحكومي زيادة الناتج مباشرة من خلال زيادة رصيد رأس المال العام، ومن شأنه أيضا جذب الاستثمار الخاص ومزاحمته.

وتطبق الشركات تكنولوجيا كوب-دوغلاس لدمج العمالة ورأس المال الخاص ورأس المال العام (البنية التحتية) في الناتج في قطاعي السلع التجارية وغير التجارية. ويشكل تطور الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج عاملا خارجيا في القطاعين. وتواجه الشركات أسعارا مختلفة للصادرات والواردات، ويُفترض أنها تسعى إلى تعظيم أرباحها.

ويوفر المستهلكون العمالة ويحققون منفعة من استهلاك السلع التجارية المحلية والسلع التجارية الأجنبية والسلع غير التجارية المحلية. ويتم الجمع بين هذه السلع في ظل المرونة الدائمة لسلة الإحلال، ويسعى المدخرون إلى تعظيم القيمة الحالية للمنفعة التي يحققونها طيلة حياتهم. ويحل النموذج

<sup>٧</sup> يبلغ حجم تدفقات المهاجرين كنسبة من السكان في البلدان غير المصنفة كبلدان منخفضة الدخل في هذه العينة ٢,٥٪ في المتوسط. بانحراف معياري يساوي ٨,١ نقطة مئوية. وفي حالة البلدان منخفضة الدخل، تساوي هذه الإحصاءات ٠,٦٪ و ٢,٢ نقطة مئوية على الترتيب. <sup>٨</sup> تظل النتائج (غير المعروضة هنا والمتاحة عند الطلب) ثابتة تجاه استخدام متغيرات بديلة أخرى للبلدان منخفضة الدخل، مثل متغير صوري للبلدان التي تقع في الربيع الأدنى في توزيع متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في عينة البلدان خلال فترة تحليل العينة بالكامل.

الجدول ٣-٥-١ في الملحق: حساب المعلمات في نموذج الدين والاستثمار والنمو

المعلمات	القيمة (%)
العائد الأولي على الاستثمار في البنية التحتية	٣٠
نسبة الدين العام المحلي إلى إجمالي الدين المحلي	١٠
نسبة الدين العام الميسر إلى إجمالي الناتج المحلي	٣٠
نسبة الدين العام التجاري الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي	٥
نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الناتج المحلي	٢
سعر الفائدة الحقيقي على الدين العام المحلي	٧
سعر الفائدة الحقيقي على الدين العام التجاري الخارجي	٤
الاتجاه العام لمعدل نصيب الفرد من النمو	٢,٨

المصادر: دراسة (2012) Buffie and others وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

في السيناريو الأساسي البالغة ٤٢,٢٧٪ إلى ٦٥٪ على مدى ٩٠ عاما في السيناريو الذي يفترض عدم ارتفاع درجات الحرارة.

نماذج التكيف الأمثل

يستخدم الإطار ٣-٢ صيغة موسعة لنموذج الدين والاستثمار والنمو تتضمن الاستثمار المباشر كجزء من استراتيجيات التكيف. وتتمثل الإضافة الرئيسية في إدراج تكيف القطاع الخاص والدعم العام لتكيف القطاع الخاص، بينما تُحسب الأضرار على غرار النموذج الأصلي. وفي ظل عدم اتخاذ أي تدابير للتكيف، يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى أضرار كلية يعبر عنها بالرمز  $GD_{jt}$  في الزمن  $t$  في القطاع  $j$ . ويعبر عن الأضرار الكلية كنسبة من الناتج على مستوى القطاع:

$$gd_{jt} = \frac{GD_{jt}}{q_{jt}} = f(T).$$

ويمكن الحد من الأضرار الكلية من خلال الاستثمار في استراتيجيات التكيف. ويشار لقدرة الشركة  $i$  على التكيف مع تغير المناخ بالرمز  $O_{ijt}$ ، وتزداد نتيجة مصروفات الحماية  $A$  التي تنفقها الشركة  $i$  ومجموع مصروفات الحماية التي يتم إنفاقها على مستوى القطاع  $i$   $AD_{jt} = \int_0^1 AD_{ijt} di$  ويساوي الضرر المتبقي الذي تواجهه الشركة  $i$  في القطاع  $j$ :

$$\Omega_{ijt} = \frac{gd_{jt}}{O_{ijt} (AD_{ijt} \overline{AD}_{jt})^\phi}$$

حيث يتراجع حجم الانخفاض الحدي في الأضرار الناتج عن الإنفاق على استراتيجيات التكيف. وتشير المعلمة الموجبة  $\phi$  إلى مرونة تراجع الأضرار تجاه مستوى التكيف.

وإذا كانت تكلفة وحدة الحماية تساوي  $P_{AD,t}$  وكان الشكل الدالي للقدرة على التكيف هو  $O_{ijt} (AD_{ijt} \overline{AD}_{jt})^\phi$ ، فإن تخفيض التكلفة إلى الحد  $(D_{ijt} \overline{AD}_{jt})^\phi$  (with  $0 \leq \phi \leq 1$ )،

<sup>١١</sup> هناك كثير من تدابير التكيف ماثلة في طبيعتها للسلع العامة، وبالتالي تستفيد الشركات من مجموع إنفاق القطاع على استراتيجيات الحماية.

بشأن تأثير درجات الحرارة على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. ويتم دمج المصدرين في التحليل على النحو التالي. تجري محاكاة سيناريو الحد الأعلى بافتراض ارتفاع درجات الحرارة بمقدار يساوي المئين الخامس الأدنى في كل من مساري التركيز النموذجيين.<sup>١٠</sup> ولمراعاة درجة عدم اليقين التي تنطوي عليها المعلمات التقديرية، تُستخدم معلمات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بالقيمة المتوقعة المشروطة لأعلى ٥٠٪ في توزيع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وتجري محاكاة سيناريو الحد الأدنى المتشائم بنفس الطريقة.

إعداد نماذج التحول الهيكلي

يتحقق التحول الهيكلي في نموذج الدين والاستثمار والنمو من خلال إدراج اتجاهات متباعدة لنمو الإنتاجية الكلية القطاعية لعوامل الإنتاج على غرار دراسة Ngai and Pissarides (2007). ووفقا للنموذج الوارد في هذه الدراسة، يقترن تسارع نمو الإنتاجية في قطاع السلع التجارية بتراجع في السعر النسبي للسلع التجارية مقارنة بالسلع غير التجارية. ونظرا لتكامل الطلب النهائي، فإن الإنتاج في قطاع السلع التجارية مقارنة بقطاع السلع غير التجارية لا يزداد بنفس القدر. وفي نهاية المطاف، تنقلص قيمة قطاع السلع التجارية، حتى في ظل وجود التجارة الدولية. ورغم أن هذا المنهج لا يعتمد إلا على محرك محتمل واحد للتحول الهيكلي، يسهم هذا المحرك في تحقيق الزيادة المرغوبة في معدل توظيف العمالة ونصيب قطاع السلع غير التجارية من القيمة المضافة الاسمية. وتشكل الخدمات الجزء الأكبر من هذا القطاع. ومن المتوقع أن تؤدي الفجوة في معدلات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاعات المختلفة إلى تحقيق متوسط زيادة مماثل في نصيب الخدمات من القيمة المضافة في البلدان النامية منخفضة الدخل خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥، والذي ارتفع بمعدل ٢,٥ نقطة مئوية في العقد الواحد. وعلى ضوء هذه المعايير، يرتفع نصيب قطاع السلع غير التجارية في حجم العمالة من قيمته

<sup>١٠</sup> تساوي فترات الثقة البالغة ٥٪ إلى ٩٥٪ لارتفاع درجات الحرارة ١,٢ درجة مئوية إلى ٢,٨ درجة مئوية و٢,٨ درجة مئوية إلى ٥,١ درجة مئوية لمساري التركيز النموذجيين ٤,٥ و٨,٥ على الترتيب.

### المرفق ٣-٦: استخدام منهج الصيغة المختزلة في تقدير الآثار المحتملة طويلة الأجل لتغير المناخ

يمكن كذلك التوصل إلى أدلة إرشادية بشأن الآثار المحتملة لتغيير المناخ وتوزيعها في مختلف أنحاء الكرة الأرضية باستخدام مزيد من الحساسية التقديرية لنصيب الفرد من الناتج تجاه ارتفاع درجات الحرارة (العمود ٥ في الجدول ٣-٣-١ في المرفق)، ودرجات الحرارة السنوية في السيناريو الأساسي، والتغيرات المتوقعة في درجات الحرارة في الموقع الجغرافي المعني. وعلى غرار التحليل القائم على النماذج، يستخدم هذا التحليل المنهج الأكثر تحفظاً ويفترض أن ارتفاع درجات الحرارة سيكون له تأثير دائم على مستوى نصيب الفرد من الناتج وليس على معدل نموه. ويعرض الشكل البياني ٣-٦-١ في المرفق التأثير التراكمي التقديري على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢١٠٠ وفق سيناريو مسار التركيز النموذج ٤,٥ ومسار التركيز النموذجي ٨,٥. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التحليل يعكس التأثير المحتمل لجانب معين من جوانب تغير المناخ، وهو ارتفاع درجات الحرارة. وبالتالي لا يقيس هذا التحليل كم الآثار الاقتصادية الكلية للعديد من الأحداث المتوقعة أو المحتملة (مثل تزايد عدد الكوارث الطبيعية، وارتفاع مستويات البحر، وتحمض المحيطات وغير ذلك). كذلك لا يتناول التحليل التداعيات التي قد تنتشر عبر الحدود إذا أدى تغير المناخ إلى ظهور مزيد من الأوبئة والمجاعات وغيرها من الكوارث الطبيعية إلى جانب الاضطرابات الاجتماعية والنزاعات المسلحة وما تنتج عنها من تدفقات اللاجئين. ويشير التحليل إلى أن الاحترار المتوقع ستكون له آثار متفاوتة على مختلف أنحاء الكرة الأرضية. غير أن ارتفاع درجات الحرارة، لا سيما حسب سيناريو مسار التركيز النموذجي ٨,٥، سيدفع العديد من الاقتصادات المتقدمة إلى تجاوز مستوى الحرارة الحدي، مما سيؤدي إلى حدوث خسائر اقتصادية مباشرة في هذه البلدان كذلك.

الأدنى من جانب الشركات في التوازن المكافئ  $AD_{ijt} = \overline{AD}_{jt}$  يحدد المستوى الأمثل لمصروفات التكيف لكل شركة

$$AD_{ijt} = \left( \Phi \frac{GD_{jt}}{P_{AD,t}} \right)^{\frac{1}{1+\phi(1+\varsigma)}}$$

وبالتالي فإن المستوى الأمثل للضرر المتبقي الذي تواجهه الشركة هو

$$j_t = \frac{gd_{jt}}{AD_{jt}^{\phi(1+\varsigma)}}$$

ولكنه مستوى غير مثالي من المنظور الاجتماعي. وتختلف دالة تكلفة المخطط الاجتماعي  $TotD_{ijt}$  عن دالة تكلفة كل شركة على حدة

$$TotD_{ijt}^{SP} = GD_{jt} (AD_{jt}^{SP})^{-\phi(1+\varsigma)} + P_{AD,t} AD_{jt}^{SP}$$

ويؤدي تخفيض التكلفة الاجتماعية إلى الحد الأدنى إلى تحميل مصروفات تكيف مثالية من المنظور الاجتماعي

$$AD_{jt}^{SP} = \left[ \Phi \left( 1 + \varsigma \right) \frac{GD_{jt}}{P_{AD,t}} \right]^{\frac{1}{1+\phi(1+\varsigma)}}$$

ويتضح أن استثمارات الوحدات الاقتصادية الخاصة تقل عن المستوى الأمثل من المنظور الاجتماعي. وفجوة الإنفاق على استراتيجيات التكيف (كجزء من مستوى الإنفاق على استراتيجيات التكيف المثالي من الناحية الاجتماعية) تساوي

$$1 - \left( \frac{1}{1 + \varsigma} \right)^{\frac{1}{1+\phi(1+\varsigma)}}$$

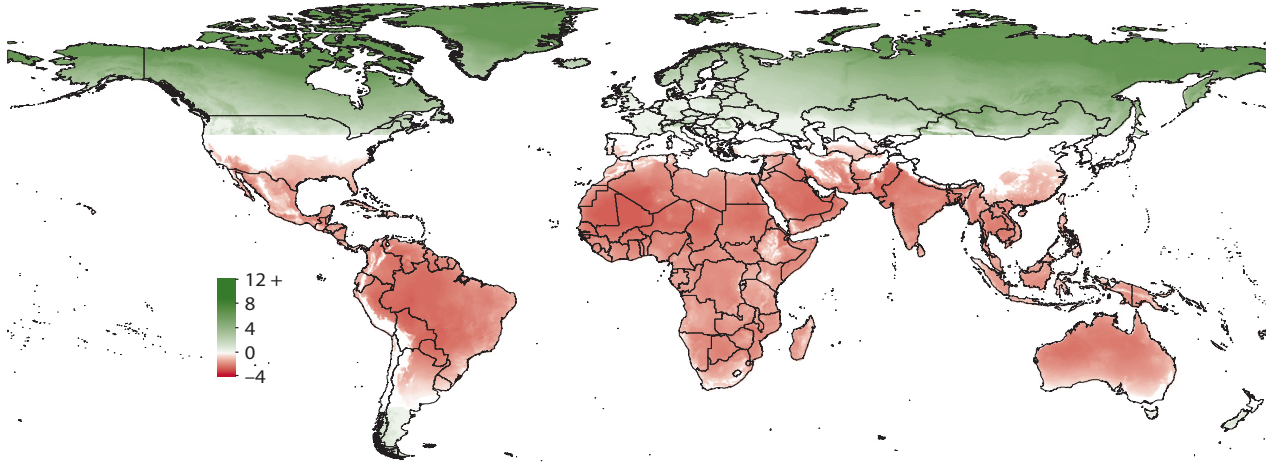
ويتضح كذلك إمكانية تحقيق مستوى الإنفاق على استراتيجيات التكيف المثالي من الناحية الاجتماعية إذا دفعت الحكومة للشركات دعماً مالياً بقيمة  $v_{\varsigma jt}$  لكل وحدة من وحدات تكلفة الحماية

$$v_{\varsigma jt} = \frac{\varsigma}{(1 + \varsigma)}$$

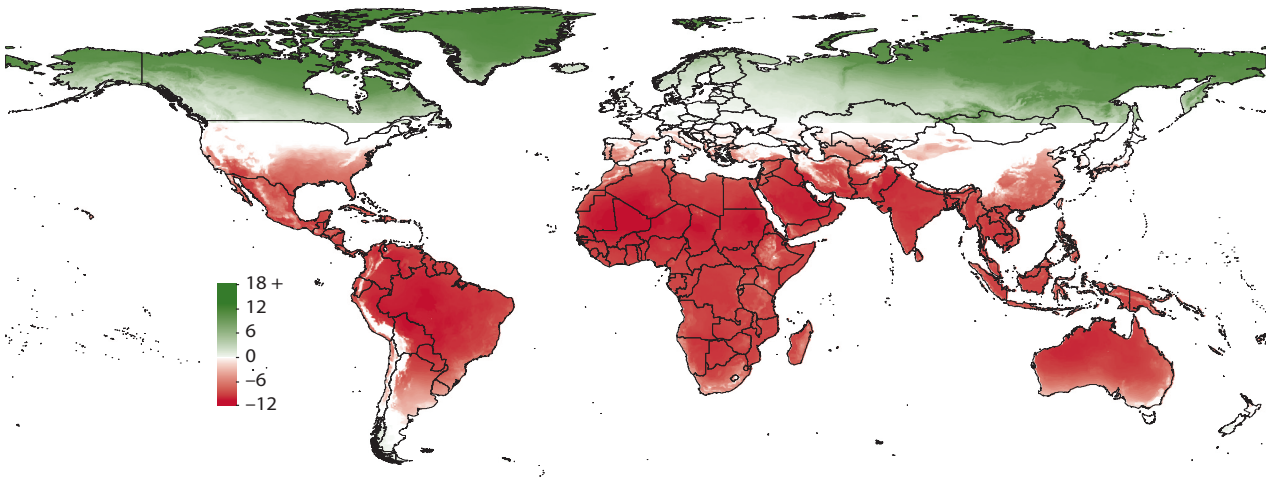
### الفصل ٣ آثار صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن أن تواكبها البلدان منخفضة الدخل؟

الشكل البياني ٣-٦-١ في الملحق: التأثير طويل الأجل لارتفاع درجات الحرارة على نصيب الفرد من الناتج الحقيقي في مختلف أنحاء العالم

١ - سيناريو مسارات التركيز النموذجية ٤,٥



٢ - سيناريو مسارات التركيز النموذجية ٨,٥



المصادر: مجموعة بيانات «Earth Exchange Global Daily Downscaled Projections (NEX-GDDP)» الصادرة عن الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا). ووحدة رسم الخرائط في مجموعة البنك الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: توضح الخرائط تأثير الارتفاع المتوقع في درجات الحرارة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢١٠٠ وفق سيناريوهي مسارات التركيز النموذجية ٤,٥ و٨,٥ على نصيب الفرد من الناتج الحقيقي في عام ٢١٠٠. وتشير المساحات الرمادية إلى أن التأثير التقديري غير دال إحصائياً.

## المراجع

- . 2016. “Gone with the Wind: Estimating Hurricane and Climate Change Costs in the Caribbean.” IMF Working Paper 16/199, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Altu , Sumru, and Robert A. Miller. 1998. “The Effect of Work Experience on Female Wages and Labour Supply.” *Review of Economic Studies* 65 (1): 45–85.
- Andersen, Thomas Barnebeck, Carl-Johan Dalgaard, and Pablo Selaya. 2016. “Climate and the Emergence of Global Income Differences.” *Review of Economic Studies* 83 (4): 1334–63.
- Anthoff, David, and Richard Tol. 2010. “FUND–Climate Framework for Uncertainty, Negotiation and Distribution.”

- Abiad, Abdul, Enrica Detragiache, and Thierry Tresselt. 2008. “A New Database of Financial Reforms.” IMF Working Paper 08/266, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Acemoglu, Daron, Simon Johnson, and James A. Robinson. 2001. “The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation.” *American Economic Review* 91 (5): 1369–401.
- Acevedo, Sebastian. 2014. “Debt, Growth, and Natural Disasters: A Caribbean Trilogy.” IMF Working Paper 14/125, International Monetary Fund, Washington, DC.

- Bluedorn, John, Akos Valentinyi, and Michael Vlassopoulos. 2009. "The Long-Lived Effects of Historic Climate on the Wealth of Nations." CEPR Discussion Paper 7572, Centre for Economic Policy Research, London.
- Bohra-Mishra, Pratikshya, Michael Oppenheimer, and Solomon M. Hsiang. 2014. "Nonlinear Permanent Migration Response to Climatic Variations but Minimal Response to Disasters." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 111 (27): 9780–85.
- Boustan, Leah P., Matthew E. Kahn, and Paul W. Rhode. 2012. "Moving to Higher Ground: Migration Response to Natural Disasters in the Early Twentieth Century." *American Economic Review: Papers and Proceedings* 102 (3): 238–44.
- Breckner, Miriam, Florian Englmaier, Till Stowasser, and Uwe Sunde. 2016. "Economic Development and Resilience to Natural Catastrophes—Insurance Penetration and Institutions." Unpublished.
- Bryan, Gharad, Shyamal Chowdhury, and Ahmed M. Mobarak. 2014. "Underinvestment in a Profitable Technology: The Case of Seasonal Migration in Bangladesh." *Econometrica* 82 (5): 1671–748.
- Buckley, Brendan M., Kevin J. Anchukaitis, Daniel Penny, Roland Fletcher, Edward R. Cook, Masaki Sano, Le Canh Nam, Aroonrut Wichienkeo, Ton That Minh, and Truong Mai Hong. 2010. "Climate as a Contributing Factor in the Demise of Angkor, Cambodia." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 107 (15): 6748–52.
- Buffie, Edward, Andrew Berg, Catherine Pattillo, Rafael Portillo, and Luis-Felipe Zanna. 2012. "Public Investment, Growth, and Debt Sustainability: Putting Together the Pieces." IMF Working Paper 12/144, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Büntgen, Ulf, Willy Tegel, Kurt Nicolussi, Michael McCormick, David Frank, Valerie Trouet, Jed O. Kaplan, Franz Herzig, Karl-Uwe Heussner, Heinz Wanner, Jürg Luterbacher, and Jan Esper. 2011. "2500 Years of European Climate Variability and Human Susceptibility." *Science* 331 (6017): 578–82.
- Burgess, Robin, Olivier Deschênes, Dave Donaldson, and Michael Greenstone. 2014. "The Unequal Effects of Weather and Climate Change: Evidence from Mortality in India." Unpublished. [www.lse.ac.uk/economics/people/facultyPersonalPages/facultyFiles/RobinBurgess/UnequalEffectsOfWeatherAndClimateChange140514.pdf](http://www.lse.ac.uk/economics/people/facultyPersonalPages/facultyFiles/RobinBurgess/UnequalEffectsOfWeatherAndClimateChange140514.pdf).
- Burke, Marshall, and Kyle Emerick. 2016. "Adaptation to Climate Change: Evidence from US Agriculture." *American Economic Journal: Economic Policy* 8 (3): 106–40.
- Burke, Marshall, Solomon M. Hsiang, and Edward Miguel. 2015a. "Global Non-Linear Effect of Temperature on Economic Production." *Nature* 527: 235–39.
- . 2015b. "Climate and Conflict." *Annual Review of Economics* 7: 577–617.
- Burke, Paul J., and Andrew Leigh. 2010. "Do Output Contractions Trigger Democratic Change?" *American Economic Journal: Macroeconomics* 2 (4): 124–57.
- [https://yosemite.epa.gov/ee/epa/erm.nsf/vwAN/EE-0564-101.pdf/\\$file/EE-0564-101.pdf](https://yosemite.epa.gov/ee/epa/erm.nsf/vwAN/EE-0564-101.pdf/$file/EE-0564-101.pdf).
- Ashraf, Quamrul, and Stelios Michalopoulos. 2015. "Climatic Fluctuations and the Diffusion of Agriculture." *Review of Economics and Statistics* 97 (3): 589–609.
- Auffhammer, Maximilian, Solomon M. Hsiang, Wolfram Schlenker, and Adam Sobel. 2011. "Global Climate Models and Climate Data: A User Guide for Economists." Unpublished.
- Baez, Javier, German Caruso, Valerie Mueller, and Chiyu Niu. 2017. "Heat Exposure and Youth Migration in Central America and the Caribbean." *American Economic Review: Papers and Proceedings* 107 (5): 446–50.
- Bakkensen, Laura, and Lint Barrage. 2016. "Do Disasters Affect Growth? A Macro Model-Based Perspective on the Empirical Debate." Working Paper, Department of Economics, Brown University, Providence, RI.
- Barreca, Alan I. 2012. "Climate Change, Humidity, and Mortality in the United States." *Journal of Environmental Economics and Management* 63 (1): 19–34.
- , Karen Clay, Olivier Deschênes, Michael Greenstone, and Joseph Shapiro. 2016. "Adapting to Climate Change: The Remarkable Decline in the US Temperature-Mortality Relationship over the 20th Century." *Journal of Political Economy* 124 (1): 105–59.
- Barrios, Salvador, Luisito Bertinelli, and Eric Strobl. 2006. "Climatic Change and Rural-Urban Migration: The Case of Sub-Saharan Africa." *Journal of Urban Economics* 60 (3): 357–71.
- , Luisito Bertinelli, and Eric Strobl. 2010. "Trends in Rainfall and Economic Growth in Africa: A Neglected Cause of the African Growth Tragedy." *Review of Economics and Statistics* 32 (2): 350–66.
- Barrios, Salvador, Ouattara Bazoumana, and Eric Strobl. 2008. "The Impact of Climatic Change on Agricultural Production: Is It Different for Africa?" *Food Policy* 33: 287–98.
- Baum, Anja, Andrew Hodge, Aiko Mineshima, Marialuz Moreno Badia, and René Tapsoba. 2017. "Can They Do It All? Fiscal Space in Low-Income Countries." IMF Working Paper 17/110, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Beaton, Kimberly, Svetlana Cerovic, Misael Galdamez, Metodij Hadzi-Vaskov, Franz Loyola, Zsóka Kóczán, Bogdan Lissovolik, Jan Kees Martijn, Yulia Ustyugova, and Joyce Wong. 2017. "Migration and Remittances in Latin America and the Caribbean: Engines of Growth and Macroeconomic Stabilizers?" IMF Working Paper 17/144, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Bertinelli, Luisito, and Eric Strobl. 2013. "Quantifying the Local Economic Growth Impact of Hurricane Strikes: An Analysis from Outer Space for the Caribbean." *Journal of Applied Meteorology and Climatology* 52: 1688–97.
- Black, Richard, Stephen R. G. Bennett, Sandy M. Thomas, and John R. Beddington. 2011. "Migration as Adaptation." *Nature* 478: 447–49.

- Cole, Shawn, Xavier Gine, Jeremy Tobacman, Petia Topalova, Robert Townsend, and James Vickery. 2013. "Barriers to Household Risk Management: Evidence from India." *American Economic Journal: Applied Economics* 5: 104–35.
- Colmer, Jonathan. 2016. "Weather Labor Reallocation and Industrial Production: Evidence from India." Unpublished, Massachusetts Institute of Technology, Cambridge, MA.
- Cook, John, Dana Nuccitelli, Sarah A. Green, Mark Richardson, Bärbel Winkler, Rob Painting, Robert Way, Peter Jacobs, and Andrew Skuce. 2013. "Quantifying the Consensus on Anthropogenic Global Warming in the Scientific Literature." *Environmental Research Letters* 8 (2).
- Cook, John, Naomi Oreskes, Peter T. Doran, William Anderegg, Bart Verheggen, Ed W. Maibach, J. Stuart Carlton, Stephan Lewandowsky, Andrew G. Skuce, Sarah A. Green, Dana Nuccitelli, Peter Jacobs, Mark Richardson, Bärbel Winkler, Rob Painting, and Ken Rice. 2016. "Consensus on Consensus: A Synthesis of Consensus Estimates on Human-Caused Global Warming." *Environmental Research Letters* 11 (4).
- Cooper, Gail. 2002. "Air-Conditioning America: Engineers and the Controlled Environment, 1900–1960." Johns Hopkins Studies in the History of Technology. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.
- Costinot, Arnaud, Dave Donaldson, and Cory Smith. 2016. "Evolving Comparative Advantage and the Impact of Climate Change in Agricultural Markets: Evidence from 1.7 Million Fields around the World." *Journal of Political Economy* 124 (1): 205–48.
- Cullen, H., P. B. deMenocal, S. Hemming, G. Hemming, F. H. Brown, T. Guilderson, and F. Sirocko. 2000. "Climate Change and the Collapse of the Akkadian Empire: Evidence from the Deep Sea." *Geology* 28 (4): 379–82.
- Dell, Melissa, Benjamin F. Jones, and Benjamin A. Olken. 2012. "Temperature Shocks and Economic Growth: Evidence from the Last Half Century." *American Economic Journal: Macroeconomics* 4 (3): 66–95.
- . 2014. "What Do We Learn from the Weather? The New Climate–Economy Literature." *Journal of Economic Literature* 52 (3): 740–98.
- Deryugina, Tatyana. 2011. "The Role of Transfer Payments in Mitigating Shocks: Evidence from the Impact of Hurricanes." Munich Personal RePEc Archive (MPRA) Paper 53307, Munich.
- , and Solomon M. Hsiang. 2014. "Does the Environment Still Matter? Daily Temperature and Income in the United States." NBER Working Paper 20750, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Deschênes, Olivier. 2012. "Temperature, Human Health and Adaptation: A Review of the Empirical Literature." NBER Working Paper 18345, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- , and Michael Greenstone. 2011. "Climate Change, Mortality, and Adaptation: Evidence from Annual Fluctuations in Weather in the US." *American Economic Journal: Applied Economics* 3 (4): 152–85.
- Cabezon, Ezequiel, Leni Hunter, Patrizia Tumbarello, Kazuaki Washimi, and Yigun Wu. 2015. "Enhancing Macroeconomic Resilience to Natural Disasters and Climate Change in the Small States of the Pacific." IMF Working Paper 15/125, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Calderón, César, Enrique Moral-Benito, and Luis Servén. 2015. "Is Infrastructure Capital Productive? A Dynamic Heterogeneous Approach." *Journal of Applied Econometrics* 30 (2): 177–98.
- Carleton, Tamma A. 2017. "Crop-Damaging Temperatures Increase Suicide Rates in India." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 114 (33): 8746–51.
- , and Solomon M. Hsiang. 2016. "Social and Economic Impacts of Climate." *Science* 353 (6304).
- Cashin, Paul, Kamiar Mohaddes, and Mehdi Raissi. 2017. "Fair Weather or Foul? The Macroeconomic Effects of El Niño." *Journal of International Economics* 106: 37–54.
- Cattaneo, Cristina, and Giovanni Peri. 2016. "The Migration Response to Increasing Temperatures." *Journal of Development Economics* 122: 127–46.
- Cavallo, Edurardo, Sebastian Galiani, Ilan Noy, and Juan Pantano. 2013. "Catastrophic Natural Disasters and Economic Growth." *Review of Economics and Statistics* 95 (5): 1549–61.
- Center for International Earth Science Information Network (CIESIN) Columbia University. 2016. Gridded Population of the World, Version 4 (GPWv4): Population Count. NASA Socioeconomic Data and Applications Center (SEDAC), Palisades, NY. <http://dx.doi.org/10.7927/H4X63JVC>. Accessed March 15, 2017.
- , United Nations Food and Agriculture Programme (FAO), and Centro Internacional de Agricultura Tropical (CIAT). 2005. Gridded Population of the World, Version 3 (GPWv3): Population Count Grid. NASA Socioeconomic Data and Applications Center (SEDAC), Palisades, NY. <http://dx.doi.org/10.7927/H4639MPP>. Accessed March 15, 2017.
- Chamberlain, Gary. 1980. "Analysis of Covariance with Qualitative Data." *Review of Economic Studies* 47: 225–38.
- Chaney, Eric. 2013. "Revolt on the Nile: Economic Shocks, Religion, and Political Power." *Econometrica* 81: 2033–53.
- Chen, Chen, Ian Noble, Jessica Hellmann, Joyce Coffee, Martin Murillo, and Nitesh Chawla. 2015. *University of Notre Dame Global Adaptation Index. Country Index Technical Report*.
- Chen, Joyce J., Valerie Mueller, Yuanyuan Jia, and Steven Kuo-Hsin Tseng. 2017. "Validating Migration Responses to Flooding Using Satellite and Vital Registration Data." *American Economic Review: Papers and Proceedings* 107 (5): 441–45.
- Cole, Shawn, Gautam Bastian, Sangita Vyas, Carina Wendel, and Daniel Stein. 2012. "The Effectiveness of Index-Based Micro-Insurance in Helping Smallholders Manage Weather-Related Risks." London: Evidence for Policy and Practice Information and Co-ordinating (EPPI) Centre, Social Science Research Unit, Institute of Education, University of London.

- . 2012b. “Natural Disasters and Population Mobility in Bangladesh.” *Proceedings of the National Academy of Sciences* 109 (16): 6000–05.
- Guha-Sapir, Debarati, Regina Below, and Philippe Hoyois. 2015. “EM-DAT: The CRED/OFDA International Disaster Database.” Université Catholique de Louvain, Brussels, Belgium. [www.emdat.be](http://www.emdat.be).
- Guo, Y., A. Gasparri, B. Armstrong, S. Li, B. Tawatsupa, A. Tobias, E. Lavigne, M. de Sousa Zanotti Stagliorio Coelho, M. Leone, X. Pan, S. Tong, L. Tian, H. Kim, M. Hashizume, Y. Honda, YL Guo, CF Wu, K. Punnasiri, SM Yi, P. Mich-clozzi, PH Saldiva, and G. Williams. 2014. “Global Variation in the Effects of Ambient Temperature on Mortality: A Systematic Evaluation.” *Epidemiology* 25 (6): 781–89.
- Hallegette, Stéphane. 2009. “Strategies to Adapt to an Uncertain Climate Change.” *Global Environmental Change* 19 (2): 240–47.
- , Mook Bangalore, Laura Bonzanigo, Marianne Fay, Tamaro Kane, Ulf Narloch, Julie Rozenberg, David Treguer, and Adrien Vogt-Schilb. 2016. “Shock Waves: Managing the Impacts of Climate Change on Poverty.” Climate Change and Development Series. Washington, DC: World Bank.
- Hallegette, Stéphane, Jean-Charles Hourcade, Patrice Dumas. 2007. “Why Economic Dynamics Matter in Assessing Climate Change Damages: Illustration on Extreme Events.” *Ecological Economics* 62: 330–40.
- Hallegette, Stéphane, Franck Lecocq, and Christian de Perthuis. 2011. “Designing Climate Change Adaptation Policies: An Economic Framework.” Policy Research Working Paper 5568, World Bank, Washington, DC.
- Hallegette, Stéphane, and Julie Rozenberg. 2017. “Climate Change through a Poverty Lens.” *Nature Climate Change* 4: 250–56.
- Hauer, Mathew E., Jason M. Evans, and Deepak R. Mishra. 2016. “Millions Projected to Be at Risk from Sea-Level Rise in the Continental United States.” *Nature Climate Change* 6: 691–95.
- Haug, Gerald H., Detlef Günther, Larry C. Peterson, Daniel M. Sigman, Konrad A. Huguen, and Beat Aeschlimann. 2003. “Climate and the Collapse of Maya Civilization.” *Science* 299 (5613): 1731–35.
- Heal, Geoffrey, and Jisung Park. 2016. “Temperature Stress and the Direct Impact of Climate Change: A Review of an Emerging Literature.” *Review of Environmental Economics and Policy* 10 (2): 347–62.
- Hong, Harrison, Frank Li, and Jiangmin Xu. 2016. “Climate Risks and Market Efficiency.” NBER Working Paper 22890, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Hope, Chris. 2011. “The PAGE09 Integrated Assessment Model: A Technical Description.” Cambridge Judge Business School Working Papers 4/11.
- Hornbeck, Richard. 2012. “The Enduring Impact of the American Dust Bowl: Short- and Long-Run Adjustments to Environmental Catastrophe.” *American Economic Review* 102 (4): 1477–507.
- Fankhauser, Samuel, and Richard Tol. 2005. “On Climate Change and Economic Growth.” *Resource and Energy Economics* 27: 1–17.
- Farid, Mai, Michael Keen, Michael Papaioannou, Ian Parry, Catherine Pattillo, and Anna Ter-Martirosyan. 2016. “After Paris: Fiscal, Macroeconomic, and Financial Implications of Climate Change.” IMF Staff Discussion Note 16/01, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Felbermayr, Gabriel, and Jasmin Gröschl. 2014. “Naturally Negative: The Growth Effects of Natural Disasters.” *Journal of Development Economics* 111: 92–106.
- Feng, Shuaizhang, Alan B. Krueger, and Michael Oppenheimer. 2010. “Linkages among Climate Change, Crop Yields, and Mexico–US Cross-Border Migration.” *Proceedings of the National Academy of Sciences* 107 (32): 14257–62.
- Feng, Shuaizhang, Michael Oppenheimer, and Wolfram Schlenker. 2012. “Climate Change, Crop Yields, and Internal Migration in the United States.” NBER Working Paper 17734, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Fenske, James, and Namrata Kala. 2015. “Climate and the Slave Trade.” *Journal of Development Economics* 112: 19–32.
- Fomby, Thomas, Yuki Ikeda, and Norman Loayza. 2013. “The Growth Aftermath of Natural Disasters.” *Journal of Applied Econometrics* 28 (3): 412–34.
- Foster, Vivien, and Cecilia Briceño-Garmendia. 2010. *Africa’s Infrastructure: A Time for Transformation*. Africa Development Forum. Washington, DC: World Bank. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/2692>.
- Galor, Oded. 2011. *Unified Growth Theory*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Garg, Teevrat, Maulik Jagnani, and Viz Taraz. 2017. “Human Capital Costs of Climate Change: Evidence from Test Scores in India.” Unpublished.
- Gennaioli, Nicola, Rafael La Porta, Florencio Lopez De Silanes, and Andrei Shleifer. 2014. “Growth in Regions.” *Journal of Economic Growth* 19 (3): 259–309.
- Gerling, Kerstin. Forthcoming. “The Macro-Fiscal Aftermath of Weather-Related Disasters in Developing Asia: Do Loss Dimensions Matter?” IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- , Maria Moreno Badia, and Priscilla Toffano. Forthcoming. “A Primer on the Macro-Fiscal Impact of Natural Disasters.” IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Graff Zivin, J. S., Solomon M. Hsiang, and Matthew J. Neidell. 2015. “Temperature and Human Capital in the Short- and Long-Run.” NBER Working Paper 21157, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Graff Zivin, J. S., and Matthew J. Neidell. 2014. “Temperature and the Allocation of Time: Implications for Climate Change.” *Journal of Labor Economics* 32 (1): 1–26.
- Gray, Clark L., and Valerie Mueller. 2012a. “Drought and Population Mobility in Rural Ethiopia.” *World Development* 40 (1): 134–45.

- Credit and Risk Constraints." *Quarterly Journal of Economics* 129 (2): 597–652.
- Kelley, Colin P., Shahrzad Mohtadi, Mark A. Cane, Richard Seager, and Yochanan Kushnir. 2015. "Climate Change in the Fertile Crescent and Implications of the Recent Syrian Drought." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 112 (11): 3241–46.
- Kim, Nam Kyu. 2014. "Revisiting Economic Shocks and Coups." *Journal of Conflict Resolution* 60: 3–31.
- Klein Goldewijk, Kees, Arthur Beusen, Jonathan Doelman, and Elke Stehfest. 2016. "New Anthropogenic Land Use Estimates for the Holocene; HYDE 3.2." *Earth System Science Data*.
- Knapp, Kenneth, Scott Applequist, Howard Diamond, James Kossin, Michael Kruk, and Carl Schreck. 2010. NCDC International Best Track Archive for Climate Stewardship (IBTrACS) Project, Version 3. Revision 09. NOAA, National Centers for Environmental Information.
- Knapp, Kenneth, Michael Kruk, David Levinson, Howard Diamond, and Charles Neumann. 2010. "The International Best Track Archive for Climate Stewardship (IBTrACS): Unifying Tropical Cyclone Best Track Data." *Bulletin of the American Meteorological Society* 91: 363–76.
- Knutson, Thomas, John McBride, Johnny Chan, Kerry Emanuel, Greg Holland, Chris Landsea, Isaac Held, James Kossin, A. Srivastava, and Masato Sugi. 2010. "Tropical Cyclones and Climate Change." *Nature Geoscience* 3: 157–63.
- Knutson, Thomas, and Robert Tuleya. 2004. "Impact of CO<sub>2</sub>-Induced Warming on Simulated Hurricane Intensity and Precipitation: Sensitivity to the Choice of Climate Model and Convective Parameterization." *Journal of Climate* 17: 3477–95.
- Kudamatsu, Masayuki, Torsten Persson, and David Strömberg. 2012. "Weather and Infant Mortality in Africa." CEPR Discussion Paper 9222, Centre for Economic Policy Research, London.
- Landsea, Christopher. 2004. "Hurricane FAQ: Why Do Tropical Cyclones Require 80°F (26.5°C) Ocean Temperatures to Form?" NOAA, Hurricane Research Division of the Atlantic Oceanographic and Meteorological Laboratory, Miami, FL. <http://www.aoml.noaa.gov/hrd/tcfaq/A16.html>.
- Lane, Philip R., and Gian Maria Milesi-Ferretti. 2017. "International Financial Integration in the Aftermath of the Global Financial Crisis." IMF Working Paper 17/115, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Lanzafame, Matteo. 2014. "Temperature, Rainfall, and Economic Growth in Africa." *Empirical Economics* 46 (1): 1–18.
- Lee, Minsoo, Mai Lin Villaruel, and Raymond Gaspar. 2016. "Effects of Temperature Shocks on Economic Growth and Welfare in Asia." ADB Economics Working Paper 501, Asian Development Bank, Mandaluyong City, Philippines.
- Lee, Tien Ming, Ezra M. Markowitz, Peter D. Howe, Chia-Ying Ko, and Anthony A. Leiserowitz. 2015. "Predictors of Public Climate Change Awareness and Risk Perception around the World." *Nature Climate Change* 5: 1014–20.
- , and Suresh Naidu. 2014. "When the Levee Breaks: Black Migration and Economic Development in the American South." *American Economic Review* 104 (3): 963–90.
- Hsiang, Solomon M. 2016. "Climate Econometrics." *Annual Review of Resource Economics* 8: 43–75.
- , and Amir Jina. 2014. "The Causal Effect of Environmental Catastrophe on Long-Run Economic Growth: Evidence from 6,700 Cyclones." NBER Working Paper 20352, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Hsiang, Solomon M., and Daiju Narita. 2012. "Adaptation to Cyclone Risk: Evidence from the Global Cross-Section." *Climate Change Economics* 3 (2).
- Hulten, Charles R. 1996. "Infrastructure Capital and Economic Growth: How Well You Use It May Be More Important Than How Much You Have." NBER Working Paper 5847, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Ilzetzki, Ethan, Carmen M. Reinhart, and Kenneth S. Rogoff. 2008. "Exchange Rate Arrangements Entering the 21st Century: Which Anchor Will Hold?" NBER Working Paper 23134, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). 2013. "Climate Change 2013: The Physical Science Basis." Summary for Policymakers. Contribution of Working Group I to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Cambridge, United Kingdom and New York, NY: Cambridge University Press.
- . 2014. "Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability. Part A: Global and Sectoral Aspects." Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Cambridge, United Kingdom and New York, NY: Cambridge University Press.
- International Monetary Fund (IMF). 2015. "Macroeconomic Developments and Prospects in Low-Income Developing Countries." Policy Paper, Washington, DC.
- . 2016a. "Enhancing Resilience to Natural Disasters in Sub-Saharan Africa." In *Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa*. Washington DC, October.
- . 2016b. "Small States' Resilience to Natural Disasters and Climate Change: Role for the IMF." Board Paper, Washington, DC.
- . 2017. "Seychelles: Climate Change Policy Assessment." IMF Country Report 17/162, Washington, DC.
- Jennings, Steve. 2011. "Time's Bitter Flood: Trends in the Number of Reported Natural Disasters." *Oxfam Policy and Practice: Climate Change and Resilience* 7 (1): 115–47.
- Jordà, Òscar. 2005. "Estimation and Inference of Impulse Responses by Local Projections." *American Economic Review* 95 (1): 161–82.
- Kahn, Matthew. 2005. "The Death Toll from Natural Disasters: The Role of Income, Geography and Institutions." *Review of Economics and Statistics* 87 (2): 271–84.
- Karlan, Dean S., Robert Osei, Isaac Osei-Akoto, and Christopher Udry. 2014. "Agricultural Decisions after Relaxing



- Noy, Ilan. 2009. "The Macroeconomic Consequences of Disasters." *Journal of Development Economics* 88 (2): 221–31.
- Nunn, Nathan. 2008. "The Long-Term Effects of Africa's Slave Trades." *Quarterly Journal of Economics* 123 (1): 139–76.
- . 2014. "Historical Development." In *Handbook of Economic Growth* (2), edited by Philippe Aghion and Steven Durlauf, 347–402. Amsterdam: North-Holland.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2015a. *Climate Change Risks and Adaptation: Linking Policy and Economics*. Paris: OECD Publishing.
- . 2015b. "Climate Finance in 2013–14 and the USD 100 Billion Goal." A report by the OECD in collaboration with Climate Policy Initiative, Paris.
- Özden, Çağlar, Christopher Parsons, Maurice Schiff, and Terrie L. Walmsley. 2011. "Where on Earth Is Everybody? The Evolution of Global Bilateral Migration, 1960–2000." *World Bank Economic Review* 25 (1): 12–56.
- Park, Jisung. 2016. "Will We Adapt? Temperature Shocks, Labor Productivity, and Adaptation to Climate Change in the United States." Unpublished. Harvard University, Cambridge, MA.
- . 2017. "Heat Stress and Human Capital Production." Unpublished, Harvard University, Cambridge, MA.
- Parry, Ian W. H., Ruud de Mooij, and Michael Keen. 2012. *Fiscal Policy to Mitigate Climate Change: A Guide for Policymakers*. Washington, DC: International Monetary Fund.
- Parry, Ian W. H., Adele Morris, and Robertson Williams, editors. 2015. *Implementing a US Carbon Tax: Challenges and Debates*. London: Routledge.
- Parry, Ian W. H., Victor Mylonas, and Nate Vernon. 2017. "Reforming Energy Policy in India: Assessing the Options." IMF Working Paper 17/103, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Parry, Ian W. H., Baoping Shang, Philippe Wingender, Nate Vernon, and Tarun Narasimhan. 2016. "Climate Mitigation in China: Which Policies Are Most Effective?" IMF Working Paper 16/148, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Peng, Wei, and Alan Feng. Forthcoming. "Underreacting to Climate Shocks: Evidence from Global Stock Markets."
- Porter, Catherine, and Emily White. 2016. "Potential for Application of a Probabilistic Catastrophe Risk Modelling Framework to Poverty Outcomes: General Form Vulnerability Functions Relating Household Poverty Outcomes to Hazard Intensity in Ethiopia." Policy Research Working Paper 7717, World Bank, Washington, DC.
- Pritchett, Lant. 2000. "The Tyranny of Concepts: CUDIE (Cumulated, Depreciated, Investment Effort) Is Not Capital." *Journal of Economic Growth* 5 (4): 361–84.
- Quinn, Dennis P. 1997. "The Correlates of Change in International Financial Regulation." *American Political Science Review* 91 (3): 531–51.
- , and A. Maria Toyoda. 2008. "Does Capital Account Liberalization Lead to Growth?" *Review of Financial Studies* 21 (3): 1403–49.
- Lemoine, Derek. 2017. "Expect above Average Temperatures: Identifying the Economic Impact of Climate Change." NBER Working Paper 23549, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Lloyd's. 2012. *Global Underinsurance Report*. London: October 2012.
- Lobell, David B., Wolfram Schlenker, and Justin Costa-Roberts. 2011. "Climate Trends and Global Crop Production since 1980." *Science* 333 (6042): 616–20.
- Marchiori, Luca, Jean-Francois Maystadt, and Ingmar Schumacher. 2012. "The Impact of Weather Anomalies on Migration in Sub-Saharan Africa." *Journal of Environmental Economics and Management* 63 (3): 355–74.
- Marcott, Shaun A., Jeremy D. Shakun, Peter U. Clark, and Alan C. Mix. 2013. "A Reconstruction of Regional and Global Temperature for the Past 11,300 Years." *Science* 339 (6124): 1198–201.
- Margulis, Sergio, and Urvashi Narain. 2010. *The Costs to Developing Countries of Adapting to Climate Change: New Methods and Estimates—The Global Report of the Economics of Adaptation to Climate Change Study*. Washington: World Bank.
- Matsuura, Kenji, and Cort J. Willmott. 2007. "Terrestrial Air Temperature: 1900–2006 Gridded Monthly Time Series (Version 1.01) 2009." [http://climate.geog.udel.edu/~climate/html\\_pages/Global2\\_Ts\\_2009/README\\_global\\_ts\\_2009.html](http://climate.geog.udel.edu/~climate/html_pages/Global2_Ts_2009/README_global_ts_2009.html).
- McDermott, Thomas K. J., Frank Barry, and Richard S. J. Tol. 2013. "Disasters and Development: Natural Disasters, Credit Constraints, and Economic Growth." *Oxford Economic Papers* 66 (3): 750–73.
- Mueller, Valerie, Clark Gray, and Katrina Kosec. 2014. "Heat Stress Increases Long-Term Human Migration in Rural Pakistan." *Nature Climate Change* 4: 182–85.
- Munshi, Kaivan. 2003. "Networks in the Modern Economy: Mexican Migrants in the US Labor Market." *Quarterly Journal of Economics* 118 (2): 549–99.
- National Oceanic and Atmospheric Administration (NOAA). 2017a. "Climate at a Glance: Global Time Series." National Centers for Environmental Information, NOAA, Department of Commerce, Washington, DC. <http://www.ncdc.noaa.gov/cag/>.
- . 2017b. "Tropical Cyclone Climatology." National Hurricane Center, NOAA, Department of Commerce, Washington, DC. <http://www.nhc.noaa.gov/climo/>.
- Ngai, L. Rachel, and Christopher A. Pissarides. 2007. "Structural Change in a Multi-Sector Model of Growth." *American Economic Review* 97 (1): 429–43.
- Nordhaus, William D. 2010. "Economic Aspects of Global Warming in a Post-Copenhagen Environment." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 107 (26): 11721–26.
- Nordhaus, William D., and Andrew Moffat. 2017. "A Survey of Global Impacts of Climate Change: Replication, Survey Methods and a Statistical Analysis." NBER Working Paper 23646, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Nordhaus, William D., and Paul Sutorc. 2013. "DICE 2013R: Introduction and User's Manual." [www.dicemodel.net](http://www.dicemodel.net).

- Strikes in the Central American and Caribbean Regions.” *Journal of Development Economics* 97 (1): 130–41.
- Teulings, Coen N., and Nikolay Zubanov. 2014. “Is Economic Recovery a Myth? Robust Estimation of Impulse Responses.” *Journal of Applied Econometrics* 29 (3): 497–514.
- Thomas, Vinod, and Ramon Lopez. 2015. “Global Increase in Climate-Related Disasters.” ADB Economics Working Paper 466, Asian Development Bank, Manila.
- Timmer, Marcel P., Gaaitzen de Vries, and Klaas de Vries. 2015. “Patterns of Structural Change in Developing Countries.” In *Routledge Handbook of Industry and Development*, edited by John Weiss and Michael Tribe, 65–83. London: Routledge.
- Tol, Richard S. 2009. “The Economic Effects of Climate Change.” *Journal of Economic Perspectives* 23 (2): 29–51.
- . 2014. “Correction and Update: The Economic Effects of Climate Change.” *Journal of Economic Perspectives* 28 (November): 221–26.
- United Nations Environment Programme (UNEP). 2016. *The Adaptation Finance Gap Report 2016*. United Nations Environment Programme (UNEP), Nairobi, Kenya.
- Usery, E. Lynn, Jinmu Choi, and Michael P. Finn. 2007. “Modeling Sea-Level Rise Effects on Population Using Global Elevation and Land-Cover Data.” US Geological Survey, Center of Excellence for Geospatial Information Science (CEGIS) Working Paper.
- . 2009. “Modeling Sea-Level Rise and Surge in Low-Lying Urban Areas Using Spatial Data, Geographic Information Systems, and Animation Methods.” In *Geospatial Techniques in Urban Hazard and Disaster Analysis*, edited by Pamela Showalter and Yongmei Lu, 11–30. Dordrecht: Springer.
- Von Peter, Goetz, Sebastian V. Dahlen, and Sweta Saxena. 2012. “Unmitigated Disasters? New Evidence on the Macroeconomic Cost of Natural Catastrophes.” BIS Working Paper 394, Bank for International Settlements, Basel.
- Wang, Sun Ling, Eldon Ball, Richard Nehring, Ryan Williams, and Truong Chau. 2017. “Impacts of Climate Change and Extreme Weather on US Agricultural Productivity.” NBER Working Paper 23533, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Wargocki, Pawel, and David P. Wyon. 2007. “The Effects of Moderately Raised Classroom Temperatures and Classroom Ventilation Rate on the Performance of Schoolwork by Children (RP-1257).” *HVAC&R Research* 13 (2): 193–220.
- Weitzman, Martin. 2011. “Fat-Tailed Uncertainty in the Economics of Catastrophic Climate Change.” *Review of Environmental Economics and Policy* 5 (2): 275–92.
- World Bank. 2013. *Turn Down the Heat: Climate Extremes, Regional Impacts, and the Case for Resilience*. A report for the World Bank by the Potsdam Institute for Climate Impact Research and Climate Analytics. Washington, DC: World Bank.
- , Ecofys, Vivid Economics. 2016. *State and Trends of Carbon Pricing 2016*. Washington, DC: World Bank.
- Raddatz, Claudio. 2009. “The Wrath of God: Macroeconomic Costs of Natural Disasters.” Policy Research Working Paper 5039, World Bank, Washington, DC.
- Ramcharan, Rodney. 2009. “Does the Exchange Rate Regime Matter for Real Shocks? Evidence from Windstorms and Earthquakes.” *Journal of International Economics* 73 (1): 31–47.
- Reinhart, Carmen, and Kenneth S. Rogoff. 2004. “The Modern History of Exchange Rate Arrangements: A Reinterpretation.” *Quarterly Journal of Economics* 119 (1): 1–48.
- Roston, Eric, and Blacki Migliozzi. 2015. “What’s Really Warming the World?” *Bloomberg Business Week*, June 24.
- Schlenker, Wolfram, and David B. Lobell. 2010. “Robust Negative Impacts of Climate Change on African Agriculture.” *Environmental Research Letters* 5 (1).
- Schlenker, Wolfram, and Michael J. Roberts. 2009. “Nonlinear Temperature Effects Indicate Severe Damages to US Crop Yields under Climate Change.” *Proceedings of the National Academy of Sciences* 106 (37): 15594–98.
- Schmidt-Traub, Guido. 2015. “Investment Needs to Achieve the Sustainable Development Goals.” SDSN Working Paper, United Nations, New York.
- Seppänen, Olli, William J. Fisk, and David Faulkner. 2003. “Cost Benefit Analysis of the Night-Time Ventilative Cooling in Office Building.” Lawrence Berkeley National Laboratory, Berkeley, CA.
- Seppänen, Olli, William J. Fisk, and Q. H. Lei. 2006. “Room Temperature and Productivity in Office Work.” LBNL-60952. Lawrence Berkeley National Laboratory, Berkeley, CA.
- Shakun, Jeremy D., Peter U. Clark, Feng He, Shauna A. Marcott, Alan C. Mix, Zhengyu Liu, Bette Otto-Bliesner, Andreas Schmittner, and Edouard Bard. 2012. “Global Warming Preceded by Increasing Carbon Dioxide Concentrations during the Last Deglaciation.” *Nature* 484: 49–54.
- Somanathan, E., Rohini Somanathan, Anant Sudarshan, and Meenu Tewari. 2017. “The Impact of Temperature on Productivity and Labor Supply: Evidence from Indian Manufacturing.” Unpublished.
- Stern, Nicholas Herbert. 2007. *The Economics of Climate Change: The Stern Review*. Cambridge University Press.
- . 2015. *Why Are We Waiting? The Logic, Urgency, and Promise of Tackling Climate Change*. Cambridge, MA: MIT Press.
- , and Joseph Stiglitz. 2017. “Report of the High-Level Commission on Carbon Pricing.” [https://static1.squarespace.com/static/54ff9c5ce4b0a53deccfb4c/t/59244eed17bffc0ac256cf16/1495551740633/CarbonPricing\\_Final\\_May29.pdf](https://static1.squarespace.com/static/54ff9c5ce4b0a53deccfb4c/t/59244eed17bffc0ac256cf16/1495551740633/CarbonPricing_Final_May29.pdf).
- Stock, James H., and Mark W. Watson. 2007. “Why Has US Inflation Become Harder to Forecast?” *Journal of Money, Credit and Banking* 39 (S1): 3–33.
- Strobl, Eric. 2012. “The Economic Growth Impact of Natural Disasters in Developing Countries: Evidence from Hurricane



# آثار سياسة المالية العامة العابرة للحدود: هل لا تزال مؤثرة؟

ليس أقلها أن الطاقة الزائدة وأسعار الفائدة المنخفضة يمكن أن تسهم في الحد من إزاحة الإنفاق في القطاع الخاص وأن التداعيات الإيجابية المتوقعة يمكن أن تجعل الجهود الجماعية المبذولة لدعم النشاط أكثر فعالية.

وفي الآونة الأخيرة، تمت مناقشة الآثار العالمية لسياسة المالية العامة في ظل التغييرات المحتملة في مزيج السياسات الاقتصادية الكلية في اليابان والولايات المتحدة. كما تجري أيضاً مناقشة دور سياسات المالية العامة في معالجة الاختلالات الخارجية المفرطة، بما في ذلك ما إذا كان ينبغي على بلدان منطقة اليورو ذات الفوائض الزائدة في حساباتها الجارية أن تزيد من الإنفاق المالي، وهو ما يمكن أيضاً أن يدعم النمو في اتحاد العملة.

ويثير تحسن الأوضاع الاقتصادية مؤخراً في العديد من البلدان وانعكاسات ذلك على السياسة النقدية تساؤلات حول حجم التداعيات التي يحتمل أن تترتب على التنشيط المالي حالياً. فقد تحسنت الأوضاع الدورية بشكل عام على مدى السنوات القليلة الماضية، رغم وجود اختلافات بين البلدان (الشكل البياني ٤-١). فعلى سبيل المثال، تعمل الولايات المتحدة على مستوى قريب من التوظيف الكامل، ولذلك، شرع الاحتياطي الفيدرالي في إعادة أوضاع السياسة النقدية إلى طبيعتها.

وفي الوقت نفسه، رغم أن اقتصادات منطقة اليورو واليابان تمر بمرحلة تعافي دوري مشجع، لا تزال فجوات الناتج سالبة في كثير من هذه البلدان، كما لا يزال التضخم الأساسي منخفضاً للغاية، مما يدفع السلطات النقدية إلى الالتزام بسياسات تيسيرية لفترة مطولة. وكما يرد في هذا الفصل، فإن المحددات الرئيسية لحجم تأثير صدمة المالية العامة هي الأوضاع الدورية وما يرتبط بها من قدرة السياسة النقدية على التحرك أو رغبتها في ذلك، سواء في البلدان المنشئة للصدمة أو البلدان المستقبلة لها<sup>١</sup>، والاعتبارات المتعلقة بالحيز المالي في بلدان المصدر مؤثرة أيضاً — فقد تقل التداعيات إذا زادت علاوات الاستثمار طويل الأجل وضاقَت الأوضاع المالية عقب دفعة مالية.

وإزاء هذه الخلفية، يهدف هذا الفصل إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

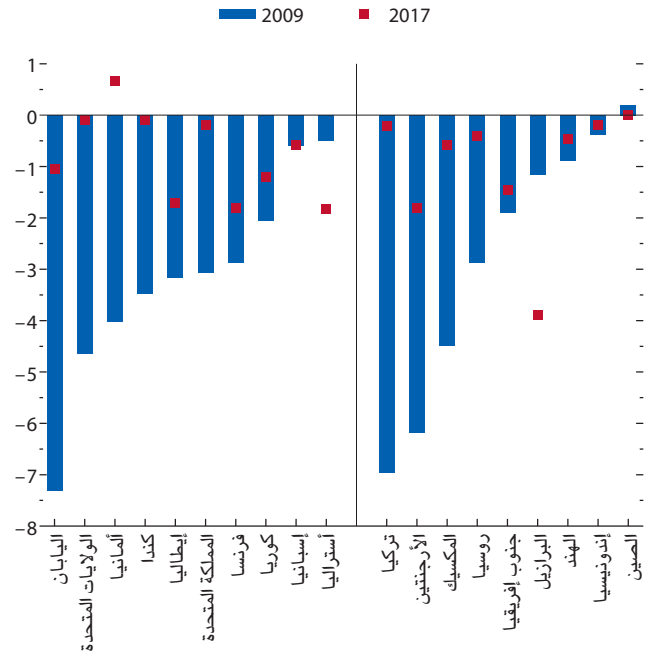
ساعدت التداعيات الإيجابية عبر البلدان نتيجة إجراءات المالية العامة الجماعية التي اتخذتها أكبر اقتصادات العالم على تسريع وتيرة التعافي من الأزمة المالية العالمية التي وقعت قبل نحو عشر سنوات. لكن هل لا تزال تداعيات المالية العامة مؤثرة حالياً؟ الإجابة هي نعم — ولكن يعتمد حجم هذه التداعيات على الظروف السائدة في كل من البلدان المنشئة لصدمة المالية العامة والبلدان المستقبلة لها. ويجمع هذا الفصل بين البحوث التجريبية الجديدة وعمليات المحاكاة القائمة على نماذج ليثبت أن تداعيات المالية العامة غالباً ما تكون منخفضة عندما تنشأ صدمة مالية من بلد لا يعاني من فجوات ناتج، لكن يزداد تأثيرها عندما يكون بلد المصدر أو البلد المستقبل في حالة ركود و/أو يستفيد من تطبيق سياسة نقدية تيسيرية — مما يشير إلى أن التداعيات تكون كبيرة عندما تكون المضاعفات المحلية كبيرة أيضاً. ويخلص الفصل أيضاً إلى أن التداعيات الناشئة عن صدمات الإنفاق الحكومي تكون أكبر من تلك المرتبطة بالصدمة الضريبية، وأن انتقال آثار صدمات المالية العامة قد يكون أقوى بين البلدان التي تطبق أسعار صرف ثابتة، وأن تداعيات المالية العامة تؤثر على المراكز الخارجية لبلد المصدر والبلدان المستقبلة على السواء. وتشير عمليات المحاكاة القائمة على نماذج إلى أن الآثار العابرة للحدود نتيجة إصلاحات المالية العامة ذات الأثر المحايد على الموازنة تكون محدودة بوجه عام، رغم أن الإصلاحات الكبيرة قد ينشأ عنها تداعيات، خاصة إذا كانت تؤثر على قرارات الاستثمار عبر الحدود. وبوجه عام، تلتفت هذه الأدلة الانتباه إلى الانعكاسات العابرة للحدود التي تترتب على إصلاح ضريبة الشركات في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، أو على زيادة الاستثمار العام في ألمانيا.

## مقدمة

ما احتمالات تأثير سياسة المالية العامة على النتائج الاقتصادية الكلية في الاقتصادات الأخرى من خلال التداعيات عبر الحدود؟ كان هذا السؤال محور النقاش حول السياسات، وخاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية، عندما شهد العديد من البلدان تراخياً اقتصادياً مستمراً، واقتربت أسعار الفائدة الأساسية من النطاق الأدنى الفعلي. لذلك، كان التأييد واسعاً للتنشيط المالي، وخاصة في الاقتصادات الرئيسية التي يتوافر لديها حيز مالي كافٍ، وذلك لأسباب

<sup>١</sup> في جميع أجزاء هذا الفصل، يُشار إلى البلدان التي تنشأ منها صدمات المالية العامة باسم «بلدان المصدر» أو «البلدان المنشئة للصدمة»؛ ويُشار إلى البلدان التي تتأثر بهذه الصدمات باسم «البلدان المستقبلة» أو «البلدان المستقبلة للصدمة».

## الشكل البياني ٤-١: فجوة الناتج في بلدان مختارة (%)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

المصدر الخمسة باستخدام قوة الروابط التجارية مع مجموعة من البلدان المتقدمة والصاعدة المستقبلية للصدمة لتقدير حجم التداعيات العالمية.

مؤلفو هذا الفصل هم باتريك بلاغريف، وجيانغ هو، وكسينيا كولوسكوف، وإستييان فيسبيروني (المؤلف الرئيسي)، مع دعم من سونغ يون جونج ومساهمات من جاريد بيبي، وبن هانت، وأدينا بوبيسكو، وإيبي شيباتا.

ولتحليل دور التراخي الاقتصادي، والقيود على السياسة النقدية، ونظم سعر الصرف في انتقال الآثار، يستخدم هذا الفصل إطار الاقتصاد القياسي الذي يمكنه بسهولة اختبار وجود آثار غير خطية. ثم تسهم عمليات المحاكاة القائمة على نماذج في إيضاح القنوات المعقدة لانتقال الآثار عبر الحدود. ويقدم هذا المنهج رؤى حول التغيرات المحتملة في المراكز الخارجية لبلد المصدر والبلدان المستقبلية، فضلا عن السلوك الديناميكي لتغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية، ويوضح التداعيات المترتبة على مختلف أنواع الإصلاحات. وتدعم نتائج هذا الفصل الدراسات التجريبية الحالية

حول تداعيات المالية العامة من خلال توسيع نطاق التحليل. وترتكز دراسات تجريبية سابقة على عينة صغيرة نسبيا من البلدان المستقبلية — وهي غالبا البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أو بلدان منطقة اليورو (دراسة Beetsma and Giuliodori 2004؛ ودراسة Auerbach 2006؛ ودراسة Beetsma, Klaassen, and Wieland 2013؛ ودراسة and Gorodnichenko 2013؛ ودراسة Nizar 2015؛ ودراسة Goujard 2017؛ ودراسة Blanchard, Erceg, and Lindé 2016؛ ودراسة Poghosyan 2017)، وتبحث عدة دراسات في أداة مالية واحدة فقط (الإنفاق الحكومي) و/أو فترات الضبط المالي فقط. ويدعم هذا الفصل أيضا الدراسات، من خلال التوسع في تحليل التراخي الاقتصادي، وتيسير السياسة النقدية، ودور نظم سعر الصرف في تقدير حجم التداعيات المترتبة على صدمات المالية العامة.

ويشير هذا الفصل إلى أن تداعيات المالية العامة لا تزال مؤثرة، لكن حجمها يعتمد على نوع الإجراء المتخذ على صعيد المالية العامة والظروف الاقتصادية في كل من بلد المصدر والبلدان المستقبلية:

- يكون حجم تداعيات المالية العامة أكبر في حالة صدمات الإنفاق: ففي المتوسط، يمكن أن تؤدي دفعة مالية بنسبة ١٪ من إجمالي الناتج المحلي في أحد الاقتصادات المتقدمة الرئيسية إلى زيادة الناتج في البلدان المستقبلية بنسبة ٠,٠٨٪ خلال السنة الأولى. لكن حجم التداعيات يكون أكبر في حالة صدمات الإنفاق الحكومي مقارنة بالصدمات الضريبية، وهو ما يتسق مع الدراسات التي تشير إلى ارتفاع حجم المضاعفات المحلية لصدمة الإنفاق — حيث يمكن أن يرتفع الناتج في البلدان المستقبلية بنسبة ٠,١٥٪ بعد زيادة في الإنفاق، مقابل ٠,٠٥٪ بعد تخفيض في الضرائب. وتدعم عمليات المحاكاة القائمة على نماذج هذه الفكرة، كما توفر أدلة أكثر تفصيلا — فعلى سبيل المثال، غالبا ما تؤدي التغيرات في الاستثمار العام إلى آثار أكبر عبر الحدود مقارنة بالتغيرات في الاستهلاك العام.

- هل تداعيات المالية العامة كبيرة من منظور عالمي أم إقليمي؟ وكيف تعتمد هذه التداعيات على أدوات المالية العامة ذات الصلة (على سبيل المثال، الإنفاق الحكومي أو الضرائب)؟ وكيف تعتمد هذه التداعيات على الحيز المالي في بلدان المصدر؟
- إلى أي مدى يعتمد حجم تداعيات المالية العامة على الأوضاع الدورية وأوضاع السياسة النقدية في كل من بلد المصدر والبلدان المستقبلية؟
- كيف يعتمد حجم تداعيات المالية العامة على نظم سعر الصرف؟
- ما تأثير صدمات المالية العامة على المراكز الخارجية وأسعار الصرف في بلد المصدر والبلدان المستقبلية؟
- هل ينشأ عن إصلاحات المالية العامة تداعيات، حتى إذا كانت هذه الإصلاحات ذات أثر محايد على الموازنة؟

يلقي هذا الفصل الضوء على هذه القضايا من خلال دراسة انعكاسات تغيير سياسة المالية العامة في بعض الاقتصادات المتقدمة الرئيسية على النشاط الاقتصادي في مجموعة كبيرة من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة. ويستند التحليل التجريبي إلى مجموعة بيانات معدة حديثا عن صدمات الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية في خمسة اقتصادات مؤثرة على النظام بين الربع الأول من عام ٢٠٠٠ و الربع الثاني من عام ٢٠١٦، والمقدرة باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للمتجهات الهيكلية الواردة في دراسة Blanchard and Perotti (2002). ويتم جمع معلومات عن الصدمات في بلدان

التنشيط المالي في الولايات المتحدة إلى تداعيات محدودة نسبياً عبر الحدود، وخاصة إذا اتخذ شكل إجراءات السياسة الضريبية. وفي منطقة اليورو — حيث يتوافر الحيز المالي في بعض البلدان — قد يؤدي التنشيط المالي إلى تداعيات أكبر. وهذا في ظل توقعات استمرار تيسير موقف السياسة النقدية والتراخي الاقتصادي الذي لا يزال كبيراً في بعض الاقتصادات المستقبلية.

والتأثير على الاختلالات الخارجية يعتمد أيضاً على مصدر التنشيط المالي، حيث يرجح أن يؤدي التنشيط المالي في الولايات المتحدة إلى زيادة الاختلالات، بينما قد يؤدي التنشيط المالي في بعض بلدان الفائض في منطقة اليورو إلى تقليصها. وعندما تنظر البلدان في إجراءات تخفيضات كبيرة في معدلات ضريبة دخل الشركات، يشير التحليل إلى أن ما يصاحب ذلك من تغيير في قرارات الشركات متعددة الجنسيات بشأن الموقع الاستثماري وإبلاغ الأرباح قد يحدث تداعيات سلبية على النشاط الاقتصادي ووضع المالية العامة في البلدان التي لا تجري إصلاحات.

## تداعيات سياسة المالية العامة — إطار مفاهيمي

تعتمد الآثار العابرة للحدود نتيجة التعديلات في سياسة المالية العامة في بلد معين على آثارها المحلية الأولية وآليات انتقال آثار الصدمات. وهذا يعني أن العوامل المؤثرة على حجم مضاعف المالية العامة المحلي في بلد المصدر تؤثر في تقدير حجم التداعيات التي تنتقل إلى البلدان المستقبلية. وتنتقل صدمة المالية العامة من خلال قنوات مختلفة — ترتبط أساساً بالروابط التجارية — حيث يعتمد تأثيرها النهائي أيضاً على الأوضاع الاقتصادية وأوضاع السياسات في البلدان المستقبلية (الشكل البياني ٤-٢). ويقدم هذا القسم لمحة عامة موجزة عن التأثير المحلي لصدمة المالية العامة، ويحدد القنوات المحتملة لانتقال آثارها، ويناقش العوامل المؤثرة على انتقال هذه الآثار.

### الأثر المحلي لصدمة المالية العامة

هناك مجموعة كبيرة من الدراسات حول مضاعفات المالية العامة المحلية تشير إلى أن الأوضاع الدورية وأوضاع السياسات تقوم بدور في استجابة الاقتصاد المحلي إزاء صدمات المالية العامة. وبشكل عام، تتباين تقديرات حجم المضاعفات إلى حد كبير فيما بين البلدان، وفترات العينة، والمنهجيات. ورغم أن عرض ملخص شامل يخرج عن نطاق هذا الفصل (راجع، على سبيل المثال، دراسة Batini and others 2014)، فإن نماذج التوازن العام العشوائي الديناميكي ونماذج الانحدار الذاتي للمتجهات الهيكلية التي وضعت منذ أوائل تسعينات القرن العشرين تشير إلى أن حجم المضاعفات يكون محدود غالباً (بين الصفر والواحد خلال السنة الأولى) في "الأوقات العادية" — ويفهم منها عادة

تؤدي الأوضاع الدورية الضعيفة نسبياً إلى تداعيات أكبر نسبياً: فرغم أن التداعيات تكون محدودة في الأوقات العادية، فإنها تزداد عندما تكون الأوضاع الدورية ضعيفة، وهو ما يرجع على الأرجح إلى تراجع آثار مزاحمة الإنفاق العام لنشاط القطاع الخاص. تؤدي قيود السياسة النقدية أيضاً إلى زيادة التداعيات: فعندما لا تواجه السياسة النقدية في بلد المصدر أو البلدان المستقبلية صدمات مالية — على سبيل المثال لأن النطاق الأدنى الفعلي ملزم — تكون التداعيات أكبر بكثير مقارنة بالأوقات العادية.

قد يؤدي ربط عملات بلد المصدر بعملات البلدان المستقبلية إلى تضخيم التداعيات: فهناك بعض الأدلة التي تشير إلى أن صدمات المالية العامة غالباً ما تحدث تداعيات أكبر على البلدان المستقبلية التي تكون عملاتها مربوطة بعملة بلد المصدر مقارنة بالبلدان التي تطبق أسعار الصرف المرنة.

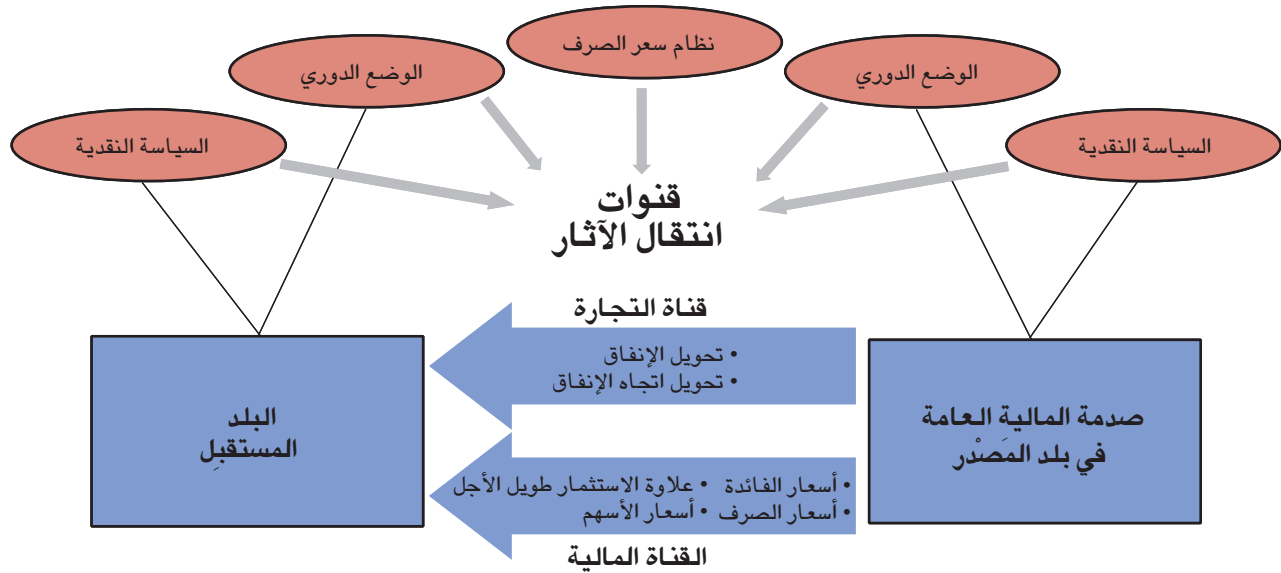
يمكن أن تؤدي سياسة المالية العامة إلى تغيير المراكز الخارجية في بلد المصدر والبلدان المستقبلية: فالموازن التجاري تندهور في البلدان المصدر بعد إجراء توسع مالي، مما يؤدي إلى تحسن المراكز الخارجية للبلدان المستقبلية.

قد يؤدي ارتفاع علاوات الاستثمار طويل الأجل إلى الحد من التداعيات: فإذا أدى التنشيط المالي في بلد المصدر إلى ارتفاع علاوة الاستثمار طويل الأجل — على سبيل المثال، بسبب المخاوف بشأن استمرارية القدرة على تحمل الدين — قد تقل التداعيات نوعاً ما مقارنة بسييناوي علاوات الاستثمار طويل الأجل الثابتة.

في بعض الظروف، تكون إصلاحات المالية العامة مصحوبة بتداعيات أيضاً: حيث تؤدي معظم إصلاحات المالية العامة ذات الأثر المحايد على الموازنة إلى آثار محدودة عبر الحدود، رغم أن الإصلاحات الكبيرة يمكن أن تولد تداعيات كبيرة. فعلى سبيل المثال، نجد أن الإصلاح الذي يؤدي إلى تخفيض كبير في معدلات الضريبة على دخل الشركات مقابل رفع ضرائب الاستهلاك في الاقتصادات الرئيسية يمكن أن يؤدي إلى تداعيات في بقية العالم، بما في ذلك من خلال ارتفاع أسعار الفائدة العالمية وإعادة توزيع الاستثمار والأرباح عبر الحدود.

وتشير هذه النتائج إلى عدة دروس مهمة بشأن السياسات أصبحت ذات مغزى الآن. فرغم أن الحيز المالي يشهد انكماشاً أكبر حالياً، وأن تحسن الأوضاع الدورية في كثير من البلدان يعني أن التداعيات المترتبة على سياسة المالية العامة من المرجح أن تقل مقارنة بفترة الأزمة المالية العالمية، يشير التحليل إلى أن التنشيط المالي في الاقتصادات الرئيسية يمكن أن تكون له أهميته في النهوض بمستوى النشاط الاقتصادي في الخارج، ولكن ليس في كل البلدان. وعلى سبيل المثال، نظراً للأوضاع الدورية وتراجع درجة تيسير أوضاع السياسة النقدية تدريجياً في الولايات المتحدة، فمن المرجح أن يؤدي

## الشكل البياني ٤-٢: انتقال آثار صدمة المالية العامة



المصدر: إعداد خبراء صندوق النقد الدولي.

الأخرى، ينبغي أن يرتبط ارتفاع حجم المضاعف المحلي الأكبر بزيادة التداعيات عبر الحدود. كذلك تؤثر عناصر تدخل المالية العامة — سواء كان ذلك على أساس إجراءات الإنفاق الحكومي أو الإيرادات — على حجم المضاعف المحلي. وقد توصلت دراسات عديدة إلى أن حجم مضاعفات الإنفاق غالباً ما يكون أكبر من حجم مضاعفات الإيرادات على المدى القصير في الاقتصادات المتقدمة (راجع، على سبيل المثال، مسح وارد في دراسة Mineshima, Poplawski-Ribeiro, and Weber 2014). وقد تم تفسير ذلك باستخدام نظرية كينز التقليدية - على سبيل المثال، فإن أي دولار إضافي تنفقه الحكومة يسهم مباشرة في ارتفاع الطلب الكلي، في حين أن أي دولار ناشئ عن تخفيض الضرائب يمكن أن تنفقه أو تدخره الشركات و/أو الأسر (أي أن الميل الحدي للاستهلاك يمكن أن يكون أقل من واحد). وقد توصلت أدلة تجريبية حديثة تستخدم المنهج السردى إلى أن حجم مضاعفات الضرائب يكون أكبر نوعاً ما من حجم مضاعفات الإنفاق، رغم أن الأدلة القائمة على المنهج السردى بشأن الأخير تقتصر أساساً على الإنفاق المتعلق بالدفاع.<sup>٤</sup> ومع ذلك، تشير دراسات أخرى إلى أن

الظروف التي لا يعاني فيها الاقتصاد من فجوة كبيرة في الناتج — ويعتمد على عدد من الخصائص الهيكلية، بما في ذلك الانفتاح التجاري في البلد المعني، ونظام سعر الصرف، وجمود سوق العمل، وحجم الدين العام.<sup>٢</sup> أما في غير الأوقات العادية، فإن حجم المضاعفات يمكن أن يتباين تبعاً لحالة الدورة الاقتصادية (عادة ما يكون أكبر في حالة الهبوط الاقتصادي مقارنة بحالة التوسع، رغم أن الأدلة التجريبية على ذلك ليست قاطعة) أو درجة التيسير النقدي (التي تكون أكبر في حالة عدم استجابة السياسة النقدية، مثلما يكون الحال عند النطاق الأدنى الفعلي).<sup>٣</sup> ومع ثبات كافة العوامل

<sup>٢</sup> راجع، على سبيل المثال، دراسة Cole and Ohanian (2004) ودراسة Corsetti, Kirchner, Cimadomo, and Hauptmeier (2010) ودراسة Meier, and Müller (2012) ودراسة Gorodnichenko, Mendoza, and Tesar (2012) ودراسة Born, Juessen, and Müller (2013) ودراسة Ilzetzki, Mendoza, and Vegh (2013). ويشير المضاعف الذي يبلغ حجمه واحد صحيح إلى أن التغيير في رصيد المالية العامة يتحول إلى — دولار مقابل دولار - تغير مماثل في إجمالي الناتج المحلي. <sup>٣</sup> راجع، على سبيل المثال، دراسة Erceg and Lindé (2010) ودراسة Christiano, Eichenbaum and Rebelo (2011) ودراسة Eggertsson (2011) ودراسة Woodford (2011) ودراسة Auerbach and Gorodnichenko (2012a, 2012b) ودراسة Owyang, Ramey, and Nakamura and Steinsson (2014) ودراسة Blanchard, Erceg, Riera-Crichton Vegh, and Vuletin (2015) ودراسة Canzoneri and others (2016). ومع ذلك فقد توصلت دراسة Ramey and Zubairy (مفيد الإصدار) إلى وجود أدلة قليلة على اعتماد مضاعف الإنفاق الحكومي على حالة الدورة الاقتصادية استناداً إلى بيانات تاريخية من الولايات المتحدة.

<sup>٤</sup> يستخدم المنهج السردى، الذي ورد ذكره لأول مرة في دراسة Romer and Romer (2010)، السجلات السردية، كوثائق الموازنة وخطاباتها، في تحديد حجم إجراءات المالية العامة، وتوقيتها، والدافع الأساسي لاتخاذها. وتقوم مجموعة البيانات الواردة في دراسة Romer (2010) أيضاً بتقسيم التعديلات في سياسة المالية العامة إلى تعديلات تجرى لأسباب تتعلق بالظروف الاقتصادية المتوقعة.

تأثيرها المحلي ضعيفا، لأن الزيادة في الطلب على الواردات يمكن أن تحدث بدون زيادة في الدخل المحلي.

وإلى جانب قناة التجارة، يمكن أن تؤدي استجابة المتغيرات المالية إزاء صدمة المالية العامة إلى تداعيات من خلال التغيرات في الأوضاع المالية العالمية. فتعديل سياسة المالية العامة في اقتصاد كبير يمكن أن يؤثر على أسعار الفائدة العالمية، وأسعار الصرف، وانحدار منحني العائد - وينشأ الأخير نتيجة أي تأثير متصور أو فعلي لتعديل السياسة على استمرارية المالية العامة على المدى الطويل في بلد المصدر. ويمكن أن تعمل القناة المالية في الاتجاه المعاكس لقناة التجارة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع سعر الصرف نتيجة صدمة مالية توسعية في بلد المصدر إلى زيادة تكلفة الاقتراض بالعملة الأجنبية وتدهور أوضاع الميزانيات العمومية للشركات والأسر في البلدان المستقبلة إذا كان هناك عدم اتساق في قيم العملات، مما يؤدي إلى تداعيات سلبية. وقد يتم تعديل أسعار الأسهم أيضا نتيجة التداعيات عبر الحدود. وبوجه عام، سوف تعتمد القوة النسبية لكل قناة من قنوات انتقال الآثار على حجم الروابط التجارية والمالية بين بلد المصدر والبلدان المستقبلة. وبالتالي فإن التأثير الصافي لتداعيات الصدمة المالية يطرح سؤالا تجريبيا.

### العوامل المؤثرة على انتقال الآثار

على غرار مضاعف المالية العامة المحلي، غالبا ما يتباين حجم تداعيات إجراءات المالية العامة العابرة للحدود تبعا للظروف الاقتصادية. وهناك عاملان يقوم كل منهما بدور في غاية الأهمية:

- الوضع الدوري: قد يكون حجم المضاعف المحلي — وبالتالي حجم التداعيات من خلال تحويل الإنفاق — أكبر عندما يواجه بلد المصدر تراخيا اقتصاديا أكبر. فعلى سبيل المثال، من الأرجح أن تؤدي الدفعة المالية التي تدعم التوظيف في القطاع العام إلى إزاحة التوظيف في القطاع الخاص حين تكون أسواق العمل ضيقة (Michaillat 2014). مما يؤدي إلى تراجع التأثير المحلي والتداعيات؛ وينطبق نفس المنطق على حالة تشديد أوضاع المالية العامة. وثمة احتمال آخر وهو أن تؤدي الدفعة المالية إلى تخفيف القيود على الاقتراض (والتي غالبا ما يتم تشديدها أثناء الهبوط الاقتصادي). على سبيل المثال، عن طريق رفع قيمة الأصول التي يمكن قبولها كضمان مع زيادة الطلب، مما يساعد على زيادة الائتمان والاستثمار (Canzoneri and others 2016). وبالمثل إلى حد ما، إذا كان البلد المستقبل يعمل على مستوى قريب من مستوى الطاقة الإنتاجية الكاملة عند وقوع صدمة مالية خارجية، قد يؤدي ارتفاع الطلب في قطاعات السلع التجارية إلى إزاحة النشاط في بقية قطاعات الاقتصاد، مما يضعف التأثير على النشاط الاقتصادي الكلي.

- قيود السياسة النقدية: استيعاب السياسة النقدية لصدمة المالية العامة من عدمه أمر مؤثر. وفي غاية الأهمية سواء لبلد المصدر أو البلدان المستقبلة. ففي الظروف العادية،

الحجم النسبي لمضاعفات الإنفاق والإيرادات قد يختلف بين فترات التقشف والتوسع وتبعاً لاختلاف درجات التيسير النقدي.<sup>٥</sup>

### قنوات انتقال الآثار عبر الحدود

في نماذج الاقتصاد الكلي القياسية للاقتصاد المفتوحة، تنتقل آثار صدمة المالية العامة إلى الخارج أساسا عن طريق قناة التجارة، التي تنطوي على أثرين:<sup>٦</sup>

- تحويل الإنفاق (الذي يشار إليه أحيانا باسم "التسرب") يشير إلى التأثير المباشر للتعديلات في سياسة المالية العامة على الطلب على واردات بلد المصدر من خلال تعديل مستويات الاستهلاك المحلي والاستثمار، وهو ما يؤثر على الشركاء التجاريين. وهنا نجد أن الميل الحدي للاستيراد من جانب القطاعين العام والخاص يقوم بدور رئيسي — فإذا كانت معظم تعديلات الإنفاق تتم في قطاعات السلع غير التجارية ولا تتحول إلى ارتفاع أو انخفاض في مستوى الواردات، قد تقل تداعيات تحويل الإنفاق. وتميل الاقتصادات الأكبر والأكثر انفتاحا إلى زيادة وارداتها، مما يشير إلى أن التعديلات في سياسة المالية العامة في هذه البلدان ستؤدي إلى انتقال تداعيات أكبر إلى بلدان أخرى من خلال قناة تحويل الإنفاق.
- تحويل اتجاه الإنفاق يشير إلى تأثير صدمة المالية العامة التي تعمل من خلال التعديلات في سعر الصرف الحقيقي، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى الإحلال بين استهلاك السلع المحلية واستهلاك السلع الأجنبية. فعلى سبيل المثال، في إطار ماندل-فليمينغ-دورنبوش، يفرض التوسع المالي ضغوطا رافعة لأسعار الفائدة، ويرتفع سعر الصرف الاسمي في بلد المصدر، وترتفع الأسعار المحلية.<sup>٧</sup> ويؤدي الارتفاع الناشئ عن ذلك في سعر الصرف الحقيقي إلى زيادة الطلب على الواردات حيث تصبح السلع الأجنبية أقل تكلفة. وستزداد أهمية هذا الأثر، خاصة على المدى القصير، عندما يكون سعر الصرف الاسمي مرنا تماما؛ أما عندما تكون أسعار الصرف الاسمية ثابتة، فيمكن أن تستغرق التعديلات في السعر النسبي — وبالتالي سعر الصرف الحقيقي — وقتا أطول. وفي الحالتين، يعني تحويل اتجاه الإنفاق أن صدمة المالية العامة يمكن أن تحدث تداعيات غير بسيطة عبر الحدود، حتى لو كان

وإجراءات استنسابية تُتخذ على صعيد المالية العامة (على سبيل المثال، الإجراءات الرامية إلى تخفيض الدين العام)، مما يتيح إجراء تحليل للعلاقة السببية لمعرفة تأثير سياسة المالية العامة على الناتج. راجع أيضا دراسة (Ramey 2011)؛ ودراسة (Cloyne 2013)؛ ودراسة (Mertens and Ravn 2013)؛ ودراسة (Guajardo, Leigh, and Pescatori 2014).

<sup>٥</sup> راجع، على سبيل المثال، دراسة (Eggertsson 2011)؛ ودراسة (Erceg and Lindé 2013).

<sup>٦</sup> راجع، على سبيل المثال، دراسة (Fleming 1962)؛ ودراسة (Mundell 1963)؛ ودراسة (Dornbusch 1976)؛ ودراسة (Obstfeld and Rogoff 1995).

<sup>٧</sup> لاحظ أن الأطر الأخرى يمكن أن توفر توقعات مختلفة لأسعار الصرف (راجع دراسة (Obstfeld and Rogoff 1995)).



## التداعيات على النشاط الاقتصادي: الأدلة التجريبية

يتناول هذا القسم أهمية تداعيات المالية العامة من الناحية العملية وكيف تختلف تبعاً للظروف الاقتصادية. ويتم ذلك من خلال النظر في عينة واسعة جداً من بلدان المصدر والبلدان المستقبلة وتحليل مختلف أنواع الصدمات في ظل فترات التقشف والتوسع المالي. ويتناول بالوصف أولاً الاستراتيجية التجريبية المستخدمة في تقدير حجم التداعيات ثم يعرض الأثر المقدر على النشاط الاقتصادي في البلدان المستقبلة.

### الاستراتيجية التجريبية

يقوم منهج السيناريو الأساسي بتقدير حجم صدمتي الإنفاق الحكومي والإيرادات في خمسة اقتصادات متقدمة رئيسية — هي فرنسا، وألمانيا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة — باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للمتجهات الهيكلية الواردة في دراسة Blanchard and Perotti (2002).<sup>9</sup> ومن الافتراضات الرئيسية أن سياسة المالية العامة الاستثنائية لا تستجيب بشكل متزامن للتغيرات غير المتوقعة في الناتج، حيث يحتاج صناع السياسات إلى وقت طويل لتقدير حجم صدمة الناتج واتخاذ القرارات المتعلقة بالإنفاق و/أو الضرائب، بما في ذلك سن تشريعات جديدة وتنفيذها. ومن المرجح أن يظل الافتراض قائماً على المدى القصير. وبالتالي يتم التقدير باستخدام بيانات ربع سنوية.<sup>10</sup> وتوفر الصدمات المقدرة باستخدام هذا المنهج سرداً معقولاً لسياسات المالية العامة المعتمدة على مدى العقود العديدة الماضية. وتبين مقارنة الصدمات الهيكلية بالسجلات التاريخية للسياسات (مقيسة باستخدام المنهج السردى الوارد في الدراسات الاقتصادية) أن الصدمات الهيكلية يمكن أن تعكس إلى حد كبير التغيرات الرئيسية في السياسات من حيث التوقيت ومقدار الحجم. فبالنسبة للولايات المتحدة، على سبيل المثال، ترصد الصدمات الضريبية الهيكلية التخفيضات الضريبية التي صدرت بقانون في ظل حكم الرئيسين رونالد ريغان وجورج دبليو بوش، كما ترصد انتهاء العمل بها لاحقاً. وينطبق الأمر نفسه على الزيادات الضريبية خلال ثمانينات القرن العشرين، والتي تم إقرارها

<sup>9</sup> رغم أن تداعيات سياسة المالية العامة في الصين ربما تكون مهمة، فإن قيود البيانات تحول دون إدراج الصين كبلد مصدر في التحليل التجريبي. وفي الأقسام التالية من هذا الفصل، تسهم عمليات المحاكاة القائمة على نماذج في تسليط الضوء على التداعيات المحتملة لسياسة المالية العامة في الصين.

<sup>10</sup> رغم أن استخدام بيانات المالية العامة ربع السنوية يكون مصحوباً بتحديات، فإنه يفيد في تنفيذ طريقة التقدير المستخدمة في دراسة (2002) Blanchard and Perotti. وتستخدم هذه البيانات (بالقيمة الحقيقية والمعدلة موسمياً) في تقدير الصدمات فقط وفي الاقتصادات المتقدمة الرئيسية ذات الإحصاءات عالية الجودة. وكما يرد في الأقسام التالية من هذا الفصل، فإنه من المطمئن أيضاً أن طرق التقدير البديلة التي لا تعتمد على بيانات المالية العامة ربع السنوية تؤدي إلى نتائج مماثلة في حالة التداعيات.

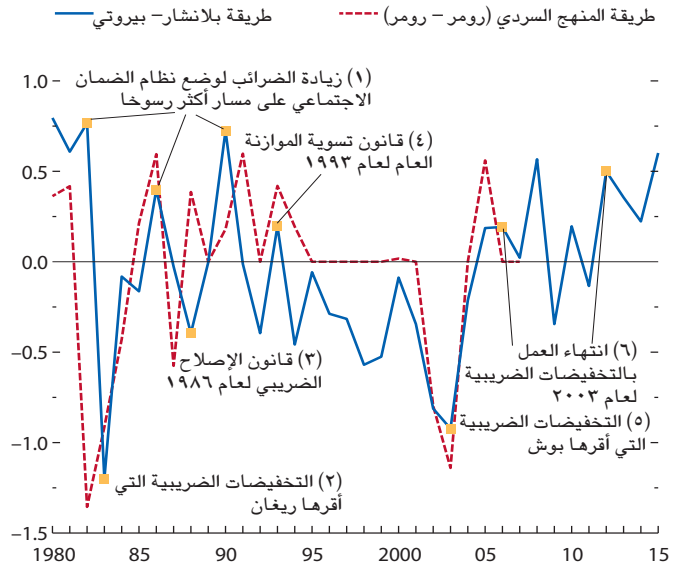
تتحرك السياسة النقدية لمواجهة آثار صدمة المالية العامة على الطلب والأسعار. لكن عندما تكون السياسة النقدية مقيدة بالنطاق الأدنى الفعلي، يزداد الأثر المحلي والتداعيات. فعلى سبيل المثال، إذا لم ترتفع أسعار الفائدة الاسمية في بلد المصدر لمواجهة ارتفاع معدل التضخم المتوقع بعد صدمة مالية توسعية، تنخفض أسعار الفائدة الحقيقية، مما يؤدي إلى إزاحة الطلب المحلي وارتفاع حجم المضاعف (Blanchard, Erceg, and Lindé 2016).<sup>11</sup> وفي هذه الحالة، قد يؤدي انخفاض سعر الفائدة الحقيقي في بلد المصدر إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي، مما يؤدي إلى تغيير اتجاه الأثر الناتج عن تحويل اتجاه الإنفاق. وعندما تكون السياسة النقدية عند النطاق الأدنى الفعلي في البلد المستقبلي، لن يكون لها دور يُذكر في تخفيف أثر الصدمة الخارجية.

وإلى جانب العوامل السائدة، يمكن أيضاً أن تؤثر الخصائص المؤسسية أو الهيكلية مثل نظام سعر الصرف على انتقال آثار صدمات المالية العامة وبالتالي على حجم التداعيات. فمن ناحية، تتوقع معظم الأطر النظرية أن يؤدي عدم مرونة سعر الصرف الاسمي إلى تأخير تكيف سعر الصرف الحقيقي مع صدمة المالية العامة، مما يحد من أثر تحويل اتجاه الإنفاق ويحد بالتالي من حجم التداعيات. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي ربط العملة إلى تعزيز تحويل الإنفاق بين بلد المصدر والبلد المستقبلي — على سبيل المثال، عن طريق الحد من التقلبات المتوقعة في سعر الصرف وتكاليف المعاملات عبر الحدود، وهو ما يفيد في إقامة العلاقات التجارية (Klein and Shambaugh 2006؛ و Qureshi and Tsangarides 2010؛ و Aglietta and Brand 2013) — وربما إلى زيادة التداعيات. وقد يكون ذلك في غاية الأهمية في اتحادات العملة، حيث يمكن أن يؤدي التكامل الاقتصادي والمؤسسي طويل الأمد واستخدام عملة مشتركة إلى تعزيز التجارة (Rose and van Wincoop 2001؛ و Berger and Nitsch 2008). ويؤثر نظام سعر الصرف أيضاً على انتقال آثار صدمات المالية العامة من خلال القناة المالية. فعلى سبيل المثال، في ظل نظم سعر الصرف المرنة، يمكن الحد من تداعيات الصدمة المالية التوسعية إذا أدى عدم الاتساق في قيم عملات الميزانيات العمومية للأسر والشركات في البلد المستقبلي إلى جعل تأثير انخفاض سعر الصرف انكماشياً. وفي النهاية فإن تحديد أي من هذه الاعتبارات يؤخذ في الحسبان يطرح سؤالاً تجريبياً.

<sup>11</sup> تصلح هذه الرؤية في حالة الصدمات الانكماشية والتوسعية على السواء. فأسعار الفائدة المنخفضة تحول دون قيام البنك المركزي لمواجهة صدمة انكماشية عن طريق زيادة تخفيض أسعار الفائدة، بينما في حالة الصدمة التوسعية، فيمكن استيعابها بالكامل إذا كان البنك المركزي يهدف إلى اتخاذ موقف أكثر تيسيراً مما هو ممكن؛ وفي الحالتين، يتم تضخيم التداعيات.

بلد المصدّر والبلد المستقبل.<sup>١٣</sup> وتقوم مواصفة السيناريو الأساسي بتحديد تأثير العوامل المؤثرة على ديناميكية الناتج العادية على المدى القصير في البلد المستقبل، مثل معدلات النمو السابقة وتطورات الطلب الخارجي. ويتم تقدير المواصفة باستخدام بيانات ربع سنوية من الربع الأول من عام ٢٠٠٠ إلى الربع الثاني من عام ٢٠١٦، وتمثل العينة التي تضم ٥٥ اقتصادا متقدما وصاعدا حوالي ٨٥٪ من الناتج العالمي. ومن ثم فإن التقدير باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية يوفر تقديرات لحجم التداعيات في بلد "عادي" في العينة.<sup>١٤</sup> وبالنسبة للتقدير باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، يتم التعبير عن حجم الصدمات كنسبة من ناتج البلدان المستقبلية وذلك لتيسير التجميع عبر بلدان المصدّر. ولتسهيل تفسير الحجم الاقتصادي، تُعرض النتائج مع تطبيع بيانات الصدمات باستخدام متوسط التغير في وضع المالية العامة بنسبة ١٪ من إجمالي الناتج المحلي عبر بلدان المصدّر (راجع التفاصيل في المرفق ٤-٢، الذي يبين كيف يتم تعديل مقياس نتائج السلاسل الزمنية المقطعية باستخدام مستويات إجمالي الناتج المحلي النسبية والروابط التجارية).

### الشكل البياني ٤-٣: تتبع الصدمات الضريبية في الولايات المتحدة (من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: دراسة (Romer and Romer (2010): وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

### التداعيات على النشاط الاقتصادي

تشير النتائج إلى وجود آثار كبيرة لانتقال تداعيات سياسة المالية العامة، وخاصة الإنفاق الحكومي. ويبين الشكل البياني ٤-٤ الاستجابة المقدرّة إزاء صدمة المالية العامة الخارجية التي يتعرض لها الناتج في بلد عادي مستقبل للصدمة خلال ثمانية أرباع سنة. ويتم إنشاء صدمة رصيد المالية العامة — التي يشار إليها فيما بعد بالصدمة المالية الكلية — على أساس حجم صدمة الإنفاق الحكومي مطروح منه حجم صدمة الإيرادات الضريبية، بحيث يؤدي وقوع صدمة موجبة إلى انخفاض رصيد المالية العامة في بلد المصدّر (أي زيادة العجز). ويؤدي وقوع صدمة مالية كلية إلى زيادة الناتج في البلد المستقبل على الفور، ليصل إلى ذروة في الربع الثالث تقريبا بعد الصدمة قبل أن يبدأ في التراجع (الشكل البياني ٤-٤، اللوحة ١). وتبين تقديرات أدوات مالية محددة أن تداعيات صدمة الإنفاق الحكومي

<sup>١٣</sup> يعد استخدام الروابط التجارية في إعطاء وزن للصدمة عاملا أساسيا في الحصول على صدمات مالية خارجية خاصة بكل بلد، لكنه لا يحول دون حدوث تداعيات من خلال قنوات أخرى بخلاف قناة التجارة نظرا لأن التقديرات ترصد استجابة الناتج المحلي الإجمالي في البلد المستقبل بشكل عام بغض النظر عن القناة التي تنتقل من خلالها الآثار ومن المهم تجميع الصدمات من العديد من بلدان المصدّر لاستخدام التباين الناشئ من مصادر مختلفة، نظرا لاختلاف أنماط التجارة. وعلى سبيل التحديد، يمكن أن يكون لبعض بلدان المصدّر — مثل الولايات المتحدة — تأثير عالمي، في حين يكون تأثير بلدان أخرى إقليميا أكثر منه عالميا؛ فعلى سبيل المثال نجد أن الشركاء التجاريين لألمانيا وفرنسا أكثر تركزا في أوروبا.

<sup>١٤</sup> يتم عرض مزيد من التفاصيل حول البيانات والمنهجية التجريبية في المرفقين ٤-١ و ٤-٢، على الترتيب، وكذلك في دراسة Blagrove and others (2005)، قيد الإصدار.

عقب توصيات لجنة غرينسبان بدعم تمويل نظام الضمان الاجتماعي (الشكل البياني ٤-٣).<sup>١١</sup>

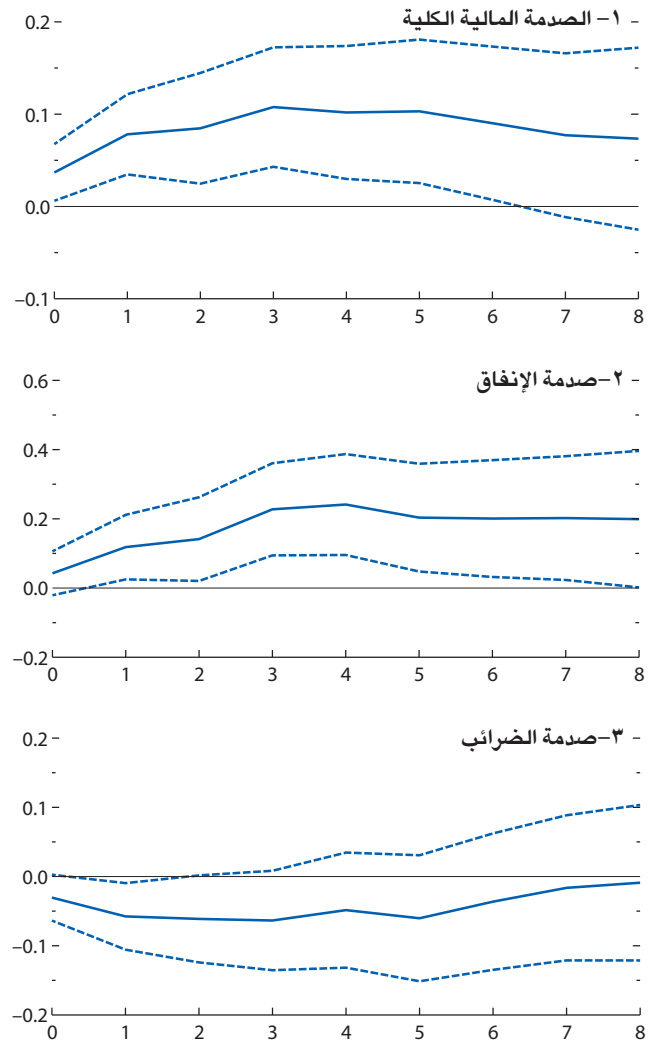
وتؤدي الصدمات الهيكلية أيضا إلى تأثير محلي ذو دلالة إحصائية واقتصادية. فوفقا لنظرية كينز التقليدية والدراسات التجريبية السابقة التي تستخدم منهجية مماثلة، غالبا ما تكون تقديرات حجم المضاعفات المحلية باستخدام الصدمات الهيكلية أكبر في حالة أدوات الإنفاق (أكبر قليلا من واحد صحيح) مقارنة بالأدوات الضريبية (أقل قليلا من واحد صحيح). ويلاحظ وجود بعض الاختلافات في حجم مضاعفات الضرائب المحلية عبر بلدان المصدّر الخمسة، حيث يزيد حجم المضاعف في الولايات المتحدة عن حجم المضاعفات لدى أقرانها في أوروبا أو اليابان، مما قد يعكس اختلاف الهياكل الضريبية والأدوات الضريبية المستخدمة (Blagrove and others، قيد الإصدار).

ويتم تقدير حجم تداعيات صدمات المالية العامة باستخدام طريقة التوقعات المحلية.<sup>١٢</sup> وتقوم مواصفة الاقتصاد القياسي بربط نتيجة اقتصادية معينة في البلد المستقبل، مثل مستوى الناتج، بصدمة مالية منتقلة من بلدان المصدّر الخمسة — يتم إنشاؤها بتجميع الصدمات من بلدان المصدّر وترجيحها بأوزان حسب قوة الروابط التجارية بين

<sup>١١</sup> راجع دراسة Blagrove and others (قيد الإصدار) للاطلاع على مزيد من الأمثلة.

<sup>١٢</sup> راجع دراسة (Jordà (2005).

## الشكل البياني ٤-٤: استجابات الناتج الديناميكية في البلدان المستقبلية إزاء صدمات المالية العامة (الأثر على مستوى الناتج، %: أرباع السنوات على المحور السيني)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشير  $t = 0$  إلى ربع السنة الذي وقعت فيه الصدمة. وتشير الخطوط المتصلة إلى التقديرات بالنقاط، أما الخطوط المتقطعة فتشير إلى نطاقات ثقة نسبتها ٩٠٪. ويتم تطبيق بيانات الصدمات باستخدام متوسط ١٪ من إجمالي الناتج المحلي عبر بلدان المصدر.

مضاعفات الضرائب المحلية — كما ورد آنفاً. وتحول قيود البيانات دون إجراء دراسة تجريبية أكثر تفصيلاً لتداعيات أدوات إنفاق أو ضرائب محددة، مثل الاستهلاك أو الاستثمار الحكومي — وهي مسألة يتم تقييمها في أجزاء لاحقة من هذا الفصل عن طريق عمليات المحاكاة القائمة على نماذج. وهذه التداعيات ذات أهمية اقتصادية تتماشى مع تقديرات سابقة. فعلى سبيل المثال، يؤدي وقوع صدمة مالية كلية بنسبة ١٪ من إجمالي الناتج المحلي في اقتصاد متقدم رئيسي عادي إلى زيادة الناتج في بلد مستقبل عادي بنحو ٠,٠٨٪ خلال العام الأول. وفي حالة زيادة الإنفاق الحكومي بنفس الحجم، فإن متوسط تأثير التداعيات في البلدان المستقبلية يزيد إلى ٠,١٥٪ خلال العام الأول؛ أما في حالة زيادة الضرائب بنفس الحجم، ينخفض الناتج بنحو ٠,٠٥٪ (الشكل البياني ٤-٥). وكما هو متوقع، يكون حجم تداعيات صدمات المالية العامة أقل بكثير من حجم مضاعفات المالية العامة المحلية في بلدان المصدر، لكنها تظل مهمة<sup>١٦</sup>. كذلك فإن حجم هذه المضاعفات هو نفس الحجم الذي توصلت إليه دراسات سابقة — على سبيل المثال، دراسة Beetsma, Klaassen, and Wieland (2006) — رغم الاختلافات في عينات البلدان والعينات الزمنية، ورغم أن تقدير حجم الصدمات يؤدي إلى صعوبة إجراء مقارنة مباشرة<sup>١٧</sup>. ورغم أن تقديرات حجم التداعيات في هذا القسم هي عبارة عن متوسطات في مختلف الأوضاع الاقتصادية وأوضاع السياسات، يبين تحليل لاحق أيضاً أنه يوجد فرق كبير بين التقديرات في الأوقات العادية والتقديرات في أوقات التراخي الاقتصادي، على سبيل المثال.

ويؤكد إجراء تحليل إضافي لمكونات الناتج في البلد المستقبل على أهمية التجارة في انتقال آثار صدمات المالية العامة (الشكل البياني ٤-٦)، وهو ما يتسق مع الإطار المفاهيمي المبين أعلاه. وعلى سبيل التحديد، تشير التقديرات إلى أن حدوث صدمة موجبة في المالية العامة في الخارج يؤدي إلى زيادة الصادرات الثنائية من البلد المستقبل إلى بلدان المصدر. ومع زيادة الطلب على الصادرات، تقوم الشركات بزيادة استثماراتها لبناء القدرات الإنتاجية، مما يولد أثر غير مباشر على الاستثمار في البلد المستقبل، بينما يبدو أن التأثير على الاستهلاك لا يذكر. وتؤدي زيادة الصادرات والاستثمارات إلى زيادة الواردات، والتي يأتي بعضها من بلدان المصدر. لكن مع زيادة الواردات الثنائية بقدر أقل بكثير مقارنة بزيادة الصادرات الثنائية، يتحسن

كما ورد آنفاً، ينتج عن صدمات المالية العامة التي يتناولها هذا الفصل مضاعفات إنفاق محلية أكبر قليلاً من واحد صحيح ومضاعفات ضرائب أقل قليلاً من واحد صحيح، في المتوسط، عبر بلدان المصدر.

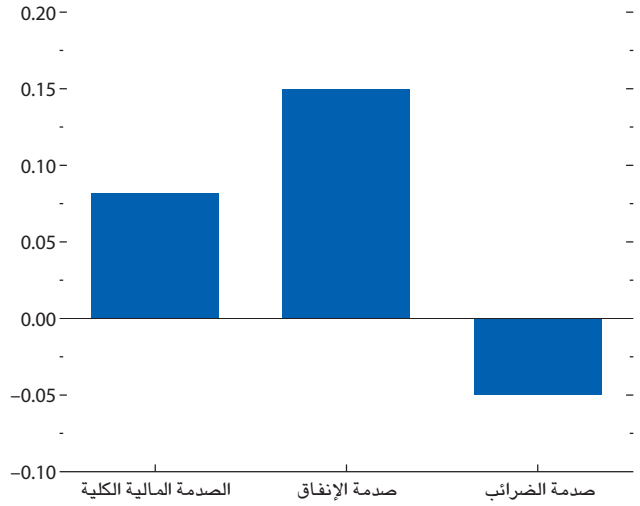
<sup>١٧</sup> تخلص دراسة Beetsma and others (2006) إلى أن حدوث صدمة إنفاق حكومي بنسبة ١٪ من إجمالي الناتج المحلي في ألمانيا (فرنسا) يؤدي إلى استجابة إجمالي الناتج المحلي في أوروبا بنحو ٠,١٤٪ (٠,٠٨٪) بعد عامين. وفي حالة حدوث صدمة ضرائب، تبلغ التداعيات حوالي -٠,٠٥٪ (-٠,٠٣٪). وبالمقارنة مع تقديرات الدراسات التي تعبر عن الصدمات بوحدات من إجمالي الناتج المحلي في البلد المستقبل (Auerbach and Gorodnichenko 2013؛ و Goujard 2017)، نجد أن هذه التقديرات تشبهها إلى حد كبير. وتحتوي دراسة Blagrove and others، قيد الإصدار، على مقارنة تفصيلية مع الدراسات الاقتصادية.

تكون أكبر، وأكثر استمرارية، وتقديراتها أدق مقارنة بتداعيات صدمة ضريبية لها نفس الحجم (الشكل البياني ٤-٤، اللوحتان ٢ و٣).<sup>١٥</sup> ويتسق ذلك مع الأدلة التي تشير إلى ارتفاع حجم مضاعفات الإنفاق المحلية مقارنة بحجم

<sup>١٥</sup> من المفترض أن تكون هذه الآثار متماثلة أثناء فترات التوسع والتشفير المالي — غير أن تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لا يستطيع فصل مكونات عدم التماثل المحتمل نتيجة اختلاف إجراءات السياسة.

## الفصل ٤ آثار سياسة المالية العامة العابرة للحدود: هل لا تزال مؤثرة؟

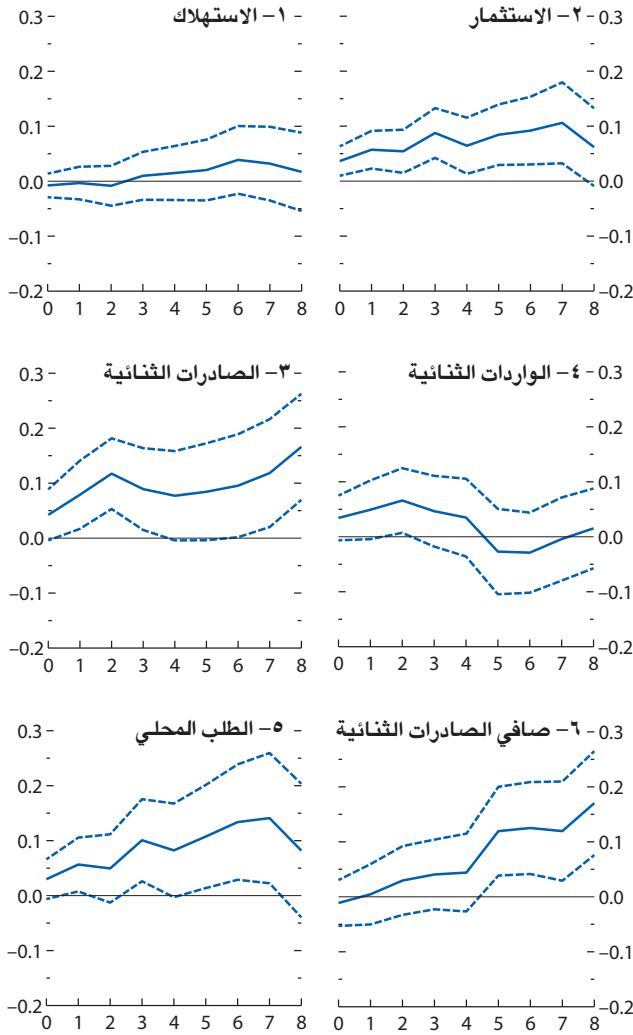
### الشكل البياني ٤-٥: تداعيات صدمات المالية العامة على الناتج في البلدان المستقبلية (متوسط التأثير لسنة واحدة على الناتج، %)



المصدر: حسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: يتم تطبيق بيانات الصدمات باستخدام متوسط ١٪ من إجمالي الناتج المحلي عبر بلدان المصدر.

### الشكل البياني ٤-٦: استجابات مكونات الناتج الديناميكية في البلدان المستقبلية إزاء صدمات المالية العامة

(% من الناتج، أرباع السنوات على المحور السيني)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشير t=0 إلى ربيع السنة التي وقعت فيها الصدمة. تشير الخطوط المتصلة إلى التقديرات بالنقاط أما الخطوط المتقطعة فتشير إلى نطاقات ثقة نسبتها ٩٠٪. ويعرض الشكل الاستجابات إزاء صدمة مالية كلية. ويتم تطبيق بيانات الصدمات باستخدام متوسط ١٪ من إجمالي الناتج المحلي عبر بلدان المصدر.

### التداعيات في ظل الأوضاع الاقتصادية وأوضاع السياسات المختلفة

يمكن أن يتأثر حجم تداعيات سياسة المالية العامة بالدورة الاقتصادية وأوضاع السياسة النقدية في بلدان المصدر والبلدان المستقبلية على السواء وأيضاً بنظام سعر الصرف الثنائي. وكما ورد آنفاً في الإطار المفاهيمي، من المتوقع أن تؤثر هذه العوامل على التأثير المحلي لصدمة المالية العامة — إذا كانت تخص بلد المصدر — وعلى

الميزان التجاري للبلد المستقبل مع بلدان المصدر بعد وقوع صدمة المالية العامة.

وتكون التقديرات التجريبية لحجم التداعيات ثابتة إزاء المواصفات البديلة واستراتيجيات تقدير حجم الصدمات. فعلى سبيل المثال، لا تتغير نتائج السيناريو الأساسي كثيراً مع إدراج متغيرات ضابطة إضافية (على سبيل المثال، سعر الفائدة قصيرة الأجل، وفجوة الناتج، ومعدل البطالة، وموقف المالية العامة في البلد المستقبل).<sup>١٨</sup> وتتشابه التقديرات أيضاً — وإن كانت تزيد قليلاً — باستخدام منهجية تقدير الانحدار الذاتي لمتجهات السلاسل الزمنية المقطعية التي تأخذ في الحسبان الآثار المرتدة المحتملة لأسعار الصرف وأسعار الفائدة على الناتج. وإلى جانب ذلك فإن التقدير باستخدام صدمات مالية مماثلة يمكن الحصول عليها من استراتيجيات تقدير بديلة — وتحديدًا أخطاء التنبؤ والمنهج السردى — يسفر أيضاً عن تداعيات ذات تقديرات مماثلة في الحجم والديناميكية. ومن شأن ذلك أن يبعث على الطمأنينة إلى عدم تأثر نتائج السيناريو الأساسي بمنهجية الانحدار الذاتي للمتجهات الهيكلية لتقدير حجم الصدمات المالية.<sup>١٩</sup> ويحتوي المرفق ٤-٣ على مزيد من التفاصيل بشأن اختبارات الثبات.

<sup>١٨</sup> يمكن الاطلاع على اختبارات الثبات هذه في دراسة Blagrove and others (قيد الإصدار).

<sup>١٩</sup> يتم إنشاء أخطاء التنبؤ على أساس الفرق بين القيم الفعلية والمتوقعة لتغير المالية العامة ذي الصلة (الإنفاق أو الإيرادات الضريبية). وتقدر الصدمات القائمة على أخطاء التنبؤ على أساس القيم المتبقية من انحدار أخطاء التنبؤ بالإنفاق أو الضرائب على أخطاء التنبؤ بإجمالي الناتج المحلي ومتغيرات الاقتصاد الكلي المتأخرة.

انتقال آثار هذه الصدمات عبر الحدود. وبوجه عام، من المتوقع أن يؤدي حدوث تأثير أكبر في بلد المصدر إلى حدوث تداعيات أكبر.

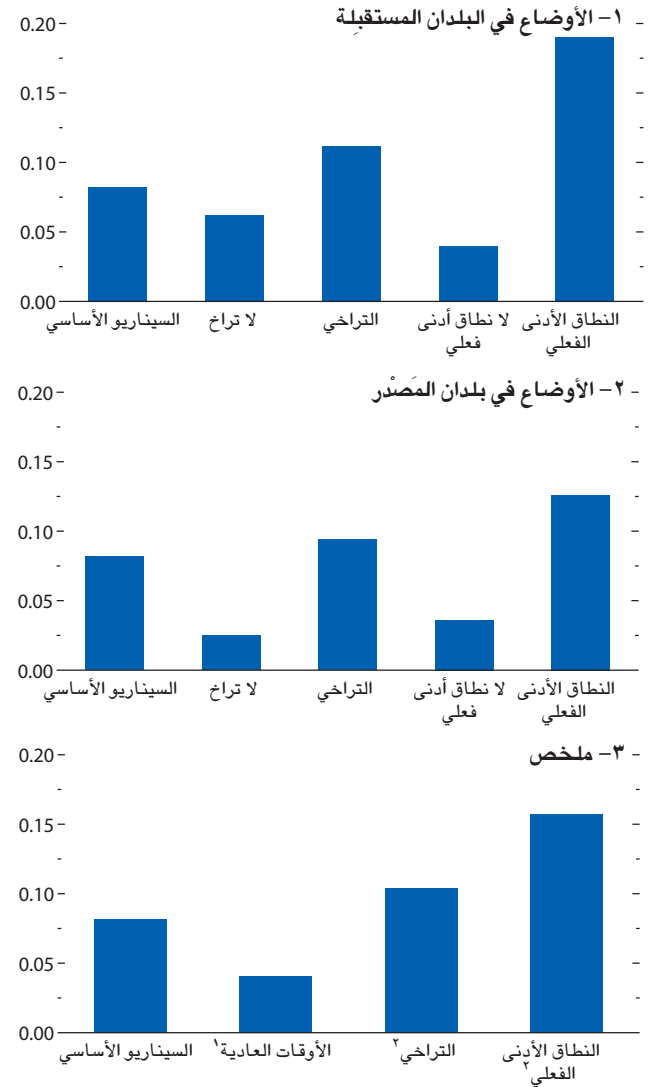
### الوضع الدوري وقيود السياسة النقدية

لاختبار كيف تؤثر الأوضاع الدورية والسياسة النقدية على تأثير صدمات المالية العامة، يتم توسيع إطار الاقتصاد القياسي للسيناريو الأساسي ليشمل احتمال الاعتماد على النظام (راجع المرفق ٤-٢ للاطلاع على التفاصيل). وتستند تعاريف النظم إلى فجوة الناتج أو مستوى سعر الفائدة قصيرة الأجل السائد سواء في بلدان المصدر أو البلدان المستقبلة. وعلى سبيل التحديد، يفترض أن الفجوة السالبة في الناتج تمثل التراخي الاقتصادي، وأن سعر الفائدة قصيرة الأجل دون المئين الخامس والعشرين في التوزيع القطري المقارن ذي الصلة يمثل متغير بديل للسياسة النقدية المقيدة بالنطاق الأدنى الفعلي.<sup>٢٠</sup> وتكون النتائج ثابتة إزاء استخدام تعاريف بديلة للتراخي الاقتصادي، بما في ذلك فجوة البطالة أو احتمال التحول الاقتصادي السلس كما ورد في دراسة (Auerbach and Gorodnichenko 2013). وفي حالة النطاق الأدنى الفعلي، تكون النتائج ثابتة أيضا إزاء استخدام مستوى حدي مطلق لسعر الفائدة يكون مشترك بين كافة البلدان. ووفقا للنظرية والنتائج التجريبية في الدراسات المتعلقة بالمضاعفات المحلية، تشير التقديرات إلى أن حجم التداعيات يكون أكبر أثناء فترات التراخي الاقتصادي مقارنة بالأوقات العادية. فعلى سبيل المثال، إذا كان البلد المستقبلي يشهد تراخيا في نشاطه الاقتصادي عند وقوع صدمة مالية عالمية الخارجية، سوف يرتفع الناتج لديه بنسبة ٠,١١٪ خلال العام الأول لمواجهة صدمة مالية كلية بنسبة ١٪ من إجمالي الناتج المحلي في اقتصاد متقدم رئيسي عادي. وفي المقابل، ستخفض الاستجابة إزاء نفس الصدمة إلى النصف تقريبا — لتصل إلى ٠,٠٦٪ — إذا لم يكن هناك تراخ اقتصادي (الشكل البياني ٤-٧، اللوحة ١). ويلاحظ تباين الآثار أيضا إذا كان هناك تراخ في اقتصاد المصدر وإذا لم يكن الحال كذلك — حيث تتباين التقديرات بين ٠,٠٩٪ و ٠,٠٣٪، على الترتيب (الشكل البياني ٤-٧، اللوحة ٢).

ويمكن أن تكون التداعيات أكبر من ذلك عندما تكون السياسة النقدية مقيدة بالنطاق الأدنى الفعلي، سواء في بلد المصدر أو البلد المستقبلي (الشكل البياني ٤-٧، اللوحان ١ و٢). فعلى سبيل المثال، إذا وقعت صدمة مالية كلية بنسبة ١٪ من إجمالي الناتج المحلي في اقتصاد متقدم رئيسي عادي، يمكن أن تكون استجابة الناتج في البلد المستقبلي أكبر بما يتجاوز أربعة أضعاف عندما يكون سعر الفائدة لديه أقل بكثير مقارنة بالأوقات العادية.<sup>٢١</sup> ولقيود السياسة النقدية

<sup>٢٠</sup> يتم استخدام توزيعات منفصلة للاقتصادات المتقدمة والصاعدة. <sup>٢١</sup> تمتد هذه النتائج — في جالتي التراخي الاقتصادي والنطاق الأدنى الفعلي سواء في بلدان المصدر أو البلدان المستقبلة — لتشمل البيانات المفصلة لصدات الإنفاق والضرائب (راجع دراسة Blagrove and others، قيد الإصدار، للاطلاع على مزيد من التفاصيل).

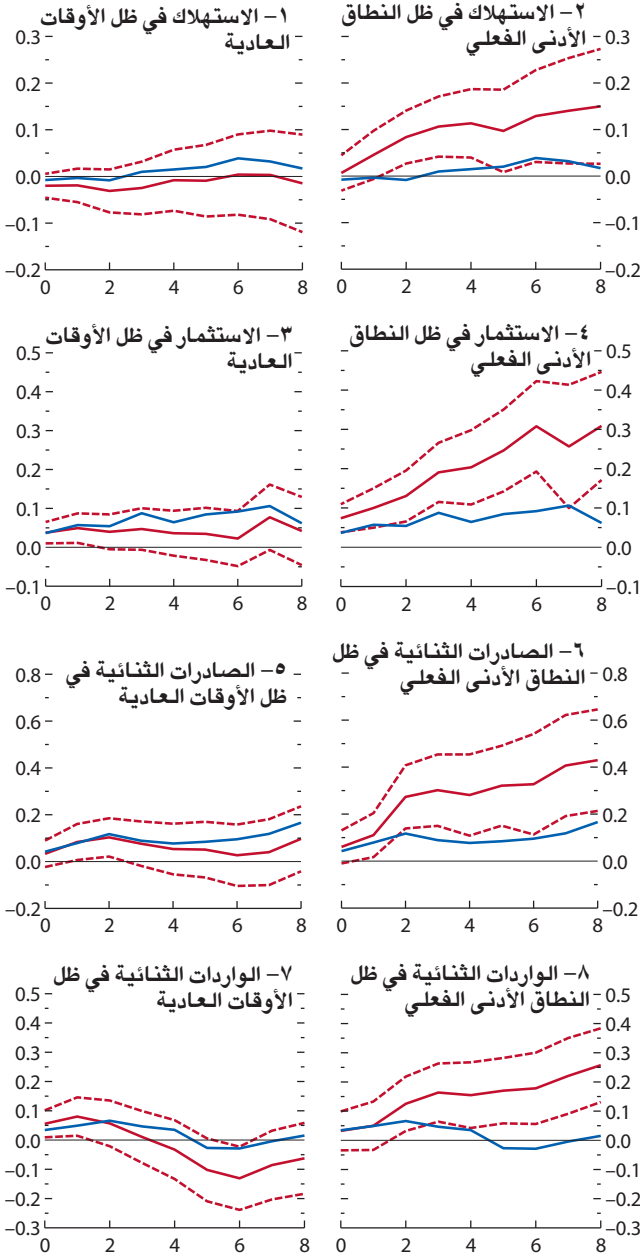
### الشكل البياني ٤-٧: التداعيات في ظل مختلف الأوضاع الاقتصادية وأوضاع السياسات (متوسط التأثير لسنة واحدة على الناتج، ٪)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرف التراخي بأنه فجوة في الناتج أقل من الصفر؛ والنطاق الأدنى الفعلي يوافق أسعار الفائدة قصيرة الأجل في أقل ٢٥٪ من التوزيع التاريخي عبر البلدان. ويعرض الشكل الاستجابات إزاء صدمة مالية كلية. ويتم تطبيق بيانات الصدمات باستخدام متوسط ١٪ من إجمالي الناتج المحلي عبر بلدان المصدر. <sup>١</sup> الأوقات العادية تشير إلى متوسط بلا تراخ ولا نطاق أدنى فعلي في كل من بلدان المصدر والبلدان المستقبلة. <sup>٢</sup> متوسط التقديرات للأوضاع في بلدان المصدر والأوضاع في البلدان المستقبلة.

## الفصل ٤ آثار سياسة المالية العامة العابرة للحدود: هل لا تزال مؤثرة؟

### الشكل البياني ٤-٨: استجابات مكونات الناتج الديناميكية في البلدان المستقبلية في ظل الأوقات العادية والنطاق الأدنى الفعلي في البلدان المستقبلية (% من الناتج: أربع السنوات على المحور السيني)



في بلدان المصدر أثر مماثل على التداعيات، حيث يمكنها تضخيم التأثير المحلي لصدمة المالية العامة. ورغم أن لكل من التراخي الاقتصادي والنطاق الأدنى الفعلي آلية مختلفة لتضخيم التداعيات، فغالباً ما يصعب التمييز بوضوح بين الحالتين في التقدير التجريبي حيث يمكن حدوثهما في آن واحد في الواقع العملي، كما حدث في السنوات الأخيرة.<sup>٢٢</sup> وينبغي التحسب لهذه المسألة عند تفسير النتائج.

إن استجابة مكونات إجمالي الناتج المحلي في ظل قيود السياسة النقدية تتيح مزيداً من الرؤى حول كيفية انتقال آثار صدمة المالية العامة إلى البلدان المستقبلية (الشكل البياني ٤-٨). فعند مواجهة آثار صدمة مالية موجبة منتقلة من الخارج، تكون استجابة الاستهلاك — وخاصة الاستثمار — في البلد المستقبل أقوى بكثير عندما يكون أسعار الفائدة الاسمية المحلية قريبة من النطاق الأدنى الفعلي، مما يعكس على الأرجح انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية نتيجة ارتفاع معدل التضخم المتوقع. ويتسق ذلك مع النتائج المستخلصة من النماذج النظرية (راجع القسم الخاص بالعوامل المؤثرة على انتقال الآثار) وتؤكد أيضاً النتائج المستخلصة من عمليات المحاكاة القائمة على نماذج في القسم التالي. كذلك تكون استجابة الصادرات إلى بلدان المصدر واستجابة الواردات من هذه البلدان أقوى عندما تستوعب السياسة النقدية صدمة المالية العامة، بما يتماشى مع الاستجابة المحلية للاستثمار.

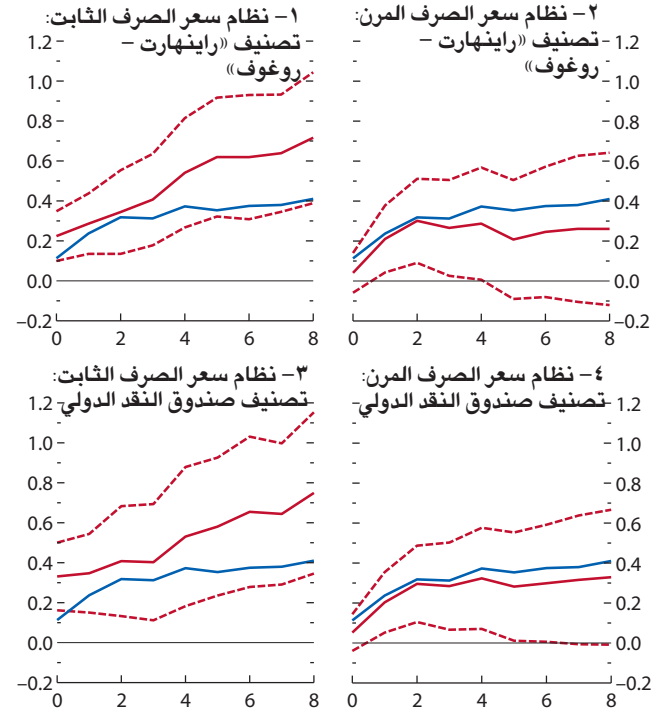
### نظام سعر الصرف

كما يرد في القسم الخاص بالعوامل المؤثرة على انتقال الآثار، يمكن أن يؤثر نظام سعر الصرف أيضاً على تأثير حجم تداعيات المالية العامة. ولتحقق من هذه المسألة، يعرض هذا القسم تحليلاً لما إذا كان تأثير صدمة المالية العامة في الولايات المتحدة يختلف بين البلدان المستقبلية التي تطبق نظام سعر صرف ثابت وتلك التي تطبق نظام سعر صرف مرن مقابل الدولار الأمريكي. فالولايات المتحدة — من خلال عملتها العالمية وأهميتها التجارية المؤثرة على النظام — تعد أحد بلدان المصدر الملائمة لهذه الدراسة. فالبلدان لا ترتبط عملاتها عادة بالجنيه الاسترليني أو الين الياباني. وفي حالة اليورو، غالباً ما تتركز الأهمية التجارية لألمانيا وفرنسا داخل أوروبا، حيث تكون معظم بلدان العينة إما أعضاء في منطقة اليورو أو ترتبط عملاتها باليورو، مما لا

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الأوقات العادية تشير إلى عدم وجود نطاق أدنى فعلي. تشير t=0 إلى ربع السنة الذي وقعت فيه الصدمة. تشير الخطوط الحمراء المتصلة إلى التقديرات بالنقاط في ظل مختلف الأوضاع، أما الخطوط الحمراء المتقطعة فتشير إلى نطاقات ثقة نسبتها ٩٠٪. وتشير الخطوط الزرقاء المتصلة إلى الاستجابة غير المشروطة. والنطاق الأدنى الفعلي يوافق أسعار الفائدة قصيرة الأجل في أقل ٢٥٪ من التوزيع التاريخي عبر البلدان. ويعرض الشكل الاستجابات إزاء صدمة مالية كلية. ويتم تطبيق بيانات الصدمات باستخدام متوسط ١٪ من إجمالي الناتج المحلي عبر بلدان المصدر.

في عينة ما بعد عام ٢٠٠٠ التي تتناولها هذه الدراسة التجريبية، يندرج حوالي ٢٦٪ من مشاهدات أربع السنوات-البلدان تحت تعريف «النطاق الأدنى الفعلي»، وتتراجم ثلاثة أرباعها مع التراخي الاقتصادي. وبالمثل، يندرج حوالي ٥٥٪ من المشاهدات تحت تعريف «التراخي الاقتصادي»، ويتراجم ٣٥٪ منها مع النطاق الأدنى الفعلي. وعلى سبيل المثال، شهدت عدة اقتصادات متقدمة تراخياً اقتصادياً كبيراً وأسعاراً فائدة منخفضة جداً عقب الأزمة المالية العالمية. وشهدت اليابان، تحديداً، تراخياً اقتصادياً ونطاقاً أدنى فعلي في ٨٤٪ من المشاهدات خلال فترة العينة.

## الشكل البياني ٤-٩: استجابات الناتج الديناميكية في البلدان المستقبلية إزاء صدمة الإنفاق في الولايات المتحدة في ظل مختلف نظم سعر الصرف (التأثير على الناتج، %، أرباع السنوات على المحور السيني)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشير  $t = 0$  إلى ربع السنة الذي وقعت فيه الصدمة. تشير الخطوط الحمراء المتصلة إلى التقديرات بالنقاط حسب نظام سعر الصرف، أما الخطوط الحمراء المتقطعة فتشير إلى نطاقات ثقة نسبتها ٩٠٪. وتشير الخطوط الزرقاء المتصلة إلى التقديرات غير المشروطة. ويتم تطبيع بيانات الصدمات باستخدام متوسط ١٪ من إجمالي الناتج المحلي عبر بلدان المصدر. (لاحظ أن هذا يمثل صدمة تقل عن ١٪ من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة).

يسمح باختلاف البيانات بالقدر الكافي لتقدير الأثر في حالة البلدان التي تطبق نظم سعر صرف مرنة.

ويتم تعديل الإطار التجريبي مرة أخرى ليشمل اعتماد صدمة المالية العامة على النظام — والتي لا تنشأ الآن إلا في الولايات المتحدة — حيث يستند تعريف النظام إلى ترتيبات سعر الصرف الثنائي السائد بين الولايات المتحدة والبلد المستقبلي في فترة معينة. وعلى سبيل التحديد، يُعرّف نظام سعر الصرف «الثابت» بأنه يشمل الربط بحكم الواقع أو الربط الزاحف، ويصنف باستخدام طريقتين بديلتين: (١) الطريقة الواردة في دراسة (Reinhart and Rogoff (2004)، والتي تم تحديثها في دراسة (Ilzetzki, Reinhart, and Rogoff (2017a، (2017b) — ويطلق عليها فيما بعد تصنيف «راينهارت-روغوف»؛ و(٢) الطريقة الواردة في التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف الصادر عن صندوق النقد الدولي

(تصنيف «صندوق النقد الدولي»)<sup>٢٣</sup>. ويحتوي المرفق ٤-١ على مزيد من التفاصيل.

تشير الأدلة إلى أن صدمة الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة تولد تأثيرات أقوى وأطول أمداً تنتقل إلى البلدان التي ترتبط أسعار صرف عملاتها بالدولار الأمريكي مقارنة بالبلدان التي تطبق أسعار صرف أكثر مرونة (الشكل البياني ٤-٩). وهذا هو الحال بغض النظر عن تصنيف نظام الصرف الذي يتم استخدامه. والفرق في استجابات الناتج بين نظامي سعر الصرف الثابت والمرن ذو دلالة إحصائية فورية وفقاً للتصنيفين وكذلك خلال العام الثاني وفقاً لتصنيف «راينهارت-روغوف». وفي الوقت نفسه، لا يلاحظ وجود فرق في التداخيات بين نظامي سعر الصرف الثابت والمرن نتيجة وقوع صدمة مالية كلية أو صدمة ضريبية (غير معروضة). وإذا سلمنا بهذه النتيجة، فإنها تشير على ما يبدو إلى التأثير الضعيف نسبياً لتحويل اتجاه الإنفاق على انتقال صدمات الإنفاق. وقد يبين هذا الضعف، في جزء كبير من العينة، أن السياسة النقدية الأمريكية كانت مقيدة بالنطاق الأدنى الفعلي، مما حد من تحركات سعر الفائدة وبالتالي سعر الصرف. وهناك احتمال آخر وهو، كما ورد آنفاً، أن التكامل التجاري قد يكون أقوى في ظل نظم الربط — إلى حد يتجاوز ما يمكن رصده عن طريق النسب البسيطة للواردات المستخدمة في ترجيح أوزان الصدمات.

## انتقال آثار صدمات المالية العامة — التحليل القائم على نماذج

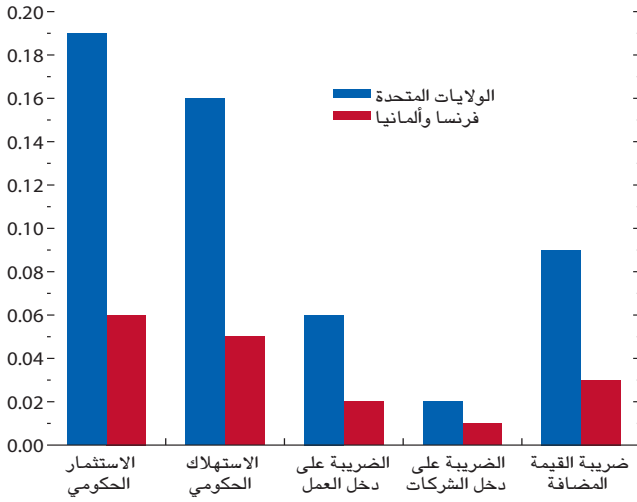
استكمالاً للتحليل التجريبي، يعرض هذا الفصل عمليات محاكاة قائمة على نماذج باستخدام نموذج التوازن العام متعدد المناطق — وهو نموذج مجموعة العشرين الذي وضعه صندوق النقد الدولي. والغرض من عمليات المحاكاة القائمة على نماذج هو أن تكون توضيحية وأن تقدم مزيداً من الرؤى حول كيفية الاقتصاد الكلي مع صدمات المالية العامة — بما في ذلك استجابة أسعار الصرف وأسعار الفائدة — ومزيداً من التفاصيل بشأن تأثير مختلف أدوات المالية العامة. وبوجه عام، تعد عمليات المحاكاة بمثابة اختبارات للتحقق من صحة النتائج التجريبية استناداً إلى النظرية. كما أنها تقدم رؤى حول كيفية انتقال صدمات المالية العامة.<sup>٢٤</sup>

وتتسق النتائج بشكل عام مع النتائج التجريبية الواردة في هذا الفصل: فعمليات المحاكاة تبين أن تداعيات صدمات

<sup>٢٣</sup> في عام ٢٠١٥، على سبيل المثال، أدرج تصنيف «راينهارت-روغوف» عدد أكبر من البلدان المستقبلية ضمن البلدان التي تطبق أسعار صرف «ثابتة» مقارنة بتصنيف صندوق النقد الدولي. ويختلف عدد البلدان التي تطبق أسعار صرف ثابتة بمرور الوقت. وبوجه عام، غالباً ما يكون عدد البلدان التي تطبق نظم أسعار الصرف الثابتة أكبر في السنوات الأولى من فترة العينة.  
<sup>٢٤</sup> تتوافر تفاصيل إضافية عن نموذج مجموعة العشرين في دراسة (Andrle and others (2015).

### الشكل البياني ٤-١٠: تأثير صدمات المالية العامة على إجمالي الناتج المحلي العالمي استنادا إلى أدوات مختلفة

(متوسط التأثير لستينين، %)



المصدر: صندوق النقد الدولي، عمليات المحاكاة القائمة على نموذج مجموعة العشرين (G20MOD). ملحوظة: جميع الصدمات بنسبة ١٪ من إجمالي الناتج المحلي في بلد المصدر، لمدة سنتين.

ضرائب الاستهلاك<sup>٢٧</sup> وإلى جانب ذلك، نظرا لأن قرارات الاستثمار تُخذ عبر أفق تخطيط طويل وقد يكون تعديلها مكلفا (Christiano, Eichenbaum, and Evans 2005)، فإن تأثير التغيير المؤقت في الضريبة على دخل الشركات يكون أقل مقارنة بتأثير التغيير المؤقت في الضريبة على دخل العمل — حيث يؤثر الأخير على الأسر التي تعاني من نقص السيولة، والتي تقوم بتعديل استهلاكها تماما حسب هذا التغيير.

ووفقا للتحليل التجريبي، تبين عمليات المحاكاة القائمة على نماذج أن آثار التداعيات على الناتج يمكن أن تتباين إلى حد كبير، حسب استجابة السياسة النقدية في بلدان المصدر والبلدان المستقبلة على السواء. ويبين الشكل البياني ٤-١١ تأثير نفس صدمتي الإنفاق الحكومي والضرائب المؤقتتين لمدة سنتين في الولايات المتحدة والواردتين في الشكل البياني ٤-١٠ — باستخدام المتوسط بين أدوات الإنفاق والضرائب — على إجمالي الناتج المحلي في البلد المستقبل استنادا إلى افتراضات مختلفة بشأن السياسة النقدية: (١) استجابة قائمة على قواعد في بلدان المصدر والبلدان المستقبلة على السواء، و(٢) تيسير نقدي في الولايات المتحدة خلال أول عامين بعد

<sup>٢٧</sup> في المقابل، عندما تزيد ضرائب الاستهلاك بصورة مؤقتة، يمكن للأسر تجنب بعض الأعباء عن طريق تأجيل الاستهلاك.

المالية العامة المؤقتة يمكن أن تختلف إلى حد كبير تبعاً لاستجابة السياسة النقدية وأدوات المالية العامة المستخدمة. وإلى جانب ذلك، فإن استجابات مكونات إجمالي الناتج المحلي استنادا إلى افتراضات مختلفة بشأن التيسير النقدي تشبه إلى حد كبير الاستجابات المقدرة وفقا للمنهج التجريبي<sup>٢٥</sup>. وفي جميع الحالات، يتم التعبير عن حجم صدمات المالية العامة كنسبة (١٪ عادة) من إجمالي الناتج المحلي لبلد معين من بلدان المصدر — ويختلف ذلك عن كيفية عرض النتائج في القسم التجريبي ويعني، مع ثبات كافة العوامل الأخرى، أن الصدمات الناشئة عن البلدان الأكبر ستؤدي إلى تداعيات أكبر.

### التداعيات على الناتج: أدوات المالية العامة وتيسير السياسة

تؤكد عمليات المحاكاة القائمة على نماذج التداعيات الكبيرة المترتبة على صدمات الإنفاق الحكومي. وعلى سبيل التحديد، تبين هذه العمليات أن صدمات الإنفاق تحدث تداعيات أكبر مقارنة بصدمات الضرائب<sup>٢٦</sup>. ويتطابق ذلك مع النتائج المستمدة من التحليل التجريبي الوارد في هذا الفصل. غير أن النماذج الهيكلية تقدم رؤى حول تأثير أدوات مالية عامة محددة أيضا، كما هو مبين في الشكل البياني ٤-١٠:

- أدوات الإنفاق: تحدث صدمات الاستثمار الحكومي المدرجة في نموذج مجموعة العشرين آثارا محلية وتداعيات أكبر مقارنة بصدمات الاستهلاك الحكومي. وذلك لأن الاستثمار الحكومي يؤدي إلى زيادة مخزون رأس المال العام، والذي يُفترض أن يؤدي إلى زيادة إنتاجية القطاع الخاص، مما يحفز الاستثمار الخاص والطلب على العمالة ويؤدي بالتالي إلى زيادة الأجور ودخل العمل. وفي المقابل، لا يؤثر الاستهلاك الحكومي على إنتاجية القطاع الخاص.
- الأدوات الضريبية: تشير عمليات المحاكاة القائمة على نماذج إلى أن التغيرات المؤقتة في ضرائب الاستهلاك تحدث أكبر قدر من الآثار المحلية والتداعيات مقارنة بكافة الأدوات الضريبية. وخلافا للتخفيضات في الضريبة على دخل العمل أو الضريبة على دخل الشركات، حيث يمكن توفير المنافع، يجب على الأسر زيادة إنفاقها في الفترة الجارية للاستفادة من التخفيض المؤقت في

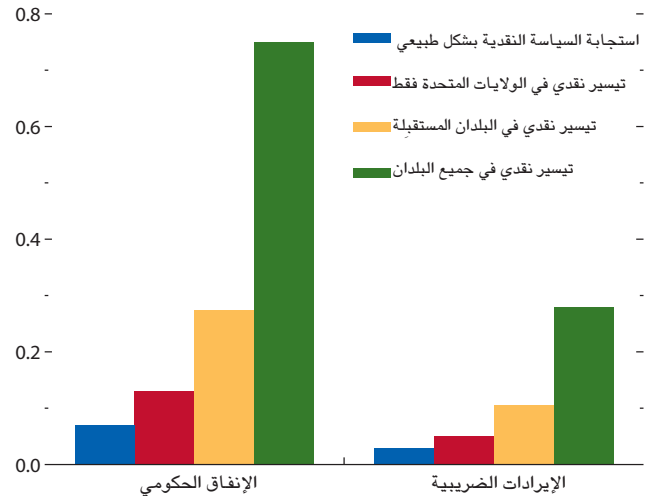
<sup>٢٥</sup> قد تختلف الآثار المحلية والتداعيات المترتبة على صدمات المالية العامة الدائمة عن تلك المترتبة على صدمات المالية العامة المؤقتة، لأسباب منها آثارها على أسعار الفائدة. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي التدابير الدائمة لضبط أوضاع المالية العامة في البلدان الكبيرة إلى تخفيض أسعار الفائدة العالمية، مما يؤدي إلى جذب الاستثمارات وزيادة إجمالي الناتج المحلي على المدى الطويل. ويتناول القسم التالي بعض السيناريوهات الدائمة لإصلاح المالية العامة.

<sup>٢٦</sup> للتبسيط، يتم إجراء التحليل المعروض في هذا القسم عن فرنسا، وألمانيا، والولايات المتحدة؛ والهدف من ذلك هو استخلاص دروس عامة بشأن عدم تجانس التداعيات بين أدوات المالية العامة المختلفة. وتطبيق النتائج المعروضة في هذا القسم بنفس القدر على صدمات المالية العامة في البلدان الأخرى.



## الشكل البياني ٤-١: تداعيات صدمات المالية العامة في الولايات المتحدة في حالة وجود وعدم وجود تيسير نقدي

(متوسط التأثير لسنتين على إجمالي الناتج المحلي في بقية العالم، %)



المصدر: صندوق النقد الدولي، عمليات المحاكاة القائمة على نموذج مجموعة العشرين (G20MOD).

ملحوظة: استجابة السياسة النقدية بشكل طبيعي هي استجابة قائمة على قواعد، في بلدان لا تطبق نظم سعر الصرف الثابت، حيث تستجيب السياسة النقدية إزاء ارتفاع التضخم المتوقع في المستقبل من خلال رفع أسعار الفائدة الاسمية لتخفيض الطلب وإعادة التضخم إلى المستوى المستهدف.

العامة. وتعد تداعيات الدفعة التنشيطية في الولايات المتحدة هي الأوسع نطاقاً على مستوى العالم بسبب حجم الاقتصاد الأمريكي وروابطه التجارية القوية إلى حد ما مع معظم المناطق (الشكل البياني ٤-١). وينتقل الجانب الأكبر من هذه التداعيات من الولايات المتحدة إلى بلدان أمريكا اللاتينية وكندا — فجميعها يسهم بحصة كبيرة في الطلب على الواردات الأمريكية. أما في حالة الصدمات التي تقع في فرنسا وألمانيا، فإن الجانب الأكبر من تداعياتها ينتقل إلى أوروبا، نظراً لعمق التكامل التجاري، لكن هناك قدر قليل نسبياً من هذه التداعيات ينتقل إلى مناطق أخرى. وأخيراً، فإن إجراءات المالية العامة في الصين تولد تداعيات مؤثرة تنتقل إلى البلدان كل المناطق بسبب حجم الاقتصاد الصيني ودرجة انفتاحه. وحسب المنطقة فإن التداعيات التي تنتقل إلى بلدان آسيا تكون أكبر قليلاً — نظراً لقوة الروابط التجارية — مع أن التداعيات التي تنتقل إلى أوروبا، وكندا، وأمريكا اللاتينية لا تكون بسيطة. ونظراً لتنامي نفوذ الاقتصاد الصيني، فإنه يقوم بدور مهم في نقل التداعيات إلى البلدان المجاورة من خلال قناة التجارة وتأثير تقلبات أسعار السلع الأولية (IMF 2016).

### التصحيح الاقتصادي الكلي ودور المتغيرات المالية

يمكن أن توفر نماذج المحاكاة وصفاً أعمق لديناميكية الاقتصاد الكلي التي تكمن وراء تداعيات المالية العامة. وعلى سبيل التحديد، تشمل نماذج المحاكاة دراسة ديناميكية أسعار الفائدة وأسعار الصرف — ونظراً لأن هذه المتغيرات استشرافية بطبيعتها، فإنها تستجيب لتغير حالة الاقتصاد المتوقعة في المستقبل، وبالتالي تستجيب هذه المتغيرات فوراً عند إعلان أو توقع أي تغيير في سياسة المالية العامة. ولذلك، يصعب رصد سلوكها في الدراسات التجريبية باستخدام الصدمات الهيكلية التي تقدر عادة تأثير تنفيذ أي تغيير في السياسة المالية.<sup>٣١</sup> ويستخدم هذا الفصل التحليل القائم على نماذج ومنهج تجريبي بديل يعزل آثار التوقعات لتقدير تأثير صدمات المالية العامة على أسعار الصرف والمراكز الخارجية في البلدان المستقبلية.

ولإلقاء الضوء على ديناميكية التصحيح عقب صدمات المالية العامة، يعرض الشكل ٤-١٣ استجابة العديد من

صدمة المالية العامة، و(٣) تيسير نقدي في البلدان المستقبلية خلال أول عامين، و(٤) تيسير نقدي في الولايات المتحدة والبلدان المستقبلية خلال نفس الفترة. وتختلف التداعيات بشكل ملحوظ حسب استجابة السياسة النقدية — على سبيل المثال، يمكن أن تكون أكبر بنحو أربعة أضعاف إذا كانت السياسة النقدية في البلدان المستقبلية تستوعب الصدمة بالكامل، مقارنة بحالة اتباع السياسة لقاعدة استهداف توقعات التضخم في كل بلد.<sup>٢٨، ٢٩</sup> وتتوافق هذه النتائج إلى حد كبير مع التحليل التجريبي الوارد في الشكل البياني ٤-٧ — فعندما تكون أسعار الفائدة في البلد المستقبل عند النطاق الأدنى الفعلي أو قريبة منه، تشير التقديرات إلى أن حجم التداعيات يكون أكبر بنحو أربعة أضعاف مقارنة بمستواه في الأوقات العادية.

ويمكن أيضاً أن تقدم عمليات المحاكاة القائمة على نماذج رؤى حول الأنماط الإقليمية لتأثير صدمات المالية

<sup>٣٠</sup> تشير توقعات عمليات المحاكاة القائمة على نماذج إلى أن توزيع التداعيات حسب المناطق يشبه إلى حد كبير التوزيع الذي ينطوي عليه التحليل التجريبي الذي سبق عرضه. راجع دراسة Blagrove and others (2006) (قيد الإصدار) للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

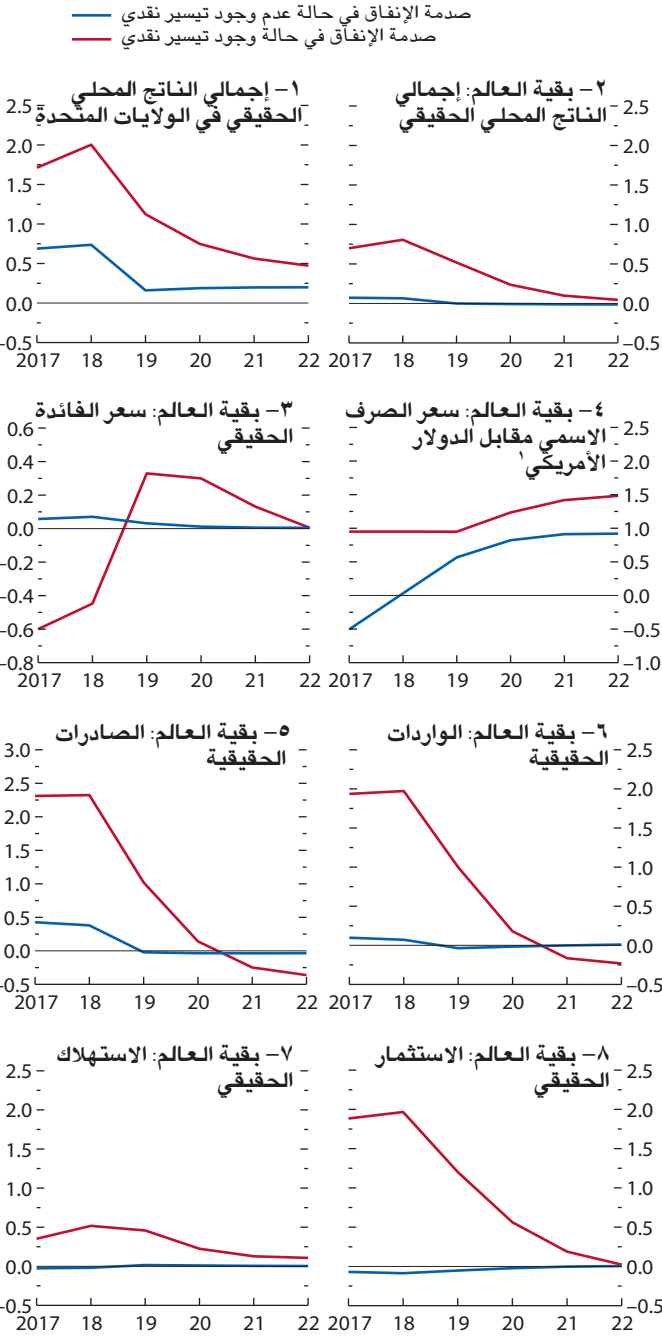
<sup>٣١</sup> تخلص عدة دراسات تقدر حجم صدمات المالية العامة في نماذج الانحدار الذاتي للمتجهات الهيكلية إلى أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف — راجع، على سبيل المثال، Monacelli and Corsetti and Müller (2008)؛ و Kim and Roubini (2008)؛ و Ravn، Enders، Müller، and Scholl (2011)؛ و Perotti (2010)؛ و Schmitt-Grohé، and Uribe (2012). وتتعارض هذه النتيجة التجريبية مع تنبؤات إطار ماندل-فليمينغ-دورنبوش، رغم اتساقها مع بعض النماذج الاقتصادية الكلية للاقتصاد المفتوح (Obstfeld and Rogoff، 1995).

<sup>٢٨</sup> في نموذج مجموعة العشرين، تستجيب السياسة النقدية في البلدان التي تطبق نظم سعر صرف مرنة إزاء الزيادة في معدل التضخم المتوقع في المستقبل عن طريق زيادة أسعار الفائدة الاسمية لتخفيض الطلب وإعادة التضخم إلى المستوى المستهدف.

<sup>٢٩</sup> تكون التداعيات أكبر من ذلك في ظل سيناريو التيسير الكامل — وينبغي أن يُنظر إليها باعتبارها النطاق الأعلى، حيث يشترط هذا السيناريو إجراء تيسير استثنائي ومتسقاً من جانب السياسة النقدية في جميع البلدان.

## الفصل ٤ آثار سياسة المالية العامة العابرة للحدود: هل لا تزال مؤثرة؟

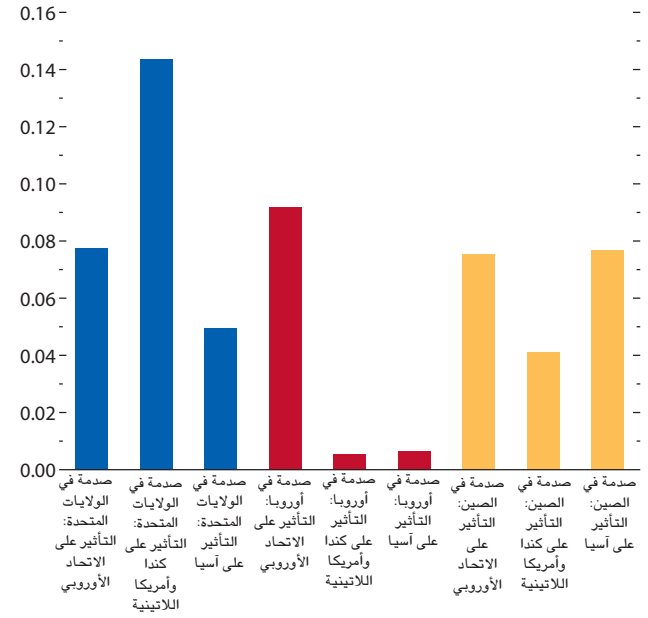
### الشكل البياني ٤-١٣: الاستجابات الديناميكية إزاء صدمة الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة (الانحراف % عن السيناريو الأساسي)



المصدر: صندوق النقد الدولي، عمليات المحاكاة القائمة على نموذج مجموعة العشرين (G20MOD).

ملحوظة: تشير الخطوط الحمراء إلى استجابة إزاء صدمة الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة نسبتها ١٪ من إجمالي الناتج المحلي لمدة سنتين في حالة وجود تيسير نقدي في بلد المصدر والبلد المستقبل على السواء لمدة سنتين، وتشير الخطوط الزرقاء إلى استجابة إزاء نفس الصدمة في حالة عدم وجود تيسير نقدي في أي بلد.  
١ الزيادة تشير إلى ارتفاع سعر الصرف

### الشكل البياني ٤-١٢: تأثير صدمات الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة، وأوروبا، والصين على إجمالي الناتج المحلي الإقليمي

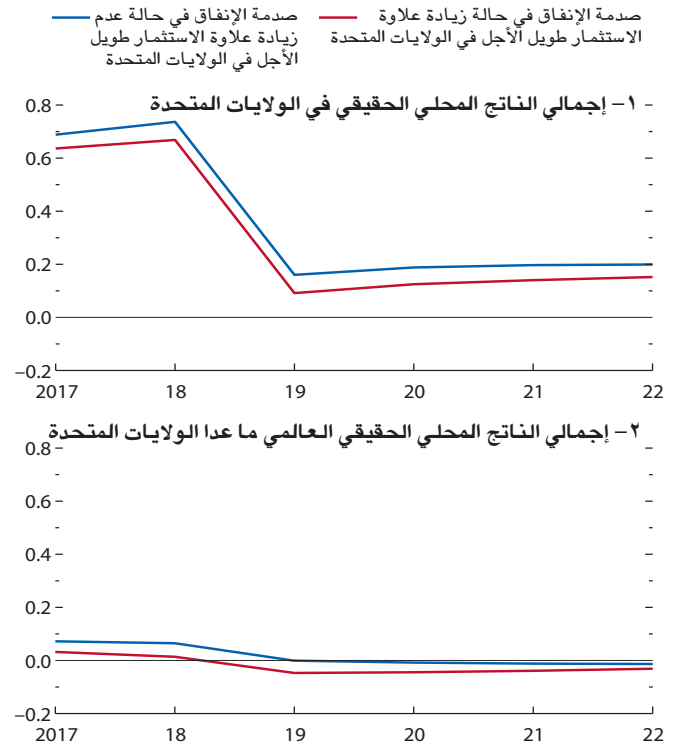


ملحوظة: تشير الصدمة في أوروبا إلى الصدمات في فرنسا وألمانيا. صدمة الإنفاق الحكومي تعادل ١٪ من إجمالي الناتج المحلي، لمدة سنتين. ويعرض الشكل البياني متوسط التأثير على مدى سنتين بلا تيسير نقدي في أي بلد.

المتغيرات في الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي إزاء زيادة مؤقتة في الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة. ونظرا لأهمية استجابة السياسة النقدية، يعرض الشكل البياني سيناريو دفعة تنشيطية لمدة سنتين في ظل استجابة السياسة النقدية بشكل طبيعي (الخط الأزرق) وتيسير السياسة النقدية في جميع البلدان (اللون الأحمر).

• استجابة السياسة النقدية: عقب صدمة المالية العامة، ترتفع أسعار الفائدة الأساسية لاحتواء الضغوط التضخمية الناتجة عن صدمة الطلب في كل من الولايات المتحدة والبلدان المستقبلية. ويتطلب شرط تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة انخفاض أسعار الصرف الاسمية الثنائية مقابل الدولار الأمريكي على المدى القصير نظرا لأن استجابة السياسة النقدية الأمريكية تكون أكثر وضوحا من أي بلد آخر — فنظرا لأنها مصدر الصدمة، تكون الضغوط التضخمية أكبر هناك. ويؤدي ارتفاع الطلب الخارجي في الولايات المتحدة وانخفاض أسعار الصرف الاسمية في البلدان المستقبلية إلى زيادة محدودة في صادرات بقية العالم، وبالتالي حدوث تحسن طفيف

## الشكل البياني ٤-١٤: تداعيات صدمة الإنفاق في الولايات المتحدة في حالة زيادة وعدم زيادة علاوة الاستثمار طويل الأجل (الانحراف % عن السيناريو الأساسي)



المصدر: صندوق النقد الدولي، عمليات المحاكاة القائمة على نموذج مجموعة العشرين (G20MOD).

ملحوظة: تشير الخطوط الحمراء إلى استجابة إزاء صدمة الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة نسبتها ١٪ من إجمالي الناتج المحلي لمدة سنتين، في حالة زيادة علاوة الاستثمار طويل الأجل بمقدار ٢٥ نقطة أساس في الولايات المتحدة وانتقال التداعيات في وقت لاحق إلى علاوة الاستثمار طويل الأجل في البلدان الأخرى. وتشير الخطوط الزرقاء إلى استجابة إزاء نفس صدمة الإنفاق في حالة عدم زيادة علاوة الاستثمار طويل الأجل. ولا يُفترض وجود أي تيسير نقدي في أي بلد.

في الموازين التجارية المقابلة. غير أن ارتفاع أسعار الفائدة العالمية يحد من الاستهلاك والاستثمار في بقية العالم. ويكون الأثر الصافي على إجمالي الناتج المحلي بسيط ولكنه موجب.

- التيسير النقدي: في هذا السيناريو، لا يتم كبح الأثر الموجب على التضخم، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية. ويؤدي ذلك إلى استجابة موجبة قوية في كل من الاستهلاك والاستثمار في بقية العالم نظرا لانخفاض الاستهلاك الرأسمالي واستهلاك الفترة الجارية. وهذا الاختلاف بين ديناميكية الاستهلاك والاستثمار في ظل التيسير النقدي مقارنة بالأوقات العادية يتسق مع النتائج التجريبية المبينة في الشكل البياني ٤-٨. ويؤدي التيسير النقدي أيضا إلى تأثير أكبر بكثير على الصادرات — بسبب زيادة قوة الطلب الخارجي — وعلى الواردات

بسبب زيادة قوة النشاط المحلي في البلدان المستقبلية. وتعمل قناة تحويل اتجاه الإنفاق في الاتجاه المعاكس في ظل التيسير النقدي، حيث ترتفع أسعار الصرف الحقيقية مقابل الدولار في البلدان المستقبلية. ويحدث ذلك لأن التأثير السلبي على أسعار الفائدة الحقيقية في الولايات المتحدة يكون أكثر وضوحا من أي بلد آخر. ولا تزال الموازين التجارية في البلدان المستقبلية تشهد تحسنا بسبب الزيادة الكبيرة في الطلب في الولايات المتحدة. وبوجه عام، يتم تضخيم الأثر التراكمي على إجمالي الناتج المحلي في ظل التيسير النقدي كما هو مبين في الشكل البياني ٤-١١.

وإذا زادت علاوة الاستثمار طويل الأجل عقب دفعة مالية تنشيطية — بما يعكس المخاوف المحتملة بشأن استمرارية القدرة على تحمل الدين أو ارتفاع معدل التضخم في المستقبل — واستجابات السياسة النقدية بشكل طبيعي، يتقلص تأثير الدفعة التنشيطية وتقل التداعيات بشكل طفيف (الشكل البياني ٤-١٤). وفي هذه الحالة، يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة عن مستوياتها في السيناريو الأساسي إلى تثبيط الاستثمار والاستهلاك في الولايات المتحدة. ولذلك، فإن الأثر الصافي على إجمالي الناتج المحلي في بقية العالم يقل بشكل طفيف، مما يدل على احتمال حدوث رد فعل سلبي من الأسواق المالية إزاء ارتفاع الإنفاق للحد من التداعيات.<sup>٣٢</sup> ويؤكد هذا الاحتمال على أهمية وجود إطار اقتصادي كلي موثوق على المدى المتوسط، مما يمنح المشاركين في السوق الثقة في أن التضخم سيتم كبحه لأن ديناميكية الدين قابلة للاستمرار. ويعرض الإطار ٤-١ دراسة تجريبية عن كيفية استجابة أسعار الصرف والمراكز الخارجية إزاء صدمات المالية العامة. ولرصد آثار التوقعات، ينشئ التحليل صدمات مالية استنادا إلى المنهجية الواردة في دراسة Forni and Gambetti (2016) التي تقدر حجم هذه الصدمات في تواريخ الإعلان — وفق ما تعكسه التغيرات في توقعات معدي التنبؤات. وتبين الدراسة أن زيادة الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة تؤدي إلى ارتفاع حقيقي في سعر صرف الدولار وتدهور الميزان التجاري الأمريكي، حسب توقعات نماذج الاقتصاد الكلي القياسية.

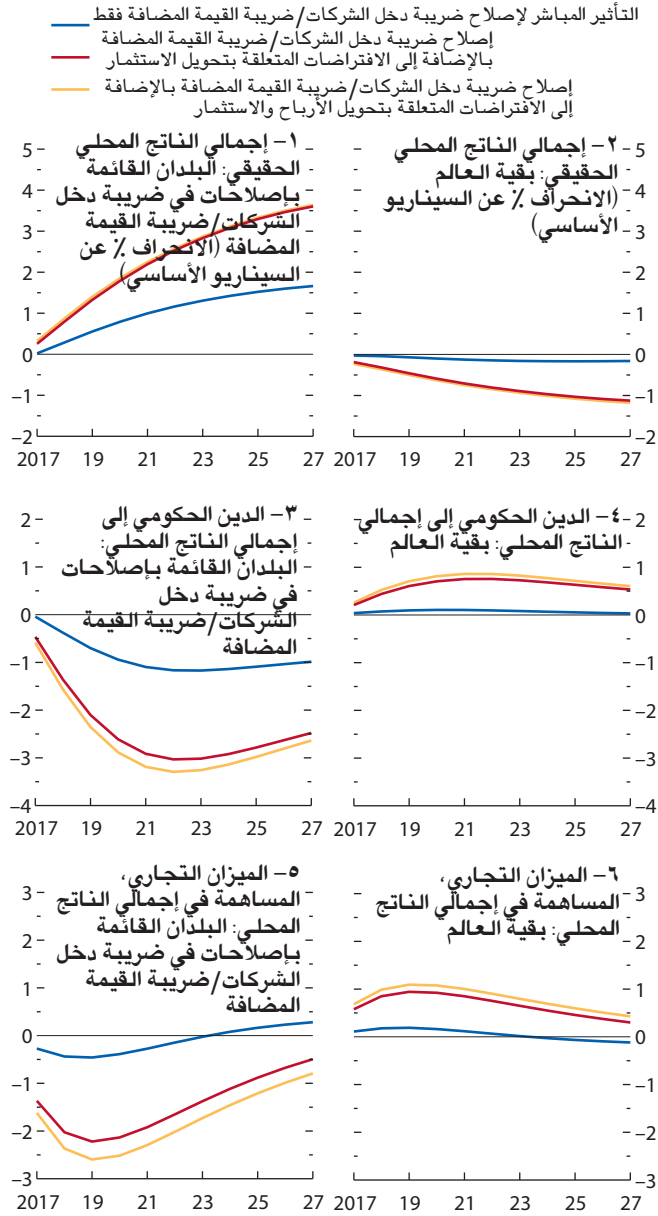
### إصلاحات المالية العامة

يساعد التحليل القائم على نماذج أيضا على دراسة تداعيات ما يسمى بإصلاحات المالية العامة — التي تُعرّف بأنها تعديلات دائمة في مكونات موازنة القطاع العام ذات أثر محايد على الموازنة. وتتناول السيناريوهات التي وردت في هذا الفصل حتى الآن الدفعات المالية المؤقتة

<sup>٣٢</sup> في هذا السيناريو، يُفترض أن تؤدي زيادة علاوة الاستثمار طويل الأجل في الولايات المتحدة إلى زيادة علاوة الاستثمار طويل الأجل في بلدان أخرى أيضا، وفقا للارتباط التاريخي بين هذه المتغيرات عبر البلدان.

### الشكل البياني ٤-١٥: تداعيات تخفيض ضريبة دخل الشركات الممول عن طريق زيادة مقابلة في ضريبة القيمة المضافة

(الانحراف بالنقاط المئوية عن السيناريو الأساسي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)



المصادر: صندوق النقد الدولي، عمليات المحاكاة القائمة على نموذج مجموعة العشرين (G20MOD)؛ وتقديرات خبراء الصندوق. ملحوظة: تشير الخطوط الزرقاء إلى الاستجابة إزاء إصلاحات ضريبة دخل الشركات/ضريبة القيمة المضافة فقط، وتشير الخطوط الحمراء إلى الاستجابة إزاء إصلاحات ضريبة دخل الشركات/ضريبة القيمة المضافة بالإضافة إلى الافتراضات المتعلقة بتحويل الاستثمار، وتشير الخطوط الصفراء إلى الاستجابة إزاء إصلاحات ضريبة دخل الشركات/ضريبة القيمة المضافة بالإضافة إلى الافتراضات المتعلقة بتحويل الأرباح والاستثمار. ولا يُفترض وجود أي تيسير نقدي في أي بلد. ولا يُفترض إجراء أي إصلاحات في بقية العالم.

المرتبطة بتغيير موقف المالية العامة في بلد المصدر. غير أن إصلاحات المالية العامة ذات الأثر المحايد على الموازنة يمكن أيضا أن تولد تداعيات. ولإيضاح هذه الاختلافات، يتم النظر في السيناريوهين التاليين: (١) إصلاحات ضريبة دخل الشركات ذات الأثر المحايد على الموازنة، و(٢) زيادة الإنفاق على البنية التحتية ذات الأثر المحايد على الموازنة. ويبين هذين السيناريوهين التوضيحيين أن إصلاحات المالية العامة تؤدي إلى آثار محدودة عبر الحدود، رغم أن التغييرات الكبيرة يمكن تولد تداعيات كبيرة.

### إصلاحات ضريبة دخل الشركات ذات الأثر المحايد على الموازنة

إن التداعيات المباشرة المترتبة على إجراء تخفيض (متزامن) لمعدلات ضريبة دخل الشركات على نحو محايد الأثر على الموازنة في فرنسا، وألمانيا، والولايات المتحدة — بلدان "المصدر" في هذا السيناريو — ستكون سالبة بدرجة طفيفة.<sup>٣٣</sup> وتتمثل الافتراضات الرئيسية للسيناريو في تخفيض معدلات ضريبة الشركات بمقدار ١٥ نقطة مئوية، ورفع معدلات ضريبة الاستهلاك لتعويض خسائر الإيرادات، واستجابة السياسة النقدية بشكل طبيعي.<sup>٣٤</sup> وفي الشكل البياني ٤-١٥، تشير الخطوط الزرقاء إلى التأثير المباشر للإصلاحات. وكما هو مبين في الشكل البياني:

- يرتفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي تدريجيا، حيث يؤدي تخفيض معدلات ضريبة دخل الشركات إلى ارتفاع العائد على رأس المال في بلدان المصدر، مما يحفز الاستثمار. وهذا الأثر الإيجابي على نمو إجمالي الناتج المحلي في البلد القائم بالإصلاح لا يقابل إلا جزئيا برفع معدل ضريبة الاستهلاك، مما يحد من الاستهلاك. ورغم أن هذه الإصلاحات تكون ذات أثر محايد على الموازنة في البداية، يؤدي التوسع في الاستثمار إلى زيادة الإيرادات الضريبية بمرور الوقت، مما يقلص العجز وصيد الدين في بلدان المصدر.<sup>٣٥</sup> وتندهور الموازين التجارية في هذه البلدان بشكل طفيف نتيجة الطلب على الواردات المدفوع بالاستثمار.
- نظرا لعدم حدوث تنشيط مالي على المدى القصير، تكون التداعيات المباشرة التي تنتقل إلى البلدان المستقبلة

<sup>٣٣</sup> يتناول هذا السيناريو فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة نظرا لأن معدلات ضريبة دخل الشركات المطبقة فيها حاليا أعلى من متوسط معدلات هذه الضريبة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مما يتيح لها المجال لإجراء تخفيض كبير. وتكون الإصلاحات ذات أثر محايد على الموازنة، حسب مسار الناتج في السيناريو الأساسي.

<sup>٣٤</sup> يعني هذا فرض هذه الضريبة في حالة الولايات المتحدة التي لا تطبق ضريبة فيدرالية على الاستهلاك.

<sup>٣٥</sup> في حالة عدم حدوث زيادة مقابلة في ضرائب الاستهلاك، يؤدي تخفيض ضريبة دخل الشركات إلى خسارة صافية في الإيرادات الضريبية، حتى بعد احتساب الزيادة في القاعدة الضريبية نتيجة زيادة الاستثمار.

الأرباح مكسبا خالصا لإيرادات المالية العامة في بلدان المصدر وخسارة بنفس القدر لبلدان أخرى.<sup>٣٨</sup> وتشير النتائج إلى أن تحويل الاستثمار والأرباح قد يؤدي إلى تداعيات أكبر على النشاط وقد يؤثر على مراكز المالية العامة. فسوف يكون النشاط في بلدان المصدر أكبر بكثير — نتيجة زيادة إجمالي الناتج المحلي بنحو ٤٪ بعد ١٠ سنوات — رغم أنه قد يكون أقل بكثير في بلدان أخرى، بنحو ١٪. وسوف تؤدي التغيرات المقابلة في موازين التجارة إلى تدهور ملموس في البلدان القائمة بإصلاحات في ضريبة الشركات — حيث يرتفع الطلب على الواردات بشكل كبير — وإلى تحسن في بقية العالم، نتيجة تقلص الواردات ونمو الصادرات. وقد يؤثر تحويل الاستثمار والأرباح على مراكز المالية العامة، مما يؤدي إلى تحسن الرصيد الأولي في بلدان المصدر وتدهوره في بلدان أخرى، علاوة على الآثار المباشرة لإصلاح ضريبة دخل الشركات في حد ذاته. ويمكن ملاحظة التأثير الطفيف لتحويل الأرباح على أرصدة الدين العام عن طريق المقارنة بين الخطوط الحمراء والصفراء في اللوحين ٣ و٤ في الشكل البياني ٤-١٥ — فمن الواضح أن تأثير تحويل الاستثمار (مقيسا بالمقارنة بين الخطوط الزرقاء والحمراء) أكبر بكثير من تأثير تحويل الأرباح.<sup>٣٩</sup>

## زيادة الاستثمار العام الدائمة ذات الأثر المحايد على الموازنة

تؤدي زيادة الاستثمار العام الدائمة ذات الأثر المحايد على الموازنة إلى تداعيات محدودة جدا بالمقارنة بإصلاحات ضريبة دخل الشركات التي تؤدي إلى تحويل الاستثمار والأرباح.<sup>٤٠</sup> ويفترض السيناريو زيادة الاستثمار العام بنسبة ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات الخمسة الكبرى التي تتناولها الدراسة التجريبية — فرنسا

الاقتصادية تتباين إلى حد كبير وأن التأثير المقدر لإصلاح ضريبة دخل الشركات على تحويل الاستثمار يتأثر بهذه الافتراضات.<sup>٣٨</sup> يُشتق التأثير المفترض لتحويل الأرباح بضرر شبه المرونة المقدر للأرباح بالنسبة لمعدل الضريبة - المفترض أن تبلغ قيمتها ٢ وفقا لدراسة (De Mooij and Ederveen (2008) — في تقديرات حصة الشركات متعددة الجنسيات في كل بلد، والتي يفترض أنها تبلغ ٠,٦ تقريبا في ألمانيا وفرنسا، و٠,٣ تقريبا في الولايات المتحدة، وفي مقدار الانخفاض في معدل ضريبة دخل الشركات قيد النظر (١٥ نقطة مئوية). وتراعى نفس المحاذير المذكورة في حالة تحويل الاستثمار بشأن المرونة.

<sup>٣٩</sup> لا يكون التأثير على الدين العام في هذا السيناريو إلا تأثير مؤقت، نتيجة عودة جميع نسب الدين إلى الناتج المحلي إلى مستوياتها في السيناريو الأساسي على المدى الطويل. وتعتمد وتيرة التصحيح للعودة إلى مستويات السيناريو الأساسي على الافتراضات المتعلقة بقوة قاعدة المالية العامة في النموذج — ويمكن أن تؤدي افتراضات أخرى إلى ديناميكية تصحيح مختلفة.

<sup>٤٠</sup> تتسق هذه النتيجة إلى حد كبير مع النتائج الواردة في دراسة (Bussière and others (2017)، والتي تخلص إلى أن معظم إصلاحات المالية العامة ذات الأثر المحايد على الموازنة لا تحدث تداعيات كبيرة على التجارة عبر الحدود، باستثناء في حالة الإصلاحات المتسقة في فترات التيسير النقدي.

محدودة. وعلى المدى المتوسط، ينخفض إجمالي الناتج المحلي في البلدان المستقبلية انخفاضاً طفيفاً، حيث تصبح هذه البلدان في وضع تنافسي غير موات من حيث العائد على رأس المال، وترتفع أسعار الفائدة الحقيقية ارتفاعاً طفيفاً، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار. ويفوق هذا التأثير السلبي الدفعة البسيطة للصادرات نتيجة زيادة الطلب في بلدان المصدر.

لكن بخلاف هذا الأثر المباشر، قد تؤثر إصلاحات المالية العامة أيضاً على قرارات الاستثمار وإبلاغ الأرباح. فكما ورد في دراسة (Devereux (2008) ودراسة (De Mooij and Ederveen (2008)، تؤثر معدلات ضريبة الشركات على القرارات المركزة والشاملة (المنفصلة أو المتعلقة بالموقع) التي تتخذها الشركات، مما يشير إلى أن الشركات متعددة الجنسيات قد تنقل عملياتها عندما تواجه تغيير كبير في معدلات الضريبة النسبية في مناطق الاختصاص المختلفة. وإلى جانب ذلك، تشير الدراسات إلى أنه من الممكن للشركات متعددة الجنسيات تحويل الأرباح بين البلدان. وفي هذا السيناريو، يؤدي تخفيض معدلات ضريبة دخل الشركات إلى دفع هذه الشركات إلى تحويل عملياتها — سواء الاستثمار أو منطقة الاختصاص التي يتم فيها إبلاغ الأرباح — إلى بلدان المصدر، بما يلحق الضرر بالبلدان المستقبلية.

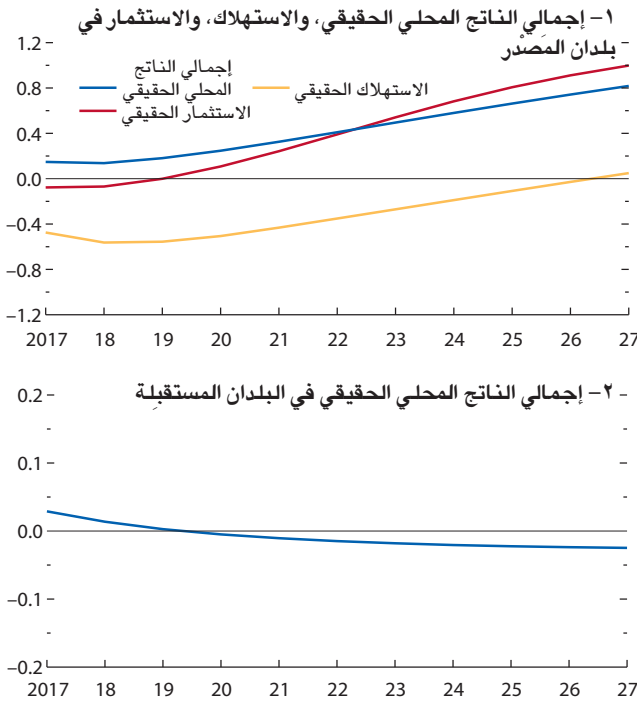
ويوضح الشكل البياني ٤-١٥ أثر تحويل الاستثمار والأرباح من خلال الخطوط الحمراء (تحويل الاستثمار فقط) والصفراء (تحويل الاستثمار والأرباح معاً). واستناداً إلى التقديرات الواردة في الدراسات المتعلقة بتحويل الأرباح والاستثمار، يفترض السيناريو احتمال انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان غير القائمة بإصلاحات بنحو ٤٠٠ مليار دولار — ومن المفترض أن توزع هذه الخسارة بالتساوي بين جميع البلدان كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.<sup>٣٦</sup> وفي المقابل، من المفترض أن تستفيد البلدان القائمة بإصلاحات بنفس القدر، علاوة على التأثير الفوري الذي يعود على الاستثمار نتيجة تخفيض ضريبة دخل الشركات المشار إليه آنفاً.<sup>٣٧</sup> ومن المفترض أن يمثل تحويل

<sup>٣٦</sup> هذا افتراض للتبسيط، حيث إن تحويل الاستثمار قد يلحق مزيداً من الضرر بالبلدان التي تستفيد حالياً من الفجوة الكبيرة بين ضريبة دخل الشركات التي تطبقها وتلك المطبقة في بلدان المصدر، أو البلدان التي تتواجد فيها أعداد كبيرة من الشركات متعددة الجنسيات التي تقع مقرها في بلدان تجري إصلاحات لضريبة دخل الشركات.

<sup>٣٧</sup> يُشتق التأثير المفترض لتحويل الاستثمار بضرر شبه المرونة المقدر لوعاء ضريبة الشركات بالنسبة للتغيرات في معدل الضريبة المستمدة من دراسة (De Mooij and Ederveen (2008) — المفترض أن تبلغ قيمتها ٣,٢ — في بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة لفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة، والتي تعمل كمقياس بديل للجزء الأجنبي من قاعدة ضريبة الشركات الخاضع للتحويل. وفي ظل الانخفاض الكبير في معدل ضريبة دخل الشركات، تزداد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة — حيث تفضل الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات وضع مزيد من الإنتاج في البلدان القائمة بإصلاحات — وتنخفض التدفقات الخارجة حيث تفضل الشركات المحلية متعددة الجنسيات زيادة الطاقة الإنتاجية محلياً. ومن المهم ملاحظة أن تقديرات شبه المرونة الواردة في الدراسات

## الفصل ٤ آثار سياسة المالية العامة العابرة للحدود: هل لا تزال مؤثرة؟

### الشكل البياني ٤-١٦: تداعيات زيادة الاستثمار الحكومي في خمسة اقتصادات رئيسية (الانحراف % عن السيناريو الأساسي)



المصادر: صندوق النقد الدولي، عمليات المحاكاة القائمة على نموذج مجموعة العشرين (G20MOD).  
ملحوظة: تداعيات زيادة دائمة في الاستثمار الحكومي بنسبة ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في خمسة اقتصادات رئيسية (فرنسا، ألمانيا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) والممولة عن طريق ضريبة القيمة المضافة. ولا يفترض وجود أي تيسير نقدي في أي بلد.

المثال فإن التداعيات الناتجة عن موقف المالية العامة الأكثر توسعا في بلدان منطقة اليورو ذات الحيز المالي — مثل زيادة الاستثمار العام لزيادة الناتج الممكن في ألمانيا — والتي تنتقل إلى بعض الشركاء التجاريين الذي يعانون من ضعف الأوضاع الدورية قد تظل مهمة بسبب استمرار السياسة النقدية التيسيرية والأدلة التي تشير إلى أن التداعيات يتم تضخيمها غالبا بسبب ربط العملات، وبشكل أعم فإن أدوات المالية العامة مؤثرة أيضا: فمن المرجح أن يؤدي الإنفاق على الاستثمار العام إلى توليد كم أكبر من المكاسب عبر الحدود مقارنة بما يتولد عن التخفيضات الضريبية. ويعرض هذا الفصل أيضا سيناريوهات توضيحية لإصلاحات المالية العامة التي تصاحبها تداعيات بسيطة نتيجة أي تغيير في تكوين الموازنة الحكومية لا يولد تغييرا قصير الأجل في موقف المالية العامة. ومع ذلك، قد تنشأ تداعيات كبيرة نتيجة الإصلاحات المالية الضخمة، مثل التخفيضات الكبيرة في معدلات ضريبة الشركات ذات الأثر المحايد على الموازنة — التي تعوضها زيادات في ضرائب

وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة — وهي الزيادة التي يتم تمويلها عن طريق زيادة الضرائب على الاستهلاك. ومن شأن هذا الإصلاح أن يدعم رصيد رأس المال في بلدان المصدر، مما يؤدي إلى زيادة الناتج بشكل دائم — فزيادة الاستثمار الناتجة عن زيادة الإنتاجية المصاحبة لزيادة رصيد رأس المال العام تفوق التأثير السلبي لارتفاع ضرائب الاستهلاك على الاستهلاك المحلي. لكن كما هو مبين في الشكل البياني ٤-١٦، رغم وجود تأثير محدود عبر الحدود نتيجة تحويل الإنفاق، فإن هذا التأثير يمكن أن يضعف بسبب انخفاض أسعار الصرف في بلدان المصدر، مما يعني أن قناة تحويل اتجاه الإنفاق ستوازن الأثر الإيجابي في نهاية الأمر.<sup>٤١</sup> ورغم أن التأثير على الموازن التجارية في البلدان المستقبلية بسيط، فإنه سلبي.

## النتائج المستخلصة

ساعدت التداعيات الإيجابية عبر الحدود نتيجة إجراءات سياسة المالية العامة الجماعية على تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية، لكن هل لا تزال تداعيات المالية العامة مهمة في ظل الأوضاع الاقتصادية التي تحسنت كثيرا حاليا؟ يخلص هذا الفصل إلى أن هذه التداعيات لا تزال مؤثرة سواء في بلدان المصدر أو البلدان المستقبلية. ويبين أن تداعيات المالية العامة غالبا ما تكون أقل عندما تنشأ صدمة مالية من بلد يكون فيه إجمالي الناتج المحلي عند مستواه الممكن، ولكن التأثير يزداد عندما يكون بلد المصدر أو البلد المستقبل في حالة ركود و/أو يستفيد من سياسة نقدية تيسيرية. ويشير ذلك إلى أن حجم التداعيات يكون كبيرا بوجه عام عندما يكون حجم المضاعفات المحلية كبيرا أيضا. ويخلص الفصل أيضا إلى أن تداعيات صدمات الإنفاق الحكومي تكون أكبر من تلك المرتبطة بالصدمات الضريبية، وأن انتقال آثار صدمات المالية العامة قد يكون أكبر بين البلدان التي تطبق أسعار صرف ثابتة، وأن انتقال الآثار قد يتضاءل إذا أدت الدفعة المالية في بلد المصدر إلى تشديد الأوضاع المالية العالمية.

ورغم أن هذا الفصل لا يقدم استنتاجات حول الكيفية التي ينبغي أن تنفذ بها فرادى البلدان سياسة المالية العامة من منظور محلي، فإنه يقدم معلومات عن الآثار المحتملة عبر البلدان نتيجة لهذه السياسات. ويشير المنعطف الحالي إلى أن الآثار الإيجابية عبر الحدود نتيجة التنشيط المالي في البلدان ذات فجوات الناتج الصفرية تقريبا ستكون أقل بوجه عام من مستواها أثناء الأزمة، لكن قد تظل هناك منافع. وعلى سبيل

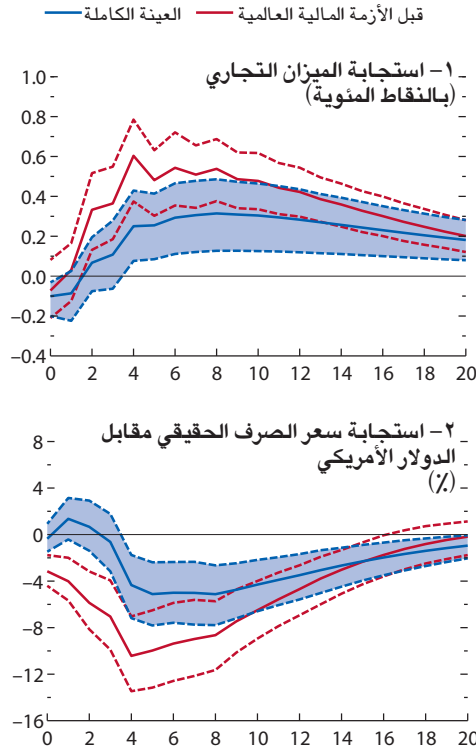
<sup>٤١</sup> تؤدي صدمة الإنتاجية الدائمة في بلدان المصدر إلى زيادة في العرض تفوق الزيادة في الطلب، مما يعني أن السعر النسبي للسلع في هذه البلدان يجب أن ينخفض في حالة التوازن.

إلى تدهور الميزان التجاري في البلد الذي يحدث فيه هذا التنشيط، مع حدوث تحسن في مراكز الشركاء التجاريين في المقابل. ويعني ذلك أن التوسع المالي في الولايات المتحدة قد يؤدي إلى تفاقم اختلالات الحساب الجاري العالمي، في حين أن دفعة التنشيطية في ألمانيا تؤدي غالباً إلى الحد منها.

الاستهلاك — والتي تؤثر على قرارات الشركات متعددة الجنسيات بشأن الموقع الاستثماري وإبلاغ الأرباح. وأخيراً، ومن غير المستغرب، فإن إجراءات المالية العامة ذات الآثار المهمة اقتصادياً عبر الحدود يمكن أن تؤثر أيضاً على الموازين التجارية. فعلى سبيل المثال، يشير هذا الفصل إلى أن التنشيط المالي غالباً ما يؤدي

## الإطار ٤-١: تأثير تداعيات صدمات الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة على المراكز الخارجية

الشكل البياني ٤-١-١: استجابة الميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي مقابل الدولار الأمريكي في البلدان المستقبلية (أرباع السنوات على المحور السيني)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشير t = 0 إلى ربع السنة الذي وقعت فيه الصدمة. وتشير الخطوط المتقطعة إلى نقاط ثقة نسبتها ٩٠٪.

المرجح أن يكون التوقيت مهما في تقدير استجابة المتغيرات سريعة التحرك، مثل سعر الصرف، الذي يتفاعل بسرعة مع التغيرات المتصورة في الأوضاع المستقبلية.

وبالانتقال إلى تحليل التداعيات، نجد أن تحليل الانحدار الذاتي للسلاسل الزمنية المقطعية يجعل من الممكن مراعاة المتغيرات الكلية ومتغيرات السياسات في البلد المستقبل (مثل الأوضاع الدورية، والسياسة النقدية، وسياسة المالية العامة المحلية). وتستخدم في عملية التقدير بيانات سلسلة زمنية مقطعية غير متوازنة تضم ٣٠ شريكا تجاريا للولايات المتحدة (٢٣ اقتصادا متقدما و٧ اقتصادات صاعدة تسهم بنحو ٨٠٪ من واردات الولايات المتحدة) من الربع الرابع من عام ١٩٨٢ إلى الربع الثالث من عام ٢٠١٦. وتشير النتائج

إن توافق الآراء بشأن أثر صدمات الإنفاق الحكومي على سعر الصرف والمركز الخارجي في بلد ما لا يزال بعيد المنال في الدراسات التجريبية<sup>١</sup>. وقد يرجع ذلك لأسباب منها صعوبة عزل آثار توقعات الوكلاء بشأن سياسات المالية العامة نظرا للتأخير في سن التشريعات وتنفيذها، على النحو الذي أوضحته دراسة Ramey (2011)، وغيرها. ويتناول هذا الإطار ودراسة ذات صلة حول التداعيات (دراسة Popescu and Shibata، قيد الإصدار) تأثير صدمات الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة على الميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي في الولايات المتحدة، من منظور ثنائي ومتعدد الأطراف، مع الأخذ بعين الاعتبار مشكلة التبصر المالي. ولرصد آثار التوقعات، يتبع هذا المنهج دراسة Forni and Gambetti (2016)، ويعتمد على مسوح معدي التنبؤات لتقدير حجم صدمات المالية العامة في تاريخ الإعلان وليس في تاريخ التنفيذ<sup>٢</sup>. ومن الناحية المنهجية، يتم تقدير حجم صدمة التبصر المالي ("الأنباء") في انحدار ذاتي للمتجهات باستخدام بيانات الولايات المتحدة من الربع الأول من عام ١٩٨١ حتى الربع الرابع من عام ٢٠١٦<sup>٣</sup>. ويوسع التحليل نطاق دراسة Forni and Gambetti (2016) لتشمل منظور قُطري مقارنة لمراعاة الأوضاع الاقتصادية الكلية في البلدان المستقبلية، وهو ما يعد المساهمة الرئيسية المتميزة في هذه الدراسة.

وتشير النتائج إلى أن الأنباء المتعلقة بالإنفاق الحكومي في المستقبل تؤدي إلى ارتفاع حقيقي في سعر صرف الدولار الأمريكي وتدهور في الميزان التجاري للولايات المتحدة — وهو ما يتسق مع النظرية ويحل "معضلة انخفاض سعر الصرف" التي تناولتها معظم الدراسات السابقة. فكما ورد في دراسة Forni and Gambetti (2016)، تتمثل أهم البديهييات في أن إدراج معلومات إضافية عن توقعات وتنبؤات المالية العامة يؤدي إلى تحسين عملية تقدير آثار صدمات الإنفاق الحكومي من خلال رصد توقيت التأثير بصورة أدق. ومن

مؤلفو هذا الإطار هم أدينا بوبيسكو، وإيبي شيباتا.  
١ على سبيل المثال، رغم أن الدراسات النظرية تتنبأ غالبا بأن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف، فإن الدراسات التجريبية غالبا ما تخلص إلى عكس ذلك في حالة الولايات المتحدة؛ ويشار إلى ذلك عادة بتعبير "معضلة انخفاض سعر الصرف".  
٢ بشكل أكثر تحديدا، تستخدم تنبؤات الإنفاق الحكومي الواردة في "مسح معدي التنبؤات" في رصد الإنفاق الحكومي المعلن مسبقاً أو المتوقع (يسمى أيضا "الأنباء" أو "التبصر") من خلال الاستفادة من التغيير في التوقعات.

٣ يشمل الانحدار الذاتي للمتجهات، بالترتيب التالي: النفقات الاستهلاكية الحقيقية للحكومة الفيدرالية وإجمالي الاستثمار، ومتغير الأنباء المالية استنادا إلى التنبؤات الواردة في "مسح معدي التنبؤات"، وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والاستهلاك الخاص، وفائض الحكومة الفيدرالية مقسوما على إجمالي الناتج المحلي، وصافي صادرات السلع والخدمات مقسوما على إجمالي الناتج المحلي، والعائد على سندات الخزنة ذات آجال الاستحقاق الثابتة البالغة ١٠ سنوات، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي.



#### الإطار ٤-١: (تتمة)

والموازن التجارية مع الولايات المتحدة قبل الأزمة المالية العالمية (قبل عام ٢٠٠٧). مما يشير إلى أن الاستجابات كانت أكبر بكثير قبل بداية الأزمة. وقد تعكس هذه النتائج تطبيق سياسة نقدية مقيدة في السنوات الأخيرة، وهو ما قد يحد من ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي (لمواجهة صدمات المالية العامة التوسعية)، مما قد يسهم أيضا في استجابة أقل من الميزان التجاري.

ويشير إجراء نفس التحليل لمجموعات مختلفة من البلدان — الاقتصادات المتقدمة فقط أو اقتصادات مجموعة العشرين فقط — إلى ثبات النتائج من حيث الكم. وهذه النتائج ثابتة أيضا إزاء الاختلافات في المنهجية، بما في ذلك اختلاف ترتيب المتغيرات وإدراج متغيرات إضافية، كذلك إزاء الاختلافات في نظم الترجيح (بما في ذلك استخدام أوزان ترجيحية متغيرة زمنيا).

إلى أن الزيادة المتوقعة في الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة تؤدي إلى انخفاض أسعار الصرف الحقيقية في البلدان الأخرى وتحسن موازينها التجارية مع الولايات المتحدة. وبشكل أكثر تحديدا، سوف يؤدي الإعلان عن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة ١٪ من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة إلى انخفاض سعر الصرف لدى أي شريك تجاري بنحو ٥٪ بعد عام ونصف، وتحسين صافي صادرات هذا الشريك إلى الولايات المتحدة بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي لديه بعد عامين (الشكل البياني ٤-١-١، الخطوط الزرقاء).

وتبين عملية التقدير من خلال العينات الفرعية أن التأثير على أسعار الصرف والموازن التجارية قد يتراجع عقب الأزمة المالية العالمية. وتعتبر الخطوط الحمراء في الشكل البياني ٤-١-١ عن استجابة أسعار الصرف الحقيقية

## الفصل ٤ آثار سياسة المالية العامة العابرة للحدود: هل لا تزال مؤثرة؟

### الجدول ٤-١-١ بالمرفق: مصادر بيانات المالية العامة ربع السنوية حسب بلد المصدر

البلد	بيانات المالية العامة	مصدر البيانات	التعديل الموسمي	ملاحظات
فرنسا	الإنفاق الحكومي	المكتب الإحصائي الأوروبي «يوروستات»	بيانات معدلة موسمياً وعلى أساس أيام العمل حسب بلد المصدر	مجموع الاستهلاك النهائي الحكومي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت
	الإيرادات الضريبية	المكتب الإحصائي الأوروبي «يوروستات» <sup>١</sup>	بيانات معدلة موسمياً وعلى أساس أيام العمل حسب بلد المصدر	الضرائب الجارية على الدخل والثروة، ما عدا المساهمات الاجتماعية
ألمانيا	الإنفاق الحكومي	البنك المركزي الألماني «البوندزبنك»	بيانات معدلة موسمياً وعلى أساس أيام العمل حسب بلد المصدر	مجموع الاستهلاك النهائي الحكومي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت
	الإيرادات الضريبية	المكتب الإحصائي الأوروبي «يوروستات»	نموذج الانحدار الذاتي للمتوسطات المتحركة المتكاملة (AMIRA-21-X) من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي	
اليابان	الإنفاق الحكومي	مكتب رئاسة الوزراء الياباني	بيانات معدلة موسمياً ومحسوبة على أساس سنوي حسب بلد المصدر	مجموع الاستهلاك النهائي الحكومي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت
	مجموع الإيرادات الحكومية	وزارة المالية ومكتب رئاسة الوزراء	نموذج الانحدار الذاتي للمتوسطات المتحركة المتكاملة (AMIRA-21-X) من خبراء صندوق النقد الدولي	يستخدم باستخدام طريقة دينتون
المملكة المتحدة	الإنفاق الحكومي	مكتب الإحصاءات القومية	معدلة موسمياً حسب بلد المصدر	مجموع الاستهلاك النهائي الحكومي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت
	الإيرادات الضريبية	المكتب الإحصائي الأوروبي «يوروستات»	نموذج الانحدار الذاتي للمتوسطات المتحركة المتكاملة (AMIRA-21-X) من خبراء صندوق النقد الدولي	
الولايات المتحدة	الإنفاق الحكومي	مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي	معدلة موسمياً حسب بلد المصدر	مجموع الاستهلاك النهائي الحكومي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت
	الإيرادات الضريبية	مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي	معدلة موسمياً حسب بلد المصدر	

المصدر: إعداد خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: بالنسبة للإنفاق الحكومي، يتم تخفيض المستويات الاسمية باستخدام مخفض إجمالي الناتج المحلي في حالة عدم توافر المستويات الحقيقية من المصدر مباشرة. وبالنسبة للإيرادات الضريبية (مجموع الإيرادات بالنسبة لليابان)، تُحسب المستويات الحقيقية من خلال تخفيض المستويات الاسمية باستخدام مخفض إجمالي الناتج المحلي لكل بلد. <sup>١</sup> يتم الحصول على قاعد بيانات الحسابات غير المالية ربع السنوية للحكومة العامة من المكتب الإحصائي الأوروبي «يوروستات».

## المرفق ٤-١: البيانات

### البيانات اللازمة لتقدير حجم الصدمات

البيانات المالية ربع السنوية المستخدمة في تقدير حجم الصدمات في خمسة بلدان منشئة للصدمات (بلدان المصدر) تُستمد من مكاتب الإحصاءات الوطنية، إما مباشرة أو عن طريق مؤسسة Haver Analytics.<sup>٤٢</sup> ويتم التعبير عن البيانات ربع السنوية للإنفاق الحكومي الحقيقي والإيرادات الضريبية المستخدمة في إنشاء صدمات المالية العامة بوحدات العملة المحلية، المعدلة موسمياً، والمحسوبة على أساس سنوي خلال فترة العينة التي تبدأ من الربع الأول من عام ٢٠٠٠ وتنتهي في الربع الثاني من عام ٢٠١٦. ويتم حساب الإنفاق الحكومي على أساس حاصل جمع البيانات ربع السنوية لاستهلاك الحكومة العامة وإجمالي تكوين رأس المال الثابت للحكومة العامة المستمدة من الحسابات القومية. وبالنسبة للإيرادات الضريبية، تُستخدم البيانات ربع السنوية لمجموع الدخل الضريبي للحكومة العامة، ما عدا اليابان. وترد مصادر بيانات كل بلد في الجدول ٤-١-١ بالمرفق. راجع دراسة Blagrove and others، قيد الإصدار، للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول البيانات، إلى جانب مناقشة حول قيود البيانات وإنشاء صدمات المالية العامة.

<sup>٤٢</sup> فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

### البيانات اللازمة لتحليل التداعيات

البيانات ربع السنوية عن ٥٥ بلداً من البلدان المستقبلة خلال الفترة التي تبدأ من الربع الأول من عام ٢٠٠٠ وتنتهي في الربع الثاني من عام ٢٠١٦ تشمل سلاسل بيانات الناتج الحقيقي، والاستهلاك، والاستثمار، والصادرات/الواردات، والصادرات/الواردات الثنائية من السلع، والطلب الخارجي، وأسعار الفائدة قصيرة الأجل، وفجوات الناتج، ونظم سعر الصرف، والتي تم جمعها من مصادر بيانات متعددة. وترد مصادر بيانات كل سلسلة بالتفصيل في الجدول ٤-١-٢ بالمرفق، تليها قائمة بكل البلدان المدرجة في العينة في الجدول ٤-١-٣ بالمرفق.

### وصف البيانات

- إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، الاستهلاك، الاستثمار: يتم تغيير سنة أساس المستويات الحقيقية ربع السنوية لتصبح أسعار ٢٠١٠، المقيسة بوحدات العملة المحلية، والمعدلة موسمياً، والمحسوبة على أساس سنوي. وتشير بيانات الاستثمار إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت.
- الصادرات/الواردات: يتم تغيير سنة أساس المستويات الحقيقية ربع السنوية لتصبح أسعار ٢٠١٠، المقيسة بوحدات العملة المحلية، والمعدلة موسمياً، والمحسوبة على أساس سنوي. وتشير بيانات الحسابات القومية المستمدة من مؤسسة Haver Analytics إلى مجموع صادرات/واردات السلع والخدمات.

## الجدول ٤-١-٢ بالمرفق: مصادر بيانات البلدان المستقبلية

السلسلة	مصادر البيانات	التقدير	البلدان التي لا تتوافر عنها بيانات	ملاحظات
الناتج الحقيقي	تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ومؤسسة Haver Analytics	يتم تغيير سنة الأساس لتصبح ٢٠١٠، ويخفّض باستخدام مخفض إجمالي الناتج المحلي	لا يوجد في العينة	معدلة موسمياً، ومحسوبة على أساس سنوي، وبالعملة الوطنية
الاستهلاك الحقيقي، الاستثمار، الصادرات، الواردات	مؤسسة Haver Analytics	يتم تغيير سنة الأساس لتصبح ٢٠١٠، ويخفّض باستخدام المخفضات الخاصة بكل بلد وكل متغير	فبييت نام	معدلة موسمياً، ومحسوبة على أساس سنوي، وبالعملة الوطنية؛ البيانات مستمدة من الحسابات القومية
الصادرات/الواردات الثنائية من السلع	إحصاءات وجهة التجارة	متوسط القيم المبلغة من البلدان القائمة بالإبلاغ والبلدان الشريكة	لا يوجد في العينة	البيانات الأصلية بتواتر شهري، مصنفة حسب المجموع
الطلب الخارجي	تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وإحصاءات وجهة التجارة، ومؤسسة Haver Analytics	مجموع معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في البلدان الشريكة المرجحة بأوزان الصادرات	لا يوجد في العينة	معدلة موسمياً، النمو على أساس ربع سنوي مقارن، الفروق اللوغاريتمية، %
أسعار الفائدة قصيرة الأجل على أدوات السياسة النقدية	مؤسسة Bloomberg Finance، ومؤسسة Haver Analytics، L.P.	سعر «ليبور» لمدة ثلاثة شهور، والعائد على أذون الخزانة لمدة ثلاثة شهور، في حال توافرها	قبرص، إستونيا، لكسمبرغ، الجمهورية السلوفاكية، وأوروغواي	سعر الفائدة الأساسي، وسعر الفائدة على الودائع، وسعر الفائدة المستهدف الذي يستخدم في حال عدم توافر بيانات سعر «ليبور» والعائد على أذون الخزانة
فجوة الناتج	تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ومؤسسة Haver Analytics	تُقدّر الفجوة بين الناتج الحقيقي والناتج الممكن باستخدام مرشح هودريك-بريسكوت	لا يوجد في العينة	تُستخدم طريقة دينتون للمطابقة مع أرقام فجوة الناتج السنوية في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

المصدر: إعداد خبراء صندوق النقد الدولي.

عندما لا تتوافر بيانات سعر «ليبور» لمدة ثلاثة شهور والعائد على أذون الخزانة لمدة ثلاثة شهور.

فجوة الناتج: تحسب فجوة الناتج ربع السنوية أولاً على أساس الفجوة بين الناتج الحقيقي والناتج الممكن، والتي تُقدّر باستخدام مرشح هودريك-بريسكوت. وبعد ذلك، تُستخدم «طريقة دينتون التناسبية» (Denton proportional benchmarking method) لتسوية أي فرق محتمل بين فجوة الناتج المقدر والأرقام السنوية لفجوة الناتج التي تنشر في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي. وتستخدم هذه الطريقة للحفاظ على الطبيعة الموسمية التي تشير إليها مشاهدات السلاسل الربعية لفجوة الناتج المقدر، ومطابقة البيانات المنشورة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عند تحويلها إلى الأساس السنوي.

- الصادرات/الواردات الثنائية من السلع: تحسب الأوزان الترجيحية الثنائية باستخدام الصادرات/الواردات الثنائية من السلع بين ٥٥ بلداً في العينة وخمسة من بلدان المصدر (٥٥ x ٥ = ٢٧٥ زوج من البلدان). والمتوسط لأي زوج من البلدان هو متوسط القيم المبلغة للبلدين.
- الطلب الخارجي: يحسب على أساس مجموع معدلات النمو الحقيقية في البلدان الشريكة المرجح بأوزان الصادرات الثنائية.
- سعر الفائدة قصيرة الأجل: يُستخدم سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (سعر «ليبور») لمدة ثلاثة شهور والعائد على أذون الخزانة لمدة ثلاثة شهور. ولتوفير تغطية قطرية وتاريخية أشمل، يتم استخدام سعر الفائدة الأساسي، وسعر الفائدة على الودائع، وأسعار الفائدة المستهدفة

## الجدول ٤-١-٣ بالمرفق: البلدان المستقبلية في العينة

المنطقة	البلدان (المجموع ٥٥)
إفريقيا	جنوب إفريقيا
الأمريكتين	الأرجنتين، البرازيل، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، المكسيك، بيرو، الولايات المتحدة،* أوروغواي
آسيا	أستراليا، الصين، الهند، إندونيسيا، اليابان،* كوريا، ماليزيا، نيوزيلندا، الفلبين، تايلند، فييت نام
أوروبا	النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا،* ألمانيا،* اليونان، هنغاريا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطا، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، الجمهورية السلوفاكية، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة*

المصدر: إعداد خبراء صندوق النقد الدولي.

\* بلد منشئ للصندوق (المصدر). يستبعد بلد المصدر من مجموعة البلدان المستقبلية عند تحليل صدمات المالية العامة من نفس المصدر.

مالية في الخارج باستخدام طريقة التوقعات المحلية. وهذا الطريقة ملائمة جدا للتعامل مع العلاقات غير الخطية، حيث تتيح تقدير حجم التداعيات في مختلف حالات الاقتصاد. وإلى جانب ذلك، تعد نتائج هذه الطريقة أكثر ثباتاً إزاء خطأ مواصفات معادلات توليد البيانات مقارنة بأسلوب الانحدار الذاتي للمتجهات الذي يتضاعف فيه خطأ المواصفات في كل أفق زمني من أفاق الاستجابة للدفعات.

ويُقدَّر النموذج الخطي التالي للسيناريو الأساسي في الأفق الزمني  $h$  (في حالة  $h = 0, \dots, H$ ) باستخدام التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية للسلاسل الزمنية:

$$\frac{Z_{i,t+h} - Z_{i,t-1}}{Y_{i,t-1}} = \alpha_h \frac{Shock_{it}}{Y_{i,t-1}} + \sum_{l=1}^L \beta_{hl} X_{i,t-l} + \theta_{hi} + \mu_{ht} + \varepsilon_{iht} \quad (1-4)$$

حيث تشير  $Z_{it}$  إلى متغير الفائضة (إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والاستهلاك، والاستثمار، وما شابهها) في البلد المستقبلي  $i$  في الربع  $t$ ، وتشير  $Y_{it}$  إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في البلد المستقبلي  $i$  في الربع  $t$ ، وتشير  $Shock_{it}$  إلى الصدمة المالية الخارجية التي تواجه البلد  $i$  في الزمن  $t$ ، وتشير  $X_{it}$  إلى متجه المتغيرات الضابطة بما في ذلك فترات تأخر الصدمة المالية، وفترات تأخر نمو إجمالي الناتج المحلي، وفترات تأخر الطلب الخارجي، مقيسة بمتوسط مرجح لمعدلات النمو لدى الشركاء التجاريين (تم اختيار عدد فترات التأخر  $L = 4$ ). ويشير المتغيران  $\theta_{hi}$  و  $\mu_{ht}$  إلى الآثار الثابتة القطرية والزمنية. ونظراً لأن حجم الصدمة المالية الخارجية تعبر عنه وحدات من إجمالي الناتج المحلي في البلد المستقبلي (تقاس  $Shock_{it}$  بإجمالي الناتج المحلي المتأخر  $Y_{i,t-1}$ )، فإن المعامل  $\alpha_h$  يشبه المضاعف المحلي للصدمة الخارجية (دراسة Hall 2009؛ ودراسة Barro and Redlick 2011). ويتم إنشاء الاستجابة للدفعات خلال الفترات  $H$  من سلسلة من التقديرات  $\{\alpha_h\}_{h=0}^H$ .

ويتم إنشاء الصدمة المالية في السيناريو الأساسي بتجميع الصدمات الخاصة بكل بلد من بلدان المصدر الخمسة (فرنسا، ألمانيا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) ثم ترجيحها باستخدام الروابط التجارية مع البلدان المستقبلي. ويستند نظام الترجيح إلى افتراض أن آثار سياسة المالية العامة تنتقل أساساً عن طريق التجارة — حيث يُتوقع أن تستقبل البلدان ذات الروابط التجارية الأوثق مع بلد المصدر صدمات أكبر في شكل تغيرات أكبر في الطلب على الصادرات، وبالتالي تداعيات أكبر. غير أن التداعيات المقدره تشمل تلك التي تنتقل من خلال جميع قنوات انتقال الآثار، ومنها القناة المالية. وتحسب الصدمة المالية الخارجية التي تواجه البلد المستقبلي  $i$  في الزمن  $t$  عن طريق المعادلة التالية:

$$Shock_{it} = \sum_{j=1}^5 \frac{M_{ijt} - E_{jt} E_{jt-1}}{M_{j,t-1} E_{jt-1}} \quad (2-4)$$

والمغيرات ذات الاتجاهات العامة الملحوظة خلال فترة العينة تجرد من الاتجاه العام باستخدام الاتجاهات العامة الخطية الخاصة بكل بلد. وإلى جانب ذلك، يتم استبعاد القيم الشاذة — أي المشاهدات التي تزيد فيها معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي على أساس ربع سنوي مقارنة عن ١٠٪ أو تقل عن ١٠٪ في أي ربع (عدد قليل جداً من المشاهدات).

## تصنيف نظم أسعار الصرف

يتم إنشاء مقياس لترتيبات أسعار الصرف الثنائية مقابل الدولار الأمريكي بغرض تقدير حجم تداعيات نظم أسعار الصرف المختلفة.

ففي تصنيف "راينهارت-روغوف"، يتم التعبير عن نظام سعر الصرف في صورة مؤشر متغير زمنياً يستند إلى التصنيف السنوي للفئات الكبيرة بحكم الواقع المستمد من دراسة (Ilzetzki, Reinhart, and Rogoff (2017a, 2017b). وتتراوح قيمته بين ١ (الأكثر جموداً) و ٦ (الأكثر مرونة). وفي كل فترة، إذا تم إعطاء بلد ما القيمة ١ (ربط بحكم الواقع) أو القيمة ٢ (ربط زاحف بحكم الواقع)، يعتبر النظام الذي يطبقه هو "نظام سعر الصرف الثابت؟". ويستنبط المؤشر الربع سنوي من البيانات السنوية بإعطاء نفس القيمة للأربعة أرباع خلال سنة. وعلى سبيل المثال، يشير هذا التصنيف، في عام ٢٠١٥، إلى وجود سبعة بلدان تطبق نظام سعر الصرف "الثابت؟" (الأرجنتين، الصين، كوستاريكا، الهند، بيرو، الفلبين، فييت نام) من العينة التي تضم ٥٥ بلداً. ويتألف تصنيف صندوق النقد الدولي قبل عام ٢٠٠٨ (الفئات الكبيرة) من ست فئات تتراوح قيمتها بين ١ أي الأكثر جموداً و ٦ أي الأكثر مرونة. وقد تغير التصنيف في عام ٢٠٠٨، ويجري الحصول على بيانات ما بعد عام ٢٠٠٨ من الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي. وكما هو الحال وفقاً لتصنيف "راينهارت-روغوف"، عادة ما يصنف أي بلد ضمن البلدان التي تطبق سعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي إذا تم إعطاؤه القيمة ١ (ربط بحكم الواقع) أو القيمة ٢ (ربط زاحف بحكم الواقع) أو ضمن نطاقات تقلب متحركة أقل من أو تساوي  $(+ 2\%)$ . ومرة أخرى، يستنبط المؤشر الربع سنوي من البيانات السنوية. وعلى سبيل المثال، يشير هذا التصنيف، في عام ٢٠١٥، إلى وجود بلدان يطبقان نظام سعر الصرف الثابت (الصين، فييت نام) من العينة التي تضم ٥٥ بلداً، رغم أن هناك عدد أكبر من البلدان التي تطبق نظام سعر الصرف الثابت في فترات سابقة.

## المرفق ٤-٢: استراتيجية تجريبية

### مواصفة السيناريو الأساسي

حسبما يرد في دراسة Auerbach and Gorodnichenko (2013)، تُقدَّر استجابة الناتج في البلد المستقبلي إزاء صدمة

<sup>٤٣</sup> بوجه عام، يمكن أن يختلف عدد البلدان المصنفة ضمن البلدان التي تطبق نظام سعر الصرف «الثابت» بمرور الوقت نظراً لأن تصنيف نظم أسعار الصرف يختلف بمرور الوقت.

<sup>٤٤</sup> يتم الحصول على بيانات تصنيف النظم قبل عام ٢٠٠٨ من موقع كارمن راينهارت الإلكتروني وهو: <http://www.carmenreinhardt.com>

تحليل التداعيات في الحالتين المختلفتين بمقارنة المعلمتين المقدرتين  $\alpha_{1b}$  و  $\alpha_{2b}$ . وبالنسبة لبلد المصدر، يتم تقسيم الصدمة فقط حسب حالة الاقتصاد التي يمكن، مرة أخرى، أن تكون الوضع الدوري أو سياسة نقدية قريبة من النطاق الأدنى الفعلي. وتُعرف حالات الاقتصاد بنفس الطريقة الواردة في مواصفة البلدان المستقبلية. لذلك، تصبح صدمة بلد المصدر كالتالي:

$$Shock_{it}^j : I_{i,t-1}^j Shock_{it}^j + (1 - I_{i,t-1}^j) Shock_{it}^j \quad (4-4)$$

حيث  $I_{i,t}^j$  هي متغير صوري {بنطاق صفر؛ ١} يشير إلى حالة الاقتصاد في البلد المنشئ للصدمة. ويستند التفاعل بين الصدمة فقط والمتغير الصوري لحالة الاقتصاد إلى افتراض أنه رغم أن الصدمات في بلد المصدر واستجابة الاقتصاد المحلي إزائها قد تعتمد على النظام، فإن انتقالها إلى البلدان المستقبلية ليس كذلك.

### انتقال التداعيات إلى البلدان المستقبلية في ظل نظم سعر الصرف المختلفة

على غرار المواصفة غير الخطية التي تُقسم فيها الصدمة حسب حالة بلد المصدر، يتم تقسيم الصدمة إلى عنصرين حسب ترتيب سعر الصرف الثنائي بين البلد المستقبل  $i$  والولايات المتحدة:

$$Shock_{it}^{US} : Fix_{i,t-1}^{US} Shock_{it}^{US} + (1 - Fix_{i,t-1}^{US}) Shock_{it}^{US}, \quad (4-5)$$

حيث  $Fix_{it}^{US} = 1$  إذا كان البلد  $i$  والولايات المتحدة يطبقان نظام سعر الصرف ثابت في الفترة  $t$ .

### تقدير حجم التداعيات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في بلد المصدر

رغم أن مواصفة السيناريو الأساسي تعبر عن حجم صدمات المالية العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في البلد المستقبل — وفقاً لقرار تجميع الصدمات من مصادر مختلفة وحسب الأسلوب المعتاد في الدراسات — فإن هذا التعديل قد يؤدي إلى تعقيد عملية تفسير حجم التداعيات. وتيسيراً لعملية التفسير يتم تعديل مقياس التقديرات الواردة في هذا الفصل إلى تداعيات لمواجهة صدمة مالية نسبتها ١٪ من إجمالي الناتج المحلي في بلد المصدر ويتم ذلك عن طريق تطبيق معامل التداعيات المقدر  $\alpha$  على النحو التالي:

$$Spill_{ij} = S_{ij} \frac{M_{ij} Y_j}{M_j Y_i} \alpha, \quad (4-6)$$

حيث تشير  $S_{ij}$  إلى حجم صدمة بلد المصدر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لديه (يفترض أنها ١)؛ وتشير  $M_{ij}/M_j$  إلى حصة البلد المستقبل في مجموع واردات بلد المصدر (معامل

حيث تشير  $z$  إلى بلد المصدر، و  $M_{ij}$  إلى واردات البلد  $z$  السلعية من البلد  $i$  في الزمن  $t$ ، وتشير  $M_{jt}$  إلى مجموع الواردات السلعية للبلد  $z$ ، وتشير  $s_{jt}$  إلى الصدمة المالية المقدرة في البلد  $z$  والتي يتم التعبير عنها بالقيمة الحقيقية بعملة البلد  $z$ ، وتشير  $E_{jt}$  إلى سعر الصرف الحقيقي للدولار الأمريكي في البلد  $z$ . وبالتالي فإن الحد الثاني على الجانب الأيمن ( $s_{jt} E_{j,t-1} / E_{i,t-1}$ ) يساوي القيمة النقدية الحقيقية للصدمة المالية التي تنتقل من البلد  $z$  بعد تحويلها إلى وحدات عملة البلد المستقبل  $i$ . ثم يقاس هذا الحد بحصة الواردات ( $M_{ij,t-1} / M_{j,t-1}$ )، التي تشير إلى الأهمية النسبية للبلد المستقبل  $i$  كمورد لواردات بلد المصدر.<sup>٥٥</sup> وأخيراً، يتم تجميع الصدمات المرجحة عبر بلدان المصدر الخمسة.<sup>٥٦</sup> وتكون الصدمات المجمعة صغيرة نسبياً: فعلى سبيل المثال، يبلغ متوسط صدمات الإنفاق (الضرائب) حوالي ٠,٠٦٪ (١٪) من إجمالي الناتج المحلي في البلد المستقبل خلال فترة العينة.

### المواصفات غير الخطية

#### دور الأوضاع الدورية وقيود السياسة النقدية

لدراسة الآثار القائمة على حالة الاقتصاد في البلدان المستقبلية، تُقدر صدمة غير خطية لمواصفة السيناريو الأساسي. ويتم السماح لمعاملات الانحدار على الصدمة والمتغيرات الضابطة بأن تختلف تبعاً لحالات الاقتصاد المختلفة. وتُعرف حالة الاقتصاد حسب الدورة الاقتصادية ("تراخي الاقتصاد / عدم تراخي الاقتصاد") أو حسب موقف السياسة النقدية ("وجود نطاق أدنى فعلي/عدم وجود نطاق أدنى فعلي). والتراخي يوافق وجود فجوة سالبة في الناتج. أما النطاق الأدنى الفعلي فيوافق أسعار الفائدة قصيرة الأجل في أقل من ٢,٥٪ من التوزيع عبر البلدان، ويبلغ نحو ٥,٧٪ في حالة الاقتصادات المتقدمة و٣٪ في حالة الاقتصادات الصاعدة.

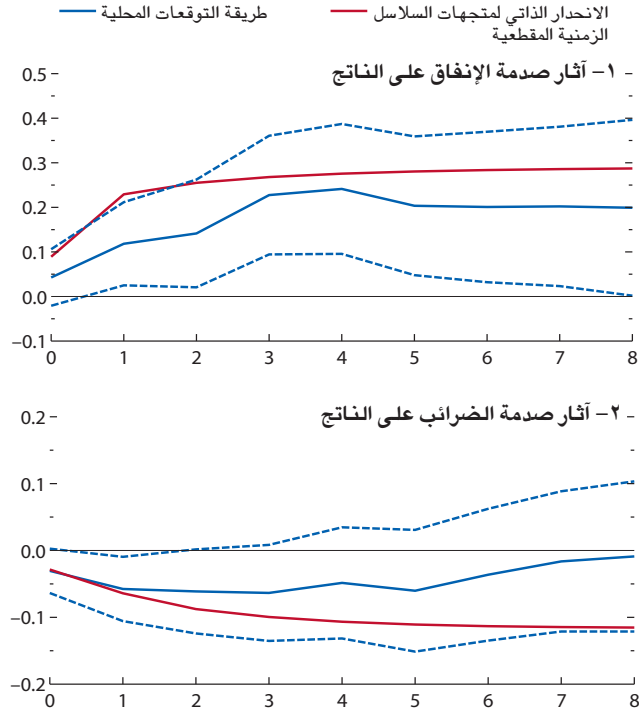
ووفقاً لدراسة (Auerbach and Gorodnichenko (2013)، يتم تعديل مواصفة السيناريو الأساسي على النحو التالي:

$$\frac{Z_{i,t+h} - Z_{i,t-1}}{Y_{i,t-1}} = \alpha_{1b} I_{i,t-1} \frac{Shock_{it}}{Y_{i,t-1}} + \alpha_{2b} (1 - I_{i,t-1}) \frac{Shock_{it}}{Y_{i,t-1}} + \sum_{l=1}^4 \beta'_{1bl} I_{i,t-1} X_{i,t-1} + \sum_{l=1}^4 \beta'_{2bl} (1 - I_{i,t-1}) X_{i,t-1} + \theta_{bt} + \mu_{ht} + \varepsilon_{ibt} \quad (3-4)$$

حيث تكون قيمة  $I_{i,t}$  إما ١ أو صفر، وهي تشير إلى حالة الاقتصاد في البلد المستقبل  $i$  في الفترة  $t$ . ويمكن بعد ذلك

<sup>٥٥</sup> راجع دراسة Blagrove and others، قيد الإصدار، للاطلاع على مناقشة حول نظم الترجيح البديلة.  
<sup>٥٦</sup> لا يوجد ارتباط بين الصدمات المالية المقدرة عبر البلدان.

الشكل البياني ٤-٣-١ بالمرفق: آثار صدمات الإنفاق والضرائب على الناتج في البلدان المستقبلية: مقارنة مع الانحدار الذاتي لمتجهات السلاسل الزمنية المقطعية (%، أربع السنوات على المحور السيني)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشير  $t=0$  إلى ربع السنة الذي وقعت فيه الصدمة. تشير الخطوط الزرقاء المتصلة إلى استجابة السيناريو الأساسي إزاء كل صدمة باستخدام طريقة التوقعات المحلية، أما الخطوط المتقطعة فتشير إلى نطاقات ثقة نسبتها ٩٠٪، وتشير الخطوط الحمراء المتصلة إلى الاستجابة إزاء كل صدمة باستخدام الانحدار الذاتي لمتجهات السلاسل الزمنية المقطعية. ويتم تطبيق بيانات الصدمات باستخدام متوسط ١٪ من إجمالي الناتج المحلي عبر بلدان المصدر.

السيناريو الأساسي المقدر بطريقة التوقعات المحلية. ويعرض الشكل البياني ٤-٣-١ بالمرفق (الخط الأحمر) النتائج التي تتم صياغتها في صورة استجابة مجمعة للدفعات بعد صدمة للإنفاق الحكومي (الإيرادات الضريبية) بنسبة ١٪ من إجمالي الناتج المحلي في بلد المصدر. وتكون تداعيات زيادة الإنفاق الحكومي في بلد المصدر أكبر مقارنة بتداعيات تخفيض الضرائب. وتختلف النتائج في دلالتها الإحصائية عن الصفر عند مستوى ٥٪، استناداً إلى المحاكاة التي تجرى باستخدام طرق إعادة المعاينة (مونت كارلو) المعتادة.

#### التقدير باستخدام أخطاء التنبؤ

يركز اختبار الثبات الثاني على تقدير حجم صدمات المالية العامة. وتُقدّر هذه المنهجية البديلة حجم الصدمات على أساس أخطاء التنبؤ (الفرق بين المتغير الفعلي وقيمه المتنبأ بها في الفترة السابقة) بمعادلات نمو الإنفاق الحكومي

الترجيح في نموذج السيناريو الأساسي): وتشير  $Y_j/Y_i$  إلى النسبة بين إجمالي الناتج المحلي في بلد المصدر وإجمالي الناتج المحلي في البلد المستقبل — ويقاس كلاهما بالدولار الأمريكي.<sup>٤٧</sup>

#### المرفق ٤-٣: اختبارات الثبات

لضمان عدم تأثر نتائج السيناريو الأساسي باختبار نظام تقدير حجم الصدمات أو منهج الاقتصاد القياسي، تجرى في هذا القسم العديد من اختبارات الثبات. وتكون النتائج ثابتة إزاء: (١) تقدير حجم التداعيات باستخدام الانحدار الذاتي لمتجهات السلاسل الزمنية المقطعية، والذي يأخذ في الحسبان الاستجابة داخلية المنشأ من أسعار الصرف والسياسة النقدية في البلدان المستقبلية؛ و(٢) استخدام صدمات المالية العامة البديلة استناداً إلى خطأ التنبؤ والمناهج السردية.

#### التقدير باستخدام الانحدار الذاتي لمتجهات السلاسل الزمنية المقطعية

يتم إجراء التحليل باستخدام الانحدار الذاتي لمتجهات السلاسل الزمنية المقطعية لضمان عدم تأثر النتائج باختبار طريقة التوقعات المحلية. ويأخذ الانحدار الذاتي لمتجهات السلاسل الزمنية المقطعية في الحسبان الاستجابة داخلية المنشأ من المتغيرات الكلية الرئيسية عند تقدير حجم تداعيات صدمة المالية العامة. وفيما يلي تقدير نموذج الانحدار الذاتي لمتجهات السلاسل الزمنية ذو الستة متغيرات:

$$Y_{i,t} = c_i + \sum_{p=0}^l A_p Y_{i,t-p} + \mu_{i,t} \quad (٧-٤)$$

حيث تشير  $c_i$  إلى متجه الأثر الثابتة القطرية، وتشير  $A_p$  إلى صيغة مختزلة لمصفوفة المعاملات، وتشير  $\mu_{i,t}$  إلى متجه حدود الصدمات، وتشير  $Y_{i,t}$  إلى متجه المتغيرات الستة داخلية المنشأ:

$$Y = \{ \text{الصدمة } G; \text{الصدمة } T; \text{الطلب الخارجي الفعلي}; \text{نمو إجمالي الناتج المحلي}; \text{سعر الفائدة}; \text{سعر الصرف الفعلي الحقيقي} \}.$$

باستثناء الصدمة  $G$  والصدمة  $T$ ، المطابقتين مع الصدمات المرجحة المستخدمة في تحليل السيناريو الأساسي الوارد في المعادلة (٤-١)، تكون جميع المتغيرات في شكل معدلات نمو على أساس ربع سنوي مقارن (مجردة من الاتجاه العام) وتتعلق بالاقتصاد المحلي للبلد المستقبل  $i$ .<sup>٤٨</sup> يؤكد تحليل الانحدار الذاتي لمتجهات السلاسل الزمنية المقطعية النتائج المستخلصة من نموذج الانحدار في

<sup>٤٧</sup> من شأن النظم البديلة المعقولة لترجيح صدمة بلد المصدر أن تحقق نفس النتائج كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في بلد المصدر. وستتطلب نظم الترجيح البديلة أيضاً إعادة حساب معامل التداعيات المقدر في السيناريو الأساسي  $(\alpha)$ ، مما يسفر عن تصحيح مساوي وموازن لآثار هذا المعامل، نظراً لأن أي تحويل يطبق على صدمة بلد المصدر سيكون ثابتاً في جميع البلدان المستقبلية.

<sup>٤٨</sup> تكون النتائج المستمدة من نموذج الانحدار الذاتي لمتجهات السلاسل الزمنية المقطعية ثابتة إزاء العديد من المواصفات البديلة، بما في ذلك عدم تجريد البيانات من الاتجاه العام.

حيث  $X_t$  هي معدل نمو المتغير المستمد من الإصدار المتزامن للبيانات و  $X_{t-1}$  هي التنبؤ قبل فترة واحدة. وخطاً التنبؤ الموجب يعني وقوع صدمة إنفاق توسعية وصدمة ضرائب انكماشية. ووفقاً لدراسة (Auerbach and Gorodnichenko (2013)، تجرى عملية انحدار لأخطاء التنبؤ بالإنفاق والضرائب على أخطاء التنبؤ بالناتج لكي يؤخذ في الحسبان أي تغيرات ناتجة عن مفاجآت في الدورة الاقتصادية. وتجري عملية انحدار لأخطاء التنبؤ أيضاً على معدلات النمو المتأخرة لمتغيرات الاقتصاد الكلي (إجمالي الناتج المحلي، مخفض التضخم، الاستثمار، الإنفاق الحكومي أو الإيرادات الضريبية) لكي يؤخذ في الحسبان جزء الابتكار الذي يمكن التنبؤ به من مشاهدات سابقة. وبعد ذلك، يتم إنشاء صدمات أخطاء التنبؤ لكل بلد من بلدان المصدر كقيم باقية من هذا الانحدار، وتحويلها إلى مستويات باستخدام نفقات أو إيرادات سنة الأساس (٢٠١٠)، واستبدالها في المعادلتين (١-٤) و(٢-٤).

ويؤكد تحليل التداعيات باستخدام صدمات أخطاء التنبؤ نتائج السيناريو الأساسي — وهي أن صدمات الإنفاق تكون تداعياتها أكبر من صدمات الضرائب (الشكل البياني ٢-٣-٤ بالمرفق) — ويعد اختباراً قوياً لثبات النتائج. ويتم إنشاء هذه الصدمات باستخدام منهجية مختلفة تماماً، وقاعدة بيانات مختلفة، ويُقدَّر حجمها بتواتر مختلف عن ذلك الذي يُقدَّر به حجم الصدمات المستخدمة في مواصفة السيناريو الأساسي. ويكون حجم التداعيات أكبر إلى حد ما مقارنة بالسيناريو الأساسي، وهو ما يمكن تفسيره جزئياً بأن استجابة الإنفاق والإيرادات في بلد المصدر إزاء صدمات أخطاء التنبؤ تكون أقوى مقارنة بالصدمات الهيكلية (رغم أن هذه الاستجابات للدفعات تُقدَّر بشكل غير دقيق بسبب صغر حجم العينة).

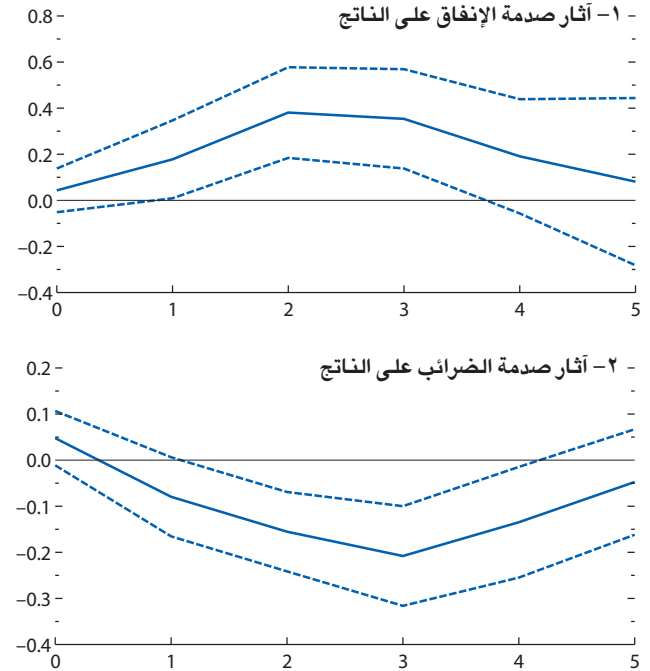
### التقدير باستخدام المنهج السردى

لمزيد من التأكد من أن نتائج السيناريو الأساسي لا تتأثر بنظام تقدير حجم الصدمات، يتم إجراء اختبار ثبات باستخدام صدمات الضرائب على أساس المنهج السردى حسبما يرد في دراسة (Romer and Romer (2010). وتتناول العديد من الدراسات الاقتصادية المتخصصة صدمات المالية العامة القائمة على أساس المنهج السردى (على سبيل المثال، DeVries and others (2011)، لكن مجموعة البيانات الواردة في دراسة (Romer and Romer (2010) هي الأنسب للمقارنة مع تحليل السيناريو الأساسي الوارد في هذا الفصل نظراً لأنها تشمل فترات التوسع والتكشيف المالي<sup>٥٥</sup>. ويتم استبدال الصدمة في المعادلتين (١-٤) و(٢-٤)، مع إجراء التحليل للولايات المتحدة فقط خلال

<sup>٥٥</sup> تعد قواعد بيانات صدمات الإنفاق الحكومي القائمة على المنهج السردى أقل شيوعاً في الدراسات، مما يحول دون إجراء اختبار ثبات لنتائج تقدير حجم التداعيات الناشئة عن صدمات الإنفاق القائمة على المنهج السردى.

### الشكل البياني ٢-٣-٤ بالمرفق: آثار صدمات الإنفاق والضرائب على الناتج في البلدان المستقبلية: أخطاء التنبؤ

(٪، أربع السنوات على المحور السيني)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشير  $t = 0$  إلى السنة التي وقعت فيها الصدمة. وتشير الخطوط المتصلة إلى الاستجابة إزاء كل صدمة، أما الخطوط المتقطعة فتشير إلى نطاقات ثقة نسبتها ٩٠٪. وتُقدَّر الآثار على أساس الصدمات المشتقة من أخطاء التنبؤ. ويتم تطبيق بيانات الصدمات باستخدام متوسط ١٪ من إجمالي الناتج المحلي عبر بلدان المصدر.

أو الإيرادات الضريبية، وترصد هذه الطريقة تغيرات المالية العامة غير المتوقعة فقط. ويختلف ذلك عن التقدير عن طريق الصدمات الهيكلية المستخدمة في تحليل السيناريو الأساسي، والتي تستند إلى التغيرات الفعلية في متغيرات المالية العامة ويمكن أن يتوقعها الوكلاء إذا تم الإعلان عنها في وقت سابق. وقد يؤدي وجود هذه الصدمات المتوقعة إلى تحيز التقديرات لأن مجموعة معلومات خبير الاقتصاد القياسي تختلف عن مجموعة معلومات الوكلاء. ونظراً لأن أخطاء التنبؤ ترصد تغيرات غير متوقعة، تقل مشكلة التبصر المالي وفقاً لهذا المنهج، لأن مجموعة معلومات خبير الاقتصاد القياسي ووكلاء القطاع الخاص تكون أكثر اتساقاً. ويستخدم هذا المنهج توقعات المالية العامة في الوقت الحقيقي الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبيانات الفعلية في الوقت الحقيقي لإنشاء صدمات أخطاء التنبؤ بتواتر سنوي على عينة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٢.<sup>٥٩</sup> ويتم إنشاء خطأ التنبؤ لكل متغير  $X = \{G, T, Y\}$  كالتالي:

$$FEF_t^X = X_t - X_{t-1}^e \quad (٨-٤)$$

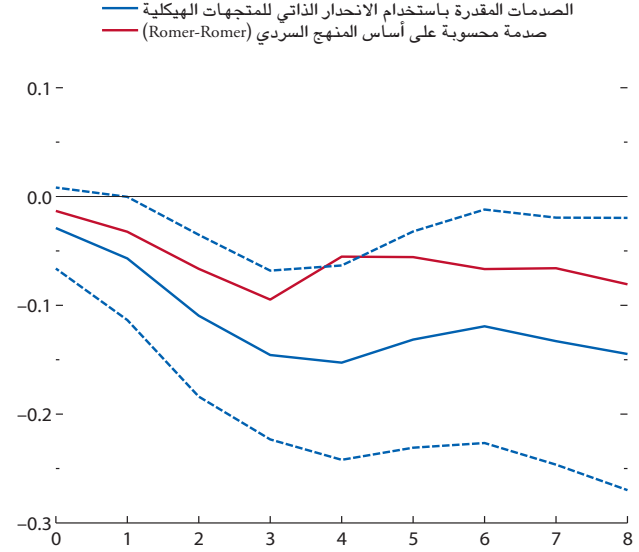
<sup>٥٩</sup> بعد عام ٢٠١٢، بيانات التنبؤ غير متصلة.

## المراجع

- Aglietta, Michel, and Thomas Brand. 2013. *Un New Deal pour l'Europe*. Paris: Éditions Odile Jacob.
- Andrle, Michal, Patrick Blagrove, Pedro Espallat, Keiko Honjo, Benjamin Hunt, Mika Kortelainen, René Lalonde, Douglas Laxton, Eleonora Mavroedi, Dirk Muir, Susanna Mursula, and Stephen Snudden. 2015. "The Flexible System of Global Models-FSGM." IMF Working Paper 15/64, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Auerbach, Alan J., and Yuriy Gorodnichenko. 2012a. "Fiscal Multipliers in Recession and Expansion." In *Fiscal Policy after the Financial Crisis*, 63-98. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- . 2012b. "Measuring the Output Responses to Fiscal Policy." *American Economic Journal: Economic Policy* 4 (2): 1-27.
- . 2013. "Output Spillovers from Fiscal Policy." *American Economic Review* 103 (3): 141-46.
- Barro, Robert J., and Charles J. Redlick. 2011. "Macroeconomic Effects from Government Purchases and Taxes." *Quarterly Journal of Economics* 126 (1): 51-102.
- Batini, Nicoletta, Luc Eyraud, Lorenzo Forni, and Anke Weber. 2014. "Fiscal Multipliers: Size, Determinants, and Use in Macroeconomic Projections." IMF Technical Notes and Manuals 14/4, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Beetsma, Roel, and Massimo Giuliodori. 2004. "What Are the Spill-Overs from Fiscal Shocks in Europe? An Empirical Analysis." ECB Working Paper Series 325, European Central Bank, Frankfurt.
- Beetsma, Roel, Franc Klaassen, and Volker Wieland. 2006. "Trade Spill-Overs of Fiscal Policy in the European Union: A Panel Analysis." *Economic Policy* 21 (48): 639-87.
- Berger, Helge, and Volker Nitsch. 2008. "Zooming Out: The Trade Effect of the Euro in Historical Perspective." *Journal of International Money and Finance* 27 (8): 1244-60.
- Blagrove, Patrick, Giang Ho, Ksenia Koloskova, and Esteban Vesperoni. Forthcoming. "Fiscal Spillovers—The Importance of Macroeconomic and Policy Conditions in Transmission." IMF Spillover Note, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Blanchard, Olivier, Christopher J. Erceg, and Jesper Lindé. 2016. "Jump-Starting the Euro Area Recovery: Would a Rise in Core Fiscal Spending Help the Periphery?" In *NBER Macroeconomics Annual 2016*, vol. 31, edited by Martin Eichenbaum and Jonathan A. Parker. Forthcoming from University of Chicago Press.
- Blanchard, Olivier, and Roberto Perotti. 2002. "An Empirical Characterization of the Dynamic Effects of Changes in Government Spending and Taxes on Output." *Quarterly Journal of Economics* 117 (4): 1329-68.
- Born, Benjamin, Falko Juessen, and Gernot J. Müller. 2013. "Exchange Rate Regimes and Fiscal Multipliers." *Journal of Economic Dynamics and Control* 37 (2): 446-65.
- Bussière, Matthieu, Laurent Ferrara, Michel Juillard, and Daniele Siena. 2017. "Can Fiscal Budget-Neutral Reforms Stimulate

الشكل البياني ٤-٣-٣ بالمرفق: آثار صدمة الضرائب في الولايات المتحدة على الناتج في البلدان المستقبلية: مقارنة مع صدمة الضرائب على أساس المنهج السردى، ٢٠٠٧-١٩٩٥

(٪، أربع السنوات على المحور السيني)



المصدر: دراسة Romer and Romer (2010), وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشير  $t=0$  إلى ربع السنة الذي وقعت فيه صدمة الضرائب في الولايات المتحدة. ويشير الخط الأزرق المتصل إلى الاستجابة إزاء صدمة الضرائب في الولايات المتحدة باستخدام الانحدار الذاتي للمتجهات الهيكلية، أما الخطوط المتقطعة فتشير إلى نطاقات ثقة نسبتها ٩٠٪. ويشير الخط الأحمر المتصل إلى الاستجابة إزاء صدمة الضرائب في الولايات المتحدة المحسوبة على أساس المنهج السردى استناداً إلى دراسة Romer and Romer (2010). ويتم تطبيق بيانات الصدمات باستخدام متوسط ١٪ من إجمالي الناتج المحلي عبر بلدان المصدر (لاحظ أن هذا يمثل صدمة تقل عن ١٪ من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة).

الفترة من الربع الأول من عام ١٩٩٥ إلى الربع الرابع من عام ٢٠٠٧ (الربع الرابع من عام ٢٠٠٧ هو آخر ربع تتوافر فيه بيانات الصدمة على أساس المنهج السردى). ويتم الحصول على مجموعة مماثلة من نتائج السيناريو الأساسي المعدل على أساس العينة الزمنية عن طريق تقدير آثار التداعيات التي تنتقل من الولايات المتحدة على نفس العينة.

وتُظهر النتائج المعروضة في الشكل البياني ٤-٣-٣ بالمرفق تداعيات مماثلة ناشئة عن صدمات ضريبية في الولايات المتحدة في حالة الصدمات المقدرة باستخدام نموذج انحدار ذاتي للمتجهات الهيكلية والصدمات المقدرة باستخدام المنهج السردى. ورغم أن التداعيات المقدرة باستخدام المنهج السردى تكون أقل إلى حد ما مقارنة بالسيناريو الأساسي (المعدل على أساس العينة الزمنية)، فإنها تقع بسهولة ضمن نطاقات الثقة في تقديرات السيناريو الأساسي. ونظراً لأن الصدمات المقدرة باستخدام المنهج السردى تستند إلى نظام تقدير مختلف تماماً، فإن هذه النتائج تمثل اختباراً قوياً آخر من اختبارات الثبات.



- Gorodnichenko, Yuri, Enrique G. Mendoza, and Linda L. Tesar. 2012. "The Finnish Great Depression: From Russia with Love." *American Economic Review* 102 (4): 1619–44.
- Goujard, Antoine. 2017. "Cross-Country Spillovers from Fiscal Consolidations." *Fiscal Studies* 38 (2): 219–67.
- Guajardo, Jaime, Daniel Leigh, and Andrea Pescatori. 2014. "Expansionary Austerity: International Evidence." *Journal of the European Economic Association* 12 (4): 949–68.
- Hall, Robert E. 2009. "By How Much Does GDP Rise If the Government Buys More Output?" *Brookings Papers on Economic Activity* 40 (Fall): 183–249.
- Ilzetzki, Ethan, Enrique G. Mendoza, and Carlos A. Vegh. 2013. "How Big (Small?) Are Fiscal Multipliers?" *Journal of Monetary Economics* 60 (2): 239–54.
- Ilzetzki, Ethan, Carmen M. Reinhart, and Kenneth S. Rogoff. 2017a. "Exchange Arrangements Entering the 21st Century: Which Anchor Will Hold?" NBER Working Paper 23134, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- . 2017b. "The Country Chronologies to Exchange Rate Arrangements into the 21st Century: Will the Anchor Currency Hold?" NBER Working Paper 23135, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- International Monetary Fund (IMF). 2016. "Spillovers from China's Transition and from Migration." Chapter 4 in *World Economic Outlook*, October.
- Jordà, Òscar. 2005. "Estimation and Inference of Impulse Responses by Local Projections." *American Economic Review* 95 (1): 161–82.
- Kim, Soyoung, and Nouriel Roubini. 2008. "Twin Deficit or Twin Divergence? Fiscal Policy, Current Account, and Real Exchange Rate in the U.S." *Journal of International Economics* 74 (2): 362–83.
- Kirchner, Markus, Jacopo Cimadomo, and Sebastian Hauptmeier. 2010. "Transmission of Government Spending Shocks in the Euro Area: Time Variation and Driving Forces." ECB Working Paper Series 1219, European Central Bank, Frankfurt.
- Klein, Michael W., and Jay C. Shambaugh. 2006. "Fixed Exchange Rates and Trade." *Journal of International Economics* 70 (2): 359–83.
- Mertens, Karel, and Morten O. Ravn. 2013. "The Dynamic Effects of Personal and Corporate Income Tax Changes in the United States." *American Economic Review* 103 (4): 1212–47.
- Michaillat, Pascal. 2014. "A Theory of Countercyclical Government Multiplier." *American Economic Journal: Macroeconomics* 6 (1): 190–217.
- Mineshima, Aiko, Marcos Poplawski-Ribeiro, and Anke Weber. 2014. "Size of Fiscal Multipliers." Post-crisis Fiscal Policy Part III Chapter 12, 315–72. Cambridge, MA: MIT Press.
- Monacelli, Tommaso, and Roberto Perotti. 2010. "Fiscal Policy, the Real Exchange Rate and Traded Goods." *Economic Journal* 120 (544): 437–61.
- Mundell, Robert A. 1963. "Capital Mobility and Stabilization Policy under Fixed and Flexible Exchange Rates." *Canadian Journal of Economics and Political Science* 29 (4): 475–85.
- Growth? Model-Based Results." Banque de France Working Paper 625.
- Canzoneri Matthew, Fabrice Collard, Harris Dellas, and Behzad Diba. 2016. "Fiscal Multipliers in Recessions." *Economic Journal* 126 (590): 75–108.
- Christiano, Lawrence, Martin Eichenbaum, and Charles Evans. 2005. "Nominal Rigidities and the Dynamic Effects of a Shock to Monetary Policy." *Journal of Political Economy* 113 (1): 1–45.
- Christiano, Lawrence, Martin Eichenbaum, and Sergio Rebelo. 2011. "When Is the Government Spending Multiplier Large?" *Journal of Political Economy* 119 (1): 78–121.
- Cloyne, James. 2013. "Discretionary Tax Changes and the Macroeconomy: New Narrative Evidence from the United Kingdom." *American Economic Review* 103 (4): 1507–28.
- Cole, Harold L., and Lee E. Ohanian. 2004. "New Deal Policies and the Persistence of the Great Depression: A General Equilibrium Analysis." *Journal of Political Economy* 112 (4): 779–816.
- Corsetti, Giancarlo, André Meier, and Gernot J. Müller. 2012. "What Determines Government Spending Multipliers?" IMF Working Paper 12/150, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Corsetti, Giancarlo, and Gernot J. Müller. 2006. "Twin Deficits: Squaring Theory, Evidence, and Common Sense." *Economic Policy* 21 (48): 598–638.
- De Mooij, Ruud, and Sief Ederveen. 2008. "Corporate Tax Elasticities: A Reader's Guide to Empirical Findings." *Oxford Review of Economic Policy* 24 (4): 680–97.
- Devereux, Michael P. 2008. "Business Taxation in a Globalized World." *Oxford Review of Economic Policy* 24 (4): 625–38.
- DeVries, Pete, Jaime Guajardo, Daniel Leigh, and Andrea Pescatori. 2011. "A New Action-Based Dataset of Fiscal Consolidation." IMF Working Paper 11/128, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Dornbusch, Rudiger. 1976. "Expectations and Exchange Rate Dynamics." *Journal of Political Economy*, 84 (6): 1161–76.
- Eggertsson, Gauti B. 2011. "What Fiscal Policy Is Effective at Zero Interest Rates?" in *NBER Macroeconomics Annual 2010*, vol. 25, 59–112. Cambridge, MA: MIT Press.
- Enders, Zeno, Gernot J. Müller, and Almuth Scholl. 2011. "How Do Fiscal and Technology Shocks Affect Real Exchange Rates?: New Evidence for the United States." *Journal of International Economics* 83 (1): 53–69.
- Erceg, Christopher J., and Jesper Lindé. 2010. "Is There a Free Lunch in a Liquidity Trap?" International Finance Discussion Paper 1003, US Federal Reserve System, Washington, DC.
- . 2013. "Fiscal Consolidation in a Currency Union: Spending Cuts vs. Tax Hikes." *Journal of Economic Dynamics and Control* 37 (2): 422–45.
- Fleming, J. Marcus. 1962. "Domestic Financial Policies under Fixed and under Floating Exchange Rates." *IMF Staff Papers* 9 (3): 369–80.
- Forni, Mario, and Luca Gambetti. 2016. "Government Spending Shocks in Open Economy VARs." *Journal of International Economics* 99: 68–84.

- , and Sarah Zubairy. Forthcoming. "Government Spending Multipliers in Good Times and in Bad: Evidence from US Historical Data." *Journal of Political Economy*.
- Ravn, Morten O., Stephanie Schmitt-Grohé, and Martin Uribe. 2012. "Consumption, Government Spending, and the Real Exchange Rate." *Journal of Monetary Economics* 59 (3): 215–34.
- Reinhart, Carmen, and Kenneth Rogoff. 2004. "The Modern History of Exchange Rate Arrangements: A Reinterpretation." *Quarterly Journal of Economics* 119 (1): 1–48.
- Riera-Crichton, Daniel, Carlos A. Vegh, and Guillermo Vuletin. 2015. "Procyclical and Countercyclical Fiscal Multipliers: Evidence from OECD Countries." *Journal of International Money and Finance* 52: 15–31.
- Romer, Christina D., and David H. Romer. 2010. "The Macroeconomic Effects of Tax Changes: Estimates Based on a New Measure of Fiscal Shocks." *American Economic Review* 100 (3): 763–801.
- Rose, Andrew K., and Eric van Wincoop. 2001. "National Money as a Barrier to International Trade: The Real Case for Currency Union." *American Economic Review* 91 (2): 386–90.
- Woodford, Michael. 2011. "Simple Analytics of the Government Expenditure Multiplier." *American Economic Journal: Macroeconomics* 3 (1): 1–35.
- Nakamura, Emi, and Jon Steinsson. 2014. "Fiscal Stimulus in a Monetary Union: Evidence from US Regions." *American Economic Review* 104 (3): 753–92.
- Nicar, Stephen B. 2015. "International Spillovers from U.S. Fiscal Policy Shocks." *Open Economies Review* 26 (5): 1081–97.
- Obstfeld, Maurice, and Kenneth Rogoff. 1995. "Exchange Rate Dynamics Redux." *Journal of Political Economy* 103 (3): 624–60.
- Owyang, Michael, Valerie Ramey, and Sarah Zubairy. 2013. "Are Government Spending Multipliers Greater during Times of Slack? Evidence from 20th Century Historical Data." *American Economic Review* 103 (2): 129–34.
- Poghosyan, Tigran. 2017. "Cross-Country Spillovers of Fiscal Consolidations in the Euro Area." IMF Working Paper 17/140, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Popescu, Adina, and Ipppei Shibata. Forthcoming. "Spillovers from US Government Spending Shocks: Impact on External Positions." IMF Spillover Note, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Qureshi, Mahvash S., and Charalambos Tsangarides. 2010. "The Empirics of Exchange Rate Regimes and Trade: Words vs. Deeds." IMF Working Paper 10/48, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Ramey, Valerie A. 2011. "Identifying Government Spending Shocks: It's All in the Timing." *Quarterly Journal of Economics* 126 (1): 1–50.



# الملحق الإحصائي

تحديدا على صعيد السياسات والتي تستند إليها التوقعات في اقتصادات مختارة.

وبالنسبة لأسعار الفائدة، من المفترض بلوغ متوسط سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (ليبور) على الودائع لمدة ستة أشهر بالدولار الأمريكي ١,٤٪ في عام ٢٠١٧ و ١,٩٪ في عام ٢٠١٨، ومتوسط سعر الفائدة على الودائع لمدة ثلاثة أشهر باليورو -٠,٣٪ في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، ومتوسط سعر الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر بالين الياباني ٠,١٪ في عام ٢٠١٧ و ٠,٢٪ في عام ٢٠١٨.

ويجدر التنكير بأنه فيما يتعلق باستحداث عملة اليورو، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ أن تكون أسعار التحويل الثابتة النهائية بين اليورو و عملات البلدان الأعضاء التي أقرت استخدامه كما هو مبين فيما يلي اعتبارا من أول يناير ١٩٩٩:

١ يورو	= ١٣,٧٦٠٣	شلن نمساوي
	= ٤٠,٣٣٩٩	فرنك بلجيكي
	= ٠,٥٨٥٢٧٤	جنيه قبرصي <sup>١</sup>
	= ١,٩٥٥٨٣	مارك ألماني
	= ١٥,٦٤٦٦	كرون استوني <sup>٢</sup>
	= ٥,٩٤٥٧٣	ماركا فنلندية
	= ٦,٥٥٩٥٧	فرنك فرنسي
	= ٣٤٠,٧٥٠	دراخمة يونانية <sup>٣</sup>
	= ٠,٧٨٧٥٦٤	جنيه أيرلندي
	= ١,٩٣٦,٢٧	ليرة إيطالية
	= ٠,٧٠٢٨٠٤	لاتس لاتفي <sup>٤</sup>
	= ٣,٤٥٢٨٠	ليتاس ليتواني <sup>٥</sup>
	= ٤٠,٣٣٩٩	فرنك لكسمبرغ
	= ٠,٤٢٩٣٠	ليرة مالطية <sup>٦</sup>
	= ٢,٢٠٣٧١	غيلدر هولندي
	= ٢٠٠,٤٨٢	إسكودو برتغالي
	= ٣٠,١٢٦٠	كورونا سلوفاكية <sup>٧</sup>
	= ٢٣٩,٦٤٠	تولار سلوفيني <sup>٧</sup>
	= ١٦٦,٢٨٦	بيزيتا إسبانية

- ١ تحدد في أول يناير ٢٠٠٨.
- ٢ تحدد في أول يناير ٢٠١١.
- ٣ تحدد في أول يناير ٢٠٠١.
- ٤ تحدد في أول يناير ٢٠١٤.
- ٥ تحدد في أول يناير ٢٠١٥.
- ٦ تحدد في أول يناير ٢٠٠٩.
- ٧ تحدد في أول يناير ٢٠٠٧.

راجع الإطار ٥-٤ في عدد أكتوبر ١٩٩٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على وصف مفصل لكيفية تحديد أسعار التحويل.

يقدم الملحق الإحصائي بيانات تاريخية وتوقعات اقتصادية. ويتألف من سبعة أقسام هي كالتالي: الافتراضات، وما الجديد، والبيانات والأعراف المتبعة، والملحوظات القطرية، وتصنيف البلدان، وتوثيق البيانات الرئيسية، والجداول الإحصائية.

ويتضمن القسم الأول تلخيصا للافتراضات التي تقوم عليها التقديرات والتوقعات للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، والسيناريو متوسط الأجل للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢. ويعرض القسم الثاني وصفا موجزا للتغيرات التي طرأت على قاعدة البيانات والجداول الإحصائية منذ عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بينما يقدم القسم الثالث وصفا عاما للبيانات والأعراف المتبعة في حساب الأرقام القطرية المجمعة. ويلخص القسم الرابع معلومات رئيسية مختارة لكل بلد. ويلخص القسم الخامس تصنيف البلدان ضمن المجموعات المختلفة الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويقدم القسم السادس معلومات عن أساليب ومعايير إعداد التقارير بشأن مؤشرات الحسابات القومية ومالية الحكومة في البلدان الأعضاء التي يشملها هذا التقرير.

أما القسم الأخير، وهو القسم الرئيسي، فيتضمن الجداول الإحصائية (تتضمن هذه الوثيقة الملحق الإحصائي ألف أما الملحق الإحصائي باء فهو متاح إلكترونياً). وقد أعدت بيانات هذه الجداول على أساس المعلومات المتاحة حتى ٢٢ سبتمبر ٢٠١٧. وتظهر الأرقام ذات الصلة بعام ٢٠١٧ وما بعده بنفس درجة العناية المتوخاة في البيانات التاريخية لمجرد التيسير؛ وحيث إن هذه الأرقام مجرد توقعات، فلا يتوقع أن تكون بنفس الدرجة من الدقة.

## الافتراضات

يُفترض استمرار ثبات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية في الاقتصادات المتقدمة عند مستوياتها المتوسطة المقيسة خلال الفترة من ٢٠ يوليو إلى ١٧ أغسطس ٢٠١٧. وبالنسبة لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، تشير هذه الافتراضات إلى بلوغ متوسط سعر تحويل الدولار الأمريكي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة ١,٣٨٥ و ١,٤٠٩، ومتوسط سعر تحويل الدولار الأمريكي مقابل اليورو ١,١٢٨ و ١,١٧٦، ومتوسط سعر تحويل الين مقابل الدولار الأمريكي ١١١,٤ و ١٠٩,١ على الترتيب.

أما متوسط سعر النفط، فمن المفترض بلوغه ٥٠,٢٨ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٧ و ٥٠,١٧ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٨. ويُفترض كذلك مواصلة السلطات الوطنية تنفيذ السياسات المعتمدة لديها. ويقدم الإطار ألف-١ شرحا للافتراضات الأكثر

## ما الجديد

- تُدرج بيانات الصومال في البيانات المجمعّة ضمن مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، مما يزيد من حجم قاعدة البيانات لتشمل ١٩٣ بلداً. وتُصنّف الصومال كأحد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- اعتباراً من عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تظهر بيانات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الجداول الإحصائية ألف ١ وباء ١ وباء ٢ مرجحة بتعادل القوى الشرائية. وهذا يختلف عن معاملة هذه البيانات في عدد إبريل ٢٠١٧ والأعداد السابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، حيث كانت تلك البيانات تظهر بالعملة الوطنية المحلية.

## البيانات والأعراف المتبعة

تشكل البيانات والتوقعات المتعلقة بعدد ١٩٣ اقتصاداً القاعدة الإحصائية في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتشترك في حفظ هذه البيانات إدارة البحوث وإدارات المناطق الجغرافية في صندوق النقد الدولي، حيث تتولى الأخيرة تحديث التوقعات القطرية بانتظام على أساس افتراضات شاملة متسقة.

ورغم أن الهيئات الإحصائية الوطنية هي المرجع النهائي في تقديم البيانات التاريخية والتعاريف المستخدمة، فإن المنظمات الدولية تشارك بدورها في القضايا الإحصائية بغية تحقيق التوافق بين المنهجيات المختلفة لإعداد الإحصاءات على المستوى الوطني، بما في ذلك الأطر التحليلية والمفاهيم والتعاريف والتصنيفات وإجراءات التقدير المستخدمة في إنتاج الإحصاءات الاقتصادية. وتمثل قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي انعكاساً للمعلومات المأخوذة من مصادر البيانات الوطنية والمنظمات الدولية.

وتتسق البيانات الاقتصادية الكلية لمعظم البلدان التي يعرضها تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عموماً مع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وقد تمت بالفعل أو جاري مواءمة جميع المعايير الإحصائية للقطاعات المختلفة والتي يضعها صندوق النقد الدولي - دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد لإعداد بياناته، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ - مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتعتبر هذه المعايير عن مدى اهتمام صندوق النقد الدولي بصفة خاصة بالمراكز الخارجية واستقرار القطاع المالي وأوضاع المالية العامة للقطاع العام في مختلف البلدان. ومع صدور هذه الأدلة بدأت جدياً عملية مواءمة البيانات القطرية مع المعايير الجديدة. غير أن تطابق البيانات تماماً مع الأدلة يعتمد في نهاية المطاف على قيام معدي الإحصاءات الوطنية بتقديم بيانات قُطرية منقحة. وبالتالي فإن تقديرات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لا تزال متوائمة جزئياً وحسب مع هذه الأدلة. ومع هذا، فالتأثير الذي سيقع على الأرصد والمجملات الأساسية نتيجة للتحويل إلى المعايير التي تم تحديثها سيكون طفيفاً في كثير من البلدان. وقد اعتمد عدد كبير من البلدان الأخرى المعايير الأخيرة جزئياً وسيوصل تطبيقها لسنوات قادمة.<sup>١</sup>

بيانات إجمالي المالية العامة وصافي الدين في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي مستمدة من مصادر البيانات الرسمية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ورغم محاولة مواءمة بيانات إجمالي وصافي الدين وفقاً للتعريف الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة، فإن هذه البيانات قد تنحرف في بعض الأحيان عن التعريف الرسمية نتيجة نقص البيانات أو بعض الظروف الخاصة في البلدان المعنية. وعلى الرغم من ذلك كل الجهود الممكنة لضمان اتساق البيانات الواردة في هذا التقرير وإمكانية مقارنتها على المستوى الدولي، فإن الفروق في نطاق تغطية القطاعات والأدوات تعني عدم إمكانية مقارنة هذه البيانات على نحو شامل. ومع توافر مزيد من المعلومات، فإن أي تغييرات في مصادر البيانات أو نطاق تغطية الأدوات قد يترتب عليها إجراء تعديلات في البيانات قد تكون كبيرة في بعض الأحيان. وللاطلاع على توضيحات بالنسبة للانحرافات في نطاق تغطية القطاعات والأدوات، يرجى الرجوع للبيانات الوصفية في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عبر الإنترنت.

وتتضمن البيانات المجمعّة للمجموعات القطرية الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إما مجاميع كلية أو متوسطات مرجحة لبيانات البلدان المنفردة. ويعبر عن متوسطات معدلات النمو التي تغطي عدة سنوات بمعدلات تغير سنوية مركبة<sup>٢</sup> ما لم يُذكر خلاف ذلك. وتستخدم متوسطات مرجحة حسابياً لجميع بيانات مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ما عدا بيانات التضخم ونمو النقود التي تستخدم لها متوسطات هندسية. وفيما يلي الأعراف المتبعة في هذا الخصوص:

- الأرقام المجمعّة لأسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعدلات نمو المجموعات النقدية في المجموعات القطرية المختلفة تكون مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المحول إلى دولارات أمريكية بأسعار الصرف السائدة في السوق (متوسط السنوات الثلاثة السابقة) كحصة من إجمالي الناتج المحلي للمجموعة.
- الأرقام المجمعّة للبيانات الأخرى المتعلقة بالاقتصاد المحلي، سواء كانت معدلات أو نسب النمو، مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المقوم بتعادل القوى الشرائية كحصة من إجمالي الناتج المحلي العالمي الكلي أو إجمالي الناتج المحلي الكلي للمجموعة.<sup>٣</sup> معدلات التضخم السنوية هي تغييرات بالنسب المئوية البسيطة عن السنوات السابقة، باستثناء في حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حيث تستند المعدلات إلى الفروق اللوغاريتمية.
- الأرقام المجمعّة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب تعادل القوى الشرائية هي مجموع البيانات

القومية. ويتوقع اتباع نمط مشابه في اعتماد الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. يرجى الرجوع إلى الجدول "زاي" الذي يضم قوائم بالمعايير الإحصائية المعتمدة في كل بلد.

<sup>٢</sup> تحسب متوسطات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومكوناته، وتوظيف العمالة والتضخم وانتاجية عوامل الإنتاج والتبادل التجاري وأسعار السلع الأولية بناءً على معدلات التغير السنوية المركبة، ما عدا نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومعدل البطالة الذي يتم حسابه على أساس المتوسط الحسابي البسيط.

<sup>٣</sup> راجع «الأوزان الترجيحية المنقحة المستندة إلى تعادل القوى الشرائية؟ في مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة في يوليو ٢٠١٤ للاطلاع على موجز عن الأوزان الترجيحية المنقحة المستندة إلى تعادل القوى الشرائية، والإطار ألف-٢ في عدد إبريل ٢٠٠٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والملحق الرابع في عدد مايو ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وراجع أيضاً دراسة Anne-Marie Gulde and Marianne Schulze، "Purchasing Power Parity Based Weights for the World Economic Outlook"، in *Staff Studies for the World Economic Outlook* (Washington, D.C.: International Monetary Fund, December 1993), pp. 106-23.

<sup>١</sup> يطبق العديد من البلدان نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أو النظام الأوروبي للحسابات القومية والإقليمية لعام ٢٠١٠، ويستخدم عدد قليل من البلدان طبعات أقدم من طبعة ١٩٩٣ من نظام الحسابات

الصادر في ٢٠١٣. ونظرا للفروق في التغطية الجغرافية، والأوزان، وأخذ العينات، والمنهجية بين مجموعتي البيانات، لا يتضمن عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي متوسط تضخم مؤشر أسعار المستهلكين للأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ ومعدل التضخم في نهاية الفترة لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

• أوقفت السلطات في الأرجنتين نشر بيانات سوق العمل في ديسمبر ٢٠١٥ وأصدرت سلسلة جديدة بدءاً من الربع الثاني من عام ٢٠١٦. بالنسبة إلى الأرجنتين وفنزويلا، تستبعد بيانات أسعار المستهلكين من كل البيانات المجمعة في كل مجموعات بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

• في اليونان تستند تقديرات الرصيد الأولي لعام ٢٠١٦ إلى بيانات «إجراءات مواجهة العجز المفرط» الأولية على أساس الاستحقاق (النظام الأوروبي للحسابات القومية والإقليمية ٢٠١٠) التي توفرها إدارة الخدمات الإحصائية الوطنية (ELSTAT) اعتباراً من ٢١ إبريل ٢٠١٧. وتم تعديل بيانات المالية العامة منذ عام ٢٠١٠ لكي تتماشى مع التعاريف الواردة في البرنامج.

• ويتم حساب معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الهند من ١٩٩٨ إلى ٢٠١١ وفق الحسابات القومية مع اعتماد سنة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ كسنة الأساس، وبعد ذلك وفق الحسابات القومية وسنة الأساس هي ٢٠١١/٢٠١٢.

• وعلى خلفية الحرب الأهلية وضعف القدرات، تتراجع إمكانية الاعتماد على بيانات ليبيا، ولا سيما التوقعات على المدى المتوسط.

• وتُستبعد بيانات سوريا لعام ٢٠١١ والأعوام التالية، نظراً لأجواء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.

• وبالنسبة لتوقعات الآفاق الاقتصادية في فنزويلا، بما في ذلك تقييم التطورات الاقتصادية الماضية والحالية كأساس للتوقعات، فإنها تزداد تعقيداً بسبب عدم إجراء مناقشات مع السلطات (عُقدت آخر مشاورات المادة الرابعة في عام ٢٠٠٤)، والتأخر لفترات طويلة في تلقي البيانات مع وجود فجوات في المعلومات، وعدم اكتمال توفير المعلومات، والصعوبات في تفسير بعض المؤشرات الاقتصادية التي تُبَلِّغها اتساقاً مع التطورات الاقتصادية. وحسابات المالية العامة تشمل وحدات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة وشركة البترول الوطنية الفنزويلية «بتروليبوس دي فنزويلا» (PDVSA)، أما بيانات حسابات المالية العامة للسنوات ٢٠١٦-٢٠٢٢ فهي تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. وتشمل الإيرادات تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي لأرباح الصرف الأجنبي التي يحولها البنك المركزي إلى الحكومة (شراء الدولارات الأمريكية بأعلى سعر صرف وبيعها بأقل أسعار في نظام متعدد الشرائح لأسعار الصرف)، ويستبعد منها تقديرات خبراء الصندوق للإيرادات المتحصلة من بيع شركة البترول الوطنية الفنزويلية «بتروليبوس دي فنزويلا» لأصولها في تحالف «بتروكاربي» إلى البنك المركزي. وحسابات المالية العامة للفترة من ٢٠١٠-٢٠٢٢ هي حسابات وحدات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة وشركة البترول الوطنية الفنزويلية «بتروليبوس دي فنزويلا». وحسابات المالية العامة قبل عام ٢٠١٠ هي حسابات وحدات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، والمؤسسات العامة (بما فيها شركة البترول الوطنية الفنزويلية)، ومعهد فنزويلا للضمان الاجتماعي (IVSS)، وصندوق ضمان الودائع وحماية البنوك (FOGADE).

للبلد الواحد بعد تحويلها إلى الدولار الدولي في السنوات المحددة.

- يتم تصحيح الأرقام المجمعة لجميع قطاعات منطقة اليورو، ما لم يُذكر خلاف ذلك، لإبلاغ أوجه التفاوت في المعاملات بين بلدان المنطقة. ولا تُعدّل البيانات السنوية لتعكس آثار اليوم التقويمي. وبالنسبة للبيانات قبل ١٩٩٩، فإن أسعار صرف وحدة النقد الأوروبية لعام ١٩٩٥ هي المستخدمة في إعداد البيانات المجمعة.
- الأرقام المجمعة لبيانات المالية العامة هي مجملات البيانات الواردة من كل بلد على نحو منفرد بعد تحويلها إلى الدولار الأمريكي بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في الأعوام المشار إليها.
- الأرقام المجمعة لمعدلات البطالة ونمو العمالة مرجحة بحجم القوى العاملة كحصة من القوى العاملة للمجموعة.
- الأرقام المجمعة المتعلقة بإحصاءات القطاع الخارجي هي حاصل جمع البيانات الواردة من كل بلد على نحو منفرد بعد تحويلها إلى دولارات أمريكية بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في السنوات المشار إليها بالنسبة لبيانات ميزان المدفوعات وبأسعار الصرف السائدة في السوق في نهاية السنة بالنسبة للدين المقوم بعملات أخرى بخلاف الدولار الأمريكي.
- غير أن الأرقام المجمعة للتغيرات في أحجام التجارة الخارجية وأسعارها هي متوسطات حسابية للتغيرات كنسب مئوية في كل بلد على حدة مرجحة بقيم الصادرات أو الواردات بالدولار الأمريكي كحصة من مجموع الصادرات أو الواردات العالمية أو صادرات أو واردات المجموعة (في السنة السابقة).
- وتحتسب الأرقام المجمعة للمجموعة إذا كانت تمثل ٩٠٪ أو أكثر من حصة الأوزان الترجيحية للمجموعة، ما لم يُذكر خلاف ذلك. وتشير البيانات إلى السنوات التقويمية، باستثناء عدد قليل من البلدان التي تستخدم السنة المالية. لذا، يُرجى الرجوع إلى الجدول (واو) في الملحق الإحصائي الذي يعرض قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية لبيانات الحسابات القومية ومالية الحكومة لكل بلد.
- وبالنسبة لبعض البلدان، تستند الأرقام عن عام ٢٠١٦ وما قبله إلى تقديرات وليس إلى النتائج الفعلية. ويرجى الرجوع إلى الجدول «زاي» في الملحق الإحصائي الذي يضم قوائم بأخر النتائج الفعلية للمؤشرات في الحسابات القومية، والأسعار، ومالية الحكومة، ومؤشرات ميزان المدفوعات لكل بلد.

## ملحوظات فُطرية

- تعكس بيانات أسعار المستهلكين في الأرجنتين قبل ديسمبر ٢٠١٣ مؤشر أسعار المستهلك في منطقة بوينس آيرس الكبرى، بينما بيانات الفترة من ديسمبر ٢٠١٣ إلى أكتوبر ٢٠١٥ تمثل انعكاساً لمؤشر أسعار المستهلكين الوطني. وقد أوقفت الحكومة الجديدة التي تولت السلطة في ديسمبر ٢٠١٥ العمل بمؤشر أسعار المستهلكين الوطني، مشيرة إلى أنه معيب، وأصدرت مؤشراً جديداً لأسعار المستهلكين لمنطقة بوينس آيرس الكبرى في ١٥ يونيو ٢٠١٦ (تم نشر مؤشر أسعار المستهلكين الوطني الجديد اعتباراً من شهر يونيو ٢٠١٦). وفي اجتماع المجلس التنفيذي للصندوق بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠١٦ تم اعتبار سلسلة بيانات مؤشر أسعار المستهلكين الجديدة متسقة مع المعايير الدولية، ورفع إعلان توجيه اللوم

## تصنيف البلدان موجز التصنيف القطري

تُصنّف بلدان العالم في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بتقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين، وهما: الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.<sup>٤</sup> ولا يعتمد هذا التصنيف على معايير قاطعة، سواء اقتصادية أو غير اقتصادية، كما أنه تطور بمرور الوقت. ويتمثل الهدف من ذلك في تيسير عملية التحليل الاقتصادي من خلال توفير نسق لتنظيم البيانات بشكل منطقي معقول. ويقدم الجدول «ألف» فكرة عامة عن التصنيف القطري، ويوضح عدد البلدان في كل مجموعة حسب المنطقة مع الإشارة بإيجاز إلى بعض المؤشرات الرئيسية لأحجامها النسبية (إجمالي الناتج المحلي المقوم بتبادل القوى الشرائية، ومجموع الصادرات من السلع والخدمات، وتعداد السكان). ولا يزال بعض البلدان خارج هذا التصنيف القطري، ومن ثم لا تدخل في التحليل. ومن أمثلة البلدان غير الأعضاء في الصندوق، كوبا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وبالتالي لا تخضع اقتصاداتها لمتابعة الصندوق.

## الخصائص العامة للمجموعات وتكوينها وفقا لتصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الاقتصادات المتقدمة

يعرض الجدول «باء» قائمة بالاقتصادات المتقدمة البالغ عددها ٣٩ اقتصادا. وتتألف المجموعة الفرعية للاقتصادات المتقدمة الرئيسية، والتي يُشار إليها عادة بمجموعة السبعة، من أكبر سبعة اقتصادات في هذه المجموعة من حيث إجمالي الناتج المحلي على أساس أسعار الصرف في السوق، وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وكندا. كذلك تُصنّف البلدان الأعضاء في منطقة اليورو كمجموعة فرعية. وتشمل البيانات الممثلة في جداول منطقة اليورو بيانات الأعضاء الحاليين عن كل السنوات، على الرغم من زيادة أعضائها بمرور الوقت. ويعرض الجدول «جيم» قائمة بأسماء البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وليست جميعها مصنفة كإقتصادات متقدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

## اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

تضم مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (١٥٤) جميع الاقتصادات غير المصنفة كإقتصادات متقدمة. وتتضمن التقسيمات الإقليمية لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية كومنولث الدول المستقلة؛ وآسيا

<sup>٤</sup> لا يشير مصطلح «بلد» أو «اقتصاد» حسب استخدامه في هذا التقرير، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. فبعض الكيانات الإقليمية المذكورة في التقرير لا تشكل دولا، وإن كان يتم الاحتفاظ ببياناتها الإحصائية بشكل منفصل ومستقل.

الصاعدة والنامية؛ وأوروبا الصاعدة والنامية (التي يشار إليها أحيانا أيضا بأوروبا الوسطى والشرقية)؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان؛ وإفريقيا جنوب الصحراء.

وتُصنّف اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أيضا حسب المعايير التحليلية. وتعكس المعايير التحليلية العناصر المكونة لإيرادات الصادرات وتميز بين اقتصادات المركز الدائن الصافي والمركز المدين الصافي. ويوضح الجدولان «دال» و«هاء» العناصر التفصيلية لتكوين الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في المجموعات الإقليمية والمجموعات التحليلية.

ويميز معيار التحليل - مصدر إيرادات التصدير- بين فئتي الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC 3)) وغير الوقود، ثم يركز على المنتجات الأولية بخلاف الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITCs 0, 1, 2, 4, and 68)). وتُصنّف الاقتصادات ضمن مجموعة من هذه المجموعات إذا تجاوز المصدر الرئيسي لإيراداتها من الصادرات ٥٠٪ من مجموع صادراتها في المتوسط في الفترة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦.

وتركز المعايير المالية على اقتصادات المركز الدائن الصافي، واقتصادات المركز المدين الصافي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (بلدان «هيبيك»)، والبلدان النامية منخفضة الدخل. وتُصنّف الاقتصادات كمدين صاف إذا كان آخر بيان لصافي وضع الاستثمار الدولي لديها، حال توافره، أقل من صفر أو إذا كانت تراكمات أرصدة حساباتها الجارية سالبة في الفترة من عام ١٩٧٢ (أو أي تاريخ سابق لتوافر البيانات) حتى عام ٢٠١٦. ويتم التمييز بين اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين.

وتتألف مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون («هيبيك») من البلدان التي تعتبر أو كانت تعتبر من وجهة نظر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أنها مؤهلة للمشاركة في مبادرتهم المتعلقة بالديون والمعروفة باسم مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون («هيبيك»). والتي تهدف إلى تخفيف أعباء الديون الخارجية عن جميع البلدان المؤهلة للاستفادة من المبادرة بحيث تصل ديونها إلى مستوى «يمكن الاستمرار في تحمله» خلال فترة زمنية وجيزة ومعقولة<sup>٦</sup>. وقد أفاد كثير من هذه البلدان بالفعل من مساعدات تخفيف أعباء الديون وخرج من مرحلة الأهلية للاستفادة من المبادرة.

أما البلدان النامية منخفضة الدخل فهي بلدان تقل فيها مستويات دخل الفرد عن مستوى حدي معين (محدد حاليا بمبلغ ٢٧٠٠ دولارا في عام ٢٠١٦ وفق القياس بطريقة أطلس المستخدمة في البنك الدولي)، وسماتها الهيكلية متسقة مع ضعف التنمية والتحويلات الهيكلية، وعدم كفاية الروابط المالية الخارجية الوثيقة حتى يمكن اعتبارها عموما في مصاف اقتصادات الأسواق الصاعدة.

<sup>٥</sup> خلال الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٦، تحمل ٢٥ اقتصادا متأخرات المدفوعات الخارجية أو أبرم اتفاقات لإعادة جدولة ديونه الرسمية أو المصرفية التجارية. ويشار إلى هذه المجموعة كإقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦.

<sup>٦</sup> راجع دراسة David Andrews, Anthony R. Boote, Syed S. Rizavi, and Sukwinder Singh, *Debt Relief for Low-Income Countries: The Enhanced HIPC Initiative*, IMF Pamphlet Series, No. 51 (Washington: International Monetary Fund, November 1999).

## الجدول ألف - التصنيف حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحصصها في إجمالي الناتج المحلي المجمع، وصادرات السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠١٧<sup>١</sup> (% من مجموع المجموعة أو العالم)

عدد السكان		صادرات السلع والخدمات		إجمالي الناتج المحلي		عدد الاقتصادات	
العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة		
١٤,٥	١٠٠,٠	٦٤,٤	١٠٠,٠	٤١,٨	١٠٠,٠	٣٩	<b>الاقتصادات المتقدمة</b>
٤,٤	٣٠,٥	١٠,٧	١٦,٦	١٥,٥	٣٧,٠		الولايات المتحدة
٤,٦	٣١,٩	٢٦,٥	٤١,٢	١١,٧	٢٨,١	١٩	منطقة اليورو
١,١	٧,٨	٧,٨	١٢,١	٣,٣	٧,٩		ألمانيا
٠,٩	٦,١	٣,٧	٥,٧	٢,٣	٥,٤		فرنسا
٠,٨	٥,٧	٢,٧	٤,٢	١,٩	٤,٤		إيطاليا
٠,٦	٤,٤	٢,٠	٣,١	١,٤	٣,٤		إسبانيا
١,٧	١٢,٠	٣,٩	٦,١	٤,٤	١٠,٤		اليابان
٠,٩	٦,٢	٣,٦	٥,٦	٢,٣	٥,٥		المملكة المتحدة
٠,٥	٣,٤	٢,٣	٣,٦	١,٤	٣,٣		كندا
٢,٣	١٦,٠	١٧,٣	٢٦,٩	٦,٥	١٥,٦	١٦	اقتصادات أخرى متقدمة
							للتذكير
١٠,٤	٧١,٧	٣٤,٧	٥٣,٨	٣١,٠	٧٤,١	٧	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية		السوق الصاعدة والاقتصادات النامية		السوق الصاعدة والاقتصادات النامية		عدد الاقتصادات	
العالم	الاقتصادات النامية	العالم	الاقتصادات النامية	العالم	الاقتصادات النامية		
٨٥,٥	١٠٠,٠	٣٥,٦	١٠٠,٠	٥٨,٢	١٠٠,٠	١٥٤	<b>السوق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>
							<b>المجموعات الإقليمية</b>
٣,٩	٤,٦	٢,٥	٦,٩	٤,٥	٧,٨	١٢	كومونولث الدول المستقلة <sup>٢</sup>
٢,٠	٢,٣	١,٦	٤,٥	٣,٢	٥,٥		روسيا
٤٨,٦	٥٦,٩	١٧,٨	٥٠,١	٣١,٦	٥٤,٣	٣٠	آسيا الصاعدة والنامية
١٩,٠	٢٢,٢	١٠,٧	٣٠,٠	١٧,٧	٣٠,٥		الصين
١٧,٨	٢٠,٩	٢,٢	٦,٠	٧,٢	١٢,٤		الهند
١١,٨	١٣,٨	٥,٠	١٤,١	٦,٦	١١,٤	٢٨	ما عدا الصين والهند
٢,٤	٢,٨	٣,٥	٩,٨	٣,٥	٦,١	١٢	أوروبا الصاعدة والنامية
٨,٤	٩,٩	٥,١	١٤,٢	٧,٨	١٣,٥	٣٢	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٢,٨	٣,٣	١,١	٣,٠	٢,٦	٤,٥		البرازيل
١,٧	٢,٠	١,٩	٥,٤	١,٩	٣,٣		المكسيك
٩,٢	١٠,٧	٥,٢	١٤,٧	٧,٧	١٣,٢	٢٣	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
٦,٠	٧,١	٥,١	١٤,٣	٦,٨	١١,٧	٢١	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
١٢,٩	١٥,١	١,٥	٤,٣	٣,٠	٥,٢	٤٥	إفريقيا جنوب الصحراء
٩,٧	١١,٣	٠,٩	٢,٥	١,٥	٢,٦	٤٣	ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا
							<b>المجموعات التحليلية<sup>٣</sup></b>
							<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>
١٠,٠	١١,٧	٧,٢	٢٠,٢	١٠,٨	١٨,٦	٢٨	الوقود
٧٥,٥	٨٨,٣	٢٨,٤	٧٩,٨	٤٧,٣	٨١,٤	١٢٥	غير الوقود
٦,٧	٧,٩	١,٧	٤,٧	٢,٧	٤,٦	٣١	منها: منتجات أولية
							<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>
٥٧,١	٦٦,٨	١٦,٥	٤٦,٢	٢٨,٩	٤٩,٦	١٢١	اقتصادات المركز المدين الصافي
							<b>اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين</b>
٤,٧	٥,٥	٠,٨	٢,١	١,٩	٣,٣	٢٥	اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١٢-٢٠١٦
							<b>مجموعات أخرى</b>
٩,٧	١١,٣	٠,٧	١,٩	١,٤	٢,٤	٣٩	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
١٩,٢	٢٢,٥	٢,٣	٦,٦	٤,٢	٧,٢	٥٩	البلدان النامية منخفضة الدخل

<sup>١</sup> تستند حصص إجمالي الناتج المحلي إلى تقييم إجمالي الناتج المحلي للاقتصادات المعنية حسب تعادل القوى الشرائية. ويُعبّر عدد الاقتصادات الذي تتألف منه كل مجموعة عن الاقتصادات التي أدرجت بياناتها في مجملات المجموعة.

<sup>٢</sup> تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومونولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

<sup>٣</sup> استبعدت سوريا من مصدر إيرادات التصدير واستبعد جنوب السودان وسوريا من الأرقام المجمعة لمجموعات المركز الخارجي الصافي لنقص البيانات.



## الجدول باء – الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية

مناطق العملات الرئيسية		
الولايات المتحدة		
منطقة اليورو		
اليابان		
منطقة اليورو		
النمسا	اليونان	هولندا
بلجيكا	آيرلندا	البرتغال
قبرص	إيطاليا	الجمهورية السلوفاكية
إستونيا	لاتفيا	سلوفينيا
فنلندا	ليتوانيا	إسبانيا
فرنسا	لكسمبرغ	
ألمانيا	مالطة	
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية		
كندا	إيطاليا	الولايات المتحدة
فرنسا	اليابان	
ألمانيا	المملكة المتحدة	
اقتصادات أخرى متقدمة		
أستراليا	كوريا	سنغافورة
الجمهورية التشيكية	إقليم ماكاو الإداري الخاص <sup>٢</sup>	السويد
الدانمرك	نيوزيلندا	سويسرا
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة <sup>١</sup>	النرويج	مقاطعة تايوان الصينية
آيسلندا	بورتوريكو	
إسرائيل	سان مارينو	

<sup>١</sup> أعيدت هونغ كونغ إلى جمهورية الصين الشعبية في الأول من يوليو ١٩٩٧ وأصبحت منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

<sup>٢</sup> أعيد إقليم ماكاو إلى جمهورية الصين الشعبية في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٩ وأصبح منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

## الجدول جيم – الاتحاد الأوروبي

النمسا	ألمانيا	بولندا
بلجيكا	اليونان	البرتغال
بلغاريا	هنغاريا	رومانيا
كرواتيا	آيرلندا	الجمهورية السلوفاكية
قبرص	إيطاليا	سلوفينيا
الجمهورية التشيكية	لاتفيا	إسبانيا
الدانمرك	ليتوانيا	السويد
إستونيا	لكسمبرغ	المملكة المتحدة
فنلندا	مالطة	
فرنسا	هولندا	

## الجدول دال - السوق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير

الوقود	منتجات أولية غير الوقود
<b>كومنولث الدول المستقلة</b>	
أذربيجان	أوزبكستان
كازاخستان	
روسيا	
تركمانستان <sup>١</sup>	
<b>آسيا الصاعدة والنامية</b>	
بروني دار السلام	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
تيمور-ليشتي	جزر مارشال
	منغوليا
	بابوا غينيا الجديدة
	جزر سليمان
	توفالو
<b>أمريكا اللاتينية والكاريبية</b>	
بوليفيا	الأرجنتين
إكوادور	شيلي
ترينيداد وتوباغو	غيانا
فنزويلا	هندوراس
	باراغواي
	سورينام
	أوروغواي
<b>منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان</b>	
الجزائر	أفغانستان
البحرين	موريتانيا
إيران	السودان
العراق	
الكويت	
ليبيا	
عمان	
قطر	
المملكة العربية السعودية	
الإمارات العربية المتحدة	
الجمهورية اليمنية	
<b>إفريقيا جنوب الصحراء</b>	
أنغولا	بوركينافاسو
تشاد	بوروندي
جمهورية الكونغو	جمهورية إفريقيا الوسطى
غينيا الاستوائية	جمهورية الكونغو الديمقراطية
غامبون	كوت ديفوار
نيجيريا	إريتريا
جنوب السودان	غينيا
	غينيا-بيساو
	ليبيريا
	ملاوي
	مالي
	سيراليون
	جنوب إفريقيا
	زامبيا

<sup>١</sup> تدخل تركمانستان، وهي ليست عضواً في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

## الجدول هاء – السوق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والبلدان النامية منخفضة الدخل

البلدان النامية منخفضة الدخل	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون <sup>٢</sup>	صافي المركز الخارجي <sup>١</sup>	البلدان النامية منخفضة الدخل	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون <sup>٢</sup>	صافي المركز الخارجي <sup>١</sup>
<b>أوروبا الصاعدة والنامية</b>			<b>كومنولث الدول المستقلة</b>		
	*	*		*	أرمينيا
	*	*		●	أذربيجان
	*	*		*	بيلاروس
	*	*		*	جورجيا <sup>٣</sup>
	*	*		*	كازاخستان
	*	*	*	*	جمهورية قيرغيزستان
	*	*	*	*	مولدوفا
	*	*		●	روسيا
	*	*	*	*	طاجيكستان
	*	*		●	تركمستان <sup>٣</sup>
	*	*		*	أوكرانيا <sup>٣</sup>
	*	*	*	●	أوزبكستان
<b>أمريكا اللاتينية والكاريبي</b>			<b>آسيا الصاعدة والنامية</b>		
	*	*	*	*	بنغلاديش
	●	*	*	*	بوتان
	*	*		●	بروني دار السلام
	*	*	*	*	كمبوديا
	*	*		●	الصين
	●	*		*	فجي
	*	*		*	الهند
	*	*		*	إندونيسيا
	*	*	*	●	كيريباتي
	*	*	*	*	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
	*	*		●	ماليزيا
	*	*		*	ملديف
	*	*		*	جزر مارشال
	*	*		●	ميكرونيزيا
	*	*		*	منغوليا
	*	*	*	*	ميانمار
	*	*		*	ناورو
	●	*	*	●	نيبال
*	●	*		●	بالاو
*	●	*	*	*	بابوا غينيا الجديدة
	*	*		*	الفلبين
	*	*		*	ساموا
*	●	*	*	*	جزر سليمان
	*	*		*	سري لانكا
	*	*		*	تايلند
	*	*	*	●	تيمور-ليشتي
	*	*		*	تونغا
	*	*		*	توفالو
	*	*		*	فانواتو
	*	*	*	*	فييت نام
	●	*			
	*	*			
	●	*			
	*	*			
	●	*			

## الجدول هاء - الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والبلدان النامية المنخفضة الدخل (تتمة)

البلدان النامية منخفضة الدخل	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون <sup>٢</sup>	صافي المركز الخارجي <sup>١</sup>	البلدان النامية منخفضة الدخل	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون <sup>٢</sup>	صافي المركز الخارجي <sup>١</sup>
			منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان		
*	•	*	*	•	•
			أفغانستان		
*	•	*			•
			الجزائر		
*	•	*			•
			البحرين		
*	*	*	*		*
			جيبوتي		
*	•	*			*
			مصر		
*	•	*			•
			جمهورية إيران الإسلامية		
*	•	*			•
			العراق		
*	•	*			*
			الأردن		
*	•	*			•
			الكويت		
*	•	*			*
			لبنان		
*	•	*			•
			ليبيا		
*	•	*	*	•	*
			موريتانيا		
*	•	*			*
			المغرب		
*	•	*			•
			عمان		
*	•	*			*
			باكستان		
*	•	*			•
			قطر		
*	•	*			•
			المملكة العربية السعودية		
*	•	*	*	*	*
			الصومال		
*	•	*	*	*	*
			السودان		
*	•	*			•
			الجمهورية العربية السورية <sup>٤</sup>		
*	•	*			*
			تونس		
*	•	*			•
			الإمارات العربية المتحدة		
*	•	*	*		*
			الجمهورية اليمنية		
*	•	*	إفريقيا جنوب الصحراء		
			أنغولا		
*	•	*	*	•	*
			بنن		
*	•	*			•
			بوتسوانا		
*	•	*	*	•	*
			بوركينافاسو		
*	•	*	*	•	*
			بوروندي		
*	•	*			*
			كابو فيردي		
*	•	*	*	•	*
			الكاميرون		
*	•	*	*	•	*
			جمهورية إفريقيا الوسطى		
*	•	*	*	•	*
			تشاد		
*	•	*	*	•	*
			جزر القمر		

<sup>١</sup> يشير وجود النقطة (النجمة) إلى أن البلد من بلدان المركز الدائن الصافي (المركز المدين الصافي).

<sup>٢</sup> يشير وجود النقطة بدلا من علامة النجمة إلى أن البلد بلغ نقطة الإنجاز، مما يسمح لها بالحصول على التخفيف الكامل للديون والذي تم الالتزام به عند نقطة اتخاذ القرار.

<sup>٣</sup> تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

<sup>٤</sup> استبعد جنوب السودان وسوريا من الأرقام المجمعة لمجموعات المركز الخارجي الصافي لعدم وجود قاعدة بيانات متكاملة.

## الجدول واو- الاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية<sup>١</sup>

مالية الحكومة	الحسابات القومية	
يوليو/يونيو		جزر البهاما
يوليو/يونيو		بنغلاديش
إبريل/مارس		بربادوس
إبريل/مارس		بليز
يوليو/يونيو	يوليو/يونيو	بوتان
إبريل/مارس		بوتسوانا
يوليو/يونيو		دومينيكا
يوليو/يونيو	يوليو/يونيو	مصر
يوليو/يونيو	يوليو/يونيو	إثيوبيا
أكتوبر/سبتمبر	أكتوبر/سبتمبر	هايتي
إبريل/مارس		منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
إبريل/مارس	إبريل/مارس	الهند
إبريل/مارس	إبريل/مارس	إيران
إبريل/مارس		جامايكا
إبريل/مارس	إبريل/مارس	ليسوتو
يوليو/يونيو		ملاوي
أكتوبر/سبتمبر	أكتوبر/سبتمبر	جزر مارشال
يوليو/يونيو		موريشيوس
أكتوبر/سبتمبر	أكتوبر/سبتمبر	ميكرونيزيا
إبريل/مارس	إبريل/مارس	ميانمار
إبريل/مارس		ناميبيا
يوليو/يونيو	يوليو/يونيو	ناورو
أغسطس/يوليو	أغسطس/يوليو	نيبال
يوليو/يونيو	يوليو/يونيو	باكستان
أكتوبر/سبتمبر	أكتوبر/سبتمبر	بالاو
يوليو/يونيو	يوليو/يونيو	بورتوريكو
إبريل/مارس		سانت لوسيا
يوليو/يونيو	يوليو/يونيو	ساموا
إبريل/مارس		سنغافورة
إبريل/مارس		سوازيلند
أكتوبر/سبتمبر		تايلند
أكتوبر/سبتمبر		ترينيداد وتوباغو

<sup>١</sup> تشير كل البيانات إلى السنة التقويمية، ما لم يذكر خلاف ذلك.

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية		أحدث البيانات السنوية الفعلية		مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>		أحدث البيانات السنوية الفعلية	
البلد	العملة	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	أحدث البيانات السنوية الفعلية	سنة الأساس <sup>٢</sup>	نظام الحسابات القومية	استخدام منهجية الترجيح بالسلسلة <sup>٣</sup>	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	أحدث البيانات السنوية الفعلية	البلد
أفغانستان	الأفغاني الأفغانستاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠٠٣/٢٠٠٢	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	أفغانستان
ألبانيا	ليك ألباني	خبراء الصندوق	٢٠١٦	١٩٩٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ١٩٩٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	ألبانيا
الجزائر	دينار جزائري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	٢٠٠١	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ٢٠٠٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	الجزائر
أنغولا	كوانزا أنغولي	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	٢٠١٥	٢٠٠٢	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ١٩٩٥		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	أنغولا
أنغيغوا وبربودا	دولار شرق الكاريبي	البنك المركزي	٢٠١٦	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	أنغيغوا وبربودا
الأرجنتين	بيزو أرجنتيني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	٢٠٠٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	الأرجنتين
أرمينيا	درام أرميني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	أرمينيا
أستراليا	دولار أسترالي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	٢٠١٥/٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	أستراليا
النمسا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	النمسا
أنربيجان	مانات أنربيجان	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	٢٠٠٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ١٩٩٤	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	أنربيجان
جزر البهاما	دولار بهاما	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	جزر البهاما
البحرين	دينار بحريني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	البحرين
بنغلاديش	تাকা بنغلاديش	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	بنغلاديش
بربادوس	دولار بربادوس	NSO and CB	٢٠١٤	١٩٧٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٤	بربادوس
بيلاروس	روبل بيلاروسي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	بيلاروس
بلجيكا	يورو	البنك المركزي	٢٠١٦	٢٠١٤	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	البنك المركزي	٢٠١٦	بلجيكا
بلينز	دولار بلينز	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	بلينز
بنن	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	بنن
بوتان	نغولتروم بوتاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥/٢٠١٥	٦٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		البنك المركزي	٢٠١٦/٢٠١٥	بوتان
بوليفيا	بوليفيانو بوليفيا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	١٩٩٠	أخرى		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	بوليفيا
البوسنة والهرسك	ماركا بوسنية للتحويل	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٠٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	البوسنة والهرسك
بوتسوانا	بولا بوتسواني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	بوتسوانا
البرازيل	ريال برازيلي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	البرازيل
بروني دار السلام	دولار بروني	NSO and GAD	٢٠١٦	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		NSO and GAD	٢٠١٦	بروني دار السلام
بلغاريا	ليف بلغاري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	بلغاريا
بوركينافاسو	فرنك إفريقي	NSO and MEP	٢٠١٦	١٩٩٩	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	بوركينافاسو
بوروندي	فرنك بوروندي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	بوروندي
كابو فيردي	إيسكودو كابو فيردي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١١	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	كابو فيردي
كمبوديا	ريل كمبودي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	كمبوديا
الكاميرون	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	الكاميرون
كندا	دولار كندي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	كندا
جمهورية إفريقيا الوسطى	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٢	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٢	جمهورية إفريقيا الوسطى
تشاد	فرنك إفريقي	البنك المركزي	٢٠١٥	٢٠٠٥	أخرى		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	تشاد
شيلي	بيزو شيلي	البنك المركزي	٢٠١٦	٦٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	شيلي
الصين	يوان صيني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	الصين
كولومبيا	بيزو كولومبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	٢٠٠٥	أخرى	من ٢٠٠٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	كولومبيا
جزر القمر	فرنك جزر القمر	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	٢٠١٥	٢٠٠٠	أخرى		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	جزر القمر
جمهورية الكونغو الديمقراطية	فرنك كونغو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		البنك المركزي	٢٠١٥	جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية الكونغو	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	١٩٩٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	جمهورية الكونغو
كوستاريكا	كولون كوستاريكي	البنك المركزي	٢٠١٦	٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		البنك المركزي	٢٠١٦	كوستاريكا

آفاق الاقتصاد العالمي: نحو تحقيق نمو قابل للاستمرار – تعاف في الأجل القريب وتحديات في الأجل البعيد

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات		مالية الحكومة		مصدر البيانات		أحدث البيانات		البلد
الإحصاءات	المستخدم من المصدر	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	الممارسات المحاسبية <sup>٢</sup>	تغطية القطاعات الفرعية <sup>٤</sup>	المستخدم من المصدر	السنية الفعلية	التاريخية <sup>١</sup>	
BPM 5	٢٠١٥	NSO, MoF, and CB	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	أفغانستان
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	أخرى	CG,LG,SS,MPC, NFPC	١٩٨٦	٢٠١٦	خبراء الصندوق	ألبانيا
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦	البنك المركزي	الجزائر
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	أخرى	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	أنغولا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	أنتيغوا وبربودا
BPM 5	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	الأرجنتين
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	أرمينيا
BPM 6	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,SG,LG,TG	٢٠١٤	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	أستراليا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	النمسا
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	أخرى	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	أذربيجان
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٧/٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر البهاما
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	البحرين
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	أخرى	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	بنغلاديش
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٧/٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	بربادوس
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	بيلاروس
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	البنك المركزي	بلجيكا
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	مزيج	CG,MPC	١٩٨٦	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	بلينز
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	بنن
BPM 6	٢٠١٥/٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوتان
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS,NMPC, NFPC	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوليفيا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	مزيج	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	البوسنة والهرسك
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوتسوانا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS, MPC,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	البرازيل
BPM 6	٢٠١٥	NSO, MEP, and GAD	النقدية	CG, BCG	أخرى	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	بروني دار السلام
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	بلغاريا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الالتزامات	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوركينافاسو
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوروندي
BPM 5	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	كابو فيردي
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	كمبوديا
BPM 5	٢٠١٦	وزارة المالية	النقدية	CG,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	الكاميرون
BPM 6	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	كندا
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية إفريقيا الوسطى
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,NFPC	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	تشاد
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	شيلي
BPM 6	٢٠١٦	قسم الإدارة العامة	النقدية	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	الصين
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي ومكتب الإحصاء القومي	أخرى	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	كولومبيا
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي وخبراء الصندوق	مزيج	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر القمر
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية الكونغو الديمقراطية
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية الكونغو
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة و البنك المركزي	كوستاريكا

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية		الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية	
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>1</sup>	باستخدام منهجية الترتيب بالسلسلة <sup>2</sup>	نظام الحسابات القومية	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>1</sup>	العملة	البلد
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	كوت ديفوار
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	كونا كرواتي	كرواتيا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	يورو	قبرص
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	كورونا تشيكي	الجمهورية التشيكية
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	كرونة دانمركي	الدانمرك
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		أخرى	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	فرنك جيبوتي	جيبوتي
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي	دومينيكا
٢٠١٦	البنك المركزي	من ٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	البنك المركزي	بيزو دومينيكي	الجمهورية الدومينيكية
٢٠١٦	NSO and CB		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٦	البنك المركزي	دولار أمريكي	إكوادور
٢٠١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	جنيه مصري	مصر
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		أخرى	٢٠١٦	البنك المركزي	دولار أمريكي	السلفادور
٢٠١٦	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٦	MEP and CB	فرنك إفريقي	غينيا الاستوائية
٢٠٠٩	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	خبراء الصندوق	ناكفا إريتري	إريتريا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	يورو	إستونيا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	ببر إثيوبي	إثيوبيا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	دولار فيجي	فيجي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	يورو	فنلندا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	يورو	فرنسا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٥	وزارة المالية	فرنك إفريقي	غابون
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	دلّاسي غامبيا	غامبيا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	لاري جورج	جورجيا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩١	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	يورو	ألمانيا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	سیدی غاني	غانا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	يورو	اليونان
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي	غرينادا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠١	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٦	البنك المركزي	غويتزال غواتيمالي	غواتيمالا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١١	مكتب الإحصاء القومي	فرنك غيني	غينيا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	غينيا-بيساو
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	دولار غيانا	غيانا
٢٠١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	غورد هايتي	هايتي
٢٠١٦	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٦	البنك المركزي	لمبيرا هندوراسي	هندوراس
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	دولار هونغ كونغ	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
٢٠١٦	المنظمات الدولية الاقتصادية	من ٢٠٠٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	فورينغ هنغاري	هنغاريا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	كرونا آيسلندي	آيسلندا
٢٠١٧/٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	١٧/٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	روبية هندي	الهند
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	روبية اندونيسية	إندونيسيا
٢٠١٦/٢٠١٥	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٦/٢٠١٥	البنك المركزي	ريال إيراني	إيران
٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	دينار عراقي	العراق
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	يورو	آيرلندا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	شيكال اسرائيلي جديد	إسرائيل
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	يورو	إيطاليا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	دولار جامايكا	جامايكا



آفاق الاقتصاد العالمي: نحو تحقيق نمو قابل للاستمرار – تعاف في الأجل القريب وتحديات في الأجل البعيد

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات		مالية الحكومة						
دليل الإحصاءات	أحدث البيانات السنوية الفعلية المصدر	مصدر البيانات التاريخية <sup>1</sup>	الممارسات المحاسبية <sup>2</sup>	تغطية القطاعات الفرعية <sup>3</sup>	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>1</sup>	البلد
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	كوت ديفوار
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	كرواتيا
BPM 6	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	أخرى	CG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	قبرص
BPM 6	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	الجمهورية التشيكية
BPM 6	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	الدانمرك
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	جيبوتي
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	دومينيكا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	مزيج	CG,SG,LG,SS,NMPC	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	الجمهورية الدومينيكية
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS,NFPC	١٩٨٦	٢٠١٦	البنك المركزي ووزارة المالية و/أو الخزانة	إكوادور
BPM 5	٢٠١٦/٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS,MPC	٢٠٠١	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	مصر
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة و البنك المركزي	السلفادور
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	غينيا الاستوائية
BPM 5	٢٠٠٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٠٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	إريتريا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١/١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	إستونيا
BPM 5	٢٠١٦/٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,NFPC	١٩٨٦	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	إثيوبيا
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	فيجي
BPM 6	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	فيلندا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	فرنسا
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	خبراء الصندوق	غابون
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي وخبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	غامبيا
BPM 5	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي والبنك المركزي	النقدية	CG,LG	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	جورجيا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	ألمانيا
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	غانا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	اليونان
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الالتزامات	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	غرينادا
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	غواتيمالا
BPM 6	٢٠١٦	CB and MEP	أخرى	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	غينيا
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	غينيا-بيساو
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,SS,NFPC	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	غيانا
BPM 5	٢٠١٦/٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	هايتي
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS,NFPC	٢٠١٤	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	هندوراس
BPM 6	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٧/٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS,NMPC	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	MEP and NSO	هنغاريا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	آيسلندا
BPM 6	٢٠١٧/٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,SG	١٩٨٦	٢٠١٦/٢٠١٥	MoF and IMF staff	الهند
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	إندونيسيا
BPM 5	٢٠١٦/٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	إيران
BPM 5	٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	العراق
BPM 6	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	MoF and NSO	آيرلندا
BPM 6	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	أخرى	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	MoF and NSO	إسرائيل
BPM 6	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	إيطاليا
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	جامايكا

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية		مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>		مصدر البيانات السنوية الفعلية		البلد	العملة
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	باستخدام منهجية <sup>٢</sup> الترتيب بالسلسلة <sup>٣</sup>	نظام الحسابات القومية لعام	سنة الأساس <sup>٢</sup>	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	سنة الأساس <sup>٢</sup>		
2016	قسم الإدارة العامة	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١١	٢٠١٦	قسم الإدارة العامة	٢٠١٦	اليابان	ين ياباني
2016	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٤	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	الأردن	دينار أردني
2016	البنك المركزي	من ١٩٩٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	كازاخستان	تنغ كازاخستاني
2016	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	كينيا	شلن كيني
2016	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	كيريباتي	دولار استرالي
2016	وزارة المالية	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٦	البنك المركزي	٢٠١٦	كوريا	وون كوريا الجنوبية
2016	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	كوسوفو	يورو
2016	NSO and MEP		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٥	MEP and NSO	٢٠١٥	الكويت	دينار كويتي
2016	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	جمهورية قيرغيزستان	سوم قيرغيزستان
2016	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٢	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	كب لاي
2016	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	لاتفيا	يورو
2016	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٣	لبنان	ليرة لبنانية
2016	مكتب الإحصاء القومي		أخرى	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥/٢٠١٥	ليسوتو	لوتي ليسوتو
2016	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٢	٢٠١٦	البنك المركزي	٢٠١٦	ليبيريا	دولار أمريكي
2016	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٣	٢٠١٦	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	٢٠١٦	ليبيا	دينار ليبي
2016	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	ليتوانيا	يورو
2016	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	لكسمبرغ	يورو
2016	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	إقليم ماكاو الإداري الخاص	باتاكا ماكاوية
2016	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	مقدونيا اليوغسلافية السابقة	دينار مقدوني
2016	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨	٢٠٠٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	مدغشقر	أرياري مالاغاشي
2016	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١١	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١١	ملاوي	كواشا مالوي
2016	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	ماليزيا	رينجت ماليزي
2016	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٤	٢٠١٥	MoF and NSO	٢٠١٥	ملايف	روفية مالديفية
2016	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٩	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	مالي	فرنك إفريقي
2016	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	مالطا	يورو
2015/16	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥/٢٠١٥	جزر مارشال	دولار أمريكي
2014	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٤	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٤	موريتانيا	أوقية موريتانية
2016	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٩	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	موريشيوس	روبية موريشيوس
2016	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	المكسيك	بيزو مكسيكي
2014/15	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٤	٢٠١٥/٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٤/٢٠١٤	ميكرونيزيا	دولار أمريكي
2016	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٥	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	مولدوفا	لاو مولدوفي
2016	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	منغوليا	توغروج منغولي
2016	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ١٩٩٥	٢٠٠٦	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	الجبل الأسود	يورو
2016	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	المغرب	درهم مغربي
2016	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨/١٩٩٣	٢٠٠٩	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	موزامبيق	موتيكال موزمبيق
2015/16	مكتب الإحصاء القومي		أخرى	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥/٢٠١٥	ميانمار	كيات ميانمار
2016	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	ناميبيا	دولار ناميبي
2015/16	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥/٢٠١٥	ناورو	دولار استرالي
2016/17	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥/٢٠١٥	نيبال	روبية نيبالية
2016	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	هولندا	يورو
2016	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٧	أخرى	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	نيوزيلندا	دولار نيوزيلندي
2016	البنك المركزي	من ١٩٩٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٦	البنك المركزي	٢٠١٦	نيكاراغوا	كوردوبا نيكاراغوا
2016	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	النيجر	فرنك إفريقي
2016	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	نيجيريا	نيرا نيجيري
2016	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	النرويج	كرون نرويجي

آفاق الاقتصاد العالمي: نحو تحقيق نمو قابل للاستمرار – تعاف في الأجل القريب وتحديات في الأجل البعيد

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات		مالية الحكومة						
الإحصاءات المستخدمة من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	الممارسات المحاسبية <sup>٢</sup>	تغطية القطاعات الفرعية <sup>٤</sup>	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	البلد
BPM 6	٢٠١٦	وزارة المالية وأو الخزانة	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	قسم الإدارة العامة	اليابان
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية وأو الخزانة	الأردن
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG	٢٠٠١	٢٠١٦	خبراء الصندوق	كازاخستان
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية وأو الخزانة	كينيا
BPM 6	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,LG	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية وأو الخزانة	كيريباتي
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	كوريا
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	أخرى	٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	كوسوفو
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	الكويت
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	أخرى	٢٠١٦	وزارة المالية وأو الخزانة	جمهورية قيرغيزستان
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية وأو الخزانة	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية وأو الخزانة	لاتفيا
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي وخبراء الصندوق	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	لبنان
BPM 5	٢٠١٧/٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	٢٠٠١	٢٠١٧/٢٠١٦	وزارة المالية وأو الخزانة	ليسوتو
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية وأو الخزانة	ليبيريا
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية وأو الخزانة	ليبيا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	ليتوانيا
BPM 6	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية وأو الخزانة	لكسمبرغ
BPM 6	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SS	٢٠١٤	٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	إقليم مাকাو الإداري الخاص
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,SS	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية وأو الخزانة	مقدونيا اليوغسلافية السابقة
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية وأو الخزانة	مدغشقر
BPM 5	٢٠١٦	NSO and GAD	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	ملاوي
BPM 6	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SG,LG	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	ماليزيا
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية وأو الخزانة	جزر المالديف
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية وأو الخزانة	مالي
BPM 6	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	مالطا
BPM 6	٢٠١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	جزر مارشال
BPM 5	٢٠١٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٤	وزارة المالية وأو الخزانة	موريتانيا
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	موريشيوس
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,SS,NMPC,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية وأو الخزانة	المكسيك
Other	٢٠١٥/٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	أخرى	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥/٢٠١٤	وزارة المالية وأو الخزانة	ميكرونيزيا
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية وأو الخزانة	مولدوفا
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية وأو الخزانة	منغوليا
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	الجيل الأسود
BPM 5	٢٠١٦	GAD	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، وأو التنمية	المغرب
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	مزيج	CG,SG	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية وأو الخزانة	موزامبيق
BPM 5	٢٠١٦/٢٠١٥	خبراء الصندوق	مزيج	CG,NFPC	أخرى	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	ميانمار
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	ناميبيا
BPM 6	٢٠١٥/٢٠١٤	خبراء الصندوق	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	ناورو
BPM 5	٢٠١٦/٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	نيبال
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية وأو الخزانة	هولندا
BPM 6	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	نيوزيلندا
BPM 6	٢٠١٦	خبراء الصندوق	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية وأو الخزانة	نيكاراغوا
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	النيجر
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية وأو الخزانة	نيجييريا
BPM 6	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠١٦	NSO and MoF	النرويج

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية				الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)	
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	منهجية الترجيح <sup>٢</sup> بالسلسلة <sup>٣</sup>	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس <sup>٢</sup>	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	العملة
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	ريال عماني
٢٠١٧/٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣/١٩٦٨	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	روبية باكستاني
٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية	دولار أمريكي
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي
٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٨	٢٠١٣	NSO and MoF	كينيا بابوا غينيا الجديدة
٢٠١٦	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٤	٢٠١٦	البنك المركزي	غواراني باراغواي
٢٠١٦	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٦	البنك المركزي	سول بيروفي الجديد
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	بيزو فلبيني
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	زلوتي بولندي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	يورو
٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨	١٩٥٤	٢٠١٥/٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي
٢٠١٥	NSO and MEP		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٣	٢٠١٥	NSO and MEP	ريال قطري
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	اللو الروماني
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	روبل روسي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	فرنك رواندي
٢٠١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	تالا ساموا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		أخرى	٢٠٠٧	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	يورو
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	دوبرا ساو تومي وبرينسيبي
٢٠١٦	NSO and MEP		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٦	NSO and MEP	ريال سعودي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	دينار صربي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	روبية سيشيل
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	ليون سيراليون
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	دولار سنغافورة
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٧	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	يورو
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	يورو
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٤	٢٠١٦	البنك المركزي	دولار جزر سليمان
٢٠١٤	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٥	٢٠١٥	البنك المركزي	دولار أمريكي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٦	البنك المركزي	راند جنوب أفريقيا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	جنيه جنوب السودان
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	يورو
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	روبية سريلانكية
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		أخرى	٢٠٠٧	٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	جنيه سوداني
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	دولار سورينامي

آفاق الاقتصاد العالمي: نحو تحقيق نمو قابل للاستمرار – تعاف في الأجل القريب وتحديات في الأجل البعيد

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة				
دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	الممارسات المحاسبية <sup>٥</sup>	تغطية القطاعات الفرعية <sup>٤</sup>	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	البلد
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	عمان
BPM 5	٢٠١٦/٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	١٩٨٦	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	باكستان
BPM 6	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية	أخرى	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	بالاو
BPM 5	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SG,LG,SS,NFPC	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	بنما
BPM 5	٢٠١٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	بابوا غينيا الجديدة
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS,MPC,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	باراغواي
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	بيرو
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	الغابون
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	وزارة المالية ومكتب الإحصاء القومي	بولندا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	البرتغال
...	...	...	الاستحقاق	أخرى	٢٠٠١	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	بورتوريكو
BPM 5	٢٠١٤	البنك المركزي وخبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	قطر
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	رومانيا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	مزيج	CG,SG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	روسيا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	مزيج	CG,LG	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	رواندا
BPM 6	٢٠١٦/٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	ساموا
...	...	...	أخرى	الحكومة المركزية	أخرى	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	سان مارينو
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية والجمارك	ساو تومي وبرينسيبي
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	المملكة العربية السعودية
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي وخبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	السنغال
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١/١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	صربيا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,SS	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	سيشيل
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	سيراليون
BPM 6	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	سنغافورة
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	الجمهورية السلوفاكية
BPM 6	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	سلوفينيا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر سليمان
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	الصومال
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	جنوب أفريقيا
BPM 5	٢٠١٦	MoF, NSO, and MEP	النقدية	الحكومة المركزية	أخرى	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة، وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	جنوب السودان
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	وزارة المالية ومكتب الإحصاء القومي	إسبانيا
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	سري لانكا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	سانت كيتس ونيفيس
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	سانت لوسيا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	سانت فنسنت وجزر غرينادين
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	السودان
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	سورينام

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية					
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>1</sup>	استخدام منهجية الترجيح بالسلسلة <sup>2</sup>	نظام الحسابات القومية لعام	سنة الأساس <sup>3</sup>	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>1</sup>	العملة
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١١	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	ليلانجيني سوازيلاند
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٣	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	كرونة سويدي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	فرنك سويسري
٢٠١١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	ليرة سورية
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١١	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	دولار تايواني جديد
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٥	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	ساماني طاجيكستاني
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	شلن تنزاني
٢٠١٦	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	من ١٩٩٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٢	٢٠١٦	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	البات التايلندي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		أخرى	٦٢٠١٥	٢٠١٥	وزارة المالية	دولار أمريكي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي
٢٠١٦	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٦	البنك المركزي	بانغا تونغلي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	دولار ترينيداد و توباغو
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٩	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٤	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	دينار تونسي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٩	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	ليرة تركية
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٨	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	مانات تركمان جديد
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٥	مستشاري PFTAC	دولار أسترالي
٢٠١٦/٢٠١٥	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	شلن أوغندي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	هريفنيا أوكرانية
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	درهم إماراتي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	جنيه إسترليني
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	أخرى	٢٠٠٩	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٦	البنك المركزي	بيزو أوروغواي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٥	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	سوم أوزبكستان
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	فاتو فانواتو
٢٠١٦	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	١٩٩٧	٢٠١٦	البنك المركزي	بوليفار فنزويلي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	دونغ فيتنامي
٢٠٠٩	NSO, CB and IMF staff		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٠	٢٠٠٨	خبراء الصندوق	ريال يمني
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	كواشا زامبي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		أخرى	٢٠٠٩	٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي

آفاق الاقتصاد العالمي: نحو تحقيق نمو قابل للاستمرار – تعاف في الأجل القريب وتحديات في الأجل البعيد

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تتمة)

ميزان المدفوعات		مالية الحكومة		مالية الحكومة		مالية الحكومة	
دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	الممارسات المحاسبية <sup>٥</sup>	تغطية القطاعات الفرعية <sup>٤</sup>	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>
البلد							
سوازيلاند	BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	وزارة المالية و/أو الخزانة
السويد	BPM 6	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	وزارة المالية و/أو الخزانة
سويسرا	BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	وزارة المالية و/أو الخزانة
سوريا	BPM 5	٢٠٠٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	وزارة المالية و/أو الخزانة
مقاطعة تايوان الصينية	BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦	وزارة المالية و/أو الخزانة
طاجيكستان	BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦	وزارة المالية و/أو الخزانة
تنزانيا	BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	١٩٨٦	وزارة المالية و/أو الخزانة
تايلند	BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,BCG,LG,SS	٢٠٠١	وزارة المالية و/أو الخزانة
تيمور-ليشتي	BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	وزارة المالية و/أو الخزانة
توغو	BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	وزارة المالية و/أو الخزانة
تونغا	BPM 6	٢٠١٥	CB and NSO	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة
ترينيداد وتوباغو	BPM 6	٢٠١٦	CB and NSO	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	وزارة المالية و/أو الخزانة
تونس	BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	وزارة المالية و/أو الخزانة
تركيا	BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	وزارة المالية و/أو الخزانة
تركمانستان	BPM 5	٢٠١٣	NSO and IMF staff	النقدية	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	١٩٨٦	وزارة المالية و/أو الخزانة
توفالو	BPM 6	٢٠١٣	خبراء الصندوق	مزيج	الحكومة المركزية	أخرى	وزارة المالية و/أو الخزانة
أوغندا	BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	وزارة المالية و/أو الخزانة
أوكرانيا	BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	وزارة المالية و/أو الخزانة
الإمارات العربية المتحدة	BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,BCG,SG,SS	٢٠٠١	وزارة المالية و/أو الخزانة
المملكة المتحدة	BPM 6	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	٢٠٠١	مكتب الإحصاء القومي
الولايات المتحدة	BPM 6	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,SG,LG	٢٠١٤	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية
أوروغواي	BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS,MPC,NFPC	١٩٨٦	وزارة المالية و/أو الخزانة
أوزبكستان	BPM 5	٢٠١٦	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	النقدية	CG,SG,LG,SS	أخرى	وزارة المالية و/أو الخزانة
فانواتو	BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	وزارة المالية و/أو الخزانة
فنزويلا	BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	BCG,NFPC	٢٠٠١	وزارة المالية و/أو الخزانة
فييت نام	BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	٢٠٠١	وزارة المالية و/أو الخزانة
اليمن	BPM 5	٢٠٠٩	خبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	٢٠٠١	وزارة المالية و/أو الخزانة
زامبيا	BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	وزارة المالية و/أو الخزانة
زيمبابوي	BPM 4	٢٠١٣	CB and MoF	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	وزارة المالية و/أو الخزانة

ملحوظة: BPM = دليل ميزان المدفوعات؛ CPI = مؤشر أسعار المستهلكين؛ ESA = النظام الأوروبي للحسابات القومية والإقليمية؛ SNA = نظام الحسابات القومية.

<sup>١</sup> CB = البنك المركزي؛ Customs = مصلحة الجمارك؛ GAD = قسم الإدارة العامة؛ IEO = المنظمات الاقتصادية الدولية؛ MEP = وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية؛ MoF = وزارة المالية و/أو الخزانة؛ NSO = مكتب الإحصاء القومي؛ PFTAC = مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ.

<sup>٢</sup> سنة الأساس للحسابات القومية هي الفترة التي تقارن بها فترات أخرى والتي تظهر الأسعار في مقام نسب السعر المستخدمة في حساب المؤشر.

<sup>٣</sup> استخدام منهجية الترجيح بالسلسلة يسمح للبلدان قياس نمو إجمالي الناتج المحلي أكثر دقة عن طريق الحد من أو إلغاء التحيز السالب في سلسلة حجم مبنية على الأرقام القياسية حيث أن مكونات متوسط الحجم تستخدم أوزان ترجيحية مأخوذة من سنة سابقة ليست بعيدة.

<sup>٤</sup> بالنسبة لبعض البلدان، تشمل هيكل الحكومة تغطية أكبر من المحددة للحكومة العامة. التغطية: BCG = الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة؛ CG = الحكومة المركزية؛ LG = الحكومة المحلية؛ MPC = هيئات القطاع العام النقدي، بما فيها البنك المركزي؛ NFPC = هيئات القطاع العام غير المالي؛ NMPC = هيئات القطاع العام المالي غير النقدي؛ SG = حكومة الولاية؛ SS = صناديق الضمان الاجتماعي؛ TG = الحكومات الإقليمية.

<sup>٥</sup> معايير المحاسبة: A = (الاستحقاق): المحاسبة على أساس الاستحقاق؛ C = (النقدية): المحاسبة على أساس النقد؛ CB = (الالتزامات): المحاسبة على أساس الالتزامات؛ Mixed = (مزيج): مزيج من المحاسبة على أساس النقد والاستحقاق.

<sup>٦</sup> سنة الأساس لا تساوي ١٠٠ لأنه لا يتم قياس إجمالي الناتج المحلي الاسمي بنفس الطريقة التي يقاس بها إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، أو يتم تعديل البيانات موسمياً.

## الإطار ألف-١: افتراضات السياسات الاقتصادية التي تستند إليها التوقعات بشأن بعض الاقتصادات المختارة

### افتراضات سياسة المالية العامة

البرازيل: بالنسبة لنهاية عام ٢٠١٧ تستند توقعات المالية العامة إلى أداء الموازنة العامة حتى ٣١ يوليو ٢٠١٧، وهدف العجز المعتمد في قانون الموازنة.

كندا: تحدد التوقعات باستخدام تنبؤات السيناريو الأساسي في مستجدات الموازنة الفيدرالية لعام ٢٠١٧ وموازنات المقاطعات لعام ٢٠١٧ حسب توفرها. ويجري خبراء الصندوق بعض التعديلات على هذه التنبؤات حسب الفروق في التوقعات الاقتصادية الكلية، وتتضمن تنبؤات خبراء الصندوق أيضا آخر البيانات الإحصائية الصادرة عن نظام الحسابات الاقتصادية القومية الكندية التابع لمؤسسة الإحصاء الكندية، بما في ذلك نتائج الموازنة الفيدرالية وموازنات المقاطعات والأقاليم حتى نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧.

شيلي: تستند التوقعات إلى توقعات السلطات بشأن الموازنة، والمعدلة لمراعاة توقعات خبراء الصندوق لإجمالي الناتج المحلي وأسعار النحاس.

الصين: تفترض التوقعات أن تكون وتيرة الضبط المالي أكثر تدرجا على الأرجح نتيجة إصلاحات تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي ونظام الضمان الاجتماعي المعين عنها في سياق جدول أعمال الإصلاحات للاجتماع الكامل الثالث الذي عقده اللجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني.

الداانمرك: تتسق التقديرات لعام ٢٠١٦ مع أحدث التقديرات الرسمية للموازنة والتوقعات الاقتصادية الأساسية، المعدلة حسبما يكون ملائما وفق الافتراضات الاقتصادية الكلية لخبراء الصندوق. وبالنسبة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، تشمل التوقعات أهم سمات خطة المالية العامة متوسطة الأجل حسبما وردت في «برنامج التقارب ٢٠١٦» (Convergence Program 2016) الذي أعدته السلطات وقدمته للاتحاد الأوروبي.

فرنسا: توقعات عام ٢٠١٧ هي انعكاس لقانون الموازنة وإلغاء قرارات الإنفاق المتخذة في يوليو ٢٠١٧. وبالنسبة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، فهي تستند إلى الموازنة متعددة السنوات ومسار المالية العامة المبدئي الذي أعلنته الحكومة الجديدة في يوليو ٢٠١٧، وقد تم تعديلها لمراعاة الفروق في الافتراضات المتعلقة بالمتغيرات المالية والاقتصادية الكلية وتوقعات الإيرادات. وتعكس بيانات المالية العامة التاريخية التعديلات والتحديثات المدخلة في مايو ٢٠١٧ على حسابات المالية العامة وبيانات الدين والحسابات القومية عن عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

ألمانيا: تستند توقعات خبراء الصندوق لعام ٢٠١٧ والأعوام اللاحقة إلى «تحديث برنامج الاستقرار» لعام ٢٠١٧، والمعدل لمراعاة الفروق في الإطار الاقتصادي الكلي الذي وضعه خبراء الصندوق والافتراضات المتعلقة بمرونات الإيرادات. وتشمل تقديرات إجمالي الدين محافظ الأصول متراجعة القيمة والأعمال الثانوية المحولة إلى المؤسسات المالية التي في سبيلها إلى التصفية وغيرها من العمليات المساندة للقطاع المالي والاتحاد الأوروبي.

اليونان: تعكس توقعات المالية العامة تقييم خبراء الصندوق بتنفيذ تدابير مالية تم إقرارها في تشريعات في ظل البرنامج الذي يدعمه الصندوق و «آلية الاستقرار الأوروبية».

تستند افتراضات سياسة المالية العامة قصيرة الأجل المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عادة إلى الموازنات المعلنة رسميا والمعدلة حسب الفروق بين افتراضات السلطات الوطنية وخبراء صندوق النقد الدولي بشأن الاقتصاد الكلي وتوقعات نتائج المالية العامة. وفي حالة عدم الإعلان رسميا عن الموازنة، تتضمن التوقعات تدابير السياسات التي يرجح تنفيذها. وبالمثل، تستند توقعات المالية العامة في الأجل المتوسط إلى تقدير أرجح المسارات التي تنتهجها السياسات. وفي حالة عدم توافر المعلومات الكافية لخبراء الصندوق لتقدير خطط السلطات بشأن الموازنة وتوقعات تنفيذ السياسات، يفترض عدم تغير الرصيد الأولي الهيكلي، ما لم يذكر خلاف ذلك. ونقدم فيما يلي عرضا لافتراضات محددة تستخدم في بعض الاقتصادات المتقدمة. (راجع أيضا الجداول «باء-٥» إلى «باء-٩» في القسم الإلكتروني من الملحق الإحصائي للاطلاع على البيانات المتعلقة بصافي الإقراض/ الاقتراض في أرصدة المالية العامة والأرصدة الهيكلية).<sup>١</sup>

الأرجنتين: تستند توقعات المالية العامة إلى المعلومات المتاحة عن نتائج الموازنة وخطط الموازنة في الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات، وتدابير المالية العامة التي أعلنت عنها السلطات والتوقعات الاقتصادية الكلية التي أعدها خبراء صندوق النقد الدولي.

أستراليا: تستند توقعات المالية العامة إلى بيانات مكتب الإحصاءات الأسترالي، وموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

النمسا: تستند توقعات المالية العامة على البيانات المأخوذة من مكتب «إحصاءات النمسا»، وتوقعات السلطات، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

بلجيكا: تعكس التوقعات تقييم خبراء الصندوق للسياسات والتدابير الواردة في موازنة عام ٢٠١٧ وبرنامج الاستقرار خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ المدرج في الإطار الاقتصادي الكلي الذي وضعه خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> تعرّف فجوة الناتج بأنها الناتج الفعلي ناقصا الناتج الممكن كنسبة مئوية من الناتج الممكن. ويعبر عن الأرصدة الهيكلية كنسبة مئوية من الناتج الممكن. والرصيد الهيكلي هو صافي الإقراض/ الاقتراض الفعلي ناقصا آثار الناتج الدوري من الناتج الممكن، المصحح لمراعاة عوامل لا تتكرر وعوامل أخرى، مثل أسعار الأصول والسلع الأولية و آثار تكوين الناتج. لذلك فإن التغيرات في الرصيد الهيكلي تشمل آثار التدابير المؤقتة للمالية العامة، و آثار التقلبات في أسعار الفائدة وتكاليف خدمة الدين والتقلبات الأخرى غير الدورية في صافي الإقراض/ الاقتراض. وتستند عمليات احتساب الأرصدة الهيكلية إلى تقديرات خبراء الصندوق لإجمالي الناتج المحلي الممكن ومرونة الإيرادات والنفقات (راجع الملحق الأول في عدد أكتوبر ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ويحسب صافي الدين بأنه إجمالي الدين ناقصا الأصول المالية المقابلة لأدوات الدين. وتحيط بتقديرات فجوة الناتج والرصيد الهيكلي أجواء كثيفة من عدم اليقين.



## الإطار ألف-١ (تابع)

المكسيك: تتماشى توقعات المالية العامة لعام ٢٠١٧ بشكل عام مع الموازنة المعتمدة، بينما تفترض توقعات عام ٢٠١٨ والسنوات التالية الامتثال للقواعد التي نص عليها قانون المسؤولية المالية.

هولندا: تستند توقعات المالية العامة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ إلى توقعات الموازنة التي وضعها «مكتب تحليل السياسات الاقتصادية» التابع للسلطات بعد التعديل لمراعاة الفروق في الافتراضات الاقتصادية الكلية. وقد تم تعديل البيانات التاريخية في أعقاب قيام المكتب المركزي للإحصاء بإصدار بيانات الاقتصاد الكلي المعدلة في شهر يونيو ٢٠١٤ نتيجة اعتماد «النظام الأوروبي للحسابات القومية والإقليمية (ESA 2010) وتعديلات البيانات المصدرية.

نيوزيلندا: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ التي أعدتها السلطات، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

البرتغال: تستند توقعات عام ٢٠١٧ إلى الموازنة التي اعتمدها السلطات، المعدلة لمراعاة التنبؤات الاقتصادية الكلية التي أعدها خبراء الصندوق. وتستند التوقعات بعد ذلك إلى افتراض عدم حدوث أي تغييرات في السياسات.

بورتو ريكو: تستند توقعات المالية العامة إلى «خطة بورتو ريكو للنمو الاقتصادي والمالي» (FEGP)، التي أعدت في ١٣ مارس ٢٠١٧ واعتمدها المجلس الرقابي. وتماشياً مع الافتراضات في هذه الخطة، تفترض توقعات الصندوق أن تفقد بورتو ريكو التمويل الفيدرالي المخصص لقانون «الرعاية الصحية في المتناول» (ACA) اعتباراً من عام ٢٠١٨. وبالمثل، تفترض التوقعات أن حوافز الضريبة الفيدرالية، التي كانت تحيد آثار قانون بورتو ريكو رقم ١٥٤ بشأن الشركات الأجنبية، لن تكون متاحة بدءاً من عام ٢٠١٨، مما سيؤدي إلى خسارة مزيد من الإيرادات. ونظراً لحجم عدم اليقين بشأن السياسات فقد تختلف بعض افتراضات «خطة بورتو ريكو للنمو الاقتصادي والمالي» والصندوق، وخاصة المتعلقة بإصلاح ضريبة الشركات والامتثال الضريبي والتعديلات الضريبية (الرسوم والمعدلات)؛ وتخفيض الدعم، وتجميد التكاليف التشغيلية لفاتورة الأجور، وتحسين الحركية، والحد من النفقات؛ ورفع كفاءة الرعاية الصحية. وعلى جانب النفقات، تتضمن الإجراءات تمديد العمل بالقانون رقم ٦٦، الذي يتم بموجبه تجميد جانب كبير من الإنفاق الحكومي، حتى نهاية ٢٠٢٠؛ وتخفيض تكاليف التشغيل؛ وتخفيضات في الدعم الحكومي؛ وتخفيضات في الإنفاق على التعليم. ورغم أن افتراضات الصندوق على مستوى السياسات مماثلة للافتراضات في سيناريو «خطة بورتو ريكو للنمو الاقتصادي والمالي» مع اتخاذ التدابير الكاملة، فإن توقعات الصندوق للإيرادات والنفقات والأرصدة المالية مختلفة عن التوقعات الواردة في الخطة. ويرجع ذلك إلى اثنين من الفروق الجوهرية في المنهجيات المستخدمة: أولها وأهمها أن توقعات الصندوق قائمة على أساس الاستحقاق، بينما تقوم التوقعات الواردة في «خطة بورتو ريكو للنمو الاقتصادي والمالي» على الأساس النقدي. وثانياً، هناك اختلاف كبير بين افتراضات الاقتصاد الكلي للصندوق وتلك الافتراضات الواردة في الخطة.

منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة: تستند التوقعات إلى توقعات المالية العامة التي وضعتها السلطات بشأن النفقات في الأجل المتوسط.

هنغاريا: تنطوي توقعات المالية العامة على توقعات خبراء صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بإطار الاقتصاد الكلي، وتأثير التدابير التشريعية الأخيرة بالإضافة إلى خطط سياسة المالية العامة المعلنة في موازنة عام ٢٠١٧.

الهند: تستند البيانات التاريخية إلى بيانات تنفيذ الموازنة. وتستند التوقعات إلى المعلومات المتاحة عن خطط المالية العامة التي وضعتها السلطات مع التعديلات التي أضيفت وفق افتراضات خبراء الصندوق. وتدرج البيانات على مستوى الحكومات دون المركزية بفارق زمني يصل إلى سنتين؛ وبالتالي لا يتم إعداد بيانات الحكومة العامة في صيغتها النهائية إلا بعد فترة ليست بالقليلة من إعداد بيانات الحكومة المركزية. وتختلف البيانات التي يعرضها الصندوق عن تلك التي تعرضها الهند، لاسيما فيما يتعلق بعائدات تصفية الاستثمارات ومزادات التراخيص، وقيد الإيرادات على أساس صافٍ مقابل قيدها على أساس إجمالي بالنسبة لفئات معينة قليلة، وبعض أنشطة الإقراض التي يجريها القطاع العام.

إندونيسيا: تستند توقعات صندوق النقد الدولي إلى الإصلاحات المحدودة في سياسة الضرائب والإدارة الضريبية، وإصلاحات تسعير دعم الوقود المستحدثة في يناير ٢٠١٥، وزيادة التدريجية في الإنفاق الاجتماعي والأسمالي على المدى المتوسط تماشياً مع الحيز المالي المتاح.

أيرلندا: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة الدولة لعام ٢٠١٧، وتحديث برنامج الاستقرار لعام ٢٠١٧، والبيان الاقتصادي الصيفي لعام ٢٠١٧.

إسرائيل: تستند البيانات التاريخية إلى بيانات إحصاءات مالية الحكومة التي أعدها المكتب المركزي للإحصاءات. وتستند التوقعات لعامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ إلى الموازنة العامة لعام ٢٠١٧-٢٠١٨ المعدلة لمراعاة التأثير على المالية العامة نتيجة التدابير الجديدة المعلنة في إبريل ٢٠١٧ (برنامج صافي دخل الأسرة) "Net Family Plan" وكذلك لمراعاة الإيرادات غير المتكررة في ٢٠١٧ الناشئة عن إجراء معاملة استثمار أجنبي مباشر كبيرة (٣,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي). ومن المفترض أن يظل عجز الحكومة المركزية عند سقف مستواه الحالي البالغ ٢,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنوات اللاحقة، بدلاً من تراجعها تماشياً مع أهداف المالية العامة في الأجل المتوسط، وذلك بالاتساق مع الخبرة الطويلة في التعديلات المدخلة على هذه الأهداف.

إيطاليا: تستند تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي إلى خطط المالية العامة المتضمنة في موازنة الحكومة لعام ٢٠١٧ والوثيقة الاقتصادية والمالية في إبريل ٢٠١٧.

اليابان: تنطوي التوقعات على تدابير المالية العامة التي أعلنتها الحكومة بالفعل، والتي تتضمن مجموعة التدابير التنشيطية المالية لعام ٢٠١٧، وزيادة الضرائب الاستهلاكية في أكتوبر ٢٠١٩.

كوريا: تنطوي تنبؤات الأجل المتوسط على المسار التقشفي الذي أعلنته الحكومة في الأجل المتوسط.

## الإطار ألف-١ (تابع)

الإيرادات لمراعاة الفروق بين تنبؤات خبراء الصندوق للمتغيرات الاقتصادية الكلية (مثل نمو إجمالي الناتج المحلي والتضخم) والتنبؤات بشأن هذه المتغيرات الواردة في توقعات السلطات المالية العامة. وتستبعد بيانات خبراء الصندوق بنوك القطاع العام والأثر المترتب على تحويل الأصول من خطة معاشات تقاعد مؤسسة البريد البريطانية، التي تعرف باسم «البريد الملكي»، (Royal Mail Pension Plan) إلى القطاع العام في إبريل ٢٠١٢. ويمثل مستوى الاستهلاك والاستثمار الحكومي الحقيقي جزءاً من مسار إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، الذي قد يكون أو لا يكون، وفقاً لخبراء الصندوق، مماثلاً لتوقعات «مكتب مسؤولية الموازنة البريطاني».

الولايات المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى السيناريو الأساسي لشهر يناير ٢٠١٧ والذي وضعه مكتب الموازنة التابع للكونغرس والمعدل لمراعاة افتراضات خبراء الصندوق بشأن السياسات والاقتصاد الكلي. ويتضمن هذا السيناريو الأساسي أهم أحكام قانون الموازنة لعام ٢٠١٥ الذي يدعمه الحزبان الجمهوري والديمقراطي، بما في ذلك التراجع الجزئي في تخفيضات الإنفاق بموجب آلية تخفيض الإنفاق التلقائية ("sequester") في السنة المالية ٢٠١٦. وفي السنوات المالية من ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢٢، يفترض خبراء الصندوق مواصلة الاستبدال الجزئي لتخفيضات الإنفاق التلقائية، على نحو تناسبي مماثل للنسب المنفذة بالفعل في السنتين الماليتين ٢٠١٤ و٢٠١٥، بينما تؤدي التدابير الأكثر تركيزاً على الفترة القادمة إلى توليد الوفورات في البرامج الإلزامية والإيرادات الإضافية. وتتضمن التوقعات أيضاً قانون حماية الأمريكيين من زيادة الضرائب لعام ٢٠١٥ الذي وسع نطاق بعض التخفيضات الضريبية القائمة على المدى القصير وبصورة دائمة في بعض الحالات. وأخيراً، تُعدّل توقعات المالية العامة لكي تكون انعكاساً لتنبؤات خبراء الصندوق بشأن أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية والمعالجات المحاسبية المختلفة لدعم القطاع المالي ونظم التقاعد ذات المزايا المحددة، ويتم تحويلها إلى صيغة تقوم على أساس الحكومة العامة. ويجري إعداد البيانات باستخدام نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، ولدى ترجمتها إلى إحصاءات مالية الحكومة فإن ذلك يجري وفقاً للنظام المتبع في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. وتبدأ معظم سلاسل البيانات الزمنية في عام ٢٠١١ بسبب نقص البيانات المتاحة.

## افتراضات السياسة النقدية

تستند افتراضات السياسة النقدية إلى إطار السياسة النقدية المعمول به في كل بلد. وهذا يعني ضمناً، في معظم الحالات، عدم مساهمة السياسة النقدية لتطورات الدورة الاقتصادية، فترتفع أسعار الفائدة الرسمية عندما توجي المؤشرات الاقتصادية أن التضخم سوف يتجاوز المعدل أو النطاق المقبول، بينما تنخفض عند وجود مؤشرات توجي بأنه لن يتجاوز لهذا المعدل أو النطاق، وأن نمو الناتج أقل من المعدل الممكن، وأن هوامش التراخي الاقتصادي كبيرة. وعلى هذا

روسياً: التوقعات للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ تعكس تقديرات خبراء الصندوق، بناء على موازنة السلطات. وتستند توقعات الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ إلى قاعدة لأسعار النفط المقترحة تدخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٢٢، مع تعديلاتها التي وضعها خبراء الصندوق.

المملكة العربية السعودية: تستند توقعات خبراء الصندوق للإيرادات النفطية إلى أسعار النفط في السيناريو الأساسي لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي وافترض استمرار المملكة في الوفاء بتعهداتها بموجب اتفاق أوبك+. وبالنسبة للإيرادات غير النفطية، يتضمن السيناريو الأساسي تقديرات خبراء الصندوق لأثر السياسات المعلنة في «برنامج تحقيق التوازن المالي» على الإيرادات. وعلى جانب النفقات، بدءاً من عام ٢٠١٧، وبعد إجراء الإصلاحات الأخيرة، لم تعد تقديرات فاتورة الأجور تتضمن مدفوعات أجور الشهر الثالث عشر التي كان من المعتاد منحها كل ثلاث سنوات على أساس التقويم الهجري. وتأخذ توقعات النفقات موازنة عام ٢٠١٧ كنقطة بداية، وتعكس تقديرات خبراء الصندوق لأثار آخر التغييرات في السياسات والتطورات الاقتصادية.

سنغافورة: بالنسبة للسنتين الماليتين ٢٠١٦/٢٠١٧ و٢٠١٧/٢٠١٨ تستند التوقعات إلى أرقام الموازنة. ويفترض خبراء الصندوق عدم تغيير السياسات بالنسبة لبقية فترة التوقعات. جنوب إفريقيا: تستند توقعات المالية العامة إلى تقرير «مراجعة موازنة ٢٠١٧» الذي أعدته السلطات.

إسبانيا: بالنسبة لعام ٢٠١٧، تستند بيانات المالية العامة إلى توقعات خبراء صندوق النقد الدولي، التي تعكس نتائج التدفقات النقدية حتى نهاية شهر مايو وموازنة عام ٢٠١٧ التي أقرها البرلمان. وبالنسبة لعام ٢٠١٨ وما بعده، تستند توقعات المالية العامة إلى التدابير المحددة في «تحديث برنامج الاستقرار» ٢٠١٧-٢٠٢٠، وعلى توقعات خبراء الصندوق للاقتصاد الكلي.

السويد: تراعي توقعات المالية العامة التوقعات التي وضعتها السلطات استناداً إلى الموازنة العامة لربيع ٢٠١٧. ويحسب تأثير التطورات الدورية على حسابات المالية العامة باستخدام معيار قياس المرونة لعام ٢٠٠٥ الذي وضعته «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي» لمراعاة فجوات الناتج وتوظيف العمالة. سويسرا: تفترض التوقعات تعديل سياسة المالية العامة عند الضرورة للمحافظة على اتساق أرصدة المالية العامة مع متطلبات قواعد المالية العامة في سويسرا.

تركيها: تستند توقعات المالية العامة لعام ٢٠١٧ إلى البرنامج متوسط الأجل الذي وضعته السلطات للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ مع التعديلات لمراعاة التدابير المالية الإضافية المعلنة وتنبؤات خبراء الصندوق بارتفاع التضخم، وعلى المدى المتوسط، تفترض التوقعات المالية ضبط أوضاع المالية العامة على نحو أكثر تدريجاً مما كان متصوراً في «البرنامج متوسط الأجل».

المملكة المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة ٢٠١٧، والتي نُشرت في مارس ٢٠١٧، بينما استندت توقعات النفقات إلى القيم الاسمية الواردة في الموازنة ومع تعديل توقعات

## الإطار ألف-١ (تتمة)

كوريا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع توقعات السوق.

المكسيك: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع تحقيق هدف التضخم.

روسيا: تفترض التوقعات النقدية تراجع أسعار الفائدة الأساسية على مدار العام أو العامين القادمين مع مواصلة معدلات التضخم اقترابها من المستوى المستهدف في ظل تقييد الموقف النقدي.

المملكة العربية السعودية: تستند توقعات السياسة النقدية إلى استمرار ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي.

سنغافورة: من المتوقع نمو النقود بمعناها الواسع على نحو يتماشى مع النمو المتوقع في إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

السويد: تتماشى التوقعات النقدية مع توقعات بنك السويد المركزي.

سويسرا: تفترض التوقعات عدم حدوث تغيير في سعر الفائدة الأساسي في ٢٠١٦-٢٠١٧.

تركيا: آفاق الأوضاع النقدية والمالية تفترض عدم حدوث أي تغييرات في موقف السياسة النقدية.

المملكة المتحدة: يستند مسار أسعار الفائدة في الأجل القريب إلى توقعات أسعار الفائدة السوقية.

الولايات المتحدة: بعد أن رفع الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة بمقدار ٢٥ نقطة أساس في منتصف شهر مارس، يتوقع خبراء الصندوق أن يرتفع سعر الفائدة المستهدف على الأموال الفيدرالية بمقدار ٢٥ نقطة أساس أخرى في عام ٢٠١٧ وأن يرتفع تدريجياً بعد ذلك.

الأساس، من المفترض أن يبلغ متوسط سعر الفائدة بين بنوك لندن (ليبور) على الودائع بالدولار الأمريكي لمدة ستة أشهر ١,٤٪ في ٢٠١٧ و ١,٩٪ في عام ٢٠١٨ (راجع الجدول ١-١).

ويقترض أن يبلغ متوسط سعر الفائدة على الودائع باليورو لمدة ثلاثة أشهر ٠,٣٪ في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. أما متوسط سعر الفائدة على الودائع بالين الياباني لمدة ستة أشهر، فمن المتوقع أن يبلغ صفراً، ٠٪ في ٢٠١٧ و ٠,٢٪ في ٢٠١٨.

أستراليا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع توقعات السوق.

البرازيل: تتماشى افتراضات السياسة النقدية مع التقارب التدريجي لمعدل التضخم نحو منتصف النطاق المستهدف على مدى الأفق الزمني ذي الصلة.

كندا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع توقعات السوق.

الصين: يُتوقع تشديد السياسة النقدية مع ارتفاع أسعار الفائدة بالتدريج.

الدانمرك: تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على ربط العملة باليورو.

منطقة اليورو: تتسق افتراضات السياسة النقدية في البلدان الأعضاء في منطقة اليورو مع توقعات السوق.

منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة: يفترض خبراء الصندوق أن نظام مجلس العملة لا يزال ملائماً.

الهند: تتفق افتراضات السعر (سعر الفائدة) الأساسي مع معدل التضخم في حدود النطاق المستهدف من بنك الاحتياطي الهندي.

إندونيسيا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع الحفاظ على معدلات التضخم في حدود النطاق المستهدف من البنك المركزي.

اليابان: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع توقعات السوق.

## قائمة بالجداول

### الناتج

- الجدول ألف-١: موجز الناتج العالمي  
الجدول ألف-٢: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومجموع الطلب المحلي  
الجدول ألف-٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي  
الجدول ألف-٤: الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

### التضخم

- الجدول ألف-٥: موجز بيانات التضخم  
الجدول ألف-٦: الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين  
الجدول ألف-٧: الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين

### السياسات المالية

- الجدول ألف-٨: الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة

### التجارة الخارجية

- الجدول ألف-٩: موجز أحجام وأسعار التجارة العالمية

### معاملات الحساب الجاري

- الجدول ألف-١٠: موجز أرصدة الحساب الجاري  
الجدول ألف-١١: الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري  
الجدول ألف-١٢: الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري

### ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي

- الجدول ألف-١٣: موجز أرصدة الحساب المالي

### تدفق الأموال

- الجدول ألف-١٤: موجز صافي الإقراض والاقتراض

### السيناريو الأساسي متوسط الأجل

- الجدول ألف-١٥: موجز السيناريو الأساسي العالمي في الأجل المتوسط

**الجدول ألف - ١ موجز الناتج العالمي<sup>١</sup>**  
(التغير السنوي %)

توقعات			متوسط									
٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	
٣,٨	٣,٧	٣,٦	٣,٢	٣,٤	٣,٦	٣,٥	٣,٥	٤,٣	٥,٤	٠,١-	٤,٢	<b>العالم</b>
١,٧	٢,٠	٢,٢	١,٧	٢,٢	٢,١	١,٣	١,٢	١,٧	٣,١	٣,٤-	٢,٥	<b>الاقتصادات المتقدمة</b>
١,٧	٢,٣	٢,٢	١,٥	٢,٩	٢,٦	١,٧	٢,٢	١,٦	٢,٥	٢,٨-	٢,٦	الولايات المتحدة
١,٥	١,٩	٢,١	١,٨	٢,٠	١,٣	٠,٢-	٠,٩-	١,٦	٢,١	٤,٥-	٢,١	منطقة اليورو
٠,٦	٠,٧	١,٥	١,٠	١,١	٠,٣	٢,٠	١,٥	٠,١-	٤,٢	٥,٤-	١,٠	اليابان
٢,٢	٢,٢	٢,٤	٢,٠	٢,٠	٢,٩	٢,٣	١,٩	٢,٩	٤,٦	٢,٠-	٣,٥	اقتصادات أخرى متقدمة <sup>٢</sup>
٥,٠	٤,٩	٤,٦	٤,٣	٤,٣	٤,٧	٥,١	٥,٤	٦,٤	٧,٤	٢,٨	٦,٢	<b>السوق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>
												<b>المجموعات الإقليمية</b>
٢,٤	٢,١	٢,١	٠,٤	٢,٢-	١,١	٢,٥	٣,٦	٥,٣	٤,٧	٦,٤-	٧,٢	كومنولث الدول المستقلة <sup>٣</sup>
٦,٣	٦,٥	٦,٥	٦,٤	٦,٨	٦,٨	٦,٩	٧,٠	٧,٩	٩,٦	٧,٥	٨,٠	آسيا الصاعدة والنامية
٣,٢	٣,٥	٤,٥	٣,١	٤,٧	٣,٩	٤,٩	٢,٤	٦,٥	٤,٦	٣,٠-	٤,٣	أوروبا الصاعدة والنامية
٢,٧	١,٩	١,٢	٠,٩-	٠,١	١,٢	٢,٩	٣,٠	٤,٧	٦,١	١,٨-	٣,٣	أمريكا اللاتينية والكاريبي
												منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
٣,٨	٣,٥	٢,٦	٥,٠	٢,٧	٢,٨	٢,٧	٥,٢	٤,٥	٤,٧	١,١	٥,٢	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٣,٥	٣,٢	٢,٢	٥,١	٢,٦	٢,٦	٢,٥	٥,٣	٤,٦	٤,٩	١,٠	٥,٢	إفريقيا جنوب الصحراء
٣,٩	٣,٤	٢,٦	١,٤	٣,٤	٥,١	٥,٣	٤,٤	٥,١	٧,٠	٣,٩	٥,٦	للتذكرة
١,٧	٢,١	٢,٣	٢,٠	٢,٣	١,٨	٠,٣	٠,٤-	١,٨	٢,١	٤,٣-	٢,٥	الاتحاد الأوروبي
٥,٣	٥,٢	٤,٦	٣,٦	٤,٧	٦,٠	٦,١	٥,٢	٥,٢	٧,٥	٥,٨	٦,١	البلدان النامية منخفضة الدخل
												<b>المجموعات التحليلية</b>
												<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>
٢,٤	٢,١	١,٣	١,٩	٠,٣	٢,٢	٢,٧	٥,٠	٥,٢	٥,١	١,٩-	٦,٢	الوقود
٥,٥	٥,٤	٥,٤	٤,٩	٥,٢	٥,٣	٥,٨	٥,٥	٦,٧	٨,١	٤,١	٦,٢	غير الوقود
٣,٧	٣,٠	٢,٧	١,٢	٣,٠	١,٨	٤,١	٢,٦	٤,٩	٦,٧	٠,٨-	٣,٧	منها: منتجات أولية
												<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>
٥,٤	٤,٧	٤,٥	٣,٧	٤,١	٤,٤	٤,٨	٤,٤	٥,٣	٦,٩	٢,٢	٥,٠	اقتصادات المركز المدين الصافي
												<b>اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين</b>
٥,١	٤,٠	٣,٢	٢,٧	٠,٦	١,٤	٣,٢	٢,٣	٢,٦	٤,٢	٠,١	٥,١	اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١٢-٢٠١٦
												للتذكرة
												<b>معدل النمو الوسيط</b>
١,٨	٢,٥	٣,٠	٢,٠	١,٨	٢,٥	١,٦	١,٠	٢,٠	٢,٣	٣,٨-	٣,١	الاقتصادات المتقدمة
٣,٨	٣,٥	٣,٥	٣,٠	٣,٥	٣,٨	٤,٣	٤,٣	٤,٧	٤,٦	١,٦	٤,٧	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية
٥,٤	٥,٠	٤,٥	٤,٠	٤,٣	٤,٨	٥,٣	٥,١	٥,٦	٦,١	٣,٩	٥,٠	البلدان النامية منخفضة الدخل
												<b>نصيب الفرد من الناتج<sup>٤</sup></b>
١,٣	١,٦	١,٧	١,١	١,٧	١,٦	٠,٨	٠,٧	١,١	٢,٥	٤,٠-	١,٨	الاقتصادات المتقدمة
٣,٦	٣,٥	٣,٢	٢,٨	٢,٨	٣,٢	٣,٧	٣,٧	٤,٩	٥,٩	١,١	٤,٥	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية
٣,١	٣,٠	٢,٢	١,٢	٢,٢	٣,٧	٣,٨	٢,٤	٣,٧	٥,٢	٣,٥	٣,٤	البلدان النامية منخفضة الدخل
												<b>معدل النمو العالمي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق</b>
٢,٩	٣,١	٣,٠	٢,٥	٢,٧	٢,٨	٢,٦	٢,٥	٣,١	٤,١	٢,١-	٣,١	
												<b>قيمة الناتج العالمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)</b>
١٠٣,٢٠١	٨٤,٣٧٥	٧٩,٢٨١	٧٥,٣٦٨	٧٤,٣١١	٧٨,٥٩٤	٧٦,٥٥١	٧٤,٤٨٩	٧٣,١١٩	٦٥,٩٠٦	٦٠,٢٨٠	٤٣,٨٤٣	بأسعار الصرف السائدة في السوق
١٦٧,٧٨٢	١٣٣,٨٠٥	١٢٦,٦٣٤	١٢٠,١٩٧	١١٥,١٠٨	١١٠,٢٥٨	١٠٤,٦٨٤	٩٩,٦٦٤	٩٤,٨٥٧	٨٩,٢٧١	٨٣,٧٧٧	٦٢,٨٢٠	على أساس تعادل القوى الشرائية

<sup>١</sup> إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

<sup>٢</sup> ما عدا الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.

<sup>٣</sup> تدخل جورجيا وتركمستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

<sup>٤</sup> نصيب الفرد من الناتج على أساس تعادل القوى الشرائية.

## الجدول ألف ٢- الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومجموع الطلب المحلي

(التغير السنوي %)

الربع الرابع <sup>١</sup>			توقعات			متوسط								
توقعات			توقعات			١٩٩٩-٢٠٠٨ ٢٠٠٩ ٢٠١٠ ٢٠١١ ٢٠١٢ ٢٠١٣ ٢٠١٤ ٢٠١٥ ٢٠١٦								
٢ Q4:٢٠١٨	٢ Q4:٢٠١٧	٢ Q4:٢٠١٦	٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩
<b>إجمالي الناتج المحلي الحقيقي</b>														
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>														
<b>الولايات المتحدة</b>														
<b>منطقة اليورو</b>														
ألمانيا														
فرنسا														
إيطاليا														
إسبانيا														
هولندا														
بلجيكا														
النمسا														
اليونان														
البرتغال														
آيرلندا														
فنلندا														
الجمهورية السلوفاكية														
ليتوانيا														
سلوفينيا														
لكسمبرغ														
لاتفيا														
إستونيا														
قبرص														
مالطة														
اليابان														
المملكة المتحدة														
كوريا														
كندا														
أستراليا														
مقاطعة تايوان الصينية														
سويسرا														
السويد														
سنغافورة														
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة														
النرويج														
الجمهورية التشيكية														
إسرائيل														
الدانمرك														
نيوزيلندا														
بورتوريكو														
إقليم ماكاو الإداري الخاص														
آيسلندا														
سان ماريتو														
للتذكرة														
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية														
<b>مجموع الطلب المحلي الحقيقي</b>														
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>														
<b>الولايات المتحدة</b>														
<b>منطقة اليورو</b>														
ألمانيا														
فرنسا														
إيطاليا														
إسبانيا														
اليابان														
المملكة المتحدة														
كندا														
اقتصادات أخرى متقدمة <sup>٢</sup>														
للتذكرة														
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية														

<sup>١</sup> من الربع الرابع للسنة السابقة.<sup>٢</sup> Q4: الربع الرابع.<sup>٣</sup> ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

**الجدول ألف-٣ الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي**  
(التغير السنوي %)

توقعات	متوسطات											
	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٨-٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩
<b>الإنفاق الاستهلاكي الخاص</b>												
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>												
١,٩	٢,٣	٢,٢	٢,٤	١,٨	١,٢	٠,٩	١,٣	١,٩	١,٢-	١,٥	٢,٦	
٢,١	٢,٧	٢,٧	٣,٦	٢,٩	١,٥	١,٥	٢,٣	١,٩	١,٦-	١,٩	٣,١	
١,٧	١,٨	٢,١	١,٧	٠,٨	٠,٦-	١,١-	٠,١-	٠,٨	١,١-	٠,٦	١,٨	
١,٨	٢,١	١,٩	١,٦	١,٠	٠,٨	١,٣	١,٣	٠,٣	٠,٣	١,٢	٠,٩	
١,٦	١,٢	٢,٢	١,٤	٠,٨	٠,٥	٠,٢-	٠,٥	١,٨	٠,٢	١,٠	٢,٣	
١,١	١,٣	١,٣	١,٦	٠,٢	٢,٤-	٤,٠-	٠,٠	١,٢	١,٥-	٠,١-	١,٠	
٢,٤	٢,٦	٣,٢	٢,٩	١,٦	٣,١-	٣,٥-	٢,٤-	٠,٣	٣,٦-	٠,٠	٢,٤	
٠,٨	١,٥	٠,٤	٠,٣-	٠,٩-	٢,٤	٢,٠	٠,٤-	٢,٤	٠,٧-	٠,٧	١,٠	
١,١	١,٧	٢,٨	٢,٤	٢,٢	١,٦	١,٧	٠,٥-	٠,٦	٣,٢-	١,٠	٣,٠	
١,٩	٣,٤	٢,٣	١,٩	٢,٧	٢,٦	١,٩	٢,٣	٣,٦	٠,٠	٢,٣	٣,٦	
٢,٧	٢,٤	٢,٣	٢,٧	٢,٣	٢,٣	٢,١	٣,٠	٣,٧	٠,٠	٢,٤	٣,٧	
الاقتصادات أخرى متقدمة <sup>١</sup>												
للتذكيرة												
١,٧	٢,٢	٢,٢	٢,٤	١,٨	١,٣	١,١	١,٣	١,٧	١,٢-	١,٤	٢,٣	
<b>الاقتصادات المتقدمة الرئيسية</b>												
<b>الاستهلاك العام</b>												
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>												
١,٩	١,١	١,٦	١,٥	٠,٦	٠,٣-	٠,١	٠,٥-	١,٠	٢,٩	١,٠	٢,٢	
٣,٠	٠,٢	١,٠	١,٣	٠,٥-	٢,٤-	٠,٩-	٢,٧-	٠,١	٣,٧	٠,٣	٢,١	
٠,٩	١,٢	١,٧	١,٣	٠,٧	٠,٣	٠,٣-	٠,١-	٠,٧	٢,٤	٠,٩	٢,٠	
٢,١	١,٨	٣,٧	٢,٩	١,٥	١,٤	١,١	٠,٩	١,٣	٣,٠	٢,٠	١,٠	
٠,٥	١,٢	١,٣	١,١	١,٣	١,٥	١,٦	١,٠	١,٣	٢,٤	١,٣	١,٦	
٠,٤-	٠,٩	٠,٦	٠,٧-	٠,٧-	٠,٣-	١,٤-	١,٨-	٠,٦	٠,٤	٠,٣-	١,٤	
٠,٤	٠,٩	٠,٨	٢,٠	٠,٣-	٢,١-	٤,٧-	٠,٣-	١,٥	٤,١	٠,٢	٥,١	
٠,٢-	٠,٦	١,٣	١,٧	٠,٥	١,٥	١,٧	١,٩	١,٩	٢,٠	١,٣	١,٨	
٠,٨	١,٤	٠,٨	١,٣	٢,٣	٠,٣	١,٧	٠,٢	١,١	١,١	١,٠	٣,١	
٢,٢	٢,٧	٢,٠	١,٥	٠,٨	٠,٧-	٠,٧	١,٣	٢,٣	٢,٧	١,٥	٢,٦	
٢,٤	٢,٨	٣,٤	٢,٤	٢,٥	٢,٣	٢,٠	١,٥	٢,٨	٣,٤	٢,٥	٢,٨	
الاقتصادات أخرى متقدمة <sup>١</sup>												
للتذكيرة												
١,٩	٠,٧	١,٣	١,٤	٠,٣	٠,٧-	٠,١	٠,٩-	٠,٧	٢,٩	٠,٨	١,٩	
<b>الاقتصادات المتقدمة الرئيسية</b>												
<b>إجمالي تكوين رأس المال الثابت</b>												
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>												
٣,٠	٣,٤	١,٧	٢,٦	٣,٣	١,٥	٢,٤	٢,٩	١,٧	١١,٠-	١,١	٢,٣	
٣,٣	٣,٤	٠,٦	٣,٥	٤,٨	٣,١	٦,٣	٣,٧	١,١	١٣,١-	١,٥	٢,٣	
٣,٤	٣,٩	٤,٤	٣,١	١,٧	٢,٥-	٣,٤-	١,٥	٠,٣-	١١,٢-	٠,٠	٢,٧	
٣,٢	٣,٧	٢,٩	١,١	٣,٨	١,٢-	٠,١-	٧,٤	٥,٠	٩,٩-	١,٥	١,٠	
٣,١	٢,٩	٢,٩	١,٠	٠,١	٠,٨-	٠,٢	٢,١	٢,١	٩,١-	٠,٤	٣,٤	
٢,٧	٢,١	٢,٩	١,٦	٢,٣-	٦,٦-	٩,٣-	١,٩-	٠,٥-	٩,٩-	٢,٢-	٢,٣	
٣,٥	٤,٣	٣,١	٦,٠	٣,٨	٣,٤-	٨,٦-	٦,٩-	٤,٩-	١٦,٩-	٢,٣-	٥,٣	
١,٧	٢,٨	٠,٩	٠,١	٢,٩	٤,٩	٣,٥	١,٧	١,٦-	٩,٧-	٠,٦	١,٠-	
١,٧	٢,٢	٠,٥	٣,٤	٦,٧	٣,٢	٣,٣	١,٩	٥,٠	١٥,٢-	١,٠	١,٨	
٢,٢	٣,٤	٣,١-	٤,٦-	٠,٩	١,٣	٤,٩	٤,٦	١١,٤	١١,٨-	٠,٧	٤,٩	
٣,٠	٣,٧	٢,٢	١,٩	٢,١	٢,٥	٢,٩	٤,٠	٥,٩	٥,١-	٢,٣	٣,٧	
الاقتصادات أخرى متقدمة <sup>١</sup>												
للتذكيرة												
٢,٨	٣,٢	١,٠	٢,١	٣,٦	١,٩	٣,٤	٣,٢	١,٨	١١,٨-	١,٠	١,٨	
<b>الاقتصادات المتقدمة الرئيسية</b>												

## الجدول ألف-٣ الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تتمة)

(التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات									
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٨-٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩
<b>الطلب المحلي النهائي</b>											
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٢,١	٢,٤	٢,١	٢,٣	١,٩	١,٠	١,١	١,٣	١,٧	٢,٦-	١,٣	٢,٥
٢,٤	٢,٥	٢,١	٢,٣	٢,٧	١,٢	١,٩	١,٧	١,٥	٣,١-	١,٦	٢,٨
١,٩	٢,١	٢,٥	١,٩	١,٠	٠,٨-	١,٥-	٠,٣	٠,٥	٢,٧-	٠,٥	٢,٠
٢,٢	٢,٤	٢,٥	١,٨	١,٧	٠,٥	١,٠	٢,٥	١,٤	١,٤-	١,٤	٠,٩
١,٧	١,٦	٢,٢	١,٢	٠,٧	٠,٤	٠,٣	٠,٩	١,٨	١,٥-	٠,٩	٢,٤
١,١	١,٤	١,٥	١,١	٠,٤-	٢,٨-	٤,٥-	٠,٨-	٠,٧	٢,٩-	٠,٦-	١,٣
٢,٣	٢,٦	٢,٧	٢,٣	١,٦	٣,٠-	٤,٨-	٣,٠-	٠,٧-	٥,٩-	٠,٥-	٤,٢
٠,٨	١,٨	٠,٧	٠,٢	٠,٢	٢,٨	٢,٣	٠,٥	١,٤	٢,٤-	٠,٨	٠,٦
١,١	١,٨	٢,٠	٢,٣	٢,٩	١,٦	١,٨	٠,٠	١,١	٤,٤-	١,٠	٢,٨
٢,٠	٢,٣	١,٠	٠,٣	١,٩	١,٦	٢,٤	٢,٦	٥,٠	٢,٢-	١,٨	٣,٧
٢,٦	٢,٩	٢,٤	٢,٥	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٩	٤,١	٠,٧-	٢,٤	٣,٥
الاقتصادات أخرى متقدمة <sup>١</sup>											
للتذكيرة											
١,٩	٢,٢	١,٨	٢,٢	١,٩	١,١	١,٤	١,٣	١,٦	٢,٧-	١,٣	٢,٢
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
<b>بناء المخزون<sup>٢</sup></b>											
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٠,٠	٠,١-	٠,٣-	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٢-	٠,١	١,٣	١,١-	٠,٠	٠,٠
٠,٠	٠,٢-	٠,٤-	٠,٢	٠,١-	٠,٢	٠,١	٠,١-	١,٥	٠,٨-	٠,٠	٠,١-
٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٣	٠,٢	٠,٩-	٠,٥	٠,٩	١,٣-	٠,١-	٠,٠
٠,٢-	٠,٢-	٠,١-	٠,٣-	٠,٤-	٠,٥	١,٦-	٠,٥	١,٤	١,٧-	٠,٢-	٠,١-
٠,٠	٠,٤	٠,١-	٠,٣	٠,٧	٠,٢	٠,٦-	١,١	٠,٣	١,١-	٠,١	٠,٠
٠,٠	٠,٢	٠,٥-	٠,٢	٠,٦	٠,٢	١,١-	٠,٢	١,٣	١,٢-	٠,٠	٠,٠
٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٣-	٠,٢-	٠,١-	٠,٢	٠,٢-	٠,٠	٠,٠
٠,١-	٠,٥-	٠,٣-	٠,٦	٠,١	٠,٤-	٠,٠	٠,٢	١,٠	١,٦-	٠,١-	٠,٠
٠,٠	٠,١-	٠,٥-	٠,٢-	٠,٧	٠,٣	٠,٢	٠,٦-	١,٥	٠,٥-	٠,١	٠,١-
٠,٨	١,١	٠,٣-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٥	٠,٣-	٠,٧	٠,١	٠,٧-	٠,١	٠,٠
٠,٠	٠,١	٠,٥-	٠,١	٠,٢	٠,٨-	٠,٣-	٠,٢	١,٩	١,٩-	٠,١-	٠,٢
الاقتصادات أخرى متقدمة <sup>١</sup>											
للتذكيرة											
٠,٠	٠,١-	٠,٣-	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,٢-	٠,١	١,٢	١,٠-	٠,٠	٠,٠
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
<b>الميزان الخارجي<sup>٢</sup></b>											
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,٢-	٠,١	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,١	٠,٤	٠,١	٠,٠
٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٧-	٠,٢-	٠,٣	٠,١	٠,٠	٠,٥-	١,٢	٠,٠	٠,٢-
٠,١	٠,٢	٠,٤-	٠,١	٠,١	٠,٤	١,٥	٠,٩	٠,٧	٠,٦-	٠,٣	٠,١
٠,٠	٠,٠	٠,٤-	٠,١	٠,٧	٠,٣-	١,٤	٠,٩	١,١	٢,٦-	٠,١	٠,٧
٠,٠	٠,٣-	٠,٨-	٠,٥-	٠,٥-	٠,١-	٠,٥	٠,٠	٠,١-	٠,٤-	٠,٢-	٠,٣-
٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,٥-	٠,١-	٠,٨	٢,٨	١,٢	٠,٣-	١,٣-	٠,٢	٠,١-
٠,٣	٠,٥	٠,٥	٠,١-	٠,٥-	١,٥	٢,٢	٢,١	٠,٥	٢,٨	١,٠	٠,٧-
٠,١-	٠,٣	٠,٦	٠,٣	٠,٠	٠,٤-	٠,٨-	٠,٩-	١,٦	١,٢-	٠,١-	٠,٢
٠,٣	٠,١-	٠,٤-	٠,٠	٠,٤-	٠,٨-	٠,٧-	١,٤	٠,٨-	٠,٣	٠,١-	٠,٢-
٠,٣	٠,٥-	٠,٦	١,٠	١,١	٠,٣	٠,٤-	٠,٣-	٢,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٧-
٠,١	٠,٤-	٠,١	٠,٤-	٠,٥	٠,٩	٠,٥	٠,٥	٠,١	١,٥	٠,٣	٠,٤
الاقتصادات أخرى متقدمة <sup>١</sup>											
للتذكيرة											
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٣-	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,١-
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											

<sup>١</sup> ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.<sup>٢</sup> التغيرات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في الفترة السابقة.



**الجدول ألف-٤ السوق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي**  
(التغير السنوي %)

توقعات	متوسط											
	٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩
٢,٤	٢,١	٢,١	٠,٤	٢,٢-	١,١	٢,٥	٣,٦	٥,٣	٤,٧	٦,٤-	٧,٢	<b>كومنولث الدول المستقلة<sup>٢١</sup></b>
١,٥	١,٦	١,٨	٠,٢-	٢,٨-	٠,٧	١,٨	٣,٧	٥,١	٤,٥	٧,٨-	٦,٩	روسيا
٤,٣	٣,٣	٢,٩	١,٩	٠,٦-	١,٩	٤,٢	٣,٦	٦,٠	٥,٠	٢,٤-	٨,٠	ما عدا روسيا
٤,٠	٢,٩	٣,٥	٠,٢	٢,٣	٣,٦	٣,٣	٧,١	٤,٧	٢,٢	١٤,١-	١٠,٥	أرمينيا
٣,١	١,٣	١,٠-	٣,١-	٠,٦	٢,٧	٥,٨	٢,٢	١,٦-	٥,٠	٩,٣	١٤,٦	أذربيجان
٢,٠	٠,٧	٠,٧	٢,٦-	٣,٨-	١,٧	١,٠	١,٧	٥,٥	٧,٧	٠,٢	٧,٥	بيلاروس
٥,٥	٤,٢	٤,٠	٢,٧	٢,٩	٤,٦	٣,٤	٦,٤	٧,٢	٦,٢	٣,٧-	٦,٦	جورجيا
٤,٣	٢,٨	٣,٣	١,١	١,٢	٤,٣	٦,٠	٥,٠	٧,٥	٧,٣	١,٢	٨,٧	كازاخستان
٥,٤	٣,٨	٣,٥	٣,٨	٣,٥	٤,٠	١٠,٩	٠,١-	٦,٠	٠,٥-	٢,٩	٤,٧	جمهورية قيرغيزستان
٣,٩	٣,٧	٤,٥	٤,٣	٠,٤-	٤,٨	٩,٤	٠,٧-	٦,٨	٧,١	٦,٠-	٤,٩	مولدوفا
٤,٠	٤,٠	٤,٥	٦,٩	٦,٠	٦,٧	٧,٤	٧,٥	٧,٤	٦,٥	٣,٩	٨,١	طاجيكستان
٥,٤	٦,٣	٦,٥	٦,٢	٦,٥	١٠,٣	١٠,٢	١١,١	١٤,٧	٩,٢	٦,١	١٥,٢	تركمانيستان
٤,٠	٣,٢	٢,٠	٢,٣	٩,٨-	٦,٦-	٠,٠	٠,٢	٥,٥	٠,٣	١٥,١-	٦,٢	أوكرانيا <sup>٣</sup>
٦,٠	٦,٠	٦,٠	٧,٨	٨,٠	٨,١	٨,٠	٨,٢	٨,٣	٨,٥	٨,١	٦,١	أوزبكستان
٦,٣	٦,٥	٦,٥	٦,٤	٦,٨	٦,٨	٦,٩	٧,٠	٧,٩	٩,٦	٧,٥	٨,٠	<b>آسيا الصاعدة والنامية</b>
٧,٠	٧,٠	٧,١	٧,٢	٦,٨	٦,٣	٦,٠	٦,٣	٦,٥	٦,٠	٥,٣	٥,٨	بنغلاديش
٦,٣	١١,٢	٥,٩	٦,٢	٦,١	٤,٠	٣,٦	٦,٤	٩,٧	٩,٣	٥,٧	٨,٣	بوتان
٥,٣	٠,٦	١,٣-	٢,٥-	٠,٤-	٢,٥-	٢,١-	٠,٩	٣,٧	٢,٧	١,٨-	١,٩	بروني دار السلام
٦,٠	٦,٨	٦,٩	٧,٠	٧,٢	٧,١	٧,٤	٧,٣	٧,٢	٦,٠	٠,١	٩,٥	كمبوديا
٥,٨	٦,٥	٦,٨	٦,٧	٦,٩	٧,٣	٧,٨	٧,٩	٩,٥	١٠,٦	٩,٢	١٠,١	الصين
٣,٢	٣,٥	٣,٨	٠,٤	٣,٨	٥,٦	٤,٧	١,٤	٢,٧	٣,٠	١,٤-	١,٩	فجي
٨,٢	٧,٤	٦,٧	٧,١	٨,٠	٧,٥	٦,٤	٥,٥	٦,٦	١٠,٣	٨,٥	٦,٩	الهند <sup>٤</sup>
٥,٥	٥,٣	٥,٢	٥,٠	٤,٩	٥,٠	٥,٦	٦,٠	٦,٢	٦,٤	٤,٧	٤,٩	إندونيسيا
١,٨	٢,٣	٢,٨	٤,٢	٧,٥	٠,٤	٥,٠	٥,١	٠,٦	١,٦-	١,١	١,١	كيريباتي
٧,٠	٦,٩	٦,٩	٧,٠	٧,٣	٧,٦	٨,٠	٧,٨	٨,٠	٨,٠	٧,٤	٦,٧	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٤,٩	٤,٨	٥,٤	٤,٢	٥,٠	٦,٠	٤,٧	٥,٥	٥,٣	٧,٥	١,٥-	٥,٥	ماليزيا
٥,٠	٤,٧	٤,٦	٣,٩	٣,٣	٧,٦	٧,١	٢,٣	٨,٤	٧,١	٦,٦-	٧,٨	ملاييف
١,٥	١,٨	١,٩	٢,٠	١,٩	٠,٤-	٠,٨-	٢,٩	٣,٥	١,٢	٦,٥	١,٩	جزر مارشال
٠,٦	١,٤	٢,٠	٣,٠	٣,٧	٢,٤-	٣,٠-	١,٧-	١,٠	٣,٣	١,٢	٠,٥	ميكرونيزيا
٨,٢	٢,٥	٢,٠	١,٠	٢,٤	٧,٩	١١,٦	١٢,٣	١٧,٣	٧,٣	٢,١-	٦,٢	منغوليا
٧,٥	٧,٦	٧,٢	٦,١	٧,٠	٨,٠	٨,٤	٧,٣	٥,٦	٥,٣	٥,١	١١,٧	ميانمار
٢,٠	٤,٠-	٤,٠	١٠,٤	٢,٨	٣,٦,٥	٣٤,٢	١٠,١	١١,٧	١٣,٦	٨,٧	...	ناورو
٣,٨	٥,٠	٧,٥	٠,٤	٣,٣	٦,٠	٤,١	٤,٨	٣,٤	٤,٨	٤,٥	٤,١	نيبال
٢,٠	٥,٥	١,٠	١,٩	١١,٤	٥,٤	٢,١-	٣,٩	٥,١	٣,٠	٩,١-	...	بالاو
٣,٣	٢,٩	٣,١	٢,٤	٩,٢	١٢,٥	٣,٨	٤,٦	١,١	١٠,١	٦,٨	٢,٣	بابوا غينيا الجديدة
٦,٨	٦,٧	٦,٦	٦,٩	٦,١	٦,١	٧,١	٦,٧	٣,٧	٧,٦	١,١	٤,٦	الفلبين
٢,١	٠,٩	٢,١	٧,١	١,٦	١,٢	١,٩-	٠,٤	٥,٦	٢,٠-	٦,١-	٣,٨	ساموا
٢,٧	٣,١	٣,٠	٣,٣	٢,٥	٢,٣	٣,٠	٤,٦	١٣,٢	٦,٨	٤,٧-	١,٦	جزر سليمان
٥,٢	٤,٨	٤,٧	٤,٤	٤,٨	٥,٠	٣,٤	٩,١	٨,٤	٨,٠	٣,٥	٥,١	سري لانكا
٣,٠	٣,٥	٣,٧	٣,٢	٢,٩	٠,٩	٢,٧	٧,٢	٠,٨	٧,٥	٠,٧-	٤,٨	تاييلند
٥,٢	٦,٠	٤,٠	٥,٠	٤,٠	٤,٣	٢,٧	٥,٠	٧,٩	١٠,٢	١٣,٠	...	تيمور-ليشتي <sup>٥</sup>
١,٤	٣,٢	٣,١	٣,١	٣,٥	٢,٩	٠,٦-	١,١-	١,٨	٣,٢	٢,٩	١,١	تونغا
٢,٠	٢,٥	٣,٢	٣,٠	٩,١	١,٣	٤,٦	٣,٨-	٧,٩	٣,١-	٤,٤-	...	توفالو
٣,٠	٤,٠	٤,٥	٤,٠	١,٦	٢,٣	٢,٠	١,٨	١,٢	١,٦	٣,٣	٣,٠	فانواتو
٦,٢	٦,٣	٦,٣	٦,٢	٦,٧	٦,٠	٥,٤	٥,٢	٦,٢	٦,٤	٥,٤	٦,٨	فييت نام
٣,٢	٣,٥	٤,٥	٣,١	٤,٧	٣,٩	٤,٩	٢,٤	٦,٥	٤,٦	٣,٠-	٤,٣	<b>أوروبا الصاعدة والنامية</b>
٤,٠	٣,٧	٣,٧	٣,٤	٢,٢	١,٨	١,٠	١,٤	٢,٥	٣,٧	٣,٤	٦,٨	ألبانيا
٣,٠	٢,٦	٢,٥	٢,٠	٣,٠	١,١	٢,٤	٠,٩-	٠,٩	٠,٨	٠,٨-	٥,٤	البوسنة والهرسك
٢,٥	٣,٢	٣,٦	٣,٤	٣,٦	١,٣	٠,٩	٠,٠	١,٩	١,٣	٣,٦-	٥,٣	بلغاريا
٢,١	٢,٧	٢,٩	٣,٠	٢,٢	٠,٥-	١,١-	٢,٢-	٠,٣-	١,٧-	٧,٤-	٣,٧	كرواتيا
٢,٢	٣,٤	٣,٢	٢,٠	٣,١	٤,٠	٢,١	١,٦-	١,٧	٠,٧	٦,٦-	٣,٤	هنغاريا
٤,٠	٣,٥	٣,٥	٣,٤	٤,١	١,٢	٣,٤	٢,٨	٤,٤	٣,٣	٣,٦	...	كوسوفو
٣,٨	٣,٢	٢,٥	٢,٤	٣,٨	٣,٦	٢,٩	٠,٥-	٢,٣	٣,٤	٠,٤-	٣,٦	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
٣,١	٢,٨	٣,٠	٢,٥	٣,٤	١,٨	٣,٥	٢,٧-	٣,٢	٢,٥	٥,٧-	...	الجيل الأسود
٢,٦	٣,٣	٣,٨	٢,٦	٣,٩	٣,٣	١,٤	١,٦	٥,٠	٣,٧	٢,٦	٤,١	بولندا
٣,٣	٤,٤	٥,٥	٤,٨	٣,٩	٣,١	٣,٥	٠,٦	١,١	٠,٨-	٧,١-	٥,٤	رومانيا
٤,٠	٣,٥	٣,٠	٢,٨	٠,٨	١,٨-	٢,٦	١,٠-	١,٤	٠,٦	٣,١-	٤,١	صربيا
٣,٦	٣,٥	٥,١	٣,٢	٦,١	٥,٢	٨,٥	٤,٨	١١,١	٨,٥	٤,٧-	٤,٠	تركيا

الجدول ألف-٤ السوق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تابع)

(التغير السنوي %)

توقعات			متوسط										
٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩		
٢,٧	١,٩	١,٢	٠,٩-	٠,١	١,٢	٢,٩	٣,٠	٤,٧	٦,١	١,٨-	٣,٣	<b>أمريكا اللاتينية والكاريبية</b>	
٢,٠	٣,٠	٢,٧	٥,٣	٤,١	٥,١	٠,١-	٣,٥	٢,١-	٧,٢-	١٢,١-	٤,٦	أنتيغوا وبربودا	
٣,٢	٢,٥	٢,٥	٢,٢-	٢,٦	٢,٥-	٢,٤	١,٠-	٦,٠	١,٠,١	٥,٩-	٢,٦	الأرجنتين	
١,٥	٢,٥	١,٨	٠,٣-	١,٧-	٠,٥-	٠,٠	٣,١	٠,٦	١,٥	٤,٢-	٢,١	جزر البهاما	
١,٦	٠,٥	٠,٩	١,٦	٠,٩	٠,١	٠,١-	٠,٣	٠,٨	٠,٣	٤,٠-	١,٨	بربادوس	
١,٧	٢,٣	٢,٥	٠,٨-	٢,٩	٤,١	٠,٧	٣,٧	٢,١	٣,٣	٠,٨	٥,٧	بليز	
٣,٧	٤,٠	٤,٢	٤,٣	٤,٩	٥,٥	٦,٨	٥,١	٥,٢	٤,١	٣,٤	٣,٤	بوليفيا	
٢,٠	١,٥	٠,٧	٣,٦-	٣,٨-	٠,٥	٣,٠	١,٩	٤,٠	٧,٥	٠,١-	٣,٤	البرازيل	
٣,٣	٢,٥	١,٤	١,٦	٢,٣	١,٩	٤,٠	٥,٣	٦,١	٥,٨	١,٦-	٤,٣	شيلي	
٣,٦	٢,٨	١,٧	٢,٠	٣,١	٤,٤	٤,٩	٤,٠	٦,٦	٤,٠	١,٧	٣,٤	كولومبيا	
٣,٩	٣,٨	٣,٨	٤,٣	٤,٧	٣,٧	٢,٣	٤,٨	٤,٣	٥,٠	١,٠-	٤,٧	كوستاريكا	
١,٥	٢,٨	٣,٩	٢,٦	٢,٥-	٤,٤	٠,٦-	١,١-	٠,٢-	٠,٧	١,٢-	٢,٨	دومينيكا	
٥,٠	٥,٨	٤,٨	٦,٦	٧,٠	٧,٦	٤,٧	٢,٨	٣,١	٨,٣	٠,٩	٤,٨	الجمهورية الدومينيكية	
١,٦	٠,٦	٠,٢	١,٥-	٤,٠	٤,٠	٤,٩	٥,٦	٣,٩	٣,٥	٠,٦	٣,٣	إكوادور	
٢,٠	٢,١	٢,٣	٢,٤	٢,٣	١,٤	١,٨	١,٩	٢,٢	١,٤	٣,١-	٢,٦	السلفادور	
٢,٧	٢,٣	٢,٥	٣,٧	٦,٤	٧,٣	٢,٤	١,٢-	٠,٨	٠,٥-	٦,٦-	٣,٧	غرينادا	
٤,٠	٣,٤	٣,٢	٣,١	٤,١	٤,٢	٣,٧	٣,٠	٤,٢	٢,٩	٠,٥	٣,٦	غواتيمالا	
٢,٨	٣,٦	٣,٥	٣,٣	٣,١	٣,٨	٥,٢	٤,٨	٥,٤	٤,٤	٣,٣	١,٨	غيانا	
٣,٠	٣,٠	١,٠	١,٤	١,٢	٢,٨	٤,٢	٢,٩	٥,٥	٥,٥-	٣,١	٠,٧	هايتي	
٣,٨	٣,٦	٤,٠	٣,٦	٣,٦	٣,١	٢,٨	٤,١	٣,٨	٣,٧	٢,٤-	٤,٥	هندوراس	
٢,٨	٢,٣	١,٧	١,٣	٠,٩	٠,٥	٠,٢	٠,٥-	١,٤	١,٤-	٣,٤-	١,٣	جامايكا	
٢,٧	١,٩	٢,١	٢,٣	٢,٦	٢,٣	١,٤	٤,٠	٤,٠	٥,١	٤,٧-	٢,٦	المكسيك	
٤,٥	٤,٣	٤,٥	٤,٧	٤,٩	٤,٨	٤,٩	٦,٥	٦,٣	٤,٤	٣,٣-	٣,٩	نيكاراغوا	
٥,٥	٥,٦	٥,٣	٤,٩	٥,٨	٦,١	٦,٦	٩,٢	١١,٨	٥,٨	٣,٦-	٥,٧	بنما	
٣,٨	٤,٠	٣,٩	٤,١	٣,٠	٤,٧	١٤,٠	١,٢-	٤,٣	١٣,١	٤,٠-	٢,٢	باراغواي	
٣,٨	٣,٨	٢,٧	٤,٠	٣,٣	٢,٤	٥,٨	٦,٠	٦,٥	٨,٥	١,٠	٥,١	بيرو	
٢,٧	٣,٥	٢,٧	٣,١	٤,٩	٥,١	٦,٦	٠,٨-	٠,٨-	٢,٩-	١,٠-	٣,٧	سانت كيتس ونيفس	
١,٥	٢,٨	١,٦	١,٠	٢,٠	٠,٩-	٠,٢	٠,٧-	٣,٤	٠,١	٠,٨-	٢,١	سانت لوسيا	
٣,٠	٢,٨	٢,٢	٠,٨	٠,٩	٠,٣	٢,٥	١,٣	٠,٢	٢,٣-	٢,٠-	٣,٥	سانت فنسنت وجزر غرينادين	
٣,١	١,٢	١,٢-	١,٠-	٢,٧-	٠,٤	٢,٩	٢,٧	٥,٨	٥,٢	٣,٠	٤,١	سورينام	
١,٤	١,٩	٣,٢-	٥,٤-	٠,٦-	٠,٦-	٢,٧	١,٣	٠,٣-	٣,٣	٤,٤-	٧,٦	ترينيداد وتوباغو	
٣,٠	٣,١	٣,٥	١,٥	٠,٤	٣,٢	٤,٦	٣,٥	٥,٢	٧,٨	٤,٢	١,٥	أوروغواي	
١,٣-	٦,٠-	١٢,٠-	١٦,٥-	٦,٢-	٣,٩-	١,٣	٥,٦	٤,٢	١,٥-	٣,٢-	٣,٤	فنزويلا	
٣,٨	٣,٥	٢,٦	٥,٠	٢,٧	٢,٨	٢,٧	٥,٢	٤,٥	٤,٧	١,١	٥,٢	<b>منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا</b>	
٥,٠	٣,٠	٢,٥	٢,٤	١,٣	٢,٧	٥,٧	١٤,٠	٦,٥	٨,٤	٢,٠,٦	...	<b>وأفغانستان وباكستان</b>	
٢,٤	٠,٨	١,٥	٣,٣	٣,٧	٣,٨	٢,٨	٣,٤	٢,٨	٣,٦	١,٦	٤,٠	الجزائر	
٢,٢	١,٧	٢,٥	٣,٠	٢,٩	٤,٤	٥,٤	٣,٧	٢,٠	٤,٣	٢,٥	٦,٠	البحرين	
٦,٠	٧,٠	٧,٠	٦,٥	٦,٥	٦,٠	٥,٠	٤,٨	٧,٣	٤,١	١,٦	٣,٣	جيبوتي	
٦,٠	٤,٥	٤,١	٤,٣	٤,٤	٢,٩	٣,٣	٢,٢	١,٨	٥,١	٤,٧	٥,١	مصر	
٤,١	٣,٨	٣,٥	١٢,٥	١,٦-	٣,٢	٠,٣-	٧,٧-	٣,٥	٥,٨	٠,٣	٤,٤	إيران	
٢,١	٢,٩	٠,٤-	١١,٠	٤,٨	٠,٧	٧,٦	١٣,٩	٧,٥	٦,٤	٣,٤	١٣,٠	العراق	
٣,٠	٢,٥	٢,٣	٢,٠	٢,٤	٣,١	٢,٨	٢,٧	٢,٦	٢,٣	٥,٥	٦,٣	الأردن	
٣,٢	٤,١	٢,١-	٢,٥	٢,١	٠,٦	٠,٤	٧,٩	١٠,٩	٢,٤-	٧,١-	٥,٩	الكويت	
٣,٠	٢,٠	١,٥	١,٠	٠,٨	٢,٠	٢,٦	٢,٨	٠,٩	٨,٠	١٠,١	٣,٨	لبنان	
٢,٦	٣,١,٢	٥٥,١	٣,٠-	١٠,٣-	٥٣,٠-	٣٦,٨-	١٢٤,٧	٦٦,٧-	٣,٢	٣,٠-	٤,٥	ليبيا <sup>١</sup>	
٤,٠	٣,٠	٣,٨	١,٧	٠,٩	٥,٦	٦,١	٥,٨	٤,٧	٤,٨	١,٠-	٥,٢	موريتانيا	
٤,٦	٣,٠	٤,٨	١,٢	٤,٥	٢,٧	٤,٥	٣,٠	٥,٢	٣,٨	٤,٢	٤,٤	المغرب	
٢,٢	٣,٧	٠,٠	٣,٠	٤,٢	٢,٥	٤,٤	٩,٣	١,١-	٤,٨	٦,١	٢,٩	عمان	
٥,٩	٥,٦	٥,٣	٤,٥	٤,١	٤,١	٣,٧	٣,٨	٣,٦	٢,٦	٠,٤	٥,١	باكستان	
٣,٢	٣,١	٢,٥	٢,٢	٣,٦	٤,٠	٤,٤	٤,٧	١٣,٤	١٨,١	١٣,٠	١١,٣	قطر	
٢,٠	١,١	٠,١	١,٧	٤,١	٣,٧	٢,٧	٥,٤	١٠,٣	٤,٨	٢,١-	٣,٢	المملكة العربية السعودية	
٣,٨	٣,٥	٢,٤	٣,٢	٣,٦	٣,٦	٢,٨	١,٢	...	...	...	...	الصومال	
٣,٥	٣,٦	٣,٧	٣,٠	٤,٩	١,٦	٥,٢	٣,٠-	١,٢-	٢,٥	٤,٧	٦,٢	السودان <sup>٢</sup>	
...	...	...	...	...	...	...	...	...	٣,٤	٥,٩	٣,٤	سوريا <sup>٣</sup>	
٤,٣	٣,٠	٢,٣	١,٠	١,١	٢,٣	٢,٤	٣,٩	١,٩-	٢,٦	٣,١	٤,٩	تونس	
٣,١	٣,٤	١,٣	٣,٠	٣,٨	٣,٣	٥,٨	٥,١	٦,٤	١,٦	٥,٢-	٥,٩	الإمارات العربية المتحدة	
٥,٥	٨,٥	٢,٠-	٩,٨-	٢٨,١-	٠,٢-	٤,٨	٢,٤	١٢,٧-	٧,٧	٣,٩	٤,١	الجمهورية اليمنية	

**الجدول ألف-٤ السوق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تتمة)**  
(التغير السنوي %)

توقعات	متوسط											
	٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩
٣,٩	٣,٤	٢,٦	١,٤	٣,٤	٥,١	٥,٣	٤,٤	٥,١	٧,٠	٣,٩	٥,٦	إفريقيا جنوب الصحراء
١,٤	١,٦	١,٥	٠,٧-	٣,٠	٤,٨	٦,٨	٥,٢	٣,٩	٣,٤	٢,٤	١١,٢	أنغولا
٦,٢	٦,٠	٥,٤	٤,٠	٢,١	٦,٤	٧,٢	٤,٨	٣,٠	٢,١	٢,٣	٤,٥	بنن
٤,٢	٤,٨	٤,٥	٤,٣	١,٧-	٤,١	١١,٣	٤,٥	٦,٠	٨,٦	٧,٧-	٥,٢	بوتسوانا
٦,٠	٦,٥	٦,٤	٥,٩	٤,٠	٤,٢	٥,٧	٦,٥	٦,٦	٨,٤	٣,٠	٥,٧	بوركينافاسو
٠,٥	٠,١	٠,٠	١,٠-	٤,٠-	٤,٥	٥,٩	٤,٤	٤,٠	٥,١	٣,٨	٣,١	بوروبندي
٤,١	٤,١	٤,٠	٣,٨	١,٠	٠,٦	٠,٨	١,١	٤,٠	١,٥	١,٣-	٧,٤	كابو فيردي
٥,٥	٤,٦	٤,٠	٤,٧	٥,٨	٥,٩	٥,٦	٤,٦	٤,١	٣,٣	١,٩	٣,٦	الكاميرون
٥,٦	٥,٠	٤,٧	٤,٥	٤,٨	١,٠	٣٦,٧-	٤,١	٣,٣	٣,٠	١,٧	١,٢	جمهورية إفريقيا الوسطى
٣,٧	٢,٤	٠,٦	٦,٤-	١,٨	٦,٩	٥,٨	٨,٨	٠,١	١٣,٦	٤,١	٧,٨	تشاد
٤,٠	٤,٠	٣,٣	٢,٢	١,٠	٢,٠	٣,٥	٣,٠	٢,٢	٢,١	١,٨	٢,٠	جزر القمر
٤,٧	٣,٠	٢,٨	٢,٤	٦,٩	٩,٥	٨,٥	٧,١	٦,٩	٧,١	٢,٩	٢,٤	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٠,٣	٢,٨	٣,٦-	٢,٨-	٢,٦	٦,٨	٣,٣	٣,٨	٣,٤	٨,٧	٧,٨	٣,٥	جمهورية الكونغو
٦,٥	٧,٣	٧,٦	٧,٧	٨,٩	٨,٨	٩,٣	١٠,١	٤,٢-	٢,٠	٣,٣	٠,٥	كوت ديفوار
١,٤-	٧,٨-	٧,٤-	٩,٧-	٩,١-	٠,٧-	٤,١-	٨,٣	٦,٥	٨,٩-	١,٣	٢٨,١	غينيا الاستوائية
٤,٠	٣,٦	٣,٣	٣,٧	٤,٨	٥,٠	٣,١	٧,٠	٨,٧	٢,٢	٣,٩	١,١-	إريتريا
٧,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٠	١٠,٤	١٠,٣	٩,٩	٨,٧	١١,٤	١٠,٦	١٠,٠	٨,١	إثيوبيا
٥,٨	٢,٧	١,٠	٢,١	٣,٩	٤,٤	٥,٥	٥,٣	٧,١	٦,٣	٢,٣-	٠,١-	غابون
٤,١	٣,٥	٣,٠	٢,٢	٤,٣	٠,٩	٤,٨	٥,٦	٤,٣-	٦,٥	٦,٤	٣,٧	غامبيا
٥,٤	٨,٩	٥,٩	٣,٥	٣,٨	٤,٠	٧,٣	٩,٣	١٤,٠	٧,٩	٤,٨	٥,٣	غانا
٥,٢	٥,٨	٦,٧	٦,٦	٣,٥	٣,٧	٣,٩	٥,٩	٥,٦	٤,٢	١,٥-	٣,٥	غينيا
٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,١	٥,١	١,٠	٣,٣	١,٧-	٨,١	٤,٦	٣,٤	٢,٩	غينيا-بيساو
٦,٥	٥,٥	٥,٠	٥,٨	٥,٧	٥,٤	٥,٩	٤,٦	٦,١	٨,٤	٣,٣	٣,٣	كينيا
٥,٦	٣,١	٤,٦	٢,٤	٢,٥	٣,٤	٣,٦	٥,٣	٤,٥	٦,٩	٤,٥	٣,٥	ليسوتو
٦,٨	٤,٠	٢,٦	١,٦-	٠,٠	٠,٧	٨,٧	٨,٢	٧,٤	٦,١	٥,١	...	ليبيريا
٥,٠	٥,٣	٤,٣	٤,٢	٣,١	٣,٣	٢,٣	٣,٠	١,٥	٠,٣	٤,٧-	٤,٠	مدغشقر
٥,٥	٥,٠	٤,٥	٢,٣	٢,٩	٥,٧	٥,٢	١,٩	٤,٩	٦,٩	٨,٣	٣,٨	ملاوي
٤,٧	٥,٠	٥,٣	٥,٨	٦,٠	٧,٠	٢,٣	٠,٨-	٣,٢	٥,٤	٤,٧	٥,٤	مالي
٤,١	٤,٠	٣,٩	٣,٩	٣,٥	٣,٦	٣,٢	٣,٢	٣,٩	٤,١	٣,٠	٤,٣	موريشيوس
١٤,٠	٥,٣	٤,٧	٣,٨	٦,٦	٧,٤	٧,١	٧,٢	٧,١	٦,٧	٦,٤	٧,٨	موزامبيق
٣,٦	٢,٥	٠,٨	١,١	٦,٠	٦,٤	٥,٦	٥,١	٥,١	٦,٠	٠,٣	٤,١	ناميبيا
٦,٢	٤,٧	٤,٢	٥,٠	٤,٠	٧,٥	٥,٣	١١,٨	٢,٢	٨,٤	٠,٧-	٤,٤	النيجر
١,٧	١,٩	٠,٨	١,٦-	٢,٧	٦,٣	٥,٤	٤,٣	٤,٩	١١,٣	٨,٤	٧,٥	نيجيريا
٧,٥	٦,٨	٦,٢	٥,٩	٨,٩	٧,٦	٤,٧	٨,٨	٧,٨	٧,٣	٦,٣	٨,٠	رواندا
٥,٥	٥,٥	٥,٠	٤,١	٤,٠	٤,١	٤,٣	٤,٥	٤,٨	٤,٥	٤,٠	٤,٣	سان تومي وبرينسيبي
٦,٤	٧,٠	٦,٨	٦,٧	٦,٥	٤,١	٣,٦	٤,٥	١,٩	٤,٣	٢,٤	٤,٤	السنغال
٤,٠	٣,٤	٤,١	٤,٥	٥,٠	٤,٥	٦,٠	٣,٧	٥,٤	٥,٩	١,١-	٢,٢	سيشيل
٧,٤	٦,١	٦,٠	٦,١	٢٠,٥-	٤,٦	٢٠,٧	١٥,٢	٦,٣	٥,٣	٣,٢	٧,٥	سيراليون
٢,٢	١,١	٠,٧	٠,٣	١,٣	١,٧	٢,٥	٢,٢	٣,٣	٣,٠	١,٥-	٤,٠	جنوب إفريقيا
٣,٩	٣,٤-	٦,٣-	١٣,٨-	٠,٢-	٢,٩	٢,٥	٢٩,٣	٥٢,٤-	...	...	...	جنوب السودان
٢,٢	٠,٩-	٠,٣	٠,٠	١,١	٣,٦	٤,٨	٣,٥	٢,٠	٣,٥	٤,٥	٣,٦	سوازيلند
٦,٦	٦,٨	٦,٥	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٣	٥,١	٧,٩	٦,٤	٥,٤	٦,١	تنزانيا
٥,٦	٥,٣	٥,٠	٥,٠	٥,٣	٥,٤	٦,١	٥,٩	٤,٨	٤,١	٣,٥	١,٦	توغو
٧,٣	٥,٢	٤,٤	٢,٣	٥,٧	٤,٦	٤,٧	٢,٢	٦,٨	٧,٧	٨,١	٧,٥	أوغندا
٤,٥	٤,٥	٤,٠	٣,٤	٢,٩	٤,٧	٥,١	٧,٦	٥,٦	١٠,٣	٩,٢	٦,٤	زامبيا
٠,٩-	٠,٨	٢,٨	٠,٧	١,٤	٢,٨	٥,٣	١٣,٦	١٦,٣	١٥,٤	٧,٤	٦,٨-	زيمبابوي <sup>٨</sup>

<sup>١</sup> تشير بيانات بعض البلدان إلى صافي الناتج المادي الحقيقي (NMP) أو هي تقديرات تستند إليه. وينبغي تفسير أرقام السنوات الأخيرة باعتبارها مجرد أرقام تقريبية دلالية نظرا لعدم توافر بيانات موثوق بها وقابلة للمقارنة بصورة عامة. والأرقام الأخيرة على وجه الخصوص لا تعطي صورة كاملة عن نمو ناتج المؤسسات الخاصة الجديدة في الاقتصاد غير الرسمي.

<sup>٢</sup> تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

<sup>٣</sup> تستند البيانات إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتتوافر بيانات الحسابات القومية المعدلة اعتبارا من عام ٢٠٠٠ وتستبعد منها بيانات كيريميا وسيفاستوبول من عام ٢٠١٠ والأعوام التالية.

<sup>٤</sup> راجع الملحوظات القطرية بشأن الهند وليبيا تحت قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

<sup>٥</sup> في هذا الجدول فقط، تستند بيانات تيمور-ليشتي إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

<sup>٦</sup> يستبعد جنوب السودان من بيانات عام ٢٠١١ بعد ٩ يوليو. أما بيانات ٢٠١٢ والأعوام التالية فتتعلق بالسودان الحالي.

<sup>٧</sup> تستبعد بيانات سوريا لعام ٢٠١١ والأعوام التالية، نظرا لأجواء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.

<sup>٨</sup> توقفت تداول دولار زيمبابوي في مطلع عام ٢٠٠٩. وتستند البيانات إلى تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي لتطورات الأسعار وسعر الصرف بالدولار الأمريكي. وقد تختلف تقديرات خبراء الصندوق لقيمة الدولار الأمريكي عن تقديرات السلطات. وقد تم حساب بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار ٢٠٠٩ الثابتة.

الجدول ألف-٥ موجز بيانات التضخم (%)

توقعات			متوسط								
٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩
<b>مخفضات إجمالي الناتج المحلي</b>											
١,٨	١,٦	١,٤	١,٠	١,٣	١,٤	١,٢	١,٢	١,٣	٠,٩	٠,٧	١,٨
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
١,٩	١,٩	١,٧	١,٣	١,١	١,٨	١,٦	١,٨	٢,١	١,٢	٠,٨	٢,٣
الولايات المتحدة											
١,٨	١,٣	٠,٩	٠,٨	١,٤	٠,٩	١,٢	١,٣	١,٠	٠,٧	١,٠	٢,٠
منطقة اليورو											
١,١	٠,٩	٠,٣-	٠,٣	٢,١	١,٧	٠,٣-	٠,٨-	١,٧-	١,٩-	٠,٦-	١,٣-
اليابان											
٢,٠	١,٦	٢,٠	١,١	١,٠	١,٣	١,٤	١,٢	٢,٠	٢,٠	٠,٩	٢,١
اقتصادات أخرى متقدمة <sup>١</sup>											
<b>أسعار المستهلكين</b>											
٢,١	١,٧	١,٧	٠,٨	٠,٣	١,٤	١,٤	٢,٠	٢,٧	١,٥	٠,٢	٢,٢
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٢,٣	٢,١	٢,١	١,٣	٠,١	١,٦	١,٥	٢,١	٣,١	١,٦	٠,٣-	٢,٨
الولايات المتحدة											
٢,٠	١,٤	١,٥	٠,٢	٠,٠	٠,٤	١,٣	٢,٥	٢,٧	١,٦	٠,٣	٢,٢
منطقة اليورو <sup>٢</sup>											
١,٦	٠,٥	٠,٤	٠,١-	٠,٨	٢,٨	٠,٣	٠,١-	٠,٣-	٠,٧-	١,٣-	٠,٢-
اليابان											
٢,٠	١,٩	١,٨	١,٠	٠,٥	١,٥	١,٧	٢,١	٣,٣	٢,٤	١,٤	٢,١
اقتصادات أخرى متقدمة <sup>١</sup>											
٣,٩	٤,٤	٤,٢	٤,٣	٤,٧	٤,٧	٥,٥	٥,٨	٧,١	٥,٦	٥,٠	٧,٦
<b>السوق الصاعدة والاقتصادات النامية<sup>٣</sup></b>											
<b>المجموعات الإقليمية</b>											
٤,٦	٥,٢	٥,٨	٨,٣	١٥,٥	٨,١	٦,٥	٦,٢	٩,٨	٧,٢	١١,١	١٨,٨
كومنولث الدول المستقلة <sup>٤</sup>											
٣,٤	٣,٢	٢,٦	٢,٨	٢,٧	٣,٤	٤,٦	٤,٦	٦,٥	٥,١	٢,٨	٤,٠
آسيا الصاعدة والنامية											
٤,٩	٥,٧	٦,٠	٣,٣	٣,٢	٤,١	٤,٥	٦,١	٥,٥	٥,٧	٤,٨	١٥,٤
أوروبا الصاعدة والنامية											
٣,٤	٣,٦	٤,٢	٥,٦	٥,٥	٤,٩	٤,٦	٤,٦	٥,٢	٤,٢	٤,٦	٦,٧
أمريكا اللاتينية والكاريبي											
٤,٩	٧,٧	٦,٨	٥,١	٥,٧	٦,٨	٩,٢	٩,٨	٩,٢	٦,٦	٧,٣	٦,٤
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان											
٤,٨	٨,١	٧,١	٥,٤	٥,٩	٦,٦	٩,٤	٩,٧	٨,٧	٦,٢	٦,١	٦,٤
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا											
٧,٨	٩,٥	١١,٠	١١,٣	٧,٠	٦,٣	٦,٦	٩,٣	٩,٤	٨,١	٩,٨	١٠,٥
إفريقيا جنوب الصحراء											
للتذكرة											
٢,٠	١,٧	١,٧	٠,٢	٠,٠	٠,٥	١,٥	٢,٦	٣,١	٢,٠	١,٠	٢,٧
الاتحاد الأوروبي											
٧,٢	٨,٨	٩,٧	٨,٩	٧,٢	٧,٢	٨,١	٩,٩	١١,٧	٩,٢	٨,٢	٩,٩
البلدان النامية منخفضة الدخل											
<b>المجموعات التحليلية</b>											
<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>											
٥,١	٦,٢	٥,٩	٧,٣	٨,٨	٦,٥	٨,١	٨,٠	٨,٦	٦,٧	٧,٧	١٢,٣
الوقود											
٣,٧	٤,١	٣,٩	٣,٧	٣,٨	٤,٢	٤,٩	٥,٣	٦,٧	٥,٣	٤,٣	٦,٣
غير الوقود											
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
منها: منتجات أولية <sup>٥</sup>											
<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>											
٤,٧	٥,٥	٥,٥	٥,١	٥,٥	٥,٧	٦,٣	٧,٠	٧,٧	٦,٧	٧,٢	٨,٢
اقتصادات المركز المدين الصافي											
<b>اقتصادات المركز المدين الصافي</b>											
<b>حسب تجربة خدمة الدين</b>											
٦,٥	١٥,٣	١٧,١	٩,٦	١٥,٦	١٠,٥	٦,٨	٧,٩	١٠,٢	٩,٨	١٢,٦	٨,٨
اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١٢-٢٠١٦											
للتذكرة											
<b>معدل التضخم الوسيط</b>											
٢,٠	١,٥	١,٦	٠,٦	٠,١	٠,٧	١,٤	٢,٦	٣,٢	١,٩	٠,٨	٢,٣
الاقتصادات المتقدمة											
٣,١	٣,٥	٣,٤	٢,٨	٢,٧	٣,٢	٣,٩	٤,٥	٥,٤	٤,١	٣,٧	٥,٤
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية <sup>٣</sup>											

<sup>١</sup> ما عدا الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.

<sup>٢</sup> على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

<sup>٣</sup> ما عدا الأرجنتين وفنزويلا. راجع الملحوظات القطرية بشأن الأرجنتين وفنزويلا تحت قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

<sup>٤</sup> تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

<sup>٥</sup> البيانات ناقصة بسبب الأرجنتين، التي تمثل أكثر من ٣٠٪ من حجم المجموعة. راجع الملحوظات القطرية بشأن الأرجنتين تحت قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

## الجدول ألف-٦ الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين<sup>١</sup> (التغير السنوي %)

نهاية الفترة <sup>٢</sup>			توقعات			متوسط										
توقعات			توقعات			٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩		
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧											
١,٩	١,٥	١,٥	٢,١	١,٧	١,٧	٠,٨	٠,٣	١,٤	١,٤	٢,٠	٢,٧	١,٥	٠,٢	٢,٢	الاقتصادات المتقدمة	
٢,٣	١,٨	٢,٢	٢,٣	٢,١	٢,١	١,٣	٠,١	١,٦	١,٥	٢,١	٢,١	١,٦	٠,٣-	٢,٨	الولايات المتحدة	
١,٦	١,١	١,١	٢,٠	١,٤	١,٥	٠,٢	٠,٠	٠,٤	١,٣	٢,٥	٢,٧	١,٦	٠,٣	٢,٢	منطقة اليورو <sup>٣</sup>	
١,٨	١,١	١,٧	٢,٥	١,٥	١,٦	٠,٤	٠,١	٠,٨	١,٦	٢,١	٢,٥	١,١	٠,٢	١,٧	ألمانيا	
١,٥	١,١	٠,٦	١,٨	١,٣	١,٢	٠,٣	٠,١	٠,٦	١,٠	٢,٢	٢,٣	١,٧	٠,١	١,٩	فرنسا	
١,٦	٠,٩	٠,٥	١,٤	١,٢	١,٤	٠,١-	٠,١	٠,٢	١,٢	٣,٣	٢,٩	١,٦	٠,٨	٢,٤	إيطاليا	
١,٤	١,٢	١,٦	١,٩	١,٥	٢,٠	٠,٢-	٠,٥-	٠,١-	١,٤	٢,٤	٣,٢	١,٨	٠,٣-	٣,٣	إسبانيا	
١,٥	١,٤	٠,٧	١,٦	١,٤	١,٣	٠,١	٠,٢	٠,٣	٢,٦	٢,٨	٢,٥	٠,٩	١,٠	٢,٤	هولندا	
١,٧	١,٤	٢,٢	٢,٠	١,٥	٢,٢	١,٨	٠,٦	٠,٥	١,٢	٢,٦	٣,٤	٢,٣	٠,٠	٢,٢	بلجيكا	
١,٩	١,٧	١,٥	٢,٢	١,٨	١,٦	١,٠	٠,٨	١,٥	٢,١	٢,٦	٣,٥	١,٧	٠,٤	١,٩	النمسا	
١,١	١,٠	٠,٣	١,٧	١,٣	١,٢	٠,٠	١,١-	١,٤-	٠,٩-	١,٠	٣,١	٤,٧	١,٣	٣,٣	اليونان	
٢,٦	٢,٣	٠,٩	٢,٤	٢,٠	١,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٢-	٠,٤	٢,٨	٣,٦	١,٤	٠,٩-	٢,٩	البرتغال	
١,٧	٠,٩	٠,٢-	١,٩	١,٥	٠,٤	٠,٢-	٠,٠	٠,٣	٠,٥	١,٩	١,٢	١,٦-	١,٧-	٣,٤	آيرلندا	
١,٦	٠,٥	١,١	٢,٠	١,٢	٠,٨	٠,٤	٠,٢-	١,٢	٢,٢	٣,٢	٣,٣	١,٧	١,٦	١,٨	فنلندا	
١,٤	١,٣	٠,٢	٢,٠	١,٤	١,٢	٠,٥-	٠,٣-	٠,١-	١,٥	٣,٧	٤,١	٠,٧	٠,٩	٦,٢	الجمهورية السلوفاكية	
٢,٠	٣,٣	٢,٠	٢,٥	٢,٠	٣,٥	٠,٧	٠,٧-	٠,٢	١,٢	٣,٢	٤,١	١,٢	٤,٢	٢,٧	ليتوانيا	
٢,٠	١,٧	٠,٥	٢,٠	١,٨	١,٦	٠,١-	٠,٥-	٠,٢	١,٨	٢,٦	١,٨	١,٨	٠,٨	٥,٤	سلوفينيا	
٣,٧	١,٣-	١,٦	٢,٠	١,٣	١,٢	٠,٠	٠,١	٠,٧	١,٧	٢,٩	٣,٧	٢,٨	٠,٠	٢,٨	لكسمبرغ	
٣,٠	٣,٠	٢,١	٢,٣	٣,٠	٣,٠	٠,١	٠,٢	٠,٧	٠,٠	٢,٣	٤,٢	١,٢-	٣,٣	٥,٦	لاتفيا	
٢,٥	٤,٥	٢,٤	٢,٥	٣,٤	٣,٨	٠,٨	٠,١	٠,٥	٣,٢	٤,٢	٥,١	٢,٧	٠,٢	٤,٧	إستونيا	
٠,٧	٠,٨	١,٠	٢,٠	٠,٧	٠,٨	١,٢-	١,٥-	٠,٤	٠,٤	٣,١	٣,٥	٢,٦	٠,٢	٢,٧	قبرص	
١,٧	١,٥	١,٠	١,٨	١,٦	١,٣	٠,٩	١,٢	٠,٨	١,٠	٣,٢	٢,٥	٢,٠	١,٨	٢,٦	مالطة	
٠,٦	٠,١	٠,٣	١,٦	٠,٥	٠,٤	٠,١-	٠,٨	٢,٨	٠,٣	٠,١-	٠,٣-	٠,٧-	١,٣-	٠,٢-	اليابان	
٢,٦	٢,٨	١,٢	٢,٠	٢,٦	٢,٦	٠,٧	٠,٠	١,٥	٢,٦	٢,٨	٤,٥	٣,٣	٢,٢	١,٨	المملكة المتحدة <sup>٣</sup>	
١,٩	١,٩	١,٣	٢,٠	١,٩	١,٩	١,٠	٠,٧	١,٣	١,٣	٢,٢	٤,٠	٢,٩	٢,٨	٢,٩	كوريا	
١,٩	١,٦	١,٤	١,٩	١,٨	١,٦	١,٤	١,١	١,٩	٠,٩	١,٥	٢,٩	١,٨	٠,٣	٢,٣	كندا	
٢,٣	٢,٠	١,٤	٢,٥	٢,٢	٢,٠	١,٣	١,٥	٢,٥	٢,٥	١,٧	٣,٣	٢,٩	١,٨	٣,١	أستراليا	
١,٤	١,٠	١,٧	٢,٠	١,٤	١,٠	١,٤	٠,٣-	١,٢	٠,٨	١,٩	١,٤	١,٠	٠,٩-	١,١	مقاطعة تايوان الصينية	
٠,٨	٠,٦	٠,٠	١,٠	٠,٦	٠,٥	٠,٤-	١,١-	٠,٠	٠,٢-	٠,٧-	٠,٢	٠,٧	٠,٥-	١,١	سويسرا	
١,٥	١,٨	١,٧	٢,٠	١,٦	١,٦	١,١	٠,٧	٠,٢	٠,٤	٠,٩	١,٤	١,٩	١,٩	١,٧	السويد	
١,٤	١,٤	٠,٠	١,٩	١,٣	٠,٩	٠,٥-	٠,٥-	١,٠	٢,٤	٤,٦	٥,٢	٢,٨	٠,٦	١,٤	سنغافورة	
٢,٢	٢,٠	٢,٦	٢,٠	٢,٢	٢,٠	٢,٦	٣,٠	٤,٤	٤,٣	٤,١	٥,٣	٢,٣	٠,٦	٠,٦-	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	
٢,١	١,٩	٣,٥	٢,٥	٢,٠	٢,١	٣,٦	٢,٢	٢,٠	٢,١	٠,٧	١,٣	٢,٤	٢,٢	٢,١	النرويج	
٢,٠	٢,١	٢,٠	٢,٠	١,٨	٢,٣	٠,٧	٠,٣	٠,٣	١,٤	٣,٣	١,٩	١,٥	١,٠	٢,٩	الجمهورية التشيكية	
١,٠	٠,٢	٠,٢-	٢,٠	٠,٥	٠,٢	٠,٥-	٠,٦-	٠,٥	١,٥	١,٧	٣,٥	٢,٧	٣,٣	٢,٢	إسرائيل	
١,٦	١,٢	٠,٥	٢,٠	١,٤	١,٠	٠,٣	٠,٥	٠,٦	٠,٨	٢,٤	٢,٨	٢,٣	١,٣	٢,٢	الدانمرك	
٢,٠	٢,٤	١,٣	٢,٠	٢,٠	٢,٢	٠,٦	٠,٣	١,٢	١,١	١,١	٤,٠	٢,٣	٢,١	٢,٥	نيوزيلندا	
٠,٩	١,١	٠,٥	٠,٨	٠,٩	١,١	٠,٣-	٠,٨-	٠,٦	١,١	١,٣	٢,٩	٢,٥	٠,٣	٢,٨	بورتوريكو	
٢,٢	١,٥	١,٤	٢,٨	٢,٢	١,٥	٢,٤	٤,٦	٦,٠	٥,٥	٦,١	٥,٨	٢,٨	١,٢	...	إقليم ماكاو الإداري الخاص	
٢,٩	٢,٠	١,٩	٢,٥	٢,٦	١,٨	١,٧	١,٦	٢,٠	٣,٩	٥,٢	٤,٠	٥,٤	١٢,٠	٥,٣	آيسلندا	
١,٠	٠,٩	٠,٦	١,٢	١,٠	٠,٩	٠,٦	٠,١	١,١	١,٦	٢,٨	٢,٠	٢,٦	٢,٤	...	سان مارينو	
١,٩	١,٤	١,٦	٢,١	١,٧	١,٧	٠,٨	٠,٣	١,٥	١,٣	١,٩	٢,٦	١,٤	٠,١-	٢,٠	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	

<sup>١</sup> يُشار إلى حركات أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية.

<sup>٢</sup> التغيرات من سنة إلى أخرى على أساس شهري، وبالنسبة لعدد من البلدان على أساس ربع سنوي.

<sup>٣</sup> على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

الجدول ألف-٧ السوق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين<sup>١</sup>  
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة <sup>٢</sup>		توقعات			متوسط										
توقعات		توقعات			٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩		
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	
٤,٩	٥,٤	٦,٥	٤,٦	٥,٢	٥,٨	٨,٣	١٥,٥	٨,١	٦,٥	٦,٢	٩,٨	٧,٢	١١,١	١٨,٨	كومنولث الدول المستقلة <sup>٤</sup>
٤,٠	٤,٠	٥,٤	٤,٠	٣,٩	٤,٢	٧,٠	١٥,٥	٧,٨	٦,٨	٥,١	٨,٤	٦,٩	١١,٧	١٩,٨	روسيا
٧,٢	٨,٩	٩,٣	٥,٨	٨,٢	٩,٦	١١,٣	١٥,٦	٨,٨	٥,٧	٩,٢	١٣,٣	٨,١	٩,٦	١٥,٧	ما عدا روسيا
٤,٠	٢,١	١,١-	٤,٠	٣,٥	١,٩	١,٤-	٣,٧	٣,٠	٥,٨	٢,٥	٧,٧	٧,٣	٣,٥	٣,٣	أرمينيا
٧,٥	٨,٠	١٣,٣	٦,٠	٨,٠	١٢,٠	١٢,٤	٤,٠	١,٤	٢,٤	١,٠	٧,٩	٥,٧	١,٦	٥,٩	أذربيجان
٧,٥	٨,٠	١٠,٦	٧,٠	٧,٥	٨,٠	١١,٨	١٣,٥	١٨,١	١٨,٣	٥٩,٢	٥٣,٢	٧,٧	١٣,٠	٤٩,١	بيلاروس
٣,٤	٦,٢	١,٨	٣,٠	٣,٠	٦,٠	٢,١	٤,٠	٣,١	٠,٥-	٠,٩-	٨,٥	٧,١	١,٧	٨,٠	جورجيا
٦,٢	٧,٠	٨,٥	٤,٠	٦,٥	٧,٣	١٤,٦	٦,٧	٦,٧	٥,٨	٥,١	٨,٣	٧,١	٧,٣	٩,٣	كازاخستان
٥,٥	٤,٨	٠,٥-	٥,٠	٥,١	٣,٨	٠,٤	٦,٥	٧,٥	٦,٦	٢,٨	١٦,٦	٨,٠	٦,٨	١١,٢	جمهورية قيرغيزستان
٥,٢	٧,٠	٢,٤	٥,٠	٥,٣	٦,٥	٦,٤	٩,٦	٥,١	٤,٦	٤,٦	٧,٦	٧,٤	٠,٠	١٥,٥	مولدوفا
٨,٠	١٠,٠	٦,١	٦,٠	٨,٠	٨,٩	٥,٩	٥,٨	٦,١	٥,٠	٥,٨	١٢,٤	٦,٥	٦,٤	١٨,١	طاجيكستان
٦,٢	٦,١	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٦,٠	٣,٦	٧,٤	٦,٠	٦,٨	٥,٣	٥,٣	٤,٤	٢,٧-	١٠,٢	تركمانستان
٧,٠	٦,٠	١٢,٤	٥,٠	١٠,٠	١٣,٨	١٣,٩	٤٨,٧	١٢,١	٠,٣-	٠,٦	٨,٠	٩,٤	١٥,٩	١٣,٥	أوكرانيا <sup>٥</sup>
١٠,٧	١٥,٧	٧,٩	١٠,٠	١٢,٧	١٣,٠	٨,٠	٨,٥	٩,١	١١,٧	١١,٩	١٢,٤	١٢,٣	١٢,٣	١٧,٤	أوزبكستان
٣,٢	٣,١	٢,٧	٣,٤	٣,٢	٢,٦	٢,٨	٢,٧	٣,٤	٤,٦	٤,٦	٦,٥	٥,١	٢,٨	٤,٠	آسيا الصاعدة والنامية
٥,٨	٦,٠	٥,٧	٥,٦	٥,٨	٥,٧	٥,٧	٦,٣	٧,٠	٧,٥	٦,٢	١١,٥	٩,٤	٤,٩	٥,٧	بنغلاديش
٤,٥	٣,٣	٣,٠	٤,٧	٤,٢	٣,٥	٣,٩	٦,٣	٩,٩	١١,٣	٩,٣	٧,٣	٥,٧	٦,٣	٥,٠	بوتان
٠,٣	٠,١	١,٦-	٠,٢	٠,٠	٠,٢-	٠,٧-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٤	٠,١	٠,١	٠,٢	١,٠	٠,٥	بروني دار السلام
٣,٤	٣,١	٢,٩	٣,٠	٣,٥	٣,٧	٣,٠	١,٢	٣,٩	٣,٠	٣,٩	٤,٠	٥,٥	٠,٧-	٤,٩	كمبوديا
٢,٤	٢,٣	٢,١	٢,٦	٢,٤	١,٨	٢,٠	١,٤	٢,٠	٢,٦	٢,٦	٥,٤	٣,٣	٠,٧-	١,٨	الصين
٣,٥	٣,٥	٣,٩	٣,٠	٣,٥	٣,٨	٣,٩	١,٤	٠,٥	٣,٩	٣,٤	٧,٣	٣,٧	٣,٧	٣,٢	فيجي
٤,٨	٤,٥	٣,٦	٥,٠	٤,٩	٣,٨	٤,٥	٤,٩	٥,٨	٩,٤	١٠,٠	٩,٥	٩,٥	١٠,٦	٤,٩	الهند
٣,٧	٤,٠	٣,٠	٣,٥	٣,٩	٤,٠	٣,٥	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٤,٠	٥,٣	٥,١	٥,٠	١٠,٠	إندونيسيا
٢,٥	٢,٢	٠,٧	٢,٥	٢,٥	٢,٢	١,٩	٠,٦	٢,١	١,٥-	٣,٠-	١,٥	٣,٩-	٩,٨	٢,٧	كيريباتي
٢,٦	٢,٣	٣,٢	٣,١	٢,٧	٢,٣	٢,٠	١,٣	٤,١	٦,٤	٤,٣	٧,٦	٦,٠	٠,٠	١٧,١	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٢,٩	٣,٨	١,٨	٣,٠	٢,٩	٣,٨	٢,١	٢,١	٣,١	٢,١	١,٧	٣,٢	١,٧	٠,٦	٢,٤	ماليزيا
٢,٢	٢,١	١,٨	٢,٥	٢,١	٢,٥	٠,٨	١,٤	٢,٥	٤,٠	١٠,٩	١١,٣	٦,٢	٤,٥	٣,١	ملايف
١,١	٠,٧	١,٥-	٢,١	١,١	٠,٧	١,٥-	٢,٢-	١,١	١,٩	٤,٣	٥,٤	١,٨	٠,٥	...	جزر مارشال
٢,٠	٠,٩	٠,٥	٢,٠	٢,٠	٠,٩	٠,٥	٠,٢-	٠,٧	٢,٣	٦,٣	٤,١	٣,٧	٧,٧	٢,٥	ميكرونيزيا
٦,٥	٦,٩	٠,٩	٦,٥	٦,٠	٤,٤	٠,٦	٥,٩	١٢,٩	٨,٦	١٥,٠	٧,٧	١٠,٢	٦,٣	٨,٩	منغوليا
٦,١	٦,٥	٧,٠	٥,٧	٦,١	٦,٥	٦,٨	١٠,٠	٥,١	٥,٧	٢,٨	٢,٨	٨,٢	٢,٢	١٩,٩	ميانمار
٢,٠	١,٦	٨,٢	٢,٥	٢,٥	٥,١	٨,٢	٩,٨	٠,٣	١,١-	٠,٣	٣,٤-	٢,٠-	٢,٢	...	ناورو
٥,٧	٢,٧	١,٤	٥,٥	٦,٠	٤,٥	٩,٩	٧,٢	٩,٠	٩,٩	٨,٣	٩,٦	٩,٦	١٣,٦	٥,٤	نيبال
٢,٠	١,٥	٠,٤	٢,٠	٢,٠	١,٥	١,٠-	٠,٩	٤,١	٣,٤	٣,٦	٤,٧	١,٤	١,٤	...	بالاو
٥,٠	٥,٥	٦,٦	٥,٠	٥,٥	٥,٧	٦,٧	٦,٠	٥,٢	٥,٠	٤,٥	٤,٤	٥,١	٦,٩	٨,٣	بابوا غينيا الجديدة
٣,٠	٢,٩	٢,٦	٣,٠	٣,٠	٣,١	١,٨	١,٤	٤,٢	٢,٩	٣,٢	٤,٧	٣,٨	٤,٢	٥,١	الفلبين
٢,٤	١,٤	٣,٢	٣,٠	١,٩	١,٨	٠,١	١,٩	١,٢-	٠,٢-	٦,٢	٢,٩	٠,٢-	١٤,٦	٤,٣	ساموا
١,٩	٢,٢-	٣,٥	٤,٠	١,٧	٠,٥-	٠,٥	٠,٦-	٥,٢	٥,٤	٥,٩	٧,٤	١,٠	٧,١	٩,٢	جزر سليمان
٥,٠	٥,١	٤,٥	٥,٠	٥,٠	٦,٠	٤,٠	٢,٢	٢,٨	٦,٩	٧,٥	٦,٧	٦,٢	٣,٤	١١,١	سري لانكا
٠,٧	٠,٦	١,١	٢,٥	١,٠	٠,٦	٠,٢	٠,٩-	١,٩	٢,٢	٣,٠	٣,٨	٣,٣	٠,٨-	٢,٦	تايلند
٣,٥	٢,٠	٠,٠	٤,٠	٢,٧	١,٠	١,٣-	٠,٦	٠,٧	٩,٥	١٠,٩	١٣,٢	٥,٢	٠,٢-	...	تيمور-ليشتي
٢,٥	٦,٦	٦,٧	٢,٥	٢,٧	٧,٥	٢,٦	١,١-	١,٢	٢,١	١,١	٦,٣	٣,٥	١,٤	٨,٣	تونغا
٢,٤	٢,٩	٢,٦	٢,٥	٢,٨	٢,٩	٣,٥	٣,٢	١,١	٢,٠	١,٤	٠,٥	١,٩-	٠,٣-	...	توفالو
٢,٩	٢,٧	٢,١	٣,٠	٢,٨	٢,٦	٠,٩	٢,٥	٠,٨	١,٥	١,٣	٠,٩	٢,٨	٤,٣	٢,٨	فانواتو
٤,٠	٤,٠	٤,٧	٤,٠	٤,٠	٤,٤	٢,٧	٠,٦	٤,١	٦,٦	٩,١	١٨,٧	٩,٢	٦,٧	٦,٣	فييت نام
٥,٩	٥,٧	٤,٢	٤,٩	٥,٧	٦,٠	٣,٣	٣,٢	٤,١	٤,٥	٦,١	٥,٥	٥,٧	٤,٨	١٥,٤	أوروبا الصاعدة والنامية
٣,٠	٢,٣	٢,٢	٣,٠	٢,٨	٢,١	١,٣	١,٩	١,٦	١,٩	٢,٠	٣,٤	٣,٦	٢,٢	٢,٥	ألبانيا
١,٤	٢,٣	٠,٣-	٢,٠	١,٢	١,٨	١,١-	١,٠-	٠,٩-	٠,١-	٢,٠	٣,٧	٢,١	٠,٤-	٣,٢	البوسنة والهرسك
١,٦	١,٣	٠,٥-	٢,١	١,٤	١,١	١,٣-	١,١-	١,٦-	٠,٤	٢,٤	٣,٤	٣,٠	٢,٥	٦,٧	بلغاريا <sup>٦</sup>
١,٢	١,٠	٠,٢	١,٩	١,٢	١,١	١,١-	٠,٥-	٠,٢-	٢,٢	٣,٤	٢,٣	١,٠	٢,٤	٣,٣	كرواتيا
٣,٠	٢,٧	١,٨	٣,٠	٣,٢	٢,٥	٠,٤	٠,١-	٠,٢-	١,٦	٥,٧	٣,٩	٤,٩	٤,٢	٦,٧	هنغاريا
١,٨	١,٠	١,٣	٢,٠	١,٤	١,٤	٠,٣	٠,٥-	٠,٤	١,٨	٢,٥	٧,٣	٣,٥	٢,٤-	...	كوسوفو
١,٧	١,٧	٠,٣-	٢,٠	٢,٦	٠,٣	٠,٢-	٠,٣-	٠,٣-	٢,٨	٣,٣	٣,٩	١,٥	٠,٧-	٢,٦	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
٢,٦	١,٦	١,٠	١,٩	٢,٦	٢,١	٠,٣-	١,٥	٠,٧-	٢,٢	٤,١	٣,٥	٠,٤	٣,٦	...	الجزيل الأسود
٢,٦	١,٩	٠,٨	٢,٥	٢,٣	١,٩	٠,٦-	٠,٩-	٠,٠	٠,٩	٣,٧	٤,٣	٢,٦	٣,٤	٣,٩	بولندا
٣,٥	٢,٠	٠,٥-	٢,٥	٣,٣	١,١	١,٦-	٠,٦-	١,١	٤,٠	٣,٣	٥,٨	٦,١	٥,٦	١٩,٤	رومانيا
٣,٠	٣,٦	١,٥	٣,٠	٣,٠	٣,٤	١,١	١,٤	٢,١	٧,٧	٧,٣	١١,١	٦,١	٨,١	٢٣,٥	صربيا
٩,٥	١٠,٠	٨,٥	٧,٥	٩,٣	١٠,٩	٧,٨	٧,٧	٨,٩	٧,٥	٨,٩	٦,٥	٨,٦	٦,٣	٢٧,٢	تركييا

الجدول ألف-٧ السوق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين<sup>١</sup> (تابع)

(التغير السنوي %)

نهاية الفترة <sup>٢</sup>			توقعات			متوسط										
توقعات			توقعات			٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩		
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	
٣,٦	٤,٢	٤,٦	٣,٤	٣,٦	٤,٢	٥,٦	٥,٥	٤,٩	٤,٦	٤,٦	٥,٢	٤,٢	٤,٦	٦,٧	أمريكا اللاتينية والكاريبي <sup>٧</sup>	
٢,٥	٢,٥	١,١-	٢,٥	١,٢	٢,٤	٥,٥-	١,٥	١,١	١,١	٣,٤	٣,٥	٣,٤	٥,٦-	٢,٥	أنغيوا وبربودا	
١٦,٧	٢٢,٣	...	٨,٦	١٧,٨	٢٦,٩	...	...	...	١٥,٦	١٥,٥	٩,٨	١٥,٥	٦,٣	٧,٦	الأرجنتين <sup>٨</sup>	
٢,٢	٢,٤	٥,٨	٢,٢	٢,٢	٢,٤	٥,٨	١,٩	١,٢	١,٩	١,٩	٣,١	١,٦	١,٧	٢,٢	جزر البهاما	
٢,٤	٦,٧	٣,٢	٢,٧	٥,٨	٥,٥	١,٣	١,١-	١,٨	١,٨	٤,٥	٩,٤	٥,٨	٣,٦	٣,٥	بربادوس	
٢,٣	٢,٤	١,١	٢,٥	٢,٣	١,٨	٥,٦	٥,٩-	١,٢	٥,٥	١,٢	١,٧	٥,٩	١,١-	٢,٥	بليز	
٥,٥	٤,٣	٤,٥	٥,٥	٥,١	٣,٢	٣,٦	٤,١	٥,٨	٥,٧	٤,٥	٩,٩	٢,٥	٣,٣	٤,٧	بوليفيا	
٤,٥	٣,٦	٦,٣	٤,٥	٤,٥	٣,٧	٨,٧	٩,٥	٦,٣	٦,٢	٥,٤	٦,٦	٥,٥	٤,٩	٦,٨	البرازيل	
٢,٩	٢,٤	٢,٨	٣,٥	٢,٧	٢,٣	٣,٨	٤,٣	٤,٤	١,٩	٣,٥	٣,٣	١,٤	١,٥	٣,٧	شيلي	
٣,١	٤,٥	٥,٧	٣,٥	٣,٣	٤,٣	٧,٥	٥,٥	٢,٩	٢,٥	٣,٢	٣,٤	٢,٣	٤,٢	٦,٩	كولومبيا	
٣,٥	٢,٧	٥,٨	٣,٥	٢,٩	١,٧	٥,٥	٥,٨	٤,٥	٥,٢	٤,٥	٤,٩	٥,٧	٧,٨	١١,١	كوستاريكا	
١,٤	١,٤	٥,٢-	٢,٥	١,٤	٥,٦	٥,٥	٥,٨	٥,٨	٥,٥	١,٤	١,١	٢,٨	٥,٥	٢,١	دومينيكا	
٤,٢	٢,٩	١,٣-	٤,٥	١,٣	٣,٥	١,٦	٥,٨	٣,٥	٤,٨	٣,٧	٨,٥	٦,٣	١,٤	١٢,٨	الجمهورية الدومينيكية	
٥,٧	٥,٨	١,١	١,٦	٥,٧	٥,٧	١,٧	٤,٥	٣,٦	٢,٧	٥,١	٤,٥	٣,٦	٥,٢	١٩,٦	إكوادور	
٢,٥	٢,٤	٥,٩-	٢,٥	٢,٢	٥,٨	٥,٦	٥,٧-	١,١	٥,٨	١,٧	٥,١	١,٢	٥,٥	٣,٥	السلفادور	
١,٨	٣,٥	٥,٩	٢,٥	٢,٥	٢,٦	١,٧	٥,٦-	١,٥-	٥,٥	٢,٤	٣,٥	٣,٤	٥,٣-	٢,٩	غرينادا	
٤,٥	٤,٣	٤,٢	٤,٥	٣,٥	٤,٤	٤,٤	٢,٤	٣,٤	٤,٣	٣,٨	٦,٢	٣,٩	١,٩	٧,٢	غواتيمالا	
٢,٧	٢,٦	١,٥	٣,١	٢,٧	٢,٣	٥,٨	٥,٩-	٥,٧	١,٩	٢,٤	٤,٤	٤,٣	٣,٥	٦,٦	غيانا	
٥,٥	١٥,٣	١٢,٥	٥,٥	٩,٥	١٤,٧	١٣,٤	٧,٥	٣,٩	٦,٨	٦,٨	٧,٤	٤,١	٣,٤	١٥,٣	هايتي	
٤,٥	٤,٥	٣,٣	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٢,٧	٣,٢	٦,١	٥,٢	٥,٢	٦,٨	٤,٧	٥,٥	٨,٨	هندوراس	
٥,٥	٥,٥	١,٧	٥,٤	٥,٢	٣,٤	٢,٣	٣,٧	٨,٣	٩,٤	٦,٩	٧,٥	١٢,٦	٩,٦	١٥,٦	جامايكا	
٣,٥	٦,١	٣,٤	٣,٥	٣,٨	٥,٩	٢,٨	٢,٧	٤,٥	٣,٨	٤,١	٣,٤	٤,٢	٥,٣	٦,٣	المكسيك	
٧,٢	٤,٥	٣,١	٧,٣	٧,٢	٤,٥	٣,٥	٤,٥	٦,٥	٧,١	٧,٢	٨,١	٥,٥	٣,٧	٩,٧	نيكاراغوا	
٢,١	٢,٥	١,٥	٢,٤	٢,١	١,٦	٥,٧	٥,١	٢,٦	٤,٥	٥,٧	٥,٩	٣,٥	٢,٤	٢,٣	بنما	
٤,٥	٤,٥	٣,٩	٤,٥	٤,٥	٣,٥	٤,١	٣,١	٥,٥	٢,٧	٣,٧	٨,٣	٤,٧	٢,٦	٨,٦	باراغواي	
٢,٥	٢,٧	٣,٢	٢,٥	٢,٣	٣,٢	٣,٦	٣,٥	٣,٢	٢,٨	٣,٧	٣,٤	١,٥	٢,٩	٢,٦	بيرو	
٢,٥	١,٥	٥,٩	٢,٥	١,٨	١,٢	٥,٤-	٢,٣-	٥,٢	١,١	٥,٨	٥,٨	٥,٩	٢,١	٣,٦	سانت كيتس ونيفس	
١,٢	١,٤	٣,٥-	١,٥	٥,٩	٥,٢	٣,١-	١,٥-	٣,٥	١,٥	٤,٢	٢,٨	٣,٣	٥,٢-	٣,٥	سانت لوسيا	
١,٥	١,٩	١,٥	١,٥	١,٤	١,٧	٥,٥-	٥,٢-	١,٧-	٥,٢	٢,٦	٣,٢	٥,٨	٥,٤	٣,٩	سانت فنسنت وجزر غرينادين	
١٢,٣	٩,١	٥,٢,٤	٤,١	٩,٣	٢٢,٣	٥٥,٥	٦,٩	٣,٤	١,٩	٥,٥	١٧,٧	٦,٩	٥,٣-	٢١,٥	سورينام	
٣,٢	٣,٢	٣,١	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,١	٤,٧	٥,٧	٥,٢	٩,٣	٥,١	١٥,٥	٧,٥	٥,٩	ترينيداد وتوباغو	
٦,٧	٦,٢	٨,١	٦,١	٦,٣	٦,١	٩,٦	٨,٧	٨,٩	٨,٦	٨,١	٨,١	٦,٧	٧,١	٨,٣	أوروغواي	
٢,٥٢٩,٦	١,١٣٣,٥	٣٥٢,٦	٤,٦٨٤,٨	٢,٣٤٩,٣	٦٥٢,٧	٢٥٤,٤	١١١,٨	٥٧,٣	٤٣,٥	٢١,١	٢٦,١	٢٨,٢	٢٧,١	٢٥,٥	فنزويلا <sup>٨</sup>	
٦,٥	٧,٥	٦,٢	٤,٩	٧,٧	٦,٨	٥,١	٥,٧	٦,٨	٩,٢	٩,٨	٩,٢	٦,٦	٧,٣	٦,٤	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	
٦,٥	٧,٢	٤,٦	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٤,٤	٥,٧-	٤,٧	٧,٤	٦,٤	١١,٨	٢,٢	٦,٨-	...	أفغانستان	
٤,٤	٥,٥	٧,٥	٤,٥	٤,٤	٥,٥	٦,٤	٤,٨	٢,٩	٣,٣	٨,٩	٤,٥	٣,٩	٥,٧	٢,٩	الجزائر	
٣,٢	١,٥	٢,٣	١,٦	٣,٥	٥,٩	٢,٨	١,٨	٢,٧	٣,٣	٢,٨	٥,٤-	٢,٥	٢,٨	١,٢	البحرين	
٣,٥	٣,٥	٢,٤	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٢,٧	٢,١	٢,٩	٢,٤	٣,٧	٥,١	٤,٥	١,٧	٣,٢	جيبوتي	
١١,٧	٢٩,٨	١٤,٥	٧,١	٢١,٣	٢٣,٥	١٥,٢	١١,٥	١٥,١	٦,٩	٨,٦	١١,١	١١,٧	١٦,٢	٥,٨	مصر	
٩,٧	١٥,١	١١,٩	٨,٧	١٥,١	١٥,٥	٩,٥	١١,٩	١٥,٦	٣٤,٧	٣٥,٨	٢١,٢	١٢,٤	١٥,٧	١٥,٦	إيران	
٢,٥	٢,٥	١,٥-	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٥,٤	١,٤	٢,٢	١,٩	٦,١	٥,٦	٢,٤	٢,٢-	...	العراق	
٢,٥	٢,٥	٥,٨	٢,٥	١,٥	٣,٣	٥,٨-	٥,٩-	٢,٩	٤,٨	٤,٥	٤,٢	٤,٨	٥,٧-	٣,٨	الأردن	
٢,٧	٢,٥	٣,٥	٢,٧	٢,٧	٢,٥	٣,٥	٣,٧	٣,١	٢,٧	٣,٢	٤,٩	٤,٥	٤,٦	٢,٨	الكويت	
٢,٥	٣,٥	٣,١	٢,٥	٢,٥	٣,١	٥,٨-	٣,٧-	١,٩	٤,٨	٦,٦	٥,٥	٤,٥	١,٢	٢,٣	لبنان	
٢٩,٩	٣٥,١	٢٩,٩	٢٣,٥	٣٢,١	٣٢,٨	٢٧,١	٩,٨	٢,٤	٢,٦	٦,١	١٥,٩	٢,٥	٢,٤	٥,١-	ليبيا <sup>٨</sup>	
٤,٧	١,٦	٢,٨	٤,٥	٣,٧	٢,١	١,٥	٥,٥	٣,٨	٤,١	٤,٩	٥,٧	٦,٣	٢,١	٦,٤	موريتانيا	
١,٦	١,١	١,٨	٢,٥	١,٦	٥,٩	١,٦	١,٥	٥,٤	١,٩	١,٣	٥,٩	١,٥	١,٥	١,٩	المغرب	
٣,٢	٣,٢	١,١	٣,١	٣,٢	٣,٢	١,١	٥,١	١,٥	١,٢	٢,٩	٤,٥	٣,٣	٣,٥	٢,٢	عمان	
٥,٥	٣,٩	٣,٢	٥,٥	٤,٨	٤,١	٢,٩	٤,٥	٨,٦	٧,٤	١١,٥	١٣,٧	١٥,١	١٩,٦	٦,٢	باكستان	
...	...	...	٢,٣	٤,٨	٥,٩	٢,٧	١,٨	٣,٤	٣,٢	١,٨	٢,٥	٢,٤-	٤,٩-	٦,٣	قطر	
٥,٥	٥,٢-	١,٧	٢,٥	٥,٥	٥,٢-	٣,٥	٢,٢	٢,٧	٣,٥	٢,٩	٣,٧	٣,٨	٤,١	١,٥	المملكة العربية السعودية	
٢,٧	٢,٩	٢,٣	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال	
١٧,٥	٢١,٥	٣٥,٥	١٤,٥	١٩,٥	٢٦,٩	١٧,٨	١٦,٩	٣٦,٩	٣٦,٥	٣٥,٤	١٨,٣	١٣,٥	١١,٣	٩,١	السودان <sup>٩</sup>	
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	٤,٤	٢,٨	٤,١	سوريا <sup>١٠</sup>	
٤,١	٤,٥	٤,٢	٣,٥	٤,٤	٤,٥	٣,٧	٤,٩	٤,٩	٥,٨	٥,١	٣,٥	٣,٣	٣,٧	٢,٧	تونس	
٢,٩	٢,١	١,٨	١,٩	٢,٩	٢,١	١,٨	٤,١	٢,٣	١,١	٥,٧	٥,٩	٥,٩	١,٦	٥,٦	الإمارات العربية المتحدة	
٢٤,٥	٢٣,٥	٢٢,٥	٩,٥	٢٩,٥	٢٥,٥	٥,٥	٣٩,٤	٨,٢	١١,٥	٩,٩	١٩,٥	١١,٢	٣,٧	١١,٤	الجمهورية اليمنية	

الجدول ألف-٧ السوق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين<sup>١</sup> (نتمة)  
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة <sup>٢</sup>	توقعات					متوسط									
	توقعات		توقعات			٢٠٠٨-١٩٩٩									
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	
٩,٢	١٠,٤	١٢,٥	٧,٨	٩,٥	١١,٠	١١,٣	٧,٠	٦,٣	٦,٦	٩,٣	٩,٤	٨,١	٩,٨	١٠,٥	إفريقيا جنوب الصحراء
١٧,٦	٢٣,٤	٤١,٩	٩,٥	٢٠,٦	٣٠,٩	٣٢,٤	١٠,٣	٧,٣	٨,٨	١٠,٣	١٣,٥	١٤,٥	١٣,٧	٨١,٦	أنغولا
٢,٠	٢,٢	٢,٧-	٢,٠	٢,١	٢,٠	٠,٨-	٠,٣	١,١-	١,٠	٦,٧	٢,٧	٢,٢	٠,٤	٣,١	بنن
٣,٠	٤,٤	٣,٠	٣,٩	٣,٧	٣,٧	٢,٨	٣,١	٤,٤	٥,٩	٧,٥	٨,٥	٦,٩	٨,١	٨,٧	بوتسوانا
٢,٠	٢,٠	١,٦-	٢,٠	٢,٠	١,٥	٠,٢-	٠,٩	٠,٣-	٠,٥	٣,٨	٢,٨	٠,٦-	٠,٩	٢,٦	بوركينا فاسو
٢١,٥	١٨,٦	٩,٥	١٧,٧	٢٠,٢	١٨,٠	٥,٥	٥,٦	٤,٤	٧,٩	١٨,٢	٩,٦	٦,٥	١٠,٦	١٠,٠	بوروندي
١,٧	١,١	٠,٣-	٢,٠	١,٥	١,٠	١,٤-	٠,١	٠,٢-	١,٥	٢,٥	٤,٥	٢,١	١,٠	٢,٣	كابو فيردي
١,١	١,٢	٠,٣	٢,٠	١,١	٠,٧	٠,٩	٢,٧	١,٩	٢,١	٢,٤	٢,٩	١,٣	٣,٠	٢,٤	الكاميرون
٣,٦	٣,٦	٤,٧	٣,٠	٣,٧	٣,٨	٤,٦	٤,٥	١١,٦	٦,٦	٥,٩	١,٢	١,٥	٣,٥	٢,٩	جمهورية إفريقيا الوسطى
٢,٣	٠,٧	٤,٩-	٣,٠	١,٩	٠,٢	١,١-	٦,٨	١,٧	٠,٢	٧,٧	١,٩	٢,١-	١٠,١	١,٦	تشاد
٢,١	١,٩	٠,٨	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٨	٢,٠	١,٣	١,٦	٥,٩	١,٢	٣,٩	٤,٨	٤,٠	جزر القمر
٤٠,٠	٥٠,٠	٢٣,٦	١٠,٠	٤٤,٠	٤١,٧	١٨,٢	١,٠	١,٢	٠,٩	٠,٩	١٤,٩	٢٣,٥	٤٦,١	٧٧,٩	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٠,٩-	١,٣-	٠,٨	٢,٤	١,١-	٠,٤-	٣,٦	٢,٧	٠,٩	٤,٦	٥,٠	١,٨	٠,٤	٤,٣	٢,٧	جمهورية الكونغو
٢,٠	١,٥	١,١	٢,٠	٢,٠	١,٠	٠,٧	١,٢	٠,٤	٢,٦	١,٣	٤,٩	١,٤	١,٠	٣,٠	كوت ديفوار
١,٩	١,٧	١,٦	٢,١	١,٨	١,٧	١,٤	١,٧	٤,٣	٣,٢	٣,٤	٤,٨	٥,٣	٥,٧	٥,٠	غينيا الاستوائية
٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	١٠,٠	٦,٥	٦,٠	٣,٩	١١,٢	٣٣,٠	١٦,٣	إريتريا
٧,٥	٩,٢	٦,٧	٧,٥	٨,٠	٨,١	٧,٣	١٠,١	٧,٤	٨,١	٢٤,١	٣٣,٢	٨,١	٨,٥	١٠,٢	إثيوبيا
٢,٥	٢,٥	٤,١	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,١	٠,١-	٤,٥	٠,٥	٢,٧	١,٣	١,٤	١,٩	٠,٧	غابون
٦,٤	٧,٦	٧,٩	٤,٧	٧,١	٨,٣	٧,٢	٦,٨	٦,٣	٥,٢	٤,٦	٤,٨	٥,٠	٤,٦	٦,٥	غامبيا
٨,٠	١٠,٠	١٥,٤	٦,٠	٩,٠	١١,٨	١٧,٥	١٧,٢	١٥,٥	١١,٧	٧,١	٧,٧	٦,٧	١٣,١	١٧,٧	غانا
٨,٠	٨,٢	٨,٧	٧,٩	٨,٢	٨,٥	٨,٢	٨,٢	٩,٧	١١,٩	١٥,٢	٢١,٤	١٥,٥	٤,٧	١٥,١	غينيا
٢,٥	٢,٥	١,٦	٢,٥	٢,٥	٢,٨	١,٥	١,٥	١,٠-	٠,٨	٢,١	٥,١	١,١	١,٦-	٣,٠	غينيا-بيساو
٥,٢	٥,١	٦,٣	٥,٠	٥,٢	٨,٠	٦,٣	٦,٦	٦,٩	٥,٧	٩,٤	١٤,٠	٤,٣	١٠,٦	٦,٨	كينيا
٦,٠	٦,٥	٤,٤	٥,٠	٦,٠	٦,٦	٦,٤	٤,٣	٤,٦	٥,٠	٥,٥	٦,٠	٣,٣	٥,٨	٧,٥	ليسوتو
٩,١	١٢,٤	١٢,٥	٧,١	٩,٩	١٢,٨	٨,٨	٧,٧	٩,٩	٧,٦	٦,٨	٨,٥	٧,٣	٧,٤	...	ليبيريا
٦,٨	٧,٧	٧,٥	٥,٠	٦,٨	٧,٨	٦,٧	٧,٤	٦,١	٥,٨	٥,٧	٩,٥	٩,٢	٩,٠	١٠,٣	مدغشقر
٨,٣	١١,١	٢٠,٠	٣,٩	٩,٦	١٣,٠	٢١,٧	٢١,٩	٢٣,٨	٢٨,٣	٢١,٣	٧,٦	٧,٤	٨,٤	١٧,٤	ملاوي
١,٤	١,٠	٠,٨-	٢,٢	١,٢	٠,٢	١,٨-	١,٤	٠,٩	٠,٦-	٥,٣	٣,١	١,٣	٢,٢	٢,٢	مالي
٤,٠	٥,٠	٢,٣	٣,١	٥,٠	٤,٢	١,٠	١,٣	٣,٢	٣,٥	٣,٩	٦,٥	٢,٩	٢,٥	٦,٤	موريشيوس
٨,٠	١٤,٠	٢١,١	٥,٥	١٠,٥	١٧,٥	١٩,٢	٢,٤	٢,٣	٤,٢	٢,١	١٠,٤	١٢,٧	٣,٣	١٠,٥	موزامبيق
٥,٨	٦,٠	٧,٣	٥,٨	٥,٨	٦,٠	٦,٧	٣,٤	٥,٣	٥,٦	٦,٧	٥,٠	٤,٩	٩,٥	٧,٦	ناميبيا
٢,٠	٢,٠	٢,٤-	٢,٠	٢,١	١,٠	٠,٣	١,٠	٠,٩-	٢,٣	٠,٥	٢,٩	٢,٨-	٤,٣	٢,٤	النيجر
١٥,١	١٦,٠	١٨,٥	١٤,٥	١٤,٨	١٦,٣	١٥,٧	٩,٠	٨,٠	٨,٥	١٢,٢	١٠,٨	١٣,٧	١٢,٥	١١,٦	نيجيريا
٥,٠	٧,٠	٧,٣	٥,٠	٦,٠	٧,١	٥,٧	٢,٥	١,٨	٤,٢	٦,٣	٥,٧	٢,٣	١٠,٣	٦,٨	رواندا
٥,٠	٥,٥	٥,١	٣,٢	٥,٢	٤,٥	٥,٤	٥,٣	٧,٠	٨,١	١٠,٦	١٤,٣	١٣,٣	١٧,٠	١٥,٣	سان تومي وبرينسيبي
٢,٢	٢,٠	٢,١	٢,٢	٢,٢	٢,١	٠,٩	٠,١	١,١-	٠,٧	١,٤	٣,٤	١,٢	٢,٢-	٢,٣	السنگال
٣,٢	٣,٠	٠,٢-	٣,٠	٢,٣	٢,٨	١,٠-	٤,٠	١,٤	٤,٣	٧,١	٢,٦	٢,٤-	٣,١,٨	٦,٣	سيشيل
٩,٥	١٢,٠	١٧,٤	٧,٧	١٠,٦	١٦,٩	١١,٥	٩,٠	٨,٣	٩,٨	١٣,٨	١٨,٥	١٧,٨	٩,٢	٩,٨	سيراليون
٥,٤	٥,٢	٦,٧	٥,٥	٥,٣	٥,٤	٦,٣	٤,٦	٦,١	٥,٨	٥,٦	٥,٠	٤,٣	٧,١	٥,٨	جنوب إفريقيا
٢٥,٠	١١١,٤	٤٧٩,٧	٧,٥	٤٥,٠	١٨٢,٢	٣٧٩,٨	٥٢,٨	١,٧	٠,٠	٤٥,١	...	...	...	...	جنوب السودان
٤,٤	٦,٥	٩,٠	٥,٥	٥,٤	٧,٠	٨,٠	٥,٠	٥,٧	٥,٦	٨,٩	٦,١	٤,٥	٧,٤	٧,٤	سوازيلند
٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٤	٥,٢	٥,٦	٦,١	٧,٩	١٦,٠	١٢,٧	٧,٢	١٢,١	٦,١	تنزانيا
...	...	٠,٥	٢,٠	١,٢	٠,٨	٠,٩	١,٨	٠,٢	١,٨	٢,٦	٣,٦	١,٤	٣,٧	٢,٦	توغو
٥,٣	٥,٩	٥,٧	٥,٠	٥,٦	٥,٨	٥,٥	٥,٤	٣,١	٤,٩	١٢,٧	١٥,٠	٣,٧	١٣,٠	٥,٧	أوغندا
٨,٠	٥,٨	٧,٥	٨,٠	٧,٤	٦,٨	١٧,٩	١٠,١	٧,٨	٧,٠	٦,٦	٨,٧	٨,٥	١٣,٤	١٨,٥	زامبيا
١٠,٠	٧,٠	٠,٩-	٤,٠	٩,٥	٢,٥	١,٦-	٢,٤-	٠,٢-	١,٦	٣,٧	٣,٥	٣,٠	٦,٢	٧,٤-	زيمبابوي <sup>١١</sup>

<sup>١</sup> يُشار إلى حركات أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية.

<sup>٢</sup> التغييرات من سنة إلى أخرى على أساس شهري، وبالنسبة لعدد من البلدان على أساس ربع سنوي.

<sup>٣</sup> بالنسبة لكثير من البلدان، يُقاس التضخم في السنوات السابقة على أساس مؤشر أسعار التجزئة. وتُستخدم عادة بيانات التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين بنطاق تغطية أوسع وأكثر حداثة بالنسبة للسنوات الأقرب.

<sup>٤</sup> تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

<sup>٥</sup> تستبعد من البيانات كل من كرميا وسيفاستوبول اعتباراً من عام ٢٠١٤.

<sup>٦</sup> على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

<sup>٧</sup> ما عدا الأرجنتين وفنزويلا.

<sup>٨</sup> راجع الملحوظات القبطرية بشأن الأرجنتين وليبيا وفنزويلا تحت قسم «الملحوظات القبطرية» في الملحق الإحصائي.

<sup>٩</sup> يستبعد جنوب السودان من بيانات عام ٢٠١١ بعد ٩ يوليو، أما بيانات ٢٠١٢ والأعوام التالية فتتعلق بالسودان الحالي.

<sup>١٠</sup> تستبعد بيانات سوريا لعام ٢٠١١ والأعوام التالية، نظراً لأجواء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.

<sup>١١</sup> توقف تداول دولار زيمبابوي في مطلع عام ٢٠٠٩، وتستند البيانات إلى تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي لتطورات الأسعار وسعر الصرف بالدولار الأمريكي. وقد تختلف تقديرات خبراء الصندوق لقيمة الدولار الأمريكي عن تقديرات السلطات.



**الجدول ألف-٨ الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة<sup>١</sup>**  
(% من إجمالي الناتج المحلي ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات			متوسط						
٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠٠٨-١٩٩٩
<b>الاقتصادات المتقدمة الرئيسية</b>									
٢,٧-	٢,٩-	٢,٤-	٢,٥-	٢,٠-	٢,٦-	٤,٢-	٦,٣-	٧,٣-	٢,٤-
٠,٣	٠,٢	٠,١-	٠,٧-	٠,٧-	١,٤-	١,٩-	٢,١-	٢,٤-	٠,٩
٢,٨-	٢,٩-	٢,٣-	٢,١-	٢,٨-	٢,١-	٢,٧-	٥,١-	٦,٣-	٢,٨-
<b>الولايات المتحدة</b>									
٤,٣-	٣,٧-	٤,٣-	٤,٤-	٣,٥-	٤,٠-	٤,٤-	٧,٩-	٩,٦-	٣,٥-
٠,٦	٠,٧	٠,٣	٠,١-	٠,٠	١,١-	١,٩-	٢,٢-	٢,١-	١,٨
٤,٥-	٤,٠-	٤,٤-	٤,١-	٣,٦-	٣,٨-	٤,٤-	٦,٤-	٨,٢-	٤,٠-
٨٢,٨	٨١,١	٨٢,٥	٨١,٣	٨٠,٢	٨٠,٨	٨١,٦	٨٠,٢	٧٦,٨	٤٣,٢
١٠٩,٦	١٠٧,٨	١٠٨,١	١٠٧,١	١٠٥,٢	١٠٥,١	١٠٥,٤	١٠٣,٤	١٠٠,٠	٦٢,٦
<b>منطقة اليورو</b>									
٠,١-	١,٠-	١,٣-	١,٥-	٢,١-	٢,٦-	٣,٠-	٣,٦-	٤,٢-	٢,٠-
٠,٦	٠,٠	٠,٥-	١,٣-	١,٩-	٢,٤-	٢,٨-	١,٩-	٠,٥-	٠,٩
٠,٤-	٠,٩-	٠,٩-	٠,٨-	٠,٩-	١,١-	١,٣-	٢,١-	٢,٩-	٢,٥-
٦٢,٧	٧٠,٣	٧١,٨	٧٣,٣	٧٣,٩	٧٤,٩	٧٤,٦	٧٢,٢	٦٨,٥	٥٤,٥
٧٦,٣	٨٥,٦	٨٧,٤	٨٩,٠	٩٠,٠	٩١,٩	٩١,٤	٨٩,٥	٨٦,١	٦٧,٩
<b>ألمانيا</b>									
١,١	٠,٨	٠,٧	٠,٨	٠,٦	٠,٣	٠,١-	٠,٠	١,٠-	٢,١-
٠,٨	١,٠	٠,٨	٠,٤	٠,١	٠,١	٠,٣-	٠,٥	١,٠	٠,١
٠,٧	٠,٢	٠,٣	٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,١	٠,٢-	١,٣-	٢,٢-
٢٢,٧	٤٣,٢	٤٥,٨	٤٨,٣	٥٠,٥	٥٣,٥	٥٧,٠	٥٨,٢	٥٨,٧	٥٠,٣
٥٠,١	٦١,٨	٦٥,٠	٦٨,١	٧٠,٩	٧٤,٧	٧٧,٥	٧٩,٩	٧٨,٧	٦٢,٦
<b>فرنسا</b>									
٠,٨-	٣,٠-	٣,٠-	٣,٤-	٣,٦-	٣,٩-	٤,٠-	٤,٨-	٥,١-	٢,٦-
٠,٣	١,٣-	١,٨-	٢,٢-	٢,٤-	٢,٥-	٢,٤-	١,٩-	١,١-	٠,٥
١,٠-	٢,٢-	١,٨-	١,٩-	٢,٠-	٢,٣-	٢,٤-	٣,٤-	٤,٤-	٣,٠-
٨٢,٩	٨٨,٧	٨٨,٥	٨٧,٨	٨٦,٩	٨٦,١	٨٣,٥	٨٠,٦	٧٦,٩	٥٤,٦
٩١,٢	٩٧,٠	٩٦,٨	٩٦,٣	٩٥,٦	٩٤,٩	٩٢,٣	٨٩,٥	٨٥,٢	٦٣,١
<b>إيطاليا</b>									
٠,٠	١,٣-	٢,٢-	٢,٤-	٢,٧-	٣,٠-	٢,٩-	٢,٩-	٣,٧-	٢,٩-
٠,٠	١,٠-	١,٦-	٢,٧-	٣,٣-	٤,١-	٤,١-	٢,٨-	٠,٥-	٠,٢
٠,٠	٠,٨-	١,٤-	١,١-	٠,٩-	١,١-	٠,٦-	١,٥-	٤,١-	٣,٦-
١٠٩,٦	١١٩,٩	١٢١,٢	١٢٠,٦	١١٩,٨	١١٨,٨	١١٦,٧	١١١,٦	١٠٦,٨	٩٤,٧
١٢٠,١	١٣١,٤	١٣٣,٠	١٣٢,٦	١٣٢,١	١٣١,٨	١٢٩,٠	١٢٣,٤	١١٦,٥	١٠٢,٩
<b>اليابان</b>									
٢,١-	٣,٣-	٤,١-	٤,٢-	٣,٥-	٥,٤-	٧,٦-	٨,٣-	٩,١-	٥,٥-
٠,٧-	٠,٧-	٠,٩-	١,٨-	٢,١-	٢,٦-	٢,٢-	٣,٧-	٤,٦-	٠,٨-
٢,٠-	٣,٢-	٣,٩-	٣,٨-	٣,٩-	٥,١-	٧,١-	٧,١-	٧,٥-	٥,٥-
١١٤,٦	١٢٠,٧	١٢٠,٩	١١٩,٨	١١٨,٤	١١٩,٠	١١٧,٤	١٢٠,٥	١١٧,٩	٦٤,٢
٢٣٣,٩	٢٤٠,٠	٢٤٠,٣	٢٣٩,٣	٢٣٨,١	٢٤٢,١	٢٤٠,٥	٢٣٦,٦	٢٣٠,٦	١٦٥,٨
<b>المملكة المتحدة</b>									
١,٢-	٢,٣-	٢,٩-	٢,٩-	٤,٣-	٥,٦-	٥,٥-	٧,٧-	٧,٥-	١,٩-
٠,٠	٠,٣-	٠,١-	٠,١-	٠,٣-	٠,٧-	٢,١-	٢,٦-	٢,٦-	٠,٨
١,٢-	٢,٢-	٢,٨-	٢,٨-	٤,١-	٤,٨-	٣,٩-	٥,٧-	٥,٤-	٢,٥-
٧٦,٦	٨٠,٦	٨٠,٥	٨٠,١	٨٠,٣	٧٩,٧	٧٧,٨	٧٦,٤	٧٣,٢	٣٤,٩
٨٥,٦	٨٩,٧	٨٩,٥	٨٩,٣	٨٩,٠	٨٨,١	٨٦,٢	٨٥,١	٨١,٦	٣٩,٥
<b>كندا</b>									
١,١-	١,٨-	٢,٢-	١,٩-	١,١-	٠,٠	١,٥-	٢,٥-	٣,٣-	١,١
٠,١	٠,٤	٠,٢-	١,٥-	١,٢-	٠,٥-	٠,٩-	١,٣-	١,٠-	١,٦
١,٢-	٢,١-	٢,١-	١,١-	٠,٥-	٠,٠	١,٠-	١,٨-	٢,٨-	٠,٣
١٤,٩	٢٢,٧	٢٤,٦	٢٧,٤	٢٥,٢	٢٧,٢	٢٩,٠	٢٨,٢	٢٧,١	٣٤,١
٧٩,٩	٨٧,٧	٨٩,٦	٩٢,٤	٩١,٦	٨٥,٤	٨٥,٨	٨٤,٨	٨١,٥	٧٥,٦

ملحوظة: يتناول الإطار ألف-١ في الملحق الإحصائي مناقشة المنهجية المتبعة في كل بلد والافتراضات المعنية بكل على حدة. وتُحسب عناصر المجموعات القطرية من أجل بيانات المالية العامة كمجموع القيم بالدولار الأمريكي للبلدان المنفردة ذات الصلة.

<sup>١</sup> تشير بيانات الدين إلى نهاية السنة ولا تكون قابلة للمقارنة دائماً فيما بين البلدان المختلفة. ويتم تعديل مستويات الدين الصافي والإجمالي المبلغ من الهيئات الإحصائية الوطنية في البلدان التي اعتمدت نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (وهي، أستراليا وكندا ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة والولايات المتحدة) لاستيعاب التزامات معاشات التقاعد غير الممولة لنظم المزايا التقاعدية المحددة لموظفي الحكومة. وتبدأ بيانات المالية العامة للاقتصادات المتقدمة الرئيسية المجمع والولايات المتحدة في ٢٠٠١، وبالتالي فإن متوسط الاقتصادات المجمع والولايات المتحدة هو عن الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧.

<sup>٢</sup> % من إجمالي الناتج المحلي الممكن.

<sup>٣</sup> تم تعديل الأرقام المبلغ من قبل الهيئات الإحصائية الوطنية لاستيعاب البنود المتعلقة بالنظام المحاسبي على أساس الاستحقاق لنظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة لموظفي الحكومة.

<sup>٤</sup> لا يشمل الإجراءات المتخذة لمرء واحدة استناداً إلى البيانات المتاحة من السلطات، وفي حالة عدم توافر هذه البيانات، يتم الاستناد إلى مقبوضات بيع الأصول.

<sup>٥</sup> تشمل حصص الملكية، على أساس غير موحد.

الجدول ألف-٩ موجز أحجام وأسعار التجارة العالمية  
(التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات									
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٨-٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩
<b>تجارة السلع والخدمات</b>											
<b>التجارة العالمية<sup>١</sup></b>											
٤,٠	٤,٢	٢,٤	٢,٨	٣,٨	٣,٦	٢,٧	٧,١	١٢,٥	١٠,٥-	٣,١	٦,٦
الحجم											
٢,٣	٣,٨	٤,١-	١٣,٣-	١,٨-	٠,٧-	١,٦-	١١,٢	٥,٥	١٠,٤-	١,٢-	٤,٤
مخفض الأسعار											
٠,٥	٤,٢	٣,٥-	٥,٩-	١,٧-	٠,١	١,٤	٧,٤	٦,٦	٨,٢-	٠,٠	٢,٩
بالدولار الأمريكي											
بوحديات حقوق السحب الخاصة											
<b>حجم التجارة</b>											
الصادرات											
٣,٦	٣,٨	٢,٢	٣,٨	٤,٠	٣,٢	٢,٣	٦,٠	١٢,١	١١,١-	٢,٨	٥,٦
الاقتصادات المتقدمة											
٤,٥	٤,٨	٢,٥	١,٨	٣,٢	٤,٨	٣,٥	٨,٦	١٣,٧	٨,٠-	٣,٨	٨,٨
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية											
الواردات											
٣,٨	٤,٠	٢,٧	٤,٦	٣,٨	٢,٤	١,٢	٥,١	١١,٤	١١,٦-	٢,٦	٥,٦
الاقتصادات المتقدمة											
٤,٩	٤,٤	٢,٠	٠,٩-	٤,٣	٥,٢	٥,٢	١١,٥	١٤,٦	٩,٣-	٤,٠	٩,٩
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية											
<b>معدلات التبادل التجاري</b>											
الاقتصادات المتقدمة											
٠,٢	٠,٤-	٠,٩	١,٩	٠,٣	٠,٩	٠,٧-	١,٦-	٠,٩-	٢,٥	٠,٣	٠,٥-
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية											
٠,٥-	٠,١	١,٢-	٤,٣-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٥	٤,٢	٢,١	٥,٧-	٠,٦-	٢,٧
<b>تجارة السلع</b>											
<b>التجارة العالمية<sup>١</sup></b>											
٤,١	٤,٣	٢,٣	٢,٣	٣,١	٣,٣	٢,٣	٧,٠	١٤,٥	١١,٧-	٣,٠	٦,٧
الحجم											
٢,١	٤,٣	٤,٨-	١٤,٤-	٢,٥-	١,٢-	١,٧-	١٢,٦	٦,٤	١١,٧-	١,٤-	٤,٥
مخفض الأسعار											
٠,٤	٤,٧	٤,٢-	٧,١-	٢,٤-	٠,٥-	١,٣	٨,٨	٧,٦	٩,٥-	٠,٣-	٢,٩
بالدولار الأمريكي											
بوحديات حقوق السحب الخاصة											
<b>أسعار التجارة العالمية بالدولار الأمريكي<sup>٢</sup></b>											
المصنوعات											
١,٠	١,٥	٥,٢-	٢,٣-	٠,٤-	٣,٠-	٢,٨	٤,٢	٢,٣	١,٤-	٠,١-	١,٧
النفط											
٠,٢-	١٧,٤	١٥,٧-	٤٧,٢-	٧,٥-	٠,٩-	١,٠	٣١,٦	٢٧,٩	٣٦,٣-	٦,٤-	٢٢,٢
السلع الأولية غير الوقود											
٠,٥	٧,١	١,٨-	١٧,٥-	٣,٩-	١,٤-	١٠,١-	١٨,٠	٢٦,٦	١٦,٠-	٠,٧-	٦,٢
المواد الغذائية											
١,١	٣,٦	٢,١	١٧,٢-	٤,١-	٠,٧	٢,٦-	٢٠,٣	١٢,١	١٥,٢-	٠,٥-	٥,٦
المشروبات											
٠,٦	٨,٧-	٥,٠-	٣,١-	٢٠,٧	١١,٩-	١٨,٦-	١٦,٦	١٤,١	١,٦	٠,١-	٢,٤
المواد الخام الزراعية											
٢,٥-	٢,١	٥,٧-	١٣,٥-	٢,٠	١,٦	١٢,٧-	٢٢,٧	٣٣,٢	١٧,١-	٠,١-	١,٩
المعادن											
١,٤	٢٠,٦	٥,٤-	٢٣,٠-	١٠,١-	٤,٣-	١٦,٨-	١٣,٥	٤٨,٢	١٩,٢-	١,٤-	١١,٨
<b>أسعار التجارة العالمية بوحديات حقوق السحب الخاصة<sup>٢</sup></b>											
المصنوعات											
٠,٧-	١,٩	٤,٥-	٦,١	٠,٤-	٢,٢-	٦,٠	٠,٧	٣,٣	١,٠	١,١	٠,٢
النفط											
١,٩-	١٧,٨	١٥,١-	٤٢,٧-	٧,٥-	٠,١-	٤,١	٢٧,٢	٢٩,٣	٣٤,٨-	٥,٣-	٢٠,٣
السلع الأولية غير الوقود											
١,٢-	٧,٥	١,٢-	١٠,٤-	٣,٨-	٠,٦-	٧,٣-	١٤,١	٢٨,٠	١٣,٩-	٠,٥	٤,٦
المواد الغذائية											
٠,٦-	٤,٠	٢,٨	١٠,٢-	٤,٠-	١,٥	٠,٤	١٦,٢	١٣,٣	١٣,١-	٠,٧	٤,٠
المشروبات											
١,١-	٨,٤-	٤,٤-	٥,٢	٢٠,٨	١١,٢-	١٦,١-	١٢,٧	١٥,٣	٤,١	١,١	٠,٩
المواد الخام الزراعية											
٤,١-	٢,٤	٥,١-	٦,١-	٢,٠	٢,٤	١٠,٠-	١٨,٥	٣٤,٦	١٥,١-	١,١	٠,٤
المعادن											
٠,٣-	٢١,١	٤,٨-	١٦,٤-	١٠,١-	٣,٥-	١٤,٣-	٩,٧	٤٩,٨	١٧,٢-	٠,٣-	١٠,١
<b>أسعار التجارة العالمية باليورو<sup>٢</sup></b>											
المصنوعات											
٣,٢-	٠,٤-	٤,٩-	١٧,١	٠,٥-	٦,١-	١١,٢	٠,٦-	٧,٣	٤,٢	٢,٢	١,١-
النفط											
٤,٣-	١٥,٢	١٥,٤-	٣٦,٨-	٧,٦-	٤,١-	٩,٣	٢٥,٥	٣٤,٣	٣٢,٧-	٤,٣-	١٨,٨
السلع الأولية غير الوقود											
٣,٦-	٥,٠	١,٦-	١,٢-	٣,٩-	٤,٥-	٢,٧-	١٢,٦	٣٢,٩	١١,٢-	١,٦	٣,٣
المواد الغذائية											
٣,١-	١,٧	٢,٤	٠,٩-	٤,١-	٢,٥-	٥,٤	١٤,٧	١٧,٧	١٠,٤-	١,٨	٢,٧
المشروبات											
٣,٥-	١٠,٥-	٤,٨-	١٦,١	٢٠,٧	١٤,٧-	١١,٩-	١١,٢	١٩,٨	٧,٣	٢,٢	٠,٤-
المواد الخام الزراعية											
٦,٥-	٠,١	٥,٥-	٣,٦	١,٩	١,٧-	٥,٥-	١٧,٠	٣٩,٨	١٢,٥-	٢,٢	٠,٩-
المعادن											
٢,٨-	١٨,٤	٥,٢-	٧,٨-	١٠,٢-	٧,٣-	١٠,٠-	٨,٣	٥٥,٥	١٤,٦-	٠,٨	٨,٧

**الجدول ألف-٩ موجز أحجام وأسعار التجارة العالمية (تتمة)**  
(التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات									
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٨-٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩
<b>تجارة السلع</b>											
<b>حجم التجارة</b>											
<b>الصادرات</b>											
٣,٦	٤,١	١,٩	٣,١	٣,٤	٢,٧	١,٩	٦,٠	١٤,٩	١٣,٠-	٢,٧	٥,٦
٤,٣	٤,٤	٢,٦	١,٥	٢,٧	٤,٧	٣,٨	٧,٦	١٥,١	٨,٣-	٣,٧	٨,٩
٣,٤	٠,١	١,٣	٣,٥	٠,٦-	٢,٠	٢,٧	٥,٧	٦,٥-	٦,٥-	١,٨	٥,٧
٤,٦	٥,٥	٣,٠	٠,٨	٤,١	٥,٩	٤,٢	٨,٤	١٨,٥	٩,١-	٤,٤	١٠,١
<b>الواردات</b>											
٣,٩	٤,٥	٢,٣	٣,٧	٣,٥	٢,١	٠,٣	٥,٣	١٣,١	١٢,٧-	٢,٤	٥,٧
٥,٠	٤,٤	٢,٤	٠,٣-	٢,٦	٤,٨	٥,٠	١١,١	١٥,٦	١٠,٧-	٣,٨	٩,٩
٣,٢	٠,٤	٤,٤-	٨,٠-	٣,٧	٤,٠	٨,٢	١١,٦	٨,٠	١٦,٠-	٠,٥	١١,٤
٥,٣	٥,٢	٣,٨	١,٥	٣,٠	٥,٠	٤,٣	١١,٠	١١,٦	٩,٤-	٤,٥	٩,٦
<b>مخفضات الأسعار بوحدات حقوق السحب الخاصة</b>											
<b>الصادرات</b>											
١,٢	٤,٠	٢,٢-	٦,١-	٢,٠-	٠,٣	٠,٣-	٦,٤	٤,٣	٧,٤-	٠,٣-	١,٧
٠,٩-	٥,٧	٧,٠-	٩,١-	٣,٢-	١,٣-	٣,١	١٣,٣	١٢,٧	١٣,١-	٠,٣-	٦,٦
١,٢-	١٢,٨	١٣,١-	٣٠,٠-	٦,٧-	٢,٤-	٤,٥	٢٥,٦	٢١,٦	٢٥,٩-	٣,١-	١٤,٦
٠,٨-	٣,٩	٥,٤-	١,٠-	١,٦-	٠,٨-	٢,٥	٨,٤	٩,١	٦,٩-	٠,٦	٣,٧
<b>الواردات</b>											
٠,٨	٤,١	٣,٤-	٧,٩-	٢,١-	٠,٥-	١,٠	٨,٧	٦,٣	١٠,٧-	٠,٦-	٢,٥
٠,٤-	٥,٦	٥,٨-	٥,٢-	٢,٧-	٠,٧-	٢,٦	٨,٣	١٠,٨	٧,٢-	٠,٤	٣,٧
٠,٣-	٣,٤	٣,٩-	٣,٢-	٢,٤-	٠,٠	٣,٥	٦,٦	٨,٢	٢,١-	٠,٩	٣,٣
٠,٥-	٦,١	٦,٢-	٥,٦-	٢,٨-	٠,٩-	٢,٤	٨,٧	١١,٤	٨,٤-	٠,٢	٣,٨
<b>معدلات التبادل التجاري</b>											
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٠,٤	٠,٠	١,٣	١,٩	٠,١	٠,٩	١,٢-	٢,١-	١,٩-	٣,٧	٠,٣	٠,٨-
٠,٤-	٠,١	١,٣-	٤,٢-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٥	٤,٦	١,٧	٦,٣-	٠,٧-	٢,٨
<b>المجموعات الإقليمية</b>											
<b>كومنولث الدول المستقلة<sup>٢</sup></b>											
٠,٤-	٩,١	١٢,١-	٢٠,٠-	١,٥-	٦,٦-	١,٨	٢٠,٧	١٢,٨	٢٥,٨-	٣,٢-	٧,٦
١,٠	٢,٥-	٠,٤	٨,٨	٢,٣	٠,٩	١,٢	٢,٣-	٦,١-	٢,٦	٠,٥	١,٦-
<b>أوروبا الصاعدة والنامية</b>											
١,٤	٣,٦-	١,٦	٢,٧	١,٣	١,٥	١,١-	١,٩-	٣,٧-	٣,٦	٠,١	٠,١
٣,٦-	٠,٣-	١,٨	٩,٠-	٢,٤-	١,٤-	١,٣-	٥,٦	٨,٦	٥,٤-	٠,٨-	٣,٧
<b>أمريكا اللاتينية والكاريبي</b>											
<b>منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان</b>											
٠,٣-	٦,٩	٦,٤-	٢٦,٥-	٤,٧-	٠,٣-	٠,٣	١٣,٥	٧,٦	١٧,٩-	٣,٥-	٩,٥
٠,٧-	٧,٢	٧,٠-	٢٧,٣-	٤,٧-	٠,٣-	٠,٩	١٣,٧	٧,٥	١٨,٣-	٢,٦-	١٠,٠
١,٤-	٤,١	٢,٢-	١٥,٩-	٣,٣-	٠,٢-	١,٩-	١١,٦	١٢,٠	١١,٠-	١,٢-	٥,٤
<b>إفريقيا جنوب الصحراء</b>											
<b>المجموعات التحليلية</b>											
<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>											
١,٠-	٩,١	٩,٦-	٢٧,٧-	٤,٤-	٢,٤-	١,٠	١٧,٨	١٢,٤	٢٤,٣-	٤,٠-	١٠,٩
٠,٣-	٢,٠-	٠,٩	٤,٨	١,٢	٠,١	٠,١	٠,٣-	٢,١-	١,٦	٠,٤	٠,١-
<b>غير الوقود</b>											
<b>المتنكرة</b>											
<b>الصادرات العالمية بمليارات الدولارات الأمريكية</b>											
٢٣,٦٤٥	٢٢,٢٦٠	٢٠,٦١٤	٢٠,٩٩٦	٢٣,٦٤٧	٢٣,٢٢٣	٢٢,٥٠٥	٢٢,٢٧٥	١٨,٧٠٧	١٥,٧٥٠	٢١,٣٦٢	١١,٤٧١
١٨,١٦٠	١٧,١٢٢	١٥,٧٥٦	١٦,١٨٥	١٨,٥٨٥	١٨,٤٨٩	١٨,٠٦١	١٧,٩٣٠	١٤,٩٠٨	١٢,٢٣٤	١٦,٧٤٣	٩,١٢٣
٠,٢-	١٧,٤	١٥,٧-	٤٧,٢-	٧,٥-	٠,٩-	١,٠	٣١,٦	٢٧,٩	٣٦,٣-	٦,٤-	٢٢,٢
٥٠,١٧	٥٠,٢٨	٤٢,٨٤	٥٠,٧٩	٩٦,٢٥	١٠٤,٠٧	١٠٥,٠١	١٠٤,٠١	٧٩,٠٣	٦١,٧٨	٧٤,٤٢	٤٤,٧٩
١,٠	١,٥	٥,٢-	٢,٣-	٠,٤-	٣,٠-	٢,٨	٤,٢	٢,٣	١,٤-	٠,١-	١,٧

<sup>١</sup> متوسط التغير السنوي للصادرات والواردات العالمية كنسبة مئوية.

<sup>٢</sup> كما هي ممثلة، على التوالي، بمؤشر قيمة وحدة الصادرات لمصنوعات الاقتصادات المتقدمة، وتشكل ٨٣٪ من الأوزان الترجيحية لتجارة الاقتصادات المتقدمة (صادرات السلع)، ومتوسط أسعار النفط لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الوسيط؛ ومتوسط أسعار السوق العالمية للسلع الأولية غير الوقود مرجحا بحصصها من صادرات السلع الأولية العالمية في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤.

<sup>٣</sup> تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

<sup>٤</sup> التغير % في متوسط أسعار النفط لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الوسيط.

<sup>٥</sup> التغير % للمصنوعات المصدرة من الاقتصادات المتقدمة.

## الجدول ألف-١٠ موجز أرصدة الحساب الجاري (بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات											
٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٣٨٨,٤	٣٦٨,٣	٣٩٠,٦	٣٦١,١	٣٢٥,١	٢٥١,٩	٢٣٨,٥	٢٨,٣	٢٩,١-	١٣,٩	٧٨,٥-	<b>الاقتصادات المتقدمة</b>
٥٧٨,٥-	٥٢٨,٧-	٤٦٢,٠-	٤٥١,٧-	٤٣٤,٦-	٣٧٣,٨-	٣٤٩,٥-	٤٢٦,٢-	٤٤٤,٦-	٤٣٠,٧-	٣٧٢,٥-	الولايات المتحدة
٣٩٩,٨	٤٠٢,٩	٣٨٢,٧	٤١٢,٧	٣٧٣,٣	٣٢٢,٣	٢٩١,٣	١٧٧,١	٠,٨-	٠,٤	٩,٣-	منطقة اليورو
٣٠٧,٦	٣٠٤,٣	٢٩٦,٠	٢٩٠,٤	٢٨٨,٥	٢٨٩,٧	٢٥١,٨	٢٤٨,٩	٢٢٩,٧	١٩٢,٣	١٩٦,٧	ألمانيا
١,٧-	٢١,٤-	٢٨,٩-	٢٤,٧-	١٠,٧-	٣٦,٢-	٢٤,٦-	٣٢,٧-	٢٨,٣-	٢٢,٢-	٢٢,٥-	فرنسا
١٦,٨	٤٧,٥	٥٢,٨	٤٧,٣	٢٦,٣	٤٠,٥	٢٠,٥	٧,٥-	٦٨,٦-	٧٢,٧-	٤١,٤-	إيطاليا
٣١,٩	٢٨,٣	٢٤,٣	٢٣,٨	١٦,٣	١٤,٩	٢٠,٧	٣,١-	٤٧,٤-	٥٦,٢-	٦٤,٣-	إسبانيا
٢٠١,٩	١٩١,١	١٧٥,٠	١٨٨,١	١٣٤,١	٣٦,٨	٤٥,٩	٥٩,٧	١٢٩,٨	٢٢١,٠	١٤٥,٣	اليابان
٧٤,٠-	٨٦,٦-	٩١,٤-	١١٤,٥-	١٢٢,٧-	١٤٠,٠-	١١٩,٦-	٩٧,٤-	٤٦,٦-	٦٦,٦-	٧٠,١-	المملكة المتحدة
٤٣,٧-	٥١,٢-	٥٥,٦-	٥٠,٥-	٥٢,٨-	٤٣,٦-	٥٩,٤-	٦٥,٧-	٤٩,٦-	٥٨,٢-	٤٠,٤-	كندا
٣٩٨,٩	٣٦٦,٦	٣٧٣,١	٣٦٩,٨	٣٧١,١	٣٧١,٩	٣٥٤,٦	٢٧٩,٤	٢٧٠,٧	٢٨٧,٠	٢٠٦,٩	اقتصادات أخرى متقدمة <sup>١</sup>
٣٨٧,٢-	١٤٧,٢-	٩٢,٠-	٩٦,٢-	٥١,١-	١٦٨,٤	١٧٣,٢	٣٥٧,٦	٣٧٤,٣	٢٧٧,٦	٢٣٨,٨	<b>السوق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>
											<b>المجموعات الإقليمية</b>
٥٦,١	٢٦,٨	١٨,١	٠,٣-	٥٣,٠	٥٧,٠	١٧,٣	٦٧,٦	١٠٧,٣	٦٨,٥	٤٢,٩	كومنولث الدول المستقلة <sup>٢</sup>
٧٢,٦	٤٨,٤	٤١,٥	٢٥,٥	٦٨,٨	٥٧,٥	٣٣,٤	٧١,٣	٩٧,٣	٦٧,٥	٥٠,٤	روسيا
١٦,٥-	٢١,٥-	٢٣,٤-	٢٥,٨-	١٥,٩-	٠,٥-	١٦,١-	٣,٧-	١٠,٠	١,٠	٧,٤-	ما عدا روسيا
٩٧,٤-	١٢٥,١	١٥٥,٨	٢٢٢,٧	٣١٣,١	٢٣٠,٩	٩٩,٤	١٢٢,٣	١٠٠,٢	٢٣٣,٤	٢٧٤,٣	آسيا الصاعدة والنامية
٢٨,٨	١٥٢,٠	١٦٢,٥	١٩٦,٤	٣٠٤,٢	٢٣٦,٠	١٤٨,٢	٢١٥,٤	١٣٦,١	٢٣٧,٨	٢٤٣,٣	الصين
٩٥,١-	٤٠,٥-	٣٣,٧-	١٥,٢-	٢٢,١-	٢٦,٨-	٣٢,٣-	٨٧,٨-	٧٦,٤-	٤٧,٩-	٣٨,٤-	الهند
١٢,١-	٢٧,٩	٣٦,٩	٤٥,٩	٣٠,٨	٢٢,٣	٣,٦-	٦,٤	٤٩,٤	٤٥,٤	٦٦,١	آسيان-٣٥
٧٠,٣-	٥٢,٠-	٤٥,٧-	٣٢,٦-	٣٥,٨-	٥٩,٠-	٧٢,٠-	٨١,٩-	١١٩,٥-	٨٦,٩-	٥٣,٩-	أوروبا الصاعدة والنامية
١٨١,٤-	١٣١,٤-	١٠٧,٩-	٩٩,٠-	١٧٢,٩-	١٨٤,١-	١٦٥,٠-	١٣٥,٤-	١١٤,٨-	٩٧,٩-	٣٤,٥-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٥٢,٩-	٣٩,٢-	٢٩,٠-	٢٣,٥-	٥٩,٤-	١٠٤,٢-	٧٤,٨-	٧٤,٢-	٧٧,٠-	٧٥,٨-	٢٦,٣-	البرازيل
٣٤,٢-	٢٥,٢-	١٩,٨-	٢٣,٠-	٢٨,٨-	٢٣,١-	٣١,١-	١٥,٨-	١٣,٢-	٥,٦-	٨,٦-	المكسيك
٥,٦-	٥٤,٤-	٦٠,١-	١٢٨,٢-	١١٦,٥-	١٩٠,١	٣٣١,٨	٤١٢,١	٤١٣,١	١٧٠,٥	٣٦,٠	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
٨٨,٦-	٦١,٤-	٥٢,٣-	٥٨,٩-	٩٢,٠-	٦٦,٦-	٣٨,٤-	٢٧,١-	١١,٩-	١٠,٠-	٢٦,٠-	إفريقيا جنوب الصحراء
١٥,٨-	١١,٨-	٩,٨-	٩,٦-	١٤,٠-	١٨,٧-	٢١,٦-	٢٠,٣-	٩,٢-	٥,٦-	٨,١-	جنوب إفريقيا
											<b>المجموعات التحليلية</b>
											<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>
٩٩,٠	١٨,٢	١٠,٩	٨٥,٧-	٦٨,٥-	٣٠٨,٤	٤٦٢,١	٥٩٧,١	٦١٦,٨	٣٠٩,٥	١٣١,٣	الوقود
٤٨٦,٢-	١٦٥,٥-	١٠٢,٩-	١٠,٥-	١٧,٤	١٤٠,٠-	٢٨٨,٩-	٢٣٩,٥-	٢٤٢,٥-	٣٠,١-	١٠٩,٠	غير الوقود
٨١,٦-	٥٥,٨-	٤٨,٨-	٤٠,٥-	٥٢,٨-	٥,٢-	٧٦,٩-	٦١,٣-	٢٦,٠-	٩,٤-	٢,٥-	منها: منتجات أولية
٤٦٨,٥-	٢٩٥,٩-	٢٤٨,٥-	٢٠٩,٢-	٣٠١,٥-	٣٦٥,٩-	٣٩٩,٢-	٤٣٠,٧-	٣٨٥,٣-	٢٨٢,٣-	١٦٥,١-	<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>
											اقتصادات المركز والمدن الصافي
											<b>اقتصادات المركز والمدن الصافي حسب تجربة خدمة الدين</b>
٥٥,٠-	٣٣,٦-	٣٥,٥-	٤٩,٥-	٤٣,٣-	٣٤,٦-	٤٨,٩-	٤٦,٤-	٣١,٧-	١٩,٦-	٢٧,٠-	اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١٢-٢٠١٦
											للذاكرة
١,٢	٢٢١,٠	٢٩٨,٦	٢٦٤,٩	٢٧٤,٠	٤٢٠,٣	٤١١,٧	٣٨٥,٩	٣٤٥,٢	٢٩١,٥	١٦٠,٣	<b>العالم</b>
٤٣١,١	٤٣٢,٧	٤٠٤,٩	٣٥٩,٧	٣٥٩,٩	٣١٠,٢	٣٠٠,٥	٢٠٣,٨	٧٨,٠	٢,١	١٩,٩-	الاتحاد الأوروبي
٩٧,٥-	٥٤,٩-	٤٣,٨-	٤٤,٥-	٧٧,٠-	٤٨,١-	٤١,٢-	٣١,٢-	٢١,٧-	١٥,٢-	١٧,٤-	البلدان النامية منخفضة الدخل
٨,٤	٣٨,٦-	٤٩,٠-	١٢٤,٧-	١١٤,٤-	١٩٢,١	٣٣٤,٢	٤١٤,٥	٤٠٨,١	١٧٠,٠	٤٠,٢	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الجدول ألف-١٠ موجز أرصدة الحساب الجاري (تابع)

(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧									
٠,٧	٠,٧	٠,٨	٠,٨	٠,٧	٠,٥	٠,٥	٠,١	٠,١-	٠,٠	٠,٢-	<b>الاقتصادات المتقدمة</b>
٢,٥-	٢,٦-	٢,٤-	٢,٤-	٢,٤-	٢,١-	٢,١-	٢,٦-	٢,٩-	٢,٩-	٢,٦-	الولايات المتحدة
٢,٦	٢,٠	٢,١	٢,٥	٢,٢	٢,٥	٢,٢	١,٤	٠,٠	٠,٠	٠,١-	منطقة اليورو
٦,٩	٧,٧	٨,١	٨,٣	٨,٥	٧,٤	٦,٧	٧,٠	٦,١	٥,٦	٥,٧	ألمانيا
٠,١-	٠,٨-	١,١-	١,٠-	٠,٤-	١,٣-	٠,٩-	١,٢-	١,٠-	٠,٨-	٠,٨-	فرنسا
٠,٧	٢,٣	٢,٧	٢,٦	١,٤	١,٩	١,٠	٠,٤-	٣,٠-	٢,٤-	١,٩-	إيطاليا
٢,٠	٢,٠	١,٩	١,٩	١,٤	١,١	١,٥	٠,٢-	٣,٢-	٣,٩-	٤,٣-	إسبانيا
٣,٧	٣,٨	٣,٦	٣,٨	٣,١	٠,٨	٠,٩	١,٠	٢,١	٣,٩	٢,٨	اليابان
٢,٥-	٢,٣-	٢,٦-	٤,٤-	٤,٣-	٤,٧-	٤,٤-	٣,٧-	١,٨-	٢,٧-	٣,٠-	المملكة المتحدة
٢,١-	٢,٩-	٣,٤-	٣,٣-	٣,٤-	٢,٤-	٣,٢-	٣,٦-	٢,٨-	٣,٦-	٢,٩-	كندا
٤,٧	٥,٠	٥,٤	٥,٧	٥,٩	٥,٤	٥,٢	٤,٢	٤,١	٥,٠	٤,٢	اقتصادات أخرى متقدمة <sup>١</sup>
٠,٩-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٥	٠,٦	١,٣	١,٤	١,٢	١,٣	<b>السوق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>
٢,٢	١,٣	٠,٩	٠,٠	٢,٨	٢,١	٠,٦	٢,٤	٤,٠	٣,٢	٢,٥	<b>المجموعات الإقليمية</b>
٤,٠	٣,٢	٢,٨	٢,٠	٥,٠	٢,٨	١,٥	٣,٢	٤,٧	٤,١	٣,٨	كومونولث الدول المستقلة <sup>٢</sup>
٢,٢-	٤,٠-	٤,٦-	٥,٦-	٣,٠-	٠,١-	٢,٣-	٠,٦-	١,٧	٠,٢	١,٨-	روسيا
٠,٤-	٠,٧	٠,٩	١,٤	٢,٠	١,٥	٠,٧	١,٠	٠,٩	٢,٤	٣,٤	ما عدا روسيا
٠,٢	١,٢	١,٤	١,٧	٢,٧	٢,٢	١,٥	٢,٥	١,٨	٣,٩	٤,٧	آسيا الصاعدة والنامية
٢,٤-	١,٥-	١,٤-	٠,٧-	١,١-	١,٣-	١,٧-	٤,٨-	٤,٢-	٢,٨-	٢,٨-	الصين
٠,٣-	١,١	١,٦	٢,١	١,٥	١,١	٠,٣-	٠,٣	٢,٦	٢,٧	٤,٩	الهند
٢,٨-	٢,٥-	٢,٤-	١,٨-	٢,٠-	٢,٩-	٣,٦-	٤,٤-	٦,٣-	٥,٠-	٣,٤-	آسيان-٣ <sup>٥</sup>
٢,٦-	٢,٣-	٢,٠-	٢,٠-	٢,٤-	٣,١-	٢,٨-	٢,٣-	٢,٠-	١,٩-	٠,٩-	أوروبا الصاعدة والنامية
٢,٠-	١,٨-	١,٤-	١,٣-	٢,٣-	٤,٢-	٣,٠-	٣,٠-	٢,٩-	٢,٤-	١,٦-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٢,٢-	٢,٠-	١,٧-	٢,٢-	٢,٥-	١,٨-	٢,٥-	١,٣-	١,١-	٠,٥-	١,٠-	البرازيل
٠,١-	١,٦-	١,٩-	٤,١-	٣,٧-	٥,٥	٩,٧	١٢,٤	١٢,٨	٦,٢	١,٥	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان
٤,١-	٣,٦-	٣,٤-	٤,٢-	٦,١-	٢,٩-	٢,٤-	١,٨-	٠,٨-	٠,٨-	٢,٤-	وباكستان
٢,٨-	٢,٣-	٢,٩-	٣,٣-	٤,٤-	٥,٣-	٥,٩-	٥,١-	٢,٢-	١,٥-	٢,٧-	إفريقيا جنوب الصحراء
											جنوب إفريقيا
											<b>المجموعات التحليلية</b>
١,٦	٠,٤	٠,٢	١,٩-	١,٤-	٥,٠	٧,٣	٩,٧	١٠,٥	٦,٥	٣,٣	<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>
١,٢-	٠,٦-	٠,٤-	٠,٠	٠,١	٠,٦-	١,٢-	١,١-	١,٢-	٠,٢-	٠,٧	الوقود
٣,٣-	٣,٠-	٢,٧-	٢,٦-	٣,٢-	٣,٠-	٤,٥-	٣,٧-	١,٦-	٠,٧-	٠,٢-	غير الوقود
											منها: منتجات أولية
٢,٤-	٢,٠-	١,٨-	١,٦-	٢,٤-	٢,٦-	٢,٩-	٣,٣-	٣,٠-	٢,٥-	١,٨-	<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>
											اقتصادات المركز المدين الصافي
٤,٩-	٤,٣-	٤,٩-	٦,٤-	٥,٦-	٤,٣-	٦,٠-	٦,٠-	٤,٥-	٣,١-	٤,٩-	<b>اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين</b>
											اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت
											جدولة ديونها خلال ٢٠١٢-٢٠١٦
											للتذكرة
٠,٠	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٣	<b>العالم</b>
٢,١	٢,٤	٢,٤	٢,٢	٢,٢	١,٧	١,٧	١,٢	٠,٤	٠,٠	٠,١-	الاتحاد الأوروبي
٣,٣-	٢,٦-	٢,٣-	٢,٥-	٤,٢-	٢,٥-	٢,٣-	١,٩-	١,٥-	١,٢-	١,٦-	البلدان النامية منخفضة الدخل
٠,٢	١,٣-	١,٧-	٤,٤-	٤,٠-	٦,٠	١٠,٦	١٣,٥	١٣,٦	٦,٦	١,٨	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

## الجدول ألف-١٠ موجز أرصدة الحساب الجاري (تتمة)

(٪ من صادرات السلع والخدمات)

توقعات											
٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٢,١	٢,٤	٢,٧	٢,٧	٢,٤	١,٧	١,٧	٠,٢	٠,٢-	٠,١	٠,٨-	<b>الاقتصادات المتقدمة</b>
١٩,٥-	٢١,٥-	١٩,٧-	٢٠,٥-	١٩,٢-	١٥,٧-	١٥,٢-	١٩,٢-	٢٠,٩-	٢٣,٢-	٢٣,٥-	الولايات المتحدة
...	...	...	١٢,٨	١١,٧	٩,٣	٨,٦	٥,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٤-	منطقة اليورو
١٣,٧	١٦,٢	١٧,٢	١٨,١	١٨,٢	١٦,٣	١٤,٧	١٥,٣	١٣,٦	١٣,٣	١٥,٢	ألمانيا
٠,٢-	٢,٦-	٣,٦-	٣,٣-	١,٤-	٤,٢-	٢,٩-	٤,١-	٣,٤-	٣,١-	٣,٤-	فرنسا
٢,١	٧,٣	٨,٩	٨,٥	٤,٨	٦,٤	٣,٣	١,٣-	١١,١-	١٣,٥-	٨,٤-	إيطاليا
٥,٢	٥,٧	٥,٤	٥,٨	٤,١	٣,٣	٤,٧	٠,٨-	١١,٠-	١٥,٣-	١٨,٩-	إسبانيا
٢٠,٢	٢١,٣	٢٠,٣	٢٣,٢	١٧,١	٤,٣	٥,٥	٦,٥	١٣,٩	٢٥,٤	٢١,٧	اليابان
٩,٠-	١١,٠-	١٢,٠-	١٥,٤-	١٥,٥-	١٦,٦-	١٤,٨-	١٢,٣-	٥,٩-	٩,٧-	١١,٢-	المملكة المتحدة
٦,٥-	٩,٠-	١٠,٦-	١٠,٧-	١٠,٨-	٧,٧-	١٠,٧-	١١,٩-	٩,١-	١٢,٤-	١٠,٤-	كندا
٨,٢	٩,٠	٩,٧	١٠,٣	١٠,٢	٩,١	٨,٧	٧,١	٧,٠	٨,٨	٧,٨	اقتصادات أخرى متقدمة <sup>١</sup>
٣,٧-	١,٨-	١,٢-	١,٢-	٠,٥-	٢,١	٢,٠	٣,٩	٤,٥	٤,٠	٤,٣	<b>السوق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>
٧,٣	٤,٣	٣,١	٠,٠	٩,٠	٦,٨	١,٩	٧,٤	١٢,١	١٠,٢	٨,٢	<b>المجموعات الإقليمية</b>
١٤,٦	١١,٩	١٠,٦	٧,٧	١٧,٥	١٠,٢	٥,٦	١٢,١	١٧,٠	١٥,٣	١٤,٧	كومنولث الدول المستقلة <sup>٢</sup>
٦,١-	١٠,١-	١١,٦-	١٤,٨-	٨,٢-	٠,٢-	٥,٣-	١,١-	٣,٢	٠,٥	٤,١-	روسيا
١,٩-	٣,٠	٣,٩	٦,١	٨,٢	٥,٧	٢,٦	٣,٣	٢,٩	٨,٣	١٢,٥	ما عدا روسيا
١,٠	٦,٢	٦,٩	٨,٩	١٢,٩	٩,٦	٦,٣	٩,٩	٦,٨	١٤,٨	١٩,٥	آسيا الصاعدة والنامية
١٢,١-	٧,٥-	٦,٨-	٣,٤-	٥,٣-	٥,٦-	٦,٩-	١٩,٤-	١٦,٨-	١٢,٦-	١٣,٨-	الصين
٠,٩-	٢,٦	٣,٧	٥,٠	٣,٤	٢,٣	٠,٤-	٠,٧	٠,٥	٦,١	١٠,٩	الهند
٦,٢-	٦,٠-	٥,٧-	٤,٥-	٥,١-	٧,٥-	٩,٧-	١١,٩-	١٧,٣-	١٤,٨-	١٠,٣-	آسيان-٣ <sup>٣</sup>
١٢,٣-	١١,١-	٩,٥-	٩,٥-	١٦,١-	١٤,٩-	١٣,١-	١٠,٧-	٩,٢-	٩,٧-	٤,٣-	أوروبا الصاعدة والنامية
١٨,٥-	١٦,٢-	١٢,٢-	١٠,٨-	٢٦,٥-	٣٩,٥-	٢٦,٨-	٢٦,٤-	٢٦,٣-	٣٢,٧-	١٤,٦-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٥,٦-	٥,٥-	٤,٥-	٥,٨-	٧,١-	٥,٥-	٧,٨-	٤,١-	٣,٦-	١,٨-	٣,٥-	البرازيل
٠,٣-	٤,٨-	٥,٢-	١١,٥-	٩,٤-	١٣,٦	٢٠,٨	٢٤,٣	٢٧,٠	١٣,٦	٢,٩	المكسيك
١٩,١-	١٦,٥-	١٤,٩-	١٨,٨-	٢٦,٦-	١٤,٧-	٨,٠-	٥,٧-	٢,٤-	٢,٦-	٨,٦-	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
١٤,٠-	١٢,١-	١٠,٢-	١٠,٨-	١٤,٥-	١٧,٠-	١٩,٠-	١٧,٣-	٧,٣-	٥,٢-	٩,٨-	إفريقيا جنوب الصحراء جنوب إفريقيا
٤,٩	٠,٨	٠,٦	٥,٥-	٣,٦-	١٣,٦	١٨,٣	٢٢,٥	٢٥,٢	١٦,٥	٨,٧	<b>المجموعات التحليلية</b>
٥,٧-	٢,٥-	١,٦-	٠,٢-	٠,٣	٢,٢-	٤,٦-	٤,٠-	٤,١-	٠,٦-	٢,٨	<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>
١٦,٦-	١٤,٢-	١٣,٠-	١١,٧-	١٤,٨-	١٢,١-	١٨,١-	١٤,٣-	٥,٨-	٢,٥-	٠,٨-	الوقود
٨,٨-	٧,٤-	٦,٦-	٦,٢-	٨,٩-	٩,٦-	١٠,٦-	١١,٨-	١٠,٧-	٩,٥-	٦,٩-	غير الوقود
											منها: منتجات أولية
											<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>
											اقتصادات المركز والمدین الصافي
											<b>اقتصادات المركز والمدین الصافي</b>
											<b>حسب تجربة خدمة الدين</b>
											اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١٢-٢٠١٦
											للتذكير
											<b>العالم</b>
											الاتحاد الأوروبي
											البلدان النامية منخفضة الدخل
											منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

<sup>١</sup> ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.<sup>٢</sup> تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.<sup>٣</sup> إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وتايلاند، وفيت نام.

**الجدول ألف-١١ الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري**  
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧									
٠,٧	٠,٧	٠,٨	٠,٨	٠,٧	٠,٥	٠,٥	٠,١	٠,١-	٠,٠	٠,٢-	<b>الاقتصادات المتقدمة</b>
٢,٥-	٢,٦-	٢,٤-	٢,٤-	٢,٤-	٢,١-	٢,١-	٢,٦-	٢,٩-	٢,٩-	٢,٦-	الولايات المتحدة
٢,٦	٢,٠	٢,١	٢,٥	٢,٢	٢,٥	٢,٢	١,٤	٠,٠	٠,٠	٠,١-	منطقة اليورو <sup>٢</sup>
٦,٩	٧,٧	٨,١	٨,٣	٨,٥	٧,٤	٦,٧	٧,٠	٦,١	٥,٦	٥,٧	ألمانيا
٠,١-	٠,٨-	١,١-	١,٠-	٠,٤-	١,٣-	٠,٩-	١,٢-	١,٠-	٠,٨-	٠,٨-	فرنسا
٠,٧	٢,٣	٢,٧	٢,٦	١,٤	١,٩	١,٠	٠,٤-	٣,٠-	٣,٤-	١,٩-	إيطاليا
٢,٠	٢,٠	١,٩	١,٩	١,٤	١,١	١,٥	٠,٢-	٣,٢-	٣,٩-	٤,٣-	إسبانيا
٩,٣	١٠,٠	١٠,٠	٨,٥	٨,٦	٨,٩	٩,٩	١٠,٨	٩,١	٧,٤	٥,٨	هولندا
٠,٨	٠,٠	٠,٣-	٠,٤-	٠,٤	٠,٧-	٠,٣-	٠,١-	١,١-	١,٨	١,١-	بلجيكا
٢,٢	٢,٢	٢,١	١,٧	١,٩	٢,٤	٢,٠	١,٥	١,٦	٢,٩	٢,٦	النمسا
٠,٠	٠,١-	٠,٢-	٠,٦-	٠,١	١,٦-	٢,٠-	٣,٨-	١٠,٠-	١١,٤-	١٢,٣-	اليونان
١,٤-	٠,٣	٠,٤	٠,٧	٠,١	٠,١	١,٦	١,٨-	٦,٠-	١٠,١-	١٠,٤-	البرتغال
٤,٠	٣,٥	٣,٤	٣,٣	١٠,٩	١,٦	٢,١	٢,٦-	١,٦-	١,٢-	٤,٧-	أيرلندا
٠,٤	٠,٤	٠,٤	١,١-	٠,٦-	١,٣-	١,٦-	١,٩-	١,٨-	١,٢	١,٩	فنلندا
١,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٧-	٠,٢	١,١	١,٩	٠,٩	٥,٠-	٤,٧-	٣,٤-	الجمهورية السلوفاكية
٢,٦-	١,٤-	١,٦-	٠,٩-	٢,٣-	٣,٦	١,٥	١,٢-	٣,٩-	٠,٣-	٢,١	ليتوانيا
٢,٧	٤,٩	٥,٠	٥,٢	٤,٤	٥,٨	٤,٤	٢,١	٠,٢	٠,١-	٠,٦-	سلوفينيا
٥,٥	٤,٩	٤,٧	٤,٧	٥,١	٥,٠	٥,٦	٥,٩	٦,٠	٦,٧	٧,٢	لكسمبرغ
٢,١-	١,٥-	٠,٣-	١,٥	٠,٨-	٢,٠-	٢,٧-	٣,٦-	٣,٢-	٢,٠	٧,٨	لاتفيا
٢,٠-	١,٤	١,٨	١,٩	٢,٣	١,٠	٠,١-	٢,٤-	١,٣	١,٨	٢,٥	إستونيا
٣,٧-	٢,٧-	٣,٨-	٥,٣-	٢,٩-	٤,٣-	٤,٩-	٦,٠-	٤,١-	١١,٣-	٧,٧-	قبرص
٨,٤	٨,٨	٨,٩	٧,٩	٥,٣	٩,٦	٢,٨	١,٧	٠,٢-	٤,٧-	٦,٦-	مالطة
٣,٧	٣,٨	٣,٦	٣,٨	٣,١	٠,٨	٠,٩	١,٠	٢,١	٢,٩	٢,٨	اليابان
٢,٥-	٣,٣-	٣,٦-	٤,٤-	٤,٣-	٤,٧-	٤,٤-	٣,٧-	١,٨-	٢,٧-	٣,٠-	المملكة المتحدة
٥,٣	٥,٤	٥,٦	٧,٠	٧,٧	٦,٠	٦,٢	٤,٢	١,٦	٢,٦	٣,٧	كوريا
٢,١-	٢,٩-	٣,٤-	٣,٣-	٣,٤-	٢,٤-	٣,٢-	٣,٦-	٢,٨-	٣,٦-	٢,٩-	كندا
٢,٣-	٢,٤-	١,٦-	٢,٦-	٤,٧-	٢,٩-	٣,٢-	٤,١-	٣,٠-	٣,٦-	٤,٦-	أستراليا
١٤,٦	١٣,٩	١٣,٨	١٤,٠	١٤,٥	١٢,٠	١٠,٤	٩,٥	٨,٢	٨,٩	١٠,٩	مقاطعة تايوان الصينية
٨,٦	٩,٤	٩,٩	١٠,٥	١١,٤	٨,٧	١١,٥	١٠,٤	٨,٠	١٤,٨	٧,٤	سويسرا
٣,٠	٣,٧	٣,٩	٤,٥	٤,٧	٤,٦	٥,٣	٥,٦	٥,٥	٦,٠	٦,٠	السويد
١٦,٩	١٩,٥	١٩,٦	١٩,٠	١٨,١	١٩,٧	١٦,٩	١٧,٤	٢٢,١	٢٢,٤	١٦,٨	سنغافورة
٣,٥	٣,١	٣,٠	٤,٦	٣,٣	١,٤	١,٥	١,٦	٥,٦	٧,٠	٩,٩	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
٦,١	٥,٧	٥,٥	٥,٠	٨,٧	١١,٠	١٠,٢	١٢,٤	١٢,٤	١٠,٩	١٠,٦	النرويج
١,٤-	٠,١	٠,٦	١,١	٠,٢	٠,٢	٠,٥-	١,٦-	٢,١-	٣,٦-	٢,٣-	الجمهورية التشيكية
٣,٢	٣,١	٤,١	٣,٦	٤,٨	٤,٠	٣,١	٠,٤	٢,٢	٣,٧	٣,٣	إسرائيل
٦,٢	٧,٠	٧,٣	٧,٩	٩,٢	٨,٩	٧,٨	٦,٣	٦,٦	٦,٦	٣,٥	الدانمرك
٣,٩-	٣,٨-	٣,٦-	٢,٨-	٣,٤-	٣,٢-	٣,٢-	٣,٩-	٢,٨-	٢,٣-	٢,٢-	نيوزيلندا
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	بورتوريكو
٣٧,٠	٣٤,٥	٣٣,٠	٢٧,٤	٢٥,٤	٣٤,٢	٤٠,٢	٣٩,٣	٤٠,٩	٣٩,٤	٢٨,٢	إقليم ماكاو الإداري الخاص
٥,١	٦,١	٦,٢	٧,٩	٥,٤	٤,٠	٦,٠	٤,٠-	٥,٣-	٦,٦-	٩,٦-	آيسلندا
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	سان مارينو
٠,٤-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٧-	٠,٩-	٠,٨-	٠,٧-	٠,٦-	للتذكيرة
٣,٢	٣,٥	٣,٦	٣,٥	٣,٧	٣,٠	٢,٨	٢,٢	٠,٨	٠,٥	٠,٤	منطقة اليورو <sup>٢</sup>

<sup>١</sup> تم تصحيح البيانات لأغراض إبلاغ أوجه التفاوت في المعاملات داخل كل منطقة.  
<sup>٢</sup> تم حساب البيانات على أساس حاصل أرصدة البلدان المنفردة في منطقة اليورو.

## الجدول ألف-١٢ السوق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات	توقعات										
	٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩
٢,٢	١,٣	٠,٩	٠,٠	٢,٨	٢,١	٠,٦	٢,٤	٤,٠	٣,٢	٢,٥	<b>كومنولث الدول المستقلة<sup>١</sup></b>
٤,٠	٣,٢	٢,٨	٢,٠	٥,٠	٢,٨	١,٥	٣,٢	٤,٧	٤,١	٣,٨	روسيا
٢,٢-	٤,٠-	٤,٦-	٥,٦-	٣,٠-	٠,١-	٢,٣-	٠,٦-	١,٧	٠,٢	١,٨-	ما عدا روسيا
٥,١-	٣,٢-	٣,٦-	٢,٣-	٢,٦-	٧,٦-	٧,٣-	١٠,٠-	١٠,٤-	١٣,٦-	١٦,٥-	أرمينيا
٥,٤	٢,٥	١,٩	٣,٦-	٠,٤-	١٣,٣	١٦,١	٢١,٩	٢٦,٥	٢٨,٠	٢٣,٠	أذربيجان
٢,٥-	٤,٦-	٥,٣-	٣,٦-	٢,٤-	٦,٦-	١٠,٠-	٢,٨-	٨,٢-	١٤,٥-	١٢,٥-	بيلاروس
٩,١-	١٠,٧-	١١,٩-	١٣,٣-	١٢,٠-	١٠,٧-	٥,٨-	١١,٧-	١٢,٨-	١٠,٣-	١٠,٥-	جورجيا
٠,٥	٣,٨	٥,٣-	٦,٤-	٢,٨-	٢,٨	٠,٥	٠,٥	٥,٣	٠,٩	٣,٦-	كازاخستان
٩,٧-	١٢,٠-	١١,٦-	٩,٧-	١٦,٠-	١٦,٠-	١٣,٣-	٣,٧	٢,٩-	٢,٢-	٠,٩	جمهورية قيرغيزستان
٥,٤-	٤,٠-	٤,٠-	٣,٨-	٥,٠-	٥,٣-	٥,٢-	٧,٥-	١١,٧-	١١,٧-	٨,٢-	مولدوفا
٤,٣-	٦,٢-	٦,٣-	٣,٨-	٦,٠-	٢,٨-	٧,٨-	٩,٢-	٧,٣-	٩,٦-	٣,٦-	طاجيكستان
١١,٩-	١٤,٣-	١٥,٤-	٢١,٠-	١٤,٠-	٦,٤-	٧,٣-	٠,٩-	٠,٨-	١٢,٩-	١٦,٦-	تركمانستان
٣,٠-	٣,٠-	٣,٣-	٤,١-	٠,٣-	٣,٩-	٩,٢-	٨,١-	٦,٣-	٢,٢-	١,٤-	أوكرانيا <sup>٢</sup>
٢,٥-	٠,٣	٠,٩	٠,٧	٠,٧	١,٧	٢,٩	١,٢	٥,٨	٦,٦	٢,٦	أوزبكستان
٠,٤-	٠,٧	٠,٩	١,٤	٢,٠	١,٥	٠,٧	١,٥	٠,٩	٢,٤	٣,٤	<b>آسيا الصاعدة والنامية</b>
٢,٤-	١,٣-	٠,٧-	٠,٦	١,٦	١,٢	١,٢	٠,٧	١,٠-	٠,٤	٢,٤	بنغلاديش
١٠,٠	١٦,٦-	٢٩,٤-	٢٩,١-	٢٨,٣-	٢٦,٤-	٢٥,٤-	٢١,٥-	٢٩,٨-	٢٢,٢-	٦,٣-	بوتان
١٤,١	٢,١-	٤,٨	٩,٦	١٦,٠	٣٠,٧	٢٠,٩	٢٩,٨	٣٤,٧	٣٦,٦	٣٢,٣	بروني دار السلام
٨,٠-	٨,٦-	٨,٦-	٨,٨-	٩,٣-	٩,٨-	١٣,٠-	٨,٢-	٥,٩-	٩,٣-	٩,٩-	كمبوديا
٠,٢	١,٢	١,٤	١,٧	٢,٧	٣,٢	١,٥	٣,٥	١,٨	٣,٩	٤,٧	الصين
٣,٣-	٤,٧-	٥,٠-	٥,١-	١,٥-	٧,٦-	٩,٧-	١,٤-	٥,١-	٤,٣-	٤,٠-	فيجي
٢,٤-	١,٥-	١,٤-	٠,٧-	١,١-	١,٣-	١,٧-	٤,٨-	٤,٢-	٢,٨-	٢,٨-	الهند
١,٩-	١,٨-	١,٧-	١,٨-	٢,٠-	٣,١-	٣,٢-	٢,٧-	٠,٢	٠,٧	١,٨	إندونيسيا
٢,٩-	٥,٩-	٤,٦-	١٥,٤	٢٥,٢	٢٥,١	٨,٤	٤,٥-	١٣,٥-	٢,٢-	١٣,٣-	كيريباتي
٤,٨-	١٠,٩-	٩,٦-	١٠,٦-	١٦,٥-	١٨,٣-	٢٦,٧-	٢٤,٩-	١٤,٣-	١٥,٦-	١٧,٠-	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
١,٨	٢,٢	٢,٤	٢,٤	٣,٠	٤,٤	٣,٥	٥,٢	١٠,٩	١٠,١	١٥,٠	ماليزيا
١٠,٣-	١٧,٠-	١٧,٢-	١٩,٦-	٧,٣-	٣,٢-	٤,٣-	٦,٦-	١٤,٨	٧,٣-	٩,٦-	ملديف
٠,٧-	٤,٥	٥,٩	٨,٥	١٦,٥	١,٩	٥,٣-	٠,١	٢٠,٩-	٢٠,٩-	١٠,٣-	جزر مارشال
٣,٩	٣,٠	٣,٤	٣,٢	٤,٢	١,٢	١٠,١-	١٣,٤-	١٨,٨-	١٥,٤-	١٩,٠-	ميكرونيزيا
٤,١-	٨,٧-	٤,٩-	٦,٣-	٤,٠-	١١,٥-	٢٥,٤-	٢٧,٤-	٢٦,٥-	١٣,٠-	٦,٠-	منغوليا
٦,٤-	٦,٦-	٦,٦-	٥,٩-	٥,٢-	٣,٣-	٤,٩-	٤,٠-	١,٨-	١,١-	١,٢-	ميانمار
٣,١	١,٣-	٠,٧	١,٧	٩,٥-	١٣,٥-	١٨,٨	٣٨,١	٢٦,١	٤٦,٣	٦٣,٨	ناورو
١,٩-	٠,٧-	٠,٤-	٦,٣	٥,٠	٤,٥	٣,٢	٤,٨	١,٠-	٢,٤-	٤,٢	نيبال
١٢,٣-	١٤,٤-	١٢,١-	١٠,٣-	٧,٧-	١٥,٠-	١١,٦-	١١,٣-	١١,٨-	٩,٠-	٩,٩-	بالاو
١٦,٥	١٧,٣	١٨,٦	٢٠,١	١٩,٨	٢,٩	٣١,٣-	٣٦,١-	٢٤,٠-	٢٠,٤-	٨,٣-	بابوا غينيا الجديدة
١,٠-	٠,٣-	٠,١-	٠,٢	٢,٥	٣,٨	٤,٢	٢,٨	٢,٥	٣,٦	٥,٠	الغلبين
٤,٠-	٥,٠-	٥,٧-	٦,١-	٣,٠-	٨,١-	٠,٤-	٦,٣-	٤,٣-	٧,٠-	٤,٩-	ساموا
٦,٠-	٥,٠-	٥,٠-	٣,٩-	٣,٠-	٤,٣-	٣,٤-	١,٧	٨,٣-	٣٢,٩-	٢١,٩-	جزر سليمان
٢,٠-	٢,٣-	٢,٥-	٢,٤-	٢,٤-	٢,٥-	٣,٤-	٥,٨-	٧,١-	١,٩-	٠,٤-	سري لانكا
٢,٩	٨,١	١٠,١	١١,٥	٨,١	٣,٧	١,٢-	٣,٤-	٢,٥	٣,٤	٧,٩	تايلند
١٧,٠-	١٥,٩-	٥,٦-	١٩,٣-	٧,٧	٢٧,٠	٤٢,٣	٤١,٠	٤١,٤	٤٢,٠	٤٠,٤	تيمور-ليشتي
١١,٤-	١٣,٦-	١٣,٥-	١٢,٨-	١٤,٧-	١٠,٧-	٨,٣-	١٢,٣-	١٦,٨-	١٩,٠-	١٩,٧-	تونغا
٢٧,٨-	٢٩,٠-	٢٧,٧-	٣٤,٠-	٢٧,٠-	٢٢,١-	٢٢,٣-	٣٦,٤-	٦٣,٦-	٤٢,٢-	٦,٩	توفالو
٤,٧-	١٣,٦-	١٤,٤-	٣,٧-	١٠,٥-	٠,٣-	٣,٣-	٦,٥-	٨,١-	٥,٤-	٧,٩-	فانواتو
٠,٠	١,٤	١,٣	٤,١	٠,١-	٤,٩	٤,٥	٦,٠	٠,٢	٣,٨-	٦,٥-	فييت نام
٢,٨-	٢,٥-	٢,٤-	١,٨-	٢,٠-	٢,٩-	٣,٦-	٤,٤-	٦,٣-	٥,٠-	٣,٤-	<b>أوروبا الصاعدة والنامية</b>
٦,٢-	٨,٢-	٩,٢-	٧,٦-	٨,٦-	١٠,٨-	٩,٣-	١٠,١-	١٣,٢-	١١,٣-	١٥,٩-	ألبانيا
٤,٩-	٤,٢-	٤,٣-	٤,٥-	٥,٥-	٧,٤-	٥,٣-	٨,٧-	٩,٥-	٦,١-	٦,٤-	البوسنة والهرسك
٠,٤-	١,٩	٢,٥	٤,٢	٠,١-	٠,١	١,٣	٠,٩-	٠,٣	١,٧-	٨,٣-	بلغاريا
٠,٥	٣,٠	٣,٨	٢,٦	٤,٨	٢,١	١,٠	٠,٠	٠,٧-	١,١-	٥,١-	كرواتيا
١,٤	٤,٢	٤,٨	٥,٥	٣,٤	٢,١	٣,٨	١,٨	٠,٧	٠,٣	٠,٨-	هنغاريا
١٠,٠-	١١,٣-	١١,٠-	٩,٨-	٨,٥-	٧,٠-	٣,٦-	٥,٨-	١٢,٧-	١١,٦-	٩,٢-	كوسوفو
٣,١	٢,٥	٢,٣-	٣,١-	٢,١-	٠,٥-	١,٦-	٣,٢-	٢,٥-	٢,٠-	٦,٨-	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
١٤,٠-	٢١,٢-	٢٠,٢-	١٩,٠-	١٣,٣-	١٥,٢-	١٤,٥-	١٨,٥-	١٧,٦-	٢٢,٧-	٢٧,٩-	الجبل الأسود
٢,٢-	١,٢-	١,٠-	٠,٢-	٠,٣-	٢,١-	١,٣-	٣,٧-	٥,٢-	٥,٤-	٤,١-	بولندا
٢,٩-	٢,٩-	٣,٠-	٢,٣-	١,٢-	٠,٧-	١,١-	٤,٨-	٤,٩-	٥,١-	٤,٨-	رومانيا
٣,٧-	٣,٩-	٤,٠-	٤,٠-	٤,٧-	٦,٠-	٦,١-	١١,٥-	٨,٦-	٦,٤-	٦,٢-	صربيا
٣,٨-	٤,٦-	٤,٦-	٣,٨-	٣,٧-	٤,٧-	٦,٧-	٥,٥-	٨,٩-	٥,٨-	١,٨-	تركيا



**الجدول ألف-١٢ السوق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (تابع)**  
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧									
٢,٦-	٢,٣-	٢,٠-	٢,٠-	٣,٤-	٣,١-	٢,٨-	٢,٣-	٢,٠-	١,٩-	٠,٩-	<b>أمريكا اللاتينية والكاريبي</b>
٠,١-	٠,٨-	١,٤	٠,٢	٦,٨	٢,٠	١٥,١-	١٤,٨-	١٠,٣-	١٤,٥-	١٣,٨-	أنتيغوا وبربودا
٤,٣-	٣,٧-	٣,٦-	٢,٧-	٢,٧-	١,٥-	٢,١-	٠,٤-	١,٠-	٠,٤-	٢,٢	الأرجنتين
٧,١-	١٤,٠-	١٧,٨-	١٢,٩-	١٣,٦-	٢١,٩-	١٦,٩-	١٧,١-	١٤,١-	١٠,١-	١٠,٣-	جزر البهاما
٢,٧-	٣,٠-	٣,٣-	٤,٦-	٦,٥-	٩,٩-	٨,٩-	٩,٠-	١٢,٦-	٥,٧-	٦,٦-	بربادوس
٤,٩-	٦,٦-	٨,٠-	٩,٤-	٩,٩-	٧,٥-	٤,٦-	١,٢-	١,١-	٢,٥-	٤,٩-	بليز
٤,٤-	٤,٨-	٤,٧-	٥,٧-	٥,٧-	١,٧	٢,٤	٧,٢	٠,٣	٣,٩	٤,٣	بوليفيا
٢,٠-	١,٨-	١,٤-	١,٣-	٣,٣-	٤,٢-	٣,٠-	٣,٠-	٢,٩-	٣,٤-	١,٦-	البرازيل
٣,٥-	٢,٨-	٢,٣-	١,٤-	١,٩-	١,٧-	٤,١-	٤,٠-	١,٧-	١,٤	١,٩	شيلي
٢,٩-	٣,٦-	٣,٨-	٤,٣-	٦,٤-	٥,٢-	٣,٢-	٣,١-	٢,٩-	٣,٠-	٢,٠-	كولومبيا
٤,١-	٤,٠-	٣,٩-	٣,٢-	٤,٣-	٤,٩-	٤,٨-	٥,١-	٥,٣-	٣,٢-	١,٨-	كوستاريكا
٠,٢	٧,٣-	٦,٢-	٠,٨	١,٩-	٧,٢-	٩,٨-	١٧,٣-	١٤,١-	١٥,٩-	٢٢,٧-	دومينيكا
٣,٦-	٢,٦-	١,٦-	١,٥-	٢,٠-	٣,٢-	٤,١-	٦,٤-	٧,٥-	٧,٥-	٤,٨-	الجمهورية الدومينيكية
١,٦-	١,٦-	٠,٧-	١,٤	٢,١-	٠,٥-	١,٠-	٠,٢-	٠,٥-	٣,٣-	٠,٥	إكوادور
٤,٤-	٢,١-	١,٠-	٢,٠-	٣,٦-	٤,٨-	٦,٥-	٥,٤-	٤,٨-	٢,٥-	١,٥-	السلفادور
٥,٠-	٦,٣-	٧,١-	٣,٢-	٣,٨-	٤,٤-	٢٣,٢-	٢١,١-	٢٣,٦-	٢٣,٧-	٢٤,٣-	غرينادا
٢,٥-	٠,٢-	٠,٥	١,٠	٠,٣-	٢,١-	٢,٥-	٢,٦-	٣,٤-	١,٤-	٠,٧	غواتيمالا
٣,٦	١,١-	٢,٠-	٠,٤	٥,٧-	٩,٦-	١٣,٣-	١١,٦-	١٣,٠-	٩,٦-	٩,١-	غيانا
٠,٣	٠,٩-	١,١-	٠,٩-	٣,١-	٨,٥-	٦,٦-	٥,٧-	٤,٣-	١,٥-	١,٩-	هايتي
٤,٤-	٤,٢-	٤,٠-	٣,٨	٥,٥-	٧,٠-	٩,٦-	٨,٦-	٨,٠-	٤,٣-	٣,٨-	هندوراس
٣,٠-	٣,٠-	٢,٧-	٢,٢-	٣,٢-	٧,٥-	٩,٢-	١١,١-	١٢,٢-	٨,٠-	١١,٠-	جامايكا
٢,٢-	٢,٠-	١,٧-	٢,٢-	٢,٥-	١,٨-	٢,٥-	١,٣-	١,١-	٠,٥-	١,٠-	المكسيك
١٠,٢-	٨,٤-	٨,٤-	٨,٦-	٩,٠-	٧,١-	١٠,٩-	١٠,٧-	١١,٩-	٨,٩-	٨,٥-	نيكاراغوا
٢,٨-	٣,٣-	٥,١-	٥,٧-	٧,٣-	١٣,٧-	٩,٨-	١٠,٥-	١٣,٢-	١٠,٨-	٠,٨-	بنما
٠,٥	٠,٤	١,١	١,٧	١,١-	٠,٤-	١,٧	٢,٠-	٠,٤	٠,٣-	٣,٠	باراغواي
٢,٣-	١,٦-	١,٥-	٢,٧-	٤,٨-	٤,٤-	٤,٤-	٢,٧-	١,٩-	٢,٤-	٠,٥-	بيرو
١٠,٩-	١١,١-	١٢,٨-	١١,٤-	٩,٧-	٤,٩-	١١,١-	٧,٦-	١٣,٠-	٢٠,٤-	٢٥,٢-	سانت كيتس ونيفيس
٠,٢-	٣,٦-	٠,٥-	١,٩-	٦,٨	٣,٣	٩,٨-	١٢,٢-	١٦,٩-	١٤,٧-	١٠,٨-	سانت لوسيا
١١,٣-	١٣,٦-	١٤,٧-	١٥,٨	١٤,٩-	٢٥,٧-	٣٠,٩-	٢٧,٦-	٢٩,٤-	٣٠,٦-	٢٩,٢-	سانت فنسنت وجزر غرينادين
١,١	٦,١	٩,٤	٢,٨-	١٦,٤-	٧,٩-	٣,٨-	٣,٣	٩,٨	١٤,٩	٢,٩	سورينام
٧,٠-	٨,٤-	٩,٠-	١١,٣-	٣,٩	١٥,١	٢٠,٥	١٣,١	١٦,٨	١٨,٨	٨,٦	ترينيداد وتوباغو
١,٥-	٠,٨-	٠,٤-	٠,١-	٢,١-	٤,٥-	٥,٠-	٥,١-	٢,٧-	١,٨-	١,٢-	أوروغواي
١,٦-	١,٣-	٠,٤-	١,٦-	٦,٦-	٢,٣	٢,٠	٠,٨	٤,٩	١,٩	٠,٢	فنزويلا
٠,١-	١,٦-	١,٩-	٤,١-	٣,٧-	٥,٥	٩,٧	١٢,٤	١٢,٨	٦,٢	١,٥	<b>منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا</b>
٣,٨-	١,٦	٤,٧	٧,١	٣,٠	٥,٧	٠,٣	١٠,٨	٢٦,٧	٢٩,٢	٤١,٥	<b>وأفغانستان وباكستان</b>
٦,٧-	١٠,٨-	١٣,٠-	١٦,٥-	١٦,٥-	٤,٤-	٠,٤	٥,٩	٩,٩	٧,٥	٠,٣	أفغانستان
٣,١-	٤,٢-	٤,٦-	٤,٧-	٢,٤-	٤,٦	٧,٤	٨,٤	٨,٨	٣,٠	٢,٤	البحرين
١٧,٣-	١٨,٢-	٢١,٠-	٣٠,٤-	٣١,٨-	٢٥,١-	٢٣,٣-	١٨,٨-	١٣,١-	٢,٨	٦,٦-	جيبوتي
٢,٢-	٣,٨-	٥,٩-	٦,٠-	٣,٦-	٠,٨-	٢,٢-	٣,٦-	٢,٥-	١,٩-	٣,٨-	مصر
٦,٢	٥,٩	٥,١	٤,١	٢,٤	٣,٢	٦,٧	٦,٠	١٠,٤	٤,٤	٢,٢	إيران
٠,٦-	٦,٧-	٦,٣-	٨,٧-	٦,٥-	٢,٦	١,١	٥,١	١٠,٩	١,٦	١١,٥-	العراق
٦,٢-	٨,٣-	٨,٤-	٩,٣-	٩,١-	٧,٣-	١٠,٤-	١٥,٢-	١٠,٣-	٧,١-	٥,٢-	الأردن
١,٠-	١,٤-	٠,٦-	٤,٥-	٣,٥	٣٣,٤	٣٩,٩	٤٥,٥	٤٢,٩	٣١,٨	٢٦,٧	الكويت
١٥,٦-	١٦,٨-	١٨,٠-	١٨,٦-	١٨,٧-	٢٦,٤-	٢٦,٧-	٢٤,٠-	١٥,٤-	٢٠,٣-	١١,٩-	لبنان
٠,٥-	٩,٨	١,٨	٢٢,٤-	٥٢,٦-	٧٨,٤-	٠,٠	٢٩,٩	٩,٩	٢١,١	١٨,٥	ليبيا <sup>٢</sup>
٧,٩-	٩,٦-	١٤,٢-	١٤,٩-	١٩,٧-	٢٧,٣-	٢٢,٠-	٢٤,١-	٥,٠-	٨,٢-	١٣,٤-	موريتانيا
١,٠-	٢,٩-	٤,٠-	٤,٤-	٢,١-	٥,٩-	٧,٦-	٩,٣-	٧,٦-	٤,٤-	٥,٤-	المغرب
٦,١-	١٣,٢-	١٤,٣-	١٨,٦-	١٥,٥-	٥,٨	٦,٦	١٠,١	١٣,٠	٨,٣	١,٠-	عمان
٣,٠-	٤,٩-	٤,٠-	١,٠-	١,٣-	١,١-	١,١-	٢,١-	٠,١	٢,٢-	٥,٥-	باكستان
١,٠	١,٠	٢,٣	٤,٩-	٨,٤	٢٤,٠	٣٠,٤	٣٣,٢	٣١,١	١٩,١	٦,٥	قطر
١,٦	٠,٤	٠,٦	٤,٣-	٨,٧-	٩,٨	١٨,١	٢٢,٤	٢٣,٦	١٢,٧	٤,٩	المملكة العربية السعودية
١٠,٠-	١٠,٧-	١١,١-	١٠,١-	٧,٢-	٦,٣-	٤,٨-	...	...	...	...	الصومال
١,٥-	٢,٠-	١,٩-	٥,٦-	٨,٠-	٧,١-	٨,٧-	٩,٣-	٠,٤-	٢,١-	٩,٦-	السودان <sup>٤</sup>
...	...	...	...	...	...	...	...	...	٢,٨-	٢,٩-	سوريا <sup>٥</sup>
٦,٢-	٨,٤-	٨,٧-	٩,٠-	٨,٩-	٩,١-	٨,٤-	٨,٣-	٧,٤-	٤,٨-	٢,٨-	تونس
٣,٧	٢,١	٢,١	٢,٤	٤,٧	١٣,٣	١٩,٠	١٩,٧	١٢,٦	٤,٢	٣,١	الإمارات العربية المتحدة
٣,٢-	٢,٤-	٢,٣-	٥,٦-	٥,٥-	١,٧-	٣,١-	١,٧-	٣,٠-	٣,٤-	١٠,١-	الجمهورية اليمنية

الجدول ألف-١٢ السوق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (تتمة)

% من إجمالي الناتج المحلي

توقعات	٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩
إفريقيا جنوب الصحراء	٤,١-	٣,٦-	٣,٤-	٤,٢-	٦,١-	٣,٩-	٢,٤-	١,٨-	٠,٨-	٠,٨-	٢,٤-
أنغولا	٤,١-	٤,٥-	٤,٨-	٥,١-	١٠,٠-	٣,٠-	٦,٧	١٢,٠	١٢,٦	٩,١	١٠,٠-
بنن	٦,٢-	٧,١-	٨,٧-	٧,٢-	٨,٤-	٨,٦-	٧,٤-	٧,٤-	٧,٣-	٨,٢-	٨,٣-
بوتسوانا	٣,٩	٢,٨	٤,٥	١١,٧	٧,٨	١٥,٤	٨,٩	٠,٣	٣,١	٢,٦-	٦,٣-
بوركينافاسو	٦,٧-	٧,١-	٧,٢-	٦,٨-	٨,٠-	٨,٠-	١١,٣-	٧,٠-	١,٥-	٢,٢-	٤,٧-
بوروندي	٩,٥-	١١,٨-	١٢,٤-	١٣,١-	١٧,٧-	١٨,٥-	١٩,٣-	١٨,٦-	١٤,٤-	١٢,٢-	١,٧
كابوفيردي	٥,٤-	٦,٠-	٦,١-	٣,٧-	٥,٠-	٩,١-	٤,٩-	١٢,٦-	١٦,٣-	١٢,٤-	١٤,٦-
الكاميرون	١,٧-	٣,٥-	٣,٦-	٣,٦-	٤,١-	٤,٣-	٣,٩-	٣,٦-	٣,٠-	٢,٨-	٣,٥-
جمهورية إفريقيا الوسطى	٥,١-	٦,٥-	٩,٧-	٩,١-	٩,٠-	٥,٦-	٣,٠-	٤,٦-	٧,٦-	١٠,٢-	٩,١-
تشاد	٣,١-	٢,٨-	٢,٠-	٩,٢-	١٢,٣-	٨,٩-	٩,١-	٧,٨-	٥,٨-	٨,٥-	٨,٢-
جزر القمر	١٣,١-	١١,٣-	٩,٥-	١٠,١-	٠,٤	٨,٠-	٨,٣-	٧,٣-	٤,٩-	٠,٢-	٦,٩-
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢,٠-	٢,١-	٤,٦-	٣,٤-	٣,٩-	٤,٨-	٥,٢-	٤,٦-	٥,٢-	١٠,٥-	٦,١-
جمهورية الكونغو	٥,٠-	٢,٥	١٥,٩-	٧,٠,١-	٤٢,٩-	١١,٦-	١,٧	١٧,٧	٣,٢-	٧,٨	١٤,١-
كوت ديفوار	٢,٥-	٢,٨-	٢,٩-	١,١-	٠,٦-	١,٤	١,٤-	١,٢-	١٠,٤	١,٩	٦,٦
غينيا الاستوائية	٤,٧-	٧,٤-	٨,٠-	١٠,٥-	١٧,٧-	٤,٣-	٢,٥-	١,١-	٥,٧-	٢٠,٢-	٩,٧-
إريتريا	١,٢-	٠,٣	٠,٧	٠,١-	٢,٢-	٠,٦	٠,١-	٢,٣	٠,٦	٥,٦-	٧,٦-
إثيوبيا	٦,٤-	٧,٤-	٨,٣-	٩,٩-	١١,٦-	٦,٤-	٥,٩-	٦,٩-	٢,٥-	١,٤-	٦,٧-
غابون	١,٥	٦,٧-	٩,٣-	١٠,٢-	٥,٧-	٧,٣	٧,٠	١٧,٦	٢١,٠	١٤,٩	٤,٤
غامبيا	١٢,٠-	١٢,٠-	٩,٤-	٨,٩-	١٥,٠-	١٠,٨-	١٠,٢-	٧,٩-	١٢,٣-	٠,٧-	١٢,٥-
غانا	٤,٣-	٥,٤-	٥,٨-	٦,٧-	٧,٧-	٩,٥-	١١,٩-	١١,٧-	٩,٠-	٨,٦-	٥,٥-
غينيا	١١,٨-	٢١,٤-	٢٥,٠-	٣١,٩-	١٥,٤-	١٣,٤-	١٢,٥-	٢٠,٠-	١٨,٤-	٦,٤-	٥,٧-
غينيا-بيساو	١,٢-	٠,٦-	٠,١	٠,٩	٢,٠	٠,٦	٥,٠-	٨,٤-	١,٣-	٨,٣-	٥,٨-
كينيا	٧,٣-	٧,٠-	٦,١-	٥,٢-	٦,٨-	١٠,٤-	٨,٨-	٨,٤-	٩,٢-	٥,٩-	٤,٤-
ليسوتو	١٣,٢-	٩,٤-	٨,٥-	٧,٧-	٤,٨-	٥,٢-	٥,٥-	٨,٢-	١٢,٩-	٨,٤-	١,٥
ليبيريا	٢٢,٤-	٣١,٣-	٢٦,٧-	٢٤,٧-	٣٥,٢-	٢٦,٩-	٣٠,١-	٢١,٥-	٢٧,٤-	٣٢,٠-	٢٣,٢-
مدغشقر	٤,٠-	٥,٣-	٤,٧-	٠,٨	١,٩-	٠,٣-	٥,٩-	٦,٩-	٦,٩-	٩,٧-	٢١,١-
ملاوي	٧,٤-	٨,١-	٩,١-	١٣,٥-	٩,٥-	٨,٤-	٨,٤-	٩,٣-	٨,٦-	٨,٦-	١٠,٢-
مالي	٥,٧-	٥,٦-	٧,٠-	٧,١-	٥,٣-	٤,٧-	٢,٩-	٢,٢-	٥,١-	١٠,٧-	١٠,٨-
موريشيوس	٠,٣-	٦,٢-	٥,٨-	٤,٤-	٤,٩-	٥,٧-	٦,٣-	٧,٣-	١٣,٨-	١٠,٣-	٧,٤-
موزامبيق	١١٤,١-	٤٥,٨-	٢٥,٦-	٣٨,٢-	٤٠,٣-	٣٨,٢-	٤٢,٩-	٤٤,٧-	٢٥,٣-	١٦,١-	١٠,٩-
ناميبيا	٦,٠-	٦,٦-	٧,٣-	١٤,٠-	١٢,٦-	١٠,٨-	٤,٠-	٥,٧-	٣,٠-	٣,٥-	١,٥-
النيجر	١٤,١-	١٨,٣-	١٨,٦-	١٥,٥-	١٨,٠-	١٥,٤-	١٥,٠-	١٤,٧-	٢٢,٣-	١٩,٨-	٢٤,٤-
نيجيريا	٠,٧	١,٠	١,٩	٠,٧	٣,٢-	٠,٢	٣,٧	٣,٨	٢,٦	٣,٦	٤,٧
رواندا	٨,٠-	١١,٣-	١٠,٢-	١٤,٤-	١٣,٤-	١١,٨-	٨,٧-	١١,٢-	٧,٤-	٧,٢-	٧,٠-
سان تومي وبرينسيبي	٧,٨-	٩,٩-	١٠,٢-	٦,٢-	١٣,٠-	٢١,٩-	١٣,٨-	٢١,٩-	٢٢,٩-	٢٢,٩-	٢٤,٧-
السنغال	٥,٧-	٥,٢-	٥,١-	٥,٣-	٧,٥-	٩,٠-	١٠,٥-	١٠,٩-	٨,٠-	٤,٤-	٦,٧-
سيشيل	١٤,٤-	١٤,٦-	١٥,٦-	١٨,٤-	١٨,٦-	٢٣,١-	١١,٩-	٢١,١-	٢٣,٠-	١٩,٤-	١٤,٨-
سيراليون	١٥,١-	١٨,٥-	٢١,١-	١٩,٧-	١٧,٤-	١٨,٢-	١٧,٥-	٣١,٨-	٦٥,٠-	٢٢,٧-	١٣,٣-
جنوب إفريقيا	٣,٨-	٣,٣-	٢,٩-	٣,٣-	٤,٤-	٥,٣-	٥,٩-	٥,١-	٢,٢-	١,٥-	٢,٧-
جنوب السودان	٤,٥-	١٢,٧-	١,٧	٤,٧	٧,٢-	١,٦-	٣,٩-	١٥,٩-	١٨,٢	...	...
سوازيلند	١,٣	٠,٢	١,١-	٠,٧	١٠,٨	٣,٤	٥,٣	٣,٣	٦,٩-	٨,٦-	١١,٢-
تنزانيا	٦,٧-	٦,٥-	٥,٦-	٥,٦-	٨,٥-	١٠,١-	١٠,٦-	١١,٦-	١٠,٨-	٧,٧-	٧,٦-
توغو	٤,٣-	٧,٣-	٨,٣-	٩,٧-	١١,١-	٩,٩-	١٣,٢-	٧,٥-	٨,٠-	٦,٣-	٥,٦-
أوغندا	٣,٦-	٧,٢-	٥,٦-	٤,٣-	٧,١-	٨,٥-	٧,٠-	٦,٨-	١٠,٠-	٨,٠-	٥,٧-
زامبيا	٠,٤-	٢,٨-	٣,٦-	٤,٤-	٣,٩-	٢,١	٠,٦-	٥,٤	٤,٧	٧,٥	٦,٠
زيمبابوي <sup>٦</sup>	١,٩-	٠,٨-	٣,٦-	٤,١-	٩,٣-	١٥,١-	١٥,٦-	١٢,٩-	٢٠,١-	١٢,٥-	١٣,٧-

<sup>١</sup> تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

<sup>٢</sup> تستبعد كرميا وسيفاستوبول من بيانات عام ٢٠١٤ وما بعده.

<sup>٣</sup> راجع الملحوظات القطرية بشأن ليبيا تحت قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

<sup>٤</sup> يستبعد جنوب السودان من بيانات عام ٢٠١١ بعد ٩ يوليو. أما بيانات ٢٠١٢ والأعوام التالية فتتعلق بالسودان الحالي.

<sup>٥</sup> تستبعد بيانات سوريا لعام ٢٠١١ والأعوام التالية، نظرا لأجواء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.

<sup>٦</sup> توقف تداول دولار زيمبابوي في مطلع عام ٢٠٠٩. وتستند البيانات إلى تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي لتطورات الأسعار وسعر الصرف بالدولار الأمريكي. وقد تختلف تقديرات خبراء الصندوق لقيمة الدولار الأمريكي عن تقديرات السلطات.

**الجدول ألف-١٣ موجز أرصدة الحساب المالي**  
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات										
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>										
٣٦٧,٢	٣٨٩,٠	٤٧٠,٥	٤٤٠,٨	٣٨٠,٥	٢٣٥,٨	١٢٢,٣-	٢١٠,١-	٩٦,٧-	١٢,٨	رصيد الحساب المالي
١٥٢,٧	٢٠٤,٧	١٨٠,٧-	٧٤,٤	١٦٧,٣	١٦٥,٩	١١٢,٤	٣٥٨,٧	٣٤١,٠	٣٠٣,٦	الاستثمار المباشر، صاف
١٧٩,٦	٢٧٢,٠	٤٢٨,٩	٢٠,٠-	١٥٢,٢-	٣٦٠,٨-	٢٠١,٨-	٩٠٠,٧-	٧٤٥,٢-	٣٧٦,٤-	استثمارات الحافظة، صاف
٢٦,٤	١٧,١	٦٧,٥	٢٤,٢-	٣٤,٥-	٣٣,٥	٩٢,٢-	٠,٧	١١٨,٢-	٩٤,١-	المشتقات المالية، صاف
٦٢,٦-	٢٣٥,٩-	٥٥,٧	١٨٣,٥	٢٦٣,٩	٢٤٥,١	٢١٥,١-	٤٤,٨-	٦٣,٩	٢٨٧,٢-	استثمارات أخرى، صاف
٧٢,٩	١٢٨,٩	٩٧,٨	٢٢٦,٦	١٣٤,٩	١٥٣,١	٢٧٣,٢	٣٤٩,٨	٣٥٢,٩	٤٦٩,٦	التغير في الاحتياطيات
<b>الولايات المتحدة</b>										
٥٢٨,٧-	٤٦٠,٦-	٣٧٧,٧-	٣٣٢,٢-	٣٢٦,٨-	٤٠٤,٠-	٤٤٨,٩-	٥٢٥,٦-	٤٤٦,٤-	٢٣٩,٤-	رصيد الحساب المالي
١٠٩,٦-	١٧,٢-	١٦٧,٨-	١٩٥,٠-	١٠١,٢	١٠٤,٧	١٢٦,٩	١٧٣,١	٨٥,٨	١٥١,٥	الاستثمار المباشر، صاف
٤٢١,٥-	٣١٩,٦-	١٩٦,٧-	٥٣,٦-	١٢٠,٨-	٣٠,٧-	٤٩٨,٣-	٢٢٦,٣-	٦٢٠,٨-	١٨,٥	استثمارات الحافظة، صاف
٢٣,٨-	١٦,٢-	١٥,٨	٢٥,٢-	٥٤,٣-	٢,٢	٧,١	٣٥,٠-	١٤,١-	٤٤,٨-	المشتقات المالية، صاف
٢٦,٢	١٠٧,٤-	٣١,٠-	٥٣,٠-	٢٤٩,٤-	٤٧٧,١-	٨٩,٠-	٤٥٣,٤-	١٠٠,٩	٤١٦,٩-	استثمارات أخرى، صاف
٠,٠	٠,٢-	٢,١	٦,٣-	٣,٦-	٣,١-	٤,٥	١٥,٩	١,٨	٥٢,٣	التغير في الاحتياطيات
<b>منطقة اليورو</b>										
...	...	٣٩٦,٤	٣٣٢,٤	٣٣٦,٢	٤٣٧,٣	١٧٩,٣	٦٦,٠-	٢٠,١-	٣١,٦	رصيد الحساب المالي
...	...	١٩٩,٩	٢٦٣,١	٨١,٣	٣٦,٨	٥٨,٢	١٣٠,٣	٨٤,٣	٤١,٦	الاستثمار المباشر، صاف
...	...	٥٢٦,٤	١٣٥,٥	٤٣,٧	١٦٩,٦-	١٧٧,٣-	٣٤٩,٦-	٦٦,٨-	٣٤٧,٠-	استثمارات الحافظة، صاف
...	...	٢٥,٠	١٠٠,٣	٦٠,٨	٤٢,١	٣٨,٩	٥,٥	٤,٤-	١٥,٧	المشتقات المالية، صاف
...	...	٣٧٢,٠-	١٧٨,٢-	١٤٤,٦	٥٢١,٨	٢٤٠,٦	١٣٣,٥	٤٦,٩-	٢٦٢,٩	استثمارات أخرى، صاف
...	...	١٧,١	١١,٧	٥,٨	٦,٢	١٩,٠	١٤,٣	١٣,٧	٥٨,٤	التغير في الاحتياطيات
<b>ألمانيا</b>										
٣٠٤,٣	٢٩٦,٠	٢٦٠,٥	٢٥٩,٦	٣١٦,٣	٣٠٠,٠	١٩٤,٣	١٦٧,٧	١٢٣,٧	١٨٤,٤	رصيد الحساب المالي
٥٣,٨	٦٠,١	٢٣,٨	٥٩,٩	٩٦,٦	٢٦,٠	٣٣,٦	١٠,٣	٦٠,٦	٤٣,٠	الاستثمار المباشر، صاف
٢٥١,٠	٢٢٤,٤	٢٣٠,٤	٢١٧,٩	١٧٥,٠	٢٠٩,٦	٦٦,٨	٥١,٤-	١٥٤,١	١١٩,٢	استثمارات الحافظة، صاف
٣٨,٥	٣٨,٠	٣٦,١	٢٩,٢	٤٢,٣	٣١,٨	٣٠,٩	٣٩,٨	١٧,٦	٧,٥-	المشتقات المالية، صاف
٣٩,٠-	٢٦,٥-	٣١,٧-	٤٥,٠-	٥,٦	٣١,٤	٦١,١	١٦٥,١	١١٠,٧-	١٧,٤	استثمارات أخرى، صاف
٠,٠	٠,٠	١,٩	٢,٤-	٣,٣-	١,٢	١,٧	٣,٩	٢,١	١٢,٤	التغير في الاحتياطيات
<b>فرنسا</b>										
١٩,٣-	٢٦,٩-	٢٢,٧-	١٣,٥-	١٠,٣-	١٩,٢-	٤٨,٠-	٧٤,٦-	٣٤,٢-	٣٠,٧-	رصيد الحساب المالي
١٠,١	٥,٦	١,٤	٢,٦-	٤٧,٢	١٣,٩-	١٩,٤	١٩,٨	٣٤,٣	٧٠,٣	الاستثمار المباشر، صاف
٣١,١	٢٩,٦	٤٠,٧	٥١,٥	٢٣,٨-	٧٩,٣-	٥٠,٦-	٣٣٣,٧-	١٥٥,٠-	٣٢٨,٧-	استثمارات الحافظة، صاف
٢٤,٣	١٩,٣	١٥,١	١٢,٠	٣١,٨-	٢٢,٣-	١٨,٤-	١٩,٤-	٣٤,٨-	٢٣,٦	المشتقات المالية، صاف
٨٧,٣-	٨٣,٧-	٨٢,١-	٨٢,٤-	٢,٩-	٩٨,٢	٣,٦-	٢٤٠,٣	١٠٥,١	٢١٢,٠	استثمارات أخرى، صاف
٢,٥	٢,٣	٢,٢	٨,٠	١,٠	١,٩-	٥,٢	٧,٧-	٧,٧	٥,٥-	التغير في الاحتياطيات
<b>إيطاليا</b>										
٤٧,٥	٥٠,٩	٧٠,٧	٣٠,٤	٥٨,٢	١٦,٩	١٣,١-	٨٩,٦-	١١١,٢-	٥١,٨-	رصيد الحساب المالي
١٠,٦	٣,١	٦,٢-	٣,٠	٣,١	٠,٩	٦,٨	١٧,٢	٢١,٣	٠,٢-	الاستثمار المباشر، صاف
٤٠,٧	٤٢,٩	١٧٠,٣	٩٩,٣	٤,٧-	١٧,٥-	٣١,٣-	١٥,٩	٥٨,٤	٥٣,١-	استثمارات الحافظة، صاف
٢,٥	٣,٤	٣,٥	٣,٧	٤,٨-	٤,٠	٧,٥	١٠,١-	٦,٦	٦,٩-	المشتقات المالية، صاف
٦,٣-	١,٤	٩٥,٧-	٧٦,٢-	٦٥,٩	٢٧,٥	٢,١	١١٣,٩-	١٩٨,٩-	٠,٤-	استثمارات أخرى، صاف
٠,٠	٠,٠	١,٣-	٠,٦	١,٣-	٢,٠	١,٩	١,٣	١,٤	٨,٨	التغير في الاحتياطيات

الجدول ألف-١٣ موجز أرصدة الحساب المالي (تابع)  
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات										
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
<b>إسبانيا</b>										
٣٤,٤	٢٩,٩	٢٩,٦	٢٤,٨	١٤,٠	٤١,٦	٠,٥	٤٣,٤-	٥٨,٩-	٧٢,٨-	رصيد الحساب المالي
٢٥,٣	٢٤,١	٢٣,٥	٣٢,٦	١٠,٧	٢٤,٦-	٢٧,٢-	١٢,٨	١,٩-	٢,٧	الاستثمار المباشر، صاف
١٥,٧-	١٧,٢-	٥٢,٣	١١,٢	١٣,٥-	٨٣,٦-	٥٣,٧	٤٣,١	٤٦,٦-	٦٩,٦-	استثمارات الحافظة، صاف
٠,٠	٠,٠	٣,٢-	١,٤-	٠,٢	١,٤	١٠,٧-	٢,٩	١١,٤-	٨,٤	المشتقات المالية، صاف
٢٤,٨	٢٣,٠	٥٢,١-	٢٣,٣-	١١,٦	١٤٧,٨	١٨,٢-	١١٦,٢-	٠,٠	٢٠,٤-	استثمارات أخرى، صاف
٠,٠	٠,٠	٩,١	٥,٦	٥,١	٠,٧	٢,٨	١٣,٩	١,١	٦,٠	التغير في الاحتياطيات
<b>اليابان</b>										
١٨٧,٧	١٧١,٦	٢٦٦,٧	١٧٨,٦	٥٨,٩	٤٣,٣-	٥٣,٩	١٥٨,٤	٢٤٧,٣	١٦٨,٨	رصيد الحساب المالي
١٢٦,٠	١٢١,٧	١٣٤,٦	١٣١,٠	١١٨,٦	١٤٤,٧	١١٧,٥	١١٧,٨	٧٢,٥	٦١,٢	الاستثمار المباشر، صاف
١٩١,٠	١٩٨,٠	٢٨٢,٢	١٣١,٥	٤٢,٢-	٢٨٠,٦-	٢٨,٨	١٦٢,٩-	١٤٧,٩	٢١١,٧	استثمارات الحافظة، صاف
٨,٥-	٨,٢-	١٦,٧-	١٧,٧	٣٤,٠	٥٨,١	٦,٧	١٧,١-	١١,٩-	١٠,٥-	المشتقات المالية، صاف
١٣١,٢-	١٤٩,٩-	١٢٧,٧-	١٠٦,٧-	٦٠,١-	٣٤,٨	٦١,١-	٤٣,٤	٥,٥-	١٢٠,٩-	استثمارات أخرى، صاف
١٠,٥	١٠,٠	٥,٧-	٥,١	٨,٥	٣٨,٧	٣٧,٩-	١٧٧,٣	٤٤,٣	٢٧,٢	التغير في الاحتياطيات
<b>المملكة المتحدة</b>										
٨٨,٤-	٩٢,٩-	١٤٧,٣-	١٠٢,٧-	١٢٩,٥-	١٢٢,٩-	٨٣,٧-	٣٧,٦-	٤٦,٨-	٤٥,٤-	رصيد الحساب المالي
٠,٠	٥,١	٣٦٧,٥-	١١٥,٢-	١٩٣,٤-	١١,٢-	٣٤,٩-	٥٣,٤	١٠,١-	٦١,٠-	الاستثمار المباشر، صاف
٠,٠	٠,٠	٢٥٦,١-	٤١٥,٨-	٢٠٤,٤-	٨٦,٨-	٣٣٨,٣	١١,٤	٢١,٣	٤٨,٥-	استثمارات الحافظة، صاف
٠,٢-	٨,٠-	٣٥,٩	٤٨,٦-	١,٠-	١٨,١	٥٨,٦-	٤,٨	٣٩,٤-	٤٥,٥-	المشتقات المالية، صاف
١٠٠,٩-	١٠٢,١-	٣٣١,٥	٤٤٤,٧	٢٥٧,٥	٥٠,٧-	٣٤٠,٦-	١١٥,١-	٢٨,٠-	١٠٠,٦	استثمارات أخرى، صاف
١٢,٦	١٢,١	٨,٨	٣٢,٢	١١,٧	٧,٨	١٢,١	٧,٩	٩,٤	٩,٠	التغير في الاحتياطيات
<b>كندا</b>										
٥١,٢-	٥٥,٦-	٤٧,٨-	٥٣,٤-	٤٣,٥-	٥٦,٩-	٦٢,٧-	٤٩,٤-	٥٨,٣-	٤١,٦-	رصيد الحساب المالي
١١,٥	١٠,٥	٣٥,٣	٢٥,٥	١,٤	١٢,٠-	١٢,٨	١٢,٥	٦,٣	١٦,٩	الاستثمار المباشر، صاف
٥٣,٣-	٤٧,٣-	١١٤,٦-	٣٥,٨-	٢٦,٢-	٢٧,١-	٦٣,٨-	١٠٤,٣-	١٠٩,٩-	٩١,٠-	استثمارات الحافظة، صاف
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المشتقات المالية، صاف
٩,٣-	١٨,٧-	٢٥,٩	٥١,٦-	٢٤,٠-	٢٢,٥-	١٣,٤-	٣٤,٣	٤١,٤	٢٢,٣	استثمارات أخرى، صاف
٠,٠	٠,٠	٥,٦	٨,٥	٥,٣	٤,٧	١,٧	٨,١	٣,٩	١٠,٢	التغير في الاحتياطيات
<b>اقتصادات أخرى متقدمة<sup>١</sup></b>										
٣٥٧,٠	٣٦٤,٠	٣٤٥,١	٣٧١,٢	٣٦٨,٨	٣٧٢,٤	٢٤٨,٥	٢٨٧,٥	٢٨٦,٥	١٤٩,٩	رصيد الحساب المالي
٨٢,٥-	٩١,٨-	٥٥,٤-	٨٥,٥-	٩,٨-	٢٥,٥	٣٥,١-	٦,٧-	٩٣,٩	٢١,٩	الاستثمار المباشر، صاف
٢٣٩,١	٢٣٥,٩	٢٤٦,٤	٣١٨,٣	١٨٥,٤	١٣٠,٩	١٣٨,٨	٣٨,٩	٥١,٤-	١٠٨,٠-	استثمارات الحافظة، صاف
١٤,٠-	١٤,٥-	٠,٢-	١٧,٤-	٢١,٩-	٢٨,٧-	٢٨,٨-	٤١,١	١٧,٩-	١٧,٧	المشتقات المالية، صاف
١٧٠,١	١٢٨,٧	٨٣,٧	٢١,٧-	١٠٨,١	١٤٤,٢	١٠١,٨-	٨٩,٣	١٧,٣-	١١٤,٠-	استثمارات أخرى، صاف
٤٦,١	١٠٣,٥	٦٩,٧	١٧٥,٩	١٠٦,٣	١٠١,٣	٢٧٤,٧	١٢٥,١	٢٧٩,٣	٣٣٢,٥	التغير في الاحتياطيات
<b>السوق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>										
١٣٧,٥-	١٢٨,٦-	٤١٩,٩-	٢٦٦,٩-	١٨,٩	٢٤,١	١١٨,٧	٢٤٠,٤	١٣٥,٧	٦٦,٤	رصيد الحساب المالي
١٨٩,٨-	٢١٧,٥-	٢٧٢,٦-	٣٤١,٠-	٤١٢,٠-	٤٨٢,٨-	٤٨٤,٣-	٥٣١,٦-	٤٥٢,٧-	٣٢٦,٤-	الاستثمار المباشر، صاف
١٩,٠-	٧١,٠-	١٠,٠-	١١٢,٣	١١٥,٤-	١٦٠,١-	٢٤١,٠-	١٤٩,٩-	٢٢٤,٤-	٨٥,٩-	استثمارات الحافظة، صاف
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المشتقات المالية، صاف
٤٤,٣	٢٨٣,٦	٣٥٢,٠	٤٧٢,٥	٤٠٩,٤	٧٩,٨	٤١١,٧	١٦٩,٢	٢٣,٨-	٤٤,٣-	استثمارات أخرى، صاف
٢٩,١	١١٢,٠-	٤٧٩,٦-	٥١٥,٨-	١٢٨,٤	٥٨٩,٥	٤٣١,٠	٧٤٨,٠	٨٣٥,٦	٥٢٤,٤	التغير في الاحتياطيات

الجدول ألف-١٣ موجز أرصدة الحساب المالي (تابع)

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات										
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
<b>المجموعات الإقليمية</b>										
<b>كومنولث الدول المستقلة<sup>٢</sup></b>										
٣٠,١	٢٢,٢	٠,٦	٥٤,٢	١٢,٠	٨,٤-	٥٠,١	١٠٠,٧	٧٥,٥	٢٨,٧	رصيد الحساب المالي
٤٤,٠-	٩,٦-	٣٦,٠-	٠,٥	١٩,٢	٣,٧-	٢٧,٦-	١٥,٢-	٨,٥-	١٥,٥-	الاستثمار المباشر، صاف
١,٩-	٥,٨-	٢,١-	١٢,٠	٢٨,٨	٠,٢-	٣,٥	١٧,٩	١٤,٢-	٦,١-	استثمارات الحافظة، صاف
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المشتقات المالية، صاف
٦,٢	١٢,٤	٢٨,٠	٤١,٣	٧٢,٨	١٧,٦	٤٢,٦	٦٤,٣	٣٦,٠	٣٦,٤	استثمارات أخرى، صاف
٢٩,٥	٢٤,٨	١٠,٢	٦,٩-	١١٤,١-	٢٢,٥-	٣٠,١	٣١,٩	٦٠,٥	١٠,٦	التغير في الاحتياطيات
<b>آسيا الصاعدة والنامية</b>										
١٣١,٨	١٦١,٧	٢٦,٠-	٨٦,٧	١٤٧,٦	٣٢,٩	٩,٧	٦٥,٢	١٤٨,٤	٢١٤,٢	رصيد الحساب المالي
٤٤,٣	٧,٥	٢١,٩-	١٤١,١-	٢٠٥,٢-	٢٧٣,٢-	٢٢١,٩-	٢٧٧,٣-	٢٢٥,٠-	١١٤,٦-	الاستثمار المباشر، صاف
٤١,٧	٢٧,١	٤١,٥	٨٢,٧	١٢٣,٩-	٦٤,٧-	١١٥,٦-	٥٨,٠-	٩١,٣-	٦٧,٠-	استثمارات الحافظة، صاف
١١,٣-	١٠,٨-	١٠,٢-	١,٥-	٠,٤	٢,٠-	١,٥	٠,٣-	٠,٢	...	المشتقات المالية، صاف
٥٤,٦	٢٣٤,٣	٣٤٥,٠	٤٦٢,٥	٢٨١,٠	٧٨,٤-	٢٠٧,١	٢٨,٧-	٩٧,٥-	٦٣,٢-	استثمارات أخرى، صاف
٢,٩	٩٥,٩-	٣٨٠,٣-	٣١٦,١-	١٩٥,١	٤٥٠,٧	١٣٩,٤	٤٣١,٣	٥٦٣,٠	٤٦١,٦	التغير في الاحتياطيات
<b>أوروبا الصاعدة والنامية</b>										
٣٦,٩-	٣٩,٩-	١٣,٠-	٨,٨-	٤٢,٥-	٦١,٧-	٦٥,٤-	١٠٧,١-	٨٩,١-	٥١,٤-	رصيد الحساب المالي
٣٢,٢-	٢٧,٠-	٢٨,٠-	٣٤,٠-	٣٢,٥-	٢٥,٨-	٢٧,٥-	٣٩,٨-	٢٦,٧-	٣٠,٦-	الاستثمار المباشر، صاف
١٤,١-	٣٤,٠-	٥,٠-	٢٤,٧	١٩,٣-	٤٠,٠-	٧٠,٠-	٥٣,٥-	٤٥,٨-	١٠,١-	استثمارات الحافظة، صاف
٠,١	٠,٠	٠,١	١,٧-	٠,٣	١,٤-	٢,٩-	١,٦	٠,٠	٠,٩	المشتقات المالية، صاف
٤,٦-	٩,٤	٣,٦-	١٢,٦	٩,٢	١٣,٠-	٧,٣	٣٠,١-	٥٢,٥-	٤٢,٥-	استثمارات أخرى، صاف
١٤,٠	١١,٧	٢٣,٦	١٠,٤-	٠,٢-	١٨,٥	٢٧,٨	١٤,٦	٣٥,٩	٣١,٠	التغير في الاحتياطيات
<b>أمريكا اللاتينية والكاريبي</b>										
١٢٤,٩-	١١٢,٤-	١٠٨,٤-	١٨٩,٢-	٢٠١,٨-	١٩٢,٧-	١٤٨,٩-	١٢٧,٧-	١١٩,٩-	٣٦,٠-	رصيد الحساب المالي
١٢٩,٥-	١٢٧,٦-	١٤٠,٢-	١٣٦,٦-	١٣٧,٦-	١٥٠,٢-	١٥٤,٢-	١٤٨,٠-	١١٢,٣-	٧٣,٥-	الاستثمار المباشر، صاف
٤٤,٠-	٥١,٧-	٥٠,٩-	٦٠,٠-	١١٠,٠-	١٠٣,٣-	٨٧,٦-	١١٠,٥-	٩٦,٨-	٢٦,٠-	استثمارات الحافظة، صاف
٠,٤-	٠,٥-	١,٣-	١,٥	٤,٤	١,٤	٢,٣	٥,٥	٠,٦	٢,٥-	المشتقات المالية، صاف
٣٤,٠	٥٤,٥	٦٤,٠	٣٢,٠	٢,٣	٤٧,٤	٣١,٦	١٥,٦	٢,٠-	١١,٦	استثمارات أخرى، صاف
١٥,٠	١٢,٨	١٩,٩	٢٩,٢-	٣٩,٢	١١,٩	٥٩,٠	١٠٩,٨	٩٠,٧	٥٤,٤	التغير في الاحتياطيات
<b>منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا</b>										
<b>وأفغانستان وباكستان</b>										
٨١,٨-	١٠٧,٧-	٢٠٤,٦-	١٣٠,٤-	١٨٠,٦	٣٠٨,٠	٢٨٦,٤	٣١٩,٢	١٢١,٨	٤١,٥-	رصيد الحساب المالي
٢٢,٤-	٢٠,٨-	٩,٥-	٢,٥-	٢٨,٨-	٨,٨-	٢٥,٦-	٢١,٦-	٤٨,٩-	٦٣,٦-	الاستثمار المباشر، صاف
٧,٧	٩,٣	٢٠,١	٦٧,٨	١٣١,٠	٧٠,٤	٥٧,١	٧٣,٣	٢٤,١	٣١,٧	استثمارات الحافظة، صاف
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المشتقات المالية، صاف
٤١,٦-	٣٠,٥-	٧٢,٥-	٥٦,٩-	٦٢,٠	١١٨,٠	١٠٠,٣	١٢٩,٤	٦٠,٥	١٦,١	استثمارات أخرى، صاف
٢٥,٩-	٦٦,٠-	١٤٣,١-	١٣٩,٢-	١٦,٠	١٢٨,٢	١٥٤,٧	١٣٨,١	٨٦,١	٢٥,٧-	التغير في الاحتياطيات
<b>إفريقيا جنوب الصحراء</b>										
٥٥,٨-	٥٢,٥-	٦٨,٥-	٧٩,٣-	٧٧,١-	٥٤,٠-	١٣,٢-	٩,٩-	١,٠-	٤٧,٦-	رصيد الحساب المالي
٤٦,٠-	٣٩,٩-	٣٧,٠-	٣٠,٣-	٢٧,٠-	٢١,٠-	٢٧,٤-	٢٩,٧-	٣١,٢-	٢٨,٥-	الاستثمار المباشر، صاف
٨,٣-	١٥,٩-	١٣,٧-	١٥,٠-	٢٢,١-	٢٢,٣-	٢٨,٤-	١٩,٢-	٠,٤-	٨,٥-	استثمارات الحافظة، صاف
٠,٠	٠,٠	٠,٩	٠,٤-	١,٥-	٠,٨-	١,٧-	١,٧-	٠,٢-	٠,٢-	المشتقات المالية، صاف
٤,٣-	٣,٥	٧,٩-	١٩,٠-	١٨,٠-	١١,٨-	٢٢,٨	٣١,٦	٣١,٦	٢,٧-	استثمارات أخرى، صاف
٣,٦	٠,٦	٩,٩-	١٤,٠-	٧,٧-	٢,٧	١٩,٨	٢٢,٢	٠,٥-	٧,٦-	التغير في الاحتياطيات

الجدول ألف-١٣ موجز أرصدة الحساب المالي (تتمة)

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات										
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
<b>المجموعات التحليلية</b>										
<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>										
<b>الوقود</b>										
١٠,٠-	٤٣,٨-	١٦٣,٢-	٧٩,٣-	٢٢٤,٠	٣٦٦,٧	٤٥٣,٦	٥١٦,٦	٢٥٧,٢	١٧,٣	رصيد الحساب المالي
٨,٧-	١٤,٣-	٢٦,١-	٧,٩	١٠,٦	١٣,٠	٢٥,٧-	٢١,١-	٢٥,٦-	٥٣,٧-	الاستثمار المباشر، صاف
١٥,٧	١٢,٢	١٩,٠	٨٠,١	١٦٢,٤	٧٨,١	٤٧,٢	٨٧,٠	٢٠,٣	١١,٠	استثمارات الحافظة، صاف
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المشتقات المالية، صاف
٨,٢-	٨,٦	٤,٧	١٥,٤	١٥٢,٨	١٧٥,٤	١٩٦,٠	٢٥٤,٥	١٤٦,٥	١٠٤,٩	استثمارات أخرى، صاف
٩,٠-	٥٠,٧-	١٦١,٢-	١٩٠,٠-	١٠٧,١-	٩٩,٨	٢٣٤,٧	١٩٤,٩	١١٤,٢	٤٨,١-	التغير في الاحتياطيات
<b>غير الوقود</b>										
١٢٧,٦-	٨٤,٨-	٢٥٦,٧-	١٨٧,٦-	٢٠٥,١-	٣٤٢,٧-	٣٣٥,٠-	٢٧٦,٢-	١١٩,٩-	٥١,٥	رصيد الحساب المالي
١٨١,٠-	٢٠٣,٢-	٢٤٦,٥-	٣٤٨,٩-	٤٣٢,٦-	٤٩٥,٧-	٤٥٨,٦-	٥١٠,٥-	٤٢٤,٨-	٢٧٠,١-	الاستثمار المباشر، صاف
٣٤,٧-	٨٣,٢-	٢٩,٠-	٣٢,١	٢٧٧,٨-	٢٣٨,٢-	٢٨٨,١-	٢٣٦,٩-	٢٤٤,٧-	٩٧,١-	استثمارات الحافظة، صاف
١١,٧-	١١,٣-	١٠,٥-	٢,٠-	٣,٦	٢,٧-	١,٠-	٥,٨	٠,٥	...	المشتقات المالية، صاف
٥٢,٥	٢٧٥,٠	٣٤٨,٤	٤٥٧,٢	٢٥٦,٦	٩٥,٦-	٢١٥,٧	٨٥,٣-	١٧٠,٠-	١٤٩,٣-	استثمارات أخرى، صاف
٤٨,١	٦١,٣-	٣١٨,٤-	٣٢٥,٨-	٢٣٥,٥	٤٨٩,٧	١٩٦,٢	٥٥٣,١	٧٢٠,٤	٥٧٢,٨	التغير في الاحتياطيات
<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>										
<b>اقتصادات المركز المدين الصافي</b>										
٢٦٥,٦-	٢٣٥,٨-	٢٢٥,٤-	٢٨٢,٧-	٣٧٥,٨-	٤٣٠,٥-	٤٢٧,٨-	٣٩٢,٢-	٢٨٧,٩-	١٨٧,٧-	رصيد الحساب المالي
٣١١,٦-	٢٨٧,٧-	٢٩٧,٢-	٢٨١,٨-	٢٨٩,٠-	٢٨١,٣-	٢٨٣,٠-	٢٨٣,٧-	٢٢٢,٩-	١٩٦,٣-	الاستثمار المباشر، صاف
٦١,٧-	١٠٣,٦-	٥٢,٧-	٤٠,٣-	١٩٨,٤-	١٧٩,٢-	٢٠٢,٣-	١٨٢,٨-	٢١٢,٢-	٦١,٤-	استثمارات الحافظة، صاف
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المشتقات المالية، صاف
٣٥,٨	٧٠,٣	٤١,٤	٣٨,٤	١٠,٧-	٢٨,٣-	٥١,٣-	٦٣,٥-	٨٦,٠-	٧٣,٨-	استثمارات أخرى، صاف
٨٤,٤	٩٧,١	٩٥,٥	٢,٨	١١٧,٣	٦٠,٢	١٠٩,٧	١٣٥,١	٢٣٣,٥	١٤٩,١	التغير في الاحتياطيات
<b>اقتصادات المركز المدين الصافي</b>										
<b>حسب تجربة خدمة الدين</b>										
<b>اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت</b>										
<b>جدولة ديونها خلال ٢٠١٢-٢٠١٦</b>										
٢٨,٦-	٣١,١-	٥٠,٣-	٣٩,٤-	٢٧,٧-	٤٩,٥-	٤٧,٤-	٢٥,٢-	١١,٧-	١٩,٩-	رصيد الحساب المالي
٣٦,٥-	٢٣,٢-	٢٥,٥-	٢٥,٤-	١٨,٢-	٢٥,٠-	٢٥,٨-	٢٢,٥-	٢١,٦-	٢٠,٧-	الاستثمار المباشر، صاف
٧,٢-	١٤,١-	٠,٩-	١,٧	٠,٤-	١٠,١-	١,٤-	١,٠	١١,٢-	١٤,١	استثمارات الحافظة، صاف
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المشتقات المالية، صاف
٦,٧-	٤,٣	٢١,٩-	٢٠,٩-	١,٨	١١,٧-	٠,٧-	٦,٩	٩,١	٠,١	استثمارات أخرى، صاف
١٢,٣	٢,٢	١,٥-	٥,٤	١٠,٥-	٢,١-	٢١,٤-	١٠,٢-	١٢,٢	١٣,١-	التغير في الاحتياطيات
<b>للتذكرة</b>										
<b>العالم</b>										
٢٢٩,٧	٢٦٠,٤	٥٠,٦	١٧٤,٠	٣٩٩,٤	٢٥٩,٩	٣,٧-	٣٠,٣	٣٨,٩	٧٩,١	رصيد الحساب المالي

ملحوظة: تستند التقديرات في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات للبلدان المنفردة. وتُحسب الأرقام المجمع للمجموعات القطرية المختلفة على اعتبار أنها حاصل قيم للدولار الأمريكي في البلدان المنفردة ذات الصلة. ولا تظهر المشتقات المالية لبعض مجملات المجموعة بسبب قصور البيانات. ولا تتوافر التوقعات بالنسبة لمنطقة اليورو بسبب القيود على البيانات.

<sup>١</sup> ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

<sup>٢</sup> تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

**الجدول ألف-١٤ موجز صافي الإقراض والاقتراض**  
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات								
متوسط			متوسطات								
-٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	-٢٠٠٣	٢٠٠٨-١٩٩٩	
٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٨-١٩٩٩	
٠,٧	٠,٧	٠,٨	٠,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,١	٠,٠	٠,٧-	٠,٨-	<b>الاقتصادات المتقدمة</b>
٠,٧	٠,٧	٠,٨	٠,٨	٠,٧	٠,٥	٠,٥	٠,١	٠,١-	٠,٧-	٠,٨-	صافي الإقراض والاقتراض
٢٢,٣	٢٢,٠	٢٢,٠	٢٢,٠	٢٢,٥	٢٢,٢	٢١,٦	٢١,٤	٢١,٠	٢١,٥	٢٢,٤	رصيد الحساب الجاري
٢١,٦	٢١,٣	٢١,١	٢٠,٩	٢١,٢	٢١,٢	٢٠,٩	٢١,٠	٢١,١	٢٢,٢	٢٢,٠	الادخار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	الاستثمار
											رصيد الحساب الرأسمالي
٢,٦-	٢,٦-	٢,٤-	٢,٤-	٢,٤-	٢,١-	٢,١-	٢,٦-	٢,٩-	٤,٥-	٤,٥-	<b>الولايات المتحدة</b>
٢,٦-	٢,٦-	٢,٤-	٢,٤-	٢,٤-	٢,١-	٢,١-	٢,٦-	٢,٩-	٤,٥-	٤,٥-	صافي الإقراض والاقتراض
١٧,٧	١٧,٤	١٧,٥	١٨,٠	١٩,٤	١٩,٣	١٨,٣	١٧,٧	١٥,٧	١٦,٧	١٨,٣	رصيد الحساب الجاري
٢٠,٣	٢٠,٠	١٩,٨	١٩,٧	٢٠,٤	٢٠,١	١٩,٨	١٩,٤	١٨,٥	٢١,٢	٢٢,٤	الادخار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الاستثمار
											رصيد الحساب الرأسمالي
...	...	...	٢,٤	٢,١	٢,٦	٢,٤	١,٥	٠,١	٠,١	٠,١-	<b>منطقة اليورو</b>
٢,٨	٢,٠	٢,١	٢,٥	٢,٢	٢,٥	٢,٢	١,٤	٠,٠	٠,١-	٠,٢-	صافي الإقراض والاقتراض
٢٤,٦	٢٤,٣	٢٤,٢	٢٣,٨	٢٣,٧	٢٢,٩	٢٢,٤	٢٢,٣	٢٢,٤	٢٢,٦	٢٣,١	رصيد الحساب الجاري
٢١,٣	٢٠,٨	٢٠,٦	٢٠,٣	٢٠,٠	١٩,٩	١٩,٦	٢٠,١	٢١,٥	٢٢,٣	٢٢,٨	الادخار
...	...	...	٠,٠	٠,١-	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	الاستثمار
											رصيد الحساب الرأسمالي
٧,١	٧,٧	٨,١	٨,٤	٨,٥	٧,٥	٦,٧	٧,٠	٦,١	٥,٠	٢,٧	<b>ألمانيا</b>
٧,١	٧,٧	٨,١	٨,٣	٨,٥	٧,٤	٦,٧	٧,٠	٦,١	٥,٠	٢,٧	صافي الإقراض والاقتراض
٢٧,٢	٢٧,٣	٢٧,٦	٢٧,٥	٢٧,٧	٢٧,٠	٢٦,٢	٢٦,٣	٢٧,٢	٢٤,٦	٢٣,٥	رصيد الحساب الجاري
٢٠,١	١٩,٦	١٩,٤	١٩,٢	١٩,١	١٩,٥	١٩,٥	١٩,٣	٢١,١	١٩,٦	٢٠,٩	الادخار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الاستثمار
											رصيد الحساب الرأسمالي
٠,١-	٠,٧-	١,٠-	٠,٩-	٠,٤-	١,٢-	٠,٨-	١,٢-	٠,٩-	٠,٢	١,٥	<b>فرنسا</b>
٠,٢-	٠,٨-	١,١-	١,٠-	٠,٤-	١,٣-	٠,٩-	١,٢-	١,٠-	٠,١	١,٥	صافي الإقراض والاقتراض
٢٢,٩	٢٢,٣	٢٢,١	٢٢,٠	٢٢,٣	٢١,٥	٢١,٤	٢١,٤	٢٢,٢	٢٢,٦	٢٣,٨	رصيد الحساب الجاري
٢٣,٠	٢٣,٠	٢٣,٣	٢٣,٠	٢٢,٨	٢٢,٧	٢٢,٣	٢٢,٦	٢٣,٢	٢٢,٥	٢٢,٤	الادخار
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	الاستثمار
											رصيد الحساب الرأسمالي
١,٥	٢,٣	٢,٦	٢,٤	١,٦	٢,١	٠,٩	٠,١-	٢,٩-	١,٥-	٠,٥-	<b>إيطاليا</b>
١,٤	٢,٣	٢,٧	٢,٦	١,٤	١,٩	١,٠	٠,٤-	٢,٠-	١,٦-	٠,٦-	صافي الإقراض والاقتراض
١٩,٣	١٩,٦	١٩,٦	١٩,٦	١٨,٨	١٨,٩	١٧,٩	١٧,٥	١٧,٥	١٩,٥	٢٠,٦	رصيد الحساب الجاري
١٧,٩	١٧,٣	١٦,٩	١٧,٠	١٧,٣	١٧,٠	١٧,٩	١٧,٩	٢٠,٥	٢١,١	٢١,٢	الادخار
٠,١	٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	الاستثمار
											رصيد الحساب الرأسمالي
٢,٤	٢,٤	٢,٣	٢,١	٢,٠	١,٦	٢,٢	٠,٣	٢,٨-	٦,٠-	٥,٣-	<b>إسبانيا</b>
٢,٠	٢,٠	١,٩	١,٩	١,٤	١,١	١,٥	٠,٢-	٢,٢-	٦,٦-	٦,١-	صافي الإقراض والاقتراض
٢٢,٨	٢٢,٨	٢٢,٥	٢٢,٣	٢١,٤	٢٠,٥	٢٠,٢	١٩,٨	١٨,٧	٢١,٧	٢٢,٣	رصيد الحساب الجاري
٢٠,٩	٢٠,٨	٢٠,٦	٢٠,٤	٢٠,١	١٩,٤	١٨,٧	٢٠,٠	٢١,٩	٢٨,٤	٢٨,٤	الادخار
٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٧	٠,٥	٠,٦	٠,٥	٠,٤	٠,٦	٠,٧	الاستثمار
											رصيد الحساب الرأسمالي
٣,٧	٣,٧	٣,٥	٣,٧	٣,٠	٠,٧	٠,٧	٠,٩	٢,١	٣,٥	٣,٠	<b>اليابان</b>
٣,٧	٣,٨	٣,٦	٣,٨	٣,١	٠,٨	٠,٩	١,٠	٢,١	٣,٦	٣,٢	صافي الإقراض والاقتراض
٢٧,٦	٢٧,٣	٢٧,٠	٢٧,٢	٢٧,٠	٢٤,٦	٢٤,١	٢٣,٦	٢٤,٢	٢٧,٣	٢٨,٥	رصيد الحساب الجاري
٢٣,٩	٢٣,٥	٢٣,٤	٢٣,٣	٢٣,٩	٢٣,٩	٢٣,٢	٢٢,٧	٢٢,١	٢٣,٧	٢٥,٣	الادخار
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,١-	الاستثمار
											رصيد الحساب الرأسمالي
٢,٨-	٣,٢-	٣,٦-	٤,٥-	٤,٣-	٤,٧-	٤,٤-	٣,٧-	١,٨-	٢,٣-	٢,٢-	<b>المملكة المتحدة</b>
٢,٧-	٣,٢-	٣,٦-	٤,٤-	٤,٣-	٤,٧-	٤,٤-	٣,٧-	١,٨-	٢,٣-	٢,١-	صافي الإقراض والاقتراض
١٤,٦	١٣,٦	١٣,٤	١٢,٦	١٣,٠	١٢,٧	١٢,٠	١٢,٤	١٤,١	١٤,٩	١٥,٩	رصيد الحساب الجاري
١٧,٣	١٦,٨	١٧,٠	١٧,٠	١٧,٢	١٧,٣	١٦,٤	١٦,٠	١٥,٨	١٧,٢	١٨,١	الادخار
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الاستثمار
											رصيد الحساب الرأسمالي

**الجدول ألف-١٤ موجز صافي الإقراض والاقتراض (تابع)**  
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات								
متوسط											
-٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٨-١٩٩٩	
											<b>كندا</b>
٢,٣-	٢,٩-	٣,٤-	٣,٣-	٣,٤-	٢,٤-	٣,٢-	٣,٦-	٢,٥-	٠,١	١,٤	صافي الإقراض والاقتراض
٢,٣-	٢,٩-	٣,٤-	٣,٣-	٣,٤-	٢,٤-	٣,٢-	٣,٦-	٢,٨-	٠,١	١,٤	رصيد الحساب الجاري
٢١,٢	٢٠,٥	١٩,٩	١٩,٦	٢٠,٤	٢٢,٢	٢١,٧	٢١,٣	٢١,٤	٢٢,٩	٢٣,١	الادخار
٢٣,٥	٢٣,٤	٢٣,٣	٢٢,٩	٢٣,٨	٢٤,٧	٢٤,٩	٢٤,٩	٢٤,٢	٢٢,٧	٢١,٧	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي
											<b>اقتصادات أخرى متقدمة<sup>١</sup></b>
٤,٧	٤,٩	٥,٢	٥,٦	٥,٧	٥,٢	٥,٣	٤,٢	٤,٢	٤,١	٣,٧	صافي الإقراض والاقتراض
٤,٨	٥,٠	٥,٤	٥,٧	٥,٩	٥,٤	٥,٢	٤,٢	٤,١	٤,٢	٣,٨	رصيد الحساب الجاري
٣٠,٠	٣٠,٤	٣٠,٧	٣٠,٥	٣١,١	٣٠,٧	٣٠,٥	٣٠,٤	٣٠,٧	٣٠,٢	٢٩,٨	الادخار
٢٥,٢	٢٥,٣	٢٥,٣	٢٤,٧	٢٤,٩	٢٥,٢	٢٥,٢	٢٦,١	٢٦,٢	٢٥,٨	٢٥,٨	الاستثمار
٠,١-	٠,١-	٠,٢-	٠,١-	٠,٢-	٠,١-	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,١-	رصيد الحساب الرأسمالي
											<b>السوق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>
٠,٦-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٠	٠,٦	٠,٧	١,٣	١,٥	٢,٩	٢,٤	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٧-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٥	٠,٦	١,٣	١,٤	٢,٨	٢,٤	رصيد الحساب الجاري
٣١,٤	٣١,٥	٣١,٧	٣٢,٠	٣٢,٧	٣٢,٠	٣٢,٨	٣٣,٤	٣٣,٦	٣١,٤	٢٨,٧	الادخار
٣٢,٠	٣١,٩	٣٢,٠	٣٢,٣	٣٢,٠	٣٢,٦	٣٢,٤	٣٢,٤	٣٢,٢	٢٨,٨	٣٦,٦	الاستثمار
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	رصيد الحساب الرأسمالي
											<b>المجموعات الإقليمية</b>
											<b>كومنولث الدول المستقلة<sup>٢</sup></b>
٢,٠	١,٣	٠,٩	٠,٠	٢,٨	٠,٦	٠,٦	٢,٢	٤,١	٥,٠	٦,٦	صافي الإقراض والاقتراض
٢,٠	١,٣	٠,٩	٠,٠	٢,٨	٢,١	٠,٦	٢,٤	٤,٠	٥,٣	٧,٠	رصيد الحساب الجاري
٢٦,٢	٢٦,٥	٢٥,٦	٢٦,٠	٢٦,٣	٢٥,٠	٢٤,٧	٢٧,٤	٢٨,٦	٢٦,٩	٢٧,٧	الادخار
٢٣,٨	٢٤,٩	٢٤,٣	٢٥,٥	٢٣,٢	٢٣,٨	٢٤,٠	٢٥,٠	٢٤,٥	٢١,٥	٢٠,٩	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٥-	٠,٠	٠,٢-	٠,٠	٠,٣-	٠,٤-	رصيد الحساب الرأسمالي
											<b>آسيا الصاعدة والنامية</b>
٠,١	٠,٧	١,٠	١,٤	٢,٠	١,٦	٠,٨	١,٠	٠,٩	٤,١	٣,٥	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٠	٠,٧	٠,٩	١,٤	٢,٠	١,٥	٠,٧	١,٠	٠,٩	٤,٠	٣,٤	رصيد الحساب الجاري
٣٨,٥	٣٩,٨	٤٠,٥	٤١,١	٤٢,٦	٤٣,٦	٤٣,٠	٤٣,٧	٤٣,٩	٤١,٥	٣٧,٠	الادخار
٣٨,٥	٣٩,٢	٣٩,٦	٣٩,٧	٤٠,٦	٤٢,١	٤٢,٣	٤٢,٦	٤٢,٩	٣٧,٧	٣٤,٠	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
											<b>أوروبا الصاعدة والنامية</b>
٢,١-	١,٦-	١,٧-	١,١-	٠,٧-	١,٦-	٢,٥-	٣,٤-	٥,٥-	٥,١-	٤,٦-	صافي الإقراض والاقتراض
٢,٧-	٢,٥-	٢,٤-	١,٨-	٢,٠-	٢,٩-	٣,٦-	٤,٤-	٦,٣-	٥,٥-	٤,٩-	رصيد الحساب الجاري
٢٢,٧	٢٢,٦	٢٢,٥	٢٢,٦	٢٢,٩	٢٢,١	٢١,٥	٢٠,٥	٢٠,٤	١٩,٦	١٩,٦	الادخار
٢٥,٣	٢٥,٠	٢٤,٨	٢٤,٢	٢٤,٧	٢٤,٩	٢٥,٠	٢٤,٩	٢٦,٦	٢٥,١	٢٤,٢	الاستثمار
٠,٦	٠,٩	٠,٧	٠,٦	١,٣	١,٣	١,١	٠,٩	٠,٨	٠,٤	٠,٣	رصيد الحساب الرأسمالي
											<b>أمريكا اللاتينية والكاريبي</b>
٢,٥-	٢,٣-	١,٩-	٢,٠-	٣,٣-	٣,١-	٢,٧-	٢,٣-	١,٩-	٠,٢	٠,٤-	صافي الإقراض والاقتراض
٢,٥-	٢,٣-	٢,٠-	٢,٠-	٣,٤-	٣,١-	٢,٨-	٢,٣-	٢,٠-	٠,١	٠,٥-	رصيد الحساب الجاري
١٨,٣	١٧,٥	١٧,٧	١٧,٧	١٨,٦	١٨,٠	١٩,٠	١٩,٨	٢٠,٣	٢٠,٩	١٩,٩	الادخار
٢٠,٨	١٩,٨	١٩,٧	٢٠,٠	٢٢,٥	٢١,٨	٢٢,٣	٢٢,٣	٢٢,٢	٢١,٠	٢٠,٥	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
											<b>منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا</b>
											<b>وأفغانستان وباكستان</b>
٠,٥-	١,٦-	١,٨-	٤,٠-	٣,٥-	٦,٢	٩,٩	١١,٩	١٢,٨	٨,٨	٨,٠	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٧-	١,٦-	١,٩-	٤,١-	٣,٧-	٥,٥	٩,٧	١٢,٤	١٢,٨	٩,٣	٨,٣	رصيد الحساب الجاري
٢٧,٠	٢٥,٤	٢٥,٢	٢٣,٧	٢٤,٨	٣٢,٩	٣٦,١	٣٧,٩	٣٩,٥	٣٦,٤	٣٤,٣	الادخار
٢٦,٧	٢٦,٦	٢٦,٨	٢٧,٢	٢٨,١	٢٦,٨	٢٦,٠	٢٥,٩	٢٦,٧	٢٧,٨	٢٦,٤	الاستثمار
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١-	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٢	رصيد الحساب الرأسمالي
											<b>إفريقيا جنوب الصحراء</b>
٣,٦-	٣,٢-	٣,٠-	٣,٧-	٥,٦-	٣,٤-	١,٨-	٠,٦-	٠,٣-	٢,٣	١,٩	صافي الإقراض والاقتراض
٤,٠-	٣,٦-	٣,٤-	٤,٣-	٦,١-	٣,٩-	٢,٤-	١,٨-	٠,٨-	٠,٨	٠,٧	رصيد الحساب الجاري
١٥,٨	١٥,٣	١٥,٣	١٤,٨	١٤,٢	١٧,١	١٧,٥	١٨,٢	١٨,٧	٢٠,٣	١٩,٠	الادخار
١٩,٧	١٨,٩	١٨,٧	١٨,٦	١٩,٩	٢٠,٨	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٣	١٩,٤	١٨,٤	الاستثمار
٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٢	٠,٦	١,٥	١,٢	رصيد الحساب الرأسمالي



**الجدول ألف-١٤ موجز صافي الإقراض والاقتراض (تتمة)**  
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات							
متوسط			متوسطات							
-٢٠١٩			-٢٠٠٣							
٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٨-١٩٩٩
<b>المجموعات التحليلية</b>										
<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>										
<b>الوقود</b>										
١,٣	٠,٣	٠,٣	١,٨-	١,٣-	٤,٦	٧,٣	٩,٣	١٠,٥	٩,٧	٩,٣
١,٢	٠,٤	٠,٢	١,٩-	١,٤-	٥,٠	٧,٣	٩,٧	١٠,٥	١٠,٠	٩,٧
٢٦,٢	٢٥,٤	٢٥,٤	٢٤,٤	٢٦,٠	٢٩,٨	٣١,٩	٣٤,٥	٣٥,٨	٣٣,٩	٣٣,٦
٢٤,١	٢٤,٤	٢٤,٧	٢٥,٩	٢٧,٦	٢٥,٠	٢٤,٩	٢٥,٣	٢٥,٢	٢٤,٤	٢٤,٤
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١-	٠,١-	٠,٧-	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠
<b>غير الوقود</b>										
٠,٩-	٠,٥-	٠,٣-	٠,١	٠,٢	٠,٤-	١,٠-	٠,٩-	١,٠-	١,٠	٠,٦
١,٠-	٠,٦-	٠,٤-	٠,٠	٠,١	٠,٦-	١,٢-	١,١-	١,٢-	٠,٨	٠,٤
٣٢,٢	٣٢,٦	٣٢,٩	٣٣,٣	٣٤,٠	٣٣,٨	٣٣,٠	٣٣,٢	٣٣,٠	٣٠,٧	٢٧,٤
٣٣,٣	٣٣,٢	٣٣,٣	٣٣,٤	٣٤,٠	٣٤,٣	٣٤,٢	٣٤,٢	٣٤,٠	٣٠,٠	٢٧,٢
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢
<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>										
<b>اقتصادات المركز المدين الصافي</b>										
٢,١-	١,٨-	١,٦-	١,٥-	٢,٠-	٢,٣-	٢,٦-	٣,٠-	٢,٨-	١,١-	١,١-
٢,٣-	٢,٠-	١,٨-	١,٦-	٢,٤-	٢,٦-	٢,٩-	٣,٣-	٣,٠-	١,٥-	١,٤-
٢٢,١	٢٢,٦	٢٢,٥	٢٢,٦	٢٢,٥	٢٢,٥	٢٢,٤	٢٢,٨	٢٣,٤	٢٣,١	٢١,٧
٢٥,٤	٢٤,٦	٢٤,٣	٢٤,٢	٢٤,٨	٢٥,١	٢٥,٢	٢٦,١	٢٦,٣	٢٤,٧	٢٣,٣
٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٣
<b>اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجرية خدمة الدين</b>										
<b>اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت</b>										
<b>جدولة ديونها خلال ٢٠١٢-٢٠١٦</b>										
٤,٤-	٤,٠-	٤,٦-	٦,٢-	٥,١-	٣,٨-	٥,٦-	٥,٣-	٣,٩-	١,٣-	٠,٤-
٤,٧-	٤,٣-	٤,٩-	٦,٤-	٥,٦-	٤,٣-	٦,٠-	٦,٠-	٤,٥-	١,٩-	٠,٩-
١٦,٨	١٥,٤	١٣,٩	١٢,٢	١٢,٢	١٤,٠	١٣,٣	١٤,٨	١٦,٤	٢٠,٨	٢٠,٧
٢١,٧	١٩,٩	١٩,٠	١٨,٥	١٧,٨	١٨,٢	١٩,٣	٢٠,٥	٢٠,٥	٢٢,٧	٢٢,١
٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,١	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٧	٠,٥	٠,٦	٠,٥
<b>للذكرة</b>										
<b>العالم</b>										
٠,١	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٣	٠,٠
٠,١	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٢	٠,٠
٢٦,١	٢٥,٨	٢٥,٨	٢٥,٨	٢٦,٥	٢٦,٤	٢٦,٠	٢٦,٠	٢٥,٦	٢٤,٣	٢٤,٠
٢٦,٠	٢٥,٥	٢٥,٤	٢٥,٣	٢٥,٨	٢٥,٦	٢٥,٣	٢٥,٣	٢٥,١	٢٤,١	٢٣,٩
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١

ملحوظة: تستند التقديرات في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات للبلدان المنفردة. وتُحسب الأرقام المجمعة للمجموعات القطرية المختلفة على اعتبار أنها حاصل قيم للدول الأمريكية في البلدان المنفردة ذات الصلة. ويختلف ذلك عن عمليات الحساب في عدد إبريل ٢٠٠٥ والأعداد السابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، حيث كانت الأرقام المجمعة مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المقوم بتبادل القوى الشرائية كحصة من مجموع إجمالي الناتج المحلي العالمي. وتستند تقديرات إجمالي الادخار القومي والاستثمار (أو إجمالي تكون رأس المال) من إحصاءات الحسابات القومية للبلدان المنفردة. وتستند تقديرات رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي ورصيد الحساب المالي (أو صافي الإقراض / صافي الاقتراض) من إحصاءات ميزان المدفوعات. ويمكن التعبير عن الصلات بين المعاملات المحلية والمعاملات مع باقي أنحاء العالم كمتطابقات محاسبية. الادخار (S) ناقص الاستثمار (I) يساوي رصيد الحساب الجاري (CAB) (S - I = CAB). كذلك فإن صافي الإقراض / صافي الاقتراض (NLB) هو مجموع رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي (KAB) (NLB = CAB + KAB). ولكن في الواقع العملي، لا يمكن الاحتفاظ بهذه المتطابقات كما هي. وتعتمد الاختلالات الناجمة عن القصور في البيانات المصدرية وإعداد البيانات والتباين في الأرقام المجمعة للمجموعة على مدى توافق البيانات.

١ ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

٢ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

## الجدول ألف-١٥ موجز السيناريو الأساسي العالمي في الأجل المتوسط

توقعات				متوسطات				
متوسطات				متوسطات				
-٢٠١٥								
٢٠٢٢-٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٨-٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	
								التغير السنوي %
٣,٧	٣,٥	٣,٧	٣,٦	٣,٢	٣,٤	٣,٤	٤,٢	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي
١,٧	٢,٠	٢,٠	٢,٢	١,٧	٢,٢	١,٤	٢,٥	الاقتصادات المتقدمة
٥,٠	٤,٥	٤,٩	٤,٦	٤,٣	٤,٣	٥,٠	٦,٢	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية
								للتذكير
								الناتج الممكن
١,٥	١,٤	١,٥	١,٥	١,٤	١,٤	١,٣	٢,١	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٣,٩	٣,٤	٤,٠	٤,٢	٢,٤	٢,٨	٣,١	٦,٦	حجم التجارة العالمية <sup>١</sup>
								الواردات
٣,٥	٣,٨	٣,٨	٤,٠	٢,٧	٤,٦	٢,٦	٥,٦	الاقتصادات المتقدمة
٥,٠	٢,٦	٤,٩	٤,٤	٢,٠	٠,٩-	٤,٠	٩,٩	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية
								الصادرات
٣,٤	٣,٤	٣,٦	٣,٨	٢,٢	٣,٨	٢,٨	٥,٦	الاقتصادات المتقدمة
٤,٤	٣,٤	٤,٥	٤,٨	٢,٥	١,٨	٣,٨	٨,٨	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية
								معدلات التبادل التجاري
٠,٠	٠,٦	٠,٢	٠,٤-	٠,٩	١,٩	٠,٣	٠,٥-	الاقتصادات المتقدمة
٠,٠	١,٥-	٠,٥-	٠,١	١,٢-	٤,٣-	٠,٦-	٢,٧	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية
								الأسعار العالمية بالدولار الأمريكي
١,٢	١,٣-	١,٠	١,٥	٥,٢-	٢,٣-	٠,١-	١,٧	المصنوعات
١,٤	١٥,٠-	٠,٢-	١٧,٤	١٥,٧-	٤٧,٢-	٦,٤-	٢٢,٢	النفط
٠,٥-	٣,٤-	٠,٥	٧,١	١,٨-	١٧,٥-	٠,٧-	٦,٢	السلع الأولية غير الوقود
								أسعار المستهلكين
٢,٠	١,١	١,٧	١,٧	٠,٨	٠,٣	١,٤	٢,٢	الاقتصادات المتقدمة
٤,٠	٤,٤	٤,٤	٤,٢	٤,٣	٤,٧	٥,١	٧,٦	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية
								أسعار الفائدة
١,١	٠,٣-	٠,٢	٠,٣-	٠,٣-	٠,٦-	٠,٧-	١,٥	سعر ليبور الحقيقي لستة أشهر <sup>٢</sup>
٠,٥	٠,٥	٠,٢	٠,١-	٠,٤	١,٣	٠,٨	٢,١	سعر الفائدة الحقيقي طويل الأجل في العالم <sup>٣</sup>
								أرصدة الحساب الجاري
٠,٧	٠,٨	٠,٧	٠,٨	٠,٨	٠,٧	٠,٤	٠,٨-	الاقتصادات المتقدمة
٠,٧-	٠,٣-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٥	٢,٤	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية
								مجموع الدين الخارجي
٢٧,٦	٢٩,١	٢٨,٨	٢٩,٥	٢٩,٧	٢٨,٥	٢٨,٠	٣٢,٣	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية
								خدمة الدين
٩,٥	١٠,٧	٩,٧	١٠,٢	١٠,٧	١٢,٣	٩,٩	٩,٤	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية

<sup>١</sup> تشير البيانات إلى تجارة السلع والخدمات.

<sup>٢</sup> سعر الفائدة بين بنوك لندن على الودائع بالدولار الأمريكي ناقص التغير كنسبة مئوية في مخفض إجمالي الناتج المحلي الأمريكي.

<sup>٣</sup> متوسط أسعار السندات الحكومية لعشر سنوات (أو لأقرب أجل استحقاق) مرجحاً بإجمالي الناتج المحلي لكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.



# آفاق الاقتصاد العالمي موضوعات مختارة

## أرشيف آفاق الاقتصاد العالمي

سبتمبر ٢٠٠٦	آفاق الاقتصاد العالمي: النظم المالية والدورات الاقتصادية
إبريل ٢٠٠٧	آفاق الاقتصاد العالمي: التداعيات والدورات في الاقتصاد العالمي
أكتوبر ٢٠٠٧	آفاق الاقتصاد العالمي: العولمة وعدم المساواة
إبريل ٢٠٠٨	آفاق الاقتصاد العالمي: الإسكان والدورة الاقتصادية
أكتوبر ٢٠٠٨	آفاق الاقتصاد العالمي: الضغط المالي والهبوط الاقتصادي والتعافي
إبريل ٢٠٠٩	آفاق الاقتصاد العالمي: الأزمة والتعافي
أكتوبر ٢٠٠٩	آفاق الاقتصاد العالمي: الحفاظ على التعافي
إبريل ٢٠١٠	آفاق الاقتصاد العالمي: إعادة توازن النمو
أكتوبر ٢٠١٠	آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي والمخاطر وإعادة التوازن
إبريل ٢٠١١	آفاق الاقتصاد العالمي: توترات التعافي مزدوج السرعة
سبتمبر ٢٠١١	البطالة والسلع الأولية والتدفقات الرأسمالية
إبريل ٢٠١٢	آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو وتساعد في المخاطر
أكتوبر ٢٠١٢	آفاق الاقتصاد العالمي: النمو يعود وبعض المخاطر يبقى
إبريل ٢٠١٣	آفاق الاقتصاد العالمي: التوازن مع الديون المرتفعة والنمو المتباطئ
أكتوبر ٢٠١٣	آفاق الاقتصاد العالمي: الآمال والواقع والمخاطر
إبريل ٢٠١٤	آفاق الاقتصاد العالمي: تحولات وتوترات
أكتوبر ٢٠١٤	آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي يكتسب قوة، لكنه يظل متفاوتا
إبريل ٢٠١٥	آفاق الاقتصاد العالمي: تركبات وغيوم وعدم يقين
أكتوبر ٢٠١٥	آفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن — عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل
إبريل ٢٠١٦	آفاق الاقتصاد العالمي: التكيف مع أسعار السلع الأولية المنخفضة
أكتوبر ٢٠١٦	آفاق الاقتصاد العالمي: بطء شديد لفترة بالغة الطول
إبريل ٢٠١٧	آفاق الاقتصاد العالمي: ضعف الطلب: الأعراض والعلاج
أكتوبر ٢٠١٧	آفاق الاقتصاد العالمي: هل يتزايد الزخم؟
	آفاق الاقتصاد العالمي: نحو تحقيق نمو قابل للاستمرار: تعاف في الأجل القريب وتحديات في الأجل البعيد

## أولاً: المنهجية — التجميع وإعداد النماذج والتنبؤ

أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٤-١	قياس عدم المساواة: قضايا المفاهيم والمنهجيات والقياس
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٥-٣	مؤشرات الدورة الاقتصادية الجديدة في أمريكا اللاتينية:
إبريل ٢٠٠٨، الملحق ١-١	إعادة بناء البيانات التاريخية
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ١-٣	انعكاسات التقديرات الجديدة لتعادل القوى الشرائية على قياس النمو العالمي
أكتوبر ٢٠٠٨، الملحق ١-١	قياس فجوات الناتج
إبريل ٢٠٠٩، الملحق ١-٢	تقدير وإيضاح المخاطر المحيطة بالاقتصاد العالمي
أكتوبر ٢٠١٠، الملحق ١-٢	الشكل المروحي للنمو العالمي
أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ١-٣	مؤشرات تتبع النمو
أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ١-٤	الاستدلال على الناتج الممكن من البيانات المشوشة: منظور نموذج التوقعات العالمية
إبريل ٢٠١١، الإطار ١-٢	عدم اتساق تدابير إعادة التوازن
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٣	سيناريوهات التطورات السلبية في آفاق الاقتصاد العالمي
أكتوبر ٢٠١٦، إطار السيناريو ١	الميزانيات العمومية لمالية الدولة: أهمية الأصول غير المالية وقياسها
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١-١	سيناريوهات التعريفية الجمركية
	توقعات النمو العالمي في الأجل المتوسط

## ثانياً: استقصاءات تاريخية

المنظور التاريخي للنمو والحساب الجاري	أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٦-٣
الأزمات المالية الدولية من منظور تاريخي	أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ٤-١
الحسن والسيء والقبيح: ١٠٠ عام من التعامل مع أعباء الدين العام المفرطة	أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الثالث
ما تأثير فترات الركود؟	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١-١

## ثالثاً: النمو الاقتصادي — المصادر والأنماط

الصعود الآسيوي: أنماط التنمية والنمو الاقتصادي	سبتمبر ٢٠٠٦، الفصل الثالث
النمو الممكن للنتائج والإنتاجية في اليابان	سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٣-١
تطور جودة حوكمة الشركات وأثره في آسيا	سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٣-٢
فصل القاطرة عن القطار؟ التداعيات والدورات في الاقتصاد العالمي	إبريل ٢٠٠٧، الفصل الرابع
التداعيات وتزامن الدورات الاقتصادية الدولية: من منظور أوسع	إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٤-٣
ما هي المخاطر التي تمثلها أسواق المساكن للنمو العالمي؟	أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٢-١
تغير المناخ: التأثير الاقتصادي والاستجابات على مستوى السياسات	أكتوبر ٢٠٠٧، الملحق ١-٢
النقاش الدائر حول تطبيق سعر الخصم	أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٧
الضرائب مقارنة بالكميات في ظل عدم اليقين (دراسة Weitzman, 1974)	أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٨
تجارب الاتجار في رخص إطلاق الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي	أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٩
الدورة الاقتصادية العالمية وديناميكيته المتغيرة	أكتوبر ٢٠٠٧، الفصل الخامس
الاقتصادات الرئيسية وتقلبات النمو العالمي	أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٥-١
تحسن أداء الاقتصاد الكلي — هل هو حسن حظ أم حسن سياسات	أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٥-٢
أسعار المساكن: التصحيحات والعواقب	أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ١-٢
الدورات الاقتصادية العالمية	إبريل ٢٠٠٩، الإطار ١-١
ما أوجه الشبه بين الأزمة الحالية والكساد الكبير؟	إبريل ٢٠٠٩، الإطار ٣-١
هل يمثل الانتماء عنصرًا حيويًا في تحقيق التعافي؟	إبريل ٢٠٠٩، الفصل الثالث
أدلة من البيانات على مستوى النشاط	أكتوبر ٢٠٠٩، الفصل الرابع
التحول من الركود إلى التعافي: بأي سرعة وبأي قوة؟	أكتوبر ٢٠٠٩، الفصل الرابع
ما مدى الضرر؟ ديناميكية الناتج على المدى المتوسط بعد انتهاء الأزمات المالية	أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ١-٣
هل يقترن التعافي بالبطالة؟	إبريل ٢٠١٠، الفصل الثالث
ديناميكية البطالة أثناء حالات الركود والانتعاش: قانون أوكن وما وراءه	أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ١-١
هل بطء النمو في الاقتصادات المتقدمة يعني بالضرورة بطئه	إبريل ٢٠١٢، الإطار ١-٢
في الاقتصادات الصاعدة؟	أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-٣
التعافي العالمي: ما هو الوضع الراهن؟	أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-٣
كيف يؤثر عدم اليقين على الأداء الاقتصادي؟	أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الرابع
صلابة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: هل تدوم؟	أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ٤-١
فرص العمل والنمو: لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر؟	إبريل ٢٠١٣، الفصل الثاني
انتشار تداعيات أجواء عدم اليقين التي تكتنف السياسات في الولايات المتحدة وأوروبا	تقرير خاص حول التداعيات
اقتحام الحدود: هل يمكن للبلدان منخفضة الدخل الديناميكية في الجيل الحالي أن تنجح؟	إبريل ٢٠١٣، الفصل الرابع
ما أسباب التباطؤ في بلدان «بريكس»؟	أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-٢
على إيقاع واحد؟ التداعيات والصدمات المشتركة ودور الروابط المالية والتجارية	أكتوبر ٢٠١٣، الفصل الثالث
تزامن الناتج في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان وفي	أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٣-١
بلدان القوقاز وآسيا الوسطى	أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٣-٢
تداعيات التغيرات في السياسة النقدية الأمريكية	إبريل ٢٠١٤، الإطار ٣-١
الإدخار والنمو الاقتصادي	إبريل ٢٠١٤، الفصل الرابع
في الطرف المتلقي؟ الأوضاع الخارجية والنمو في الأسواق الصاعدة قبل	إبريل ٢٠١٤، الإطار ٤-١
الأزمة المالية العالمية وأثنائها وبعدها	إبريل ٢٠١٤، الإطار ٤-١
أثر الأوضاع الخارجية على النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة	إبريل ٢٠١٤، الإطار ٤-١
على المدى المتوسط	إبريل ٢٠١٤، الإطار ٤-١
أصول مراجعات تنبؤات صندوق النقد الدولي للنمو منذ عام ٢٠١١	أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-٢

أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٢،  
تقرير خاص حول التداعيات

أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٣  
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٤  
إبريل ٢٠١٥، الفصل ٣  
إبريل ٢٠١٥، الإطار ٣-١  
إبريل ٢٠١٦، الإطار ١-٢  
إبريل ٢٠١٦، الفصل الثالث

إبريل ٢٠١٧، الفصل الثاني  
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-٢

أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-١

أهمية العوامل الأساسية المؤثرة على أسعار العائد الأمريكي لفهم التداعيات

هل الوقت الحالي مناسب لإعطاء دفعة للبنية التحتية؟ آثار الاستثمار العام على الاقتصاد الكلي  
الآثار الاقتصادية الكلية لزيادة الاستثمار العام في الاقتصادات النامية إلى أين نتجه؟ منظورات حول الناتج الممكن التقدم بقوة: تقدير الناتج القابل للاستمرار  
التطورات والآفاق الاقتصادية الكلية في البلدان النامية منخفضة الدخل: دور العوامل الخارجية هل حان الوقت لدفعة على جانب العرض؟ الآثار الاقتصادية الكلية لإصلاحات سوق العمل والمنتجات في الاقتصادات المتقدمة  
تدابير غير مسبوقه: النمو في اقتصادات السوق الصاعدة والاقتصادات النامية في بيئة خارجية معقدة  
النمو في ظل التدفقات: شواهد مستمدة من بيانات الصناعات نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: التفاوتات وتقارب مستويات الدخل خلال فترة التنبؤات

## رابعاً: التضخم والانكماش وأسواق السلع الأولية

سبتمبر ٢٠٠٦، الفصل الخامس

سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٢-٢  
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ١-٤  
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ١-٥  
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٢-٥  
سبتمبر ٢٠٠٦، الملحق ١-٢  
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-١  
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٥  
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٦  
إبريل ٢٠٠٨، الملحق ١-٢  
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ١-٤  
إبريل ٢٠٠٨، الملحق ١-٥  
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ١-٦  
إبريل ٢٠٠٨، الفصل الخامس  
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٢-٥  
أكتوبر ٢٠٠٨، الفصل الثالث  
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ١-٣

أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٢-٣  
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٣-٣  
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ٣-١  
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ١-٥  
إبريل ٢٠٠٩، الملحق ١-١  
أكتوبر ٢٠٠٩، الملحق ١-١

أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ٦-١  
أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ٧-١  
إبريل ٢٠١٠، الإطار ٢-١  
إبريل ٢٠١٠، الإطار ٣-١  
أكتوبر ٢٠١٠، الملحق ١-١

ارتفاع أسعار السلع الأساسية غير الوقود — هل يمكن أن يدوم؟  
صدمات أسعار السلع الأساسية، والنمو، والتمويل في

بلدان إفريقيا جنوب الصحراء  
شركات النفط الدولية والوطنية في ظل بيئة متغيرة لقطاع نفطي هل أسهمت المضاربة في ارتفاع أسعار السلع؟  
تحرير التجارة الزراعية وأسعار السلع الأساسية التطورات الأخيرة في سوق السلع الأساسية  
من المتضرر من الارتفاع الهائل في أسعار الأغذية؟  
اختناقات مرحلة التكرير

تحقيق أقصى استخدام ممكن لأنواع الوقود البيولوجي المستجدة في أسواق السلع الأساسية واحتمالاتها المستقبلية العلاقة بين انخفاض قيمة الدولار الأمريكي وأسعار السلع الأساسية لماذا لم يستجب عرض النفط بدرجة أكبر لارتفاع الأسعار؟  
أسعار النفط المستخدمة كقواعد معيارية العولمة وأسعار السلع والبلدان النامية

الانتعاش الراهن لأسعار السلع في السياق الصحيح هل عاد التضخم من جديد؟ أسعار السلع الأولية وتضخم الأسعار هل تؤثر الاستثمارات المالية في سلوكيات أسعار السلع الأولية؟  
استجابات المالية العامة إزاء الزيادات الأخيرة في أسعار

السلع الأولية: دراسة تقييمية نظم السياسة النقدية وأسعار السلع الأولية تقييم مخاطر الانكماش في اقتصادات مجموعة الثلاثة هل سترتفع أسعار السلع الأولية من جديد عند تعافي الاقتصاد العالمي؟  
المستجدة في أسواق السلع الأولية واحتمالاتها المستقبلية تطورات أسواق السلع الأولية وآفاقها المنتظرة ما هي المعلومات التي توفرها لنا أسواق عقود الخيار حول آفاق أسعار السلع الأولية؟

ما الذي يفسر زيادة التقلبات في أسعار الغذاء؟ إلى أي مدى يخرج تعافي أسعار السلع الأولية الراهن عن المعتاد؟  
منحنيات أسعار العقود المستقبلية للسلع الأولية وتكيف الأسواق الدوري التطورات والتوقعات في أسواق السلع الأولية

أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ١-٢	التوقعات القاتمة للقطاع العقاري
أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ١-٥	هل أصبحت المعادن أكثر ندرة وما انعكاسات ندرتها على الأسعار؟
إبريل ٢٠١١، الملحق ١-٢	تطورات أسواق السلع الأولية وآفاقها المتوقعة
إبريل ٢٠١١، الفصل الثالث	شح النفط والنمو والاختلالات العالمية
إبريل ٢٠١١، الإطار ٣-١	قيود دورة الحياة على إنتاج النفط العالمي
إبريل ٢٠١١، الإطار ٣-٢	الغاز الطبيعي غير التقليدي: هل يغير قواعد اللعبة؟
إبريل ٢٠١١، الإطار ٣-٣	آثار الصدمات النفطية في الأجل القصير على النشاط الاقتصادي
	استخدام المرشحات منخفضة الترددات لاستخلاص الاتجاهات
	العامة للدورة الاقتصادية
إبريل ٢٠١١، الملحق ٣-١	النموذجان التجريبيان للطاقة والنفط
إبريل ٢٠١١، الملحق ٣-٢	تطورات أسواق السلع الأولية وآفاقها المتوقعة
سبتمبر ٢٠١١، الملحق ١-١	الاستثمار المالي والمضاربة وأسعار السلع الأولية
سبتمبر ٢٠١١، الإطار ١-٤	صوبَ حيث يمكن أن تصيب الهدف: تقلبات أسعار السلع الأولية والسياسة النقدية
سبتمبر ٢٠١١، الفصل الثالث	استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية
إبريل ٢٠١٢، الفصل الأول	تذذبات أسعار السلع الأولية والبلدان المصدرة لها
تقرير خاص	الآثار الاقتصادية الكلية لصددمات أسعار السلع الأولية على البلدان منخفضة الدخل
إبريل ٢٠١٢، الفصل الرابع	تذذب أسعار السلع الأولية والتحديات الإنمائي في البلدان منخفضة الدخل
إبريل ٢٠١٢، الإطار ٤-١	استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية
أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الأول	الطاقة غير التقليدية في الولايات المتحدة
تقرير خاص	أزمة عرض الغذاء – من هم الأشد تأثراً بالأزمة؟
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-٤	استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-٤	الوحش الذي لم يهاجم: هل كُفِّم التضخم أم كان في غفوة مؤقتة؟
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-٥	هل لا يزال استهداف التضخم ضرورياً في ظل استواء منحني فيليبس؟
إبريل ٢٠١٣، الفصل الأول	استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية
تقرير خاص	طفرات الطاقة والحساب الجاري: تجارب قطرية مقارنة
إبريل ٢٠١٣، الفصل الثالث	محركات أسعار النفط وتضييق الفرق بين سعري خام برنت وغرب
إبريل ٢٠١٣، الإطار ٣-١	تكساس الوسيط
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-١ ت خ ٢-١	تثبيت توقعات التضخم عند قصور التضخم عن الهدف
إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-٣	أسعار وتنبؤات السلع الأولية
إبريل ٢٠١٤، الفصل ١	تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الغاز الطبيعي في الاقتصاد العالمي
تقرير خاص	تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على الاستثمار في
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-١ ت خ ١-١	حقبة انخفاض أسعار النفط
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-١ ت خ ١-١	انهيار أسعار النفط: العرض أم الطلب؟
أكتوبر ٢٠١٣، الفصل ١	تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على المعادن في الاقتصاد العالمي
تقرير خاص	منحنيات الحدود القصوى الجديدة لاستخراج المعادن: التحول من الشمال إلى الجنوب
أكتوبر ٢٠١٣، الفصل ١	تقرير خاص، الإطار ١-١ ت خ ١-١
أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ٢	إلى أين يتجه مصدر السلع الأولية؟ نمو الناتج في أعقاب طفرة أسعار السلع الأولية
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١-٢	مريض أملت به وعكة بسيطة: طفرات السلع الأولية وظاهرة المرض الهولندي
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٤	هل تصاب اقتصادات البلدان المصدرة للسلع الأولية بغفوة في النشاط أثناء طفرات السلع الأولية؟
	تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على التحول في استخدام الطاقة
إبريل ٢٠١٦، الفصل ١، تقرير خاص	في ظل انخفاض أسعار الوقود الأحفوري
أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ٣	انخفاض التضخم عالمياً في عصر يشهد سياسة نقدية مقيدة

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الأمن الغذائي وأسواق الغذاء في الاقتصاد العالمي

أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ١،

تقرير خاص

أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣-٣

إبريل ٢٠١٧، الفصل ١،

تقرير خاص

أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ١

تقرير خاص

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

## خامسا: سياسة المالية العامة

سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٢-١  
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٢-١  
أكتوبر ٢٠٠٨، الفصل الخامس

أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٥-١

أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٥-٢

أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٥-٣

أكتوبر ٢٠١٠، الفصل الثالث

سبتمبر ٢٠١١، الفصل الرابع

أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-١

أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-٢

أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الثالث

إبريل ٢٠١٣، الإطار ١-١

إبريل ٢٠١٣، الإطار ١-٢

أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٣

أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٢

أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٤

أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٥

أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٢

أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٤

أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٤-١

تحسن أداء المالية العامة في بلدان الأسواق الصاعدة: دوري أم هيكلي؟ متى تكون الدفعة المالية التنشيطية فعالة؟

سياسة المالية العامة كأداة مضادة للاتجاهات الدورية

الاختلافات في مدى أهمية أدوات الضبط التلقائي وعلاقتها

بسياسة المالية العامة الاستنسابية

ما السبب وراء الصعوبة البالغة في تحديد آثار الدفعة المالية؟

هل جاءت التخفيضات الضريبية الأمريكية في حينها واتسمت

بالاستمرارية المؤقتة ودقة التوجيه؟

آثار ضبط أوضاع المالية العامة على الاقتصاد الكلي: هل نشعر بوطأتها؟

رصيد الموازنة والميزان التجاري: هل يفصل التوأم عند الولادة؟

هل نسئ تقدير مضاغفات المالية العامة قصيرة الأجل؟

انعكاسات ارتفاع مستوى الدين العام في الاقتصادات المتقدمة

الحسن والسيء والقبیح: ١٠٠ عام من التعامل مع أعباء الدين العام المفرطة

التفاوت الكبير في السياسات

فرط أعباء الدين العام وأداء القطاع الخاص

هل الوقت الحالي مناسب لإعطاء دفعة للبنية التحتية؟ آثار الاستثمار العام على الاقتصاد الكلي

تحسين كفاءة الاستثمار العام

الآثار الاقتصادية الكلية لزيادة الاستثمار العام في الاقتصادات النامية

مؤسسات المالية العامة وقواعد المالية العامة والاستثمار العام

طفرات السلع الأولية والاستثمار العام

آثار سياسة المالية العامة العابرة للحدود: هل لا تزال مؤثرة؟

تأثير تداعيات صدمات الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة على المراكز الخارجية

## سادسا: السياسة النقدية والأسواق المالية وتدفق الأموال

سبتمبر ٢٠٠٦، الفصل الرابع

سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٤-١

إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٤-١

إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٤-٢

أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٤

أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٢

إبريل ٢٠٠٨، الفصل الثالث

إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٣-١

إبريل ٢٠٠٨، الإطار ١-١

أكتوبر ٢٠٠٨، الفصل الرابع

أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ١-١

أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٤-١

كيف تؤثر النظم المالية على الدورات الاقتصادية

التمويل بالديون وانكماش الديون

الروابط المالية والتداعيات

أوضاع الاقتصاد الكلي في البلدان الصناعية والتدفقات المالية إلى الاقتصادات الصاعدة

ما هي السيولة العالمية؟

الانعكاسات الاقتصادية الكلية للاضطراب المالي الأخير: أنماط

مستمدة من الحالات السابقة

دورة أسعار المساكن المتغيرة وانعكاساتها على السياسة النقدية

تقييم احتمالات تعرض أسواق المساكن للتصحيح

هل هناك أزمة ائتمان؟

الضغط المالي وهبوط النشاط الاقتصادي

نوبة العسر المالي الأخيرة: كيف تغير الأساسيات التي ترتكز عليها الآفاق العالمية؟

السياسات السليمة للتخلص من ضغوط النظم المالية واستعادة سلامة الوساطة المالية



إبريل ٢٠٠٩، الإطار ١-٢  
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ١-٢  
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ١-٤  
إبريل ٢٠٠٩، الملحق ١-٤  
إبريل ٢٠٠٩، الملحق ٢-٤  
إبريل ٢٠٠٩، الفصل الرابع  
أكتوبر ٢٠٠٩، الفصل الثالث

أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ١-٢  
أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ١-٤  
إبريل ٢٠١١، الملحق ١-١  
إبريل ٢٠١١، الإطار ١-١  
إبريل ٢٠١١، الإطار ١-٣  
سبتمبر ٢٠١١، الإطار ١-٢  
سبتمبر ٢٠١١، الإطار ١-٣  
إبريل ٢٠١٢، الفصل الثاني  
تقرير خاص حول التداعيات  
أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الثاني  
تقرير خاص حول التداعيات  
إبريل ٢٠١٣، الإطار ١-١

أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-١  
إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-١

إبريل ٢٠١٤، الفصل الثاني  
تقرير خاص حول التداعيات  
إبريل ٢٠١٤، الفصل الثالث  
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-١  
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢-٢  
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣-٥  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-١

إبريل ٢٠٠٧، الفصل الخامس  
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ١-٥  
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٢-٢  
أكتوبر ٢٠٠٧، الفصل الرابع  
إبريل ٢٠١٠، الإطار ١-٣  
إبريل ٢٠١٠، الإطار ٢-٣  
سبتمبر ٢٠١١، الإطار ١-١  
إبريل ٢٠١٢، الإطار ١-١  
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-٤  
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢-٣  
إبريل ٢٠١٧، الفصل الثالث

سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٣-١  
إبريل ٢٠٠٧، الفصل الثالث

ما هي درجة انكشاف الشركات غير المالية أمام المخاطر؟  
حالة تدد ثروات الأسر

أثر ملكية البنوك الأجنبية خلال الأزمات النابعة من الداخل  
مؤشر الضغط المالي في الاقتصادات الصاعدة  
الضغط المالي في الاقتصادات الصاعدة: تحليل الاقتصاد القياسي  
كيف تؤدي الروابط إلى إنكفاء الحريق  
دروس للسياسة النقدية من تجربة تقلبات أسعار الأصول  
هل كانت الأسواق المالية في الاقتصادات الصاعدة أكثر قدرة على  
الصمود مقارنة بالأزمات السابقة؟

المخاطر من أسواق العقارات  
مؤشرات الأوضاع المالية  
تداعيات كساد أسعار المساكن في الاقتصادات المتقدمة على الأسواق المالية العالمية  
التداعيات الدولية وصنع السياسات الاقتصادية الكلية  
دورات الرواج والكساد: محفزاتها وانعكاساتها على السياسات  
هبوط أسعار الأسهم: هل هو نذير بالركود؟  
انتقال تداعيات خفض قروض التمويل من بنوك منطقة اليورو عبر الحدود

انتقال آثار الضغوط المالية في الاقتصاد العالمي

التفاوت الكبير في السياسات  
حديث الإلغاء التدريجي: ما المتوقع عندما تشدد الولايات المتحدة  
سياستها النقدية  
عرض الائتمان والنمو الاقتصادي  
هل ينبغي على الاقتصادات المتقدمة أن تقلق بشأن صدمات النمو في  
اقتصادات الأسواق الصاعدة؟

منظورات لأسعار الفائدة الحقيقية العالمية  
مستجدات أسواق المساكن في أنحاء العالم  
السياسة النقدية الأمريكية والتدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة  
منهج شفاف لإدارة المخاطر على مستوى السياسة النقدية  
هل تستمر انتعاش التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى الأسواق الصاعدة؟

## سابعا: قضايا سوق العمل والفقر وعدم المساواة

عولمة العمالة  
الهجرة والتجارة: كيف يؤثران على البلدان النامية؟  
إصلاحات سوق العمل في منطقة اليورو والمفاضلة بين الأجور والبطالة  
العولمة وعدم المساواة  
الازدواجية بين العقود المؤقتة والدائمة: المقاييس والآثار وقضايا السياسات  
برامج نوبات العمل القصيرة  
تباطؤ ضعيف بلا طائل؟ نظرة قطاعية على أسواق العمل في الاقتصادات المتقدمة  
حصّة العمالة في أوروبا والولايات المتحدة في فترة الركود الكبير؟ وبعده  
فرص العمل والنمو: لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر؟  
إصلاح نظم التفاوض الجماعي بهدف زيادة معدلات توظيف العمالة  
والحفاظ على استقرارها  
فهم الاتجاه العام التنافلي في أنصبة العمالة من الدخل

## ثامنا: قضايا أسعار الصرف

كيف سيتسنى تصحيح الاختلالات العالمية؟  
أسعار الصرف وتصحيح الاختلالات الخارجية

إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٣-٣  
 إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٢-١  
 إبريل ٢٠١٠، الإطار ١-١  
 إبريل ٢٠١٤، الإطار ٤-١  
 أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ٣  
 أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١-٣  
 أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٣  
 أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-١  
 أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٢  
 أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٢  
 أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٢  
 أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٢

انتقال آثار أسعار الصرف إلى أسعار التجارة وعلاقته بعملية التصحيح الخارجي  
 انخفاض قيمة الدولار الأمريكي: أسبابه وآثاره  
 دروس من الأزمة: حول اختيار نظام سعر الصرف  
 نظم سعر الصرف والتعرض للأزمات في الأسواق الصاعدة  
 أسعار الصرف وتدفقات التجارة: صلة مقطوعة؟  
 العلاقة بين أسعار الصرف والتجارة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية  
 قياس أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والقدرات التنافسية: دور سلاسل القيمة العالمية  
 نسب المشاركة في القوة العاملة في الاقتصادات المتقدمة  
 ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات  
 ديناميكيات سوق العمل حسب مستوى المهارات  
 الجمود في عقود العمل والأجور الاسمية في أوروبا: أدلة على مستوى الشركات  
 تصحيح الأجور والوظائف بعد الأزمة المالية العالمية: أدلة على مستوى الشركات

## تاسعا: المدفوعات الخارجية والتجارة وتحركات رأس المال والديون الأجنبية

سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ١-١  
 سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ١-٢  
 إبريل ٢٠٠٧، الإطار ١-٣  
 إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٢-٣  
 أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٣-١  
 أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٣-٢  
 أكتوبر ٢٠٠٧، الفصل الثالث  
 أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٣  
 إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٣-١  
 إبريل ٢٠٠٨، الإطار ١-٥  
 أكتوبر ٢٠٠٨، الفصل السادس  
 أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ١-٦  
 أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٢-٦  
 إبريل ٢٠٠٩، الإطار ٤-١  
 أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ١-١  
 أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ٥-١  
 إبريل ٢٠١٠، الفصل الرابع  
 أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ١-٢  
 أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ٢-٢  
 أكتوبر ٢٠١٠، الفصل الرابع  
 إبريل ٢٠١١، الإطار ١-٢  
 إبريل ٢٠١١، الفصل ٤  
 سبتمبر ٢٠١١، الإطار ٥-١  
 إبريل ٢٠١٣، الإطار ٣-١  
 أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٣-١  
 أكتوبر ٢٠١٣، الفصل الرابع  
 أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-٤  
 أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-١ ت-١ خ-١  
 أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٤  
 أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-٤

التدفقات الرأسمالية إلى بلدان الأسواق الصاعدة: نظرة طويلة الأجل  
 تحسن أداء المالية العامة في بلدان الأسواق الصاعدة: دوري أم هيكلي؟  
 إمكانية استمرار المركز الخارجي وعلاقتها بالتكامل المالي  
 الاختلالات الكبيرة والمستمرة في الحساب الجاري  
 المشاورات متعددة الأطراف بشأن الاختلالات العالمية  
 إدارة الآثار الاقتصادية الكلية لتدفقات المعونة الكبيرة والمتقلبة  
 إدارة التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة  
 هل يمكن أن تنجح القيود على رأس المال؟  
 المشاورات متعددة الأطراف بشأن الاختلالات العالمية: تقرير مرحلي  
 كيف تؤثر العولمة التجارية والمالية على النمو؟ النظرية والأدلة  
 تفاوت أرصدة الحساب الجاري عبر الاقتصادات الصاعدة  
 محددات الحساب الجاري في البلدان المصدرة للنظ  
 صناديق الثروة السيادية: انعكاساتها على الأسواق المالية العالمية  
 الاختلالات العالمية والأزمة المالية  
 التمويل التجاري والتجارة العالمية: أدلة جديدة من المسوح المصرفية  
 من العجز إلى الفائض: التحولات الأخيرة في الحساب الجاري العالمي  
 تحقيق التوازن الصحيح: التحول عن فوائض الحسابات الجارية المستمرة  
 آسيا الصاعدة في مواجهة التدفقات الرأسمالية الداخلة  
 بلدان أمريكا اللاتينية الخمسة وركوب موجة أخرى من التدفقات  
 الرأسمالية الداخلة  
 هل تترك الأزمات المالية آثارا دائمة على التجارة؟  
 إزالة الاختلالات الخارجية من بلدان الاتحاد الأوروبي الهامشية  
 التدفقات الرأسمالية الدولية - مستقرة أم متقلبة؟  
 النقاط الحرجة في الالتزامات الخارجية والأزمات  
 تطور عجز الحساب الجاري في منطقة اليورو  
 إعادة التوازن الخارجي في منطقة اليورو  
 السالب والموجب في إدارة التدفقات الرأسمالية: تحقيق التوازن بين  
 التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة  
 محاكاة أثر التعرض للمخاطر الناتجة عن ظروف أسواق رأس  
 المال الدولية  
 طفرة الغاز الصخري في الولايات المتحدة وانعكاساتها على التجارة  
 هل وصلت الاختلالات العالمية إلى نقطة تحول؟  
 تحويل الاتجاه: تصحيح المراكز الخارجية في عام ١٩٨٦

- قصة تصحيحين: شرق آسيا ومنطقة اليورو  
فهم دور العوامل الدورية والهيكلية في تباطؤ التجارة العالمية  
الاقتصادات الصغيرة، والعجز الكبير في الحساب الجاري  
التدفقات الرأسمالية والتعميق المالي في الاقتصادات النامية  
تحليل مكونات التباطؤ في التجارة العالمية  
فهم تباطؤ التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة  
التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية منخفضة الدخل  
مكاسب الإنتاجية المحتملة نتيجة زيادة تحرير التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة  
التجارة العالمية: ماذا وراء التباطؤ؟  
تطور التكامل التجاري لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية  
مع الطلب النهائي للصين  
التحولات في توزيع رأس المال على مستوى العالم: الانعكاسات  
بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية  
التصحيحات الاقتصادية الكلية في اقتصادات الأسواق الصاعدة المصدر للسلع الأولية  
تحويلات المغتربين وتمهيد الاستهلاك
- أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٤-٢  
إبريل ٢٠١٥، الإطار ٢-١  
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١-١  
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١-١  
إبريل ٢٠١٦، الفصل الثاني  
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢-١  
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-٣  
أكتوبر ٢٠١٦، الفصل الثاني  
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣-٢  
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٤-٢  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٤-١  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٥-١

## عاشرا: قضايا إقليمية

- الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي بعد عشر سنوات  
مكامن الخطر في الاقتصادات الصاعدة  
الروابط والتداعيات بين الشرق والغرب في أوروبا  
تطور عجز الحساب الجاري في منطقة اليورو
- أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٢-١  
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ٢-٢  
إبريل ٢٠١٢، الإطار ١-٢  
إبريل ٢٠١٣، الإطار ٣-١

## حادي عشر: التحليلات ذات الخصوصية القطرية

- لماذا يواصل حساب الدخل الدولي في الولايات المتحدة تحقيق  
فائض، وهل سيستمر على هذا المنوال؟  
هل تصبح الهند محركا للنمو العالمي؟  
الادخار والاستثمار في الصين  
تعديل تقديرات إجمالي الناتج المحلي في الصين:  
ماذا يعني ذلك بالنسبة للصين والاقتصاد العالمي؟  
ما هي الدروس المستفادة من الدراسات القطرية لتأثير العولمة  
على عدم المساواة؟ أمثلة من المكسيك والصين والهند  
اليابان بعد اتفاق بلازا  
مقاطعة تايوان الصينية في أواخر الثمانينات  
هل أدت اتفاقية بلازا إلى ضياع العقود في اليابان؟  
إلى أين يتجه الفائض الخارجي للصين؟  
مؤسسة تسليف ملاك المساكن الأمريكية  
إعادة هيكلة ديون قطاع الأسر في آيسلندا  
سياسات آيبنوميكس: مخاطر قائمة عقب نجاح مبكر؟  
هل نمط الإنفاق في الصين يتحول (بعيدا عن السلع الأولية)؟  
الاستثمار العام في اليابان أثناء العقد المفقود  
الصادرات اليابانية: ما العائق؟  
تجربة الانكماش في اليابان
- سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ٢-١  
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ٤-١  
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ١-٢  
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ٦-١  
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٢-٤  
إبريل ٢٠١٠، الإطار ١-٤  
إبريل ٢٠١٠، الإطار ٢-٤  
إبريل ٢٠١١، الإطار ٤-١  
إبريل ٢٠١٢، الإطار ٣-١  
إبريل ٢٠١٢، الإطار ١-٣  
إبريل ٢٠١٢، الإطار ٢-٣  
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٤-١  
إبريل ٢٠١٤، الإطار ٢-١  
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-٣  
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-٣  
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٢-٣

## ثاني عشر: موضوعات خاصة

- تغير المناخ والاقتصاد العالمي  
الارتفاع المستمر في ملكية السيارات في الاقتصادات الصاعدة:  
انعكاساته على تغير المناخ  
جنوب آسيا: التأثير التوضيحي لصدمة مناخية مفاجئة
- إبريل ٢٠٠٨، الفصل الرابع  
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ١-٤  
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٢-٤

- السياسات الاقتصادية الكلية الرامية إلى التكيف بشكل أكثر سلاسة مع صدمات المناخ المفاجئة
- إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٤-٣
- التأمين ضد الكوارث وسندات الكوارث: الأدوات الجديدة للتحوط من مخاطر الأحوال الجوية المتطرفة
- إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٤-٤
- المبادرات الأخيرة على مستوى السياسات من أجل تخفيض الانبعاثات جوانب التعقيد في تصميم سياسات التخفيف المحلية
- إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٤-٦
- اجتياز مراحل بقدر ضئيل من المساعدة من طفرة السلع: هل الإيرادات غير المتوقعة من السلع الأولية تعجل وتيرة التنمية البشرية؟
- أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٣
- إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-١
- كسر حالة الجمود: تحديد الدوافع الاقتصادية السياسية وراء الإصلاحات الهيكلية هل يمكن لموجات الإصلاح تغيير الوضع الحالي؟ بعض دراسات الحالة باستخدام طريقة المقارنة المصطنعة
- إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-٤
- أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١-٣ ت-١
- إقبال عالمي على تملك الأراضي
- أوجهات نصيب الفرد من الدخل في فرادى البلدان: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا
- إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-١
- التقدم التكنولوجي وأنصبة العمالة: نظرة عامة تاريخية
- إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣-١
- مرونة الإحلال بين رأس المال والعمالة: المفهوم والتقدير
- إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣-٢
- المهام الروتينية والتشغيل الآلي والتدخل الاقتصادي حول العالم
- إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣-٤
- تعديل نصيب العمالة من الدخل
- إبريل ٢٠١٧، الإطار ١-١
- الصراعات والنمو والهجرة
- إبريل ٢٠١٧، الإطار ١-٢
- معالجة المصاعب في قياس النشاط الاقتصادي الأيرلندي
- أثر صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن أن تواكبها البلدان منخفضة الدخل؟
- أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٣
- تأثير الأعاصير الاستوائية على النمو
- أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-١
- دور السياسات في مواجهة صدمات الأحوال الجوية: تحليل قائم على استخدام النماذج
- أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٢
- استراتيجيات التصدي لصدمة الأحوال الجوية وتغير المناخ: دراسات حالة مختارة
- أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٣
- التصدي لصدمة الأحوال الجوية: دور الأسواق المالية
- أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٤
- التطورات التاريخية للمناخ والتنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل العالمي
- أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٦
- تخفيف آثار تغير المناخ



# المناقشة التي أجراها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد، أكتوبر ٢٠١٧

أدلى رئيس المجلس التنفيذي بالتعليقات التالية في ختام مناقشة المجلس لتقرير الراصد المالي وتقرير الاستقرار المالي العالمي وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧.

على النظام التجاري المفتوح القائم على القواعد؛ والمحافظة على صلابة النظام المالي العالمي؛ وتجنب التسابق التنافسي نحو أدنى مستويات الجودة في الضرائب والتنظيم المالي؛ وتقوية شبكة الأمان المالي العالمية، والتعاون متعدد الأطراف ضروري أيضا للتصدي لمختلف التحديات غير الاقتصادية، ومنها تدفقات اللاجئين والتهديدات الإلكترونية، بالإضافة إلى ما أبرزه معظم المديرين من تحديات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. ومن الضروري أيضا تضافر الجهود للحد من الاختلالات العالمية المفرطة، من خلال إعادة معايرة السياسات بهدف تحقيق أهدافها على المستوى الداخلي فضلا على تعزيز آفاق النمو العالمي القوي والمتوازن والقابل للاستمرار. وفي هذا السياق، فإن صندوق النقد الدولي، كما أكد عدد قليل من المديرين، عليه أيضا القيام بدور في هذا الشأن من خلال الاستمرار في تعزيز ما يقوم به من تحليل متعدد الأطراف للاختلالات الخارجية وأسعار الصرف.

واتفق المديرين على أن استمرار السياسة النقدية التيسيرية لا يزال مطلوبا في البلدان ذات معدلات التضخم الأساسي المنخفضة، تماشيا مع صلاحيات البنوك المركزية. وينبغي أن تعمل سياسة المالية العامة على تحقيق استمرارية الأوضاع المالية العامة على المدى الطويل، وتجنب مسابرة تطورات الدورة الاقتصادية، وتشجيع النمو الاحتوائي. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تكون سياسة المالية العامة مواتية للنمو قدر الإمكان، مع استخدام الحيز المالي، حيثما كان متوفرا، لدعم الإنتاجية والإصلاحات الهيكلية المعززة للنمو. وفي كثير من الحالات، ينبغي أن يضع صناع السياسات على رأس أولوياتهم إعادة بناء الهوامش الوقائية، وتحسين ديناميكيات الدين في الأجل المتوسط، وتعزيز صلابة الاقتصاد. وينبغي إعطاء الأولوية لجهود حشد الناتج الممكن على أساس ظروف كل بلد على حدة، بما في ذلك زيادة عرض العملة، وزيادة المهارات ورأس المال البشري، والاستثمار في البنية التحتية، والحد من التشوهات في سوقي المنتجات والعمالة. ولا تزال شبكات الأمان الاجتماعي تمثل مطلبا مهما لحماية المتأثرين سلبا من التقدم التكنولوجي وغيره من أشكال التحول الهيكلي.

وذكر المديرين أن درجة التفاوت في الدخل بين البلدان تقلصت، ولكن درجة عدم المساواة ازدادت في بعض الاقتصادات. وأعربوا عن رأيهم بأهمية الدور الذي يمكن أن

اتفق المديرين التنفيذيون عموما مع التقييم الصادر بشأن آفاق ومخاطر الاقتصاد العالمي. وذكروا أن النشاط الاقتصادي العالمي اكتسب قوة أكبر ويتوقع ارتفاعه على نحو مطرد في العام القادم. وجاء هذا التحسن على نطاق واسع في مختلف البلدان بدعم من الاستثمار والتجارة. ولكن هذا التعافي غير مكتمل، فلا يزال النمو العالمي متواضعا في الأجل المتوسط، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة والدول المصدرة للوقود. ففي معظم الاقتصادات المتقدمة، لا تزال معدلات التضخم مكبوحة في ظل ضعف نمو الأجور، بينما تتأثر التوقعات في الأجل المتوسط بتباطؤ نمو الانتاجية وتدهور الأوضاع الديمغرافية. وفي الوقت نفسه، نجد أن كثيرا من الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مستمرة في التكيف مع مجموعة كبيرة من العوامل، ومنها إيرادات السلع الأولية المنخفضة.

وذكر المديرين أنه بينما تبدو المخاطر متوازنة إلى حد كبير على المدى القصير، فإن الكفة السلبية لا تزال هي الأرجح على المدى المتوسط، في ظل تزايد مواطن الضعف المالية. ومن هذه المخاطر إمكانية حدوث تشديد مفاجئ للأوضاع المالية العالمية، وزيادة سريعة في ديون القطاع الخاص في أهم اقتصادات الأسواق الصاعدة، وانخفاض ربحية البنوك ونشوء بعض مكامن الخطر في نسب القروض المتعثرة التي لا تزال مرتفعة، وعدم اليقين على مستوى السياسات فيما يتعلق بإلغاء القواعد التنظيمية المالية. وأشار المديرين أيضا إلى المخاطر المصاحبة للسياسات الإنغلاقية وتزايد التوترات الجغرافية-السياسية، والعوامل المرتبطة بالأحوال الجوية.

وفي ظل هذا المشهد، أكد المديرين استمرار أهمية استخدام مجموعة متنوعة من أدوات السياسات، على نحو شامل ومتسق ومراعاة الإفصاح الجيد عنها، بغية تأمين التعافي وتحسين آفاق الأجل المتوسط. وأقروا بأن البنوك المركزية الرئيسية بذلت قصارى جهدها للإفصاح للأسواق عن عودة سياساتها النقدية لأوضاعها الطبيعية. ويتيح الصعود الدوري في النشاط الاقتصادي فرصة سانحة للتعجيل بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الحيوية، وزيادة صلابة الاقتصاد، وتشجيع الاحتوائية.

وشدد المديرين على أن الإطار التعاوني متعدد الأطراف لا يزال حيويا لتعظيم المنافع المشتركة التي تتحقق من السياسات على المستوى الوطني والحد من انتقال أي تداعيات عبر الحدود. ومن التحديات المشتركة في هذا الصدد الحفاظ

وتخفيض الحواجز أمام الدخول في أسواق المنتجات، ورفع كفاءة تخصيص الائتمان.

وذكر المديرين أن النظام المالي العالمي لا يزال يكتسب قوة متزايدة كما تحسنت ثقة السوق بشكل عام. وأقروا بالتقدم الكبير الذي أحرز في تسوية أوضاع بعض البنوك الضعيفة في كثير من الاقتصادات المتقدمة، بينما تعكف معظم المؤسسات المؤثرة على النظام المالي على تعديل نماذج عملها واستعادة ربحيتها. غير أن طول فترة التيسير النقدي قد تؤدي إلى مزيد من تقييمات الأصول وزيادة نسب الرفع المالي في القطاع غير المالي مما يشير إلى ارتفاع المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي. وتستدعي هذه المستجدات توشي اليقظة بشأن نسب الدين في قطاع الأسر وانكشاف المستثمرين على مخاطر الأسواق والائتمان. وفي هذا الصدد، أكد المديرين ضرورة الحرص في تقييم مسار إعادة السياسات النقدية إلى طبيعتها، وتطبيق التدابير الاحترازية الكلية والجزئية حسب الحاجة، ومعالجة ما تبقى من مشكلات موروثه.

وأشار المديرين إلى تراجع آفاق أسعار السلع الأولية بوجه عام. وحثوا البلدان النامية منخفضة الدخل من مصدري السلع الأولية على الاستمرار في تحسين قدراتها لتعبئة الإيرادات وتقوية إدارة الدين، مع حماية المصروفات الاجتماعية والنفقات الرأسمالية. وينبغي أن تحرص البلدان ذات القواعد التصديرية الأكثر تنوعاً على تعزيز مراكزها المالية واحتياطياتها الوقائية من النقد الأجنبي. فالتحدي الرئيسي أمام جميع البلدان النامية منخفضة الدخل يتمثل في مواصلة التقدم نحو إحراز «أهداف التنمية المستدامة».

تقوم به سياسات المالية العامة جيدة التصميم في تحقيق أهداف إعادة توزيع الدخل دون الإضرار بالضرورة بمعدلات النمو وحوافز العمل. واتفق المديرين عموماً على أن المجال ربما يسمح بتحسين قياس السعة المالية للتحويلات في كثير من البلدان وزيادة تصاعدي الضرائب في بعض البلدان الأخرى. وأشار معظم المديرين إلى ضرورة توشي الحرص في تقييم أي اعتبارات لاعتماد دخل أساسي شامل إزاء مجموعة من العوامل ذات الخصوصية القطرية – بما في ذلك نظم الأمان الاجتماعي القائمة، وأنماط التمويل، والتكلفة على المالية العامة، والتفضيلات الاجتماعية، إلى جانب تأثيره المحتمل على حوافز العمل – مما أثار التساؤلات، حسب رأي كثير من المديرين، عن مدى جاذبيته وإمكانية تنفيذه عملياً. وشدد المديرين على أن تحسين التعليم والرعاية الصحية هو مطلب حيوي في سبيل تخفيض عدم المساواة وتعزيز الحركية الاجتماعية بمرور الوقت.

وأكد المديرين استمرار الحاجة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لزيادة صلابتها الاقتصادية والمالية في مواجهة الصدمات الخارجية، وذلك بسبل منها تعزيز أطر السياسات الاحترازية الكلية وزيادة مرونة أسعار الصرف. وأشاروا إلى أن التحدي المشترك بين هذه الاقتصادات يتمثل في كيفية التعجيل من اقترابها من مستويات المعيشة في الاقتصادات المتقدمة. ورغم اختلاف الأولويات في مختلف البلدان، فإن كثيراً منها بحاجة إلى تحسين نظم الحوكمة، والبنية التحتية، والتعليم، وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية. وفي كثير من البلدان، ينبغي أن تتوخى السياسات تيسير زيادة المشاركة في قوى العمل،

